

صيفة	صيفة
٢٠١ باب في العمري	١٦٥ باب اللقطة
٢٠٢ باب ما جاء في العقيقة	١٦٥ باب الفرائض
٢٠٢ باب في الحربى يسلم	١٦٦ باب المكاتب
٢٠٣ باب في أهل دار الحرب	١٦٧ باب الحدود
٢٠٤ باب البيوع	١٧٥ باب الصيام
٢٠٤ باب متى يجب البيع	١٧٦ باب الحج
٢٠٤ باب بيع البرناج	١٧٧ ﴿كتاب اختلاف مالك والشافعي﴾
٢٠٥ باب بيع الثمر	١٨٠ باب ما جاء في الصدقات
٢٠٥ باب ما جاء في غن الكلب	١٨١ باب في بيع الثمار
٢٠٦ باب في الزكاة	١٨٢ باب في الأقضية
٢٠٦ باب النكاح بولي	١٨٣ ﴿كتاب العتق﴾
٢٠٧ باب ما جاء في الصداق	١٨٤ باب صلاة الامام اذا كان مريضاً بالأمومين
٢٠٨ باب في الرضاع	جالسا وصلاتهم خلفه قياما
٢٠٨ باب ما جاء في الولاء	١٨٦ باب رفع اليدين في الصلاة
٢٠٩ باب الافطار في شهر رمضان	١٨٧ باب الجهر بآمين
٢٠٩ باب في اللقطة	١٨٧ باب سجود القرآن
٢١٠ باب المسح على الخفين	١٨٨ باب الصلاة في الكعبة
٢١٠ باب ما جاء في الجهاد	١٨٩ باب ما جاء في الوتر بركعة واحدة
٢١٢ باب ما جاء في الرقية	١٩٠ باب القراءة في العيدين والجمعة
٢١٢ باب في الجهاد	١٩٠ باب الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء
٢١٣ باب فيمن أحيأ أرضاً ومواتاً	١٩١ باب إعادة المكتوبة مع الامام
٢١٥ باب في الأقضية	١٩١ باب القراءة في المغرب
٢١٥ باب في الأمة تغرب بنفسها	١٩٢ باب القراءة في الركعتين الاخيرتين
٢١٥ باب القضاء في المنبوء	١٩٣ باب المستحاضة
٢١٦ باب القضاء في الهبات	١٩٤ باب الكلب يلغ في الاناء أو غيره
٢١٧ باب في إرخاء الستور	١٩٥ باب ما جاء في الجنائز
٢١٧ باب في القسامة والعقل	١٩٦ باب الصلاة على الميت في المسجد
٢١٨ باب القضاء في الضرر والترقوة والضلع	١٩٦ باب في فوت الحج
٢١٨ باب النكاح	١٩٧ باب الحجامة للمحرم
٢١٩ باب ما جاء في المتعة	١٩٧ باب ما يقتل المحرم من الدواب
٢١٩ باب في المفقود	١٩٨ باب الشركة في البدنة
٢٢٠ باب في الزكاة	١٩٩ باب التمتع في الحج
٢٢٠ باب في الصلاة	١٩٩ باب الطيب للمحرم

٢٢١	باب في قتل الدواب التي لا خرافة فيها في الحج	٢٣٧	باب المتعة
٢٢١	باب ما جاء في الصيد	٢٣٧	باب الخلية والبرية
٢٢٤	باب الأمان لأهل دار الحرب	٢٣٨	باب في بيع الحيوان
٢٢٤	باب ما روى مالك عن عثمان بن عفان وخالفه في تحميم المحرم وجهه	٢٣٨	باب الكفارات
٢٢٥	باب ما جاء في خلاف عائشة في لغو المين	٢٣٩	باب زكاة الفطر
٢٢٦	باب في بيع المدير	٢٤٠	باب في قطع العبد
٢٢٦	باب ما جاء في لبس الخنزير	٢٥٠	(كتاب جماع العلم)
٢٢٦	(باب خلاف ابن عباس) في البيوع	٢٥٠	باب حكاية قول الطائفة التي ردت الأخبار كلها
٢٢٧	(باب خلاف زيد بن ثابت) في الطلاق	٢٥٤	باب حكاية قول من رد خبر الخاصة
٢٢٧	باب في عين الأعور	٢٦٢	بيان فرائض الله تعالى
٢٢٨	باب خلاف عمر بن عبد العزيز في عشور أهل الذمة	٢٦٣	باب الصوم
٢٢٩	باب خلاف سعيد وأبي بكر في الإيلاء	٢٦٥	(كتاب صفة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم)
٢٢٩	باب في سجود القرآن	٢٦٧	(كتاب ابطال الاستحسان)
٢٢٩	باب غسل الجنابة	٢٧٠	باب ابطال الاستحسان
٢٢٩	باب في الرعاف	٢٧٧	(كتاب الرد على محمد بن الحسن باب الديارات)
٢٣٠	باب الغسل بفضل الجنب والحائض	٢٧٩	القصاص بين العبيد والأحرار
٢٣٠	باب التيمم	٢٨٠	الرجلان يقتلان الرجل أحدهما ممن يجب عليه القصاص
٢٣٠	باب الوتر	٢٨٢	في عقل المرأة
٢٣٠	باب الصلاة بمنى والناقلة في السفر	٢٨٣	باب في الحنين
٢٣١	باب القنوت	٢٨٤	باب الجروح في الجسد
٢٣١	باب الصلاة قبل الفطر وبعده	٢٨٥	باب في الأعور يفتأ عين الصحيح
٢٣٢	باب نوم الجالس والمضطجع	٢٨٦	باب ما لا يجب فيه أرش معلوم
٢٣٢	باب اسراع المشي إلى الصلاة	٢٨٧	باب دية الأضرار
٢٣٢	باب رفع الأيدي في التكبير	٢٨٧	باب جراح العبد
٢٣٣	باب وضع الأيدي في السجود	٢٨٩	باب القصاص بين المسالك
٢٣٣	باب من الصيام	٢٩٠	باب دية أهل الذمة
٢٣٤	باب في الحج	٢٩٥	باب العقل على الرجل خاصة
٢٣٥	باب الإهلال من دون الميقات	٢٩٧	باب الحر إذا خنى على العبد
٢٣٦	باب في الغدق من منى إلى عرفة	٢٩٨	باب ميراث القاتل
٢٣٦	باب قطع التلبية	٢٩٩	باب قتل الغيلة وغيرها وغفوا الأولياء
٢٣٦	باب النكاح - ٢٣٦ باب التملك	٢٩٩	باب القصاص في القتل

صفحة	صفحة
٣٢٢	باب الرجل يمسك الرجل للرجل حتى يقتله
٣٢٢	باب القوديين الرجال والنساء
	باب القصاص في كسر اليد والرجل
٣٢٣	(كتاب سير الأوزاعي)
٣٢٤	أخذ السلاح
٣٢٤	سهم الفارس والراجل وتفضيل الخيل
٣٢٥	سهمان الخيل
	في المرأة تسبي ثم يسبي زوجها
٣٢٦	٣١٨
٣٢٨	باب القرعة في المالك وغيرهم
٣٤٠	٣١٩
٣٤١	باب العتق ثم يظهر لليت مال
٣٤٢	باب كيف قيم الرقيق
٣٤٣	باب تبديت بعض الرقيق على بعض في العتق في الحياة
٣٤٥	عتق الشر في المرض
٣٤٦	اختلاف المعتق وشريكه
٣٤٧	باب من يعتق على الرجل والمرأة إذا علما
٣٤٧	(أحكام التدبير)
٣٤٩	المشيئة في العتق والتدبير
٣٥٠	إخراج المدبر من التدبير
٣٥٢	جناية المدبر وما يخرج بعضه من التدبير وما لا يخرج
٣٥٣	كتابة المدبر وتدبير المكاتب
٣٥٤	جامع التدبير
٣٥٤	العبد يكون بين اثنين فيدبره أحدهما
٣٥٥	في مال السيد المدبر
٣٥٥	تدبير النصراني
٣٥٥	تدبير أهل دار الحرب
٣٥٥	في تدبير المرتد
٣٥٦	تدبير الصبي الذي لم يبلغ
٣٥٦	تدبير المكاتب
٣٥٦	مال المدبر
	٣٢٠
	٣٢١
	٣٢١
	٣٢٢
	٣٢٣
	٣٢٤
	٣٢٤
	٣٢٥
	٣٢٥
	٣٢٥
	٣٢٦
	٣٢٦
	٣٢٦
	٣٢٧
	٣٢٨
	٣٢٩
	٣٣٠
	٣٣١
	٣٣١
	٣٣٢

صحيفة	صحيفة
٣٨٣ واد المكاتب وماله	٣٥٧ واد المدبر
٣٨٣ مال العبد المكاتب	٣٥٧ واد المدبرة ووطؤها
٣٨٤ ما اكتسب المكاتب	٣٥٨ في تدبير ما في البطن
٣٨٥ واد المكاتب من غير سريته	٣٥٨ في تدبير الرقيق بعضهم قبل بعض
٣٨٥ تسرى المكاتب وولده من سريته	٣٥٨ الخلاف في التدبير
٣٨٥ واد المكاتب من أمته	٣٦١ (المكاتب)
٣٨٦ كتابة المكاتب على ولده	٣٦٢ ما يجب على الرجل يكاتب عبده قويا أمينا
٣٨٧ واد المكاتب	٣٦٣ هل في الكتابة شيء تكرهه
٣٨٧ مال المكاتب	٣٦٤ تفسير قوله عز وجل وآ توهم من مال الله الذي آتاكم
٣٨٨ المكاتب بين اثنين يطؤها أحدهما	٣٦٤ من تجوز كتابته من المالكين
٣٩٠ تعجيل الكتابة	٣٦٥ كتابة الصبي
٣٩٠ بيع المكاتب وشراؤه	٣٦٥ موت السيد
٣٩٣ قطاعة المكاتب	٣٦٥ كتابة الوصي والاب والولي
٣٩٤ بيع كتابة المكاتب ورقية	٣٦٦ من تجوز كتابته من المالكين
٣٩٤ هبة المكاتب وبيعه	٣٦٦ كتابة النصراني
٣٩٥ جناية المكاتب على سيده	٣٦٧ كتابة الحربى
٣٩٥ جناية المكاتب ورقية	٣٦٩ كتابة المرتد من المالكين والمملوكين
٣٩٧ جناية عبيد المكاتب	٣٧٠ العبد يكون للرجل نصفه في كاتبه ويكون له كله في كاتب نصفه
٣٩٨ ما جنى على المكاتب فله	٣٧١ العبد بين اثنين يكاتبه أحدهما
٣٩٨ جناية المكاتب على سيده والسيد على مكاتبه	٣٧٢ العبد بين اثنين يكاتبانه معا
٣٩٨ الجناية على المكاتب ورقية	٣٧٣ ما تجوز عليه الكتابة
٤٠١ عتق المكاتب	٣٧٤ الكتابة على الاجارة
٤٠١ المكاتب بين اثنين يعتقه أحدهما	٣٧٥ الكتابة على البيع
٤٠٢ ميراث المكاتب	٣٧٥ كتابة العبد كتابة واحدة صحيحة
٤٠٢ عجز المكاتب بالارضاء	٣٧٧ ما يعتق به المكاتب
٤٠٥ بيع كتابة المكاتب	٣٧٧ حالة العبد
٤٠٥ استحقاق الكتابة	٣٧٨ الحكم في الكتابة الفاسدة
٤٠٦ الوصية بالمكاتب نفسه	٣٧٩ الشرط الذي يفسد الكتابة
٤٠٧ الوصية للمكاتب	٣٨٠ الخيار في الكتابة
٤٠٩ الوصية للعبد أن يكاتب	٣٨٠ اختلاف السيد والمكاتب
٤٠٩ الكتابة في المرض	٣٨٢ جماع أحكام المكاتب
٤٠٩ افلاس سيد العبد	
٤١٠ ميراث سيد المكاتب	

صحيفة	صحيفة
٤١٢ موت المكاتب	٤١٢ ميراث المكاتب وولائه
٤١٢ في افلاس المكاتب	٤١٣ باب الولاء
(تمت)	
(فهرسة كتاب اختلاف الحديث للامام الشافعي رضي الله عنه الذي بهامش الجزء السابع من كتاب الام)	
صحيفة	صحيفة
٢ خطبة الكتاب	١٦٢ باب في المرور بين يدي المصلي
٥٩ باب الاختلاف من جهة المباح	١٦٦ باب خروج النساء الى المساجد
٦٠ باب القراءة في الصلاة	١٧٧ باب غسل الجمعة
٦١ باب في التشهد	١٨١ باب نكاح البكر
٦٣ باب في الوتر	١٨٥ باب النجش
٦٤ باب سجود القرآن	١٨٦ باب في بيع الرجل على بيع أخيه
٦٧ باب القصر والاتمام في السفر في الخوف وغير	١٨٩ باب بيع الحاضر للبادي
الخوف	١٩١ باب تلقى السلع
٧٠ باب الخلاف في ذلك	١٩٢ باب عطية الرجل لولده
٧٦ باب الفطر والصوم في السفر	١٩٥ باب بيع المكاتب
٨٦ باب قتل الاسارى والمفاداة بهم والمن عليهم	٢٠١ باب الضحايا
٨٨ باب الماء من الماء	٢٠٣ باب المختلفات التي يوجد على ما يوجد منها دليل
٩١ باب الخلاف في أن الغسل لا يجب الا بخروج	على غسل القدمين ومسحهما
الماء	٢٠٧ باب الاسفار والتغليس بالفجر
٩٤ باب التيمم	٢١١ باب رفع الأيدي في الصلاة
٩٨ باب صلاة الامام جالسا ومن خلفه قياما	٢١٣ باب الخلاف فيه
١٠٢ باب صوم يوم عاشوراء	٢١٨ باب صلاة المنفرد
١٠٥ باب الطهارة بالماء	٢٢١ باب المختلفات التي يوجد على ما يؤخذ منها دليل
١٢٥ باب الساعات التي تكره فيها الصلاة	على صلاة الخوف
١٣٢ باب الخلاف في هذا الباب	٢٢٦ باب صلاة كسوف الشمس والقمر
١٤٩ باب أكل الضب	٢٢٧ باب الخلاف في ذلك
١٥٠ باب المجمل والمفسر	٢٣٢ باب من أصبح جنباً في شهر رمضان
١٥٨ باب الخلاف فيمن تؤخذ منه الجزية وفيمن دان	باب الحجامة للصائم
دين أهل الكتاب قبل نزول القرآن	٢٣٨ باب نكاح المحرم

صيفة	صيفة
باب ما يكره في الزمان الزيادة في البيع	٢٤١
باب من أقيم عليه حد في شيء أربع مرات ثم عاد له	٢٤٣
باب طلاق الخائض	٢٤٦
باب بيع الرطب باليابس من الطعام	٢٤٩
باب اختلاف في العرايا	٢٥٤
باب بيع الطعام	٢٥٥
باب المصراة - الخراج بالضمان	٢٥٧
باب اختلاف في المصراة	٢٥٨
باب كسب الخجام	٢٦٦
باب الدعوى واليقات	٢٦٩
باب اختلاف في هذه الأحاديث	٢٧٢
باب المختلفات التي لا يثبت بعضها من مات ولم يحج أو كان عليه نذر	٢٧٢
باب المختلفات التي لا يثبت بعضها من أعتق شركاءه في عبد	٢٧٧
باب اختلاف في هذا الباب	٢٨٥
باب قتل المؤمن بالكافر	٢٨٧
باب اختلاف في قتل المؤمن بكافر	٢٨٩
باب جرح العجاء جبار	٢٩٢
باب المختلفات التي عليها دلالة	٢٩٦
	٣٠٢

(تمت)

الجزء السابع

من كتاب الأم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن ادریس
الشافعی رحمہ اللہ فی فروع الفقہ بروایة
الربیع بن سائمان المرادی عنه
تعمدہما اللہ بالرحمة والرضوان
وأسکنہما فسیح
الجنان آمین

﴿ وبہامشہ کتاب اختلاف الحدیث لہ بروایة الربیع أيضا ﴾

﴿ طبع هذا الكتاب ﴾

على نفقة حضرة العالم الفاضل الحبيب النسيب صاحب العزة السيد
أحمد بك الحسيني بلغه الله مناه ووفقه لما يحبه ويرضاه

﴿ تنبيه ﴾

لا يجوز لاحد أن يطبع كتاب الأم من هذه النسخة وكل من طبعها يكون مكلفا
بإبراز أصل قديم يثبت أنه طبع منه والا يكون مسئولا عن التعويض قانونا
أحمد الحسيني

﴿ الطبعة الاولى ﴾

بالطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية
سنة ١٣٢٥ هجرية

بسم الله الرحمن الرحيم

أخبرنا أبو محمد الحسن
ابن علي بن محمد بن
الحسن الشافعي قراءة
عليه وهو يسمع وأنا
أسمع فأقرب قال أخبرنا
أبو عمر محمد بن العباس
ابن محمد بن زكريا بن
حيويه قراءة عليه وأنا
أسمع قال حدثنا أبو
بكر أحمد بن عبد الله
ابن سيف السجستاني
حدثنا الربيع بن
سليمان قال قال محمد

ابن إدريس المطلبي
الشافعي رضي الله عنه

رحمته بما هو عليه
وكما ينبغي له وأشهد
أن لا إله إلا الله وحده
لا شريك له وأن محمدا
عبده ورسوله (أما بعد)
فإن الله جل ثناؤه وضع
رسوله موضع الإبانة لما
افترض على خلقه في
كتابه ثم على لسان نبيه
صلى الله عليه وإن لم
يكن ما افترض على
لسانه نصافي كتاب الله
فأبان في كتابه أن رسول
الله صلى الله عليه
يهدي إلى صراط مستقيم

بسم الله الرحمن الرحيم

(باب ما لا يقضى فيه باليمين مع الشاهد وما يقضى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجل على الرجل المال فأقضى بامرأتين تشهدان له على حقه
لم يحلف مع امرأتين فإن قال قائل ما الحجة فيه فالجدة فيه أن النساء إذا كن لا يجزن عند الحاكم إلا مع
الرجال إلا فيما لا يراه الرجال فهاتان امرأتان ليس معهما رجل يشهد فإن قال قائل معهما رجل يحلف
فالخالف غير شاهد فإن قال فقد يعطى بيمينه قيل يعطى بها بالسنة ليس أنه شاهد والرجل لا يشهد لنفسه
ولو شهد لنفسه لم يحلف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن قال امرأتان تقومان مقام رجل قيل إذا
كانتا مع رجل ولم عندى أن يقول لو شهد أربع نسوة لرجل بحق أخذه كما أخذه بشاهدين وشاهد
وامرأتين ولا أحسب أحدا يقول بهذا القول قال ولو أن امرأه رجل أقامت شاهدا أنه طلقها لم تحلف
مع شاهد واحد وقيل اثني شاهد آخر والأول أحلفناه ما طلقك ولو أقام رجل شاهد على أنه نكح امرأه بولي
ورضاها وشهود ومهر لم يكن له أن يحلف مع شاهده وذلك أن الرجل لم يملك رقبة المرأة كما يملك الأموال بالبيع
وغيره من وجود الملك إنما أبيع له منها بالنكاح شيء كان محرما عليه قبله ولأن المرأة لا تملك من نفسها ما كان
الزوج يملكها فتقوم في نفسها مقام الزوج فيها في كل أمره أو في بعضه والزواج نفسه لم يكن يملكها ما كان
المال فهو ما خارجا من معنى من حكمه رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد عندى والله تعالى أعلم
لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما حكم بها المني يملك ما حكم له به لم يملك ما يكون له فيه بعهده وبهتة أو سلطان
رق أو ملك بوجه من الوجود ما قد ملكه عليه غيره ومما يملك هو على غيره وليس هكذا الزوج والمرأة إنما
سلطانها عليه ما كان لها من الوجود ما قد ملكه عليه غيره ومما يملك هو على غيره وليس هكذا الزوج والمرأة إنما

لم يخلف مع شاهده وذلك أن العبد لا يملك من نفسه ما كان سيده مالكة لأن سيده كان له بيعه وحبته وليس ذلك للعبد في نفسه ولا يثبت شيء من الرق للعبد على نفسه إنما يثبت المالك للإنسان على غيره فأما على نفسه فلا فإذا كان الحق للشهود له في نفسه مثل العبد يعق والمرأة تطلق والحد يثبت أو يبطل فهذا كله لا يجوز فيه عين مع الشاهد من قبل أن اليمين مع الشاهد فيما يملك به الخالف مع شاهده شيئاً كان ببدغيه مما قد يملك بوجه من الوجوه والذي قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك مال والمال غير المقضى له وغير المقضى عليه بل هو ملك أحدهما ينتقل إلى الآخر فالعبد الذي يطلب أن يقضى له باليمين على عتقه كان إنما يقضى له بنفسه وهو لا يملكها ونفسه ليست كغيره فكان هذا خارجاً من معنى ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم عندي والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أتى رجل بشاهد يشهد أن رجلاً أشهد أنه له على فلان حقاً لم يقبل إلا بشاهد آخر فإن قال أحلف لقد شهد لي لم يخلف لأن حلفه على أنه شهد له ليس أن يخلف على مال يأخذه إنما يخلف على أن يثبت شهادة شاهده وليس اليمين على هذا باليمين على المالك يملك ولو أقام رجل شاهدة أن فلاناً أوصى السدة أو أن فلاناً وكله لم يخلف مع شاهده وذلك أنه لا يملك بالوصية ولا بالوكالة شيئاً ومثل ذلك لو أقام بينة أن فلاناً أودعه داره أو أرضه لم يخلف مع شاهده ولو أقام شاهدة أن فلاناً قد فقه بآل لم يخلف مع شاهده وذلك أنه لا يملك بالحد شيئاً إنما الحد ألم على المحذور لا شيء يملكه المشهود له على المشهود عليه ولو أقام بينة على أنه جرحه جراحة عمداً في مثلها قوداً أو قتل ابنه لم يخلف مع شاهده وذلك أن الشهادة ليست بمال بعينه وأنه لا يجب بها المال دون التخير في المال أو القصاص فإذا كان القصاص هو الذي يثبت بها فالقصاص ليس بشيء يملكه أحد على أحد فإن قال قائل فالمال يملكه قبل أجل ولكن ليس يملكه إلا بأن يملك القصاص معه لأن المال إذا حلف كان له دون القصاص ولا القصاص دون المال فلما كان إنما لا يثبت له أحدهما بعينه وكان المال لا يملك دون القصاص لم يجز أن يكون اليمين مع الشاهد في القصاص وهو لا يملك ولو أقام عليه شاهدة أنه سرق له متاعاً من حرز يسوى أكثر مما تقطع فيه اليد كان مخالفاً لأن يقيم عليه الشاهد فيما يجب به القصاص فيحلف مع شاهده ويغرم السارق ما ذهب له به ولا يقطع فإن قيل ما فرق بين هذا والقصاص قيل له في السرقة شيئاً أحدهما شيء يجب لله عز وجل وهو القطع والآخرة شيء يجب للآدميين وهو الغرم فكل واحد منهما حكمه غير حكم صاحبه فإن قال قائل ما دل على هذا قيل قد يسقط القطع عنه ولا يسقط الغرم ويسقط الغرم ولا يسقط القطع فإن قال وأين قيل يسرق من غير حرز فلا يقطع ويغرم ويختلس وينهب (١) فيكون بهذا سارقاً فلا يقطع ويغرم ويكون له شبهة في السرقة فلا يقطع ويغرم ويسرق الرجل من امرأته والمرأة من زوجها من منزلهما الذي يسكنانه فلا يقطع واحد منهما ويغرم فإن قال وأين يسقط الغرم عنه ويقطع قيل يسرق السرقة فيهما بالمسروق أو يبرئه من ضمانهما فلا يكون عليه غرم ويقطع فلا يسقط القطع عنه إن سقط عنه غرم ما سرق وفي هذا بيان أن حكم الغرم غير حكم القطع وأن على السارق حكمين قد يزيل أحدهما ويثبت الآخر وليس هكذا حكم الجراح التي لا يجب فيها أبداً مال إلا ومعه قصاص أو تخيير بين القود والعقل فأيهما اختار سقط الآخر وإن اختار القود ثم عفا لم يكن له عقل وإن اختار العقل ثم أبرأه منه لم يكن له قصاص فهذان حكمان كل واحد منهما مبادل من صاحبه فلا يشبهان الحكمين اللذين لا يكون أحدهما مبادل من صاحبه ولا يبطل أحدهما إن بطل صاحبه ويشبه الشهادة على السرقة أن يأتي رجل بشاهد على أنه قال امرأته طالق إن كنت غصبت فلاناً هذا العبد ويشهد أنه غصبه فيحلف صاحب العبد مع شاهده وبأخذ العبد ولا تطلق المرأة بشهادة واحد أنه حدث حتى يكون معه آخر وذلك أن الشاهد مع اليمين إنما جاز على الغصب دون الطلاق والطلاق ليس

صراط الله ففرض على العباد طاعته وأمرهم بأخس ما آتاهم والالتناء عما نهاهم عنه وكان فرضه على كل من عاين رسوله ومن بعده إلى يوم القيامة واحداً في أن على كل طاعته ولم يكن أحد غاب عن رؤية رسول الله يعلم أمر رسول الله إلا بالخبر عنه وأوجب الله جل ثناؤه على عباده حدوداً وبينهم حقوقاً فدل على أن يؤخذ منهم ولهم بمشاهدات والشهادات أخبار ودل في كتابه على لسان نبيه أن الشهود في الزنا أربعة وأمر في الدين بشاهدين أو شاهداً وامرأتين وفي الوصايا بشاهدين وكانت حقوق سواها بين الناس لم يذكر في القرآن عدد الشهود فيها منها القتل وغيره أخذ عدد الشهود فيها من سنة أو إجماع وأخذ أن يقتل في غير الزنا ويقطع وتؤخذ الحقوق من جميع الجهات بشاهدين بقول الأكثر من أهل العلم ولم يجعلوا

بغصب أحد غير اثنين يفسد بها وحكم لايمان شير حكم انموال وتثبت حكم الطلاق غير حكم الاموال
 زعم الشافعي رحمه الله تعالى ولو كانت بمرأحة عند الاقرب في محل مثل أن يقتل الحر المسلم عبد امسما
 أو يقتل ذميا أو يستامنا أو يقتل ابن نفسه أو نسكوت بمرأحة لا فرق فيها مثل الخائفة والمأمومة ومالا قصاص
 فيه فهذا كله لا فرق فيه قبلات يمين المدعي مع شاهد يقضي له به كنه ما كان عدا منه في مال الخاني
 وما كان حذاف على العاقلة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورؤيت شاهد أن رجل ارحى رجلا بسهم فأصاب
 بعض جسده ثم خرج منه فأصاب آخر فقتله أو جرحه الرمية الاولى عمد والمصاب الثاني خطأ فان كانت
 الرمية الاولى لا قصاص فيها فالشهادة جائزة ويحلفان مع شاهد سوا يقضي في كل واحد منهما بالاراش الاولى
 في مان الزاوي والثانية على عاقلته وان كانت الرمية الاولى يجب فيها القصاص في نفس كانت لأولياء الدم
 انقسامه ويستحقون الدية ثم القول في الرمية الثانية قولان أحدهما أن اليمين لا تكون مع الشاهد في هذا
 وذلك أن صاحب الخطأ لا يثبت له شيء الا بدوته نصاحب العمد فلما كانت هذه الخيانة واحدة فيم اعمد فيه
 قصاص لم يجز في القصاص الا شاهدان لانه لم يملك فيه شيئا والقول الثاني أن الشاهد يطل لصاحب العمد
 الا أن يقسم معدا أو يثبوت نصاحب الخطأ باثنين مع شاهد وهذا أصح القولين عندى والله تعالى أعلم
 وبه تأخذ وحى في مثل معنى المسئلة من اليمين بالطلاق على الغصب والشهادة عليها وعلى الغصب ولو أقام
 رجل على جارية وانما شاهد اأمهم ما حلف مع شاهد وأخذ الجارية وابنها ولو أقام البيعة على أنها له
 وابنها وله منه حلف أيضا وقضى له بالخارية وكانت أم وابنه باقراره وشهادة شاهد وعينه
 قال ولو أقام شاهدا أن أباه تصدق بهذه الدار عليه صدقة محرمة موقوفة حلف مع شاهد وكانت الدار
 صدقة عليه كشهد شاهد ولو أقام البيعة على أن أباه تصدق بهذه الدار عليه صدقة محرمة موقوفة وعلى
 آخرين له موقوفة إذا استرضوا فعلى أولادهم أو على المساكين حلفوا وثبت حقوقهم فن حلف ثبت حقه
 له فان قال قائل ما بال الرجل إذا أقام شاهدا أن أباه وقف عليه دارا وعلى أخوين له ثم على أولادهم بعدهم
 أحلفته وأثبت حقه من الصدقة المحرمة فان حلف أخواه ثبت حقهما وان لم يحلفا لم يثبت حقهما بثبوت
 حقه قيل له لأننا أخرجنا الدار من ملك من شهد عليه الشاهد يمين من شهد له فإذا شهد الشاهد لثلاثة
 لم يكن لأحد منهم أن يأخذ يمين صاحبه شيئا لان حقه غير حق صاحبه وان كان من شيء واحد فحق كل
 واحد منهم غير حق صاحبه فإذا حلفوا معا فخرجت الدار من ملك صاحبها الى ملك من حلف فكانت بكلها
 لمن حلف حياته فقد مضى الحكم فيها اللهم ومن جاء بعدهم ممن وقف عليه اذ لم يتوايقوم مقام الوارث لهم فيها
 أم ترى أن رجلا لو أقام شاهدا على رجل بارح فحلف قضي له بها فان مات كانت لوارثه بعده ولا يمين على
 الوارث لان الحكم قد مضى فيها يمين الذى أقام الشاهد له وانما حى موروثة عن الذى حلف مع شاهده وان
 حلف أخرا فحلفى عليه سامعهم على من بعدهم وان أبى أخواه أن يحلفا فحلف بهما وهو الثلث صدقة كما
 شهد شاهد ثم نصيبه بعد منها على من تصدق به أبوه عليه بعده وبعد أخويه فان قال الذين تصدق عليهم
 بعد الاثنين نحن نحلف على ما أبى أن يحلف عليه الاثنان فليهم أن يحلفوا من قبل أنهم ما تكون حين كانوا
 إذا حلفوا بعد موت أبيهم الذى جعل لهم ملكه اذ مات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما قلنا على
 المتصدق عليهم بائمين لأن السنة والآثار تدل على أن هذا ما صحح إذا أخرج المتصدق من ملكه أرضه صدقة
 على أن يرام بعينهم ثم على من بعدهم (١) فملكه المتصدق عليهم ما ملكه المتصدق كما ملكه موه فلهذا ما ملك
 (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قضينا بأن ملك المتصدق يتحول الى ملك المتصدق عليهم كما ملكهم فهذا تحويل
 ملك مال الى مال انتفع به انتفاع المال ببيع ما صار فى أيديهم من غلته ويذهب ويورث وان كان مسكيا أسكنوا
 فيه من أحبوا أو أكرهه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو شهد شاهد أن فلانا تصدق بهذه الدار على فلان
 (١) اعلم ثبت المتصدق عليهم ما ملكهم المتصدق كما ملكه موه طبة بعد أخرى تأمل

وما يمين الزنا وشهد
 أن تؤخذ منه الاموال
 بشاهدين وامرأتين
 زكاته يمين في الدين
 وهو مال واخترا أن
 يزعمه الما يمين وشاهد
 بسنة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم واخترا أن
 يمين الحق في التسمية
 بلائيل قد وصفناهما
 واب لم يكن مع الالائيل
 شاهد شبر عن رسول
 الله فكان ما فرض الله
 من الخبر عن رسول الله
 مودى خبرا كما تروى
 الشهادات خبرا وشروط
 في التمسرد درى عدل
 ومن رضى وكان
 الراجح أن لا يقبل
 خبر أحد على شيء يكون
 له حكم حتى يكون عدلا
 في نفسه ورضائ خبره
 وكن بنا ان اخترض
 الله عينا يقول أهل
 العدل أنه انما كافنا
 العدل عندنا على ما يظهر
 لنا لا نألو علم مغيب غيرنا
 فاما تعبدنا الله بقبول
 الشهود على العداية
 عند ذلك السنة على
 انفاذا حكم بشهادتهم
 وشهادتهم أخبار
 دل على أن قبول
 قولهم وعددهم تعبد

وفلان وفلان بينهم وبين من حدث للتصدق من ولد صدقة موقوفة محرمة فقال أحد القوم أنا أحلف وأبى
 الآخر أن قلنا فإذا حلفت جعلنا لك ثلث هذه الصدقة ثم كلما حدث معك ولد واحد وقفناه الثلث الآخر الذي
 ليس في يدك ثم إن حدث آخر وقفناه الثلث الآخر الذي ليس في يدك ولا يوقف للحادث قبله فإن حدث
 آخر نقصناك وكلما حدث ولد بعد الوالدين الذين يوقف لهما الثلثان حتى تستكمل الدار انتقصت من حقل
 وانتقص كل من كان معك من حقوقهم لأنه كذلك تصدق عليك فمن حلف من الكبار كان على حقه ومن
 بلغ خلف كان على حقه ومن أبى بطل حقه وتوقف غلة من لم يبلغ حتى يبلغوا فيحلفوا فتكون لهم أو يأبوا
 فيرد نصيبهم منها على المتصدق عليهم معهم وإن تصدق على ثلاثة ثم على من بعدهم خلف واحد كان له
 الثلث وبطل الثلثان فصار ميراثا للورثة فإن قيل كيف تكون دار شهد عليها أنها كلها موقوفة محرمة
 بعضهم ميراث وبعضها موقوف (١) فأنه لو وقف على عشرة كان لكل واحد منهم العشر فمن حلف أخذ
 حقه ومن أبى لم يكن له فيها حق ومالم يكن لاحد وقف كان ميراثا على الأصل فإن قيل ما يشبه ذلك قيل
 عشرة شهد شاهدان ميتا أو وصى لهم بدار خلف واحد فله عشرها فإن أبى التسعة رجع ما بقي من الدار ميراثا
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو تصدق بها على ثلاثة خلف واحد وأبى اثنان كان نصيبهما ميراثا وكان
 الثلث صدقة على واحد فإن قال هي صدقة على الثلاثة ثم على أبنائهم من بعدهم خلف واحد جعلنا ثلثها
 له وأبى الاثنان جعلنا نصيبهما ميراثا وهو الثلثان ثم حدث لهما ولدان وما نوقف لهما نصيبهما حتى يبلغا
 فيحلفا أو يموتا فيحلف وارثهما فإن أبى وارثهما ردم ما بقي ميراثا للورثة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأما
 يوقف للمولود من يوم يولد إذا مات أبوه أو من جعلت له الصدقة بعده فإن ولد قبل أن يموت أبوه أو من جعلت له
 الصدقة بعده لم يوقف حقه إلا بعد موتهما لأنه انما يكون له الحق بموتهما فأما ما كان من غلة قبل أن يولد
 أو يموت من قبله فليس للمولود منها شيء لأنه انما شرط له أن يكون له الحق يوم يولد بعد موت من قبله (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن شاهدًا شهد أن فلانا تصدق على فلان وولده وولدته ماتا أو ماتت أو ماتت أو ماتت
 خلف رجل مع شاهده كان له منها بقدر عدد من معه وذلك أن يكون معه فيها عشرة فيكون له عشرها فكما
 حدث ولدي دخل معد في الصدقة نقص من حقه ووقف حق المولود حتى يحلف فيستحق أو يدع البين
 فيبطل حقه ويرد كراء ما وقف من حقه على الذين انتقصوا حقوقهم من أجله سواء بينهم كأنه وقف لاثنتين
 حد ثلث الدار وأكرى بمائة درهم إلى أن يبلغا فلم يحلفا فأبطلنا حقوقهما ورددنا المائة على العشرة لكل
 واحد منهم عشرة فإن مات من العشرة واحد قبل بلوغ الموقوف عليها الصدقة في نصف عمر الذين وقف
 لهما فإن بلغا فأبى البين فرد نصيبهما على من معهما ردت عليه فأعطى ورثتهما استحق مما ردت عليه وذلك نجسة
 وترد الخمسة على التسعة الباقي وعلى هذا الحساب يعطى كل من مات قبل بلوغ الصبي الذي بطل ما وقف
 لهما فإن شهد الشاهد أنه تصدق بها عليه وعلى بنى أب معروفين في حصون فالأمر فيها على ما وصفت تكون له
 حصة بقدر عدد هم قولوا أو كثروا وإن شهد أنه تصدق بها عليه وعلى بنى أب لا يحصون أبداً أو على مساكين
 وفقراء فقد قيل في الوصية يوصى بها للفلان ولقوم يحصون هو كأحد هم وقيل فإن أوصى بها له ولبنى أب
 لا يحصون أو مساكين لا يحصون فله النصف ولهم النصف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا أمر تخف
 فيه المؤنة ويسهل فيه الجواب في مسئلتنا هذه لو كان يصح قياساً أو خبراً أعطينا النصف وجعلنا النصف
 على من تصدق به عليه معه من لا يحصى ولكن لا أرى القياس فيها إذا كانت الصدقة إذا تصدق بها عليه
 وعلى الفقراء وهم لا يحصون جازت (٢) إلا أن يقال له إن شئت فاحلف فكأن أسوة الفقراء فإن حلف أعطينا
 ذلك وأحلف من معه في الصدقة ثم حاص من قسمنا عليه فإذا زاد الفقراء بعد ذلك أو نقصوا حاصهم كواحد

(١) قوله فأنها هو الجواب ولعله محرف عن قلنا لو وفقت الخ (٢) قوله الآن يقال متعلق بالقياس أي
 لا أرى المعقول فيها الآن يقال الخ فتنبه

لأنه لا يكون منهم
 عددا لا وفي الناس أكثر
 منه وكان (١) في قبولهم
 على اختلافهم مقبولا
 من وجودهما وصفت
 من كتاب أو سنة أو قول
 عوام أهل العلم لأن
 ما ثبت وشهد به عندنا
 من قطعنا الحكم بشهادته
 احاطة عندنا على الغيب
 ولكنه صدق على
 الظاهر بصدق الخبر
 عندنا وإن أمكن فيه
 الغلط فقيهه ما دل على
 الفرض علينا من قبول
 الخبر عن رسول الله
 ولا يؤخذ عدد من يقبل
 خبره عنه صلى الله عليه
 وسلم إلا بأحد الدلائل
 التي قبلنا بها عدد من
 الشهود فرأينا الدلالة
 عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بقبول خبر
 الواحد عنه فلزمنا والله
 أعلم أن نقبل خبره إذا
 كان من أهل الصدق
 كالزمن قبول عدد من
 وصفت عدد في الشهادة
 بل قبول خبر الواحد
 عنه أقوى سببا بالدلالة
 عنه ثم ما لم أعلم فيه خلافا
 من أحد من ماضي
 أهل العلم بعد رسول الله

(١) لعل لفظي زائدة اهـ

بنقص انما هي بين يمين يحلف بها وحكم الايمان غير حكم الاموال وكذلك حكم الطلاق غير حكم الاموال
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كانت اجرة عمدا لا قد في الجاحل مثل أن يقتل الحر المسلم عبدا مسلما
 أو يقتل ذميا أو مستأمنًا أو يقتل ابن نفسه أو تكون جراحة لا قد فيها مثل الجائفة والمأومة وما لا قصاص
 فيه فهذا كله لا قد فيه قبلت فيه بين المدعي مع شاهد فقضى له به كله ما كان عمدا منه ففي مال الخاني
 وما كان خطأ فعلى العاقلة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو شهد شاهد أن رجلا رمى رجلا بسهم فأصاب
 بعض جسده ثم خرج منه فأصاب آخر فقتله أو جرحه ولم يمت الاوى عمد والمصاب الثاني خطأ فان كانت
 الرمية الاولى لا قصاص فيها فالشهادة جائزة ويحلفان مع شاهدهما ويقضى في كل واحد منهما بالارش الاولى
 في مال الراي والثانية على عاقلته وان كانت الرمية الاولى يجب فيها القصاص في نفس كانت لأولياء الدم
 القسامة ويستحقون الدية ثم القول في الرمية الثانية قولان أحدهما أن البين لا تكون مع الشاهد في هذا
 وذلك أن صاحب الخطأ لا يثبت له شيء الابن وانه لصاحب العمد فلما كانت هذه الجناية واحدة فيها عديفه
 قصاص لم يجز في القصاص الا شاهدان لانه لم يملك فيه شيئا والقول الثاني أن الشاهد يبطل لصاحب العمد
 الا أن يقسم معدا وليا أو يثبت لصاحب الخطأ بالبين مع شاهده وهذا أصح القولين عندي والله تعالى أعلم
 وبه تأخذ وهي في مثل معنى المسئلة من البين بالطلاق وعلى الغصب والشهادة عليها وعلى الغصب ولو أقام
 رجل على جارية رآها شاهدا أمه ماله حلف مع شاهده وأخذ الجارية وابنها ولو أقام البينة على أنها له
 وابنه الولد منه حلف أيضا وقضى له بالجارية وكانت وابنه له وكانت أم ولده باقرا ره وشهادة شاهده وبيمينه
 قال ولو أقام شاهدا أن أباه تصدق بهذه الدار عليه صدقة محرمة موقوفة حلف مع شاهده وكانت الدار
 صدقة عليه كشهده شاهده ولو أقام البينة على أن أباه تصدق بهذه الدار عليه صدقة محرمة موقوفة وعلى
 أخوين له موقوفة فاذا انقضوا فعلى أولادهم وعلى المساكين حلفوا وثبت حقوقهم فمن حلف ثبت حقه
 له فان قال قائل ما بال الرجل اذا أقام شاهدا أن أباه وقف عليه دارا وعلى أخوين له ثم على أولادهم بعدهم
 أحلفته وأثبت حقه من الصدقة المحرمة فان حلف أخواه ثبت حقهما وان لم يحلف لم يثبت حقهما بثبوت
 حقه قيل له لا نأمننا أخرجنا الدار من ملك من شهد عليه الشاهد يمين من شهد له فلا شهد الشاهد ثلاثة
 لم يكن لواحد منهم أن يأخذ يمين صاحبه شيئا لأن حقه غير حق صاحبه وان كان من شيء واحد فحق كل
 واحد منهم غير حق صاحبه فاذا حلفوا معا أخرجت الدار من ملك صاحبها الى ملك من حلف فكانت بكلها
 لمن حلف حياته فقد مضى الحكم فيها لهم ومن جاء بعدهم ممن وقفت عليه اذا ماتوا يقوم مقام الوارث لهم فيها
 ألا ترى أن رجلا لو أقام شاهدا على رجل بدار خلف قضي له بها فان مات كانت لوارثه بعده ولا يمين على
 الوارث لان الحكم قد مضى فيها بين الذي أقام الشاهد له وانما هي مورثة عن الذي حلف مع شاهده وان
 حلف أخواه فهي عليهم مامعة ثم على من بعدهم وان أبي أخواه أن يحلفا نصيبه منها وهو الثلث صدقة كما
 شهد شاهده ثم نصيبه بعد منها على من تصدق به أبوه عليه بعده وبعد أخويه فان قال الذين تصدق عليهم
 بعد الاثنين نحن نحلف على ما أبي أن يحلف عليه الانسان فلهم أن يحلفوا من قبل أنهم ما يكون حين كانوا
 اذا حلفوا بعد موت أبيهم الذي جعل لهم ملكا اذا مات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما قلنا عاك
 المتصدق عليهم بالبين لأن السنة والآثار تدل على أن هذا ملك صحيح اذا أخرج المتصدق من ملكه أرضه صدقة
 على أقرام بعينهم ثم على من بعدهم (١) فلكه المتصدق عليهم ما ملكه المتصدق كما ملكهموه فهذا ملك صحيح
 (قال الشافعي) رحمه الله واذا قضينا بأن ملك المتصدق يتحول الى ملك المتصدق عليهم كما ملكهم فهذا تحويل
 ملك مال الى مال لا ينتفع به انتفاع المال ببيع ماصار في أيديهم من غلته ويوجب ويورث وان كان مسكنا أسكنوا
 فيه من أحبوا أو أكرهه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو شهد شاهد أن فلا تصدق بهذه الدار على فلان
 (١) لعله فإل المتصدق عليهم ما ملكهم المتصدق كما ملكهموه أى على ما ملكهموه طبقة بعد أخرى تأمل

قياسا على الزنا وأخذ
 أن تؤخذ الاموال
 بشاهد وامرأتين
 إن ذكر الله يا شامي الدين
 وشهادته واختبرنا أن
 يؤخذ المال بين وشاهد
 بسنة ورسول الله صلى
 الله عليه وسلم واختبرنا أن
 يجب الحق في القسامة
 بدلائل قد وصفناها
 وان لم يكن مع الدلائل
 شاهد بالخبر عن رسول
 الله فكان ما فرض الله
 من الخبر عن رسول الله
 مودى خبرا كما تؤدي
 الشهادات خبرا وشرط
 في السهمود ذوى عدل
 ومن نرضى وكان
 الواجب أن لا يقبل
 خبر أحد على شيء يكون
 له حكم حتى يكون عدلا
 في نفسه ورضاي خبره
 وكان بنا اذا افترض
 الله علينا قبول أهل
 العدل أنه انما كافنا
 العدل عندنا على ما يظهر
 لنا لا نأمننا لم مغيب غيرنا
 فلما تعبدنا الله بقبول
 الشهود على العدالة
 عندنا ودلت السنة على
 انفاذ الحكم بشهادتهم
 وشهادتهم أخبار
 دل على أن قبول
 قولهم وعددهم تعبد

وفلان وفلان بينهم وبين من حدث للمتصدق من ولد صدقة موقوفة محترمة فقال أحد القوم أنا أحلف وأبى
 الآخر أن قلنا فإذا حلفت جعلنا لك ثلث هذه الصدقة ثم كلما حدث معل ولد واحد وقفنا له الثلث الآخر الذي
 ليس في يدك ثم إن حدث آخر وقفنا له الثلث الآخر الذي ليس في يدك ولا يوقف للحادث قبله فإن حدث
 آخر نقصنا لك وكلما حدث ولد بعد الولدين الذين يوقف لهما الثلثان حتى تستكمل الدار انتقصت من حقل
 وانتقص كل من كان معل من حقوقهم لأنه كذلك تصدق عليك فن حلف من الكبار كان على حقه ومن
 بلغ حلف كان على حقه ومن أبى بطل حقه وتوقف غلة من لم يبلغ حتى يبلغوا فيحلفوا فتكون لهم أو أبوا
 فبدر نصيبهم منها على المتصدق عليهم معهم وإن تصدق على ثلاثة ثم على من بعدهم خلف واحد كان له
 الثلث وبطل الثلثان فصار ميراثا للورثة فإن قيل كيف تكون دار شهد عليها أنها كلها موقوفة محترمة
 بعضها ميراث وبعضها موقوف (١) فإنها لو وقفت على عشرة كان لكل واحد منهم العشر فن حلف أخذ
 حقه ومن أبى لم يكن له فيها حق وما لم يكن لاحد وقف كان ميراثا على الأصل فإن قيل ما يشبه ذلك قيل
 عشرة شهد شاهدان ميتا وصى لهم بدار خلف واحد فله عشرة فإن أبى التسعة رجع ما بقي من الدار ميراثا
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو تصدق بها على ثلاثة خلف واحد وأبى اثنان كان نصيبهما ميراثا وكان
 الثلث صدقة على واحد فإن قال هي صدقة على الثلاثة ثم على أبنائهم من بعدهم خلف واحد جعلنا ثلثها
 له وأبى الاثنان جعلنا نصيبهما ميراثا وهو الثلثان ثم حدث لهما ولدان وما نوقف لهما نصيبهما حتى يبلغا
 فيحلفا أو يموتا فيحلف وارثهما فإن أبى وارثهما ردم ما بقي ميراثا للورثة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأما
 يوقف للمولود من يوم يولد إذا مات أبوه أو من جعلت له الصدقة بعده فإن ولد قبل أن يموت أبوه أو من جعلت له
 الصدقة بعده لم يوقف حقه إلا بعد موتهما لأنه إنما يكون له الحق بموتهما فأما ما كان من غلة قبل أن يولد
 أو يموت من قبله فليس للمولود منها شيء لأنه إنما شرط له أن يكون له الحق يوم يولد بعد موت من قبله (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن شاهدا شهد أن فلانا تصدق على فلان وولده وولدته ما تناسلوا هم فيها سواء
 خلف رجل مع شاهده كان له منها بقدر عدد من معه وذلك أن يكون معه فيها عشرة فيكون له عشرها فكما
 حدث ولدي دخل معه في الصدقة نقص من حقه ووقف حق المولود حتى يحلف فيستحق أو يدع البين
 فيبطل حقه ويرد كراء ما وقف من حقه على الذين انتقصوا حقوقهم من أجله سواء بينهم كأنه وقف لاثنتين
 حد ناسدس الدار وأكرى عانة درهم إلى أن يبلغا فلم يحلفا فأبطلنا حقوقهما ورددنا المائة على العشرة لكل
 واحد منهم عشرة فإن مات من العشرة واحد قبل بلوغ الموقوف عليها الصدقة في نصف عمر الذين وقف
 لهما فإن بلغا فأبى البين فرد نصيبهما على من معهما ردة عليه فأعطى ورثته ما استحق مما ردة عليه وذلك نجسة
 وترد النجسة على التسعة الباقين وعلى هذا الحساب يعطى كل من مات قبل بلوغ الصبي الذي بطل ما وقف
 لهما فإن شهد الشاهد أنه تصدق بها عليه وعلى بنى أب معروفين يحصون فالأمر فيها على ما وصفت تكون له
 حصة بقدر عدد هم قالوا أو كثروا وإن شهد أنه تصدق بها عليه وعلى بنى أب لا يحصون أبدا أو على مساكين
 وفقراء فقد قيل في الوصية يوصى بها الفلان ولقوم يحصون هو كأحد هم وقيل فإن أوصى بهالة وبنى أب
 لا يحصون أو مساكين لا يحصون فله النصف ولهم النصف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا أمر تخف
 فيه المؤنة ويسهل فيه الجواب في مسئلتنا هذه لو كان يصح قياسا أو خبرا أعطيناها النصف وجعلنا النصف
 على من تصدق به عليه معه من لا يحصى ولكن لا أرى القياس فيها إذا كانت الصدقة إذا تصدق بها عليه
 وعلى الفقراء وهم لا يحصون جائزة (٢) الآن يقال له إن شئت فاحلف فكأن أسوة الفقراء فإن حلف أعطيناها
 ذلك وأحلف من معه في الصدقة ثم حاص من قسمنا عليه فإذا زاد الفقراء بعد ذلك أنقصوا حصصهم كواحد

(١) قوله فإنها هو الجواب ولعله محرف عن قلنا لو وقفت الخ (٢) قوله الآن يقال متعلق بالقياس أي لا أرى المعقول فيها الآن يقال الخ فتنبه

لأنه لا يكون منهم
 عدد الا وفي الناس أكثر
 منه وكان (١) في قبولهم
 على اختلافهم مقبولا
 من وجوه ما وصفت
 من كتاب أو سنة أو قول
 عوام أهل العلم لأن
 ما ثبت وشهد به عندنا
 من قطعنا الحكم بشهادته
 احاطة عندنا على الغيب
 ولكنه صدق على
 الظاهر بصدق الخبر
 عندنا وإن أمكن فيه
 الغلط ففيه ما دل على
 الفرض علينا من قبول
 الخبر عن رسول الله
 ولا يؤخذ عدد من يقبل
 خبره عنه صلى الله عليه
 وسلم إلا باحد الدلائل
 التي قبلنا بها عدد من
 الشهود فرأينا الدلالة
 عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بقبول خبر
 الواحد عنه فلزمنا والله
 أعلم أن نقبل خبره إذا
 كان من أهل الصدق
 كالزمن قبول عدد من
 وصفت عدده في الشهادة
 بل قبول خبر الواحد
 عنه أقوى سببا بالدلالة
 عنه ثم ما لم أعلم فيه خلافا
 من أحد من ماضي
 أهل العلم بعد رسول الله

(١) لعل لفظ في زائدة اه

منهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد قيل اذا كان شرط السكنى سكن كل فقير في أقل ما يكفيه ان كان المتصدق قال يسكن كل واحد منهم بلا أن يدخل عليه من يضيق عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأصح من هذا القول والله تعالى أعلم وبه أقول أن السكنى مثل الغلة فاذا ضاق السكن اصطلاحاً أو كروادماً يؤثر واحد منهم بالسكن على صاحبه وكلهم فيه شرع واذا كانت غلة أو شيء فيهما من الفقراء وان قل ذلك فلا يعطى واحد منهم أقل مما يعطى الآخر وقد قيل اذا لم يسم فقراً قربة فهو على فقراً قربة قياساً على الصدقات التي يعطى الجيران المال المأخوذ منه الصدقة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبه أقول اذا كان قرابته جيران صدقته فان جازت فيها الأثرة لبعض الجيران دون بعض كانت لذوى قرابة المتصدق وان لم يجد جيران الصدقة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أقام رجل شاهداً على رجل وحلف أنه غصبه أم وادها فخير جان من يده فمكون أم ولد للمشهود له الخالف ويكون الابن ابنه ويخرج من رق الذي هي في يده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكذلك لو أقام شاهداً على رجل في يده عبدي سترقه أنه كان عبداً له فأعتقه ثم غصبه اياه بعد العتق حلف وكان هذا مولى له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه وليس يدخل في هذا العبدية ثم شاهد على سيده أنه أعتقه لان العبد هو الذي فيه الخصوصية كما وصفت في الباب الأول واليمين مع الشاهد في الدين الذي يتنازع فيه المشهود له والمشهود عليه لا واحد منهما والنسب واللاء شيان يصير لصاحبهما من منفعة في غير نفسه وان كانت لا تملك نهى من منفعة الخصم في غير نفسه والمملوك لا ينتفع بشئ غير نفسه

(الخلاص في اليمين مع الشاهد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى تخلفنا في اليمين مع الشاهد مع ثبوتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض الناس خلافاً وأسرف فيه على نفسه فقال لو حكمتم بما لا نراه حقاً من رأيكم لم نردوه وان حكمتم باليمين مع الشاهد ردناها وقتل بعضهم ردت الذي يلزم أن تقول به ولا يحل لأحد من أهل العلم عندنا خلافاً لانه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأجزت آراءنا التي لو رددتها كانت أخف علينا في المأثم قال انها خلاف كتاب الله ونحن نردّها بأشياء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد جاهدت أن أتقصي ما يكون في رد اليمين مع الشاهد فكان مما كلفني به بعض من ردها أن قال لم تروها الا من حديث مرسل قلنا ثم ثبتها بحديث مرسل وانما ثبتنا حديث ابن عباس وهو ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا يرد أحد من أهل العلم مثله لو لم يكن فيها غيره مع أن معه غيره بمن شدة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال منهم قائل فكيف قلتم يقضي بها في الاصل دون غيرها فاجبتتموها تاماً في شيء ناقصة في غيره فقلت له لما قال عمرو بن دينار وهو حله اقصى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاموال كان هذا موصولاً في خبره عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال جعفر في الحديث في الدين والدين مال وقاله من لقيت من حلتها والحكام بها لما اذا قيل قضى بها في الاموال دل ذلك والله تعالى أعلم على أنه لا يقضي بها في غير ما قضى بها فيه لان الشاهد من أصل في الحقوق فهما ثابتان واليمين مع الشاهد أصل فيما يحكم بها فيه وفيما كان في معناه فان كان شيء يخرج من معناه كان على الاصل الاول وهو الشاهدان قال فالعبد قلت له فاذا أقام رجل شاهداً على عبداً أنه حلف مع شاهد واستحق العبد قال فان أقام شاهداً أن سيده أعتقه قلت فلا يعق قال فما الفرق بين العبد يقيم رجل عليه شاهداً ويحلف ويأخذه وبين العبد يقيم شاهداً أن سيده أعتقه قلت الفرق بين قال وما هو قلت رأيت ان قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد في الاموال أما في هذا بيان أن المال المقضى به للقيم شاهد الخالف هو ما ليس بالمقضى له ولا بالمقضى عليه وانما هو مال أخرجه من يدي المقضى عليه الى يدي المقضى له به فلكه اياه كما كان المقضى عليه مالاً قال بلى

فمنهم الى اليمين خبراً
نما منهم ودلالة عقولة
عنهم من قبل عدد
الشهود في بعض
ما قبلنا فيه وقد كتبت
في كتاب جماع العلم
الدليل على ما وصفت
بما كتبت (١) في رد
كثير منه في كتابي هذا
وقد ردت منه جملاً
تدل من لي يحفظ كتاب
جماع العلم على ما رواها
ان شاء الله فان قال قائل
أفيكون الاخبار عن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم واحداً أو
أكثر قيل الخبر عن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم خبران خبر
عامّة عن عامة النبي
صلى الله عليه وسلم
يحمل ما فرض على
العباد أن يأثروا به بالسنتهم
وأفعاليهم ويؤثروا به من
أنفسهم وأموالهم
وهذا ما لا يسع جهاه
وما كن على أهل العلم
والعوام أن يستورا
فيه لان كلا كلفه كعدد
الصلاة وصوم رمضان
وتحريم الفواحش وأن
لله عليهم حقاني أموالهم
وخبر خاصة في خاص

(١) أي في إعادة تأمل

قلت وعكذا العبد الذي سألت عنه أخرجه من يدي مالكة المقضي عليه الى مالك مقضي له قال نعم قلت
 أفليس تجد معنى العبد اذا قام شاهدا أن سيده أعترفه غير معنى المال الذي يتنازع فيه المشهود له والمنهود
 عليه لانه انما يتنازع في نفسه قال انه لا يخالف في هذا الموضع قلت ويخالفه أنه لا يخرج من يدي مالكة الى
 مالك نفسه فيكون ملك من نفسه ما كان سيده يملكه كما كان المقضي عليه يملك المال ثم أخرجه من يده
 فملكه المقضي له قال أجل قلت فكيف أفضي باليمين مع الشاهد في شيء معناه غير معنى ما قضى به رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال فأنك تعترف بالشاهدين قلت أجل وأقتل بالشاهدين لانهم ما حكم مطلق واليمين مع
 الشاهد حكم خاص (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له رأيتك عبت أن تكون الشهادة تامة في بعض
 الاشياء دون بعض أفرايت الشاهدين أليس تامين في كل شيء ناقصين في الزنا قال بلى قلت أفرايت
 الشاهد والامرأتين أليس تامين في الاموال ناقصين في الحدود وغيرهما قال بلى قلت أرايت شهادة النساء
 في الاستهلال والرضاع وعيوب النساء أليست تامة حتى يلحق بها النسب وفيه عظيم من الاموال وأن يكون
 لمن شهدت له امرأة عندك أن فلانة ولدت له والمشهدود عليه ينكر أن يلحق به نسب فيعفو دمه ويرى بناته ويرث
 ماله قال بلى قلت أرايت أهل الذمة أليست تتم شهادتهم عندك فيما بينهم على كل شيء ولو شهدوا على
 مسلم بفلس لم يحجز قال بلى قلت ولو شهدت لرجل امرأة وحدها على أحد بفلس لم يحجز قال بلى قلت
 فأسمعك فيما عدا شهود الزمان المسلمين قد جعلت الشهادات كلها تامة في شيء ناقصة في غيره وعبت ذلك علينا
 وانما قلنا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضعنا حاجت وضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم ووضعنا
 حكم الله عز وجل حيث وضعه قال فقال اذا حلفتم الرجل مع شاهده فكيف زعمتم أن رجلا لو كان غائبا
 عن بلد فشهد له رجل بحق له على رجل من وصية أو صى له بهاميت أو شهد له بجنح وهو يوم شهد الشاهد
 صغير وغائب أو شهد له بحق (١) وليه عبده أو وكيل حلف وهو لا يعلم شهد شاهده بحق أم لا وهو ان حلف
 حلف على ما لا يعلم (قال الشافعي) رحمه الله فقلت له لا ينبغي لرجل أن يحلف على ما لا يعلم ولكن العلم
 يكون من وجوه قال وما هي قلت أن يرى الرجل بعينه أو يسمع باذنه من الذي عليه الحق أو يبلغه فيما غاب
 عنه الخبر يصدق فيه يمين على كل واحد من هذا قال أما الرؤية وما سمع من الذي عليه الحق فأعرفه
 وأما ما جاء به الخبر الذي يصدق فقد يمكن فيه الكذب فكيف يكون هذا علما أحلفه عليه قال فقلت
 له الشهادة على علمه أولى أن لا يشهد بها حتى يسمعها من المشهود عليه أو يراها أو يمين قال كل لا ينبغي
 الا هكذا وان الشهادة لأولاهما أن لا يشهد بها الا على ما رأى أو سمع قلت لأن الله عز وجل حكى عن قوم
 أنهم قالوا وما شهدنا الا بما علمنا وقال الامن شهد بالحق وهم يعلمون قال نعم قلت له أفشهد الرجل على أن
 فلانا ابن فلان وهو غريب لم ير أباه قط قال نعم قلت فانما سمعته ينتسب بهذا النسب ولم يسمع من يدفعه عنه
 ولا من شهد له بأن ما قال كما قال قال نعم قلت ويشهد أن هذه الدار دار فلان وأن هذا الثوب ثوبه وقد
 يمكن أن يكون غصب هذه الدار أو غيرهما ويمكن ذلك في الثوب قال وان أمكن اذا لم يرد افعاله في الدار
 والثوب وكان الأغلب عليه أن ما شهد به كما شهد وسعته الشهادة وان أمكن فيه أن يكون ليس على ما شهد به
 ولكن يشهد على الأغلب قلت أرايت لو اشتري رجلا من رجل عبدا ولا بالمشرق أو بالمغرب والمشتري ابن
 مائة سنة أو أكثر والمشتري ابن خمس عشرة سنة ثم باعه فأبى عند المشتري فكيف تحلف البائع قال أحلفه
 لقد باع العبد برياً من الابق قال فقلت يحلف البائع فقال لك هذا مغربي أو مشرقى وقد يمكن أن يكون
 أبى قبل أن يولد جدى قال وان يسئل قلت وكيف يمكن المسئلة قال كما أمكنتك قلت وكيف يجوز
 هذا قال لان الايمان يدخلها هذا قال أو رأيت لو كان العبد ولد عنده أما كان يمكن فيه أن أبى ولا يدري
 به قلت بلى قال فهذا يختلف الناس في أنهم يحلفون على البتة لباع برياً من الابق ولكن يسعه أن

الاحكام لم يكلفه العامة
 لم يأت أ كثره كجاء
 الاول وكان علم ذلك
 من فيه الكفاية الخاصة
 بدون العامة وهذا
 مثل ما يكون منهم في
 الصلاة (١) سحر
 سحر السحر ولا يكون
 منهم فيما لا يجوز
 سحرهم وما يفسد
 الج ولا يفسد سحره وما
 يجب به البدن ولا يفسد
 مما يفعل مما لا يفسد فيه
 نص كتاب وهو انى
 على العلماء فيه عندنا
 والله أعلم بقول خبر
 الصادق على صدقه
 ولا يسمعهم رده كما
 لا يسمعهم رد العدد من
 الشهود الذين قبلوا
 شهادتهم وهو حق
 صدق عندهم على
 الظاهر كما يقال فيما
 شهد به الشهود فمن
 أدخل في شيء من قبول
 خبر الواحد شيئاً دخل
 عليه في قبول عدد
 الشهود الذين ليسوا
 بنص في كتاب ولا سنة
 مثل الشهود على القتل
 وغيره ان شاء الله وان

(١) قوله يجب به سحر
 الخ لعل مراده بتأ كذ
 به تأمل كتنبهه

قال قائل فأن الدلالة على قبول خبر الواحد عن رسول الله قيل له ان شاء الله كان الناس مستقبلين بيت المقدس ثم حوّلهم الله الى البيت الحرام فأنى أهل قباء أتوهم في الصلاة فأخبرهم أن الله أنزل على رسوله كتاباً وأن القبلة حوّات الى البيت الحرام فاستداروا الى الكعبة وهم في الصلاة وأن أباطلة وجاعة كانوا يشربون فضيخ بسر ولم يحرم يومئذ من الاشر به شيء فأنهم أتوا فأخبرهم أن الخمر قد حرمت فأمروا أناساً فكسروا جرار شراهم ذلك ولا شك أنهم لا يحدون في مثل هذا الاذكروه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان شاء الله ويشبه أن لو كان قبول خبر من أخبرهم وهو صادق عندهم مما لا يجوز لهم قبوله أن يقول لهم رسول الله قد كنتم على قبلة ولم يكن لكم أن تحولوا عنها اذ كنت حاضراً معكم حتى أعلمكم أو يعلمكم جماعة أو عدد

يخلف على البت وانما ذلك على علمه قلت فهل طعنت في الخالف على الحق بصيرته بوجه من الوجوه وصية أميراث أو شيء يليه عبده أو وكيله غائب عنه بشيئ الزمك أكثر منه في الشهادات والأيمان قال ما يجد الناس من هذا أبداً وما زال الناس يحيزون ما وصفت لك قلت فإذا أجازوا الشيء فلم يحيزوا مثله وأولى أن يكون علماً يسمع عليه الشهادة واليمين منه قال هذا بل مننا قال فان عمار دنا به اليمين مع الشاهد أن الزهري أنكرها قلت لقد قضى بها الزهري حين ولّى فلو كان أنكرها ثم عرفها وكنتم انما اقتديت به فيها كان ينبغي أن يكون أثبت لها عندك أن يقضى بها بعد انكارها وتعلم انه انما أنكرها غير عارف بها وقضى بها مستفيدا عنها ولو أقام على انكارها ما كان في هذا ما يشبه على عالم قال وكيف قلت أرويت أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنكر على معقل بن يسار حديث بروع بنت واشق أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل لها المهر والميراث ورد حديثه وقال بخلافه قال نعم قلت وقال بخلاف حديث بروع بنت واشق مع علي زيد بن ثابت وابن عباس وابن عمر قال نعم قلت ورويت عن عمر بن الخطاب أن عمار بن ياسر روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الخنبة أن يتيمم فانكر ذلك عليه وأقام عمر على أن لا يتيمم الخنبة وأقام على ذلك مع عمر ابن مسعود وتأول قول الله عز وجل وان كنتم جنبا فاطهروا قال نعم قلت ورويت وروينا أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة وليس معه من الناس الا بلال وأسامة وعثمان فأغلقها عليه وكلهم سميع بصير حريص على حفظ فعله والاقتداء به فخرج أسامة فقال أريد النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة فيها فجعل كلما استقبل منها ناحية استدير الاخرى وكره أن يستدير من البيت شأفاً فكبر في نواحيها وخرج ولم يصل فكان ابن عباس يفتي أن لا يصلي في البيت وغيره من أصحابنا بحديث أسامة وقال بلال صلى الله عليه وسلم تقول أنت قال يصلي في البيت وقول من قال كان أحق من قول من قال لم يكن لأن الذي قال كان شاهداً والذي قال لم يكن ليس بشاهد قلت وجعلت حديث بروع بنت واشق سنة ولم تبطلها بردي على الله تعالى عنه وخلاف ابن عباس وابن عمر وزيد وثبت حديث بروع قال نعم قلت وجعلت تيمم الخنبة سنة ولم تبطلها بردي وعمر وخلاف ابن مسعود التيمم وتأولهما قول الله عز وجل وان كنتم جنبا فاطهروا والظاهر بالماء وقول الله عز ذكره ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا قال نعم قلت له وكذلك تقول لو دخلت أنا وأنت على فقيه أو قاض فخرجت فقلت حدثنا كذا وقضى بكذا وقلت أنت ما حدثنا ولا قضى بشيئ كان القول قولي لاني شاهد وأنت مضيع أو غافل قال نعم قلت فالزهري لم يدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أكثر أصحابه فلو أقام على انكار اليمين مع الشاهد أي حجة تكون فيه اذا كان من أنكر الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من أصحابه لا يبطل قول من روى الحديث كان الزهري اذا لم يدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بأن لا يوهن به حديث من حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا كان بعض السنن قد يعزب عن عامة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يجدوها عند الفخاء بن سفيان وجل بن مالك مع قلة صحبتهما وبعد دارهما وعمر يطالبها من الانصار والمهاجرين فلا يجدوها فان كان الحكم عندنا وعندك أن من حدث أولى ممن أنكر الحديث فكيف احتجبت بأن الزهري أنكر اليمين مع الشاهد فقال لي لقد علمت ما في هذا حجة قلت فلم احتجبت به قال احتج به أصحابنا وان عطاء أنكرها قلت والزنجي أخبرنا عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لا رجعة لابشاهدين الا أن يكون عذراً فيأتي بشاهد ويخلف مع شاهده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فعطاء يفتي باليمين مع الشاهد فيما لا يقول به أحد من أصحابنا ولو أنكرها عطاء هل كانت الحجة فيه الا كهى في الزهري وأضعف منها فممن أنكر ما لم يسمع من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) قال لا قلت لو ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بها أكان لأحد خلافها وردّها بالتأويل قال لا فذكرت له بعض ما روينا فيها وقلت له أثبت مثل هذا قال نعم ولكنني لم أكن سمعته قلت أفذهب عليك من العلم شيء قال نعم

(١) كذا بالنسخ ولعله قال نعم أو سقط من هنا شيء تأمل

قلت فاعل هذا مما قد ذهب عليه واذا سمعته فصر اليه فكذلك يجب عليك قال فانه قد بلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد (١) ان خزيمة بن ثابت شهيد لصاحب الحق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فسالته من اخبره فاذا هو يأتني بخبر ضعيف لا يثبت مثله عنده نا ولا عنده فقلت له أرايت لو كان خبرك هذا قويا وكان خزيمة قد شهد لصاحب الحق فأخلفه النبي صلى الله عليه وسلم ألم تكن خالفت خبرك الذي به احتججت قال وأين خالفته قلت أيعدو خزيمة أن يكون يقوم مقام شاهد فهو كما قلنا قال لا ولكنه من بين الناس يقوم مقام شاهدين قلت فان جاء طالب حق بشاهدين أتخلفه معهما قال لا ولكن أعطيه حقه بغير عين قلت له فهذه اذا سمعته لرسول الله صلى الله عليه وسلم أخرى خالفتها لاندان كان قضى بشهادة خزيمة وهو يقوم مقام شاهدين فقد أحلف مع شاهدين وان كان قضى بشهادة خزيمة وهو كشاهدين فيمارو ساعته فقد قضى قضيتين خالفتها معا قال فاعل النبي صلى الله عليه وسلم انما قضى باليمين أنه علم أن حق الطالب حق فقلت له أفيجوز في جميع ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى فيه بقضية اما باقرار من المدعى عليه أو بيمينه المدعى أن يقال لعله انما قضى به أنه علم أن ما أقر به المقر أو ما قامت به اليمينه حتى فلا يجوز لأحد بعده أن يقضى بيمينه ولا باقراره لأن أحد بعده لا يعلم صدق اليمين ولا المقر لا يعلم الا من جهة الوحي والوحي قد انقطع بعد النبي صلى الله عليه وسلم قال لا قلت وما قضى به على ما قضى به ولا يبطل بعلم قال نعم قلت فلم أردت ابطال اليمين مع الشاهد بعلم قلت له وأكذلك على لعل أفرأيت لو أتاك رجل يدعي على رجل ألفا فقلت أنها عليه ثابتة هل تعدون أن تكون ممن يقضى بعلمه فتأخذها له منه ولا تكلفه شاهدا ولا عينا أو ممن لا يأخذ بعلمه فلا تعطيه اياها الا بشاهدين سواك قال ما أعدو هذا قلت له فلو كان النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد من قبل أنه علم أن ما ادعى المدعى حق كنت خالفته قال فاعل المطلوب رضى بيمين الطالب قلت وقد عدت الى لعل قلت أرايت لو جاءك خصمان فرضى المطلوب بيمين الطالب أكنت تكلفه شاهدا وتخلفه قال لا قلت ولو حلف مع شاهده والمطلوب يرضى بيمينه لم تعطه شيئا قال لا أعطيه بيمينه مع شاهده شيئا ولكن ان أقر بحقه أعطيته قلت أنت تعطيه اذا أقر ولا تخلف الطالب قال نعم قلت فهذه سنة أخرى ان كانت كما قلت خالفتها قال فما تقول أنت في أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت على المسلمين أن يحكموا بها كما حكم وكذلك ألزمهم الله قال فاعل النبي صلى الله عليه وسلم كان يحكم من جهة الوحي قلت فاحكم من جهة الوحي فقد بينه وذلك مثل ما أحل للناس وحرم وما حكم به بين الناس باليمين فعلى الظاهر حكم به قال فأيديل على ذلك قلت أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما أنا بشر وانكم تختصمون الي فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع منه فمن قضيت له شيء من حق أخيه فلا يأخذه وانما أقطع له قطعة من النار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت له فقد أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس أنه انما يقضى بينهم بما يظهر له وأن الله ولى ما غاب عنه وليستن به المسلمون فيحكموا على ما يظهر لهم لان أحد بعده من ولادة المسلمين لا يعرف ما يظهر له وأن الله ولى الشاهد أبدا انما يحكم على الظاهر وقد يمكن في الشهود الكذب والغلط ولو كان القضاء لا يكون الا من جهة الوحي لم يكن أحد يقضى بعد النبي صلى الله عليه وسلم لان أحد الا يعرف الباطن بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اذا حلقتهم الحرم مع شاهده فكيف أحلقتهم المبلوك والكافر الذي لا شهادة له قلت أرايت الخرا العدل اذا شهد لنفسه أن يجوز شهادته قال لا قلت ولو جازت شهادته أحلف على شهادته قال لا قلت فكيف توخمت أنا جعلناه شاهدا لنفسه قال لأنكم أعطيتموه بيمينه فقامت مقام شاهد فقلت له أعطيتناه بما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي وان أعطى بها كما يعطى بشاهد فليس معناها معنى الشهادة قال

(١) أى من أجل أن خزيمة ألحن فهو خصومة له تأمل

يسمهم لهم ويخبرهم
أن الخجة تقوم
عليهم عنلها الا بأقل منها
ان كانت لا تثبت عنده
بواحد والفساد لا يجوز
عند رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولا عند عالم
وهراقة حلال فساد فلو
لم تكن الخجة أيضا تقوم
عليهم بخبر من أخبرهم
بتحريم لأشبه أن يقول
قد كان لكم حلالا ولم
يكن لكم إفساد حتى
أعلمكم أن الله جل وعز
حرمه أو يأتكم عدد
يحد لهم بخبر عنى
بتحريمه وأمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم أم
سلة أن تعلم امرأه أن
تعلم زوجها ان قبلها
وهو صائم لا يحرم عليه
ولولم ير الخجة تقوم عليه
بخبرها اذا صدقها لم
يأمرها ان شاء الله به
وأمر رسول الله أنيسا
الأسلى أن يغدو على
امرأة رجل فان اعترفت
رجلها فاعترفت فرجلها
وفى ذلك اذاته بنفسها
باعترافها عند أنيس
وهو واحد وأمر عمرو
ابن أمية أن يقتل
أبا سفيان وقد سن عليه
إن علمه أسلم لم يحل له قتله
وقد يحدث الاسلام

قبل ان ياتيهم عمرو بن
 أمية و امرأته أو
 عبيد الله بن أبيس
 « من أربع » أن
 يتسلل خالد بن سفيان
 اليه في قتله ومن سنة
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لو أسلم أن
 لا يقتله وكل هؤلاء من
 معاني ولاته وهم واحد
 واحد فقتلوا والحكم
 باخبارهم وبعد رسول
 الله بماله واحدا واحدا
 ورواه واحد واحدا
 واتباعه عماره اجبروا
 الناس بما أخبرهم به
 ورسول الله من شرائع
 دينهم وياخذوا منهم
 ما أوجب الله عليهم
 ويعتادوهم مالههم ويقيموا
 عليهم الحدود وينفذوا
 فيهم الاحكام وليبعث
 منهم واحد الاممهورا
 بالصدق عند من بعثه
 اليه ولولم تقم الحجة عليهم
 بهم اذ كانوا في كل ناحية
 وجهتهم اليها أشعل
 صدق عندهم ما بعثهم
 ان شاء الله وبعد أبابكر
 واتباعه على الحج فكان
 في معنى عماره ثم بعث
 عليا بعده بأول سورة
 براءة فتقرأ في مجمع
 الناس في المرسوم وأبو
 بكر واحد وعلى

وعن عبيد الله بن جابر قال قلت لابي عبد الله تعالى قلت له أ رأيت ان ادعى عليه حق فجاه بشاهدين
 يشهدان له ببراءة مما ادعى عليه أ يبرأ قال نعم قلت وان حلف ولا يثبت عليه أ يبرأ قال نعم قلت أفقوم
 بينهم ببراءة مما ادعى عليه مقام شاهدين قال نعم في هذا الموضع قلت أفيمين شاهدان قال لا وهما ان
 اجتماع في معنى فتنه فيقتربان في غيره لا يدرى حلف فبرأته ثم جاء طالب الحق بشاهدين أبطلت عيونه وأخذت
 له صاحب الحق حقه بشهادته قلنا فكم قلنا في اليمين وان أعطيناها كما أعطيناها ثم فليت كالشاهد
 في كل أمرها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له أ رأيت لو قال لك قائل قال النبي صلى الله عليه وسلم
 اليين على المدعى عليه في زمان أهل عدل واسلام والناس اليوم ليسوا كذلك ولا أحلف من ادعى عليه
 من مشرك ولا مسلم غير عدل قال ليس ذلك له واذا قال النبي صلى الله عليه وسلم شيئا فهو عام قلنا وكذلك
 اليين مع الشاهد ما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم لطالب الحق كان الحر العدل وغيره سواء فيها
 والعبد والكافر كما يكونون سواء فيما يقع عليهم من الأيمان فيكون خيرا للناس لو كان يعرف اذا ادعى عليه
 يحلف فيبرأ والكافر أيضا كذلك فكذلك يحلفان ويأخذان وقلت له أ رأيت أهل محلة وجدين أظهرهم
 قتل فقام وليد شاهدين أنهم قتلوه خطأ قال فالدية عليهم قلت فلو لم يقم شاهدين أتختلفهم وتعطيهم الدية
 قال نعم كما تعطيهم اذا أتى بشاهدين قلت فأيمانهم بالبراءة من دمه اذا لم يكن له شاهدان كشاهدين لو شهدا
 عليهم يقتله فقال لا فقلت له ولم وقد أعطيت بها كما أعطيت بالشاهدين قال انما أعطيت بالأثر قلت
 ولا يملك شيئا حجة قال لا قلنا فنحن أعطينا بالسنة التي هي أولى من الأثر فكيف زعمت أن الحجة زمتنا
 قلت له فأيمان أهل المحلة وحكم مشركون كأيماهم لو كانوا مسلمين قال نعم قلت ولو ادعى رجل على رجل
 حقا فنكحل عن اليين أن يعطى المدعى حقه قال نعم قلت أفنكوله كشاهدين لو شهدا عليه قال لا قلت فقد
 أعطيت بنكوله كما تعطى منه بشاهدين قال فان النبي صلى الله عليه وسلم قال البيعة على المدعى واليمين على
 المدعى عليه قلنا عذاري عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه عمرو بن شعيب عن النبي
 صلى الله عليه وسلم وثبت وثبتناه برواية ابن عباس خاصة وروى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
 قضى باليمين مع الشاهد وروى ذلك عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى
 ذلك أبو هريرة وسعد بن عباد وابن المسيب وعمرو بن عبد العزيز عن النبي صلى الله عليه وسلم فرددته وهو أكثر
 وأثبت وثبتنا ثبت معنا الذي هو دونه وقلت له أ رأيت اذ حكم الله عز وجل في الزنا بأربعة شهود وجاءت
 بذلك السنة وقال الله عز وجل شهيد من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان أما صار أهل
 العلم الى اجازة أربعة في الرناواتين في غير الزنا ولم يقولوا ان واحدا منهم ماسخ الآخر ولا خالفه وأمضوا كل
 واحد منهم على ما جاء فيه قال بلى قلت فاذا أجاز أهل العلم شهادة النساء وحدهن في عيوب النساء وغيرها
 من أمر النساء بلا كتاب مضي فيه ولا سنة أ يجوز ان يقال اذا حشد الله الشهادات فجعل أقلها شاهدا
 وامرأتين فلا يجوز شهادة النساء لرجل معهن ومن أجازها خالف القرآن والسنة اذا كان أقل ما روى عن
 النبي صلى الله عليه وسلم شاهد وعين قال لا يجوز اذا لم يحظر القرآن لا يجوز أقل من شاهد وامرأتين نصا
 ولم تحظر ذلك السنة والمسلمون أعلم بعني القرآن والسنة قلت والسنة عن النبي صلى الله عليه وسلم أ لزم أو ما
 قالت الفقهاء عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال بل السنة قلت فلم رددت السنة في اليين
 مع الشاهد وتآلت القرآن ولم ترد أثرا بأقل من شاهد وعين فتآلت عليه القرآن قال ولو ثبتت السنة
 لم أردوها كانت السنة دليلا على القرآن قلت فان عارضك أحد بمثل ما عارضت به فقال لا يثبت عن علي
 رضي الله تعالى عنه أنه أجاز شهادة القابلة ولا عن عمر أنه حكم بالقسامة قال اذارواه الثقات فليس له هذا
 قلت فمن روى اليين مع الشاهد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أثق وأعرف ممن روى عن عمرو وعلى

ما رويت أفترد التوى وتأخذ بأضعف منه وقلته لا يعدو الحكم بالشاهدين أن يكون محترماً أن يجوز أقل منه فأنت تجيزه ولا يكون محترماً ذلك فأنت مخطئ بقولك أنه محترم أن يجوز أقل منه وقد ينسب بعض ذلك في مواضع وسكتنا عن كثير لعله أن يكون أكثر مما ينسبنا كتفاء بما ينسبنا لم ينسب وإن الحجة لتقوم بأقل مما ينسبنا والله تعالى أعلم

(المدعى والمدعى عليه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال فإنا نقول في البيعة على المدعى واليمين على المدعى عليه أي عامة قلت لا ولكنها خاصة على بعض الأشياء دون بعض قال فإني أقول إنها عامة قلت حتى يبطل بها جميع ما خالفنا عليه قال فإن قلت ذلك قلت إذا تركت عامة ما في يدك قال وأين قلت فما البيعة التي أمرت أن لا تعطى بأقل منها قال بشاهدين أو شاهداً وامرأتين قلت فإنا نقول في مولى لى وجده قتيلاً في محلة فلم أقم بيعة على أحد منهم بعينه أنه قتله قال نحلف منهم خمسين رجلاً خمسين عينا ثم نقضى بالبيعة عليهم وعلى عواقلهم في ثلاث سنين قلت فقالوا لك زعمت أن كتاب الله محترم أن يعطى بأقل من شاهدين أو شاهداً وامرأتين وزعمت أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم محترم أن يعطى مدع بالبيعة وهي شاهدان عدلان أو شاهداً وامرأتان وزعمت أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على أن اليمين براءة لمن حلف فكيف أعطيت بلا شاهد وأحلفتنا ولم تبرئنا خالفنا في حجة قولك الكتاب والسنة قال لم أخالفهما وهذا عن عمر بن الخطاب قلت أرايت لو كان تابنا عن عمر لكان هذا الحكم مخالفاً للكتاب والسنة وما قال عمر من أن البيعة على المدعى واليمين على المدعى عليه قال لا لأن عمر أعلم بالكتاب والسنة ومعنى ما قال قلت أفذلك هذا الحكم خاصة على أن دعواك أن الكتاب محترم أن يعطى أحد بأقل من شاهدين وأن السنة محترم أن يحول حكم عن أن يعطى فيه بأقل من شاهدين أو يحلف فيه أحد ثم لا يبرأ ليس بعامة على جميع الأشياء كما قلت قال نعم ليس بعامة ولكني إنما أخرجت هذا من حجة الكتاب والسنة بالخبر عن عمر قلت أفأرأيتنا قلنا باليمين مع الشاهد بآرائنا والخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك ألزم لنا ولك من الخبر عن غير رسول الله صلى الله عليه وسلم وقلت أرايت أن قال لك أهل المحلة إنما قال النبي صلى الله عليه وسلم البيعة على المدعى فلم لا تكلف هذا بيعة وقال اليمين على المدعى عليه وقال ذلك عمر أفدعى علينا قال كأنكم قلنا وكأنكم ظن أو يقين هذا ولي القتل لا يزعم أنا قتلناه وقد يمكن أن يكون غيرنا قتله وطرحه علينا فكيف أحلفتنا ولست بمدعى علينا قال فأجعلكم كالمدعى عليهم قلنا فقالوا ولم تجعلنا وولى الدم لا يدعى علينا وإذا جعلتنا أبيعضنا مدعى عليه أو كنا فقال بل كأنكم فقلنا فقالوا فأحلفنا كأننا فعلنا فينا من يقر فتسقط الغرامة عنا وتزعمه قال فلا أحلفكم كأنكم إذا جاوزتم خمسين قلنا فقالوا وادعى علينا درهما أحلفنا كأننا قال نعم قلنا فقالوا فأنت تظلم ولى القتل إذا لم تحلف كنا وكنا مدعى علينا وتظلمنا إذا أحلفنا واستامدعى علينا وتخص بالظلم خيارنا ولا تقتصر على عين واحدة على إنسان لو كنا اثنين أحلفت كل واحد منا خمسة وعشرين يمينا أو واحداً أحلفته خمسين يمينا وانما الأيمان على كل من حلف من كان فيما سوى هذا عندك وإن عظم عين واحدة وتحلفنا وتغرنا فكيف جاز هذا قال رويت هذا عن عمر ابن الخطاب رضى الله تعالى عنه قلت فقالوا لك فاذا رويت أنت الشيء عن عمر ألا تنهم الخبر عن غيره وتتركه بأن ظاهراً الكتاب يخالفه والسنة وما جاء عنه قال لا يجوز لي أن أزعم أن الكتاب ولا السنة ولا قوله يخالفه ولكني أقول الكتاب على خاص والسنة وقوله كذلك قلت فإن قيل أنه غلط من رواه عن عمر لأن عمر لا يخالف ظاهر الكتاب والسنة وقوله هو نفسه البيعة على المدعى واليمين على المدعى عليه قال لا يجوز أن أتهم من أتق به ولكني أقول أن الكتاب والسنة وقول عمر على خاص وهذا كما جاء فيما جاء فيه واستعمل الأخبار إذا وجدت إلى استعمالها سبيلاً ولا أبطل بعضها ببعض قلت فلم إذا قلنا باليمين مع الشاهد زعمت أن الكتاب

واحد وكلاهما بعضه بغير الذي بعث به صاحبه ولو لم تكن الحجة تقوم عليهم بعثته كل واحد منهما إذا كانا مشهورين عند عوامهم بالصدق وكان من جهلهم ما من عوامهم يحسد من يثق به من أصحابه يعرف صدقه ما ما بعث منهما واحداً فقد بعث علياً يعطيهم نقض مدد وإعطاء مدد ونبذ إلى قوم ونهى عن أمور وأمر بأخرى وما كان لأحد من المسلمين بلغه على أن لهم مدة أربعة أشهر أن يعرض لهم في مدتهم ولا مأمور بشئ ولا منهى عنه برسالة على أن يقول له أنت واحد ولا تقوم على الحجة بأن رسول الله بعثك إلى بنقض شئ جعله لى ولا بأحداث شئ لم يكن لى ولا لغيري ولا بنهى عن أمر لم أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنه ولا بأحداث أمر لم أعلم رسول الله أحدثه وما يجوز هذا لأحد في شئ قطعاً عليه على برسالة النبي ولا أعطاه إياه ولا أمره به ولا نهاه

عنه ان يقول لم اسمه
من رسوله او بقوله
الى الله ولا اقبل فيه
منه وان واحد
ولا كنت له وجه
ايه رسول الله تعالى
مرفوعا ولا يعرفه من
بصدق صدقه ان يقول
لا اقبل شيئا ان
تعمل كذا وكذا او
تعمل كذا فيقول
لا اقبل شيئا لك لا اقبل
واحد حتى اتي رسول
الله فيخبرني ان علي
ما قلت له علي ما فعله
عن امر رسول الله لا عن
خبره (١) وقد يمكن ان
يغلط او يجادل به
عامة بشرط في عددتهم
واجماعتهم على الخبر
عن رسول الله وشهادتهم
معاً ومتفرقين ثم لا يركز
أحد من خبر العامة
عدد أربا الا في العامة
عدد أكثر منه ولا من
استماعهم حين يخبرون
وتفرقهم ثانيا لا يمكن
في زمان النبي صلى الله
عليه وسلم أو بعض
زمانه حين كثر أشل
الاسلام ولا يكون
تثبت الأخبار عاية
أبدا يتجر اليها ثم
لا يكون هذا لأحد من

والسنة عام تم فمت لا تدر ولم تزلما أجزت لنفسك وقت له أرايت ان قال لا أخذ الحديث ثابت
عن عمر قال نعم فترتبت فقلت فقال فقلت على ما فني به عمر ولم تانفت الى شيء ان خالفني أصل
ابن عباس ومنعت عمر فريد قال نعم وعشريت فقلت فقال فقلت الحديث عن عمر فيه قال وأين قلت أخبرنا
سفيان بن عيينة عن منصور بن عيسى عن شعبة بن عمر رضي الله تعالى عنه كتب في قتل وجددين خيران ووداعة
بن يقاس ما بين امرئتين الى أيها كان أقرب اليه من اخيه من رجلا حتى يراثر به مكة فادخلهم الحجر
فاحلفهم ثم قتلهم عليه سمية فقتلوا ما وقت أموالنا أيما تناولوا أيما أموالنا فقتلوا عسر كذا الأمر وقال
غير سفيان عن عاصم الاحول عن الشعي قال قال عمر حقتهم بأيمانكم دماكم ولا يظل دم مسلم قال وهكذا
الحديث قلنا أفلا جازاكم اليوم ان يرفع قمرنا من مسيرة اثنين وعشرين ليلة وعندكم ماكم يجوز حاكمه قال لا
ولا من مسيرة ثلاث قلنا فقد ردهم عمر من مسيرة اثنين وعشرين ليلة وعندكم حكام تجوز أحكامهم ثم
أقرب اليهم من مكة قلنا أفلا جازاكم ان يكتب الي الخاكم يرفع حسين رجلا أو عاذاك الى ولي الدم يختار منهم
نجس رجلا قال بل الى ولي الدم قلنا فمما كتب الي الخاكم يرفع حسين فرفعهم زعمت ولم يجعل رفعهم
الى ولي الدم ولم يأمره بتخيرهم فيرفعهم الخاكم باختيار الولي قلنا ولماكم ان يحلفهم في الحجر قال لا ويحلفهم
حيث يحكم قلنا فمما لا يحكم في الحجر وقد أحلفهم فيه قلنا ولماكم ان يحلفوا أن يقتلهم قال لا قلنا فمما
يخبر أنهم انما حققوا دماءهم بأيمانهم وهذا يدل على أنه يقتلهم ولم يحلفوا فهذه أحكام أربعة تخالف فيها
عمر لا تخالف لعمر فيها من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد علمت خالفه فيها وتقبل عنه حكم يخالف
بعض حكم النبي صلى الله عليه وسلم في القسامة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل على يهودية وقد
وجدت في الله بن سهل بينهم أفناخذ ببعض ما رويت عن عمر وله عن النبي صلى الله عليه وسلم يخالف وتترك
ما رويت عنه مما لا يخالفه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن غيره من أصحابه أربعة أحكام فأى جهل
أين من قولك هذا قال أفتأبى هرعندك قلت لا انما رواه الشعبي عن الحرث الأعور والحرث الأعور
يجهل ونحن نروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاسناد الثابت أنه بدأ المدعين فلما لم يحلفوا قال
أفتبرئكم يهود بنحسين عينا وإذا قال أفتبرئكم لا يكون عليهم غرامة ولما لم يقبل الانصار يون أيمانهم وداه النبي
صلى الله عليه وسلم ولم يجعل على اليهود والقبيل بين أظهرهم شيئا ويروي عن عمر أنه بدأ المدعى عليهم ثم
ردوا الايمان على المدعين وهذا ان جميعا يخالفان ما رويتم عنه وقلت له اذ زعمت أن الكتاب يدل على أن
لا يقبل أقل من شاهد وامرأتين وأن السنة تدل على أن لا يعطى أحد الابينة فما تقول في رجل قال لا امرأته
ما ولدت هذا الولد مني وانما استعرت به ليلحق بي نسبه قال ان جازت بامرأة واحدة تشهد بأنها ولدت له لحقته
به الا أن يلاعنها قلت وكذلك عيوب النساء والاولاد تحيز فيه شهادة امرأه واحدة قال نعم قلت فعن رويت
هذا القول قال عن علي رضي الله تعالى عنه بعضه قلت أفيد لك هذا على أن ما زعمت من أن القرآن يدل
على أن لا يقبل أقل من شاهد وامرأتين والسنة ليس كما دعت قال نعم وقد أعطيتك هذا قبل هذا في
القسامة ولكن في هذا علة أخرى قلت وما هي قال ان الله عز وجل انما وضع حدوده على ما يحل فلو أن
شاهدين عمدا أن ينظر الى فرج امرأة تلد لشهداها بذلك كأنه بذلك فاسقين لا تقبل شهادتهما قلت فهل
في القرآن استثناء الا ما لا يراه الرجال قال لا قلت ففقد خالف في أصل قولك القرآن قلت أفرأيت شهود
الزنا اذا كانوا يرون النظر ويرصدون المرأة والرجل يرتبان حتى يثبتوا ذلك يدخل منه دخول المروءة في
المكحلة فيرون الفرج والدبر والفخذين وغير ذلك من بينهما (١) الى ما لا يحل لهم نظره أم الى ما يحرم عليهم
قال بل الى ما يحرم عليهم قلت فكيف أجزت شهادتهم قال أجازها عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه

(١) لعل الأوضح إلى ما يحل لهم نظره أم الى الخ تأمل كتبه متصحة

قلت فان كان عمر بن الخطاب يجيز شهادة من نظر الى ما يحرم عليه لانه انما نظر لشهادة لا لفسق فكيف زعمت أنك ترد شهادة من نظر الى ما يحرم عليه ليسمى بدوفسقه قال ما أردتها قلت قد زعمت ذلك أولا فانظر فان كانت امرأة مسلمة سالحة عند فاسق فقاتلت هو ينكر ولدي فيقلدني وولدي عارا وأنت تزعم أن الكتاب والسنة لا يجيزان أقل من شاهد وامرأتين فأجلس شاهدين أو شاهدا وامرأتين من خلف الباب والنساء معي فإذا خرج رأس ولدي كشفني ليرى وخر وجهه مني فيملحق بأبيه فهذا نظر لتبته به شهادة وللولود وهو من حقوق الناس وأنت تشدد في حقوق الناس وليس هذا بطريق يتلذذه الشاهدان بل هو نظر يقدرانه ونظر شهود الزنا يجمع أمرين أنه أطول من نظرهما الى ولادتي وأعم لعامة البدن وأنه نظر لثمة يجرى الشهوة ويدعو اليها فأجر هؤلاء كما أجزت شهادة شهود الزنا وأردت شهادة شهود الزنا فهم أولى أن يردوا إذا كان ذلك يجوز لقولك أن من نظر الى ما يحرم عليه فهو بذلك فاسق ترد شهادة إذا كان حداثته عز وجل وأنت تدرا أحدا الله بالشبهات وتأمر بالسرعة على المسلمين قال لا أرد هؤلاء ولو شهدوا ولا أكفل هذا قلت فقد خالفت ما قلت أولا من أن الله عز وجل حرم أن يجوز أقل من شاهدين أو شاهدا وامرأتين وما ادعيت في السنة وما احتجبت به من أن هذا محرم على الناس أن يشهدوا فيه وقلت أرايت استهلال المولود (١) لم تقبل عليه شهادة امرأة أو الرجال يرونه قال قبلتها على ما قلت أولا قلت أفلا تدع ذلك بما ادعيت في الكتاب والسنة قال لا يخالف الكتاب قلت فالكتاب والسنة بهذا بالقتيل يوجد في المحلة خاص قال نعم قلت لا تحتاج بأنه عام مرة ونقول أخرى هو خاص وقلت له أرايت الرجل والمرأة يتداعيان متاع البيت لم يتحكم فيه بأن يجعله للذي له البيت أو للمرأة لأنها أزم للبيت وتجعل الزوج مدعيا والمرأة وتكلف أيهما جعلت مدعيا البينة أو تجعله في أيديهم ما قسمه بينهم ما هذا فنقول نحن فنقسمه بينهما وأنت تخالف هذا فتعطيها على غير بيته ولا معنى لكينونة الشيء في أيديهم ما فتجعل متاع الرجال للرجال ومتاع النساء للنساء وما يصلح لهما معا بينهما وقد يملك الرجل متاع النساء والمرأة متاع الرجال أرايت الرجلين يتداعيان الجدار معال لم يجعله بينهما وكذلك نقول نحن ولم جعلته لمن يليه معاقد القمط وأنصاف اللبن فتقول هذا كالدلالة على أن من يليه معاقد القمط وأنصاف اللبن مالك للجدار وقد بيني الرجل الجدار بناء مختلفا وقد يكونان اقتسما المنزل فلم يعتدل القسم الا بأن يجعل هذا الجدار لمن ليس اليه معاقد القمط وأنصاف اللبن ويكون أحدهما اشتراه هكنا أرايت الرجل يتكاري من رجل يتافحمتان في رفاق البيت والرفاق بناء فلم يجعل البناء لصاحب البيت وكذلك نقول زعمت أنت أن الرفاق ان كانت ثابتة في الجدار فهي لصاحب البيت وان كانت متحركة فهي للساكن وقد بيني صاحب البيت رفاقا متحركة وبينى الساكن رفاقا فيحضر لها في الجدار فتصير فيه ثابتة وأعطيت في هذا كله بلا بينة واستعملت فيه أضعف الدلالة ولم تعتمد فيه على أثر ثابت ولا إجماع من الناس ثم لم تنسب نفسك الى خلاف كتاب الله ولا سنة ولا قياس وان كان قول الله عز وجل فيه واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان محرمان أن يعطى أحد بأقل من هذا فقد أعطيه بأقل من هذا وخالفته بلا عذر وخالف ما ادعيت من أن السنة دلت على أن لا يعطى أحد الا بيته وفي غيره مما هذا كاف منه ومبين عليك ترك قولك فيه قال فانه بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما جاءكم عني فأعرضوه على القرآن فان وافقه فأناقلته وان خالفه فلم أقله فقلت له فهذا غير معروف عندنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والمعروف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عندنا خلاف هذا وليس يعرف ما أرادنا خاصا وعاما أو فرضا وأدبانا وسننا أو ما نسوخوا الاستسنة صلى الله عليه وسلم فيما أمره الله عز وجل به فيكون الكتاب يحكم الفرض والسنة تبينه قال وما دلت على ذلك قلت قول الله عز وجل وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم

الناس أجوز منه ان
قال هذا رسول الله بين
ظهراني لانه قد يدرك
لقاء رسول الله ويدرك
ذلك له أبوه وولده واخوته
وقرابتة ومن يصدق
في نفسه ويفضل
صدقه بالنظر له فان
الكاذب قد يصدق نظرا
له واذا لم يجز هذا للاحد
يدرك لقاء رسول الله
ويدرك خبر من يصدق
من أهله والعامة عنه
كان لمن جاء بعد رسول
الله من لا يلقاه في الدنيا
أولى أن لا يجوز
ومن زعم أن الحجة
لا تثبت بخبر المخبر
الصادق عند من أخبره
في يقول في معاذ ذنبه
رسول الله الى أهل اليمن
واليا ومخاربا من خالفه
ودعا قوما لم يلقوا النبي
عليه السلام الى أخذ
الصدقة منهم وغيرها
قامت عواقتهم
وقاتلهم معه من أسلم
منهم بأمر رسول الله
ولم يكن عندهم قاتل
معه أو أكثرهم الا صدق
معادتهم بأن النبي
صلى الله عليه وسلم
أمره بقتالهم اذ كانوا
مطيعين لله تعالى بنصر

أجازها فقلت له أنت تزعم أنها منسوخة بقول الله عز وجل ذري عدل منكم أو شهيدين من رجالكم يعني المؤمنين ثم يخالف هذا قال فان شريحا أعلم مني قلت فلان نقل هي منسوخة اذا قال فهل يخالف شريحا غيره قلت نعم سعيد بن المسيب وابن خزم وغيرهما وفي كتاب الله الحجة التي هي أقوى من هذا وقلت له تخالف أنت شريحا فيما ليس فيه كتاب ولا له فيه يخالف مثله قال اني لأفعل قلت له وكيف تحتج به على الكتاب وعلى ماله فيه يخالف وأنت تدع قوله لرأي نفسك فقال أخرت شهادتهم للرفق بهم لئلا تبطل حقوقهم ان لم تجز شهادتهم بينهم فقلت له نحن لم نبطل حقوقهم فيما بينهم لهم حكام لم ير الوالي تراضون بهم لاندخل في أمرهم فان أرادوا دخولا في أحكامهم لم ندخل الا بأمرونا الله تعالى به من اجازة شهادة من أمرنا من المسلمين وقلت له أرايت اذا اعتلت بالرفق بهم لئلا تبطل حقوقهم فالرفق بالمسلمين أوجب والرفق بهم قال بل الرفق بالمسلمين قلت له ما تقول في عبيد عدول مأمونين كانوا بوضع في صناعة أو على حفظ مال فشهد بعضهم لبعض في دم أو مال قال لا تجوز شهادتهم قلت فما تقول في أهل البحر والاعراب الاحرار المسلمين لا يخاطبهم غيرهم اذ لم نجد من يعدلهم من أهل العدل فشهد بعضهم لبعض في دم أو مال قال لا تجوز شهادتهم قلت فاذا لم تجزها بطلت حقوقهم بينهم قال وان بطلت فأنا لم أبطلها وانما أمرت بأخذ الحق بالعدول الاحرار فاذا كانوا عدولا غير احرار فقد نقصوا أحد الشرطين أو كانوا احرارا لا يعرف عدلهم فقد نقصوا أحد الشرطين قلت والشرط الثالث مؤمنين قال نعم قلت فقد نقص أهل الكتاب أعظم الشروط الايمان وأخرت شهادتهم ونقص العبيد والاحرار أقل الشروط فرددت شهادتهم وفيهم شرطان ولم اذا اعتلت بالرفق بهم لم ترفق بالمسلمين فتخير شهادة بعضهم على بعض فالعبيد العدول لوعتق أحدهم اليوم جازت شهادته وأهل الذمة لو أسلموا لم تقبل شهادتهم حتى تختبروا اسلامهم بعد مدة تطول والمسلمون أولى بأن ترفق بهم ونحاط لهم في أن لا تبطل حقوقهم من المشركين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فما زاد على أن قال هكذا قال أصحابنا وقلت له أرايت قول الله تبارك وتعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم الى الكعبين أليس بين في كتاب الله عز وجل بأن فرض غسل القدمين أو مسحهما قال بلى قلت لم مسحت على الخفين ومن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس الى اليوم من ترك المسح على الخفين ويعنف من مسح قال ليس في رد من رده حجة واذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء لم يضره من خالفه وقلت ونعمل به وهو مختلف فيه كما نعمل به لو كان متفقا عليه ولا نعرضه على القرآن قال لا بل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على معنى ما أراد الله عز وجل قلنا فلم لا تقول بهذا في البين مع الشاهد وغيره مما يخالف فيه الحديث ويريد ابطال الحديث الثابت بالتأويل وبأن تقول الحديث يخالف ظاهر القرآن وقلت له قال الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وقال الله عز وجل الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال بعض الخوارج بمثل معنى قولك في البين مع الشاهد يقطع كل من لزمه اسم سرقة قلت سرقة أو كسرت ويجلد كل من لزمه اسم الزنا مملوكا كان أو حرا محصنا أو غير محصن وزعمت أن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه جلد الزاني ورجعه فلم يرغب عن هذا قال جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على أن لا يقطع الا من سرق من حرز ومن بلغت سرقة شيئا موقتا دون غيره ورجعه ما عز ولم يجلد ورسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بمعنى ما أراد الله عز ذكره قلت له وهل جاء هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم الابجد كحديث كحديث البين مع الشاهد فاستطاع دفع ذلك وذكرته في أمر المواريث كلها وما ورث الله الولد والوالدة والاخوة والاخوات والزوج فقلت له فلم قلت اذا كان الاب كافرا أو مملوكا أو قاتلا عمدا أو خطأ لم يرث واحد من هؤلاء قال جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم قلت فهل روى عن معاذ بن جبل ومعاوية وسعيد بن المسيب ومحمد بن علي بن

فأخبراه أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم شيئا أو أحله فخرمه أو أحله أيكون مطيعا لله بقول خبرهما فان قال نعم فقد ثبت خبر الواحد وان قال لا خرج بمسلم أعلم فيه مخالفا فاني لم أحفظ عن أحد لقيته ولم أعلمه حكى لي عن لم ألقى من أهل العلم أن لا يثبت الا ما وصفت من أمر أبي بكر وعلي وغيرهما من عمال النبي صلى الله عليه وسلم على الانفراد ولا يجوز أن يبعث النبي صلى الله عليه وسلم مخالفا من أهل العلم في أن لم يكن لأحد وصل اليه عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم من سمينا أولم نسم من عماله ورسله أن يمنع شيئا أعلمه أنه يجب عليه ولا أن يرد حكما حكاه به عليه ولا أن يعصيه فيما أمره به بمسلم يعلم لرسول الله فيه سنة تخالفه لأن رسول الله لا يبعث الا بما تقوم به الحجة وكل من بعث رسول الله واحد ثم لم أعلم للناس

حين أنهم قالوا يرث المسلم الكافر وقال بعضهم كما يحل لنا أن يرث الكافر المسلم كما لا يحل لهم فساؤنا
 فلم يزل به وقال ليس في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة وحديث النبي صلى الله عليه وسلم يقطع هذا
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلنا وإن قال ذلك قائل هؤلاء أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولعله أراد بعض الكافرين دون بعض قال مخرج النقول من النبي صلى الله عليه وسلم عام فيهم وعلى العموم
 ولا نزعهم أن وجه التفسير قول النبي صلى الله عليه وسلم قول غيره ثم قول من لم يحتمل ذلك الحديث المفسر
 وقد يكون لم يسمعه قلنا هذا كما قلت الآن فكيف زعمت أن المرتد يرث ورثته من المسلمين قال يقول على
 رضى الله تعالى عنه قلنا فقد قلنا إن أحدنا عليه بقول ما رواه غيره فقلت ليس فيه حجة فإن لم تكن فليست
 في جمل بقول على رضى الله تعالى عنه حجة وإن كانت فيه حجة فقد خالفنا مع أن هذا غير ثابت عن على عند
 أهل العلم منكم وقلت به حديث البين مع الشاهد أثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث لا يرث
 المسلم الكافر فثبت ورددت قضاء النبي صلى الله عليه وسلم بين وخو أصح منه وقلت به في الحديث عن النبي
 صلى الله عليه وسلم لا يرث قاتل من قتل حديث يرويه عمرو بن شعيب مرسلا وعمر بن شعيب يروى مندا
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يرث قاتل الخطأ من المال ولا يرث من الدية ولا يرث قاتل العمد من مال
 ولاديه وترد حديثه وتضعفه ثم تحتج من حديثه بأضعف مما احتججت به وقلت قد قال الله عز وجل
 فإن كان له أخوة فلا ماله السدس وكان ابن عباس لا يحججهما عن الثلث إلا بثلاثة أخوة وهذا الظاهر وجبهما
 بأخوين وهما لفت ابن عباس رضى الله تعالى عنهم ما ومعه ظاهر القرآن قال قاله عثمان رضى الله تعالى عنه
 وقال توارث عليه الناس قلنا وإن قيل لا توارث ما توارثوا عليه إلى ظاهر القرآن قال فقال عثمان أعلم
 بالقرآن منا وقلنا ابن عباس أيضا أعلم منا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ولم يكم نصف
 ما ترك أزواجكم أن لم يكن لهن ولد فإن كن لهن ولاد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين
 ولهن الربع مما تركن أن لم يكن لهن ولد فإن كن لهن ولاد فليهن الثلث مما تركن من بعد وصية يوصون بها أو دين
 فقلت لبعض من يخالفنا في اليمين مع الشاهد اتماذك الله عز وجل الموارث بعد الوصية والدين فلم يختلف
 الناس في أن الموارث لا تكون حتى يقضى جميع الدين وإن أتى ذلك على المال كله أفرايت أن قال لنا ولك
 قاتل الوصية مذ كور مع الدين فكيف زعمت أن الميراث يكون قبل أن يقضى من جميع الوصية واقتصرت
 بها على الثلث هل الحجة عليه إلا أن يقال الوصية وإن كانت مذ كورة بغير توقيت فإن اسم الوصية يقع على
 القليل والكثير فلما احتلت الآية أن يكون يراد بها خاص وإن كان مخرجها عاما استدلتنا على ما أريد بالوصية
 بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الميراث عن الله عز وجل معنى ما أراد الله عز وجل قال ما نه جواب
 الا هذا قلت فإن قال لنا ولك قاتل ما الخبر الذي دل على هذا قال قول رسول الله صلى الله عليه وسلم السعد
 الثلث والثلث كثير قلنا فإن قال ذلك هذه مشورة ليست بحكم ولا أمر أن لا يتعدى الثلث وقد قال غير واحد
 الخمس أحب إلى في الوصية من غير أن يقول لا تعدوا الخمس ما الحجة عليه قال حديث عمران بن حصين أن
 رجلا أعتق ستة مماليك له عند الموت فأقرع رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم فاعتق اثنين وأرق أربعة قلنا
 فقال لك فقال هذا على أن العتق وصية وأن الوصية مبرجوعة إلى الثلث قال نعم أيين الدلالة قلنا فقال لك
 أفنابت هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم حتى ذلك على أن الوصية في القرآن على خاص قال نعم قلنا فقال لك
 نوحيه بأن مخرج الوصية كمخرج الدين وقد قلت في الدين عام قال لا والسنة تدل على معنى الكتاب
 قلت فأى حجة على أحد بين من أن تكون تزعم أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الدالة على معنى كتاب
 الله أن أقرع بين مماليك أعتقهم ستة فاعتق اثنين وأرق أربعة ثم خالف ما زعمت أن سنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مبينة فرق بين الوصية والدين ومخرج الكلام فيهما واحد فزعمت أن هؤلاء الرقيق كلهم يعقون

منذ قبض الله رسوله
 اختلفوا في أن خليفته
 ووالى المصر لهم وقاضى
 المصر واحد وليس
 من هؤلاء واحد
 عدل يقضى فيقول
 شهد عندى فلان وفلان
 وهما عدلان على فلان
 أنه قتل فلانا أو أنه
 ارتد عن الاسلام أو أنه
 قذف فلانا أو أنه أتى
 فاحشة مما يحجز فيه
 شاعداً الإجازة أن يقام
 عليه ما وصفه هؤلاء ولا
 حاكم يعرف بعدل
 يكتب بأنه قضى لفلان
 على فلان بكذا من المال
 وبالدائر التي في موضع
 كذا ولا لأحد بانه ابن
 فلان ووارثه ولا شيء من
 حقوق الناس إلا أنفذه
 إنا حكم المكتوب اليه
 وكل حاكم جاء بعده ولا
 يكتب به إلى حاكم يبلد
 من بلدان أهل الاسلام
 لا حدود ولا على أحد إلا
 أنفذه ولا وليس فيه عند
 أحد أنفذه له علم إلا يقول
 الحاكم الذى قضى به
 ولا عندنا حكم المكتوب
 اليه أن أحدا شهد عند
 القاضى الذى ذكر أنه
 شهد عنده إلا بخبر ذلك
 القاضى والقاضى

ويسعى كل واحد منهم في حجة أسداس قيمته قال اني انما قلته بان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في عبد
أعتق أن يعتق ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته قلنا هذا حديث غير ثابت ولو كان ثابتاً لم يكن فيه حجة قال ومن
أين قلت أرايت المعتق ستة أليس معتق ماله وماله غير دفأ نفد ماله ورد مال غيره قال بلى قلت فكانت
الستة يتجزؤون والحق فيما يتجزأ اذا اشتراك فيه قسم فاعطى كل من له حق نصيبه قال نعم قلت فاذا كان
فيما لا يتجزأ لم يقسم مثل العبد الواحد والسيف قال نعم قلت فالعبيد يتجزؤون فخرأهم رسول الله صلى الله
عليه وسلم أفترد الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى خبر لا يخالفه في كل حال أم غضى كل واحد منهما
كإجماع قال بل أمضى كل واحد منهما كما جاء قلت فلم تفعل في حديث عمران بن حصين حين رددته على
ما يخالفه لان ما يتجزأ يخالف في الحكم ما لا يتجزأ ولو جاز أن يكونا مختلفين فنطرح أحدهما لا نطرح
الضعيف القوي وحديث الاستسعاء ضعيف ولو جاز أن يكون حديث عمران بن حصين في القرعة منسوخاً
أو غير ثابت لم يكن لنا ولا في الاقتصار بالصواب على الثلث حجة ولا على قوم خالفوه في معنى آخر من هذا الحديث
قال وما قالوا قلنا قالوا قال الله عز وجل ان ابرأهات ليس له ولادوله أخت فلها نصف ما ترك وقال في جميع
الموارث مثل هذا المعنى فاعلم ان الله الاحياء ما كان علك غيرهم بالميراث بعد موت غيرهم فاما ما كان
مالك المال حيا فهو مالك ماله وسواء كان مريضاً أو صحيحاً لانه لا يخفى ان مال من أن يكون له مالك وهذا مالك
لا غيره فاذا أعتق جميع ما يملك أو وهب جميع ما يملك عتق بتات أو هبة بتات جاز العتق والهبة وان مات لانه
في الحال التي أعتق فيها وهب مالك قال ليس له من ذلك الا الثلث قلنا فقال لك ما دلل على هذا قال حديث
النبي صلى الله عليه وسلم في رجل أعتق ستة مملوكين لا مال له غيرهم فأقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم
فأعتق اثنين وأرق أربعة قلنا فان قال لك ان كان الحديث معارضاً بخلافه فلا يجوز أن يكون حكم الحديث
عندك الا أن يكون ضعيفاً بالمعارض له وما كان ضعيفاً عندك من الحديث فهو متروك لان الشاهد اذا
ضعف في الشهادة لم يحكم بشهادته التي ضعيف فيها وكان معناه معنى من لم يشهد والحديث عندك في ذلك
المعنى أو يكون منسوخاً فالمنسوخ كالم يكن قال ما هو بضعيف ولا منسوخ قلنا فان قال لك فكيف
جاز لك تركه في نفس ما حكم فيه ولا يجوز لك تركه كله قال ما تركته كله قلنا فقال هو لفظ واحد وحكم
واحد وترك بعضه ترك كل كله مع أنك تركت جميع ظاهري معانيه وأخذت بمعنى واحد بدلالة أو رأيت
لوجاز لك أن تبعضه فتأخذ منه بشئ وتترك شيئاً وأخذ رجل بالقرعة التي تركت وترك أن يرد ما صنع المريض
في ماله الى الثلث بالخجة التي وصفت أما كان هذا أولى أن يكون ذهب الى شبهة من القرآن والقياس منك
قال وأين القياس قلت أنت تقول ما أقربه لأجنبي في ماله ولو أحاط بماله جاز وما أتلف من ماله بعق
أو غيره ثم صح لم رد لانه أتلفه وهو مالك ولو أتلفه وهو غير مالك لم يجز له به وقلت له أرايت حين نهى النبي
صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عندك وأذن بالسلف الى أجل مسمى أليس هو بيع ما ليس عندك قال
بلى قلت فان قال قائل فهذا مختلفان عندك قال فاذا اختلفا في الجملة وجدت لكل واحد منهما مخرجاً
بهم ما يجيها وكان ذلك عندك أولى بي من أن أطرح أحدهما بالآخر فيكون لغيري أن يطرح الذي ثبت
ويثبت الذي طرحت فقلت نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عندك على بيع العين لا يملكها
وبيع العين بلا ضمان قال نعم قلت والسلف وان كان ليس عندك أليس يبيع مضمون عليك فأنفذت
كل واحد منهما ولم تطرحه بالآخر قال نعم قلت فلزمك هذا في حديث عمران بن حصين أو لا يكون مثل
هذا حجة لك قلت أرايت ان قال قائل قال الله تبارك وتعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم
وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات
نساءكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن ثم قال كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء

واحد فقد أجاز واخبره
في جميع أحكام الناس
فكذلك الخليفة والوالي
العدل وفيما وصفت
من أنهم لم يختلفوا في
هذا دليل على أن الخجة
في الحكم الذي لم يكافه
العباد كلهم تقوم بخبر
الواحد مع أني لم أعلم
أحد احكي عنه من
أصحاب رسول الله
والتابعين الا ما يدل على
قبول خبر الواحد وكان
عمر بن الخطاب في لزومه
رسول الله حاضراً
ومسافراً وحنيناً له
ومكانه من الاسلام وأنه
لم يراي المهاجرين بمكة
والمهاجرين والانصار
بالمدينة ولم يراي له عامة
منهم في سفره وأنه قدّم
عندهم في العلم والرأى
وكثرة الاستشارة لهم
وأنهم يبدؤونه بما علموا
فيعقبه من كل من جاء
به وأنه يعلم أن قوله حكم
ينفذ على الناس في
الدماء والاموال والفروج
يحكم بين أظهرهم أن
في الابهام خمس عشرة
من الابل وفي المسبحة
والوسطى عشرا عشر
وفي التي تلى الخنصر
تسعا وفي الخنصر ستا
فقدى على ذلك كثير

ذلکم فقال قد سمی الله من حرم ثم أحل ما وراءهن فلا أزعم أن ما سوى هؤلاء حرام فلا بأس أن يجمع الرجل
 بين المرأة وعتها وبينها وبين حالها لأن كل واحدة منهما محل على الانفراد ولا أجد في الكتاب تحریم الجمع
 بينهما ما قال ليس ذلك والجمع بينهما حرام لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه قلنا فان قال لك أقتبست
 نهى النبي صلى الله عليه وسلم بخبر أبي هريرة رضي الله تعالى عنه وحده عن الجمع بينهما ما وفي ظاهر الكتاب
 عندك إباحته ولا توهمه بظاهر الكتاب قال فإن الناس قد أجعوا عليه قلنا فإذا كان الناس أجعوا على خبر
 الواحد بتصديق المخبر عنه ولا يحتجون عليه بمثل ما تحتجون به ويتبعون فيه أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثم جاء خبر آخر أقوى منه فكيف جاز لك أن تخالفه وكيف جاز لك أن تثبت ما اختلفوا فيه مما رصفنا بالخبر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم مرة وتعيب علينا أن ثبتنا ما هو أقوى منه وقلت لبعض من يقول هذا القول
 قد قال الله عز وجل كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت أن تتركوا خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف
 فان قال لك قائل تجوز الرصة لوارث قال روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قلنا والحدیث لا تجوز الوصية
 لوارث أثبت أم حديث اليمين مع الشاهد قال بل حديث اليمين مع الشاهد ولكن الناس لا يختلفون في أن
 الوصية لوارث منسوخة قلنا أليس بخبر قال بلى قلت فإذا كان الناس يجتمعون على قبول الخبر ثم جاء خبر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أقوى منه لم جاز لا أحد خلافه قلنا رأيت أن قال لك قائل لا تجوز الوصية إلا
 لذي قرابة فقد قاله طاوس قال العتق وصية قد أجازها النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عمران للماليل
 ولا قرابة لهم قلنا أفتحت بحديث عمران مرة وتتركه أخرى وقلت له نصير بك إلى ما ليس فيه سنة لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم حتى نوجدك تخرج من جميع ما احتججت به وتختلف فيه ظاهر الكتاب عندك قال
 وأين قلت قال الله عز وجل وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم
 وقال الله عز وجل ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فإلكن عليهن من عدة تعتدونها فلم زعمت أنه إذا
 أغلقت باباً وأرخت ستراً وخمايت صادقاً أن لم يمسها فإلها الصداق كما ملأوا عليها العدة وقد أخبرنا مسلم بن خالد
 عن ابن جريح عن ليث بن أبي سليم عن طاوس عن ابن عباس قال ليس لها إلا نصف المهر ولا عدة عليها وشريح
 يقول ذلك وهو ظاهر الكتاب قال قاله عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهما قلنا
 وخالفهما فيه ابن عباس وشريح ومعهما عندك ظاهر الكتاب قال هما أعلم بالكتاب منا قلنا وابن عباس
 وشريح عالمان بالكتاب ومعهما عدد من المفتين فكيف قلت بخلاف ظاهر الكتاب في موضع قد نجد
 المفتين فيه يوافقون ظاهر الكتاب واحتججت في ذلك برجلين من أصحاب النبي عليه السلام وقد يخالفهما
 غيرهما وأنت تزعم أنك ما تخالف ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتركت الحجية برسول الله صلى الله
 عليه وسلم وهو الذي أئرنما الله طاعته والذي جاء عنه من اليمين مع الشاهد ليس يخالف حكم الكتاب قال
 ومن أين قلنا قال الله عز وجل واستشهدوا شهيدين من رجالكم وأشهدوا ذوى عدل منكم فكان هذا
 محتملاً أن يكون دلالة من الله عز وجل على ما تتم به الشهادة حتى لا يكون على المدعي عيب لا يجوز
 أقل منه ولم يسكن في التنزيل تحریم أن يجوز أقل منه وإذا وجدنا المسلمين قد يجيزون أقل منه فلا يكون أن
 يحرم الله أن يجوز أقل منه فيجيزه المسلمون قال ولا تنكر أن تكون السنة تبين معنى القرآن قلنا فلم عمت
 علينا السنة في اليمين مع الشاهد وقلت بما هو أضعف منها قال والأثر أيضاً يفسر القرآن قلنا والأثر أيضاً
 أضعف من السنة قال نعم قلت وكل هذا حجة عليك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي منهم قائل إذا
 نصب الله حكماً في كتابه فلا يجوز أن يكون سكت عنه وقد بقي فيه شيء ولا يجوز لأحد أن يحدث فيه ما ليس
 في القرآن قال فقلت قد نصب الله عز وجل الوضوء فأحدث فيه المسح على الخفين وليس في القرآن
 ونصب ما حرم من النساء وأحل ما وراءهن فقلت لا تسكح المرأة على عمتها ولا حالها وسمى الموارث فقلت

من حكى عنه في زمانه
 والناس عليه حتى وجد
 كتاب عند آل عمرو بن
 حزم كتبه رسول الله
 لعمر بن حزم فيه وفي
 كل أصبع مما هنالك
 عشر من الأبل فصار
 الناس اليه وتركوا
 ما قضى به عمر بما وصفت
 وسوا بين الخنصر التي
 قضى فيها عمر بست
 والأبهام التي قضى فيها
 بخمس عشرة وكذلك
 يجب عليهم رول عليه عمر
 كما عاوه أقبيله وترك
 ما حكم به أن شاء الله كما
 فعل في غيره مما علم
 فيه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم غير ما كان
 هو يقول فترك قوله بخبر
 صادق عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 وكذلك يجب عليه (قال
 الشافعي) ولا أحسبه
 قال بما قال من ذلك
 وقبل ذلك من قبله من
 المفتي له والمفتي عليه
 وغيرهم إلا أنه وإياهم قد
 علموا أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قضى في
 اليد بخمسين من الأبل
 وكانت اليد خمسة
 أضراف فأجتهدها
 على قدر منافعها وجالها

فيه لا يرت قاتل ولا مملوك ولا كافر وإن كانوا أولاد والد أو حبيبت الأم من الثلث بالأخوين وجعل الله الملائكة
 قبل أن تم نصف الجور ولم يجعل عليها عذبة ثم قلت إن خلاصها وإن لم يمس فلها المهر وعليها العذبة فهذا كله
 عندك خلاف ظاهر القرآن واليمين مع الشاهد لا يخالف من ظاهر القرآن شيئا لا تأتكم بشا عدين ولا يمين
 إذا كان شاهد حكمنا بشا عدين وليس هذا بخلاف ظاهر القرآن وقلت له فكيف حكم الله تعالى بين
 المتلاعنين قال أن يلعن الزوج ثم تلن من المرأة قلت ليس في القرآن غير ذلك قال نعم قلت فلم نثبت الولد
 قال بالسنة قلت فلم قلت لا يتناكح ما كانا على اللعان قال بالأثر قلت فلم جلده إذا كذب نفسه وألحقت
 به المرأة قال يقول بعض التابعين قلت فلم قلت إذا أبت أن تلتن حبست قال يقول بعض لفقهاء قلت
 قسم على في أحكام منصوصة في القرآن قد أحدثت فيها أشياء ليست منصوصة في القرآن وقلت له بعض
 من يقول هذا القول قد قال الله عز وجل لنبي صلى الله عليه وسلم قل لأجد فيما أوحى إلى محمدا على طاعم
 يطعمه إلا أن يكون ميتة الآية وقال في غير آية مثل هذا المعنى فلم زعمت أن كل ذي ناب من السباع حرام
 وليس هو مما سمي الله منصوصا محرما قال قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له ابن شهاب رواد وهو
 ينعفده ويقول لم أسمع حتى جئت الشام قال وإن كان لم يسمعه حتى جاء الشام فقد أحاله على ثقة من أهل
 الشام قلنا ولا توهمه بنوهين من رواد وخلافه ظاهر الكتاب عندك وابن عباس رضي الله تعالى عنهما مع علمه
 بكذب الله عز وجل وعائشة أم المؤمنين مع علمها به وبرسول الله صلى الله عليه وسلم وعبيد بن عمير مع سبه
 وعلمه ببيحون كل ذي ناب من السباع قال ليس في إباحتهم كل ذي ناب من السباع ولا في إباحة أمثالهم حجة
 إذ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرمه وقد تخفى عليهم السنة بعلمهم من هو أبعد دارا وأقل للنبي صلى الله
 عليه وسلم حجة وبه علمهم ولا يكون ردهم حجة حين يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه قلنا وراهم
 يخفى ذلك عليهم ويسمعه رجل من أهل الشام قال نعم قد خفي على عمر والمهاجرين والانصار ما حفظ النخالة
 ابن سفيان وهو من أهل البادية وجعل بن مالك وهو من أهل البادية قلنا فتعريم كل ذي ناب من السباع
 مختلف فيه قال وإن اختلف فيه إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق صحيح فرسول الله صلى الله عليه
 وسلم أعلم معنى ما أراد الله وليس في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة ولا في خلاف مخالف ما وهن
 حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا واليمين مع الشاهد أثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من تحريم
 كل ذي ناب من السباع وليس خلاف ظاهر الكتاب وليس لها مخالف واحد من أصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فكيف ثبت الذي هو أضعف اسنادا وأقوى مخالفا وأعلم مع خلافه ظاهر الكتاب عندك ورددت
 ما لا يخالف ظاهر الكتاب ولا يخالفه أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقلت له أسمع استدللت
 بقول عمر وعلى رضي الله تعالى عنهما ولهما مخالف في التي يغلق عليها الباب ويرخي الستة وقول عثمان أن
 حبيبت الأم عن الثلث بالأخوين وقد خالفهم ابن عباس في ذلك وغيره أ رأيت أن أوجدك قول عمر
 وعبد الرحمن وابن عمر يوافق كتاب الله ثم تركت قولهم قال وأين قلت قال الله جل وعز لا تقتلوا الصيد
 وأنتم حرم الآية فلم قلتم يحرمه من قتله خطأ وظاهر القرآن يدل على أنه إنما يحرمه من قتله عدا قال بحديث
 عن عمر وعبد الرحمن في رجلين أو طائفتين قلت قد يوطأ به عامدين فإذا كان هذا عندك هكذا فقد حكم
 عمر وعبد الرحمن على قاتلي صيد بجزاء واحد وحكم ابن عمر على قتله صيد بجزاء واحد وقال الله عز وجل مثل
 ما نمل من النعم والمثل واحد لا أمثال وكيف زعمت أن عشرة لو قتلوا صيد اجزوه بعشرة أمثال قال شبهته
 بالكفارات في القتل على النفر الذين يكون على كل واحد منهم رقبة قلنا ومن قال لك يكون على كل واحد
 منهم رقبة ولو قيل لذلك أفتدع ظاهر الكتاب وقول عمر وعبد الرحمن وابن عمر بأن تقيس ثم تخطي أيضا
 القياس أ رأيت الكفارات أموقات قال نعم قلت بجزاء الصيد موقت قال لا لا بقيمتة قلنا بجزاء الصيد

ففضل بعضها على بعض
 ولم يكن عن رسول الله
 أن في كل أصبع عنبرا
 صرنا إلى ما قال عمر أو
 ما شبهه وعلما أن الخضر
 لا يشبه إلا بهام في الجمال
 ولا المنفعة وفي هذا دليل
 على ما قلت من أن الخبر
 عن رسول الله يستغنى
 بنفسه ولا يحتاج إلى
 غيره ولا يزيد غيره أن
 وافقه قوة ولا يوهنه أن
 خالفه غيره وأن بالناس
 كلهم الحاجة إليه والخبر
 عنه فانه متبوع لا تابع
 وأن حكم بعض أصحاب
 رسول الله أن كان يخالفه
 فعلى الناس أن يصيروا
 إلى الخبر عن رسول الله
 وأن يتركوا ما يخالفه
 ودليل على أن يصيروا
 إلى الخبر عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 وأن يتركوا ما يخالفه
 ودليل على أنه يعزب
 على المتقدم الحجة
 الواسع العلم الشيء بعلمه
 غيره وكان عمر بن
 الخطاب يقضي أن الآية
 للعاقلة ولا يورث المرأة
 من دية زوجها حتى
 أخبره النخالة بن سفيان
 أن رسول الله كتب
 إليه أن يورث امرأه أشيم

نضباي من دية زوجها
فرجع إليه عمر قال
وسئل عمر بن الخطاب
من عند علم عن النبي
صلى الله عليه وسلم في
الخنزير فأخبره جليل بن
مائب أن النبي صلى الله
عليه وسلم قضى فيه بغرة
فقال عمر بن الخطاب
إن كذا أن نقضى في
مثل هذا رأينا وقال
لوم نسمع هذا نقضناه
بغيره وفي كل هذا
دليل على أنه يقبل خبر
الواحد إذا كان صادقا
عند من أخبره ولو جاز
لأحذر هذا الجاحل جاز
لعمري الخطاب أن يقول
لنضاله أنت رجل من
أهل نجد ولجل بن مائب
أنت رجل من أهل
تهامة لم تر يا رسول الله
ولم تحبب إلا قسلا ولم
أزل معه ومن معي من
المهاجرين والانصار
فكيف عذب هذا عن
جاء تناو علمه أنت
وأنت واحد يمكن فيك
أن تغلط وتسي بل رأي
الحق اتباعه والرجوع
عن رأيه في تركه توريث
المسراف من دية زوجها
وقضى في الخنزير بما
أعلم من حضر أنه لم
يسمع عن النبي فيه شيئا

إذا كان قيمته بدية المقبول أشبه أم بالكفارات فماتة عند رقة لو أرحلهم يكن عليهم الادية واحدة فلم
يكن فيه إلا القياس كان بادية أشبه وقيل إن حكمهم عز في البر بوع بحقرة وفي الأرب بعناق فلم رعت
وأتمه تعالى يقول في جزاء الصيد حديا بالغ الكعبة أن هذا لا يكون حديا وقت لا يجوز ضحية وجزاء الصيد
ليس من أحياء بل بديل جزاء الصيد قد يكون بنية وانحية عند شاة وقيل إن قال الله عز وجل جزاء مثل
ما قتل من النعم وحكمهم عز وعبد الرحمن وعثمان وابن عباس وابن عمر وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم
أجمعين في بلدان مختلفة وأزمان شتى بل مثل من النعم حكمكم كما حكمكم في النعمة ببدنة والنعم لا تسوى بدنة
وفي حمار الوحش ببقرة وهو لا يسوى ببقرة وفي الضبع كبش وعمر لا يسوى كبشا وفي الغزال بعنز وقد
يكون أو كثر ثمنها أضعافا ومثليا ودونها وفي الأرب بعناق وفي البر بوع بحقرة وعمر لا يسوى بعناق
ولا بحقرة أبدا في هذا يدل على أنهم إنما نظر والى أقرب ما يقتل من الصيد شيئا بالقيمة ولو حكموا
بالقيمة لاختللت أحكامهم لاختلاف أسعار ما يقتل في الأزمان والبلدان ثم قلت في القيمة قولنا مختلفا
فقلت بجزاء الأسد ولا يعدى به شاة فلم تنظر إلى بدنة لانه أعظم من الشاة ولا قيمته إن كانت قيمة أكثر من
شاة وهذا أكثر من في الحج بحججه قال لي أراثة تنكر على قول في النبيين مع الشاهد في خلاف القرآن قلت نعم
ليست بخلاف القرآن عربي فيكون عام الظاهر وهو يراد به الخاص قال ذلك مثل ماذا قلت مثل قول الله
عز وجل والسرقة بالسارق والرافقة فاقطعوا أيديهم الزانية وأزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فلما
كان اسم السرقة يلزم سراقا لا يقطعون مثل من سرق من غير حرز ومن سرق أقل من ربع دينار وكانت
النبي ترى فترجم ولا تجلد والعبد يرى في جلد نجس بالسنة كانت في هذا دلالة على أنه إنما يريد بهذا بعض
الزنا دون بعض وبعض السراق دون بعض وليس هذا خلافا لكذب الله عز وجل فكذلك كل كلام
احتمل معنى فوجدنا سنة تدل على أحد معانيه دون غيره من معانيه استدلتنا بها وكل سنة موافقة للقرآن
لا مخالفة وقولك خلاف القرآن فيما جاءت فيه سنة تدل على أن القرآن على خاص دون عام جهل قال فانا
نزعم أن النهي عن نكاح المرأة على عمتها وخالتها مخالف للقرآن فقلت قد أخطأت من موضعين قال زوما
هنا قلت لو جاز أن تكون سنة تخالف القرآن فثبت كانت النبيين مع الشاهد تثبت بها (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى فإذا لم تكن سنة وكان القرآن محتملا فوجدنا قول أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وإجماع
أهل العلم يدل على بعض المعاني دون بعض قلنا هم أعلم بكاتب الله عز وجل وقولهم غير مخالف إن شاء الله تعالى
كذب الله وما لم يكن فيه سنة ولا قول أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا إجماع يدل منه على ما وصفت
من بعض المعاني دون بعض فهو على ظهور وعمره لا يخص منه شيء دون شيء وما اختلف فيه بعض
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أخذنا منه بأشبه بظاهر التنزيل وقولك فيما فيه سنة هو خلاف القرآن
جهل بين عند أهل العلم وأنت تخالف قولك فيه قال واثن قلنا فيما بيننا وفيما بيننا إن شاء الله تعالى
قلت قال الله عز وجل الضلوق مرتان فامسأ بمعروف أو تسريح بإحسان وقال والمطلقات يتربصن
بأنفسن ثلاثة قروء إلى قولنا أصلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فظاهر هاتين الآيتين يدل على أن كل
مطلقة الرجعة على امرأته ما لم تنقض العدة لأن الآيتين في كل مطلق عامة لا خاصة على بعض المطلقين
دون بعض وكذلك قلنا كل طلاق ابتدء الزوج فهو ترك فيه الرجعة في العدة فإن قال لامرأته أنت طالق
ملك الرجعة في العدة وإن قال ليا أنت خلية أبرية أو بأمر ولم يرد طلاقا فليس بطلاق وإن أراد الطلاق وأراد به
واحدة فهو طلاق فيه الرجعة وكذلك إن قال أنت طالق لثبته يسوئالا واحدة فهي واحدة ويملك الرجعة
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت لبعض من يخالفنا أليس هكذا تقول في الرجل يقول لامرأته أنت
طالق قال بلى قلت وتقول في الخلية والبرية والبسة والبسة ليست بالطلاق إلا أن يريد طلاقا قال نعم قلت

واذا قال طالق لم يرد طلاقا قال نعم قلت فهذا أشد من قوله أنت خلية أو برية لأن هذا قد يكون غير طلاق عندك ولا يكون طلاقا إلا بإرادته الطلاق وإذا أراد الطلاق كان طلاقا قال نعم قلت فلم زعمت أنه إن أرادهم هذا طلاقا لم يكن تلك الرجعة وهذا أضعف عندك من الطلاق لأنه قياس على طلاق الطلاق القوي على الرجعة فيه عندك والضعيف لا يملك فيه الرجعة قال فقدروا بنا دعوى قولنا هذا عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وجعلنا ما بقي قياسا عليه قلت فمن قدر ويناعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه جعل البتة واحدة يملك فيه الرجعة حين حلف صاحبها أنه لم يرد إلا واحدة وروينا مثل ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ومعنا طاهر القرآن فكيف تركته وقلت له قال الله عز وجل للذين أولون من نساءهم تر بص أربعة أشهر إلى قوله - مبيع - علم فثنا فظاهر كتاب الله تعالى يدل على معين أحدهما أن له أربعة أشهر ومن كانت له أربعة أشهر أجلاه فلا سبيل عليه فيها حتى تنقضي كالأجلتي أربعة أشهر لم يكن لك أخذ حقل متى حتى تنقضي الأربعة الأشهر فدل على أن عليه إذا مضت الأربعة الأشهر واحدا من الحكمين إما أن ينيء وإما أن يطلق فقلنا لا يلزمه طلاق بمعنى أربعة أشهر حتى يحدث فيه طلاقا فرعتم أنه إذا مضت الأربعة الأشهر فهي قطيعة بآئته فلم قلتم هذا وزعمتم أنه لا فيئة له إلا في الأربعة الأشهر (١) فخانقصة تموه مما جعل الله له من الأربعة الأشهر قدر القيسة ولم زعمتم أن القيسة في ما بين أن يولي إلى أن تنقضي الأربعة الأشهر وليس عليه عزيمة الطلاق إلا في الأربعة الأشهر وقد ذكرهما الله عز وجل معا لافصل بينهما ولم زعمتم أن القيسة لا تكون إلا بشئ يحدثه من جماع أو في بلسان إن لم يقدر على الجماع وأن عزيمة الطلاق هي مضي الأربعة الأشهر لاشئ يحدثه هو بلسان ولا فعل أرايت الإيلاء طلاق هو قال لا قلت أفرأيت كلاما مافظ ليس بطلاق جاءت عليه منه ففعلته طلاقا قال فلم قلت أنت يكون طلاقا قلت ما قلت يكون طلاقا إنما قلت أن كتاب الله عز وجل يدل أنه إذا آلى فصحت الأربعة الأشهر على أن عليه إما أن ينيء وإما أن يطلق وكلاهما شئ يحدثه بعد مضي الأربعة الأشهر قال فلم قلت إن فاف في الأربعة الأشهر فهو فافئ قلت أرايت لو كان على دين إلى أجل فجعلته قبل محله ألم أكن محسنا ويكون قاضيا عني قال بلى قلت فكذلك الرجل ينيء في الأربعة الأشهر فهو معجل ماله فيه مهمل قال فلسنا نتجامل في هذا ولكنا اتبعنا فيه قول عبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود قلنا أما ابن عباس فانك تخالفه في الإيلاء قال ومن أين قلت أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي يحيى الأعرج عن ابن عباس أنه قال المولى الذي يحلف أن لا يقرب امرأته أبدا وأنت تقول المولى من حلف على أربعة أشهر فصاعدا فأما ما رويت منه عن ابن مسعود فمرسل وحديث علي بن بذاعة لا يستنده غيره وعلمته ولو كان هذا تابعا عنه فكنت إنما بقوله أعتلت لكان بضعة عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يؤخذ بقولهم من واحد أو اثنين قال فن أن لكم بضعة عشر قلنا أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار قال أدر كت بضعة عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم يوقف المولى (قال الشافعي) رجه الله تعالى وأقل بضعة عشر أن يكونوا ثلاثة عشر وهو يقول من الأنصار وعثمان بن عفان وعلي وعائشة وابن عمر وزيد بن ثابت وغيرهم كلهم يقول يوقف المولى فان كنت ذهبت إلى الكثرة فن قال يوقف أكثر وظاهر القرآن معهم وقد قال عز وجل والذين يظاهرون من نساءهم ثم يعودون لما قالوا إلى قوله ستين مسكينا وقلنا لا يجوز به إلا أن يطعم ستين مسكينا ولا اطعام قبل أن يتأسا فقال يجوز به رتبة غير مؤمنة فقلت له أذهب في هذا القول إلى خبر عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

(١) كذا في النسخ ولعله فنقصتموه أو لم نقصتموه تأمل وحرر كتبه مصححه

فنى فيه بغيره كنه يرى إن كان الخين حيا ففسيه مائة من الأبل وإن كان ميتا فلا شئ فيه ولكن الله تعبدته والطلاق بما شاء على لسان نبيه فلم يكن له ولا لأحد ادخال لم ولا كيف ولا شئ من الرأي على الخبر عن رسول الله ولا رده على من يعرفه بالصدق في نفسه وإن كان واحدا وقبل عمر بن الخطاب خبر عبد الرحمن بن عوف في أخذ الجزية من الجحوس ولم يقل لو كانوا أهل كتاب كان لنا أن كل ذبا نحهم وننكح نساءهم وإن لم يكونوا أهل كتاب لم يكن لنا أن نأخذ الجزية منهم وقبل خبر عبد الرحمن ابن عوف في الطاعون ورجع بالناس عن خبره وذلك أنه يعرف صدق عبد الرحمن ولا يجوز له عنده ولا عندنا خلاف خبر الصادق عن رسول الله فان قال قائل فقد طلب عمر بن الخطاب من مخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم مخبرا آخر غير مدع عنه عن النبي

قال لا ولكن اذا سكت الله عن ذكر المومنة في العتق فقال رقية ولم يقل مؤمنة كما قال في القتل دل ذلك على أنه لو أراد المومنة ذكرها قلته أو ماتت كنتي اذا ذكر الله عز وجل الكفارة في العتق في موضع فقال رقية مؤمنة ثم ذكر كفارة مثلها فقال رقية بأن تعلم أن الكفارة لا تكون الا مؤمنة فقال هل تجد شيئا يدل على هذا قلت نعم قال وأين هو قلت قول الله عز وجل وأشهدوا ذوي عدل منكم وقوله حين الوصية انار ذوو عدل منكم فشرط العدل في حاتين الآيتين وقال وأشهدوا اذا تباعتم ولا يضار كاتب ولا شهيد وقال في القاذف لو لا جأؤه عليه بأربعة شهداء وقال واللاقي بآتين الفاحشة من نسائك فاستشهدوا عليهم أربعة منكم فان شهدوا فأما مسكوهن في البيوت لم يذكروهن عدا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلته أرأيت لو قال لك قائل أخزني البيع والقذف وشهود الرنا غير العدل كما قلت في العتق لأنني لم أجدي التنزيل شرط العدل كما وجدته في غير هذه الاحكام قال ليس ذلك له قديكتي بقول الله عز وجل ذوي عدل منكم فإذا ذكر الشهود فلا يقبلون الا ذوي عدل وان سكت عن ذكر العدل واجتماعهم ما في أنهم ما شهادة يدل على أن لا يقبل فيها الا العدل قلت هذا كما قلت فلم تقل بهذا فتقول اذا ذكر الله رقية في الكفارة فقال مؤمنة ثم ذكر رقية أخرى في الكفارة فهي مؤمنة لانهم مجتمعان في أنهم ما كفارتان فان لم يكن لنا عليك بهذا حجة فليست على أحد لو خالفه فقال الشهود في البيع والقذف والزنا يقبلون غير عدول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما رأينا فرض الله عز وجل على المسلمين في أموالهم مدفوعا الى مسلمين فكيف يخرج رجل من ماله فرضا عليه فيعتق به ذميا وقتله زعمت أن رجلا لو كفر بالطعام فأطعم مسكينا عشرين ومائة مد في أقل من ستين يوما لم يجزه وان أطعمه اياه في ستين يوما أجزأه ما يدلك فرض الله عز وجل به بالطعام ستين مسكينا على أن كل واحد منهم غير الآخر وانما أوجب الله تعالى لستين متفرقين فكيف قلت يجزيه أن يطعمه مسكينا يفرقه عليه في ستين يوما ولم يجز له أن يطعم تسعة وخمسين في يوم طعام ستين أرأيت رجلا لو جبت عليه ستون درهما لستين رجلا لم يجزيه أن يؤدى الستين الى واحد أو الى تسعة وخمسين قال لا والفرض عليه أن يؤدى الى كل واحد منهم حقه فلنا فقد أوجب الله عز وجل لستين مسكينا طعاما فرضت أنه ان أعطاه واحد منهم أجزأ عنه أرأيت لو قال لك قائل قد قال الله عز وجل وأشهدوا ذوي عدل منكم أنقول انه أراد أن يشهد الطالب بحقه فشرط عدل من يشهده والشهادة أو انما أراد الشهادة قال أراد عدد الشهود وشهادة ذوي عدل منكم اثنان قلت ولو شهد له بحقه واحد اليوم ثم شهد له غدا لم يجزيه من شاهدين قال لا لان هذا واحد وهذه شهادة واحدة قلنا فالمسكين اذا ردت عليه الطعام لم يخرج من أن يكون واحدا لستين قلنا فقد سمي ستين مسكينا فجعلت طعامهم لواحد وقتل اذا جاء بالطعام أجزأه وسعى شاهدين بخفاء شاهد منهم ما حرتين فقلت لا يجزئ فافرق بينهم ما فرجع بعضهم الى ما قلنا في هذا وفي أن لا تجزئ الكفارة الا مؤمنة قال الله عز وجل والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم الى قوله أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فبين والله أعلم في كتاب الله عز وجل أن كل زوج يلاعن زوجته لان الله عز وجل ذكر الزوجين مطلقين لم يخص أحدهما من الآخر واجدون غيره ولم تدل سنة ولا أثر ولا إجماع من أهل العلم على أن ما أريد بهذا الآية بعض الأزواج دون بعض (قال الشافعي) رحمه الله الى ان التعن الزوج ولم تلتن المرأة اذا أبت أن تلتن لقول الله عز وجل ويدأ عنها العذاب أن تشهد فقد أخبر والله أعلم أن العذاب كان عليها الا أن تدراه باللعان وهذا ظاهر حكم الله جل وعز قال فلنا فلنا في هذا بعض الناس فقال لا يلاعن الا حران مسلمان ليس منهما محدود في قذف فقلت له وكيف خالفت ظاهر القرآن قال روي ناعن عمرو بن شعيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أربعة لعان بينهم فقلت له ان كانت رواية عمرو بن شعيب مما ثبت فقد روي لنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم المين مع

صلى الله عليه وسلم قيل له ان قول عمر بن الخطاب واحد على الانفراد يدل على أنه لا يجوز عليه أن يبالغ مع خبر مخبره غيره الا استظهارا لا أن الحجة تقوم عنده بواحد مرة ولا تقوم أخرى وقد يستظهر الحاكم فيسأل الرجل قد شهد له عنده الشاهدان العدلان زيادة شهود فن لم يفعل قبل الشاهد من وان فعل كان أحب اليه أو أن يكون عمر جهل المخبر وهو ان شاء الله لا يقبل خبر من جهله وكذلك نحن لا نقبل خبر من جهله وكذلك لا نقبل خبر من لم نعرفه بالصدق وعمل الخير وأخبرت الفريضة بنت مالك عثمان بن عفان أن النبي عليه السلام أمرها أن تعكس في بيتها وسعى متوفى عنها حتى يبلغ الكتاب أجله فاتبعه وقضى به وكان ابن عمر يخبر الأراض بالثلث والرابع لا يرى بذلك بأسا فأخبره رافع أن النبي نهى عنها فتركه ذلك بخبر رافع وكان زيد

ابن ثابت سمع النبي يقول لا يصدرن أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت يعني طواف الزيارة فخالفه ابن عباس وقال تصدر الحائض دون غيرها فأنت كرك ذلك زيد علي ابن عباس فقال ابن عباس سل أم سلمة فبألهاء أخبرت أن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص للحائض أن تصدر ولا تطوف فراجع إلى ابن عباس فقال وجدت الأمر كما قلت وأخبر أبو الدرداء معاوية أن النبي عليه السلام نهى عن بيع باعة معاوية فقال معاوية ما أرى بهذا بأسا فقال أبو الدرداء من يعذرني من معاوية أخبره عن رسول الله ويخبرني عن رأيه لا أسألك بآرض فخر ج أبو الدرداء من ولاية معاوية ولم يره يسعه مساكنته أذ لم يقبل منه خبره عن النبي ولولم تكن الحجة تقوم عليه عند أبي الدرداء بخبره ما كان رأى أن مساكنته عليه ضيقة ولم أعلم أحدا من التابعين أخبر عنه إلا

الشاهد والقسامة وعددا أحكام غير قليلة فقلنا ما وخالفت وزعمت أن لا تثبت روايته فكيف تحتاج مرة روايته على ظاهر القرآن وتدعها الضعفة مرة أما أن يكون ضعيفا كما قلت فلا ينبغي أن تحتاجه في شيء وأما أن يكون قويا فاتباع ما رواه ما قلناه وخالفته وقلت له أنت أيضا قد خالف ما روي عن عمرو بن شعيب قال وأين قلت أن كان ظاهر القرآن عاما على الأزواج ثم ذكر عمرو وأربعة لالعان بينهم فكان يلزمك أن تخرج الاربعة من العان ثم تقول بلا عن غير الاربعة لأن قوله أربعة لالعان بينهم يدل على أن العان بين غير الاربعة فليس في حديث عمرو ولا بلا عن المحرود في القذف قال أجل ولكن قلنا به من قبل أن العان شهادة لأن الله عز وجل سماه شهادة فقلت له انما معناها معنى البين ولكن لسان العرب واسع قال وما يدل على ذلك قلت أرايت لو كانت شهادة أتجوز شهادة المرء لنفسه قال لا (١) قلت أف تكون شهادة أربع مرات إلا كشهادته مرة واحدة قال لا قلت أف يحلف الشاهد قال لا قلت فهذا كله في العان قلت أف رأيت لو قامت مقام الشهادة ألا تتحد المرأة قال بلى قلت أرايت لو كانت شهادة أتجوز شهادة النساء في حد قال لا قلت ولو جازت كانت شهادتهن نصف شهادة قال نعم قلت فالتعت ثمان مرات قال نعم قلت أف تبين لك أنها ليست بشهادة قال ما هي بشهادة قلت ولم قلت هي شهادة على معنى الشهادات مرة وأيتها أخرى فإذا قلت هي شهادة فلم لا تلعن بين الذميين وشهادتهما عندك جائزة كان هذا يلزمك وكيف لا عنت بين الفاسقين الذين لا شهادة لهما قال لأنهم ما إذا تابا قبلت شهادتهما فقلت له ولو قالوا قد بناأ تقبل شهادتهما دون اختبارهما في مدة تطول قال لا قلت أف رأيت العبد من المسلمين العدلين الأيمنين إذا بى العان بينهما لأنهما في حال عبودية لا تجوز شهادتهما ما لو عتقا من ساعتهم أتجوز شهادتهما قال نعم قلت أهما أقرب إلى جواز الشهادة لأنك لا تختبرهما يكفيل منهما الخبرة لهما في العبودية أم الفاسقان اللذان لا تجوز شهادتهما حتى تختبرهما قال بل هما قلت فلم أبى العان بينهما وهما أقرب من العدل اذا تحوأت حالهما ولا عنت بين الفاسقين اللذين هما أبعد من العدل ولم أبى العان بين الذميين وأنت تحين شهادتهما في الحال التي يقذف فيها الزوج وقلت له أرايت أعين (٢) بخقين خلقا كذلك يقذف الزوج المرأة وفي الاعيين ثمان احدهما لا يريان الزنا والاخرى أنك لا تجوز شهادتهما بحال أبدا ولا يتحولان عندك أن تجوز شهادتهما واحدهما أبدا كيف لا عنت بينهما وفيهما ما وصفت من القاذف الذي لا تجوز شهادته أبدا وفيهما أكثر من ذلك أن الرجل القاذف لا يرى زنا امرأته قال فظاهر القرآن أنهم ما زوجان قلنا فهذا الحجة عليك والذي أبى قبوله منا أن العان بين كل زوجين وقال الله عز وجل في قذفة المحصنات فاجلدوهن ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا وقلنا اذا تاب القاذف قبلت شهادته وذلك بين في كتاب الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة قال سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة القاذف لا تجوز لأشهد أخبرني سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال لا يكره تب تقبل شهادتك أو أن تب قبلت شهادتك قال وسمعت سفيان يحدث به هكذا امرأته سمعته يقول شككت فيه قال سفيان أشهد لأخبرني ثم سمي رجلا فذهب على حفظ اسمه فسألت فقال لي عمر بن قيس هو سعيد بن المسيب وكان سفيان لا يشك أنه ابن المسيب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وغيره روى عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن عمر قال سفيان أخبرني الزهري فلما قلت سألت فقال لي عمر بن قيس وحضر المجلس معي هو سعيد بن المسيب قلت لسفيان أشككت حين أخبرك أنه سعيد قال لا هو كما قال غير أنه قد كان دخلني الشك

(١) كذا في النسخ وعبارته في العان هكذا «قلت ولو شهد أليس شهادته مرة في أمر واحد كشهادته أربعا قال بلى» وهي أوضح تأمل (٢) البخى بالتحريك العور بالخساف العين وقد تقدمت هذه اللفظة في العان غير منقوطة وهذا توضيحها فتنبه كتبه معجته

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرني من أتى به من أهل المدينة عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن عمر لما
 جله الشارقة استأبهم فرجع اثنا فقبل شهادتهم ما رأيت أبكره أن يرجع فرددته (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى وأخبرنا - عجل بن علي عن ابن أبي شيحة في القاذف إذا تاب قال تقبل شهادته قال وكنا
 نقوله عطاء وطاوس ومجاهد وقال بعض الناس لا يجوز شهادة القاذف أبدا قلت أفرايت القاذف
 إذا لم يجد حجة تامة أن يجوز شهادته إذا تاب قال نعم قلت له ولا أعلم إلا أدخل عليك خلاف القرآن من
 موضعين أحدهما أن الله عز وجل أمر بحلده وأن لا تقبل شهادته فترعت أنه إن لم يحلده قبلت شهادته قال
 فانه عندي أصح من شهادته إذا حله قلت أفجد ذلك في ظاهر القرآن أم في خبر ثابت قال أما في خبر فلا
 وأما في ظاهر القرآن فإن الله عز وجل يقول فاحلوه ثم غابن جلده ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا قلت
 أفما القاذف قال الله عز وجل ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا أم بالحلل قال بالحلل عندى قلت وكيف كان ذلك
 عندك والخلل أعاجيب بالقذف وكذلك ينبغي أن تقول في رد الشهادة أرايت لو عارضك معارض بمثل
 جحك فقال إن الله عز وجل قال في القاتل خطأ فحرم رقبته مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله فحرم رقبته الله
 والدية لأهل القتول ولا يجب للذي لا دميين وهو الدية حتى يؤدي الذي لله عز وجل كما قلت لا يجب أن ترد
 الشهادة وردعها عن الأدميين حتى يؤخذ الحد الذي لله عز وجل ما تقول له قال أقول ليس هذا كما قلت وإذا
 أوجب الله عز وجل على آدمي شيئين فكان أحدهما لا دميين أخذ منه وكان لا خير لله حل وعز فينبغي أن
 يؤخذ منه أو يؤديه فإن لم يؤخذ منه ولم يؤديه لم يسقط ذلك عنه حتى الآدميين الذي أوجب الله عز وجل عليه
 قلت له فلم زعمت أن القاذف إذا لم يحلده وجلده بعضه فلم يتم بعضه أن شهادته مقبولة وقد أوجب الله تبارك
 وتعالى في ذلك الحد ورد الشهادة فما علمته ردحوا إلا أن قال هكذا قال أصحابنا فقلت له هذا الذي عبت على
 غيرك أن يقبل من أصحابه وأن سيقوا إلى العلم وكانوا عنده ثقة مأمونين فقلت لا تقبل إلا ما جاء فيه كتاب
 أو سنة أو أثر أو أمر أجمع عليه الناس ثم قلت فيما أرى خلاف ظاهر الكتاب وقلت له إذا قال الله عز وجل
 إلا الذين تابوا فكيف جاز لك أو لأحد أن تكلف من العلم شيئا أن يقول لا أقبل شهادة القاذف وإن تاب ومن
 قولك وقول أهل العلم لو قال رجل لرجل والله لا أكلمك أبدا ولا أعطيك درهما ولا آتي منزلا ولا أعتق
 عبدي فلانا ولا أطلق امرأتى فلانة إن شاء الله أن الاستثناء واقع على جميع الكلام أو له وآخره فكيف زعمت
 أن الاستثناء لا يقع على القاذف إلا على أن يطرح عنه اسم الفسق فقط فقال قاله شريح فقلنا فعبر أولى أن
 يقبل قوله من شريح وأهل دار السنة وحرم الله أولى أن يكونوا أعلم بكتاب الله ولبسان العرب لانه يلبسهم
 نزل القرآن قال فقول أبي بكره استشهدوا غيري فإن المسلمين فسقوني فقلت له فلما رأيت تحتج بشي
 الا وهو عليك قال وما ذلك قلت احتجاج بقول أبي بكره استشهدوا غيري فإن المسلمين فسقوني فان زعمت
 أن أبا بكره تاب فقد ذكر أن المسلمين لم يزلوا عنه الاسم وأنت تزعم أن في كتاب الله عز وجل أن يزال عنه
 إذا تاب اسم الفسق ولا يجز شهادته وقول أبي بكره أن كان قاله أنهم لم يزلوا عنه الاسم يدل على أنهم الزموا
 الاسم مع تركهم قبول شهادته قال فهكذا احتج أصحابنا قلت أفقبل عن هو أشد تقدم في الدليل
 والسنة والفضل من صاحبك أن تحتج بما إذا كشف كان عليك وما ظاهر القرآن خلافه قال لا قلت
 فصاحبك أولى أن يردعنا عليه وقلت له أمة قبل شهادة من تاب من كفر ومن تاب من قتل ومن تاب من سحر
 ومن زنا قال نعم قلت والقاذف شر أم حيولا قال بل أكثر هؤلاء أعظم ذنبا منه قلت فلم قبلت من
 التائب من الأعظم وأبى القبول من التائب مما هو أصغر منه وقلت وقلنا لا يحل نكاح إماء أهل الكتاب
 يمين قال جماعة منا ولا يحل نكاح أمة مسلمة لم يجد طول ولا حره ولا وإن لم يجد طول ولا حره حتى يخاف
 العنت فحمل حينئذ فقال بعض الناس يحل نكاح إماء أهل الكتاب ونكاح الأمة المسلمة لم يجد طول ولا

فقبل خبر واحد ورائي
 به والله من اليسير
 فلو أن السبب يسير
 فخير من حريرة وحده
 وأبي سعيد وحده عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 وشيعة سنة وعروة وصنع
 ذات في عائشة ثم يمنع
 ذلك في يحيى بن عبد
 الرحمن بن حاطب وفي
 حديث يحيى بن عبد
 الرحمن عن أبيه عن
 عمر وعبد الرحمن
 ابن عبد القاري عن
 عمر عن النبي صلى
 الله عليه وسلم ويثبت
 كل ذلك سنة وصنع ذلك
 القاسم وسالم وجميع
 التابعين بالمدينة وعطاء
 وطاوس ومجاهد بمكة
 فقبلوا الخبر عن جابر
 وحده عن النبي عليه
 السلام وعن ابن عباس
 وحده عن النبي وثبتوه
 سنة وصنع ذلك
 الشعبي فقبل خبر عروة
 ابن مفرس عن النبي
 وثبتوه سنة وكذلك
 قبل خبر غيره وصنع
 ذلك إبراهيم النخعي
 فقبل خبر علقمة عن
 عبد الله عن النبي وثبتوه
 سنة وكذلك خبر غيره
 وصنع ذلك الحسن وابن
 سيرين فمن لقيال أعلم

لحرة وان لم يخف العنت (١) في الأمة فقلت له قال الله عز وجل ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن فحرم
المشركات جملة وقال الله عز وجل اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بايمانهن فان علمتموهن
مؤمنات فلا ترجعهن الى الكفار لانهن حل لهن ولاهن يحلون لهن ثم قال والمحصنات من الذين أتوا الكتاب
فاحل صنف واحد من المشركات بشرطين أحدهما أن تكون المنكوحة من أهل الكتاب والثاني أن
تكون حرة لانه لم يختلف المسلمون في أن قول الله عز وجل والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم هن
الحرائر وقال الله عز وجل ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم
قرأ الربيع الى قوله لمن خشي العنت منكم فدل قول الله عز وجل ومن لم يستطع منكم طولا أنه انما
أباح نكاح الاماء من المؤمنين على معنيين أحدهما أن لا يجد طولا والآخر أن يخاف العنت وفي هذا
مادل على انه لم يبيح نكاح أمة غير مؤمنة فقلت لبعض من يقول هذا القول قد قلنا ما حكيت بمعنى كتاب الله
وظاهره فهل قال ما قلت أنت من إباحة نكاح إماء أهل الكتاب أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم أو أجمع لك عليه المسلمون فقد قدموا وتقول هم أعلم بمعنى ما قالوا وان احتملته الآيات قال لا قلنا فلم
خالفت فيه ظاهر الكتاب قال اذا أحل الله عز وجل الحرائر من أهل الكتاب لم يحرم الاماء قلنا ولم لا تحرم
الاماء منهم بجملة تحريم المشركات وبأنه خص الاماء المؤمنات لمن لم يجد طولا ويخاف العنت قال لما حرم الله
المشركات جملة ثم ذكر منهن محصنات أهل الكتاب كان كالدال على أنه قد أباح ما حرم فقلت له أرأيت
لو عارضك جاهل بمثل ما قلت فقال قال الله جل وعز حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير قرأ الربيع
الى قوله وما ذبح على النصب وقال في الآية الأخرى إلاما اضطرتتم اليه فلما أباح في حال الضرورة ما حرم
جملة أي يكون لي إباحة ذلك في غير حال الضرورة فيكون التحريم فيه منسوخا وإباحة فاعلة قال لا قلنا
وتقول له التحريم بحاله والإباحة على الشرط فتى لم يكن الشرط فلا تحل قال نعم قلنا فهذا مثل الذي قلنا
في إماء أهل الكتاب وقلت له قال الله عز وجل فمن حرم وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من
نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم أفأرأيت لو قال قائل انما حرم الله بنت
المرأة بالدخول وكذلك الأم وقد قاله غير واحد قال ليس ذلك قلنا ولم لأن الله حرم الأم بمهمة والشرط
في الربيعة فأحرم ما حرم الله وأحل ما أحل الله خاصة ولا أجعل ما أبيع وحده محلا لغيره قال نعم قلنا فهكذا
قلنا في إماء أهل الكتاب والاماء المؤمنات وقلنا افترض الله عز وجل الوضوء فسن رسول الله صلى الله عليه
وسلم المسح على الخفين أي يكون لنا اذا دلت السنة على أن المسح يجزئ من الوضوء أن نمسح على البرقع والقفازين
والعبامة قال لا قلنا ولم أنعم الجملة على ما فرض الله تبارك وتعالى ونخص ما خصت السنة قال نعم قلنا فهذا
كله حجة عليكم وقلنا أرأيت حين حرم الله تعالى المشركات جملة ثم استثنى نكاح الحرائر من أهل الكتاب
فقلت يحل نكاح الاماء منهن لانه ناسخ للتحريم جملة وإباحة حرائرهن تدل على إباحة امائهن فان قال لك
قائل نعم وحرائر واماء المشركات غير أهل الكتاب قال ليس ذلك قلنا ولم لأن المستثنيات بشرط أنهن
من أهل الكتاب قلنا ولا يكن من غيرهن قال نعم قلنا وهو بشرط أنهن حرائر فكيف جاز أن يكن اماء
والأمة غير الحرة كما الكتابية غير المشركة التي ليست بكتابية وهذا كله حجة عليه أيضا في اماء المؤمنين يلزمه
فيه أن لا يحل نكاحهن الا بشرط الله عز وجل فان الله تبارك وتعالى انما أباحه بأن لا يجد طولا ويخاف
العنت والله تعالى أعلم وقال الله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الآية وقال كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء
ذلكم وقال الله عز وجل ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء وقال الله عز وجل الرجال قوامون على
النساء بما فضل الله بعضهم على بعض فقلنا بهذه الآيات ان التحريم في غير النسب والرضاع وما خصته سنة
بهذه الآيات انما هو بالنكاح ولا يحرم الحلال الحرام وكذلك قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فلو أن

(١) كذا في النسخ ولعله من زيادة النسخ تأمل

أحدا منهم الا وقد روى
هذا عنه فيما لو ذكرت
بعضه لطال حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أنبأنا
سفيان عن عمرو بن
دينار عن سالم بن
عبد الله بن عمر أن عمر
ابن الخطاب نهى عن
الطيب قبل زيارة
البيت وبعد الجرة قال
سالم فقالت عائشة
طابت رسول الله بيدي
لأحرامه قبل أن
يحرم ولعله قبل أن
يطوف بالبيت وسنة
رسول الله أحق
قال الشافعي فترك
سالم قول جده عمر في
امامة وقبل خبر عائشة
وحدها وأعلم من حديثه
أن خبرها وحدها سنة
وأن سنة رسول الله
أحق وذلك الذي يجب
عليه وصنع ذلك الذين
بعد التابعين المتقدمين
مثل ابن شهاب ويحيى
ابن سعيد وعمرو بن
دينار وغيرهم والذين
لقيناهم كلهم ثبت خبر
واحد عن واحد عن
النبي صلى الله عليه وسلم
ويجعله سنة جدم
تبعها وعاب من خالفها
فحكيت عامة معاني

ما كتبت في صدر كتابي
 هذا العدد من المتقدمين
 في العلم بالكتاب والسنة
 واختلاف الناس
 والقياس والمعقول فما
 خالف منهم واحد واحد
 وقالوا هذا مذهب أهل
 العلم من أصحاب رسول
 الله والتابعين وتابعي
 التابعين ومذهبنا فن
 فارق هذا المذهب كان
 عندنا مفارق سبيل
 أصحاب رسول الله وأهل
 العلم بعدهم إلى اليوم
 وكان من أهل الجهالة
 وقالوا معا لا نرى إلا إجماع
 أهل العلم في البلدان على
 تجهيل من خالف هذا
 السبيل وجاوزوا أو
 أكثرهم في مخالفتهم
 هذا السبيل إلى مالا
 أبالي أن لأحكيه وقلت
 لعدم من وصفت من
 أهل العلم فإن من هذه
 الطبقة الذين خالفوا
 أصل مذهبنا ومذهبكم
 من قال (١) أن خلافتنا
 (١) قوله أن خلافتنا لما
 زعمتم إلى قوله فأتاؤنا الخ
 كذا في النسخ وأعمل
 مراده أن خلافتنا لما
 زعمتم من القرآن أن
 علينا فيه حجة والقرآن
 والسنة كلام عربي
 فأتاؤنا الخ تأمل

رجلا ناك أم امرأته عاصيا لله عز وجل لا تحرم عليه امرأته وقال بعض الناس إذا قبل أم امرأته أو نظر
 إلى فرجها بشهوة وحرمت عليه امرأته وحرمت هي عليه لأنها أم امرأته ولو أن امرأته قبلت ابنه بشهوة
 حرمت على زوجها فقلنا له طاهر القرآن يدل على أن التحريم إنما هو بالنكاح فهل عندك سنة بأن الحرام
 يحرم الحلال قال لا قلت فأنت تذكسنا ضعيفا لا يقوم بثله حجة لوقاله من رويته عنه في شيء ليس فيه قرآن
 وقال هذا موجود فإن ما حرمه الحلال والحرام له أشد تحريما قلنا رأيت لو عارضك معارض بمثل جنتك
 فقال إن الله عز وجل يقول في التي طلقها زوجها الثالثة من الطلاق فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح
 زوجا غيره فإن نكحت والنكاح العقد حلت لزوجها الذي طلقها قال ليس ذلك له لأن السنة تدل على
 أن لا تحل حتى يجامعها الزوج الذي ينكحها قلنا فقال لك فإن النكاح يكون وهي لا تحل وظاهر القرآن
 يحلها فإن كانت السنة تدل على أن جماع الزوج يحلها الزوج الذي فارقها فالعني إنما هو في أن يجامعها
 غير زوجها الذي فارقها فإذا جامعا رجل برزنا حلت وكذلك أن جامعا بنكاح فاسد يلحق به الولد حلت
 قال لا وليس واحد من هذين زوجا قلنا فإن قال لك قائل أوليس قد كان الزوج موجودا وهي لا تحل
 فأنما حلت بالجماع فلا يضر له من أين كان الجماع قال لا حتى يجتمع الشرطان معا فيكون جماع نكاح
 صحيح قلنا ولا يحلها الجماع الحرام قياسا على الجماع الحلال قال لا قلت وإن كانت أمة فطلقها زوجها فأصابها
 سيدها قال لا قلنا فهذا جماع حلال قال وإن كان حلالا فلا يفسد بزوج لا يحل لزوجه الأول حتى يجتمع
 أن يكون زوجها ويجامعها الزوج قلنا فأنما حرم الله بالحلال فقال وأمهات نسائكم وقال ولا تنكحوا
 ما نكح آبؤكم من النساء فمن أين زعمت أن حكم الحلال حكم الحرام وأبى ذلك في المرأة يفارقها زوجها
 والأمة يفارقها زوجها فيصير سيدها وقلت له قد قال الله عز وجل الطلاق مرتان فإمساك بمعروف
 أو تسريح بإحسان وقال فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فإن قال لك قائل فلما كان
 حكم الزوج إذا طلق ثلاثا حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره فلما كان حكمكم بالطلاق من امرأته يصيرها
 بفجور أو فتكون حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره لأن الكلام بالطلاق إذا حرم الحلال كان للحرام أشد
 تحريما قلنا ليس ذلك قلنا وليس حكم الحلال حكم الحرام قال لا قلنا فم زعمت أنه حكمه فيما وصفت
 قال فإن صاحبنا قال أقول ذلك قياسا قلنا فإين القياس قال الكلام محرم في الصلاة فإذا نكحتم حرمت الصلاة
 قلنا وهذا أيضا فإذا نكحتم في الصلاة حرمت عليه تلك الصلاة أن يعود فيها أو حرمت صلاة غيره ما كلامه فيها
 قال لا ولكنه أفسدها وعليه أن يستأنفها قلنا فلو فاس هذا القياس غير صاحبك أي شيء كنت تقول له
 لعك كنت تقول له ما يحل لك نكحتم في الفقه هذا رجل قيل له استأنف الصلاة لأنها لا تجزئ عندك إذا نكحتم
 فيها وذلك رجل جامع امرأته فقلت له حرمت عليك أخرى غيرها أبدا فكان يلزمك أن تزعم أن صلاة غيرها
 حرام لأنه أن يصليها أبدا وهذا لا يقول به أحد من المسلمين وإن قلته فأيم ما تحرم عليه أو تزعم أنها حرام عليه
 أن يصليها أبدا كما زعمت أن امرأته إذا نظرت إلى فرج أمها حرمت عليه أبدا قال لا أقول هذا ولا تشبه الصلاة
 المرأتان محرمان لوشبهتهما بالصلاة قلته يعود في كل واحدة من الأمرتين فينكحها بنكاح حلال
 وقلت له لا تعود في واحدة من الصلاتين قلنا فلو زعمت قسمة به وهو أبعد الأمور منه قال شيء كان فاسه
 صاحبنا قلنا أقمه ذن قياسه قال لا ما صنع شيئا وقال فإن صاحبنا قال فالما حلال فإذا نكحها الحرام نجسه
 قلنا وهذا أيضا مثل الذي زعمت أنك لما تبين لك علمت أن صاحبك لم يصنع فيه شيئا قال فكيف قلت أتجدد
 الحرام في الماء مختلطا فالللال منه لا يبرأ أبدا قال نعم قلت أفجدد بدني التي زني بها مختلطا بيدني بها لا يبرأ
 منه قال لا قلت وتجدد الماء لا يحل أبدا إذا نكح الحرام لأحد من الناس قال نعم قلت فتجدد الرجل إذا
 زني بامرأته حرم عليه أن ينكحها أو هي حلال له وحرام عليه أمها وبناتها قال بل هي حلال له قلت فبها

حلال لغيره قال نعم قلت أفتراه قياسا على الماء قال لا قلت أفأنتين لك أن خطأك في هذا ليس سيرا
إذا كان يعصى الله عز وجل في امرأة فرني بها فإذا نكحها حلت له بالنكاح وإن أراد نكاح ابنتها لم تحل له
فتمحل له التي زنى بها وعصى الله تعالى فيها ولو طلقها ثلاثا لم يكن ذلك طلاقا لأن الطلاق لا يقع إلا على الزوج
وتحرم عليه ابنتها التي لم يعصى الله تعالى في أمرها وإنما حرمت عليه بنت امرأته وهذه عندك ليست
بامرأته قال فإنه يقال ملعون من نظر إلى فرج امرأة أو ابنتها قلت وما أدري لعلى من زنى بامرأة ولم يرفرج
ابنتها ملعون وقد أوعد الله عز وجل على الزنا النار ولعله ملعون من أتى شيئا يحرم عليه فقبل له ملعون
من نظر إلى فرج أختين قال لا قلت فكيف زعمت أنه ان زنى بأخت امرأته حرمت عليه امرأته فرجع
بعضهم إلى قولنا وعاب قول أصحابه في هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وجعل الله عز وجل الرجال
قوامين على النساء والطلاق اليهم فزعموا هم أن المرأة إذا شاعت كان الطلاق إليها فإذا كرهت المرأة زوجها
قبلت ابنه وقالت قبلته بشهوة فحرمت عليه ففعلوا الأمر إليها وقتلنا نحن وهم جميع الناس لا يختلفون
في ذلك علمته من طلق غير امرأته أو ألى منها أو تظاهر منها لم يلزمها من ذلك شيء ولم يلزمه طهار ولا إيلاء قال
فقلنا إذا اختلعت المرأة من زوجها ثم طلقها في عدتها لم يلزمها الطلاق لأنها ليست له بامرأة وهذا يدل على
أصل ما ذهبنا إليه لا يخالفه فقال بعض الناس إذا اختلعت منه فلا رجعة له عليها وإن طلقها بعد الخلع في
العدة لم يملكها الطلاق وإن طلقها بعد انقضاء العدة لم يلزمها الطلاق فقلت له قد قال الله عز وجل للذين يؤلون
من نسائهم تربص أربعة أشهر إلى آخر آيتين وقال الله عز وجل والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون
لما قالوا افتحبر رقبته من قبل أن يمسسا وقتلنا قال الله تبارك وتعالى ولكم نصف مآثر أزواجكم إن لم يكن
لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين ولهن الربع مما تركن إن
لم يكن لكم ولد وفرض الله عز وجل العدة على الزوجة في الوفاة فقال يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا
فما تقول في المختلعة أن آلى منها في العدة بعد الخلع أو تظاهر هل يلزمه الإيلاء أو الظهار قال لا قلت فإن
مات هل ترثه أو ماتت هل يرثها في العدة قال لا قلت ولم وهي تعتد منه قال لا وإن اعتدت فهي غير زوجة
وإنما يلزم هذا في الأزواج وقال الله عز وجل والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم الآية
وإذا رمى المختلعة في العدة إيلاءها قال لا قلت أفالقرآن تين أنها ليست بزوجة قال نعم قلت فكيف
زعمت أن الطلاق لا يلزم الأزوجة وهذه بكتاب الله تعالى عندنا وعندك غير زوجة ثم زعمت أن الطلاق
يلزمها وأنت تقول إن آيات من كتاب الله عز وجل تدل على أنها ليست بزوجة قال روينا قولنا هذا
بحديث شامي قلنا أفيكون مثله مما ثبت قال لا قلنا فلا تحتاج به قال فقال ذلك إبراهيم النخعي وعامر
الشعبي قلنا فهما إذا قالوا إن لم يخالفهما غيرهما حجة قال لا قلنا فهل يحتاج بهما على قولنا وهو يوافق
ظاهر القرآن ولعلهما كائنا بانه عليهما الرجعة فيلزمانه الإيلاء والظهار ويجعلان بينهما الميراث قال فهل
قال أحد بقولك قلنا السكاب كاف من ذلك وقد أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس
وابن الزبير أنهم قالوا لا يلحق المختلعة الطلاق في العدة لأنه طلق مالا يملك قلت له لو لم يكن في هذا الأقول ابن
عباس وابن الزبير كليهما كان لك خلافه في أصل قولنا وقولك إلا بأن يقول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه
عليه وسلم خلافه قال لا قلت فالقرآن مع قولهما وقد خالفهما وخالف في قولك عدد آي من كتاب الله
عز وجل قال فأين قلت أن زعمت أن حكم الله في الأزواج أن يكون بينهم الإيلاء والظهار واللعان وأن
يكون لهن الميراث ومنهن الميراث وأن المختلعة ليست بزوجة يلزمها واحد من هذا فما يلزمك إذا قلت يلزمها
الطلاق والظهار لا يلزم الأزوجة أنك خالفت حكم الله في الزامها الطلاق أو في ترك الزامها الإيلاء والظهار
واللعان والميراث لها والميراث منها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فما رد شيئا إلا أن قال قال بهذا أصحابنا

لما زعمتم في القرآن
والحديث بأمر بأن
لنا فيه حجة على أن
القرآن عربي
والأحاديث بكلام
عربي فأتأول كلا
على ما يحتمل اللسان
ولا أخرج مما يحتمله
اللسان وإذا تأولت على
ما يحتمله اللسان فقلت
أخالفه فقلت القرآن
عربي كما وصفت
والاحكام فيه على
ظاهرها وعمومها ليس
لأحد أن يحيل منها
ظاهرا إلى باطن ولا عاما
إلى خاص إلا بدلالة من
كتاب الله فإن لم تكن
فسنة رسول الله تدل
على أنه خاص دون عام
أو باطن دون ظاهر أو
اجماع من عامة العلماء
الذين لا يجهلون كلهم
كنا بالأسنة وهكذا السنة
ولو جاز في الحديث أن
يحال شيء منه عن ظاهره
إلى معنى باطن يحتمله
كان أكثر الحديث
يحتمل عددا من المعاني
ولا يكون لأحد ذهب
إلى معنى منها حجة
على أحد ذهب إلى
معنى غيره ولكن الحق
فيها واحد لأنها على
ظاهرها وعمومها

فتفتيه (١) أتجعل قول الرجل من أحباب النبي صلى الله عليه وسلم مرة حجة وليس يدل على موافقة قوله من انترآن شيء وقوله أخرى حجة وأنت تقول ظاهر القرآن يخالفه كما قلت إذا رخصت وأوجب المهر وظاهر القرآن أنه إذا طلقها قبل أن يمسهانها نصف المهر واغلاق الباب وإزالة الستريس بالميس ثم تركه قول ابن عباس وابن الزبير ومعهما أحسن آيات من كذب الله تعالى كلها تدل على أن المختلعة في العدة ليست برخصة ومعهما القياس والمعقول عند أهل العلم وتركه قول عمر في الصيدا فنفى في الضبع بكبش وفي الغزال بعز وفي الثور بعز وفي الأرنب بعناق وقول عمر وعبد الرحمن حين حكم على رجلين أو طاطبيا بشاة والنصر أن يدل على قريلسا بقول الله عز وجل بفراة مثل ما قتل من النعم فرعت أنه يجزى برأهم ويقولان في الطي بشاة واحدة والله يقول مثل وأنت تقول جزآن وقال الله عز وجل وللطقات متاع بالمعروف حقاً على المتقين وقال لأجناح عليكم أن طلقتم النساء ما تموهن فقرأ إلى الحسين فقال عائشة من لقيت من أحبابنا المتعة هي التي لم يدخل بها نط ولم يفرض لها مهر فطلقت ولطلقت المدخول بها المفروض لها بأثر الآية عامة على المطلقات لم يخص منهن واحدة دون أخرى بدلالة من كذب الله عز وجل ولا أثر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال لكل مطلقة متعة إلا التي فرض لها صداق ولم يدخل بها فخصها بنصف المهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحسب ابن عمر استدلالاً بالآية التي تتبع التي لم يدخل بها ولم يفرض لها لأن الله تعالى يقول بعدها وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الآية قرأ القرآن كالدلالة على أنها مخرجة من جميع المطلقات ولعله رأى أنه إنما أراد أن تكون المطلقة تأخذ بما استمتع به منها زوجها عند طلاقها شيئاً أقل كانت المدخول بها تأخذ شيئاً غير المدخول بها إذا لم يفرض لها كانت التي لم يدخل بها وقد فرض لها تأخذ بحكم الله تبارك وتعالى نصف المهر وهو أكثر من المتعة ولم يستمتع بها فقرأى حكمها بخالفها حكم المطلقات بالنصر أن وخالف حالها حالهن فذكر ما وصفت من هذا لبعض من يخالفنا وقلنا أنه أنت تستدل بقول الواحد من أحباب رسول الله صلى الله عليه وسلم على معنى الكتاب إذا احتله والكتاب محتمل ما قال ابن عمر وفيه كالدليل على قوله فكيف خالفته ثم لم تزعم الآية أن المطلقات سواء في المتعة وقال الله عز وجل وللطقات متاع بالمعروف لم يخص مطلقة دون مطلقة قال استدلتنا بقول الله عز وجل حقاً على المتقين أنها غير واجبة وذلك أن كل واجب فهو على المتقين وغيرهم ولا يخص به المتقون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلنا فقد زعمت أن المتعة متعتان متعة يجبر عليها السلطان وهي متعة المرأة لم يفرض لها الزوج ولم يدخل بها فطلقها وإنما قال الله عز وجل فيها حقاً على المتقين فكيف زعمت أن ما كان حقاً على الحسين حقاً على غيرهم في هذه الآية وكل واحدة من الآيتين خاصة فكيف زعمت أن أحدهما عامة والأخرى خاصة فإن كان هذا حقاً على المتقين لم يكن حقاً على غيرهم هل معك بهذا دلالة كتاب أو سنة أو أثر أو إجماع فاعلمته رداً كثيراً وصفت في أن قال هكذا قال أصحابنا رحمه الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم في المشركين فإن جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم الآية وقال الله عز وجل وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك وأهواءهم يحتمل سبيلهم في أحكامهم ويحتمل ما يهونون وأهواءهم كان فقد نهى عنه وأمر أن يحكم بينهم بما أنزل الله على نبيه صلى الله عليه وسلم قلنا إذا حكم الحاكم بين أهل الكتاب حكم بينهم بحكم الله عز وجل وحكم الله حكم الإسلام وأعلمهم قبل أن يحكم أنه يحكم بينهم حكمه بين المسلمين وأنه لا يجيز بينهم الشهادة المسلمين لقول الله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وقوله واستشهدوا شهوداً من رجالكم فقال بعض

لثلاثة عن رسول الله وقول عامة أهل العلم بأنهم أعلى خاص دون عام وماطن دون ناسخ إذا كانت إذا صرفت به عن ظاهرها متصلة بدخول في معناه (قال) ومعت عدداً من متهمي أحبابنا وبلغني عن عدد من متعدي أهل البلدان في الفتنة معنى هذا القول لا يخالفه وقال في بعض أهل العلم في هذا الأصل إنما اختلفوا في الرجال الذين يثبتون حديثهم ولا يثبتونه في التأويل فقلت له هل بعدو حديث كل رجل منهم حدث عنه لا يخالفه غيره أن يثبت من جهة صدقه وحفظه كما ثبت عندك عند الشاهد بعده لا بدلالة على ما شهد عليه الأعدل نفسه أو لا يثبت قال لا بعدو هذا قلت فإذا ثبت حديثه مرة لم يجز أن نطرحه أخرى بحال أبداً إلا بما يدل على نسخه أو غلط فيه لأنه لا يعدو في طرحه فيما يثبت في مثله أن يخطئ في الطرح أو التثبت قال لا يجوز غير

(١) أي أنتحج بقول الصحابي وإن خالف ظاهر القرآن كما قلت إذا رخصت الخ ثم تركه قول ابن عباس الخ تأمل

الناس تجوز شهادتهم بينهم فقلنا ولم والله عز وجل يقول شهيد من رجالكم وذوى عدل منكم وأنت لا تتخالفنا في أنهم من الأحرار المسلمين العدول لأنهم غيرهم فكيف أجرت غير من أمر الله تعالى به قال يقول الله عز وجل إنسان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم فقلت له فقد قيل من غير قبيلتكم والتزويل والله تعالى أعلم يدل على ذلك لقول الله عز وجل تحبسونهما من بعد الصلاة والصلاة الموقوفة للمسلمين ويقول الله تبارك وتعالى فيقسمان بالله إن ارتبتم لا نشتري به ثمنا ولو كان ذا قرى وإنما القرابة بين المسلمين الذين كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم من العرب أو بينهم وبين أهل الأوثان لا بينهم وبين أهل الذمة وقول الله تبارك وتعالى ولا نكتم شهادة الله إنا إذا لمن الآمين فاعلموا أنهم من كتمان الشهادة للمسلمين المسلمون لأهل الذمة قال ذنا نقول هي على غير أهل دينكم قلت له فأنتم ترك ما تأولت قال وأين قلت أفتحير شهادة غير أهل ديننا من المشركين غير أهل الكتاب قال لا قلت ولم وهم غير أهل ديننا هل تجد في هذه الآية أو في خبر يلزم مثله أن شهادة أهل الكتاب جائزة وشهادة غيرهم غير جائزة وأريت لو قال لك قائل أراك قد خصصت بعض المشركين دون بعض فأجيز شهادة غير أهل الكتاب لأنهم ضلوا عما وجدوا عليه آباءهم ولم يبدلوا كتابا كان في أيديهم وأرد شهادة أهل الذمة لأن الله عز وجل أخبرنا أنهم يبدلوا كتابه قال ليس ذلك وفيهم قوم لا يكذبون قلنا وفي أهل الأوثان قوم لا يكذبون قال فالتناس مجتمعون على أن لا يجيزوا شهادة أهل الأوثان قلنا الذين تحتج باجتماعهم معك من أصحابنا لم يردوا شهادة أهل الأوثان إلا من قول الله عز وجل وذوى عدل منكم والآية معها وبذلك ردوا شهادة أهل الذمة فإن كانوا أخطوا فلا تحتج باجتماع المخطئين معك وإن كانوا أصابوا فاتبعهم فقد اتبعوا القرآن فلم يجيزوا شهادة من خالف دين الإسلام قال فإن شريحا أجاز شهادة أهل الذمة فقلت له وخالف شريحا غيره من أهل دار السنة والهجرة والنصرة فأبوا إجازة شهادتهم ابن المسيب وأبو بكر بن خرم وغيرهما وأنت تخالف شريحا فيما ليس فيه كتاب برأيك قال اني لأفعل قلت ولم قال لا بد لا يلزمي قوله قلت فإذا لم يلزمك قوله فيما ليس فيه كتاب فقله فيما فيه خلاف الكتاب أولى أن لا يلزمك قال فإذا لم أجز شهادتهم أضرت بهم قلت أنت لم تضربهم لهم حكام ولم ير الواسألون ذلك منهم ولا نعتهم من حكاهم وإذا حكمنا لم نحكم إلا بحكم الله من إجازة شهادة المسلمين وقلت له أريت عبيدا أهل فضل ومروءة وأمانة يشهد بعضهم لبعض قال لا تجوز شهادتهم قلت لا يخلطهم غيرهم في أرض رجل أو وضعتهم قتل وطلاق وحقوق وغيرها ومتى ردت شهادتهم بطلت دماؤهم وحقوقهم قال فأنالهم أبطلها وإنما أمرت بإجازة شهادة الأحرار العدول المسلمين قلت وهكذا أعراب كثير في موضع لا يعرف عدلهم وهكذا أهل سجن لا يعرف عدلهم ولا يخلط هؤلاء هؤلاء أحد يعدل أبتطل الدماء والأموال التي بينهم وهم أحرار مسلمون لا يخلطهم غيرهم قال نعم لأنهم ليسوا ممن شرط الله قلنا ولا أهل الذمة ممن شرط الله بل هم أبعد ممن شرط الله من عبيد عدول لو اعتقوا إجازت شهادتهم من غدو لو أسلم دمي لم تجز شهادته حتى نختبر أسلامه وقلت له إذا احتججت بآثان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم أفتحيرها على وصية المسلم حيث ذكرها الله عز وجل قال لا لأنها منسوخة قلنا أفنتسخ فيما نزلت فيه وثبتت في غيره لو قال هذا غيرك كنت شبهها أن تخرج من جوابه إلى شتمه قال ما قلنا فيها إلا أن أصحابنا قالوه وأردنا الفرق بهم قلنا الفرق بالعبيد المسلمين العدول والأحرار من الأعراب وأهل السجن كان أولى بك وألزم لك من الفرق بأهل الذمة فلم تفرق بهم لأن شرط الله في الشهود غيرهم وغير أهل الذمة فكيف جاوزت شرط الله تعالى في أهل الذمة للفرق بهم ولم تجاوز في المسلمين للفرق بهم وقلت أيضا على هذا المعنى إذا اتحاكموا اليانا وقد زنى منهم ثيب رجناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجمهم ودين زنيا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرجع بعضهم إلى هذا القول وقال أربعمائة إذا زنى إلا ن

هذا أبدا وهذا العدل قلت وهكذا كل من فوقه ممن في الحديث لأنك تحتاج في كل واحد منهم إلى صدق وحفظ قال أجل فقلت وهكذا تصنع في الشهود ولا تقبل شهادة رجل في شيء وتردها في مثله قال أجل وقلت له لو صرت إلى غير هذا قال لك من خالفك مذهبه من أهل الكلام إذا جازك رد حديث واحد وسوى رجالا ورجالا فوقه بلا حجة في رده جازي رد جميع حديثه لأن الحجة بصدقه أو تهمة بلا دلالة في واحد الحجة في جميع حديثه مالم يختلف حاله في حديثه واختلافها أن يحدث مرة ما لا يخالف له فيه ومرة ما لا فيه مخالف فإذا كان هذا هكذا اختلف حاله في حديثه بخلاف غيره له ممن هو في مثل حاله في حديثه كما تقبل شهادة الشهود ويقضي بما شهدوا به على الكمال فإذا اختلفهم غيرهم حال الحكم بخلاف غيرهم لهم عندنا إذا كانوا شهدوا غير مخالفين لهم في الشهادة فقال من قلت

ذلك حكم الاسلام وأقام بعضهم على أن لا يرجعها اذا زنيا وقالوا جميعا في الجملة تحكم عليهم بحكم الاسلام
فقلت لبعضهم أرايت اذا أربوا فيما بينهم والربا عندكم حلال قال أربا بالانه حرام عندنا قلت ولا تلتفت الى
ما عندكم من احلاله قال لا قلت أرايت ان اشترى مجوسى منهم بين يديك غنما بألف ثم وقدها كلها لبيعهما
فباع بعضهما موقودا برمح وبقي بعضها فترتها عليه مسلم أو مجوسى فقال هذا مالى وهذا كانه عندى وحلال
في دينى وقد نقدت ثمنه بين يديك وبعث بعضه برمح والباقي كنت بآثمه برمح ثم حرقه هذا قال فليس لك عليه
شئ قلت فان قال لك ولم قال لانه حرام قلت فان قال لك حرام عندك أو عندى قال أقول له عندى
قلت فقال هو حلال عندى قال وان كان حلالا عندك فهو حرام عندى على وما كان حراما على فهو حرام
عليك قلت فان قال فانت تقرنى على أن آكله أو أبيعوه وأنى دارا لاسلام وتأخذ منى عليه الجزية قال فان
أقررتك عليه فأقرارك عليه ليس هو الذى يوجب لك على أن أصيرك شريكا بأن أحكم لك به قلت فما تقول
ان قتل له خنزيرا أو أراق له نجرا قال يضمن ثمنه قلت ولم قال لانه مال له قلت أحرام عليك أم غير حرام
قال بل حرام قلت أفقتضى له بقيمة الحرام ما فرق بينه وبين الربا وعن الميتة لليته كانت أولى أن يقضى له
بثمنه لان فيها أهباقا قد يسلمها فبغيرها فقتل له وليس في الخنزير عندك ما يحل (قال الشافعى) رحمه الله
تعالى قلت له ما تقول في مسلم أو ذمى سلخ جلود ميتة ليدفعها فترق تلك الجلود عليه قبل الدباغ مسلم أو ذمى
قال لا ضمان عليه قلت ولم وقد تدبغ فتصير تسوى مالا كثيرا ويحل بيعها قال لانها حرق (١) في وقت فلما
اتلفت في الوقت الذى ليست فيه حالالا لم أضمنها قلت والخنزير شرأ وهذه قال بل الخنزير قلت فظلم المسلم
والمعاهد أعظم أم ظلم المعاهد وحده قال بل ظلم المسلم والمعاهد معا قلت فلا أسعك الا ظلمت المسلم والمعاهد
أو أحدهما حين لم تقض للمسلم بثن الا هب وقد تصير حالالا وعلى الساعة له مال لو غصبه اياها انسان لم تحل له
وكان عليك ردّها اليه وظلمت المعاهد حين لم تضمن ثمن أهبه وثن ميتته أو وظلمته حين أعطيته ثمن الحرام من
الخنزير والخنزير (قال الشافعى) رحمه الله تعالى ولهذا كتاب طويل هذا المختصر منه وفيما كتبنا بيان مما
لم نكتب ان شاء الله تعالى (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وقد قال الله تبارك وتعالى انما الصدقات للفقراء
والمساكين قرأ الربيع الآية فقلنا بما قال الله عز وجل اذا وجد الفقراء والمساكين والرقاب والغارم
وابن السبيل أعطوا منها كلهم ولم يكن للامام أن يعطى صنفا منهم ويحرمها صنفاً بحدّهم لان حق كل واحد
منهم ثابت في كتاب الله عز وجل فقال بعض الناس ان كانوا موجودين فله أن يعطيها صنفاً واحداً وينع من
بقي معه فقيل له عن أخذت هذا فذكر بعض من ينسب الى العلم لا أحفظه قال فقال ان وضعها
في صنف واحد (٢) وهو يحد الأصناف أجزاء قلنا فلو كان قول هذا الذى حكيت عنه هذا مما يلزم لم يكن
لك فيه حجة لانه لم يقل فان وضعها والاصناف موجودون أجزاء وانما قال الناس اذا لم يوجد صنف منها ردّ
حصته على من معه لانه مال من مال الله عز وجل لان نجد أحدا أحق به ممن ذكره الله في كتابه معه فأما
والاصناف موجودة فنفع بعضهم ماله لا يجوز ولو جاز هذا أجاز أن يأخذه كله فيصرفه الى غيرهم مع أننا نعلم
أحدا قال هذا القول قط يلزم قوله ولو لم يكن في هذا كتاب الله وكيف نحتج على كتاب الله بغير سنة ولا أمر
يجتمع عليه ولا أمرين (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وقد ذكرنا من الحجة على من خالف البين مع الشاهد
أكثر مما كتبنا اكتفاء ببعض ما كتبنا ونسأل الله تعالى التوفيق والعصمة وقد بينا ان شاء الله تعالى أنهم
لم يحتجوا في ابطال الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى باليمين مع الشاهد بشئ زعموا أنه يخالف
ظاهر القرآن الا وقد بينا أنهم خالفوا القرآن بلا حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فيكونوا قالوا بقول
(١) لعله في وقت لا تحل فيه تأمل (٢) قوله وهو يحد الاصناف كذا في النسخ هنا وعبارته في كتاب
قسم الصدقات قال ان جعلت في صنف واحد أجزاء ورد الامام عليه عا شئنا فتنه كتبه معصية

له هذا من أجل العلم
هذا عكذا وقلت
لبعضهم ولو جاز لك غير
ما وصفت جاز لغيرك
عليك أن تقول أجعل
نفسى بالخيار فأرد من
حديثه ما قبلت وأقبل
من حديثه ما رددت
بلا اختلاف لحاله في
حديثه وأسلك في ردّها
طريقك فيكون لى ردّها
كلها لأنك قد رددت
منها ما شئت فشتت أنا
ردّها كلها وطلب العلم
من غير الحديث ثم أعتل
فيها معنى عتلت ثم لعله
أن يكون ألحن بحجته
منك قال ما يجوز هذا
لأحد من الناس وما
القول فيه الا أن يقبل
حديثهم كما وصفت
أولا مالم يكن له مخالف
أو يختلف حالهم فيه
وقلت له والحق على من
تأول بلا دلالة كتاباً أو
سنة على غير ظاهرهما
وعومهما وان احتملا
الحجة لك على من خالف
مذهبك في تأويل
القرآن والحديث فقال
ما سمعنا منهم أحدا
تأول شيئاً الا على ما يحتمله
احتمالا حائزاً في لسان
العرب وان كان ظاهره

رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد امرنا الله تعالى أن نأخذ ما آتانا وننتهي عما نهانا ولم يجعل لاحد بعده ذلك وبيننا أنهم تركوا ظاهر القرآن ومعه قول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بظاهر القرآن في غير موضع أيضا فأى جهل أبين من أن يكون قوم محتجون بشئ يلزمهم أكثر منه لا يرونه حجة غيرهم عليهم والله تعالى الموفق

(باب اليمين مع الشاهد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى من ادعى مالا فأقام عليه شاهدا أو ادعى عليه مال فكانت عليه يمين نظري في قيمة المال فان كان عشرين دينارا فصاعدا وكان الحكم بمكة أحلف بين المقام والبيت على ما يدعى ويدعى عليه وان كان بالمدينة حلف على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان كان عليه يمين لا يحلف بين المقام والبيت فقال بعض أصحابنا اذا كان هذا هكذا حلف في الجحر فان كانت عليه يمين في الجحر أحلف عن عين المقام ويكون أقرب إلى البيت من المقام وان كان ما يحلف عليه أقل من عشرين دينارا أحلف في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم وهكذا اذا كان ما يحلف عليه من أرش جنابة أو غيرهما من الأموال كلها ولو قال قائل يجبر على اليمين بين اليمين والمقام وان حث كما يجبر على اليمين لوزمته وعليه يمين أن لا يحلف كان مذهبا ومن كان ببلد غير مكة والمدينة أحلف على عشرين دينارا وعلى العظيم من الدم والجراح بعد العصر في مسجد ذلك البلد ويتلى عليه ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنًا قليلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحلف على الطلاق والحدود كلها وجراح العمد صغرت أم كبرت بين المقام والبيت وعلى جراح الخطأ التي هي أموال اذا بلغ أرشها عشرين دينارا فان لم تبلغ لم يحلف بين المقام والبيت وكذلك العبد يدعى العتق ان بلغت قيمته عشرين دينارا حلف سيده والام يحلف قال وهذا قول حكاه المصنفين ومفتيهم ومن حثهم فيه اجماعهم أن مسلم بن خالد والقداح أخبرا عن ابن جريج عن عكرمة بن خالد أن عبد الرحمن بن عوف رأى قوما يحلفون بين المقام والبيت فقال أعلى دم قالوا لا قال أفعلني عظيم من الأمر فقالوا لا قال لقد خشيت أن يتهاون الناس بهذا المقام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فذهبوا إلى أن العظيم من الأموال ما وصفت من عشرين دينارا فصاعدا وقال مالك يحلف على المنبر على ربع دينار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا عبد الله بن المؤمل عن ابن أبي مليكة قال كتبت إلى ابن عباس من الطائف في جاريتين ضربت احدهما الأخرى ولا شاهد عليهما فكتب إلي أن احبسهما بعد العصر ثم اقرأ عليهما ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنًا قليلا ففعلت فاعترفت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا مطرف بن مازن باسناد لا أعرفه أن ابن الزبير أمر بأن يحلف على المصحف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورأيت مطرفا يصنعاء يحلف على المصحف قال ويحلف اليمينون في بيعتهم وحيث يعظمون وعلى التوراة والانجيل وما عظموا من كتبهم قال ومن أحلف على حد أو جراح عمد قل أرشها أو كثر أو زوج لآعن فهذا أعظم من عشرين دينارا فيحلف عليه كما وصفنا بين المقام والبيت وعلى المنبر وفي المساجد وبعد العصر وبما توثق به الايمان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أخطأ الخاتم في رجل عليه يمين بين المقام والبيت فأحلفه ولم يحلفه بين المقام والبيت فالقول في ذلك واحد من قولين أحدهما أنه اذا كان من ليس بمكة ولا المدينة ممن عندهما كم لا يجلب إلى المدينة ولا مكة فيحلف ببلده فحلفه في حرم الله وفي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم أعظم من حلفه في غيره ولا تعاد عليه اليمين والآخر أنه اذا كان من حقه أن يحلف بين المقام والبيت وعلى المنبر والناس اليمين بين البيت والمقام وعلى المنبر أهيب فتعاد اليمين عليه حتى يؤخذ منه ما عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجلب أحدا من بلده ما كم يجوز حركه

على غير ما تأوله عليه لسعة لسان العرب وبذلك صار من صار منهم إلى استحلال ما كرهنا نحن وأنت استحلاله وجهل ما كرهنا لهم جهله قال أجل وقت له قدر وينا ورويت أن رسول الله أمر امرأته أن تحج عن أبيها ورجلا أن يحج عن أبيه فقلنا نحن وأنت به وقلنا نحن وأنت معالا بصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد فذهب بعض أصحابنا إلى أن ابن عمر قال لا يحج أحد عن أحد أفرايت ان احتج له أحد ممن خالفنا فيه فقال الحج عمل على البدن كالصلاة والصوم فلا يجوز أن يعمل المرء الا عن نفسه وتأول قول الله عز وجل وأن ليس للانسان الا ما سعى وتأول فن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل ذرة شرا يره وقال السعي العمل والمجهود عنه غير عامل فهل الحجة عليه الا أن الذي روى هذا الحديث عن رسول

انه ممن يثبت أحسن الحديث حديثه وان
 انه قرأ من طاعة رسول الله
 وأبليس لاخذ خلافه ولا تأول معه لانه
 المأول عليه الكتاب الميز عن الله معناه وأن
 الله جعل تناويعه على خاتمة بنفسه ما ليس
 لهم وأن ليس في أحد من أصحاب النبي لوقال
 بخلافه حجة وأن عليه أن لا يعلم هذا عن رسول
 الله اتباعه قال هذه الحجة عليه قلت وروينا
 ورويت أن رسول الله قال من أعرى عريه
 ولعقبه فهي للذي يعطاها فأخذنا نحن
 وأنت به وخالفنا بعض أهل ناحيتنا أفرأيت
 ان احتج له أحد فقال قدر روى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم أنه قال المسلمون على
 شروطهم فلا يؤخذ مال رجل إلا بما شرط أهل
 الحجة عليه إلا أن قول النبي صلى الله عليه وسلم
 ان كان قاله المسلمون على شروطهم حجة فلا
 يرد بالجملة نص خبر عن رسول الله فلا ترد
 الجملة نرس خبر يخرج من الجملة ويستدل على
 أن الحجة على غير ما أراد

في الغنيم من الامور الى مكة والى المدينة والى موضع الخليفة ويحكم عليه كما يبلده باليمين ببلده فان كان
 المحكوم عليه يتهربا كما يبلده يجند أو عز نسال الطالب الخليفة رفعه اليد رأيت رفعه ان لم يكن كما يتهرب
 عليه غيره فان كان يتهرب عليه كما غيره وعرف أقرب اليه من الخليفة رأيت أن يرفع الى الذي هو أقرب اليه
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والمسلمون بالقانون رجائهم ونسأؤهم وبما ليكمهم وأحرارهم سواء في الأيمان
 يحلفون كما رددنا والمتركون من أهل الأمانة والمستأمنون في الأيمان كما وصفنا يحلف كل واحد منهم بما
 يعظم من الكتب وحيث يعظم من المواضع بما يعرف المسلمون مما يعظم المستحلف منهم مثل قوله بالله الذي
 أنزل التوراة على موسى وبالله الذي أنزل الانجيل على عيسى وما أشبه هذا مما يعرفه المسلمون وان كانوا
 يعظمون شيئا يحبونه المسلمون اما يحبون لسانهم فيه واما يشكون في معناه لم يحلفوهم به ولا يحلفونهم أبدا
 الا بما يعرفون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحلف الرجل في حق نفسه على البت وفيما عليه نفسه على
 البت وذلك مثل أن يكون له أصل الحق على الرجل فيدعي الرجل منه البراءة فيحلف بالله ان هذا الحق ويسميه
 لثابت عليه ما اقتضاه ولا شأنا منه ولا اقتضاه ولا شأنا منه مقتض بأمره ولا أقال به ولا يشي منه على أحد ولا
 أبرأ فلانا المشهود عليه منه ولا من شيء منه بوجه من الوجود وأنه عليه لثابت الى يوم حلفت هذه اليمين فان
 كان الحق لا يبه عليه فورث أباه أحلف على البت في نفسه كما وصفت وعلى علمه في أبيه ما علم أباه اقتضاه ولا شأنا
 منه ولا أبرأ منه ولا من شيء منه بوجه من الوجود ثم أخذه فان كان شهد له عليه شاهد قال في اليمين ان
 ما شهد به فلان بن فلان بن فلان بن فلان لحق ثابت عليه على ما شهد به ثم ينسق اليمين كما وصفت لك ويحفظ
 الذي يحلفه فيقول له قل والله الذي لا اله الا هو وان وجبت اليمين لرجل يأخذ بها أو على أحد يبرأ بها فسواء
 في الموضع الذي يحلف فيه وان بدأ الذي له اليمين أو الذي هي عليه خالف عند الخا كما وفي موضع اليمين على
 ما ادعى وادعى عليه لم يكن للحاكم أن يقبل عيینه ولكن اذا خرج له الحكم باليمين أو عليه أحلفه فان قال
 قائل ما الحجة في ذلك فالجبة فيه أن محمد بن علي بن شافع أخبرنا عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجير
 ابن عبد ريد أن ركانة بن عبد ريد طلق امرأته البتة ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني طلقت
 امرأتى البتة والله ما أردت الا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والله ما أردت الا واحدة فقال ركانة
 والله ما أردت الا واحدة فردها اليه قال فقد حلف ركانة قبل نزوح الحكم فلم يدع النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم أن أحلفه غسل ما حلف به فكان في ذلك دلالة على أن اليمين انما تكون بعد نزوح الحكم فاذا كانت
 بعد نزوح الحكم لم تعد ثانية على صاحبها واذا حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ركانة في الطلاق فهذا يدل
 على أن اليمين في الطلاق كما هي في غيره واذا كانت اليمين على الأرت أوله أحلف وكذلك ان كانت على من
 بلسانه خبل ويفهم بعض كلامه ولا يفهم بعض فان كانت على آخرس فكان يفهم بالاشارة ويفهم عنه بها
 أشير اليه وأحلف له وعليه فان كان لا يفهم ولا يفهم عنه أو كان مغتوفا ومجبولا فكانت اليمين له وقفت له حقه
 حتى يتيق فيحلف أو يموت فيحلف وارثه وان كانت عليه قيل لمذمها انتظر حتى يتيق ويحلف فان قال بل
 أحلف وأخذ حتى قيل له ليس ذلك انما يكون ذلك اذا رد اليمين وهو لم يردّها وان أحلف الوالي
 رجلا فلما فرغ من عيّن استثنى فقال ان شاء الله أعاد عليه اليمين أبدا حتى لا يستثنى قال والحجة فيما وصفت
 من أن يستحلف الناس فيما بين البيت والمقام وعلى منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد العصر قول الله
 عز وجل تحبسونهم من بعد الصلاة فيقيمهم الله وقال المفسرون هي صلاة العصر وقول الله عز وجل
 في المتلاعنين فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من
 الكاذبين فاستدل للكتاب الله عز وجل على تأكيده اليمين على الخالف في الوقت الذي تعظم فيه اليمين بعد
 الصلاة وعلى الخالف في اللعان بتكرير اليمين وقوله أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين وسنة رسول الله

رسول الله مما يخالف
جلتها وأن في الحديث
الذي روى عن النبي
المسلمون على شروطهم
أن قال النبي الاشرط
أحس حراما أو حرم
حلالا وهذا من تلك
الشروط وقد شرط أهل
بريرة على عائشة أن تعتق
بريرة ولهم ولا بريرة
بفعل النبي الولاء لمن
أعنت قال فهذا الحجة
عليه وكفى بهذه حجة
وقلت فإن احتج بان
القاسم بن محمد قال في
العمري ما أدركت الناس
الا على شروطهم قال
هذا مذهب ضعيف
ولا حجة في أحد خالف
ما نبهت عن رسول الله
بحال وذكرته بعض
ماروينا ورووا من
الحديث وخالفه بعض
أهل ناحيتنا واحتجبت
عليه بعمان شبيهة بما
وصفت واحتج بخو
ما ذكرت فقلت له
فما قلت فممن قال
هذا من أهل ناحيتنا
قال قلت أنه خالف السنن
فماذا كانوا وكان أقل
عذرا لما خالف فيها من
الذين أصل دينهم طرح
الحديث ولم يدخل
أهل الرد للحديث في

صلى الله عليه وسلم في الدم بخمسين يمينا لعنائه وبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين على المنبر وفعل
أصحابه وأهل العلم بلدنا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك (١) عن هشام بن عتبة بن أبي وقاص
عن عبد الله بن نسطاس عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف على منبري هذا يمين
آمنة تروا مقعده من النار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا عن الخليل بن عثمان الخزاعي عن نوفل بن
مساحق العامري عن المهاجرين أبي أمية قال كتب إلى أبو بكر الصديق أن ابعت إلى نفيس بن مكشوح
في وفاق فأحلف خمسين يمينا عند منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قتل (٢) زادوري (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى أخبرنا مالك عن داود بن الحصين أنه سمع أبا غطفان بن طريف المازني قال اختصم زيد بن ثابت
وابن مطيع إلى مروان بن الحكم في دار فقضى باليمين على زيد بن ثابت على المنبر فقال زيد أحلف له مكاني فقال
مروان لا والله الا عند مقاعد الحقوق بفعل زيد يحلف ان حقه حق ويأبى أن يحلف على المنبر فجعل مروان
يعجب من ذلك قال مالك كره زيد صبر اليمين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبلغني أن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه حلف على المنبر في خصومة كانت بينه وبين رجل وأن عثمان ردت عليه اليمين على المنبر فأتاها
واقصدى منها وقال أخاف أن يوافق قدر بلاء فيقال بيمينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واليمين على المنبر مما
لا اختلاف فيه عندنا في قديم ولا حديث علمته

(الخلاف في اليمين على المنبر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فعاب علينا اليمين على المنبر بعض الناس فقال وكيف تختلف الأيمان فيحلف
من بالمدينة على المنبر ومن بمكة بين البيت والمقام فكيف يصنع من ليس بمكة ولا المدينة أيجلب اليهما أم
يحلف على غير منبر ولا قرب بيت الله قال فقلت لبعض من يقول هذا القول كيف أحلفت الملاعن أربعة
أيمان وخامسة وهو قاذف لامرأته وأحلفت القاذف لغير امرأته يمينا واحدة وكيف أحلفت في الدم خمسين
وأحلفت في الحقوق غيره وغير الأيمان يمينا واحدة وكيف أحلفت الرجل على فعله ولم تحلفه على غيره فعله
ثم أحلفت في القسمات على فعله وما علم فعل غيره قال أتبعنا في بعض هذا كتابا وفي بعضه أثر وفي بعضه قول
الفقهاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له ونحن اتبعنا الكتاب وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
والآثار عن أصحابه واجتماع أهل العلم بلدنا فكيف عبت علينا اتباع ما هو أقر من اختلاف في القسمات
ما قتل ولا علمت قال فإن صاحبنا قال إنما أخذ أهل المدينة اليمين على المنبر عن مروان وخالفوا زيدا
فذكرت له ما كتبت في كتابي من قول الله عز وجل وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما روى عن أبي بكر
وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم فقال لم يذكروا صاحبنا هذا وقال أن زيدا أنكر اليمين على المنبر فقلت له
فصاحبك ان كان علم سنة فسكت عنها فلم يصف وان كان لم يعلمها فقد عجل قبل أن يعلم فقلت له زيد من
أكرم أهل المدينة على مروان وأحرامهم أن يقول له ما أراد ويرجع مروان إلى قوله (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى أخبرنا مالك أن زيدا دخل على مروان فقال أيجلس بيع الربا فقال مروان أعوذ بالله قال فالتاس
يتابعون الصكوك قبل يقبضونها فبعث مروان حرسا يرتونها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلم يعرف
زيد أن اليمين عليه لقال لمروان ما هذا على وكيف تشهر يميني على المنبر ولكن عند مروان لزيد أن لا يرضى
عليه ما ليس عليه لو عزم على أن يرضيه لقال زيد ليس هذا على قال فلم حلف زيد ان حقه حق قلنا أو ما
يحلف الرجل من غير أن يستحلف فإذا شهرت يمينه كره أن تصبر يمينه وتشهر قال بلى قلنا ولم يكن على
(١) قوله عن هشام بن عتبة الذي في الخلاصة هشام بن هشام بن عتبة ووقع في الموطأ المطبوع هشام بن
هشام بن عتبة وهو تحريف فتنه (٢) كذا في نسخة وفي أخرى زادوني ولم نعر عليه فخر كتبه مع صححه

صاحب حجّة الأما احتج به من حديث يزيد كانت عليه حجّة فكيف وهي بالنسبة واتخذ عن أبي بكر وعمر
وعثمان رضي الله تعالى عنهم أثبت قال فكيف يحتمل من بالأصاغر على العظيم من الأمر قلنا بعد العصر
كما قال الله عز وجل تحبسونهم ما من بعد الصلاة وكما أمر ابن عباس ابن أبي مليكة الطائفة أن يحبسوا أخا زرية
بعد العصر ثم يقرأ عليهم أن الذين يشتركون بعهد الله وأيمانهم ثم لا يفعل فاعترفت (قال الشافعي)
وجه الله تعالى أخبرنا بذلك ابن زويل عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس

(باب في المين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن أبي حنيفة أنه أخبره رجل من كبار قومه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خويصة وخويصة وعبد الرحمن تحلفون وتحققون دم صاحبكم قالوا قال قحط يهود (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا عبد الوهاب الثقفني وابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بدأ الانصارين فلما لم يحلفوا رد الأيمان على يهود (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا مالك عن مالك عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار أن رجلا من بني ثعلبة بن سعد أقرى قريش فوضي أصبع رجل من بني جينة فترى فيها ففات فقال عمر الذين ادعى عليهم تحلفون نجسين بينا مامات منها فأبوا وتحرجوا من الأيمان فقالوا لا تحلفوا أنتم فأبوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فمدرى رسول الله صلى الله عليه وسلم النبي على الانصارين يستحقون بها التمسك يحلفوا حرة على اليهود يبرؤون بها ورأى عمر على النبي يبرؤون بها فلما أبوا حلفوا على خينيين يستحقون بها فذكر هذا التحويل عين من موضع قدر بثت فيه إلى الموضع الذي يحلف فيه هذا وما أدرى عليه أهل العلم قبلنا فلنا في رد الأيمان وقد قال الله عز وجل تحببوا من بعد الصلاة فيقسمان بالله وقال الله عز وجل فإن عثر على أنهم بما استحقوا أن لا تحران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأيمان فيقسمان به فهذا وما أدرى عليه أهل العلم يبدلون المحككة عن مقسمهم وحكامهم قديما وحديثا فلما رد الأيمان فلما كانت الدعوى بما فاستدعتهم أن يبدأ المدعون إذا كان ما يجب به القامة وهذا مكترب في كذب العقول فإن حلفوا استحقوا أن أبرأ الأيمان قيل يحلف لكم المدعى عليهم فإن حلفوا برأوا ولا يحكمون ويعفرون والقسم في الغم وانخذلوا وبه فمدعون وإن كانت الدعوى غير دم وكانت الدعوى مالا أحلف المدعى عليه فإن حلف برئ وإن نكر عن الأيمان قيل للمدعى ليس الشكول بالقرار فتأخذ منه حقل كما تأخذ به بالقرار ولا يثبت فتأخذ به حقل بغير عين فإن حلف وأخذ حقل فإن أبيت أن تحلف سألتك عن إيمانك فإن ذكرت أنك تقي بينة أو ذكركم معامة يندو بينة تركت في جثث بشي تستحق به عني مالك وإن لم تأت به حلف فإن قلت لا وأخذت بشي غير أني لأحلف أبطلت يندو فإن طلبتها بعد لم تعطل بها شي وإن حلف المدعى عليه فبرئ أو يحلف فنكر المدعى فأبطلت عني ثم جاء بشاهد من أخذ به بحقه والبيئة نعدله آخر من اليمين القابضة وقد قيل إن بعض أصحابنا لا يأخذ به بالشهادة لا حلف المدعى عليه ويقول قدمضي الحكم بأبطل الحق عنه فلا يأخذ به بعد أن بطل ولو أتى المدعى باليمين فأبطلت أن أعطي به بينة ثم جاء بشاهد فقال أحلف معه لم أر أن يحلف لأنني قد حكمت أن لا يحلف في هذا الحق ولو ادعى عليه حقا فنقلت للمدعى عليه أحلف فأبى ورد اليمين على المدعى فقلت للمدعى أحلف فقال المدعى عليه بل أنا أحلف ما أجعل ذلك له لأنني قد أبطلت أن يحلف وحوثت اليمين على المدعى فإن حلف استحق وإن لم يحلف أبطلت حقه بالإيمان من المدعى عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولقد أتى رجلان شافيا أبرهما

في الإدخال فيما
ت منه في مثله بل
م أحسن حجة فيما
لغوه منه وترجمه له
ه فقلت له وإذا كانت
وذلك بهذه الحجة على
ن سأل هذه السبيل
سي عليك إذا سألكت
غير هذه الأحاديث
ريقت وإذا حدثك
بإحدى حديث رسول
ه ذممتك على رد آخر
له ولا يجوز أن أجد
إفقه الحديث وخلافه
ل لا تخلموني من خطا
أحد هـ ما قال أجل
لته قدروى أصحابنا
النبي قال من وجد
ن ماله عند معتمد
وأحق به وقالوا قلنا
ونافقه وروى
عابنا ن التي قضى
بين مع الشاهد
لنا وقالوا به وفلقته
كسرت له أحاديث
لغها أخذها أصحابنا
كسرت من الحجة عليه
تركها شبيها بما
كسرت له عن بعض
عابنا فيما أخذنا
من وهو من الحديث
ه لغوه وإن كنت أعلم
ه ألحن بحجته ممن
خدم من أصحابنا من

وكان كل واحد منهما يدعي كاهن أحلف كل واحد منهما صاحبه فان حلفا معا فالشيء بينهما نصفان كما كان في أيديهما فان حلف أحدهما وأبى الآخر أن يحلف قيل للخالف انما أحلفناك على النصف الذي في يدك فلما أحلفت جعلناه لك وقطعة نادى المدعى عليك وأنت تدعى نصفاني يده فأبى أن يحلف فأحلف أنه لا كما ادعت فان حلف فهو له وان أبى فهو للذي في يده ولو كانت دار في يدي رجل فادعى آخر أنها داره يملكها بوجه من وجوه الماث وسأل عيّن الذي الدار في يده أو سأل أن تكون اليمين بالله ما اشتريتها وما وهبت لي فان أبى ذلك الذي الدار في يده أحلفناه بالله كما يحلف مال هذا المدعي بيمينه باسمه في هذه الدار حتى يملك ولا غيره بوجه من الوجوه من قبل أنه قد اشتريتها ثم تخرج من يده ويتصدق بها عليه فقخرج أيضا من يده وتوجب له ولا يقبضها فإذا أحلفناه كما وصفت فقد أخطئنا له وعليه في اليمين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وخالفنا في رد اليمين بعض الناس وقال من أين أخذتوها فكيف كبت له ما كبتت من السنة والأثر عن عمر وغيره مما كتبت وقلت له كيف لم تصر إلى القول بهام مع ثبوت الحجج عليه فيها قال فإني انما اردتها لان النبي صلى الله عليه وسلم قال البيعة على من ادعى واليمين على من أنكروا وقاله عمر فقلت له وهذا على ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عن عمر وهو على خاص فيما بيننا في كتاب الدعوى والبيّنات فان كانت بيعة أعطى بها المدعي وإذا لم تكن أحلف المدعي عليه وليس فيما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في اليمين على المدعي عليه أنه ان لم يحلف أخذ منه الحق قال فإني أقول هذا عام ولا أعطى مدعيًا البيعة ولا أبرئ مدعي عليه (١) من عين فإذا لم يحلف لزمه ما ادعى عليه وإذا حلف برئ فقلت له أرايت مولاي وجدته قتيلا في محلة فخرت لك أنا وأهل المحلة فقالوا لا أيدي هذا بيعة فقلت لا بيعة فقلت فاحلفوا وأغرموا فقالوا لا قال النبي صلى الله عليه وسلم اليمين على المدعي عليه وهذا الذي يدعي علينا قال كأنكم مدعي عليكم قلنا وقالوا إذا حكمت بكأن وكان مما لا يجوز عندك هي فيما كان فيه ليس كان أفعلينا كائنا وعلى بعضنا قال بل على كلكم قلت فقالوا فأحلف كائنا والافأنت تظلمه إذا اقتصرنا بالأيمان على الخمسين وهو يدعي على مائة وأكثر وهو عندك لو ادعى درهما على مائة أحلفتهم كلهم وظلمنا إذا أحلفتنا فلم تبرئنا واليمين عندك موضع براءة وإذا أعطيت به بلا بيعة فخرجت من جميع ما احتججت به عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر رضي الله عنه قال هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر ونضى الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر في غير ما جاء فيه نص خبر عن عمر قال نعم قلنا ولا يختلفان عندك قال لا قلنا وبذلك خصوصه حكما يخرج من جملة قوله أن جملة قوله ليست على كل شيء قال نعم وقلت له فالذي احتججت به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر في نقل الأيمان عن مواضعها التي ابتدئت فيها أثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه والذي احتججت به عن عمر أثبت عنه من قولك في القسامة عنه فكيف جعلت الرواية الضعيفة عن عمر حجة على ما زعمت من عموم السنة التي تخالفه ومن عموم قوله الذي يخالفه وعبت على أن قلت بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رد اليمين واستدلت بها على أن قول النبي صلى الله عليه وسلم البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه خاص فأضيت سنته برد اليمين على ما جاءت فيه وسنته في البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه ولم يكن في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم واليمين على المدعي عليه بيان أن النكول كالأقرار إذا لم يكن مع النكول شيء يصدق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهو يخالف البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه بكثير قد كتبنا ذلك في اليمين مع الشاهد وكتاب الدعوى والبيّنات وكفيتمنا بالذي حكينا في هذا الكتاب وقلت له فكيف زعم أن النكول يقوم مقام الأقرار فان ادعت حقا على رجل كثير أو قلت فقاعين غلاما أو قطع يده أو رجله فلم يحلف قضيت عليه بالحق والجراح كلها فان ادعت أنه قتله قلت القياس إذا لم يحلف (١) كذا في النسخ وقوله بعده في فيما كان فيه ليس كان أي هذه القصة ليست مما المظنة فيه كالمثنية تأمل

الحديث بما خالفه
قال حديث التفسير
وحديث اليمين مع
الشاهد أضعف من
حديث العبري وحديث
أن يحج أحد عن غيره
قلت أماهما مما ثبت
نحن وأنت مثله قال بلى
قلت فالحجة بهما لازمة
ولو كان غيرهما أقوى
منهما كما تكون الحجة
لازمة للناشدة رجلين
من خير الناس وشهادة
رجلين حين خرجا من
أن يكونا مجروحين وكما
تكون الحجة لنا بأن نقضي
بشهادة مائة عدول
عامة وشهادة اثنين عدلين
وكلاهما دون جميع
الغاية في العدل وان
كانت النفس على
الاعدل وعلى الأكثر
أطيب فالحجة بالأقل إذا
كان علينا قبوله ثابتة
وقلت له قد شهد عليك
أصحابنا الجارئون وعلى
من ذهب مذهبك في
رد هذين الحديثين وفيما
رددت مما أخذوا به من
الحديث أنكم تركتم
السنة وابتدعتم خلافها
ولعلمهم قالوا فيكم ما أحب
الكف عن ذكره
لا فراطه وشهدت على

أن يقتل ولكن استحسن فأحبسه حتى يقر فيقتل أو يحلف فيسبأ وقال صاحبك بل أجعل عليه الدية ولا أحبسه وأحلتما جميعا في العمد وهو عندكم لا دية فيه فقال أحدكم هو حكم الخطأ وقال الآخر أحبسه وخالفتما أصل قولكم إن النكول يقوم مقام الاقرار فكيف زعمتم أنكم إن لا عتيم بين زوجين فالتعن الزوج وأبت المرأة تلتن عن حبس تموها ولم تحذوها والقرآن يدل على إيجاب الحد عليها لأن الله عز وجل يقول ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله فيبين والله تعالى أعلم أن العذاب لازم لها إذا التعن الزوج الآن تشهد ونحن نقول تحدين لم تلتن وخالفتم أصل مذهبكم فيه فقال فكيف لم تجعلوا النكول يحق الحق للبدعي على المدعي عليه وجعلتم بين المدعي بحقه عليه فقلت له حكم الله فيمن زنى امرأة برأى بأربعة شهادات أو يحد بفعل شهود الزنا أربعة وحكم بين الزوجين أن يلتن الزوج ثم يبرأ من الحد ويلزم المرأة الحد إلا بأن تحلف فإن حلفت برئت وإن نكثت لزمها ما نكثت عنه وليس بنكولها فقط لزمها ولكن بنكولها مع عينته فلما اجتمع النكول وعين الزوج لزمها الحد وجدنا السنة والخبر برد اليمين فقلنا إذا لم يحلف من عليه مبتدأ اليمين ردناها على الذي يخالفه فإن حلف واجتمع أن نكل من ادعى عليه وحلف هو أخذ حقه وإن لم يحلف لم يأخذ حقه لأن النكول ليس باقرار ولم نجد السنة ولا الأثر بالنكول فقط اقرارا وجدنا حكم القرآن كما وصفت من أن يقام الحد على المرأة إذا نكثت وحلف الزوج لا إذا نكثت فقط اتباعا وقياسا بل وجدتم في الاختلاف الناس في أن لا حد عليها إلا بيينة تقوم أو اعتراف وأن لو عرضت عليها اليمين فلم تلتن لم تحذ بترك اليمين وإذا حلف الزوج قبلها ثم لم تحلف واجتمعت عين الزوج المدافع عن نفسه الحد والولد الذي هو خصم يلزمه دون الأجنبية ونكولها عما ألزمها التعانة وهو عينته حدثت بالدلالة لقول الله عز وجل ويدراً عنها العذاب

(في حكم الحاكم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما أنا بشر وانكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع منه فن قضيت له بشئ من حق أخيه فلا يأخذنه فأعما أقطع له قطعة من النار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فهذا قول وفي هذا البيان الذي لا اشكال معه بحمد الله تعالى ونعمته على عالم فنقول ولي السرائر الله عز وجل فالحد والحرام على ما يعلمه الله تبارك وتعالى والحكم على ظاهر الامر وافق ذلك السرائر وأخالفها فلو أن رجلا زور بینه على آخرفه شهدوا أن له عليه مائة دينار ف قضى بها القاضي لم يحل للمقضى له أن يأخذها إذا علمها باطلا ولا يحل حكم القاضي علم المقضى له والمقضى عليه ولا يجعل الحلال على واحد منهم ما حراما ولا الحرام لواحد منهم ما حلالا فلو كان حكم أبايريل علم المقضى له وعليه حتى يكون ما علمه أحدهما محرما عليه فأباحه القاضي أو علمه حلالا فخرمه عليه القاضي بالظاهر عنده ما لا يلجأ بحكم القاضي عن علم الخصمين كان حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى الاحكام أن يكون هكذا فقد أعلمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يحكم بينهم بالظاهر وأن حكمه لا يحل لهم ما حرم الله تعالى عليهم فأصل هذا ما وصفت لك من أن تنظر ما حل لك فان حكمك لك به أخذه وما حرم عليك فحكمك لك به لم تأخذه ولو طلق رجل امرأته ثلاثا ثم جحد فأحلف الحاكم ثم قضى له بحبسها لم يحل له إصابتها ولا لها أن تدعه يصيبها وعليها أن تمتنع منه بأكثر ما تنقدر عليه ويسعها إذا أرادها ضربه وان أتى الضرب على نفسه ولو شهد شاهدان زور على رجل أنه طلق امرأته ثلاثا ففرق القاضي بينهما لم يحل لهما أن تنكح أبدا إذا علمت أن ما شهد به باطل ولم يحل له أن ينكح أختها ولا أربعساوها وكان له أن يصيبها حيث قدر عليها إلا أن نكحها

من خالفك منهم فيما أخذت به من حديث حج الرجل عن غيره والعمرى بالبدعة وخلاف السنة ورداهم ضعف العقول فاجتمع قولك وقولهم على أن عابوك بما خالف من الحديث وعينهم بما خالفوا منه وعامة ما خالفوا وخالفوا حديث رجل واحد أو اثنين ولا يجوز عليك ولا عليهم إذا عاب كل واحد منكم صاحبه بما خالفه من حديث الانفراد إلا أن يكون العائب لغيره بخلاف حديث الانفراد مصيبا فيكون شاهدا على نفسه بالخطأ في تركه ما ثبت مثله من حديث الانفراد أو مخطئا بغيره ترك حديث الانفراد فيكون مخطئا في أخذه في بعض الحالات بحديث الانفراد وعيب من خالفه وقلت له وهكذا قال البصريون فيما أخذوا به من الحديث دونكم ودون غيركم والكوفيون سواكم فيما أخذوا به من الحديث دونكم ودون غيركم فتنسبوا من خالف

أن يفعل خوفاً أن يعدزانيا فيجد ولم يكن لها أن تمتنع منه وكان لكل واحد منهما أن مات صاحبه قبله أن يرثه ولم يكن لورثته أن يدفعوه عن حقه في ميراثه إذا علم أن الشهود كاذبون وإن كان الزوج الميت فعلى المرأة العدة منه واليوسع بجامعة ما وصفنا من الطلاق في الاصل وقد تختلف هي وفي التصريف فيجتمل أن يكون معناها لا يسترقان الاجتماع في الاصل ويحتمل أن يفرق بينهما حيث يفترقان ونسأل الله تعالى التوفيق بقدرته ولو باع رجل من رجل جارية بثمن جدد البيع خلف كان ينبغي للقاضي أن يقول للمشتري بعد المين إن كنت اشتريت منه فأشهد أنك قد فسخت البيع ويقول البائع أشهد أنك قد قبلت الفسخ ليحبل للبائع فرجها بانفساخ البيع فإن لم يفعل ففيها أقاويل أحدها لا يحبل فرجها للبائع لأنها في ملك المشتري وهذا قياس الطلاق ولو ذهب ذاهب إلى أن جدد البيع وحلفه يحلله البائع ويقطع عنه مال المشتري وأن يقول هذا ربيع إن شاء البائع حلت له بأن يقبل الرد كان مذهباً ولو ذهب مذهباً آخر نالنا وقال وجدت السنة إذا فليس يتمها كان البائع أحق بهما من الغرماء فلما كانت البيوع تلك بأخذ العوض فبطل العوض عن صاحب الجارية رجعت إليه بالمال الأول كان مذهباً أيضاً والله تعالى أعلم وهكذا القول في البيوع كلها ينبغي بالاحتياط للقاضي أن أحلف المدعي عليه الشراء أن يقول له أشهد أنه إن كان بينك وبينه بيع فقد فسخته ويقول للبائع أقبل الفسخ حتى يعود ملكه إليه بحاله الأولى وإن لم يفعل الحاكم فينبغي للبائع أن يقبل فسخ البيع حتى يفسخ في قول من رأى الجدد والشراء فسخ البيع وقول من لم يرد وكذلك لو ادعت امرأة على رجل أنه نكحها بشهود وغاها وأما لو أجد وحلف كان ينبغي للقاضي أن يبطل دعواها ويقول له أشهد أنك إن كنت نكحتهم أفهى طالق إن كان لم يدخل بها وإن كان دخل بها أعطاه شيئاً قليلاً على أن يطلقها واحسدة ولا عليك رجعتها وإن ترك ذلك القاضي ولم يقبل ذلك المدعي عليه النكاح والمرأة والرجل يعلمان أن دعواها حتى فلا تحل لغيره ولا يحل له نكاح أختها حتى يحدث لها طلاقاً قال وهما زوجان غير أنا نكره له إصابتها خوفاً من أن يعدزانيا بيقام عليه الحد ولها هي منعه نفسها التبركه إعطاءها الصداق والنفقة فإن سلم ذلك إليها ومنعته نفسها حتى يقرها بالنكاح خوف الجبل وأن تعدزانية كان لها أن شاء الله تعالى لأن حالها في ذلك مخالفة حاله هو إذا ستر على أن يؤخذ في الحال التي يصيبها فيم يخطف وهي تخاف الجبل أن تعد باصابتها أو باصابتها غير زانية تتحد وحالها مخالفة حال الذي يقول لم أطلق وقد شهد عليه بزور والقول في البعير يباع فيجد البيع والدار فيجد المشتري البيع ويحلف كالقول في الجارية وأحب للوالي أن يقول له افسخ البيع والبائع أقبل الفسخ فإن لم يفعل فلبائع في ذلك القول يقبل الفسخ فإن لم يفعل ولم يعمل بالوجه الآخر من أنه كالفلس فله إجارة الدار حتى يستوفي ثمنها ثم عليه تسليمها إليه أو إلى وارثه وكذلك يصنع بالبعير وإن وجد عن الدار والبعير من مال المشتري كان له أخذه وعليه تسليم ما باعه إليه إذا أخذ منه فعلى هذا الباب كله وقياسه في النكاح والبيع وغير ذلك ولو شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته ثلاثاً وكان الرجل يعلم أنهما كاذبان وفرق القاضي بينهما وسعه أن يصيبهما إذا قدر أن كانت تعلم أنهما كاذبان لم يسعها الامتناع منه وتستريح بهما ثلاثاً تعدزانية وإن كانت تشك ولا تدرى أصداقاً أم كذبا لم يسعها ترك الزوج الذي شهدا عليه أن يصيبها وأحبب لها الوقوف عن النكاح وإن صدقتهما جاز لها أن تسكح والله ولهم ما العالم بصدقهما وكذبهما ولو اختصم رجلان في شيء فحكم القاضي لأحدهما فكان يعلم أن القاضي أخطأ لم يسعه أخذ ما حكم به له بعد علمه بخطئه وإن كان ممن يشك ذلك علمه أحببت أن يقف حتى يسأل فإن رأه أصاب أخذه وإن كان الأمر مشكلاً في قضائه فالورع أن يقف لأن تركه وهوله خير من أخذه وليس له والمقضى عليه بعمال المقضى له أن علم أن القاضي أخطأ عليه وسعه حبسه وإن أشكل عليه أحببت له أن لا يحبسه ولا يسعه حبسه حتى يعلم أن القاضي أخطأ عليه فعلى هذا الباب كله وقياسه

حديثنا أخذوا به عن رسول الله إلى الجبل إذا جهله وقالوا كان عليه أن يتعلم وإلى البدعة إذا عرفه فتركه وهكذا كل أهل بلد فيها علم فوجدت أقاويل من حفظت عنه من أهل الفقه كلها مجتمعة على عيب من خالف الحديث المنفرد ولم يكن في تثبيت الحديث المنفرد حجة إلا ما وصفت من هذا كان تنبئته من أقوى حجة في طريق الخاصة لتابع أهل العلم من أهل البلدان عليها وقلت له سمعت من أهل الكلام من يسرف ويحتج في عيب من خالفه منكم بأن يأخذ من خالفه منكم بحديث ويترك مثله لأن ذلك عنده داخل في معناه وذلك كما قال فقال هذا كما وصفت والحجة بهذا ثالثة لكل من صحح الأخذ بالحديث ولم يخالفه على من أخذ ببعض وترك بعضاً ولكن من أصحبا من ذهب إلى شيء من التأويل فما الجنب عليه قلت فسند كرم من التأويل

وعندما مثل أن يشهد رجلان أن فلان توفي وأوصى له بألف ويحصد الوارث فإن صدقهما وسعه أخذها وإن كذبهم لم يسعه أخذها وإن شك أحببت له الوقوف وفي مثل هذا أن يشهد له رجلان أن فلان نافذته فإن صدقهما وسعه أن يحده وإن كذبهم لم يسعه أن يحده وإن شك أحببت له أن يقف وحاله فيما عاب عنه من كل ما شهد به هكذا ولو أقر له رجل بحق لا يعرفه ثم قال من حث فإن صدقه بأنه مزاح لم يحل له أخذه وإن كذبه وكان صادقا بالقرار الأول عنده وسعه أخذ ما أقر له به وإن شك أحببت له الوقوف فيه

(الخلاف في قضا القاضي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الفنا بعض الناس في قضاء القاضي فقال قضا وميحل الأمور عما هي عليه فلو أن رجلين عمدا أن يشهدا على رجل أنه طلق امرأته وهما يعلمان أنهم ماشه دأب زور ففرق القاضي بينهما وسع أحدهما فيما بينه وبين الله أن ينكحها (قال الشافعي) ويدخل عليه أن لو شهد له رجلان بزور أن فلان قتل ابنه وهو يعلم أن ابنه لم يقتل أو لم يكن له ابن فحكم له القاضي بالقتل ولو شهد له على امرأته أنه تزوجها بولي ودفع إليها المهر وأشهد على النكاح أن يصيبها ولو ولدت له جارية فحدها فأحلفه القاضي وقضى بالنته جارية له جازله أن يصيبها ولو شهد له على مال رجل ودمه بباطل أن يأخذ ماله ويقتله وقد بلغنا أنه سئل عن أشنع من هذا وأكثر فقال فيه بما ذكرناه يلزمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم حكى لنا عنه أنه يقول في موضع آخر خلاف هذا القول يقول لو علمت امرأة أن زوجها طلقها فحدها وحلف وقضى القاضي بأن تفر عنه لم يسعها أن يصيبها وكان لها إذا أراد أصابته قتلته وهذا القول بعيد من القول الأول والقول الأول خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يعرفه أهل العلم من المسلمين قال نخالفه صاحبه في الزوجة يشهد الرجلان بزور أن زوجها طلقها ففرق الحاكم بينهما فقال لا يحل لأحد الشاهدين أن ينكحها ولا يحل القضاء ما حرم الله قال ثم عاد فقال ولا يحل للزوج أن يصيبها ففعل أنكره له ذلك لثلاثا يقام عليه الحد فمن نكرهه أم لغير ذلك قال ذلك ولغيره قلنا أي غير قال قد حكم القاضي فهو يحل لغيره تزويجها وإذا حل لغيره تزويجها حرم عليه هو أصابته ففعل له أو لبعض من يقول قوله رأيت قوله يحل لغيره تزويجها يعني من جهل أن حكم القاضي إنما كان بشهادة زور فرأى أن حكمه بحق يحل له نكاحها فهو لا يحرم هذا عليه على الظاهر ويحرم عليه أن يعمل ما علم الزوج وكذلك لا يحرم عليه في الظاهر لو نكح امرأة في عدتها وقد قالت له ليست على عدة أم يعني أنه لو علم ما علم الزوج والمرأة أن الشاهدين شهدا بباطل حل له أن ينكحها فهذا الذي عبت على صاحب خلاف السنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أحفظ عنه في هذا عجوبا بأكثر مما وصفت

(الحكم بين أهل الكتاب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الذي أحفظ من قول أصحابنا وقياسه أنهم لا يتظرون فيما بين أهل الكتاب ولا يكسفونهم عن شيء من أحكامهم فيما بينهم وأنهم لا يلزمون أنفسهم الحكم بينهم إلا أن يتدارواهم والمسلمون فإن فعلوا فلا يجوز أن يحكم المسلم ولا عليه إلا المسلم فهذا الموضع الذي يلزمون أنفسهم النظر بينهم فيه فإذا نظروا بينهم وبين مسلم حكموا بحكم المسلمين لا خلاف في شيء منه بحال وكذلك لو تدارواهم ومستأمن لا يرضى حكمهم وأهل مله وملة أخرى لا ترضى حكمهم وإن تداعوا إلى حكمان فإلى المتنازعين معامتراضين وألحاكم بالخيار إن شاء حكمهم وإن شاء لم يحكمهم وأحب البنا أن لا يحكمهم فإن أراد الحكم بينهم قال لهم قبل أن ينظر فيه إني إنما أحكم بينكم بحكمي بين المسلمين ولا أجيز بينكم إلا شهادة العدول المسلمين وأحرم بينكم ما يحرم في الإسلام من الربا وخنزير الخمر وإذا حكمت في الجنايات حكمت بها على عواقلكم وإذا كانت جنائية

إن شاء الله ما يدل على أن الحجة فيه وسألت فيه سائلا سر يقاضه لف السلي عندنا كان أشبه أن يشبهه ٣ على كل من يسمعه من أحببكم لانكم نتم ولكم عسلم عذاب الناس وبيان العقول وكلته وغيره ممن سلك طريقه فيما تأولوا ورأيتهم غلطوا فيه وخطوا بوجود شتى أمثل مما حضرن منها مثلا يدل على ما رواها إن شاء الله ونسأل الله العصمة والتوفيق (قال الشافعي) أبان الله جل ثناؤه خلقه أنه أنزل كتابه بلسان نبيه وهو لسان قومه العرب فخطبهم بلسانهم على ما يعرفون من معاني كلامهم وكانوا يعرفون من معاني كلامهم أنهم يلفظون بالشئ عاما يريدون به العام وعاما يريدون به الخاص ثم دلهم على ما أراد من ذلك في كتابه وعلى لسان نبيه وأبان لهم أن ما قبلوا عن نبيه فعند جل ثناؤه قبوا بما فرض من طاعة رسوله في غير موضع من كتابه منهم من يطع الرسول فقد أطاع الله وقوله فسألو ربك

لا يؤمنون حتى يحكموا
 فيما شجر بينهم ثم
 لا يجدوا في أنفسهم
 حرجا مما قضيت ويسلموا
 تسليما قال وقد
 اختصرت من تمثيل
 ما يدل الكتاب على أنه
 نزل من الأحكام عاما
 أريد به العام وكتبته في
 كتاب غير هذا وهو الظاهر
 من علم القرآن وكتبت
 معه غيره مما أنزل عاما
 يراد به الخاص وكتبت
 في هذا الكتاب مما نزل
 عام الظاهر ما دل الكتاب
 على أن الله أراد به الخاص
 لإبانة الحجّة على من تأول
 ما رأياه مخالفاً فيه
 طريق من رضىنا مذهبه
 من أهل العلم بالكتاب
 والسنة من ذلك قال الله
 جل ثناؤه فاذا انسلخ
 الأشهر الحرم فاقتلوا
 المشركين حيث
 وجدتمهم الآية وقال
 وقتلواهم حتى لا تكون
 فتنة ويكون الدين كله
 لله فكان ظاهراً يخرج
 هذا عاما على كل مشرك
 فأمر الله قاتلوا الذين
 لا يؤمنون بالله ولا
 باليوم الآخر ولا يحرم
 ما حرم الله ورسوله ولا
 يدينون دين الحنث من
 الذين أوتوا الكتاب حتى

تكون على العاقلة لم يحكم بها إلا برضا العاقلة فإن رضوا به هذا حكم به إن شاءوا لم يرضوا بالحكم فإن رضى
 بعضهم وامتنع بعض من الرضا لم يحكم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي قائل ما الحجّة في أن لا يحكم
 بينهم إلّا حكم حتى يجتمعوا على الرضا فيكون بالخيار إن شاء حكمهم وإن شاء لم يحكم فقلت له قول الله عز وجل
 لنبيه فإن جازوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن جازوك وجازوك كأنها
 على المتنازعين لا على بعضهم دون بعض وجعل له الخيار فقال فاحكم بينهم أو أعرض عنهم قال فأنزلهم
 أن الخيار منسوخ لقول الله عز وجل وأن احكم بينهم بما أنزل الله قلت له فإقرأ الآية ولا تتبع أهواءهم
 واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك فإن تولوا فاعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فسمعت من
 أرضي عليه يقول وأن احكم بينهم ان حكمت على معنى قوله فاحكم بينهم أو أعرض عنهم فتلك مفسرة وهذه جملة
 وفي قوله فإن تولوا دلالة على أنهم إن تولوا لم يكن عليه الحكم بينهم ولو كان قوله وأن احكم بينهم الزاماً منه
 للحكم بينهم ألزمهم الحكم متولين لأنهم إنما تولوا بعد الاتيان فاما ما لم يأتوا فلا يقال لهم تولوا وهم المسلمون إذا
 لم يأتوا بها كون لم يحكم بينهم إلا أنه يتفقد من المسلمين ما أقاموا عليه مما يحرم عليهم فيغير عليهم وإن كان
 أهل الذمة دخلوا بقول الله عز وجل وأن احكم بينهم في معنى المسلمين انبغى للوالى أن يتفقد منهم ما أقاموا
 عليه مما يحرم عليهم وإن تولوا عنه زواج على حرام ردهما حتى يفرق بينهما كما يرد زوجين من المسلمين لتوليها
 عنه وهما على حرام حتى يفرق بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والدلالة على ما قال أصحابنا أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أقام بالمدينة وبها يهود وبخبر وفلك ووادى القرى واليمن ولاية عمر بن الخطاب وعثمان
 أبي بكر وصدر من خلافة عمر حتى أجلاهم وكانوا بالشام والعراق واليمن ولاية عمر بن الخطاب وعثمان
 وعلى رضى الله تعالى عنهم ولم يسع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم بحكم إلا رجعه يهوديين موادعين تراضيا
 بحكم بينهم ولا لأبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا على وهم بشر يتظالمون ويتدارؤون ويختلفون ويحدثون فلولزم
 الحكم بينهم لزوم الحكم بين المسلمين تفقد منهم ما يتفقد من المسلمين ولولزم الحكم بينهم إذا جاء الطالب لكان
 الطالب إذا كان له في حكم المسلمين ما ليس له في حكم حكامه لحأولاً المطالب إذا رجا الفرج عند المسلمين ولحأولاً
 في بعض الحالات مجتبعين إن شاء الله تعالى ولو حكم فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أو واحد من أئمة
 الهدى بعده لحفظ بعض ذلك أن لم يحفظ كله فالدلالة على أن لم يحكموا بما وصفت بينة إن شاء الله تعالى
 وقلت له لو كان الأمر كما تقول فكانت إحدى الآيتين ناسخة للأخرى ولم تكن دلالة من خبر ولا في الآية
 جازاً أن يكون قول الله عز وجل فاحكم بينهم أو أعرض عنهم ناسخاً لقوله وأن احكم بينهم وكانت عليها دلالة بما
 وصفنا في التنزيل قال فما جئنا في أن لا تجيز بينهم الشهادة المسلمين قلت قول الله عز وجل وإن حكمت
 فاحكم بينهم بالقسط والقسط حكم الله الذي أنزل على نبيه وقول الله عز وجل وأن احكم بينهم بما أنزل الله
 والذي أنزل الله حكم الإسلام فكذلك الإسلام لا يجوز إلا بشهادة العدول المسلمين وقد قال الله وأشهدوا ذوي
 عدل منكم وقال تعالى حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم فلم يختلف المسلمون أن شرط الله في الشهود المسلمين
 الأحرار العدول إذا كانت المعاني في الخصومات التي يتنازع فيها الأدميون معينة وكان فيما تداعوا الدماء
 والأموال وغير ذلك لم ينبغ أن يباح ذلك إلا بغير شرط الله من البينة وشرط الله المسلمين (١) أو بسنة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أو إجماع من المسلمين ولم يستن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمناه ولا أحد من أصحابه
 ولم يجمع المسلمون على إجازة شهادتهم بينهم وقلت له أرايت الكذاب من المسلمين أيجيز شهادته عليهم قال لا
 ولا أيجز عليهم من المسلمين الشهادة العدول التي تجوز على المسلمين فقلت له فقد أخبرنا الله تبارك وتعالى أنهم
 بدلوا كتاب الله وكتبوا الكتب بأيديهم وقالوا هذان عند الله ليشتري به ثمناً قليلاً فويل لهم مما كتبت بأيديهم

(١) أى أو الأيسنة إلّا أى أنه لا يباح الدم وغيره إلا بشهادة من شرط الله إلّا أو بسنة رسول الله إلّا تأمل

روى أبو بصير عن أبي بصير قال قال الكذاب من المسلمين على الآدميين أخفى الكذب ذنباً من العاقلة الكذب
 على أنه عاقلة بلا شبهة فأمره وأذن المسلمون خير من المشركين فكيف ترد عنهم شهادة من خير منهم بكتب
 وتبليغهم وهم يكرهون بكتب عنهم والله أعلم

(الشهادات)

« أخبرنا الربيع بن سليمان » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال قال الله تبارك وتعالى ولا جأوا عليه
 بأربعة شهداء فأنذرتهم بالاشهاد فأولئك عند الله هم الكاذبون وقال واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم
 فاستبدوا عليهن أربعة منكم وقال الله عز وجل والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء
 فاجلدوهم ثمانين جلدة استبرأوا لآلئكم من الله أن يوبخوه أن شهدوا قال يا رسول الله أرايت أن
 وجدت مع امرأتي رجلاً أمهلها حتى آتي بأربعة شهداء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى ذلك الكتاب والسنة يدلان على أنه لا يجوز في الزنا أقل من أربعة والكتاب يدل على أنه لا يجوز
 شهادة غير عدل قال والابجاع يدل على أنه لا يجوز الا الشهادة عدل حراً بالغ عاقل لما يشهد عليه قال وسواء
 أئزنا ما كان زنا حرين أو عبيدين أو مشركين لأن كلهم زنا ولشهادة أربعة على امرأة الزنا وعلى رجل أو عليها
 معام ينبغ لها أن يقبل الشهادة لأن اسم الزنا قد يقع على مادون الجامع حتى يصف اليهود الأربعة الزنا
 فإذا قالوا رأينا ذلك منه يدخل في ذلك منهم ادخول المرد في المكحلة فأثبتوه حتى تغيب الحشفة فقد وجب
 الحد ما كان الحد رجلاً أو جلداً وإن قالوا رأينا فخرج على فرجها ولم تثبت أنه دخل فيه فلا حد ويغزر فإن
 شهدوا على أن ذلك دخل في دبرها فقد وجب الحد كوجوبه في القبل فإن شهدوا بذلك على امرأة فأنكرت
 وقالت أنا عذراء أو رتقا أريها النساء فإن شهد أربعة حرائر عدول على أنها عذراء أو رتقا فلا حد عليها لأنها
 لم يزن بها إذا كانت هكذا الزنا الذي يوجب الحد ولا حد عليهم من قبل أنا وإن قبلنا شهادة النساء فيما يزن
 على ما يحزن عليه فأنالنا حدهم بشهادة النساء وقد يكون الزنا فيما دون هذا فإن ذهبنا إلى أن عمر بن
 الخطاب رضي الله تعالى عنه قال إذا أُرخيت السور فقد وجب الصداق (١) فقد قال عمر ذلك فيما بلغنا
 وقال ما ذنبهن إن جاء العجز من قبلكم فأخبر أن الصداق يجب بالميس وإن لم يكن أُرخى ستر أو يجب بإرخاء الستر
 وإن لم يكن ميسر وذهب إلى أنها إذا خلعت بينه وبين نفسها فقد وجب لها الصداق وجعل ذلك كالقبض
 في البيوع الذي يجب به الثمن وهو لا غلق عليها باباً أو أُرخى ستر أو أقام معها حتى تبلى ثيابها وتلبث سنة ولم يقر
 بالاصابة ولم يشهد عليه بها لم يكن عليه حد عند أحد والحد ليس من الصداق بسبيل الصداق يجب بالعقدة
 ولو عقد رجل على امرأة عقدة نكاح ثم مات أو ماتت كان لها الصداق كاملاً وإن لم يرها وليس معنى الصداق
 من معنى الحد وبسبيل قال وإذا شهد أربعة على محسن أنه زنى بزمية حد المسلم ودفعت الذميمة إلى أهل
 دينها في قول من لا يحكم عليهم إلا أن يرضوا فأما من قال نحكم عليهم رضوا أو لم يرضوا فيحدوا حد هان
 كانت كرافضة وثني عام وإن كانت ثيباً فالرجم قال وإذا شهد أربعة على رجل أنه وطئ هذه المرأة
 فقال هي امرأتى وقالت ذلك أرفال هي جارية فالقول قولهما ولا يكشفاً في ذلك ولا يحلفان فيه إلا أن
 يحضرها من يعلم غيرهما قالوا وثبت عليه الشهادة أو يقران بعد بخلاف ما ادعى فلا يجوز إلا ما وصفت
 من قبل أن الرجل قد ينكح المرأة بلادغربة وينقل بها إلى غيرها وينكحها بالشاهدين والثلاثة فيغيثون
 ويغترون ويشتري الحارية بغير بينة وبينة فيغيثون فتكون الناس أمناً على هذا لا يحدون وهم رعون
 أنهم أتوا ما أحل الله تعالى لهم ونحن لا نعلمهم كاذبين ولا يجوز أن نقول يحسد كل من وجدناه يجامع
 (١) لعل هذا هو جواب قوله فإن ذهب وغرض الامام ابن القيس بين الصداق والحد فلا يقاس أحدهما
 بالآخر فتأمل كتبه متحججه

يعتبر من الكذب من المسلمين على الآدميين أخفى الكذب ذنباً من العاقلة الكذب
 على أنه عاقلة بلا شبهة فأمره وأذن المسلمون خير من المشركين فكيف ترد عنهم شهادة من خير منهم بكتب
 وتبليغهم وهم يكرهون بكتب عنهم والله أعلم
 يشاء المشركين من
 أحسن الكتب حتى
 يمشوا بها على أنه
 الكذب يأتين
 أمر فيهم بقدر المشركين
 حيث وجدوا حاشي
 يشبهوا السلافة وأن
 يتدبروا من لا تكون
 فتدبر ويكرهون الدين كله
 ثم من نال أشمل
 الكذب من المشركين
 وذلك دلت سمة
 رسول الله على قتال
 أهل الأوثان حتى
 يسلوا وتنازل
 الكذب حتى يعطوا
 الجزية فهذا من العام
 الذي دل الله على أنه إذا
 أراد به الأساس لأن
 واحدة من الآيتين
 ناسخة لاخرى لأن
 لا تعنيهما معاً رجها
 باب كان كل أهل
 مشرك صنفين صنف
 أهل الكذب وصنف
 غير أهل الكذب وليهذا
 في التفسير أنظاراً وفي
 السنن مثل هذا قال
 وأما من القرآن
 أن أمر يقره الله من بعد
 أن أمر يقره الله من بعد

القبلة قال فلنؤا
قبلة ترضاها و
سيعول السفهاء
الناس ما ولاهم
قبلتهم التي كانوا
وأشبه له كثيرة في غير
موضع قال ولا ينسخ
كتاب الله الا كتابه لقول
الله ما ننسخ من آية
أو ننسها نأت بخير منها
أر مثله وقوله وإذا
بدلنا آية مكان آية والله
أعلم بما ينزل قالوا انما
أنت مفتر فأبان أن نسخ
القرآن لا يكون الا
بقرآن مثله وأبان الله
جل ثناؤه أنه فرض على
رسوله اتباع أمره فقال
اتبع ما أوحى إليك من
ربك وشهد له باتباعه
فقال جل ثناؤه وانك
لتهدي الى صراط
مستقيم صراط الله
فأعلم الله خلقه أنه
يهديهم الى صراطه قال
فتمام سنة رسول الله
مع كتاب الله جل ثناؤه
مقام البيان عن الله عدد
فرضه كيان ما أراد
أنزل عاما ألعام أراد
أو الخاص وما أنزل
فرضا وأدبا وأباحة
وارشاد الأن شيأ من
سنة رسول الله يخالف

الا أن يقيم بينة على نكاح أو شراء وقد يأخذ الفاسق الفاسقة فيقول هذه امرأتى وهذه جاريتى فان كنت
أدرا عن الفاسق بأن يقول جيرانه رأيتاه يدعي أنها زوجته وتقر بذلك ولا يعلمون أصل نكاح درأت عن
الصالح الفاضل يقول هذه جاريتى لانه قد يشترها بغير بينة ويقول هذه امرأتى على أحد هذه الوجوه ثم
كان أولى أن يقبل قوله من الفاسق وكل لا يحد اذا ادعى ما وصفت والناس لا يحدون الا باقرارهم أو بينة
تشهد عليهم بالفعل وأن الفعل محرم فأما بغير ذلك فلا يحد قال وهكذا لو وجدت ماملا فادعت تزويجا
أو اكرها لم يحد فون ذهب ذاعب في الحامل خاصة الى أن يقول قال عمر بن الخطاب الرجيم في كتاب الله عز
وجل حق على من زنا اذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف فان مذهب عمر فيه بالبيان عنه بالخبر أنه
يرجم بالحبل اذا كان مع الحبل اقرارا بالزنا أو غير ادعاء نكاح أو شبهة يدربها الحد

(باب اجازة شهادة المحدود)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتقبل شهادة المحدودين في القذف وفي جميع المعاصي اذا اتابوا فأما من أتى
محرم ما حد فيه فلا تقبل شهادته الا بعدة أشهر يحتج بها بالانتقال من الحال السيئة الى الحال الحسنة والعفاف
عن الذنب الذي أتى وأما من قذف محصنة على موضع الشتم وغيره من غير مواضع الشهادات فلا تقبل
شهادته حتى يحتج بهذه المدة في الانتقال الى أحسن الحال والكف عن القذف وأما من حد في أنه شهد
على رجل بالزنا فلم تتم الشهادة فان كان عدلا يوم شهد فساعة يقول قد تاب وكذب نفسه تقبل شهادته
مكانه لا نأوان حدناه حد القاذف فلم يكن في معاني القذفة الا ترى أنهم اذا كانوا أربعة لم يحدوهم ولو كانوا
أربعة شاتين حددناهم والحجة في قبول شهادة القاذف أن الله عز وجل أمر بضربه وأمر أن لا تقبل
شهادته وسماه فاسقا ثم استثنى له الا أن يتوب والاستثناء في سياق الكلام على أول الكلام وأخره في جميع
ما يذهب اليه أهل الفقه الا أن يفرق بين ذلك خبر وليس عنده من زعم أنه لا تقبل شهادته وأن الذبالة انما
هي على طرأ اسم الفسق عنه خبر الا عن شريح وهم يخالفون شريح الرأي أنفسهم وقد كلني بعضهم
فكان من حجة أن قال ان بابكره قال لرجل أراد أن يستشهد ما يستشهد غيري فان المسلمين فسقوني فقلت
له لو لم تكن عليك حجة الا هذه كنت قد أحسنت الاحتجاج على نفسك قال وكيف قلت أرايت بابكره
هل تاب من تلك الشهادة التي حذبها قال فان قلت نعم قلت فلم يطرح المسلمون عنه اسم الفسق فأى شئ
استثنى له بالتوبة قال فان قلنا لم تب قلت فحقن لانتحال الفلأ في أن من لم تب لم تقبل شهادته قال فثابته
اذا كان حسن الحال قلت اكذابه لنفسه كما قال صاحبكم الشعبي قال فهل في هذا خبر قلت ما تحتاج
مع القرآن الى خبر ولا مع القياس اذا كنت تقبل شهادة الزاني والقائل والمحدود في النكر اذا تاب وشهادة
الزنديق اذا تاب والمشرع اذا أسلم وقاطع الطريق والمقطوع اليد والرجل اذا تاب لا تقبل شهادة شاهد الزنا فلم
تتم به الشهادة فجعل قاذفا قال فهل عندك أثر قلت نعم أخبرنا سفيان أنه سمع الزهري يقول زعم أهل
العراق أن شهادة القاذف لا تجوز وأشهد لأخبرني ثم سمي الذي أخبره أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى
عنه قال لا يبي بكرة تب تقبل شهادته أو ان تب قلت شهادته قال سفيان فذهب على حفظي الذي سماه
الزهري فسألت من حضرني فقال لي عمر بن قيس هو سعيد بن المسيب قال الشافعي رحمه الله تعالى فقلت
لسفيان فهو سعيد قال نعم الا أنى شككت فيه فلما أخبرني لم أشك ولم أثبت عن الزهري حفظا قال
(الشافعي) رحمه الله تعالى وبلغني عن ابن عباس أنه كان يحجب شهادة القاذف اذا تاب وسئل الشعبي عن
القاذف فقال أيقبل الله توبته ولا تقبلون شهادته أخبرنا ابن علية عن ابن أبي نجيح في القاذف اذا تاب
قبلت شهادته وقال كلنا يقول عطاء وطاوس ومجاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والقاذف قبل أن
يحد مثله حين يحد لا تقبل شهادته حتى يتوب كما وصفت بل هو قبل أن يحد شر حال منه حين يحد لان

الحدود كفارات لتزويج فهو بعد ما يكفر عنه الذنب خير منه قبل أن يكفر عنه فلا أرد شيأته في خير حاليه
وأجيز شافي سره اليه وتمام دهرها بآلائه ما لا يحل له فلا أقبل يا حبي يتقبل عنها رجساً القاذف فأمّا الشاهد
بأننا نأخذها كقولنا كبرياءاً كبرياءاً وشبهة ذلك أن كل من لا يرمي شهادته كتب نفسه بثلث شيأته مكانه
لأنه ليس في معاني الشذفة

(باب شهادة الأعمى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا رأى الرجل فأثبت وهو بصير ثم شهد وهو أعمى قبلت شهادته لأن الشهادة
اعتماداً وهو بصير إلا أنه بين وهو أعمى عن شيء وهو بصير ولا علة في رد شهادته فإذا شهد وهو أعمى على شيء
قال آية الله كما ثبت كل شيء بالصوت أو بالحس فلا تجوز شهادة لأن الصوت يشبه الصوت والحس يشبه الحس
فإن قال قائل فالأعمى يلاعن امرأته فأجل انما أحده الله في القذف غير الأزواج إذا لم يأت بأربعة شهود
فإذا جازواهم خرجوا من الحد وحبس الأزواج إلا بأن يخرجوا بالالتصاع ففرق بين الأزواج والأجنبيين في هذا
المعنى وجمع بينهم في أن يحدوا بما لا يمتنع من الأدلة بالالتصاع أو بينة وسواء قال الزوج رأيت
امرأتي ترى أو لم يقله كسواء أن يقول الأجنبيون رأينا شاتري أو هي زانية لافرق بين ذلك فأما إصابة الأعمى
أجله بجاريته فذلك أمر لا يشبه الشهادات لأن الأعمى وإن لم يعرف امرأته معرفة البصير فقد يعرفها معرفة
يكتفي بها وتعرفه حتى معرفة البصير وقد يصيب البصير امرأته في الظامة على معنى معرفة متبعها ومحبسها
ولا يجوز له أن يشهد على أحد في الظلمة على معرفة المحبة والمنجوع وقد يوجد من شهادة الأعمى بدل لأن أكثر
الناس غير عي فإذا أبطلنا شهادته في نفسه فحين لم يدخل عليه ضرر أو ليس على أحد ضرر غيره وعلم به
ضرر ورده نفسه فهو مضطر إلى الجماع الذي يحل لأنه لا يجدأ أكثر من هذا ولا يصبر أبداً وليس بمضطر إلى
الشهادة ولا غيره مضطر إلى شهادته وهو يحل له في ضروره لنفسه ما لا يحل لغيره في ضروره ألا ترى أنه
يجوز له في ضروره الميتة ولو صحبه من لا ضروره له كضروره لم تحل له الميتة ألا ترى أنه يجوز له اجتهاده
في نفسه ولا يجوز له اجتهاده في غيره من أهل زمانه فأما عائشة ومن روى عنها الحديث فالحديث إنما قبل
على صدق الخبر وعلى الأغلب على القلب وليس من الشهادات بسبيل ألا ترى أننا قبل في الحديث حديثي
فلان عن فلان بن فلان ولا نقبل في الشهادة حديثي فلان عن فلان حتى يقول أشهد لسمعت فلانا ونقبل
حديث المرأة حتى نحل بها ونحرم وحدها ولا نقبل شهادتها وحدها على شيء ونقبل حديث العبد الصادق
ولا نقبل شهادته ونرد حديث العدل إذا لم يضبط الحديث ونقبل شهادة فيما يعرف فالحديث غير الشهادة

(شهادة الرأب والراول والراول والراول)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى عليه لا تجوز شهادة الرأب والراول والراول والراول بنيه ولا بنيه وإن تسفلوا ولا
لأبائهم وإن بعدوا لأنهم من آبائهم وأنما شهد شيء شرمته وإن بنيه منه فكانت شهادته لبعضه وهذا ما لا أعرف
فيه خلافاً ويجوز به شهادته لكل من ليس منه من أخ وذو رحم وزوجة لأنني لا أجد في الزوجة ولا في الأخ
علة أرد بها شهادته خبراً ولا قياساً ولا معقولاً وإن لو رددت شهادته لزوجه لانه قد رثها وترثه في حال رددت
شهادته لمولاه من أسفل إذا لم يكن له ولد لانه قد رثه في حال ورددت شهادته لعصبته وإن كان بينه وبينهم
مائة أب ولست أجده على مال امرأته ولا تملك ماله فيكون يجر إلى نفسه بشهادته ولا يرفع عنها وهكذا
أجد في أخيه ولو رددت شهادته لأخيه بالقرابة رددتها لابن عمه لانه ابن جده الأدنى ورددتها لابن جده الذي
يليه ورددتها لابن الجد الذي فوق ذلك حتى أرددها على مائة أب أراً أكثر قال ولو شهد أخوان لأخ بحق

كتب الله في حال لأن
الله جل ثناؤه قد أعلم
خلقه أن رسوله صلى
إلى صراط مستقيم
صراط الله ولا أن شيئاً
من سائر رسول الله ناسخ
لكتاب الله لانه قد أعلم
خلقه أنه إنما ينسخ
القرآن بقراءته مثله
والسنة تبع للقرآن
وقد اختصرت من إبداء
السنة عن كتاب الله
بعض ما حضرني مما
يدل على ما في مثل
معناه إن شاء الله قال
الله جل ثناؤه إن الصلاة
كانت على المؤمنين كتاباً
موقوتة فدل رسول الله
على عدد الصلاة ومواقعها
والعمل بها أو فيها ودل
على أنها على العامة
الاحرار والمماليك من
الرجال والنساء إلا
الحيض فأبان منها
المعاني التي وصفت
وأنها مرفوعة عن
الحيض وقال الله جل
ثناؤه إذا قمتم إلى الصلاة
فاغسلوا وجوهكم
وأيديكم إلى المرافق
وأرجلكم إلى الكعبين
على أن على كل قائم
إلى الصلاة الوضوء فدل
رسول الله على أن فرض
الوضوء على القائم إلى

أو شهد عليه أحد بحق فخره قبلت شهادتهم ما ولو رددتها في إحدى الخالين لرددتها في الأخرى قال وكذلك لو شهدوا له وهو ملوك أنه أعتق وكذلك لو جرحوا شاهدين شهدا عليه بحد قبلتهم لأن أصل الشهادة أن تكون مقبولة أو مردودة فإذا كانت مقبولة لا لاخ قبلت في كل شيء فان قال قائل فقد يجرون إلى أنفسهم الميراث اذا صار حرا قيل له أفرايت ان كان له ولد أحرار أو رأيت ان كان ابن عم بعيد النسب قدير ثونه ان مات ولا ولده أو رأيت ان كان رجل من أهل العشيرة مترأى النسب أترد شهادتهم له في الحد يدفعونه بجرح من شهدوا على جرحه من شهد عليه أو بعته فان قال نعم قيل أفرايت ان كانوا حلفاء فكانوا يعيرون بما أصاب حليفهم أو كانوا أصهارا فكانوا يعيرون بما أصاب صهرهم وان بعد صهره وكان من عشيرة صهرهم الأدنى أو رأيت ان كانوا أهل صناعة واحدة يعاون معا ويعمدون معان علم أو غيره فلو ردد شهادتهم لم يخل الناس من أن يكون هذا فافقد أجازها وفيها العلة التي أبطلها بها قال ولا تجوز شهادة أحد غير الأحرار المسلمين البالغين العدول

((شهادة الغلام والعبد والكافر))

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الغلام قبل أن يبلغ والعبد قبل أن يعتق والكافر قبل أن يسلم لرجل بشهادة فليس للقاضي أن يجيزها ولا عليه أن يسمعها أو يسمعها منه تكلف فإذا بلغ الصبي وعق العبد وأسلم الكافر وكانوا عدولا فشهدوا بها قبلت شهادتهم لأنهم نردوها في العبد والصبي بعله بخط في أعمالهما ولا كذبهما ولا بحال سيئة في أنفسهما ولا انتقلا عنهما وهما بحالهما ما قبلناهما انما رددناها لأنهما ليسا من شرط الشهود الذين أمرنا بإجازة شهادتهم ألا ترى أن شهادتهم ما وسكتها في حالهما تلك سواء وأنا لا نسأل عن عدلها ما ولو عرفنا عدلها كان مثل جرحهما في أن لا تقبل شهادتهما في أن هذا لم يبلغ وأن هذا مملوك وفي الكافر وان كان ما مونا على شهادة الزور في أنه ليس من الشرط الذي أمرنا بقبوله فإذا صاروا إلى الشرط الذي أمرنا بقبوله قبلناهم معا وكانوا كمن لم يشهد إلا في تلك الحال فأما الحر المسلم البالغ ترد شهادته في الشيء ثم تحسن حاله فيشهد بها فلا نقبلها لأننا قد حكمنا بإبطالها لأنه كان عندنا حين شهد في معنى الشهود الذين يقطع بشهادتهم حتى اختبرنا أنه مجروح فيه بأمر شيء أو كذب فاخبر فرددنا شهادته فلا نجيزها وليس هكذا العبد ولا الصبي ولا الكافر أولئك كانوا عدولا أو غير عدول ففهم علة أنهم ليسوا من الشرط وهذا من الشرط إلا بأن يختبر عمله أو قوله والله تعالى الموفق

((شهادة النساء))

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا تجوز شهادة النساء إلا في موضعين في مال يجب للرجل على الرجل فلا يجوز من شهادتهن شيء وان كثرن إلا وبعهن رجل شاهد ولا يجوز منهن أقل من اثنتين مع الرجل فصاعدا ولا تجوز اثنتين ويحلف معهما لا بشرط الله عز وجل الذي أجازها فيه مع شاهد يشهد بعنل شهادتهما لغيره قال الله عز وجل فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فأما رجل يحلف لنفسه فيأخذ فلا يجوز وهذا مكتوب في كتاب الإيين مع الشاهد والموضع الثاني حيث لا يرى الرجل من عورات النساء فانهم يجوزون فيه منفردات ولا يجوز منهن أقل من أربع اذا انفردن قياسا على حكم الله تبارك وتعالى فيهن لأنه جعل اثنتين تقومان مع رجل مقام رجل وجعل الشهادة شاهدين أو شاهدا وامرأتين فان انفردن فقام شاهدين أربع وهكذا كان عطاء يقول أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز في شيء من الحدود ولا في شيء من الوكالات ولا الوصية ولا ماعدا ما وصفت من المال وما لا يطاع عليه الرجال من النساء أقل من

الصلاة في حال دون حال لانه صلى صلاتين وصلوات بوضوء واحد وقد قام إلى كل واحدة منهن وذهب أهل العلم بالقرآن إلى أنها على القائمين من النوم ودل رسول الله على أشياء توجب الوضوء على من قام إلى الصلاة وذكر الله غسل القدمين فسخ رسول الله على الخفين فدل على أن الغسل على القدمين على بعض المتوضئين دون بعض وقال الله جل ثناؤه لنبيه خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وقال وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة فكان ظاهرا مخرج الآية بالزكاة عاما يراد به الخاص بدلالة سنة رسول الله على أن من أموالهم ما ليس فيه زكاة وأن منها ما فيه الزكاة ما لا يجب فيه الزكاة حتى يبلغ وزنا أو كيلا أو عددا وإذا بلغه كانت فيه الزكاة ثم دل على أن من الزكاة شيئا يؤخذ بعدد شيئا يؤخذ بكيل شيئا يؤخذ بوزن وأن منها ما كان نجس

أخذود كفتارات لذنوب فهو بعد ما يكفر عنه الذنب خير منه قبل أن يكفر عنه فلا أدر شهادة في خير حاله
وأجيز شافي من حاله رواه رددتها باعلاؤه ما لا يحل له فلا أقبلها حتى يتقبل عنها وهذا القاذف فأما الشاهد
بارزنا عند الحاكم فلا يحرمه الحاكم لمجابهة أو شبهة فإذا كان عدلا يوم شهدتم أ كذب نفسه قبلت شهادته مكانه
لا زل ليس في معاني القدفة

(باب شهادة الاعمي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا رأى الرجل فأثبت وهو بصير ثم شهد وهو أعمى قبلت شهادته لان الشهادة
انما رقت وهو بصير الا أنه بين وهو أعمى عن شيء وهو بصير ولا علة في رده شهادته فإذا شهد وهو أعمى على شيء
قال أئتمته كما أثبت كل شيء بالصوت أو بالحس فلا تجوز شهادته لان الصوت يشبه الصوت والحس يشبه الحس
فان قال قائل فالأعمى يلاعن امرأته فأجل انما احده الله في القذف غير الأزواج اذ الم يأتوا بأربعة شهداء
فإذا جأوا بهم خرجوا من الحد وحده لا زواج الا بأن يخرجوا بالالة معان ففرق بين الأزواج والأجنبيين في هذا
المعنى وجمع بينهم في أن يحدوا مع الالم يأت هؤلاء ببينة وهو لا بالالة معان أو ببينة وسواء قال الزوج رأيت
امرأتى ترى أرمي بقله كما سوا أن يقولوا لا يجنبون رأينا ما ترى أو هي زانية لا فرق بين ذلك فأما اصابه الاعمي
أحله وجاريتة فذلك أمر لا يشبه الشهادات لان الاعمي وان لم يعرف امرأته معرفة البصير فقد يعرفها معرفة
يكتفي بها وتعرفه حتى معرفة البصير وقد يصيب البصير امرأته في الظلمة على معنى معرفة من يجنبها وحسبها
ولا يجوز له أن يشهد على أحد في الظلمة على معرفة المجسمة والمنجوع وقد وجد من شهادة الاعمي بذلك أن أكثر
الناس غير اعمي فإذا أبطلنا شهادته في نفسه فحق لم ندخل عليه ضرر أو ليس على أحد ضرورة غيره وعليه
ضرورة نفسه فهو مضطر الى الجماع الذي يحل له لا لا يجدد أكثر من هذا ولا يبصر أبدا وليس عضطرا الى
الشهادة ولا غيره مضطر الى شهادته وهو يحل له في ضرر ورته لنفسه ما لا يحل لغيره في ضرر ورته ألا ترى أنه
يجوز له في ضرر ورته الميتة ولو حجه من لا ضرر ورته كضرر ورته لم تحل له الميتة ألا ترى أنه يجوز له اجتهاده
في نفسه ولا يجوز له اجتهاده في غيره من أهل زمانه فأما عائشة ومن روى عنه الحديث فالحديث انما قبل
على صدق الخبر وعلى الاغلب على القلب وليس من الشهادات بسبيل ألا ترى أننا نقبل في الحديث حديثي
فلان عن فلان بن فلان ولا نقبل في الشهادة حديثي فلان عن فلان حتى يقول أشهد لسمعت فلانا ونقبل
حديث المرأة حتى نحل بها ونحرم وحدها ولا نقبل شهادتها وحدها على شيء ونقبل حديث العبد الصادق
ولا نقبل شهادته ونزد حديث العدل اذ لم يضبط الحديث ونقبل شهادته فيما يعرف فالحديث غير الشهادة

(باب شهادة الوالد والوالدة والولد والوالدة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى عليه لا تجوز شهادة الوالد والوالدة والابن بنيه ولا ابنته وان تسفلوا ولا
لأبائه وان بعدوا لانه من آبائه وانما شهد بشيء هو منه وان بنيه منه فكذا نه شهد لبعضه وهذا مما لا أعرف
فيه خلافا ويجوز بعد شهادته لكل من ليس منه من أخ وذو رحم وزوجة لاني لا أجحد في الزوجة ولا في الاخ
علة أدر بها شهادته خبرا ولا قياسا ولا معقولا وانى لو رددت شهادته لزوجه لانه قد يرثها ورثته في حال رددت
شهادته لم ير له من أسفل اذ لم يكن له ولد لانه قد يرثه في حال ورددت شهادته لعصبته وان كان بينه وبينهم
مائة أب ولست أجده عال مال امرأته ولا تملك ماله فيكون يجر الى نفسه بشهادته ولا يدفع عنها وهكذا
أجده في أخيه ولو رددت شهادته لأخيه بالقرابة رددتها لابن عمه لانه ابن جده الأدنى ورددتها لابن جده الذي
يليه ورددتها لابن الجد الذي فوق ذلك حتى أدرها على مائة أب أو أكثر قال ولو شهد أخوان لأخ بحق

كذب الله في حال لأن
الله جل ثناؤه قد أعلم
خلقه أن رسوله يهدي
الى صراط مستقيم
صراط الله ولا أن شيئا
من من رسل الله ناسخ
لكتاب الله لانه قد أعلم
خلقه أنه انما ينسخ
القرآن بقرآن مثله
والسنة تبع القرآن
وقد اختصت من ابانة
السنة عن كتاب الله
بعض ما حضر في ما
يدل على ما في مثل
معناه ان شاء الله قال
الله جل ثناؤه ان الصلاة
كانت على المؤمنين كتابا
موقوتة فدل رسول الله
على عدد الصلاة ومواقفها
والعمل بها وفيها ودل
على أنها على العامة
الاحرار والمالئ من
الرجال والنساء الا
الحيض فأبان منها
المعاني التي وصفت
وأنها مرفوعة عن
الحيض وقال الله جل
ثناؤه اذا قمتم الى الصلاة
فاغسلوا وجوهكم
وأيديكم الآيت وكان
خامسا يخرج الآيت
على أن على كل قائم
الى الصلاة الوضوء فدل
رسول الله على أن فرض
الوضوء على القائم الى

الشهادة عليه أحد بحق فخره قبلت شهادتهم وأولورددتهم في إحدى الخالين لرددتهم في الأخرى قال وكذلك
لوشهدوا له وهو أوله أنه أعتق وكذلك لو جرحوا شاهدين شهدا عليه بحمد قتلهم لأن أصل الشهادة أن
تكون مقبولة أو مردودة فإذا كانت مقبولة لا تخفى قبلت في كل شيء فإن قال قائل فقد يجرون إلى أنفسهم
المسيرات إذا صاروا قبل له أفرايت أن كان له ولد أحرار أو رأيت أن كان ابن عم بعيد النسب قد يرثونه إن
مات ولا ولد له أو رأيت أن كان رجل من أهل العشيرة متراخي النسب أترد شهادتهم له في الحديف فعونه
بجرح من شهدوا على جرحه عن شهد عليه أو بعته فإن قال نعم قيل أفرايت أن كانوا حلفاء فكانوا
يعيرون بما أصاب حلفهم أو كانوا أصهارا فكانوا يعيرون بما أصاب صهرهم وإن بعد صهره وكان من عشيرة
صهرهم الأدنى أو رأيت أن كانوا أهل صناعة واحدة يعاونون معا ويمدحون معان علم أو غيره فإن رد
شهادتهم لم يخل الناس من أن يكون هذا فهم وإن أجازها في هذا فقد أجازها وفيها العلة التي أبطلها بها قال
ولا تجوز شهادة أحد غير الأحرار المسلمين البالغين العدول

(شهادة الغلام والعبد والكافر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الغلام قبل أن يبلغ والعبد قبل أن يعتق والكافر قبل أن يسلم
لرجل بشهادة فليس للقاضي أن يجيزها ولا عليه أن يسمعها أو يسمعها منه تكلف فإذا بلغ الصبي وعق العبد
وأسلم الكافر وكانوا عدولا فشهدوا بها قبلت شهادتهم لأنهم نردوها في العبد والصبي بعلة منسوخة في أعمالهما
ولا كذبهما ولا بحال سيئة في أنفسهما ولا بانتقال عمن أو هما بحالهما إقبالا لهما إنما ردناها لأنهما ليسا من
شروط الشهود الذين أمرنا بإجازة شهادتهم ألا ترى أن شهادتهم ما وسكتاها في حالهما تلك سواء وأنا
لا تسأل عن عدلها ما ولو عرفنا عدلها كان مثل جرحهما في أن لا تقبل شهادتهما في أن هذا لم يبلغ وأن هذا
مملوك وفي الكافر وإن كان ما مونا على شهادة الزور في أنه ليس من الشرط الذي أمرنا بقبوله فإذا صاروا إلى
الشرط الذي أمرنا بقبوله قبلناهم معا وكانوا كمن لم يشهد إلا في تلك الحال فأما الحر المسلم البالغ ترد شهادته
في الشيء ثم تحسن حاله فيشهد به فلا نقبلها لا نافذ حكمنا بإبطالها لأنه كان عندنا حين شهد في معاني الشهود
الذين يقطع بشهادتهم حتى اختبرنا أنه مجروح فيه بعمل شيء أو كذب فاختبر فرددنا شهادته فلا نجيزها وليس
هكذا العبد ولا الصبي ولا الكافر أولئك كانوا عدولا أو غير عدول ففهم علة أنهم ليسوا من الشرط وهذا
من الشرط إلا بأن يختبر عمله أو قوله والله تعالى الموفق

(شهادة النساء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا تجوز شهادة النساء إلا في موضعين في مال يجب للرجل على الرجل فلا يجوز
من شهادتهن شيء وإن كثرن إلا وعهن رجل شاهد ولا يجوز منهن أقل من اثنتين مع الرجل فصاعدا ولا تجوز
اثنتين ويحلف معهما لا بشرط الله عز وجل الذي أجازهما فيه مع شاهد يشهد بعقل شهادتهما للغير قال الله
عز وجل فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فأما رجل يحلف لنفسه فيأخذ فلا يجوز وهذا مكتوب في كتاب
الدين مع الشاهد والموضع الثاني حيث لا يرى الرجل من عورات النساء فانه يجوز فيه منفردات ولا يجوز
منهن أقل من أربع إذا انفردن قياسا على حكم الله تبارك وتعالى فيهن لأنه جعل اثنتين تقومان مع رجل
مقام رجل وجعل الشهادة شاهدين أو شاهدا وامرأتين فإن انفردن فقام شاهدين أربع وهكذا كان عطاء
يقول أخبرنا مسلم عن ابن جريح عن عطاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز في شيء من الحدود ولا
في شيء من الوكالات ولا الوصية ولا ما عدا ما وصفت من المال وما لا يطالع عليه الرجال من النساء أقل من

وعشر ورابع عشر روي
بعدد وقال الله والله على
الناس حج البيت من
استطاع اليه سبيلا الآية
فدل رسول الله صلى
الله عليه وسلم على
مواقيت الحج وما يدخل
بديه وما يخرج به منه
وما يعمل فيه بين الدخول
والخروج وقال الله
جبل ثناؤه والسارق
والسارقة فاقطعوا
أيديهما وقال الزانية
والزاني فاجلدوا كل
واحد منهما مائة جلدة
وكان ظاهر مخرج هذا
عاما فدل رسول الله
على أن الله جل
ثناؤه أراد بهذا بعض
السارقين بقوله تقطع
اليدين في ربع دينار
فصاعدا ورجم الحرين
الزانيين الثيبين ولم
يجلد هما فدل السنة
على أن القطع على بعض
السراق دون بعض
والجلد على بعض الزناة
دون بعض فمقد يكون
سارقا من غير حرز
فلا يقطع وسارقا لا تبلغ
سرقته ربع دينار
فلا يقطع ويكون
زانيا ينفلا لا يجلد
مائة فوجب على كل
عالم أن لا يشك أن سنة
رسول الله إذا قامت

شاهدين ولا يجوز في العتق والولاء ويحلف المدعي عليه في الطلاق والحدود والعتاق وكل شيء بغير شاهد
وبشاهد فإن نكل رددت اليين على المدعي وأخذت له بحقه وإن لم يحلف المدعي لم أخذه شيئا ولا أفرق بين
حكم هذا وبين حكم الأموال

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا كان القاضي عدلا فأقر رجل بين يديه
(شهادة القاضي) أن يشهد عنده أثبت من أن يشهد عنده كل من يشهد لانه قد يمكن أن يشهد واعنده بزور والافرار
بشيء كان الافرار عنده أثبت من أن يشهد عنده كل من يشهد لانه قد يمكن أن يشهد واعنده بزور والافرار
عنده ليس فيه شك وأما القضاة اليوم فلا أحب أن أتكلم بهذا كراهية أن أجعل لهم سبيلا إلى أن يجوزوا
على الناس والله تعالى الموفق

(رؤية الهلال) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يلزم الامام الناس أن يصوموا بالإشهاد
عدين فأكثر وكذلك لا يفطرون وأحب إلى لو صاموا بشهادة العدل لانهم لا مؤنة عليهم في الصيام ان كان من
رمضان أدوه وان لم يكن رجوت أن يؤخر وابه ولا أحب لهم هذا في الفطر لان الصوم عمل بر والفطر ترك عمل
أخبرنا الدراوردي عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن أمه فاطمة بنت الحسين رضي الله تعالى عنه
أن شاهدا شهد عند علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه على رؤية شلال شهر رمضان فصام أحسبه قال وأمر
الناس بالصيام وقال أصوم يوما من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوما من رمضان أحسبه «شك الشافعي»
قال الربيع رجع الشافعي بعد فقال لا يصام بالإشهادين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان كان على
رضي الله تعالى عنه أمر الناس بالصوم فعلى معنى المشورة لا على معنى الإلزام والله تعالى أعلم

(شهادة الصبيان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا تجوز شهادة الصبيان في حال من
الأحوال لانهم ليسوا بمن نرضى من الشهداء وانما أمرنا الله عز وجل أن نقبل شهادة من نرضى ومن قبلنا
شهادته قبلنا ما حين يشهد بها في الموقف الذي يشهد بها فيه وبعد وفي كل حال ولا أعرف مكان من
تقبل شهادته قبل أن يعلم ويجرب ويفارق موقفه اذا علمنا أن عقل الشاهد هكذا فمن أجاز لنا أن نقبل
شهادة من لا يدري ما لله تبارك وتعالى اسمه عليه في الشهادة وليس عليه فرض فان قال قائل فان ابن الزبير
قبلها قيل فابن عباس ردها والقرآن يدل على أنهم ليسوا بمن نرضى أخبرنا سفيان عن عمرو بن أبي
مليكة عن ابن عباس

(الشهادة على الشهادة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى تجوز الشهادة على الشهادة ولا
يجوز أن يشهد على شهادة الرجل ولا المرأة حيث تجوز الأرجلان ولا يجوز أن يشهد على واحد منهما نساء
مع رجل وان كان ذلك في مال لانهم لا يشهدون على أصل المال انما يشهدون على تثبيت شهادة رجل أو امرأة
واذا كان أصل مذهبا نالنا نخير شهادة النساء الا في مال أو فيما لا يراه الرجال لم يجز لنا أن نخير شهادتهن على
شهادة رجل ولا امرأة

(الشهادة على الجراح) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا أقام رجل شاهدا على جرح
خطأ أو عدا مما لا قصاص فيه بحال حلف مع شاهده عينا واحدة وكان له الأرض وان كان عدا فيه قصاص
بحال لم يحلف ولم يقبل فيه الا شاهدان ولو أجزنا اليين مع الشاهد في القصاص أجزناهما في القتل وأجزناهما في
الحدود ووضعتاهما الموضع الذي لم توضع فيه وسواء كان ذلك في عبد قتله حر أو نصراني قتله حر مسلم أو جرح
قال وشهادة النساء فيما كان خطأ من الجراح وفيما كان عدا لا قصاص فيه بحال جائزة مع رجل ولا يجز أن
انفردن ولا يمين لطالب الحق معهن وحدهن (١) فان ذهب ذاهب إلى أن يقول ان القسامة تجب بشاخص في
النفس فيقتل ولي الدم فالقسامة تجب عنده بدعوى المقتول أو القوت من البينة ولا يجوز له إلا أن يزعم أن
الجرح الذي فيه القود مثل النفس فيقتضى فيه بالقسامة ويجعلها أحسن عينا ولا يفرق بينه وبين القسامة

(١) قوله فان ذهب الخ كذا في النسخ وتأمله

هذا المقام مع كتاب الله
في أن الله أحكم فرضه
بكتابه وبين كيف
ما فرض على لسان
نبيه وأبان على لسان
نبيه صلى الله عليه وسلم
ما أراد به العام والخاص
كانت كذلك سنته في
كل موضع لا تختلف
وأن قول من قال تعرض
السنة على القرآن فإن
وافقت ظاهره والا
استعملنا ظاهر القرآن
وتركنا الحديث جهل
لما وصفت فأبان الله لنا
أن سنن رسوله فرض
علينا بأن تنتهي إليها
لأن لنا معها من الأمر
شيأ لا التسليم لها واتباعها
ولأنها تعرض على
قياس ولا على شيء غيرها
وأن كل ما سواها من
قول الأكسين تبع لها
قال فذكرت ما قلت
من هذا لعدد من أهل
العلم بالقرآن والسنن
والآثار واختلاف الناس
والقياس والمعقول
فكلهم قال هذا مذهبا
ومذهب جميع من
رضينا من أئمتنا وحكي
لنا عنه من أهل العلم
فقلت لأحسن من
خبرت منهم عندي
بحجة وأكبرهم علما

في النفس بحال أو يزعم أن القسامة لا تكون إلا في النفس فأصل حكم الله تعالى في الشهادة شاعداً أو شاحداً
وامراً ثان في المال وأصل حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم عندنا أنه حكم باليمين مع الشاهد في الأموال
والقسامة ليس بحال قال فلا ينبغي إلا أن لا يجاز على القصاص إلا شاعداً إلا أن يقول قائل في الجراح أن
فيها قسامة مثل النفس فإذا أبي من يقول هذا أن يقبل شاعداً وامراً تين ثم يقتص كان ينبغي أن يكون لأن
يقبل عينا وشاحداً أسدباء

(شهادة الوارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا شهد وارث وهو عدل لرجل أن أباه أوصى له بالثلث وجاء آخر بشاهدين
يشهدان له أن أباه أوصى له بالثلث فهو مثل الرجلين يقيم أحدهما شاهدين على الدار بأمر الله وقيم الآخر
شاهداً أمه الله لا اختلاف بينهما فمن رأى أن يسوي بين شاهدين عيين في هذا وبين شاهدين أحلف هذا مع
شاهده وجعل الثلث بينهما منصفين ومن لم يرد ذلك لأن الشهادة لم تتم حتى يكون المشهود له مستغنياً عن أن
يحلف جعل الثلث لصاحب الشاهدين وأبطل شهادة الوارث إذا كان وحده ولو كان معه وارث آخر
تجوز شهادته أو أجنبي كان الثلث بينهما منصفين في القولين معا قال ولو أن الوارث شهد أن أباه رجع عن
وصيته للمشهود له وصيره إلى هذا الآخر حلف مع شاهده وكان الثلث له وهذا يخالف المسئلة الأولى لأنهما
في المسئلة الأولى مختلفان وهذا يثبت ما يثبت وأباه رجع فيه قال ولو مات رجل وترك بنين
عدداً فاقسموا أو لم يقتسموا ثم شهد أحد الورثة لرجل أن أباه أوصى له بالثلث فإن كان عدلاً حلف مع
شاهده وأخذ الثلث من أيديهم جميعاً وإن كان غير عدل أخذ ثلث ما في يديه ولم يأخذ من الآخرين شيئاً
وأحلفوا له وهكذا لو كان الشاهد امرأتين من الورثة أو عشرين من الورثة لرجل معهن أخذ ثلث ما في
أيديهن ولم تجز شهادتهن على غيرهن ممن لم يقر ولم يحلف المشهود له مع شهادتهن قال ولو كان الميت
ترك ألقافاً نقداً أو ألقافاً يباع على أحد الوارثين فشهد الذي عليه الدين لرجل أنه أوصى له بالثلث فإن كان عدلاً
أعطاه ثلث الألف التي عليه لأنهما من ميراث الميت وأعطى الآخر ثلث الألف التي أخذها إذا حلف (١) وإن
كان مفلساً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر الوارث بدين على أبيه ثم أقر عليه بدين بعده فسواء
القرار الأول والقرار الآخر لأن الوارث لا يعدو أن يكون أقراره على أبيه يلزمه فيما صار في يديه من ميراث
أبيه كما يلزمه ما أقر به في مال نفسه وهو لو أقر اليوم لرجل عليه بدين وغداً لا خسر لزمه ذلك كله ويتحاصن
في ماله أو يكون أقراره ساقطاً لأنه لم يقر على نفسه فلا يلزمه واحد منهما وهذا مما لا يقوله أحد علمته بل هما
لازمان معا ولو كان معه وارث وكان عدلاً حلف مع شاهدين أو لم يكن عدلاً كانت المسئلة الأولى
ويلزمه ذلك فيما في يديه دون ما في يدي غيره قال وإذا مات رجل وترك وارثاً أو ورثة فأقر أحد الورثة في
عبد تركه الميت أنه لرجل بعينه ثم عاد بعد فقال بل هو لهذا الآخر فهو للأول وليس للآخر فيه شيء ولا غرم
على الوارث قال وكذلك لو وصل الكلام فقال هو لهذا بل هو لهذا كان للأول منهما وذلك أنه حينئذ
كالمقر في مال غيره فلا يصدق على إبطال أقراره قطعه لا يخرج به إلى آخر وليس في معنى الشاهد
الذي شهد بما لا يعلل لرجل ثم يرجع قبل الحكم فيشهد به لا خسر قال وإذا مات الميت وترك ابنين فشهد
أحدهما لرجل بدين فإن كان ممن تجوز شهادته أخذ الدين من رأس المال مما في يدي الوارثين جميعاً إذا
حلف المشهود له وإن كان ممن لا تجوز شهادته أخذ من يدي الشاهد له من دينه بقدر ما كان يأخذ منه
لو جازت شهادته لأن موجوداً في شهادته أنه انما في يدي المقر حق وفي يدي الجاحد حق فأعطيته من المقر

(١) أي وإن كان الآخر مفلساً لأن عين مال الميت عنده وقد استحق الموصي له منها ثلثها تأمل

ولم أعتد من المباحة شيئا وليس هذا كشيء من مال الميت ذلك كالميت ترك الأثرى أنه لو ترك ألفين فهلكت
 أحدهما ونبت عليه دين أنت أخذت الألف وكذلك لو ترك لرجل وصية بالثلث أخذت الالف وكانت
 له السكة كذا يترك وتقسم الورثة ماله سبع أهل الدين وأهل الرصية كل وارث بما صار في يديه حتى يأخذوا
 من يديه بقدر ما صار لهم ولو أفلسوا فأعطى أهل الدين دينهم من رضى من لم يفلس رجع به على من أفلس
 وهذا الشاهد لا يرجع أبدا على أخيه بشيئا أو أقرب قال ولو ترك الميت رجلا وارثا واحدا فأقر لرجل
 أن له هذا العبد بعينه ثم أقر به بعد ذلك فإقراره الأول لا يضمن إلا خرسا وسواء دفع العبد إلى المقر له الأول
 أو لم يدفعه لا فرق بينهما ولو زعت أنه إذا دفعه إلى الأول ثم أقر به إلا خرسا وسواء دفع العبد إليه
 قد استهلكه دفعه إلى الأول قلت كذا لو لم يدفعه (١) من قبل أنى إذا خرت إقراره الأول ثم أردت أن أخرج
 ذلك من يدى الأول إلى الآخر بأقرار كنت أقررت في مال غيرى فلا كون ضامنا لذلك وسواء كان
 الوارث إذا كان منفردا بالميراث من تجوز شهادته أو لا تجوز في هذا الباب من قبل أن لا أقبل شهادته في شيء
 قد أقر به لرجل وخرج من ملكه إليه قال وهكذا لو أقر أن أباة أوصى لرجل بثلث ماله ثم قال بل أوصى به
 لهذا لم أقبل قوله من قبل أنى قد أزمته أن أخرج من يديه ثلث ماله أبيه إليه فإذا أراد إخراجها إلى غيره جعلته
 خصما الذى استحقه أو لا بإقراره فلا أقبل شهادته فيما هو فيه خصمه له قال ولو أقيم الورثة ثم لى
 الميت دين أو وصية بشهادة وارث أو غير وارث فذلك كله سواء ويقال للورثة ان تطوعتم أن تؤدوا على
 هذا دينه وتثبتون على القسم فذلك وإن أبيت بعنا لهذا فى أحضر ماترك الميت ونقضنا القسم ينكم ولم ينبع
 على كل واحد منهم بقدر الدين ولا بقدر الرصية ألا ترى أنه لو ترك دارا وأرضا وريقا وشيا وادراهم وترك ديننا
 أعطينا صاحب الدين من الدراهم الحاضرة ولم نجبه على غائب يباع ولم نبع له مال الميت كله وبعنا له من
 مال الميت بقدر دينه أو وصيته

(الشهادة على الشهادة وكتاب القاضى)

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى وتجوز الشهادة على الشهادة وكتاب القاضى فى كل حق للأدمين من مال
 أوحداً وقصاص وفى كل حد لله تبارك وتعالى قولان أحدهما أنها تجوز والآخر لا تجوز من قبل درء الحدود
 بالشبهات فمن قال تجوز فشهد شاهدان على رجل بالزنا أو بعبعة على شهادة آخرين بالزنا لم تقبل الشهادة حتى
 يصفوا زنا واحدا وفى وقت واحد ويثبت الشاهدان على رؤية الزنا وتغيب الفرج فى الفرج وتثبت اليهود
 على الشاخذين مثل ذلك ثم يقام عليه الحد قال وهكذا كل شهادة زنا لا يقبلها الحاكم فيحدها حتى يشهدوا
 بها على زنا واحد فان شهدوا فأبهم ما ولم يصفوا أنهم أروية واحدة ثم مات أحدهم أو ماتوا أو غاب أحدهم
 أو غابوا لم يحده ولم يحدهم من قبل أنهم لم يثبتوا عليه ما يوجب عليه الحد قال وهكذا لو شهد ثمانية على
 أربعة فى هذا القول أقيم عليه الحد قال وإذا سمع الرجلان الرجل يقول أشهد أن فلان على فلان ألف
 درهم ولم يقل لهما ما شهدا فليس عليهما أن يقوم به هذه الشهادة فان قاما به فليس للقاضى أن يحكم به لأنه
 لم يسترعهما الشهادة فيكونانما شهد بحق ثابت عنده وقد يجوز أن يقول أشهد أن فلان عليه ألف درهم
 وعدا ياها أو من وجه لا يجب لأنه غير مأخوذ بها فإذا كان مؤدبها إلى القاضى أو يسترعى من يؤدبها إلى
 القاضى لم يكن ليفعل إلا وهى عنده واجبة وأحب للقاضى أن لا يقبل هذا منه وإن كان على الصحة حتى
 يسأله من أين هى له عليه فان قال بإقراره منه أو يبيع حضرته أو سلف أجازة فان قال هذا ولم يسأله
 القاضى كان موضع غمبا ورأيت جازرا من قبل أنه انما شهد بها على الصحة قال وإن شهد شاهد على شهادة
 غيره فعليه أن يؤدبها وليس للقاضى أن يقبلها حتى يكون معه غيره قال وإذا سمع الرجل الرجل يقول لرجل

(١) هذا تعليل لنفى الضمان فتنه

فيما غابت أرايت اذ
 زعمنا من واثبت أن
 السابق منه نفي أمر فويل
 يشبر زنا زنا تال لا قلت
 وجبتنا جنتك على من
 ردنا من أدب واستعمل
 فلا حصر القرآن فتنع
 السارق فى كل شيء
 لأن اسم السرقة يلزمه
 وأبطل الرجيم لأن الله
 يقول الزانية والزانى
 فاجلدوا كل واحد
 منهم سمانا ثجلة وعلى
 من استعمل بعض
 الحديث مع خذلاء وقال
 لا يمسح على الخفين
 لأن الله قسّد القدمين
 بغسل أرسخ وعلى
 آخرين من أهل الفقه
 أحلوا كل ذى روح لم
 ينزل تحريمه فى القرآن
 لقول الله قل لا أجد فيما
 أوحى إلى محرم ما على
 طاعم طعامه إلا أن
 يكون ميتة أو دما
 مسفوحا أو لحم خنزير
 وقالوا قال بما قلنا من
 أصحاب رسول الله من
 مشوا أعلم به من أبى
 ثعلبة فخرنا كل ذى
 ناب من السباع بمنبر من
 نفع عن أبى ثعلبة عن
 النبي قال نعم هذه حجتنا
 وكفى بها حجة ولا حجة
 فى أحد مع رسول الله

بمال وصف ذلك من غصب أو بيع أو لم يصف ولم يشهد المقر فلازم له أن يؤدبها وعلى القاضي أن يقبله وذلك أن إقراره على نفسه أصدق الأمور عليه قال وإذا سمع الرجل الرجل يقول أشهد أن فلان على فلان حقاً لم يلزم فلان لأنه لم يقربه وإقرار غيره عليه لا يلزمه ولا يلزمه شيء من ذلك إلا أن يكون شاهداً عليه والشهادة عليه أن يقوم بها عند الحاكم أو يستترعها شاهداً فأمّا أن ينطق بها وهي عنده كالمرح فسمع منه ولا يستترعها فهذا بين أن ما أقر به على غيره ولا يلزم غيره إقراره ولم يكن شاهداً به فيلزم غيره شهادته قال وإذا شهد الشاهدان على رجل أنه قد سرق ما لا لرجل فوصفاً للمال ولم يصفاه من حيث سرقة أو وصفاه من حيث سرقة ولم يصفاه للمال فلا قطع عليه لأنه قد يكون سارقاً لا قطع عليه وذلك أن يختلس أو يسرق من غير حرز أو يسرق أقل من ربع دينار فإن مات الشاهدان أو غابا لم يقطع وإذا ما تخلى بعد أن يحلف فاذنابا حبس حتى يحضرا ويكتب إلى قاضي البلد الذي هما فيه فيقفهما ثم يقبل ذلك من قبل كتاب القاضي في السرقة ومن لم يقبل كتاب القاضي في السرقة لم يكتب وإن كانا وصفاً السرقة ولم يصفاه الحرز أغرمها السارق ولم يقطع قال وإذا شهد شهود الزنا على الزنا لم يقم الحد حتى يصفوا الزنا كما وصفت فإن فعلوا أقيم الحد وإن لم يفعلوا حتى غابوا (١) أو ماتوا أو غاب أحدهم حبس حتى يصفه فإن مات أحدهم خلى سبيله ولا يقيم الحد عليه أبداً حتى يجتمع أربعة يصفون زنا واحداً فيجب بمثله الحد أو يحلفه ويخلى ويكون فيما يسأل الإمام الشهود عليه أربى بأمرأة لأنهم قد يعدون الزنا وقع على بهيمة وأمرهم أن يعدوا الاستمنا زناً فلا نجد أبداً حتى يثبتوا الشهادة وبينوها له فيما يجب في مثله الزنا قال وإذا شهد ثلاثة على رجل بالزنا فأتوه فقال الرابع رأيت نال منها ولا أدري أغاب ذلك منه في ذلك منها فذهب أكثر المفتين أن يحد الثلاثة ولا يحد الرابع ولو كان الرابع قال أشهد أن زان (٢) ثم قال هذا القول انبغى أن يحد في قولهم لأنه قاذف لم يثبت الزنا الذي في مثله الحد ولم يحدوا وهكذا لو شهد أربعة فقالوا رأينا على هذه المرأة فلم يثبتوا لم يحدوا ولو قالوا رأينا هذه المرأة ثم لم يثبتوا حدوا بالقذف لأنهم قد قد لم يخرجوا بالشهادة قال وإذا شهد الشهود على السارق بالسرقة لم يكن للإمام أن يلقنه الجثة وذلك أنه لو جحد قطع ولكن لو ادعت عليه السرقة ولم تقم عليه بينة فكان من أهل الجهالة بالحد إما بأن يكون مسلماً بحضرة سرقة جاءه من بلاد حرب وإما أن يكون جافياً ببادية أهل جفاء لم أر بأساً بأن يعرض له بأن يقول لعاهل لم يسرق فأما أن يقول له اجحد فلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الشاهدان على سرقة فاختلغا في الشهادة فقال أحدهما سرق من هذه الدار كبش الغلان وقال الآخر بل سرقة من هذه الدار أو شهد بالروية معارفاً لمعاسرة من هذا البيت وقال أحدهما بكرة وقال الآخر عسبة أو قال أحدهما سرق الكبش وهو أبيض وقال الآخر سرقة وهو أسود أو قال أحدهما كان الذي سرق أقرن وقال الآخر أجم غير أقرن أو قال أحدهما كان كبشاً وقال الآخر كان نجة فهذا اختلاف لا يقطع به حتى يجتمعا على شيء واحد يجب في مثله القطع ويقال للسروق منه كل واحد من هذين يكذب صاحبه فادع شهادة أيهما شئت واحلف مع شاهدك فإن قال أحدهما سرق كبشاً ووصفه بكرة وقال الآخر سرق كبشاً ووصفه عسبة فلم يدع السروق إلا كبشاً حلف على أي الكبشين شاء وأخذته أو غنمته أو ذات وإن ادعى كبشين حلف مع شهادة كل واحد منهما وأخذ كبشين إذا لم يمسكونا وصفاً أن السرقة واحدة واختلفا في صفتهما فهذه سرقتان يحلف مع كل واحد منهما ما يؤخذ قال وكذلك لو شهد عليه شاهد أنه شرب خمر اليوم وشاهد آخر أنه شرب خمر أمس لم يحد من قبل أن أمس غير اليوم وكذلك لو شهد عليه شاهدان أنه زنى بفلانة في بيت كذا وشهد آخر أن أنه زنى بها في بيت غيره فلا حد على المشهود عليه ومن حد الشهود إذا لم يتواأر أربعة حددهم وإذا شهد شاهد على رجل أنه قذف رجلاً اليوم وشهد آخر عليه أنه قذفه أمس فلا يحد من قبل أنه

(١) قوله أو ماتوا لعاهل مقدم من تأخير والأفلا ماتوا قبل الوصف خلى سبيل المشهود عليه (٢) لعاهل ثم قالوا تأمل

ولافي أحد رد حديث رسول الله بلا حديث مثله عن رسول الله وقد يخفى على العالم رسول الله الشيء من سنته يعمله من ليس مثله في العلم وهؤلاء وإن أخذوا ببعض الحديث فقد سلوكوا في ترك تحريم كل ذي ناب من السباع ورك المسخ على الخفين طريق من رد الحديث كاه لأنهم إذا استعملوا بعض الحديث وتركوا بعضه لا يخالفه عن النبي فقد عطلوا من الحديث ما استعملوا مثله وقلت ولا حجة لهم بتوهين الحديث إذا ذهبوا إلى أنه يخالف ظاهر القرآن وعمومه إذا احتمل القرآن أن يكون خاصاً وقولهم إن قال بالحديث في المسخ وتحريم كل ذي ناب من السباع وغيره إذا كان القرآن تحت إلا أن يكون عاماً يراد به الخاص خالف القرآن ظلم قال نعم قلت ولا تقبل حججهم بأن أنكر علي بن أبي طالب رضي الله عنه المسخ على الخفين وابن عباس

ليس ثم اثنان يشهدان على قذف واحد وهكذا لو شهدا عليه بالطلاق فقال أحدهما قال لامرأته أمس أنت طالق وقال الآخر قال لها اليوم أنت طالق فلا طلاق من قبل أن طلاق أمس غير طلاق اليوم وشهادتهما على ابتداء القول الذي يقع به الآن الحد والطلاق أو العتق كشهادتهما على الفعل وليس هذا كما يشهدان عليه بأنه أقرب شيء مضى منه قال ويخلف في كل شيء من هذا إذا أبطلت عنه الشهادة استحلفته ولم يكن عليه شيء قال وهكذا لو قال أشهد أنه قال لامرأته أنت طالق ان دخلت الدار فدخلتها وقال الآخر أشهد أنه قال لامرأته أنت طالق ان ركبت الدابة فركبتها لم تطلق امرأته لأن كل واحد منهما يشهد عليه بطلاق غير طلاق الآخر قال وإذا سرق السارق السرقة فشهد عليه أربعة فشهد اثنان أنه ثوب كذا وقيمته كذا وشهد الآخر أن أنه ذلك الثوب بعينه وقيمته كذا فكانت إحدى الشهاداتتين يجب فيها النقص والآخر لا يجب بها النقص فلا قطع عليه من قبل أن نذكر الحدود بالشبهة وهذا أقوى ما يدرك به الحد ونأخذ بالآقل من القيمتين في الغرم لصاحب السرقة وليس هذا كالذي يشهد عليه رجلان رجل بألف والآخر بألفين من قبل أنه قد يكون لذلك ألف من وجهه وألفان من وجهه وهذا لا يكون إلا العن ذلك الثوب الذي اجتمعوا عليه وليس شهودا لزيادة بأولى من شهود القصد وأخلفه مع الشاهد الواحد على القيمة إذا ادعى شهادة اللذين شهدا على أكثر القيمتين قال ومن شهد على رجل بغير الزنا فلم تتم الشهادة فلا حد على الشاهد ولا بأس أن يفرق القاضي بين الشهود إذا خشي عنهم أو جهلهم عما يشهدون عليه ثم يوقفهم على ما شهدوا عليه وعلى الساعة التي يشهدون فيها وعلى الفعل والقول كيف كان وعلى من حضر ذلك معهم وعلى ما يستدل به على صحة شهادتهم وشهادة من شهد معهم قال وهكذا إذا اتهمهم بالتحامل أو الخيف على المشهود عليه والتحامل لمن يشهدون له أو الخيف له فإن صححو الشهادة قبلها أو انختلفوا فيها اختلافا يفسد الشهادة أغاها قال وإذا أثبت الشهود الشهادة على أي حذما كان ثم غابوا أو ماتوا قبل أن يعدلوا ثم عدلوا أقيم عليه الحد وهكذا لو كانوا عدولا ثم غابوا قبل أن يقام الحد أقيم وهكذا لو خرسوا أو عموا قال وإذا كان الشهود عدولا أو وعدوا عند الحاكم أطرد المشهود عليه جرحتهم وقبلها منه على من كان من الناس لا فرق بين الناس في ذلك لا تزد شهادة أفضل الناس بالعداوة والجر إلى نفسه والدفع عنها ولا تقبل الجرح من الخارج إلا بتفسير ما يجرح به الخارج الجرح وإن الناس قديم جرحون بالاختلاف والأهواء يكره بعضهم بعضا ويضل بعضهم بعضا ويجرحون بالتأويل فلا يقبل الجرح إلا بنص ما يرى هو مثله يجرح كان الخارج فقيها أو غير فقيه لما وصفت من التأويل قال وإذا شهد شهود على رجل بحد ما كان أو حق ما كان فقال المشهود عليه هم عبيد أو لم يقله فحق على الحاكم أن لا يقبل شهادة أحد منهم حتى يثبت عنده بخبره منه بهم أو بينة تقوم عنده أنهم أحرار بالغون مسلمون عدول فإذا ثبت هذا عنده أخبر المشهود عليه ثم أطرده جرحتهم فإن جاء بها قبلها منه وإن لم يأت بها أنفذ عليه ما شهدوا به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس من الناس أحد نعله إلا أن يكون قليلا يحض الطاعة والمروءة حتى لا يخلطها بشيء من معصية ولا ترك مروءة ولا يحض المعصية ويترك المروءة حتى لا يخلطها بشيء من الطاعة والمروءة فإذا كان الأغلب على الرجل الأظهر من أمره الطاعة والمروءة قبلت شهادته وإذا كان الأغلب الأظهر من أمره المعصية وخلاف المروءة رددت شهادته وكل من كان مقيما على معصية فها حذوا وحذوا فلا تجوز شهادته وكل من كان منكشف الكذب مظهره غير مستتر به لم تجز شهادته وكذلك كل من جرح بشهادة زور وإن كان غير كذاب في الشهادات ومن كان غامضا يظن به الكذب وله مخرج منه لم يلزمه اسم كذاب وكل من تأول فأتى شيئا مستحلا كان فيه حذوا ولم يكن لم ترد شهادته بذلك ألا ترى أن ممن جل عنه الدين ونصب علما في البلدان من قد يستحل المتعة فيفتي بان ينكح الرجل المرأة أو ما يبدواهم مسماة وذلك عندنا وعند غيرنا من أهل الفقه محرم وأن منهم من يستحل الديار

وعائشة وأبو هريرة وهم أعلم بالحديث وألزم للنبي صلى الله عليه وسلم وأقرب منه وأحفظ عنه وإن بعضهم ذهب إلى أن المسخ منسوخ بالقرآن وأنه إنما كان قبل نزول سورة المائدة وإن لم يزل في الناس إلى اليوم من يقول بقولهم قال لا أقبل من هذا شيئا وإن في أحد رد خبر عن رسول الله بلا خبر عنه حجة قلت له وإنما كانت الحجة في الرد لو أوردوا أن رسول الله مسح ثم قال بعد مسحه لا تمسحوا قال نعم قلت ولا يقبل أن يقال لهم إذا قال قائلهم لم يمسح النبي بعد المائدة فأما قوله بعلم أن المسخ منسوخ قال ولا قلت وكذلك لا يجوز أن يقبل قول من قال إن النبي لم يمسح بعد المائدة إذا لم يرد ذلك عن النبي قلت له ويجوز أن ينسخ القرآن السنة إلا أحدث رسول الله سنة تنسخها قال أما هذا فأحب أن تبينه لي قلت أ رأيت لو جاز أن يكون رسول الله سن فله مناسنة ثم نسخ الله

بعشرة دنابر يدا بيد وذلك عندنا وعند غيرنا من أهل الفقه محرم وأن منهم من قد تأول فاستحل سفك
الدماء ولا نعلم شيئا أعظم من سفك الدماء بعد الشرك ومنهم من تأول فشرب كل مسكر غير الخمر وعاب على من
حرمه وغيره يحرمه ومنهم من أحل اتيان النساء في أدبارهن وغيره يحرمه ومنهم من أحل بيوعا محرمة عند
غيره فإذا كان هؤلاء مع ما وصفت وما أشبهه أهل ثقة في دينهم وقناعة عند من عرفهم وقد ترك عليهم ما تأولوا
فاخطوا فيه ولم يحرموا بعظيم الخطا إذا كان منهم على وجه الاستحلال كالجميع أهل الأهواء في هذه المنزلة
فإذا كانوا هكذا فاللاعب بالشر نرج وان كرهنا حاله وبالجمام وان كرهنا حاله أخف حالا من هؤلاء بما لا يحصى
ولا يقدر فأما ان قام رجل بالجمام أو بالشر نرج رددنا بذلك شهادته وكذلك لو قام رجل بغيره فقامر على أن
يعادى انسانا أو يسابقه أو يناضه وذلك أننا نعلم أحدا من الناس استحل القمار ولا تأوله ولكنه لو جعل فيها
سبقاما ولا كالسبقي في الرمي وفي الخيل قيل له قد أخطأت خطأ فاحشا ولا ترد شهادته بذلك حتى يقيم عليه
بعد ما بين له وذلك أنه لا غفلة في هذا على أحد وأن العامة مجتمعة على أن هذا محرم قال وبائع الخمر مردود
الشهادة (١) لأنه لا فرق بين أحد من المسلمين في أن بيعه محرم فأما من عصر عتبا فباعه عصيرا فهو في الحال التي
باعه فيها حلال كالعتب يشتره كيايا كل العتب وأحب إلى الله أن يحسن التوفى فلا يبيعه ممن يراد يتخذ
نجران فأن فعل لم أفسح البيع من قبل أنه باعه حلالا وبتة صاحبه في أحداث الحرم فيه لا تحرم الحلال ولا ترد
شهادته بذلك من قبل أنه قد يعقد ربا ويتخذ خلا فإذا كانت الحال التي باعه فيها حلالا لا يحل فيها بيعه وكان
قد يتخذ حلالا وحراما فليس الحرام بأولى به من الحلال بل الحلال أولى به من الحرام وبكل مسلم قال وإذا
شهد الشهود بشي فلم يحكم به الحاكم حتى يحدث الشهود حال تردبها شهادتهم لم يحكم عليه ولا يحكم عليه
حتى يكونوا عدولا ولا يوم يحكم عليه ولكنه لو حكم بشهادتهم وهم عدول ثم تغيرت حالهم بعد الحكم لم يرد الحكم
لأنه إنما ينظر إلى عدلهم يوم يقطع الحكم بهم قال وإذا شهد الشهود على رجل فادعى جرحهم أجل
في جرحهم بالمصر الذي هو به وما يقاربه فإن جاءها أو أنفذ عليه الحكم ثم إن جرحهم بعد لم يرد عنه
الحكم وإن جاء ببعض ما يجرحهم مثل أن يأتي بشاهد واستأجل في آخر رأيت أن يضرب له أجلا يوسع
عليه فيه حتى يجرحهم أو يعوزه ذلك فيحكم عليه قال وإذا شهد الرجل بشهادة ثم رجع إلى الحاكم فشد
فيها أو قال قد بان لي أني قد غلطت فيها لم يكن للحاكم أن ينفذها ولا يناله بعقوبة لأن الخطأ موضوع عن بني آدم
فيما هو أعظم من هذا وقال له لقد كنت أحب أن تثبت في الشهادة قبل أن تثبت عليها فإن قال قد غلطت
على المشهود عليه الأول وهو هذا الآخر طرحتا عن الأول ولم أجزها على الآخر لأنه قد أطلعني على أنه قد شهد
فغلط ولكن لو لم يرجع حتى يعرض الحكم بها ثم يرجع بعد مضي الحكم لم أرد الحكم وقد مضى وأغرمهم ما إن
كانا شاهدين على قطع دية يد المقتوع في أموالهما حاله لأنهما قد أخطأ عليه وإن قال لا عمدنا أن نشهد عليه
ليقطع وقد علمنا أنه سيقطع إذا شهدنا عليه جعلنا المقتوع الخيار إن شاء أن يقطع يديهما فاصا وإن شاء أن
يأخذ منهما دية يده : أخبرنا سفيان عن مطرف عن الشعبي عن علي رضي الله تعالى عنه قال وإذا كان
الراجع شاهدا أو احدا بعد مضي الحكم والقول فيه كالقول في الأول يضمن نصف دية يده وإن عمد قطعت
يده هو فأما إذا أقر بعد شهادة الزور في شيء ليس فيه قصاص فإني أعاقبه مادون الحد ولا تجوز شهادتهم ما على
شيء بعد حتى يختبرا ويجعل هذا حدا منهم ما يحتاج إلى اختبارهما بعده إذا بينا أنهما أخطأ على من شهدا
عليه فأما لو شهدا ثم قال لا تنفذ شهادتنا فإنا قد شككنا فيهما لم ينفذها وكان له أن ينفذ شهادتهما في غيرها
لأن قولهما ما قد شككنا ليس هو قولهما أخطأنا قال وإذا شهد الشهود رجل بحق في قصاص أو قذف
أو مال أو غيره فأكد الشهود المشهود له لم يكن له بعد كذا بهم مرد أن يأخذ بشي من ذلك الذي شهدوا
له به وهو أولى بحق نفسه وأحرى أن يبطل الحكم به إذا كذب الشهود وانما له شهدوا وهو على نفسه أصدق

(١) لعله لا خلاف أو نحو ذلك تأمل كتبه صحيحه

أن الأولى منسوخة والا
دخل هذا كله وكان
فيه تعطيل الأحاديث
قلت وكذلك لا يجوز
أن يقبل قول من قال
إن النبي لم يسح على
الخفين بعد المائدة اذ لم
يرو ذلك خبرا عن النبي
لأنه إنما قاله على
وقد يعلم غيره أنه مسح
بعدها ولا يرد عليه قول
غيره لم يسح بعدها
اذ لم يرو عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
لأن هذا الجواز أن
يقال لا يقبل أبدا أن
رسول الله قال شيئا مثل
هذا الا بان يقال قال
رسول الله ويجعل
القول قول صاحبه دون
قول النبي ولا نجعل في
قوله حجة وان وافق
ظاهر القرآن اذ لم يعزه
الى النبي بخبر يخالفه
قال نعم قلت ان هذا
جواز أن يقال ان
النبي إنما قال تقطع يد
السارق في ربع دينار
فصاعدا ورجم الثيبين
ثم نزل والسارق والسارقة
فاقطعوا أيديهما ونزل
الزانية والزانية فاجلدوا
كل واحد منهما مائة
جلدة ففسخ روجه بالجلد
ودلالة أن لا يقطع الا

ولا يكذب الشهود ولا كتمهم رجعا وقد شهدوا به بصدق أو غيره لم يقض له بشئ منه (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى الرجوع عن الشهادة ضربان إذا شهد الشاهدان أو الشاهد على رجل بشئ يتلف من يده
أو ينال مثل قطع أو جلد أو قصاص في قتل أو جرح وفعل ذلك به ثم رجعا فاقوا أو اعمدنا أن ينال ذلك منه
بشهادة تنافيها بالخلاف عليه ما كان فيه من ذلك قصاص خيرين أن يقتص أو يأخذ العقل وما لم يكن فيه
من ذلك قصاص أخذ فيه العقل وعزروا دون الحد ولو قالوا اعمدنا بالباطل ولم نعلم أن هذا يجب عليه عزروا
وأخذ منهم العقل وكن هذا عدا بئس الخطأ فيما يقتص منه وما يقتص منه ولو قالوا أخطأنا أو شككنا
لم يكن في شئ من هذا عقوبة ولا قصاص وكان عليهم فيه الأرش (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو شهدوا
على رجل أنه طلق امرأته فلا تفرق بينهما الحاكما ثم رجعا أو أغرمهم الحاكما صدق مثلها ان كان دخل بها
وان لم يكن دخل بها غرمهم نصف صدق مثلها لانهم حرموها عليه ولم يكن لها قيمة الا مهر مثلها ولا ألقت
الى ما أعطاهن أو كثر ما ألقت الى ما أتلفوا عليه فأجعل له قيمته (قال) وإذا كانا الشاهدان على الرجل
عمال يملك فآخروا من يديه بشهادتهم الى غيره عاتبهم على عدم شهادة الزور ولم أعاقبهم على الخطأ ولم أغرمهم
من قبل أني لو قبلت قولهم الآخر وكانوا شهدا على دار فاعة أخرجهما فرددتها اليه لم يجز أن أغرمهم شيئا
فانما بعينه قد أخرجه من ماله مالكة وقد قال بعض البصريين انه ينقض الحكم في هذا كله فترد الدار
الى الذي أخرجهما من يديه أولا (١) وانما منعنا من هذا اننا جعلنا عدلا بالاول فأضينا به الحكم ولم يرجع
قبل مضيه اننا نقضناه جعلنا لا آخر في غير موضع عدالة فخير شهادة على الرجوع ولم يكن أتلف شيئا لا يرجع
انما أخرجه من يدي رجل شيئا فكان الحكم أن ذلك حتى في الظاهر فلما رجع كان كبت شهادته لا يجوز
شهادته وهو لم يأخذ شيئا فسد فآخروا من يديه ولم يفت شيئا لا يتفقه به من أفاته وانما شهد بشئ انتفع به
غيره فلم أغرمه ما أقر بيدي غيره قال وإذا شهد الرجل أو الاثنان على رجل أنه اعتق عبده أو أن هذا العبد
حر الاصل فرددت شهادتهم ما ثم ملكا أو أحدهما اعتق عليهما أو على المالك به منهم ما لأنه أقر بأنه حر لا يحل
لا أحدهما ولا أقبل منه أن يقول شهدت أو لا يباطل قال وهكذا قال العبد لأبيه قد اعتقه أبي في وصية
وهو يخرج من الثلث ثم قال كذبت لم يكن له أن يملك منه شيئا لأنه قد أقره بالحرية قال وإذا شهد الرجلان
على رجل بشهادة فأجازها القاضي ثم علم بعد أنهما عبادان أو مشركان أو أحدهما فعليه رد الحكم ثم يقضي
بين وشاهدان كان أحدهما عدلا وكان مما يجز رقيه البين مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وهكذا لو علم أنهم ما يرم شهدا كانا غير عدلين من جرح بين في أديانهم ما أجد بينهما وبين العبد
فرقاني أنه ليس لواحد منهما شهادة في هذه الحال وإذا كانوا بشئ ثابت في أنفسهم من فسق أو عبودية
أو كفر لا يحل ابتداء القضاء بشهادتهم ففرضي بها كان القضاء نفسه خطأ بينا عند كل أحد ينبغي أن
يرد القاضي على نفسه ويرده على غيره بل القاضي بشهادة الفاسق أبين خطأ من القاضي بشهادة العبد
وذلك أن الله عز وجل قال وأشهدوا ذرى عدل منكم وقال ممن ترضون من الشهداء وليس الفاسق
واحد من هذين فمن قضى بشهادته فقد خالف حكم الله عز وجل وعليه رد قضائه ورد شهادة العبد
انما هو تأويل ليس بين واتباع بعض أهل العلم ولو كانا شهدا على رجل بقصاص أو قطع فأنفذ القاضي
ثم بان له لم يكن عليهما شئ لانهم ما صادقا في الظاهر وكان على القاضي أن لا يقبل شهادتهما فلهذا أخطأ من
القاضي تحمله عاقلة فيكون للقاضي عليه بالقصاص أو القطع أرش يده اذا كان جاء ذلك بخطا فان أقر أنه جاء
ذلك عدا وهو يعلم أنه ليس ذلك له فعليه القصاص فيما فيه قصاص وهو غير محمود قال واذا مات الرجل وترك
ابنا وارثا لا وارث له غيره فأقر أن هذه الالف الدرهم لهذا الرجل وهي ثلث مال أبيه أو أكثر فدفعنا اليه

(١) قوله وانما منعنا الى قوله بيدي غيره كذا في النسخ وتأمل

مسلم أن يشك في هذا قلت ولا يقال لا يعزب عن عمر العلم بعلمه من ليست له حجة ولا عن الأكثر من أصحاب النبي قال لا تأخذوا بحد ناعزب قلت له أعطيت عندنا بحجة هذا القول النصفة ولم تملك الحجة مع جماعة أهل العلم ومنفردا بما علمت من هذا وعلمت بموضع الحجة وأن كثيرا قد غلط من هذا الوجه بالجهالة بكثير مما يلزمه من العلم فيه قال أجل قلت فقد وجدت لك أقارب توافق هذا فحسبتموها وأقاربيل تخالف هذا فلا يجوز أن أجده على خلاف ما جددت عليه ولا يجوز لك إلا أن تنتقل عما أثبت عليه من خلاف ما زعمت الحق فيه قال ذلك الواجب على فهل تعلم شيئا أثبت عليه من خلاف هذا قلت نعم حديث الرسول الله تركته بأضعف من حجة من احتجبت له في رد المسح على الخفين وغيره قال فإذا كرم ذلك شأقت له قلنا إن رسول الله قضى باليمين مع الشاهد

أو التعزير إن كان تعزيرا قال ولا يجوز كتاب القاضي إلى القاضي حتى يشهد عليه شاهدان بالكتاب بعد ما يقرأ القاضي عليهم ما يعرفونه وكذبه اليه كالأصكوك للناس على الناس لأقبلها محتومة وإن شهد الشهود أن ما فيها حق وكذلك إن شهد الشاهدان أن هذا كتاب القاضي دفعه اليها وقال اشهدوا أن هذا كتابي إلى فلان لم أقبله حتى يقرأ عليهم وهو يسمعه ويقر به ثم لا يأتي كان عليه خاتم أو لم يكن فأقبله قال وقد حضرت قاضيا أتاه كتاب من قاض وشهود عدد عدول فقال الشهود نشهد أن هذا كتاب القاضي فلان دفعه اليها وقال اشهدوا أن هذا كتابي إلى فلان فقبله وفتحته فأنكر المكتوب عليه ما فيه وجاء بكتاب منه يخالفه فوقف القاضي عنه وكتب اليه بنسخته ما كتب اليه يخبره أن أحدهما صحيح وأن الآخر وضع في مكان كتاب صحيح فدفعه وهو يرى أنه يادوزكر المشهود وعليه أن ذلك من قبل بعض كتابه أو أعوانه فإذا أمكن هذا هكذا لم ينبغ أن يكون مقبولا حتى يشهد الشهود على ما فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يقبل إلا كتاب قاض عدل وإذا كتب الكتاب وأشهد عليه ثم مات أو عزل انبغ للمكتوب اليه أن يقبله قال وكذلك لو مات القاضي المكتوب اليه انبغ للقاضي الوالي بعده أن يقبله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل ما ذهب اليه أن لا يجزئ شهادة خصم على خصمه لأن الخصومة موضع عداوة سيما إذا كان الخصم يطلبه بستم قال ولو أن رجلا قذف رجلا أو جماعة فشهدوا عليه برئ أو بحد غير ذلك أخر شهادة المقدوف لأنه خصم له في طلب القذف وحددت المشهود عليه بالقذف بشهادة غير من قذفه ولو كانوا شهدوا عليه قبل القذف ثم قذفهم كانت الشهادة ما كانت أنفذتها لأنها كانت قبل أن يكون نواله خصما ولكنهم لو زادوا عليه قيم بعد القذف لم أقبل الزيادة لأنها كانت بعد أن كانوا خصما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قذف رجل رجلا وكان المقدوف عبدا فأقام شاعدين أن سيده أعتمد قبل قذف هذا باساعة أو أكثر حد قذفه وكذلك لو جنى عليه أو جنى هو كانت جنائيه واجنائية عليه جنائية حر قال وكذلك لو أصاب هو حدا كان حده حد حر وطلاقه طلاق حر لاني إنما أنظر إلى العتق يوم يكون الكلام ولا أنظر اليه يوم يقع الحكم ولو جحد سيده العتق سنة أعتمقه يوم أعتمقه السيد وحكمت له بأحكام الحر يرثه ورثته على السيد باجارة مثله بما استخذه وهكذا نقول في الطلاق إذا جحد الزوج وقامت به بينة الطلاق من يوم قامت البينة لا من يوم وقع الحكم وهكذا نقول في الفرقة وقيم العيسد قيمتهم يوم يقع العتق وهكذا نقول في عتق من التلث قيمتهم يوم مات المعتق لأنه يومئذ وقع العتق ولا ألغى إلى وقوع الحكم فأما أن يحكم بمحكم فيزعم مرة أنه إنما يتظر إلى يوم تكون البينة لا يوم يقع الحكم ومر دالي يوم يقع الحكم فلو شاء قائل أن يقول له بخلاف قوله (١) فيجعل ما جعل يوم كانت البينة أو كان العتق لم يكن عليه حجة ولا يجوز فيه إلا ما قلناه من أن يكون الحكم من يوم وقع العتق ويوم قامت البينة قال وإذا أقام شاعدا على رجل أنه غصبه بجارية وشاعدا أنه أقر أنه غصبه ياها فبهذه شهادة مختلفة ويخلف مع أحد شاعديه وبأخذها قال وكذلك لو شهد أحدهما أنها له وشهد الآخر أنه أقر أنه غصبه ياها قال وإذا شهد شاهدان على رجل أنه غصب رجلا جارية وقد وطئها وولدت له أولا دافله الجارية وما نقص منها ومهرها وأولاده رقيق فإن أقر أنه غصبها ووطئها أحد ولا يلحق به الولد وإن زعم أنها له وأن الشهود وشهدوا عليه بباطل فلا حد عليه ويلحق به الولد ويقرمون وليس في شهادة الشهود عليه في الجارية أنه غصبها (٢) مسلمة في الحد عليه لأنهم لم يشهدوا عليه برئ أو غصبوا عليه بغصب وإذا شهد الشهود على

(١) قوله فيجعل ما جعل يوم كانت البينة الخ كذا في الأصل ولعل فيه سقطا والأصل فيجعل ما جعل يوم كانت البينة أو كان العتق يوم كان الحكم ويجعل ما جعل يوم كان الحكم يوم كانت البينة أو كان العتق تأمل (٢) لعله مسكة تأمل كتبه متصححة

رجل أنه غصبه جارية لا يعرفون قيمتها وقد هلك الحمار ولم يقض عليه بقيمة سفة حتى يثبتوا على قيمتها
ويقال لهم اسموا ان أثبتتم على أن قيمتها ديناراً أو أكثر فلا تأمروا إذا شهدتم بما أحطتم به علماً وقفتم عما
لا تحيطون به علماً فان ما توالم يثبتوا قيل للعاصب قل ما شئت في قيمتها مما تحتمل أن يكون عن شر ما يكون
من الجوارى وأقله ثمنوا وحلف عليه وليس عليه أن كثر منه فان قال لا قيل للعاصب ادع واحلف فان فعل
فهو له وان لم يفعل فلا شيء له قال ولو شهدوا أنه أخذ من يده جارية ولم يقولوا هي له قضينا عليه بردها اليه
وكذلك كل ما أخذ من يده قضى عليه برده عليه لانه أولى بما في يده من غيره قال ولو شهد شاهدان على
رجل بغصب بعينه وقام عليه الغرماء حيا وميتا فالسلعة التي شهدوا بها بعينها للعاصب له ما كان عبداً أو ثوباً
أو ديناراً أو دراهم قال وإذا أقام رجل شاهدين على دابة أنهما لاه زادوا ولا يعلمونه باع ولا وهب أو لا قضيت
له بها لانهم لم يشهدوا أنها له الا هو لم يبع ولم يهب ولم يخرج من ملكه ولكنه ان دفعه المشهود عليه عنها
أحلفته له انها التي ملكه ما خرجت منه بوجه من الوجوه قال وإذا أقام رجل شاهدين أن هذا الميت مولى له
أعتقه ولا وراث له غيره قضى له بغيره وليس على أحد قضى له بيعة تقوم له أن يؤخذ منه كفيل انما الكفيل
في شيء ذهب اليه بعض الحكماء يسأله المقتضى له فيطوع به احتياطاً لشيء ان كان وان لم يأت بكفيل قضى له
به قال (١) ولو أقام رجل بعد هذا بيعة على أنه مولاة أعتقه هو وكانت البيعة شاهدين وأكثروا إذا
كانا شاهدين تجوز شهادتهما ما من هو أكثر منهما وأعدل لاني أحكم بشهادة هذين كما أحكم بشهادة
الجماعة التي هي أعدل وأكثر وهذا مكتوب في غير هذا الموضع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد
شاهدان أن رجلاً أعتق عبد الله في مرضه الذي مات فيه عتق ببات وهو يخرج من الثلث فهو حر كان
الشاهدان وارثين أو غير وارثين إذا كانا عديلين قال ولو جاء أجنبيان فشهدا لا آخر أنه أعتقه عتق ببات
سلا عن الوقت الذي أعتقه فيه والشاهدان الآخران عن الوقت الذي أعتق العبد فيه فأى العتقين كان أولاً
قدم وأبطل الآخر وان كانا سواء وكانوا لا يعرفون أى ذلك كان أولاً أقرع بينهما وان كان أحدهما عتق
ببات والاخر عتق وصية كان البات أولى فان كانا جميعاً عتق وصية أو عتق بتدبير فكله سواء يقرع بينهما
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان أجنبيان لعبد أنه أعتقه وهو الثلث في وصية وشهد شاهدان
وارثان لعبد غيره أنه أعتقه في وصية وهو الثلث فسواء الأجنبيان والوارثان لان الوارثين إذا شهدا على
ما يستوفى الثلث فليس ههنا في الثلث موضع في أن يوفرا على أنفسهما فيعتق من كل واحد منهما نصفه
« قال الربيع » قول الشافعي في غير هذا الموضع أن العبدين إذا استويا في الدعوى والشهادة ولم يدر أيهما
عتق أولاً فاستوفى به الثلث أنه يقرع بينهما فأيهما خرج سهمه أعتقناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
ولو أنهما شهدا أنه رجع عن عتق الاول وأعتق الآخر أجزت شهادتهما إذا كان الثلث وانما أردت شهادتهما
فيما جارا الى أنفسهما التوفير فأما إذا لم يجرا الى أنفسهما فلا قال ولو شهد أجنبيان لرجل أنه أوصى له
بالثلث أو بعبد هو الثلث وشهد الوارثان أنه رجع عن الوصية لهذا المشهود له وأوصى بهما غيره وهو غير وارث
أو أعتق هذا العبد أجزت شهادتهما لانهما مخرجان الثلث من أيديهما فإذا لم يخرجاه لشيء يعود عليهما منه
ما على كان ملك الأموال لم أردت شهادتهما فأما الولاء فلا يملك الأموال وقد لا يصير في أيديهما من الولاء
شيء ولو كان بطلانها بانهما قد يرثان المولى يومان مات ولا وراث له غيرهما أبطلنا الذي أراحهما وعصيتهما
ولكنها لا تبطل في شيء من هذا والشهادة في الوصية مثلها في العتق تجوز شهادة الوارثين فيها كما تجوز شهادة
الأجنبيين فان شهد الأجنبيان لرجل أنه أوصى له بالثلث وشهد الوارثان لرجل أنه أوصى له بالثلث كان

(١) ولو أقام رجل بعد هذا بيعة الخ أى لا يحكم له بها ولو كانت أكثر من الأولى وأعدل لاني أحكم الخ فتدبر

فرددتها وما رأيت - ك
جعت بحجة على شيء
بحكمه على من قال بها
وسلكت سبيل من رد
خبر المنفرد عن رسول
الله بتأول القرآن
ونسبت من قال بها الى
خلاف القرآن وليس
فيها من خلاف القرآن
شيء ولا في شيء يثبت
عن النبي وأما ثبت
الشهادة على غيره
بالخطا فيما وصفت من
رد المسح وكل ذي ناب
من السباع بمثل ما رددت
به اليمين مع الشاهد بل
يجتنب فيها أضعف
فقال بعض من حضره
قد علمنا أن لائحة فيما
احتج به من القرآن ورد
اليمين مع الشاهد لا
أن لا يكون له حجة على من
ترك المسح على الخفين
وأحل أكل كل ذي
ناب من السباع وقطع
كل من لزمه اسم سرقة
وعطل الرجم ان كان
من حديث بها ممن
يثبت أهل الحديث
حديثه أو حديث
مثله بصحة اسناده واتصاله
وقال هو وهم ولكنها
رويت فيما علمنا من
حديث منقطع ونحن
لا تثبته فقلت له

بينهم سواء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا شهد أجنبيان لعبد أنه أعتقه في وصية وشهد وارثان لعبد أنه أعتقه في وصية ورجع عن العتق الآخر وكلاهما الثلث فشهادة الوارثين جائزة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد أجنبيان بان الميت أوصى لرجل بعبد بعينه وهو الثلث وشهد وارثان أنه أوصى بذلك العبد بعينه لا آخر ورجع في وصيته الأولى فشهادتهما جائزة والوصية لمن شهد الله وكذلك لو شهدا بعبد آخر غيرهما فقيمة مثل قيمته جازت شهادتهما ولو كانت أقل من قيمته رددت شهادتهما من قبل أنهما يجزآن إلى أنفسهما ففضل ما بين قيمة من شهد أنه أوصى به وقيمة من شهد أنه رجع عن الوصية به فلا أردهن شهادتهما إلا ما رده عليهما الفضل ولو كانت له مع هذا وصايا بغير هذين تستغرق الثلث أجزت شهادتهما من قبل أن الثلث خارج لا محالة فلا يساير ذلك على أنفسهما من فضل ما بين قيمتهما شيئا لأن ذلك الشيء لغيرهما من الموصي لهما به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد أجنبيان لعبد أن مولاه أعتقه من الثلث في وصيته وشهد وارثان لعبد آخر أنه رجع في عتق هذا المشهود له وأعتق هذا الآخر وهو سدس مال الميت أبطلت شهادتهما عن الأول لانهما يجزآن إلى أنفسهما ففضل قيمة ما بينهما وأعتقت الأول بغير قرعة وأبطلت حقهما من هذا الآخر لانهما يشهدان أنه حر من الثلث ولولم يزيدا على أن يقولوا نشهد على أنه أعتق هذا أجزت شهادتهما وأقرعت بينهما حتى استوفى الثلث واذا شهد أجنبيان لرجل حي أن ميتا أوصى له بثلاث ماله وشهد وارثان أن أباهما أعتق هذا العبد من عبيده عتق بثبات في مرضه فعتق البتات يبدأ على الوصية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتجوز شهادة الوارثين وليس في هذا شيء ترد به شهادة واحد منهما إذا كانوا عدولا ولو كان العتق عتق وصية فن بدأ العتق على الوصية بدأ هذا العبد ثم إن فضل منه شيء أعطى صاحب الثلث وإن لم يفضل منه شيء فلا شيء له ومن جعل الوصايا والعتق سواء أعتق من العبد بقدر ما يصيبه وأعطى الموصي له بالثلث بقدر ما يصيبه وشهادة الورثة وشهادة غيرهم فيما أوصى به الميت إذا كانوا عدولا سواء علم بجزائهم أو لم يعلمهم بشهادتهم أو يدفعوا عنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد شاهدان لرجل أن الميت أوصى له بالثلث وشهد شاهدان من الورثة لا آخر غيره أن الميت أوصى له بالثلث فشهادتهما سواء ويقسمان الثلث نصفين في قول أكثر المفتين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو شهد وارث واحد أنه أوصى له بالثلث وشهد أجنبيان لا آخر أنه أوصى له بالثلث كان حكم الشاهدين أن المشهود له يأخذ بهما بغير عيب والشاهد أنه لا يأخذ إلا بعين وكانا حكيمين مختلفين والقياس يحتمل أن يعطى صاحب الشاهدين من قبل أنه أقوى سببا من صاحب الشاهد والعين وذلك أنه يعطى بالإعيين وقد يحتمل أن يقال إذا أعطيت بشاهد وعين كما أعطى بشاهدين فأجعل الشاهد والعين يقوم مقام الشاهدين فيما يعطى بشاهد وعين فأما أربعة شهود وشاهدان وأكثر من أربعة وشاهدان وأعدل فسواء من قبل أن أعطى بها عطاء واحد بالإعيين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد أجنبيان لرجل أن ميتا أوصى له بالثلث وشهد وارثان لا آخر أنه رجع في الوصية بالثلث لفلان وجعله لفلان فشهادتهما مجازة والثلث لا آخر وأصل هذا أن شهادة الوارثين إذا كانا عدلين مثل شهادة الأجنبيين فيما لا يجزآن إلى أنفسهما ولا يدفعان به عنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد شاهدان أن الميت أوصى لرجل بالثلث وشهد وارثان أنه انتزعه منه وأوصى به لا آخر وشهد أجنبيان أنه انتزعه من الذي شهد له الوارثان وأوصى به لا آخر غيرهما جعلت الأول المتزعه منه لاشي له بشهادة الوارثين أنه رجع في الوصية للأول ثم انتزعه أيضا من الذي شهد له الوارثان بشهادة الأجنبيين أنه انتزعه من الذي أوصى له به وأوصى به لا آخر ثم هكذا كلما تمت الشهادة لواحد فشهد آخر أنه انتزعه منه وأعطاه آخر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد شاهدان لرجل أن ميتا أوصى له بالثلث وشهد شاهدان أنه أوصى به لا آخر وشهد شاهدان أن الميت رجع عن أحدهما ولا يدري من هوفشهادتهما باطلة وهو بينهما نصفان

فتدرك كنت لك كناية
تصدق بها وتنصف
وتكون لك الخجة في ردّها
لوقلت انها رويت من
حديث منقطع لانا
وايانا وأهل الحديث
لأنيت حديثا منقطعا
بنفسه بحال فكيف
خبرت بانها خلاف
القرآن فزعمت أنك
تردها إن حكم بها حكم
وأنت لا ترد حكمها
برأيه وإن رأيت أنه أنت
جورا قال فدع هذا
فقلت نعم بعد علم بانك
أعقلت أو عدت أنك
تسنع على غيرك بما
تعلم أن ليست لك عليه
فيه حجة وهذا طريق
غفلة أو ظلم قال فهل
تثبت عن النبي صلى
الله عليه وسلم ما سناد
متصل فأنا عرفنا
فيها حديثا منقطعا
وحدِيثا يروى عن
سهيل بن أبي صالح
متصلا فيذكره سهيل
ويرويه رجل ليس
بالحافظ فيحتمل له مثل
هذا قلت ما أخذنا بالإيين
مع الشاهدين واحد
من هذين ولكن عندنا
فيها حديث متصل عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال فاذا ذكره قلت أخبرنا

عبد الله بن اسرث عن
 سيف بن سليمان عن
 قيس بن سعد عن عمرو
 ابن دينار عن ابن عباس
 أن النبي قضى باليمين مع
 الشاهد وأخبرنا إبراهيم
 ابن محمد عن ربيعة بن
 عثمان عن معاذ بن عبد
 الرحمن عن ابن عباس عن
 النبي مثله قال ما بعته
 قبل ذكره الآن فأت
 أثبت نحن وأنت مثله
 قال نعم قلت فلزمك أن
 ترجع إليه قال فزرها
 من وجه آخر وهو أن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال البيعة على من ادعى
 واليمين على المدعى عليه
 وقد كتبت هذا في
 الأحاديث الجسلة
 والمفسرة وكلته فيه بما
 علم من حضوره بأنه لم
 يحتاج فيه بشئ وقد
 وصفت في كتابي هذا
 المواضع التي غلط
 فيها بعض من غفل
 بالكلام في العلم قبل
 خبرته وأسأل الله التوفيق
 والحديث عن رسول الله
 كلام عربي ما كان منه
 عام المخرج عن رسول الله
 كما وصفت في القرآن
 يخرج عاماً وهو يراد به
 العام ويخرج عامارده
 يراد به الخاص والحديث

قال وإذا شهد شاهدان أن فلاناً ذل أن قتل فعلاي فلان حر وشهد رجلان على قتله وآخران على أنه
 قدامات مرتين فغير قتل في قياس من زعم أنه يقتل به فإنه يثبت العتق العبد ويقتل القاتل وهذا قياس بقول
 بدأ ستر المقتين ومن قال لا أجعل الذين أتبعوا القاتل أولى من الذين طرخوا القاتل عن القاتل ولا أخذ
 القاتل بثمنه لأن شهادتهما يبرئ من قتله وأجعل اليمينتين أترالاً يعق العبد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 وإذا ذل رجلان أن مت في مرضي هذا أو في مرضي هذا أو متي خذ أو بلد كذا وكذا خسرني الموت في قت
 من الأوقات أو في بلد من البلدان فعلاي فلان حر فلم يمت في ذلك الوقت ولا في ذلك البلد ومات بعد قبل أن
 يحدث وصية ولا رجعة في هذا العتق فلا يعق هذا العبد لأنه اعتقه على شرط فلم يكن الشرط فلا يعق (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد رجلان أن رجلاً قال إن مت في رمضان ففلان حر وإن مت في شوال
 ففلان غير حر فهذا شاهدان أنه مات في رمضان وآخران أنه مات في شوال (١) فينبغي في قياس من زعم
 أنه ثبت الشهادة للأول وتبطل للأخر لأنه إذا ثبت الموت أولاً لم يمت ثانياً وفي قول من قال أجعلهما أترالاً
 فيبطل الشهادتين معا ولا يثبت الحق لواحد منهما معا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ساعى عبدان
 فقال أحدهما قال مالكي إن مت من مرضي هذا فأت حر وقال الآخر قال إن برأت من مرضي هذا فأت
 حر وادعى الأول أنه مات من مرضه والثاني أنه مات بعد برئه فالشهادة متضادة شهادة الورثة وغيرهم
 سواء إن كانوا عدولاً فإن شهدوا الواحد بدعواه عتق وورق الآخر قال وإن شهد الورثة لواحد وشهد
 الأجانب لوالده فالتقياس على ما وصفت أولاً إلا أن الذي شهد له الوارث يعق نصيب من شهد له بالعتق منهم
 على كل حال لأنه يقرأ أن لارقه عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان لعبد أن سيده قال
 إن مت من مرضي هذا فأت حر فقال العبد مات من مرضه ذلك وقال الوارث لم يمت منه فالقول قول الوارث مع
 عينه إلا أن يأتي العبد بينة أنه مات من ذلك المرض

(أ) الإيمان والنذور والكفارات في الإيمان

« أخبرنا الربيع » قال سئل الشافعي فقيل أنا نقول إن الكفارات من أمرين وهما قولك والله لأفعلن
 كذا وكذا فتكون مخيراً في فعل ذلك إن كان جائزاً ففعله وفي أن تكفر وتدعه وإن كان مما لا يجوز ففعله فإنه
 يؤمر بالكفارة وينهى عن البر وإن فعل (٢) ما يجوز له من ذلك بر ولم تكن عليه كفارة والثاني قولك والله لأفعلن
 كذا وكذا فتكون مخيراً في فعل ذلك وعليك الكفارة إن كان مما يجوز لك ففعله ومخيراً في الإقامة على تركه
 ذلك ولا كفارة عليك إلا أن يكون ما حلف عليه طاعة لله عز وجل فيؤمر بفعله ويكفر عن عينه ونقول إن
 قوله بالله وتالله وأشهد بالله وأقسم بالله وأعزم بالله أو قال وعز الله أو وقدره الله أو وكبرياء الله إن عليه في ذلك
 كاه كفارة مثل ما عليه في قوله والله ونقول أنه إن قال أشهد ولم يقل بالله أو أقسم ولم يقل بالله أو أعزم
 ولم يقل بالله أو قال الله أنه إن لم يكن أراد به عينا في ذلك كدائه لا حنث عليه وإن أراد به عينا فقتل قوله والله
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن حلف بالله أو باسم من أسماء الله فحنث فعليه الكفارة ومن حلف بشئ
 غير الله جمل وعزم مثل أن يقول الرجل والكعبة وأبي وكذا وكذا ما كان حنث فلا كفارة عليه ومثل ذلك
 قوله لعمرى لا كفارة عليه وكل عين بغير الله فهي مكروهة منه في عهد من قبل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
 إن الله إنما كم أن تحلفوا بأبائكم ومن كان حالفاً فليحلف بالله أو لا يسكر : أخبرنا ابن عينة قال حدثنا
 الزهري قال حدثنا سالم عن أبيه قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم عمر يحلف بأبيه فقال ألا إن الله إنما كم

(١) كذا في النسخ ولا يخلو من سقط والمراد ظاهره فتأمل (٢) لعله ما لا يجوز فتأمل كتبه مصححه

عن رسول الله على
عمومه ونهيه حتى
تأتي دلالة عن النبي
صلى الله عليه وسلم
بأن أراد به خاصا دون
عام ويكون الحديث
العام المخرج محتملا
معنى الخصوص بقول
عروم أهل العلم فيه أو
من أجل الحديث سمعا
عن النبي صلى الله عليه
وسلم بمعنى يدل على
أن رسول الله أراد به
خاصا دون عام ولا يجعل
الحديث العام المخرج
عن رسول الله خاصا
بغير دلالة ممن لم يحمله
ويستعمله لأنه يمكن فهم
جمله أن لا يكونوا علموه
ولا بقول خاصة لأنه
يمكن فهم جهله ولا يمكن
قين عليه وسمعه ولا في
العامه جهل ماسمع وجاء
عن رسول الله وكذلك
لا يحتمل الحديث زيادة
ليست فيه دلالة بها
عليه وكما احتمل حديثان
أن يستعمل معا استعمالا
معا ولم يعطل واحد
منهما الآخر كما وصفت
في أمر الله بقتال
المشركين حتى يؤمنوا
وما أمر به من قتال
أهل الكتاب من المشركين
حتى يعطوا الجزية

أن تحلفوا بآياتكم قال عمر رضي الله تعالى عنه والله ما حلفت بها بعد ذلك (١) ذاك أو لا آثرا (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى فكل من حلف بغير الله كرهته وخشيت أن تكون عينة معصية وأكره الأيمان بالله على
كل حال إلا فيما كان الله طاعة مثل البيعة على الجهاد وما أشبه ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن
حلف على عين فرأى خيرا من أن يوسع له وأخار له أن يأتي الذي هو خير وليكفر عن عينة لقول النبي صلى الله
عليه وسلم من حلف على عين فرأى غير هذا خيرا من أفليات الذي هو خير وليكفر عن عينة ومن حلف عامدا
للكذب فقال والله لقد كان كذا وكذا ولم يكن أو والله ما كان كذا وقد كان كذا وقد كفر وقد آمن وأساء حيث
عمد الحلف بالله باطلا وإن قال وما الحجة في أن يكفر وقد عمد الباطل قبل أقربها قول النبي صلى الله عليه
وسلم أفليات الذي هو خير وليكفر عن عينة فقد أمره أن يعد الحنث وقول الله عز وجل ولا تأتوا أولوا الفضل
منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى زلت في رجل حلف أن لا ينفع رجلا فأمره الله عز وجل أن ينفعه
وقول الله عز وجل وأنهم ليقولون منكر من القول وزورا ثم جعل في الكفارة ومن حلف وهو يرى
أنه صادق ثم وجد كذبا فعليه الكفارة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقول الرجل أقسم فليس بين
فإن قال أقسم بالله فإن كان يعني حلفا قديما عينا بالله فليست بين حادثة وانما هو خبر عن عين ماضية
وان أراد بها عينا فهي عين وإن قال أقسم بالله فإن أراد بها إيقاع عين فهي عين وإن أراد بها موعدا أنه
سيقسم بالله فليست بين وانما ذلك كقوله سأحلف أو سوف أحلف وإن قال لعمر الله فإن أراد اليمين فهي
عين وإن لم يرد اليمين فليست بين لأنها تحتمل غير اليمين لأن قوله لعمر الله هو لحق وإن قال وحق الله وعظمته
الله وجلال الله وقدره الله يريد بهذا كله اليمين أو لا يخله فهي عين وإن لم يرد اليمين فليست بين لأنه
يحتمل وحق الله واجب على كل مسلم وقدره الله ماضية عليه لأنه عين وانما يكون عينا بأن لا ينوي ساء
أو بأن ينوي عينا وإذا قال بالله أو بالله في عين فهو كما وصف أن نوى عينا أو لم تكن له نية وإن قال (٢) والله
لا فعلن كذا وكذا لم يكن عينا إلا بأن ينوي عينا لأن هذا ابتداء كلام لا عين إلا بأن ينويه وإذا قال أشهد بالله
فإن نوى اليمين فهي عين وإن لم ينو عينا فليست بين لأن قوله أشهد بالله يحتمل أشهد بأمر الله وإذا قال
أشهد لم يكن عينا وإن نوى عينا فلا شيء عليه ولو قال أعزم بالله ولا نية له فليست بين لأن قوله أعزم بالله انما
هي أعزم بقدره الله أو أعزم بعون الله على كذا وكذا واستحلافه لصاحبه لا عينة هو مثل قولك للرجل
أما لك بالله أو أقسم عليك بالله أو أعزم عليك بالله فإن أراد المستحلف بهذا عينا فهو عين وإن لم يرد به عينا فلا
شيء عليه فإن أراد بقوله أعزم بالله أو أقسم بالله أو أما لك بالله عينا فهي عين وكذلك إن تكلم بها وإن لم ينو
فلا شيء عليه وإذا قال على عهد الله وميثاقه وكفالاته ثم حنث فليس بين الآن ينوي بها عينا وكذلك ليست
بين لو تكلم بها لا ينوي عينا فليس بين بشئ من قبل أن الله عليه عهدا أن يؤدي فرائضه وكذلك الله عليه
ميثاق بذلك وأمانة بذلك وكذلك الذمة والكفالة

(الاستثناء في اليمين)

(قيل للشافعي) رحمه الله تعالى فإننا نقول في الذي يقول والله لا أفعل كذا وكذا إن شاء الله أنه إن كان أراد بذلك
الثبوت فلا عين عليه ولا كفارة إن فعل وإن لم يرد بذلك الثبوت وانما قال ذلك لقول الله عز وجل ولا تقولن لشيئ
إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله أو قال ذلك سهوا أو استهتارا فإنه لا ثبوت عليه الكفارة إن حنث وهو قول
(١) أي متكلمها عن نفسه ولا مخبرها عن غيره كما يؤخذ من لسان العرب فانظره (٢) كذا في النسخ
بالواو والنظائر اسقاطها أو يقرأ بالرفع كما يشير إليه قوله ابتداء كلام تأمل كتبه مصححه

ماله رحمه الله تعالى وإنه ان حلف فلما فرغ من عيمه نسق الثياب أو تدارك المين بالاستثناء بعد انقضاء عيمه ولم يصل الاستثناء بالمين فإنه ان كان نسقا بها تباعا فلا إله استثناء وان كان بين ذلك صمات فلا استثناء له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى من قال والله أو حلف بيمين ما كانت بطلاق أو عتاق أو غيره أو واجب على نفسه شيئا ثم قال ان شاء الله موصولا بكلامه فقد استثنى ولم يقع عليه شيء من المين وان حلف والوصل أن يكون كلامه نسقا وان كان بينه سكتة كسكتة الرجل بين الكلام للتذكير أو اليعى أو النفس أو انقطاع الصوت ثم وصل الاستثناء فهو موصول وانما القطع أن يحلف ثم يأخذ في كلام ليس من المين من أمر أو نهى أو غيره أو يسكت السكات الذي يبين أنه يكون قطعاً فإذا قطع ثم استثنى لم يكن له الاستثناء فان حلف فقال والله لأفعلن كذا وكذا إلا أن يشاء فلان فإنه يفعل ذلك الشيء حتى يشاء فلان فان مات أو خرس أو غاب لم يفعله وان قال لا أفعل كذا وكذا إلا أن يشاء فلان فليس له أن يفعل ذلك الشيء إلا أن يشاء فلان فان مات فلان أو خرس لم يكن له أن يفعل ذلك الشيء حتى يعلم أن فلا نشاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان حلف فقال والله (١) لأفعلن كذا وكذا إلا أن يشاء فلان لم يحث أن يشاء فلان وان مات فلان أو خرس أو غاب عنا معنى فلان حتى مضى وقت عيمه حث لانه انما يخرج من الحث مشيئة فلان ولو كانت المسئلة بحالها فقال والله لأفعلن كذا وكذا إلا أن يشاء فلان لم يفعل حتى يشاء فلان وان غاب عنا معنى فلان فلم يعرف شاء أو لم يشاء لم يفعل فان فعله لم أحثه من قبل أنه يمكن أن يكون فلان شاء

(لغو المين)

قيل للشافعي رحمه الله تعالى فإنا نقول ان المين التي لا كفارة فيها وان حث فيها صاحبها انها ميم واحدة إلا أن لها وجهين وجهه بعذر فيه صاحبه ويرجى له أن لا يكون عليه فيها اثم لانه لم يعقد فيها على اثم ولا كذب وهو أن يحلف بالله على الأمر فقد كان ولم يكن فإذا كان ذلك جهده ومبلغ علمه فذلك اللغو الذي وضع الله تعالى فيه المؤنة عن العباد وقال لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان والوجه الثاني انه ان حلف عامدا للكذب استخفا فابا المين بالله كاذبا فهذا الوجه الثاني الذي ليست فيه كفارة لان الذي يعرض من ذلك أعظم من أن يكون فيه كفارة وإنه ليقال له تقرب الى الله بما استطعت من خير . أخبرنا سفيان قال حدثنا عمر بن دينار وابن جريح عن عطاء قال ذهب أنا وعبيد بن عمير الى عائشة وهي معتكفة في شيرفأ لناها عن قول الله عز وجل لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم قالت هو لا والله وبلى والله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولغو المين كما قالت عائشة رضي الله تعالى عنها والله تعالى أعلم قول الرجل لا والله وبلى والله وذلك اذا كان على اللجاج والغضب والعجالة لا يعقد على ما حلف عليه وعقد المين أن يشبها على الشيء بعينه أن لا يفعل الشيء فيفعله أو ليفعله فلا يفعله أو لقد كان وما كان فهذا آثم وعليه الكفارة لما وصفت من أن الله عز وجل قد جعل الكفارات في عمد المأثم فقال تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما وقال ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم الى بالغ الكعبة ومثل قوله في الظهار وأنهم ليقولون منكرا من القول وزورا ثم أمر فيه بالكفارة ومثل ما وصفت من سنة النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من حلف على عين فرأى غير ما حذر منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن عيمه

(الكفارة قبل الحنث وبعده)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فمن حلف بالله على شيء فأراد أن يحنث فأحب اليه أن يكفر حتى يحنث وان (١) لعل فيه سقطا وعبارة المختصر لأفعلن كذا وكذا لوقت إلا أن يشاء الخ وقال المزني في آخر الكلام قال بخلافه في جامع الايمان تأمل كتبه مصححه

وفي الحديث ناسخ ومنسوخ كما وصفت في القسلة المنسوخة باستقبال المسجد الحرام فإذا لم يحتمل الحديثان الا الاختلاف كما اختلفت القسلة نحو بيت المقدس والبيت الحرام كان أحدهما ناسخا والآخر منسوخا ولا يستدل على النسخ والمنسوخ الا بخبر عن رسول الله أو بقول أو بوقت يدل على ان أحدهما بعد الآخر فإخر فيعلم أن الآخر هو النسخ أو بقول من سيع الحديث أو العامة كما وصفت أو بوجه آخر لا يبين فيه النسخ والمنسوخ وقد كتبت في كتابي وما ينسب الى الاختلاف من الاحاديث ناسخ ومنسوخ فيصار الى النسخ دون المنسوخ ومنها ما يكون اختلافا في الفعل من جهة أن الأمرين مباحان كاختلاف القيام والقعود وكلاهما مباح ومنها ما يختلف ومنها ما لا يتخلو من أن يكون أحد الحديثين أشبه بمعنى كتاب الله أو أشبه بمعنى سنة النبي صلى الله عليه وسلم مما سوى (٣) لعله رائد من الناسخ

كفر قبل الخنث بالطعام رجوت أن يجزى عنه وإن كفر بصوم قبل الخنث لم يجز عنه وذلك أن نازعه أن الله تبارك وتعالى حقا على العباد في أنفسهم وأموالهم فالحق الذي في أموالهم إذا قدموه قبل محله أجزأهم وأصل ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم تسلف من العباس صدقة عام قبل أن يدخل وأن المسلمين قد قدموا صدقة الفطر قبل أن يكون الفطر فعملنا الحقوق التي في الأموال قياسا على هذا فأما الأعمال التي على الأبدان فلا تجزى إلا بعد موافقتها كالصلاة التي لا تجزى إلا بعد الوقت والصوم لا يجزى إلا في الوقت أو قضاء بعد الوقت والجماع الذي لا يجزى العبد ولا الصغير من حجة الإسلام لأنهما محالان أن يجزى عليهما

(من حلف بطلاق امرأته أن تزوج عليها)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن قال لامرأته أنت طالق إن تزوجت عليك فطلقها تطليقة علك الرجعة ثم تزوج عليها في العدة طلقت بالخنث والطلاق الذي أوقع وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ثلاثا لم أتزوج عليك فسمى وقتا فإن جاء ذلك الوقت وهي زوجته ولم يتزوج عليها فهي طالق ثلاثا ولو أنه طلقها واحدة أو اثنتين ثم جاء ذلك الوقت وهي في عدتها وقعت عليها التطليقة الثالثة وإن لم يوفت وكانت المسئلة بحالها فقال أنت طالق ثلاثا لم أتزوج عليك فهذا على الأبد لا يحنث حتى يموت أو تموت قبل أن يتزوج عليها وما تزوج عليها من امرأة تشبهها ولا تشبهها خرج بهما من الخنث دخل بها أو لم يدخل ولا يخرجها من الخنث إلا تزوج صحيح يثبت فاما تزويج فاسد فليس بشكاح يخرجها من الخنث وإن ماتت لم يرثها وإن مات هو ورثته في قول من يورث المبتوتة إذا وقع الطلاق في المرض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى بعد لا تروث المبتوتة وهو قول ابن الزبير « قال الربيع » صار الشافعي إلى قول ابن الزبير وذلك أنهم أجعوا أن الله عز وجل إنما ورث الزوجات من الأزواج وأنه أب آلى من المبتوتة فلا يكون عليه إيلاء وإن ظاهر فلاظهار عليه وإن قد ذهبا لم يكن له أن يلاعن ولم يبرأ من الحد وإن ماتت لم يرثها فلما زعموا أنها خارجة في هذه الأشياء من معاني الأرواج وإنما ورث الله تعالى الزوجات لم نورثها والله تعالى الموفق

(الاطعام في الكفارات في البلدان كلها)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجزى في كفارة اليمين مذهب النبي صلى الله عليه وسلم من حنطة ولا يجزى أن يكون دقيقا ولا سويا وإن كان أهل بلد يقاتون الذرة أو الارز أو التمر أو الزبيب أجزأ من كل جنس واحد من هذا مذهب النبي صلى الله عليه وسلم وإنما قلنا يجزى هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بعرق تمر فدفعه إلى رجل وأمره أن يطعمه ستين مسكينا والعرق فيما يقدر خمسة عشر صاعا وذلك ستون مدا فلكل مسكين مدا وإن قال قائل فقد قال سعد بن المسيب أتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه خمسة عشر صاعا أو عشرين صاعا قيل فأكثر ما قال ابن المسيب مدور ربع أو ثلث وإنما هذا شك أدخله ابن المسيب والعرق كما وصفت كان يقدر على خمسة عشر صاعا والكفارات بالدينار وبنجد ومصر والقيروان والبلدان كلها سواء ما فرض الله عز وجل على العباد فرضين في شيء واحد قط ولا يجزى في ذلك إلا مسكيلة الطعام وما أرى أن يجزى بهم دراهم وإن كان أكثر من قيمة الطعام وما يقتات أهل البلدان من شيء أجزأهم منه مد ويجزى أهل البادية مدا قط وإن لم يكن لأهل بلد قوت من طعام سوى اللحم أداما يقتات أقرب البلدان إليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويعطى الكفارات والزكاة كل من لا تلمه نفقته من قرابته وهم من عدا الوالد والوالدة والزوج إذا كانوا أهل حاجة فهم أحق بهما من غيرهم وإن كان ينفق عليهم متطوعا أعطاهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس له إذا كفر بالطعام أن يطعم أقل من عشرة وإن أطعم تسعة وكسا واحدا كان عليه أن يطعم عاشر أو يكسو تسعة لأنه إنما جعل له أن يطعم عشرة أو يكسوهم وهو لا يجزى

الحديثين المختلفين أو أشبهه بالقياس فأى الأحاديث المختلفة كان هذا فهو أولاها عندنا أن يصار إليه ومنها ما عده بعض من ينظر في العلم مختلفا بأن الفعل فيه اختلاف أو لم يختلف الفعل فيه الاختلاف حكمه أو اختلف الفعل فيه بأنه مباح فيشبه أن يعمل به بأنه القائل به ومنها ما جاء جملة وآخر مفسرا وأداجعت الجملة على أنها عامية عليه روي بخلاف المفسر وليس هذا اختلافا إنما هما وصفت من سعة لسان العرب وأنها تنطق بالشيء منه عامات يديه انخاص وهذا يستعملان معا وقد أوضحت من كل صنف من هذا ما يدل على ما في مثل معناه إن شاء الله وجماع هذا أن لا يقبل إلا حديث ثابت كما لا يقبل من الشهود إلا من عرف عدله فإذا كان الحديث مجهولا أو مرغوبا عن جملة كان كالم يأت لأنه ليس بثابت

((باب الاختلاف من
جهة المباح))

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا عبد العزيز بن
محمد عن زيد بن أسلم عن
عطاء بن يسار عن ابن
عباس أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
وضأ وجهه ويديه
ومسح برأسه مرة
* أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان بن عيينة
عن هشام بن عروة عن
أبيه عن جمران مولى
عثمان بن عفان أن
النبي صلى الله عليه وسلم
توضأ ثلاثاً ثلاثاً * أخبرنا

الشافعي قال أخبرنا
مالك عن عمرو بن يحيى
المازني عن أبيه أنه
سمع رجلاً يسأل عبد الله
ابن زيد هل تستطيع
أن ترى كيف كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يتوضأ فدعا بماء
ثم ذكر أنه غسل وجهه
ثلاثاً وبديه مرتين مرتين
ومسح برأسه وغسل
رجليه (قال الشافعي)
ولا يقال شيء من هذه
الأحاديث مختلف مطلقاً
ولكن الفعل فيها يختلف
من وجه أنه مباح لا
اختلاف الحلال والحرام

أن يكسو وتسعة ويطعم واحداً لأنه حيث ذلأطعم عشرة ولا كساعهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولأن
رجلاً كانت عليه ثلاثة أيمان مختلفة فنحن فيها فاعتق وأطعم وكسا ينوي الكفارة ولا ينوي عن أيمان العتق ولا
عن أيمان الأطعام ولا عن أيمان الكسوة أجزأه بنية الكفارة وأيمانها شاء أن يكون عتقاً وأطعاماً أو كسوة كان
وما لم يشأه النية الأولى تجزئه فأن اعتق وكسا وطعم ولم يستكمل الأطعام أكمله ونواه عن أي لكفارات شاء
ولو كانت المسئلة بمجانها فكسا وأعتق وأطعم ولم ينز الكفارة ثم أراد أن ينوي كفارة لم يكن كفارة لا تجزئه
حتى يقدم النية قبل الكفارة أو تكون معها وأما ما كان عمله قبل النية فهو تطوع لا يجزئه من الكفارة
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أمر الرجل الرجل أن يكفر عنه من مال المأمور أو استأذن الرجل الرجل
أن يكفر عنه من ماله فأذن له أجزأت عنه الكفارة وهذه هبة مقبوضة لأن دفعه إياها إلى المسكين كين بأمره
كقبض وكيله لهبة وهبها له وكذلك إن قال أعتق عني فهي هبة فاعتاقه عنه كقبضه ما رهبه له ولاؤه للعتق
عنه لأنه قد ملكه قبل العتق وكان العتق مثل القبض كالأشترائه فلم يهضمه حتى أعتقه كان العتق مثل القبض
ولأن رجلاً تطوع فكفر عن رجل باطعام أو كسوة أو عتق ولم يتقدم في ذلك أمر من الخالف لم يجزئه
وكان العتق عن نفسه لأنه هو المعتق لما عاك ما لم يهب لغيره فيقبله وكذلك الرجل يعتق عن أبيه بعد
الموت والولاء له إذا لم يكن ذلك بوصية منه ما ولائاً من أ. والهما ولو أن رجلاً صام عن رجل بأمره لم يجزئه الصوم
عنه وذلك أنه لا يعمل أحد عن أحد عمل الإبدان لأن الإبدان تعبدت بعمل فلا يجزئ عنها أن يعمل غيرها ليس
النج والعمر بالخبر الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وبأن فيهما نفقة وأن الله فرضهما على من وجد إليهما
السبيل والسبيل بالمال

((من لا يطعم من الكفارات))

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يجزئ أن يطعم في كفارات الأيمان الأحرام لم يحتاج أن يطعم منها ذمياً
محتاجاً أو رامساً غير محتاج أو عبد رجل محتاج لم يجزئه ذلك وكان حكمه حكم من لم يفعل شيئاً وعليه أن يعبد
وهكذا لو أطعم غنياً وهو لا يعلم ثم علم غناه كان عليه أن يعبد وهكذا لو أطعم من تلزمه نفقته ثم علم أعاد (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى ومن كان له مسكن لا يستغنى عنه هو وأهله ونادم أعطى من كفارة اليمين والصدقة
والزكاة ولو كان له مسكن يفضل عن حاجته وحاجة أهله الفضل الذي يكون غنماً لم يعط

((ما يجزئ من الكسوة في الكفارات)) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأقل ما يكفي من
الكسوة كل ما وقع عليه اسم كسوة من عمامة أو سراويل أو أزار أو مقنعة وغير ذلك للرجل والمرأة لأن ذلك
كله يقع عليه اسم كسوة ولو أن رجلاً أراد أن يستبدل بما تجوز فيه الصلاة من الكسوة على كسوة
المساكين جاز لغيره أن يستبدل بما يكفيه في الشتاء أو في الصيف أو في السفر من الكسوة ولكن لا يجوز
الاستدلال عليه بشيء من هذا وإذا أطلقه الله فهو مطلق ولا بأس أن يكسو رجلاً أو نساء وكذلك يكسو
الصبيان وإن كسا غنياً وهو لا يعلم رأيت عليه أن يعبد الكسوة

((العتق في الكفارات)) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولأعتق في كفارة اليمين أو في شيء
وجب عليه العتق لم يجزئه الأرقبة مؤمنة ويعتق فيها الأسود والأحمر والسوداء والجرعاء وأقل ما يقع به اسم
الآيمان على العبيد أن يصف الآيمان إذا أمر بصفته ثم يكون به مؤمناً ويجزئ فيه الصغير إذا كان أبواه أو
أحداهما مؤمناً لأن حكمهم حكم الآيمان ويجزئ في الكفارات ولدا الزنا وكذلك كل ذي نقص يعيب لا يضر
بالعمل ضرراً ينافي العرج الخفيف والعمور وشلل الخنصر والعيوب التي لا تضر بالعمل ضرراً ينافي ويجزئ

فيه العرج الخفيف ولا يجزى المقعد ولا الأعرج ولا أشل الرجل بإسهما ولا اليدين بإسهما ويجزى الأصم وأنقصى الجيوب وغير المحبوب ويجزى المريض الذي ليس به مرض زمانة مثل الفالج والسل وما أشبهه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الجارية حاملا من زوجها ثم اشتراها زوجها فأعتقها في كفارة أجزأت عنه وإنما تجزى في قول من لا يبيع أم الولد إذا ولدت بعد شرائه أيا خارا وضعها ستة أشهر فصاعد إلا أنها تكون بذلك أم ولد فأما ما كان قبل ذلك فلا تكون به أم ولد قال ومن كانت عليه رقة واجبة فأراد أن يشتري رقة تعتق عليه إذا ملكها بغير عتق فلا تجزى عنه وما كان يجوز له أن يملكه بحال أجزأ عنه ولا يعتق عليه إلا آباءه وإن بعدوا والبنون وإن سفلوا والدون كلهم أو مولودون وسواء ذلك من قبل البنات والبنين لأن كلهم ولد ووالد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن اشتري رقة بشرط عتقها لم تجز عنه من رقة واجبة عليه قال ويجزى المدبر في الرقاب الواجبة ولا يجزى عنه المكاتب حتى يعجز فيعود رقيقا فيعتقه بعد العجز ويجزى المعتق إلى سنين وهو في أضعف من حال المدبر ومن اشتري عبدا فأعتقه وهو ممن لا يجزى في الرقاب الواجبة فالعتق ماض ويعود رقة تامة فإن كان الذي باعه دلس له بعباد عليه فأخذ منه قيمة ما بينه وبينها ومعيان من الثمن وإن كان معيانياً يجزى مثله في الرقاب الواجبة أجزأ عنه وعاد على صاحبه الذي باعه بقيمة ما بين العيب والصحة ولم يكن عليه أن يتصدق بقيمة العيب إذا أخذه من البائع وهو مال من ماله

(الصيام في كفارات الأيمان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل من وجب عليه صوم ليس بمسروط في كتاب الله عز وجل أن يكون متتابعاً أجزأه أن يكون متفرقاً قياساً على قول الله عز وجل في قضاء رمضان فعدة من أيام أخر والعدة أن يأتي بعد الصوم لأولاه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الصوم متتابعاً فطريقه الصائم والصائغة من عذر وغير عذر استأنفا للصيام إلا الخائض فإنها لا تستأنف

(من لا يجزى به الصيام في كفارة اليمين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذي يجب عليه من الكفارة الإطعام أو الكسوة أو العتق من كان غنياً فليس له أن يأخذ من الصدقة شيئاً فأما من كان له أن يأخذ من الصدقة فله أن يصوم وليس عليه أن يتصدق ولا يعتق وإن فعل أجزأ عنه وإن كان غنياً وكان ماله غائباً عنه لم يكن له أن يكفر بصوم حتى يحضره ماله أو يذهب المال إلا بالطعام أو كسوة أو عتق

(من حنث معسر ثم أيسر أو حنث موسراً ثم أعسر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حنث الرجل موسراً ثم أيسر لم يكن له أن يصوم ولا يرى الصوم يجزى عنه وأمرته احتياطاً أن يصوم فإذا أيسر كفر وإنما أنظر في هذا إلى الوقت الذي يحنث فيه ولو أنه حنث معسراً ثم لم يصم حتى أيسر أحببت له أن يكفر ولا يصوم من قبل أنه لم يكفر حتى أيسر وإن صام ولم يكفر أجزأ عنه لأن حكمه حين حنث الصيام « قال الربيع » وللشافعي قول آخر أنه إنما ينظر إلى الكفارة يوم يكفر فإذا كان معسراً كان له أن يصوم وإن كان موسراً كان عليه أن يعتق قال ولا يصام في كفارة اليمين ولا في شيء وجب عليه من الصوم بإيجاب يوم من رمضان ولا يوم لا يصلح صومه متطوعاً مثل يوم الفطر والاضحى وأيام التشريق ويصام ما سواها من الأيام

(من أكل أو شرب ساهياً في صيام الكفارة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويفسد صوم التطوع وصوم رمضان وصوم الكفارة والنذر ما أفسد الصوم ولا خلاف بين ذلك فمن أكل فيها أو شرب ناسياً فلا قضاء عليه ومن أكل أو شرب عامداً أفسد الصوم عليه لا يختلف إلا في وجوب الكفارة على من جامع في رمضان وسقوطها عن جامع في صوم غيره تطوعاً أو واجباً فإذا كان الصوم متتابعاً فنظر فيه الصائم من عذر وغير عذر والصائغة استأنفا للصيام إلا الخائض فإنها لا تستأنف

والأمر والنهي ولكن يقال أقل ما يجزى من الوضوء مرة وأكمل ما يكون من الوضوء ثلاث، أخبرنا الشافعي أخبرنا عبد الله بن نافع عن داود بن قيس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أسامة بن زيد عن بلال أن رسول الله توفياً ومسح على الخفين (قال الشافعي) ولا يقال لمسح رسول الله على الخفين خلاف غسل رجليه على المصلي إنما يقال الغسل كمال والمسح رخصة وكال وأيهما شاء فعل

(باب القراءة في الصلاة)

أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن مسعر عن الوليد بن سريع عن عمرو بن حريث قال سمعت النبي يقرأ في الصبح والمبلى إذا عسعس قال الشافعي يعني يقرأ في الصبح إذا الشمس كورت

أخبرنا سفيان عن زياد ابن علاقة عن عمار قال سمعت النبي عليه السلام في الصبح يقرأ والتخل بأسفات قال الشافعي يعني بقاف

(الرخصة بكفارة الأيمان وبإزاء كاذب من تصدق بكفارة ثم اشتراها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن لزمه حتى للمساكين في زكاة مال أو لزمه حج أو لزمته كفارة عين فذلك كله من رأس المال يحاسب به ديون الناس ويخرج عنه في ذلك أقل ما يكتفي في مثله فإن أوصى بعقوبة كفارة ولم يكن في رأس المال إلا الطعام فإن جمل ثلثه العتق أعتق عنه من الثلث وإن لم يملكه أطعم عنه من رأس المال وإذا أعتق عنه من الثلث لم يطعم عنه من رأس المال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كفر الرجل بالطعام أو بالكسوة ثم اشتري ذلك فدفعه إلى أهله ثم اشتراه منهم فالبيع جائز ولو تنزه عن ذلك كان أحب إلى

(كفارة عين العبد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حنث العبد فلا يجزيه إلا الصوم لأنه لا يملك شيئاً وإن كان نصفه عبداً ونصفه حراً وكان في يديه مال لنفسه لم يحرمه الصيام وكان عليه أن يكفر عما في يديه من المال مما يصيبه فإن لم يكن في يديه مال لنفسه صام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حنث العبد ثم عتق وكفر كفارة حراً جزأت عنه لأنه حينئذ مالك ولو صام أجزأ عنه لأنه يوم حنث كان حكمه حكم الصيام

(١) (من نذر أن يعشي إلى بيت الله عز وجل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن نذر تبرراً أن يعشي إلى بيت الله الحرام لزمه أن يعشي إن قدر على المشي وإن لم يقدر ركب وأهراق دماً احتياطاً لأنه لم يأت بما نذر كما نذر والقياس أن لا يكون عليه دم من قبل أنه إذا لم يطبق شيئاً سقط عنه لكن لا يطبق القيام في الصلاة فيسقط عنه ويصلي قاعداً ولا يطبق القعود فيصلي مضطجاً وانما فرقنا بين الحج والعمرة والصلاة أن الناس أصلحوا أمر الحج بالصيام والصدقة والنسك ولم يصلحوا أمر الصلاة إلا بالصلاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يعشي أحد إلى بيت الله إلا حاجاً أو معتمراً لا بدله منه « قال الربيع » وللشافعي رحمه الله تعالى قول آخر أنه إذا حلف أن يعشي إلى بيت الله الحرام حنث فكفارة عين تجزيه من ذلك إن أراد بذلك الميمن « قال الربيع » وسمعت الشافعي أفتى بذلك رجلاً فقال هذا قولك يا أبا عبد الله فقال هذا قول من هو خير مني قال من هو قال عطاء بن أبي رباح (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن حلف بالمشي إلى بيت الله فيها قولان أحدهما معقول معنى قول عطاء أن كل من حلف بشيء من النسك صوم أو حج أو عمرة فكفارته كفارة عين إذا حنث ولا يكون عليه حج ولا عمرة ولا صوم ومذهبنا أن أعمال البر كله لا تكون إلا بفرض يؤديه من فرض الله عليه أو تبريراً يريد الله به فأما على غلق الأيمان فلا يكون تبريراً وإنما يعمل التبرير لغیر الغلق وقد قال غير عطاء عليه المشي كما يكون عليه إذا نذر متبرراً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والتبرر أن يقول الله على أن شئ فلاناً أو قدم فلان من سفره أو قضى عني ديناً أو كان كذا أن أحج له نذراً فهو التبرر فأما إذا قال إن لم أفضل حقت فعلى المشي إلى بيت الله فهذا من معاني الأيمان لا من معاني النذور وأصل معقول قول عطاء في معاني النذور من هذا أنه يذهب إلى أن من نذر نذراً في معصية الله لم يكن عليه قضاء ولا كفارة فهذا يوافق السنة وذلك أن يقول الله على أن شئني أو شئني فلاناً أن أنحر ابني أو أن أفعل كذا من الأمر الذي لا يحل له أن يفعله فن قال هذا فلا شئ عليه فيه وفي السائبة وانما أبطل الله عز وجل النذر في الجيرة والسائبة لأنها معصية ولم يذكرك في ذلك كفارة وكان فيه دلالة على أن من نذر معصية الله عز وجل أن لا يفي ولا كفارة عليه وبذلك جاءت السنة * « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن طلحة بن عبد الملك الأيلي عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله

(١) قد تقدم في نسخة البلقيني جل من هذا الباب في أو آخر الجزء الثاني في أبواب عقدها هو على حسب المناسبات مع ترك بعض منه ولكنه بتمامه في الأصول بهذا الموضوع فأثبتناه بتمامها

* أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريح قال أخبرنا محمد بن عباد بن جعفر قال أخبرنا أبو سلمة بن سفیان وعبد الله بن عمرو العائذي عن عبد الله ابن السائب قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح بمكة فاستفتح بسورة المؤمنين حتى إذا جاء ذكر موسى وهرون أو ذكر عيسى

أخذت النبي سعة فحذف فركع قال وعبد الله بن السائب حاضر ذلك قال الشافعي وليس أعدي شيئاً من هذا اختلافاً لأنه قد صلى الصلوات عمره فيحفظ الرجل قراءته يوماً والرجل قراءته يوماً غيره وقد أباح الله في القرآن بقراءة ما تيسر منه وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقرأ بأمر القرآن وما تيسر فدل على أن اللازم في كل ركعة قراءة أم القرآن وفي الركعتين الأولين ما تيسر معها

(باب في التشهد)

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي أخبرنا الثقة عن الليث بن سعد

تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نذر أن يبيع الله فليبعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه
 « أخبرنا سفيان عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين قال كانت بنو عقيل حلفاء
 للشيف في الجاهلية وكانت تقيف قد أسرت رجلاً من المشركين ثم إن المسلمين أسروا رجلاً من بني عقيل ومعه
 ناقة وكانت ناقته قد سبقت الحاج في الجاهلية كذا وكذا مرة وكانت الناقة إذا سبقت الحاج في الجاهلية
 لم تمنع من كذا ترتع فيه ولم تمنع من حوض تشرع فيه قال فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد فبه
 أخذتني وأخذت سابقته الحاج فقال النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك فقال يا محمد أتني مسلم فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم لوقتها وأنت تملك أمرنا كنت قد ألغيت كل الفلاح قال ثم مر به النبي صلى الله عليه وسلم مرة
 أخرى فقال يا محمد أتني جائع فأطعمني وطمان وأسقى فقال النبي صلى الله عليه وسلم تلك حاجة ثم إن النبي
 صلى الله عليه وسلم بداه فنادى به الرجلين اللذين أسرت نقيف وأمسك الناقة ثم أنه أغار على المدينة عدو
 فأخذ وأسر ح النبي صلى الله عليه وسلم فوجدوا الناقة فيها قال وقد كانت عندهم امرأة من المسلمين قد
 أسروها وكاوا ير يحون النعم عشا خات المرأة ذات ليلة إلى النعم ففعلت لا تحي إلى بعير إلا راغحتي انتهت
 إليها فلم ترع فاستوت عليها ففجعت فلما قدمت المدينة قال الناس العصابة العصابة فقالت المرأة أتني نذرت
 أن الله أن يجاني عليها أن أنحرها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاخرتيها لا وفاء لنذر في معصية الله
 ولا فيما لا يملك ابن آدم « أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأخذ النبي صلى الله عليه وسلم ناقته ولم يأمرها أن تخرم مثلها أو تخرها ولا
 تكفر قال وكذلك نقول أن من نذر تبرأ أن يخرم مال غيره فهذا نذر فيما لا يملك والنذر ساقط عنه وبذلك
 نقول قياساً على من نذر ما لا يملك أن يعمل بحال سقط النذر عنه لأنه لا يملك أن يعمل فهو كالأعمال مما سواه
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نذر الرجل أن يحج ماشياً حتى يحل له النساء ثم ركب بعد ذلك كمال
 حج هذا وإذا نذر أن يعتمر ماشياً حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ويحلق أو يقصر وذلك
 كمال عمره هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نذر أن يحج ماشياً حتى يفاته الحج فطاف بالبيت وسعى
 بين الصفا والمروة ماشياً حل وعليه حج قابل ماشياً كما يكون عليه حج قابل إذا فاته هذا الحج ألا ترى أن حكمه
 لو كان متطوعاً بالحج أو نذر أنه أو كانت عليه حجة الاسلام أو عمرته أن لا يجزئ هذا الحج من حج ولا عمره فإذا كان
 حكمه (١) أن يسقط ولا يجزئ من حج ولا عمره فكيف لا يسقط المشي الذي انما هو هيئة في الحج والعمره (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نذر الرجل أن يحج أو نذر أن يعتمر ولم يحج ولم يعتمر فإن كان نذر ذلك ماشياً فلا
 يمشي لانها جميعاً حجة الاسلام وعمرته فإن مشى فأنما مشى حجة الاسلام وعمرته وعليه أن يحج ويعتمر ماشياً
 من قبل أن أول ما يعمل الرجل من حج وعمره إذا لم يعتمر ويحج فأنما هو حجة الاسلام وإن لم ينو حجة الاسلام
 ونوى به نذراً أو حجاً عن غيره أو تطوعاً فهو كحجة الاسلام وعمرته وعليه أن يعود لنذره فيوفيه كما نذر ماشياً
 أو غير ماش « قال الربيع » هذا إذا كان المشي لا يضرب عن المشي فإذا كان مضرباً فيه فركب ولا شيء عليه
 على مثل ما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أباً إسرائيل أن يتم صومه ويتنحي عن الشمس فأمره بالذي فيه البر
 ولا يضربه به ونهاه عن تعذيب نفسه لأنه لا حاجة لله في تعذيبه وكذلك الذي يمشي إذا كان المشي تعذيباً به
 يضربه تركه ولا شيء عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلاً قال ان شئني الله فلا ناقتي على أن
 أمشي لم يكن عليه مشي حتى يكون نوى شياً يكون مثله را فان لم ينو شياً فلا شيء عليه لأنه ليس في المشي إلى
 غير مواضع البر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو نذر فقال على المشي إلى أفر بقة أو العراق أو غيرها
 من البلدان لم يكن عليه شئ لأنه ليس لله طاعة في المشي إلى شئ من البلدان وأنما يكون المشي إلى الموضع

(١) أي أن يبطل ويلغو وقوله لا يسقط المشي أي لا يلغو فيجب إعادته ماشياً تأمل

عن أبي الزبير عن سعيد
 ومطهر عن ابن عباس
 قال كان شئني على الله
 عليه وسلم يعلمنا للتشهاد
 كما يعلمنا السورة من
 القرآن فكأن يقول
 التحسينات المباركات
 السيرات الحسان لله
 سلام عليك أيها النبي
 ورحمة الله وبركاته سلام
 علينا وعلى عباد الله
 الصالحين آمين هذا
 لا اله الا الله وأن محمداً
 رسول الله « قال
 الربيع » هذا حديثنا
 به يحيى بن حسان
 قال الشافعي وقد روى
 أيمن بن نابل بإسناده
 عن جابر عن النبي عليه
 السلام تشهداً يخالف
 هذا في بعض حروفه
 وروى البصريون عن
 أبي موسى عن النبي
 عليه السلام حديثاً
 يخالفهما في بعض
 حروفه أيضاً وروى
 الكوفيون عن ابن
 مسعود في التشهد
 حديثاً يخالفها كلها
 في بعض حروفها فهي
 مشبهة بمقاربة واحتمل
 أن تكون كلها نابتة
 وأن يكون رسول الله
 يعلم الجماعة والمنفردين
 التشهد فيحفظ أحدهم

الذي يرتجى فيه البر وذلك المسجد الحرام وأحب إلى أن يمشى إلى مسجد المدينة أن يمشى إلى مسجد
بيت المقدس أن يمشى لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام
ومسجدى هذا ومسجد بيت المقدس ولا بين لي أن أوجب المشى إلى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم
ومسجد بيت المقدس كما بين لي أن أوجب المشى إلى بيت الله الحرام وذلك أن البر باتيان بيت الله تعالى فرض
والبر باتيان هذين نافله وإذا نذر أن يمشى إلى بيت الله ولا يمشى له فلا خيار أن يمشى إلى بيت الله الحرام ولا يجب
ذلك عليه إلا بأن ينوبه لأن المساجد بيوت الله وهو إذا نذر أن يمشى إلى مسجد مصر لم يكن عليه أن يمشى إليه
ولو نذر بر أمر ناه بالوفاء به ولم يجبر عليه وليس هذا كما يؤخذ لا كمين من الآمين هذا عمل فيما بينه وبين
الله عز وجل لا يلزمه إلا بإيجابه على نفسه بعينه وإذا نذر الرجل أن ينحر بكملة لم يجزه الآن ينحر بكملة وذلك
أن النحر بكملة وان نذر أن ينحر بغيره لا يتصدق لم يجزه أن ينحر إلا حيث نذر أن يتصدق وأنما وجبته وليس
في النحر في غير هار لأنه نذر أن يتصدق على مسكين ذلك البلد فإذا نذر أن يتصدق على مسكين بلده فعليه
أن يتصدق عليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل غلامي حر إلا أن يبدولي في ساعتى هذه
أو في يومى هذا أو أشاء أو يشاء فلان أن لا يكون حراً أو أمر أنه طالق إلا أن أشاء أن لا تكون طالق في يومى
هذا أو يشاء فلان فشاء أو شاء الذي استثنى مشيئته لم يكن العبد حراً ولا المرأة طالقاً (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وإذا قال الرجل أنا أهدي هذه الشاة نذراً أو أمشي نذراً فعليه أن يهديها وعليه أن يمشى إلا أن يكون
أراد أني سأحدث نذراً أو أني سأهديه فلا يلزمه ذلك وهو كما قاله لغير إيجاب فإذا نذر الرجل أن يأتي موضعاً
من الحرم ماشياً أو راكباً فعليه أن يأتي الحرم حاجلاً ومعتبراً ولو نذر أن يأتي عرفة أو مراً أو موضعاً قرياً من
الحرم ليس بالحرم لم يكن عليه شيء لأن هذا نذر في غير طاعة وإذا نذر الرجل حجاباً ولم يسم وقتاً فعليه حج يحرم به
في أشهر الحج متى شاء وإن قال على نذري أن شاء فلان فليس عليه شيء ولو شاء فلان أنما النذر ما أريد الله عز
وجل به ليس على معاني الغلق ولا مشيئة غير الناذر وإذا نذر أن يهدي شيئاً من النعم لم يجزه إلا أن يهديه وإذا
نذر أن يهدي متاعاً لم يجزه إلا أن يهديه أو يتصدق به على مسكين الحرم فإن كانت نيته في هذه أن
يلقه ستر على البيت أو يجعله في طيب البيت جعله حيث نوى ولو نذر أن يهدي ما لا يحمل مثل الأرضين
والدور باع ذلك فأهدى عنه وبلى الذي نذر الصدقة بذلك وتعليقه على البيت وتطيينه به أو يوكل به ثقة
بلى ذلك له وإذا نذر أن يهدي بدنة لم يجزه فيها إلا الشيء من الإبل أو ثنية وسواء في ذلك الذكر والأنثى والخصى
وأكثرهما غنماً أحب إلى وإذا لم يجد بدنة أهدي بقرة ثنية فصاعداً وإذا لم يجد بقرة أهدي سبعاً من الغنم
ثنية فصاعداً إن كن معزى أو جذا فصاعداً إن كن ضأناً وإن كانت نيته على بدنة من الإبل دون البقرة فلا
يجزيه أن يهدي مكانها من البقر والغنم الأبقية لها وإذا نذر الرجل هدياً ولم يسم الهدى ولم ينو شيئاً فأحب
إلى أن يهدي شاة وما أهدي من مذحطة أو ما فوقه أجزأه لأن كل هذا هدى وإذا نذر أن يهدي هدياً ونوى
به جهمة جدياً رضيعاً أهدها أنما معنى الهدى هدية وكل هذا يقع عليه اسم هدى (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وإذا نذر أن يهدي شاة عوراء أو عيماء أو عرجاء أو مالا يجوز أخيه أهدها ولو أهدي تاماً كان أحب
إلى لأن كل هذا هدى ألا ترى إلى قول الله عز وجل ومن قتلته منكم متعمداً جازاً مثل ما قتل من النعم يحكم به
ذو العدل منكم هدياً فقد يقتل الصيد وهو صغير وأعرج وأعمى وأنما يجزيه بعثله ألا ترى أنه يقتل الجراد
والعصفور وهما من الصيد فيجزي الجراد بتمرة والعصفور بقميعة ولعله قبضة وقد سمي الله تعالى هذا كله
هدياً وإذا قال الرجل شاتي هذه هدى إلى الحرم أو ببقعة من الحرم أهدي وإذا نذر الرجل بدنة لم تجزه إلا
بكملة فإذا سمي موضعاً من الأرض ينحر هافيه أجزأه وإذا نذر الرجل عدد صوم صامه أن شاء متفرقاً وإن
شاء متتابعاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نذر صيام أشهر فاصام منها بالأهلة صامه عدد أيامين

(باب في الوتر)

حدثنا الربيع قال قال
الشافعي وقد سمعت أن

(فمن حلف على سكنى دار لا يسكنها)

(سئل الشافعي) رحمه الله تعالى فقيل له فإنا نقول فمن حلف أن لا يسكن هذه الدار وهو فيها ساكن أنه يؤمر بالخروج من ساعة حلف ولا نرى عليه حنثا في أقل من يوم وليلة إلا أن يكون له نية في تعجيل الخروج قبل يوم وليلة فإنه حانث إذا أقام يوما وليلة أو يقول نويت أن لا أعجل حتى أجد منزلا فيكون ذلك له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يسكن الدار وهو فيها ساكن أخذ في الخروج مكانه فإن تخلف ساعدا وهو يمكنه الخروج منها حنث ولكنه يخرج منها ببدنه متحولا ولا يضرد أن يتردد على محل متاعه منها وانخرج أهله لأن ذلك ليس بسكن قال فإنا نقول في الرجل يحلف أن لا يسكن الرجل وهما في دار واحدة ليس لهما مقاصير كل بيت يدخله ساكنه أو كانت لهما مقاصير يسكن كل مقصورة منهما ساكنها وكان الحالف مع المخوف عليه في بيت منها أو في مقصورة من مقاصيرها أو في حجرة المقصورة دون البيت وصاحبه المخوف عليه في البيت أنه يخرج مكانه حين حلف أنه لا يسكنه في البيت إلى أي بيوت الدار شاء وليس له أن يسكنه في المقصورة التي كانت فيها اليمين وإن كان معه في البيت وليس له مقصورة أو له مقصورة أو كان في مقصورة دون البيت والآخر في البيت دون المقصورة أنه أقام في البيت أو في المقصورة يوما وليلة كان حانثا وإن أقام أقل من ذلك لغير المساكنة لم يكن عليه حنث إذا خرج إلى أي بيوت الدار ومقاصيرها شاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يسكن الرجل وهو ساكن معه فهي كالمسئلة قبلها يخرج منها مكانه أو يخرج الرجل مكانه فإن أقاما جميعا ساعة بعدما أمكنه أن يتحول عنه حنث وإن كانا في بيتين فجعل بينهما حاجزا ولكل واحد من الحجرين باب فليست هذه مساكنة وإن كانا في دار واحدة والمساكنة أن يكونا في بيت أو بيتين حجرتهما وما ودمخلهما واحد فأما إذا افترقا البيتان والحجرتان فليست مساكنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما جوابنا في هذه الأعيان كلها إذا حلف لانيته له انما خرجت اليمين منه بلانيته فأما إذا كانت اليمين نية فاليمين على ما نوى قال فإنا نقول إذا نقل أهله وعياله وترك متاعه فإنا نستحب له أن ينتقل بجميع متاعه وأن لا يخلف شيئا من متاعه وأن يخلف شيئا منه أو خلفه كله فلا حنث عليه فإن خلف أهله وولده فهو حانث لأنه ساكن بعد والمساكنة التي حلف عليها هي المساكنة منه ومن عياله لمن حلف أن لا يسكنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والنقطة والمساكنة على البدن دون الأهل والمال والولد والمتاع فإذا حلف رجل لينتقل فانتقل ببدنه وترك أهله وولده وماله فقد بر وان قال قائل ما الحنث قيل رأيت إذا سافر يسدنه أيقصر الصلاة ويكون من أهل السفر أو رأيت إذا انقطع إلى مكة يسدنه أيسكن من حاضري المسجد الحرام الذين انتمعوا لم يكن عليهم دم فإذا قال نعم قيل فاعما النقطة والحنث على البدن لا على مال ولا على ولد ولا على متاع قال فإنا نقول فمن حلف أن لا يسكن هذا الثوب وهو لا يسه فتركه عليه بعد اليمين أن أراد حانثا لأنه قد لبسه بعد عينه وكذلك نقول فيه أن حلف لا يركب هذه الدابة وهو عليها فإن نزل مكانه والا كان حانثا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا حلف أن لا يلبس الثوب وهو لا يسه فقتل المستثنين الأولين لم يترعه من ساعته إذا أمكنه نزع حنث وكذلك أن حلف أن لا يركب دابة وهو راكبها فإن نزل مكانه والحنث وهكذا كل شيء من هذا الصنف قيل فإنا نقول فمن حلف أن لا يسكن بيتا ولا نية له وهو من أهل الحضارة فسكن بيتا من بيوت الشعر فإنه إن كان ليمينه معنى يستدل عليه بالأمر الذي له حلف مثل أن يكون سمع يقوم عليهم بيت فعمهم ترابه فلا شيء عليه في سكنه في بيت شعر وإن لم يسكن له نية حين حلف وإن كان أعما وجه عينه أنه قيل له إن الشمس محتجبة وإن السكنى في السطوح والخروج من البيوت مخفية وسيرة خلف أن لا يسكن بيتا فإنا نراه حانثا إن سكن بيت شعر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن حلف الرجل أن لا يسكن بيتا وهو من أهل البادية أو أهل القرية ولا نية له فأى

ابن عبد الله بن قسيط
عن عطاء بن يسار عن
زيد بن ثابت أنه قرأ
عند رسول الله بالنجم
فلم يسجد فيها (قال
الشافعي) وفي هذين
الحديثين دليل على أن
سجود القرآن ليس بحتم
ولكنه يجب أن لا يترك
لأن النبي عليه السلام
سجد في النجم وترك
حدثنا الربيع بن سلمة
قال الشافعي وفي النجم
سجدة ولا أحسب أن يدع
شيئا من سجود القرآن
وإن تركه كرهته له
وليس عليه قضاء لأنه
ليس بفرض فإن قال
قائل ما الدليل على أنه
ليس بفرض قيل
السجود صلاة وقد قال
الله تعالى إن الصلاة
كانت على المؤمنين كتابا
موقوتا فكان الموقوت
يحتمل موقوتا بالعدد
وموقوتا بالوقت فأبان
رسول الله أن الله جل
ثناؤه فرض نجس
صلاوات فقال رجل
يا رسول الله هل على
غيرها قال لا الآن تطوع
فلما كان سجود القرآن
خارجا من الصلوات
المكتوبات كان سنة
اختيار وأحب البنا أن

يدخلها وانما دخوله أن يدخل بيتا منها أو عرضتها قال فاننا نقول فيمن حلف أن لا يدخل بيت فلان فدخل بيت فلان المحلوف عليه وانما فلان ساكن في ذلك البيت بكرة انه يحنث لانه يتسه مادام ساكنا فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل أن لا يدخل بيت فلان وفلان في بيت بكرة لم يحنث لانه ليس بيت فلان الا أن يكون أراد مسكن فلان ولو حلف أن لا يدخل مسكن فلان فدخل عليه مسكنا بكرة حنث الا أن يكون نوى مسكنا عليه فدخله قال فاننا نقول فيمن حلف أن لا يدخل دار فلان فاحتمله انسان فأدخله فغير افاته ان كان غلبه على ذلك ولم يتراخ فلا حنث عليه ان كان حين قدر على الخروج خرج من ساعته فأما ان أقام ولو شاء أن يخرج فخرج فان هذا حانث « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال اذا حلف أن لا يدخل دار فلان فدخلها لم يحنث الا أن يكون هو أمرهم أن يدخلوه تراخي أو لم يتراخ قال فاننا نقول فيمن حلف بالطلاق أن لا يدخل دار فلان فقال انما حلفت أن لا أدخلها ونويت شهرا انا نرى عليه أنه ان كانت عليه في عينة بيته فانه لا يصدق بنيه وان دخلها حنث وان كان لا بيته عليه في عينة قبل ذلك منه مع عينة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل بطلاق امرأته أن لا يدخل دار فلان فقال نويت شهرا أو يوما فهو كذلك فيما بينه وبين الله عز وجل وعليه اليمين فاما في الحكم فتدخلها فهي طالق قال فاننا نقول فيمن قال والله لا أدخل على فلان بيتا فدخل عليه فلان ذلك بيتا انا نراه حائثا ان أقام معه في البيت حين دخل عليه وذلك أنه ليس يراد باليمين في مثل هذا الدخول ولكن يراد به المجالسة الا أن تكون نيته يوم حلف أن لا يدخل عليه وانه ان كان هو في البيت أولا ثم دخل عليه الآخر فلا حنث عليه واذا كان هذا هكذا نيته يوم حلف فاننا نرى عليه حنثا اذا كان المحلوف عليه هو الداخل عليه بعد دخوله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا حلف الرجل أن لا يدخل على رجل بيتا فدخل عليه آخر بيته فأقام معه لم يحنث لانه لم يدخل عليه قال فاننا نقول فيمن حلف أن لا يدخل على فلان بيتا فدخل على جاره بيته فاذا فلان المحلوف عليه في بيت جاره انه يحنث لانه داخل عليه وسواء كان البيت له أو لغيره وانه ان دخل عليه مسجدا لم يحنث الا أن يكون نوى المسجد في عينة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا حلف الرجل أن لا يدخل على رجل بيتا فدخل على رجل غيره بيتا فوجد ذلك المحلوف عليه في ذلك البيت لم يحنث من قبل أنه ليس على ذلك دخل « قال الربيع » والشافعي قول آخر انه يحنث اذا دخل عليه لانه قد دخل عليه بيتا كما حلف وان كان قد قصد بالدخول على غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان علم أنه في البيت فدخل عليه حنث في قول من يحنث على غير النية ولا يرفع الخطأ فاما اذا حلف أن لا يدخل عليه بيتا فدخل عليه المسجد لم يحنث بحال

(من حلف على أمرين أن يفعلهما أو لا يفعلهما ففعل أحدهما)

قال فاننا نقول فيمن حلف أن لا يكسوا امرأته هذين الثوبين فكساها أحدهما انه حانث الا أن يكون نوى في عينة أن لا يكسوها اياهما جميعا لاحتاجته الى أحدهما أولا ثم لاحتاجته لهما جميعا فقال أنت طالق ان فعلت فتكون له نيته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل أن لا يكسوا امرأته هذين الثوبين أو هذه الاثواب الثلاثة فكساها أحد الثوبين أو أحد الثلاثة أو كساها من الثلاثة اثنين وترك واحد لم يحنث وكذلك لو حلف أن لا يأكل هذين القرصين فأكلهما الا قليلا لم يحنث الا أن يأتي على الشئتين اللذين حلف عليهما الا أن يكون نوى أن لا يكسوها من هذه الاثواب شيئا أولا يأكل من هذا الطعام شيئا فيحنث واذا قال والله لا أشرب ماء هذا الاداة ولا ماء هذا النهر ولا ماء هذا البحر كله فكل هذا سواء ولا يحنث الا أن يشرب ماء الاداة كله ولا سبيل الى أن يشرب ماء النهر كله ولا ماء البحر كله ولكنه لو قال لا أشرب من ماء هذا الاداة

النبي عليه السلام كنت اماما فلو سجدت سجدت معك قال الشافعي اني لأحسبه زيد بن ثابت لانه يحكى أنه قرأ عند النبي التجم فلم يسجد وانما روى الحديثين معاطاء بن يسار قال وأحب أن يبدأ الذي يقرأ السجدة فيسجد ويسجد وابعه فان قال قائل ففعل أحدهذين الحديثين نسخ الآخر قيل فلا يدعي أحد أن السجود في التجم منسوخ الاجاز لغيره أن يدعي أن ترك السجود منسوخ والسجود ناسخ ثم يكون أولى لان السنة السجود لقول الله فاسجدوا لله واعبدوا ولا يقال لواحد من هذين ناسخ ولا منسوخ ولكن يقال اختلاف من جهة المباح

(باب القصر والتمام في السفر في الخوف وغير الخوف)

حدثنا الربيع قال قال الشافعي قال الله جل ثناؤه واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة الاية قال الشافعي وكان بيننا

في كتاب الله أن
التسفر في السفر في
الخوف وغير الخوف
مع اربعة من الله لأن
الله فرض أن تقصروا
كما كان ينبغي في كتاب الله
أن قوله لا جناح عليكم
أن تطلقتم النساء ما لم
تسرهن رخصة لأن
حتماً من الله أن
يطلقوهن من قبل أن
يسوهن وكما كان
ينبغي في كتاب الله ليس
عليكم جناح أن تأكلوا
من بيوتكم أو بيوت
آبائكم إلى جميعاً أو أشتاتاً
رخصة لأن الله تعالى
حتم عليهم أن يأكلوا
من بيوتهم ولا من
بيوت آبائهم ولا جميعاً
ولا أشتاتاً وإذا كان
القصر في الخوف
والسفر رخصة من الله
كان كذلك القصر في
السفر بلا خوف فمن
قصر في الخوف والسفر
قصر بكتاب الله ثم بسنة
رسول الله ومن قصر
في سفر بلا خوف قصر
نص السنة وإن
رسول الله أخبر أن
الله تصدق بها على
عباده فإن قال قائل
فأين الدلالة على
ما وصفت قيل أخبرنا

ولا من ما هذا الزهر ولا من ما هذا الخمر فترى منه شيئاً حث إلا أن تكون له نية فيحتمل على قدر نيته
وإذا قال والله لا أكلت خبزاً وزيتاً فأكل خبزاً وزيتاً فحتمت وكذلك كل شيء أكله مع الخبز سوى الزيت وكل
شيء أكل به الزيت سوى الخبز فإنه ليس بحاتم وكذلك لو قال لا آكل زيتاً ولو لم أكله كذلك كل ما أكل مع الخبز
سوى الزيت قال فإنا نقول لمن قال لأتمته أو امرأته أنت طالق أو أنت حر أن دخلت هاتين الدارين
فدخلت أحدهما ولم تدخل الأخرى أنه حاتم وإن قال إن لم تدخلها فأنت طالق أو أنت حر فإنا لا نخرج
من يمينه إلا بدخولها جميعاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال لامرأته أنت طالق إن دخلت هاتين
الدارين أو لأتمته أنت حر أن دخلت هاتين الدارين لم يحتمل في واحدة منهما إلا بان تدخلها معاً وكذلك كل
يمين حلف عليها من هذا الوجه قال فإنا نقول فيمن قال لعبد له أن يتأخر أن يشتري ما شاء من ثمنه فإن شاء أجمعاً الحرية
فهو ما حر وإن شاء أجمعاً الرق فهو ما رقيق وإن شاء أحدهما الحرية وشاء الآخر الرق فالذي شاء الحرية منهما
حر ولا حرية بعينه هذا الذي لم يشأ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لعبد له أن يتأخر أن يشتري ما
إن شئت ما لم يعتق إلا بأن يشأ معاً ولم يعتق بأن يشأ أحدهما دون الآخر وكذلك إن قال أن يتأخر أن يشتري ما
فلان وفلان لم يعتق إلا بأن يشأ فلان وفلان لم يعتق بأن يشأ أحدهما دون الآخر ولو كان قال لهما أياكم
شاء العتق فهو حر فأيهما شاء فهو حر شاء الآخر أو لم يشأ قال فإنا نقول في رجل قال والله لئن قضيتني حتى
في يوم كذا وكذا لأفعلن بك كذا وكذا فقضاه بعض حقه أنه لا يلزمه اليمين حتى يقضيه حقه كله لأنه أراد به
الاستقصاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان لرجل على رجل حق حلف لئن قضيتني حتى في يوم
كذا وكذا لأهين لك عبداً من يومك فقضاه حقه كله إلا درهماً أو فلساً في ذلك اليوم كله لم يحتمل ولا يحتمل
الأبأن يقضيه حقه كله قبل أن يمر اليوم الذي قضاه فيه آخر حقه ولا يهب له عبداً

(من حلف على غريمه أن لا يفارقه حتى يستوفي حقه)

« أخبرنا الربيع » قال قيل للشافعي فإنا نقول فإن حلف أن لا يفارق غريمه حتى يستوفي حقه ففقر
منه أو أفلس أنه حاتم إلا أن تكون له نية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يفارق
غريمه حتى يأخذ حقه منه ففقر منه غريمه لم يحتمل لأنه لا يفارقه هو ولو كان قال لا أفترق أنا وهو حتمت في قول
من لا يطرح الخطأ والغلبة عن الناس ولا يحتمل في قول من طرح الخطأ والغلبة عن الناس فأما من حلف
لا يفارقه حتى يأخذ منه حقه فأفلس فيحتمل في قول من لا يطرح الغلبة عن الناس والخطأ ولا يحتمل في قول
من طرح الخطأ والغلبة عنهم قال فإنا نقول فيمن حلف لغريمه أن لا يفارقه حتى يستوفي منه حقه
فأحاله على غريمه آخر إن كان فارقاً بعد الجمالة فإنه حاتم لأنه حلف أن لا يفارقه حتى يستوفي ففارقته
ولم يستوف لما أحاله ثم استوفاه بعد « قال الربيع » الذي يأخذ به الشافعي إنه إن لم يفرض فيه حتى فرمته
فهو مكره فلا شيء عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا حلف الرجل أن لا يفارق الرجل حتى يستوفي
منه حقه فأحاله بعد على رجل غيره فأبرأه ثم فارقته حتمت وإن كان حلف أن لا يفارقه وله عليه حق لم يحتمل
لأنه وإن لم يستوف أو لا بالجمالة فقد برئ بالحوالة قال فإنا نقول فيمن حلف على غريمه أن لا يفارقه حتى
يستوفي حقه منه فاستوفاه فلما افترقا أصاب بعضها نحاساً أو رصاصاً ونقصا بينهما نقصانه أنه حاتم لأنه فارقته
ولم يستوف وأنه إن أخذ بحقه عرضاً فإن كان يسوى ما أخذ به وهو قيمته لو أراد أن يبيعه بأعنه ولم يحتمل
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يفارقه حتى يستوفي منه حقه فأخذ منه حقه فيما يرى ثم
وجد دنانيره زجاجاً أو نحاساً حتمت في قول من لم يطرح عن الناس الخطأ إلا إيمان ولا يحتمل في قول من
يطرح عن الناس ما لم يعدد عليه في الإيمان لأن هذا لم يعدد أن يأخذ إلا وفاء حقه وهو قول عطاء أنه
يطرح عن الناس الخطأ والنسيان ورواه عطاء فإذا حلف أن لا يفارقه حتى يستوفي حقه فأخذ بحقه عرضاً

مسلم وعبد المجيد بن عبد العزيز بن ابن جريج قال أخبرني ابن أبي عمير عن عبد الله بن بابويه عن يعلى بن أمية قال قلت لعمر بن الخطاب انما قال الله أن تقصروا من الصلاة ان خفتم أن يفتنكم الذين كفروا فقد أمان الناس فقال عمر عجب مما عجب منه فسألت رسول الله فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته فبدل رسول الله على أن القصر في السفر بلا خوف صدقة من الله والصدقة رخصة لا حتم من الله أن يقصروا ودلت على أن يقصر في السفر بلا خوف ان شاء المسافر وان عائشة قالت كل ذلك قد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أتم في السفر وقصر «حدثنا الربيع» أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب ابن عبد المجيد عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين عن ابن عباس قال سافر رسول الله من مكة إلى المدينة آمناً لا يخاف إلا الله فصلى ركعتين «حدثنا الربيع

فان كان العرض الذي أخذ قيمته ماله عليه من الدنانير لم يحنث وان كان قيمته أقل مما عليه من الدنانير حنث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال الرجل لغريمه والله لا أؤرقك حتى أخذ حق فان كانت نيته حتى لا يبقى عليك من حق شيء فأخذ منه عرضاً يسوي أو لا يسوي برئ ولم يحنث لانه قد أخذ شيئاً ورغيبه من حقه وبرئ الغريم من حقه وكذلك ان كانت نيته حتى أستوفي ما أرضى به من جميع حق وكذلك ان قال رجل لرجل والله لأقضي نكحك حقك فوهب صاحب الحق حقه للمخالف أو تصدق به عليه أو دفع به اليه سلعة لم يحنث ان كانت نيته حين حلف أن لا يبقى على شيء من حقك لانه دفع اليه شيئاً رضيه فقد استوفي فان لم تكن له نية فلا يبرأ أبداً إلا بان يأخذ حقه ما كان ان كانت دنانير فدنانيراً ودراهم فدراهماً لأن ذلك حقه ولو أخذ فيه أضعاف عنه لم يبرأ لان ذلك غير حقه وحد الغراق أن يتفرق اثنان مقامهما الذي كانا فيه ومجلسهما

﴿من حلف أن لا يتكفل بمال فتكفل بنفس رجل﴾

(قيل للشافعي) رحمه الله تعالى فانا نقول فيمن حلف أن لا يتكفل بمال أبداً فتكفل بنفس رجل انه ان استثنى في جماله أن لا مال عليه فلا حنث عليه وان لم يستثن ذلك فعليه المال وهو حانث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن حلف أن لا يتكفل بمال أبداً فتكفل بنفس رجل لم يحنث لان النفس غير المال قال فانا نقول فيمن حلف أن لا يتكفل لرجل بكفاله أبداً فتكفل لو كبل له بكفاله عن رجل ولم يعلم أنه وكيل الذي حلف عليه فإنه اذا لم يكن علم بذلك ولم يكن ذلك الرجل من وكلائه وحشمه ولم يعلم أنه من سببه فلا حنث عليه وان كان ممن علم ذلك منه فإنه حانث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف أن لا يتكفل لرجل بكفاله يكون له عليه فيها سبيل لنفسه فان نوى هذا فتكفل لو كبل له في مال للمخالف حنث وان كان كفلاً في غير مال المخالف لم يحنث وكذلك ان كفلاً لوالده أو زوجته أو ابنة لم يحنث

﴿من حلف في أمر أن لا يفعله غداً ففعله اليوم﴾ (قيل للشافعي) رحمه الله تعالى فانا نقول في رجل قال لرجل والله لأقضي نكحك حقك غداً فقضاء اليوم انه لا حنث عليه لانه لم يرد يمينه الغداً انما أراد وجه القضاء فاذا خرج الغد عنه وليس عليه فقدر وهو قول مالك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال لرجل والله لأقضي نكحك حقك غداً ففعله اليوم فان لم تكن له نية حنث من قبل أن قضاء غداً غير قضاء اليوم كما يقول والله لا أكلنك غداً فكله اليوم لم يبر وان كانت نيته حين عقد اليمين أن لا يخرج غد حتى أقضي نكحك حقك فقضاء اليوم بر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال والله لا أكلن هذا الرغيف اليوم فأكل بعضه اليوم وبعضه غداً انه حانث لانه لم يأكله كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والبساط محال وانما يقال السبب بساط اليمين عند أصحاب مالك كأنه حلف أن لا يلبس من غزل امرأته فباعته الغزل واشترت طعاماً فأكله فهو عندهم حانث لان بساط اليمين عندهم أن لا ينتفع بشيء من غزلها فاذا أكل منه فقد انتفع به وهو عند الشافعي محال «قال الربيع» قد حرق الشافعي البساط وحرقه بالنار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا حلف الرجل فقال والله لا أكلن هذا الطعام غداً أو لا لبس هذه الثياب غداً أو لا ركب هذه الدواب غداً فانت الدواب وسرق الطعام والثياب قبل الغد فن ذهب الى طرح الاكراه عن الناس طرح هذا قياساً على الاكراه فان قيل فما يشبهه من الاكراه قيل لما وضع الله عز وجل عن الناس أعظم ما قال أحد الكفر به أنهم اذا أكلوا عليه فجعل قولهم الكفر مغفوراً لهم من فوق أعظمهم في الدنيا والآخرة وذلك قول الله عز وجل من كفر بالله من بعد إيمانه الا من أكره الآية وكان المعنى الذي عقلاً أن قول المكره كالم يقل في الحكم وعقلنا أن الاكراه هو أن يغلب بغير فعل منه فاذا تلف ما حلف ليقول فيه شيئاً فقد غلب بغير فعل منه وهذا في أكثر من معنى الاكراه ومن أكره من أكره بيمينه ولم يرفعها عنه كان حانثاً في هذا كله (قال الشافعي)

رجه الله تعالى وكذلك لحلف لمعطنه حقه غدا فأت من الغد بعله أو بغير علمه لم يحث (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وكذلك الأيمان الطلاق والعاق والأيمن كأنهما مثل اليمين بالله (قال الشافعي) رجحه الله تعالى أصل ما ذهب إليه أن يمين المكر غير ثابتة عليه لما احتجبت به من الكتاب والسنة (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وإذا حلف لمقضي رجلا حقه إلى أجل يسميه إلا أن يشاء أن يؤخره فأت صاحب الحق أنه لا حث عليه ولا يمين عليه لو رثة الميت من قبل أن الحث لم يكن حتى مات المحلوف لمقضيته وكذلك لو حلف لمقضيته حقه إلى أجل سماء إلا أن يشاء فلان فأت الذي جعل المشيئة إليه قال فأتنا نقول فمين حلف لمقضي فلا نأمله رأس الشهر أو عند رأس الشهر أو إذا استهل الشهر أو إلى استهلال الهلال إن له ليلة يهل الهلال ويومه هاتحي تغرب الشمس وكذلك الذي يقول إلى رمضان إن له ليلة الهلال ويومه وكذلك إذا قال إلى رمضان أو إلى هلال شهر كذا وكذا فله حتى يهل هلال ذلك الشهر فإن قال له إلى أن يهل الهلال فله ليلة الهلال ويومه (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وإذا حلف لمقضيته حقه إلى رأس الشهر أو عند رأس الشهر أو إلى استهلال الهلال أو عند استهلال الهلال وجب عليه أن يقضيه حين يهل الهلال فإن حلف لمقضيته ليلة يهل الهلال فخرجت الليلة التي يهل فيها الهلال حث كما يحث لو حلف لمقضيته حقه يوم الاثنين فغابت الشمس يوم الاثنين حث وليس حكم الليلة حكم اليوم ولا حكم اليوم حكم الليلة (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وإذا قال والله لأقضيته حقل إلى رمضان فلم يقضه حقه حتى يهل هلال رمضان حث وذلك أنه حث بالهلال كما تقول في ذكر حق فلان على فلان كذا وكذا إلى هلال كذا وكذا فإذا هلك الهلال فقد حل الحق قال فأتنا نقول فمين قال والله لأقضيته حقل إلى حين أو إلى زمان أو إلى دهر إن ذلك كله سواء وإن ذلك سنة سنة (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وإذا قال والله لأقضيته حقل إلى حين فليس في حين وقت معلوم يبر به ولا يحث وذلك أن الحين يكون مدة الدنيا كلها وما هو أقل منها إلى يوم القيامة والفتيان قال هذا أن يقال له إنما حلفت على ما لا تعلم ولا تعلم فنصيرك إلى علمنا والورع لك أن تقضيه قبل انقضاء يوم لأن الحين يقع عليه من حين حلفت ولا تحث أبدا لأنه ليس للحين غاية وكذلك الزمان وكذلك الدهر وكذا كل كلمة منفردة ليس لها ظاهر يدل عليها وكذلك الأحقاب

(من حلف على شيء أن لا يفعله فأمر غيره ففعله)

(قيل للشافعي) رجحه الله تعالى فأتنا نقول فمين حلف أن لا يشتري عبدا فأمر غيره فاشترى له عبدا أنه حاث لأنه هو المشتري إذا أمر من يشتري له إلا أن يكون له في ذلك نية أو يكون عينه على أمر قد عرف وجهها أنه إنما أراد أن لا يشتريه خوفاً لأنه قد عيّن غيره في اشتراؤه فإذا كان كذلك فليس بجاث وإذا كان إنما كره شراء العبد أصلاً فأمره حائثاً وإن أمر غيره وكذلك لو حلف أن لا يبيع سلعة فأمر غيره فباعها أنه يحث إلا أن تكون له نية (قال الشافعي) رجحه الله تعالى إذا حلف أن لا يشتري عبداً فأمر غيره فاشترى له عبداً لم يحث إلا أن يكون نوى أن لا يشتريه ولا يشتري له لأنه لم يكن ولي عقده شرائه والذي ولي عقده شرائه غيره وعليه العهدة ألا ترى أن الذي ولي عقده شرائه لو زاد في ثمنه على ما يباع به مثله ما لا يتغاب الناس فيه أو يرى من عيب لزمه البيع وكان للامر أن لا يأخذ لشراء غيره غير شرائه (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يطلق امرأته فجعل أمرها بيد حافظ لثقت نفسها لم يحث إلا أن يكون جعل الهياطلاقتها وكذلك لو جعل أمرها إلى غير حافظ لثقتها (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وإذا حلف ليضربن عبداً فأمر غيره فغضبه لم يبر إلا أن يكون نوى ليضربن بأمرة وهكذا لو حلف أن لا يضربه فأمر غيره فغضبه لم يحث إلا أن يكون نوى أن لا يأمر غيره بضربه « قال الربيع » للشافعي في مثل هذا قول في موضع آخر فإذا حلف ليضربن عبداً فإن كان ممن يلى الأشياء بيده فلا يبر حتى يضرب بيده فإن كان مثل الوالي أو ممن لا يلى الأشياء بيده فلا تغلب

حذتنا الشافعي أخبرنا
ابرااهيم عن أبي يحيى
عن طاحته بن عمرو عن
عطاء بن عائشة قالت
كل ذلك قد فعل رسول
الله أتى في السفر وقصر
(باب الخلاف في ذلك)

أخبرنا الربيع قال قال
الشافعي رضي الله عنه
قال لي بعض الناس من
أتى في السفر فسدت
صلاته لأن أصل فرض
الصلاة في السفر ركعتان
إلا أن يجلس قدر التشهد
في مشفى فيكون ذلك
كالقطع للصلاة أو يدرك
مقيماً بآتم به في صلاته
قبل أن يسلم منها فيتم
قال يقال له ما قلت
للسافر أن يتم ولا صححت

عليه قولك أن يقصر
قال فكيف قلت أرايت
لو كان المسافر إذا صلى
أربعاً كانت اثنتان منها
نافلة أكان له أن يصلي
خلف مقيم لقد كان
يلزمك في قولك أن
لا يصلي خلف مقيم أبداً
الافسدت صلاته من
وجهين أحدهما أنه
خلط عندك نافلة
بفريضة والآخرا أنك
تقول إذا اختلفت
نية الإمام والمأموم

فست صلاة المأموم
ونية الامام والمأموم
مختلفة ههنا في أكبر
الاشياء وذلك ععدد
الصلاة قال اني أقول
اذا دخل خلف المقيم
حال فرضه قلت بانه
يصير مقيما أو هو
مسافر قال بل هو
مسافر قلت فمن
أين يحول فرضه قال
قلنا اجماع من الناس
أن المسافر اذا صلى
خلف مقيم أتم قلت
وكان ينبغي أن لو لم تعلم
في أن للمسافر أن يتم
شأنك أو لا سنة أن
يدلك هذا على أن له أن
يتم وقلت له قلت فيه
قولا مخالفا قال وما هو قلت
أرأيت المصلي المقيم
اذا جلس في مشى من
صلاته قدر التشهد
أيقطع ذلك صلاته قال
لا ولا يقطعها الا
السلام أو الكلام أو
العمل الذي يفسد
الصلاة قلت فلم زعمت
أن المسافر اذا جلس
في مشى قدر
التشهد وهو ينوي حين
دخل في الصلاة في كل
حال أن يصلي أربعاً
فصلى أربعاً صلاته
الأن الا ولتين الغرض

أنه انما يأمر فاذا أمر فضرب فقد بر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل لا يبيع لرجل شيئاً فدفعت المحلوف عليه سلعة الى رجل فدفعت ذلك الرجل السلعة الى الخالف فباعها لم يحنث لأنه لم يبيعها الذي حلف أن لا يبيعها الا أن يكون نوى أن لا يبيع سلعة عليها فلا يحنث فلو حلف أن لا يبيع لرجل سلعة فدفعتها الى غيره لم يبيعها فدفعت ذلك الغير الى الذي حلف أن لا يبيع له السلعة لم يحنث الخالف من قبل ان يبيع الثالث غير جائز لأنه اذا وكل رجلاً ببيع له فليس له أن يوكل بالبيع غيره ولو كان حين وكله أجاز له أن يوكل من رآه فدفعتها اليه فباعها لأن كان نوى أن لا يبيع لي بأمرى لم يحنث وان كان نوى أن لا يبيعها بحال حنث لأنه قد باعها

من قال لامرأته أنت طالق ان خرجت الاباذنى

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ان خرجت الاباذنى ثم قال لها قبل أن تسأله الاذن أو بعد ما سأله اياه قد أذنت لك فخرجت لم يحنث ولو كانت المسئلة بحالها فأذن لها ولم تعلم وأشهد على ذلك لم يحنث لأنها قد خرجت باذنه فان لم تعلم فأحب الى في الورع أن لو حنث نفسه من قبل أن أعاصيه عند نفسها حين خرجت بغير إذنه وان كان قد أذن لها فان قال قائل كيف لم تحنث وهي عاصية ولا تجعله باراً الا أن يكون خروجها بعلمها باذنه قبل أن رأيت رجلاً غصب رجلاً حقة أو كان له عليه دين فخله الرجل والغاصب المحلل لا يعلم أما يبرأ من ذلك أرايت أنه لو مات وعاميه دين فخله الرجل بعد الموت أما يبرأ قال فاننا نقول فيمن قال لامرأته ان خرجت الى موضع الاباذنى فأنت طالق ثم قال لها اخرجي حيث شئت فخرجت ولم يعلم فإنه سواء قال لها في عيني ان خرجت الى موضع الاباذنى أو لم يقل لها الى موضع فهو سواء ولا حنث عليه لأنه اذا قال ان خرجت ولم يقل الى موضع فأنما هو الى موضع وان لم يقله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى مثل ذلك كله أقول لا حنث عليه قال فاننا نقول فيمن حلف أن لا يأذن لامرأته أن تخرج الا في عيادة مريض فأذن لها في عيادة مريض ثم عرضت لها حاجة غير العيادة وهي عند المريض فذهبت فيها فإنه اذا أذن لها في عيادة مريض فخرجت الى غير ذلك لم يحنث لأنها ذهبت الى غير المريض بغير إذنه فلا حنث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى مثل ذلك أقول أنه لا حنث عليه قال فاننا (١) نقول فيمن حلف أن لا يأذن لامرأته بالخروج الى العيادة مريض فخرجت من غير أن يأذن لها الى حمام أو غير ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ان خرجت الاباذنى أو ان خرجت الى مكان أو الى موضع الاباذنى فإلین على مرة فان أذن لها مرة فخرجت ثم عادت فخرجت لم يحنث لأنه قد بر مرة فلا يحنث ثانية وكذلك ان قال لها أنت طالق ان خرجت الان أذن لك فأذن لها فخرجت ثم عادت فخرجت لم يحنث ولكنه لو قال لها أنت طالق كلما خرجت الاباذنى أو طالق في كل وقت خرجت الاباذنى كان هذا على كل خرجة فأى خرجة خرجت بغير إذنه فهو حائث ولو قال لها أنت طالق متى خرجت كان هذا على مرة واحدة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل أن لا يدخل دار فلان الا أن يأذن له فبات الذي حلف على اذنه فدخلها حنث ولو لم يمت والمسئلة بحالها فأذن له ثم رجع عن الاذن فدخل بعد رجوعه لم يحنث لأنه قد أذن له مرة قال فاننا نقول فيمن حلف بعق غلامه ليضرب به انه يحال بينه وبين بيعه لأنه على حنث حتى يضربه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يبيعه ان شاء ولا يحال بينه وبين بيعه لأنه على بر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى من حنث بعق وله مكاتب وأمهات أولاد ومدر ون وأشخاص من عبيد يحنث فيهم كلهم الا في المكاتب فلا يحنث فيه الا بأن ينويه في محال يبيعه لان الظاهر من الحكم أن مكاتبه خارج عن ملكه بمعنى داخل فيه بمعنى فهو يحال بينه وبين

والآخرتين نافلة وقد
وصلهما قال كان له أن
يسلم منهما قلت وقولك
كان له يصيره في حكم
من سلم منهما وألا يكون
في حكمه إلا بالسلام فما
علمته زاد على أن قال فأنا
أضيق عليه أن قلت
تفسد قلت فقد ضيقت
إن سها فلم يجلس في
مثنى وصلى أربعاً فزعمت
أن صلاته تفسد لأنه
يخلط نافلة بفريضة
فباعلمت وأفتت قولاً
ماضياً ولا قياساً صحيحاً
وما زدت على أن
اخترعت قولاً أحدثته
مخالفاً لقال فذبح هذا
ولكن لم نقل أنت أن
فرضه ركعتان قلت أقول
له أن يصلي ركعتين
بالرخصة لأن حتماً عليه
أن يصلي ركعتين في
السفر كما قلت في المسح
على الخفين له أن يغسل
رجليه وله أن يمسح على
خفيه قال فكيف
قالت عائشة قلت
أخبرنا سفيان عن
الزهرى عن عروة عن
عائشة قالت أول
ما فرضت الصلاة
ركعتين ركعتين فزيد
في صلاة الخضر وأقرت
صلاة السفر قال الزهرى

أخذه ماله واستخدمه وأرض الجناية عليه فلا يكون عليه زكاة مال المكاتب ولا يكون عليه زكاة الفطر فيه
وليس هكذا أم وأب ولا مدبره كل أولئك داخل في ملكه له أخذ أموالهم وله أخذ أرض الجناية عليهم وتكون
عليه الزكاة في أموالهم لأنه ماله فان ذهب ذاهب إلى أن يقول المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته ذرهم فأنما
يعني عبداً في حال دون حال لأنه لو كان عبداً بكل حال كان مسلطاً على بيعه وأخذه ماله وما وصفت من أنه
يحال بينه وبينه منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل بعق غلامه ليضرب به غداً فباعه
اليوم فلما مضى غداً اشتراه فلا يحنث لأن الحنث إذا وقع مرة لم يعد ثانية وهذا قد وقع حنثه مرة فله ولا يعتق
عليه ولا يعود عليه الحنث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يأكل الرأس وأكل
رأس الخيتان أو رأس الجراد أو رأس الطير أو رأس شيء يخاف رؤس البقر والغنم أو الأبل لم يحنث من
قبل أن الذي يعرف الناس إذا خوطبوا بك الرأس أنهم الرأس التي تعمل متميزة من الأجساد يكون لها سوق
كما يكون للحم سوق فان كانت بلادها صيد ويكثر كما يكثر لحم الانعام وغير لحمها من رؤسها فتعمل كما تعمل
رؤس الانعام فيكون لها سوق على حدة ولحمها سوق على حدة فحلف حنث بها وهكذا إن كان ذلك يصنع
بالخيتان والجواب في هذا إذا لم يكن للحالف نية فإذا كان له نية حنث وبر على نية والورع أن يحنث بأي
رأس ما كان والبيض كما وصفت هو بيض الدجاج والأوز والنعام فأما بيض الخيتان فلا يحنث به إلا نية
لأن البيض الذي يعرف هو الذي يرأى بل بائنه فيكون مأكولاً وبائنه حياً فأما بيض الخيتان فلا يكون
هكذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يأكل لحماً حنث بالحمل الحياتان لأن اسمه غير اسمه
والوحوش والطير كله لأنه كله لحم ليس له اسم دون اللحم ولا يحنث في الحكم بالحمل الحياتان لأن اسمه غير اسمه
فالأغلب عليه الحوت وإن كان يدخل في اللحم ويحنث في الورع به (قال الشافعي) رضي الله عنه وإذا
حلف أن لا يشرب سويقاً كله أو لا يأكل خبزاً فإنه فشر به لم يحنث لأنه لم يفعل الذي حلف أن لا يفعله
واللبن مثله وكذلك إن حلف أن لا يأكله فشر به أو لا يشربه فأكله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
حلف أن لا يأكل سمناً أو كل السمى بالخبز أو بالعصيدة أو بالسويق حنث لأن السمى هكذا لا يؤكل إنما
يؤكل بغيره ولا يكون مأكولاً إلا بغيره إلا أن يكون حامداً فيقدر على أن يأكله حامداً منفرداً (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يأكل هذه التمرة فوقعت في التمر فأكل التمر كله حنث لأنه قد
أكلها وإن بقي من التمر كله واحدة أو هلك من التمر كله واحدة لم يحنث إلا أن يكون يستيقن أنها فيما أكل
وهذا في الحكم والورع أن لا يأكل منه شيئاً إلا حنث نفسه أن أكله وإن حلف أن لا يأكل هذا الدقيق
ولا هذه الحنطة فأكله حنطاً أو دقيقاً حنث وإذا خبز الدقيق أو عصفه فأكله أو طحن الحنطة أو خبزها
أو قلاها ففعلها سويقاً لم يحنث لأن هذا لم يأكل دقيقاً ولا حنطاً إنما أكل شيئاً قد حال عنه ما صنعه حتى
لا يقع عليه اسم واحد منهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يأكل لحماً أو
لأياكل شحماء أو كل لحماً لم يحنث في واحد منهما إلا أن كل واحد منهما غير صاحبه وكذلك إن حلف أن
لأياكل رطباً أو كل تمرأ أو لا يأكل بسرأ أو لا يأكل لحماً أو لا يأكل طلعاً أو كل بلحاً
لأن كل واحد من هذا غير صاحبه وإن كان أصله واحداً وهكذا إن قال لا آكل زبداء أو كل لبناء أو قال
لا آكل خلأ أو كل مرقة فدخل فلا حنث عليه لأن الخل مستهلك فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وإذا حلف أن لا يشرب شيئاً فدخل بطنه لم يحنث بالذوق لأن الذوق غير الشرب (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وإذا حلف أن لا يكلم فلان فسلم على قوم وهو ففهم لم يحنث إلا بأن ينويه فممن سلم عليهم « قال الربيع »
وله قول آخر فيما أعلم أنه يحنث إلا أن يعزله بقلبه في أن لا يسلم عليه خاصة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وإذا أمر عليه فسلم عليه وهو عامد بالسلام عليه وهو لا يعرفه ففهم أقول إن فاعطاء فلا يحنث فيه لأنه يذهب إلى

قلت فاشأن عائشة
كانت تتم الصلاة قال
انها تأولت ما تأول
عثمان قال الشافعي
فقال فما تقول في قول
عائشة قلت أقول ان
معناه عندي على غير
ما أردت بالدلالة عنها
قال وما معناه قلت ان
صلاة المسافر أقرت
على ركعتين ان شاء
قال وما دل على أن هذا
معناه عندها قلت انها
أتمت في السفر قال فما
قول عروة إنها تأولت
ما تأول عثمان قلت
لا أدري أنا وأولت أن لها
أن تتم وتقصّر فاخترت
الانعام وكذلك روت
عن النبي وما روت عن
النبي وقالت بثله أولى
بها من قول عروة انها
ذهبت اليه لو كان
عروة ذهب الى غير هذا
وما أعرف ما ذهب اليه
قال فلعله حكاه عنها
قلت فما علمته حكاه عنها
وان كان حكاه فقد
يقال تأول عثمان أن
لا يقصر الا خائف وما
نقف على ما تأول
عثمان خبر اصحها قال
فلعلها تأولت أنها أم
المؤمنين قلت لم تزل
للمؤمنين أما وهي تقصر

أن الله جل وعز وضع عن الأمة الخطأ والنسيان وفي قول غيره يحث فاذا حلف أن لا يكلم رجلا فأرسل
اليه رسولا أو كتب اليه كتابا فالورع أن يحث ولا يبين لي أن يحث لأن الرسول والكتاب غير الكلام
وان كان يكون كلاما في حال ومن حثه ذهب الى أن الله عز وجل قال وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا
أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي باذنه ما يشاء الآية وقال ان الله عز وجل يقول في المنافقين قل
لا تعتذروا ان تؤمن لكم قد بناؤنا الله من أخباركم وانما نبأهم بأخبارهم بالوحي الذي ينزل به جبريل على النبي
صلى الله عليه وسلم ويخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم بوحى الله ومن قال لا يحث قال ان كلام الآدميين
لا يشبه كلام الله تعالى كلام الآدميين بالمواجهة ألا ترى لو هجر رجل رجلا كانت الهجرة محرمة عليه فوق
ثلاث فكتب اليه أو أرسل اليه وهو يقدر على كلامه لم يخرج به هذا من هجرته التي يأثم بها (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل لقاض أن لا يرى كذا وكذا الرفع اليه فأت ذلك القاضي فرأى ذلك الشيء
بعد موته لم يحث لانه ليس ثم أحد يرفعه اليه ولو رآه قبل موته فلم يرفعه اليه حتى مات حث ولو أن قاضيا
بعده لم يرفعه اليه لم يبر لانه لم يرفعه الى القاضي الذي أحلفه ليرفعه اليه وكذلك اذا عزل ذلك القاضي لم يكن
عليه أن يرفعه الى القاضي الذي خلف بعده لانه غير المحلوف عليه ولو عزل ذلك القاضي فان كانت نيته
ليرفعه اليه ان كان قاضيا فرأى ذلك الشيء وهو غير قاض لم يكن عليه أن يرفعه اليه ولو لم تكن له نية خشيت
أن يحث ان لم يرفعه اليه وان رآه فحجب ليرفعه ساعة أم مكنته رفعه فأت لم يحث ولا يحث الا بأن يمكنه رفعه
فيفتر حتى يموت وان علمه جميعا فعليه أن يخبره وان كان ذلك مجلسا واحدا واذا حلف الرجل ماله مال وله
عرض أو دين أو هما حث لأن هذا مال الآن يكون نوى شيئا فلا يحث الا على نيته (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى واذا حلف الرجل ليضرب بن عبده مائة سوط فجمعها فضربه بها فان كان يحيط العلم أنه اذا ضربه بها
ماسته كلها فقد بر وان كان يحيط العلم أنها لا تمسه كلها لم يبر وان كان العلم مغيبا فقد تمسه ولا تمسه
فضربه بها ضربه لم يحث في الحكم ويحث في الورع فان قال قائل فما الحجة في هذا قيل معقول أنه اذا
ماسته أنه ضار به بها مجموعة أو غير مجموعة وقد قال الله عز وجل وخذ بيدك ضعفا فاضرب به ولا تحث وضرب
رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا نضوا في الزنا بانكأ النخل وهذا شيء مجموع غير أنه اذا ضربه بها ماسته
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل ليضرب بن عبده مائة ولم يقل ضربا شديدا فأى ضرب ضربه
إياه خفيفا أو شديدا لم يحث لانه ضار به في هذا كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا حلف الرجل لئن
فعل عبده كذا ليضربنه ففعل ذلك العبد وضربه السيد ثم عاد ففعله لم يحث ولا يكون الحث الا مرة واحدة
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل لا يهب لرجل هبة فتصدق عليه بصدقة فهي هبة وهو حاث
وكذلك لو حله فالحل هبة وكذلك ان أعمره لانها هبة فاما ان أسكنه فلا يحث انما السكنى عارية لم يملكه
اياها وله متى شاء أن يرجع فيها وكذلك ان حبس عليه لم يحث لانه لم يملكه ما حبس عليه (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل أن لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده حث وان حلف أن لا يركب
دابة العبد فركب دابة العبد لم يحث لانها ليست للعبد ألا ترى أنه انما أسكنها مضاف اليه كما يضاف اسمها
الى سائرها وان كان حرا أو يضاف الغلمان الى المعلم وهم أحرار فيقال غلمان فلان وتضاف الادار الى القيم
عليها وان كانت لغيره « قال الربيع » قلت أنا ويضاف اللجام الى الدابة والسرجه الى الدابة فيقال للجوام
الحمار وسرج الحمار وليس ذلك الدابة اللجام ولا السرج (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف العبد
بالله فحنت أو أذن له سيده فحج فأصاب شيئا مما عليه فيه فدية أو نظاهر أو آلى فحنت فلا يجزيه في هذا كله
أن يتصدق ولو أذن له سيده من قبل أنه لا يكون مال الكلال وأن مال الكه أن يخرج من يديه وهو مخالف للحر

يوجب له الشيء فيصدق به لان الحر عليه قبل أن يتصدق به وعليه الصيام في هذا كله (١) فان كان هذا شيء
منه باذن مولاه فليس له أن يمنع منه وان كان منه بغير اذن مولاه فان كان الصوم يضرب بعلم المولى كان له
أن يمنع فان صام بغير اذن مولاه في الحال التي له أن يمنع فيها أجزاءه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يحنت
الناس في الحكم على الظاهر من أعيانهم وكذلك أمرنا الله تعالى أن نحكم عليهم بما ظهر وكذلك أمرنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك أحكام الله وأحكام رسوله في الدنيا فأما السرائر فلا يعلمها الا الله فهو
يدين بها ويجزي ولا يعلمها دونه ملك مقرب ولا نبي مرسل ألا ترى أن حكم الله تعالى في المنافقين أنه يعلمهم
مشركون فأوجب عليهم في الآخرة جهنم فقال عز وجل إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار وحكم
لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بأحكام الاسلام بما أظهر وامنه فلم يسفل لهم دما ولم يأخذ لهم مالا ولم يمنعهم
أن يناكحوا المسلمين وينكحوههم ورسول الله صلى الله عليه وسلم يعرفهم بأعيانهم بأية الوحي ويسمع ذلك
منهم ويبلغه عنهم فيظهرون التوبة والوحي يأتيهم بأنهم كاذبون بالتوبة ومثل ذلك قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم في جميع الناس أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم
وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله وكذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحدود فأقام على رجل
حداً ثم قام خطيباً فقال أيها الناس قد أن لكم أن تنهوا عن محارم الله فمن أصاب منكم من هذه القاذورات
شيئاً فليست بستر الله فانه من يبدلنا صفة نقيم عليه كتاب الله وروى عنه أنه قال تولى الله منكم السرائر
ودرأ عنكم بالبينات وحفظ عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال انما أنا ناطش وانكم تختصمون الي ولعل بعضهم
أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع منه فمن قضيت له شيء من حق أخيه فلا يأخذه
فانما أقطع له قطعة من النار ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين العجلائي وامرأته وقذفها برجل بعينه
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أبصروها فان جاءت به كذا فهو للذي يتهمة وان جاءت به كذا فلا أراه
الا قد كذب عليها فإفأت به على النعت المذكور وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ان امرأه ليسن لولا
ما حكم الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان لأحد من الخلق أن يحكم على خلاف الظاهر ما كان ذلك
لأحد الا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يأتي به الوحي وبما جعل الله تعالى في نفسه مما يجعل في غيره من
التوفيق فاذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتول أن يقضي الاعلى الظاهر والباطن يأتيه وهو يعرف
من الدلائل بتوفيق الله اياه ما لا يعرف غيره فغيره أولى أن لا يحكم الاعلى الظاهر وانما جوابنا في هذه الأيمان
كلها اذا حلف الرجل لانيه فاما اذا كانت اليمين بنية فاليمين على ما نوى قيل للربيع كل ما كان في هذا
الكتاب فانا نقول فهو قول مالك قال نعم والله أعلم

(باب الاشهاد عند الدفع الى البتاي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل وابتلوا البتاي حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشداً
فادفعوا اليهم أموالهم ولا تأكلوها سرا ولا تباذروا أن يكبروا ومن كان غنياً فليستعفف ومن كان فقيراً
فليأكل بالمعروف فاذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم الآية (قال الشافعي) ففي هذه الآية معنيان
أحدهما الأمر بالشهاد وهو (٢) في مثل معنى الآية قبله والله تعالى أعلم من أن يكون الأمر بالشهاد دلالة
لاحتماء وفي قول الله عز وجل وكفى بالله حسيباً كالدليل على الارخاص في ترك الاشهاد لأن الله عز وجل

(١) لعله فان كان هذا أو شيء منه أي ان كان ماوجب فيه الفدية والحنث أو شيء الخ تأمل
(٢) قوله وهو في مثل معنى الآية قبله هي قوله تعالى وأشهدوا اذا تباعدتم وقد كان قبل هذا الباب باب
الشهادة في البيوع فنقله السراج البلقيني الى كتاب البيوع في الجزء الثالث فارجع اليه كتبه مع صححه

ثم أتمت بعد وحالها في
أنها أم المؤمنين قبل
القصر وبعده سواء
وقد قصرت بعد رسول
الله وأتمت قال أما إن
ليست لي عليك مسألة
بأن أصل ما أذهب اليه
وتذهب اليه أن ليس في
أحد مع رسول الله
حجة وانك تذهب الى أن
فرض القرآن أن
القصر رخصة لاحتم
وكذلك روايتك في
السنة قلت ما خفي على
ذلك ولكني أحببت
أن تكون على علم
من أي لم أرك سلكت
طريقاً في صلاة السفر
الا أخطأت في ذلك
الطريق فتكون أو هن
لجميع قولك قال فقد
عاب ابن مسعود على
عثمان اتما به عني
قلت وقام فصلى بأصحابه
في منزله فأتم فقيل له
عبت على عثمان الاتمام
وأتمت قال الخلاف
شر قال نعم قلت
وهذا مما وصفت من
احتجاجك بما عليك
قال وما في هذا مما على
قلت أترى أن ابن مسعود
كان يتم وهو يرى الاتمام
ليس له قال ما يجوز أن
يكون ابن مسعود أتم

يقول وكفى بالله حسيباً أي إن لم تشهدوا والله تعالى أعلم والمعنى الثاني أن يكون ولي اليتيم المأمور بالدفع
اليده ماله والأشهاد به عليه يبرأ بالأشهاد عليه أن يجده اليتيم ولا يبرأ بغيره أو يكون مأموراً بالأشهاد عليه
على الدلالة وقد يبرأ بغير شهادة إذا صدق اليتيم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والآية محتملة للمعنيين معا
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس في واحدة من هاتين الآيتين تسمية شهود وتسمية الشهود في غيرهما
وذلك التسمية تدل على ما يجوز فيه ما وفي غيرهما وتدل معهما السنة ثم ما لا أعلم أهل العلم اختلفوا فيه وفي
ذكر الله عز وجل الشهادات دلالة على أن للشهادات حكماً وحكماً والله تعالى أعلم أن يقطع به بين المتنازعين
بدلالة كتاب الله تعالى ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم إجماع منذ كره في موضعه قال الله عز وجل
واللّٰٓئِي يَأْتِيْنَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِّسَائِكُمْ فَاُسْتُشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ فَأَنْتُمْ شُهَدَاؤُا فِي شَهَادَةِ اللَّهِ فِي الشَّهَادَةِ
فِي الْفَاحِشَةِ وَالْفَاحِشَةُ هِيَ مَا وَفَى الزَّانَا فِي الزَّانَا أَرْبَعَةٌ مِنْهُمْ وَلَا تَمُتُ الشَّهَادَةُ فِي الزَّانَا إِلَّا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ
لَا أَمْرَ أَفْقِهِمْ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنَ الشُّهُدَاءِ الرِّجَالُ خَاصَّةً دُونَ النِّسَاءِ وَدَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي الزَّانَا أَقْلٌ مِنْ
أَرْبَعَةِ شُهَدَاءٍ وَعَلَى مِثْلِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ فِي الظَّاهِرِ مِنْ أَنَّهُمْ رِجَالٌ مُحْصَنُونَ فَإِنْ قَالَ قَائِلُ الْفَاحِشَةِ تَحْتَمِلُ
الزَّانَا وَغَيْرُهُ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الزَّانَا دُونَ غَيْرِهِ قِيلَ كِتَابُ اللَّهِ ثُمَّ سُنَّةُ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ مَا
لَا أَعْلَمُ عَالِمًا خَالَفَ فِيهِ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي اللَّائِي يَأْتِيْنَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِّسَائِكُمْ يُمْسِكُنَّ حَتَّى يَجْعَلَ اللَّهُ
لَهُنَّ سَبِيلًا ثُمَّ نَزَلَتْ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جُلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جُلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ وَدَلَّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ هَذَا الْحَدَاثُ مَا هُوَ عَلَى الزَّانَا دُونَ غَيْرِهِمْ لَمْ أَعْلَمْ فِي ذَلِكَ مَخَالَفًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فَإِنْ قَالَ قَائِلُ
مَا دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ الْحُكْمُ فِي الزَّانَا أَقْلٌ مِنْ أَرْبَعَةِ شُهَدَاءٍ قِيلَ لَهُ الْإِثْبَانُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَدُلُّ عَلَى
ذَلِكَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْقَدْفَةِ لَوْلَا جَاؤُا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهُدَاءِ فَأُولَٰئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ
السَّكَذِبُونَ يَقُولُ لَوْلَا جَاؤُا عَلَى مَنْ قَدْ فَوَّ بِالزَّانَا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ بِمَا قَالُوا وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ
الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُنَّ مِائَةَ جَلْدَةٍ وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ مَعَ الْكِتَابِ بِالتَّنْزِيلِ السُّنَّةُ ثُمَّ الْأَثَرُ
ثُمَّ الْإِجْمَاعُ « أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ » قَالَ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ سَهِيلِ بْنِ أَبِي سَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ سَعْدًا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ لَوْ وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا أَمَّهُ لَهُ حَتَّى آتَى
بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَعَمْ « أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ » قَالَ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا
مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ سَأَلَ عَنْ رَجُلٍ وَجَدَ مَعَ
امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَفَقَّطَهُ أَوْ قَتَلَهَا فَقَالَ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَلْيُعْطَ بِرَمْتِهِ وَشَهِدَ ثَلَاثَةً عَلَى رَجُلٍ عِنْدَ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ
وَلَمْ يَثْبُتِ الرَّابِعُ فَخَذَ الثَّلَاثَةَ وَلَمْ أَعْلَمْ النَّاسَ اخْتَلَفُوا فِي أَنْ لَا يَقَامَ الْحَدُّ فِي الزَّانَا أَقْلٌ مِنْ أَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ

(بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَاللَّائِي يَأْتِيْنَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِّسَائِكُمْ حَتَّى مَا يَفْعَلُ بِهِنَّ مِنَ الْحَبْسِ وَالْأَذَى)

قَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ وَاللَّائِي يَأْتِيْنَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِّسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ
فِي الْبُيُوتِ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَمُورٍ مِنْهَا أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ سَمَّاهُنَّ مِنْ نِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ لِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ الْمُخَاطَبُونَ بِالْقُرْآنِ
يَجْمَعُ هَذَا أَنْ لَمْ يَقْطَعِ الْعَصْمَةُ بَيْنَ أَرْوَاجِهِنَّ وَبَيْنَ فِي الزَّانَا وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ
الزَّانِي لَا يَنْكَحُ الْأَزْنِيَّةَ أَوْ مُشْرَكَةَ الزَّانِيَّةِ لَا يَنْكَحُهَا إِلَّا زَانًا أَوْ مُشْرِكًا كَمَا قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى
مَنْسُوخَةٌ « أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ » قَالَ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا سَفِيَّانُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ قَالَ ابْنُ
الْمُسَيَّبِ نَسَخَتْهُمَا وَأَنْكَحُوا الْأَيَّامِيَّ مِنْكُمْ فَهَنْتَ مِنْ أَيَّامِ الْمُسْلِمِينَ وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ
يَشْبَهُ عِنْدِي وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ أَنْ يَكُونَ إِذَا لَمْ يَقْطَعِ الْعَصْمَةُ بِالزَّانَا فَالْمَوَارِثَةُ بِأَحْكَامِ الْإِسْلَامِ نَابِتَةً عَلَيْهِمَا وَإِنْ زَنَتِ

ويدل اذا تم تقطيع النعصمة بينهما وبين زوجها بالزنا لا بأس أن ينكح امرأته وان زنت إن ذلك لم يكن يحرم نكاحها
قطعت النعصمة بين المرأة تزني تتعدى زوجها وبينه وأمر الله عز وجل في الآتي يأتين الفاحشة من النساء
بأن يحبس في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا منسوخ بقول الله عز وجل الزانية والزاني
في كتاب الله ثم على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم فإن قال قائل فأين ما وصفت من ذلك قيل إن شاء الله
تعالى أرايت إذا أمر الله في الآتي يأتين الفاحشة أن يحبس في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن
سبيلا أليس يتنا أن هذا أول ما أمر به في الزانية فإن قال هذا وإن كان هكذا عندى فقد يحتمل أن يكون
عندى حد الزاني القرآن قبل هذا ثم خفف وجعل هذا مكانه الآن يدل عليه غير هذا قيل له إن شاء الله
تعالى « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب عن يونس عن الحسن عن
عبادة بن الصامت في هذه الآية حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا قال كانوا يسكنونهن حتى نزلت
آية الحدود فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة
والثيب بالثيب جلد مائة والرجم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلا أدري أسقط من كتابي حطان الرقائي
أم لا فإن الحسن حدثه عن حطان الرقائي عن عبادة بن الصامت وقد حدثني غير واحد من أهل العلم عن
الثقة عن الحسن عن حطان الرقائي عن عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وهذا حديث يقطع الشك ويبين أن حد الزانيتين كان الحبس أو الحبس والآذي فكان الآذي
بعدها الحبس أو قبله وأن أول ما حد الله به الزانيتين من العقوبة في أبدانهم ما بعد هذا عند قول النبي صلى الله
عليه وسلم قد جعل الله لهن سبيلا السكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والحد على الزانيتين التين منسوخ
بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم ما عزن مالك ولم يجلده ورجم المرأة التي بعث إليها يسألوم يجلدها
وكانا يمين (١) فإن قال قائل ما دل على أن هذا منسوخ قيل له أرايت إذا كان أول ما حد الله به الزانيتين
الحبس أو الحبس والآذي ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر
بالبكر جلد مائة والتغريب والثيب بالثيب الجلد والرجم أليس في هذا دلالة على أن أول ما حد الله به من
العقوبة في أبدانهم الحبس والآذي فإن قال بلى قيل فإذا كان هذا أولا فلا نجد ثانيا أبدا إلا بعد الأول
فإذا حدثان بعد الأول خفف من حد الأول شيء فذلك دلالة على ما خفف الأول منسوخ عن الزاني

(باب الشهادة في الطلاق)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل فاذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن
بمعروف وأشهدوا ذوى عدل منكم (قال الشافعي) فأمر الله عز وجل في الطلاق والرجعة بالشهادة وسعى
فيها عدد الشهادة فأنتهى إلى شاهدين فدل ذلك على أن كمال الشهادة على الطلاق والرجعة شاهدان فإذا كان
ذلك كمالها لم يجز فيها شهادة أقل من شاهدين لأن ما كان دون الكمال مما يؤخذ به الحق لبعض الناس من
بعض فهو غير ما أمر بالأخذ به ولا يجوز أن يؤخذ به غير ما أمر نأبالأخذ به وكذلك يدل على ما دل عليه
ما قبله من نفي أن يجوز فيه ذلك رجالا لأنساء معهم لأن شاهدين لا يحتمل بحال أن يكونا لرجلين
فاحتل أمر الله عز وجل بالشهادة في الطلاق والرجعة ما احتل أمره بالأشهاد في البيوع ودل ما وصفت من
أنى لم ألق مخالفا حفظت عنه من أهل العلم أن حراما أن يطلق بغير بينة على أنه والله تعالى أعلم دلالة اختيار
لا فرض يعصى به من تركه ويكون عليه أداؤه وإن فات في موضعه واحتملت الشهادة على الرجعة من هذا
ما احتمل الطلاق ويشبه أن تكون في مثل معناه لأنهما إذا تصادقا على الرجعة في العدة ثبتت الرجعة

(١) قوله فإن قال قائل الحج الباب كذا في غير نسخة ولا تحالوا العبارة من سقط أو تحريف وحرر

عنه وقد اجترأت على
قوله أولا وهو خلاف
السكيب والسنة
وخلافها أنشئ عليك
من خلاف من امتنع
من أن تعلى خلافه
قال فتقول ماذا قلت
ما وصفت من أنهم
معيون بالانعام
بأصل الفرض ومعيون
بالقصر بقبول الرخصة
كما أقول في كل رخصة
وأن لا موضع لعيب
الانعام إلا أن يتم رجل
يرغب عن قبول الرخصة

(باب الفطر والصوم في السفر)

حدث الربيع قال قال
الشافعي قال الله جل
تناو في فرض الصوم
شهر رمضان الذي أنزل
فيه القرآن هدى

الناس وبينات من الهدى
والفرقان فمن شهد
منكم الشهر فليصمه
ومن كان مريضا أو على
سفر فعدة من أيام أخر
فكان بينا في الآية أنه
فرض عليهم عدة
بفعل لهم أن يفطروا
فيها مرضى ومسافرين
ويحصوا حتى يكملوا
العدة وأخبر أنه

وان أنكرت المرأة فالقول قولها كما اذا تصادقا على الطلاق يثبت وان أنكر الرجل فالقول قوله والاختيار في هذا وفي غيره مما أمر فيه بالشهادة والذي ليس في النفس منه شيء الشهادة

(باب الشهادة في الدين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل اذا تدانتم بين الدين الى أجل مسمى فاكتبوه الآية والتي بعدها وقال في سياقها واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل احدهما فخذ كاحدهما الأخرى الآية فذكر الله عز وجل شهود الزنا وذكر شهود الطلاق والرجعة وذكر شهود الوصية فلم يذكر معهم امرأة فوجدنا شهود الزنا يشهدون على حد لا مال وشهود الطلاق والرجعة يشهدون على تحريم بعد تحليل وتثبيت تحليل لا مال في واحد منهما وذكر شهود الوصية ولا مال للشهود له أنه وصى ثم لم أعلم أحدا من أهل العلم خالف في أن لا يجوز في الزنا الا الرجال وعلمت أكثرهم قال ولا في الطلاق ولا الرجعة اذا تناكر الزوجان وقالوا ذلك في الوصية وكان ما حكيت من أقاويلهم دلالة على موافقة ظاهر كتاب الله عز وجل وكان أولى الأمور أن يصار اليه ويقاس عليه وذكر الله شهود الدين فذكر فيهم النساء وكان الدين أخذ مال من المشهود عليه والأمر على ما فرق الله بينه من الأحكام في الشهادات أن يتظر كل ما شهد به على أحد فكان لا يؤخذ منه بالشهادة نفسها مال وكان انما يلزم به الحق غير مال أو شهد به لرجل وكان لا يستحق به ما لا لنفسه انما يستحق به غير مال مثل الوصية والوكالة والقصاص والحد وما أشبه فلا يجوز فيه الا شهادة الرجال لا يجوز فيه امرأة ويتظر كل ما شهد به مما أخذه المشهود له من المشهود عليه ما لا فتجوز فيه شهادة النساء مع الرجال لانه في معنى الموضع الذي أجازهن الله فيه فيجوز قياسا لا يختلف هذا القول فلا يجوز غيره والله تعالى أعلم ومن خالف هذا الأصل تركه عندي ما ينبغي أن يلزمه من معنى القرآن ولا أعلم لاحدا خلفه حجة فيه بقياس ولا خبر لازم وفي قول الله عز وجل فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل احدهما فخذ كاحدهما الأخرى دلالة على أن لا تجوز شهادة النساء حيث نجيزهن الا مع رجل ولا يجوز منهن الا امرأتان فصاعدا لان الله عز وجل لم يسم منهن أقل من اثنتين ولم يأمر بهن الله الا مع رجل

(باب الخلاف في هذا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان خالفنا أحد فقال ان شهدت امرأتان لرجل حلف معهما فقد خالفه عدد أحفظ عنهم ذلك من أهل المدينة وغيرهم وهذا اجاز النساء بغير رجل ويلزمه في أصل مذهبه أن يجيز أربعا فيعطى بهن حقا على مذهبه فيكون خلاف ما وصفت من دلالة الكتاب فان قال اني انما أجزت شهادتهما أنهم ما مع عين رجل فينبغي أن لا يحلف امرأة ان أقامت شاهدا والذي يستحق به الرجل هو الذي تستحق به المرأة الحق لا فرق بينهما وهكذا ينبغي أن لا يحلف مشرك ولا عبد ولا غير عدل مع أنه خلاف ما وصفت من دلالة الكتاب والله تعالى أعلم وهذا قول لا يجوز لا حد أن يغلط اليه فان قال اني أعطى باليمين كما أعطى بشاهد فذلك بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي لزمنا أن نقول بما حكم به لا أنهم من جهة الشهادات ولو كانت من جهة الشهادات ما أحلفنا الرجل وهو شاهد ولا أخبرنا شهادته لنفسه ولو جاز هذا ما جاز لغير عدل ولا جاز أن تحلف امرأة ولا عبد ولا كافر ولا غير عدل فان قال قائل فما هي قيل عين أعطى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطينا بها كما كانت عينا في المتلاعنين والنبي صلى الله عليه وسلم سنة في المدعى عليه فأحلفنا في ذلك المرأة والرجل والحر العدل وغير العدل والعبد والكافر لا أنهم من الشهادات بسبيل

أراد بهم اليسر (قال الشافعي) وكان قول الله ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر يحتمل معنيين أحدهما أن لا يجعل عليهم صوم شهر رمضان مرضى ولا مسافرين ويجعل عليهم عددا اذا مضى المرض والسفر من أيام أخر ويحتمل أن يكون انما أمرهم بالفطر في هاتين الحالتين على الرخصة ان شأوا لئلا يجرحوا ان فعلوا وكان فرض الصوم والامر بالفطر في المرض والسفر في اية واحدة ولم أعلم مخالفا أن كل آية انما أنزلت متتابعة لا متفرقة وقد تنزل الآيتان في السورة مفترقتين فأما آية فلا لأن معنى الآية انها كلام واحد غير منقطع يستأنف بعده غيره فلم يختلفوا كما وصفت أن آية لم تنزل ألا معالا مفترقة فدللت سنة رسول الله على أن أمر الله المريض والمسافر بالفطر ان خالصا لهما مثلا يجرحا ان فعلا لا لهما (٣) لعلة لا أنهما لا يجزئهما تأمل

(باب اليمين مع الشاهد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد حكيت بما ذكر الله عز وجل في كتابه من الشهادات وكان الكتاب كالإدليل على أنها يحكم بها على ما فرض الله بغير عين على من كانت له تلك الشهادات وكانت على ذلك دلالة السنة ثم إننا رأينا وما لا أعلم بين أحد لقيته فحفظت عنه من أهل العلم في ذلك مخالفا قال وقد ذكر الله عز وجل في الزنا أربعة ذكر في الطلاق والرجعة والوصية اثنين ثم كان القتل والجراح من الحقوق التي لم يذكر فيها عدد الشهود الذين يقطع بهم فاحتمل أن تقاس على شهود الزنا وأن تقاس على شهود الطلاق وما بينهما معه فلما احتل المعنيين معان لم أعلم مخالفا لقيته من أهل العلم الا واحد في أنه يجوز فيما سوى الزنا شاهدان فكان الذي عليه أكثر من لقيته من أهل العلم أولى أن يقال به مما انفرد به واحد لا أعرفه متقدما إذا احتمل القياس خلاف قوله وإن احتمل القياس قوله وكذلك شهادة الشهود على النحر وغير ذلك وكذلك الشهادة على القذف فإن قال قائل فإن الله عز وجل يقول في القذف لا جاءوا عليه بأربعة شهداء الآية وقال والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة قيل له هذا كما قال الله عز وجل لأن الله حكم في الزنا بأربعة فإذا قذف رجل رجلا بالزنا لم يخرج منه الحد إلا أن يقيم عليه بينة بأنه زان ولا يكون عليه بينة تقطع أقل من أربعة وما لم يتوا بأربعة فهو قاذف يتحدثوا عما يريد بالاربعة أن يثبت عليه الزنا فيخرج من ذلك القاذف ويحد المشهود عليه المقذوف وحكمهم معاكم شهود الزنا من شهادات على الزنا لا على القذف فإذا قام على رجل شاهدان بأنه قذف رجلا حدلانه لم يذكر عدد شهود القذف فكان قياسا على الطلاق وغيره مما وصفت ولا يخرج من أن يحدله الأربعة شهداء يثبتون الزنا على المقذوف فيحد ويكون هذا صادقا في الظاهر والله تعالى الموفق

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي فأكثر ما جعل الله عز وجل من الشهود في الزنا أربعة وفي الدين رجلان أو رجل وامرأتان فكان نفرين الله عز وجل بين الشهادات على ما حكم الله عز وجل من أنها مفترقة واحتمل إذا كان أقل ما ذكر الله من الشهادات شاهدين أو شاهدا وامرأتين أن يكون أراد ما تم به الشهادة بمعنى لا يكون على المشهود له عين إذا أتى بكامل الشهادة فيعطي بالشهادة دون يمينه لأن الله عز وجل حكم أن لا يعطى أحد بأقل من شاهدين أو شاهدا وامرأتين لأنه لم يحرم أن يجوز أقل من ذلك نصافي كتاب الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا نقول لأن عليه دلالة السنة ثم إننا رأينا وبعض الإجماع والقياس فقلنا يقضي باليمين مع الشاهد فسالنا سائل ما رويت منها فقلنا أخبرنا عبد الله بن الحرث عن سيف بن سليمان عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد قال عمرو وفي الأموال (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن ربيعة بن عثمان عن معاذ بن عبد الرحمن عن ابن عباس ورجل آخر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعوا لا أحفظ اسمه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن جعفر بن محمد قال سمعت الحكم بن عتيبة يسأل أبي أفضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد قال نعم وقضى بها على رضى الله تعالى عنه بين أظهرهم قال مسلم وقال جعفر في حديثه في الدين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في كتابنا باليمين مع الشاهد في الأموال دون ما سواها وما حكمنا فيه باليمين مع الشاهد آخرنا فيه شهادة النساء مع الرجال وما لم يحكم فيه باليمين مع الشاهد لم يحز فيه شهادة النساء مع الرجال استدلنا لا عن كتاب الله عز وجل الذي وصف في شهادتهم قتل هذا

يخبر بهما أن يسوما في نكاح الخالين شهر رمضان لأن القسري السفر لو كان غير رخصة لمن أراد السفر فيه لم يصح رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أن رسول الله خرج عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر فأفطر الناس معه وكانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن عمار بن عزيقة عن محمد بن عبد الرحمن أن عبد الله بن سعد بن معاذ قال قال جابر بن عبد الله كذا مع رسول الله زمان غزوة تبوك ورسول الله يسير بعد أن أضحى إذا هو بجماعة في ظل شجرة فقال من هذه الجماعة قالوا رجل أصابم أجهشه الضوم أو كلمة نحو هذه فقال

(باب الخلاف في اليمين مع الشاهد)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى يخالفنا بعض الناس في اليمين مع الشاهد خلافاً أسرف فيه على نفسه فقال أردحكم من حكمهم لأنهم يخالف القرآن فقلت لأعلى من لقيت من خالفنا فيها علماً أمر الله بشاهدين أو شاهد وامرأتين فقال نعم فقلت ففيه أن ختم من الله عز وجل أن لا يجوز أقل من شاهدين أو شاهد وامرأتين فقال فإن قلته قلت له فقله فقال فقد قلته فقلت وتجد من الشاهدان اللذان أمر الله عز وجل بهما فقال حران مسلمان بالغان عدلان قلت ومن حكم بدون ما قلت خالف حكم الله قال نعم قلت له ان كان كما زعمت فقد خالف حكم الله عز وجل قال وأين قلت إذا جرت شهادة أهل الذمة وهم غير الذين شرط الله جل وعز أن تجوز شهادتهم وأجرت شهادة القابلة وحدها على الولادة وهذان وجهان أعطيت بهما من جهة الشهادة ثم أعطيت بغير شهادة في القسامة وغيرها قال فتقول ماذا قلت أقول ان القضاء باليمين مع الشاهد ليس بخلاف حكم الله عز وجل بل بحكم الله حكمت باليمين مع الشاهد ففرض الله طاعة رسوله فاتبعته رسوله فعن الله قلت كما قبلت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على المعنى الذي وصفت من أن اتباع أمره فرض ولهذا كتاب طويل هذا مختصر منه قد قالوا فيه وقتنا وأكثرتنا قال أفتوجدني لها نظير في القرآن قلت نعم أمر الله عز وجل في الوضوء بغسل القدمين أو مسحهما فسخنا ومسحت على الخفين بالسنة وقول الله عز وجل قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً فخر من نحن وأنت كل ذي ناب من السباع بالسنة وقول الله عز وجل كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء ذلك فخر من نحن وأنت أن يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها بالسنة قال الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وقال الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ودلت السنة على أنه أعما يقطع بعض السارق دون بعض ويجلد مائة بعض الزناة دون بعض فقلنا نحن وأنت به وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم المين عن الله عز وجل معنى ما أرادنا خاصاً وعاماً فكذلك اليمين مع الشاهد تلزمك من حيث لزمك هذا فان كنت مصيباً باتباع ما وصفنا من السنة مع القرآن لم تسلم من أن تكون مخطئاً بترك اليمين مع الشاهد وان كنت مصيباً بترك اليمين مع الشاهد لم تسلم من أن يكون عليك ترك المسح على الخفين وترك تحريم كل ذي ناب من السباع وقطع كل سارق فقد خالفنا في هذا كله بعض أهل العلم ووافقنا في اليمين مع الشاهد عوام من أصحابنا ومنهم من خالف أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم هي أثبت من اليمين مع الشاهد وان كانت اليمين ثابتة لعله أضعف من كل علة اعتل بها من رد اليمين مع الشاهد فان كانت لنا وله بهذا جحد على من خالفنا كانت عليه فيما خالف من الأحاديث

(باب شهادة النساء لرجل معهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الولاد وعيوب النساء مما لم أعلم مخالفته في أن شهادة النساء فيه جائزة لرجل معهن وهذا حجة على من زعم أن في القرآن دلالة على أن لا يجوز أقل من شاهدين أو شاهد واحد وامرأتين لأنه لا يجوز على جماعة أهل العلم أن يخالفوا الله حكماً ولا يجزئونه فيه دلالة على أن أمر الله بشاهدين أو شاهد وامرأتين حكم لا يمين على من جاء به مع الشاهد والحكم باليمين مع الشاهد حكم بالسنة لا مخالف للشاهدين لأنه غيرهما ثم اختلفوا في شهادة النساء « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لا يجوز في شهادة النساء لرجل معهن في أمر النساء أقل من أربع عدول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا أناخذ فان قال قائل فكيف أخذت به قلت لما ذكر الله عز وجل شهادة النساء بفعل امرأتين يقومان مقام رجل في الموضع الذي أجازهم الله تعالى فيه وكان أقل

رسول الله ليس من البر أن تصوموا في السفر
أخبرنا سفيان عن الزهري عن صفوان بن عبد الله عن أم الدرداء عن كعب بن عاصم الأشعري أن رسول الله قال للصائم في السفر ليس من البر أن تصوموا في السفر
أخبرنا مالك عن سبي مولى أبي بكر عن أبي بكر ابن عبد الرحمن عن بعض أصحاب رسول الله أن النسبي أمر الناس في سفر عام الفتح بالفطر وقال تقفوا للهدوء وصام النبي قال أبو بكر قال الذي حدثني لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم بالعرج يصب فوق رأسه الماء من العطش أو من الحرق فيقول يا رسول الله ان طائفة من الناس قد صاموا حين صمت فلما كان رسول الله بالكديد دعا بقدر فشرب فأفطر الناس
أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى مكة

ما انتهى اليه من عدد الرجال رجلين في الشهادات التي تثبت بها الحقوق ولا يحلف معها المشهود له شاهدين أو شاهداً وأمر أتين لم يجز والله تعالى أعلم إذا أجاز المسلمون شهادة النساء في موضع أن يجوز منهن الأربع عدول لأن ذلك معنى حكم الله عز وجل

(الخلافة في إجازة أقل من أربع من النساء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال بعض الناس تجوز شهادة امرأة وحدها كما يجوز في الخبر شهادة واحد عدل وليس من قبل الشهادات أجزائها وإن كان من قبل الشهادات أجزائها لم أجز إلا ما ذكرنا من أربع أو شاهداً وأمر أتين فقيل لبعض من يقول هذا القول وأين الخبر من الشهادة قال وأين يقتربان قلت تقبل في الخبر كما قلت امرأة واحدة ورجلاً واحداً وتقول فيه أخبرنا فلان عن فلان أفتقبل هذا في الشهادات فقال لا قلت والخبر هو ما استوى فيه الخبر والمخبر والعامة من حلال وحرام قال نعم قلت والشهادة ما كان الشاهد منها خلياً والعامة وانما يلزم المشهود عليه قال نعم قلت أفتري هذا يشبه هذا قال أما في هذا فلا قلت أفرأيت لو قال لك قائل إذا قبلت في الخبر فلان عن فلان فأقبل في أن تخبرك امرأته عن امرأته أن امرأته رجل ولدت هذا الولد قال ولا أقبل هذا حتى أفق التي شهدت أو ينهد عليها من تجوز شهادة بامرأة فاطع قلت وأترتبه منزلة الخبر قال أما في هذا فلا قلت في أي شيء أترتبه منزلة الخبر هل عدوت بهذا أن قلت هو بمنزلة الخبر ولم تقسه في شيء غير الأصل الذي قلت فأسعدك إذا ضاع الأصول لنفسك قال فمن أختار من قال لا يجوز أقل من شهادة امرأتين قلت له هل رأيته أذكر كرك قولاً لا تقول به قال لا قلت فكيف ذكرت لي ما أقول به قال فإلى أي شيء ذهب (١) من ذهب إلى ما ذهبنا إليه من أنه خبر لا شهادة ولا إلى ما ذهبنا إليه من أن نقول به على معنى كتاب الله وما أعرف له متقدماً يلزم قوله فقلت له أن تنتقل عن قولك الذي يلزمك فيه عندي أن تنتقل عنه أولى بك من ذكر قول غيرك فهذا أمر لم نكف عنه نحن ولا أنت ولولا عرضك بترفع قولك وتخطئة من خالفك كنا شبيهاً أن ندع حكاية قولك قال فان شهد على شيء من ذلك رجلان أو رجل وامرأتان قلت أجز الشهادة وتكون أو تثنى عندي من شهادة النساء لرجل معين قال وكيف لم تعدهم بالشهادة فساووا ولا تجيز شهادتهم قلت الشهادة غير الفسق قال فإدلتني على ما وصفت قلت قال الله عز وجل واللائي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لسعد بن حنيفة قال له أمهله حتى آتي بأربعة شهداء قال نعم والشهود على الزنا نظر وامرأة المرأة المحرم ومن الرجل المحرم فلو كان النظر لغير إقامة شهادة كان حراماً فلما كان لإقامة شهادة لم يجز أن يأمر الله عز وجل ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم الإباح لا يحرم فكل من نظر ليثبت شهادته لله وللناس فليس بجرح ومن نظر لئذ وغير شهادة عامداً كان جرحاً إلا أن يعفو الله عنه

(باب شرط الذين تقبل شهادتهم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل اثنتان ذوا عدل منكم وقال عز وجل واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان الذي يعرف من خطوب بهذا أنه أريد به الأحرار المرضيون المسلمون من قبل أن رجالنا ومن رضاه أهل ديننا لا المشركون لقطع الله الولاية بيننا وبينهم بالدين ورجالنا أحرارنا والذين ترضى أحرارنا (١) لعل من محرقة عن ما النافية أي ما ذهب إلى ما ذهبنا إليه في خبر الواحد ولا إلى ما ذهبنا أنت إليه فلا يجز أقل من أربع تأمل كتبه صحيحه

عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ كراع الغيم فصام الناس معه فقيل له يا رسول الله إن الناس قد شق عليهم الصيام فدعا بقدر من ماء بعد العصر فشرب والناس يتظرون فأفطر بعض الناس وصام بعضهم فبلغه أن ناساً صاموا فقال أولئك العصاة وفي حديث الثقة غير الدراوردي عن جعفر عن أبيه عن جابر نفي رسول الله عام الفتح في رمضان إلى مكة فصام وأمر الناس أن يفطروا وقال تقفوا بعددكم على عدوكم فقيل له إن الناس أبوا أن يفطروا حين صمت فدعا بقدر من ماء فشربه ثم ساق الحديث أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن حميد عن أنس بن مالك قال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنا الصائمون وما المفطر فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن حمزة بن عمرو الأسدي قال يا رسول الله

أصوم في السفر وكان
كثير الصيام فقال رسول
الله إن شئت فقصم وإن
شئت فأفطر (قال
الشافعي) رحمه الله
فقال قائل من أهل
الحديث ما تقول في
صوم شهر رمضان
والواجب غيره والتطوع
في السفر والمرض قلت
أحب صوم شهر
رمضان في السفر
والمرض إن لم يكن
يجهد المريض ويريد
في مرضه والمسافر
فيخاف منه المرض
فلهما معاً الرخصة فيه
قال فما تقول في قصر
الصلاة في السفر
وإنماها فقالت قصرها
في السفر والحضور
رخصة في الكتاب والسنة
وقصرها في السفر بلا
خوف رخصة في السنة
أختارها والمسافر إنماها
فقال أما قصر الصلاة
فبين أن الله إنما جعله
رخصة لقول الله وإذا
ضربتم في الأرض
فليس عليكم جناح أن
تقصروا من الصلاة
إن خفتم أن يفتكم
الذين كفروا فلما كان
إنما جعل لهم أن
يقصر وأما نفي

لأما ليكن الذين يعلمهم من علمكمهم على كثير من أمورهم وأئالا نرضى أهل الفسق منا وأن الرضا إنما يقع على
العدل منا ولا يقع إلا على البالغين لأنه إنما خوطب بالفرائض البالغون دون من لم يبلغ فإذا كانت الشهادة
ليقطع بها المجزأ أن يتوهم أحدها يقطع عن لم يبلغ أكثر الفرائض فإذا لم يلزمه أكثر الفرائض في نفسه لم يلزم
غيره فربما بشهادته ولم أعلم مخالفاً لقيته في أنه أريد بها الأحرار العدول في كل شهادة على مسلم غير أن من
أصحابنا من ذهب إلى أن يجزئ شهادة الصبيان في الجراح ما لم يتفرقوا فإذا تفرقوا لم تجزئ شهادتهم عنده وقول
الله تبارك وتعالى من رجالكم يدل على أن لا تجوز شهادة الصبيان والله أعلم في شيء فإن قال قائل أجازها ابن
الزبير قيل فإن ابن عباس ردها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن أبي
مليكة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم في شهادة الصبيان لا تجوز وزاد ابن جريح عن ابن أبي مليكة عن
ابن عباس لأن الله عز وجل قال من ترضون من الشهداء قال ومعنى الكتاب مع ابن عباس والله تعالى أعلم
فإن قال أردت أن تكون دلالة قيل وكيف تكون الدلالة بقول صبيان منفردين إذا تفرقوا لم يقبلوا إنما
تكون الدلالة بقول البالغين الذين يقبلون بكل حال فأشبه ما وصفت أن يكون دليلاً على أن حكم الله فيمن تجوز
شهادته هو من وصفت من يشبه أن تكون الآية دلت على صفته ولا تجوز شهادة مملوك في شيء وإن قل
ولاشهادة غير عدل

(باب شهادة القاذف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء
فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى فأمر الله عز وجل أن يضرب القاذف ثمانين ولا تقبل له شهادة أبداً وسماه فاسقاً إلا أن يتوب فقلنا
يلزم أن يضرب ثمانين وأن لا تقبل له شهادة وأن يكون عندنا في حال من سمي بالفسق إلا أن يتوب فإذا تاب
قبلت شهادته وخرج من أن يكون في حال من سمي بالفسق قال وتوبته كذابه نفسه فإن قال قائل فكيف
تكون التوبة إلا كذاب قيل له إنما كان في حد المذنبين بأن نطق بالقذف وترك الذنب هو أن يقول القذف
باطل وتكون التوبة بذلك وكذلك يكون الذنب في الردة بالقول بها والتوبة الرجوع عنها بالقول فيها بالاعيان
الذي ترك فإن قال قائل فهل من دليل على هذا فصيماً وصفت كفاية وفي ذلك دليل عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
موضعه فإن كان القاذف يوم قذف من تجوز شهادته فخذ قيل له مكانه إن ثبت قبلت شهادته وإذا كذب
نفسه قبلت شهادته وإن لم يفعل لم تقبل حتى يفعل لأن الذنب الذي ردت به شهادته هو القذف فإذا كذب
نفسه فقد تاب وإن قذف وهو ممن لا تجوز شهادته ثم تاب لم تقبل شهادته من قبل أن ردها كان من وجهين
أحدهما سوء حاله قبل أن يقذف والآخر القذف فإذا خرج من أحد الوجهين لم يخرج من الوجه الآخر ولكن
يكون خارجاً من أن يكون فيه علة رد الشهادة بالقذف فإذا كذب نفسه وثبت عليه علة رد الشهادة بسوء
الحال حتى تختبر حاله فإذا ظهر منه الحسن قبلت شهادته وهكذا لو حذم في حسن الحال فأسلم لم تقبل شهادته إلا بكذابه نفسه في
شهادته إلا بكذابه نفسه في القذف وهكذا لو حذم في حسن الحال فأسلم لم تقبل شهادته إلا بكذابه نفسه في
القذف فقال لي قائل أفتدكر في هذا حديثاً فقالت إن الآية لم تكن فيهما من الحديث وإن فيه حديثاً «أخبرنا
الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة قال سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة
القاذف لا تجوز فأشهد لا خبرني ثم سمي الذي أخبره أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال لأبي بكر تب
تقبل شهادتك أو أن ثبت قبلت شهادتك قال سفيان شككت بعدما سمعت الزهري يسمي الرجل فسألت
فقال لي عمر بن قيس هو سعيد بن المسيب فقيل لسفيان شككت في خبره فقال لا هو سعيد إن شاء الله تعالى
(قال الشافعي) وبلغني عن ابن عباس مثل هذا المعنى «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال

سنة ميلاد إبراهيم بن أبي حنيفة - قال في التلخيص ان تاب قبل شهادته وقال كنا نقوله فقلت
من تاب عما مضى من ذنوبه

(باب اختلاف في اجازة شهادة القاذف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قد اختلف بعض الناس في القاذف فقال اذا ضرب الخدم تاب لم يرضه اذ
اراد ان لم يضرب الخدم او ضرب به ولم يوف بجازة شهادته فذكر ما ذكر من معنى القرآن والآثار
فقال قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا تقبلوا اليوم شهادة ابداً وارسلتم الفاسقون الا الذين تابوا فقلنا طرح
عنهم اسم الفسق ولا تقبل ايهم شهادة فقلت لقائل هذا او تجدد الأحكام عندك فيما يستنبط على ما رصفت
فيكون مذنباً فثبت في المقتضى أم لا أحكام عندك في الاستثناء على غير ما رصفت فقال أوضع هذا لي قلت
أرايت رجلاً قال والله لا أكمل أبداً ولا أدخل لك بيتاً ولا أكل لك طعاماً ولا أخرج معك سفراً وانك
لغير جيد عندي ولا أكسوك ثوباً ان شاء الله تعالى أي يكون الاستثناء واقعاً على ما بعد قوله أبداً أو على ما بعد
غير جيد عندي أو على الكلام كله قال بل على الكلام كله قلت فكيف لم توقع الاستثناء في الآية على
الكلام كله وأوقعته في هذا الذي هو أكثر في البين على الكلام كله « أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي
قال محمد بن الحسن ان أبا بكر قال لرجل أراد استنفاه استشهد غيري فان المسلمين فسقوني قلت فالرجل
الذي وصفت امتنع من أن يترتب من القذف وأقام عليه وهكذا كل من امتنع أن يتوب من القذف ولو لم يكن
لشافعي هذا حجة الا ما رويت كان حقه عليك قال وكيف قلت ان كان الرجل عندك ممن تاب من القذف
بارجوع عنه فقد أخبر عن المسلمين أنهم فسقوا وأنت تزعم أنه اذا تاب سقط عنه اسم الفسق وفيما قال دلالة
على أن المسلمين لا يلزمون اسم الفسق الا بشهادة غير جائزة قلت ولا يحيزون شهادته الا وقد أسقطوا عنه
اسم الفسق لانهم لا يفرقون بين اسقاط اسم الفسق عنه بالتوبة واجازة شهادته بسقوط الاسم عند كما تفرق
بينه واذا كنت تقبل شهادة القائل والراي والمستتاب من الردة اذا تاب فكيف خصصت بها القاذف وهو
أبسر ذنباً من غيره قال تأملت فيه القرآن قلت تأولك خطأ على لسانك قال قاله شريح قلت أفجعل
شريحاً حجة على كتاب الله وقول عمر بن الخطاب وابن عباس ومن سميت وغيرهم والا كثر من أهل المدينة
ومكة وكيف زعمت ان لم يظهر بالخدم قبل شهادته واداطهم بالخدم تقبل شهادته اذا كان تاباً في الحالين
والله تعالى أعلم

(باب التحفظ في الشهادة)

قال الله عز وجل ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً وقال الله عز
وجل الا من شهد بالحق وهم يعلمون « أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي وحكي أن اخوة يوسف وصفوا أن
شهادتهم كما ينبغي لهم حكي أن كبيرهم قال ارجعوا الى أبيكم فقولوا يا أبانا ان ابنك سرق وما شهدنا الا بما علمنا وما
كذلك الغيب حافظين قال ولا يسع شاعداً أن يشهد الا بما علم والعلم من ثلاثة وجوده ما عاينه الشاهد فيشهد
بالمعاينة ومنها ما سمعه فيشهد ما أثبت سمعاً من المشهود عليه ومنها ما تناظر به الاخبار مما لا يمكن في
أكثره العيان وثبت معرفته في القلوب فيشهد عليه بهذا الوجه وما شهد به رجل على رجل أنه فعله أو أقر به
لم يجوز أن يجمع أمرين أحدهما أن يكون يشبه بمعاينة والاخر أن يكون يشبه سمعاً مع اثبات بصرحين
يكرن الفعل وبهذا قلت لا تجوز شهادة الأعمى الا أن يكون أثبت شيئاً بمعاينة أو سمعاً مع عي فتجوز
شهادته لان الشهادة انما تكون بكون الفعل الذي يراه الشاهد أو القول الذي أثبت سمعاً وهو يعرف وجهه

مسافر يومه ففسروا
مسافر يومه ففسروا
من السنة أو ان
يكونت في سفر سنة
لا حرج من يتصرفوا
من قول الله فلا يس عليكم
جناب ان تتصرفوا من
المعلاة ان شئتم ان
يشتكم الذين كفروا
وخمس بينة وظاهر
الآية في الصوم أن الفطر
في المرض والسفر عزم
لقول الله ومن كان
مريضاً أو على سفر
فعذرة من أيام أن ترك
لم يذهب الى أن الفطر
عزم وأنه لا يجزى شهر
ورضان من صام مريضاً
أو مسافراً مع الحديث
عن النبي صلى الله عليه
وسلم ليس من البر الصيام
في السفر ومع أن الآخر
من أمر رسول الله ترك
الصوم وأن عمر أمر
رجلاً صام في السفر أن
يقضى الصيام قال
حكيت له قلت في قول
الله فمن شهد منكم الشهر
فليصمه ومن كان
مريضاً أو على سفر
فعذرة من أيام أخرتها
آية واحدة وأن ليس
من أهل العلم بالقرآن
أحد يختلف في أن
الآية الواحدة كلام

واحد وأن الكلام الواحد لا ينزل الاجتماع وان نزلت الآيتان في السورة مفترقتين لأن معنى الآية معنى قطع الكلام قال أجل قلت فإذا صام رسول الله في شهر رمضان وفرض شهر رمضان انما أنزل في الآية أليس قد علمنا أن الآية بفطر المريض والمسافر رخصة قال بلى فقلت له ولم يبق شيء يعرض في نفسك إلا الأحاديث قال نعم ولكن الآخر من أمر رسول الله أليس الفطر قال فقلت له الحديث بين أن رسول الله لم يفطر لغيري نسخ الصوم ولا اختيار الفطر على الصوم ألا ترى أنه يأمر الناس بالفطر ويقول تقووا وعدوكم ويصوم ثم يخبر بأنهم أو أن بعضهم أي أن يفطر اذ صام فأفطر ليفطر من تخلف عن الفطر لصومه بفطره كما صنع عام الحديبية فانه أمر الناس أن ينحروا ويحللوا فأبوا فانطلق فحصر وحلق ففعلوا قال فأقوله ليس من البر الصيام في السفر

صاحبه فإذا كان ذلك قبل يعي ثم شهد عليه حافظه بعد العي جاز وإذا كان القول والفعل وخو أعي لم يجز من قبل أن الصوت يشبه الصوت وإذا كان هذا هكذا كان الكتاب أخرى أن لا يحل لأحد أن يشهد عليه والشهادة في ملك الرجل الدار أو الثوب على تناثر الاخبار بأنه مالك الدار وعلى أن لا يرى منازعته في الدار والثوب فيثبت ذلك في القلب فيسمع الشهادة عليه وعلى النسب إذا سمعه ينتسب زماناً أو سمع غيره ينتسب إليه إلى نسب ولم يسمع دافعا ولم ير دالة يرتاب بها وكذلك يشهد على عين المرأة ونسبها إذا نظرت له أخبار من يصدق بأنها فلا نه وبرأ حاضرة بعد مرة وهذا كله شهادة بعلم كما وصفت وكذلك يحلف الرجل على ما يعلم بأحد هذه الوجوه فيما أخذه مع شاهد وفي رد اليمين وغير ذلك والله تعالى الموفق

(باب الخلاف في شهادة الأعمى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى خالفنا بعض الناس في شهادة الأعمى فقال لا تجوز حتى يكون بصيرا يوم شهد ويوم رأى وسمع أو رأى وان لم يسمع إذا شهد على رؤية فسألناهم فهل من حجة كتاب أو سنة أو أثر يلزم فلم يذكر ومن ذلك شيئا منا وكانت حججهم فيه أن قالوا انا احتجنا إلى أن يكون يرى يوم شهد كما احتجنا إلى أن يكون يرى يوم عاين الفعل أو سمع القول من المشهود عليه ولم تكن واحدة من الخالين أولى به من الأخرى فقلت له أ رأيت الشهادة أليست بيوم يكون القول أو الفعل وان يقيم بها بعد ذلك بدهر قال بلى قلت فإذا كان القول والفعل وهو بصير سمع مثبت ثم شهد به بعد عا فلا أعمى لم تجز شهادته قال فأقول بغير الأول لا يجوز إلا بأمرين قلت أفيجوز أن يشهد على فعل رجل حتى يموت الرجل فيقوم بالشهادة وهو لا يرى الرجل ويقوم بالشهادة على آخر وهو غائب لا يراه قال نعم قلت فما علمت تثبت لنفسك حجة إلا خالفتها ولو كنت لا تجيزها إذا أثبت بصيرا وشهد بها أعمى لانه لا يعاين المشهود عليه لان ذلك حق عندك لزمك أن لا تجيزها بصيرا على ميت ولا غائب لانه لا يعاين واحدا منهما أما الميت فلا يعاينه في الدنيا وأما الغائب بلد فأنت تجيزها وهو لا يراه قال فان رجعت في الغائب فقلت لا أجيزها عليه فقلت أفترجع في الميت وهو أشد عليك من الغائب قال لا قال فان من أصحابك من يجيز شهادة الأعمى بكل حال اذا أثبت كما ثبت أهله فقلت ان كان هذا صوابا فهو أبعدك من الصواب قال فلم تقل به قلت ليس فيه أثر يلزم فأتبعه ومعنا القرآن والمعقول بما وصفت من أن الشهادة فيما لا يكون إلا بعين أو عيان وثابت سمع ولا يجوز أن تجوز شهادة من لا يثبت بعين لان الصوت يشبه الصوت قال ويخالفونك في الكتاب قلت وذلك أبعد من أن تجوز الشهادة عليه وقولهم فيه متناقض ويرغمون أنه لا يحل لي لو عرفت كتابي ولم أذكر الشهادة أن أشهد الا وأنا ذا كرويرغمون أي ان عرفت كتاب ميت حل لي أن أشهد عليه وكتابي كان أولى أن أشهد عليه من كتاب غيري ولو جاز أن أفرق بينهما جاز أن أشهد على كتابي ولا أشهد على كتاب غيري ولا يجوز واحد منهما لما وصفت من معنى كتاب الله عز وجل قال فاما نتج عليك في أنك تعطي بالقسامة وتخلف الرجل مع شاهده على ما غاب بأنهم قد يخلفون على ما لا يعلمون قلت يخلفون على ما يعلمون من أحد الوجوه الثلاثة التي وصفت لك قلت فان قال لا يكون الامن المعينة والسماع فقلت له أتترك هذا القول اذا سئلت قال فاذكر ذلك قلت أ رأيت الشهادة على النسب والملك أتقبلها من الوجوه التي قبلناها منها قال نعم قلت وقد يمكن أن ينتسب الرجل إلى غير نسبه لم يراه يقر به ويمكن أن تكون الدار في يدي الرجل وهو لا يعلمها قد غصبها أو أعارها يا غائب ويمكن ذلك في الثوب والعبد قال فقد أجمع الناس على اجازة هذا قلنا وان كانوا أجمعوا ففيه دلالة لك على أن القول كما قلنا دون ما قلت أو رأيت عبد ابن نجسين ومائة سنة ابتاعه ابن نجس عشرة سنة ثم باعه وأبى عند المشتري فخاصمه فيه فقال أحلفه لقد باعناه يا بهر يا من الاباق فقلت وقال لك هذا ولد بالشرق وأنا بالمغرب ولا يمكنني المسئلة عنه لانه ليس هاهنا أحد من أهل بلده أتق به قال

يشك على الميت واليه يرجع في ذلك إلى علمه قلت ويسعد ذلك وينفع الشافعي قال نعم قلت أرأيت فرما
قتل يبرهم فأمسكهم أن يعرفوا القتيل أو يهزأوا به أو يذبحهم من عاينته من مات أو غاب من يصدق عندهم
والتجوز منهم أئمتهم عندى إني رأوا أن يقتلوا من صاحب العبد ذى وصفا أن يختلف والله تعالى أعلم

(باب ما يجب على المرء من القيام بشهادته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهادة بالحق
ولا تجرم منكم نفساً من قوم على أن لا تعدلوا وعدوا أقرب للتقوى وقال يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين
بما نطق به الله إلى آخر الآية وقال وإذا قلتم فاعدوا ولو كان ذا قربى وقال والذين هم بشهادتهم قائمون
وقال عز وجل ولا تكسروا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه والله بما تعملون عليم وقال وأقيموا الشهادة لله
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذي أحفظ عن كل من سمعت منه من أهل العلم في هذه الآيات أنه في
الشاهد وقدر منه الشهادة وأن قرضاً عليه أن يقوم به على والديه وواده والقريب والبعيد والبعيض
القريب والبعيد ولا يكتم عن أحد ولا يجاني بها ولا يمنعها أحداً قال ثم تفرع الشهادات فيجتمعون
ويشتغلون فيما يلزم منها وما لا يلزم ولهذا كتاب غير هذا

(باب ما على من دعي يشهد بشهادته قبل أن يسألها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله
عز وجل إذا دعاكم أحدكم أن يتبىءن إلى أجل مسمى فكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب الشهداء
إذا ما دعوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في قول الله عز وجل ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله دالة
على أن عليه فيما علمه الله من الكتاب حقاً في منفعة المسلمين ويحتمل ذلك الحق أن يكون كلما دعي حتى
كتبه لا بد ويحتمل أن يكون عليه وعلى من هو في مثل حاله أن يقوم منهم من يكتفي حتى لا تكون الحقوق
معطلة لا يرجع لها في الابتداء من يقوم بكفائها والشهادة عليها فيكون فرضاً لازماً على الكفاية فإذا قام بها
من يكتفي أخرج من يتخلف من المأثم والفضل للكافي على المتخلف فإذا لم يقم به كان حرج جميع من دعي إليه
فتختلف بالأعذار كما كان الجهاد والصلاة على الخائز ورد السلام فرضاً على الكفاية لا يخرج المتخلف
إذا كان فبين يقوم بذلك كفاية فلما احتمل هذين المعنيين معا وكان في سياق الآية ولا يأب الشهداء
إذا ما دعوا كان فيها كالدليل على أنه نهى الشهداء المدعون كلهم أن يأبوا قال ولا يضار كاتب ولا شهيد
فأشبه أن يكون يخرج من ترك ذلك ضراً أو فرض القيام بها في الابتداء على الكفاية وهذا شبه والله تعالى
أعلم ما وصفت من الجهاد والخائز ورد السلام وقد حفظت عن بعض أهل العلم قرياً من هذا المعنى ولم أحفظ
خلافه عن أحد أذكره منهم

(الدعوى والبيئات) «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم عن ابن
جريح عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال البيعة على المدعى

(باب في الأقضية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين
الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد عما نسوا يوم
الحساب وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم في أهل الكتاب وإن جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم إلى وإن حكمت
فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين وقال وإن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم
أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك وقال وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل (قال الشافعي)

قلت فمعه ما أوجب جابر
مفسر فمفسر أن رجلاً
نبيهة السوم فمفسر
الشريعة فمفسر
البراءة فمفسر في السفر
فمفسر ليس من البراءة
يبلغ فمفسر رجل بنفسه
في فريضة صوم فمفسر
فمفسر وقد أرخص الله
في وجوبه أن يفطر
فليس من البراءة يبلغ
شهادة بنفسه ويحتمل
ليس من البراءة فمفسر
التي من خلفه أثم قال
فكعب بن عاصم لم يقل
هذا قلت كعب روى
حرفاً واحداً جابر ساق
الحديث وفيه مفسر النبي
دلالة على ما وصفت
وكذلك في أمر حجة بن
عمر وإن شاء صام وإن
شاء أفطر وفي قول أنس
سافرنا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم فمفسر
الصائم ومما انفطر فلم
يعب الصائم على المنظر
ولا المنظر على الصائم
قال فقد روى سعيد
أن النبي قال خياركم
الذين إذا سافروا أفطروا
وقصروا الصلاة قلت
وهذا مثل ما وصفت
خياركم الذين يقبلون
الرخصة لا يذعن بها
رغبة عنها أن قبل

رحمه الله فأعلم الله نبيه صلى الله عليه وسلم أن فرضا عليه وعلى من قبله والناس إذا حكموا أن يحكموا بالعدل والعدل اتباع حكم المنزل قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم حين أمره بالحكم بين أهل الكتاب وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ووضع الله نبيه صلى الله عليه وسلم من دينه وأهل دينه موضع الإبانة عن كتاب الله عز وجل معنى ما أراد الله وفرض طاعته فقال من يطع الرسول فقد أطاع الله وقال فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموا بما أنزل الله وما أنزل الله من شيء إلا أن ينزلنا من السماء ماء فنحن نأتي به فكم لا يؤمنون بما أنزلنا من شيء قال ولينذر الذين يخالفون عن أمره الآية فاعلم أن الحق كتاب الله ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم فليس لغف ولا لحاكم أن يفتي ولا يحكم حتى يكون عالما بما هو ولا أن يخالفهما ولا واحد منهما بحال فإذا خالفهما فهو عاص لله عز وجل وحكمه مردود فإدالم يوجد منصوصين فالاجتهاد بأن يطلب كما يطلب الاجتهاد بأن يتوجه إلى البيت وليس لأحد أن يقول مستحسن على غير الاجتهاد كإليس لأحد إذا غاب البيت عنه أن يصلي حيث أحب ولكنه يجتهد في التوجه إلى البيت وهذا موضوع بكمله في كتاب جماع علم الكتاب ثم السنة

(باب في اجتهاد الحالك)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ودادوسليمان اذ يحكم في الحرب اذ نفشت فيه غنم القوم وكالحكمهم شاهدين ففهمنا هاسلين وكلا آتينا حكمنا وعلمنا قال الحسن بن أبي الحسن لولا هذه الآية لرايت أن الأحكام قد هلكوا ولكن الله جدد هذا الصواب وأثنى على هذا الاجتهاده «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الدراوردي عن يزيد بن الهاد عن محمد بن ابراهيم عن بشر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحالك فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر قال يزيد فحدثت بهذا الحديث أبا بكر بن خرم فقال هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة ومن أمر أن يجتهد على مغيب فأنما كاف الاجتهاد ويسعه فيه الاختلاف فيكون فرضا على المجتهد أن يجتهد برأى نفسه لا برأى غيره وبين أنه ليس لأحد أن يقلد أحدا من أهل زمانه كما لا يكون لأحد له علم بالتوجه إلى القبلة يرى أنها في موضع أن يقلد غيره أن رأى أنها في غير ذلك الموضع وإذا كافوا الاجتهاد فبين أن الاستحسان بغير قياس لا يجوز (١) كلف لأحد قال والقياس قياسا أحدهما يكون في مثل معنى الأصل فذلك الذي لا يحل لأحد خلافه ثم قياس أن يشبه الشيء بالشيء من الأصل والشيء من الأصل غير فيشبه هذا الأصل ويشبه غيره بالأصل غيره (قال الشافعي) وموضع الصواب فيه عندنا والله تعالى أعلم أن ينظر فأيهما كان أولى بشبهه صيره إليه أن أشبه أحدهما في خصلتين والآخر في خصلة ألحقه بالذي هو أشبه في خصلتين ومن اجتهد من الأحكام ثم رأى أن اجتهاده خطأ أو قد خالف كتابا أو سنة أو إجماعا أو شيئا في مثل معنى هذا رده ولا يسعه غير ذلك وإن كان مما يحتمل ما ذهب إليه ويحتمل غير لم يرد من ذلك أن على من اجتهد على مغيب فاستيقن الخطأ كان عليه الرجوع ولو صلى على جبل من جبال مكة لافتاخى البيت ثم أبصر فرأى البيت في غير الجهة التي صلى إليها أعاد وإن كان بموضع لا يراه لم يعد من قبل أنه رجع في المرة الأولى ومن مغيب إلى يقين وهو في هذه المرة يرجع من مغيب إلى مغيب وهذا موضوع في كتاب جماع العلم من الكتاب والسنة وكتاب القضاء والحق في الناس كلهم واحد ولا يحل أن يترك الناس يحكمون بحكم بلدانهم إذا كانوا يختلفون فيما فيه كتاب أو سنة أو شيء في مثل معناها حتى يكون حكمهم واحدا إنما يفرقون في الاجتهاد إذا احتمل كل واحد منهم الاجتهاد وأن يكون له وجه

(١) قوله لا يجوز كلف لأحد كذا في النسخ وتأمل

الرخصة حتم بأنهم به من تركه قال فإما من عمر رجلا صام في السفر أن يعيد قلت لا أعرفه عنه وإن عرفت فالحجة ثابتة بما وصفت لك وأصل ما ذهب إليه أن ما ثبت عن رسول الله فالحجة لازمة للخلق به وعلى الخلق اتباعه وقتله من أمر المسافر أن يقضى الصوم فذهب به والله أعلم أنه رأى الآية حتما بفطر المسافر والمرضى ومن رآها حتما قال المسافر منهي عن الصوم فإذا صامه كان صيامه منهي عنه فيعيده كالوصام يوم العيد من وجب عليه كفارة وغيرها أعادها فقد أبنا دلالة السنة أن الآية رخصة لا حتم قال فاقول ابن عباس يؤخذ بالآخر ولا آخر من أمر رسول الله فقلت روى أنه صام وأفطر فقال ابن عباس أو من روى عن ابن عباس هذا برأيه وجاع غيره في الحديث بما لم يأت به من أن فطره كان لامتناع من أمره بالفطر من افطر حتى افطر وجاء

((باب التثبت في الحكم وغيره))

غيره بما وصفت في حجة
ابن عمرو وهذا ما
وصفت أن الرجل
يسمع الشيء فيتناوله
ولا يسمع غيره ولا يمتنع
من علم الأمرين أن
يقول به ما دعا

((باب قتل الأسارى
والمقادة بهم والمن
عليهم))

حدثنا الربيع أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
عبد الوهاب الثقفي عن
أيوب عن أبي قلابة عن
أبي المهلب عن عمران بن
حصين قال أسر أصحاب
رسول الله رجلا من بني
عقيل وكانت ثقيف
قد أسرت رجلين من
أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم فقد أده النبي
بالرجلين اللذين
أسرتهم ما ثقيف قال
وقد روى عن محمد بن
بجلا عن سعيد بن أبي
سعيد المقبري لا يحضرني
ذكر من فوقه في الأسناد
أن خيلا للنبي صلى الله
عليه وسلم أسرت ثمانية
ابن أنال الحنفي فأتى
به مشركا فربطه النبي
صلى الله عليه وسلم إلى
سارية من سوارى
المسجد ثلاثا ثم من عليه

((قال الشافعي)) رحمه الله تعالى قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا الآية وقال إذا
ضر بكم في سبيل الله فتبينوا ((قال الشافعي)) رحمه الله تعالى فأمر الله من يعضي أمره على أحد من عباده أن
يكون مستبينا قبل أن يعضيه ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحكم خاصة أن لا يحكم الحاكم وهو
غضبان لأن الغضبان مخوف على أمرين أحدهما قلة التثبت والآخر أن الغضب قديته غير معه العقل ويتقدم به
صاحبه على ما لم يكن يتقدم عليه لو لم يكن غضب « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
ابن عينة عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحكم
الحاكم أولا يقضي القاضي بين اثنين وهو غضبان ((قال الشافعي)) ومعقول في قول النبي صلى الله عليه وسلم
هذا أنه أراد أن يكون القاضي حين يحكم في حال لا تغير خلقه ولا عقله والحاكم أعلم بنفسه فأى حال أتت عليه
تغير خلقه أو عقله أنبغى له أن لا يقضي حتى تذهب وأى حال صيرت إليه سكون الطبيعة واجتماع العقل أنبغى
له أن يتعاهدها فيكون حاكما عندها وقدر روى عن الشعبي وكان قاضيا أنه رأى أنه يأكل خبز الجبن فقبل
له فقال آخذ حكى كنهه يريد أن الطعام يسكن حر الطبيعة وأن الجوع يحرك حرها وتوق النفس إلى الماء أكل
فبستغل عن الحكم وإذا كان (١) من رياض شقيحا وتعبا شقيحا فكل هذا في حال الغضب في بعض أمره
أو أشد يتوق الحكم ويتوقاه على الملافة فإن العقل بكل مع الملافة وجاعه ما وصفت

((باب المشاورة)) ((قال الشافعي)) قال الله تبارك وتعالى وشاورهم في الأمر « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عينة عن الزهري قال قال أبو هريرة ما رأيت أحدا أكثر
مشاورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الله عز وجل وأمرهم شورى بينهم ((قال الشافعي))
قال الحسن إن كان النبي صلى الله عليه وسلم لغيا عن مشاورتهم ولكنه أراد أن يستنبط ذلك الحكم بعده
أذا نزل بالحاكم الأمر يحتمل وجوها أو مشكل أنبغى له أن يشاور ولا ينبغي له أن يشاور حاشا لانه لا معنى
لمشاورته ولا عالم غير أمين فإنه ربما أضل من يشاوره ولكنه يشاور من جمع العلم والأمانة وفي المشاورة
رضا الخصم والجنة عليه

((باب أخذ الولي بالولي)) ((قال الشافعي)) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ألم ينبأ بما في
صحف موسى وإبراهيم الذي وفى أن لا تزر وازرة وزر أخرى ((قال الشافعي)) أخبرنا ابن عينة عن عبد الملك
ابن أبيجر عن أبان بن لقيط عن أبي رزمة قال دخلت مع أبي علي النبي صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله
عليه وسلم من هذا قال ابني يا رسول الله أشهد به فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ألم أمانه لا يجنى عليك ولا تجنى
عليه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أوس قال
كان الرجل يؤخذ بدين غير حتى جاء إبراهيم فقال الله عز وجل وإبراهيم الذي وفى أن لا تزر وازرة وزر أخرى
((قال الشافعي)) رحمه الله والذي سمعت والله أعلم في قول الله تعالى أن لا تزر وازرة وزر أخرى أن لا يؤخذ
أحد بدين غير وذلك في بدنه دون ماله وإن قتل أو كان حذالم يقتل به غيره ولم يؤخذ ولم يحد بدينه فيما بينه
وبين الله تعالى لأن الله جل وعز إنما جعل جزاء العباد على أعمال أنفسهم وعاقبتهم عليها وكذلك أموالهم لا يجنى
أحد على أحد في ماله إلا حيث خص رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن جناية الخطأ من الحر على الأديمين
على عاقلة فأما ما سواها فأموالهم ممنوعة من أن تؤخذ بجناية غيرهم وعليهم في أموالهم حقوق سوى هذا من
ضيافة وزكاة وغير ذلك وليس من وجه الجناية

(١) قوله من رياض شقيحا الشقيح الناقه من المرض الله كتبه مصححه

﴿باب ما يجب فيه اليمين﴾ (قال الشافعي) كل من ادعى على امرئ شيئاً ما كان من مال وقصاص وطلاق وعتق وغيره أحلف المدعى عليه فإن حلف برئ وإن نكل عن اليمين ردت اليمين على المدعى فإن حلف استحق وإن لم يحلف لم يستحق ما ادعى ولا يقوم النكول مقام اقرار في شيء حتى يكون مع النكول عين المدعى فإن قال قائل فكيف أحلفت في الحدود والطلاق والنسب والأموال وجعلت الأيمان كلها تجب على المدعى عليه وتجب عليها كلها ترد على المدعى قيل له إن شاء الله تعالى قلت استدلالاً بكتاب الله ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقدر روى عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فإن قال وأين الدلالة من الكتاب قيل له إن شاء الله قال الذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة فخذ الراعي بالزنا عاين وقال في الزوج والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم إلى قوله أن غضب الله عليهم إن كان من الصادقين فحكم الله عز وجل على القاذف غير الزوج بالحد ولم يجعل له مخرجاً منه إلا أن يأتي بأربعة شهداء وأخرج الزوج من الحد بأن يحلف أربعة أيمان ويلتعن بخامسة ويسقط عنه الحد ويلزمه إن لم يخرج بأربعة أيمان والتعانه وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينفي الولد (١) والتعانه وسن بينهم ما الفرقة ودرأ الله تعالى عنها الحد بالأيمان مع التعانه وكانت أحكام الزوجين إذا خالفت أحكام الأجنبية في شيء فهي مجامعة له في غيره وذلك أن اليمين فيه قد جعت درء الحد عن الرجل والمرأة وفرقة ونفي ولد فمكان الحد والطلاق والنفي معاد اخلافها ولا يحق الحد على المرأة حين يقذفها إلا بيمين الزوج وتكمل عن اليمين ألا ترى أن الزوج لو لم يلتعن حد بالقذف وترك الخروج باليمين منه ولم يكن على المرأة حد ولم يلتعن أولاً يرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للانصار بين تحلفون وتستحقون دم صاحبكم فلما لم يحلفوا رد الأيمان على اليهود ليسبروا فيها فلما لم يقبلها الانصار يرون تركوا حقهم ألا ترى أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بدأ بالإيمان على المدعى عليهم فلما لم يحلفوا ردوا على المدعين والله أعلم

(هذا كتاب ما اختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف رحمهم الله تعالى)

(قال) إذا أسلم الرجل إلى الخياط ثوباً فخطه قباء فقال رب الثوب أمرتك بقميص وقال الخياط أمرتني بقباء فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول القول قول رب الثوب ويضمن الخياط قيمة الثوب وبه يأخذ «يعني أبا يوسف» وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول الخياط في ذلك «ولو أن الثوب ضاع من عند الخياط ولم يختلف رب الثوب والخياط في عمله فإن أبا حنيفة قال لا ضمان عليه ولا على القصار والصباغ وما أشبه ذلك من العمال الأفيما جنت أيديهم وبلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه قال لا ضمان عليهم وكان ابن أبي ليلى يقول هم ضامنون لما هلك عندهم وإن لم تجن أيديهم فيه قال أبو يوسف هم ضامنون إلا أن يجيء شيء غالب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا ضاع الثوب عند الخياط أو الصباغ أو أجبر أمر ببيع أو سأل استؤجر على تليغ أو صاحبه معه أو تبليغه وليس صاحبه معه من غرق أو حرق أو سرق ولم يجن فيه واحد من الأجراء شيئاً أو غير ذلك من وجوه الضيعة فسواء ذلك كله فلا يجوز فيه إلا واحد من قولين أحدهما أن من أخذ أجر على شيء ضمنه ومن قال هذا فاسه على العارية تضمن وقال انما ضمن العارية لمنفعة فيها للستعير فهو ضامن لها حتى يؤديها بالسلامة وهي كالسلف وقد يدخل على قائل هذا أن يقال له إن العارية مأذون لك في الانتفاع بها بلا عوض أخذه منك المعير وهي كالسلف وهذا كله غير مأذون لك في الانتفاع به وانما منفعتك في شيء تعلمه فيه فلا يشبه هذا العارية وقد وجدتك تعطى الدابة بكراء فتنتفع منها بعوض يؤخذ منك فلا تضمن إن عطيت في يديك وقد ذهب إلى تضمين القصار شريح فضمن قصاراً احترق بيته فقال تضمنني وقد احترق بيتي فقال شريح أرايت لو احترق بيته كنت تترك له أجرتك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا عنه ابن عيينة بهذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز إذا ضمن الصانع الأهدأ وأن يضمن

(١) لعله بالتعانه تأمل كتبه مصححه

وهو مشرك فأسلم بعد (قال الشافعي) وأخبرني عدداً من أهل العلم من قرش وغيرهم من أهل المغازي أن رسول الله أسر النضر بن الحارث العبدري يوم بدر وقتله بالبادية أو بين البادية والأثيل صبرا . حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وأخبرني عدداً من أهل العلم أن رسول الله أسر عتبة بن أبي معيط يوم بدر وقتله صبرا وأن رسول الله أسر سهيل بن عمرو وأبا وداعة السهمي وغيرهما فقاداهما بأربعة آلاف أربعة أف وفادى بعضهم بأقل وأن رسول الله أسر أباعرة الجحفي يوم بدر فن عليه ثم أسره يوم أحد فقتله صبرا (قال الشافعي) فكان فيما وصفت من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يدل على أن للإمام إذا أسر رجلاً من المشركين أن يقتل أو أن يمن عليه بلا شيء أو أن يفسد أي يمال بأخذه منهم أو أن يفادى بأن يطلق منهم على أن يطلق له بعض أسرى المسلمين لأن بعض

عن سعيدين السيب أن
أبا موسى الأشعري أتى
عائشة أم المؤمنين فقال
لقد شق على اختلاف
أصحاب محمد في أمر إن
لأعظم أن أسئمت قبل
به فقالت ما هو ما كنت
سائل عنه أملك فلسي
عنه فقال لها الرجل
يصب أهله ثم يكسل
ولا ينزل فقالت إذا
جاوز الختان الختان فقد
وجب الغسل فقال أبو
موسى لا أسأل عن هذا
أحد بعدك أبدا
حدثنا الربيع أخبرنا
الشافعي قال أخبرني
ابراهيم بن محمد عن
محمد بن يحيى بن زيد
ابن ثابت عن خارجة
ابن زيد عن أبيه
عن أبي بن كعب أنه
كان يقول ليس على من
لم ينزل غسل ثم نزع عن
ذلك أي قبل أن يموت
(قال الشافعي) وأما غدا
بحديث أبي في قوله
الماء من الماء ونزوعه
أن فيه دلالة على أنه
سمع الماء من الماء
عن النبي ولم يسمع
خلافه فقال به ثم لا
أحسبه تركه إلا لأنه
ثبت له أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم

على البائع بالثمن والمهر لانه قد غتره منها فأدخل عليه بعضهم فقال وكيف يرجع عليه في قول ابن أبي ليلى عما
أحدث وهو الذي وطئ أرايت لو باعته ثوبا بخرقه أو أهلكه واستحقه رجل وضمنه بالقيمة أليس انما يرجع على
البائع بالثمن وان كانت القيمة أكثر منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اشترى الرجل الجارية فوطئها
ثم استحقها رجل أخذها ومهر مثلها من الواطئ ولا وقت لمهر مثلها الا ما يتكبح به مثلها ويرجع المشتري على
البائع بثلث الجارية الذي قبض منه ولا يرجع بالمهر الذي أخذ به الجارية منه لانه كشيء استهلكه هو فان
قال قائل من أين قلت هذا قيل له لما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأة تزوج بغير إذن وليها أن
نكاحها باطل وأن لها أن أصيب المهر كانت الاصابة بشبهة توجب المهر ولا يكون للصيب الرجوع على
من غتره لانه هو الآخذ للاصابة ولو كان يرجع به على من غتره لم يكن للمرأة عليه مهر لانها قد تكون غارت له
فلا يجب لها ما يرجع به عليها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اشترى الرجل الجارية تدلس له فيها
بغير علمه البائع أول يعلمه فسواء في الحكم والبائع آثم في التدليس ان كان عالما فان حدث بها عند المشتري
عيب ثم اطلع على العيب الذي دلس له لم يكن له ردها وان كان العيب الذي حدث بها عنده أقل عيوب الرقيق
واذا كان مشتريا فكان له أن يردّها بأقل العيوب لان البيع لا يلزمه في معيب إلا أن يشاء فكذلك عليه
للبيع مثل ما كان له على البائع ولا يكون له أن يرد على البائع بعد العيب الذي حدث في ملكه كالم يمكن
للبيع أن يلزمه البيع وفيه عيب كان في ملكه وهذا معنى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أنه قضى أن
يرد العبد بالعيب وللشترى اذا حدث العيب عنده أن يرجع بما نقصها العيب الذي دلس له البائع ورجوعه
به كما أنصف للأن تقوم الجارية سالمة من العيب فيقال قيمتها مائة ثم تقوم وبها العيب فيقال قيمتها تسعون
وقيمتها يوم قبضها المشتري من البائع لانه يومئذ تم البيع ثم يقال له ارجع بعشر ثمنها على البائع كأننا ما كان
قل أو أكثر فان اشترىها بمائتين رجع بعشرين وان كان اشترىها بخمسين رجع بخمسة إلا أن يشاء البائع
أن يأخذها معيبة بلا شيء يأخذها من المشتري فيقال للمشتري سلها ان شئت وان شئت فأمسكها ولا ترجع بشيء
واذا اشترى الرجل جارية فوجدها بها عيبا فرضى أحدهما بالعيب ولم يرض الآخر فان أباحنيقة رضى الله
تعالى عنه كان يقول ليس لواحد منهما أن يرد حتى يجته عا على الرديعيا وكان ابن أبي ليلى يقول لأحدهما
أن يرد حصته وان رضى الآخر بالعيب وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اشترى الرجلان
الجارية صفقة واحدة من رجل فوجدها بها عيبا فأراد أحدهما الرد والآخر التمسك فلا بد أن يرد الرد والآخر
أراد التمسك التمسك لأن وجودا في بيع الاثنين أنه باع كل واحد منهما النصف والنصف لكل واحد
كالم لو باعه كالم لو باع لأحدهما نصفها والآخر نصفها ثم وجد بها عيبا كان لكل واحد منهما ردة
النصف والرجوع بالثمن الذي أخذ منه وكان لكل واحد منهما أن يمسك وان رده صاحبه واذا اشترى
الرجل أرضا فيها نخل وفيه ثمر ولم يشترط شيئا فان أباحنيقة رضى الله تعالى كان يقول الثمر للبائع إلا أن يشترط
ذلك المشتري وكذلك بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول من اشترى نخلا له ثمره ثم رده
للبيع إلا أن يشترط ذلك المشتري ومن اشترى عبدا وله مال فإله للبائع إلا أن يشترط ذلك المشتري وبه يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول الثمرة للمشتري وان لم يشترط لان ثمر النخل من النخل (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى واذا اشترى الرجل من الرجل النخل قد أبرت ثمرتها للبائع إلا أن يشترط ذلك المتاع وان كانت
لم توبر فثمرتها للمشتري لان ثمرها غير منكشف إلا في وقت الابار والابار حين يسد والانكشاف وما لم يسد
الانكشاف في الثمر فهو كالجنين في بطن أمه عليه من ملك أمه واذا بدامنه الانكشاف كان كالجنين قد زایل
أمه وهذا كله في معنى السنة فان اشترى عبدا أو تينا أو غرا أي غرما كان بعد ما يطلع صغيرا كان أو كبيرا
فالثمره للبائع وذلك أنهم انكشفة لا حائل دونها في مثل معنى النخل المؤبر وهكذا اذا باع عبدا له مال فإله للبائع
الأن يشترط المتاع وهذا كله مثل السنة نصا وشبهه عنها لا يخالفه

باب الاختلاف في العيب

قوله بعد ما مضى
أخبرنا الثقة عن
برنس عن الزهري
عن سهل بن سعد
السعدي قال إمامهم
عن أبي بن كعب
ورقته بعدهم على
سهل بن سعد قال كان
الماء من الماء في أول
الاسلام ثم ترك ذلك
بعد وأمروا بالغسل
أدامس اختان اختان
أخبرنا صفيان عن
علي بن زيد بن جده عن
عن سعيد بن المسيب
أن أبا موسى سأل عائشة
عن التقاء اختان
فقلت عائشة قال النبي
صلى الله عليه وسلم
إذا التقي اختان أو
مس اختان اختان
فقد وجب الغسل
أخبرنا سعيد بن
ابراهيم قال حدثنا علي
ابن زيد بن جده عن
عن سعيد بن المسيب
عن عائشة قالت قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا قعد بين الشعب
الأربع ثم ألقى الختان
بالختان فقد وجب
الغسل .. أخبرنا الثقة
عن الأوزاعي عن
عبد الرحمن بن القاسم
عن أبيه أو عن يحيى بن

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل من الرجل الخارية أو اسباب أو شرب أو غير ذلك فوجد
المشتري عيبا وقال بعته وجه العيب فأنكر ذلك البائع فعلى المشتري البيعة وإن لم تكن له بيعة فعلى البائع
اليمين بأنه لم يباعه وما أخذ العيب فأنكر البائع أما إذا ورد اليمين عليه فأنكره فأنكره رضي الله تعالى عنه كان
يقول لا ترد اليمين عليه ولا يجر لها عن الموضع الذي وضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن
أبي ليلى يقول مثل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا اتهم المدعي رذائين عليه فيقال أحسن وردناه وإن
أبي أن يخلط لم يقبل منه وقضى عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل الدابة أو الثوب
أو أي بيع ما كان فوجد المشتري به عيبا فاختار المشتري والبائع فقال البائع حدث عندك وقال المشتري بل
عندك قال كان عيبا يحدث مثله بحال ذلك القول قول البائع مع عيبه على البائع لقد باعه وما أخذ العيب به
الآن يأتي المشتري على دعواه بيعة فسكر البيعة أو من اليمين وإن نكح البائع رذائين على المشتري
أثم منادى ولم تهسه فإن حلف رد ذلك عليه السلعة بالعيب وإن نكح عن اليمين لم يرد ذلك عليه ولم يعطه بشكول
صاحبه فقط إنما أعطيه بشكول إذا كان مع الشكول يمينه فإن قال قائل ما دل على ما ذكرت قيل قضى
رسول الله صلى الله عليه وسلم للأَنْصَارِيِّينَ بِالْأَيْمَانِ يَسْتَحْقِقُونَ بِهِ أَدَمَ صَاحِبِهِمْ فَشَكَرُوا وَرَدَّ الْإِيمَانُ عَلَى
بِهِمْ وَدِيرُونَ بِهِمْ رَأَى عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ الْإِيمَانُ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِمْ أَدَمَ يَبْرُونَ بِهِمْ فَشَكَرُوا
فَرَدَّ عَلَى الْمَدْعِينَ وَلَمْ يُعْطِهِمْ بِالشُّكُولِ شَيْءًا حَتَّى رَدَّ الْإِيمَانُ وَسَنَدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّصَّ الْمَفْسُورَةَ
تَدَلَّ عَلَى سَنَةِ الْحَبِيةِ وَكَذَلِكَ قَوْلُ عَمْرٍو بِالْخُطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْبَيْعَةُ عَلَى
الْمَدْعَى وَالْيَمِينَ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَوْلُ عَمْرٍو بِالْخُطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ذَلِكَ جَهْدُ دَلِيلِهَا نَصَّ حَكَمَ كُلِّ
وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا الَّذِي قَالَ لَا يَعْدُو بِالْيَمِينَ الْمَدْعَى عَلَيْهِمْ يَخْلَفُ هَذَا فَيَكْفُرُ وَيَحْمِلُ الْحَدِيثَ مَا يَسِيءُ فِيهِ وَقَدْ وَضَعْنَا
عَذَابِي كِتَابَ الْأَقْضيةِ وَالْيَمِينَ بَيْنَ الْمُتَبَايعِينَ عَلَى الْبَيْتِ فِيمَا تَبَايَعَا فِيهِ : وَإِذَا بَاعَ الرَّجُلُ بِعَاقِرٍ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ
فَإِنْ أَبَاحَ خِفَافَةً رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ كَانَ يَقُولُ الْبَرَاءَةُ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ جَائِزَةً وَلَا يَسْتَطِيعُ الْمُشْتَرِي أَنْ يَرُدَّ بِعَيْبٍ كَانَتْ
مَا كَانَ لَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ أَبْرَأَ مِنْ الشَّجَاحِ بَرِيٍّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَوْ أَبْرَأَ مِنَ الْقُرْحِ بَرِيٍّ مِنْ كُلِّ قُرْحَةٍ وَبِهِمَا
يَأْخُذُ وَكَانَ ابْنُ أَبِي لَيْسَى يَقُولُ لَا يَبْرَأُ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يَسِيَ الْعُيُوبَ كُلَّهَا بِأَسْمَائِهَا لَمْ يَذْكُرْ أَنْ يَضَعْ يَدَهُ عَلَيْهَا
(قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا باع الرجل العبد أو شيئا من الحيوان بالبراءة من العيوب فالذي يذهب
إليه والله تعالى أعلم قضاء عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه أنه برئ من كل عيب لم يعلمه ولم يبرأ من عيب
عليه ولم يسمه البائع وبقفه عليه وإنما ذهبنا إلى هذا تقليدا وأن فيه معنى من المعاني يفارق فيه الحيوان ما سواه
وذلك أن سائر ما كان فيه الحيوان فكان يتغذى بالخمرة والنسقم وتحول طباعه فلما يبرأ من عيب ينجى أو يظفر
فإذا خفي على البائع أبرئه يبرئه منه فأنما يخف عليه فقد وقع اسم العيوب على ما قصه يقل ويكثر ويصغر
ويكبر وتقع التسمية على ذلك فلا يبرئه منه إلا أن يبقه عليه وأن أصبح في القياس لولا التقليد وما وصفنا
من تفرق الحيوان غير ذلك لا يبرأ من عيب كان به لم يرد صاحبه ولكن التقليد وما وصفنا أولى بما وصفناه
وإذا اشترى الرجل دابة أو خادما أو دارا أو ثوبا أو غير ذلك فادعى فيه رجل دعوى ولم يكن للمدعى على دعواه بيعة
فأراد أن يستهلك المشتري الذي في يده ذلك الماع على دعواه فإن أباح خِفَافَةً رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ كَانَ يَقُولُ الْيَمِينَ
عليه البيعة بالله ما لئذ فيه حق وفي هذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه أن يخلط بالله ما يعلم أنه لئذ فيه
حقا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إلى اليمين عليه بابت ماله لئذ فيه حق ويسعه ذلك إذا لم يكن يعلم لئذ فيه
حقا وعامة الأيمان والشهادات وإذا اشترى المشتري ببيع على أن البائع بالخيار شهر أو على أن المشتري
بأخبار شهر فإن أباح خِفَافَةً رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ كَانَ يَقُولُ الْبَيْعُ فَاسْدُ وَلَا يَكُونُ الْخِيَارُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ

بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول من اشترى شاة محفلة فهو بخير النظر من ثلاثة أيام
 ان شاء ردها وردها مع اصاعا من تمر أو صاعا من شعير بفعل الخيار كانه على قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكان ابن أبي ليلى يقول الخيار جائز شهرا كان أو سنة وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى
 الرجل العبد أو أي سلعة ما اشترى على أن البائع بالخيار أو المشتري أوهما معا إلى مدة يصفانها فإن كانت
 المدة ثلاثا أو أقل فالبيع جائز وإن كانت أكثر من ذلك بطرفة عين فأكثر فالبيع منتقض فإن قال قائل
 وكيف جاز الخيار ثلاثا ولم يجز أكثر من ثلاث قيل لولا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما جاز أن يكون
 الخيار بعد تفرق المتبايعين ساعة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما جعل لهما الخيار إلى أن يتفرقا وذلك
 أن رجلا لا يجوز أن يدفع ماله إلى البائع ويدفع البائع جاريته للمشتري فلا يكون للبائع الانتفاع بثمن سلعته
 ولا للمشتري أن يتفجع بجاريته ولو زعمنا أن لهما أن يتفعا زعمنا أن عليهما أن شاء أحدهما أن يردده فإذا كان
 من أصل مذهبن أن لا يجوز أن يبيع الخيارية على أن لا يبيعه صاحبا لاني إذا شرطت عليه هذا فقد نقصته
 من المالك شيئا ولا يصلح أن أملكه بعوض آخذه منه إلا مملكه عليه تام فقد نقصته بشرط الخيار كل المالك
 حتى حظرته عليه وأصل البيع على الخيار لولا الخبر كان ينبغي أن يكون فاسدا لا نافعا للبيع بأقل منه
 مما ذكرنا فلما شرط رسول الله صلى الله عليه وسلم في المصراة خيار ثلاث بعد البيع وروى عنه عليه
 الصلاة والسلام أنه جعل (١) لحبان بن منقذ خيار ثلاث فيما ابتاع انتهى إلى ما أمر به رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من الخيار ولم يجاوزه إذ لم يجاوز رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أن أمره به يشبه أن يكون كالخذ
 لغايته من قبل أن المصراة قد تعرف تصريرتها بعد أول حلبة في يوم وليلة وفي يومين حتى لا يشك فيها فلو كان
 الخيار إنما هو ليعلم استبانة عيب التصرية أشبه أن يقال له الخيار حتى يعلم أنها مصراة طال ذلك أو قصر كما
 يكون له الخيار في العيب إذا علمه بلا وقت طال ذلك أو قصر ولو كان خيار حبان إنما كان لاستشارة غيره
 أمكنه أن يستشير في مقامه وبعد ساعة وأمكن فيه أن يدع الاستشارة دهرًا فكان الخبر دل على أن
 خيار ثلاث أقصى غاية الخيار فلم يجز لنا أن نجاوزه ومن جاوزه كان عندنا مشروطا بعبا فاسدا (قال) وإذا
 اشترى الرجل يباع على أن البائع بالخيار يوما وقبضه المشتري فهل عنده فإن أباحنيضة رضى الله تعالى عنه
 كان يقول المشتري ضامن بالقيمة لأنه آخذه على بيع وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو أمين في ذلك
 لا شيء عليه فيه ولو أن الخيار كان للمشتري فهل عنده فهو عليه بثمنه الذي اشتراه به في قولهما (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى وإذا باع الرجل العبد بالخيار ثلاثا أو أقل وقبضه فمات العبد في يد المشتري فهو ضامن
 لقيمته وانما منعنا أن نضمنه عنه أن البيع لم يتم فيه ومنعنا أن نطرح الضمان عنه أنه لم يأخذه إلا على بيع
 يأخذه من المشتري به عوضا فلا يجعل البيع المضمونا ولا وجه لأن يكون أمينا فيه إنما يكون الرجل أمينا
 فيما لا يملك ولا يتفجع به منفعة عاجلة ولا آجلة وانما يملكه منفعة ربه لا منفعة نفسه (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى وسواء في ذلك كان الخيار للبائع أو للمشتري لأن البيع لم يتم فيه حتى مات وإذا اشترى الرجل الخيارية
 فباع نصفها ولم يبيع النصف الآخر ثم وجد بها عيبا فقد كان البائع دل عليه فإن أباحنيضة رضى الله تعالى عنه
 كان يقول لا يستطيع أن يرد ما بقي منها ولا يرجع بما نقصه العيب ويقول رد الخيارية كلها كما أخذتها
 والا فلا حق لك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول يرد ما في يده منها على البائع بقدر ثمنها
 وكذلك قولهما في الثياب وفي كل بيع (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا اشترى الرجل من الرجل
 الخيارية أو الثوب أو السلعة فباع نصفها من رجل ثم ظهر منها على عيب دل عليه البائع لم يكن له أن يرد النصف
 بخصته من الثمن على البائع ولا يرجع عليه بشيء من نقص العيب من أصل الثمن ويقال له ردها كما هي
 أو أحبس وانما يكون له أن يرجع بنقص العيب إذا مات الخيارية أو اعتقت فصارت لا ترد بحال أو حدث

(١) هو بفتح الحاء المهملة وشدة الباء الموحدة وتقدم في الجزء الثالث حبان بن سعد وهو خطأ فتنه

سعيد عن القاسم عن
 عائشة قالت إذا التقى
 الختانان فقد وجب
 الغسل ففعلته أنا
 ورسول الله فاغتسلنا
 وحديث الماء من الماء
 ثابت الاسناد وهو
 عندنا منسوخ بما
 حكيت فيجب الغسل
 من الماء ويجب اذا
 غيب الرجل ذكره في
 فرج المرأة حتى يوارى
 حشفته

باب الخلاف في أن
 الغسل لا يجب الا
 بخروج الماء

حدثنا الربيع قال قال
 الشافعي نخالفنا بعض
 أصحاب الحديث من
 أهل ناحيتنا وغيرهم
 فقالوا لا يجب على الرجل
 إذا بلغ من امرأته ما شاء
 الغسل حتى يأتي منه
 الماء الدافق واحتج فيه
 بحديث أبي بن كعب
 وغيره مما وافقه وقال
 أما قول عائشة فعلته
 أنا ورسول الله فاغتسلنا
 فقد يكون تطوعا منهما
 بالغسل ولم تقل ان النبي
 عليه السلام قال عليه
 الغسل (قال الشافعي)
 فقلت له الأغلب أن
 عائشة لا تقول اذا مس

الختان الختان أوجاوز
الختان الختان فقد
وجب الغسل
وتقول فعلته أنا ورسول
الله فاعتسنا الأئمة
عن رسول الله بوجوب
الغسل منه قال فيحتمل
أن تكون لما رأت النبي
صلى الله عليه وسلم
اغتسل اغتسلت ورأته
واجبا ولم تسمع من النبي
صلى الله عليه وسلم
إيجابه فقلت نعم قال
فليس هذا أخبرنا عن
النبي صلى الله عليه وسلم
فقلت الأغلب أنه خبر
عنه قال وأما أحدث
على بن زيد فليس مما
يثبت أهل الحديث
وهو لا تقوم به الحجة
فقلت له فإن أبي بن
كعب قد رجح عن قوله
الماء من الماء بعد قوله
به عمرا من عمره وهو
يشبه أن لا يكون رجح
الإنجيل يثبت عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
إن هذا لأقوى فيه من
غيره وما هو بالبين
وقلت له ما أعلم عندنا
من جهة الحديث شيئا
أكبر من هذا قال فن
جهة غير الحديث فقلت
نعم قال الله جل ثناؤه
لا تقر بوا الصلاة وأنتم

بها عند عيب فصار ليس له أن يردّها عليه بحال فأما إذا باعها أو باع بعضا فقد يمكن أن يردّها إذا أمكن أن
يردّها فيلزم ذلك البائع لم يكن له أن يردّها ويرجع بنقص العيب كما لا يكون له أن يسكنها ببدل ويرجع بنقص
العيب (١) * (قال) وإذا اشترى الرجل عبدا واشترط فيه شرطاً أن يبيعه من فلان أو يهبه لفلان أو على
أن يعتقه فإن أباحنيته رجه الله تعالى كان يقول البيع في هذا فاسد وبه يأخذ وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنه نحو من ذلك وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والشرط باطل (قال الشافعي) رجه
الله تعالى وإذا باع الرجل الرجل العبد على أن لا يبيعه من فلان أو على أن لا يستخدمه أو على أن يتفق عليه
كذا أو على أن يخارجه فالبيع فيه كاه فاسد لأن هذا كله غير عام ملك ولا يجوز الشرط في هذا إلا في
موضع واحد وهو العتق اتباعاً للسنة ولقراق العتق لما سواه فنقول إن اشتراه منه على أن يعتقه فاعتقه
فالباع جائز فإن قال رجل ما فرق بين العتق وغيره قيل قد يكون لى نصف العبد فأعياه وأبعه وأصنع فيه
ما شئت غير العتق فلا يلزم في ضمان نصيب شريك فيه ولا يخرج نصيب شريك من يده لأن كلاماً للمالك
ملك فإن أعتقه وأما موسر عتق على نصيب شريك الذي لا أملك ولم أعتق وضمت قيمته وخرج من يدي
شريك بغير أمره وأعتق الحبل فتدله لأقل من ستة أشهر فيقع عليه العتق ولو بعته لم يجز البيع مع خلافه
لغيره في هذا وفي أم الولد والمكاتب وما سواهما * (قال) وإذا كان لرجل على رجل مال من بيع حبل المال
فأخره عنه إلى أجل آخر فإن أباحنيته رضى الله تعالى عنه كان يقول تأخيرها جائز وهو إلى الأجل الآخر
الذي أخره عنه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع في ذلك إلا أن يكون ذلك على وجه البيع
منهما (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا كان للرجل على الرجل مال حال من سلف أو من بيع أو أي
وجه كان فأنظره صاحب المال بالمال إلى مدة من المدد كان له أن يرجع في النظر متى شاء وذلك أنها ليست
بإخراج شيء من ملكه إلى الذي عليه الدين ولا شيئاً أخذ منه به عوضاً فلزمه ما إذا العوض الذي يأخذه منه
أو نفسده ويرد العوض ولا فرق بين السلف وبين البيع إلا أن يتفاح في البيع والمبيع قائم فيجعل له بيعاً
غيره بنظرة أو يتداعيان فيه دعوى فيصيرانه بيعاً مستأنفاً إلى أجل فيلزمهما البيع الذي أخذناه * ولو أن
رجلاً كان له على رجل مال فتعيب عنه المطلوب حتى حط عنه بعض ذلك المال على أن يعطيه بعضه ثم ظهر له
بعد فإن أباحنيته رضى الله تعالى عنه كان يقول ما حط عنه من ذلك المال فهو جائز. وكان ابن أبي ليلى يقول
له أن يرجع فيما حط عنه لأنه تعيب عنه وبه يأخذ ولو أن الطالب قال إن ظهر لي فله مناع عليه كذا وكذا
لم يكن قوله هذا يوجب عليه شيئاً في قولهم جميعاً (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا تعيب الرجل عليه
الدين من الرجل حط عنه وهو متعيب شيئاً وأخذ منه البقية ثم قال إنما حطت عنه للتعيب فليس له أن
يرجع فيما حط عنه ولا يكون هذا من معاني الإكراه التي نطرحها عن الإكراه موضوع
عن العبد فيما بينه وبين الله وفي الحكم وليس هذا إكراهاً قد كان يظهر له بعد التعيب وبعدي عليه
في التعيب ويطن أنه غاب عنه ولم يغيب ولو قال الطالب إن ظهر لي فله وضع كذا فظهر له لم يكن له وضع

(١) في بعض النسخ هنا زيادة هذا نصها

« قال الربيع » إذا بعث عبد على أن لا يتبعه أو شيئاً سواه أو شرطت عليه فيه شرط ليس يلزم في عبده
الأن تشاء فالبيع فيه باطل من قبل أني إذا ملكك العوض منه فلك أن تملكه كما كنت أنا مالكة وإذا
بعثت على أن لا يتبعه فقد نقصت مما كنت أملكه لأنه كان لي أن أبيع وأصنع به ما شئت وإذا نقصت
مما كنت أنا أملك فيه فلم تملكه ملكاً تاماً كما كنت أنا مالكة إلا العتق وحده بمحدث بريرة فإن هذا خاص
مستخرج من العام ألا ترى أني لو وهبت لك نصف عبد لم يكن عليّ لك أن أهب لك النصف الآخر وإذا
أعتقت نصف عبد لي قوم على عتق الباقي إذا كنت موسراً فالعتق خلاف غيره من جميع الأشياء اهـ

لأنه عطية مخاطرة ، وإذا باع الرجل الرجل بيعاً إلى العطاء ، فإن أباحني فحجه الله تعالى كان يقول في ذلك البيع فاسد وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والمال لا وكذلك قوله ما في كل مبيع إلى أجل لا يعرف فإن استهلك المشتري فعلية القيمة في قول أبي حنيفة وإن حدث به عيب رده ورماد منقصه العيب وإن كان قائماً بعينه فقال المشتري لا أريد الأجل وأنا أنقذك المال جاز ذلك في هذا كله في قول أبي حنيفة وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا باع الرجل الرجل بيعاً إلى العطاء والبيع فاسد من قبل أن الله عز وجل أذن بالدين إلى أجل مسمى والمسمى الموقت بالأهلة التي سمي الله عز وجل فانه يقول يسألونك عن الأهلة قل هي موافقة للناس والنج والأهلة معرفة الموافقة وما كان في معناها من الأيام المعلومات فانه يقول في أيام معلومات والسنين فانه يقول حولين كاملين وكل هذا الذي لا يتقدم ولا يتأخر والعطاء لم يكن قط فيما علمت ولا نرى أن يكون أبداً إلا يتقدم ويتأخر ولو اجتهد الامام غاية جهده لدخله التقدم والتأخر « أخبرنا الربيع » أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الكريم عن عكرمة عن ابن عباس قال لا تباعوا إلى العطاء ولا إلى الأندرو ولا إلى العصير (قال الشافعي) وهذا كله كما قال لأن هذا يتقدم ويتأخر وكل بيع إلى أجل غير معلوم فالبيع فيه فاسد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن هلكت السلعة التي ابتعت إلى أجل غير معلوم في يدي المشتري رد القيمة وإن نقصت في يديه بعيب ردها وما نقصها العيب فإن قال المشتري أنا أرضى السلعة بثن حال وأبطل الشرط بالأجل لم يكن ذلك له إذا انعقد البيع فاسداً لم يكن لاحدهما أن يصححه دون الآخر ويقال لمن قال قول أبي حنيفة رأيت أنازعت أن البيع فاسد حتى صلح فإن قال صلح باطل هذا شرطه قيل له فلهذا أن يكون بائعاً مسترياً أو ناعماً هذا مستر ورِب السلعة بائع فإن قال بل رب السلعة بائع قيل له فهل أحدث رب السلعة بيعاً غير البيع الأول فإن قال لا قيل فقولك متناقض تزعم أن بيعاً فاسداً حكمه كالم يصرفه بيع يصير بيعاً من غير أن يبيعه ماله

(باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي وإذا اشتري الرجل ثماراً قبل أن يبلغ من أصناف الغلة كلها فإن أباحني فحجه الله تعالى وإذا لم يشترط ترك ذلك الثمر إلى أن يبلغ فإن البيع جائز ألا ترى أنه لو اشتري قصباً يقصله على دوابه قبل أن يبلغ كان ذلك جائزاً قال ولو اشتري شيئاً من الطلع حين يخرج فقطعه كان جائزاً وإذا اشتراه ولم يشترط تركه فعليه أن يقطعه فإذا استأذن صاحبه في تركه فأذن له في ذلك فلا بأس بذلك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا خير في بيع شيء من ذلك حتى يباع ولا بأس إذا اشتري شيئاً من ذلك قد بلغ أن يشترط على البائع تركه إلى أجل وكان أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يقول لا خير في هذا الشرط (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشتري الرجل أصنافاً من الثمار قبل أن يبدو صلاحها فالبيع فاسد لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ولو اشتراه ولم يسم قطعه ولا تركه قبل أن يبدو صلاحه كان البيع فيه فاسداً لأنه انما يشتري ثم يترك إلى أن يبلغ أبانه ولا يحل بيعه منفرداً حتى يبدو صلاحه إلا أن يشتري منه شيئاً يراد بعينه على أن يقطع مكانه فلا يكون به بأس كما لا يكون به بأس إذا كان موضوعاً بالارض فليس هذا من المعنى الذي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه انما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الثمرة أن تباع حتى يبدو صلاحها وقال رأيت أن منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمرة حتى تحوم من العاهة وانما يمنع من الثمرة ما يترك إلى المدة يكون المنع دونها وكذلك انما تأتي العاهة على ما يترك إلى المدة تكون العاهة دونها فاما ما يقطع مكانه فهو كالموضوع بالارض وإذا اشتري الرجل أرضاً فيها نخل فيها حل فلم يذكر النخل ولا الحل فإن أباحني فحجه الله تعالى عنه كان يقول

سكاري إلى قوله حتى تغسلوا فكان الذي يعرفه من خوطب بالجانب من العرب أنها الجماع دون الأزال ولم تختلف العامة أن الزنا الذي يجب به الحد الجماع دون الأزال وأن من غابت حشفته في فرج امرأة وجب عليه الحد وكان الذي يشبه أن الحد لا يجب الأعلى من أجنب من حرام وقلت له قد يحتمل أن يقال حديث أبي إذا جامع أحدنا فأكسل أن ينزل أن يقول إذا صار إلى الجماع ولم يغيب حشفته فأكسل فلا يكون حديث الغسل إذا التقي الختانان مخالفاً له قال أفتقول به هذا فقلت إن الأغلب أنه إذا بلغ أن يلتقي الختانان ولم ينزل وكذلك والله أعلم الأغلب من قول عائشة فعلته أنا والنبي صلى الله عليه وسلم فاعتسنا على إيجاب الغسل لأنها توجب الغسل إذا التقي الختانان قال فإذا التقاء الختانين قلت إذا صار الختان حذو الختان وإن لم يتماسا قال

المخل بالمشترى بغير الارض وان شرط المشرى بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه قال من اشترى مني امرا براقية لم يأتني ببيع الا ان يستقنه المشرى وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول انما
 للمشرى (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه واذا اشترى الرجل ارضا فاشترى المخل وفي المخل ثمة فالتمرد له بيع
 اذا كان قد أبر وان لم يوردها لم يشرى والارض بالمخل للمشرى (قال) واذا اشترى الرجل مائة ذراع
 مكسرة من دار غير مقسومة أو عشرة أجرة من أرض غير مقسومة فان أباح فقضى الله تعالى عنه كان
 يقول في ذلك كله البيع باطل ولا يجوز لانه لا يعلم ما اشترى كم هو من الدار وكم هو من الارض وأين موضعه
 من الدار والارض وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول هو جاز في البيع وبه يأخذ وان كانت
 الدار لا تكون مائة ذراع فالمشرى بالخيار ان شاء ردها وان شاء رجع عما نقصت الدار على البائع في قول ابن
 أبي ليلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اشترى الرجل من الدار ثلثا أو ربعا أو عشرة أسهم من مائة
 منهم من جيعها فالبيع جائز وهو مبرك فيها بقدر ما اشترى (قال الشافعي) وهكذا لو اشترى نصف عبد
 أو نصف ثوب أو نصف خشبة ولو اشترى مائة ذراع من دار محدودة ولم يسم أذرع الدار فالبيع باطل من قبل
 أن المائة قد تكون نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً أو أقل فيكون قد اشترى شيئا غير محدود ولا محسوب معروف كم قدره
 من الدار فنجيزه ولو سمي ذرع جميع الدار ثم اشترى منها مائة ذراع كان جائزا من قبل أن هذا منها سهم معلوم
 من جميعها وهذا مثل شرائه أسهم من أسهمها ولو قال اشترى منك مائة ذراع أخذها من أي الدار شئت
 كان البيع ولداً وان كانت الآجام محظورة وقد حظر فيها سمل واشترى رجل فان أباح فقضى الله
 تعالى عنه كان يقول لا يجوز ذلك بلغنا عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قال لا تشترى والسمل في الماء فإنه
 غرر وكذلك بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وأبراهيم النخعي وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
 في هذا شراؤه جائز لا بأس به وكذلك بلغنا عن عمر بن عبد العزيز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان
 السمل في بئر (١) أو ما جمل أو أجنة محظورة وكان البائع والمشرى يرايه فباعه مالكة أو شيئا منه يراه بعينه وهو
 لا يؤخذ حتى يصاد فالبيع فيه باطل من قبل أنه ليس ببيع صفقة مضمونة ولا بيع عين مقدور عليها حين تباع
 فيدفع وقد يمكن أن يموت فينتن قبل قبض فيكون على مشتريه في موته المخاطرة في قبضه ولكنه لو كان
 في عين ماء لا يمتنع فيه ويؤخذ باليد مكانه جاز بيعه كما يجوز إذا أخرج فوضع على الارض . واذا حبس
 الرجل في الدين وفلسه القاضي فباع في السجن واشترى وأعتق أو تصدق بصدقة أو وهب هبة فان أباح فقضى
 رضي الله تعالى عنه كان يقول هذا كله جائز ولا يباع شيء من ماله في الدين وليس بعد التقليل شيء ألا ترى
 أن الرجل قد يفسد اليوم ويصيب غدا مالا وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز بيعه ولا شراؤه ولا عقده
 ولا هبته ولا صدقته بعد التقليل فيبيع ماله ويقضيه الغرماء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى مثل قول ابن
 أبي ليلى ما خلا العتاقة في الحجر وليس من قبيل التقليل ولا ينجيز شيئا سوى العتاقة من ذلك أبدأ حتى يقضى
 دينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجوز بيع الرجل وجميع ما أحدث في ماله كان ذا دين أو غير ذي
 دين وذا رفا أو غير ذي رفا حتى يستعدي عليه في الدين فإذا استعدي عليه فثبت عليه شيء أو أقر منه شيء
 انبغى القاضي أن يحجر عليه مكانه ويقول قد جرت عليه حتى أقضى دينه وفلسه ثم يحصى ماله ويأمره
 بأن يجتهد في التسوم ويأمر من يتسوم به ثم ينفذ القاضي فيه البيع بأعلى ما يقدر عليه فيقضى دينه فإذا
 لم يبق عليه دين أحضره فأطلق الحجر عنه وعاد إلى أن يجوز له في ماله كل ما صنع إلى أن يستعدي عليه في دين
 غيره واستهلك من ماله في الحالة التي جرحها عليه ببيع أو هبة أو صدقة أو غير ذلك فهو مردود . واذا أعطى
 الرجل الرجل متاعا يبعه ولم يسم بالتقدي ولا بالنسيئة فباعه بالنسيئة وان أباح فقضى الله تعالى كان يقول
 هو جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والمأمور ضامن لقيمة المتاع حتى يدفعه لرب المتاع

(١) الماحل كل ماء في أصل جبل أو واد والأجنة الشجر الملتف قننه كسبه ومخدحه

و قد جاء في إمامنا قس
 غير
 الله تعالى

 أحد
 أو اختللت دراهمها
 فصار أحد أربعين
 وجاء صاحبها ويقال
 إذا باور بين أحد شيئا
 بين صاحبها قد خلف
 الفارس الفارس قال
 بسلي قلت ويقال إذا
 تبا
 البناء وبه من اللقا أقرب
 مسن بعض قال ان
 الناس يقولون قلت
 وهذا كله صحيح جائز
 في اسان العرب فأنما
 يرادهم هذا أن تعيب
 الحشفة في الفرج حتى
 يعبر الختان الذي
 خلف الحشفة حدو
 ختان المرأة وانما يحيل
 هذا من جهل لسان
 العرب

(باب التيمم)

حدثنا الربيع قال
 قال الشافعي رضي الله
 عنه تزنت آية التيمم
 في غزوة بني المصطلق
 انزل عندنا عاتق فقام
 الناس على التماسه مع
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وايسرائي

ماء وليس معهم ماء فانزل
 الله آية التيمم أخبرنا
 بذلك عدد من أهل
 العلم بالمغازي وغيرهم
 أخبرنا الشافعي قال
 أخبرنا مالك عن
 عبد الرحمن بن القاسم
 عن أبيه عن عائشة
 قالت كما مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في
 بعض أسفاره فاقطع
 عقدي فأقام رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على
 التماسه وليس معهم ماء
 فنزلت آية التيمم أخبرنا
 الشافعي قال أخبرنا
 سفيان عن الزهري عن
 عبيد الله بن عبد الله بن
 عتبة عن أبيه عن عمار
 ابن ياسر قال فقيمنا مع
 رسول الله إلى المناكب
 قال الشافعي ولا أعلم
 بنص خبر كيف تيمم
 النبي صلى الله عليه وسلم
 حين نزلت آية التيمم
 أخبرنا الثقة عن معمر
 عن الزهري عن عبيد
 الله بن عبد الله عن
 أبيه عن عمار بن ياسر
 قال كما مع النبي صلى
 الله عليه وسلم في سفر
 فنزلت آية التيمم فقيمنا
 مع النبي صلى الله عليه
 وسلم إلى المناكب (قال
 الشافعي) فلو كان لا يجوز

ولذا خرج الثمن من عند المشتري وفيه فضل عن القيمة فإنه يرد ذلك الفضل على رب المتاع وإن كان أقل من
 القيمة لم يضمن غير القيمة الماضية ولم يرجع البائع على رب المتاع بشئ والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى وإذا دفع الرجل إلى الرجل سلعة فقال بعها ولم يقل بتقدولا بنسيئة ولا بما رأيت من نقد أو نسيئة
 والبيع على النقد فإن باعها بنسيئة كان له نقض البيع بعد أن يحلف بالله ما وكل أن يبيع إلا بنقد فإن
 فاتت فالبائع ضامن لقيمتها وإن شاء أن يضمن المشتري ضمنه فإن ضمن البائع لم يرجع البائع على المشتري وإن
 ضمن المشتري رجع المشتري على البائع بالفضل مما أخذ رب السلعة عما ابتاعها به لأنه لم يؤخذ منه إلا ما لزمه
 من قيمة السلعة التي ألتفها إذا كان البيع فيها لم يتم (قال) وإذا اختلف البيعان فقال البائع بعته وأنا
 بالخيار وقال المشتري بعته ولم يكن له الخيار فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول القول قول البائع مع
 عينه وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المشتري وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تابع
 الرجلان عبدا وتفرقا بعد البيع ثم اختلفا فقال البائع بعته على أني بالخيار ثلاثا وقال المشتري بعته ولم
 تشتط خيارا تحالفا وكان المشتري بالخيار في فسخ البيع أو يكون البائع الخيار وهذا والله تعالى أعلم
 كاختلافهما في الثمن نحن ننقض البيع باختلافهما في الثمن وننقضه بادعاء هذا أن يكون له الخيار وأنه لم يقر
 بالبيع إلا بخيار وكذلك لو ادعى المشتري الخيار كان القول فيه هكذا (قال) وإذا باع الرجل جارية تجارية
 وقبض كل واحد منهما ثم وجد أحدهما بالجارية التي قبض عينا فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول
 يردّها وبأخذ جاريته لأن البيع قد انتقض وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يردّها وبأخذ قيمته الصحيحة
 وكذلك قولهم في جميع الرقيق والحيوان والعروض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تابع الرجل
 الرجل جارية تجارية وتقبضاهما ثم وجد أحدهما بالجارية التي قبض عينا يردّها وأخذ الجارية التي باع بها
 وانتقض البيع بينهما وهكذا جميع الحيوان والعروض وهكذا إن كانت مع أحدهما دراهم أو عرض من
 العروض وإن ماتت الجارية في يدي أحد الرجلين فوجد الآخر عينا بالجارية الحية يردّها وأخذ قيمة الجارية
 الميتة لأنها هي الثمن الذي دفع كما يردّها وبأخذ الثمن الذي دفع * وإذا اشترى الرجل بيعا غيره بأمره فوجد به
 عينا فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول يخاصم المشتري ولا نبالي أحضر أم لا ولا نكلف
 المشتري أن يحضر الأمر ولا نرى على المشتري عينا إن قال البائع الأمر قدرضى بالعيب وبه يأخذ وكان
 ابن أبي ليلى يقول لا يستطيع المشتري أن يرد السلعة التي بها العيب حتى يحضر الأمر فيحلف ما رضى
 بالعيب ولو كان غائبا بغير ذلك البلد وكذلك الرجل معه مال مضاربة أتى بلادا يتجر فيها بذلك المال فإن
 أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول ما اشترى من ذلك فوجد به عينا فله أن يردّه ولا يستحلف على رضا
 الأمر بالعيب وكان ابن أبي ليلى يقول لا يستطيع المشتري المضارب أن يرد شيئا من ذلك حتى يحضر رب
 المال فيحلف بالله ما رضى بالعيب وإن لم يرد المتاع وإن كان غائبا أرايت رجلا أمر رجلا ببيع له متاعا أو سلعة
 فوجد المشتري به عينا يخاصم البائع في ذلك أو نكلفه أن يحضر الأمر رب المتاع ألا ترى أن خصمه
 في هذا البائع ولا نكلفه أن يحضر الأمر ولا خصومة بينه وبينه فكذلك إذا أمره واشترى له فهو مثل أمره
 بالبيع أرايت لو اشترى متاعا ولم يره كان للمشتري الخيار إذا أراد أم لا يكون له خيار حتى يحضر الأمر
 أرايت لو اشترى عبدا فوجده أعشى قبل أن يقبضه فقال لا حاجة لي فيه أما كان له أن يردّه بهذا حتى يحضر
 الأمر بلى له أن يردّه ولا يحضر الأمر (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا وكل الرجل الرجل أن
 يشتري سلعة بعينها أو موصوفة أو دفع إليه ما لا قرأ فاشترى به تجارة فوجد بها عينا كان له أن يرد ذلك دون
 رب المال لأنه المشتري وليس عليه أن يحلف بالله ما رضى رب المال وذلك أنه يقوم مقام المالك فيما اشترى
 لرب المال ألا ترى أن رب المال لو قال لأرضى بما اشترى لم يكن له خيار فيما ابتاع ولزمه البيع ولو اشترى

شيئا خفي فيه لم ينقض البيع وكانت التباعة لرب المال على الركيل لأعلى المشتري منه وكذلك تكون
 التباعة للمشتري على البائع دون رب المال فإن ادعى البائع على المشتري رضارب المال حلف على علمه لأعلى
 البت . وإذا باع الرجل ثوبا مراحمته على شيء مسمى فباع المشتري الثوب ثم وجد البائع قد خداه في المراجعة
 وزاد عليه في المراجعة فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول البيع جائز لأنه قد باع الثوب ولو كان
 عنده الثوب كان له أن يردده يأخذ ما نقدان شاء ولا يحطه شيئا . وكان ابن أبي ليلى يقول يحط عنه تلك الخيانة
 وحصتها من الربح وبه يأخذ (قال الشافعي) وإذا ابتاع الرجل من الرجل ثوبا مراحمته فباعه ثم وجد البائع
 الأول الذي باعه مراحمته قد خداه في الثمن فقد قيل يحط عنه الخيانة بحصتها من الربح ويرجع عليه به ولو كان
 الثوب قاعا لم يكن له أن يردده وإنما منعنا من أفساد البيع وأن يردده إذا كان قاعا ويحججه بالقيمة إذا كان
 ذاتا للبيع لم ينقض على محرم عليهم ماعا وإنما انعقد على محرم على الخائن منهما . فإن قال قائل ما يشبه هذا
 مما يجوز فيه البيع بحال والبائع فيدعاه قيل يدل على الرجل الرجل العيب فيكون التديس محرم عليه وما
 أخذ من ثمنه محرما كما كان ما أخذ من الخيانة محرما ولا يكون البيع فاسدا فيه ولا يكون البائع الخيار في رده
 وقيل للمشتري الخيار في أخذه بالثمن الذي سمي له أو فسخ البيع لأنه لم ينقض إلا بثن مسمى فإذا وجد غيره فلم
 يرض به المشتري فسد البيع لأنه رد إلى ثمن مجهول عند المشتري لم يرض به البائع . وإذا اشترى الرجل الرجل
 سلعة فظهر فيها عيب قبل أن ينقد الثمن فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول له أن يردّها إن أقام البيّنة
 على العيب وبه يأخذ . وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول لا أقبل شهودا على العيب حتى ينقد الثمن (قال
 الشافعي) وإذا اشترى الرجل السلعة وقبضها ونقد ثمنها أو لم ينقد حتى ظهر منها على عيب يقر به البائع أو يرى
 أو يشهد عليه فله الرد قبل النقد كما له الرد بعد النقد . وإذا باع الرجل على ابنه وهو كبير دار أو متاعا من
 غير حاجة ولا عذر فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا يجوز ذلك على ابنه وبه يأخذ . وكان ابن أبي
 ليلى يقول يبعه عليه جائز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الرجل يبيع مال نفسه فباع أبوه عليه
 شيئا من ماله بأكثر مما يسوى أضعافا أو بغير ما يسوى في غير حاجة أو حاجة نزلت بأبيه فالبيع باطل وهو
 كالأجنبي في البيع عليه ولا حق له في ماله إلا أن يحتاج فيمنه في عليه بالمعروف وكذلك ما استهلك من ماله
 . وإذا باع الرجل متاعا للرجل والرجل حاضر ساكت فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا يجوز
 ذلك عليه وليس سكوته إقرارا بالبيع وبه يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول سكوته إقرارا بالبيع (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى وإذا باع الرجل ثوبا للرجل أو خادما للرجل المبيع ثوبه أو خادمه حاضر البيع لم يوكّل البائع
 ولم ينه عن البيع ولم يسلمه فله ذلك البيع ولا يكون صمته رضا بالبيع أنما يكون الصمت رضا بالبكر وأما
 الرجل فلا . (قال) وإذا باع الرجل نصيبا من داره ولم يسم ثلثا أو ربعا ونحو ذلك أو كذا وكذا سهما فإن
 أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا يجوز البيع على هذا الوجه . وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى له الخيار
 إذا علم أن شاء أخذوا أو شاء ترك . وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول إذا كانت الدارين اثنتين أو ثلاثة
 أجزت بيع النصيب وإن لم يسم وإن كانت أسهما كثيرة لم يجز حتى يسمي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 وإذا كانت الدارين بين ثلاثة فقال أحدهم لرجل بعثك نصيبا من هذه الدار ولم يقل نصيب فالبيع باطل من قبل
 أن النصيب منها قد يكون سهما من ألف سهم وأقل ويكون أكثر الدار فلا يجوز حتى يكون معلوما عند البائع
 والمشتري ولو قال بعثك نصيب لم يجز حتى يتصاذا قايما ثم قد عذر فأنصبيه قبل عقد البيع . وإذا ختم الرجل
 على شراء فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول ليس ذلك بتسليم البيع حتى يقول سلمت وبه يأخذ
 وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول ذلك تسليم البيع (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا أتى الرجل
 بكتاب فيه شراء باسمه وختم عليه ولم يتكلم ولم يشهد ولم يكتب فأنتم ليس باقرارا إنما يكون الإقرار بالكلام

أن يكون تيم عمارا إلى
 المناصب الأياضر التي
 عليه السلام مع التنزيل
 كان منسوخا لأن عمارا
 أخبر أن هذا أول
 تيم كان حين نزلت آية
 التيم فكل تيم كان
 للنبي صلى الله عليه وسلم
 بعده من بعده فهو راسخ
 له . أخبرنا الربيع أخبرنا
 الشافعي أخبرنا إبراهيم
 ابن شمعون عن أبي الحويرث
 عبد الرحمن بن معاوية
 عن الأعرج عن ابن
 الصمة قال مررت بالنبي
 صلى الله عليه وسلم وهو
 يقول فسخ بجدار ثم
 يعم وجهه وذراعيه (قال
 الشافعي) وابن الصمة
 وبنو الصمة معروفون
 بدريرين وأحدريون
 وأهل غناء في الإسلام
 ومكان منه والأعرج
 وأبو الحويرث ثقة ولو
 كان حديث ابن الصمة
 مخالفا لحديث عمار
 ابن ياسر غير بين أنه
 فسخه كان حديث ابن
 الصمة أولا هـ ما أن
 يؤخذ به لأن الله جل
 ثناؤه أمر في الرضوء
 بغسل الوجه واليدين
 إلى المرفقين ومسح
 الرأس والرجلين ثم ذكر
 التيم فعفا جمل ثأوه

وإذا بيع الرقيق والمتاع في عسكر الخوارج وهو متاع من متاع المسلمين أو رقيق من رقيقهم قد غلبوهم عليه فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا يجوز ويرد على أهله وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز وإن كان المتاع قائماً بعينه والرقيق قائماً بعينه وقتل الخوارج قبل أن يبيعوه ورد على أهله في قولهم جميعاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ظهر الخوارج على قوم فأخذوا أموالهم مستحلين فباعوهم ظهراً لا مأمراً على من هب في يديه أنخرجهم من يديه وفسخ البيع ورد بالثمن على من اشتري منه . وإذا باع الرجل المسلم الدابة من النصراني فادعاه نصراني آخر وأقام عليها بينة من النصارى فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا تجوز شهادتهم من قبل أنه يرجع بذلك على المسلم . وكان ابن أبي ليلى يقول شهادتهم جائزة على النصراني ولا يرجع على المسلم شيء وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تجوز شهادة أحد خلاف الاسلام ولا تجوز الشهادة حتى يجمع الشاهدان أن يكونا حرين مسلمين بالغين عدلين غير ظننين فيما يشهدان فيه بين المشركين ولا المسلمين ولا لأحد ولا على أحد . وإذا باع الرجل ببعاً من بعض ورثته وهو مريض فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لا يجوز بيعه ذلك إذا مات من مرضه . وكان ابن أبي ليلى يقول بيعه جائز بالقيمة وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا باع الرجل المريض ببعاً من بعض ورثته بمنزل قيمته أو بما يتغابن الناس به ثم مات فالبيع جائز والبيع لاهبة ولا وصية فيرد . وإذا استهلك الرجل مالاً لولده وولده كبير والرجل غني فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول هو دين على الأب وبه يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول لا يكون لدين على أبيه وما استهلك أبوه من شيء لابنه فلا ضمان عليه فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا استهلك الرجل لابنه مالاً ما كان من غير حاجة من الأب يرجع عليه الابن كما يرجع على الأجنبي ولو أعتق له عبد لم يجز عتقه والعتق غير استهلاك فلا يجوز بحال عتق غير المالك . وإذا اشترى رجل بارية بعدد مائة درهم ثم وجد بالعبد عيباً وقدمات الجارية عند المشتري فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول يرد العبد . يأخذ منه مائة درهم وقيمة الجارية صحيحة فإن كانت الجارية هي التي وجد بها العيب وقدمات العبد رد الجارية وقسم قيمة العبد على المائة الدرهم وعلى قيمة الجارية فيكون له ما أصاب المائة الدرهم ويرد (١) ما أصاب العبد من قيمة الجارية وبه يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول في هذا إن وجد بالعبد عيباً رده وأخذ قيمته صحيحاً وكذلك الدراهم التي هي في يديه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل جارية بعدد مائة درهم فوجد بها عيباً ثم ماتت الجارية فوجد بالعبد عيباً فله رد العبد وقبض المائة الدرهم التي دفع وقيمة الجارية التي دفع وانما جعلنا قيمتها على القابض من قبل أنها لو كانت قائمة رددناها بعينها لأنها من العبد هي والمائة الدرهم . وكذلك ان مات العبد وجد بالجارية العيب ردها والمائة الدرهم وأخذ قيمته لأنه لو كان قائماً لأخذه فإذا فاتت قيمته تقوم مقامه وكل من ابتاع بيعاً فأصاب عيباً رده ورجع بما أعطى في ثمنه . وإذا اشترى الرجل ثوبين من رجل وقبضهما فهلك واحد وجد بالثوب الآخر عيباً فأراد رده فاختلفا في قيمة الهالك فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول القول قول البائع مع يمينه وبه يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المشتري (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل ثوبين صفقة واحدة فهلك أحدهما في يده وجد بالآخر عيباً فاختلفا في ثمن الثوب فقال البائع قيمته عشرة وقال المشتري قيمته خمسة فالقول قول البائع من قبل أن الثمن كله قد لزم المشتري والمشتري إن أراد رد الثوب رده بأكثر الثمن أو أراد الرجوع بالعيب يرجع به بأكثر الثمن فلا نعطيه بقوله الزيادة « قال الربيع » وفيه قول آخر للشافعي أن القول قول المشتري من قبل أنه المأخوذ منه الثمن وهو أصح القولين

(١) لعله ما أصاب الجارية من قيمة العبد تأمل كتبه صحيحه

عن الرأس والرجلين وأمر بأن نيم الوجه واليدين وكان اسم المدين يقع على الكفين والذراعين وعلى الذراعين والمرفقين فلم يكن معنى أولى أن يؤخذ به مما فرض الله في الوضوء من غسل الذراعين والمرفقين لأن التيمم بدل من الوضوء والبدل انما يؤتى به على ما يؤتى به في المبدل عنه (قال الشافعي) وروى عن عمار أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن ييم وجهه وكفيه قال فلا يجوز على عمار إذا كان ذكر تيمم مع النبي عند نزول الآية إلى المنكب إن كان عن أمر النبي لأنه منسوخ عنده أذرى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالتيمم على الوجه والكفين أو يكون لم يرو عنه إلا تيمماً واحداً فاختلفت روايته عنه فتكون رواية ابن الصمة التي لم تختلف أنبت فإذا لم تختلف فأولى أن يؤخذ بها لأنها أوفق لكتاب الله من الروايتين اللتين رويتا مختلفتين أو يكون انما سمع آية التيمم عند

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اشترى ثوبين أو شيئين في صفقة واحدة فلهما أحدهما أو وجد بالآخر عيا فليس إلى الرد سبيل ويرجع بقيمة العيب لانه اشتراهما صفقة واحدة فليس له أن ينقضها

(باب المضاربة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أعطى الرجل الرجل ثوبا يبيعه على أن ما كان فيه من ربح فينبه ما نصفان أو أعطاه دارا بينهما أو أجزأه على أن أجزأه بينهما ما نصفان فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول في ذلك كله فاسد ولا يذبح أجر مثله على رب الثوب ولباني الدار أجر مثله على رب الدار وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز والاجر والربح بينهما ما نصفان وكان ابن أبي ليلى يجعل هذا بمنزلة الارض للزراعة والنخل للمعاملة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا دفع الرجل إلى الرجل ثوبا أو سلعة يبيعها بكذا فمأزاد فهو بينهما ما نصفان أو بقعة بينهما على أن يكرها والكراء بينهما ما نصفان فهذا فاسد فإن أدرك قبل البيع والبناء نقض وإن لم يدرك حتى يكون البيع والبناء كان للبائع والباني أجر مثله وكان ثمن الثوب كله لرب الثوب والدار لرب الدار . واذا كان مع الرجل مال مضاربة فأدانه ولم يأمره بذلك رب المال ولم ينهه يعني بقوله فأدانه اشترى به وباع بنسيئة ولم يقرضه ولو أقرضه ضمن فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا ضمان على المضارب وما أدان من ذلك فهو جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول المضارب ضامن إلا أن يأتي بالبينة أن رب المال أذن له في النسيئة ولو أقرضه قرضا ضمن في قوله ما جعلا للقرض ليس من المضاربة أبو حنيفة عن جدين عبد الله بن عبيد الانصاري عن أبيه عن جده أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه أعطى مال يتيم مضاربة فكان يعمل به في العراق ولا يدري كيف قاطعه على الربح أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن عبد الله بن علي عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه أن عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه أعطى مالا مقارضة يعني مضاربة أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه أعطى زيد بن خزيمة مالا مقارضة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا دفع الرجل إلى الرجل مالا مضاربة ولم يأمره ولم ينهه عن الدين فأدان في بيع أو شراء أو سلف فسواء ذلك كله هو ضامن إلا أن يقر له رب المال أو تقوم عليه بينة أنه أذن له في ذلك

(باب السلم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان لرجل على رجل طعام أسلم اليه فيه فأخذ بعض طعامه وبعض رأس ماله فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول هو جائز بلغنا عن عبد الله بن عباس رضى الله تعالى عنه ما أنه قال ذلك المعروف الحسن الجميل وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا أخذ بعض رأس ماله فقد فسد السلم ويأخذ رأس ماله كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أسلف الرجل الرجل مائة دينار في مكيلة طعام موصوف إلى أجل معلوم قبل الأجل فتراضا أن يتفاسحا البيع كله كان جائزا واذا كان هذا جائزا جاز أن يتفاسحا نصف البيع ويثبتا نصفه وقد سئل عن هذا ابن عباس فلم يره بأسا وقال هذا المعروف الحسن الجميل وقول ابن عباس القياس وخالفه فيه غيره . (قال) واذا أسلم الرجل في اللحم فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا خير فيه لانه غير معروف وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا بأس به ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى إلى قول ابن أبي ليلى وقال إذا بين مراضع اللحم فقال أخفأه وجنوب ونحو هذا فهو جائز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أسلف الرجل الرجل في لحم بوزن وصفة وموضع ومن سن معلوم وسمى ذلك الشيء فالسلف جائز

حضور الصلاة فتيهوا واحتاطوا فثأوا على غاية ما يقع عليه اسم البدلان ذلك لا يضرهم كما لا يضرهم لرفع لونه في الرضوء فبا صاروا إلى مسألة النبي أخبرهم أنه يجزئهم من التيمم أقل مما فعلوا وهذا أولى المعاني عندى برواية ابن شهاب من حديث عمار بما وصفت من الدلائل قال وإنما منعنا أن نأخذ برواية عمار في أن نيم الوجه والكفين ثبوت الخبر عن رسول الله أنه مسح وجهه وذراعيه وأن هذا التيمم أشبه بالقرآن وأشبه بالقياس بان البدل من الشيء إنما يكون مثله

(باب صلاة الامام جالساً ومن خلفه قياماً)

حدثنا الربيع قال قال الشافعي إذا لم يقدر الامام على القيام فصلي بالناس جالساً صلى الناس وراءه إذا قدروا على القيام قياماً كما يصلي هو قائماً ويصلي من خلفه إذا لم يقدروا على القيام جالساً فيصلي كل فرضه وقد روى عن

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا تزوجت امرأة على شقص من دار فان أباحني فشفعة رحمه الله تعالى كان يقول لاشفعة في ذلك لأحد وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول للشفيع الشفعة بالقيمة وتأخذ المرأة قيمة ذلك منه وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه كيف يكون ذلك وليس هذا شراء يكون فيه شفعة انما هذا انكاح أرايت لو طلقها قبل أن يدخل بها كم للشفيع منها وبه يأخذ بالقيمة أو بالمهر وكذلك اذا اختلعت بشقص من دار في قولهم جميعا (قال الشافعي) واذا تزوج الرجل المرأة بنصيب من دار غير مقسومة فأراد شريك المتزوج الشفعة أخذها بقيمة مهر مثلها ولو طلقها قبل أن يدخل بها كانت الشفعة تامة وكان الزوج الرجوع بنصف عن الشفعة وكذلك لو اختلعت بشقص من دار ولا يجوز أن يتزوجها بشقص إلا أن يكون معلوما محسوبا في تزوجها بما قد علمت من الصداق فإن تزوجها على شقص غير محسوب ولا معلوم كان لها صداق مثلها ولم يكن فيه شفعة لانه مهر مجهول فيثبت النكاح وينسخ المهر ويرد الى ربه ويكون لها صداق مثلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اشترى الرجل دار أو بنى فيها بناء ثم جاء الشفيع يطلبها بالشفعة فان أباحني فشفعة رضي الله تعالى عنه كان يقول يأخذ الشفيع الدار ويأخذ صاحب البناء النقص وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يجعل الدار والبناء للشفيع ويجعل عليه قيمة البناء وعن الدار الذي اشتراها به صاحب البناء والا فلا شفعة له (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه واذا اشترى الرجل نصيبا من دار ثم قاسم فيه وبني ثم طلبه الشفيع بالشفعة قيل له ان شئت فأذا الثمن الذي اشتراه به وقيمة البناء اليوم وان شئت فدفع الشفعة لا يكون له الا هذا لأنه بنى غير متعد فلا يكون عليه هدم ما بنى * واذا اشترى الرجل أرضا أو دارا فان أباحني فشفعة رضي الله تعالى عنه كان يقول لصاحب الشفعة الشفعة حين علم فان طلب الشفعة والا فلا شفعة له وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو بالخيار ثلاثة أيام بعد علمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا بيع شقص من الدار والشفيع حاضر عالم فطلب مكانه فله الشفعة وان أخر الطلب فذكر عذرا من مرض أو أواه تمناع من وصول الى السلطان أو حبس سلطان أو ما أشبهه من العذر كان على شفيعه ولا وقت في ذلك إلا أن يمكنه وعليه الممين مات ترك ذلك رضي بالتسليم للشفعة ولا تترك الحقة فيه فان كان غائبا فالقول فيه كقول في معنى الحاضر اذا أمكنه الخرج أو التوكيل ولم يكن له جاس فان ترك ذلك انقطعت شفيعته * واذا أخذ الرجل الدار بالشفعة من المشتري ونقدم الثمن فان أباحني فشفعة رضي الله تعالى عنه كان يقول العهدة على المشتري الذي أخذ المال وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول للعهدة على البائع لان الشفعة وقعت يوم اشترى المشتري للشفيع (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه فاذا أخذ الرجل الشقص بالشفعة من المشتري فعهدته على المشتري الذي أخذ منه وعهدة المشتري على بائعه انما تكون العهدة على من قبض المال وقبض منه المبيع ألا ترى أن البائع الاول ليس بمالك ولو أبرأ الآخذ بالشفعة من الثمن لم يبرأ ولو كان تبرأ الى المشتري منه من عيب لم يعلم به المستشفع فان علم المستشفع بعد أخذه بالشفعة كان له رده * واذا كانت الشفعة لليتيم فان أباحني فشفعة رضي الله تعالى عنه كان يقول له الشفعة فان كان له وصي أخذها بالشفعة وان لم يكن له وصي كان على شفيعته اذا أدرك فان لم يطلب الوصي الشفعة بعد علمه فليس لليتيم شفعة اذا أدرك وكذلك الغلام اذا كان أبوه حيا وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لاشفعة للصغير وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الشفعة للشريك الذي لم يقاسم وهي بعده للشريك الذي قاسم والطريق واحدة بينهما وهي بعده للجبار الملاصق واذا اجتمع الجيران وكان التصاقهم سواء فهم شركاء في الشفعة وكان ابن أبي ليلى يقول بقول أبي حنيفة حتى كتب اليه أبو العباس أمير المؤمنين يأمره أن لا يقضي بالشفعة الا للشريك

النبي عليه السلام فيما قلت شيئا منسوخ وانسخ : أخبرنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله ركب فرسا فصرع فحشش شقدا الأيمن فصلى صلاة من الصلوات وهو قاعد ففصلينا وراءه فعودا فلما انصرف قال انما جعل الامام ليؤتم به فاذا صلى قائما فصلوا قياما واذا صلى جالسا فصلوا جالسا أجمعون (قال الشافعي) وهذا ثابت عن رسول الله منسوخ بسنته وذلك أن أنسا روى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى جالسا من سقطة من فرس في مرضه وعائشة تروى ذلك وأبو هريرة يوافق روايتهما وأمر من خلفه في هذه العلة بالجلوس اذا صلى جالسا ثم تروى عائشة أن النبي صلى في مرضه الذي مات فيه جالسا والناس خلفه قياما قال وهي آخر صلاة صلاحها بالناس حتى لقي الله تعالى وهذا لا يكون إلا ناسخا : أخبرنا الثقة يحيى بن حسان

الذي لم يقاسم فأخذ بذلك وكان لا يقضى الا للشريل الذي لم يقاسم وهذا قول أهل الحجاز وكذلك بلغنا عن علي
وابن عباس رضي الله تعالى عنهما (١) (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وأذابيع الشقص من الدار
والتيتم فيه شفعة أو الغلام في حجر أبيه فلولي التيم والأب أن يأخذ الذي يليان بالشفعة إن كانت غبطة
فإن لم يفعلوا إذا بلغا أن يلبا أموالهما كان لهما الأخذ بالشفعة وإذا علم بعد البلوغ فتر كالترك الذي
لو أحدث البيع في تلك الحال فتر كما انقطعت شفعتهم ما فقد انقطعت شفعتهم ما ولا شفعة الا فيما لم يقسم فإذا
وقعت الحدود فلا شفعة وكذلك لو اقسما الدار والأرض وتر كوا بينهم طريقاً وتر كوا بينهم مشرباً لم تكن
شفعة ولا توجب الشفعة فيما قسم بشرط في طريق ولا ماء وقد ذهب بعض أهل البصرة إلى جملة قولنا
فقالوا لا شفعة الا فيما بين القوم الشركاء فإذا بقيت بين القوم طريق مملوك لهم أو مشرب مملوك لهم فإن
كانت الدار والأرض مقسومة ففيها شفعة لانهم شركاء في شيء من الملك ورووا حديثاً عن عبد الملك بن أبي
سليم عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم شبيهاً بهذا المعنى أحسبه يحتمل شبيهاً بهذا المعنى
ويحتمل خلافه قال الجار أحق بسبقه إذا كانت الطريق واحدة وانما منعتنا من القول بهذا أن أبا سلمة
وأما الزبير بن عباد جابراً وأن بعض حجازيين يروى عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الشفعة
شيئاً ليس فيه هذا وفيه خلافه وكان اثنان إذا اجتمعا على الرواية عن جابر وكان الثالث يوافقهما أو يثبت
في الحديث إذا اختلف عن الثالث وكان المعنى الذي به منعنا الشفعة فيما قسم قائماً في هذا المقصود ألا ترى
أن الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الشفعة فيما لم يقسم وإذا وقعت الحدود فلا شفعة ولا يجحد أحد قال
بهذا القول مخرجاً من أن يكون قد جعل الشفعة فيما وقعت فيه الحدود فإن قال فإني انما جعلتها فيما
وقعت فيه الحدود لانه قد بقي من الملك شيء لم تقع فيه الحدود قيل فيحتمل ذلك الباقي أن يجعل فيه الشفعة
فإن احتمل فاجعلها فيه ولا تجعلها فيما وقعت فيه الحدود فتكون قد اتبعت الخبر وإن لم يحتمل فلا تجعل
الشفعة في غيره وقال بعض المشرقيين الشفعة للجار والشريل إذا كان الجار ملاصقاً أو كانت بين الدار
المسبعة والدار التي له فيها الشفعة رحبة ما كانت إذا لم يكن فيها طريق نافذة وإن كان فيها طريق نافذة وإن
ضاق فلا شفعة للجار قلنا بعض من يقول هذا القول على أي شيء اعتمدتم قال على الأثر أخبرنا سفيان بن
عيينة عن ابراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار
أحق بسبقه فقليل له فهذا لا يخالف حديثنا ولكن هذا جلة وحديثنا مفسر قال وكيف لا يخالف
حديثكم قلنا الشريل الذي لم يقاسم يسمى جاراً ويسمى المقاسم ويسمى من يندل ويبنه أو يعون داراً
ولم يجز في هذا الحديث الا ما قلنا من أنه على بعض الجيران دون بعض فإذا قلناه لم يجز ذلك لنا على غيرنا لا بدلالة
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت
الحدود فلا شفعة دل هذا على أن قوله في الجملة الجار أحق بسبقه على بعض الجيران دون بعض وأنه الجار
الذي لم يقاسم فإن قال وتسمى العرب الشريل جاراً قيل نعم كل من قارب به يدن صاحبه قيل له جار قال
فادلني على هذا قيل له قال جل بن مالك بن النابغة كنت بين جارتين لي فضربت احدهما الأخرى

أخبرنا جاد بن سلمة عن
هشام بن عروة عن
أبيه عن عائشة أن
رسول الله كان وجعا
فأمر أبا بكر أن يصلي
بالناس فوجد النبي خفة
فخاف ففقد إلى جنب أبي
بكر فأمر رسول الله أبا
بكر وهو قاعد وأم أبو
بكر الناس وهو قائم
وذكر ابراهيم عن الاسود
عن عائشة عن النبي
مثل معناه أخبرنا
عبد الوهاب الثقفي عن
يحيى بن سعيد عن ابن أبي
مليك عن عبيد بن عمير
عن النبي مثل معناه
لا يخالفه (قال الشافعي)
وفي حديث أصحابنا
مثل ما في هذا وإن ذلك
في مرض النبي صلى الله
عليه وسلم الذي مات
فيه فنحن لم نخالف
الأحاديث الأولى الا بما
يجب علينا من أن
نصير إلى الناسخ الأولى
كانت حقاً في وقتها ثم
سخت فكان الحق
فيما نسخها وهكذا كل
منسوخ يكون الحق
ما لم ينسخ فإذا نسخ كان
الحق في ناسخه وقد روى
في هذا الصنف شيء يغلط
فيه بعض من يذهب
إلى الحديث وذلك أن

(١) في بعض النسخ هنا زيادة هذا نصها

(قال الشافعي) عن عبد الله بن محمد بن عباد عن العوام عن يحيى بن سعيد عن عوف بن أبي رافع عن
عبيد الله بن عبد الله بن عمر قال قال عمر بن الخطاب إذا وقعت الحدود فلا شفعة أخبرنا الشافعي عن
عبد الله بن إدريس عن محمد بن عمار عن أبي بكر بن جرير عن أبان بن عثمان قال إذا وقعت الأربعة فلا
شفعة والأربعة الحدود (قال الشافعي) أخبرنا معلى بن أسد قال حدثنا عبد الواحد بن زياد عن حجاج عن
الحكم قال قال إذا وقعت الحدود فلا شفعة

عبد الوهاب أخبرنا
عن يحيى بن سعيد عن
أبي الزبير عن جابر أنهم
خرجوا يشيعونه وهو
مريض فصلى جالسا
وصلوا خلفه جلوسا
* أخبرنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي أخبرنا
عبد الوهاب عن يحيى
ابن سعيد أن أسيد بن
خضير فعل ذلك (قال
الشافعي) وفي هذا ما يدل
على أن الرجل يعلم
الشيء عن رسول الله
لا يعلم خلافه عن رسول
الله فيقول بما علم ثم
لا يكون في قوله بما علم
وروى حجة على أحد علم
أن رسول الله قال قولا
أو عمل عملا ينسخ العمل
الذي قال به غيره وعلمه
كالم يكن في رواية من
روى أن النبي صلى جالسا
وأمر بالجلوس وصلى
جابر بن عبد الله وأسيد
ابن الحضير وأمرهما
بالجلوس وجلسوا من
خلفهما حجة على من
علم عن رسول الله شيئا
ينسخه وفي هذا دليل
على أن علم الخاصة يوجد
عند بعض ويعزب
عن بعض وأنه ليس
كعلم العامة الذي لا يسع
جهله ولهذا أشبهه كثرة

(١) بسطح فألقت جنيما متافقضي فيد رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة وقال الاعثنى لامرأته
أجار تبايني فانك طالقة * فقيل له فأنت اذا قلت هونأص على بعض الحيران دون بعض لم تأت
فيه بدلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم تجعله على من لم يزد اسم الحوار وحديث ابراهيم بن ميسرة
لا يحتمل إلا أحد المعنيين وقد خالفهما معا ثم زعمت أن الدار تباع وبينها وبين دار الرجل رحبة فيها ألف
ذراع فأكثر إذا لم يكن فيها طريق نافذة فيكون فيها الشفعة وإن كانت بينهما مطريق نافذة عرضها ذراع
لم تجعل فيها الشفعة فجعلت الشفعة لأبعد الحارين ومنعتهما أقربهما وزعمت أن من أوصى لغيره انقسمت
وصيته على من كان بين داره وداره أربعون دارا فكيف لم تجعل الشفعة على ما قسمت عليه الوصية اذا خالفت
حديثنا وحديث ابراهيم بن ميسرة الذي احتججت به قال فهل قال بقولكم أحد من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم قلنا نعم ولا يضربنا بعد اذ ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يقول به أحد قال فن قال به
قيل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وعثمان رضي الله تعالى عنه وقال به من التابعين عمر بن عبد العزيز
رحمة الله تعالى عليه وغيره * واذا اشترى الرجل الدار وسمى أكثر مما أخذها به فسد ذلك الشفع ثم علم
بعد ذلك أنه أخذها بدون ذلك فان أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول هو على شفعته لانه انما سلم بأكثر
من الثمن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول لا شفعة له لانه قد سلم ورضي (٣) أخبرنا الحسن بن
عمارة عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس وعن الحكم عن يحيى عن علي أنهم قالوا لا شفعة الا لشريل لم يقاسم
الجار أحق بسقبة ما كان أبو حنيفة عن أبي أمية عن المسور بن مخرمة أو عن سعد بن مالك قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم الجار أحق بسقبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اشترى الرجل النصيب من
الدار فقال أخذته بمائة فسلم ذلك الشفع ثم علم الشفع بعد أنه أخذ به بأقل من المائة فله حينئذ الشفعة
وليس تسليمه بقاطع شفعته انما سلمه على ثمن فلما علم ما عودونه كان له الاخذ بالشفعة ولو علم بعد أن الثمن
أكثر من الذي سلم به لم يكن له شفعة من قبل أنه اذا سلمه بالأقل كان الاكثر أولى أن يسلم به

(باب المزارعة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أعطى الرجل الرجل أرضا مزارعة بالنصف أو الثلث أو الربع أو أعطى
نخلًا أو شجرًا معاملة بالنصف أو أقل من ذلك أو أكثر فان أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول هذا كله
باطل لانه استأجره بشيء مجهول يقول أرايت لولم يخرج من ذلك شيء أليس كان عمله ذلك بغير أجر وكان
ابن أبي ليلى يقول ذلك كله جائز بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أعطى خيبر بالنصف فكانت كذلك
حتى قبض وخلافة أبي بكر رضي الله تعالى عنه وعامة خلافة عمر وبه يأخذ وانما قياس هذا عندنا مع الأثر
الآتى أن الرجل يعطى الرجل مالا مضاربة بالنصف ولا بأس بذلك وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله
تعالى عنه وعن عبد الله بن مسعود وعن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه أنهم أعطوا مالا مضاربة
وبلغنا عن سعد بن أبي وقاص وعن ابن مسعود رضي الله تعالى عنهم ما أنهما كانا يعطيان أرضهما بالربع
والثلث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا دفع الرجل إلى الرجل النخل أو العنب يعمل فيه على أن للعامل
نصف الثمرة أو ثلثها أو ما تشارط عليه من خرمها فهذه المساقاة الحلال التي عامل عليها رسول الله صلى الله
عليه وسلم أهل خيبر واذا دفع الرجل إلى الرجل أرضا يضاء على أن يزرعها المدفوعة اليه فما أخرج الله منها من
شيء فله منه جزء من الاجزاء فهذه المحاقلة والمخابرة والمزارعة التي نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) المسطح كمنبر عمود الخباء اهـ (٣) كذا هذه الأسانيد في هذا الموضع من النسخ

وفي هذا دليل على ما في
معناه منها

(باب صوم يوم
عاشوراء)

حدثنا الربيع
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا ابن أبي فديك
عن ابن أبي ذئب
عن الزهري عن عروة
عن عائشة قالت كان
رسول الله يصوم يوم
عاشوراء وأمر بصيامه
حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن هشام
ابن عروة عن أبيه عن
عائشة أنها قالت كان
يوم عاشوراء يوماً تصومه
قريش في الجاهلية
وكان الذي يصومه في
الجاهلية فلما قدم النبي
صامه وأمر بصيامه
فلما فرض رمضان كان
هو الفريضة وترك يوم
عاشوراء في شاء صامه
ومن شاء تركه أخبرنا
سفيان عن الزهري عن
محمد بن عبد الرحمن
ابن عوف قال
سمعت معاوية بن أبي
سفيان يوم عاشوراء
وهو على المنبر منبر
رسول الله وقد أخرج
قصة من شعر يقول

فأحلنا المعاملة في النخل خبرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحرمتنا المعاملة في الأرض البيضاء خبرا عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن تحريم ما حرمتنا بأوجب علينا من إحلال ما أحلنا ولم يكن لنا أن
نطرح بأحدى سنتيه الأخرى ولا نحرم بما أحل كما لا نحل بما أحل ما حرم ولم أر بعض الناس سلم
من خلاف النبي صلى الله عليه وسلم من واحد من الأمرين لا الذي أحلهم ما جعلا ولا الذي حرمهم ما جعلا فاما
ما روي عن سعد وابن مسعود أنهم صدقوا أرضهم ما فزاعة فلا يثبت دوماً له ولا أهل الحديث ولو ثبت
ما كان في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة وأما قياسه وما أجاز من النخل والأرض على المضاربة
فعهدنا بأهل الفقه يقيسون ما جاء عن دون النبي صلى الله عليه وسلم على ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم
وأما أن يقاس سنة النبي صلى الله عليه وسلم على خبر واحد من الصحابة كأنه يلتمس أن يشبهه بأن توافيق الخبر
عن أصحابه فهذا جهل إنما جعل الله عز وجل للخلق كلهم الحاجة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو أيضاً
يغلط في القياس إنما أجزنا نحن المضاربة وقد جاءت عن عمر وعثمان أنها كانت قياساً على المعاملة في النخل
فكانت تبعاً قياساً لا متبوعة مقياساً عليها فان قال قائل فكيف تشبه المضاربة المساقاة قيل النخل
قائم الرب المال دفعها على أن يعمل فيها المساقاة على ربحه صلاح ثمها على أن له بعضها فلما كان المال
المدفوع قائماً الرب المال في يد من دفع اليه يعمل فيه على ربحه الفضل جاز له أن يكون له بعض ذلك
الفضل على ما أشار عليه وكان في مثل معنى المساقاة فان قال قائل لا يكون هذا في الأرض قيل الأرض
ليست بالتي تصلح فيؤخذ منه الفضل إنما يصلح فيها شيء من غيرها وليس بشيء قائم يباع ويؤخذ فضله
كالمضاربة ولا شيء مثمر بالغ فيؤخذ ثمرة كالنخل وإنما هو شيء يحدث فيها ثم يتصرف لافي معنى واحد من
هذين فلا يجوز أن تكون قياساً عليها وهو مفارق لها في المبتدأ والمتعقب ولو جاز أن يكون قياساً ما جاز أن
يقاس شيء منه على النبي صلى الله عليه وسلم فيحل به شيء من حرمه كما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في
المفسد للصوم بالجماع رقبة فلم يقس عليه المفسد للصلاة بالجماع وكل أفسد فرضاً بالجماع

(باب الدعوى والصلح)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجل الدعوى قبل رجل في دار أو دين أو غير ذلك فأنكر ذلك
المدعى عليه الدعوى ثم صالحه من الدعوى وهو منكر لذلك فان أباح حيفه رحمه الله كان يقول في هذا جائز
وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى لا يجيز الصلح على الإنكار وكان أبو حنيفة يقول كيف لا يجوز هذا وأجوز ما
يكون الصلح على الإنكار وإذا وقع الإقرار لم يقع الصلح (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجل
على الرجل دعوى فأنكر المدعى عليه ثم صالح المدعى من دعواه على شيء وهو منكر فالقياس أن يكون الصلح
باطلاً من قبل أن لا يجيز الصلح إلا بما تجوز به البيوع من الأثمان الحلال المعروفة فإذا كان هذا هكذا عندنا
وعند من أجاز الصلح على الإنكار كان هذا دعواً وضواً والعوض كله ممن ولا يصلح أن يكون العوض إلا بما تصادقاً
عليه المعوض والمعوض إلا أن يكون في هذا أثر يلزم فيكون الأثر أولى من القياس ولست أعلم فيه أثراً
يلزم مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبه أقول وإذا صالح الرجل الطالب عن المطلوب والمطلوب
متغيب فان أباح حيفه رضي الله تعالى عنه كان يقول الصلح جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الصلح
مردود لأن المطلوب متغيب عن الطالب وكذلك لو أخر عنه ديناً عليه وهو متغيب كان قولهم ما جعلا على
ما وصفت لك (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا صالح الرجل عن الرجل والمصالح عنه غائب أو أنظره
صاحب الحق وهو غائب فذلك كله جائز ولا يبطل بالتغيب شيئاً أجيزه في الحضور لأن هذا ليس من معاني
الأكراه الذي أوردته وإذا صالح الرجل الرجل أو باع يبعاً أو أقر بدين فأقام البينة أن الطالب أكرهه

على ذلك فان أباحيفه رحمه الله تعالى كان يقول ذلك كإجازة ولا أقبل منه بينة أنه أكرهه وبه يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل البينة على الإكراه وأرد ذلك عليه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا كان
الإكراه في موضع أبطل فيه الدم قبلت البينة على الإكراه وتفسير ذلك أن رجلا لو شمر على رجل سيفا فقال
لتقرن أو لا تقتل فقال أقبل منه البينة على الإكراه وأبطل عنه ذلك الإقرار (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى واذا أكره الرجل الرجل على بيع أو إقرار أو صدقة ثم أقام المكروه البينة أنه فعل ذلك كإذ هو ومكره
أبطل هذا كإذ عنه والا كإذ من كان أقوى من المكروه في الحال التي يكرهه فيها التي لا مانع له فيها من
إكراهه ولا يمنع هو بنفسه سلطانا كان أو لصا أو خارجيا أو رجلا في صحراء أو في بيت مغلق على من هو أقوى
منه وإذا اختصم الرجلان إلى القاضي فأقرأ أحدهما بحق صاحبه بعد ما قاما من عند القاضي وقامت
عليه بذلك بينة وهو يجحد ذلك فان أباحيفه رضي الله تعالى عنه كان يقول ذلك جاز وبه يأخذ وكان
ابن أبي ليلى يقول لا إقرار لمن خاصم إلا عندى ولا صلح لهما إلا عندى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا
اختصم الرجلان إلى القاضي فأقرأ أحدهما عند القاضي في مجلس الحكم أو غير مجلسه أو علم القاضي فإن ثبت
لأحدهما على الآخر حق قبل الحكم أو بعده فالقول فيه واحد من قرينين من قال يقضى القاضي بعلمه لأنه
إنما يقضى بشاهدين على أنه عالم في الظاهر أن ما شهد به كل شاهد أقضى بهذا وكان علمه أولى من شهادة شاهدين
ويشهود كثيرة لأنه لا يشك في علمه ويشك في شهادة الشاهدين ومن قال القاضي كرجل من الناس قال
إن حكم بينهما لم يكن شاهدا وكلف الخصم شاهدين غيره وكان حكمه حكم من لم يسمع شيئا ولم يعلمه وهذا قول
شريح قد جاءه رجل يعلم له حقا فسأله أن يقضى له به فقال ائتني بشاهدين إن كنت تريد أن أقضى لك قال
أنت تعلم حتى قال فإذهب إلى الأمير فأشهدك ومن قال هذا قال إن الله عز وجل تعبد الخلق بأن تؤخذ
منهم الحقوق اذا تجاوزوا بعد بينة فلا تؤخذ بأقل منها ولا تبطل اذا جاوزوا بها وليس الحكم على يقين من أن
ما شهدت به البينة كما شهدت وقد يكون ما هو أقل منها عددا أركى فلا يقبل وماتم العددا نقص من الزكاة
فيقبولون اذا وقع عليهم أدنى اسم العدل ولم يجعل للحاكم أن يأخذ بعلمه كالم يجعل له أن يأخذ بعلم واحد غيره ولا أن
يكون شاهدا كما في أمر واحد كالم يكن له أن يحكم لنفسه لو علم أن حقه حق « قال الربيع » الذي
يذهب إليه الشافعي أنه يحكم بعلمه لأن علمه أكبر من تأدية الشاهدين الشهادة إليه وإنما كرهوا ظاهرا ذلك
لثلاث يكون القاضي غير عدل فيذهب بأموال الناس وإذا اصططح الرجلان على حكم يحكم بينهما ففرضي
بينهما بقضاء مخالف لأى القاضي فارتفع إلى ذلك القاضي فان أباحيفه رحمه الله تعالى كان يقول ينبغي
لذلك القاضي أن يبطل حكمه ويستقبل الحكم بينهما وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول حكمه عليهم ما جاز
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اصططح الرجلان على أن يحكم الرجل بينهما في شيء يتنازعان فيه
فحكم لأحدهما على الآخر فارتفع إلى القاضي فرأى خلاف ما يرى الحكم بينهما فلا يجوز في هذا الواحد
من قولين إما أن يكون اذا اصططح جميعا على حكمه ثبت القضاء وافق ذلك قضاء القاضي أو خالفه فلا يكون
للقاضي أن يرد من حكمه إلا ما ردم من حكم القاضي غيره من خلاف كتاب أو سنة أو إجماع أو شيء داخل في
معناه وإما أن يكون حكمه بينهما كالفتيا فلا يلزم واحد منهم ما شئ فيبتدىء القاضي النظر بينهما كما يبتدئ
بين من لم يحاكم إلى أحد

(باب الصدقة والهبة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا وهبت المرأة لزوجها هبة أو صدقت أو تزكت له من مهرها ثم قالت
أكرهني وجاءت على ذلك بينة فان أباحيفه رحمه الله تعالى كان يقول لا أقبل بينتها وأمنى عليها ما فعلت

أين علمائكم يا أهل
المدينة سمعت رسول
الله ينهى عن مثل هذه
ويقول إنما هلك
بنو إسرائيل حين
أخذوا نساؤهم ثم قال
سمعت رسول الله يقول
في مثل هذا اليوم انى
صائم فمن شاء منكم فليصم
* أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن حميد بن
عبد الرحمن أنه سمع
معاوية عام حج وهو على
المنبر يقول يا أهل
المدينة أين علمائكم
سمعت رسول الله يقول
له هذا اليوم هذا يوم
عاشوراء ولم يكتب الله
عليكم صيامه وأنصائم
من شاء منكم فليصم ومن
شاء فليفطر * أخبرنا
الثقة يحيى بن حسان
عن الليث بن سعد عن
نافع عن ابن عمر قال
ذكر عند رسول الله يوم
عاشوراء فقال النبي
كان يوما يصومه أهل
الجاهلية فمن أحب
منكم أن يصومه فليصمه
ومن كرهه فليدعه
* أخبرنا سفيان أنه
سمع عبيد الله بن أبي زيد
يقول سمعت ابن عباس
يقول ما علمت رسول

من ذلك وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول أقبل بيننا على ذلك وأبطل ما صنعت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا صدقت المرأة على زوجها بشئ أو وضعت له من مهرها أو من دين كان لها عليه فأقامت البيعة أنه أكرهها على ذلك والزواج في مرض القهر للزوجة أبطلت ذلك عنها كله - وإذا وهب الرجل هبة وقبضها الموهوب له وهي دار فبناها بناء وأعظم النفقة أو كانت جارية صغيرة فأصلحها أو صنعها حتى شبت وأدركت فإن أباحني فترضى الله تعالى عنه كان يقول لا يرجع الراحب في شيء من ذلك ولا في كل هبة زادت عند صاحبها خيرا ألا ترى أنه قد حدث فيها في ملك الموهوبة له شيء لم يكن في ملك الراحب أرأيت أن ولدت الجارية وإذا كان اللواهب أن يرجع فيه ولم يهبه له ولم يملكه قط وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع في ذلك كله وفي الراد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وهب الرجل الرجل جارية أو دارا فزادت الجارية في يده أو بنى الدار فليس اللواهب الذي ذكر أنه وهب الثواب ولم يشترط ذلك أن يرجع في الجارية أي حال ما كانت زادت خيرا أو نقصت كما لا يكون له إذا أصدق المرأة جارية فزادت في يدها ثم طلقها أن يرجع بنصفها زائدة فأما الدار فإني أعني ما لا يكون له أن يبطل بناءه ولا يهدمه ويقال له إن أعطته قيمة البناء أخذت نصف الدار والبناء كما يكون لك وعليك في الشفعة يني فيها صاحبها ولا يرجع بنصفها كما لو أصدقها دارا فبنتها لم يرجع بنصفها لانه مبنيا كقيمة منه غير مبنى ولو كانت الجارية ولدت كان الولد للموهوبة له لانه حدث في ملكه بآئن منها كقيمة الخراج والخدمة لها كما لو ولدت في يد المرأة المصدقة ثم طلقت قبل الدخول كان الولد للمرأة ورجع بنصف الجارية إن أراد ذلك - وإذا وهب الرجل جارية لابنه أو ابنة كبير وهو في عياله فإن أباحني فترضى الله تعالى عنه كان يقول لا تجوز إلا أن يقبض وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كان الولد في عياله أبيه وإن كان قد أدرك فهذه الهبة جائزة وكذلك الرجل إذا وهب لامرأته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وهب الرجل لابنه جارية وابنه في عياله فإن كان الابن بالغ لم تكن الهبة تامة حتى يقبضها الابن وسواء كان في عياله أو لم يكن وكذلك روى عن أبي بكر وعائشة وعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهم في البالغين وعن عثمان أنه رأى أن الأب يحوز لولده ما كانوا أصغارا وهذا يدل على أنه لا يجوز لهم إلا في حال الصغر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا كل هبة ونحلة ومصدقة غير محرمة فهي كلها من العطايا التي لا يؤخذ عليها عوض ولا تتم إلا قبض المعطي - وإذا وهب الرجل دارا لرجلين أو متاعا وذلك المتاع مما يقسم فقبضاه جميعا فإن أباحني فترضى الله تعالى عنه كان يقول لا تجوز تلك الهبة إلا أن يقسم لكل واحد منهما حصته وكان ابن أبي ليلى يقول الهبة جائزة وبه يأخذ وإذا وهب اثنان لواحد وقبض فهو جائز وقال أبو يوسف هما سواء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وهب الرجل لرجلين بعض دار لا تقسم أو طعاما أو ثيابا أو عبدا لا ينقسم فقبضاه جميعا الهبة والهبة جائزة كما يجوز البيع وكذلك لو وهب اثنان دارا بينهما تقسم أو لا تقسم أو عبدا لرجل وقبض جازت الهبة - وإذا كانت الجارية لرجلين فوهب أحدهما حصته لصاحبه ولم يقسمه له فإن أباحني فترضى الله تعالى عنه كان يقول الهبة في هذا باطلة ولا تجوز وبه يأخذ ومن حجة في ذلك أنه قال لا تجوز الهبة إلا مقسومة معاومة مقبوضة بلغنا عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه أنه نحل عائشة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها جازة عشر بن وسقمان نحل له بالعالية فلما حضره الموت قال لعائشة انك لم تكوني قبضته وإنما هو مال الوارث فصار بين الورثة لأنها لم تكن قبضته وكان إبراهيم يقول لا تجوز الهبة إلا مقبوضة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كانت الدار بين رجلين فوهب أحدهما لصاحبه نصيبه فمذاقبض منه الهبة وهذه معلومة وهذه جائزة وإذا وهب الرجلان دارا لرجل فقبضها فهو جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يفسد الهبة أنها كانت لاثنتين وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار بين رجلين فوهب أحدهما لصاحبه نصيبه

الله صام يوما يتصرى صامه فضله على الأيام الا هذا اليوم يعني يوم عاشوراء (قال الشافعي) وليس من هذه الاحاديث شيء مختلف عندنا والله أعلم الا شيئا ذكر في حديث عائشة وهو ما وصفت من الاحاديث التي يأتي بها المحدث ببعض دون بعض فحديث ابن أبي ذئب عن عائشة كان رسول الله يصوم يوم عاشوراء ويأمر ناصيما لو انفرد كان ظاهرا أن عاشوراء كان فرضا وذكر مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة أن النبي صامه في الجاهلية وأمر بصيامه فلما نزل رمضان كان الفريضة وترك عاشوراء قال الشافعي لا يحتمل قول عائشة ترك عاشوراء معنى يصح الترك إيجاب صومه اذ علمنا أن كتاب الله بين لهم أن شهر رمضان المفروض صومه وأبان لهم ذلك رسول الله وترك إيجاب صومه وهو أولى الأمور عندنا لان حديث ابن عمر ومعاوية عن رسول الله أن الله لم يكتب صوم

يوم عاشوراء على الناس
وأعل عاشته ان كانت
ذهبت الى أنه كان واجبا
ثم نسخ قائله لانه يحتمل
أن تكون رأت النبي
لمصامه وأمر بصومه
كان صومه فرضا ثم نسخ
ترك أمره فمن شاء أن
يدع صومه ولا أحسبها
ذهبت الى هذا ولا
ذهبت الا الى المذهب
الاول لان الاول هو
موافق القرآن ان الله
فرض الصوم فابان انه
شهر رمضان ودل
حديث ابن عمر
ومعاوية عن النبي
صلى الله عليه وسلم
على مثل معنى القرآن
بأن لا فرض في الصوم
الا رمضان وكذلك
قول ابن عباس ما علمت

رسول الله صام يوما
يتحرى فضله على الايام
الا هذا اليوم يعني يوم
عاشوراء كأنه يذهب
يتحرى فضله في التطوع
بصومه

(باب الطهارة بالماء)

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي رضي الله
عنه قال الله تعالى
وأزلفنا من السماء ماء
طهورا وقال في الطهارة

فقبض الهبة فالهبة جائزة والقبض أن تكون كانت في يدي الواهب فصارت في يدي الموهوب له لا وكيل معه
فيها أو يسلمها ربه أو يخلي بينه وبينه احتي يكون لاحال دونها هو ولا وكيل له فإذا كان هذا هكذا كان قبضا
والقبض في الهبات كالقبض في البيوع ما كان قبضا في البيع كان قبضا في الهبة وما لم يكن قبضا في البيع لم
يكن قبضا في الهبة وإذا وهب الرجل للرجل الهبة وقبضها دارا أو أرضا ثم عوضه بعد ذلك منها عوضا وقبض
الواهب فإن أباح خيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول ذلك جائز ولا يكون فيه شفعة وبه يأخذ وليس هذا
بمثلة الشراء وكان ابن أبي ليلى يقول هذا بمنزلة الشراء وبأخذ الشفيع بالشفعة بقيمة العوض ولا يستطيع
الواهب أن يرجع في الهبة بعد العوض في قولهما جميعا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وهب الرجل
الرجل شقة صامن دار فقبض ثم عوضه الموهوب له شيئا فقبضه الواهب سئل الواهب فإن قال وهبت له الثوب
كان فيه الشفعة وإن قال وهبت له الثوب لم يكن فيه شفعة وكانت المكافأة كابتداء الهبة وهذا كله في قول
من قال للواهب الثوب إذا قال أردته فأما من قال لا ثوب للواهب أن لا يشترطه في الهبة فليس له الرجوع
في شيء وهبه ولا الثوب منه « قال الربيع » وفيه قول آخر إذا وهب واشترط الثوب فالهبة باطلة من
قبل أنه اشترط عوضا مجبولا وإذا وهب لغير الثوب وقبضه الموهوب فليس له أن يرجع في شيء وهبه وهو
معنى قول الشافعي وإذا وهب الرجل للرجل هبة في مرضه فلم يقبضها الموهوب له حتى مات الواهب فإن
أباح خيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول الهبة في هذا باطلة لا تجوز وبه يأخذ قال ولا تكون له وصية إلا أن
يكون ذلك في ذكر وصيته وكان ابن أبي ليلى يقول هي جائزة من الثلث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
وهب الرجل في مرضه الهبة فلم يقبضها الموهوب له حتى مات لم يكن للموهوب له شيء وكانت الورثة الخاجين
أرطاة عن عطاء ابن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال لا تجوز الصدقة المقبوضة الا عيش
عن ابراهيم قال الصدقة اذا علمت جازت والهبة لا تجوز الا مقبوضة وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يأخذ
بقول ابن عباس في الصدقة وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس
للمواهب أن يرجع في الهبة اذا قبض منها عوضا قل أو كثر

(باب في الوديعة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا استودع الرجل رجلا وديعة فقال المستودع أمرتني أن أدفعها الى فلان
فدفعها اليه قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه فالقول قول رب الوديعة والمستودع ضامن وبهذا يأخذ
يعني أبا يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المستودع ولا ضمان عليه وعليه المين (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وإذا استودع الرجل الرجل وديعة فتصادق عليها ثم قال المستودع أمرتني أن أدفع
الوديعة الى رجل فدفعها اليه وأنكر ذلك رب الوديعة فالقول قول رب الوديعة وعلى المستودع البيعة بما ادعى
بها وإذا استودع الرجل الرجل وديعة ففأخر يدعيها معه فقال المستودع لا أدري أيكما استودعني هذه
الوديعة وأبي أن يحلف لهما وليس لواحد منهما بيعة فإن أباح خيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول يعطيهما تلك
الوديعة بينهما نصفين ويضمن لهما أخرى مثلها بينهما لأنه ألتف ما استودع بجهالة لا ترى أنه لو قال هذا
استودعنيها ثم قال أخطأت بل هو هذا كان عليه أن يدفع الوديعة الى الذي أقر له بها أولا ويضمن الآخر
مثل ذلك لان قوله ألتفه وكذلك الاول انما ألتفه هو بجهالة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول في الاول
ليس عليه شيء والوديعة والمضاربة بينهما نصفان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت في يدي الرجل
وديعة فادعاه رجلان كلاهما يزعم أنهما هي وهي مما يعرف بعينه مثل العبد والبعية والدار فقال هي لأحد كما
ولا أدري أيكما هو قيل لهما هل تدعيان شيئا غير هذا بعينه فإن قالوا لا وقال كل واحد منهما هو لي أحلف بالله

فلم تجددوا ما فقيموها
صعيدا طيبا فدل على
أن الطهارة بالماء كاه
: حدثنا الربيع
أخبرنا الشافعي حدثنا
الثقة عن ابن أبي ذئب
عن الثقة عنده عن
حدثه أو عن عبيد
الله بن عبد الرحمن
العدوي عن أبي سعيد
الخدري أن رجلا سأل
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال إن بئر بضاعة
يطرح فيها الكلاب
والحيض فقال النبي إن
الماء لا ينجسه شيء

: أخبرنا الثقة من
أصحابنا عن الوليد بن
كثير عن محمد بن عباد بن
جعفر عن عبد الله بن
عبد الله بن عمر عن أبيه
قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم إذا كان
الماء قلتين لم يحمل
نجسا : أخبرنا سفيان
عن أبي الزناد عن موسى
ابن أبي عثمان عن أبيه
عن أبي هريرة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال لا يبولن أحدكم في
الماء الدائم ثم يغتسل
منه وبه عن أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي
هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم

لا يدري لأيهما هو ووقف ذلك لهما جميعا حتى يصطلا حافيه أو يقيم كل واحد منهما البيتة على صاحبه أنه له
دونه أو يحلفا فإن نكل أحدهما وحلف الآخر كأن له وإن نكلا معافه وموقوف بينهما وفيها قول آخر
يحتمل وهو أن يحلف الذي في يديه الوديعة ثم يخرج من يديه ولا شيء عليه غير ذلك فتوقف لهما حتى يصطلا
عليه ومن قال هذا القول قال هذا شيء ليس في أيديهما فأقسمه بينهما والذي هو في يديه برغم أنه لأحدهما لهما
: وإذا استودع الرجل وديعة فاستودعها المستودع غيره فإن أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول هو ضامن لأنه
خالف وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا ضمان عليه (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا أودع الرجل
الرجل الوديعة فاستودعها غيره ضمن إن تلفت لأن المستودع رضي بأمانته لأمانته غيره ولم يسلطه على أن
يودعها غيره وكان متعديا ضامنا إن تلفت : وإذا مات الرجل وعليه دين معروف وقبلة وديعة بغير عينها فإن
أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول جميع ما ترك بين الغرماء وصاحب الوديعة بالحصص وبهذا يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول هي الغرماء وليس لصاحب الوديعة لأن الوديعة شيء مجهول ليس بشيء بعينه وقال
أبو حنيفة فإن كانت الوديعة بعينها فهي لصاحب الوديعة إذا علم ذلك وكذلك قال ابن أبي ليلى أبو حنيفة عن
جماد عن إبراهيم أنه قال في الرجل يموت وعنده الوديعة وعليه دين أنهم يتحصون الغرماء وأصحاب الوديعة
الحاج بن أرقط عن أبي جعفر وعطاء مثل ذلك الحاج عن الحكم عن إبراهيم مثله (قال الشافعي) رضي
الله تعالى عنه وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة فمات المستودع وأقر بالوديعة بعينها أو قامت عليه بينة وعليه
دين محبط بماله كانت الوديعة لصاحبها فإن لم تعرف الوديعة بعينها بينة تقوم ولا أقرار من الميت وعرف لها
عددا وقيمة كان صاحب الوديعة كغيره من الغرماء

(باب في الرهن)

« أخبرنا الربيع » قال (قال الشافعي) رجه الله تعالى ولو ارتهن الرجل رهنا فوضعه على يدي عدل
برضا صاحبه فهل من عند العدل وقيمه والدين سواء فإن أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول الرهن بمافيه
وقد بطل الدين وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الدين على الراهن كما هو والرهن من ماله لأنه لم يكن في يدي
المرتهن وإنما كان موضوعا على يدي غيره (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا رهن الرجل الرهن فقبضه
منه أو قبضه عدل رضاه فهل الرهن في يديه أو في يدي العدل فسواء الرهن أمانة والدين كما هو لا ينقص
منه شيء وقد كتبنا في هذا كتابا طويلا : وإذا مات الراهن وعليه دين والرهن على يدي عدل فإن أباحنيقة
رضي الله تعالى عنه كان يقول المرتهن أحق بهذا الرهن من الغرماء وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
الرهن بين الغرماء والمرتهن بالحصص على قدر أموالهم وإذا كان الرهن في يدي المرتهن فهو أحق به من
الغرماء وقولهم ما جميعا فافيه واحد (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا مات الراهن وعليه دين وقد
رهن رهنا على يدي صاحب الدين أو يدي غيره فسواء المرتهن أحق بثمن هذا الرهن حتى يستوفي حقه
منه فإن فضل فيه فضل كان الغرماء شرعا فافيه وإن نقص عن الدين حاص أهل الدين بما يسبق له في مال
الميت : وإذا رهن الرجل الرجل دارا ثم استحق منها شقص وقد قبضها المرتهن فإن أباحنيقة رجه الله تعالى
كان يقول الرهن باطل لا يجوز وبهذا يأخذ حفظي عنه في كل رهن فاسد وقع فاسد فاسد صاحب المال
أحق به حتى يستوفي ماله يباع لدينه وكان ابن أبي ليلى يقول ما بقي من الدار فهو رهن بالحق وقال أبو حنيفة
رضي الله تعالى عنه وكيف يكون ذلك وإنما كان رهنه نصيبا غير مقسوم (قال الشافعي) رضي الله تعالى
عنه وإذا رهن الرجل الرجل دارا فقبضها المرتهن ثم استحق من الدار شيء كان ما سبق من الدار رهنا بجميع
الدين الذي كانت الدار به رهنا ولو ابتدأ نصيب شقص معلوم مشاع جاز ما جاز أن يكون بيعا جاز أن يكون رهنا

والقبض في الرهن مثل القبض في البيع لا يختلفان وهذا مكتوب في كتاب الرهن - وإذا وضع الرجل الرهن على يدي عدل وسلطه على بيعه عند محل الأجل ثم مات الراهن فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول للعدل أن يبيع الرهن ولو كان موت الراهن يبطل بيعه لأبطل الرهن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس له أن يبيع وقد بطل الرهن وصار بين الغرماء وللسلطان أن يبيع في مرض الراهن ويكون للرهن خاصة في قياس قوله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وضع الراهن الرهن على يدي عدل وسلطه على بيعه عند محل الحق فهو فيه وكيل فإذا حل الحق كان له أن يبيعه ما كان الراهن حيا فإذا مات لم يكن له البيع إلا بامر السلطان أو برضا الوارث لأن الميت وإن رضى بأمانته في بيع الرهن فقد تحول ملك الرهن لغيره من الورثة الذين لم يرضوا بأمانته والرهن بحاله لا ينفسخ من قبل أن الورثة أنعموا بملكوا من الرهن ما كان له الراهن مالكا فإذا كان الراهن ليس له أن يفسخه كان كذلك الوارث والوكالة ببيع غير الرهن الوكالة لو بطلت لم يبطل الرهن وإذا ارتهن الرجل دارا ثم أخرجها باذن الراهن فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول قد خرجت من الرهن حين أذن له أن يجرها وصارت بمنزلة العارية وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هي رهن على حالها والغلبة للرهن قضاء من حقه (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا رهن الرجل الرجل دارا ودفعها إلى المرتهن أو عدل وأذن بكرائها فأكرت كان الكراء للراهن لأنه مالك الدار ولا يخرج به من الرهن وإنما منعنا أن نجعل الكراء رهنا أو قضا من الدين أن الكراء سكن والسكن ليس هو المرهون ألا ترى أنه لو باعه دارا فسكنها واستغلها ثم ردها ببيع كان السكن والغلبة للشري ولو أخذ من أصل الدار شيئا لم يكن له أن يردها لأن ما أخذ من الدار من أصل البيع والكراء والغلبة ليس أصل البيع فلما كان الراهن أنعمه رهن رقبة الدار وكانت رقبة الدار للراهن إلا أنه شرط للمرتهن فيها حق المجر أن يكون النماء من الكراء والسكن إلا للراهن المالك للرقبة كما كان الكراء والسكن للشري المالك للرقبة في حينه ذلك (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ارتهن الرجل ثلث دار أو ربعها وقبض الرهن فالرهن جائز ما جاز أن يكون بيعا وقبضا في البيع جاز أن يكون رهنا وقبضا في الرهن وإذا رهن الرجل الرجل دارا أو دابة فقبضها المرتهن فأذن له رب الدابة أو الدار أن ينفع بالدار أو الدابة فإنه لا ينفع بهما لم يكن هذا انحراجه من الرهن وما لهذا وانحراجه من الرهن وإنما هذا منفعة للراهن ليست في أصل الرهن لأنه شيء يملكه الراهن دون المرتهن وإذا كان شيء لم يدخل في الرهن فقبض المرتهن الأصل ثم أذن له في الانتفاع بما لم يرهن لم يفسخ الرهن ألا ترى أن كراء الدار ونجاس العبد للراهن

(باب الحوالة والكفالة في الدين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان لرجل على رجل دين فكفل له به غيره رجل فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول للطالب أن يأخذ أيهم ما شاء فإن كانت حوالة لم يكن له أن يأخذ الذي أحاله لأنه قد أبرأه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس له أن يأخذ الذي عليه الأصل فيه ما جعلا لأنه حيث قبل منه الكفيل فقد أبرأه من المال الآن يكون المال قد توى قبل الكفيل فيرجع به على الذي عليه الأصل وإن كان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه كان له أن يأخذ أيهم ما شاء في قوله ما جعلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان للرجل على الرجل المال وكفل به آخر فلرب المال أن يأخذهما وكل واحد منهما ولا يبرأ كل واحد منهما حتى يستوفى ماله إذا كانت الكفالة مطلقة فإن كانت الكفالة بشرط كان للغريم أن يأخذ الكفيل على ما شرط له دون ما لم يشرط له ولو كانت حوالة والحوالة معقول فيها أنها تحول حق على رجل إلى غيره فإذا تحولت عن رجل لم يجز أن يعود عليه ما تحول عنه الابتعاد عودته عليه ويأخذ المال

قال إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات أخبرنا الشافعي أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات أو لا هـ ن أو أحدها من التراب (قال الشافعي) فهذه الأحاديث كلها نأخذ وليس منها واحد يخالف عندنا واحدا أما حديث بئر بضاعة فإن بئر بضاعة كثيرة الماء واسعة كان يطرح فيها من الأنجاس ما لا يغير لها لونا ولا طعما ولا يظهر له فيها ريح فقيل للنبي صلى الله عليه وسلم نتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يطرح فيها كذا فقال النبي صلى الله عليه وسلم عجيب الماء لا ينجسه شيء وكان جوابه محتملا كل ماء وإن قل وبنا أنه في الماء مثلها إذا كان عجيبا عليها

عليه دون المحيل بكل حال * وإذا أخذ الرجل من الرجل كفيلًا بنفسه ثم أخذ منه بعد ذلك آخر بنفسه فإن
 أباحنيقة رجه الله كان يقول هما كفيلان جميعا وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول قدرى الكفيل الأول
 حين أخذ الكفيل الآخر (قال الشافعي) وإذا أخذ الرجل من الرجل كفيلًا بنفسه ثم أخذ منه كفيلًا آخر
 بنفسه ولم يبرئ الأول فكلاهما كفيل بنفسه * وإذا كفل الرجل للرجل بدين غير مسمى فإن أباحنيقة
 رضى الله تعالى عنه كان يقول هو له ضامن وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز عليه الضمان
 في ذلك لأنه ضمن شيئاً مجهولاً غير مسمى وهو أن يقول الرجل للرجل أضمن ما قضى لك به القاضى عليه من شيء
 وما كان لك عليه من حق وما شهد لك به الشهود وما أشبه هذا فهو مجهول (قال الشافعي) رجه الله تعالى
 وإذا قال الرجل للرجل ما قضى لك به القاضى على فلان أو شهد لك به عليه شهوداً وما أشبه هذا فأنا له ضامن لم
 يكن ضامناً لشيء من قبل أنه قد يقضى له ولا يقضى ويشهد له ولا يشهد له فلا يلزمه شيء مما شهد له بوجوده فلما
 كان هذا هكذا لم يكن هذا ضامناً ولا عما يلزم الضمان بما عرفه الضامن فأما ما لم يعرفه فهو من المخاطرة
 * وإذا ضمن الرجل دين ميت بعد موته وسماه ولم يترك الميت وفاء ولا شيئاً ولا قايلاً ولا كثيراً فإن أباحنيقة
 رجه الله تعالى كان يقول لا ضمان على الكفيل لأن الدين قد توى وكان ابن أبي ليلى يقول الكفيل ضامن
 وبه يأخذ وقال أبو حنيفة رجه الله تعالى إن ترك شيئاً ضمن الكفيل بقدر ما ترك وإن كان ترك وفاء فهو ضامن
 لجميع ما تكفل به (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا ضمن الرجل دين الميت بعد ما يعرفه ويعرف لمن هو
 فالضمان له لازم ترك الميت شيئاً أو لم يترك * وإذا كفل العبد المأذون له في التجارة فإن أباحنيقة رجه
 الله تعالى كان يقول كفاله باطلة لأنهم معروف وليس يجوز له المعروف وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
 كفاله جائزة لأنهم التجارة * وإذا أفلس المحتال عليه فإن أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول لا يرجع
 على الذى أحاله حتى يموت المحتال عليه ولا يترك مالا وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع إذا أفلس وبهذا
 يأخذ (قال الشافعي) رجه الله تعالى الحوالة تحویل حق فليس له أن يرجع (قال الشافعي) رجه الله
 تعالى وإذا كفل العبد المأذون له في التجارة بكفالة أو كفالة باطلة لأن الكفالة استهلاك مال لا كسب
 مال وإذا كان منعه أن يستهلك من ماله شيئاً أقل أو أكثر فكذلك منعه أن يتكفل فيعزم من ماله شيئاً أقل أو أكثر
 * وإذا وكل الرجل رجلاً في شيء فأراد الوكيل أن يوكل بذلك غيره فإن أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول ليس
 له ذلك إلا أن يكون صاحبه أمراً أن يوكل بذلك غيره وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يوكل غيره إذا
 أراد أن يغيب أو مرض فأما إذا كان صحيحاً حاضراً فلا قال أبو حنيفة رجه الله تعالى وكيف يكون له أن
 يوكل غيره ولم يرض صاحبه بخصومة غيره وانما رضى بخصومته (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا وكل
 الرجل الرجل بوكالة فليس الوكيل أن يوكل غيره مرض الوكيل أو أراد الغيبة أو لم يردّها لأن الموكل له رضى
 بوكالته ولم يرض بوكالة غيره فإن قال وله أن يوكل من رأى كان ذلك له برضا الموكل * وإذا وكل رجلاً
 بخصومة وأثبت الوكيله عند القاضى ثم أقر على صاحبه الذى وكاله أن تلك الخصومة حق لصاحبه الذى
 يخاصمه أقر به عند القاضى فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول إقراره جائز وبه يأخذ قال وإن
 أقر عند غيره القاضى وشهد عليه الشهود فأقره باطل ويخرج من الخصومة وقال أبو يوسف إقراره عند
 القاضى وعند غيره جائز عليه وكان ابن أبي ليلى يقول إقراره باطل (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا
 وكل الرجل الرجل بوكالة ولم يقل فى الوكالة أنه وكاله بأن يقر عليه ولا يصالح ولا يبرئ ولا يهب فليس له أن يقر
 ولا يبرئ ولا يهب ولا يصالح فإن فعل فافعل من ذلك كله باطل لأنه لم يوكله به فلا يكون وكيلاً فيما لم يوكله
 * وإذا وكل رجلاً رجلاً في قضاء أو حقد فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا تقبل في ذلك وكالة

فلما روى أبو هريرة
 عن النبي أن يغسل الأناة
 من ولوغ الكلب سيما
 دل على أن جواب رسول
 الله في بربضاعة عليها
 وكان العلم أنه على مثلها
 وأكثر منها ولا يدل
 حديث بربضاعة
 وحده على أن مادونها
 من الماء لا ينجس وكانت
 آنية الناس صغاراً
 انما هي صحنون وحفاف
 ومخاضب الحجارة وما
 أشبه ذلك مما يجب
 فيه ويشرب ويتوضأ
 وكبيراً ينتهم ما يجب
 ويشرب فيه فكان
 في حديث أبي هريرة
 عن النبي إذا ولغ الكلب
 في أناء أحدكم فليغسله
 سبع مرات دليل على
 أن قدر ماء الأناة ينجس
 بمخالطة النجاسة وإن
 لم تغير له طعماً ولا ريحاً
 ولا لوناً لم يكن فيه بيان
 أن ما يجاوزه وإن لم
 يبلغ قدر ماء بربضاعة
 لا ينجس فكان البيان
 الذى قامت به الحجة على
 من علمه في الفرق
 بين ما ينجس وبين مالا
 ينجس من الماء الذى لم
 يتغير عن حاله وانقطع
 به الشك في حديث

وبه يأخذ وروى أبو يوسف أن أباحيفة قال أقبل من الوكيل البيعة في الدعوى في الحد والقصاص ولا أقبل
الحد ولا القصاص حتى يحضر المدعى وقال أبو يوسف لا أقبل البيعة إلا من المدعى ولا أقبل في ذلك وكيلا
وكان ابن أبي ليلى يقول تقبل في ذلك الوكالة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وكل الرجل الرجل
بطلب حد له أو قصاص له على رجل قبلت الوكالة على تثبيت البيعة وإذا حضر الحد والقصاص لم أحده ولم
أقتص حتى يحضر المحدود والمقتص له من قبل أنه قد يقره فيبطل الحق ويكذب البيعة فيبطل القصاص
ويعفو. وإذا كانت في يدي رجل دار فادعاه رجل فقال الذي هي في يديه وكاني بها فلان لرجل غائب
أقوم له عليها فإن أباحيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا أصدق إلا أن يأتي على ذلك بيعة وأجعله خصما
وبه يأخذ وقال أبو يوسف رحمه الله بعد أن كان متهما أيضا لم أقبل منه بيعة وجعلته خصما إلا أن يأتي بشهود
أعرفهم وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل منه وأصدق ولا تجعل بينهما خصومة وكان ابن أبي ليلى بعد ذلك
يقول إذا اتهمته سألت البيعة على الوكالة فإن لم يقيم البيعة جعلته خصما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وان كانت الدار في يدي رجل فادعاه رجل فقال الذي هي في يديه ليست لي هي في يدي وديعة أو هي على بكراء
أو أنا فيها وكيلا فمن قضى على الغائب مع من المدعى البيعة وأحضر الذي هي في يديه فإن أثبت وكالته قضى
عليه وإن لم يثبتها قضى بها الذي أقام عليه البيعة وكتب في القضاء أني قضيت بها ولم يحضر فيهما خصم وزعم
فلان أنها ليست له ومن لم يقض على الغائب سأل الذي هي في يديه البيعة على ما يقول فإن جاء به على أنها
في يديه بكراء أو وديعة لم يجعله خصما فإن جاء بالبيعة على الوكالة جعلته خصما «قال الربيع» وحفظني
عن الشافعي رحمه الله تعالى أنه يقضى على الغائب * قال وإذا كان الرجل على الرجل مال بخاء رجل فقال
قد وكاني بقبضه من فلان فقال الذي عليه المال صدقت فإن أباحيفة رحمه الله تعالى كان يقول أجبره
على أن يعطيه إياه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لأجبره على ذلك إلا أن يقيم بيعة عليه وأقول أنت أعلم
فإن شئت فأعطه وإن شئت فاتركه (قال الشافعي) رحمه الله وإذا كان الرجل على الرجل مال وهو عنده
بخاءه رجل فذكر أن صاحب المال وكله به وصدقه الذي في يديه المال لم أجبره على أن يدفعه إليه فإن دفعه
لم يبرأ من المال إلا أن يقر رب المال بأنه وكله أو تقوم عليه بيعة بذلك وكذلك لو ادعى هذا الذي ادعى الوكالة
دين على رب المال لم يجبر الذي في يديه المال على أن يعطيه إياه وذلك أن إقراره إياه إقراره منه على غيره
فلا يجوز إقراره على غيره. وإذا وكل الرجل رجلا في شيء فإن أباحيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول لا تثبت
وكالته إلا أن يأتي معه بخصم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول تقبل بيعة على الوكالة وتثبت له وليس معه
خصم وقد كان أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا جاءه رجل قد عرفه يريد أن يغيب فقال هذا وكيلا في كل
حق لي بخاصم فيه قبل ذلك وأثبت وكالته وإذا تغيب الخصم وكل له وكيلا وقضى عليه (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وإذا وكل الرجل الرجل عند القاضي بشيء أثبت القاضي بيعة على الوكالة وجعله وكيلا أحضر
معه خصم أو لم يحضر وليس الخصم من هذا سبيل وإنما أثبت له الوكالة على الموكل وقد تثبت له الوكالة
ولا يلزم الخصم شيء وقد يقضى للخصم على الموكل فتكون تلك الشهادة أنما هي شهادة للخصم تثبت له حقا على
الموكل * وإذا وكل رجل رجلا بكل قليل وكثير فإن أباحيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يجوز بيعه
لأنه لم يوكله بالبيع الآن يقول ما صنعت من شيء فهو جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا وكله في
كل قليل وكثير فباع دارا أو غير ذلك كان جائزا (قال الشافعي) رحمه الله وإذا شهد الرجل لرجل أنه وكله
بكل قليل وكثير لم يرد على هذا قالوا كالة على هذا غير جائزة من قبل أنه قد يوكله ببيع القليل والكثير ويوكله
بحفظ القليل والكثير لا غيره ويوكله بدفع القليل والكثير لا غيره فلما كان يحتمل هذه المعاني وغيرها لم يجز

الوليدين كثير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسا - حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح بأسناد لا يحضرني ذكره أن رسول الله قال إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسا وفي الحديث بقلال هجر قال ابن جريح وقد رأيت قلال هجر والقلة تسع قربتين أو قربتين وشيئا (قال الشافعي) وقرب الحجاز قديما وحديثا كبار لعزم الماء بها فإذا كان الماء خمس قرب كبار لم يحمل نجسا وذلك قلتان بقلال هجر وفي قول النبي إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسا دلالتان أحدهما أن ما بلغ قلتين فأكثر لم يحمل نجسا لأن القلتين إذا لم تجسأ لم يجسأ أكثر منهما وهذاوافق جملة حديث بربضاعة والدلالة الثانية أنه إذا كان أقل من قلتين حمل النجاسة لأن قوله إذا كان الماء كذا لم يحمل النجاسة دليل على أنه

إذا لم يكن كذلك حتى بين أو كالات من بيع أو شراء أو ودعة أو خصومة أو عمارة أو غير ذلك وإذا وكلت المرأة وكيلًا بالخصومة وهي حاضرة فإن أباحيفه رجعته الله كان يقول لأقبل الآن أرى خصم وكان ابن أبي ليلى يقول نقبل ذلك ونجيزه وبه يأخذ (قال الشافعي) رجعته الله وأقبل الوكيل من الخضر من النساء والرجال في العذر وغيره وقد كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكل عند عثمان عبد الله بن جعفر وعلي بن أبي طالب حاضر فقبل ذلك عثمان رضي الله عنه وكان يوكل قبل عبد الله بن جعفر عقيل بن أبي طالب ولا أحسبه أنه كان يوكله إلا عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولعل عند أبي بكر رضي الله عنه (قال الشافعي) رجعته الله وكان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول إن لخصومة حقا وإن الشيطان يحضرها

(باب في الدين)

(قال الشافعي) رجعته الله تعالى وإذا كان على الرجل دين وكان عنده ودعة غير معلومة بعينها فإن أباحيفه رجعته الله تعالى كان يقول ما ترك الرجل فهو بين الغرماء وأصحاب الودعة بالخصم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس لصاحب الودعة شيء إلا أن يعرف وديعته بعينها فتكون له خاصة وقال أبو حنيفة رجعته الله تعالى هي دين في ماله ما لم يقبل قبل الموت قد حلتك ألا ترى أنه لم يعلم لها سبيل ذهبت فيه وكذلك كل مال أصابه أمانة وبه يأخذ (قال الشافعي) رجعته الله تعالى وإذا كان عند الرجل ودعة بعينها وكانت عليه ديون فالودعة قرب الودعة لا تدخل عليه الغرماء فيها ولو كانت بغير عينها مثل دنائير ودرهم وما لا يعرف بعينه حاص رب الودعة الغرماء إلا أن يقول المستودع الميت قبل أن يموت قد حلتك الودعة فيكون القول قوله لأنه أمين وإذا أقر الرجل في مرضه الذي مات فيه دين وعليه دين بشهود في صحة وليس له وفاء فإن أباحيفه رضي الله تعالى عنه كان يقول يبدأ بالدين المعروف الذي في صحته فإن فضل عنهم شيء كُن للذين أقر لهم في المرض بالخصم ألا ترى أنه حين مرض أنه ليس يملك من ماله شيئا ولا يجوز وصيته فيه لما عليه من الدين فكذلك أقراره له وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو مصدق فيما أقر به والذي أقره في الصحة والمرض سواء (قال الشافعي) رجعته الله وإذا كانت على الرجل ديون معروفين بوجع أو جنابات أو شيء استملكه أو شيء أقر به وهذا كله في الصحة ثم مرض فأقر بحق لإنسان فذلك كله سواء ويتحاصون معًا لا يقدم واحد على الآخر ولا يجوز أن يقال فيه الأخذ والله تعالى أعلم أو أن يقول رجل إذا مرض فأقراره باطل كقرار المحجور عليه فأما أن يزعم أن أقراره يلزمه ثم لا يحاص به غرماء فهذا تحكم وذلك أن يبدأ بدين الصحة وأقرار الصحة وإن كان عليه دين في المرض بينة حاص وإن لم يكن بينة لم يحاص وإذا فرغ الرجل أهل دين الصحة ودين المرض بالبينة لم تجز له وصية ولم يورث حتى يأخذ هذا حق في الدين مرة يبدأ على الموارث والوصايا وغير دين إذا صار لا يحاص به وإذا استدان المرأة وزوجها غائب فإن أباحيفه رضي الله تعالى عنه كان يقول أفرض لها على زوجها نفقة مثلها في غيبته ثم رجع عن ذلك فقال لاشئ لها وهي متطوعة فيما أنفقت والدين عليها خاصة وكان ابن أبي ليلى لا يفرض لها نفقة إلا فيما يستقبل وكذلك بلغنا عن شريح وهذا يأخذ (قال الشافعي) رجعته الله وإذا غاب الرجل عن امرأته فلم ينق عليه أفرضت عليه النفقة لما مضى منذ ترك النفقة عليها إلى أن أنفق ولا يجوز أن يكون لو كان حاضرا ألزمتها نفقةها وبغنا في ماله ثم غيب عنها أو منعها النفقة ولا نجعل لها عليه دين لأن الظلم إذا قطع الحق الثابت والظلم لا يقطع حقا والذي يزعم أنه يفرض عليه نفقة في الغيبة يزعم أنه لا يقضى على غائب إلا زوجها فإنه يفرض عليه نفقة وهو غائب فيخرجها من ماله فيدفعها إليها فيجعلها أوكد من حقوق الناس مرة في هذا ثم يطرحها بغيبتها لم تقم عليه وهو لا يطرح حقًا بترك صاحبه القيام عليه ويجب من قول أصحابنا في الحيازة يقول الحق جديد والترك غير

خروج من الحق ثم يجعل الحيازة في النفقة : أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى أمراء الاجناد في رجال غابوا عن نساءهم فأمرهم بأن يأخذوهم بأن ينفقوا أو يطلقوا فإن طلقوا بعثوا بنفقة ما حبسوا (قال الشافعي) رحمه الله وحكمهم يزعمون أنهم لا يخالفون الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقد خالفوا حكم عمر ويزعمون أنهم لا يقبلون من أحد ترك القياس وقد تركوه وقالوا فيه قولاً متناقضاً : وإذا كان لرجل على رجل مال وله عليه مثله فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول هو قصاص وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يكون قصاصاً إلا أن يتراضيا به فإن كان لأحدهما على صاحبه مال يخالف لذلك لم يكن ذلك قصاصاً في قولهما جميعاً (قال الشافعي) رحمه الله وإذا كان لرجل على رجل مال وله عليه مثله لا يخالفان في وزن ولا عدد وكانا حاليين معافوه وقصاص لم يكن قصاصاً إلا بتراض ولم يكن التراضي جائزاً إلا بما تحل به البيوع * وإذا أقر وارث بدين وفي نصيبه وفاء بذلك الدين فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول يستوفي الغريم من ذلك الوارث المقر جميع ماله من نصيبه لأنه لا ميراث له حتى يقضى الدين وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أغاي يدخل عليه من الدين بقدر نصيبه من الميراث فإن كان هو وأخ له دخل عليه النصف وإن كانوا ثلاثة دخل عليه الثلث والشاهد عندهم من وحده بمنزلة المقر وإن كانوا اثنين جازت شهادتهما في جميع الميراث في قولهما جميعاً إذا كانا عدلين فإن لم يكونا عدلين كان ذلك في أنصباهما على ما فسرنا من قول أبي حنيفة وابن أبي ليلى (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه إذا مات الرجل وترك ابنتين غير عدلين فأقر أحدهما على أبيه بدين فقد قال بعض أصحابنا للغريم المقر له أن يأخذ من المقر مثل الذي كان يصيبه مما في يديه لو أقرب له الآخر وذلك النصف من دينه مما في يديه وقال غيرهم يأخذ جميع ماله من هذا حتى أقر له الآخر رجوع المأخوذ من يديه على الوارث معه فيقاسمه حتى يكون في الميراث سواء * وإذا كتب الرجل بقرض في ذكر حق ثم أقام بينة أن أصله كان مضاربة فإن أباحنيقة رحمه الله كان يقول أخذه به وأقراره على نفسه بالقرض أصدق من دعواه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أبطله عنه وأجعله عليه مضاربة وهو فيه أمين (قال الشافعي) رحمه الله وإذا أقر الرجل أن للرجل عليه ألف درهم سلفاً ثم جاء بالبينة أنهم مقارضة سئل الذي له السلف فإن قال نعم هي مقارضة أردت أن يكون له ضامناً بطلنا عنه السلف وجعلناها مقارضة وإن لم يقر بهن ذارب المال وادعاهما المشهود له أحلفناه فإن حلف كانت له عليه ديناً وكان إقراره على نفسه أو لى من شهوده شهدوا له بأمر قد يمكن أن يكونوا صدقوا فيه ويكون أصلها مقارضة تعدى فيها فاضن أو يكونوا كذبوا * وإذا أقام الرجل على الرجل البينة بمال في ذكر حق من شيء جائز فأقام الذي عليه الدين البينة أنه من رباؤه قد أقر أنه قد كتب ذكر حق من شيء جائز فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول لا أقبل منه المخرج ويلزمه المال بإقراره أنه من شيء جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقبل منه البينة على ذلك ويرده إلى رأس المال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقام الرجل على الرجل البينة بألف درهم فأقام الذي عليه الألف البينة أنها من رباؤه فأبان شهدت البينة على أصل بيع وبأسئل الذي له الألف هل كان ما قالوا من البيع (١) فإن قالوا لم يكن بينه وبينه بيع رباط ولا له حق عليه من وجه من الوجوه إلا هذه الألف وهي من بيع صحيح قبلت البينة عليه وأبطلت الربا كأنما كان ورده إلى رأس ماله وإن امتنع من أن يقر بها أحلفته له فإن حلف لزمته الغريم الألف وهي في مثل معنى المسئلة قبلها لأنه قد يمكن أن يكون أربى عليه في الألف ويكون له ألف غيرها * وإذا أقر الرجل بمال في ذكر حق من بيع ثم قال بعد ذلك لم أقبض المبيع ولم تشهد عليه بنية بقبضه فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول المال له لازم ولا ألتفت إلى قوله

(١) قوله فإن قالوا لم يكن إلى آخر الفرع كذا في النسخ وتأمله

يتأذى به الناس ممن ذلك لأن الأرض ممنوعة ولا أن التغوط محرم ولكن من رأى رجلاً يبول في ماء ناقع قدر الشرب منه والوضوء به فإن قال قائل فإن جعلت حديث موسى بن أبي عثمان يضاد حديث بشر بن عاصم وحديث الوليد بن كثير وجعلته على أن البول نجس كل ماء دائم قيل فعليك حجة أخرى مع الحجة بما وصفت فإن قال وما هي قيل أرايت رجلاً يبول في البحر أيجس بوله ماء البحر فإن قال لا قيل ماء البحر ماء دائم وقيل له أفتنجس المصانع الكبار فإن قال لا قيل فهي ماء دائم وإن قال نعم دخل عليه ماء البحر فإن قال وماء البحر ينجس فقد خالف قول العامة مع خلافة السنة وإن قال لا هذا كثير قيل له فقل ينجس فإن حددته بأقل ما يخرج من التجاسة قيل لك فإن كان أقل منه بقدر حماء فإن قلت ينجس قيل فيعقل أبداً

وكان ابن أبي ليلى يقول لا يلزمه شيء من المال حتى يأتي الطالب بالبينة أنه قد قبض المتاع الذي به عليه ذكرك الحق وقال أبو يوسف رحمه الله أسأل الذي له الحق أبعت هذا أو أن قال نعم قلت فأفهم البينة على أنك قد وفيتها متاعه فان قال الطالب لم أبعه شيأ لزمه المال (قال الشافعي) رحمه الله وإذا جاء به ذكر حق وبينة على رجل أن عليه ألف درهم من ثمن متاع أو ما كان فقال الذي عليه البينة أنه باعني هذا المتاع ولم أقبضه كلفت الذي له الحق بيئته أنه قد قبضه أو أقر بقبضه فان لم يأت بها ألحقت الذي عليه الحق ما قبضت المتاع الذي هذه الألف ثمنه ثم أبرأته من هذه الألف وذلك أن الرجل يشتري من الرجل الشيء فيجب عليه عنه تسليم البائع ما اشتري منه ويسقط عنه الثمن بهلاك الشيء قبل أن يقبضه ولا يلزمه أن يكون دافعا للثمن إلا بان يدفع السلعة إليه ولو كان الذي له الألف أتى بذكر حق وبشاهدين يشهدان أن عليه ألف درهم من ثمن متاع اشتراه منه ثم قال المشهود عليه لم أقبضه سئل المشهود له بالألف فان قال هذه الألف من ثمن متاع بعته ياد وقبضه كلف البينة على أنه قبضه وكان الجواب فيها كالجواب في المسئلة قبلها وان قال قد أقر لي بالألف فخذني باقراره أخذته له به وألحقت على دعوى المشهود عليه * وإذا ادعى الرجل على الرجل ألف درهم وجاء عليه بالبينة فشهد أحد شاهديه بالألف وشهد الآخر بألفين فان أباح خيفة رضى الله عنه كان يقول لاشهادتهما لهما لانهما قد اختلفا وكان ابن أبي ليلى يجيز من ذلك ألف درهم ويقضي بها الطالب وبه يأخذ ولو شهد أحدهما بألف وشهد الآخر بألف وخمسمائة كانت الألف جائزة في قولهما جميعا وانما أجاز هذا أبو حنيفة لانه كان يقول قدمي الشاهدان جميعا ألفا وقال الآخر خمسمائة فصارت هذه مفصلة من الألف (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ادعى الرجل على الرجل ألف درهم وجاء عليه بشاهدين شهد له أحدهما بألف والآخر بألفين سألتهما فان زعم أنهما شهدا بها عليه باقراره أو زعم الذي شهد بألف أنه شاك في الألفين وأثبت الألف فقد ثبت عليه الألف بشاهدين ان أراد أخذها بلا عيبين وان أراد الألف الأخرى التي له عليها شاهد واحد أخذها بعين مع شاهد وان كانا اختلفا فقال الذي شهد بالألفين شهدت بهما عليه من ثمن عبد قبضه وقال الذي شهد عليه بألف شهدت بهما عليه من ثمن ثياب قبضها فقد ينأ أن أصل الحقين مختلف فلا يأخذ الا بعين مع كل واحد منهما فان أحب حلف معهما وان أحب حلف مع أحدهما وترك الآخر اذا ادعى ما قال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسواء ألفين أو ألفا وخمسمائة وإذا شهد الرجل على شهادة رجل وشهد آخر على شهادة نفسه في دين أو شراء أو بيع فان أباح خيفة رضى الله عنه كان يقول لا تجوز شهادة شاهد على شهادة شاهد ولا يقبل عليه الا شاهدان وكذلك بلغنا عن علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل شهادة شاهد على شهادة شاهد وكذلك بلغنا عن شريح وبرا حيم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان على شهادة شاهد لم أقبل على كل شاهد الا شهادة شاهدين معا «قال الربيع» من قبل أن الشاهدين لو شهدا على شهادة شاهد لم يحكم بهما إلّا كما لا يشاهد آخر فلما شهدا على شهادة الشاهد الآخر كانا انما جارا الى أنفسهما اجازة شهادتهما الأولى التي أبطلها الحاكم فلم تجز الا شهادة شاهدين على كل شاهد وإذا شهد الشهود على دار أو ثمن الفلان مات وتر كهما ميراثا بين فلان وفلان فان أباح خيفة رضى الله عنه كان يقول ان شهدا وأنهم لا يعلمون له وارثا غير هؤلاء جازت الشهادة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا تجوز شهادتهما اذا قالوا لا نعلم له وارثا غير هؤلاء حتى يثبتوا ذلك فيقولوا لا وارث له غيرهم وإذا وارث غيرهم بيئته أدخله معهم في الميراث ولم تبطل شهادة الأولين في قولهما (قال الشافعي) رضى الله عنه وإذا شهد الشهود أن هذه الدار دار فلان مات وتر كهما ميراثا لا يعلمون له وارثا الا فلان وفلان قبل القاضي شهادتهما فان كان الشاهدان من أهل المعرفة بالباطنة

أن يكون ما أن تحالطهما نجاسة واحدة لا تغير منهما شيأ ينجس أحدهما ولا ينجس الآخر الا بخبر لازم تعبد العباد باتباعه وذلك لا يكون الا بخبر عن النبي والخبر عن النبي بما وصفت من أن ينجس ما دون نجس قرب ولا ينجس نجس قرب ما فوقها فأما شيء سوى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يقبل فيه أن ينجس ماء ولا ينجس آخرهما لم يتغيرا الا أن يجمع الناس فلا يختلفون فتنبع اجماعهم وإذا تغير طعم الماء أولونه أو ريحه محرم يخالطه لم يطهر الماء أبدا حتى ينزح أو يصب عليه ماء كثير حتى يذهب منه طعم المحرم ولونه وريحه فاذا ذهب فعاد بحاله التي جعله الله بها طهورا ذهب نجاسته وما قلت من أنه اذا تغير طعم الماء أو ريحه أولونه كان نجسا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه لا يثبت مثله أهل الحديث وهو قول العامة لا أعلم

بينهم فيه اختلافاً
ومعقول أن الحرام
إذا كان جزأ في الماء
لا يتميز منه كان الماء
نجساً وذلك أن الحرام
إذا ما س الجسد فعليه
غسله فإذا كان يجب عليه
غسله بوجوده في الجسد
لم يجز أن يكون موجوداً
في الماء فيكون الماء
طهوراً والحرام قائم
موجود فيه وكل ما وصفت
في الماء الدائم وهو
الراكد فأما الجاري فإذا
خالطته النجاسة فحرم
فألا تبيد ما لم تخالطه
النجاسة فهو لا نجس
* وإذا تغير طعم الماء أو
ريحه أو لونه أو جميع
ذلك بلا نجاسة خالطته
لم ينجس إنما ينجس
بالحرم فأما غير المحرم
فلا ينجس به وما وصفت
من هذا في كل ما لم
يصب على النجاسة يريد
إزالتها فإذا صاب على
نجاسة يريد إزالتها
فحكه غير ما وصفت
استدل بالالسنة وما لم
أعلم فيه مخالفاً وإذا
أصاب الثوب أو البدن
النجاسة فصب عليها
الماء ثلاثاً وذلك
بالماء طهر وإن كان
ما صب عليها من الماء

به قضى لهم بالميراث وإن جاء ورثة غيرهم أدخلتهم عليهم وكذلك لوجاء أهل وصية أو دين فإن كانوا من غير أهل
المعرفة الباطنة بالمت احتاط القاضي فسال أهل المعرفة فقال هل تعلمون له وارثاً غيرهم فإن قالوا نعم قد بلغنا
فأنا لا نقسم الميراث حتى نعلم كم هم فنقسمه عليهم وإن تطاول أن يثبت ذلك دعا القاضي الوارث بكفيل بالمال
ودفعه إليه ولم يجبره أن يأت بكفيل ولو قال الشهود لا وارث له غيرهم قبلته على معنى لا نعلم ولو قالوا ذلك
على الاحتاط لم يكن هذا صواباً منهم ولم يكن فيه مارد شهادتهم لأن الشهادة على البت تؤول إلى العلم وإذا
شهد الشهود على زنا قديم أو سرقة قديمة فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول يدرأ الحد في ذلك ويقضى
بالمال وينظر في المهر لانه قد وطئ فإذا لم يقم الحد بالوطء فلا بد من مهر وكذلك بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه قال
أعما قوم شهدوا على حد لم يشهدوا عند حضرة ذلك فأعما شهدوا على ضغن فلا شهادة لهم وبه يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل شهادتهم وأمضى الحد فأما السكران فإن أتى به وهو غير سكران فلا حد عليه
وإن كان أخذ وهو سكران فلم يرتفع إلى الوالي حتى ذهب السكر عنه إلا أنه في يدى الشرط أو عامل الوالي فإنه
يحد (قال الشافعي) رحمه الله وإذا شهد الشهود على حد لله أو للناس أو حد فيه نهي لله عز وجل والناس
مثل الزنا والسرقة وشرب الخمر وأتبعوا الشهادة على المشهود عليه أنها بعد بلوغه في حال يعقل فيها أقيم عليه
ذلك الحد إلا أن يحدث بعده توبة قبل أن ينفذ ما الله يسيطر عنه مائه قياساً على قول الله عز وجل في المحاربين
الذين تابوا من قبل أن تقدر وأعلمهم الآية فما كان من حد لله تاب صاحبه من قبل أن يقدر عليه سقط
عنه والتوبة مما كان ذنباً بالكلام مثل القذف وما أشبه الكلام بالرجوع عن ذلك والنزوع عنه والتوبة مما
كان ذنباً بالفعل مثل الزنا وما أشبهه فبترك الفعل مدة يختبر فيها حتى يكون ذلك معروفاً وإنما يخرج من
الشيء بترك الذي دخل به فيه « قال الربيع » الشافعي فيها قول آخر أنه يقام عليه الحد وإن تاب لأن
الذي جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأقر بالحد لم يأت به إن شاء الله تعالى إلا تاباً وقد أمر النبي صلى الله عليه
وسلم برجه وليس طرح الحدود التي لله عز وجل إلا في المحاربين خاصة فأما ما كان للآدميين فانهن أن كانوا
قتلوا فأولياء الدم مخيرون في قتلهم أو أخذ الدية أو أن يعفوا وإن كانوا أخذوا المال أخذ منهم (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وإذا شهد الشهود عند القاضي بشهادة فادعى المشهود عليه أنهم شهدوا بزور وقال أنا
أجرهم وأقيم البينة أنهم استوخوا وأأنهم قوم فساق فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول لأقبل الجرح
على مثل هذا وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقبله فأما غير ذلك من محدود في قذف أو شرب أو عتد فهما يقبلان
في هذا الجرح جميعاً وحفظي عن أبي يوسف أنه قال بعد يقبل الجرح إذا شهد من أعرفه وأثنى به (قال
الشافعي) رضى الله عنه وإذا شهد الشهود على الرجل بشهادة فعذوا النبی للقاضي أن يسميهم وما شهدوا به
على المشهود عليه ويمكنه من جرحهم فإن جاء بجرحتهم قبلها وإن لم يأت بها أمضى عليه الحق ويقبل
في جرحتهم أن يكونوا له مهاجرين في الحال التي شهدوا فيها عليه وإن كانوا عدولاً ويقبل جرحتهم بما
تجرح به الشهود من الفسق وغيره وينبغي أن يقف الشهود على جرحتهم ولا يقبل منهم الجرح إلا أن
ينشأ ما يجرحون به مما يراه هو جرحاً فإن من الشهود من يجرح بالتأويل وبالأمر الذي لا جرح في مثله فلا
يقبل الجرح حتى يثبت ما يراه هو جرحاً كل الجرح من شاء أن يكون في فقه أو فضل * وإذا شهد الوصي
للوارث الكبير على الميت بدين أو صدقة في دار أو هبة أو شراء فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول لا يجوز ذلك
وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا مات الرجل فأوصى إلى
رجل فشهد الوصي لمن لا يلي أمره من وارث كبير رشيد أو أجنبي أو وارث يليه غير الوصي فشهادة جائزة
وليس فيها شيء تردده وكذلك إذا شهد لمن لا يلي أمره على أجنبي * وإذا شهد الوصي على غير الميت للوارث
الكبير بشيء له خاصة فشهادته جائزة في قولها جميعاً (قال الشافعي) وكذلك إذا شهد لمن لا يلي أمره على

أجنبي * وإذا ادعى رجل ديناً على ميت فشهد له شاهدان على حقه وشهدوا وأخروا على وصية ودين لرجل عليه فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول شهادتهم جائزة لان الغريم يضر نفسه بشيئائه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا تجوز شهادته وإذا شهد أصحاب الرضا يا بعضهم لبعض لم تجز لأنهم شركاء في الوصية الثلث بينهم وقال أبو يوسف أصحاب الرضا يا الغرماء سواء لا تجوز شهادته بعضهم لبعض (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا كان لرجل دين بينة على ميت ثم شهدوا وأخروا على وصية فشهادتهم باجائزة ولا شيء فيها مما ترد له انما ترد بأن يجرى إلى أنفسهما ما بهما وهذا لم يجرى لأنهم شركاء في الوصية الثلث بينهم وإذا شهد الرجل لامرأته فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول لا تجوز شهادته لها وكذلك بلغنا عن شريح وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول شهادته لها جائزة (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه ترد شهادة الرجل لوالديه وأجداده وان بعدوا من قبل أبيه وأمه ولولده وان سفوا ولا ترد لأحد سواهم زوجة ولا أخ ولا عم ولا خال وإذا شهد الرجل على شهادته وهو صحيح البصر ثم عي فذهب بصره فان أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا تجوز شهادته تلك إذا شهد بها بلغنا عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أنه رد شهادة أعمى شهد عنده وكان ابن أبي ليلى يقول شهادته جائزة وبه يأخذ إذا كان شيء لا يحتاج أن يقف عليه (قال الشافعي) رضى الله وإذا شهد الرجل وهو بصير ثم أدى الشهادة وهو أعمى جازت شهادته من قبل أن أكثر ما في الشهادة السمع والبصر وكلاهما كان فيه يوم شهد فان قال قائل ليس فيه يوم شهد قيل انما احتجنا إلى الشهادة يوم كانت فاما يوم تقام فاعاهاى تعاد بحكم شيء قد أثبت بصيراً ولو ردناها إذا لم يكن بصيراً لأنه لا يرى المشهود عليه حين يشهد له نأى لا يجزى شهادته بصير على ميت ولا على غائب لأن الشاهد لا يرى الميت ولا الغائب والذي يزعم أنه لا يجزى شهادته بعد العي وقد أثبت بصيراً يجزى شهادته البصير على الميت والغائب * وإذا أقر الرجل بالزنا أربع مرات في مقام واحد عند القاضي فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول هذا عندى بمنزلة مرة واحدة ولا حد عليه في هذا وبه يأخذ بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ماعز بن مالك أتاه فأقر عنده بالزنا فرددته ثم أتاه الثانية فأقر عنده فرددته ثم أتاه الثالثة فأقر عنده فرددته ثم أتاه الرابعة فأقر عنده فسال قومه هل تنكرون من عقله شيئاً قالوا لا فأمر به فرجم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقيم الحد إذا أقر أربع مرات في مقام واحد (قال الشافعي) رضى الله تعالى وإذا أقر الرجل بالزنا وصفه الصفة التي توجب الحد في مجلس أربع مرات فسواء هو والذي أقر به في مجالس متفرقة ان كذا انما احتجنا إلى أن يقر أربع مرات قياساً على أربعة شهود فالذي لم يقر عليه في أربع مرات في مقام واحد وأقامها عليه في أربع مرات في مقامات متفرقة ترك أصل قوله لأنه يزعم أن الشهود الأربعة لا يقبلون الا في مقام واحد (قال) ولو تفرقوا واحد منهم فكان ينبغي له أن يقول الاقرار أربع مرات في مقام أثبت منه في أربعة مقامات فان قال انما أخذت بحديث ماعز فليس حديث ماعز كما وصف ولو كان كما وصف أن ماعز أقر في أربعة أماكن متفرقة أربع مرات ما كان قبول اقراره في مجلس أربع مرات خلافاً لهذا لاننا لم ننظر إلى المجالس انما نظرنا إلى اللفظ وليس الامر كما قالوا جميعاً واقراره مرة عند الحاكم يوجب الحد إذا ثبت عليه حتى يرحم ألا ترى الى قول النبي صلى الله عليه وسلم اغدياً نيس الى امرأته هذا فان اعترفت ذارحياً وحديث ماعز يدل حين سأل أنه جنة أنه رده أربع مرات لا تكرار عقله * وإذا أقر الرجل بالزنا عند غير قاض أربع مرات فان أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان لا يرى ذلك شيئاً ولا يحده وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول انما قامت عليه الشهود بذلك أحده (قال الشافعي) رضى الله عنه وإذا أقر الرجل عند غير قاض بالزنا فينبغي للقاضي أن لا يرحمه حتى يقر عنده وذلك أنه يقر عنده ويقضى برجه فيرجع فيقبل رجوعه فإذا كان أصل القول في الاقرار هكذا

قليل فلا ينجس الماء بمساة النجاسة إذا أريد به ازالها عن الثوب لانه لو نجس بمساة بها هذه الحال لم يطهر وكان اذا غسل الغلظة الاولى نجس الماء ثم كان في الماء الثاني عماس ماء نجساً فينجس والماء الثالث عماس ماء نجساً فينجس ولكنها تطهر بما وصفت ولا يجوز في الماء غير ما قلت لأن الماء يزيل الأنجاس حتى يطهر منها ما ماسه ولا يجده ينجس الا في الحال التي أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الماء ينجس فيها والدلالة عن رسول الله بخلاف حكم الماء المغسول به النجاسة أن النبي قال اذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليغسله سبع مرات وهو يغسل سبعة بأقل من قدح ماء وفي أن النبي أمر بدم الحيضة يقرص بالماء ثم يغسل وهو يقرص بماء قليل وينضح فقال بعض من قال قد سمعت قولك في الماء فلو قلت لا ينجس الماء بحال للقياس على ما وصفت

لم ينبغ أن يرجه حتى يقر عنده وينبغي إذا بعث به ليرجم أن يقول لهم متى رجعت فأتروا كوه بعد وقوع الجارة وقبلها وما قال النبي صلى الله عليه وسلم في ما عرفت لها لتركتموه إلا بعد وقوع الجارة . وإذا رجعت الرجل عن شهادته بالزنا وقد رجم صاحبه بها فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول يضرب الحدو وغرم ربع الدية وبه يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول أقتله فإن رجعوا أربعتهم قتلهم ولا تغرمهم الدية فإن رجعوا ثلاثة في قول أبي حنيفة رجمه الله تعالى ضربوا الحدو وغرم كل واحد منهم ربع الدية (قال الشافعي) رجمه الله وإذا شهد أربعة على رجل بالزنا فرجم فرجع أحدهم عن شهادته سأله القاضي عن رجوعه فإن قال عدت أن أشهد بزور قال له القاضي علمت أنك إذا شهدت مع غيرك قتل فإن قال نعم دفعه إلى ألياء المقتول فإن شاؤا قتلوا وإن شاؤا عفوا فإن قالوا تركوا القتل وتأخذ الدية كان لهم عليه ربع الدية وعليه الحد في هذا كله وإن قال شهدت ولا أعلم ما يكون عليه القتل أو غيره أحلف ما عمد القتل وكان عليه ربع الدية والحد وهكذا الشهود معه كلهم إذا رجعوا . وإذا شهد الشهود عند القاضي على عبد وحواله ووصفه وهو في بلدة أخرى فكتب القاضي شهادتهم على ذلك فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول لا أقبل ذلك ولا أدفع إليه العبد لأن الحلية قد توافقت الحلية وهو يتنفع بالعبد حتى يأتي به إلى القاضي الذي كتب له أرايت لو كانت جارية جميلة والرجل غير أمين أكتب أبعث بها معه . وكان ابن أبي ليلى يختم في عنق العبد ويأخذ من الذي جاء بالكتاب كفيلا ثم يعثبه إلى القاضي فإذا جاءه العبد والكتاب الثاني دعا الشهود فإن شهدوا أنه عبده أبرأ كفيله وقضى بالعبد أنه له وكتب له بذلك كتابا إلى القاضي الذي أخذ منه الكفيل حتى يبرئ كفيله وبه يأخذ (قال الشافعي) رجمه الله وإذا شهد الشهود لرجل على دابة غائبة فوصفوها وحاولوها فالقياس أن لا يكلف صاحب الدابة أن يدفعها من قبل أن الحلية قد تشبه الحلية وإذا ختم القاضي الذي هو ببلده في عنقها وبعث بها إلى القاضي المشهود عنده فإن زعم أن ضمانها من الذي هي في يديه فقد أخرجها من يديه ولم يبرئه من ضمانها ويقطع عنه منفعتها إلى البلد الذي تصير إليه فإن لم يثبت عليه الشهود أو ماتوا قبل أن تصل إلى ذلك البلد فردت إليه كان قد انقطعت منفعتها عنه ولم يعط لها جارة عوضت تلفا غير مضمون له ولو جعل ضمانها من المدفوعة له وجعل عليه كراءها في مغيها ان ردت كان قد ألزم ضمانها وانما يضمن المتعدى وهذا لا يتعد وانما ذهب ابن أبي ليلى وغيره من ذهب مذهبه إلى أن قال لا سبيل إلى أخذ هذه الدابة إلا بأن يؤثق بها إلى الشهود أو يذهب بالشهود إلى أوليس على الشهود أن يكفوا الذهاب من بلدانهم والأتان بالدابة أخف ولرب الدابة في الدابة مثل مال الشهود في أنفسهم من أن لا يكلف الخروج بشئ لم يستحق عليه وهكذا العبد مثل الدابة وجميع الحيوان . وإذا شهد الرجل من أهل الكوفة شهادة فعدل بمكة وكتب بها قاضي مكة إلى قاضي مصر في مصر غير مصره الشهادة وزكى عنك وكتب بذلك إلى قاضي الكوفة فشهد قوم من أهل الكوفة أن هذا الشاهد فاسق فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول شهادتهم لا تقبل عليه أنه فاسق وبه يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول ترد شهادته ويقبل قولهم وقال أبو حنيفة رضى الله عنه لا ينبغي للقاضي أن يفعل ذلك لانه قد غاب عن الكوفة سنين فلا يدري ما أحدث ولعله قد تاب (قال الشافعي) رضى الله عنه وإذا شهد الرجلان من أهل مصر بشهادة فعدل بمكة وكتب قاضي مكة إلى قاضي مصر فسأل المشهود عليه قاضي مصر أن يأتيه بشهود على جرحهما فإن كان جرحهما بعد أوة أو طنة أو مات رده بشهادة العدل قبل ذلك منه ورددهما عنه وإن جرحهما بسوء حال في أنفسهما نظر إلى المدة التي قد زالا فيهما مصر وصاراهما إلى مكة فإن كانت مدة تنغير الحال في مثلها التنغير الذي لو كانا بمصر هما مجروحين فتغير إليهما قبلت شهادتهما قبل القاضي شهادتهما ولم يلفت إلى الجرح لأن الجرح متقدم وقد حدثت لهما حال بعد الجرح صاراهما غير مجروحين وإن لم تكن أنت عليهم أمانة تقبل فيها شهادتهما إذا تيسر أقبل عليهما الجرح وكان أهل بلدهما

أن الماء ينزل الانحباس كان قولاً لا يستطيع أحدرده ولكن زعمت أن الماء الذي يظهر به ينجس بعضه فقلت له اني زعمته بالعرض من قول رسول الله الذي ليس لأحد فيه الاطاعة الله بالتسليم له فأدخل حديث موسى بن أبي عثمان لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه فأدخلت عليه ما وصفت من اجماع الناس فيما علمته على خلاف ما ذهب إليه منه ومن ماء المصانع الكبار والبحر فلم يكن عنده فيه حجة حدثنا الربيع قال قال الشافعي وقلت له ما علمتكم اتبعتم في الماء سنة ولا اجماعا ولا قياسا ولقد قلتم فيه آقاويل لعله لو قيل لعاقل تخاطأ فقال ما قلتم لكان قد أحسن التخاطؤ ثم ذكرت فيه الجسج بما ذكرت من السنة وقلت له أفى أحدمع النبي حجة فقال لا وقلت أليست تثبت الأحاديث التي وصفت فقال أما حديث الوليد ابن كثير وحديث ولوغ

أعلمهم ما من عدو لما غريباً ومن أهل بلد حياً لأن الجرح أولى من التعديل (قال الشافعي) رحمه الله
قال الله عز وجل وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال من ترضون من الشهداء « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أنه قال عدلان حران مسلمان ثم لم أعلم من أهل
العلم مخالفاً في أن هذا معنى الآية وإذا لم يختلفوا فقد زعموا أن الشهادة لا تتم إلا بأربع أن يكون الشاهدان
حرين مسلمين عدلين بالغين وأن عبد الوكيل كان مسلماً عدلاً لم تجز شهادته بأنه ناقص الحرية وهي أحد الشروط
الأربعة وإذا زعموا هذا فنقص الإسلام أولى أن لا تجوز مع الشهادة من نقص الحرية فإن زعموا أن هذه الآية
التي جعت هذه الأربع الحاصل حتم أن لا يجوز من الشهود إلا من كانت فيه هذه الحاصل الأربع المجتمعة فقد
خالفوا ما زعموا من معنى كتاب الله حين أجازوا شهادة كافر بحال وإن زعموا أنهم أدلة وأنها غير مانعة أن
يجوز غير من جع هذه الشروط الأربع فقد ظلموا من أجازوا شهادة العبد وقد سألتهم فكان أعلى من زعموا
أنه أجاز شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض شريح وقد أجاز شريح شهادة العبد فقال له المشهود عليه أن يجز
على شهادة عبد فقال قم فكلكم سواء عبيد وإماء فإن زعم أنه يخالف شريحاً لقول أهل التفسير أن الآية
شرط الحرية فليس في الآية بعين بيان الحرية وهي محتلة لها وفي الآية بيان شرط الإسلام فلم وافق شريحاً
مرة وخالفه أخرى وقد كتبنا هذا في كتاب الأقيسة ولا تجوز شهادة ذكر ولا أنثى في شيء من الدنيا لأحد
ولا على أحد حتى يكون بالغاً عاقلاً حراً مسلماً عدلاً ولا تجوز شهادة ذمي ولا من خالف ما وصفنا بوجه من الوجوه
. وإذا شهد الشاهدان من اليهودي على رجل من النصارى وشهد شاهدان من النصارى على رجل من اليهود
فإن أباحه رضى الله تعالى عنه كان يقول ذلك جائز لأن الكفر كله ملة واحدة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى
لا يجيز ذلك ويقول لأنهما ملتان مختلفتان وكان أبو حنيفة يورث اليهودي من النصراني والنصراني من
اليهودي ويقول أهل الكفر بعضهم من بعض وإن اختلفت ملتهم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى لا يورث
بعضهم من بعض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تحاكم أهل المال بيننا فكمنا بينهم لم نورث مسلماً
من كافر ولا كافر من مسلم وورثنا الكفار بعضهم من بعض فنورث اليهودي النصراني والنصراني اليهودي
ونجعل الكفر ملة واحدة كما جعلنا الإسلام ملة لأن الأصل أنما هو إيمان أو كفر وإذا شهد الشهود عند
قاضى الكوفة على عبد وحلوه ووصفوه أنه لرجل فإن أباحه رضى الله تعالى عنه قال لا لأكتبه وقال ابن
أبي ليلى أكتب شهادتهم إلى قاضى البلد الذى فيه العبد فيجمع القاضى الذى العبد فى بلده بين الذى جاء
بالكتاب وبين الذى عنده العبد فإن كان الذى عنده العبد حجة والابعث بالعبد مع الرجل الذى جاء بالكتاب محتوماً
فى عنقه وأخذ منه كفيلاً بقيمته ويكتب إلى القاضى بجواب كتابه بذلك فيجمع قاضى الكوفة بين البيعة وبين
العبد حتى يشهدوا عليه بعينه ثم يرد مع الذى جاء به إلى قاضى البلد الذى كان فيه العبد حتى يجمع بينه
وبين خصمه ثم يعرض عليه القضاء ويبرأ كفيلاً وبه يأخذ قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ما لم تجز تهمة
أو أمر يستريبه من الغلام : وإذا سافر الرجل المسلم فحضر الموت فأشهد على وصيته رجلين من أهل الكتاب
فإن أباحه رضى الله تعالى عنه كان يقول لا تجوز شهادتهما وبه يأخذ لقول الله عز وجل وأشهدوا ذوي
عدل منكم وكان ابن أبي ليلى يقول ذلك جائز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا سافر المسلم فأشهد على
وصيته ذمي لم يقبلهما ما وصفنا من شرط الله عز وجل في الشهود وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى
على شاهد الزور تعزير غير أنه يبعث به إلى سوقه إن كان سوقياً وإلى مسجد قومه إن كان من العرب فيقول
القاضى يقرئكم السلام ويقول أنا وجدنا هذا شاهداً ورؤنا حذراً وحذروا الناس وذكر ذلك أبو حنيفة
عن القاسم عن شريح وكان ابن أبي ليلى يقول عليه التعزير ولا يبعث به ويضربه خمسة وسبعين سوطاً قال
أبو يوسف رحمه الله أعزره ولا أبلغ به أربعين سوطاً وإطاف به وقال أبو يوسف بعد ذلك أبلغ به خمسة وسبعين

الكتاب في الماء وحديث
موسى بن أبي عثمان
فتثبت بالسنادها
وحديث بئر بضاعة
فتثبت بشهرته وأنه
معروف فقلت له لقد
خالفتها كلها وقلت قولاً
اخترعته مخالفاً للأخبار
خارجاً من القياس
فقال وما هو قلت
أذكر القدر الذى إذا
بلغه الماء الراكد لم
ينجس وإذا نقص منه
الماء الراكد نجس
قال الذى إذا حرك
أدناه لم يضرب أقصاه
فقلت أقلت هذا خبراً
قال لا قلت فقياساً قال
لا ولكن مع قول أنه
يختلط بتحريرك
الآدميين ولا يختلط
قلت أ رأيت أن حركته
الريح فاختلط قال إن
قلت أنه ينجس إذا
اختلط ما تقول قلت
أقول أ رأيت رجلاً
من البحر تضرب
أمواجها فتأتى من
أقصاها إلى أن تفيض
على الساحل إذا
هاجت الريح فاختلط
قال نعم فقلت أفتنجس
تلك الرجل من البحر
قال لا ولو قلت تنجس
تفاحش على قلت فن

كافسك قولاً يتناف
السنة والقياس
ويتفاحس عليك فلا
تقوم منه على شيء أبداً
قال فان قلت ذلك قلت
فيقال لك أيجوز في
القياس أن يكون ما أن
خالطتهما نجاسة لم تغير
شيئاً لا ينجس أحدهما
وينجس الآخر ان كان
أقل منه بقدر قال لا
قلت ولا يجوز الا أن
لا ينجس شيء من الماء
الا بان يتغير بحرام
خالطه لانه يزيل
الأنجاس أو ينجس
كله بكل ما خالطه قال
ما يستقيم في القياس الا
هذا ولكن لا قياس مع
خلاف خبر لازم قلت
فقد خالفت الخبر اللازم
ولم تقل معقولاً ولم تقس
وزعمت أن فارة لو وقعت
في بئر فانتزح منها
عشرون أو ثلاثون
دلو ثم طهرت البئر فان
طرحت تلك العشرون
أو الثلاثون دلو في بئر
أخرى لم ينزح منها الا
عشرون أو ثلاثون
دلو وان كانت ميتة
أكبر من ذلك نزح
منها أربعون أو ستون
دلو فسن وقتك هذا
في الماء الذي لم يتغير

سوطاً (قال الشافعي) رحمه الله وإذا أقر الرجل بأن قد شهد بزر أو علم القاضي يقيناً أنه قد شهد بزر وعززه
ولا يبلغ به أربعين ويشهر بأمره فان كان من أهل المسجد وقصد في المسجد وان كان من أهل القبلة وقفه
في قبيلته وان كان سوقاً وقفه في سوقه وقال انا وجدناخذناخذ زور فاعزوه واحذروه وإذا أمكن
بالحال أن لا يكون شاهد زوراً وشبه عليه بما يغلط به مثله قيل له لا تقدم على شهادة لا بعد اثبات ولم يعززه
واذا شهد شاهدان لرجل على رجل بحق فأكذبهم المشهود له ردت شهادتهما لانه أبطل حقه في شهادتهما ولم
يعزروا ولا واحد منهما مالاً لاندري أيهما الكاذب فأما الأولان فقد يمكن أن يكونا صادقين والذي أكذبهما
كاذب فإذا أمكن أن يصدق أحدهما ويكذب الآخر لم يعزروا واحد منهما من قبل أن لا ندري أيهما الكاذب
(قال الشافعي) رحمه الله وكذلك لو شهد رجلان لرجل بأكثر مما ادعى لم يعزروا لانه قد يمكن أن يكونا صادقين
وإذا اختلف الشاهدان في الموطن الذي شهدا فيه فإن أباحني فخرى رضي الله عنه كان يقول لا نعزرها
ويقول لاني لا أدري أيهما الصادق من الكاذب اذا كانا شهدا على فعل فان كانا شهدا على اقرار فانه كان
يقول لا أدري لعلهما صادقان جميعاً وان اختلفا في الاقرار وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يرد الشاهدين وربما
ضربهما وعاقبهما وكذلك لو خالف المدعي الشاهدين في قول أبي حنيفة رحمه الله فشهدا بأكثر مما ادعى
فان أباحني فخرى رضي الله عنه لا نعزرها لانهم المذمومين عليهما وكان ابن أبي ليلى ربما عزرهما وضربهما
وربما لم يفعل (قال الشافعي) رضي الله عنه لا نعزرها اذا أمكن صدقهما وإذا لم يطعن الخصم في الشاهد
فان أباحني فخرى رضي الله عنه كان يقول لا يسأل عن الشاهد وكان ابن أبي ليلى يقول يسأل عنه وبهذا يأخذ
وكان أبو حنيفة رحمه الله لا يجيز شهادة الصبيان بعضهم على بعض وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يجيز شهادة
الصبيان بعضهم على بعض (قال الشافعي) رحمه الله ولا يقبل القاضي شهادة شاهد حتى يعرف عدله طعن
فيه الخصم أو لم يطعن ولا تجوز شهادة الصبيان بعضهم على بعض في الجراح ولا غير هاقبل أن يتفرقوا ولا بعد
أن يتفرقوا لأنهم ليسوا بمن شرط الله الذي شرطه في قوله من ترضون من الشهداء وهذا قول ابن عباس رضي
الله عنهما وخالفه ابن الزبير وقال نجيز شهادتهم اذا لم يتفرقوا وقول ابن عباس رضي الله عنهما أشبه باقرآن
والقياس لا أعرف شاهداً يكون مقبولا على صبي ولا يكون مقبولا على بالغ ويكون مقبولا في مقامه ومردودا
بعد مقامه والله سبحانه وتعالى الموفق

(باب في الأيمان)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا ادعى الرجل على الرجل دعوى وجاء بالينة فإن أباحني فخرى رضي الله عنه
كان يقول لا نرى عليه يميناً مع شهوده ومن حجه في ذلك أنه قال بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال
اليمن على المدعي عليه واليمين على المدعي فلا تجعل على المدعي ما لم يجعل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا تحول اليمين عن الموضع الذي وضعها عليه النبي صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول على
المدعي اليمين مع شهوده وإذا لم يكن له شهود لم يستحلفه وجعل اليمين على المدعي عليه فإن قال المدعي عليه أنا
أرد اليمين عليه فانه لا يرد اليمين عليه الا أن يثمه فيرد اليمين عليه اذا كان كذلك وهذا في الدين (قال الشافعي)
رحمه الله وإذا جاء الرجل بشاهدين على رجل بحق فلا يمين عليه مع شهادته ولو جعلنا عليه اليمين مع شهادته
لم يكن لإحلافنا مع الشاهد معنى وكان خلافاً لقول النبي صلى الله عليه وسلم البيعة على المدعي واليمين على
المدعي عليه وإذا ادعى رجل على رجل دعوى ولا يمينه أحلفنا المدعي عليه فان حلف برئ وان نكل قلنا
لصاحب الدعوى لستنا نعطيكَ بنكوله شيئاً الا أن تحلف مع نكوله فان حلفت أعطيناك وان امتنعت لم نعطك
ولهذا كتاب في كتاب الأفضية وإذا ورت الرجل ميراثاً داراً أو أرضاً أو غير ذلك فادعى رجل فيه ادعى

ولم تكن له بينة فأراد أن يستخلف الذي ذلك في يديه فان أباحنيفة رضى الله عنه كان يقول اليمين على علمه أنه لا يعلم لهذا فيه حقا وكذلك كان ابن أبي ليلى يقول أيضا وانما جعل أبوحنيفة رضى الله عنه على هذا اليمين على علمه لأن الميراث لزمه ان شاء وان أبي والبيع لا يلزمه الا بقبول وإذا كان الشيء لا يلزمه الا بفعوله وقبول منه مثل البيع والهبة والصدقة فاليمين في ذلك البتة والميراث لو قال لأقبله كان قوله ذلك باطلا وكان الميراث له لازما فلذلك كانت اليمين على علمه في الميراث وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول اليمين عليه على علمه في جميع ما ذكرت كمن يبيع وغير ذلك (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ورث الرجل دارا أو غيرها فدعى رجل فيها دعوى سألتناه عن دعواه فان ادعى شيئا كان في يدي الميث أحلفنا الوارث على علمه ما يعلم له فيها حقا ثم أبرأناه وان ادعى فيها شيئا كان في يدي الوارث أحلفناه على البتة بخلفه في كل ما كان في يديه على البتة وما كان في يدي غير فوريته على العلم وإذا استخلف المدعى عليه على دعواه خلفه القاضي على ذلك ثم أتى بالبينه بعد ذلك على تلك الدعوى فان أباحنيفة رحمه الله كان يقبل منه ذلك لانه بلغنا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وشريح أنهما كانا يقولان اليمين العاجزة أحي أن ترد من البينة العادلة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لأقبل منه البينة بعد اليمين وبعد فصل القضاء (قال الشافعي) وإذا ادعى الرجل على الرجل الدعوى ولم يأت عليه بينة وأحلفه القاضي خلف ثم جاء المدعى بينة قبلتها وقضيت له بها ولم أمنع البينة العادلة التي حكم المسلمون بالايعطاء بها باليمين العاجزة

(باب الوصايا)

وإذا أوصى الرجل للرجل بسكنى دارا وبخدمة عبدا أو بغلة بستان أو أرض وذلك ثلثة أو أقل فان أباحنيفة رضى الله عنه كان يقول ذلك جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز ذلك والوقت في ذلك وغير الوقت في قول ابن أبي ليلى سواء (قال الشافعي) رضى الله عنه وإذا أوصى الرجل للرجل بغلة داره أو غمرة بستانه والثلث يحمله فذلك جائز وإذا أوصى له بخدمة عبده والثلث يحمله العبد فذلك جائز وان لم يحمل الثلث العبد جاز له منه ما حل الثلث ورد ما لم يحمل وإذا أوصى الرجل للرجل بأكثر من ثلثة فأجاز ذلك الورثة في حياته وهم كبار ثم ردوا ذلك بعد موته فان أباحنيفة رضى الله عنه كان يقول لا يجوز عليهم تلك الوصية ولهم أن يردوها لانهم أجازوا وهم لا يملكون الا جازة ولا يملكون المال وكذلك بلغنا عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه وشريح وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أجازت لهم جائزة عليهم لا يستطيعون أن يرجعوا الى شيء منها ولو أجازوها بعدهم ثم أرادوا أن يرجعوا فيها قبل أن تنفذ الوصية لم يكن ذلك لهم وكانت أجازتهم جائزة في هذا الموضع في قولهما جميعا (قال الشافعي) رحمه الله وإذا أوصى الرجل للرجل بأكثر من ثلث ماله فأجاز ذلك الورثة وهو حي ثم أرادوا الرجوع فيه بعد أن مات فذلك جائز لهم لانهم أجازوا ما لم يملكوا ولو مات فأجازوها بعدهم ثم أرادوا الرجوع قبل القسم لم يكن ذلك لهم من قبل أنهم أجازوا ما لم يملكوا فإذا أجازوا وذلك قبل موته كانت الوصية وصاحبهم مريض أو صحيح كان لهم الرجوع لانهم في الحالين جميعا غير مالكين أجازوا ما لم يملكوا * (قال) وإذا أوصى رجل بثلث ماله لرجل وبماله كله لا خرف ذلك الورثة كله الى الثلث فان أباحنيفة رضى الله عنه كان يقول الثلث بينهما نصفان لا يضرب صاحب الجميع بحصة الورثة من المال وكان ابن أبي ليلى يقول الثلث بينهما على أربعة أسهم يضرب صاحب المال بثلاثة أسهم ويضرب صاحب الثلث بسهم واحد وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله وإذا أوصى الرجل لرجل بثلث ماله ولا خرف ماله كله ولم يجز ذلك الورثة أن يقسم الوصية على أربعة أسهم لصاحب الكل ثلاثة ولصاحب الثلث واحد قياسا على قول الفرائض ومعقول في الوصية أنه أراد هذا بثلاثة وهذا بواحد

بضم حرام ولا لونه ولا ربحه أن ينجنس بعض الماء دون بعض أيتجنس بعضه أم ينجنس كله قال بل ينجنس كله قلت أفرأيت شيئا قط ينجنس كله فيخرج بعضه فتذهب النجاسة من الباقي منه أتقول هذا في سمن ذائب أو غيره قال ليس هذا بقياس ولكننا اتبعنا فيه الاثر عن علي وابن عباس رضى الله عنهما ما قلت أفختلف ما جاء عن رسول الله الى قول غيره قال لا قلت فقد فعلت وخلفت مع ذلك عليا وابن عباس زعمت أن عليا قال اذا وقعت الفأرة في بئر تزح منها سبعة أو خمسة دلاء وزعمت أنها لا تطهر الا بعشرين أو ثلاثين وزعمت أن ابن عباس تزح زمزم من زمجي وقع فيها وأنت تقول يكفي من ذلك أربعون أو ستون دلوا قال ففعل البئر تغيرت بدم قلت فنحن نقول اذا تغيرت بدم لم تطهر أبدا حتى لا يوجد فيها طعم دم ولا لونه ولا ربحه وهذا لا يكون في زمزم ولا

فما هو أكثر ما منها
وأوسع حتى ينزح فليس
لشيء في هذا شيء وهذا عن
علي وابن عباس غير
ثابت وقد خالفتم ما لو
كان نابتا وزعت لوان
رجلا كان جنبا فدخل
في بئر ينوي الغسل من
الجنابة نجس البئر ولم
يطهر ثم هكذا ان دخل
ثانية ثم يطهر الثالثة
فاذا كان ينجس أولا
ثم ينجس ثانية وكان
نجسا قبل دخوله أولا
ولم يطهر برها ولا ثانية
أليس قد ازداد في قولك
نجاسة فانه كان نجسا
بالجنابة ثم زاد نجاسة
بعماسة الماء النجس
فكيف يطهر بالثالثة
ولم يطهر بالثانية قبلها
ولا بالاولى قبل الثانية
قال ان من أصحابنا من
قال لا يطهر أبدا
قلت وذلك يلزمك قال
يتفاحش ويتفاحش
ويخرج من أقاويل
الناس قلت في كذا
خلاف السنة وما
يخرج من أقاويل
الناس وقلت له وزعت
أنك ان أدخلت يدك
في بئر تنوي بها أن
توضئها نجس البئر
كلها لانه ماء توضئ به

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا مات الرجل وترك أخاه لأبيه وأمه وجدته فان
أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول المال كله للجد وهو بمنزلة الأب في كل ميراث وكذلك بلغنا عن أبي بكر
الصادق وعن عبد الله بن عباس وعن عائشة أم المؤمنين وعن عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنهم أنهم
كانوا يقولون الجد بمنزلة الأب اذا لم يكن له أب وكان ابن أبي ليلى يقول في الجد يقول علي بن أبي طالب رضي الله
عنه لا أخ النصف وللجد النصف وكذلك قال زيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود في هذه المنزلة (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى واذا هلك الرجل وترك جده وأخاه لأبيه وأمه فالمال بينهما نصفان وهكذا قال زيد بن
ثابت وعلي وعبد الله بن مسعود وروى عن عثمان رضي الله عنهم وخالفهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه
بفضل المال للجد وقالته مع عائشة وابن عباس وابن الزبير وعبد الله بن عتبة رضي الله عنهم وهو مذهب أهل
الكلام في القرائض وذلك أنهم يتوهمون أنه القياس وليس واحد من القولين بقياس غير أن طرح الأخ بالجد
أبعد من القياس من إثبات الأخ معه وقد قال بعض من يذهب هذا المذهب انما طرحنا الأخ بالجد لثلاث
خصال أنتم مجتمعون معنا عليها أنكم تحجبون به بنى الام وكذلك منزلة الاب ولا تنقصونه من السدس وكذلك
منزلة الاب وانكم تسمونه أبا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت انما يحجبنا به بنى الام خبرا لا قياسا على
الأب قال وكيف ذلك قلت نحن نجح ببنى الام بنت ابن ابن متسلسلة وهذه وان وافقت منزلة الاب في
هذا الموضع فلم نحكم لها نحن وأنت بأن تكون تقوم مقام الأب في غيره واذا وافقه في معنى وان خالفه في غيره
وأما أن لا تنقصه من السدس فانما لم تنقصه خبرا ونحن لا ننقص الجدة من السدس أفرا ينالناك أفتأها مقام
الأب أن وافقته في معنى وأما اسم الابوة فنحن وأنت نلزم من ينالون اسم الابوة واذا كان ذلك ودون
أحدهم أب أقرب منه لم يرث وكذلك لو كان كافرا والموروث مسلما أو كافلا والموروث مقتولا أو كان الموروث
حر والاب مملوكا فلو كان انما ورثنا باسم الابوة فقط ورثناهؤلاء الذين حرمانهم كلهم ولكننا انما ورثناهم
خبرا لا بالاسم قال فأى القولين أشبه بالقياس قلت ما فيه قياس والقول الذي اخترت أبعده من القياس
والعقل قال فأين ذلك قلت أرايت الجد والأخ اذا طلبا ميراث الميت أيديان بقرابة أنفسهما أم بقرابة
غيرهما قال وما ذلك قلت أليس انما يقول الجد أنا أبو أبي الميت ويقول الأخ أنا ابن أبي الميت قال بلى
قلت بقرابة أبي الميت أيديان معا الى الميت قلت فاجعل أبا الميت هو الميت أيهما أولى بكثرة ميراثه أبنه
أو أبوه قال بل ابنه لان له خمسة أسداس ولأبيه السدس قلت فكيف يجب الأخ بالجد والأخ اذا مات
الاب أولى بكثرة ميراثه من الجد لو كنت حاجبا أحدهما بالأخران يعني أن تحجب الجد بالأخ قال وكيف
يكون القياس فيه قلت لا معنى للقياس فيهما معا يجوز ولو كان له معنى انبغى أن يجعل للأخ أبا حيث
كان مع الجد خمسة أسداس وللجد السدس وقلت أرايت الاخوة أمثلي القرض في كتاب الله قال نعم
قلت فهل للجد في كتاب الله فرض قال لا قلت وكذلك السنة هم ميثون فيها ولا أعلم للجد في السنة فرضا
الامن وجه واحد لا ينبغي أهمل الحديث كل التثبيت فلا أعلمك الا طرحت الأقوى من كل وجه بالأضعف
* واذا أقرت الأخت وهي لأب وأم وقد ورثت معها العصبية بأخ لأب فان أبا حنيفة رضي الله عنه كان
يقول نعطيه نصف ما في يدها لانها أقرت أن المال كله بينهما نصفان فما كان في يدها منه فهو بينهما نصفان
وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا نعطيه مما في يدها شيئا لانها أقرت بما في يدي العصبية (١) وهو سواء
في الورثة كلهم ما قالوا جميعا (قال الشافعي) واذا مات الرجل وترك أخته لأبيه وأمه وعصبته فاقرت الأخت
بأخ فالقياس انه لا يأخذ شيئا وهكذا كل من أقر به وهو وارث فكان اقراره لا يثبت نسبته فالقياس أن
لا يأخذ شيئا من قبل انه انما أقر له بحق عليه في ذلك الحق مثل الذي أقر له به لانه اذا كان وارثا بالنسب كان
(١) لعل مراده وهكذا الحكم في الورثة كلهم على ما قالنا من الاعطاء مما في يديها وعنده تدبر

ولا تظهر حتى تنزع كلها
 وإذا سقطت فيها ميتة
 طهرت بعشرين دلوًا
 أو ثلاثين دلوًا فرغت أن
 البئر بدخول البدائي
 لانجاسة فيها تنجس
 كلها فلا تظهر أبدًا وأنها
 تطهر من الميتة بعشرين
 دلوًا أو ثلاثين هل رأيت
 أحدا قط زعم أن يد
 مسلم تنجس أكثر مما
 تنجس الميتة وزعمت
 أنه إن أدخل يده ولا
 ينوي وضوءًا طهرت يده
 للوضوء ولم تنجس البئر
 أو رأيت أن لو ألقى فيها
 جيفة لا ينوي تحييسها
 أو ينويه أو لا ينوي شيئاً
 أذلك سواء قال نعم
 النجاسة كلها سواء ونيت
 لا تصنع في الماء شيئاً
 قلت وما حال طهه أما
 طاهر وأما نجس قال
 نعم قلت فلم زعمت أن
 نيت في الوضوء تنجس
 الماء إن أحسنكم لو
 قال هذا غيركم بلغتم به
 إلى أن تقولوا القلم عنه
 مرفوع فقال لقد سمعت
 أبا يوسف يقول قول
 الجازيين في الماء
 أحسن من قولنا وقولنا
 فيه خطأ قلت وآقام
 عليه وهو يقول هذا فيه

موروثاته وإذا لم يثبت النسب حتى يكون موروثاته لم يجز أن يكون وارثاته وذلك مثل الرجل يقر أنه باع داره
 من رجل بألف فحده المقر له بالبيع لم نعطه الدار وإن كان بائعها قد كان أقرب بأنها قد صارت ملكاً له وذلك
 أنه لم يقر أنها كانت ملكاً له إلا وهو مملوك عليه بهائي فلما سقط أن تكون مملوكة عليه سقط الاقرار له
 وذلك مثل الرجلين يتبايعان العبد فيختلفان في ثمنه وقد تصادقا على أنه قد خرج من ملك المالك إلى ملك
 المشتري فلما لم يسلم للمشتري ما زعم أنه ملكه به سقط الاقرار فلا يجوز أن يثبت للمقر له بالنسب حق وقد
 أخطأ أنه لم يقر له به من دين ولا وصية ولا حق على المقر له الميراث الذي إذا ثبت له ثبت أن يكون موروثاته
 وإذا لم يثبت له أن يكون موروثاً بالنسب لم يثبت له أن يكون وارثاته وإذا مات الرجل وترك امرأة وولدها
 ولم يقر بجبل امرأته ثم جاءت بولد بعد موته وجاءت بامرأة تشهد على الولادة فإن أباحني فرجه الله تعالى
 كان يقول لأقبل هذا ولا أثبت نسبته ولا ورثته بشهادة امرأة وكان ابن أبي ليلى يقول أثبت نسبته وأورثته
 بشهادتهم أوحدها وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا مات الرجل وترك ولداً وورثة فولدت
 فأكره ابنه ولداً هاجت بأربع نسوة يشهدن بأنها أولادته كان نسبته ثابتاً وكان ولداً ولا أقبل فيه أقل من
 أربع نسوة قياساً على القرآن لأن الله عز وجل ذكر شاهدين وشاهد أو امرأتين فأقام امرأتين حيث
 أجازهما مقام رجل فلما أجزا النساء فيما يغيب عنه الرجال لم يجز أن يجيز منهن إلا أربعاً قياساً على ما وصفت
 وجعله هذا القول قول عطاء بن أبي رباح * وإذا كان للرجل عبدان ولدا في ملكه كل واحد منهما من أمة
 فأقر في صحته أن أحدهما ابنه ثم مات ولم يبين ذلك فإن أباحني فرجه الله تعالى كان يقول لا يثبت نسب
 واحد منهما ويعتق من كل منهما نصفه ويسعى في نصف قيمته وكذلك أمهاتهما وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى
 يثبت نسب أحدهما ويرثان ميراث ابن ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته وكذلك أمهاتهما (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان لرجل أمتان لزوج ل واحدة منهما فولدتا ولدين فأقر السيد بأن أحدهما
 ابنه ومات ولا يعرف أيهما أقرب فأنار بينهما القافة فإن ألحقوا به أحدهما جعلناه ابنه وورثناه منه وجعلناه أمة
 أم ولد تعتق بموته وأرققنا الآخر وإن لم تكن قافة أو كانت فاشكل عليهم لم نجعل ابنه واحداً منهما وأقرعنا
 بينهما فأيهما خرج سهمه أعتقناه وأمه بأنها أم ولد وأرققنا الآخر وأمه وأصل هذا مكتوب في كتاب العتق
 * وإذا كانت الدار في يدي رجل فأقام ابن عمه له البيعة أنهما دار جدهما والذي هي في يديه مشكرك لذلك فإن
 أباحني فرضي الله عنه كان يقول لأقضي بشهادتهم حتى يشهدوا أن الحدرت كهاميرانا لا به ولا بي صاحبه
 لا يعلمون له وارثاً غيرهما ثم توفي أبو هذا وترك نصيبه منها ميراثاً لهذا لا يعلمون له وارثاً غيره وكان ابن أبي ليلى
 يقول أقضي له بشهادتهم وأسكنه في الدار مع الذي هي في يديه ولا يقتسمان حتى تقوم البيعة على الموارث
 كما وصفت لك في قول أبي حنيفة ولا يقولان لا تعلم في قول ابن أبي ليلى لكن يقولان لا وارث له غيرهما في قول
 ابن أبي ليلى وقال أبو يوسف أسكنه ولا يقتسمان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدي
 الرجل فأقام ابن عمه البيعة أنهما دار جدهما أي أبيهما ولم نقل البيعة أكثر من ذلك والذي في يديه الدار ينكر
 قضيت بهادار الجدهما ولم أقسمهما بينهما حتى تثبت البيعة على من ورث جدهما ومن ورث أباهما لا نأدرى
 لعل معهما ورثه أو أصحاب دين أو وصايا وأقبل البيعة إذا قالوا مات جدهما وترك كهاميرانا لا وارث له غيرهما
 ولا يكونون بهذا شهوداً على ما لا يعلمون لانهم في هذا كله أعيا يشهدون على الظاهر كشهادتهم على النسب
 وكشهادتهم على الملك وكشهادتهم على العدل ولا أقبلهم إذا قالوا لا تعلم وارثاً غير فلان وفلان إلا أن يكونوا من
 أهل الخبرة بالشهود عليه الذي يكون الأغلب منهم أنه لا يخفى عليهم وارث لو كان له وذلك أن يكونوا ذوي
 قرابة أو مودة أو خلطة أو خبرة بمجوار أو غيره فإذا كانوا هكذا قبلتهم على العلم لأن معنى البت معنى العلم ومعنى
 العلم معنى البت * وإذا توفي الرجل وترك امرأة وترك في بيته متاعاً فإن أباحني فرضي الله عنه كان

يحدث عن حماد عن ابراهيم أنه قال ما كان الرجل من المتاع فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان للرجال والنساء فهو للباقي منهما المرأة كانت أو الرجل وكذلك الزوج اذا طلق والباقي الزوج في الطلاق وبه كان يأخذ أبو حنيفة وأبو يوسف ثم قال بعد ذلك لا يكون للمرأة الا ما يجزئها مثلها في ذلك كله لانه يكون رجل باجر عنده متاع النساء من تجارته أو سافع أو تكون رهونا عند رجل وكان ابن أبي ليلى يقول اذا مات الرجل أو طلق فتاع البيت كله متاع الرجل الا الدرع والخمار وشبهه الا أن تقوم لأحدهما بينة على دعواه ولو طلقها في دارها كان أمرهما على ما وصفت في قولهما جميعا (قال الشافعي) واذا اختلف الزوجان في متاع البيت يسكنانه قبل أن يتفرقا أو بعد ما تفرقا كان البيت للمرأة أو الرجل أو بعد ما عوتان واختلفت في ذلك ورثتهما بعدهم وتساوى أو ورثته الميت منهما والباقي كان الباقي الزوج أو الزوجة فسواء ذلك كله فن أقام البينة على شيء من ذلك فهو له ومن لم يقيم بينة فالقياس الذي لا يعذر أحد عندي بالغة عنه على الإجماع أن هذا المتاع في أيديهما معا فهو بينهما نصفان كما يختلف الرجلان في المتاع بأيديهما جميعا فيكون بينهما نصفين بعد الأيمان فان قال قائل فكيف يكون للرجل النضوح والخلق والدرع والخمر ويكون للمرأة السيف والرمح والدرع قيل قد علمك الرجل متاع النساء والنساء متاع الرجال أرايت لو أقام الرجل البينة على متاع النساء والمرأة البينة على متاع الرجال أليس يقضى لكل بما أقام عليه البينة فاذا قال بلى قيل أفليس قد زعمت وزعم الناس أن كينونة الشيء في يدي المتنازعين تثبت لكل النصف فان قال بلى قيل كما تثبت له البينة فان قال بلى قيل فلم تجعل الزوجين هكذا وهى في أيديهما فان استعملت عليهما الظنون وتركت الظاهر قيل لك فإنا نقول في عطار ودباغ في أيديهما عطر ومتاع الدباغ تداعياهما فان زعمت أنك تعطى الدباغ متاع الدباغين والعطار متاع العطارين قيل فإنا نقول في رجل غيره وسر ورجل موسر تداعياهما فاقوتا وأولوا فان زعمت أنك تجعله للوسر وهو بأيديهما معا خالف مذهب العامة وان زعمت أنك تقسمه بينهما ولا تستعمل عليهما الظن فهكذا ينبغي لك أن تقول في متاع الرجل والمرأة (قال) واذا أسلم الرجل على يدي الرجل والاه وعاقده ثم مات ولا وارث له فان أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ميراثه بلغنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعن ابن مسعود رضي الله عنه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى لا يورثه شيئا مطرف عن الشعبي أنه قال لا ولاء الا لذي نعمة الليث بن أبي سليم عن أبي الأشعث الصنعاني عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سئل عن الرجل يسلم على يدي الرجل فيموت ويترك ما لا فهو له وان أبي فليت المال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن ابراهيم بن محمد عن أبيه عن مسروق أن رجلا من أهل الارض والى ابن عم له فمات وترك ما لا فهو لأولاه ابن مسعود عن ذلك فقال ماله له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أسلم الرجل على يدي رجل ووالاه ثم مات لم يكن له ميراثه من قبل قول النبي صلى الله عليه وسلم فاعا الولاء لمن أعتق وهذا يدل على معنيين أحدهما أن الولاء لا يكون الا لمن أعتق والاخر أنه لا يتحول الولاء عن أعتق وهذا مكتوب في كتاب الولاء

(باب في الأوصياء)

(قال الشافعي) رحمه الله ولو أن رجلا أوصى إلى رجل فمات الموصى إليه فأوصى إلى آخر فان أباحنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول هذا الآخر وصى الرجلين جميعا وبهذا يأخذ وكذلك بلغنا عن ابراهيم وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول هذا الآخر وصى الذي أوصى إليه ولا يكون وصيا للأول الا أن يكون الآخر أوصى إليه بوصية الاول فيكون وصيهما جميعا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى بعد لا يكون وصيا للأول الا أن يقول الثاني قد أوصيت اليك في كل شيء أو يذكر وصية الآخر (قال الشافعي) رحمه الله

واذا أوصى الرجل الرجل ثم حضرت الرضى الوفاة فأوصى بملكه وولده ووصية الذي أوصى إليه إلى رجل آخر فلا يكون إلا نحر بوصية الأوسط وصية الأول ويكون وصية الأوسط المرصى إليه وذلك أن الأول رضى بأمانة الأوسط ولم يرض بأمانة الذي بعده والرصى أضعف حالاً في أكثر أمره من الوكيل ولأن رجلاً وكل رجلاً بشئ لم يكن لو كمل أن يترك غير الذي وكله به ليستوجب الحق ولو كان الميت الأول أوصى إلى الرصى أن لا أن ترصى بما أوصيت به إلا إلى من رأيت فأوصى إلى رجل بركة تنفس لم يكن وصية الأول ولا يكون وصية الأول حتى يقول قد أوصيت إليك بركة فلان فيكون حينئذ وصية له ولأن وصية الأيتام تجبر لهم بأموالهم أو دفعها مضاربة فإن أباح خيفة رضى الله عنه كان يقول هو جائز عليهم ولهم بلغنا ذلك عن إبراهيم النخعي وكان ابن أبي ليلى يقول لا تجوز عليهم والرصى ضامن لذلك وقال ابن أبي ليلى أيضاً على السامى الزكاة في أمر الله فان أذاها الوصى عنهم فهو ضامن وقال أبو حنيفة رضى الله عنه ليس على يقيم زكاة حتى يبلغ ألا ترى أنه لا صلاح عليه ولا فريضة عليه وبهذا يأخذ (قال الشافعي) رضى الله عنه وإذا كان الرجل وصياً بركة ميت يلى أموالهم كان أحب إلى أن يجبر لهم بها لم تكن التجارة بها عندي تعدياً وإذا لم تكن تعدياً لم يكن ضامناً تلفت وقد اتجر عمر بن الخطاب رضى الله عنه بعمال يقيم كان يليه وكانت عائشة رضى الله تعالى عنها تتبع بأموال بني محمد بن أبي بكر في البحر وهم أيتام وتليهم وتؤدي منها الزكاة وعلى ولي اليتيم أن يؤدي الزكاة عنه في جميع ماله كما يؤديها عن نفسه لافرق بينه وبين الكبير البالغ فيما يجب عليهم كما على ولي اليتيم أن يعطى من مال اليتيم ما رزقه من جناية لو جناه أو نفقة له من صلاحه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن معمر بن راشد عن أيوب بن أبي تميمة عن محمد بن سيرين أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال لرجل ان عندنا مال اليتيم قد أسرع في الزكاة وذكر أنه دفعه إلى رجل يجبر فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إياها مضاربة وإياها بضاعة وقال بعض الناس لا زكاة في مال اليتيم الناض وفي زرع الزكاة وعليه زكاة الفطر تؤدي عنه وجنایاته التي تلزم من ماله واحتج بأنه لا صلاح عليه وأنه لو كان سقوط الصلاة عنه يسقط عنه الزكاة كان قد فارق قوله اذ زعم أن عليه زكاة الفطر وزكاة الزرع وقد كتب هذا في كتاب الزكاة - (قال) ولأن وصى ميت ورثته كبار وصغار ولادين على الميت ولم يوص بشئ باع عقاراً من عقار الميت فان أباح خيفة رضى الله تعالى كان يقول في ذلك بيعه جائز على الصغار والكبار وكان ابن أبي ليلى يقول يجوز على الصغار والكبار إذا كان ذلك مما لا بد منه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى بيعه على الصغار جائز في كل شيء كان منه بدأ ولم يكن ولا يجوز على الكبار في شيء من بيع العقار إذا لم يكن الميت أوصى بشئ يباع فيه أو يكون عليه دين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولأن رجلاً مات وأوصى إلى رجل وترك ورثة بالغين أهل رشد وصغاراً ولم يوص بوصية ولم يكن عليه دين فباع الوصى عقاراً مما ترك الميت كان بيعه على الكبار باطلاً ونظر في بيعه على الصغار فإن كان باع عليهم فيما لا صلاح لعاشهم إلا به أو باع عليهم نظر الله بيع غبطة كان بيعاً جائزاً ولم يبيع في واحد من الوجهين ولا أمر لهم كان بيعه مردوداً وإذا أمرناه إذا كان في يده الناض أن يشتري لهم به العقار الذي هو خير لهم من الناض لم يجز له أن يبيع العقار إلا ببعض ما وصفت من العذر

(باب في الشركة والعق و غيره)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترك الرجلان شركة مفاوضة ولأحدهما ألف درهم وللاخر أكثر من ذلك فان أباح خيفة رضى الله تعالى كان يقول ليست هذه مفاوضة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هذه مفاوضة جائزة والمال بينهما نصفان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وشركة المفاوضة باطلة ولا أعرف

قولكم في الماء قنت
أقترجع إلى الحسن
فأعلمته رجع إليه ولا
غيره ثم ترأس منهم
بل علمت من ازداد من
قولنا في الماء بعد
نقل اذا وقعت فأردى
بئرهم فله رأبدا الابان
يصفه رتحتها برفيغ
ماؤنا فيها وينقل
طينها وينزع باؤها
وتغسل مرات وهكذا
ينبغي لمن قال قولهم
هذا في هذا من خلاف
السنة وقول أهل العلم
مالا يجهله عالم وقد
خالقنا بعض أهل ناحيتنا
فذهب إلى بعض قولهم
في الماء والحجة عليه الحجة
عليهم وخالفنا بعض
الناس فقال لا يغسل
الاناء من الكلب سبعا
ويكفي فيه دون سبع
فالحجة عليه ببوت الخبر
عن رسول الله ووافقنا
بعض أهل ناحيتنا في
غسل الاناء اذا ولغ
الكلب فيه وأن يهرق
الماء ثم عاد فقال ان
ولغ الكلب بالبادية في
اللين شرب اللبن وأكل
وغسل الاناء لأن
الكلاب لم تزل بالبادية
فشغلنا العجب من هذا

شيأ من الدنيا يكون باطلا ان لم تكن شركة المفافضة باطلة الا أن يكونا شر يكين بعد ان المفافضة خلط المال بالمال والعمل فيه وافتسام الربح فهذا الأساس به وهذه الشر كة التي يقول بعض المشرقيين لها شر كة عتنان فاذا اشتركا مفافضة وتشارطا أن المفافضة عندهما هذا المعنى فالشر كة ضحيحة ومارزق أحدهما من غير هذا المال الذي اشتركا فيه معامن تجارة أو اجارة أو كتر أو هبة أو غير ذلك فهو له دون صاحبه وان زعما بان المفافضة عندهما بان يكونا شر يكين في كل ما أقادا بوجه من الوجود بسبب المال وغيره فالشر كة فيه فاسدة ولا أعرف القمار الا في هذا أو أقل منه أن يشترك الرجلان بمائتي درهم فيجد أحدهما كتر فيكون بينهما أرأيت لو تشارطا على هذا من غير أن يتخالط اعمال كان يجوز فان قال لا يجوز لانه عطية مالم يكن للعطى ولا للعطى ومالم يعلمه واحد منهما أمأ فخير على مائتي درهم اشتركا بها فان عدوه بيعا فيبيع مالم يكن لا يجوز أرأيت رجلا وهب له هبة أو أجر نفسه في عمل فأقدم الما من عمل أو هبة أي يكون الآخر فيها شريكا لقد أنكر وأقل من هذا (قال) ولو أن عبد ابن رجلين أعتق أحدهما نصيبه وهو موسر كان الخيار للاخر في قول أبي حنيفة رضي الله عنه فان شاء أعتق العبد كما أعتق صاحبه وان شاء استسعى العبد في نصف قيمته فيكون الولاء بينهما وان شاء ضمن شريكه نصف قيمته ويرجع الشريك بما ضمن من ذلك على العبد ويكون الولاء للشريك كله وهو عبد ما بقي عليه من السعاية شئ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول هو حر كله يوم أعتقه الأول والأول ضامن لنصف القيمة ولا يرجع بها على العبد وله الولاء ولا يخير صاحبه في أن يعتق العبد أو يستسعيه ولو كان الذي أعتق العبد معسرا كان الخيار في قول أبي حنيفة للشريك الآخر ان شاء ضمن العبد نصف قيمته يسعي فيها والاولا بينهما وان شاء أعتقه كما أعتق صاحبه والولاء بينهما وكان ابن أبي ليلى يقول اذا كان معسرا سعى العبد للشريك الذي لم يعتق في نصف قيمته ويرجع بذلك العبد على الذي أعتقه والولاء كله للذي أعتقه وليس للاخر ان يعتق منه شئ وكان يقول اذا أعتق شئ صافي مملوك فقد أعتقه كله ولا يتبع بعض العبد فيكون بعضه رقيقا وبعضه حرا وبه يأخذ أرأيت ما أعتق منه أي يكون رقيقا فان كان ما أعتق منه يكون رقيقا فقد عتق فكيف يجتمع في معتق واحد عتق ورق ألا ترى أنه لا يجتمع في امرأة بعضها طالق وبعضها غير طالق وبعضها امرأة الزوج على حالها وكذلك الرقيق وبهذا يأخذ الاخضلة لا يرجع العبد بما سعى فيه على الذي أعتقه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يعتق بعضه وبعضه رقيق وهذا كله بمنزلة العبد مادام منه شئ رقيق أو يسعي في قيمته أرأيت لو أن الشريك قال نصيب شريكى منه حر وأما نصيبى فلا هل كان يعتق منه ما لا يملك واذا أعتق منه ما يملك فكيف يعتق منه ما لا يملك وهل يقع عتق فيما لا يملك الرجل (قال الشافعي) رحمه الله واذا كان العبد بين الرجلين فأعتق أحدهما نصيبه منه فان كان موسرا بان يؤدى نصف قيمته فالعبد حر كله والولاء للمعتق الأول ولا خيار لسيد العبد الاخر وان كان معسرا فالنصف الأول حر والنصف الثاني لما لكه ولا سعاية عليه وهذا مكتوب في كتاب العتق بحججه انا انا وجدنا في هذا الكتاب زيادة حرف لم نسمع به في حجبهم كان مما احتجوا به في هذا الكتاب أن قال قائلهم كيف تكون نفس واحدة بعضها حر وبعضها مملوك لا يكون كما لا تكون المرأة بعضها طالق وبعضها غير طالق فان زعم أن العبد يكون فيه الرق والحرية قياسا على المرأة قيل له يجوز للرجل أن يسكح بعض امرأة فان قال لا لا تكون الامسكوحة كلها أو غير منسكوحة قيل له أفيجوز أن يشتري بعض عبد فان قال نعم قيل له فأي العبد من المرأة وقيل له أيجوز له أن يكتتب المرأة على الطلاق ويكون ممنوعا حتى تؤدي الكتابة أو تعجز فان قال لا قيل أفيجوز هذا في العبد فان قال نعم قيل فلم يجتمع بينهما فان قال لا يجتمعان قيل وكذلك لا يجتمعان حيث جعت بينهما ويقال له أيضا أن تكون المرأة لاثنين كما يكون العبد مملوكا لاثنين ويكون لزوج المرأة أن يهب للرجل فتكون زوجة له

القول عما وصفنا من قول غيره أرأيت اذ زعم أن الكلب يلغ في اللبن فينجس الاناء بمساسة اللبن الذي ماسه لسان الكلب حتى يغسل فكيف لا ينجس اللبن واذا نجس اللبن فكيف يؤكل أو يشرب فان قال لا ينجس اللبن فكيف ينجس الاناء بمساسة اللبن واللبن غدير نجس أو رأيت قوله ما زالت الكلاب بالبادية فن أخبرها أنها اذا كانت بالبادية لا ينجس واذا كانت بالقرية نجست أترى أن البادية تطهرها أرأيت اذا كان الفأر والوزغان بالقرية أكثر من الكلاب بالبادية وأقدم منها أو في مثل قدمها أو أخرى أن لا يمتنع منها أفرايت اذا وقعت فارة أو وزغ أو بعض دواب البيوت في سمن أولبن أو ماء قليل أينجسه قال فان قال لا ينجسه في القرية لانه لا يمتنع أن يموت في بعض آنتهم وينجسه في البادية فقد سوى بين قوله وزاد في الخطأ وان قال ينجسه قيل

كما يكون العبد اذا وهبه صار عبد الممن وهب له فان قال لا قيل فبال المرأة تقاس على المملوك ويقال له
 أرايت العبد اذا عتق مرة أيا يكون لسيدته أن يسترقه كما يكون له اذا طلق المرأة مرة أن يكون له رجعتها فان
 قال لا قيل فافعل شيئا بعد مما قاله به منه (قال) ولو أن عبدا بين رجلين كاتبه أحدهما بغير إذن
 صاحبه ولا رضاه فأنكر ذلك صاحبه قبل أن يؤدي المكاتب شيئا فان أباح خيفة رضى الله تعالى عنه كان
 يقول المكاتب باطلا ولصاحبه أن يردها لانها منفعة تصل اليه وليس ذلك له دون صاحبه وبه يأخذ وكان ابن
 أبي ليلى يقول المكاتب جائزة وليس للشريك أن يردها ولو أن الشريك أعتق العبد كان العتق باطلا في قول
 ابن أبي ليلى حتى يظرم ما يصنع في المكاتبه فان أذاها الى صاحبه أعتق وكان الذي كاتب ضامنا لنصف القيمة
 والولاء كله له وكان أبو خنيفة رحمه الله تعالى يقول عتق ذلك جائز ويخبر المكاتب فان شاء ألغى الكتابة وعجز
 عنها وان شاء سعى فيها وان عجز عنها كان الشريك الذي كاتب بالخيار ان شاء ضمن الذي أعتق ان كان موسرا وان
 شاء استسعى العبد في نصف قيمته وان شاء أعتق العبد فان ضمن الذي أعتق كان له أن يرجع على العبد ما
 ضمن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان العبد بين رجلين فكاتب أحدهما نصيبه بغير إذن شريكه
 فالكتابة مفسوخة وما أخذ منه بينهما نصفان ما لم يؤد جميع الكتابة فان أدى جميع الكتابة عتق نصف
 المكاتب وكان كمن ابتدأ العتق في عبد بينه وبين رجل ان كان موسرا عتق عليه كله وان كان معسرا عتق
 منه ما عتق ولوردت الكتابة قبل الاداء كان مملوكا بينهما ولو أعتقه مالك النصف الذي لم يكاتبه قبل الاداء
 كان نصفه منه حرا فان كان موسرا ضمن نصفه الباقي لان الكتابة كانت فيه باطلة ولا أخير العبد لان عقد
 الكتابة كان فاسدا وان كان معسرا عتق منه ما عتق وكانت الكتابة بينهما باطلة الا أن يشاء مالك العبد أن
 يحددها (قال) ولو أن مملوكا بين اثنين دبره أحدهما فان أباح خيفة رضى الله عنه كان يقول ليس للآخر
 أن يبيعه لما دخل فيه من العتق وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يبيع حصته واذا ورث أحد
 المتفاوضين ميراثا فان أباح خيفة رحمه الله كان يقول هو له خاصة وبه يأخذ قال وتنتقض المفاوضة اذا
 قبض ذلك وكان ابن أبي ليلى يقول هو بينهما نصفان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان العبد بين
 رجلين فدبره أحدهما فلا خير بيع نصيبه لان التدبير عندى وصية وكذلك الذي دبره أن يبيعه وهذا مكتوب
 في كتاب المدبر ومن زعم أنه ليس للمدبر أن يبيع المدبر لزمه أن يزعم أن على السيد المدبر نصف القيمة
 لشريكه ان كان موسرا ويكون مدبرا كله كما يلزمه هذا في العتق اذا جعل هذا عتقا فيكون له بكل حال
 فان قال فالعتق الذي ألزمته فيه نصف القيمة عتق واقع مكانه قيل فأنتم تزعم في الجارية بين الرجلين يطؤها
 أحدهما فتلد أنهما أم ولد وعليه نصف القيمة وهذا عتق ليس واقع مكانه انما هو واقع بعد مدة عتق المدبر
 يقع بعد مدة * وان كان العبد بين اثنين فدبره أحدهما ثم أعتقه الآخر البتة فان أباح خيفة رضى الله تعالى
 كاري يقول الذي دبره بالخيار ان شاء أعتق وان شاء استسعى العبد في نصف قيمته مدبرا وان شاء ضمن المقتق
 نصف قيمته مدبرا ان كان موسرا ويرجع به المقتق على العبد والولاء بينهما نصفان وكان ابن أبي ليلى يقول
 التدبير باطل والعتق جائز والمعتق ضامن لنصف قيمته ان كان موسرا وان كان معسرا سعى فيه العبد
 ثم يرجع على المقتق والولاء كله للمعتق وقال أبو يوسف اذا دبره أحدهما فهو مدبر كله وهو ضامن نصف قيمته
 وعتق الآخر باطل لا يجوز فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان العبد بين اثنين فدبر أحدهما
 نصيبه وأعتق الآخر بئنا فان كان موسرا فالعبد حر كله وعليه نصف قيمته وله ولأوله وان كان معسرا فنصيبه
 منه حر ونصيب شريكه مدبر ومن زعم أنه لا يبيع المدبر فيلزمه أن يبطل العتق الآخر ويجعله مدبرا كله
 اذا كان المدبر الأول موسرا لا تدبير الأول عتق والعتق الأول أولى من الآخر قال وهكذا قال أهل القياس
 الذين لم يبيعوا المدبر

فكيف لم يقل هذا في
 الكلب في البادية وأهل
 البادية يضبطون أو عيتمهم
 من الكلاب ضبطا
 لا يقدر عليه أهل
 القرية من الفارة
 وغيرها لانهم يركون
 على ألبانهم القرب
 ويقل حبسه عندهم
 لانه لا يسبق لهم ولا
 يقونه لانه مما لا يدخر
 ويكفون عليه الأنية
 ويرجون الكلاب عن
 مواضعه ويضربونها
 فتزجر ولا يستطيع شئ
 من هذا في الفارة ولا
 دواب البيوت بحال
 وأهل البيوت يدخرون
 إدامهم وأطعمتهم
 للسنة وأكثر فكيف
 قال هذا في أهل البادية
 دون أهل القرية وكيف
 جازلن قال ما أحكى أن
 يعيب أحدا بخلافه
 الحديث عن النبي عيا
 يجاوز فيه القدر والذي
 عابه لم يعد أن رد الاخبار
 ولم يدع من قبولها
 ما يكثر به على قائله
 أو آخر استمر من رد
 الاخبار ووجهها وجوها
 تحتملها أو تشبه بها
 فعينا مذهبهم وعابه
 ثم شركهم في بعض

(باب في المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل المكاتب على نفسه فإن أباح خيفه رجه الله كل يقول ماله لمولاه إذا لم يشترط المكاتب ذلك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول المكاتب له المال وإن لم يشترط (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبده وبه العبد ماله فمال السيد لأنه لا مال للعبد إلا أن يشترط المكاتب على السيد ماله فيكون له بالشرط وهذا معنى السنة نصا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من باع عبدا وله مال فإله للبائع إلا أن يشترط المبتاع ولا يبعد والمكاتب أن يكون مشتر بال نفسه فرب المكاتب بائع وقد جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم المال أو يكون غير خارج من ملك مولاه فيكون معه كالمعتق فذلك أحرى أن لا يملك على مولاه مالا كان لمولاه قبل الكتابة والمشتري الذي أعطى ماله في العبد أولى أن يكون ماله كالسالم العبد بشراء العبد لأنه لو مات مكانه مات من ماله من المكاتب الذي لو مات لم يلزمه شيء وإذا قال المكاتب قد عجزت وكسر مكاتبته ومولاه في الرق فإن أباح خيفه رجه الله كان يقول ذلك جائز وبهذا يأخذ وقد بلغنا عن عبد الله بن عمر أنه رد مكاتبه إليه حين عجز وكسر مكاتبته عند غير قاض وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز ذلك إلا عند قاض وكذلك لو أتى القاضي فقال قد عجزت فإن أباح خيفه رضى الله عنه كان رده وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا أرد حتى يجتمع عليه نجمان قد حلا عليه في يوم خاصم إليه ثم قال أبو يوسف بعد لا أرد حتى أنظر فإن كان نجمه قريبا وكان يرجي لم يعجل عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال المكاتب قد عجزت عند محل نجم من نجومه فهو كما قال وهو كمن لم يكاتب ببيع سيدة ويصنع به ما شاء كان ذلك عند قاض أو لم يكن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقفى وابن عليه عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه رد مكاتبه بجز في الرق قال الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن شبيب بن غرقدة أنه شهد شريحا رد مكاتبه بجز في الرق وإذا تزوج المكاتب أو وهب هبة أو أعتق عبدا أو كفل بكفالة أو كفل عنه رجل لمولاه بالذي عليه فإن أباح خيفه رجه الله تعالى كان يقول هذا كله باطل لا يجوز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول نكاحه وكفالة باطل ومات كفل به رجل عنه لمولاه فهو جائز وأما عتقه وهبته فهو موقوف فإن عتق أمضى ذلك وإن رجع مملوكا فذلك كله مردود وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كيف يجوز عتقه وهبته وكيف يجوز الكفالة عنه لمولاه رأيت رجلا كفل لرجل عن عبده كفالة أليست باطلا فكذلك مكاتبه وبهذا يأخذ وبلغنا عن إبراهيم النخعي أنه قال لا يجوز أن يكفل الرجل للرجل مكاتبه عبده لأنه عبده وإنما كفل له بماله وقال أبو حنيفة رحمه الله إذا كان له مال حاضر فقال أؤديه اليوم أو غدا فإنه كان يقول يؤجله ثلاثة أيام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تزوج المكاتب أو وهب أو أعتق أو كفل عن أحد بكفالة فذلك كله باطل لأن في هذا اتلاف للماله وهو غير مسلط على المال أما التزوج فأبطلناه بالعمودية التي فيه أنه لا يكون للعبد أن ينكح إلا بذن سيده ولو كفل رجل لرب المكاتب بالكتابة كانت الكفالة باطلة من قبل أنه إنما تكفل له بماله عن ماله

(باب في الأيمان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لعبده إن بعثت فأنت حر ثم باعه فإن أباح خيفه رجه الله كان يقول لا يعتق لأن العتق إنما وقع عليه بعد البيع وبعد ما خرج من ملكه وصار لغيره وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يقع العتق من مال البائع ويرد الثمن على المشتري لأنه حلف يوم حلف وهو في ملكه وكذلك لو قال البائع إن كنت فلانا فأنت حر فباعه ثم كلف فلانا فإن أباح خيفه رجه الله تعالى كان يقول لا يعتق ألا ترى أنه قد خرج من ملك البائع الخائف رأيت لو أعتقه المشتري أيرجع إلى الخائف وقد صار مولى للمشتري

أمورهم فرد هذا من
الأخبار بلا وجه منه
وزاد أن ادعى الاختصار
وهو خالفها (١) وفي رد
من ترك أسوأ السر
والعلاينة مالا ينسكل
على من سمعه

(باب الساعات التي
تكره فيها الصلاة)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن محمد
ابن يحيى بن حبان عن
الأعرج عن أبي هريرة
أن رسول الله نهى عن
الصلاة بعد العصر حتى
تغرب الشمس وعن
الصلاة بعد الصبح حتى
تطلع الشمس أخبرنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن
عمر أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا يتحرى
أحدكم فيصلي عند
طلوع الشمس ولا عند
غروبها أخبرنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا مالك
عن زيد بن أسلم عن
عطاء بن يسار عن
الصنابحي أن رسول الله
قال إن الشمس تطلع
(١) كذا في النسخ وتأمل

أرأيت لو أن المشتري ادّعى أنه ابنه فأثبت القاضي نسبته وهو رجل من العرب وجعله ابنه ثم كرم
 البائع ذلك الرجل الذي حلف عليه أن لا يكلمه أبطل دعوى هذا ونسبه ورجع الولاء إلى الأول وكان
 ابن أبي ليلى يقول في هذا يرجع الولاء إلى الأول ويرد الثمن ويظل النسب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 وإذا قال الرجل لعبد أن يعتق فأنت حرفاء عبد ليس يبيع خيار بشرط فهو حر حين عقد البيع وإنما
 زعمت أنه يعتق من قبل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا (قال الشافعي)
 وتفرقهما انفرتيما عن مقامهما الذي تبايعاه فلهما كان للمالك العبد الخالف بعنه إجازة البيع ورده
 كان لم ينقطع ملكه عنه الانقطاع كله ولو ابتدأ العتق في هذه الحال لعبد الذي باعه عتق فعتق بالخلف
 ولو كان باعه يبيع خيار كان هكذا عندى لأنى أزعم أن الخيار إنما هو بعد البيع ومن زعم أن الخيار يجوز
 مع عقد البيع لم يعتق لأن الصفة أخرجته من ملك الخالف خروجا لا خيار له فيه فوقع العتق عليه وهو خارج
 من ملكه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا لو قال رجل لغلامة أنت حر لو كتبت فلانا أو دخلت الدار
 فباعه وفارق المشتري ثم كرم فلانا أو دخل الدار لم يعتق لأن الحث وقع وهو خارج من ملكه * وإذا قال
 الرجل لامرأته أنت طالق ان كتبت فلانا ثم طلقها واحدة بائة أو واحدة يملك الرجعة وانقضت عدتها ثم كرم
 فلانا فإن أباح خيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يقع عليه الطلاق الذي حلف به لأنها قد خرجت من ملكه
 ألا ترى أنها لو تزوجت وباعته ثم كرم الأول فلانا وهي عند هذا الرجل لم يقع عليها الطلاق وهي تحت غيره
 وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يقع عليها الطلاق لأنه حلف بذلك وهي في ملكه (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى ولو قال لامرأته أنت طالق ان كتبت فلانا ثم طلقها واحدة فانقضت عدتها ثم كرم فلانا لم يقع عليها الطلاق
 وقع وهي خارجة من ملكه وهكذا لو طلقها واحدة فانقضت عدتها ثم كرم فلانا لم يقع عليها الطلاق لأن الطلاق
 لا يقع إلا على زوجة وهي ليست بزوجة ولو تكهنا كاحا جديدا لم يحنث بهذا الطلاق وإن كره كلاما
 جديدا لأن الحث لا يقع إلا مرة وقد وقع وهي خارجة من ملكه * (قال) وإذا قال الرجل كل امرأه
 أترؤجها أبدا فهي طالق ثلاثا وكل مملوك أملكه فهو حر لوجه الله تعالى فاشترى مملوكا وتزوج امرأه فان
 أباح خيفة رحمه الله تعالى كان يقول يقع العتق على المملوك والطلاق على المرأة ألا ترى أنه طلق بعد ما ملك
 وأعتق بعد ما ملك وقد بلغنا عن علي رضي الله عنه أنه كان يقول لا طلاق إلا بعد نكاح ولا عتق إلا بعد ملك
 فهذا إنما وقع بعد الملك كله ألا ترى أنه لو قال أترؤجها أوملكها فهي طالق صارت طالق وهذا يأخذ
 ألا ترى أن رجلا لو قال لأمته كل ولد تلدين فهو حر ثم ولدت بعد عشرين سنين كان حرا فهذا عتق ما لم يملك
 ألا ترى أن رجلا لو كانت عنده امرأة فقال لها أترؤجها فأنت طالق ثلاثا ثم طلقها واحدة بائة ثم تزوجها
 في العدة أو بعدها أن ذلك واقع عليها لأنه حلف وهو عليها ووقع الطلاق وهو عليها أرأيت لو قال لعبد له
 ان اشتريتك فأنت حرفاء ثم اشتراه أما كان يعتق وكان ابن أبي ليلى يقول لا يقع في ذلك عتق ولا طلاق إلا
 أن يوقت وقتا فان وقتا في سنين معلومة أو قال ما عاش فلان أو فلانة أو وقت مصر من الأمصار أو مدينة
 أو قبيلة لا يتزوج ولا يشتري منها مملوكا فان ابن أبي ليلى يوقع على هذا الطلاق وأما قول أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى فإنه يوقع في الوقت وغير الوقت وقد بلغنا عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قال إذا وقت
 وقتا أو قبيلة أو ما عاشت فلانة وقع * وإذا قال الرجل ان وطئت فلانة فهي حرة فاشترىها فوطئها فان أباح
 خيفة رضي الله عنه كان يقول لا يعتق من قبل أنه حلف وهو لا يملكها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله
 تعالى يقول تعتق فان قال ان اشتريتك فوطئت فأنت حرة فاشترىها فوطئها فهي حرة في قولهما جميعا
 « قال الربيع » الشافعي رحمه الله تعالى ها هنا جواب

ومعها قرن الشيطان
 فإذا ارتفعت فارقتها
 فإذا استوت قارنها فإذا
 زالت فارقتها إذا دنت
 للغروب قارنها فإذا
 غربت فارقتها ونهى
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن الصلاة
 في تلك الساعات وروى
 عن اسحق بن عبد الله
 عن سعيد بن أبي سعيد
 عن أبي هريرة أن رسول
 الله نهى عن الصلاة
 نصف النهار حتى تزول
 الشمس الا يوم الجمعة
 * أخبرنا مالك عن ابن
 شهاب عن ابن المسيب
 أن رسول الله نام عن
 الصبح فصلاها بعد أن
 طلعت الشمس ثم قال
 من نسي صلاة فليصلها
 إذا ذكرها فان الله عز
 وجل يقول أقم الصلاة
 لذكري * أخبرنا
 الربيع قال أخبرنا
 الشافعي قال أخبرنا
 سفيان عن عمرو بن
 دينار عن نافع بن جبير
 عن رجل من أصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال كان رسول الله في سفر
 فعرس فقال ألا رجل
 صالح يكلؤنا الليلة لا نترقد
 عن الصلاة فقال بلال

(باب في العارية وأكل الغلة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أعار الرجل الرجل أرضاً يبنى فيها ولم يوقت وقتاً ثم بداله أن يخرج به بعد ما بنى فإن أباح حنفية رحمه الله تعالى كان يقول يخرج به ويقال للذي بنى انقض بئاءك وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الذي أعاره ضامن لقيمة البنيان والبناء للعير وكذلك بلغنا عن شريح فإن وقت له وقتاً فأخرج به قبل أن يبلغ ذلك الوقت فهو ضامن لقيمة البناء في قولهما جميعاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أعار الرجل الرجل بقعة من الأرض يبنى فيها بناءً فبناه لم يكن لصاحب البقعة أن يخرج به من بنيه حتى يعطيه قيمته فأما يوم يخرج به ولو وقت له وقتاً وقال أعرتكها عشر سنين وأذنت لك في البناء مطلقاً كان هكذا ولكنه لو قال فإن انقضت العشر السنين كان عليه أن تنقض بئاءك كان ذلك عليه لأنه لم يغرر بما هو غر نفسه (قال) وإذا أقام الرجل البيعة على أرض ونخل أنما له وقد أصاب الذي هي في يديه من غلة النخل والأرض فإن أباح حنفية رحمه الله تعالى كان يقول الذي كانت في يديه ضامن لما أخذ من الثمرة به يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا ضمان عليه في ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت النخل والأرض في يدي الرجل فأقام رجل عليها البيعة أنما له منذ عشر سنين وقد أصاب الذي هي في يديه ثم هارم منذ عشر سنين أخرجت من يديه وضعت ثم هارم أصاب منها من شيء فدفعه إلى صاحب البيعة فإن كانت الأرض تزرع فزرعها فالزرع للزارع وعليه كراء مثل الأرض وإن كان لم يزرعها فعليه كراء مثل الأرض (قال) وإذا زرع الرجل الأرض فإن أباح حنفية رحمه الله تعالى كان يقول الزرع للذي كانت في يديه وهو ضامن لما نقص الأرض في قول أبي حنيفة ويتصدق بالفضل وكان ابن أبي ليلى يقول لا يتصدق بشيء وليس عليه ضمان (قال) وإذا أخذ الرجل أرض رجل أجارة سنة وعملها وأقام فيها سنتين فإن أباح حنفية رحمه الله تعالى كان يقول هو ضامن لما نقص الأرض في السنة الثانية ويتصدق بالفضل ويعطى أجر السنة الأولى وكان ابن أبي ليلى يقول عليه أجر مثلها في السنة الثانية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تكارى الرجل الأرض ليزرعها سنة فزرعها سنتين فعليه كراءها الذي تشارط عليه في السنة الأولى وكراء مثلها في السنة الثانية ولو حدثت عليها في السنة الثانية حدث بنقصها كان ضامناً وهكذا الدور والعيود والدواب وكل شيء استؤجر (قال) وإذا وجد الرجل كزاً قديماً في أرض رجل أو داره فإن أباح حنفية رضي الله عنه كان يقول هو لرب الدار وعليه الخمس وليس للذي وجد منه شيء وكان ابن أبي ليلى يقول هو للذي وجدته وعليه الخمس ولا شيء لصاحب الدار والأرض فيه وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وجد الرجل كزاً جاهلياً في دار رجل فالكز لرب الدار وفيه الخمس وإنما يكون الكز لمن وجدته وإذا وجدته في موضع لا يملكه أحد وإذا كان الكز اسلامياً ولم يوجد في ملك أحد فهو لقطعة يعرفه سنة ثم هو له

(باب في الأجير والأجارة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اختلف الأجير والمستأجر في الاجرة فإن أباح حنفية رضي الله عنه كان يقول القول قول المستأجر مع عيمته إذا عمل العمل وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول الأجير فيما بينه وبين أجر مثله إلا أن يكون الذي ادعى أقل فيعطيه إياه وإن لم يكن عمل العمل تحالفوا وإذا في قول أبي حنيفة وينبغي كذلك في قول ابن أبي ليلى وقال أبو يوسف بعد إذا كان شيء متقارب قبلت قول المستأجر وأحلفته وإذا تناقروا لم أقبل وأجعل للعامل أجر مثله إذا حلف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا استأجر الرجل أجيراً فتصادق على الاجارة واختلفا كم هي فإن كان لم يعمل تحالفوا وإذا الاجارة وإن كان عمل تحالفا وتزاد أجر مثله كان أكثر مما ادعى وأقل مما أقر به المستأجر إذا أبطلت العقدة وزعمت أنها مفسوخة

أنا يا رسول الله قال قال فاستند بلال إلى راحلته واستقبل الفجر قال فلم يفرغوا إلا بحر الشمس في وجوههم فقال رسول الله يا بلال فقال بلال يا رسول الله أخذ بنفسى الذى أخذ بنفسى قال فتوضأ رسول الله ثم صلى ركعتي الفجر ثم اقتادوا رواحلهم شيئاً ثم صلى الفجر قال الشافعي وهذا يرى عن النبي متصلاً من حديث أنس وعمران بن حصين عن النبي ويريد أحدهما عن النبي من نسي الصلاة أو ناس منها فليصلها إذا ذكرها ويريد الأخرى حين ما كانت حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أبي الزبير المكي عن عبد الله ابن باباه عن جبير بن مطعم أن رسول الله قال يا بني عبد مناف من ولي منكم من أمر الناس شيئاً فلا يمنعه أحد طاف بهما البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن

لم يجز أن أستدل بالمفسوخ على شيء ولو استدلت به كنت لم أعمل المفسوخ ولا الصحيح على شيء * (قال)
 وإذا استأجر الرجل بيتا شهرًا يسكنه فسكنه شهرين أو استأجر دابة إلى مكان فجاوز ذلك المكان فإن أباح خيفة
 رجه الله تعالى كان يقول الأجر فيما سمي ولا أجر له فيما لم يسم لأنه قد خالف وهو ضامن حين خالف ولا يجتمع
 عليه الضمان والأجرة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له الأجر فيما سمي وفيما خالف إن سلم وإن لم يسلم
 ذلك ضمن ولا يجعل عليه أجر في الخلف إذا ضمنه (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا تكاثر الرجل
 الدابة إلى موضع فخارزه إلى غيره فطعمه كراء الموضع الذي تكاثرها إليه الكراء الذي تكاثرها به وعليه من حين
 تعدى إلى أن ردها كراء مثلها من ذلك الموضع وإذا عطبت لزمه الكراء إلى الموضع الذي عطبت فيه وقيمتها
 وهذا مكتوب في كتاب الأجرات * (قال) وإذا تكاثر الرجل دابة ليحمل عليها عشرة مخاتيم فحمل عليها
 أكثر من ذلك فطعت الدابة فإن أباح خيفة رضي الله عنه كان يقول هو ضامن قيمة الدابة بحساب ما زاد عليها
 وعليه الأجر تاما إذا كانت قد بلغت المكان وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه قيمتها تامة ولا أجر عليه
 (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا تكاثر الرجل الدابة على أن يحمل عليها عشرة مكاييل مسماة فحمل
 عليها أحد عشر مكيلًا فطعت فهو ضامن لقيمة الدابة كلها وعليه الكراء وكان أبو حنيفة رجه الله تعالى
 يجعل عليه الضمان بقدر الزيادة كأنه تكاثرها على أن يحمل عليها عشرة مكاييل فحمل عليها أحد عشر
 فيضمنه سهمان من أحد عشر سهمًا ويجعل الأحد عشر كلها قتلها ثم يزعم أبو حنيفة رجه الله تعالى أنه
 تكاثرها مائة ميل فتعدى بها على المائة ميلًا أو بعض ميل فطعت ضمن الدابة كلها وكان ينبغي في أصل
 قوله أن يجعل المائة والزيادة على المائة قتلها فيضمنه بقدر الزيادة لأنه يزعم أنه ضامن للدابة حين تعدى
 بها حتى يردّها ولو كان الكراء مقبلا ومدبرًا فانت في المائة الميل وإذا غرقت سفينة الملاح فغرق الذي فيها
 وقد حمله بأجر فغرق من مده أو معالجته السفينة فإن أباح خيفة رضي الله عنه كان يقول هو ضامن وبه
 يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا ضمان عليه في المدخاصة (قال الشافعي) رجه الله وإذا فعل من ذلك الفعل
 الذي يفعل بمثلها في ذلك الوقت الذي فعل لم يضمن وإذا تعدى ذلك ضمن والله سبحانه وتعالى الموفق

(باب القسمة)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا كانت الدار صغيرة بين اثنين أو شقص قليل في دار لا يكون بيتا فإن
 أباح خيفة رضي الله عنه كان يقول أمهم ما طلب القسمة وأبي صاحب قسمة له ألا ترى أن صاحب القليل
 ينفع بنصيب صاحب الكثير وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يقسم شيء منها (قال الشافعي) وإذا
 كانت الدار والبيت بين شركاء فسأل أحدهم القسمة ولم يسأل ذلك من بقي فإن كان يصل إليه بالقسم شيء
 ينفع به وإن قلت المنفعة قسم له وإن كره أصحابه وإن كان لا يصل إليه منفعة ولا إلى أحد لم يقسم له

(باب الصلاة)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا أتى الرجل إلى الامام في أيام التشريق وقد سبقه ركعة فسلم الامام
 عند فراغه فإن أباح خيفة رضي الله عنه كان يقول يقوم الرجل فيقضي ولا يكبر معه لأن التكبير ليس
 من الصلاة إنما هو بعدها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يكبر ثم يقوم فيقضي (قال) وإذا صلى الرجل
 في أيام التشريق وحده أو المرأة فإن أباح خيفة رجه الله كان يقول لا تكبير عليه ولا تكبير على من صلى في
 جماعة في غير مضر جامع ولا تكبير على المسافرين وكان ابن أبي ليلى يقول عليهم التكبير أبو يوسف عن
 عيسد عن إبراهيم أنه قال التكبير على المسافرين وعلى المقيمين وعلى الذي يصلي وحده وفي جماعة وعلى المرأة
 وبه يأخذ مجاهد عن عامر مثله (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا سبق الرجل بشيء من الصلاة في أيام

ابن جريج عن عطاء
 عن النبي مثله أو مثل
 معناه لا يخالفه وزاد
 عطاء بابي عبد المطلب
 أو بابي هاشم أو بابي
 عبد مناف * أخبرنا
 الربيع قال أخبرنا
 الشافعي قال أخبرنا
 سفيان عن عبد الله بن
 أبي ليلى قال سمعت أبا
 سلمة قال قدم معاوية
 المدينة فبينما هو على
 المنبر إذ قال يا كثير بن
 الصلت اذهب إلى
 عائشة أم المؤمنين
 فسلها عن صلاة النبي
 صلى الله عليه وسلم
 الركعتين بعد العصر
 فقال أبو سلمة فذهبت
 معه وبعث ابن عباس
 عبد الله بن الحرث بن
 نوفل معنا فقال اذهب
 واستمع ما تقول أم
 المؤمنين قال بلى ها
 فسألها فقالت له عائشة
 لا علم لي ولكن اذهب
 إلى أم سلمة فسلها قال
 فذهبتا معه إلى أم سلمة
 فقالت دخل عليّ
 رسول الله ذات يوم بعد
 العصر فصلى عندي
 ركعتين لم أكن أراه
 يصلهما فقلت يا رسول
 الله لقد صليت صلاة

التشريق فسلم الامام وكبر لم يكبر المسبوق بشئ من الصلاة وقضى الذي عليه فاذا سلم كبر وذلك أن التكبير أيام التشريق ليس من الصلاة انما هو ذكر بعد ها وانما يتبع الامام فيما كان من الصلاة وهذا ليس من الصلاة ويكبر في أيام التشريق المرأة والعبد والمسافر والمصلى منفردا وغير منفرد والرجل قائما وقاعدا ومضطجعا وعلى كل حال . واذا أدرك الامام وهو راكع فكبر معه ثم لم ير كع حتى رفع الامام رأسه فان أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول يسجد معه ولا يعتد بتلك الركعة . أخبرنا بذلك عن الحسن عن الحكم عن ابراهيم وبه يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول يركع ويسجد ويحتسب بذلك من صلاته * وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى ينهى عن القنوت في الفجر وبه يأخذ . ويحدث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يقنت إلا شهر واحد حارب حيامن المشركين فقتل يدعو عليهم . وأن أبا بكر رضى الله عنه لم يقنت حتى لحق بالله عز وجل . وأن ابن مسعود رضى الله عنه لم يقنت في سفر ولا في حضر . وأن عمر بن الخطاب لم يقنت . وأن ابن عباس رضى الله عنه لم يقنت . وأن عبد الله بن عمر رضى الله عنه لم يقنت . وقال يا أهل العراق أثبت أن إمامكم يقوم لا قارئ قرآن ولا راكع . يعني بذلك القنوت . وأن عليا رضى الله عنه قنت في حرب يدعو على معاوية فأخذ أهل الكوفة عنه ذلك . وقت معاوية بالشام يدعو على علي رضى الله عنه فأخذ أهل الشام عنه ذلك . وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يرى القنوت في الركعة الآخرة بعد القراءة وقبل الركوع في الفجر ويرى ذلك عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قنت بهاتين (٣) السورتين اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثنى عليك الخير ونشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك بالكفار ملحق . وكان يحدث عن ابن عباس رضى الله عنهما عن عمر رضى الله عنه بهذا الحديث ويحدث عن علي رضى الله عنه أنه قنت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى . ومن أدرك الامام راكعا فكبر ولم يركع حتى رفع الامام رأسه سجد مع الامام ولم يعتد بذلك السجود لانه لم يدرك ركوعه ولو ركع بعد رفع الامام رأسه لم يعتد بتلك الركعة لانه لم يدركها مع الامام ولم يقرأ لها فيكون صلى لنفسه فقرأ ولا صلى مع الامام فيما أدرك مع الامام . ويقنت في صلاة الصبح بعد الركعة الثانية قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يترك علمناه القنوت في الصبح قط وانما قنت النبي صلى الله عليه وسلم حين جاءه قتل أهل بئر معونة خمس عشرة ليلة يدعو على قوم من المشركين في الصلوات كلها ثم ترك القنوت في الصلوات كلها فأما في صلاة الصبح فلا أعلم أنه تركه بل نعلم أنه قنت في الصبح قبل قتل أهل بئر معونة وبعد وقد قنت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر وعمر وعلي بن أبي طالب رضى الله عنهم كلهم بعد الركوع وعثمان رضى الله عنه في بعض إمارته ثم قدم القنوت على الركوع وقال ليدرك من سبق بالصلاة الركعة

((باب صلاة الخوف))

(قال) وكان أبو حنيفة رحمه الله يقول في صلاة الخوف يقوم الامام وتقوم معه طائفة فيكبر ون مع الامام ركعة وسجدتين ويسجدون معه فيفتلون من غير أن يتكلموا حتى يقفوا بأزاء العدو ثم تأتي الطائفة التي كانت بأزاء العدو فيسجدون التكبير ثم يصلي بهم الامام ركعة أخرى وسجدتين ويسلم الامام فيفتلون هم من غير تسليم ولا يتكلموا فيقوموا بأزاء العدو وتأتي الأخرى فيصلون ركعة وحدها ثم يسلمون وذلك لقول الله عز وجل ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وكذلك بلغنا عن عبد الله بن عباس و ابراهيم النخعي . وكان ابن أبي ليلى يقول يقوم الامام والطائفتان جميعا اذا كان العدو بينهما وبين القبلة فيكبر ويكبر ون ويركع ويركعون جميعا ويسجد الامام والصف الاول ويقوم الصف الآخر في وجوه العدو فاذا

لم أكن أراك تصلياها
قال انى كنت أصلى
ركعتين بعد الظهر وانه
قدم على وفدي تميم
أوصدقة فشغلوني
عنهما فهما هاتان
الركعتان . أخبرنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
سفيان عن ابن قيس
عن محمد بن ابراهيم
التميمي عن جده قيس
قال رأى النبي صلى الله
عليه وسلم وأنا أصلى
ركعتين بعد الصبح
فقال ما هاتان الركعتان
يا قيس فقلت انى لم أكن
صليت ركعتي الفجر
فسدت عنى النبي صلى
الله عليه وسلم (قال
الشافعي) وليس بعد هذا
اختلافا في الحديث
بل بعض هذه الاحاديث
يدل على بعض فجماع
نهي النبي صلى الله
عليه وسلم والله أعلم
عن الصلاة بعد الصبح
حتى تطلع الشمس وبعد
ما تبدو حتى تبرز وعن
الصلاة بعد العصر حتى
تغرب الشمس وبعد
مغيب بعض ما حتى
يغيب كلها وعن الصلاة
نصف النهار حتى تزول

رفع الامام رفع الصف الأول رؤسهم وقاموا وسجد الصف المؤخر فاذا فرغوا من سجودهم قاموا ثم تقدم
 الصف المؤخر وتأخر الصف الأول فيصلي بهم الامام الركعة الاخرى كذلك ويحدث بذلك ابن أبي ليلى عن
 عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ابن أبي ليلى يقول اذا كان العدو
 في دبر القبلة قام الامام وصف معه مستقبل القبلة والصف الآخر مستقبل العدو ويكبر ويكبرون جميعا
 ويركع ويركعون جميعا ثم يسجد الصف الذي مع الامام سجدتين ثم ينقلون فيستقبلون العدو ويحيى الآخرون
 فيسجدون ويصلي بهم الامام الركعة الثانية فيركعون جميعا ويسجد معه الصف الذي معه ثم ينقلون
 فيستقبلون العدو ويحيى الآخرون فيسجدون ويركعون ثم يسلم الامام وهم جميعا (قال الشافعي) واذا صلى
 الامام صلاة الخوف مسافرا جعل طائفة من أصحابه بينه وبين العدو وصلى بطائفة ركعة ثم ثبت قائما يقرأ
 وصلوا لأنفسهم الركعة التي بقيت عليهم وتشهدوا وسلموا ثم انصرفوا وقاموا براء العدو وجاءت الطائفة التي
 كانت بازا العدو فكبروا لأنفسهم وصلى بهم الركعة التي كانت بقيت عليه فاذا جلس في التشهد قاموا فاصلوا
 الركعة التي بقيت عليهم ثم جلسوا فتشهدوا فاذا رأى الامام أن قد قضاوا تشهدهم سلم بهم وبهذا المعنى
 صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف يوم ذات الرقاع وقدر روى عنه في صلاة الخوف خلاف هذا وهذا
 مكتوب في كتاب الصلاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان العدو بينه وبين القبلة لاحتل بينه
 وبينهم ولا ستره وحيث لا يناله السبل وكان العدو قليلا مومنين وأصحابه كثيرا وكانوا بعيدا منه لا يقدر
 في السجود على الغارة عليه قبل أن يصيروا الى الركوب والامتناع صلى بأصحابه كلهم فاذا ركع ركعوا كلهم
 واذا رفع رفعوا كلهم واذا سجد سجدوا كلهم الا صفا يكونون على رأسه قياما فاذا رفع رأسه من السجدة
 فاستوى قائما أو قاعدا في مثني اتبعوه فسجدوا ثم قاموا بقيامه وقعدوا بقعوده وهكذا صلى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في غزاة الخديجة بعسفان وخالد بن الوليد بينه وبين القبلة وكان خالد في مائتي فارس متبذرا
 من النبي صلى الله عليه وسلم في صحراء ملساء ليس فيها جبل ولا شجر والنبي صلى الله عليه وسلم في ألف
 وأربعمائة ولم يكن خالد فيمأ ترى يطعم بقتالهم وانما كان طليعة يأتي بخبرهم (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى واذا جهر الامام في صلاة لا يجهر فيها بالقراءة عدا فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول قد أساء
 وصلاته بانه وكان ابن أبي ليلى يقول يعذبهم الصلاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا جهر الامام
 في الظهر أو العصر أو خافت في المغرب أو العشاء فليس عليه إعادة وقد أساء ان كان عمدا واذا صلى الرجل
 أربع ركعات بالليل ولم يسلم فيها فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا بأس بذلك وكان ابن أبي ليلى
 يقول أكره ذلك له حتى يسلم في كل ركعتين وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى صلاة الليل والنهار
 من النافلة سواء يسلم في كل ركعتين وهكذا جاء الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الليل وقدر روى عنه
 خبر ثبت أهل الحديث مثله في صلاة النهار ولو لم يثبت كان اذا مر رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الليل
 أن يسلم من كل ركعتين كان معقولا في الخبر عنه أنه أراد والله تعالى أعلم الفرق بين الفريضة والنافلة ولا
 تختلف النافلة في الليل والنهار كما لا تختلف المكتوبة في الليل والنهار لأنهما موصولة كلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 ينبغي أن تكون النافلة في الليل والنهار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والتكبير على الجنائز أربع وماعلمت
 أحد احفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه ثبت مثله أنه كبر الأربعة وكان أبو حنيفة يكبر على
 الجنائز أربعة وكان ابن أبي ليلى يكبر نجسا على الجنائز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويسجد في الصلاة بسم الله الرحمن
 الرحيم قبل أم القرآن وقبل السورة التي بعدها فان جمع في ركعة سوراجهر بسم الله الرحمن الرحيم قبل
 كل سورة وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يكره أن يجهر بسم الله الرحمن الرحيم وكان ابن أبي ليلى يقول
 اذا جهرت فحسن واذا أخفيت فحسن قال وذكر عن ابن أبي ليلى عن رجل توشأ ومسح على خفيه من
 حدث ثم نزع الخفين قال يصلي كما هو وحدث بذلك عن الحكم عن ابراهيم وذكر أبو حنيفة رحمه الله تعالى

الشمس الا يوم الجمعة ليس على كل صلاة لم تنص المصلي بوجه من الوجوه أو تكون الصلاة مؤكدة فأمر بها وان لم تكن فرضا أو صلاة كان الرجل يصلها فأغفلها فاذا كانت واحدة من هذه الصلوات صليت في هذه الاوقات بالدلالة عن رسول الله ثم اجتمع الناس في الصلاة على الجنائز بعد الصبح والعصر (قال الشافعي) رحمه الله فان قال قائل فاین الدلالة عن رسول الله قيل في قوله من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها اذا ذكرها فان الله يقول أقم الصلاة لذكري وأمره أن لا يمنع أحد طاف بالبيت وصلى أى ساعة شاء وصلى المسلمون على جنازتهم بعد العصر والصبح (قال الشافعي) وفيما روت أم سلمة من أن النبي صلى في بيتها ركعتين بعد العصر كان يصلهما بعد الظهر ففعل عنهما بالوفد فصلاهما بعد العصر لانه كان يصلهما بعد الظهر فشغل عنهما قال وروى قيس جديحي

عن حماد عن ابراهيم أنه قال لا يصلي حتى يغسل رجله وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا صلى الرجل وقد مسح على خفيه ثم زعهما أحيت له أن لا يصلي حتى يستأنف الوضوء لان الطهارة إذا انتقضت عن عضو احتملت أن تكون على الاعضاء كلها فإذا لم يزد على غسل رجله أجزأه وقد روى عن ابن عمر أنه توضع أو خرج إلى السوق ثم دعي لجنابة فمسح على خفيه وصلى وذكر عن الحكم أيضا عن ابراهيم أنه قال لا بأس بعد الآي في الصلاة * قال ولو تركه عند الآي في الصلاة كان أحب إلى وإن كان أعيا بعد عاقدا ولا يلفظ بعددها لفظا لم يكن عليه شيء وإن لفظ بشيء من ذلك لفظا فقال واحدة وثنتان وهوذا كر لصلاته انتقضت صلاته وكان عليه الاستئذان . قال وإذا توضأ الرجل بعض وضوئه ثم لم يته حتى جف ما قد غسل فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول يتم ما قد بقي ولا يعيد على ما مضى وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إن كان في طلب الماء أو في الوضوء فإنه يتم ما بقي وإن كان قد أخذ في عمل غير ذلك أعاده على ما جف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورأيت المسلمين جاؤا بالوضوء متتابعين على مثل ما توضأ به النبي صلى الله عليه وسلم فن جاء به كذلك ولم يقطعه لغير عذر من انقطاع الماء وطلبه بنى على وضوئه ومن قطعه بغير عذر حتى يتناول ذلك فيكون معروفا أنه أخذ في عمل غيره فأحب إلى أن يستأنف وإن أتم ما بقي أجزأه . ابن أبي ليلى عن الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال لا مسح وجهه من التراب في الصلاة حتى يشهد ويسلم وبه يأخذ . أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم أنه كان مسح التراب عن وجهه في الصلاة قبل أن يسلم وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى بذلك بأسا وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو ترك المصلي مسح وجهه من التراب حتى يسلم كان أحب إلى فإن فعل فلا شيء عليه

(باب الزكاة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان على رجل دين ألف درهم وله على الناس دين ألف درهم وفي يده ألف درهم فإن أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول ليس عليه زكاة فيما في يديه حتى يخرج دينه فيزكيه وكان ابن أبي ليلى يقول عليه فيما في يديه الزكاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت في يدي رجل ألف درهم وعليه مثلها فلا زكاة عليه وإن كانت المسئلة بمجالها وله دين ألف درهم فلو غسل الزكاة كان أحب إلى وله أن يؤخرها حتى يقبض ماله فإن قبضه زكى مما في يديه وإن تلف لم يكن عليه فيه زكاة «قال الربيع» آخر قول الشافعي إذا كانت في يديه ألف وعليه ألف فعليه الزكاة «قال الربيع» من قبل أن الذي في يديه إن تلف كان منه وإن شاء وهبها وإن شاء تصدق بها فلما كانت في جميع أحكامها مالا من ماله وقد قال الله عز وجل خذ من أموالهم صدقة كانت عليه فيها الزكاة * قال وكان ابن أبي ليلى يقول زكاة الدين على الذي هو عليه فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى بل هي على صاحبه الذي هو له إذا خرج كذلك بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وبهذا يأخذ (قال الشافعي) وإذا كان للرجل دين على الناس فإن كان حالا وقد حال عليه الخول في يدي الذي هو عليه أو أكثر من حول فإن كان يقدر على أخذه منه فتركه فعليه فيه الزكاة وهو كمال له ودبعة في يدي رجل عليه أن يزكيه إذا كان قادرا عليه وإن كان لا يدرى لعله سيفلس له به أو كان متغيبا عنه فعليه إذا كان حاضرا طلبه منه بأخ ما يقدر عليه وإذا انض في يديه فعليه الزكاة لما مضى في يديه من السنين فإن تلف قبل أن يقبضه فلا زكاة عليه فيه وهكذا إذا كان صاحب الدين متغيبا عنه . قال وإذا كانت أرض من أرض الخراج فإن أباحنيقة رحمه الله كان يقول ليس فيها عشر لا يجتمع عشر وخراج وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه فيها العشر مع الخراج (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا زرع الرجل أرضا من أرض الخراج فعليه في زرعها العشر

ابن سعيد بن قيس أن النبي رآه يصلي ركعتين بعد الصبح فسأله فأخبره بأنهما ركعتا الفجر فأقره لأن ركعتي الفجر مؤكدتان وأمر بهما فلا يجوز إلا أن يكون نهيته عن الصلاة في الساعات التي نهى عنها على ما وصفت من كل صلاة لا تلزم فأما كل صلاة كان يصليها صاحبها فأغفلها أو شغل عنها وكل صلاة أكدت وإن لم تكن فرضا كركعتي الفجر والكسوف فيكون نهى النبي فيما سوى هذا ثابتا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والنهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر ونصف النهار ومثله إذا غاب حاجب الشمس وبرز باختلاف فيه لأنه نهى واحد قال وهذا مثل نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة لان من شأن الناس التهجير للجمعة والصلاة إلى خروج الامام وهذا مثل الحديث في نهى

الذي سبى الله عليه
وسلم عن صيام اليرم قبل
رسولنا إلا أن يرافقي
ذلك صوم رجل كان
يصومه

باب الخلاف في غذا الباب

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي نخالفنا
بعض أهل ناحيتنا
وغيرهم فقال يصلي على
الحنائز بعد العصر
وبعد الصبح ما لم تقارب
الشمس أن تطلع ومالم
تغيب الشمس واحتج
في ذلك بشئ رواه عن
ابن عمر يشبه بعض
ما قال (قال الشافعي)
وابن عمر أنما سمع من
النبي أنه أن يتحرى
أحد فيصلي عند طلوع
الشمس وعند غروبها
ولم أعلمه روى عنه
النهي عن الصلاة بعد
العصر ولا بعد الصبح
فذهب ابن عمر إلى أن
النهي مطلق على كل
شئ فنهي عن الصلاة
على الحنائز لأنها صلاة
في هذين الوقتين وصلى
عليها بعد الصبح
وبعد العصر لأن لم يعلمه
روى النهي عن الصلاة

كما يكون عليه في زرع أرض لرجل تكارا خاتمه وحشي إذا كان الرجل أوهى صدقة موقوفة • قال وإذا
كانت الأرض من أرض العشر فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول في كل قليل وكثير أخرجت من
الحنطة والشعير والزبيب والتمر والذرة وغير ذلك من أصناف الغلة العشر ونصف العشر والقليل والكثير
في ذلك سواء وإن كانت خزفة من بقل وكذلك حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم وكان ابن أبي ليلى
يقول ليس في شيء من ذلك عشر إلا في الحنطة والشعير والتمر والزبيب ولا يكون فيه العشر حتى يبلغ خمسة
أوسق فصاعدا والوسق عندنا ستون صاعا والصاع مئتي درهم والجرير ربع بالهاشي الكبير وهو عمانية
أرطال والمد رطلان وبه يأخذ وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ليس في البقول والخضراوات عشر ولا أرى
في شيء من ذلك عشر إلا الحنطة والشعير والحبوب وليس فيه شيء حتى يبلغ خمسة أوسق (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وإذا زرع الرجل أرضا من أرض العشر فلا زكاة عليه حتى يخرج منها خمسة أوسق
من كل صنف مما أخرجت مما فيه الزكاة وذلك ثلثمائة صاع بصاع النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي)
رحمه الله وليس في الخضرة زكاة والزكاة فيما اقتبست ويس وادخر مثل الحنطة والذرة والشعير والزبيب
والحبوب التي في هذا المعنى التي يفت الناس • قال وإذا كان لرجل إحدى وأربعون بقرة فإن أبا حنيفة
رحمه الله تعالى كان يقول إذا حال عليها الحول ففيها مسنة وربع عشر مسنة وما زاد فبحسب ذلك إلى أن
تبلغ ستين بقرة وأظنه حدثه أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم وكان ابن أبي ليلى يقول لاشئ في الزيادة على
الأربعين حتى تبلغ ستين بقرة وبه يأخذ وبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لاشئ في الأوقاص
والأوقاص عندنا ما بين الفريضة وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس في البقر صدقة حتى
تبلغ ثلاثين فإذا بلغت ثلاثين ففيها تبع ثم ليس في الزيادة على الثلاثين صدقة حتى تبلغ أربعين فإذا بلغت
أربعين ففيها مسنة ثم ليس في زيادتها شيء حتى تبلغ ستين فإذا بلغت ستين ففيها تبعان ثم ليس في الفضل على
الستين صدقة حتى تبلغ سبعين فإذا بلغت سبعين ففيها تبع ومسنة ثم ليس في الفضل على السبعين صدقة
حتى تبلغ ثمانين فإذا بلغت الثمانين ففيها مستتان ثم هكذا صدقتها وكل صدقة من الماشية فلا شيء فيها
فيما بين الفريضة وكل ما كان فوق الفرض الأسفل لم يبلغ الفرض الأعلى فالفضل فيه عفو صدقته
صدقة الأسفل • قال وإذا كان للرجل عشرة مثاقيل ذهب ومائة درهم فالفضل عليه الحول فإن أبا حنيفة
رحمه الله تعالى كان يقول في الزكاة يضيف أقل الصنفين إلى أكثرهما ثم يزكيهما إن كانت الدنانير أقل
من عشرة دراهم بدنانير تقوم الدراهم دنانير ثم يجمعها جميعا فتكون أكثر من عشرين مثقالا من الذهب
فيزكها في كل عشرين مثقالا نصف مثقال فإذا فليس فيه شيء من الزكاة حتى يبلغ أربعة مثاقيل فيكون
فيها عشر مثقال وإذا كانت الدنانير أكثر من عشرة دراهم بدنانير تقوم الدراهم دنانير ثم يجمعها جميعا فتكون
أكثر من مائتي درهم ففي كل مائتين خمسة دراهم ولا شيء فيما زاد على المائتين حتى يبلغ أربعين
درهما فإذا بلغت في كل أربعين زادت بعد المائتين درهم وكان ابن أبي ليلى يقول لازكاة في شيء من ذلك
حتى يبلغ الذهب عشرين مثقالا وتبلغ الفضة مائتي درهم ولا يضيف بعضها إلى بعض ويقول هذا مال مختلف
بمنزلة رجل له ثلاثون شاة وعشرون بقرة وأربعة أبعرة فلا يضاف بعضها إلى بعض وقال ابن أبي ليلى ما زاد
على المائتي درهم والعشرين المثقال من شيء فبحسب ذلك ما كان من قليل أو كثير وبهذا يأخذ في الزيادة
وقال أبو حنيفة رضي الله عنه ليس فيما زاد على المائتين شيء حتى يبلغ أربعين درهما وكذلك بلغنا عن عمر بن
الخطاب رضي الله عنه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يقوم الذهب ولا الفضة إنما الزكاة على وزنه
جاءت بذلك السنة أن كان له منها خمسة عشر مثقالا ذهب لم يكن عليه فيها زكاة ولو كان قيمتها ألف درهم لأن
الحديث إنما جاء في عشرين مثقالا ولو كان له مع ذلك أربعون درهما لم يزك حتى يكون خمسين درهما فإذا

في هذه الساعات (قال الشافعي) فمن علم أن النبي نهى عن الصلاة بعد الصبح والعصر كما نهى عنها عند طلوع الشمس وعند غروبها لزمه أن يعلم ما قلت من أنه إنما نهى عنها فيما لا يلزم ومن روى فعلم أن النبي صلى بعد العصر ركعتين كان يصلهما بعد الظهر فشغل عنهما وأقر قيسا على ركعتين بعد الصبح لزمه أن يقول نهى عنها فيما لا يلزم ولم يثبت الرجل عنه فيما اعتاد من صلاة النافلة وفيما يؤكدها ومن ذهب هذا عليه وعلم أن النبي نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس فلا يجوز له أن يقول إلا بما قلنا به أو ينهى عن الصلاة على الجنائز بعد الصبح وبعد العصر بكل حال (قال الشافعي) وذهب أيضا إلى أن لا يصلي أحد للطواف بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس واحتج

بكل من الأخرى أو جبت فيه الزكاة وكذلك لو كان نصف من هذا ونصف من هذا ففيه الزكاة فيضيف بعضه إلى بعض ويخرجه دراهم أو دنانير وإن شاء زكى الذهب والفضة بحصتهما أي ذلك فعل أجزاء ولو كان له مائتا درهم وعشرة مثاقيل زكى المائتي درهم بخمسة دراهم وزكى العشرة المثاقيل ربع مثقال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت لرجل عشرة مثاقيل ذهب ومائة درهم فالعلم الحول فلا زكاة فيها ولا يضم الذهب إلى الورق وهو نصف غيرهما يحل الفضل في بعضها على بعض بدائس كما لا يضم التمر إلى الزبيب والتمر بالزبيب أشبهه من الفضة بالذهب وأقرب منها بعضه من بعض وكما لا يضم الابل إلى البقر ولا البقر إلى الغنم قال ولو أن رجلا له مائتا درهم وعشرة مثاقيل ذهبا فإن أباح خيفة رضى الله عنه كان يقول إذا حال عليها الحول يضيف بعضه إلى بعض ويركبه كله وقال ابن أبي ليلى هذان مالان مختلفان تجب الزكاة على الدراهم ولا تجب على الذهب وقال أبو يوسف فيه الزكاة كله ألا ترى أن التاجر يكون له المتاع للتجارة وهو مختلف فيقومه ويضيف بعضه إلى بعض ويركبه وكذلك الذهب والفضة وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه أمر رجلا تاجرا أن يقوم تجارته عند الحول فيزكها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان له مائتا درهم وتسعة عشر مثقالا زكى المائتين ولم يركب التسعة عشر مثقالا كما يكون له خمسة أوسق تمر أو خمسة أوسق زبينا الأصاغ في زكى التمر ولا يركب الزبيب

(باب الصيام)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا اكتمل الرجل في شهر رمضان أو غير رمضان وهو صائم فإن أباح خيفة رحمه الله تعالى كان يقول لأبأس بذلك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يكره ذلك ويكره أن يدهن شارب به يدهن يجدد طعمه وهو صائم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لأبأس أن يكتمل الصائم ويدهن شارب به ورأسه ووجهه وقدميه وجميع بدنه بأي دهن شاء غالية أو غير غالية وإذا صام الرجل يوما من شهر رمضان فسل أن يدهن من شهر رمضان ثم علم بعد ذلك أنه من رمضان فإن أباح خيفة رحمه الله تعالى قال يجزيه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجزيه ذلك وعليه قضاء يوم مكله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصبح الرجل يوم السبت من رمضان وقد ثبت الصوم من الليل على أنه من رمضان فهذه نية كاملة له تؤدي عنه ذلك اليوم إن كان من شهر رمضان وإن لم يكن من شهر رمضان أفطر « قال الربيع » قال الشافعي في موضع آخر لا يجزيه لأنه صام على السبت وإذا أفطرت المرأة يوما من رمضان متعددة ثم حاضت من آخر النهار فإن أباح خيفة رحمه الله تعالى كان يقول ليس عليها كفارة وعليه القضاء وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليها الكفارة وعليه القضاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصاب الرجل امرأته في شهر رمضان ثم مرض الرجل في آخر يومه فذهب عقله أو حاضت المرأة فقد قيل على الرجل عتق رقبة وقيل لا شيء عليه فأما إذا سافر فإن عليه عتق رقبة وذلك أن السفر شيء يجذبه فلا يسقط عنه ما وجب عليه بشئ يجذبه قال وإذا وجب على الرجل صوم شهرين من كفارة أفطار من رمضان فإن أباح خيفة رحمه الله تعالى كان يقول ذاك الشهران متتابعان ليس له أن يصومهما الامتباعين وذكر أبو حنيفة نحوه من ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس بامتباعين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا لم يجد المجامع في شهر رمضان عتقا فصام لم يجز عنه الأشهران متباعين وكفارته كفارة الظهار ولا يجزى عنه الصوم ولا الصدقة وهو يجدهم « قال وإذا توضأ الرجل للصلاة المكتوبة فدخل الماء حلقة وهو صائم في رمضان ذاكر لصومه فإن أباح خيفة رحمه الله تعالى كان يقول إن كان ذاكرة لصومه حين توضأ فدخل الماء حلقة فعليه القضاء وإن كان ناسيا لصومه فلا قضاء عليه وذكر ذلك أبو حنيفة عن جاد عن إبراهيم وكان ابن

أبي ليلى يقول لا قضاء عليه إذا تروا صلاة مكتوبة وإن كان ذا كرا الصومه وقد ذكر عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال إذا تروا صلاة مكتوبة وهو صائم فدخل الماء حلقه فلا شيء عليه وإن كان تروا صلاة تطوع فعليه القضاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تروا الرجل للصلاة وهو صائم فتمضض ودخل الماء جوفه وهو ناس لصومه فلا شيء عليه ولو شرب وهو ناس لم ينقض ذلك صومه وإذا كان ذا كرا الصومه فدخل الماء جوفه فآحب إلى أن يعيد الصوم احتياطاً وأما الذي يلزمه فلا يلزمه أن يعيد حتى يكون أحدث شيئاً من ازدراد أو فعل فعلا ليس له دخل به الماء جوفه فأما إذا كان إنما أراد المضمضة فسبقه شيء في حلقه فلا إحداث ازدراد تعيده الماء إلا إذا حال النفس وانحراجه فلا يجب عليه أن يعيد الصوم وهذا خطأ في معنى النسيان أو أخف منه

(باب في الحج)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول لا تشعر البدن ويقول الأشعار مثله وكان ابن أبي ليلى يقول الأشعار في السنام من الجانب الأيسر وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتشعر البدن في أمتها والبقر في أمتها ومواضع الأسمنة ولا تشعر الغنم والأشعار في الصفحة اليمنى وكذلك أشعر رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أشعر في الشق الأيمن وبذلك تركه قول من قال لا يشعر إلا في الشق الأيسر وقدرى أن ابن عمر أشعر في الشق الأيسر أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن نافع أن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما كان لا يبالي في أي الشقين أشعر في الأيمن أو الأيسر قال وإذا أهل الرجل بعرة فأنفسدها فقدم مكة وقضاهما فإن أباح حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول يحجزه أن يقضيهما من التعميم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يحجزه أن يقضيهما إلا من ميقات بلاده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أهل الرجل بعرة من ميقات فأنفسدها فلا يحجزه أن يقضيهما إلا من الميقات الذي ابتدأ منه العبرة التي أفدها ولا نعلم القضاء في شيء من الأعمال إلا بعمل مثله فإما عمل أقل منه في هذا قضاء لبعض دون الكل وانما يحجز في قضاء الكل لا البعض ومن قال له أن يقضيهما خارجاً من الحرم دخل عليه خلاف ما وصفتنا من القياس وخلاف الآثار وقد ظننت أنه إنما ذهب إلى أن عائشة رضي الله تعالى عنها إنما كانت مهلة بعرة وأنهم أرفضت العبرة وأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بأن يقضيهما من التعميم وهذا ليس كروى إنما أمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل الحج على العبرة فكانت قارئة وإنما كانت عرتها شيئاً استحبته فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بها فاعتبرت لأن عمرتها كانت قضاء وإذا أصاب الرجل من صيد البحر شيئاً سوى السمك فإن أباح حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول لا خير في شيء من صيد البحر سوى السمك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا بأس بصيد البحر كله (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه ولا بأس بأن يصيد الحرم جميع ما كان معاشه في الماء من السمك وغيره قال الله عز وجل أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم والسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً فقال بعض أهل العلم بالتفسير طعامه كل ما كان فيه وهو يشبه ما قال والله تعالى أعلم وقال أبو يوسف رحمه الله سألت أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه عن حشيش الحرم فقال أكره أن يرعى من حشيش الحرم شيئاً أو يحشش منه قال وسألت ابن أبي ليلى عن ذلك فقال لا بأس أن يحشش من الحرم ويرعى منه قال وسألت الحاج بن أرطاة فأخبرني أنه سأله عطاء بن أبي رباح فقال لا بأس أن يرعى وكره أن يحشش وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس أن يرعى نبات الحرم شجرة ورمعه ولا خير في أن يحشش منه شيء لأن الذي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة أن يختلج خلاها إلا الأذن

بأن عمر بن الخطاب طاب بعد الصبح ثم نظروا في الشمس طغت فركب حتى أناخ بندي طوى فصلى (قال الشافعي) رحمه الله فإن كان عمر كره الصلاة في تلك الساعة فهو مثل مذهب ابن عمر وذلك أن يكون علم أن رسول الله نهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر فقرأى نهيه مطلقاً فترك الصلاة في تلك الساعة حتى طلعت الشمس ويلزم من قال هذا أن يقول لا صلاة في جميع الساعات التي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيها لطواف ولا على جنازة وكذلك يلزمه أن لا يصلي فيها صلاة فائتة وذلك من حين يصلي الصبح إلى أن تبرز الشمس وحين يصلي العصر إلى أن يتام مغيبها ونصف النهار إلى أن تزول الشمس (قال الشافعي) وفي هذا المعنى أن أبا أيوب الأنصاري سمع النبي ينهاي أن تستقبل القبلة أو بيت المقدس بحاجة الإنسان قال

والاختلاء الاحتشاش تنقاوطعوا وحرم أن يعصده شجرها ولم يحرم أن يرعى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى سألت أبا حنيفة رضي الله عنه قال لا بأس أن يخرج من تراب الحرم ويجارته إلى الحل وبه يأخذ قال وسعت ابن أبي ليلى يحدث عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم أنهم أكرهوا أن يخرج من تراب الحرم ويجارته إلى الحل شيئا وحديثنا شيخ عن رزين مولى علي بن عبد الله بن عباس أن علي بن عبد الله كتب إليه أن يعث إليه بقطعة من المروة يتخذها مصلى يسجد عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا خير في أن يخرج من تجارده الحرم ولا ترابه شيء إلى الحل لأن له حرمة ثبتت بآية بها ما سواها من البلدان ولا أرى والله تعالى أعلم أن جاز الأحدث أن يزيله من الموضع الذي يابن به البلدان إلى أن يصير كغيره (قال الشافعي) وقد أخبرنا عبد الرحمن بن الحسن بن القاسم الأزرق عن أبيه عن عبد الأعلى ابن عبد الله بن عامر قال قدمت مع أمي أو قال جدتي مكة فأتتها صفيية بنت شيبه فأكرمتها ووفعت بها فقلت صفيية ما أدري ما كافتها به فأرسلت إليها بقطعة من الركن فخرت بها ففترنا أول منزل فذكر من مرضهم وعلتهم جميعا قال فقالت أمي أو جدتي ما أرا أنا أنينا إلا أنا أخرجنا هذه القطعة من الحرم فقالت لي وكنت أمثالهم انطلق بهم هذه القطعة إلى صفيية فردتها وقل لها إن الله جل وعلا وضع في حرمة شيئا فلا ينبغي أن يخرج منه قال عبد الأعلى علي فقالوا لي فاعوا إلا أن تحيناد خول الحرم فكانت أنا أنشطان من عقل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال غير واحد من أهل العلم لا ينبغي أن يخرج من الحرم شيء إلى غيره وإذا أصاب الرجل جاما من حمام الحرم فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول عليه قيمته وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه شاة وسمعت ابن أبي ليلى يقول في حمام الحرم عن عطاء بن أبي رباح شاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصاب الرجل بمكة حماما من حمامها فعليه شاة أتباع العمر وعثمان وابن عباس وابن عمر ونافع ابن عبد الحارث وعاصم بن عمر وعطاء وابن المسيب وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم أجمعين وقد زعم الذي قال فيه قيمة أنه لا يخالف واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد خالف أربعة في حمام مكة * وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الحرم يصيب الصيد فيحكم عليه فيه عناق أو جفرة أو شبه ذلك فقال لا يجوز في هدى الصيد إلا ما يجزى في هدى المتعة الجذع من الضأن إذا كان عظيما أو التي من المعز والبقر والأبل فافوق ذلك لا يجزى ما دون ذلك ألا ترى إلى قول الله عز وجل في كتابه في جزاء الصيد هدايا بالغ الكعبة * وسألت ابن أبي ليلى عن ذلك فقال يبعث به وإن كان عناقا أو جلا قال أبو يوسف رحمه الله أخذ بالأثر في العناق والجفرة وقال أبو حنيفة رحمه الله في ذلك كله قيمته وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصاب الرجل صيدا صغيرا فدهاه بشاة صغيرة لأن الله عز وجل يقول مثل والمثل مثل الذي يفدى فإذا كان كبيرا كان كبيرا وإذا كان الذي يفدى صغيرا كان صغيرا ولا أعلم من قال لا يجوز أن يفدى الصيد الصغير بصغير مثله من الغنم إلا خاف القرآن والآثار والقياس والمعقول وإذا كان يزعم أن الصيد محرم كله فزعم أنه يفدى الجراد بتمرة أو أقل من تمره لصغرها وقلة قيمتها وتفدى بقرة الوحش بقرة لكبرها فكيف لم يزعم أنه يفدى الصغير بالصغير وقد يفدى الصغير بصغير والكبير بكبير وقد قال الله عز وجل جزاء مثل ما قتل من النعم وانما رفع وخفض بالمثل عند فكيف يفدى بتمرة ولا يفدى بعناق وما للضحيا وهدى المتعة وجزاء الصيد هل رأه قياس جزاء الصيد حين أصاب الحرم البقرة بأن قال يكفیه شاة كما يكفي المتع أو المخني أو فاسه حين أصاب الحرم جرادة بأن قال لا يجزى الحرم إلا شاة كما لا يجزى المخني والمتع إلا شاة فان قال لا قيل ألا أن جزاء الصيد كما قال الله تبارك وتعالى مثل وانما المثل صغيرا أو كبيرا على قدر المصاب فان قال نعم قيل فما أضالك عن الجفرة إذا كانت مثل ما أصيب وإن كنت تقلد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وحده في أقضية لأجته لك في شيء منها الاتقليده فكيف خالفته ومعه القرآن والقياس

أبو أيوب فقد مناه السام فوجده ناهرا حياض قد صنعت فنحرف ونستغفر الله ويحب ابن عمر من يقول لا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس بحاجة الإنسان وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنين مستقبلا بيت المقدس لحاجته (قال الشافعي) رحمه الله علم أبو أيوب النهي فرآه مطلقا وعلم ابن عمر استقبال النبي صلى الله عليه وسلم بحاجته ولم يعلم النهي فرد النهي ومن علمهما معا قال النهي عن استقبال القبلة وبيت المقدس في الصحراء التي لا ضرورة على ذهاب فيها ولا ستر فيها إذا ذهب لأن الصحراء ساحة يستقبله المصلى أو يستدبره فترى عورته إن كان مقبلا أو مدبرا وقال لا بأس بنا في البيوت لضيقها وحاجة الناس إلى المرفق فيها وسترها وإن بدا لا يرى من كان فيها إلا أن يدخل أو يشرف عليه (قال الشافعي)

والعقول وغيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقد قضى عمر رضي الله عنه في الارب بعناق وفي
البر بوع بجفرة وقضى في الضب بجدي قد جمع الماء والشجر وقضى ابن مسعود رضي الله عنه في البر بوع
بجفرة أو جفر وقضى عثمان رضي الله عنه في أم حنين بحلان من الغنم يعني حلالا وذ كر عن خفيف
الجزري عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود أنه قال في بيض النعامة يصيبه المحرم ثمنه داود بن أبي هند عن
عامر مثله وسمعت ابن أبي ليلى يقول عن عطاء بن أبي رباح في البيضة درهم وقال أبو حنيفة رحمه الله قيمتها
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصاب المحرم بيض نعام أو بيض حمام أو بيض من الصيد ففيه قيمته
قياسا على الجردة وعلى ما لم يكن له مثل من النعم

(باب الديات)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قتل الرجل الرجل عمدا وللقول ورثة صغار وبكر فإن أباً حنيفة
رحمه الله تعالى كان يقول للكبار أن يقتلوا أصحابهم إن شأوا وكان ابن أبي ليلى يقول ليس لهم أن يقتلوا حتى
يكبر الا صغره وبه يأخذ حدثنا أبو يوسف عن رجل عن أبي جعفر أن الحسن بن علي رضي الله عنهما قتل
ابن ملحجم بعلي وقال أبو يوسف وكان لعلي رضي الله عنه أولاد صغار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
قتل الرجل الرجل عمدا وله ورثة صغار وبكر أو بكر غيب فليس لأحد منهم أن يقتل حتى تبلغ الصغار وتحضر
الغيب ويجتمع من له سهم في ميراثه من زوجة أو أم أو جدة على القتل فإذا اجتمعوا كان لهم أن يقتلوا فإذا لم
يجمعوا لم يكن لهم أن يقتلوا وإذا كان هذا هكذا فلائهم شاء من البالغين الحضور أن يأخذ حصته من
الدية من مال الجاني بقدر ميراثه من المقتول وإذا فعل كان لأولياء الغيب وعلى أولياء الصغار أن يأخذوا
لهم حصصهم من الدية لأن القتل قد حال وصار ما لا فلا يكون لولي الصغير أن يدعه وقد أمكنه أخذه فإن
قال قاتل كيف ذهبت إلى هذا دون غيره من الأقاويل وقد قال بعض أهل العلم أي ولادة الدم قام به قتل
وان عفا الآخرون فأنزله بمنزلة الحد وقال غيره من أهل العلم يقتل البالغون ولا ينتظرون الصغار وقال
غيره يقتل الولد ولا ينتظرون الزوجة قيل ذهبنا إليه أنه السنة التي لا ينبغي أن تخالف أو في مثل معنى السنة
والقياس على الإجماع فإن قال فأن السنة فيه قيل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل له قتيلا
فأهله بين خيرتين إن أجبا أخذوا القصاص وإن أجبا فالدية فلما كان من حكم رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن ولادة الدم أن يقتلوا ولهم أن يأخذوا المال وكان إجماع المسلمين أن الدية موروثه لم يحل لو ارث أن
ينعم الميراث من ورث معه حتى يكون الوارث يمنع نفسه من الميراث وهذا معنى القرآن في قول الله عز وجل
فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان وهذا مكتوب في كتاب الديات ووجدنا ما نقله
من الأقاويل لاجته فيه لما وصفت من السنة بخلافهم ووجدت مع ذلك قولهم متناقضا اذ زعموا أنهم امتنعوا
من أن يأخذوا الدية من القاتل لأنه انما عليه دم لا مال فلوزعموا أن واحدا من الورثة لو عفا حال الدم لا
ما لزموا قولهم ولقد نقضوه فأما الذين قالوا هو كالحدي يقوم به أي الورثة شاءوا وعفا غيره فقد خالفوا بينه
وبين الحد من أجل أنهم يزعمون أن للورثة العفو عن القتل ويزعمون أنه لا عفو لهم عن الحد ويزعمون أنهم
لو اصطالحوا في القتل على الدية جاز ذلك ويزعمون أنهم لو اصطالحوا على مال في الحد لم يجز وإذا قتل
القوم فأنجوا عن قتل لم يدريهم أصابه فإن أباً حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول هو على عاقلة القميالة التي
وجد فيها إذا لم يدع ذلك أولياء القتل على غيرهم وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول هو على عاقلة الذين
اقتلوا جميعا إلا أن يدعى أولياء القتل على غير أولئك وهذا يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
اقتل القوم فأنجوا عن قتل فادعى أولياءه على أحد بعينه أو على طائفة بعينها أو قالوا قد قتلته احدي

وفي هذا المعنى أن
أسيد بن حضير وجابر
ابن عبد الله صليبا
مريضين قاعدين يقوم
أصحاء فأمرهم بالقعود
معهم بذلك أنهم والله
أعلم علما أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم صلى
جاسا وصلى وراءه يقوم
قياماً فأمرهم بالجلوس
فأخذ به وكان حقا
عليهما ولا شك أن قد
عرب عليهما أن النبي
صلى في مرضه الذي
مات فيه جالسا وأبو بكر
إلى جنبه قائما والناس
من وراءه قياما فنسخ
هذا أمر النبي بالجلوس
وراءه اذ صلى شاكيا
جالسا وواجب على كل
من علم الأمرين معاً أن
يصير إلى أمر النبي
الآخذ كان نامخا
للأول أو إلى أمر النبي
الدال بعضه على بعض
(قال الشافعي) وفي مثل
هذا المعنى أن علي بن
أبي طالب خطب
الناس وعثمان بن عفان
محصور فأخبرهم أن
النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن امساك الحوم
الضخا بعد ثلاث وكان
يقول به لأنه سمعه من

الطائفتين لا يدري أيتهما قتله قيل لهما ان جئتم بما يوجب القسامة على إحدى الطائفتين أو بعضهما
أو واحد بعينه أو أكثر قيل لكم أقسموا على واحد فان لم تأتوا بذلك فلا عقل ولا قود ومن شئتم ان نحلفه لكم على
قتله أحلفناه ومن أحلفناه أبرأناه وهكذا ان كان جريحاً مات ادعى على أحد أو لم يدع عليه اذا لم أقبل دعواه
فيما هو أقل من الدم لم أقبلها في الدم وما أعرف أصلاً ولا فرعاً للقول من قال تجب القسامة بدعوى الميت
ما القسامة التي قضى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد الله بن سهل الاعلى خلاف ما قال فيها دعوى
ولا لوث من بيته * واذا أصيب الرجل وبه جراحة فاحتمل فلم يزل مريضاً حتى مات فان أباحنيقة رضى الله
عنه كان يقول ديت على تلك القبيلة التي أصيب فيهم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس عليهم شيء
* وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول القصاص لكل وارث وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يجعل لكل وارث
قصاصاً الا الزوج والمرأة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الزوج والمرأة الحرة والخدمة وبنت الابن وكل
وارث من ذكر أو أنثى فله حق في القصاص وفي الدية * واذا وجد القاتل في قبيلة فان أباحنيقة رحمه الله
تعالى كان يقول القسامة على أهل الخطأ والعقل عليهم وليس على السكان ولا على المشتريين * وبه يأخذ
ثم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بعد على المشتري والسكان وأهل الخطأ وكان ابن أبي ليلى يقول الدية
على السكان والمشتريين معهم وأهل الخطأ وكذلك اذا وجد في الدار فهو على أهل القبيلة قبيلة تلك الدار
والسكان الذين فيها في قول ابن أبي ليلى وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول على عاقلة أرباب الدور خاصة
وان كانوا مشتريين وأما السكان فلا وبهذا يأخذ « رجع أبو يوسف رحمه الله الى قول ابن أبي ليلى وقول
أبي حنيفة المعروف ما بقي من أهل الخطأ رجل فليس على المشتري شيء » (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
واذا وجد الرجل قتيلاً في دار رجل أو أهل خطأ أو سكان أو صحراء أو عسكر فكلهم سواء لا عقل ولا قود
الا بيئته تقوم أو بما يوجب القسامة فيقسم الاولياء فاذا ادعى الاولياء على واحد أو ألف أحلفناه وأبرأناهم
لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نصارى بين قتلهم وبينكم يميناً فلبا أبوا أن يقبلوا أيمانهم لم يجعل
على يهود وشيأ وقد وجد القاتل بين أظهرهم ووداه النبي صلى الله عليه وسلم من عنده متطوعاً * واذا قطع
رجل يدا امرأة أو امرأته بدم رجل فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول ليس في هذا قصاص ولا قصاص
فيما بين الرجال والنساء فيما دون النفس ولا فيما بين الأحرار والعبيد فيما دون النفس ولا قصاص بين الصبيان
في النفس ولا غيرها وكذلك حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
القصاص بينهم في ذلك وفي جميع الجراحات التي يستطيع فيها القصاص (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
القصاص بين الرجل والمرأة في الجراح وفي النفس وكذلك العبيد بعضهم من بعض واذا كانوا يقولون
القصاص بينهم في النفس وهي الأكثر كان الجرح الذي هو الأقل أولى لان الله عز وجل ذكر النفس
والجراح في كتابه ذكر واحد وأما الصبيان فلا قصاص بينهم * واذا قتل الرجل رجلاً بعضاً أو بجرح
فضر به ضربات حتى مات من ذلك فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لا قصاص بينهما وكان ابن
أبي ليلى يقول بينهما القصاص وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أصاب الرجل الرجل
بحدية تموراً أو بشيء من ثمره فمورانه الحديد فمات من ذلك فقيهه القصاص واذا أصابه بعضاً أو بجرح
أوما لا يمور مورانه السلاح فأصله شيء ان كان ضربه بالجر العظيم والخشبة العظيمة التي الأغلب منها
أنه لا يعاش من مثلها وذلك أن يشدخ به رأسه أو يضرب بها جوفه أو خاصرته أو مقتل من مقاتله أو جل
عليه الضرب بشيء أخف من ذلك حتى بلغ من ضربه ما الأغلب عند الناس أن لا يعاش من مثله قتل به وكان
هذا عمد القتل وزيادة أنه أشد من القتل بالحديد لان القتل بالحديد أوحى وان ضربه بالعصا أو السوط
أو الحجر الضرب الذي الأغلب منه أنه يعاش من مثله فهذا الخطأ شبه العمد فقيهه الدية مغلظة ولا قود فيه

النبي وعبد الله بن واقد
قد رواه عن النبي
وغيرهما فلما روت
عائشة أن النبي نهى
عنه عند الدافة ثم قال
كوا وترزودوا واذخروا
وتصدقوا وروى جابر
ابن عبد الله عن النبي
أنه نهى عن الحوم
النخايا بعد ثلاث ثم قال
كوا وترزودوا وتصدقوا
كان يجب على كل من
علم الامرين معاً أن يقول
نهى النبي عنه المعنى
فاذا كان مثله فهو منهى
عنه واذا لم يكن مثله
لم يكن منهياً عنه أو يقول
نهى النبي عنه في وقت
ثم أخص فيه بعده
والآخر من أمره ناسخ
للاول (قال الشافعي)
وكل قال بما سمعه
من رسول الله وكان
من رسول الله ما يدل
على أنه قاله على معنى
دون معنى أو نسخه فعلم
الاول ولم يعلم غيره فلو
علم أمر رسول الله فيه
صار اليه ان شاء الله
(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى ولهذا أشباه
كثيرة في الأحاديث وانما
وضعت هذه الجملة لتدل
على أمور غلط فيها

بعض من نظري العلم
ليعلم من علمه أن من
متقدمي الصحبة وأهل
الفضل والدين والأمانة
من يعزب عنه من سن
رسول الله الشيء يعلمه
غيره من أجله لا يقاربه
في تقدم صحبته وعلمه
ويعلم أن علم خاص
السنن إنما هو علم خاص
عن فتح الله له علمه لأنه
عام مشهور وكشيرة
الصلاة وجل الفرائض
التي كلفت العامة ولو
كان مشهوراً شهرة جل
الفرائض ما كان الأمر
فيما وصفت من هذا
وأشابهه كما وصفت
ويعلم أن الحديث إذا
رواه الثقات عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فذلك نبوته وإن لا نعول
على حديث ليثبت أن
وافقه بعض أصحاب
رسول الله ولا يردلان
عمل بعض أصحاب
رسول الله عملاً يخالفه
لأن بأصحاب رسول الله
والمسلمين كلهم حاجة
إلى أمر رسول الله
وعلمهم اتباعه لأن
شيئاً من أقوالهم يتبع
ما روى عنه ووافقه
يزيد قوله شدة ولا شيئاً

* وإذا عض الرجل يد الرجل فانتزع العضوض يده فقلع سنان العاض فإن أباح خيفة رجه الله تعالى كان يقول لاضمان عليه في السن لأنه قد كان له أن ينزع يده من فيه وبه يأخذ وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رجلاً عض يد رجل فانتزع يده من فيه فترع نتيته فأبطلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أيعض أحدكم أخاه عض الفحل وكان ابن أبي ليلى يقول هو ضامن إديه السن وهما يتفقان فيما سوى ذلك مما يجني في الجسد سواء في الضمان (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا عض الرجل يد الرجل أو رجله أو بعض جسده فانتزع العضوض ما عض منه من في العاض فسقط بعض ثغره أو كله فلا شيء عليه لأنه كان للعضوض أن ينزع يده من في العاض ولم يكن متعدياً بالانتزاع فيضمن وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل هذا (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن صفوان بن يحيى بن أمية عن أبيه أن رجلاً عض يد رجل فانتزع العضوض يده من في العاض فسقطت نتيته أو نتيته فأعذرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أيدع يده في فحل فتعضها كأنها في فحل وإذا نفخت الدابة برجلها وهي تسير فإن أباح خيفة رجه الله تعالى كان يقول لاضمان على صاحبها لأنه بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الرجل جبار وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو ضامن في هذا لما أصابت (قال الشافعي) رجه الله تعالى يضمن قائد الدابة وسائقها وكما ما أصابت بيد أو فم أو رجل أو ذنب ولا يجوز إلا هذا (١) ولا يضمن شيئاً إلا أن يحملها على أن تطأ شيئاً فيضمن لأن وطأها من فعله فتكون حينئذ كذاة من أداته حتى بها فأما أن نقول يضمن عن يدها ولا يضمن عن رجلها فهذا تحكم فان قال لا يرى رجلها فهو وإذا كان سائقاً لا يرى يدها فينفي أن يقول في السائق يضمن عن الرجل ولا يضمن عن اليد وليس هكذا يقول فأما ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن الرجل جبار فهو والله تعالى أعلم غلط لأن الحفاظ لم يحفظوا هكذا وكان أبو حنيفة رجه الله يقول في الرجل إذا قتل العبدان قيمته على عاقلة القاتل وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا نعقله العاقلة ثم رجع أبو يوسف فقال هو مال لا نعقله العاقلة وعلى القاتل قيمته ما بلغ حالا (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا قتل الرجل العبد خطأ عقلته عاقلته لأنهما تعقل جنابة حر في نفس محرمة فديكون فيها القود قال ويكون فيها الكفارة كما تكون في الحر بكل حال فهو بالنفوس أشبه منه بالاموال هو لا يجمع الاموال في معنى الا في أن دية قيمته فأما ما سوى ذلك فهو ومفارق للاموال يجمع للنفوس في أكثر أحكامه وبالله تعالى التوفيق

(باب السرقة)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا أقر الرجل بالسرقة مرة واحدة والسرقة تساوي عشرة دراهم فصاعداً فإن أباح خيفة رجه الله كان يقول أقطعه ويقول إن لم أقطعه جعلته عليه ديناً ولا قطع في الدين وكان ابن أبي ليلى يقول لا أقطعه حتى يقر مرتين وبهذا يأخذ ثم رجع إلى قول أبي حنيفة (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا أقر الرجل بالسرقة مرة واحدة وثبت على الإقرار وكانت ثمانية قطع فيه اليد قطع وسواء إقراره مرة أو أكثر فإن قال قائل كلاً ما أقطعه إلا بشاهدين فهو إذا شهد عليه شاهدان قطعته ولم يلتفت إلى رجوعه لو كان أقر وهو لو أقر عنده مائة مرة ثم رجع لم يقطعه فإن قال قائل فكذلك لو رجعت الشهود لم يقطعه قيل لو رجعت الشهود عن الشهادة عليه ثم عادوا فشهدوا عليه عار جوعا عنه لم تقبل شهادتهم ولو أقر ثم رجع ثم أقر قبل منه فالأقرار مخالف للشهادات في البدء والمتعقب * وإن كان المسرورق منه غائباً فإن أباح خيفة رجه الله تعالى قال لا أقطعه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أقطعه إذا أقر مرتين

(١) قوله ولا يضمن شيئاً الخ هذا تنقيح للضمان قبله أي إن ضمانه لا يكون إلا في هذه الحالة تأمل

وان كان المسروق منه غائباً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان المسروق منه غائباً بحبس السارق حتى يحضر المسروق منه لأنه لعله أن يأتي له بمخرج يسقط عنه القطع أو القطع والضمان * وان كانت السرقة تساوي خمسة دراهم فان أباح حفيقة رحمه الله تعالى كان يقول لا قطع فيها بل غنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن علي رضي الله عنه وعن ابن مسعود أنهم قالوا لا تقطع اليد الا في عشرة دراهم وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول تقطع اليد في خمسة دراهم ولا تقطع في دونها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقة عن عبد الله بن عمر بن حفص وسفيان بن عيينة عن الزهري عن عمارة عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القطع في ربع دينار فصاعداً وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأما ما ذهب إليه أبو حنيفة من الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم التي تخالف هذا فانهم ليست من وجه ثبت مثله لو انفرد وأما ما روى عن علي رضي الله عنه وابن مسعود فليست في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة ولا أعلم ثابتاً عن واحد منهما وقد أخبرنا سفيان بن عيينة عن جسد الطويل أنه سمع قتادة يسأل أنس بن مالك رحمه الله تعالى عنه عن القطع فقال حضرت أبابكر الصديق رضي الله عنه قطع سارقاً في شيء ما يسوي ثلاثة دراهم أو قال ما يسرني أنه لي بثلاثة دراهم وثبت عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت القطع في ربع دينار فصاعداً وهو مكتوب في كتاب السرقة قال واذا شهد الشاهدان على رجل بالسرقة والمسروق منه غائب فان أباح حفيقة رحمه الله كان يقول لا أقبل الشهادة والمسروق منه غائب أرايت لو قال لم يسرق مني شيئاً كنت أقطع السارق وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا أقبل الشهادة عليه وأقطع السارق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد شاهدان على رجل بسرقة والمسروق منه غائب قبلت الشهادة وسألت عن الشهود وأخرت القطع الى أن يقدم المسروق منه * قال واذا اعترف الرجل بالسرقة مرتين وبالزنا أربع مرات ثم أنكر بعد ذلك فان أباح حفيقة رحمه الله كان يقول نردأ عنه الحد فيهما جميعاً ونضمنه السرقة وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اعترف عنده ما عزم من مالاً وأمر به أن يرجع حين أصابته الحجارة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل اخليت سبيله حد ثابته ذلك أبو حنيفة رحمه الله يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا أقبل رجوعه فيهما جميعاً وأمضي عليه الحد (قال الشافعي) واذا أقر الرجل بالزنا أو شرب الخمر أو بالسرقة ثم رجع قبلت رجوعه قبل أن تأخذه السياط أو الحجارة أو الحديد وبعد جاء بسبب أولم يأت به غير أولم يعير قياساً على أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في ما عرفت فها لتركتموه وهكذا كل حد لله فأما ما كان لا دميين فيه حق فلزمه ولا يقبل رجوعه فيه وأغرمة السرقة لانهما حق لا دميين واذا دخل الرجل من أهل الحرب النبا بأمان فسرقت عندنا سرقة فان أباح حفيقة رحمه الله كان يقول ضمن السرقة ولا يقطع لانه لم يأخذ الا ما ن تجرى عليه الاحكام وكان ابن أبي ليلى يقول تقطع يده وبه يأخذ ثم رجع الى قول أبي حنيفة رضي الله عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا دخل الحرب دار الاسلام بأمان فسرقت ضمن السرقة ولا يقطع ويقال له تنبذ اليك عهدك ونبذت ما منك لان هذه دار لا يصلح أن يقيم فيها الا من يجرى عليه الحكم « قال الربيع » لا يقطع اذا كان جاهلاً فان كان عالماً قطع (قال الشافعي) رحمه الله لا ينبغي لأحد أن يعطى أحداً أما ما على أن لا يجرى عليه حكم الاسلام مادام مقيماً في دار الاسلام

(باب القضاء)

(قال الشافعي) رحمه الله واذا أثبت القاضي في ديوانه الاقرار وشهادة الشهود ثم رفع اليه ذلك وهو لا يذكره فان أباح حفيقة رحمه الله كان يقول لا ينبغي له أن يجيزه وكان ابن أبي ليلى رحمه الله يجيز ذلك وبه يأخذ

خالفه من أقوالهم يوهن ما روى عنه الثقة لان قوله المفروض اتباعه عليهم وعلى الناس وليس هكذا قول بشر غير رسول الله (قال الشافعي) رحمه الله فان قال قائل أنهم الحديث المروى عن النبي اذا خالفه بعض أصحابه جازله أن ينهم الحديث عن بعض أصحابه بخلافه لان كلا روى خاصة معاون يتهما فاروى عن النبي أو لى أن يصار اليه ومن قال منهم قولاً لم يرو عنه النبي لم يجز لأحد أن يقول انما قاله عن رسول الله لما وصفت من أنه يعزب عن بعضهم بعض قوله ولم يجز أن نذكره عنه الا رأياه ما يقوله عن رسول الله فاذا كان هكذا لم يجز أن نعارض بقول أحد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو قال قائل لا يجوز أن يكون الا عن رسول الله لم يحل له خلاف من وضعه هذا الموضع وليس من الناس أحد بعد رسول الله الا وقد

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إن كنت تريد أن يثبت عندك بأجره وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز
حتى يثبت عندك وإن ذكره (قال الشافعي) رحمه الله وإذا وجد القاضي في ديوانه خطا لا يثبت أنه نسخة
أخذ كاتبه بأقرار رجل لا تخار وثبت حق عليه بوجه لم يكن له أن يقضي به حتى يثبت كرمته أو يشهد به
عنده لا يجوز وإذا عرف خطه لم يثبت كرمته أو يشهد به وإذا جاء رجل بكتاب قاض إلى قاض
وانتاضى لا يعرف كتابه ولا خاتمه فإن أباح حنيفة رحمه الله كان يقول لا ينبغي للقاضي الذي أتاه الكتاب أن
يقبله حتى يشهد شاهد عدل على خاتم القاضي وعلى ما في الكتاب كله إذا قرئ عليه عرف القاضي الكتاب
والخاتم ولم يعرفه ولا يقبله إلا بشاهدين على ما وصفت لاند حق وهو مثل شهادة على شهادة ثم رجع
أبو يوسف رحمه الله وقال لا يقبل الكتاب حتى يشهد الشهود أنه قرأ عليهم وأعطاهم نسخة معهم
يحضرونهم هذا القاضي مع كتاب القاضي وكان ابن أبي ليلى يقول إذا شهدوا على خاتم القاضي قبل ذلك
منهم وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الشاهدان على كتاب القاضي إلى القاضي عرف
المكتوب إليه كتاب القاضي وخاتمه ولم يعرفه فهو سواء في الحكم ولا يقبل إلا بشاهدين عديدين يشهدان أن هذا
كتاب فلان قاضي بلد كذا إلى فلان قاضي بلد كذا ويشهدان على ما في الكتاب إما بحفظه وإما بنسخة
معه ما توافق ما فيه ولا أرى أن يقبله محتوما وهما يقولان لا ندري ما فيه لأن الخاتم قد يصنع على الخاتم
ويبدل الكتاب * وإذا قال الخصم للقاضي لا أقر ولا أنكر فإن أباح حنيفة رحمه الله كان يقول لأجبه
على ذلك ولكنه يدعو المدعي بشهوده وبهذا يأخذ * قال وكان ابن أبي ليلى لا يدعه حتى يقرأ أو ينكر
وكان أبو يوسف إذا سكت يقول له احلف مرارا فإن لم يحلف قضى عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وإذا تنازع الرجلان وادعى أحدهما على الآخر دعوى فقال المدعي عليه لا أقر ولا أنكر قيل للمدعي إن أردت
أن تحلفه عرضنا عليه اليمين فإن حلف برئ الآن تأتي بيته وإن نكل قلنا لك احلف على دعوالك وخذ فإن
أبيت لم نعطك بنكوله شيأ دون عينتك مع نكوله * وإذا أنكر الخصم الدعوى ثم جاء بشهادة الشهود على
المخرج منه فإن أباح حنيفة رحمه الله كان يقول أقبل ذلك منه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
لا أقبل منه بعد الانكار بخبرنا وتفسير ذلك أن الرجل يدعي قبل الرجل الدين فيقول ماله قبلي شيء فيقيم
الطالب البينة على ماله ويقيم الآخر البينة أنه قد أوفاه إياه وقال أبو حنيفة المطلوب صادق بما قال ليس قبلي
شيء وليس قوله هذا با كذاب لشهوده على البراءة (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ادعى الرجل على الرجل
دينا فأنكر المدعي عليه فأقام عليه المدعي بيته فداء المشهود عليه بخبر مما شهد به عليه قبلته منه وليس
انكاره الدين كذبا للبينة فهو صادق أنه ليس عليه شيء في الظاهر إذا جاء بالخبر منه ولعله أراد أن يقطع
عنه المزمع * وإذا ادعى رجل قبل رجل دعوى فقال عندى المخرج فإن أباح حنيفة رحمه الله كان يقول
ليس هذا عندى بأقرار بما يقبل عندى البراءة وقد تكون عنده البراءة من الحق ومن الباطل وبهذا يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول هذا اقرار فإن جاء بخبر والآخر المدعى وأبو حنيفة يقول إن لم يأت بالخبر
لم تزمه الدعوى إلا بيته (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ادعى الرجل على الرجل حقا فقال المدعي عليه
عندى من المخرج فسأل المدعي القاضي أن يجعل هذا اقرارا يأخذه به إلا أن يجي عنه بالخبر فليس هذا
بأقرار لأنه قد يكون عنده المخرج بأن لا يقربه ولا يوجد عليه بيته ولا يأخذ المدعي إلا بيته يشتهوا يقبل من
المدعي عليه المخرج وإن شهد عليه * قال وإذا أقر الرجل عند القاضي بشيء فلم يقض به القاضي عليه ولم
يثبت في ديوانه ثم خاصمه إليه فيه بعد ذلك فإن أباح حنيفة رحمه الله قال إذا ذكر القاضي ذلك أمضاه عليه
وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله يقول لا يمضي ذلك عليه وإن كان ذا كراهة حتى يثبت في ديوانه
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر الرجل عند الحاكم فأنبت الحاكم اقراره في ديوانه أو كان ذا كراهة

أما من قوله وتزك
تكون غيره من أفتاب
رسول الله ولا يجوز في
قول رسول الله أن يرد
أقول أنه غيره وإن
قال ذلك لا بأس في
شهادة ما يدل على ما
وصفت فيه قيل
له ما وصفت في
هذا الباب وغيره
مشرطاً وجعله ومنه أن
عمر بن الخطاب أمام
المسلمين والمسلمين في
المدينة والفننسل وقدم
النجبة والورع والفتنة
والثبوت والمبتدئ بالعلم
قبل أن يسهله والكاشف
عنه لأن قوله حكم
يلزم كان يقضي بين
المهاجرين والأنصار أن
الدية للعاقلة ولا تراث
المرأة من دية زوجها
شيأ حتى أخبره أو كتب
إليه الخصال بن سفيان
أن النبي كتب إليه أن
يوزن امرأة أشيم الضبابي
من دية فرجع إليه
عمر وزك قوله وكان
عمر يقضي أن في
الابهام خمس عشرة
والرأس طين والمسجة
عشر أعشراً وفي التي
تلي الخمسة تسعاً وفي
الخمس ستاً حتى وجد
كتاب عند أن عمرو بن خرم

الذي كتبه له النبي صلى الله عليه وسلم وفي كل اصبع مما هنالك عشر من الابل فتركه الناس قول عمر وصاروا الى كتاب النبي ففعلوا في ترك امر عمر لامر النبي فعلم عمر في فعل نفسه في أنه ترك فعل نفسه لامر النبي صلى الله عليه وسلم وذلك الذي أوجب الله عليه وعليهم وعلى جميع خلقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي هذا دلالة على أن حكمهم كان يحكم برأيه فيما لرسول الله فيه سنة لم يعلمها ولم يعلمها أكثرهم وذلك يدل على أن علم خاص بالإحكام خاص على ما وصفت لأعام كعام جبل الفرائض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقسم أبو بكر حتى لقي الله فسوى بين الحر والعبد ولم يفضل بين أحدهما سابقة ولا نسب ثم قسم عمر فألغى العبيد وفضل بالنسب والسابقة ثم قسم على فألغى العبيد وسوى بين الناس وهذا أعظم ما يسلي الخلفاء وأعمسه وأولاه أن لا

لاقراره ولم يثبت في ديوانه فسواء كان ممن يأخذ بالاقرار عنده أخذه به ولا معنى للديوان الا الذكر وإذا كان القاضي ذا كرافسواء كان في الديوان أو لم يكن « قال الربيع » وكان الشافعي يجيز الاقرار عند القاضي وانما كرهه أن يتكلم بإجازته لحال ظلم بعض القضاة

(باب الفرقة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال رجل لرجل من العرب يا بنطي أو لست من بني فلان لقبيلة فان بأخليفة رحمه الله كان يقول لاحد عليه في ذلك وانما قوله هذا مثل قوله يا كوفي يا بصري يا شامي حدثنا أبو يوسف عن حدثه عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس بذلك وأما قوله لست من بني فلان فهو صادق ليس هو من ولد فلان لصلبه وانما هو من ولد الولدان القذف ههنا انما وقع على أهل الشرك الذين كانوا في الجاهلية وبهمذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول فيهما جميعا الحبد (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قال رجل لرجل من العرب يا بنطي وقفته فان قال غنيت بنطي الدار أو بنطي اللسان أحلفته بالله ما أراد أن ينفيه وينسبه الى النبط فان حلف نهيته عن أن يقول ذلك القول وأدبته على الأذى وان أبي أن يحلف أحلفت المقول له لقد أراد نفيك فإذا حلف سألت القائل عن نفي فإذا قال ما نفيته ولا قلت ما قال جعلت القذف واقعا على أم المقول له فان كانت حرة مسلمة حددته ان طلبت الحد فان عفت فلا حد لها وان كانت ميتة فلا ينالها القيام بالحد وان قال غنيت بالقذف الأب الجاهلي أحلفته ما عني به أحد من أهل الاسلام وعزته ولم أحذه وان قال لست من بني فلان لحدته ثم قال انما غنيت لست من بنيته لصلبه انما أنت من بني بنيته لم أقبل ذلك منه وجعلته فاذا قال أمه فان طلبت الحد وهي حرة كان لها ذلك لأن يقول نفي الحد الأعلى الذي هو جاهلي فأعززه ولا أحذه لان القذف وقع على مشركة * وإذا قال الرجل لرجل لست ابن فلان وأم أمه أمة أو نصرانية وأبوه مسلم فان بأخليفة رحمه الله تعالى كان يقول لاحد على القاذف انما وقع القذف ههنا على الأم ولا حد على قاذفها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول في ذلك عليه الحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نفي الرجل الرجل من أبيه وأم المنى ذمية أو أمة فلا حد عليه لأن القذف انما وقع على من لاحد له ولكنه ينكح عن أذى الناس بتعزير لاحد * قال وإذا قذف رجل رجلا فقال يا ابن الزانية وقدمات الابوان فان بأخليفة رحمه الله تعالى كان يقول انما عليه حد واحد لأنها بكلمة واحدة وبهمذا يأخذ قلت ان فرق القول أو جمعه فهو سواء وعليه حد واحد وكان ابن أبي ليلى يقول عليه حدان ويضربه الحدين في مقام واحد وقد فعل ذلك في المسجد (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قال الرجل الرجل يا ابن الزانية وأبواه حران مسلمان ميطان فعليه حدان ولا يضربهما في موقف واحد ولكنه يحبس ثم يحبس حتى إذا برأ جلده حد حدان ثانيا وكذلك لو فرق القول أو جمعه أو قذف جماعة بكلمة واحدة أو بكلام متفرق فلكل واحد منهم حده ألا ترى أنه لو قذف ثلاثة بالزنا فلم يطلب واحد الحد وأقرأ خبر بالزنا حد الطالب الثالث حدان ثانيا ولو كانوا شر كافي الحد ما كان ينبغي أن يضرب الاثلاث حد لان حدين قد سقط عنه أحدهما باعتراض صاحبه والآخرة ترك صاحبه الطلب وعفوه وإذا كان الحد حقا لمسلم فكيف يبطل بحال أرايت لو قتل رجل ثلاثة أو عشرة معاً ما كان عليه لكل واحد منهم دية ان قتلهم خطأ وعليه القودان قتلهم عداودية لكل من لم يقدم منه لانهم لا يجدون الى القود سبيلا * وإذا قال الرجل للرجل يا ابن الزانية أو قالت المرأة للرجل يا ابن الزانية والابوان حيان فان بأخليفة رحمه الله تعالى كان يقول اذا كانا حيين بالكوفة لم يكن على قاذفهما الحد الآن يأتيان يطلبان ذلك ولا يضرب الرجل حدين في مقام واحد وان وجبا عليه جميعا وبه يأخذ * قال ولا يكون في هذا أحد الا حد واحد وكان ابن أبي ليلى يضربهما جميعا حدين في مقام واحد

ويضرب المرأة قاعته ويضربها حين في كفة واحدة ويقيم الحدود في المسجد أنظن أباحنيقة رحمه الله تعالى قال لا ولا يكون على من قذف بكلمة واحدة أو كلمتين أو جماعة أو فرادى الاحد واحد فان أخذ بعضهم خذله كان لجميع ما قذف بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وقال لا تقام الحدود في المساجد (قال الشافعي) ولا يقام على رجل حدان وجبا عليه في مقام واحد ولكنه يحد أحدهما ثم يحبس حتى يبرأ ثم يحد الآخر ولا يحد في مسجد ومن قذف أباً رجلاً وأبوه حتى لم يحد له حتى يكون الأب الذي يطلب وإذا مات كان لابن أن يقوم بالحد وإن كان له عدد بنين فأبهم قام به حدله وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يضرب الرجل حدين في مقام واحد وإن وجبا عليه جميعاً ولكنه يقيم عليه أحدهما ثم يحبس حتى يخف الضرب ثم يضرب الحد الآخر وإنما الحدان في شرب وقذف أو زنا وقذف أو زنا وشرب فأما قذف كاه وشرب كله مراراً أو زنا مراراً فأما عليه حد واحد قال ولو كان الابن المقدوفان حين كانا منزلة الميتين في قول ابن أبي ليلى وأما في قول أبي حنيفة فلاحق الولد حتى يحجى والوالدان أو أحدهما يطلب قذفه وإنما عليه حد واحد في ذلك كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتضرب الرجال في الحدود قداماً وفي التعزير وتترك لهم أيديهم يتقون بها ولا تربط ولا يحدون وتضرب النساء جلوساً وتضم عليهن ثيابهن ويربطن لثلا ينكشفن ويلين رباط ثيابهن أو تلبسه منهن امرأة وإذا قذف الرجل رجلاً ميتاً فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لا يأخذ بحد الميت الا الولد أو الوالد بهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول يأخذ أيضاً الاخ والاخت وأما غيره هؤلاء فلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يأخذ حد الميت واداه وعصبته من كانوا وإذا قذف الرجل امرأته وشهد عليه الشهود بذلك وهو يحد فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول إذا رفع الى الامام خبره حبسه حتى يلاعن وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا جحد ضربه الحد ولا أجبره على اللعان منها إذا جحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الشاهدان على رجل أنه قذف امرأته مسلمة وطلبت أن يحد لها ويحد شهادتهما قيل له ان لا عنت خرجت من الحدود ان لم تلاعن حد ذلك

(باب النكاح)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تزوج المرأة بغير مهر مسعى فدخل بها فان لها مهر مثلها من نساءها لاوكس ولا شطط وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى نساؤها أخواتها وبنات عمها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول نساؤها أمهاتها وأخواتها (قال الشافعي) وإذا تزوج الرجل المرأة بغير مهر فدخل بها فلها صداق مثلها من نساءها ونساؤها نساء عصبته الأخوات وبنات المم وليس الأم ولا الخالات إذا لم يكن بنات عصبته من الرجال ونساؤها اللاتي يعتبر عليهن من كان مثلها من أهل بلدها وفي سنه وجمالها وماله وأدبها وصراحتها لان المهر يختلف باختلاف هذه الحالات وإذا تزوج الرجل ابنته وهي صغيرة ابن أخيه وهو صغير يتم في حجره فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول النكاح جائز وله الخيار إذا أدرك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز ذلك عليه حتى يدرك ثم رجع أبو يوسف وقال إذا تزوج الولي فلا خيار وهو مثل الأب (قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز نكاح الصغار من الرجال ولا من النساء إلا أن يزوجهن الاباء والأجداد إذا لم يكن لهن أباء فانهن أباء وإذا زوجهن أحدسواهم فالنكاح مفسوخ ولا يتوارثان فيه وإن كبرا فان دخل عليها فأصابها فلها المهر ويفرق بينهما ولو طلقها قبل أن يفسخ النكاح لم يقع طلاقه ولا طهاره ولا إيلائه لانها لم تكن زوجة قط وإذا تزوج الرجل المرأة وأمرأته فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول هو جائز بلغنا ذلك عن عبد الله بن جعفر أنه فعل ذلك وبه يأخذ تزوج عبد الله بن جعفر امرأته على رضي الله عنه وابنته جميعاً وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز النكاح وقال كل امرأتين

يختلفوا فيه وانما لله جل وعز في المال ثلاثة أقسام قسم التي وقسم الغنمة وقسم الصدقة فاختلف الأئمة فيها ولم يمنع أحدهم من أخذ ما أعطاه أبو بكر ولا عمر ولا علي وفي هذا دلالة على أنهم يسلون لحاكمهم وإن كان رأيهم خلاف رأيه وأن كان حاكمهم قد يحكم بخلاف آرائهم لأن جميع أحكامهم من جهة الإجماع منهم وفيه ما يرد على من ادعى أن حكم حاكمهم إذا كان بين أظهرهم ولم يردوه عليه فلا يكون الا قدراً وأما رأيه من قبل أنهم لو رأوا رأيه فيه لم يخالفوه بعده فان قال قائل قد رأوه في حياته ثم رأوا خلافه بعده قيل له فيدخل عليك في هذا ان كان كما قلت أن إجماعهم لا يكون حجة عندهم اذا كان لهم أن يجمعوا على قسم أبي بكر ثم يجمعوا على قسم عمر ثم يجمعوا على قسم علي وكل واحد منهم يخالف صاحبه وإجماعهم اذا ليس بحجة عندهم أولاً ولا آخراً وكذلك

لو كانت احداهما رجلا لم يحل لهما نكاح صاحبتهما فلا ينبغي للرجل أن يجمع بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا بأس أن يجمع بين امرأة رجل وابنته من غيرها (قال الشافعي) فان قال قائل لم زعمت أن الآباء يزوجون الصغار قيل زوج أبو بكر رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة وهي بنت ست أو سبع وبنى بها النبي صلى الله عليه وسلم وهي بنت تسع فالحالان اللذان كان فيهما النكاح والدخول كانا نوعاً عائشة صغيرة من لا أمر لهما في نفسها وزوج غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ابنته صغيرة فان قال قائل فاذا أجزت هذا الآباء ولم تلتفت الى القياس في أنه لا يجوز أن يعقد على حرة صغيرة نكاح ثم يكون لها الخيار لان أصل النكاح لا يجوز أن يكون فيه خيار الا في الاماء اذا تحولت حالهن والحرائر لا تحول حالهن ولا يجوز أن يعقد عليهن ما لهن منه بشئ يلزمهن فكيف لم يجعل الأولياء قياساً على الآباء قيل لا افتراق الآباء والأولياء وأن الأب عاك من العقد على ولده ما لا يملكه منه غيره ألا ترى أنه يعقد على البكر بالغاً ولا يردها وان كرهت ولا يكون ذلك لعم ولا لأخ ولا ولي غيره فان قال قائل فانما لا يجوز إلا أن يعقد على البكر بالغاً ونحوه فيها وفي الثيب مثل غيره من الأولياء قيل فأنت تجعل قبضه لمهر البكر قبضاً ولا تجعل ذلك لولي غيره الاوصى بعمال وتجعل عقده عليها صغيرة جائراً لا خيار لها فيه وتجعل لها الخيار ان عقد عليها ولي غيره ولو كان مثل سائر الأولياء ما كنت قد فرقت بينه وبين الأولياء وهذا مكتوب في كتاب النكاح واذا نظر الرجل الى فرج المرأة من شهوة فان أباحنيقة رحمه الله كان يقول تحرم على ابنه وعلى أبيه وتحرم عليه أمها وابنتها يلغنا ذلك عن ابراهيم وبلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه خلا بجارية له بخردها وأن ابنه استوهبها منه فقال له انها لا تحل لك وبلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه قال ملعون من نظر الى فرج امرأة وأمها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يحرم من ذلك شيء ما لم يلمسه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا لمس الرجل الجارية حرمت على أبيه وابنه ولا تحرم عليه بالنظر دون اللبس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس أن يتزوج الرجل ابنة الرجل وامرأة الرجل فيجمع بينهما لان الله عز وجل انما حرم الجمع بين الاختين وهاتان ليستا بأختين وحرمان الام والبنت احدهما بعد الاخرى وهذه ليست بأم ولا بنت وقد جمع عبد الله بن جعفر بين امرأة علي رضي الله عنه وابنته وعبد الله بن صفوان بين امرأة رجل وابنته واذا نظر الرجل الى فرج أمته من شهوة فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لا تحل لابيه ولا لابنه ولا تحل له أمها ولا بنتها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى رضي الله عنه يقول هي له حلال حتى يلمسها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا نال الرجل المرأة فلا تحرم عليه هي ان أراد أن ينكحها ولا أمها ولا ابنتها لان الله عز وجل انما حرم بالحلل والحرام ضد الحلل وهذا مكتوب في كتاب النكاح من أحكام القرآن واذا تزوج الرجل المرأة بشاهدين من غير أن يزوجهما ولي والزوج كفؤا لها فان أباحنيقة رحمه الله كان يقول النكاح جائز ألا ترى أنها لو رفعت أمرها الى الحاكم وأبى وليها أن يزوجهما كان للحاكم أن يزوجهما ولا يسعه الا ذلك ولا ينبغي له غيره فكيف يكون ذلك من الحاكم والولي جائراً ولا يجوز ذلك منها وهي قد وضعت نفسها في الكفاءة بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أن امرأة زوجت ابنتها بأم أولياء وأنها خصموا الزوج الى علي رضي الله تعالى عنه فأجاز على النكاح وكان ابن أبي ليلى لا يجيز ذلك وقال أبو يوسف هو موقوف وان رفع الى الحاكم وهو كفؤاً أجزت ذلك كأن القاضي هاهنا ولي بلغه أن ابنته قد تزوجت فأجاز ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل نكاح بغير ولي فهو باطل لقول النبي صلى الله عليه وسلم يمسكها أمها نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ثلاثاً واذا تزوج الرجل المرأة فأعلن المهر وقد كان أسراً قبل ذلك مهر أو شهد شهوداً عليه وأعلم الشهود أن المهر الذي يظهره فهو كذا وكذا سمعته يسمع بها القوم وأن أصل المهر هو كذا وكذا الذي في السر ثم تزوج فأعلن الذي قال فان أباحنيقة

لا يجوز اذا لم يكن عندهم حجة أن يكون على من بعدهم حجة فان قال قائل فكيف تقول قلت لا يقال شيء من هذا اجماع ولكن ينسب كل شيء منه الى فاعله فينسب الى أبي بكر فاعله والى عمر فاعله والى علي فاعله ولا يقال لغيرهم من أخذ منهم موافق لهم ولا يخالف ولا ينسب الى ساكت قول قائل ولا عمل عامل انما ينسب الى كل قوله وعمله وفي هذا ما يدل على أن ادعاء الاجماع في كثير من خاص الاحكام ليس كما يقول من يدعيه فان قال قائل أفترى هذا قلنا انما أداناه لأنه أشهر ما صنع الأئمة وأولى أن لا يختلفوا فيه وأن لا يجهله العامة ونحن نجد كثيراً من ذلك أن أبابكر جعل الخدا بأثم طرح الاخوة معه ثم خالفه فيه عمر وعثمان وعلى ومن ذلك أن أبابكر رأى علي بعض أهل الردة فداء وسبوا وجسمهم بذلك فأظاقهم عمرو قال لاسبي ولا فداء

رضي الله عنه كان يقول المهر هو الاول وهو المهر الذي في السر والسعة باطل الذي أظهر للقوم وبه يأخذ
 وكان ابن أبي ليلى يقول السمعة هي المهر والذي أسر باطل أبو يوسف عن مطرف عن عامر قال اذا أسر
 الرجل مهر أو أعلن أكثر من ذلك أخذ بالعلانية * أبو يوسف عن الحسن بن عمار عن الحكم عن شريح
 وإبراهيم مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا تزوج الرجل امرأة بمهر علانية وأسر قبل ذلك مهرها
 أقل منه فالمهر مهر العلانية الذي وقعت عليه عقدة النكاح إلا أن يكون شهود المهرين واحدا فيثبتون
 على أن المهر مهر السر وأن المرأة والزوج عقد النكاح عليه وأعلننا الخطبة بمهر غيره أو يشهدون أن
 المرأة بعد العقد أقرت بأن ما شهدا به منه سمعة لا مهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز
 النكاح الا بولي وشاهدي عدل ورضا المنكوحه والنكاح الا في الامة فان سيدها وزوجها والبكر وان أباهما
 يزوجهما ومن لم يبلغ فان الأب اعز وجونهم وهذا مكتوب في كتاب النكاح . قال واذا تزوج الرجل ابنته
 وقد أدركت فان أباحني فترحمه الله تعالى كان يقول اذا كرهت ذلك لم يجر النكاح عليها لانها قد أدركت
 وملكت أمرها فلا تنكره على ذلك بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال البكر تستأمر في نفسها
 واذا نكحها صامتة فلو كانت اذا كرهت أجبرت على ذلك لم تستأمر وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول النكاح
 جائز عليها وان كرهت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى انكاح الأب خاصة جائز على البكر بالغة وغير بالغة
 والدلالة على ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر في نفسها
 ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما فجعل الأيم أحق بنفسها وأمر في هذه بالمؤامرة والمؤامرة قد
 تكون على استطابة النفس لانه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال وأمر والنساء في بناتهن ولقول الله
 عز وجل وشاورهم في الأمر ولو كان الأمر فيهن واحد القال الأيم والبكر أحق بنفسهما وهذا كله
 مستقصى بحججه في كتاب النكاح واذا تزوج الرجل المرأة ثم اختلفا في المهر فدخل بها وليس بينهما
 بينة فان أباحني فترحمه الله تعالى كان يقول في ذلك لها مهر مثلها إلا أن يكون ما دعت أقل من ذلك
 فيكون لها ما دعت وكان ابن أبي ليلى يقول انما لها ما سمي لها الزوج وليس لها شيء غير ذلك وبه يأخذ ثم
 قال أبو يوسف بعد إن أقر الزوج بما يكون مهر مثلها أقر بيا منه قبل منه والام يقبل منه (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى واذا تزوج الرجل المرأة دخل بها أولم يدخل بها فاختلعا في المهر تحالفا وكان لها مهر
 مثلها كان أقل مما دعت أو أقل مما أقر به الزوج أو أكثر كالقول في البيوع الفاتية إلا أن لا ترد العقد
 في النكاح بما يرد به العقد في البيوع ونحكم له حكم البيوع الفاتية لأن البيوع الفاتية يحكم فيها بالقيمة
 وهذا يحكم فيه بالقيمة والقيمة فيه مهر مثلها كما هي في البيوع قيمة مثل السلعة . واذا أعتقت الامة
 وزوجهها فان أباحني فترحمه الله تعالى كان يجعل لها الخيار ان شاءت اختارت نفسها وان شاءت أقامت
 مع زوجها وكان ابن أبي ليلى يقول لا خيار لها ومن حجة ابن أبي ليلى في بريرة أنه يقول كان زوجها عبدا
 ومن حجة أبي حنيفة في ذلك أنه يقول ان الامة لا تملك نفسها ولا نكاحها وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أنه خير بريرة حين عتقت وقد بلغنا عن عائشة رضي الله عنها أن زوج بريرة كان حرا (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أعتقت الامة فان كانت تحت عبد فلها الخيار وان كانت تحت حر فلا خيار
 لها وذلك أن زوج بريرة كان عبدا وهذا مكتوب في كتاب النكاح . واذا تزوجت زوجها غائبا كان
 قد نعي إليها فولدت من زوجها الآخر ثم جاء زوجها الاول فان أباحني فترحمه الله تعالى عنه كان يقول الولد
 للاول وهو صاحب الفراش وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الولد للفراش وللعاهر الحجر
 وكان ابن أبي ليلى يقول الولد للاخر لانه ليس بعاهر والعاهر الزاني لانه متزوج وكذلك بلغنا عن
 ابن أبي طالب رضي الله عنه وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله واذا بلغ المرأة فوافر زوجها فاعتدت

مع غير هذا مما سكتنا عنه ونكتفي بهذا منه
 * حدثنا الربيع
 قال أخبرنا الشافعي
 قال أخبرنا مسلم بن
 خالد عن ابن جريج عن
 هشام بن عروة عن
 أبيه أن يحيى بن حاطب
 حدثه قال توفي حاطب
 فأعتق من صلي من
 رفيقه وصام وكانت
 له أمة توبية قد صلت
 وصامت وهي أعجمية
 لم تنقه فلم تره الا بحملها
 وكانت ثيبا فذهب الى
 عمر فحدث فقال له عمر
 لانت الرجل الذي
 لا يأتي بخير فأمره ذلك
 فأرسل اليها عمر فقال
 أحببت فقالت نعم من
 مر عرس بدرهمين فاذا
 هي تستهل بذلك ولا
 تكتمه قال وصادف
 عليا وعمان وعبد الرحمن
 ابن عوف فقال أشيروا
 علي قال وكان عثمان
 جالسا فاضطجع فقال
 علي وعبد الرحمن قد وقع
 علم الحسد فقال أشير
 علي يا عثمان فقال قد
 أشير عليك أخواك
 فقال أشير علي أنت قال
 أراها تستهل به كأنها
 لا تعلمه وليس الحدالا
 على من علمه فقال عمر

قال أبو يوسف عن الأشعث بن سوار عن الحكم عن إبراهيم عن ابن مسعود أنه كان يقول في الحرام أن
نوى عينا فبين وان نوى طلاقا فطلاق وهو ما نوى من ذلك * وإذا قال الرجل كل حل علي حرام فإن أبا حنيفة
رحمه الله تعالى كان يقول القول قول الزوج فإن لم يعن طلاقا فليس بطلاق وإنما هي عين يكفرها وإن
عنى الطلاق ونوى ثلاثا فطلاق واحد فواحدة بآئنة وإن نوى طلاقا ولم ينو عدد فهي واحدة بآئنة
وكذلك إذا قال لامرأته هي علي حرام وكذلك إذا قال لامرأته خلية أو برة أو بآن أو بنة فالقول قول الزوج
وهو ما نوى إن نوى واحدة فهي واحدة بآئنة وإن نوى ثلاثا فطلاق ثلاث بلغنا ذلك عن شريح وإن نوى اثنتين فهي
واحدة بآئنة وإن لم ينو طلاقا فليس بطلاق غير أن عليه المين ما نوى طلاقا وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
في جميع ما ذكرته هي ثلاث تطليقات لا ندينه في شيء منها ولا نجعل القول قوله في شيء من ذلك (قال الشافعي)
رحمه الله وإذا قال الرجل لامرأته أنت علي حرام فإن نوى طلاقا فهو طلاق وهو ما أراد من عدد الطلاق
والقول في ذلك قوله مع عينه وإن لم يرد طلاقا فليس بطلاق ويكفر كفارة عين قياسا على الذي يحرم أمته
فيكون عليه فيها الكفارة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم أمته فأمر الله عز وجل لم يحرم ما أحل
الله لا يتغى مرضاة أزواجك وجعلها الله عينا فقال قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم * وإذا قال الرجل
لامرأته أمرك في يدك فقالت قد طلقت نفسي ثلاثا فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول إذا كان
الزوج نوى ثلاثا فهي ثلاث وإن كان نوى واحدة فهي واحدة بآئنة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
هي ثلاث ولا يستل الزوج عن شيء (قال الشافعي) وإذا خير الرجل امرأته أو ملكها أمرها فطلقت
نفسها تطليقة فهو علك الرجعة فيها كما يملكها لو ابتدأ طلاقها وكان أبو حنيفة يقول في الخيار إن اختارت
نفسها فواحدة بآئنة وإن اختارت زوجها فلا شيء وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إن اختارت نفسها
فواحدة يملك بها الرجعة وإن اختارت زوجها فلا شيء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل
لامرأته ولم يدخل بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنت طالق
أحدث كل واحدة منها ما هو بهي بآن منه حلال لغيره وهكذا قال أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام
* وإذا قال الرجل لامرأته ولم يدخل بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنت طالق
عليها التطليقتان الباقيتان وهذا قول أبي حنيفة بلغنا عن عمر بن الخطاب وعن علي وعبد الله بن مسعود
وزيد بن ثابت وإبراهيم بذلك لأن امرأته ليست عليها عدة فقد بانت منه بالتطليقة الأولى وحلت للرجال
الآل ترى أنها لو تزوجت بعد التطليقة الأولى قبل أن يتكلم بالثانية زوجا كان نكاحها جائزا فكيف يقع
عليها الطلاق وهي ليست بامرأته وهي امرأته غيره وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليها الثلاث التطليقات
إذا كانت من الرجل في مجلس واحد على ما وصفت لك * وإذا شهد شاهد على رجل أنه طلق امرأته واحدة
وشهد آخر أنه طلقها اثنتين فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول شهادتهما باطلة لأنهما قد اختلفا
وكان ابن أبي ليلى يقول يقع عليها من ذلك تطليقة لأنهما قد اجتمعا عليها وبهذا يأخذ (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وإذا شهد الرجل أنه سمع رجلا يقول لامرأته أنت طالق واحدة وشهد آخر أنه سمعه يقول
لها أنت طالق ثنتين فهذه شهادة مختلفة فلا تجوز ولو شهدا فقالا لا تشهد أنه طلق امرأته وقال أحدهما قد

صدقت صدقت
والذي نفسى بيده ما
الحد الأعلى من علمه
بجلدها عـ رمانة
وغربها عاما (قال
الشافعى) يخالف
علما وعبد الرحمن فلم
يحددها حدّا عندهما
وهو الرجم وخالف
عثمان أن لا يحددها
بجال وجلدها مائة
وغربها عاما فلم يرو
عن أحد منهم من
خلافه بعد حدّه اياها
حرف ولم يعلم إلا خلافتهم
له الا بقولهم المتقدم قبل
فعله قال وقال بعض
من يقول ما لا ينبغي له
اذ قيل حد عمر مولاة
حاطب كذا لم يكن
ليجلدها الا باجاء
أصحاب رسول الله
جهالة بالعلم وجرأة
على قول ما لا يعلم ومن
اجترأ (١) على أن يقول
ان قول رجل أو عمله
فى خاص من الاحكام
مالم يحلّ عنه وعنهم
قال عندنا مالم يعلم
(قال الشافعى) وقضى
عمر أن لا تباع أمهات
الاولاد وخالفه على

(١) اعله على أن يقول
في قول رجل الخ تأمل

أثبت الطلاق ولم أثبت عدده وقال الآخر قد أثبت الطلاق وهو ثنتان لزمته واحدة لأنهما يجتمعان عليها
 وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً وقد دخل بها فإن أباحنيقة رجه الله تعالى كأن يقول في ذلك لها السكني
 والنفقة حتى تنقضي عذتها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها السكني وليس لها النفقة وقال أبو حنيفة
 لم وقد قال الله عز وجل في كتابه فأنفقوا عليهم حتى يضعن جلهن وبلغن عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى
 عنه أنه جعل للطقة ثلاثاً السكني والنفقة (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً
 ولا حبس لها فلها السكني وليس لها نفقة وهذا مكتوب في كتاب الطلاق * وإذا ألى الرجل من امرأته
 خاف لا يقربها شهراً أو شهرين أو ثلاثاً لم يقع عليه بذلك إيلاء ولا طلاق لأن عينة كانت على أقل من أربعة
 أشهر حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن عامر الأحول عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو
 قول أبي حنيفة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو مول منها إن تركها أربعة أشهر بانت بالإيلاء والإيلاء
 تطليقة بئس (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا حلف الرجل لا يوطأ امرأته أربعة أشهر أو أقل لم يقع عليه
 حكم الإيلاء لأن حكم الإيلاء إنما يكون بعدمضي الأربعة أشهر فيوم يكون حكم الإيلاء يكون الزوج لا عين
 عليه وإذا لم يكن عليه عين فليس عليه حكم الإيلاء وهذا مكتوب في كتاب الإيلاء وإذا حلف الرجل
 لا يقرب امرأته في هذا البيت أربعة أشهر فتركها أربعة أشهر فلم يقربها فيه ولا في غيره فإن أباحنيقة رجه
 الله كان يقول ليس عليه في هذا إيلاء ألا ترى أن له أن يقربها في غير ذلك البيت ولا تجب عليه
 الكفارة وإنما الإيلاء كل عين تمنع الجماع أربعة أشهر لا يستطيع أن يقربها إلا أن يكفر عينة وبه يأخذ
 وكان ابن أبي ليلى يقول في هذا هو مول أن تركها أربعة أشهر بانت بالإيلاء والإيلاء تطليقة بئس (قال
 الشافعي) رجه الله وإذا حلف الرجل لا يقرب امرأته في هذا البيت أو في هذه الغرفة أو في موضع بسبه
 فليس على هذا حكم الإيلاء إنما حكم الإيلاء على من كان لا يصل إلى أن يصيب امرأته بحال إلا أنه الحث
 فأما من يقدر على إصابة امرأته بلا حث فلا حكم للإيلاء عليه وإذا طاهر الرجل من امرأته فقال أنت
 على كظهر أمي يوماً أو وقتاً كثيراً من ذلك فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول هو مظاهر منها
 لا يقربها في ذلك الوقت حتى يكفر كفارة الظهار فإذا مضى ذلك الوقت سقطت عنه الكفارة وكان له أن
 يقربها بغير كفارة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو مظاهر منها أبداً وإن مضى ذلك الوقت فهو مظاهر
 لا يقربها حتى يكفر كفارة الظهار (قال الشافعي) رجه الله وإذا طاهر الرجل من امرأته يوماً فأراد
 أن يقربها في ذلك اليوم كفر كفارة الظهار وإن مضى ذلك اليوم ولم يقربها فيه فلا كفارة للظهار عليه كما
 قلنا في المسئلة في الإيلاء إذا سقطت الممين سقط حكم الممين والظهار عين لا طلاق * وإذا ارتد الزوج عن
 الإسلام وكفر فإن أباحنيقة رجه الله كان يقول بانت منه امرأته إذا ارتد لا تكون مسلمة تحت كافر
 وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هي امرأته على حالها حتى يستتاب فإن تاب فهي امرأته وإن أبى قتل
 وكان لها ميراثها منه (قال الشافعي) رجه الله وإذا ارتد الرجل عن الإسلام فنكاح امرأته موقوف
 فإن رجع إلى الإسلام قبل أن تنقضي عذتها فمهما على السكاح الأول وإن انقضت عذتها قبل رجوعه إلى
 الإسلام فقد بانت منه والينونة فسخ لا طلاق وإن رجع إلى الإسلام فخطبها لم يكن هذا طلاقاً وهذا مكتوب
 في كتاب المرتدة قال وإذا رجعت المرأة من أهل الإسلام إلى الشرك كان هذا الباب الأول سواء في
 قولها ما جعاً غير أن أباحنيقة كان يقول يعرض على المرأة الإسلام فإن أسلمت خلى سبيلها وإن أبت
 حبست في السجن حتى تتوب ولا تقتل بلغنا ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما وكان ابن أبي ليلى يقول
 إن لم تتب قتلت وبه يأخذ ثم رجع إلى قول أبي حنيفة وكيف تقتل وقد نهى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن قتل النساء في الحروب من أهل الشرك فهذه مثلهم (قال الشافعي) رجه الله وإذا ارتدت المرأة

وغيره وقضى عمر في
 الضرس بجعل وخالفه
 غيره بجعل الضرس
 سنانيه من الأبل
 وقال عمر وعلى وابن
 مسعود وأبو موسى
 الأشعري وغيرهم الرجل
 على امرأته الرجعة
 حتى تظهر من الحيضة
 الثالثة وخالفهم غيرهم
 فقال إذا طغت في
 الدم من الحيضة الثالثة
 فقد انقطعت رجعت
 عنهما مع أشياء أكثرها
 وصفت فدل ذلك على
 أن قائل السلف يقول
 برأيه ويخالفه غيره
 ويقول برأيه ولا يروى
 عن غيره فيما قال به شيء
 فلا ينسب الذي لم يرو
 عنه شيء إلى خلافه ولا
 موافقه لأنه إذا لم يقل
 لم يعلم قوله ولو جاز أن
 ينسب إلى موافقه جاز
 أن ينسب إلى خلافه
 ولكن كلاً كذب إذا لم
 يعلم قوله ولا الصدق فيه
 إلا أن يقال ما يعرف
 إذا لم يقل قولاً وفي هذا
 دليل على أن بعضهم
 لا يرى قول بعض حجة
 تلزمه إذا رأى خلافها
 وأنهم لا يرون اللازم
 إلا الكتاب أو السنة

وأنهم لم يذهبوا فإطلاق
 شاء الله إلى أن يكون
 خاص الأحكام كلها
 أجماعا كاجماعهم
 على الكتاب والسنة
 وجمل الفرائض وأنهم
 كانوا اذا وجدوا كتابا
 أو سنة أتبعوا كل واحد
 منهما فانما أولوا ما يحتمل
 فقد يختلفون وكذلك
 اذا قالوا فيما لم يعلموا
 فيه سنة اختلفوا (قال
 الشافعي) رضى الله عنه
 وكفى حجة على أن دعوى
 الاجماع في كل
 الأحكام ليس كما ادعى
 من ادعى ما وصفت من
 هذا ونظائرله أكثر منه
 وجملة أنه لم يدع الاجماع
 فيما سوى جمل الفرائض
 التي كافتها العامة أحد
 من أصحاب رسول الله
 ولا التابعين ولا القرن
 الذين من بعدهم ولا
 القرن الذين يلونهم
 ولا عالم علمه على ظهر
 الارض ولا أحد نسبته
 العامة إلى علم الا حينا
 من الزمان فان قائلا
 قال فيه بمعنى لم أعلم
 أحدا من أهل العلم
 عرفه وقد حفظت عن
 عدد منهم ابطاله ومتى
 كانت عامة من أهل

عن الاسلام فلا فرق بينهما وبين الرجل تستتاب وإن تاب ولا تقتل كما يصنع بالرجل خفا انما في هذا بعض
 الناس فقال يقتل الرجل اذا ارتد ولا تقتل المرأة واحتج بشيء روى عن ابن عباس لا يثبت أهل الحديث مثله
 وقدر روى شبيه بذلك الاسناد عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه أنه قتل نسوة ارتدن عن الاسلام فلم تر أن
 نحتج به اذا كان اسناده مما لا يثبت أهل الحديث واحتج من خالفنا بان النبي صلى الله عليه وسلم نهى
 عن قتل النساء في دار الحرب وقال اذا نهى عن قتل المشركات اللاتي لم يؤمنن فالمؤمنة التي ارتدت عن
 الاسلام أولى أن لا تقتل قيل لبعض من يقول بهذا القول قدر وبت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى
 عن قتل الكبير الفاني وعن قتل الاجير ورويت أن أبا بكر الصديق نهى عن قتل الرهبان فأرأيت ان
 ارتد شيخ فان أو اجير أئدع قتلهما وأرد رجل راعب أئدع قتله قال لا قيل ولم لأن حكم القتل على الردة
 حكم قتل حد لا يسع الوالي تعطيله مخالف حكم قتل المشركين في دار الحرب قال نعم قلت فكيف احتجبت
 بحكم دار الحرب في قتل المرأة ولم ترد حجة في قتل الكبير الفاني والاجير والراعي ثم قلت لنسألك عن أهل
 الحرب بعد القدرة عليهم ولا تقتلهم وليس لنا أن ندع مرتدا فكيف ذهب عليك اقتراحهما في المرأة فان
 المرأة تقتل حيث يقتل الرجل في الزنا والقتل * واذا قال الرجل كل امرأه أتر وجهها فهي طالق فان
 أباحنفة كان يقول هو كما قال وأى امرأه أتر وجهها فهي طالق واحدة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى
 يقول لا يقع عليه الطلاق لانه عم فقال كل امرأه أتر وجهها فإذا سمي امرأه مسماء أو مصرا بعينه أو جعل ذلك
 إلى أجل فقوله ما فيه سواء ويقع به الطلاق «قال الربيع» للشافعي فيه جواب * قال واذا قال الرجل
 لا امرأه أتر وجهك فأنت طالق أو قال اذا تر وجهك إلى كذا وكذا من الأجل امرأه فهي طالق أو قال كل
 امرأه أتر وجهها من قرية كذا وكذا فهي طالق أو من بني فلان فهي طالق فهما جميعا كانا يقولان اذا تر وجه
 تلك فهي طالق وان دخل بها فان أباحنفة كان يقول لها مهر ونصف مهر مهور بالدخول ونصف مهر
 بالطلاق الذي وقع عليها قبل الدخول وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها نصف مهر ويفرق بينهما في
 قولهما جميعا * قال واذا قذف الرجل امرأته وقد وطئت وطأ حراما قبل ذلك فان أباحنفة كان يقول
 لا حد عليه ولا لعان وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه الحد * ولو قذفها غير زوجه لم يكن عليه حد
 في قول أبي حنيفة وكان ابن أبي ليلى يقول عليه الحد ينبغي في قول ابن أبي ليلى أن يكون مكان الحد اللعان
 (قال الشافعي) واذا وطئت المرأة وطأ حراما ما يدرأ عنها الحد فيه ثم قذفها زوجه أو غيرها سئل فان قذفها حاملا
 وانتي من وادها وعن بينهما لان الولد لا ينفى الابلعان وان قذفها غير حامل بالوطء الاول أو برتا غير ذلك فلا حد
 عليه وعليه التعزير وكذلك ان قذفها بأجنبي فقال عنت ذلك الوطء الذي هو محرم فلا حد عليه وعليه التعزير
 * واذا قال الرجل لا امرأه لا حاجة لي فيك فان أباحنفة كان يقول ليس هذا بطلاق وان أراد به الطلاق
 وبه يأخذ وقال أبو حنيفة وكيف يكون هذا طلاقا وهو بمنزلة لا أشتهك ولا أريدك ولا أهواك ولا أحبك
 فليس في شيء من هذا طلاق (قال الشافعي) واذا قال الرجل لا امرأه لا حاجة لي فيك فان قال لم أرد طلاقا
 فليس بطلاق وان قال أردت طلاقا فهو طلاق وهي واحدة لا أن يكون أراد أكثر منها ولا يكون طلاقا
 إلا أن يكون أراد به ايقاع طلاق فان كانا قال لا حاجة لي فيك سأوقع عليك الطلاق فلا طلاق حتى
 يوقعه بطلاق غير هذا * واذا قذف الرجل وهو عبد امرأته وهي حرة وقد أعق نصف العبد أحد الشريرين
 وهو يسعى للآخر في نصف قيمته فان أباحنفة رضى الله تعالى عنه كان يقول هو عبد ما بقي عليه شيء من
 السعاية وعليه حد العبد وكان ابن أبي ليلى يقول هو حر وعليه اللعان وبه يأخذ وكذلك لو شهد شهادة
 أبطلها أبو حنيفة وأجازها ابن أبي ليلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحد العبد والأمة في كل شيء
 حد العبد والأمة حتى تكمل فيهما جميعا الحرية ولو بقي سهم من ألف سهم فهو رقيق (قال الشافعي)

العلم في دهر بالانسان
على شيء وعامة قبلهم
قيل يحفظ عن فلان
وفلان كذا ولم نعلم لهم
مخالفاً وأخذ به ولا نزع
أنه قول الناس كهم
لأننا لا نعرف من قاله
من الناس الامن
سمعه منه أو عنه قال
وما وصفت من هذا
قول من حفظت عنه
من أهل العلم نصا
واسمدا لا (قال
الشافعي) رضى الله
عنه والعلم من وجهين
اتباع واستنباط
والاتباع اتباع كتاب
فان لم يكن فسنه فان لم
تكن فقول عامة من
سلفنا لا نعلم له مخالفا
فان لم يكن فقياس على
كتاب الله عز وجل فان
لم يكن فقياس على
سنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم فان لم
يكن فقياس على قول
عامة سلفنا لا مخالف له
ولا يجوز القول الا
بالقياس واذا قاس من
له القياس فاختلقوا
وسع كلاً أن يقول ببلغ
اجتهاده ولم يسعه
اتباع غيره فيما أدى

وكذلك لا يحسد له حتى تكمل فيه الحرية ولا يقص له من جرح حتى يستكمل العبد الحرية ولو قذف رجل
هذا العبد الذي يسعى في نصف قيمته لم يكن عليه حد في قول أبي حنيفة لأنه بمنزلة العبد وكان على قاذفه الحد
في قول ابن أبي ليلى وبه يأخذ . ولو قطع هذا العبد بـ رجل متعبد لم يكن عليه القصاص في قول أبي حنيفة
وبه يأخذ وهو بمنزلة العبد وكان عليه القصاص في قول ابن أبي ليلى وهو بمنزلة الحر في كل قليل أو كثيراً وحذ
أو شهادة أو غير ذلك وهو في قول أبي حنيفة بمنزلة العبد مادام عليه درهم من قيمته وكذلك هو في قولهما
جميعاً لو اعتق جزء من مائة جزء أو بقي عليه جزء من مائة جزء من كتابته ان شاء الله تعالى * واذا كانت أمة
بين اثنين ولها زوج عبد أعتقها أحد موليكها وقضى عليها بالسعاية لا آخر لم يكن لها خيار في النكاح في
قول أبي حنيفة حتى تفرغ من السعاية وتعتق وكان لها الخيار في قول ابن أبي ليلى يوم يقع العتق عليها وبه
يأخذ . ولو طلقت يومئذ كانت عدتها وطلاقها في قول أبي حنيفة عدّة أمة وطلاق أمة وكانت عدتها
وطلاقها في قول ابن أبي ليلى عدّة حرة وطلاق حرة ولو لم يكن لها زوج وأرادت أن تتزوج لم يكن لها ذلك
حتى يأذن الذي له عليها السعاية فهي في قول أبي حنيفة بمنزلة الأمة وفي قول ابن أبي ليلى بمنزلة الحرة (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت أمة تحت عبد لم يكن لها الخيار حتى تكمل فيها الحرية فيوم تكمل فيها
الحرية فلهما الخيار فان طلقت وهي لم تكمل فيها الحرية كانت عدتها عدّة أمة وحكمها في كل شيء حكم أمة
واذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ان شاء فلان وفلان غائب لا يدري أحي هو أم ميت أو فلان ميت
قد علم بذلك فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يقع عليها الطلاق وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى
يقول يقع عليها الطلاق قال أبو حنيفة وكيف يقع عليها الطلاق ولم يشأ فلان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
واذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ان شاء فلان وفلان ميت قبل ذلك أو مات فلان بعد ما قال ذلك وقبل أن
يشاء فلا تكون طالقاً أبداً بهذا الطلاق اذ لو كان فلان حاضراً حياً لم يشأ لم تطلق وانما يتم الصلح بعشيته
فادامات قبل أن يشاء علمنا أنه لا يشاء أبداً ولم يشأ قبل فطلق بعشيته . واذا قذف الرجل امرأته وقامت لها
البينة وهو يجحد فان أبا حنيفة كان يقول يلاعن وبه يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول لا يلاعن ويضرب
الحد . واذا تزوج العبد بغير إذن مولاه فقال له مولاه طلقها فان أبا حنيفة كان يقول ليس هذا باقرار
بالنكاح انما أمره بأن يفارقها فكيف يكون هذا اقراراً بالنكاح وبه يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول هذا
اقرار بالنكاح (قال الشافعي) واذا تزوج العبد بغير إذن مولاه فقال له مولاه طلقها فليس هذا باقرار
بالنكاح من مولاه في قول من يقول ان أجازمه مولاه فالتكاح يجوز وأما في قولنا فلو أجاز له المولى لم يجز لان
أصل ما نذهب اليه أن كل عقدة نكاح وقعت والجماع لا يحل أن يكون فيها أو لا حد فسبحها فهي فاسدة
لا تجزها إلا أن تجدد ومن أجازها باجازه أحد بعدها فان لم يجزها كانت مفسوخة دخل عليه أن يجيز أن
ينكح الرجل المرأة على أنه بالخيار وعلى أنها بالخيار لا يجوز عنده في النكاح كما يجوز في الميوع
. واذا طلق الرجل امرأته تطليقة بائنة فأراد أن يتزوج في عدتها خامسة فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى
كان يقول لا أحيز ذلك وأكرهه . وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى واذا فارق الرجل امرأته بخلع أو فسخ نكاح كان له أن ينكح أربعا وهي في العدة وكان له ان كان
لا يجد طولاً لحرته وخاف العنت على نفسه أن ينكح أمة مسلمة لان المفارقة التي لاربعة له عليها غير زوجة
. واذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً وهو مريض فان أبا حنيفة رضى الله تعالى عنه كان يقول ان مات بعد
انقضاء العدة فلا ميراث لهما منه وبه يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول لها الميراث ما لم تتزوج (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى واذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً أو تطليقة لم يكن بقي له عليها غيرهما وهو مريض ثم مات بعد
انقضاء عدتها فان عامة أصحابنا يذهبون الى أن لهما منه الميراث ما لم تتزوج . وقد خالفنا في هذا بعض الناس

اليه اجتهاده بخلافه
والله أعلم

(باب أكل الضب)

« حدثنا الربيع »
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا مالك عن
نافع عن ابن عمر أن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم سئل عن
الضب فقال لست
بأكله ولا يحرمه
أخبرنا سفيان بن عيينة
عن عبد الله بن دينار عن
ابن عمر عن النبي نحوه
أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن أبي أمامة
سهل بن حنيف عن ابن
عباس « قال الشافعي
أشك » قال مالك عن
ابن عباس عن خالد بن
الوليد أو عن ابن عباس
وخالد بن الوليد
أنهما دخلا مع النبي
صلى الله عليه وسلم
بيت ميمونة فأتى بضب
محمود فأهوى اليه
رسول الله بسده فقال
بعض النسوة اللاتي
في بيت ميمونة أخبروا
رسول الله ما يريد أن
يأكل فقالوا هو ضب
يارسول الله فرفع رسول
الله يده فقلت أحرام هو

بأقوال فقال أحدهم لا يكون لها الميراث في عدة ولا في غير عدة وهذا قول ابن الزبير وقال غيره هي ترثه
مالم تنقض العدة ورواه عن عمر باسناد لا يثبت مثله عند أهل العلم بالحديث وهو مكتوب في كتاب الطلاق
وقال غيره ترثه وإن تزوجت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا ترث مبتوتة في عدة كانت أو غير عدة وهو قول
ابن الزبير وعبد الرحمن طلق امرأته أن شاء الله على أنها لا ترث وأجمع المسلمون أنه إذا طلقها ثلاثا ثم آلى
منها لم يكن موليا وإن تظاهرا لم يكن متظاهرا وإذا قدفها لم يكن له أن يلاعنها ويرأى من الحد وإن ماتت
لم يرثها فلما أجمعوا جميعا أنها خارجة من معاني الأزواج لم ترثه وإذا طلق الرجل امرأته في حتمته ثلاثا
فحد ذلك الزوج وادعته عليه المرأة ثم مات الرجل بعد أن استخلفه القاضي فإن أباحنيضة رضي الله
عنه كان يقول لا ميراث لها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها الميراث إلا أن تقر بعد موته أنه كان طلقها
ثلاثا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعت المرأة على زوجها أنها طلقها ثلاثا البتة فأخلفه القاضي بعد
انكاره وادعاه عليه ثم مات لم يحل لها أن ترث منه شيئا أن كانت تعلم أنها صادقة ولا في الحكم بحال لأنها تقر
أنها غير زوجة فإن كانت تعلم أنها كاذبة حل لها فيما بينها وبين الله أن ترثه وإذا خلا الرجل بامرأته
وهي حائض أو وهي مريضة ثم طلقها قبل أن يدخل بها فإن أباحنيضة رحمه الله تعالى كان يقول لها نصف
المهر وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها المهر كاملا وإذا قال الرجل لامرأته ان ضمت إليك امرأه
فأنت طالق واحدة فطلقها فبانت منه وانقضت العدة ثم تزوج امرأة أخرى ثم تزوج تلك المرأة التي خلف
عليها فإن أباحنيضة كان يقول لا يقع عليها الطلاق من قبل أنه لم يضمها إليها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى
يقول يقع عليها الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لامرأته ان ضمت إليك امرأه
فأنت طالق ثلاثا فطلقها وانقضت عدها ثم نكح غيرها ثم نكحها بعد ذلك جازيا فلا طلاق عليها وهو لم يضم
إليها امرأته إنما ضمها هي إلى امرأته وإذا قال الرجل ان تزوجت فلا نفقة في طلق فتزوجها على مهر مسي
ودخل بها فإن أباحنيضة رضي الله تعالى عنه كان يقول هي طالق واحدة بائة وعليها العدة ولها مهر ونصف
نصف من ذلك بالطلاق ومهر بالدخول وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها نصف مهر بالطلاق وليس
لها بالدخول شيء ومن حتمته في ذلك أن رجلا آلى من امرأته فقدم بعد أربعة أشهر فدخل بامرأته ثم أتى
ابن مسعود فأمره أن يخطبها فخطبها وأصدقها صداقا مستقبلا ولم يبلغنا أنه جعل في ذلك الوطء صداقا ومن
حجة أبي حنيفة أنه قال قد وقع الطلاق قبل الجماع فوجب لها نصف المهر وجامعها بشبهة فعليه المهر ولو لم
أجعل عليه المهر جعلت عليه الحد وقال أبو حنيفة كل جامع يدرأ فيه الحد فيه صداق لا بد من الصداق إذا
درأت الحد وجب الصداق وإذا لم أجعل الصداق فلا بد من الحد قال أبو يوسف حدثني محمد بن حماد
عن إبراهيم أنه قال فيه لها مهر ونصف مهر مثل قول أبي حنيفة وإذا قال الرجل لامرأته ان دخلت الدار
فأنت طالق ان شاء الله فدخلت الدار فإن أباحنيضة وابن أبي ليلى قال لا يقع الطلاق ولو قال أنت طالق ان شاء
الله ولم يقبل ان دخلت الدار فإن أباحنيضة رضي الله عنه قال لا يقع الطلاق وقال هذا الأول سواء وبه
يأخذ أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال في ذلك لا يقع الطلاق ولا العتاق وأخبرنا عبد الملك بن
أبي سليمان عن عطاء بن أبي رباح أنه قال لا يقع الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل
لامرأته أنت طالق ان شاء الله تعالى فلا طلاق ولا عتاق وإذا طلق الرجل امرأته واحدة وانقضت عدها
فتزوجت زواجا ودخل بها ثم طلقها ثم تزوجها الأول فإن أباحنيضة قال هي على الطلاق كله وبه يأخذ
وقال ابن أبي ليلى هي على ما بقي (قال الشافعي) وإذا طلق الرجل امرأته واحدة أو اثنتين فانقضت عدها
ونكح حرة أو غيرها ثم أصابها ثم طلقها أو مات عنها فانقضت عدها فانكحت الزوج الأول فهي عنده على
ما بقي من الطلاق يهدم الزوج الثاني الثالث ولا يهدم الواحد ولا الثنتين وقولنا هذا قول عمر بن الخطاب

رضي الله تعالى عنه وعد من كبار أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقد خالفنا في بعض هذا بعض الناس فقال
إذا هدم الزوج ثلاثهم واحدة واثنين واحتج بقول ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم وسألنا فقال من أين
زعمتم أن الزوج يهدم الثلاث ولا يهدم ما هو أقل منها قلنا زعمنا بما لا ينبغي لأن أحد أن يذفعه قال
وما هو قلنا حرهما الله بعد الثلاث حتى تتكسر زواجره وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل
أن النكاح الذي أحله الله به بعد الثلاث أصابة الزوج وكانت محرمة قبل الزوج لا تحل بحال إلا بالزوج
فكان للزوج حكم هدم الثلاث لهذا المعنى وكانت في الواحد والثنتين حلالا فلم يكن للزوج حاشا حكم
فرعنا أنه يهدم حيث كانت لا تحل له إلا به وكان حكمه قائما ولا يهدم حيث لا حكم له حيث كانت حلالا
بغيره وكان أصل المعقول أن أحد الإيجل له بفعل غير شيء فلما أحل الله له بفعل غير ذلك أحلنا له حيث أحل
الله له ولم يجز أن نقس عليه ما خالفه لو كان الأصل للمعقول فيه وقد رجع إلى هذا القول محمد بن الحسن
بعد ما كان يقول بقول أبي حنيفة والله أعلم

(باب الحدود)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقيم الحد على البكر وجلد مائة جلدة فإن أباحنيفة رحمه الله
تعالى كان يقول لا أنفيه من قبل أنه بلغنا عن علي بن أبي طالب أنه نهى عن ذلك وقال كفى بالنبي قتلة وبه
يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول بنى سنة إلى بلد غير البلد الذي خبره وروى ذلك عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وعن أبي بكر وعلى رضي الله عنهما (قال الشافعي) وينسئ الزانيان البكران من موضعهما
الذي زنيا به إلى بلد غير بعد ضرب مائة وقد نفي النبي صلى الله عليه وسلم الزاني ونفي أبو بكر وعمر وعثمان
وعلى رضي الله تعالى عنهم وقد خالف هذا بعض الناس وهذا مكتوب في كتاب الحدود بحججه وإذا نفي
المشركان وهما ثيبان فإن أباحنيفة رضي الله عنه قال ليس على واحد منهما الرجم وكان ابن أبي ليلى يقول
عليهما ما الرجم ويروى ذلك عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه
رجمهم هوديا ويهودية وبه يأخذ أبو يوسف قال أبو حنيفة لا تقام الحدود في المساجد وروى ذلك عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول نقيم الحدود في المساجد وقد فعل ذلك
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تخاكم النسا أهل الكتاب ورضوا أن يحكم بينهم فترافعوا في الزنا وأقروا
به رجنا الثيب وضربنا البكر مائة ونفياء سنة وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم هوديين زنيا وهو
معنى كتاب الله تبارك وتعالى فإن الله عز وجل يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط
وقال وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا يجوز أن يحكم بينهم في شيء من الدنيا إلا بحكم المسلمين لأن حكم الله
واحد لا يختلف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تقام الحدود في المساجد وإذا وطئ الرجل جارية
أمه فقال ظننت أنها تحل لي فإن أباحنيفة كان يقول يدركه الحد فإذا أقرب ذلك في مقام واحد أربع
مرات لم يحد وبه يأخذ وعليه المهر وقال ابن أبي ليلى وأنا أسمع أقر عند رجل أنه وطئ جارية أمه فقال له
أوطئتها قال نعم فقال له أوطئتها قال نعم فقال له أوطئتها قال نعم قال له الرابعة ووطئتها قال نعم قال ابن أبي
ليلى فأمرت به بخلد الحد وأمرت بالجلود فأخذ مبدد فأخرجه من باب الجسر نفيا (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وإذا أصاب الرجل جارية أمه وقال ظننتها تحل لي أحلف ما ووطئها إلا وهو يراها حلالا ثم درى عنه الحد
وأغرم المهر فإن قال قد علمت أنها حرام على قبل الوطء ثم ووطئها أحد ولا يقبل هذا إلا من أمكن فيه أنه
يجهل مثل هذا فأما من أهل الفقه فلا قال أبو حنيفة ليس ينبغي للحاكم أن يقول له أفعلت ولا نوجب عليه
الحد بأقرار أربع مرات في مقام واحد ولو قال ووطئتها جارية أمي في أربعة مواضع لم يكن عليه حد لأن
الوطء قد يكون حلالا وحراما فلم يقر هذا بالزنا والله أعلم

قال لا ولكنه لم يكن
بأرض قومي فأجدي
أعاقه قال خالد فاجترته
فأكته ورسول الله صلى
الله عليه وسلم ينظر
(قال الشافعي) وحديث
ابن عباس موافق
لحديث ابن عمر أن
رسول الله امتنع من
أكل الضب لأنه عافه
لأنه حرمة وقد امتنع
من أكل البقول ذوات
الريح لأن جبريل
يكلمه ولعله عافها لا محرما
لها وقول ابن عمر إن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال لست بأكله يعني
نفسه وقد نفي ابن عباس
أنه عافه وقال ابن عمر
إن النبي صلى الله عليه
وسلم قال ولا محرمة قال
بخاء يعني ابن عباس بينا
وإن كان معنى ابن عمر
أبين منه قال لست
أحرمه وليس حراما
ولست آكله تفسير
وأكل الضب حلال
وإذا أصابه المحرم فداه
لأنه صيد يؤكل

(باب المحمل والمفسر)

حدثنا الربيع
قال قال الشافعي قال
الله عز وجل فإذا نسلخ

(اختلاف على وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما)

(أبواب الوضوء والغسل والتيمم)

« أخبرنا الربيع بن سليمان » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عليه عن شعبة عن عمرو بن مرة عن زاذان قال قال رجل علي رضي الله عنه عن الغسل فقال اغتسل كل يوم إن شئت فقال لا الغسل الذي هو الغسل قال يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم النحر ويوم الفطر وهم لا يرون شيئا من هذا واجبا : أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن خالد عن أبي اسحق أن علي رضي الله عنه قال في التيمم ضربة للوجه وضربة للكتفين هكذا يقولون ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين

(باب الوضوء)

(قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن أبي السوداء عن ابن عبد خير عن أبيه قال توضأ على رضي الله تعالى عنه فغسل ظهر قدميه وقال لولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح ظهر قدميه لظننت أن باطنهما أحق أبو معاوية عن الأعمش عن أبي ظبيان قال رأيت علي رضي الله عنه بال ثم توضأ ومسح على النعلين ثم دخل المسجد فخلع نعليه وصلى ابن مهدي عن سفيان عن حبيب عن زيد بن وهب أنه رأى علي رضي الله عنه فعل ذلك ابن مهدي عن سفيان عن الزبير بن عدي عن أكتل بن سويد بن غفلة أن علي رضي الله عنه فعل ذلك محمد بن عبيد عن محمد بن أبي اسمعيل عن معقل الخثعمي أن عليا فعل ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولسنا ولا إياهم ولا أحد نعلمه يقول بهذا من المفتين خالدين عبد الله الواسطي عن عطاء بن السائب عن أبي الجحتر عن علي رضي الله عنه في الفأرة تقع في البرفتموت قال تنزع حتى تغلبهم قال ولسنا ولا إياهم نقول بهذا أما نحن فنقول بعمار وينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسا وأما هم فيقولون ينزع منها عشرون أو ثلاثون دلو عمرو بن الهيثم عن شعبة عن أبي اسحق عن ناجية بن كعب عن علي رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله بأبي أنت وأمي إن أبي قدمات قال اذهب فواره فقلت إنه مات مشركا قال اذهب فواره فواره ثم أتته قال اذهب فاغتسل وهم لا يقولون بهذا هم يزعمون أنه ليس على من مس ميتا مشركا غسل ولا وضوء عمرو بن الهيثم عن الأعمش عن إبراهيم بن أبي عبيدة عن عبد الله قال القبلة من المس وفيها الوضوء عن شعبة عن مخارق عن طارق عن عبد الله مثله وهم يخالفون هذا فيقولون لا وضوء من القبلة ونحن نأخذ بأن في القبلة الوضوء وقال ذلك ابن عمر وغيره وعن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن عبد الله أنه قال الماء من الماء (قال الشافعي) ولسنا ولا إياهم نقول بهذا نقول إذا مس الختان الختان فقد وجب الغسل وهذا القول كان في أول الإسلام ثم نسخ (قال الشافعي) أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله قال الجنب لا يتيمم وليسوا يقولون بهذا ويقولون لا نعلم أحدا يقول به ونحن نروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر الجنب أن يتيمم ورواه ابن عليه عن عوف الأعرابي عن أبي رضاء عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر رجلا أصابته جنابة أن يتيمم ويصلي (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن أبي اسحق عن الحرب بن الأزمع قال سمعت ابن مسعود يقول إذا غسل الجنب رأسه بالخطمي فلا يعمده غسلا وليسوا يقولون بهذا يقولون ليس الخطمي بطهور وإن خاطه الماء الطهور أعما الطهور الماء محضا فاما غسل رأسه بالماء بعد الخطمي أو قبله فأما الخطمي فلا يظهر وحده

الاشهر الحرم واقتلوا المشركين حيث وجدتموهم الآية وقال الله جل ثناؤه وقتلوا ههم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلسة عن أبي هريرة أن النبي قال لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله الا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله - حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن ابن شهاب عن عبيد الله ابن عبد الله عن أبي هريرة أن عمر قال لا بكر فبين منع الصدقة أليس قد قال رسول الله لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله الا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله فقال أبو بكر هذا من حقها يعني منعهم الصدقة وقال الله قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم

فيه ورحمة الله وبركاته (قال الشافعي) أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن عبد الله بن معقل أن علياً رضي الله عنه قنت في المغرب يدعو على قوم باسمائهم وأشياءهم فقلنا آمين هشيم عن رجل عن ابن معقل أن علياً رضي الله عنه قنت بهم فدعا على قوم يقول اللهم العن فلانا بادئاً وفلاناً حتى عدت نفراً وهم يفسدون صلاة من دعا الرجل باسمه أو دعا على رجل فسماه باسمه ونحن لانفسد بهذا أصالته لأنه يشبه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم زيد بن الحباب عن سفيان عن أبي اسحق عن الحرث عن علي رضي الله عنه أن رجلاً قال إني صليت ولم أقرأ أقال أتممت الركوع والسجود قال نعم قال تمت صلاتك وهم لا يقولون بهذا ويرعون أن عليه إعادة الصلاة هشيم عن منصور عن الحسن عن علي رضي الله تعالى عنه قال أقرأ فيما أدركت مع الإمام وهم لا يقولون بهذا يقولون أغما يقرأ فيما يقضي لنفسه فاما وهو وراء الإمام فلا قراءة عليه ونحن نقول كل صلاة صليت خلف الإمام والأمام يقرأ فيما لا يسمع فيها أقرأ فيها هشيم ويزيد عن حجاج عن أبي اسحق عن الحرث عن علي رضي الله تعالى عنه في امام صلى بغير وضوء قال يعيد ولا يعيدون وهذا موافق للسنة وما روي عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وابن عمر رضي الله تعالى عنهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة من الصلوات ثم أشار إليهم ثم رجع وعلى جلده أثر الماء (قال الشافعي) أخبرنا وكيع عن أسامة بن زيد عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه (قال الشافعي) أخبرنا جناد بن سلمة عن زيار الأعمى عن الحسن عن أبي بكرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه (قال الشافعي) أخبرنا ابن عوف عن ابن سيرين عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وقال إني كنت جنباً فنسيت (قال الشافعي) أخبرنا وكيع عن إسرائيل عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله تعالى عنه قال إذا أحدث في صلاة بعد السجدة فقد تمت صلاته ولسنا ولا يباهم نقول بهذا أما نحن فنقول انقضاء الصلاة بالتسليم للحديث الذي رويناه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما هم فيقولون كل حدث يفسد الصلاة الا حدثاً كان بعد التشهد أو أن يجلس مقدار التشهد فلا يفسد الصلاة (قال الشافعي) أخبرنا هشيم عن أحبابه عن أبي اسحق عن أبي الخليل عن علي رضي الله عنه كان إذا افتتح الصلاة قال لا اله الا أنت سبحانك ظلمت نفسي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب الا أنت وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض خنيهاً وما أنا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين وقدر وينا من حديثنا عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول هذا الكلام إذا افتتح الصلاة وبهذا ابتدأ يقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله وهم يخالفونه ولا يقولون منه بحرف يقولون ان سبحانك اللهم وبحمدك كلام «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي عن وكيع عن الأعمش عن أبي اسحق عن الحرث عن علي رضي الله تعالى عنه كان إذا تشهد قال بسم الله وبالله وليسوا يقولون بهذا وقدر وى عن علي رضي الله عنه فيه كلام كثيرهم يكرهونه «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن السدي عن عبد خير أن علياً رضي الله عنه قرأ في الصبح بسم اسم ربك الأعلى فقال سبحان رب الأعلى على موهم يكرهون هذا ونحن نسقبه وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء يشبهه «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن منصور عن الحسن عن علي رضي الله عنه كره الصلاة في جلود الثعالب ولسنا ولا يباهم نقول بهذا بل نقول نحن وإياهم لا بأس بالصلاة

من الآيتين ناسخة
للأخرى ولا واحد من
الحديثين ناسخاً للآخر
ولا مخالفه ولكن أخذ
الحديثين والآيتين من
الكلام الذي يخرج به
عام يراد به الخاص ومن
المجمل الذي يدل عليه
المفسر فأمر الله بقتال
المشركين حتى يؤمنوا
والله تعالى أعلم أمره
بقتال المشركين من
أهل الأوثان وهم أكثر
من قاتل النبي صلى الله
عليه وسلم وكذلك
حديث أبي هريرة
عن النبي وذكر أبي بكر
وعمر إياهما عن النبي
صلى الله عليه وسلم
في المشركين من أهل
الأوثان دون أهل
الكتاب وفرض الله
قتال أهل الكتاب حتى
يعطوا الجزية عن يد
وهم صاغرون ان لم
يؤمنوا وكذلك حديث
ابن بريدة في أهل الكتاب
خاصة كما كان حديث
أبي هريرة في أهل
الأوثان خاصة قال
فالفرس في قتال من
دان وأبأوه دين أهل
الأوثان من المشركين
أن يقاتلوا اذا قدر

عليهم حتى يسلموا ولا
يجل أن تقبل منهم
جزية بدب الله وسنة
نبيه قال والفرض في
أهل الكتاب ومن دان
قبل نزول القرآن كله
دينهم أن يقاتلوا حتى
يعطوا الجزية أو يسلموا
وسوا كانوا عربا أو
عجماء قال والله كتب
نزلت قبل نزول القرآن
المعروف منها عند

العامّة التوراة والإنجيل
وقد أخبر الله أنه أنزل
غيرهما فقال أم لم ينبا
بما في صحف موسى
وأبراهيم الذي وفي
وليس تعرف تلاوة كتب
أبراهيم وذكري زبور
داود فقال وأنه لفي زبر
الأولين قال والمجوس
أهل كتاب غير التوراة
والإنجيل وقد نسوا
كتابهم وبدلوه فأذن
رسول الله في أخذ الجزية
منهم ، حدثنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سفيان
عن عمرو بن دينار
سمع بحالة يقول ولم
يكن عمر بن الخطاب
أخذ الجزية من المجوس
حتى شهد عبد الرحمن
ابن عوف أن النبي

في جلود الثعالب اذ ادبغت « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عليه عن أيوب
عن سعيد بن جبير عن علي رضي الله عنه في المستحاضة تغتسل لكل صلاة ولسنا ولا يا هم نقول بهذا ولا أحد
عليه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن منصور عن هلال
عن وهب بن الأجدع عن علي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا بعد العصر إلا أن
تصلوا الشمس مرتفعة ولسنا ولا يا هم ولا أحد علماء يقول بهذا بل نكروه جميعا الصلاة بعد العصر والصبح
ناقلة ابن مهدي عن سفيان عن أبي إسحق عن عاصم عن علي رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصلي في كل صلاة ركعتين إلا العصر والصبح وهذا يخالف الحديث الأول « أخبرنا الربيع »
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن شعبة عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة قال كنا مع علي
رضي الله تعالى عنه في سفر فصلى العصر ثم دخل فسطاطه فصلى ركعتين وهذه الأحاديث يخالف بعضها
بعضا إذا كان علي روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان لا يصلي بعد العصر ولا الصبح فلا يشبه هذا
أن يكون صلى ركعتين بعد العصر وهو روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يصليهما

(باب الجمعة والعيدين)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي إسحق قال رأيت
علي رضي الله عنه يخطب نصف النهار يوم الجمعة ولسنا ولا يا هم نقول بهذا نقول لا يخطب إلا بعد زوال
الشمس وكذلك روينا عن عمرو بن غيره « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جند
ابن عبد الرحمن الرؤاسي عن الحسن بن صالح عن أبي إسحق قال رأيت علي رضي الله عنه يخطب يوم الجمعة
ثم لم يجلس حتى فرغ ولسنا ولا يا هم نقول بهذا نقول يجلس الإمام بين الخطبتين ونقول يجلس على
المنبر قبل الخطبة وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والأئمة بعده « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا شريك عن العباس بن ذريح عن الحرث بن ثور أن علي رضي الله عنه صلى الجمعة ركعتين
ثم التفت إلى القوم فقال آتموا ولسنا ولا يا هم ولا أحد يقول بهذا ولست أعرف وجه هذا إلا أن يكون يرى
أن الجمعة عليه هور كعتان لأنه يخطب وعليهم أربع لأنهم لا يخطبون فإن كان هذا مذهبه فليس يقول
بهذا أحد من الناس « قال الربيع » أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي حصين
عن أبي عبد الرحمن أن علي رضي الله عنه قال من كان منكم مصليا بعد الجمعة فليصل بعدها ست ركعات
ولسنا ولا يا هم نقول بهذا أما نحن فقول يصلي أربع « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن منهل عن عباد بن عبد الله أن عليا كان يخطب على منبر من آجر جاء
الأسعث وقد امتلأ المسجد وأخذوا بحال السهم فجعل يخطي حتى دنا وقال غلبتنا علي هذه (١) الجراء
فقال علي ما بال هذه الضيافة يتخلف أحدكم ثم ذكر كلاما وهم يكرهون للإمام أن يتكلم في خطبته
ويكرهون أن يتكلم أحد والامام يخطب وقد تكلم الأسعث ولم ينهه علي رضي الله عنه وتكلم علي وأحسبهم
يقولون يتدنى الخطبة ولسنا نرى بأسا بالكلام في الخطبة تكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر
وعثمان رضي الله تعالى عنهما « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن شعبة
عن محمد بن النعمان عن أبي قيس الأودي عن هذيل أن عليا رضي الله عنه أمر رجلا أن يصلي بضعة الناس
يوم العيد أربع ركعات في المسجد « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي أخبرنا أبو أجدع عن سفيان
عن أبي قيس الأودي عن هذيل عن علي مثله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عليه

(١) المراد بهم الفرس والضيافة جمع ضيطر وهو الخنم انظر اللسان

صلى الله عليه وسلم
أخذها من مجوس
هجر (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ودان
قوم من العرب دين
أهل الكذب قبل نزول
القرآن فأخذ رسول الله
من بعضهم الجزية فدل
ذلك على أن أهل
الكتاب الذين أمرنا

بقتالهم حتى يعطوا
الجزية عن يد أهل
التوراة وأهل الإنجيل
(١) دون غيرهم فان قال
قائل هل حفظ أحد
أن المجوس كانوا أهل
كتاب قلت نعم أخبرنا
سفيان عن أبي سعد
سعيد بن المرزبان
عن نصر بن عاصم
قال قال فروة بن نوفل
الاشجعي علام تؤخذ
الجزية من المجوس
وليسوا بأهل كتاب
فقام اليه المستورد
فأخذ بلبسه فقال يا عدو
الله تطعن على أبي بكر
وعمر وعلى أمير المؤمنين
يعني عليا وقد أخذوا
منهم الجزية فذهب به
إلى القصر فخرج على
علمهما فقال البسدا
فلما في ظل القصر
فقال علي أنا أعلم الناس

(١) لعل هنأ زيادة أو
سقطا من النسخ تأمل

عن ليث عن الحكم عن حنبل بن المعتمر أن عليا رضي الله عنه قال صلا يوم العيد في المسجد أربع ركعات
ركعتان للسنة وركعتان للخروج « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن
سفيان عن أبي اسحق أن عليا رضي الله تعالى عنه أمر رجلا أن يصلي بضعفة الناس يوم العيد في المسجد
ركعتين وهذان حديثان مختلفان ولست أزال أياهم نقول بواحد منهما ما يتولن الصلاة مع الإمام ولا
جماعة إلا حيث هو فإن صلى قوم جماعة في موضع فليست بصلاة العيد ولا قضاء منها وهي كنافلة لو تطوع
بها رجل في جماعة ونحن نقول إذا صلاها أو قرأ أو فعل كما يفعل الإمام فيكب في الأولى سبعا
قبل القراءة وفي الآخرة تسع قبل القراءة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو بكر
ابن عباس عن أبي اسحق عن علي رضي الله تعالى عنه في الفطر إحدى عشرة تكبيرة وفي الأضحية خمس وليسوا
يأخذون بهذا

(باب الوتر والقنوت والآيات)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عبد الرحيم عن
زاذان أن عليا رضي الله تعالى عنه كان يوتر بثلاث يقرأ في كل ركعة تسع سور من المفصل وهم يقولون يقرأ
بسج اسم ربك الأعلى والثانية بقل يا أيها الكافرون وفي الثالثة يقرأ بفاتحة الكتاب وقل هو الله أحد وأما
نحن فنقول يقرأ فيها بقل هو الله أحد وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس يفصل بين كل ركعتين
والركعة بالتسليم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن عطاء بن السائب عن
أبي عبد الرحمن السلمي أن عليا رضي الله عنه كان يقنت في الوتر بعد الركوع وهم لا يأخذون بهذا يقولون
يقنت قبل الركوع فان لم يقنت قبل الركوع لم يقنت بعده وعليه مسجدنا السهو « أخبرنا الربيع »
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن عطاء بن أبي عبد الرحمن أن عليا رضي الله تعالى عنه كان
يقنت في صلاة الصبح قبل الركوع « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن معقل
أن عليا رضي الله عنه قنت في صلاة الصبح وهم لا يرون القنوت في الصبح ونحن نراه السنة الثابتة عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أنه قنت في الصبح * أخبرنا بلال سفيان عن الزهري عن سعيد بن أبي هريرة رضي
الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت في الصبح فقال اللهم أنج الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام
وعياش بن أبي ربيعة وذكر الحديث ونقول من أوتر أول الليل صلى مثنى مثنى حتى يصبح « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عليه عن أبي هريرة عن عطاء بن عبد الله قال قال
علي رضي الله عنه الوتر ثلاثة أنواع فمن شاء أن يوتر أول الليل أوتر ثم ان استيقظ فشاء أن يسفها بركعة يصلي
ركعتين ركعتين حتى يصبح ثم يوتر فعلى وإن شاء صلى ركعتين ركعتين حتى يصبح وإن شاء أوتر آخر الليل
وهم يكرهون أن ينقض الرجل وتره ويقولون إذا أوتر صلى مثنى مثنى « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا يزيد بن هرون عن حماد بن عاصم عن أبي عبد الرحمن أن عليا رضي الله عنه خرج
حين ثوب المؤذن فقال أين السائل عن الوتر نعم ساعة الوتر هذه ثم قرأ الليل إذا عسعس والصبح إذا تنفس
وهم لا يأخذون بهذا ويقولون ليست هذه من ساعات الوتر « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا حماد بن عاصم الأحول عن قرعة عن علي رضي الله تعالى عنه أنه صلى في زلزلة ست ركعات في أربع
سجدة تسع ركعات وسجدة في ركعة وركعة وسجدة في ركعة ولست أنقول بهذا نقول لا يصلي
في شيء من الآيات إلا في كسوف الشمس والقمر ولو ثبت هذا الحديث عندنا عن علي رضي الله تعالى عنه
لقلنا به وهم يثبتونه ولا يأخذون به ويقولون يصلي ركعتين في الزلزلة في كل ركعة ركعة « أخبرنا الربيع »

﴿ الصيام ﴾

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن عبيد بن عمرو أن علياً رضي الله تعالى عنه سمى عن القبلة للصائم فقال ما يريد إلى خلوف فيها ولسنا ولا يا هم يقول بهذا نقول لأبأس بقبلة الصائم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان وغيره عن اسمعيل عن أبي السفر عن علي رضي الله تعالى عنه أنه صلى الصبح ثم قال هذا حين يبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود ولسنا ولا يا هم ولا أحد علمناه يقول بهذا أعماله بور قبل طلوع الفجر فإذا طلع الفجر حرم الطعام والشراب على الصائم

﴿ أبواب الزكاة ﴾

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن أبي رافع أن علياً رضي الله تعالى عنه كان يزكي أموالهم وهم أيتام في حجره وبهذا أخذ وهو موافق لما روينا عن عمر وابن عمر وعائشة في زكاة أموال التامى وهم يخالفونه فيقولون ليس على مال اليتيم زكاة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه أنه قال في خمس وعشرين من الأبل خمس من الغنم ولسنا ولا يا هم ولا أحد علمناه تأخذ بهذا والثابت عندنا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أن في خمس وعشرين بنت مخاض فان لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عباد بن محمد عن محمد بن يزيد عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب في خمس وعشرين بنت مخاض فان لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر وكان عمر يأمر بما به ذلك « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو كامل وغيره عن حماد بن سلمة عن ثمامة عن أنس قال أعطاني أبي كتاباً كتبه له أبو بكر فقال هذه فريضة الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في خمس وعشرين بنت مخاض فان لم تكن فابن لبون ذكر « أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شريك عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله تعالى عنه قال إذا زادت الأبل على عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عمرو بن الهيثم وغيره عن شعبة عن أبي اسحق عن عاصم عن علي رضي الله تعالى عنه بمثله وبهذا نقول وهو موافق للسنة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عباد بن محمد بن يزيد عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون « أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو كامل عن حماد بن سلمة عن ثمامة عن أنس عن (٣) أبي زكريا أنه كتب له السنة فذكر هذا وهم لا يأخذون بهذا يقولون إذا زادت على عشرين ومائة استقبل بالفرائض أولها وكان في كل خمس شاة إلى أن يبلغ بها خمسين ومائة ثم في كل خمسين حقة وهذا قول متناقض لا أثر ولا قياس فيخالفون ما رووا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر والثابت عن علي عندهم إلى قول إبراهيم وشي يغلط به عن علي رضي الله تعالى عنه ﴿ » « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن عبد الرحمن بن زياد عن عبد الله بن الحرث أن عثمان أهدى له جمل وهو محرم فأكل القوم إلا علياً فإنه كره ذلك ولسنا ولا يا هم نقول بهذا أما نحن فنقول بحديث أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يأكلوا اللحم الصيد وهم حرم أخبرنا بذلك مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا

حين أمر الله أن يقاتل المشركون حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله وأمر إذا انسأخ الأشهر الحرم أن يقتل المشركون حيث وجدوا ويؤخذوا ويحصهوا ويقعد لهم كل مرصد فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة خلى سبيلهم أما في هذا دلالة على أن في أمر الله أن تؤخذ الجزية من أهل الكتاب دون أهل الأوثان وأن الفرض في أهل الكتاب غيره في أهل الأوثان قال أما القرآن فيدل على وصفت (قال الشافعي) وقلت له وكذلك السنة فان قال قائل ان حديث ابن بريده عام بأن يدعوا إلى إعطاء الجزية فقد يحتمل أن يكون عني كل مشرك وثى أو غيره قلت له وحديث أبي هريرة أن النبي قال لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله عام المخرج فان قال جاهل بل هو على كل مشرك فلا تؤخذ الجزية من كتابي ولا

غيره ولا يقبل منه إلا
الإسلام أو أن يقتل على
الطمة عليه إلا كشي
على من ذهب إلى جيلة
حديث ابن بريده
روى عن ابن حديث أبي
سيرة ما خله قال ما
لو أخذتم ما في الحديثين
شي إلا لكم صاحبته مثله
لو لم يكن إلا الحديثان

(باب الخلاف)

فبين تؤخذ منه الجزية
وفين دان دين أهل
الكتاب قبل نزول
القرآن

الشافعي قال أخبرنا سفيان عن صالح بن كيسان عن أبي محمد عن أبي قتادة عن
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن منصور عن الحسن عن علي رضي الله تعالى عنه فيمن أصاب بيض
نعام قال يضرب بقدره من نوقا قيل له « أن أربعت منهن ناقة قال فإن من البيض ما يكون مارقا ولسنا
ولا إياهم ولا أحد علمناه تأخذ بهذا نقول بغرم منه » أخبرنا الربيع « قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
ابن علية عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن علي فيمن يجعل عليه المشي قال يشي فان عجز ركب وأهدى
بدنه وهم يقولون عني إن أحب وكن مطيعا والاركب وأهدى شاة ونحن نقول ليس لأحد أن يركب
وغيره يستطيع أن يشي بحال وإن عجز ركب وأهدى فإن صح مشي الذي ركب وركب الذي مشي حتى أتى به
كما نذر » قال الربيع « وقد قال الشافعي غير هذا قال عليه كفارة يمين » أخبرنا الربيع « قال
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا وكيع عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي في هذه الآية « وأتوا
الج والعرة لله قال أن يحرم الرجل من دويرة أهله وهم يقولون أحب الينا أن يحرم من الميقات » أخبرنا
الربيع « قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شعبة عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي مثله بهذا
نقول وهو موافق للسنة » أخبرنا الربيع « قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن ابن أبي نجيح
عن مجاهد عن علي رضي الله تعالى عنه في الضبع كبش » أخبرنا الشافعي « قال أخبرنا ابن أبي نجيح
سفيان عن سمك عن عكرمة أن عليا رضي الله تعالى عنه قضى في الضبع بكبش وبهذا نقول وهو موافق
ما ذكرنا عن عمر وعن غيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأماهم فيقولون بغرم قيمته في الموضع
الذي أصابها فيه لا يجعلون فيها شيئا موقتا

(أبواب الطلاق والنكاح)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا وكيع عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن معاوية بن
سويد بن مقرن أنه وجد في كتاب أبيه عن علي رضي الله تعالى عنه أن لا نكاح إلا بولي وإذ بلغ الحقائق
النص فالعصبة أحق وبهذا نقول لأنه موافق لما روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال إنما امرأة
لم ينكحها إلا بولي أو فتنكحها باطل فان استجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » أخبرنا بذلك الزنجي عن ابن
جريح عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عمرو بن عائشة عن عائشة رضي الله تعالى عنها وهم يقولون إذا كان
الزوج كفوا وأخذت صداق مثلها جاز النكاح وإن كان غير ولي » أخبرنا الربيع « قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا وكيع عن سفيان عن سمك بن حرب عن حنش أن رجلا تزوج امرأة فزنى بها
قبل أن يدخل بها فرفع إلى علي ففرق بينهما وجلده الحد وأعطاه نصف الصداق ولسنا ولا إياهم ولا أحد
علمناه يقول بهذا » أخبرنا الربيع « قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا وكيع عن سفيان عن رجل عن
الشعبي عن علي رضي الله تعالى عنه في رجل تزوج امرأة بها جنون أو جذام أو برص قال إذا لم يدخل بها
فرق بينهما وإن كان دخل بها فهي امرأته إن شاء طلقها وإن شاء أمسك وهم يقولون هي امرأته على كل
حال إن شاء طلق وإن شاء أمسك » أخبرنا الربيع « قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن مطرف
عن الشعبي عن علي رضي الله تعالى عنه في الصراني تسلم امرأة قال هو أحق بها لم يحرجها من دار
البيعة ولسنا ولا إياهم ولا أحد علمناه يقول بهذا » أخبرنا الربيع « قال أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان عن عطاء بن السائب عن عبد خير عن علي رضي الله تعالى عنه في الرجل يتزوج المرأة ثم
موت ولم يدخل بها ولم يفرض لها صداقا قال ليا الميراث وعلما العدة ولا صداق لينا وبهذا نقول الآن ثبت

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي نخالفنا
بعض الناس فقال
تؤخذ الجزية من أهل
الكتاب ومن دان دين
أهل الأوثان ما كان
إلا أنهم لا تؤخذ من
العرب خاصة إذا دانوا
دين أهل الأوثان فأما
العجم فتؤخذ منهم وإن
دانوا دين أهل الأوثان
قال فقلت لبعض من
يقول هذا القول
ومن أين قلت هذا
قال ذهب إلى أن
الذين أمر بقتالهم
حتى يسلما العرب
قلت أفسر آيت العرب

أن تؤخذ منهم الجزية
ولا تؤكل ذبائحهم
ولا تنكح نسائهم
وروى هذا عن النبي
وأهل الكتاب تؤكل
ذبائحهم وتنكح نسائهم
وفي هذا دليل على أن
المجوس ليسوا بأهل
كتاب (قال الشافعي)
فما كنت له قلت ان
المجوس ليسوا بأهل
كتاب مشهور عند
العامة باق في أيديهم
فهل من حجة في أن
ليسوا بأهل كتاب
كالعرب قال لا الا
ما وصفت من أن
لا تنكح نسائهم ولا
تؤكل ذبائحهم قلت
فكيف أنكرت أن
يكون النبي دل على
أن قول الله حتى يعطوا
الجزية من دان دين
أهل الكتاب قبل نزول
الفرقان وأن يكون
احلال نساء أهل
الكتاب احلال نساء
بنى اسرائيل دون أهل
الكتب سواء هم فيكونون
مستوين في الجزية
مختلفين في النساء
والذبائح كما أمر الله
بقتال المشركين حتى
لا تكون فتنة ويكون

فقال ابن عباس آخر الأجلين وقال أبو هريرة إذا ولدت فقد حلت قال أبو سلمة فدخلت على أم سلمة فسألتها
عن ذلك فقالت ولدت سبعة الأسلية بعد وفاة زوجها بنصف شهر فخطبها رجلان أحدهما شاب والآخر شيخ
فخطبت إلى الشاب فقال الكهل لم تحلل وكان أهلها غيبا فبرجا إذا جاء أهلها أن يؤثروا بها فغابت رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال قد حلت فأنكح من شئت فبهذا نقول وهم يقولون بقولنا فيه وينكرون ما روى
عن علي رضي الله عنه ويخالفونه وعن صالح بن مسلم عن الشعبي أن عليا رضي الله عنه قال في التي تزوج
في عدتها قال تتم ما بقي من عدتها من الأول وتستأنف من الآخر عدة جديدة وكذلك نقول وهو موافق
لما روي عن عمر وهم يقولون علم عدة واحدة وينكرون ما روى عن علي رضي الله عنه ويخالفونه
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم وأبو معاوية ومحمد بن يزيد عن اسمعيل
عن الشعبي عن شريح أن رجلا طلق امرأته فذكرت أنها قد حاضت في شهر ثلاث حيض فقال علي رضي
الله عنه لشريح قل فيها فقال ان جاءت بينة من بطانة أهلها يشهدون صدقت فقال له علي قالون وقالون
بالرومية أصبت وهم لا يأخذون بهذا ويخالفونه أما بعضهم فيقول لا تنقضي العدة في أقل من أربعة
ونجسين يوما « قال الربيع » قول الشافعي أقل ما تنقضي العدة فيمن تحيض ثلاثة وثلاثين يوما لأن أقل
الحيض يوم وليلة وأقل الطهر خمس عشرة ليلة وقال بعضهم أقل ما تنقضي منه تسعة وثلاثون يوما (١) وأما
نحن فنقول بما روى عن علي رضي الله عنه لأنه موافق لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يجعل
للحيض وقتا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أنه لا تنقضي عدتها في أقل من ثلاثة وثلاثين يوما « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها
قالت قالت فاطمة بنت أبي حبيش لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني لا أظهر أفأدع الصلاة فقال النبي صلى
الله عليه وسلم انما ذلك عرق وليست بالحيضة فاذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة فاذا ذهب قدرها فاعلمي
عندك الدم وصلي فلم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم لها وقتا في الحيضة فيقول كذا وكذا يوما ولكنه قال اذا
أقبلت واذا أدبرت وروى عن سليمان التيمي عن أبي عمرو الشيباني عن ابن مسعود في العزل قال هو الوأد
الخفي ولستنا نقول بهذا الا يرون بالعزل بأسا وروى عن عمرو بن الهيثم عن شعبة عن عاصم عن زر عن
علي رضي الله عنه أنه كره العزل وليسوا يأخذون بهذا ولا يرون بالعزل بأسا ونحن نروى عن عدد من
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عنه فلم يذكر عنه فيها « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سفيان عن عمرو عن عطاء بن أبي رباح عن جابر قال كنا نعزل والقرآن ينزل « أخبرنا الربيع »
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا يزيد بن هرون عن الأشعث عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي
رضي الله عنه قال اكهوا الصبيان النكاح فان كل طلاق جائز الا طلاق المعتوه ولستنا نأخذ بهذا ونقول
لا طلاق لصغير حتى يبلغ ولا نجيز طلاق المعتوه ولا المبرسم ولا النائم وروى عن حماد بن سلمة عن حميد
عن الحسن أن عليا رضي الله عنه قال لا طلاق لمكره وهم يخالفون هذا ويقولون طلاق المكره جائز
وحامد عن قتادة عن خلاص أن رجلا طلق امرأته فأشهد على طلاقها وراجعها وأشهد على رجعتها
واستكتم الشاهدين حتى انتهت عدتها فرفع ذلك إلى علي رضي الله عنه ففرق بينهما ولم يجعل له عيلا
رجعة وعزر الشاهدين وهم يخالفون هذا ويجعلون الرجعة ثابتة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا هشيم عن داود عن سماعة عن أبي عطية الأسدي أنه تزوج امرأة أخيه وهي ترضع ابن
أخيه فقال والله لا أقربها حتى تطفمه فسأل عليا رضي الله عنه عن ذلك فقال علي ان كنت انما تريد
الاصلاح لك ولابن أخيك فلا يابلاء عليك وانما يابلاء ما كان في الغضب والله أعلم

(١) كذا في النسخ وليتأمل

الدين كله لله وأمر
بقتال أهل الكتاب
حتى يعطوا الجزية
عن يدهم صاغرون
فسوى بينهم في الشك
وخالف بينهم في القتال
على الشرك فقال أوقال
بعض من حضره ما في
هذا ما أنكره عالم (قال
الشافعي) قلت له لم
يذهب هذا المذهب
أحده علم بكتاب الله
أو السنة قال ومن أين
قلت السنة لا تكون
أبداً إلا بالقرآن بمثل
معناه ولا يخالفه فإذا
كان القرآن نصاً فهي
مثله وإذا كان جملة
آيات ما أريد بالجملة
ثم لا يكون إلا بالقرآن
محتمل ما أبانت السنة
منه قال أجل قلت
فمن ذكر أن الجزية
تؤخذ من كل أحد
خرج من الأمرين معا
من الكتاب إلى غير كتاب
ومن السنة إلى غير السنة
وذهب في الجحوس إلى
أمر جهله فقال فيهم
بالجهالة قال أنه شبه
عليهم في أن لا تؤكل
ذبائحهم قلت لا ولا
ذبائح نصارى العرب
وتؤخذ الجزية منهم كما
وصفت بأن يجتمعوا
في جملة من أوتي الكتاب
والذين أمر بنكاح

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن اسمعيل عن قيس بن أبي حازم قال سمعت ابن مسعود يقول كنا نغزو مع النبي صلى الله عليه وسلم وليس معنا ساء فأردنا أن نختصي فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا أن ننكح المرأة إلى أجل بالشئ وليسوا يأخذون بهذا ويخالفون ما روى عن عبد الله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري قال حدثني حسن وعبد الله ابنا محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن رضى الله عنه أنه قال لابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة ولحوم الحرم الأهلية زمن خير « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خير « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري قال أخبرني الربيع بن سبرة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة وبهذا يقول الشافعي « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مغيرة عن إبراهيم عن عبد الله قال بيع الأمة طلاقها وهم يثبتون مرسل إبراهيم عن عبد الله ويروون عنه أنه قال إذا قلت قال عبد الله فقد حدثني غير واحد من أصحابه وهم لا يقولون بقول عبد الله هذا ويقولون لا يكون بيع الأمة طلاقها وهكذا نقول ونحتج بمحدث بريرة أن عائشة رضى الله عنها اشتراها ولها زوج ثم أعقبتها فجعل لها النبي صلى الله عليه وسلم الخيار ولو كان بيعها طلاقها لم يكن للخيار معنى وكانت قد بانت من زوجها بالشرء وروينا عن عثمان وعبد الرحمن بن عوف أنهم مالم يربيع الأمة طلاقها أخبرنا بذلك سفيان عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنهم مالم يربيع الأمة طلاقها فأخبرنا لها زوجها جافرها « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عمرو بن الهيثم عن شعبة عن الحكم عن سالم بن أبي الجعد عن أبيه عن ابن مسعود في الرجل يزوجها ثم يزوجها قال لا يزالان زانيين واسنوا لا ياهم بقول بهذاهما آثمان حين زنيا ومصيبان الحلال حين تناكحا غير زانيين وقد قال عمرو بن عباس نحو هذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شريك عن أبي حصين عن يحيى بن وثاب عن مسروق عن عبد الله قال إذا قال الرجل لامرأته استلحي بأهلك أو وهبها لأهلك فقبولها فقهى تطليقة وهو أحق بها وبهذا نقول إذا أراد الطلاق وهم يخالفونه ويرعون أنها تطليقة بائة عبد الله بن موسى عن ابن أبي ليلى عن طلحة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال لا يكون طلاق بائن الا خلع أو إيلاء وهم يخالفونه في عامة الطلاق فيجعلونه بائنا وأما نحن فنجعل الطلاق كله علك الرجعة الا طلاق الخلع وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر في البتة أنها واحدة علك فيها الرجعة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبيد بن علي عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عبيد عن ركانة أنه طلق امرأته البتة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أردت فقال والله ما أردت الا واحدة فردها إليه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن محمد بن عباد عن المطلب قال قال لي عمر وطلعت امرأتى البتة أمسك عليك امرأتك فان الواحدة تبت وروى عن زيد بن ثابت في التمسك وطلعت نفسها واحدة علك الرجعة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي ومغيرة عن إبراهيم عن عبد الله في الخياران اختارت نفسها فواحدة وهو أحق بها وهكذا نقول نحن وهم يخالفونه ويرون الطلاق فيه بائنا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا حفص عن الأعشى عن إبراهيم في اختارى وأمرتك بيدك سواء وبهذا نقول وهم

نساهم من أهل الكتاب
وأكل ذبائحهم أهل
التوراة والانجيل
من بني إسرائيل
دون غيرهم

(باب في المرور بين
يدي المصلين)

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي حدثنا
مالك عن الزهري عن
عبيد الله بن عبد الله
عن ابن عباس قال
أقبلت راكباً على أتان
وأنا يومئذ قد راهقت
الاحتلام ورسول الله
يصلى بالناس فررت بين
يدي بعض الصف فترلت
فأرسلت جاري يرتع
ودخلت في الصف فلم
ينكر ذلك علي أحد
حدثنا الربيع
أخبرنا الشافعي أخبرنا
سفيان عن كثير بن
كثير عن بعض أهله
عن المطلب بن أبي
وداعة قال رأيت النبي
صلى الله عليه وسلم (١)
(١) كذا في النسخ ولم
يذكر من الحديث
والذي يؤخذ من بقية
الباب أنه في الصلاة إلى
السترة بل أنه يؤخذ
منه أن هناك أحاديث
أخر سقطت من هذا
المقام وكلها تتعلق
بالمرور بين يدي المصلين
إلى سترة وغيرها فتنبه
وحرر كتبه متحججه

منا القوت فيفترقون بينهما أبو معاوية ويعلى عن الأعمش عن إبراهيم عن مسروق أن امرأة قالت لزوجها
لو أن الأمر الذي بيدك بيدى طلق نفسي فقال قد جعلت الأمر المثل فطلقت نفسها ثلاثاً فسأل عمر
عبد الله عن ذلك فقال شيء واحد وهو أحق بها فقال عمر وأنا أرى ذلك وهذا نقول إذا جعل الأمر اليها
ثم قال لم أرد إلا واحدة فالقول قوله وهي تطليقة ثلاث الرجعة وهم يخالفون هذا فيجعلونها واحدة بانه
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن سيار أبي الحكم وأبي حيان عن الشعبي
أن رجلاً قال من يذبح القوم شاة وأزوجه أول بنت تولد لي فذبح لهم رجل من القوم فأجاز عبد الله النكاح
ولسنا ولا ياهم ولا أحدم الناس علمته يقول بهذا يجعلون للذابح أجر مثله ولا يكون هذا كالحا « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن منصور عن إبراهيم عن ابن مسعود قال بكرة أن
يطأ الرجل امرأته إذا جرت أو ربطاًها وهي مشركة وهم لا يقولون بهذا ويقولون لأبأس أن يطأها قبل
الفجور وبعده « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن ابن أبي ليلى عن الشعبي
عن عبد الله في الحامل المتوفى عنها لها النفقة من جميع المال ولسنا ولا أحد يقول بهذا إذا مات الميت وجب
الميراث لأهله والله أعلم

(ما جاء في البيوع)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا اسمعيل عن الشعبي عن عبيدة قال قال علي رضي الله
عنه استشارني عمر في بيع أمهات الأولاد فرأيت أنها وهواً أنها عتيقة ففرضي به عمر حياته وعثمان بعده فلما
وليت رأيت أنها رقيق ولسنا ولا ياهم نقول بهذا نقول بقول عمر لا تباع « أخبرنا الربيع » قال
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن نسير بن ذعلوق عن عمرو بن راشد الأشجعي أن رجلاً
باع نجبية واشترط (١) ثياباً فربغ فيها فاختصم إلى عمر فقال اذهب إلى علي رضي الله عنه فقال علي
اذهب إلى السوق فاذا بلغت أقصى ثمنها فأعطوه حساب ثيابها من ثمنها وليسوا يقولون بهذا وهو عندهم
بيع فاستدعى القوا علياً ولا نعلم له مخالف في هذا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهم يثبتون هذه الرواية عن
علي رضي الله عنه فإن يثبتوها فيزعمهم أن يقولوا به لأنه ليس له دافع عندهم ونحن نقول هذا فاسد « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن عثمان البتي عن الحسن أن علياً رضي الله عنه
قضى بالخلاص وليسوا يقولون بهذا يقولون أن استحق رد البائع الثمن الذي قبض ولم يكن عليه أن
يخلصها بئس ولا غير ذلك وليسوا يرون خلاف هذا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيلزمهم
إذا ثبتوا هذا في أصل قولهم أن يقولوا به « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جاد بن سلمة
عن عطاء الخراساني عن عبد الله بن ضمرة عن علي رضي الله عنه قال كسب الجمام من السمك وليسوا
يأخذون بهذا ولا يرون بكسب الجمام بأساً ونحن لانرى بذلك بأساً ونروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
أعطى الجمام أجره ولو كان سمكاً لم يعطه إياه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم
وحفص وغيرهما عن الجراح عن ابن عمرو بن حريث عن أبيه أنه باع علياً رضي الله عنه درهماً منسوجة بالذهب
بأربعة آلاف درهم إلى العطاء وليسوا يقولون بهذا عندنا بيع مفسوخ لأنه إلى غير أجل « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جاد بن سلمة عن قتادة عن خلاص بن عمرو عن علي رضي الله
عنه فبين اشترى ما أحرز العدو قال هو جائز وهم يقولون أن صاحبه إذا جاء بالخيار أن أحب أخذه بالثمن أخذه
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه

(١) الثياب بالضم من الخرز والرأس والقوائم أي اشترط أن له رأسها وأرجلها - كتبه متحججه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس يعد شيء من هذا مختلفا وهو والله أعلم من الأحاديث المؤداة لم يتقص المؤدى لها أسبابها وبعضها يدل على بعض وأمر رسول الله المصلي أن يستتر بالنوم من السترة اختيار لا أنه ان لم يفعل فسدت صلاته ولا أن شيئا يمر بين يديه يفسد صلاته لأنه صلى الله عليه وسلم قدم صلى في المسجد الحرام والناس يطوفون بين يديه وليس بينه وبينهم سترة وهذه صلاة أفراد لا جماعة وصلى بالناس معنى صلاة جماعة إلى غير سترة لأن قول ابن عباس إلى غير يعني والله أعلم إلى غير سترة ولو كانت صلاته تفسد بمرور شيء بين يديه لم يصل إلى غير سترة ولا أحد وراءه يعلمه وقد مر ابن عباس على أتان بين يدي بعض الصف الذي وراء رسول الله فلم ينكر ذلك عليه أحد وهكذا والله أعلم أمره بالخط في الصلوات اختيار وقوله لا يفسد الشيطان عليه صلاته أن يلهو

عن عبد الله قال لا بأس بالدرهم بالدرهمين ولسنا ولا إياهم نقول بهذا نقول بالأحاديث التي رويت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الفضة بالفضة الأمثلة وعن الذهب بالذهب الأمثلة وعن عبد الله لقي أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فنهوه فلما رجع قال ما أرى به بأسا وما أنا بفاعله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن ابن مسعود قال من ابتاع مصرافه فهو بالخيار إن شاء ردّها أو صاعا من طعام وهكذا نقول وبهذا مضت السنة وهم يزعمون أنه إذا حلها فليس لردّها لأنه قد أخذ منها شيئا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الله أنه قال في أم الولد تعتق من نصيب ولدها ولسنا ولا إياهم نقول بهذا نقول بحديث عمر أنه اعتق أمهات الأولاد إذا مات ساداتهن ويقولون جميعا تعتق من رأس المال « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن جاد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله أنه كره شراء المصاحف وبيعها وليسوا يقولون بهذا لا يرون بأسا ببيعها وشراؤها ومن الناس من لا يرى بشرائها بأسا ونحن نكره بيعها « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا وكيع أن عليا رضي الله عنه قال لا يحل أكل الثوم الأمطبوخا وليسوا يقولون بهذا بل ينكرونه ويقولون ما يقول بهذا أحد وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مساجدا نايوذي نار يريح الثوم وهذا الذي نأخذ به

(باب الديات)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه قال الخطأ شبه العمد بالخشب والجرا الخنم ثلث حقاوق ثلث جذاع وثلث ما بين ثلثة إلى بازل عامها كلها خلفه وفي الخطا خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة وخمس وعشرون بنت لبون ونحن زوى عن النبي صلى الله عليه وسلم في شبه العمد أربعون خلفه في بطنونها أولادها وروى عن عمر أنه قضى به ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه وبهذا نقول وهم يقولون بخلاف هذا ويقولون في الجرا الخنم والخشب هذا عمد فيه التودد ويعيبون مذهب صاحبهم بأنه يقول هو خطأ « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الطنافسي عن عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت عن الشعبي عن مسروق قال كنت عند علي رضي الله عنه فأتاه ثلاثة فشهدوا على اثنين أنهما غرقا صبيا وشهد الاثنان على الثلاثة أنهم غرقوه فقصي على رضي الله عنه على الثلاثة بخمسة الدية وقضى على الاثنين بثلاثة أنجاس الدية ولسنا ولا أحد علمناه يقول بهذا يقولون لولي الدم أن يدعى على أحدي الطائفتين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جرير عن معوية عن الشعبي عن علي رضي الله عنه في الرجل يقتل المرأة قال إن أراد أولياء المرأة أن يقتلوه لم يكن ذلك لهم حتى يعطوا نصف الدية وليسوا يقولون بهذا يقولون بينهما القصاص في النفس وينكرون هذا القول ويقولون ما نعلم أحدا يقول « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا زيد بن هرون عن هشام عن الحسن أن عليا رضي الله عنه قضى بالدية اثني عشر ألفا وهم يقولون بالدية عشرة آلاف « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن أبي زائدة عن مجاهد عن الشعبي عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قضى في القامصة والقارصة والواقصة جارية ركبت جارية فقصرمتها جارية فوقصمت الحمولة فأنقذ عنقها بفعلها أثلاثا وليسوا يقولون بهذا وينكرون الحكم به ويقولون ما يقول هذا أحد وزعمون أن ليس على الموقوفة شيء وأن دينها على العاقلة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عباد بن العوام

عن عمرو بن عامر عن قتادة عن خلاص عن علي رضي الله عنه أن غلامين كانا يلعبان بقلة فقال أحدهما حذار
وقال الآخر حذار فأصابته فمكسرتهم فرفع إلى علي رضي الله عنه فلم يضمنه وهم يضمنون هذا ويخالفون
مارو ووافيه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جاد عن قتادة عن خلاص عن علي
قال إذا أمر الرجل عبده أن يقتل رجلاً فأتاه كسيفه أو سوطه يقتل المولى ويحبس العبد في السجن
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن مطرف عن الشعبي عن أبي جحيفة قال
قلت لعلي رضي الله عنه هل عندكم من النبي صلى الله عليه وسلم غير ما في أبي الناس قال لا الآن يؤتي الله
عبد أفيماء القرآن وما في الحقيقة قلت وما في الحقيقة قال العقل وفكلك الأسير وأن لا يقتل مؤمن
بكفر وهم يخالفون هذا ويقولون يقتل المؤمن بالكافر ويخالفون مارو وعن علي رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جاد بن سلمة عن سمك بن
حرب عن عبيد بن القعقاع قال كنت رابع أربعة تشرب الخمر قطعاً عن عادية كنت معنفر فعننا إلى علي رضي
الله عنه فمجتنا فمات منا ثمان فقال أوليا المتربين أقدمنا من الباقيين فسأل علي رضي الله عنه القوم
ما تقولون فقالوا نرى أن تقيدهما قال فاعل أحدهما قتل صاحبه قالوا لا ندري قال وأنا لا أدري وسأل
الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما فقال مثل مقالة القوم فأجابهم بمثل ذلك بفعل دية المقولين على قبائل
الأربعة ثم أخذ دية جراح الباقيين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جاد بن
سلمة عن سمك عن حنن بن المعتمر أن ناساً حفروا بئراً لأسد فأزدهم الناس عليها فتردى فيها رجل فتعلق
برجل وتعلق الآخر بآخر فخرجهم الأسد فاستخرجوا منها فأتوا فشاخروا في ذلك حتى أخذوا السلاح
فقال علي رضي الله تعالى عنه لم تقتلوا مائتين من أجل أربعة تعالوا فلتقتض ينكم بقضاء إن رضيتم والا
فارتفعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا أول ربع الدية وللثاني ثلث الدية وللثالث نصف الدية وللرابع
الدية كاملة وجعل الدية على قبائل الذين ازدجوا على البئر فخرجهم من رضي ومنهم من لم يرض فترفعوا إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقصوا عليه القصة وقالوا إن علينا رضي الله تعالى عنه قضى بكذا وكذا فأضفى
قضاء علي رضي الله تعالى عنه وهم لا يأخذون بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
شعبة عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله في جراحات الرجال والنساء تستوى في السن والموضحة وما خلا على
النصف وهم يخالفون هذا فيقولون على النصف من كل شيء « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا سعيد عن أبي
معشر عن إبراهيم عن عبد الله في الذي يقتص منه فبوت قال علي الذي اقتص منه الدية ويرفع عنه بقدر
جراحته وليسوا يقولون بهذا بل نقول نحن وهم لا شيء على المقتص لانه فعل فعلا كان له أن يفعله

(باب الأفضية)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الأجلح عن الشعبي عن علي رضي الله
عنه اختصم إليه ناس ثلاثة يدعون وإذا سألهم أن يسلم بعضهم لبعض فأبوا فقال أتم شركاء متشاكسون
ثم أقرع بينهم ففعله لواحد منهم خرج سهمه وقضى عليه بشئ الدية فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم
فقال أصبت وأحسن « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شعبة عن سلمة بن كهيل
قال سمعت الشعبي يحدث عن أبي الخليل أرباب الخليل أن ثلاثة تفرسوا في كواقي طهر فلم يدر لمن الولد فاختصموا
إلى علي رضي الله عنه فأمرهم أن يقتروا وأمر الذي أصابته القرعة أن يعطى للآخرين ثلثي الدية وليسوا
يقولون بهذا وهم يثبتون هذا عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهم يخالفونه والذي
يقولونه هم ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس لأحد أن يخالفه ولو ثبت عندنا عن النبي صلى الله عليه

بعض ما عسر بين يديه
فصير إلى أن يحدث
ما يفقد المروور ما عسر
بين يديه وكذلك ما يكره
لنمار بين يديه ولعل
تشديه فيها أمأشو
على تركهم نهيته عنه
والله أعلم وقوله إذا صلى
أحدكم إلى غير استرة فليس
عليكم جناح أن تمرؤا
بين يديه يدل على أن
ذلك لا يقطع على المصلي
صلاته ولو كان يقطع
عليه صلته ما أباح
لمسلم أن يقطع صلاة
مسلم وهكذا من معنى
مرور الناس بين يدي
رسول الله وهو يصلي
والناس في الطواف
ومن مرور ابن عباس
بين يدي بعض من
يصلي معه بنى لم
ينكر عليه وفيه دليل
على أنه يكره أن يمر
بين يدي المصلي المستتر
ولا يكره أن يمر بين يدي
المصلي الذي لا يستتر
وقراه صلى الله عليه وسلم
في المستتر إذا مر بين
يديه فليقاتله يعنى
فليدفعه فإن قال قائل
فقد روى أن مرور
الكلب والجواريف قد
صلاة المصلي إذا مر بين

وسلم قلناه ونحن نقول نسو القافة فان الحقوه بأحدهم فهو ابنه وان الحقوه بكلمة أولم يلحقوه بأحدهم فلا يكون له ويوقف حتى يبلغ فينسب الى أيهم ساء ولا يكون له أبوان في الاسلام وهم يقولون ذوابنهم يرثهم ويرثونه وهو للباقي منهم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شعبة عن سماعة عن أبي عبيد بن الأبرص أن رجلا استأجر نجارا يضرب له مسبارا فانكسر المسبار فخاصمه الى علي رضي الله عنه فقال أعطه درهمامكسورا وهم يخالفون هذا ولا يقولون به ونحن لا نقول به ومن ضمن الأجير ضمنه قيمة المسبار ولم يجعل له شيئا اذ لم يتم العمل فان تم العمل فله ما استأجره عليه ان كانت الاجارة صحيحة وان كانت الاجارة فاسدة فله أجر مثله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو بكر بن عياش عن عبد العزيز بن ربيع عن موسى بن طريف الأسدي قال دخل على رضي الله عنه بيت المال (١) فأضرب به وقال لا أمسى وفيلد هم فأمر رجلا من بني أسد فقسمه الى الليل فقال الناس لو عوضته فقال ان شاء ولكنه سحت وهم يخالفون هذا ويقولون لا بأس بالعمل على القسم وهم يقولون قال علي سحت وهم يروون عن علي رضي الله عنه ان شاء أعطيته وهو سحت ونحن وهم يقولون لا يحل لأحد أن يعطى السحت كما لا يحل لأحد أن يأخذه ولا نرى عليا رضي الله عنه يعطى شيئا اراه سحتا ان شاء الله تعالى « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عليه عن اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال أتى علي رضي الله عنه في بعض الأمر فقال ما أراه الاجورا ولولا أنه صلح لردته وهم يخالفون هذا ويقولون اذا كان جورا فهو مردود ونحن نروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أن من اصطاح على شيء غير جائز فهو رد « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا حفص بن غياث عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن حنش أن عليا رضي الله عنه رأى الخلف مع البيعة وهم يخالفون هذا ولا يستخلفون أحدا مع بيئته وهم يروون عن شريح أنه استخلف مع البيعة ولا نعلمهم يروون عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خلافهما

(باب اللقطة) « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن شعبة عن أبي قيس قال سمعت هذا يقول رأيت عبد الله أنه أراه رجلا بصرة مخنومة فقال قد عرفتها ولم أجدهم يعرفها فقال استمتع بها وهذا قولنا اذا عرفها سنة فلم يجد من يعرفها فله أن يستمتع بها وهكذا السنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وحديث ابن مسعود أشبه بالسنة وقد خالفوا هذا كله ورو واحدنا عن عامر عن أبيه عن عبد الله أنه اشترى جارية فذهب صاحبها فتمسك بئها وقال اللهم عن صاحبها فان كره فلي وعلى الغرم ثم قال هكذا نفعل باللقطة نخالفوا السنة في اللقطة التي لا حجة فيها وخالفوا حديث عبد الله ابن مسعود الذي يوافق السنة وهو عندهم ثابت واحتجوا بهذا الحديث الذي عن عامر وهم يخالفونه فيما هو فيه بعينه يقولون ان ذهب البائع فليس للشري أن يتصدق بئها ولكنه يحبس حتى يأتي صاحبها متي جاء

(باب الفرائض)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي رضي الله عنه أنه كان يشرك بين الجد والاختوة حتى يكون سادسا وليسوا يقولون بهذا أما صاحبهم فيقول الجد أب فيطرح الاختوة وأما هم ونحن فنقول بقول زيد يقاسم الاختوة ما كانت المقاسمة خيرا له ولا ينقص من الثلث من رأس المال وهم ينكرون قول علي ويولون ما يقول هذا أحد « أخبرنا الربيع »

(١) أي استخف به وسخر منه انظر اللسان كتبه مصححه

سعى كل لنفسه وعليها
فلما كان هذا هكذا
لم يجز أن يكون جبرور
رجل يقطع صلاة غيره

باب خروج النساء
الى المساجد

حدثنا الربيع
قال قال الشافعي أخبرنا
بعض أهل العلم عن
محمد بن عمرو بن علقمة
عن أبي سلمة عن أبي
هريرة أن النبي قال
لا تمنعوا إماء الله مساجد
الله وإذا خرجن
فليخرجن تفلات
« قال الربيع » يعني
لا يتطيبن « أخبرنا
سفيان عن الزهري
عن سالم عن أبيه
أن رسول الله قال
إذا استأذنت امرأة
أحدكم إلى المسجد فلا
يمنعها (قال الشافعي)
وهذا حديث كلنا فيه
جماعة من الناس
بكلام قد جهدت على
تقصي ما كلوني فيه
فكان مما قالوا وبعضهم
ظاهروا رسول
الله النهي عن منع إماء
الله مساجد الله والنهي
عندك عن النبي تحريم
الابذالة عن رسول الله

قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال كان عمر وعبد الله بن قيس الأرحام
دون الموالى (٢) وكان علي رضي الله عنه أشدهم في ذلك وليسوا يقولون بهذا يقولون إذا لم يكن أهل فرائض
مسماة ولا عصبة وورثنا الموالى ونقول نحن لا نورث أحدًا غير من سميت له فريضة أو عصبة وهم يورثون
الأرحام وليسوا بعصبة ولا مسمى لهم إذا لم تكن موال وقالوا القول قول زيد والقياس عليه « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن ابن أبي ليلى عن الشعبي عن الحرث عن علي رضي
الله عنه أنه ورث نفرا بعضهم من بعض ويقولون في هذا يقولنا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا رجل عن سفيان الثوري عن أبي قيس عن هذيل عن عبد الله أنه لم يترك « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا وكيع عن سفيان عن منصور عن إبراهيم أن عبد الله أشرك
ونحن نقول يتركهم وهم يخالفونه ويقولون لا يترك « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا رجل عن سفيان الثوري عن معبد بن خالد عن مسروق عن عبد الله في ابنتين وبنات ابن وبنات
للبنين الثلاث وما بقي فلبني الابن دون البنات وكذلك قال في الأخوة والأخوات لا ب مع الأخوات لا ب وأم
ولسنا ولا أحد علمته يقول بهذا إنما يقول الناس للبنات أو الأخوات الثلاث وما بقي فلبني الابن وبنات
الابن أو الأخوة والأخوات من الأب للذكور مثل حظ الانثيين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال كان عبد الله يترك الجدة مع الأخوة فإذا كبروا أو فاه
السدس ولسنا ولا أحد يقول بهذا أما نحن فنقول أنه إذا كان مع الأخوة لم ينقصه من الثلث وأما بعضهم
فكان ي طرح الأخوة ويجعل المال للجدة بذلك يقولون « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال كان عبد الله يجعل الأكرية من ثمانية لأهم سهم وللجد
سهم وللأخت ثلاثة أسهم وللزوجة ثلاثة أسهم ولسنا ولا أحد يقول بهذا ولكنهم يقولون عاروي عن
زيد بن ثابت يجعلها من تسعة لأهم سهم وللجد سهم وللأخت ثلاثة أسهم وللزوجة ثلاثة أسهم ثم يقاسم
الجد الأخت فيجعل بينهما للذكور مثل حظ الانثيين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي عن رجل
عن الثوري عن اسمعيل بن رجاء عن إبراهيم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان
عن سمع الشعبي يقول في جد وأم وأخت فلاخت ثلاثة أسهم وللأم سهم وللجد سهمان وليسوا يقولون
بهذا إنما يقولون يقول زيد يجعلها من تسعة لأهم سهم وللجد أربعة أسهم وللأخت سهمان
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن عبد الله
قال أهل الكتاب والمملوكون يحجبون ولا يورثون وليسوا يقولون بهذا يقولون يقول زيد لا يحجبون
ولا يورثون وهم يقولون في هذا يقولنا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن وئس
عن ابن سيرين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان الثوري عن الأعمش عن إبراهيم
أن عبد الله سئل عن رجل مات وترك أباه مملوكا ولم يدع وارثا قال يشتري من ماله فيعتق ثم يدفع إليه
ماترك وليسوا يقولون بهذا يقولون لا يرث المملوك ولا يورث ونحن نقول ماله في بيت المال وكذلك
يقولون هم أن لم يوص به

باب المكاتب

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن طارق عن الشعبي أن
علي رضي الله تعالى عنه قال في المكاتب يعتق منه بحساب وقال ابن عمر وزيد بن ثابت هو عبد ما بقي عليه
شيء وروى ذلك عمرو بن شعيب وبذلك نقول ويقولون به معناهم يخالفون الذي روي عن علي رضي الله

أنه أراد به غير التحريم
وهو عام على مساجد
الله والعام عندك على
عمومه الإبدالة عن
النبي أو عن جماعة لا
يمكن فيهم جهل ما جاء
عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه خاص فأنقول
في هذا الحديث أهو
عام فيكون تحريم أن
يمنع أحد إمام الله
مساجد الله بحال

أو خاص فيكون أهم
منعهم بعض المساجد
دون بعض فانه لا يحتمل
الواحد من معنيين
قلت بل خاص عندي
والله أعلم قال ما دل على
أنه خاص عندك قلت
الأخبار الثابتة عن
النبي بما لا أعلم فيه
مخالفا قال فاذا كر ما جاء
عن النبي من الدليل
على ما وصفت قلت
« أخبرنا مالك عن
سعيد بن أبي سعيد عن
أبي هريرة عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أنه قال لا يحل
لامرأة تؤمن بالله
واليسوم الآخر تسافر
مسيرة يوم وليلة الامع
ذي محرم » حدثنا
الربيع أخبرنا الشافعي

تعالى عنه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جاج عن يونس بن أبي اسحق عن
أبيه عن الحرث عن علي رضي الله تعالى عنه يعتق من المكاتب بقدر ما أدى ويرث بقدر ما أدى وليسوا
يقولون بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن حماد عن قتادة عن
خلاس عن علي رضي الله تعالى عنه قال يستعفى المكاتب بعد العجز وليسوا ولا أحد من الناس يقول بهذا
إنما نقول إذا عجز فهو رقيق وحدثنا أن عليا رضي الله تعالى عنه قال لا نهجر المكاتب حتى يدخل نجما
في نجم وليسوا ولا أحد من المفتين يقول بهذا نحن وهم قول إذا حلت نجومه فإن لم يجد فهو عاخر
رقيق ولا ينتظر بتجيزه النجم الآخر وكذلك يقول مفتوا الناس لا أعلمهم يختلفون فيه « أخبرنا الربيع »
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جاج عن خالد الخياط عن يونس بن أبي اسحق عن أبيه عن أبي الأحوص
قال قال عبد الله إذا أدى المكاتب قيمته فهو حر ونحن نروي عن زيد بن ثابت وابن عمر وعائشة أنه عبد ما بقي
عليه شيء وبه نقول

(باب الحدود)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن شعبة عن سلمة بن كهيل عن الشعبي
أن عليا رضي الله تعالى عنه جلد سراح يوم الخميس ورجها يوم الجمعة وقال أجلدها بكاتب الله وأرجها بسنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم وليسوا يقولون بهذا يقولون ترجم ولا تجلد والسنة الثابتة أن تجلد البكر ولا
ترجم وترجم الثيب ولا تجلد وقد ترجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عزا ولم يجلد له وقال لا نيس أغد على
امرأة هذا فان اعترفت فأرجها فقد أنيس فاعترفت فرجها « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن أشياخه أن عليا رضي الله تعالى عنه جلد امرأته في الزنا
وعلمه ادرع قيل لي جديد وكذلك يقول المفتون ولا أعلمهم يختلفون في ذلك هشيم عن الشيباني عن
الشعبي أن عليا نفي إلى البصرة * ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن أشياخه أن عليا رضي الله تعالى عنه
عنه نفي إلى البصرة وليسوا يأخذون بهذا ويرجمون أنه لا نفي على أحد وأما نحن فنأخذ به لانه موافق
لسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك
وسفيان عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
للرجلين اللذين اختصما إليه لأقضي بينك بكاتب الله عز وجل على ابنك جلد مائة وتغريب عام ابن
مهدي عن سفيان عن نسير بن ذعلوق عن خليفه الثوري أن رجلا أقر عند علي بجدف فهد عليه أن يخبره
ما هو فأبى فقال اضربوه حتى ينهاكم وهم يخالفون هذا ولا يقولون به ولا أعلمهم يروون عن أحد من أصحاب
النبي خلاف هذا فان كانوا يثبتون مثل هذه الرواية عن علي رضي الله تعالى عنه فيلزمهم أن يقولوا بهذا
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان وإسرائيل عن عبد الأعلى
عن أبي جيلة عن علي رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقيموا الحدود على ما ملكت
أيما نكم وهم يخالفون هذا إلى غير فعل أحد علمته من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ونحن نقول به وهو
السنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
بذلك مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل
عن الأمة إذا زنت فقال إذا زنت أمة أحدكم فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم بيعوها
في الرابعة ولو بصفير جبل قال ابن شهاب لأدري بعد الثالثة أو الرابعة والصفير الجبل « أخبرنا الربيع »
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد نحوه

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أيوب بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا زنت أمة أحدكم فتيين زناها فليجلدها الحد ولا يترب عليها ثم إن عادت فزنت فتيين زناها فليجلدها الحد ولا يترب عليها فإن عادت فتيين زناها فليسلها ولو بصفير من شعر يعني الجبل وهم يخالفون ما رواه عن علي رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وما رواه يثاخن عن النبي صلى الله عليه وسلم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد عن حجر بن عنبس قال شهد رجلان على رجل عند علي رضي الله تعالى عنه أنه سرق فقال السارق لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حيالترز عذري فأمر بالناس فضربوا حتى اختلطوا ثم دعا الشاهدين فلم يأبيا فذرا الحد وليسوا يأخذون بهذا يقولون لا نسترهب الشهود يقولون نقف الشاهدين فإن شهدا وكانا عدلين قطع وإن لم يكونا عدلين لم تجز الشهادة وما علمت أحدا يأخذ بقولهم هذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عاصم بن كليب عن أبيه قال لم أر السراق قط أكثر منهم في زمان علي رضي الله تعالى عنه ولا رأيت قطعه أحد منهم قلت وكيف كان يصنع قال كان يأمر الشهود أن يقطعوا وليسوا يأخذون بهذا يقولون إذا شهد الشهود فمن شاء إلحاكم أن يأمر بقطعه قطع ولا يأمر بذلك الشهود ونحن نقول بهذا ولم نعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم والأئمة بعده أمروا شاحدين بقطع « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن مطرف عن الشعبي أن رجلين أتيا عليا رضي الله تعالى عنه فشهدا على رجل أنه سرق فقطع به ثم أتياه بأخر فقالا هذا الذي سرق وأخطأنا على الأول فلم يجز شهادتهما على الآخر وغيرهما يدان الأول وقالوا لعلكم تعدوا القطعتكم وبهذا نقول إذا قالوا أخطأنا على الأول وغيرهما يدان المقطوع وإن قالوا عمدنا أن تشهد عليه بباطل قطع أيديهما بيده قودا وهذا أشبه بالقياس إن كان يجوز أن يقتل اثنان بواحد فلم لا تقطع يدان بيد واليد أقل من النفس وإذا جاز الكثير فلم لا يجوز القليل وهم يخالفون عليا رضي الله عنه في الشاهدين إذا تعدوا يقولون لا تقطع أيديهما بيد ولا تقطع يدان بيد وهم يقولون يقتل اثنان بواحد ولا تقطع يدان بيد « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن رجل عن علي بن عبد الله عن أبيه عن أبي جحيفة أن عليا رضي الله عنه أتى بصبي قد سرق بيضة فشك في احتلامه فأمر به فقطع بطون أنامله وليسوا ولا أحد علمه يقول بهذا يقولون ليس على الصبي حد حتى يحتمل أو يبلغ خمس عشرة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار أن عليا رضي الله تعالى عنه قطع من شطر القدم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن مغيرة عن الشعبي أن عليا كان يقطع الرجل من القدم ويبدع العقب يعتمد عليه وليسوا ولا أحد علمه يقول بهذا القول بل يقولون يقطع الرجل من الكعب الذي فيه المفصل بين الساق والقدم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو بكر بن عياش عن ابن حصين عن سويد بن غفلة أن عليا رضي الله عنه أتى برنادقة فخرج بهم إلى السوق فحفر لهم حفرا فقتلهم ثم رمى بهم في الحفرة فخرجهم بالنار وهم يخالفون هذا فيقولون لا يحرق بالنار أحد أمانحن فروينا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يعذب أحد بعذاب الله فقلناه ولا نحرق حيوا ولا ميتا ابن عليه عن سليمان التيمي عن أبي عمرو الشيباني أن رجلا نصر بعد إسلامه فأتى به إلى علي رضي الله تعالى عنه فجعل يعرض عليه فقال لا أدري ما تقول غير أنه يشهد أن المسيح ابن الله فوثب إليه علي رضي الله تعالى عنه فوطئه وأمر الناس أن يطؤوه ثم قال كفوا فكفوا عنه فإذا هو قد مات وهم لا يأخذون بهذا يقولون لا يقتل إلا ما أمم أحد هذه القتل ولا يقتل إلا بالسيف أبو بكر بن عياش عن عاصم عن أبي الغيرة في قوم دخلوا على امرأة في دار قوم فخرج

قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي معبد عن ابن عباس قال سمعت رسول الله يخطب يقول لا يجلون رجلا بامرأة ولا يجل لامرأة أن تسافر إلا الا ومعها ذو محرم فقام رجل فقال يا رسول الله اني اكتب في غزوة كذا وكذا وإن امرأتني انطلقت حاجبة قال فانطلقوا حجج بامرأتك قال فقلت أفترى أن فرضا على فيهما أن يمنعها أكبر مساجد الله لأن أكبرها أو جها ومن كل سفر قال نعم قلت فمن أين قلته قال قلبه بالخبر عن رسول الله لأن سفرها مع غير ذي محرم معصية وفرض الله أن تمنع المعصية قلت فقد زعمت أن فرض الله والخبر عن رسول الله أن تمنع أكبر مساجد الله قال ما أجدم من هذا بدا وقال غيره أنا أكلك بغير ما أكلك به فأقول ليس لقيمها أن يمنعها أن تسافر إلى مسجد قلت ولا يمنعها الوالي ولا زوجها ولا وليها

اليهم بعض أهل الدار قتلوه ثم أصبحوا وقد جاءت عشائرهم إلى علي رضي الله تعالى عنه فرفعوهم إليه فقال
علي رضي الله تعالى عنه وما جمع هؤلاء في دار واحدة ليلا وقال بيده فقلهم باظها لبطن ثم قال لصوص قتل
بعضهم بعضا قوموا فقد أهدرت دماءهم فقال الحسن أنا أضمن هذه الدماء فقال أنت أعلم بنفسك وليسوا
يقولون بهذا أما نحن فتروى عن علي رضي الله تعالى عنه أن رجلا وجد مع امرأته رجلا فقتله فسئل
علي رضي الله تعالى عنه فقال إن لم يأت بأربعة شهداء فليعط ريمته أخبرنا بذلك مالك عن يحيى بن سعيد
عن ابن المسيب وبهذا نقول نحن وهم الأنهم يقولون في اللص يدخل دار رجل فيقتله ينظر إلى المقتول
فإن لم يكن يعرف بالصوصية قتل القاتل وإن كان يعرف بالصوصية درى عن القاتل القتل وكانت
عليه الدية وهذا خلاف ما روي عن علي رضي الله تعالى عنه ابن مهدي عن سفيان عن الشيباني عن
بعض أصحابه أن رجلا أتى عليا رضي الله تعالى عنه برجل فقال إن هذا زاني عمه أنه احتلم على أم الآخر فقال
أقنه في الشمس واضرب ظله وليسوا يقولون بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال حدثنا
يزيد بن هرون عن جاد بن سلمة عن أبي بشر عن شبيب بن أبي روح أن رجلا كان تواعدا جارية له فكان في
خلاء فعلت جارية بذلك فأتته فحسبها جارية فوطئها ثم علم فأبى عمر فقال أنت عليا فأسأل عليا رضي الله تعالى
عنه فقال أرى أن تضرب الحد في خلاء وتعتق رقبة وعلى المرأة الحد وليسوا يقولون بهذا يقولون يدركه
الحد بالشبهة فأما نحن فنقول في المرأة تحمد كبروا عن علي رضي الله تعالى عنه لأنها زنت وهي تعلم
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن حجية بن
عدي قال كنت عند علي رضي الله تعالى عنه فأتته امرأة فقالت إن زوجي وقع على جارية فقال إن تكوني
صادقة نرجسه وإن تكوني كاذبة تجلدك وبهذا أخذ لان زناه بجارية امرأته كزناه بغيرها إلا أن يكون ممن
يعذر بالجهالة ويقول كنت أرى أنها إلى حلال وهم يخالفون هذا ويدرون عنه الحد كان جاهلا أو عالما
« وعن عمرو بن شعيب قال رأيت رجلا يستقي على بئر فقطع يده وتركت إبهامه فقلت من قطعك فقال
علي وهم يخالفون هذا ويقولون تقطع من مفصل الكف ويروي ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عليه عن سعيد بن عبد الله عن حنين بن المنذر أن عليا رضي
الله تعالى عنه جلد الوليد في الخمر أربعين وهم يخالفون هذا ويقولون يجلد ثمانين ونحن نروي عن علي
رضي الله تعالى عنه أنه جلد الوليد بالمدينة بسوط له طرفان أربعين فذلك ثمانون وبه نقول « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا بذلك سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن علي
القاسم بن الوليد عن يزيد أراه ابن مذكور أن عليا رضي الله تعالى عنه رجم لوطيا وبهذا أخذ نرجم اللوطي
محسنا كان أو غير محسن وهذا قول ابن عباس وسعيد بن المسيب يقول السنة أن يرحم اللوطي أحسن
أو لم يحسن « رجع الشافعي » فقال لا يرحم إلا أن يكون قد أحسن وعكرمة يرويه عن ابن عباس عن
النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبهم يقول ليس على اللوطي حد ولو تلوط وهو محرم لم يفسد أحرامه ولا غسل
عليه ما لم ين وقد خالفه بعض أصحابه فقال اللوطي مثل الزاني يرحم إن أحسن ويجلد إن لم يحسن ولا يكون
اللوطي أشد حالا من الزاني وقد بين الله عز وجل فرقا بينهما فأباح جماع النساء بوجهين أحدهما النكاح
والآخر ملك البين وحرم هذا من كل الوجهة فمن أين يشتبهان « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا الأعمش عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه قال جاء رجل إلى علي رضي الله تعالى عنه فقال اني سرق فطرده ثم
قال اني سرق فقطع يده وقال انك شهدت علي نفسك مرتين وهم يخالفون هذا ويقولون حتى يقول أربع
مرات وانما تركنا نحن أن نقول الاعتراف بمنزلة الشهادة لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن ينسأ الأسلى

أن يغدر على امرأة فإن اعترفت رجها ولم يقتل أربع مرات ولو كان الاقرار يشبه الشهادة كان لأقرب
 أربع مرات ثم رجع بطل عنه الحد وهم يقولون في انزالنا لحد الزاني حتى يقر أو يعاقبنا على الشهادات
 ويخالفون ما رووا عن علي رضي الله تعالى عنه ويقولون في السرقة اقراره مرة أو كثر سواء ويخالفون
 ما رووا عن علي رضي الله عنه وروينا عن النبي صلى الله عليه وسلم ويدر عن القياس فيه . وكيع عن سفيان
 الثوري عن سماعة عن قابوس بن حشارق أن محمد بن أبي بكر كتب إلى علي بن أبي طالب عن مسلم بن زياد بنصرانية
 فكاتب إليه أن أقم الحد على المسلم وادفع النصرانية إلى أهل دينها وهم يقولون أيضا بإقام الحد على النصرانية
 ويخالفون هذا الحديث . يزيد بن حرون عن أيوب عن قتادة عن خلاص عن علي رضي الله عنه في حريق
 باع أحدكم صاحبه ففقطعه ماعلى جميعهم يخالفون هذا ويكررون القول فيه . أبو بكر بن عباس قال
 حدثني أبو حصين عن امرأ الكاهلي قال كنت عند علي رضي الله عنه إذ أتى رجل فقال ما شأن هذا فقالوا
 يا أمير المؤمنين وجدناه تحت فراش امرأة فقال لقد وجدته على تنانيل فأنطقوا به إلى تن مثله فرغوه فيه
 فرغوه في عذرة وخلق سبيله . وهم يخالفون هذا ويقولون بضرب ويرسل وكذلك قول المفتين لا يخالفون
 في ذلك . سفيان عن مطرف عن الشعبي عن ابن مسعود أنه كان يقول لا ترى على الذي يصيب وليد أمه أنه
 حد أو لا عقرا . رجل عن شعبة عن منصور عن ربعي بن خراش عن عبد الله أن رجلا أتاه فذكر أنه
 أصاب جارية أمر أنه فقال استغفر الله ولا تعد . وهم يخالفون هذا ويقولون بعزر . وأما نحن فنقول إن كان
 من أهل الجاهلية وقال قد كنت أرى أنهم أحلوا لي ما اندرأ عنه الحد وعزناه وإن كان عالما حدنا حد
 الزاني . ابن مهدي عن سفيان عن عيسى بن أبي عزة عن الشعبي عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قطع سارقا في قيمة نخعة دراهم ونحن نأخذ بهذا إلا أننا قطع في ربع دينار ونخسة دراهم في عهد
 النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من ربع دينار . وهم يخالفون هذا ويقولون لا قطع في أقل من عشرة دراهم
 . رجل عن شعبة عن الأعمش عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله أنه وجد امرأة مع رجل
 في الحافها على فراشها فاضرب به خمسين فذهبوا فشكلوا إلى عمر رضي الله عنه فقال لم فعلت ذلك قال لا لي
 أرى ذلك قال وأنا أرى ذلك وأصحابنا يذهبون إلى أنه يبلغ بالعزير هذا أو أكثر منه إلى ما دون الثمانين بقدر
 الذنوب . وهم يقولون لا يبلغ بالعزير في شيء أربعين فيخالفون ما رووا عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما
 . يزيد بن حرون عن ابن أبي عروبة عن حماد عن إبراهيم عن عبد الله في أم الولاد ترني بعد موت سيدتها تجلد
 وتتي . وهم لا يقولون بهذا يقولون لا يتي أحد زان ولا غيره ونحن نقول يتي الزاني بسنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وما روى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب وأبي الدرداء وعمر
 ابن عبد العزيز رضي الله عنهم كلهم قد رأوا النبي . جرير عن منصور عن زيد بن وهب أن عبد الله دخل
 المسجد والامام راكع فركع ثم دب راكعا . ابن عيينة عن عمرو عن أبي عبيدة عن رجل عن مجاهد عن الشعبي
 عن عمه قيس بن عبد عن عبد الله مثله وهكذا نقول نحن وقد فعل هذا زيد بن ثابت وهم يهونون عن هذا
 ويخالفونه . ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي عبيدة قال كان عبد الله يصلي الصبح نحو من صلاة أمير
 المؤمنين يعني ابن الزبير وكان ابن الزبير يغلس . رجل عن شعبة عن سلمة بن كهيل عن أبي عمر والسيباني
 قال كان عبد الله يصلي بالصبح بسواد أو قال بغلس فيقرأ بسورتين وبهذا جاءت السنة وهو قولنا . وهم
 يخالفونه ويقولون بل يسفر والذي أخذنا به أن سفيان أخبرنا عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله
 عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح فتتصرف النساء متلفعات بمر وطهن ما يعرفن
 من الغلس . مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة مثله . ابن علية عن عوف عن سيار بن سلمة
 أبي النهال عن أبي برزة الأسدي أنه سمعه يصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان يصلي الصبح

منهم إذا أكثر مساجده
 الله ذاك فكيف ما قلت من
 هذا فثبت قول أهل العلم
 قلت أجل وقد تركت
 إبانة ذلك لتعرف أن
 ما ذهبت إليه فيه كله
 على غير ما ذهبت إليه
 وهل علمت مخالفا في أن
 للرجل أن يمنع امرأته
 مسجد عسيرتها وإن
 كان على بابها والجمعة
 التي لا أوجب منها في
 المصر قال وما علمته قلت
 فلولا يكن فيما سألت
 عنه حجة إلا ما وصفت
 استدلت بأن أكثر
 أهل العلم يقولون إذا
 كن زواج المرأة وقيمها
 منعها من الجمعة
 ومسجد عسيرتها كان
 معنى لا تمنعوا إماء الله
 مساجد الله خاصا على
 ما قلت لأن أكثرهم
 لا يجهل معنى سنة
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم (قال الشافعي)
 فقال عامة من حضر
 هذا كما قلت فيما أدخلت
 على من ذهب إلى أن
 ليس لأحد أن يمنع
 امرأته شيئا من مساجد
 الله وقد بني عليها أن
 تسئل ما معنى لا تمنعوا
 إماء الله مساجد الله

ثم ينصرف وما يعرف الرجل منا جلسده وكان يقرأ بالسنتين الى المائة * ابن ادريس عن الحسن بن عبيد الله عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر نجسا فقبل له زيد في الصلاة أو قالوا صليت نجسا فاستقبل القبلة فسجد سجدتين * رجل عن شعبة عن الحكم عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * وهذا نأخذ وهو يوافق ما روينا عن أبي هريرة وابن عمر رضي الله تعالى عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة ذي اليمين وهم لا يأخذون بهذا ويرغمون أنه ان لم يكن جلس في الرابعة قدر الشهد فسدت صلاته * أبو معاوية وحقق عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تكلم ثم سجد سجدتي السهو بعد الكلام (قال الشافعي) رجع الله تعالى وذلك لانه انما ذكر السهو بعد السلام فسأل فلما استيقن أنه قد سهوا سجد سجدتي السهو ونحن نأخذ بهذا * مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر * ابن عليه وهشيم عن خالد الخذاء عن أبي قلابة عن أبي المهربل عن عمران بن الحصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو هريرة وابن عمر في ركعتين وقال عمران في ثلاث فقال له ذو اليمين أقصرت الصلاة أم نسيت فقال كل ذلك لم يكن ثم أقبل على الناس فقال أ كما يقول ذو اليمين فقالوا نعم فاستقبل القبلة فأتهم مابق من صلاته ثم سجد سجدتي السهو وهم يخالفون هذا كله ويقولون لا يسجد السهو بعد الكلام * رجل عن الاعمش عن عمار بن عبيد عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة قط الا لو تمها الا بالرد لفة فانه جمع بين المغرب والعشاء وصلى الصبح يومئذ قبل وقتها (قال الشافعي) رجه الله ولو كان صلاها بعد الفجر لم يقل قبل وقتها ولقال في وقتها الاول * ابن مهدي عن شعبة عن أبي اسحق عن عبد الرحمن بن يزيد قال كان عبد الله يصلي الصبح بجمع ولو ان منسجرا تسحر لجاز ذلك (قال الشافعي) ولم يختلف أحد في أن لا يصلي أحدا الصبح عدة جمع ولا في غيرها الا بعد الفجر وهم يخالفونه أيضا في قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجمع الا بين المغرب والعشاء فيزعمون أن الامام يجمع بين الظهر والعصر بعرفة وكذلك نقوله نحن للسنة التي جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد روى ذلك حاتم بن اسمعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر قال فرأى النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة حين زالت الشمس فخطب ثم صلى الظهر والعصر معا وروينا أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين في غير ذلك الموطن * مالك عن نافع عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تجمل به السير يجمع بين المغرب والعشاء * مالك عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في سفره الى تبوك * أخبرنا الليث عن عقيل بن خالد عن الزهري عن أنس بن مالك قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا ارتحل قبل أن تزول الشمس أخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم ينزل فيصليهما معا * أخبرنا أبو خالد الأحمر عن ابن عجلان عن حسين بن عبد الله عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس أنه قال ألا أخبركم عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا زالت الشمس وهو في المنزل جمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر واذا ارتحل قبل الزوال أخر الظهر حتى يصلها في وقت العصر وهذا موطن قد جمع النبي صلى الله عليه وسلم فيها غير عتبة وعرفة ولبلة جمع * ابن عليه عن أيوب عن محمد بن عجلان أن ابن مسعود كان يقرأ في الآخرة بين بقاته الكتاب * وهذا نقول ولا يجوز به الا أن يقرأها فان نسي أعاد وهم يقولون ان شاء قرأ وان شاء لم يقرأ وان شاء سجد * محمد بن عيسى عن محمد بن اسحق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أن عبد الله صلى الله عليه وسلم بعلقمة فأقام أحدهما عن يمينه والآخرة عن يساره وقال هكذا كان يفعل النبي صلى الله عليه وسلم وليسوا يقولون بهذا ونحن معهم يكونان خلف الامام فاما نحن فنأخذ بحديث مالك عن

فقد علمنا أنه خاص فأى المساجد لا يجوز له أن يمنعها ماء الله قلت لا يجوز له أن يمنعها مسجد الله الحرام لفريضة الحج وله أن يمنعها منه تطوعا ومن المساجد غيره قال فما دل على ما قلت قلت قال الله والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وروى عن النبي أنه قال السبيل الزاد والمركب فاذا كانت المرأة ممن يجدر كبا وزادا وتطبق السفر للحج فهي ممن عليه فرض الحج ولا يحل أن تمنع فريضة الحج كما لا تمنع فريضة الصلاة والصيام وغيرهما من الفرائض قال فهل على وليها أن يحجها من مالها لو كانت محجورا عليها قلت نعم كما يؤدي الزكاة عنها قال فهل عليه أن يحج معها قلت لا والاختيار له أن يفعل وقل مسلم يدع ذلك ان شاء الله فان لم يفعل لم أجبره عليه واذا وجدت نسوة ثقات حجت معهن وأجبرت وليها على

اسحق بن عبد الله عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال قوفوا لأصلي لكم فقمتم إلى حصر ففتحته
 بماء فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفت أنا والقيم وراءه والعجز من وراءنا فصرنا ركعتين
 ثم انصرف * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه قال دخلت على عمر بالهجرة
 فوجدته يسبح فقامت وراءه فقربني حتى جعلني حذاءه عن يمينه فلما جاء فأتأخرت فصصفنا وراءه
 * أخبرنا الأعمش عن إبراهيم عن علقمة والأسود قال دخلنا على عبد الله في داره فصلى بنا فلما ركع طبق
 بين كفيه فجعلهما بين يديه فلما انصرف قال كأي أنظر إلى اختلاف أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بين يديه وأقام أحدنا عن يمينه والآخر عن يساره وليسوا يقولون بهذا ولا نحن أمانحن فنأخذ
 بحديث رواه يحيى القطان عن عبد الحميد بن جعفر قال حدثني محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي جند الساعدي
 أنه سمع في عدة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحدهم أبوقتادة يقول كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم إذا ركع وضع يديه على ركبتيه * أخبرنا ابن عليه عن محمد بن اسحق قال حدثني علي بن يحيى بن
 خالد الزرق عن أبيه عن عمر رفاعه بن رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرحل إذا ركعت فضع
 يديك على ركبتيك * أخبرنا شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة قال صلى الله عليه بأصحابه الجمعة
 فحكي وقال خشيت الحر عليكم وليسوا يقولون بهذا ولا يقول به أحد صلى النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر
 وعمر وعثمان والأئمة بعد في كل جمعة بعد زوال الشمس * أخبرنا يحيى بن عباد عن شعبة عن إبراهيم بن
 مهاجر عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عبد الله أنه كان يوتر بخمس أو سبع * سفيان عن الأعمش عن
 إبراهيم عن عبد الله أنه كان يكره أن يكون ثلاثاً أو ثلثاً وليسوا يقولون بهذا يقولون
 صلاة الليل مثنى مثنى إلا الوتر فأنها ثلاث موصلات لا يصلي الوتر أكثر من ثلاث وأمانحن فنقول بالسنة
 الثابتة * أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 صلاة الليل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة
 توتره ما قد صلى * أخبرنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مثله * أخبرنا سفيان عن الزهري عن
 سالم عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح
 فليوتر بها واحدة * سفيان عن عمرو بن دينار عن طائوس عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله
 * هشيم وأبو معاوية وابن عليه وغير واحد عن ابن عون وعاصم عن ابن سيرين عن يحيى بن الحارث أن طه عن
 عبد الله أنه صلى وعلى بطنه فرث ودم وليسوا يقولون بهذا يقولون إذا كان على بطنه مقدار درهم الكبير
 أعاد الصلاة وإن كان أقل لم يعد ولم نعلم أحداً من مضي قال إذا كان الدم في الثوب أو على الحسد مقدار
 الدرهم أعاد الصلاة وإن كان أقل لم يعد * أخبرنا هشيم عن حصين عن خارجة بن الصلت أن ابن مسعود ركع
 فرب به رجل فقال السلام عليك يا أبا عبد الرحمن فقال عبد الله صدق الله ورسوله فلما قضى صلاته قبل له كان
 الرجل راكعاً قال أجل اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تقوم الساعة حتى تتخذ المساجد
 طرقاً وحتى يسلم الرجل على الرجل للعرفة وليسوا يقولون بهذا وهو عندهم نقض للصلاة إذا تكلم بمثل هذا
 حين يريد به الجواب وهم لا يروون خلاف هذا عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وابن مسعود
 روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الكلام في الصلاة ولو كان هذا عنده من الكلام المنهي عنه
 لم يتكلم به * أخبرنا يزيد بن هرون عن محمد بن اسحق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه قال رأيت ابن
 مسعود إذا امر بين يديه رجل وهو يصلي التزمه حتى يرده ونحن نقول بهذا وهو يوافق ما روينا عن النبي
 صلى الله عليه وسلم وهم لا يأخذون به وأحسبهم يقولون إن هذا ينقض الصلاة ولا يروون قولهم هذا عن
 أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويدعون قول عبد الله وهو موافق السنة * أخبرنا أبو معاوية

تركها وأجمع نسوة
 ثقات إذا كانت طريقها
 آمنه من كان ولها
 زوجها أو غيره قال فما
 معنى نهيا عن السفر
 قلت نهيا عن السفر
 فيما لا يلزمها قال فإدل
 على ما وصفت من أنها
 انما نهيت عن السفر
 فيما لا يلزمها قلت بين
 رسول الله عن الله أن
 حد الزانية البكرين
 جلد مائة وتغريب عام
 والتغريب سفر وقد
 نهى رسول الله أن
 يحل بها مرة إلا مع ذي
 محرم وفي التغريب
 خلوة بهما مع غير ذي
 محرم وسفر فدل ذلك
 على أنه انما نهى عن
 سفرها فيما لا يلزمها
 ولم أعلم مخالفاً في أن
 امرأة لو كانت ببلد ناء
 لاحاً لم فيه فأحدثت
 حداً يكون عليها فيه
 حد أو حتى لمسه لم أو
 خصومة له جلبت إلى
 الحاكم فدل هذا على
 ما وصفت من أنها انما
 نهيت عن السفر فيما
 لا يلزمها فإذا قضت حجة
 الإسلام فلوليها من كان
 منعها من الحج ومن
 جميع المساجد الأشياء

عن الأعمش عن أبي اسحق عن أبي الأحوص عن عبد الله قال إذا أدركت ركعة من الجمعة فأضف إليها أخرى
وإذا فاتك الركوع فصل أربعاً وبهذا نقول لأنه موافق معنى ما روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد
خالف هذا بعضهم فزعم أنه إذا لم يدرك الخطبة صلى أربعاً رجع بعضهم إلى أن قال مثل قولنا وقال بعضهم
إذا أدرك الإمام في شيء من الصلاة وإن كان جالساً صلى ركعتين خالف هذا الحديث والذي قبله . أخبرنا
رجل عن الأعمش عن المسيب بن رافع عن عامر بن عبدة قال قال عبد الله هبئت عظام ابن آدم للسجود
فأسجد واحتي بالمرافق وليسوا يقولون بهذا ولا نعلم أحداً يقول بهذا فأما نحن فأخبرنا سفيان عن
داود بن قيس عن عبيد الله بن عبد الله بن أقرم الخراعي عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالقاع من غمرة ساجداً فرأيت يباض بطنه * أخبرنا سفيان قال أخبرنا عبد الله بن أخي يزيد بن الأصم عن
عمه يزيد بن الأصم عن ميمونة أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد لأرادت بهيمة أن تمر من
تحتة لم ترم بما يحافي . أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال خطب عبد الله الحصابية خطبة في المسجد
فقال ليلى وسعيدك * رجل عن الشيباني عن عبد الرحمن بن الأسود عن عمه عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله
نحوه وهذا عندهم فيما أعلم كلام في الصلاة يكرهونه وأما نحن فنقول كل شيء من الكلام خاطب به الله
عز وجل ودعوته به فلا بأس به وذلك لأن سفيان حدثنا عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما رفع رأسه من الركعة الآخرة من صلاة الصبح قال اللهم
أنج الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام وعياش بن أبي ربيعة والمستضعفين بمكة اللهم أشدد وطأتك على مضر
واجعلها عليهم سنين كسني يوسف وهم يخالفون هذا كله ويقولون القنوت قبل الركوع . ابن مهدي
عن سفيان الثوري عن الأعمش عن عمارة عن الأسود قال كان عبد الله لا يقصر الصلاة إلا في حج أو عمرة
وهم يخالفون هذا ويقولون تقصر الصلاة في كل سفر بلغ ثلاثاً وغيرهم يقول كل سفر بلغ ليلتين . أخبرنا
اسحق بن يوسف وغيره عن محمد بن قيس عن عمران بن غير مولى ابن مسعود عن أبيه قال سافرت مع ابن
مسعود إلى ضيعة بالقادسية فقصر الصلاة بالنجف وليسوا ولا أحد علمته من المفتين يقول بهذا أما هم
فيقولون لا تقصر الصلاة في أقل من مسيرة ثلاث ليال قواصد ولا أعلمهم يروون هذا عن أحد من مضى عن
قوله حجة بل يروون عن حذيفة خلاف قولهم * رواه أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه
قال استأذنت حذيفة من المدائن فقال آذن لك على أن لا تقصر حتى ترجع وهم يخالفون هذا ويقولون
يقصر من الكوفة إلى المدائن وأما نحن فنأخذ في القصر بقول ابن عمر وابن عباس تقصر الصلاة في مسيرة
أربعة برد * أخبرنا بذلك ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال تقصر الصلاة
إلى عسفان وإلى الطائف وجدة وهذا كله من مكة على أربعة برد ونحو من ذلك * أخبرنا مالك عن نافع عن
سالم عن ابن عمر أنه خرج إلى ذات النصب فقصر الصلاة قال مالك وهي أربعة برد وهم يخالفون روايتهم عن
حذيفة وابن مسعود وروايتنا عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم . ابن مهدي عن سفيان الثوري عن
قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال قال عبد الله لا تغير وبسوادكم فاعساؤكم من كوفكم يعني لا تقصروا
الصلاة إلى السواد وهم يقولون إن أراد من السواد مسيرة ثلاث قصر إليه الصلاة وهذه أحاديث يروونها
في صلاة السفر مختلفة يخالفونها كلها . ابن مهدي عن سفيان عن أشعث بن سليم عن عبد الله بن زياد قال
سمعت عبد الله يقرأ في الظهر والعصر وهذا عندنا لا يوجب سهواً ولا نرى بأساً أن تعمد الجهر بالقراءة ليعلم من
خلفه أنه يقرأ وهم يكرهون هذا يكرهون أن يجهر بشيء من القراءة في الظهر والعصر ويوجبون السهو
على من فعله ونحن نوافق هذا وهم يخالفونه . ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن الأسود أن عبد الله
كان يكبر من صلاة الصبح من يوم عرفه إلى صلاة العصر من يوم النحر . ابن مهدي عن سفيان الثوري عن

سأذ كره في العمدين
إن شاء الله قال أفقبح
على هذا دلالة قلت نعم
ما وصفت لك من أن
الله لم يفرض على أحد
قط أن يسافر إلى مسجد
غير المسجد الحرام للحج
وأن الاسفار إلى
المساجد نافلة غير
السفر للحج وفي منع
عمر بن الخطاب أزواج
النبي الحج يقول رسول
الله أنما هي هذه الحجة
ثم ظهر والحصر قال
وإن اتيان الجمعة فرض
على الرجال إلا من عذر
ولم نعلم من أمهات
المؤمنين امرأة خرجت
إلى الجمعة ولا جماعة في
مسجد وأزواج رسول
الله فكانهن من رسول
الله أولى بأداء الفرائض
فإن قيل فأنهن قد
ضرب عليهن
الحجاب قيل وقد كن
لا حجاب عليهن ثم ضرب
عليهن الحجاب فلم يرفع
عنهن من الفرائض
شيء ولم نعلم أحداً أوجب
على النساء اتيان الجمعة
كل روى أن الجمعة على
كل أحد إلا امرأة أو
مسافراً أو عبداً فإذا
سقط عن المرأة فرض

غيلان بن جامع عن عمرو بن مرة عن أبي وائل عن عبد الله مثله وليسوا يقولون بهذا يقولون بكبر من صلاة
الصبح يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق وأما نحن فنقول بما روى عن ابن عمر وابن عباس
يكبر من صلاة الظهر من يوم النحر إلى صلاة الصبح من آخر أيام التشريق فنترك قول ابن مسعود لقول
ابن عباس وابن عمر وأما هم فيخالفون قول من سينا وما رواه عن ابن مسعود معا والذي قلنا أشبه الأقوال
والله تعالى أعلم بما يعرف أهل العلم وذلك أن التلبية وقت تنقضي إليه وذلك يوم النحر وإن التكبير إنما يكون
خلف الصلاة وأول صلاة تكون بعد انقضاء التلبية يوم النحر صلاة الظهر وأخر صلاة تكون هي صلاة
الصبح من آخر أيام التشريق ابن مهدي عن سفيان عن أبي إسحق عن سليم بن حنظلة قال قرأت
الحجدة عند عبد الله فنظرت إليه فقال أنت أعلم فإذا سجدت سجدنا وبهذا نقول ليست الحجدة بواجبة
على من قرأ وعلى من سمع وأحب اليأس أن يسجد وإذا سجد القارئ أحينا السامع أن يسجد وقدر ويتأخذا
عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر ورووا ذلك عن ابن مسعود وهم يخالفون هذا ويرغمون أنها واجبة
على السامع أن يسجد وإن لم يسجد الإمام فيخالفون روايتهم عن ابن مسعود وروايتنا عن النبي صلى الله عليه
وسلم وعن عمر ابن عيينة عن عبدة عن زر بن حبیش عن ابن مسعود أنه كان لا يسجد في ص ويقول
إنما هي توبة نبي ابن عيينة عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجدها
وهم يخالفون ابن مسعود ويقولون هي واجبة ابن عليه عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن
عبد الله في الصلاة على الخنائر لا وقت ولا عدد رجل عن شعبه عن رجل قال سمعت زر بن حبیش يقول
صلى الله على رجل ميت فكبر عليه فجاء ونحن نروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كبر أربعاً
مالك عن ابن شهاب عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كبر على النجاشي أربعاً ولم
يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قط أنه كبر على ميت إلا أربعاً وهم يقولون قولنا ونقول التكبير على
الخنائر أربعاً أربعاً لا يرد فيها ولا ينقص فيخالفوا ابن مسعود وقالوا في هذا روايتنا أخبرنا هشيم عن يزي بن
أبي زياد عن أبي جيفة عن عبد الله أنه كان إذا رفع رأسه من الركوع قال اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات
وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد ونحن نستحب هذا ونقول به لأنه موافق لما روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم وهم يكرهون هذا كراهة شديدة أخبرنا إسحق بن يوسف الأزرق عن سفيان عن أبي إسحق
عن علقمة عن عبد الله قال صلى العصر قدر ما يسير إلى الكعب فرسخين وهم يقولون تؤخر العصر قدر ما يسير
إلى الكعب فرسخاً فيخالفون ما رواه ما لم يدخل الشمس صفرة وأما نحن فنقول يصلى العصر في أول وقتها
لا تأخر وإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى العصر ثم يذهب الذهاب إلى قبائهم والشمس بيضاء نقية
هشيم عن منصور عن الحسن عن رجل من هذيل أن ابن مسعود كان يقرأ بفاتحة الكتاب في الخنائر
وهم يخالفون هذا ولا يقرؤون على الخنائر وأما نحن فنقول بهذا نقول يقرأ الإمام بفاتحة الكتاب
أخبرنا بذلك إبراهيم بن سعد عن أبيه عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال صليت خلف ابن عباس على
جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر حتى أسمعنا فلما فرغ أخذت بيده فسألته عن ذلك فقال سنة وحق
أخبرنا ابن عليه عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد قال سمعت ابن عباس يحجر بفاتحة الكتاب على
الخنائر ويقول إنما فعلت لتعلموا أنها سنة أخبرنا إسحق بن يوسف عن سفيان الثوري عن أبي إسحق عن
أبي الأحوص عن عبد الله قال التكبير تحریم الصلاة وانقضاءها التسليم وليسوا يقولون بهذا يرغمون أن
من جلس مقدار التشهد فقد تمت صلاته ولا شيء عليه وأما نحن فنقول تحریم الصلاة التكبير وانقضاءها
التسليم لأنه يوافق ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أخبرنا سعيد بن سالم عن سفيان الثوري عن
عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن الحنفية عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مفتاح الصلاة الوضوء

الجمعة كان فرض غيرها
من الصلوات المكتوبات
والثالثة في المساجد
عنه أسقط قال فقال
وما فرض اتیان الجمعة
الاعلى الرجال وليس
هذا على النساء بفرض
وما نحن في اتیان المساجد
للجماعات كالرجال
فقلت له ان الحجة
لتقوم بأقل مما وصفت
لك وعرفت بنفسك
وعرف الناس معك
وقد كان مع رسول
الله نساء من أهل
بيته وبناته وأزواجه
ومولياته وخدمته
وخدم أهل بيته فما
علت منهن امرأة
خرجت إلى شهود الجمعة
والجمعة واجبة على
الرجال بأكثر من
وجوب الجماعة في
الصلوات غيرها ولا إلى
جماعة غيرها في ليل
أو نهار ولا إلى مسجد
قباء فقد كان النبي
يأتيه راكبا ومشيا
ولا إلى غيره من المساجد
وما أشك أنهم كن على
الخبر بمكانهم من
رسول الله أحرص
وبه أعلم من غيرهن
وأن النبي لم يكن يسدع

وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم وهكذا نقول لا يخرج من الصلاة حتى يسلم لان النبي صلى الله عليه وسلم جعل حد الخروج منها التسليم فكل حدث كان يفسد الصلاة فيما بين التكبير الى التسليم فهو يفسدها لان من الدخول فيها الى الخروج منها صلاة فلا يجوز ان يكون في صلاة فيعمل ما يفسدها ولا يفسد .
 هشيم عن حصين قال أخبرني الهيثم أنه سمع ابن مسعود يقول لأن أجلس على الأرض أحب الي من أن أتربع في الصلاة . وهم يقولون قيام صلاة الجالس التربع ونحن نكره ما يكره ابن مسعود من تربع الرجل في الصلاة . وهم يخالفون ابن مسعود ويستحبون التربع في الصلاة . أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد قال قال علي عثمان بن عيسى أن أبا عبد الله عليه وسلم ركعتين ومع أبي بكر ركعتين ومع عمر ركعتين ثم تفرقت بكم الطرق قال الأعمش فحدثني معاوية بن قرة أن عبد الله صلاها بعد أربعا فقبل له عتب علي عثمان وتصلى أربعا قال الخلاف شر . وهم يقولون لا يصلح للأسافر أن يصل أربعا فان صلى أربعا فلم يجلس في الثانية مقدار الشهد فسدت صلاته فيروون عن عبد الله أنه فعل ما إن فعله أحد فسدت صلاته . أخبرنا حفص عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد قال كان عبد الله يكره أن يقرأ القرآن في أقل من ثلاث . وهم يستحبون أن يقرأ في أقل من ثلاث . أخبرنا وكيع عن سفیان الثوري عن أبي اسحق عن عبد الرحمن بن يزيد قال رأيت عبد الله يحكم المعوذتين من المخفف ويقول لا تخطوا به ما ليس منه . وهم يروون عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأ في صلاة الصبح وهما مكتوبتان في المخفف الذي جمع على عهد أبي بكر ثم كان عند عمر ثم عند حفصة ثم جمع عثمان عليه الناس وهما من كتاب الله عز وجل وأنا أحب أن أقرأ في صلاتي . أخبرنا ابن مهدي وغيره عن سفیان الثوري عن أبي اسحق عن هيرة بن (١) يريم قال كان عبد الله يعطينا العطاء في زبل صغار ثم يأخذ منها زكاة . وهم يقولون لازكاة في مال حتى يحول عليه الحال ولا تأخذ من العطاء . ونحن نروي عن أبي بكر أنه كان لا يأخذ من العطاء زكاة وعن عمر وعثمان . ونحن نقول بذلك . أخبرنا ابن عليه وابن أبي زائدة عن ليث عن مجاهد عن ابن مسعود أنه كان يقول لولي اليتيم أحص ما مر من السنين فإذا دفعت إليه ماله قلت له قد آتى عليه كذا وكذا فإن شاء ركي وإن شاء تركه ولو كان ابن مسعود لا يرى عليه زكاة لم يأمره بالاحصاء لان من لم تجب عليه زكاة لا يؤمر بالاحصاء السنين كما لا يؤمر الصبي بالاحصاء سنينه في صغره للصلاة ولكن كان ابن مسعود يرى عليه الزكاة وكان لا يرى أن يزكها الولي . وكان يقول يحسب الولي السنين التي وجبت على الصبي فيها الزكاة فإذا بلغ الصبي ودفع إليه ماله أعلمه ذلك . وهم يقولون ليس في مال الصبي زكاة ونحن نقول يزكي لا تاروين ذلك عن عمر وعلي وعائشة وابن عمر وروينا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم . أخبرنا بذلك عبد المجيد عن ابن جريح عن يوسف بن ماهل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابتغوا في أموال اليتامى ثلاثا ذهبها أو تسهل لكمها الصدقة

(باب الصيام)

أخبرنا ابن مهدي عن سفیان الثوري عن أبي اسحق عن عبيد بن عمير أن عليا سئل عن القبلة للصائم فقال ما يريد الى خلاف فيها وليسوا يقولون بهذا يقولون لا بأس بقبلة الصائم . أخبرنا اسمعيل بن أبي خالد عن أبي السفر عن علي رضي الله عنه أنه صلى الصبح ثم قال هذا حين تبين لكم الخط الأبيض من الخط الأسود وليسوا ولا أحد علمناه يقول بهذا إنما السجود قبل طلوع الفجر فإذا طلع الفجر فقد حرم الطعام والشراب على الصائم . أخبرنا رجل عن الشيباني عن أبي معاوية أن عليا رضي الله عنه خرج يستسقي

(١) يريم بالثناء التحية المفتوحة كتبه مصححه

أن يأمر من بما يجب عليهم وعليه فحسن ومالين فيه من الخير وان لم يجب عليهم كما أمر من بالصدقات والسنن وأمر أزواجه بالجاب وماعلمت أحدا من سلف المسلمين أمر أحدا من نسائه باتيان جمعة ولا جماعة من ليل ولا نهار ولو كان لهن في ذلك فصل أمر وهن وأذنوا لهن اليه بل قدروى والله أعلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال صلاة المرأة في بيتها خير من صلاتها في حجرتها واصلاتها في حجرتها خير من صلاتها في المسجد أو المساجد حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي سامة بن عبد الرحمن أنه سمع عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول ان كان ليكون علي الصوم من رمضان فما أستطيع أن أصوم حتى يأتي شعبان يزدى اذا استأذنت أمكم امرأته لتشهد العشاء

فلا يمنعها فاحتمل أن يحب عليهن واحتمل أن يكون على الاستحباب فلما كان ما وصفت من الاستدلال بان لم يختلف العامة أن ليس على المرأة شهود صلاة جماعة كما هي على الرجل وأن أوليها حبسها كان هذا اختيارا لافرض على الولي أن يأذن للمرأة للعشاء فقال ما علمت أحدا من المفتين يخالف في أن ليس على الرجل الاذن لامرأته الى جمعة ولا جماعة ولقد قال بعضهم ولا الى حج لانه لا يفوتها في عمرها فقلت في أن لم يختلف المفتون ان كان كما قلت دليل على أن لا يجهلوا معنى حديث رسول الله اذا كان معنى حديث رسول الله محتملا ما قالوا قال ولقد قال بعضهم لزواج المرأه أن يمنعها من الحج قلت أما هذا فلا لانه اذا جازله أن يمنعها الفريضة فقد منعها مساجد الله كلها اذا باح له خلاف الحديث فاذا قلت لا يمنعها الفريضة من

يوم عاشوراء فقال من كان منكم أصبح صائما فليتم صيامه ومن كان مفطرا فلا يأكل وليسوا يقولون بهذا يقولون من أصبح مفطرا فلا يصوم * أخبرنا رجل عن شعبة عن أبي اسحق عن عبد الله بن مرة عن الحسن بن علي رضي الله عنه أنه كره صوم يوم الجمعة وهم يستحبون صوم يوم الجمعة فيقالون عيا رضي الله تعالى عنه * أخبرنا رجل عن شعبة عن منصور عن هلال بن يساف عن عبد الله أنه كره القبلة للصائم وليسوا يأخذون بهذا وأما نحن فتروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قبل وهو صائم وعن غير واحد من أصحابه ونقول لأبأس أن يقبل الصائم * أخبرنا ابن مهدي واسحق الأزرق عن سفیان الثوري عن سلمة بن كهيل عن المستورد بن الحنف قال جاء رجل فصلى معه الظهر فقال اني ظلمت اليوم لا صائم ولا مفطر كنت أتقاضى غيري ما لي فاذا ترى قال ان شئت صمت وان شئت أفطرت * أخبرنا رجل عن بشر بن السري وغيره عن سفیان الثوري عن الأعمش عن طلحة عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن أن حذيفة بداه بعد ما زالت الشمس فصام وهم لا يرون هذا ويرغمون أنه لا يكون صائما حتى ينوي الصوم قبل الزوال * أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن عمارة عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال أحدكم بالخيار ما لم يأكل أو يشرب وأما نحن فنقول المتطوع بالصوم متى شاء نوى الصيام فأما من عليه صوم واجب فعليه أن ينويه قبل الفجر والله أعلم

(باب الحج)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبد الله قال الحج أشهر معلومات ليس فيها عمره وليسوا يأخذون بذلك ويرغمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرن الحج والعمرة في أشهر الحج وأما نحن فروينا أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين خرجوا معه في حجة منهم من قرن الحج مع العمرة ومنهم من تمتع بالعمرة الى الحج ومنهم من أفرد الحج * أخبرنا بذلك مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت وأفرد رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج فهذا قلنا لأبأس بالعمرة في أشهر الحج وقد كان ابن مسعود فيمن شهد تلك الحجة فيما علمنا * أخبرنا ابن مهدي عن سفیان عن إبراهيم ابن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة قال قال لي عمر يا أبا أمية حج واشترط فإن لك ما شرطت ولله عليك ما شرطت وهم يخالفون هذا ولا يرون الشرط شيئا وأما نحن فنقول بشرط وله الشرط لانه موافق لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بضاعة بنت الزبير بالشرط وما روى عن عائشة * أخبرنا سفیان عن هشام بن عروة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بضاعة بنت الزبير فقال أما تريدين الحج فقلت اني شاكية فقال حجني واشترطي أن محلي حيث حبستني * أخبرنا سفیان عن هشام بن عروة عن أبيه قال قالت لي عائشة يا ابن أخي هل تستني اذا حججت قلت ماذا أقول قالت قل اللهم الحج أردت وله عمدت فإن يسرته فهو الحج وإن حبسني حبس ففهي عمرة * أخبرنا ابن عيينة عن منصور عن أبي وائل عن مسروق عن عبد الله أنه لي على الصفا في عمرة بعد ما طاف بالبيت وليسوا ولا أحد من الناس علمناه يقولون بهذا وإنما اختلف الناس عندنا فمنهم من قال يقطع التلبية في العمرة اذا دخل الحرم وهو قول ابن عمر ومنهم من قال اذا استلم الركن وهو قول ابن عباس وهذا نقول * أخبرنا رجل عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وبه يقولون هم أيضا فاما بعد الطواف بالبيت فلا يلي أحد * أخبرنا ابن مهدي عن شعبة عن أبي اسحق عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال كانت تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ليكن اللهم ليكن ليكن لا شريك لك ليكن ان الحمد والنعمة لك وليسوا ولا أحد علمناه يقول هذا نفاقوه لان تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم المسلمين الى اليوم زيادة على هذه التلبية والمالك لا يشر بذلك * أخبرنا ابن مهدي عن

سفيان الثوري عن أبي اسحق عن عبد الرحمن بن يزيد أن عبد الله تنفل بين المغرب والعشاء بجمع وليسوا يقولون بهذا بل ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلاهما ولم يصل بينهما شيئاً أخبرنا الوليد بن مسلم عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء ولم يتطوع بينهما ولا على أثر واحدة منهما وهذا نقول . أخبرنا ابن علية عن أبي حمزة ميمون عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله قال نسكان أحب إلى أن يكون السكك واحد منهما مشعث وسفر وهم يزعمون أن القرآن أفضل وبه يفتنون من استفتاهم وعبد الله كان يكره القرآن . أخبرنا سفيان عن عبد الكريم الجزري عن أبي عبيدة عن عبد الله أنه حكم في الربوع جفراً وأجفراً وهم يخالفونه ويقولون نحكم فيه بقيمة في الموضع الذي يصاب فيه ولو يبلغ أن يكون غير جفرة لم يهدأ الاثني فصاعداً ما يكون أخفية فيخالفونه من وجهين ولا يقولون علمته في قولهم هذا بقول أحد من السلف وأما نحن فنقول به لأنه مثل ما رويناه عن عمرو وهو قول عوام فقهاؤنا والله أعلم

(كتاب اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما)

أخبرنا أبو محمد الربيع بن سليمان المرادي المؤذن صاحب الشافعي رحمه الله قال سألت الشافعي بأى شيء ثبت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد كتبت هذه الخجة في كتاب جماع العلم فقلت أعدم من هذا مذهباً ولا تبال أن يكون فيه في هذا الموضع فقال الشافعي إذا حدثت الثقة عن الثقة حتى تنتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تترك لرسول الله حديثاً أبداً الا حديثاً وجد عن رسول الله حديث يخالفه وإذا اختلفت الأحاديث عنه فلا اختلاف فيها وجهان أحدهما أن يكون بها نسخ ومنسوخ فنعلم بالناسخ ونترك المنسوخ والآخر أن تختلف ولادلالة على أيها النسخ فنذهب إلى أثبت الروايتين فإن تكافأنا ذهب إلى أشبه الحديثين بكتاب الله وسنة نبيه فيما سوى ما اختلف فيه الحديثان من سنته ولا يعدو حديثان اختلفا عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يوجد فيهما هذا أو غيره مما يدل على الأثبت من الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا كان الحديث عن رسول الله لا يخالف له عنه وكان يروى عن دون رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث يوافقه لم يزد قوة وحديث النبي صلى الله عليه وسلم مستغن بنفسه وإن كان يروى عن دون رسول الله حديث يخالفه لم ألتفت إلى ما خالفه وحديث رسول الله أولى أن يؤخذ به ولو علم من روى عنه خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم سنته اتبعها إن شاء الله فقلت للشافعي أفذهب صاحبنا هذا المذهب قال نعم في بعض العلم وتركه في بعض قلت فاذكر ما ذهب إليه صاحبنا من حديث النبي صلى الله عليه وسلم مما يروى عن الأئمة أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي شيئاً يوافقه فقال نعم سأذكر من ذلك إن شاء الله ما يدل على ما وصفت وأذكر أيضاً ما ذهب إليه من حديث رسول الله وفيه عن بعض الأئمة ما يخالفه ليكون أثبت للحجة عليكم في اختلاف أقوالكم فتستغنون مرة بالحديث عن النبي دون غيره وتدعون له ما خالفه ثم تدعون الحديث مرة أخرى بغير حديث يخالفه (قال الشافعي) ومن ذلك أنه أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس قال وأخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة كلاهما قال إن الشمس خسفت فصلى النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين ووضفاهما في كل ركعة ركعتين (قال الشافعي) فأخذنا نحن وأنت به وخالفنا غيركم من الناس فقال تصلي ركعتين كصلاة الناس وروى حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل قوله وخالفنا غيرهم من الناس فقال تصلي ركعتين في كل ركعة ثلاث ركعات واحتج علينا بأن ابن عباس صلى

الحج فلم أخالف الحديث بل هو ظاهر الحديث لا تمنعوا إمام الله مساجد الله كلها وفيه والله أعلم دلالة على أن لهم منه من بعضها قال وأجبر زوج امرأة وولم من كان على أن يدعها والفريضة من الحج والعمر في سفر ولا أجبره على ما تطوعت به منهم ما إذا أذن لها إلى الحج فلم يمنعها مساجد الله لأنه قد أذن لها في الفرض إلى مساجد الله الحرام قال وقدر روى حديث أن يترك النساء إلى العيدين فإن كان ثابتاً قلنا به

(باب غسل الجمعة)

حدثنا الربيع قال قال الشافعي قال الله جل ثناؤه إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم الآية قال فقلت السنة على أن الوضوء من الحدث وقال الله جل ثناؤه لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا

في زلزلة ركعتين في كل ركعة ثلاث ركعات واحتج علينا غيره بأن علي بن أبي طالب صلى ركعتين في كل ركعة أربع ركعات أو خمس وكانت يجتئنا عليهم أن الحديث اذا ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن في أحد بعده حجة لوجاهته شيء يخالفه (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار وعن بسر بن سعيد وعن الأعرج يحدّثونه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر فقلنا نحن وأنتم بهذا وخالفنا بعض الناس فيه فقال هو مدرك العصر وصلاته الصبح فائتة من قبل أنه خرج إلى وقت نهى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة (قال الشافعي) فكانت يجتئنا عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم انما نهى عما لا يلزم من الصلوات وهذه صلاة لازمة قد بينها وأخبر أنه مدرك في الحالين معا أفأريتم لو احتج عليكم رجل فقال كيف ثبت حديث أبي هريرة وحده عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يروها أحد علمته عن النبي صلى الله عليه وسلم غير أبي هريرة ولم تردوه بأن هذا لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي ولا أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت ما كانت يجتئنا عليه إلا أنه اذا ثبت الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم استغنى به عن سواه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة فان شدة الحر من فيح جهنم فأخذنا نحن وأنتم به أفأريتم أن قال لنا قائل ان الحر والبرد لم يحدثا بعد ولم يذبا بعد فلما يأت عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي أنهم أمروا بالابراد ولم يرووه عن واحد منهم وكان النبي صلى الله عليه وسلم يحض على أول الوقت وذلك في الحر والبرد سواء هل الحجة الاثبات هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم وأن حضه على أول الوقت لا يدفع أمره بتأخير الظهر في شدة الحر ولو لم يرو عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم استغنى فيه بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن جريدة ابنة عبيد بن رفاع عن كبشة بنت كعب بن مالك عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الهرة انها ليست بنجس قال فأخذنا نحن وأنتم به فقلنا لا بأس بالوضوء بفضل الهرة وخالفنا بعض الناس فكره الوضوء بفضلها واحتج بأن ابن عمر كره الوضوء بفضلها أفأريتم أن قال لكم قائل حديث جريدة عن كبشة لا يثبت مثله والهرة لم تزل عند الناس بعد النبي صلى الله عليه وسلم فتحن نوحته بأن لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي ما يوافق ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم واحتج أيضاً بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا شرب الكلب من اناء أحدكم فليغسله سبع مرات والكلب لا يؤكل لحبه ولا الهرة فلا أتوضأ بفضلها فهل الحجة عليه إلا أن المرأتين أن كانتا معروفتين ثبت حديثهما وأن الهرة غير الكلب الكلب نجس مأمور بغسل الاناء منه سبعاً ولا نتوضأ بفضلها وفي الهرة حديث أنها ليست بنجس فتتوضأ بفضلها ونكتفي بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم من أن يكون أحد بعده قال به ولا يكون في أحد قال بخلاف ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حجة ولا في أن لم يرو إلا من وجه واحد اذا كان الوجه معروفاً (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة عن مروان عن بسرة بنت صفوان أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا مس أحدكم كذ كره فليتوضأ فقلنا نحن وأنتم به وخالفنا بعض الناس فقال لا يتوضأ من مس الذكروا واحتج بحديث رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم يوافق قوله فكانت يجتئنا عليه أن حديثه مجهول لا يثبت مثله وحديثنا معروف واحتج علينا بأن حذيفة وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس وعمران بن الحصين وعمار بن ياسر وسعد بن أبي وقاص قالوا ليس في مس الذكروا وضوء وقالوا وروى عن سعد قولكم وروى عنه خلافه وروى عنه عن ابن عمر ومن روينا عنه أكثر وأنتم لا تتوضئون لو مسستم أن نجس منه فكانت يجتئنا أن ما ثبت عن النبي

عابري سبيل حتى تغتسلوا قال فكان الوضوء عام في كتاب الله من الأحداث وكان أمر الله الجنب بالغسل من الجنابة دليلاً والله أعلم أن لا يجب الغسل الا من جنابة إلا أن تدل السنة على غسل واجب فتوجبها بالسنة بطاعة الله في الأخذ بها ودلت على وجوب الغسل من الجنابة ولم أعلم دليلاً ينافي أن يجب غسل غير الجنابة الوجوب الذي لا يجزئ غيره قال وقد روي في غسل يوم الجمعة شيء فذهب ذاهب إلى غير ما قلنا ولسان العرب واسع حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله قال من جاء منكم إلى الجمعة فليغتسل * أخبرنا مالك وسفيان عن صفوان بن مسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم (قال الشافعي) فاحتمل

صلى الله عليه وسلم لم يكن في قول أحد خالفه حجة على قوله فقال منهم قائل أفلاتهم الرواية عن رسول الله إذا جاء عن مثل من وصفت وكان من مس ما هو أنجس منه لا يجب عليه عندكم وضوء فقلت لا يجوز لعالم في دينه أن يحتاج بما يرى الحجة في غيره قال ولم لا تكون الحجة فيه والغلط يمكن فيمن يروى فقلت له أرايت أن قال لك قائل أنهم جميع ما رويت عن رويته عنه فأخاف غلط كل محدث منهم عن حدث عنه إذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه قال لا يجوز أن يتهم حديث أهل الثقة قلت فهل رواده عن أحد منهم إلا واحد عن واحد قال نعم قلت ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم واحد عن واحد قال نعم قلت فأننا علمنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله بصدق الحديث عندى وعلمنا أن من سمينا قاله بحديث الواحد عن الواحد قال نعم قلت وعلمنا بأن النبي صلى الله عليه وسلم قاله علمنا بأن من سمينا قاله قال نعم قلت فإذا استوى العلمان من خبر الصادقين أيهما كان أولى بأن نصير إليه الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرى بأن نأخذ به أو الخبر عن غيره قال بل الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إن ثبت قلت ثبوتهم ما واحد قال فالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يصار إليه وإن أدخلتم على الخبرين عنه أنهم يحكم فيهم الغلط دخل عليكم في كل حديث روى مخالف الحديث الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن قلتم ثبت خبر الصادقين فثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم أولى عندنا أن يؤخذ به (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الزبير المكي عن أبي الطفيل عامر بن واثلة عن معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في سنة فمره إلى تبوك فأخذنا نحن وأنتهم وخالفنا فيه غيرنا فروى عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجمع إلا بالزدلفة وروى عن عمر أنه كتب أن الجمع بين الصلاتين إلا من عذر من الكبار فكانت يجتمع عليه أن ابن مسعود وإن قال لم يفعل فقال غيره فعل فقول من قال فعل أولى أن يؤخذ به لأنه شاهد والذي قال لم يفعل غير شاهد وليس في قول أحد خالف ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حجة لما وصفت من أنا إذا علمنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال شيئا وغيره قال غيره فلا يشك مسلم في أن ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم كان أولى أن يؤخذ به وإن أدخلت أن الرجال المحدثين يمكن فيهم الغلط في حديث النبي صلى الله عليه وسلم أدخلنا ذلك في حديث من روى عنه ما يخالف ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان ذلك في حديث من روى عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أمكن لأنه لا يروى عن النبي عليه السلام شيئا سماعا إلا أصحابه وأصحابه خير من بعدهم وعامة من يروى عنه غيره فلا يشك مسلم في كيف يتهم حديث الأفضل ولا يتهم حديث الذي هو دونهم ولست انتهم منهم واحدا ولكن نقبلهم معا والحجة فيما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم دون ما قال غيره ولا يوهن الجمع في السفر بأن يقول رجل سافر أبو بكر غازيا وحاجا وعمر حاجا وغازيا وعثمان غازيا وحاجا ولم يثبت أن أحدا منهم جمع في سفر بل يكتب بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يوهنه أن لم يحفظ أنه عمل به بعده ولا يريده قوة أن يكون عمل به بعده ولو خولف بعده ما أوهنه وكانت الحجة في ما روى عنه دون ما خالفه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن داود ابن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أجد عن أبي هريرة قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العصر فسلم من ركعتين فقام ذوالبيدين فقال قصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن ثم أقبل على الناس فقال أصدق ذوالبيدين فقالوا نعم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بقي من الصلاة ثم سجد سجدتين وهو جالس فقلنا نحن وأنتهم هذا وخالفنا غيرنا فقال الكلام في الصلاة عامدا يقطعها وكذلك يقطعها الكلام وإن ظن المصلي أنه قد أكمل ثم تكلم وروى عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الله يحدث من أمره ما شاء وإن مما أحدث الله أن لا تكلموا في الصلاة فقلنا هذا لا يخالف حديثنا نهى عن الكلام عامدا فاما الكلام ساهيا فلم ينه عنه والدليل

واجب لا يجزئ غيره
وواجب في الاخلاق
وواجب في الاختيار
وفي النظافة ونفي تغير
الريح عند اجتماع
الناس كما يقول الرجل
للرجل وجب حقلك
على أذرايتني موضعها
لحاجتك وما أشبه
هذا فكان هذا
أولى معنييه لموافقة
ظاهر القرآن في عموم
الوضوء من الأحداث
وخصوص الغسل من
الجنابة والدلالة عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في غسل يوم الجمعة
أيضا فإن قال قائل
فأذكر الدلالة فقلت
أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن سالم بن عبد
الله قال دخل رجل
من أصحاب رسول الله
المسجد يوم الجمعة وعمر
ابن الخطاب يخطب
فقال عمر أبة ساعة
هذه فقال يأمر
المؤمنين أنقلب من
السوق فسمعت النداء
فازدت على أن توضأت
فقال عمر والوضوء
أيضا وقد علمت أن
رسول الله كان يأمر
بالغسل (قال الشافعي)

على ذلك أن حديث ابن مسعود بمكة قبل الهجرة وحديث أبي هريرة بالمدينة بعد حديث ابن مسعود
 بزمان فلم نوهن نحن وأنتم هذا الحديث بأن لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا على أنهم فعلوا مثل هذا
 ولا قالوا من فعل مثل هذا جازله واكتفينا بالخبر لما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم نخرج فيه إلى
 أن يعمل به بعده غيره (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الرحمن الأعرج عن عبد الله ابن
 يحيى قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم قام فلم يجلس وقام الناس معه فلما قضى صلاته
 ونظرنا تسليمة كبر فسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم فأخذنا نحن وأنتم بهذا وقتلتم بسجد السهو
 في النقص من الصلاة قبل التسليم فخالقنا بعض الناس وقال تسجدان بعد التسليم واحتججوا بنا فقال من
 احتجج عن مالك بسجدتهما النبي صلى الله عليه وسلم في الزيادة بعد السلام فسجدتهما كذلك وسجدتهما في
 النقص قبل السلام فسجدتهما كذلك ولم نوهن هذا بأن لم يرو عن أحد من الأئمة فيه شيء يخالفه ولا يوافقه
 واكتفينا بحديث النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يزيد بن رومان عن صالح
 ابن خوات عن صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلاة الخوف أن طائفة صفت معه وطائفة
 وجاء العدو وفصل صلى بالذين معه ركعة ثم ثبت قائما فأتوا لأنفسهم ثم انصرفوا فصعدوا وجاء العدو وجاءت
 الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالسا وأولئك لأنفسهم ثم سلم بهم (قال
 الشافعي) أخبرنا بعض أصحابنا عن عبد الله (١) بن عمر عن أخيه عبيد الله بن عمر عن القاسم عن صالح بن
 خوات عن خوات بن جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه فأخذنا نحن وهو بهذا حتى حكى لنا عنه غير
 ما عرضنا عليه وخالقنا بعض الناس فقال فيه بخلاف قولنا فقال لا تصلي صلاة الخوف اليوم فكانت حجتنا
 عليه ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان من حجة أن قال قد اختلفت الأحاديث في صلاة
 الخوف عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم نعلم أن أبا بكر ولا عمر ولا عثمان ولا ثبت عن علي أن واحدا منهم صلى
 صلاة الخوف ولا أمر وأبها والصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم في الفضل ليست كهي خلف غيره
 وبأن لم يرو عن خلفائه حديث يثبت بصلاتها ولم يروا بحاربين ومخاربا في زمانهم فهذا يدل على أنه كان النبي
 صلى الله عليه وسلم خاصة فكانت حجتنا عليه أنه إذا ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو عام الإبدالة
 لأنه لا يكون شيء من فعله خاصا حتى تأتينا الدلالة من كتاب أو سنة أو إجماع أنه خاص والاكتفينا بالحديث
 عن النبي صلى الله عليه وسلم عن بعده كما قلنا فيما قبله

((باب ما جاء في الصدقات))

(قال الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون نجسة أو سقي صدقة وليس فيما دون نجس أو أواق صدقة فأخذنا نحن
 وأنتم بهذا وخالقنا فيه بعض الناس فقال قال الله تبارك وتعالى لنبيه عليه السلام خذ من أموالهم صدقة
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء العشر لم يخص الله جل وعز ما لا دون مال ولم يخص
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث ما لا دون مال فهذا الحديث يوافق كتاب الله والقياس عليه
 وقال لا يكون مال فيه صدقة وآخر لا صدقة فيه وكل ما أخرجت الأرض من شيء وإن خرمة بقل فقبي
 العشر فكانت حجتنا عليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم المئين عن الله معنى ما أراد إذا بان ما يؤخذ منه
 من الأموال دون ما لم يرد والحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء جلة والمفسر يدل
 على الجلة (قال الشافعي) وقد سمعت من يحتج عنه فيقول كلاما يريده قد قام بالأمر بعد النبي صلى الله
 عليه وسلم أبو بكر وعمر وعثمان وعلى وأخذوا الصدقات في البلدان أخذاعا وما زما ناطوا بالافاروى
 (١) أي ابن حفص بن عاصم العمري عن أخيه عبيد الله الخ فتنه كتيبه مصححه

فلما علمنا أن عمرو وعثمان
 علما أن رسول الله كان
 يأمر بالغسل يوم الجمعة
 فذكر عمر علمه وعلم
 عثمان فذهب عن أن
 نوههم أن يكونا نسيا
 عليهما عن رسول الله
 في غسل يوم الجمعة إذ
 ذكر عمر عليهما في المقام
 الذي توضح فيه عثمان
 يوم الجمعة ولم يغسل
 ولم يخرج عثمان
 فيغتسل ولم يأمره عمر
 بذلك ولا أحد من
 حضرهما من أصحاب
 رسول الله ممن علم أمر
 رسول الله بالغسل
 معهما أو بإخبار عمر عنه
 دل هذا على أن عمر
 وعثمان قد علما أمر
 النبي بالغسل على
 الأحب لأعلى الإيجاب
 للغسل الذي لا يجزئ
 غيره وكذلك والله أعلم
 دل على أن علم من سمع
 مخاطبة عمر وعثمان
 في مثل علم عمر وعثمان
 أما أن يكون علموه
 علما وأما أن يكون علموه
 بخبر عمر كالدلالة عن
 عمر وعثمان وروى
 عائشة الأمر بالغسل
 يوم الجمعة أخبرنا شفيان
 عن يحيى بن سعيد عن

عنهم ولا عن واحد منهم أنه قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة قال وللتبي صلى الله عليه وسلم عهد وما هذا في واحد منها وما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم الأبو سعيد الخدري (قال الشافعي) فكانت يجتمعنا عليه أن المحدث به لما كان ثقةا كتنفى بخبره ولم نر زده بتأويل ولا بأنه لم يرو غيره ولا بأنه لم يرو عن أحد من الأئمة مثله اكتفاء بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم عما دونها وبأنها إذا كانت منصوبة بيته لم يدخل عليها تأويل كتاب إذا النبي صلى الله عليه وسلم أعلم بمعنى الكتاب ولا تأويل حديث جملة يحتمل أن يوافق قول النبي صلى الله عليه وسلم المنصوص ويخالفه وكان إذا احتمل المعنيين أولى أن يكون موافقا له ولا يكون مخالفا فيه ولم يوهنه أن لم يروه إلا الواحد عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان ثقة * (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلا فادأرت ثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع فقلنا نحن وأنتم بهذا وقلنا في هذا دليل على أنه من باع نخلا لم يؤثر الثمرة للمشتري نخلا فباعت بعض الناس في هذا فقال إذا قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالثمرة إذا أدأرت للبائع إلا أن يشترط المبتاع علمناه إذا أبر فقد زایل أن يكون مغيبا في شجره لم يظهر كما يكون الحمل مغيبا لم يظهر وكذلك إذا زایلها وان لم يؤثر فهو للبائع وقال هكذا تقولون في الأمانة يتباع حاملها للمشتري فإذا فارقتها فولدها للبائع والثمر إذا خرج من النخلة فقد فارقتها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت يجتمعنا عليهم أن قلنا إن الثمرة إن كانت خارجة من النخل خفي فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم حكى بعد الأبار دل على فرقه بين حكم حال الثمرة قبل الأبار وبعده اتبعنا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أمر به ولم نجعل أحدهما قياسا على الآخر ونسوى بينهما أن ظهر فيها ولم نقسم سنة على سنة ولكن غصى كل سنة على وجهها ما وجدنا السبيل إلى امضاءها ولم نوهن هذا الحديث بقياس ولا شيء مما وصفت ولا بأن اجتماع هذا فيه وأن لم يرو فيه عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي قول ولا حكم ولا أمر يوافقنا واستغينا بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه عما سواه

(باب في بيع الثمار)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمشتري (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى ترهى فقيل يا رسول الله وما ترهى قال حتى تحمر وقال أريت إذا منع الله الثمرة فم يأخذ أحدكم مال أخيه قال فأخذنا بهذا الحديث ونحن وأنتم وقلنا قول النبي صلى الله عليه وسلم يدل على معنيين أحدهما أن بدو صلاحها الحرة ومثلها الصفرة وأن قوله إذا منع الله الثمرة فم يأخذ أحدكم مال أخيه أنه إنما يمنع من الثمرة ما يترك إلى مدة يكون في مثلها التلف فقلنا كل من ابتاع ثمرة قد بدو صلاحها فله تركها حتى تجتد وخالفنا بعض الناس في هذا فقال من اشتري ثمرة قد بدو صلاحها لم يكن له تركها وذلك أن ملك النخل والماء الذي به صلاح النخل للبائع يستبقى نخله وماءه ولا يجوز أن يشترطه لأنه لا يعرف حصة الثمرة من الثمن من حصة الإجارة فكانت يجتمعنا عليه أن قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا منع الله الثمرة فم يأخذ أحدكم مال أخيه يدل على أنه إنما يمنع ما يترك لا ما يكون على مشتريه أن يقطعه مكانه ورأينا أن من خالفنا فيه قد ترك السنة وترك ما تدل عليه السنة لو احتج علينا بأنه لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي قول ولا قضاء يوافق هذا استغينا بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عما سواه * (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان أن زيدا أبا عياش أخبره عن سعد بن أبي وقاص أخبره عن النبي صلى الله عليه وسلم

(باب نكاح البكر)

حدثنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا مالك عن

عبد الله بن الفضل عن
 نافع بن جبير عن عبد الله
 ابن عباس أن رسول الله
 قال الأيم أحق بنفسها
 من وليها والبكر تستأذن
 في نفسها وأذنهما صامتا
 * أخبرنا مالك عن
 عبد الرحمن بن القاسم
 عن أبيه عن عبد الرحمن
 ومجمع أبي يزيد بن جارية
 عن خنساء ابنة خدام
 أن أباهما زوجها وهي
 ثيب فكرهت ذلك
 فأنت النبي فردنكاحه
 * أخبرنا سفيان عن
 هشام بن عروة عن أبيه
 عن عائشة قالت تزوجني
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وأنا ابنة سبع
 وبني وأنا ابنة تسع
 وكنت ألعب بالبنات
 فكنن جواريا يئتي
 فإذا رأيت رسول الله
 تقمعي فكان رسول
 الله يسرهن إلي (قال
 الشافعي) والولي الذي
 قال رسول الله الأيم
 أحق بنفسها منه الأب
 خاصة لأنه لا يكون
 لاحد ولاية معه وإنما
 تكون الولاية لغيره
 إذا لم يكن أب فهو الولي
 المطلق وحديث ابن
 عباس في الأيم أحق

أنه نهى عن بيع الرطب بالتمر (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمزابنة بيع التمر بالتمر كيلا وبيع الكرم بالزبيب كيلا (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص
 لصاحب العربية أن يبيعها بخمرها قال فأخذنا نحن وأنتم بالأحاديث كلها حين وجدناها كلها بخرا
 فقلنا المزابنة بيع الخراف كله بشئ من صنفه كيلا والرطب بالتمر إذا كان الرطب ينقص شئ واحد
 متفاضل أو مجهول فقد حرم أن يباع الامستويا وذلك إذا كان موضوعا بالارض وأحل لنا بيع العسرايا
 بخمرها تمرا وهي داخلة في معنى المزابنة والرطب بالتمر إذا كان لهما وجه معا وخالفنا في هذا بعض الناس
 فلم يجز بيع العرايا وردها بالحدِيثين وقال روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثان مختلفان فأخذنا
 بأحدهما وكان الذي أخذناه أشبه بسننه في النهي عن التمر بالتمر الا كيلا بكيل قرأنا لنا الحجة ثابتة بما
 قلنا على من خالفنا إذا وجدنا الحديثين وجهات فيهما معا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا كانت
 لنا حجة كانت عليكم في الحديثين يكونان هكذا اقتبسهما إلى الاختلاف وقد وجدنا لهما وجه يعضيان فيه معا
 فلم ندعه بما وصفنا من حجة غيرنا بحديثنا ولا بان لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي واستغينا بالخبر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم * (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار
 عن أبي رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم قال استساف رسول الله صلى الله عليه وسلم من رجل بكر أخاه
 ابل فقال أبو رافع فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقضي الرجل بكركه فقلت لم أجحد في الأبل
 إلا جلا خيارا رابعا فقال أعطه إياه فإن خيار الناس أحسنهم قضاء فأخذنا نحن وأنتم بهذا وقلنا لآباس
 أن يستسلف الحيوان إلا الولائد وأن يسلف في الحيوان كله قياسا على هذا وخالفنا بعض الناس في هذا
 فقال لا يستسلف الحيوان ولا يسلف فيه وروى عن ابن مسعود أنه كره السلف فيه وعن غيره من أصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم فلم نر في واحد دون النبي صلى الله عليه وسلم حجة مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
 (قال الربيع) معنى قول الشافعي في هذا الذي نهى عنه ههنا قرض الأمة خاصة (١) لأن له أخذها منه فأما
 العبد فيجوز وقال هذا قول الشافعي

(باب في الأقضية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قضى باليمين مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأخذنا نحن وأنتم به وإنما أخذنا نحن به من قبل
 أنار وبناه من حديث المكيين موثلا صحيحا وخالفنا فيه بعض الناس فاحتج في شئ منه قط علمته أكثر من
 حجه فيه وفي ثلاث مسائل معه فزعم أن القرآن يدل على أن لا يجوز أقل من شاهدين أو شاهد وامرأتين
 وزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال واليمين على المدعي عليه وقاله عمر فكان هذا دلالة على أن لا يجوز عين إلا
 على المدعي عليه ولا يحلف مدع واحتج بآب شهاب وعطاء وعروة وهما رجلا مكة والمدينة في زمانهما أنكره
 غاية النكرة واحتج بان لم يحفظ عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان في شيء يوافق ولا عن علي من وجه يصح
 عنده ولا عن واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه يصح ولا عن ابن المسيب ولا القاسم
 ولا أكثر التابعين وبأننا أحلفنا في المال ولم نحلف في غيره وأن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال إنما أخذنا باليمين
 مع الشاهد أنا وجدنا في كتب سعد وقال تأخذون بيمين وشاهدان وجدتموهما في كتاب وتردون الأحاديث
 القائمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت حجتى عليه أن قلت الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثابتة وما ثبت عن رسول الله لم يوهنه أن لا يوجد عند غيره ولم يتأول معه قرآن ولم يدفعه أن أنكره عروة

(١) بمراجعة الجزء الثالث في صفات الحيوان إذا كانت دينيا يعلم المراد اه كنهه معجحه

بنفسها من وليها مثل
حديث خنساء إذا كانت
المرأة أيماءاً لا يمشي
يرزحها أبوها بغير
إذنها فرد رسول الله
نكاحه (قال الشافعي)
والبركر تستأذن في نفسها
والله أعلم يستأذن أبوها
في نفسها وهذا يحتمل
ما ذهبنا إليه والله أعلم
فقلنا أمره الآباء
بالاستئذان للابكار
في الانكاح أطيب
لأنفسهن وأحرى أن كان

وابن شهاب وعطاء لانه ليس في الانكار حجة إنما الحجة في الخبر لا في الانكار ورأيناخذ الناجحة ثابتة فإذا كان
مثل هذا يكون لنا حجة فعليك مثله وأخرى وأولى أن لا يوجد عليه ما يوهنه منه * (قال الشافعي) رحمه الله
أخبرنا مالك عن هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص عن عبد الله بن نسطاس عن جابر بن عبد الله أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف على منبري هذا يمين آتية بؤ أمقعدة من النار فأخذنا نحن
وأنتم بهذا الحديث وقلنا فيه دلالة على أن امرأ لا يحلف على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا مجبورا
على اليمين لا متطوعا بها وإنما يجبر الناس على الأيمان الحكام وخالفنا بعض الناس في هذا واحتج قديبان
قال هاشم بن هاشم ليس بالشهور بالحفظ وعبد الله بن نسطاس ليس بالمعروف ولو احتجنا عليكم بمثل هذا
رددتموه وليس فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أحلف على المنبر وقديتطوع الرجل فيحلف على المنبر كما
يتطوع فيحلف بطلاق وعناق ولم يستحلف ولم يحفظوا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا غيره أنه أحلف أحدا
على منبر في غرم ولا غيره واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بين الزوجين فكيف اللعان ولم يحل أنه
كان على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أورأيت أهل البلدان أيحلبون إلى المدينة أو يحلفون
ببلدانهم فكيف تكون الأيمان على الناس مختلفة فلم زله في هذا حجة وقلنا قول النبي صلى الله عليه وسلم
على ظاهره أنه لا يحلف أحد على منبر إلا مجبورا كما وصفنا

(كتاب العتق)

من علة في أنفسهم
أولهن علة فبين
يستأمرن في انكاحه
أن يذكرنها لاعلى أن
لهن في أنفسهن مع
آبائهن أمران لم يأذن
أن ينكحن لم يجز أن
ينكحن وذهبنا إلى ذلك
أن رسول الله تزوج
عائشة وهي بنت سبع
سنين وأدخلها عليه وهي
بنت تسع سنين وهي
في حال الترويح والدخول
من لا أمر له في نفسه
فلو كان النكاح لا يجوز
على البرك إلا باذنهم لم يجز
أن تزوج حتى يكون
لها أمر في نفسها كما
قلنا في المولود يقتل أبوه
يجبس قاتله حتى يبلغ
الولد فيعفو أو يصالح

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من
أعتق شركا له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العدل فاعطى شركاؤه حصصهم وعتق عليه
العبد والافقد عتق منه ما عتق فأخذنا نحن وأنتم بهذا الحديث وأبطلناه الاستسعاء وشركنا الرق والحرية
في العبد إذا كان المعتق للعبد مغلصا وخالفنا فيه بعض الناس ووهنه بأن قال رواه سالم عن ابن عمر فلم يقل
فيه والافقد عتق منه ما عتق ورواه أيوب عن نافع عن ابن عمر وقال أيوب وروى عما قال نافع والافقد عتق
منه ما عتق وروى عما لم يقل وأكثر ظني أنه شيء كان يقوله نافع برأيه ووهنه بأن قال حديث رواه ابن عمر وحده
وقدرى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه وعن غير أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
فيه الاستسعاء ووهنه بأن قال لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا على ما يوافقهم بل روي عن عمر خلافه
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت حجةنا عليه أن سالما وإن لم يرو دفن نافع ثقة وليس في قول أيوب رعا قاله
وربع لم يقله إذا قاله عنه غيره حجة وماروى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مختلف فيه
فالحفاظ يروونه لا يخالف حديثنا وغيرهم يروونه يخالف حديثنا ولو خالفه كان حديثنا أثبت منه والحديث
الذي ذكره يخالف حديثنا لا يثبت ولا يرويه الحفاظ يخالف حديثنا وإذا كانت لنا الحجة بهذا على من
خالفنا فهكذا ينبغي لنا أن نلزم أنفسنا في الحديث كله وأن نستغني بخبر الصادقين عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وإن لم يأت عن أحد من خلفائه ما يوافقهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأدخلوا علينا فيه
أن عبد يكون نصفه حرا ونصفه عبد فلا يكون له بالحرية أن يرث ولا يورث وتكون حقوق الحرية كلها فيه
معطاة إلا أنه يترك لنفسه يومائهم يكسب في يومه فيمنع أن يهب ماله فقلنا لا نترك الحديث عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم بأن يدخله من القياس ما وصفت ولا أكثر ولا موضع للقياس مع السنة فقلت للشافعي
قد فهمت ما كتبت مما أخذت وأخذنا به من حديث رسول الله ووجدت فيها ما وصفت من أن ثبتنا أحاديث
كثيرة لم تأت إلا من وجه واحد وليس فيه عن أحد من خلفائه شيء يوافقهم ولا يخالفهم ووجدنا فيه ما ثبتته
عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه عن بعض خلفائه شيء يخالفهم فذهبنا إلى الحديث عن النبي صلى الله عليه

أو يقتل لأن ذلك لا يكون إلا بامر وهو صغير لا أمره فوقنا قتل قاتل أبيه حتى يكون له أمر فقلنا إذا زوج الأب ابنته البكر بالغاً أو صغيرة بغير إذنهما لزمها النكاح وإن لم يستأمرها فإن قيل فإدلى على أن قول النبي تستأمر على ما قلت قيل ما وصفت من نكاحه عائشة وهي لا أمر لها ودخول النبي صلى الله عليه وسلم بها وهي ممن لا أمر لها إذ زوجها أبوها وإنكاح الآباء الصغار قديماً وأن لم يختلف أحد أن ذلك جائز عليهن فإن قيل فهل من دلالة غير ذلك قلت نعم قال الله لنبيه وشاورهم في الأمر ولم يجعل الله لآدم مع نبيها أمراً بل فرض عليهم طاعته فيما أوجبوا أو كرهوا فإن قيل فامعنى ذلك قيل والله أعلم هو يشبه أن يكون على استطابة أنفسهم وعلى أن يستتر بالشورى من بعدهم ليس له ما الرسول الله فيه فإن قيل فهل من دليل غيره قيل لا

وسلم وتر كنّا ما خلفه (١) في القسامة وقدر ويناعن عمر في القسامة خلاف مارو يناعن النبي صلى الله عليه وسلم ثم صرنا إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك روينا عن عمر في الضرس وغيرها وذهبنا إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم دون مارو يناعن عمر وعن ابن عمر في أشياء وغيرهما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قلت للشافعي أقتبني إلى أنارو ويناعن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً ثم تركناه لغيره فقال كثير فقلت للشافعي فاحجة من فعل هذا فقال قد جهدت أن أجعلكم شيئاً يكون عندى أو عند أحد من أهل العلم حجة للشافعي يعذربها فلم أجده وذلك أن الذين رويت عنهم ما أخذتم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وثقموهم والذين رويت عنهم ما تركتم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجوز لكم أن تقولوا هم متهمون فإن قلتم قد يغلطون فقد يجوز لغيركم أن يقول لا تأخذ من أهل الغلط وإن قلتم يغلطون في بعض ويحفظون في بعض جاز لغيركم أن يقول انما يدل على غلط الحديث أن يخالفه غيره ممن هو أحفظ منه أو أكثر منه فإن قلتم فيه لا يخالف به عن النبي صلى الله عليه وسلم إن صاحبه غلط مرة وحفظ جاز عليك أن يقال غلط حيث زعمت أنه حفظ وحفظ حيث زعمت أنه غلط وجاز عليك وعلى غيره أن يقال كله يحتمل الغلط فندعه ونطلب العلم من حديث غيرهم (قال الشافعي) رجه الله تعالى وهذا لا يوجد إلا من حديث أهل الصدق ولا يجوز فيه إلا أن يقبل فلا يترك شيء روى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بما روى عن النبي نفسه وبالناس الحاجة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بما ألزمهم الله من اتباع أمره فقلت للشافعي فإذا صار روى شيئاً فقال الشافعي لأرب لي في ذكره وإن سألتني عن قولي لا وضع الحجة فيما حبيتك أنت نفسك في قولك وقد أعطيتك جالة تغنيك أن شاء الله لا تدع لرسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً بدا إلا أن يأتي رسول الله خلافه فتفعل فيه بما قلت لك في الأحاديث إذا اختلفت فقلت للشافعي فليست أريد مسألة ما كرهت من ذكر أحد ولكني أسألك في أمر أحب أن توضح لي فيه الحجة قال فسل

﴿باب صلاة الامام اذا كان مريضاً بالأمومين جالساً وصلاتهم خلفه قياماً﴾

سألت الشافعي هل للامام أن يؤم الناس جالسا وكيف يصلون وراءه أيصلون قعودا أو قياما فقال بأمر من يقوم فيصلي بهم أحب اليّ وأن أمهم جالسا وصلوا خلفه قياما كان صلاتهم وصلاته مجزية عنهم معا وكان كل صلي فرضه كما يصلي الامام اذا كان صحيحا قائما ويصلي خلفه من لم يقدر على القيام جالسا فيكون كل صلي فرضه وانما اخترت أن يوكل الامام اذا مرض رجلا صحيحا يصلي بالناس قائما أن مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أياما كثيرة وانما لم فعله صلى بالناس جالسا في مرضه الامرة لم يصل بهم بعدها علمته حتى لقي الله فدل ذلك على أن التوكيل بهم والصلاة قاعدا جائز ان عنده معا وكان صلاتهم مع غيره بأمر ما كثر منه فقلت للشافعي فهل حفظت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى جالسا وصلّي وراءه قوم قياما فأشار اليهم أن اقعدوا ثم أمرهم حين فرغ من الصلاة اذا صلى الامام قاعدا أن يصلوا قعودا أجعون فقال نعم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب فرسا فصرع عنه فحش شقه الأيمن فصلى في بيته قاعدا وصلّي خلفه قوم قياما فأشار اليهم أن اجلسوا انما جعل الامام ليؤتمّ به فاذا صلى جالسا فصلوا جلوسا أجعون (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام يعني ابن عروة عن أبيه عن عائشة قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته وهو شاك فصلى جالسا وصلّي خلفه قوم قياما فأشار اليهم أن اجلسوا فلما انصرف قال انما جعل الامام ليؤتمّ به فاذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا واذا صلى جالسا فصلوا جلوسا فقلت للشافعي فقد رويت هذا فكيف لم تأخذه فقال هذا منسوخ بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت وما نسخه فقال الحديث الذي ذكرت لك بذلك على

(١) لعله وقد فعلنا كذلك في القسامة ففقدرونا الخ تأمل كتبه مستحضره

ما نرى أن أو أتم ثبت الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وإن لم يعمل به بعده استغناء بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عما سواه فلا حاجة لنا بأعادته فقلت للشافعي فيل قال قولك هذا أحد من المشركين فقال نعم أنو حنيقة يقول فيه يقولونوا يخالفه صاحباه فقلت للشافعي أفرأيت حديثهم عندهم في هذا ثبت فقال لا فقلت فلم يحتجوا به قال الله أعلم فأما الذي احتج به علينا فسألتنا عنه فقال لا يثبت لأنه من رسل ولا أنه عن رجل يرغب الناس عن الرواية عنه فقلت فهذا سوء نصفة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أجل وأتم أسوأ منه نصفة حين لا يعتدون بحديثهم الذي هو ثابت عندهم وتخالفون ما روته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخالفه عنه والله أعلم

(باب رفع اليدين في الصلاة)

قال سألت الشافعي أين ترفع الأيدي في الصلاة قال يرفع المصلي يديه في أول ركعة ثلاث مرات وفيما سواها من الصلاة مرتين مرتين يرفع يديه حين يفتتح الصلاة مع تكبيرة الافتتاح حذو منكبيه ويفعل ذلك عند تكبيرة الركوع وعند قوله سمع الله أن جده حين يرفع رأسه من الركوع ولا تكبيرة ولا افتتاح إلا في الأولى وفي كل ركعة تكبير ركوع وقول سمع الله أن جده عند رفع رأسه من الركوع فيرفع يديه في حذين الموضعين في كل صلاة واجهة في هذا أن مالكا أخبرنا عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك وكن لا يفعل ذلك في السجود (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا أراد أن يركع وإذا أراد رفع رأسه من الركوع ولا يرفع في السجود قال وروى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم بضعة عشر رجلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه عند افتتاح الصلاة وحين يبدآن يركع وإذا رفع من الركوع قال ثم قدمت عليهم في الشتاء فرأيتهم يرفعون أيديهم في البرانس (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا ابتدأ الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما دون ذلك فقلت للشافعي فأنانقول يرفع يديه حين يفتتح الصلاة ثم لا يعود لرفعهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأتم إذا تروكون ما روى مالك عن رسول الله ثم عن ابن عمر فكيف جاز لكم ولم تعلموا علما إلا أن تكونوا رويتهم رفع اليدين في الصلاة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرتين أو ثلاثا وعن ابن عمر مرتين فاتبعت النبي صلى الله عليه وسلم في أحداهما وتركتما بآبائه في الأخرى ولو جاز أن يتبع أحد أمر به دون الآخر جاز لرجل أن يتبع أمر النبي صلى الله عليه وسلم حيث ركنموه وتركه حيث اتبعتموه ولكن لا يجوز لأحد علمه من المسلمين عندي أن يتركه إلا ناسيا أو ساهيا فقلت للشافعي فما معنى رفع اليدين عند الركوع فقال مثل معنى رفعهما عند الافتتاح تعظيما لله وسنة متبعة برجي فيها ثواب الله ومثل رفع اليدين على الصفا والمروة وغيرهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أ رأيت إذا كنتم تروون عن ابن عمر شيئا فتخذونه أصلا يفتي عليه فوجدتم ابن عمر يفعل شيئا في الصلاة فتركتموه وهو موافق ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أفيجوز لأحد أن يفعل ما وصفت من اتخاذ قول ابن عمر منفردا حجة ثم تروكون معه سنة رسول الله لا يخالفه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا غيرهم ممن ثبت روايته من جهل هذا ينبغي أن لا يجوز له أن يتكلم فيما هو أدق من العلم قلت فيل خالف في هذا غيرنا قال نعم بعض المشركين ولفركم فقار يرفع يديه حذو أذنيه في ابتداء الصلاة فقلت خلروا فيه شيئا قال نعم ما لا نثبت نحن ولا أتم

به السوام فيعطون بها أكثر مما كانوا يعطون لو لم يسمعوا سومه قال فن نجش فهو عاص بالنجش إن كان عالما بنهي رسول الله عنه ومن اشترى وقد نجش غيره بأمر صاحب السلعة أو غير أمره لزمه الشراء كما يلزم من لم ينجش عليه لأن البيع جائز لا يفسده معصية رجل نجش عليه لأن عقده غير النجش ولو كان بأمر صاحب السلعة لأن الناجش غير صاحب السلعة فلا يفسد البيع إن فعل الناجش ما نهى عنه وهو غير المتبايعين فلا يفسد على المتبايعين بفعل غيرهما وأمر صاحب السلعة بالنجش معصية منه ومن الناجش معصية قال وقد بيع فمين يزيد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بخاز البيع وقد يجوز أن يكون زادا من لا يريد الشراء

(باب في بيع الرجل على بيع أخيه)

* حدثنا الربيع قال

ولأهل الحديث منهم مثله وأهل الحديث من أهل المشرق يذهبون مذهبا في رفع الأيدي ثلاث مرات في الصلاة فتحالفهم مع خلافكم السنة وأمر العامة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب الجهر بآمين)

سألت الشافعي عن الإمام إذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين هل يرفع صوته بآمين قال نعم ويرفع بهامن خلفه أصواتهم * فقلت وما الحجة فيما قلت من هذا فقال * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن أنهما أخبرا عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه قال ابن شهاب وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آمين قال وفي قول رسول الله إذا أمن الإمام فأمنوا دلالة على أنه أمر الإمام أن يجهر بآمين لأن من خلفه لا يعرف وقت تأمينه إلا بأن يسمع تأمينه ثم يمينه ابن شهاب فقال كان رسول الله يقول آمين * فقلت للشافعي فإنا نكره للإمام أن يرفع صوته بآمين فقال هذا خلاف ما روى صاحبنا وصاحبكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولولم يكن عندنا وعندكم علم إلا هذا الحديث الذي ذكرنا عن مالك أنبغى أن نستدل بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجهر بآمين وأنه أمر الإمام أن يجهر بها فكيف ولم يزل أهل العلم عليه وروى واثل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول آمين يجهر بها صوته ويحكي مطهرا بها وكان أبو هريرة يقول للإمام لا تسبقني بآمين وكان يؤذنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء قال كنت أسمع الأئمة ابن الزبير ومن بعده يقولون آمين ومن خلفهم آمين حتى إن للمسجد للجنة (قال الشافعي) رأيت في مسألة أمانة القاعد ومسئلة رفع اليدين في الصلاة ومسئلة قول الإمام آمين خرجت من السنة والآثار ووافقت منفردا من بعض المشرقين الذين ترغب فيما يظهر عن آقاويلهم

(باب سجود القرآن)

سألت الشافعي عن السجود في إذا السماء انشقت فقال فيها سجدة فقلت وما الحجة أن فيها سجدة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن أباه هريرة قرأ لهم إذا السماء انشقت فسجد فيها فلما انصرف أخبرهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد فيها (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرج أن عمر بن الخطاب قرأ والنجم إذا هوى فسجد فيها ثم قام فقرأ بسورة أخرى (قال الشافعي) وأخبرنا بعض أصحابنا عن مالك أن عمر بن عبد العزيز أمر محمد بن مسلم أن يأمر القراء أن يسجدوا في إذا السماء انشقت * وسألت الشافعي عن السجود في سورة الحج فقال فيها سجدتان فقلت وما الحجة في ذلك قال أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر سجد في سورة الحج بسجدتين * قال الشافعي أخبرنا مالك عن نافع عن رجل من أهل مصر أن عمر بن الخطاب سجد في سورة الحج بسجدتين ثم قال إن هذه السورة فضلت بسجدتين فقلت للشافعي فإنا نقول اجتمع الناس على أن سجود القرآن إحدى عشرة سجدة ليس في المفصل منها شيء فقال الشافعي أنه يجب عليكم أن لا تقولوا اجتمع الناس إلا لما دلت على أهل العلم ف قيل لهم اجتمع الناس على ما قلتم انهم اجتمعوا عليه قالوا نعم وكان أقل قولهم لك أن يقولوا لا نعلم من أهل العلم مخالفا فيما قلتم اجتمع الناس عليه فأما أن تقولوا اجتمع الناس وأهل المدينة معكم يقولون ما اجتمع الناس على ما زعمتم أنهم اجتمعوا عليه فأمران أسأتم النظر بهما لا أنفسكم في التحفظ في الحديث وأن تجعلوا السبيل لمن سمع قولكم اجتمع الناس إلى رد قولكم ولا سيما إذ كنتم إنما أنتم معتضدون على علم مالك رحمه الله وإياه وكنتم

قال الشافعي أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض * أخبرنا مالك وسفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض * أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع أخيه * أخبرنا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي مثله (قال الشافعي) وبهذا نأخذ فنهي الرجل إذا اشترى من رجل سلعة ولم يتفرقا عن مقامهما الذي تباعا فيه أن يبيع المشتري سلعة تشبه السلعة التي اشترى أولا لأنه عليه يرد السلعة التي اشترى أولا ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للتبائع خيار ما لم يتفرقا فيكون البائع الآ خر قد أفسد

تروون عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد في إذا السماء انشقت وأن أباه مرة سجد فيها ثم تروون عن
 عمر بن عبد العزيز أنه أمر من يأمر القراء أن يسجدوا فيها قال رأيتهم يجعلون قول عمر بن عبد العزيز
 أسلاماً من أصول العلم فتقولون كن لا يختلف الرجل للمدعى عليه إلا أن يكون بينهما الثالثة فتركتهم قول
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد في إذا السماء انشقت والمذبح واليمين على المذبح عليه لقول عمر ثم سجدوا عمر بأمر بالسجود في إذا
 السماء انشقت ومعه سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ورأى أي شريعة فتركتهم ولم تسموا أحدًا خالف هذا
 وهذا عندكم العلم لأن النبي صلى الله عليه وسلم في زمانه ثم أبوه مرة في الصحابة ثم عمر بن عبد العزيز في التابعين
 والعمل يكون عندكم بقول عمر وحده وأقل ما يؤخذ عليكم في هذا أن يقال كيف زعمتم أن أباه مرة سجد
 في إذا السماء انشقت وأن عمر بأمر بالسجود فيها وأن عمر بن الخطاب سجد في النجم ثم زعمتم أن الناس
 اجتمعوا أن لا سجد في المفصل وهذا من أصحاب رسول الله وهذا من علماء التابعين فيقال قولكم اجتمع
 الناس لما تحكروا فيه غير ما قلتم بين في قولكم أن ليس كما قلتم ثم رويتم عن عمر بن الخطاب أنه سجد في النجم
 ثم لا تروون عن غيره خلافة ثم رويتم عن عمر وابن عمر أنهم سجدوا في سورة الحج سجدتين وتقولون ليس
 فيها إلا واحدة وترفعون أن الناس أجعوا أن ليس فيها إلا واحدة ثم تقولون أجمع الناس وأنتم تروون خلاف
 ما تقولون وهذا لا يعذر أحد بأن يحمله ولا يرضى أحد أن يكون موجوداً عليه لما فيه مما لا يخفى على أحد
 يعقل إذا سمعته أرايت إذا قيل لكم أي الناس أجمع على أن لا سجد في المفصل وأنتم تروون عن أئمة الناس
 السجود فيه ولا تروون عن غيرهم خلافهم أليس تقولون أجمع الناس أن في المفصل سجوداً أولى بكم من أن
 تقولوا أجمع الناس أن لا سجد في المفصل فان قلتم لا يجوز إذا لم نعلمهم أجعوا أن نقول أجعوا فقد قلتم
 أجعوا ولم ترووا عن واحد من الأئمة قولكم ولا أدري من الناس عندكم أخلق كانوا لم يسموا واحداً منهم وما
 ذهبنا بالحجة عليكم إلا من قول أهل المدينة وما جعلنا الإجماع إلا جاعلهم فأحسنوا النظر لا تفكروا وأعلموا أنه
 لا يجوز أن تقولوا أجمع الناس بالمدينة حتى لا يكون بالمدينة مخالف من أهل العلم ولكن قولوا فيما اختلفوا
 فيه اخترنا كذا ولا تدعوا الإجماع فتدعوا ما يوجد على ألسنتكم خلافة فما أعلمه يؤخذ على أحد نسب إلى
 علم أقبح من هذا قلت للشافعي أرايت أن كان قولي أجمع الناس عليه أعنى من رضى من أهل المدينة
 وإن كانوا مختلفين فقال الشافعي أفرأيت أن قال من يخالفكم ويذهب إلى قول من خالف قول من أخذت
 بقوله أجمع الناس أي يكون صادقاً فإن كان صادقاً وكان بالمدينة قول ثالث يخالفكم أجمع الناس على قول
 فإن كنتم صادقين معاً بالتأويل فبالمدنية إجماع من ثلاثة وجود مختلف وان قلتم الإجماع هو ضد الخلاف
 فلا يقال إجماع إلا ما لا خلاف فيه بالمدينة قلت هذا الصدق المحض فلا تفارقه ولا تدعوا الإجماع أبداً إلا
 فيما لا يوجد بالمدينة فيه اختلاف وهو لا يوجد بالمدينة إلا وجد بجميع البلدان عند أهل العلم موافقين فيه لم
 يخالف أهل البلدان أهل المدينة إلا ما اختلف فيه أهل المدينة بينهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأجعل
 ما وصفنا على هذا الباب كافيًا لا داعي لمساواة إذا أردت أن تقول أجمع الناس فان كانوا يختلفوا فيه
 فقله وإن كانوا يختلفوا فيه فلا تقله فان الصدق في غيره

(باب الصلاة في الكعبة)

وسألت الشافعي عن الرجل يصلي في الكعبة المكتوبة فقال يصلي فيها المكتوبة والنافلة. وإذا صلى الرجل
 وحده فلا موضع يصلي فيه أفضل من الكعبة فقلت أن يصلي فوق ظهرها فقال إن كان بقي فوق ظهرها من
 البناء شيء يكون ستره صلى فوق ظهرها المكتوبة والنافلة وإن لم يكن بقي عليه بناء يستر المصلي لم يصل إلى غير
 شيء من البيت قلت للشافعي فما الحجة فيما ذكرته فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن بلال أن

على البائع الأول بيعه
 ثم نعل البائع الآخر
 ينتار نفس البيع
 فيسجد على البائع
 والمتابع بيعه (قال
 الشافعي) لا انتهى
 رجلين قبل أن يتبايعا
 ولا بعد ما يتفرقا عن
 مكانهما الذي يتبايعا
 فيه عن أن يبيع أي
 المتبايعين شاء لأن ذلك
 ليس بيعاً على بيع غيره
 فينهى عنه (قال) وهذا
 يوافق حديث المتبايعان
 بالخيار ما لم يتفرقا لما
 وصفت إذا باع رجل
 رجلاً على بيع أخيه
 في هذه الحال
 فقد عصى إذا كان
 عالماً بالحديث فيه
 والبيع لازم لا يفسد
 فان كان قائل وكيف
 لا يفسد وقد نهى عنه
 قيل ببلالة الحديث
 نفسه أرايت لو كان
 البيع يفسد هل كان
 ذلك يفسد على البائع
 الأول شيئاً إذا لم يكن
 للمشتري أن يأخذ
 البيع الآخر فترك به
 الأول بل كان ينفع
 الأول لأنه لو كان يفسد
 على كل بيع يبعده كان
 أرغب للمشتري فيه
 أفرأيت أن كن البيع

التي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة فقلت للشافعي فهل خالفك في هذا غيرك فقال نعم دخل أسامة وبلال وعثمان بن طلحة فقال أسامة نظر فإذا هو إذا صلى في البيت في ناحية ترك شيئاً من البيت لظهوره فكره أن يدع شيئاً من البيت لظهوره فكبر في نواحي البيت ولم يصل فقال قوم لا تصلح الصلاة في الكعبة بهذا الحديث وهذه العلة فقلت للشافعي فاجتعل عليهم فقال قال بلال صلى وكان من قال صلى شاهداً ومن قال لم يصل ليس بشاهد فأخذنا بقول بلال وكانت الحجّة الثابتة عندنا أن المصلي خارجاً من البيت انما يستقبل منه موضع متوجهه لا كل جدرانه فكذلك الذي في بطنه يستقبل موضع متوجهه لا كل جدرانه ومن كان البيت مشتملاً عليه فكان يستقبل موضع متوجهه كما يستقبل الخارج منه موضع متوجهه كان في هذا الموضع أفضل من موضع الخارج منه أين كان * فقلت للشافعي فأنقول يصلي فيه النافلة ولا يصلي فيه المكتوبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا القول غاية في الجهل إن كان كما قال من خالفنا لا يصلي فيه النافلة ولا يصلي فيه المكتوبة وإن كان كما روينا فإن النافلة في الأرض لا تصلح إلا حيث تصلح المكتوبة ولا المكتوبة إلا حيث تصلح النافلة وأورأت المواضع التي صلى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم التوافل حول المدينة وبين المدينة ومكة وبالحصب ولم يصل هناك مكتوبة أيحرم أن يصلي هناك مكتوبة وإن صلاته النافلة في موضع من الأرض تدل على أن الصلاة المكتوبة تجوز فيه

(باب ما جاء في الوتر بركعة واحدة)

سألت الشافعي عن الوتر أيجوز أن يوتر الرجل بواحدة ليس قبلها شيء قال نعم والذي أختار أن أصلي عشر ركعات ثم أوتر بواحدة فقلت للشافعي فما الحجّة في أن يجوز بواحدة فقال الحجّة فيه السنة والآثار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعةً توتر له ما قد صلى (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن سعد بن أبي وقاص كان يوتر بركعة * أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يسلم من الركعة والركعتين من الوتر حتى يأمر ببعض حاجته قال وكان عثمان يحيي الليل بركعة هي وتره وأوتر معاوية بواحدة فقال ابن عباس أصاب به * فقلت للشافعي فأنقول لا نحب لأحد أن يوتر بأقل من ثلاث ويسلم بين الركعة والركعتين من الوتر فقال الشافعي لست أعرف لما تقول وجهاً والله المستعان إن كنتم ذهبتم إلى أنكم تكرهون أن يصلي ركعة منفردة فأنتم إذا صلى ركعتين قبلها ثم سلم تأمروا به بإفراد الركعة لأن من سلم من الصلاة فقد فصلها عما بعدها ألا ترى أن الرجل يصلي النافلة ركعات فيسلم في كل ركعتين فيكون كل ركعتين يسلم منها منقطعاً عن من الركعتين اللتين قبلهما وبعدهما وأن السلام أفضل للفصل ألا ترى أن رجلاً لو فاتته صلوات ففوضها في مقام يفصل بينهما بسلام كانت كل صلاة غير الصلاة التي قبلها وبعدها لخرجه من كل صلاة بالسلام فإن كان انما أردتم أنكم كرهتم أن يصلي واحدة لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى أكثر من أنما استحب أن يصلي إحدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة وإن كان أردتم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الليل مثنى مثنى فأقل مثنى أربع فصاعداً وواحدة غير مثنى وقد أمر بواحدة في الوتر كما أمر بمثنى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بخمس ركعات لا يجلس ولا يسلم إلا في الآخرة منهن فقلت للشافعي فما معنى هذا قال هذه نافلة يسهل أن يوتر بواحدة وأكثر ونختار ما وصفت من غير أن نضيق غيره وقولكم والله يغفر لنا

الاول اذا لم يتفرق المتبايعان عن مقامهما لازماً بالكلام كزومه لوتفرقا ما كان البيع الآخر يضر البيع الاول أو رأيت لوتفرقا ثم باع رجل رجلاً على ذلك البيع هل يضر الاول شيئاً أو يحرم على البائع الآخر أن يبيعه رجل سلعة قد اشترى مثلها ولم يمتعه هذا لا يضره وهذا يدل على أنه انما ينهى عن البيع على بيع الرجل اذا تباع الرجلان وقبل أن يتفرقا فأما في غير تلك الحال فلا

(باب بيع الحاضر للبادي)

* حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله قال لا يبيع حاضر لباد * أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر ابن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض (قال الشافعي) ليس في النهي عن بيع الحاضر

ولكم لا يرافق سنة ولا أثر ولا قياسا ولا معقولا قولكم خارج من كل شيء من هذا وأقاول الناس اما أن يقولوا لا يوتر الا بثلاث كما قال بعض المشركين ولا يسلم في واحدة منهم لثلاث يكون الوتر واحدة (١) وأنتم تأمرون بالسلام فيها فاذا أمرتم به فهي واحدة وإن قلتم كرهنا لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوتر بواحدة ليس قبلها شيء فلم يوتر النبي صلى الله عليه وسلم بثلاث ليس قبلهن شيء وقد استحسنتم أن توتروا بثلاث

(باب القراءة في العيدين والجمعة)

سألت الشافعي بأى شيء يجب أن يقرأ في العيدين فقال بقاف واقتربت الساعة وسأله بأى شيء تستحب أن يقرأ في الجمعة فقال في الركعة الأولى بالجمعة وأختار في الثانية اذا جاءك المنافقون ولو قرأ هل أنالك حديث الغاشية أوسج اسم ربك الأعلى كان حسنا لانه قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأها كلها فقلت وما الحجة في ذلك فقال ابراهيم وغيره عن جعفر عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في أثر سورة الجمعة اذا جاءك المنافقون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا مالك عن حمزة بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن النخلك بن قيس سأل النعمان بن بشير ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ يوم الجمعة على أثر سورة الجمعة فقال كان يقرأ بهل أنالك حديث الغاشية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن حمزة بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عمر بن الخطاب سأل أبا واقد الليثي ماذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ به في الاضحية والفطر فقال كان يقرأ بقاف والقرآن المجيد واقتربت الساعة فقلت للشافعي فانا لا نبالى بأى سورة قرأ فقال ولم لا تبالون وغدروا بكم عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلت لانه يجزيه فقال أو رأيتم اذ أمرنا بالغسل الا لاهلال والصلاة في المعرس وغير ذلك اقتداء بأمر النبي صلى الله عليه وسلم لو قال قائل لا نستحبه أو لا نبالى أن لا نفعله لانه ليس بواجب هل الحجة عليه الا كهى عليكم أو رأيتم اذا استحبنا ركعتي الفجر والوتر وركعتين بعد المغرب وأن يطيل في الصبح والظهر ويخفف في المغرب لو قال قائل لا أبالى أن لا أفعل من هذا شيئا هل الحجة عليه الا أن تقول قولكم لا أبالى جهالة وترك السنة ينبغي أن تستحبوا ما صنع رسول الله بكل حال

(باب الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أبي الربيع المكي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا في غير خوف ولا سفر قال مالك أرى ذلك في مطر (قال الشافعي) فزعمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة الظهر والعصر والمغرب والعشاء ولم يكن له وجه عندكم الا أن ذلك في مطر ثم زعمتم أنكم تجمعون بين المغرب والعشاء بالمدينة في كل بلد جامع ولا تجمعون بين الظهر والعصر في المطر (قال الشافعي) وانما ذهب الناس في هذا مذاهب فمنهم من قال جمع بالمدينة توسعة على أمته لثلاث يخرج منهم أحد ان جمع بحال وليس لأحد أن يتأول في الحديث ما ليس فيه وقالت فرقة توهن هذا لان النبي صلى الله عليه وسلم وقت المواقيت في الصلاة فكان هذا خلافا لما روي من أمر المواقيت فردوا أن يجمع أحد في الحضرة في مطر أو غيره وامتنعوا من ثبوتهم وقالوا خالفه ما هو أقوى منه وقالوا لو ابتدأنا من مثل قول من قال يجمع لانه ليس في الحديث ذكر

(١) كذا في الأصل ويظهر أن فيه سقطا تأمل وحرر كسبه مستحسنة

للبادى بيان معنى والله أعلم لهم منى عنه الا أن أهل البادية يقدمون جاهلين بالاسواق وبحاجة الناس الى ما قدموا به ومستقلين المقام فيكون أدنى من أن يرتخص المشترون سلعيهم فاذا تولى أهل القرية لهم البيع ذهب هذا المعنى فلم يكن على أهل القرية في المقام شيء ينقل عليهم ثقله على أهل البادية فيرخصون لهم سلعيهم ولم يكن فيهم الغرة بموضع حاجة الناس الى ما يبيع الناس من سلعيهم ولا بالاسواق فيرخصونها لهم فنهوا والله أعلم لثلاث يكونوا سببا لقطع ما يرجى من رزق المشتري من أهل البادية لما وصفت من ارتخا صه منهم فأى حاضر باع لباده هو عاص اذا علم الحديث والبيع لازم غير مفسوخ بدلالة الحديث نفسه لان البيع لو كان يكون مفسوخا لم يكن في بيع الحاضر للبادى الا الضرر على البادى من أن تجبس سلعته

ولا يجوز فيها بيع غيره
حتى يلى هو أو يباد
مثله بيعها فيكون
كمكدها وأخرى
أن يرقق مشريه
منه بارتخاؤه أياها
بأكساده بالامر الأول
من رد البيع وغرة
السادى الآخر فم يكن
هيئته معنى يخاف يتمنع
فيه أن يرقق بعض
الناس من بعض فلم يجز
فيه والله أعلم بالامانات
من أن يبيع الحاضر
للبادى جائز غير مردود
والحاضر منه ي عنه

(باب تلقى السلع)

« حدثنا الربيع بن
قال أخبرنا الشافعى
قال أخبرنا مالك عن
أبي الزناد عن الأعمش
عن أبي هريرة أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا تلقوا السلع
(قال الشافعى) وقد
سمعت فى هذا الحديث
فمن تلقاها فصاحب
السلعة بالخيار بعد
أن يتقدم السوق (قال
الشافعى) وبهذا نأخذ
أن كان ثابتاً فى هذا
دليل على أن الرجل إذا
تلقى السلعة فاسترادا
فالباع جائز غير أن

مطر ولا غير بل قال من جلى الحديث أراد أن لا يخرج أمته (قال الشافعى) رحمه الله تعالى فذهبتم
ومن ذهب مذهبكم المذهب الذى وصفت من الاحتجاج فى الجمع فى المطر ورأى أن وجه الحديث هو الجمع
فى المطر ثم خالفتموه فى الجمع فى الظهر والعصر فى المطر أرايتم أن قال لكم قائل بل نجتمع بين الظهر والعصر
فى المطر ولا نجتمع بين المغرب والعشاء فى المطر حل الحجة عليه إلا أن الحديث إذا كانت فيه الحجة لم يجز أن يؤخذ
بعضه دون بعض فكذلك هى على من قال يجمع بين المغرب والعشاء ولا يجمع بين الظهر والعصر فلبا نجدكم
قولاً يصح والله المستعان أرايتم أن أروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جمع بين الظهر والعصر والمغرب
والعشاء واحتججتم على من خالفكم بهذا الحديث فى الجمع بين المغرب والعشاء هل تعدون أن يكون لكم
بهذا حجة فإن كانت لكم به حجة فعليكم فيه حجة فى ترككم الجمع بين الظهر والعصر وإن لم تكن لكم بهذا
حجة على من خالفكم فلا تجتمعوا بين ظهر ولا عصر ولا مغرب ولا عشاء لا يجوز غير هذا وأنتم خارجون
من الحديث ومن معانى مذاهب أهل العلم كلها والله المستعان أرايتم أن أروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جمع بين الظهر والعصر والعشاء
قائل كما قلتم أجمع بين المغرب والعشاء لأن أ كبر الاحاديث جاءت فيه ولا أجمع بين الظهر والعصر لأنهما
فى النهار والليل أهول من النهار حل الحجة عليه إلا أن الجمع رخصة فيها فلا يجوز أن يمنع أحدهما من بعضه دون
بعض فكذلك هى عليكم والله أعلم

(باب إعادة المكتوبة مع الامام)

سألت الشافعى عن الرجل يصلى فى بيته ثم يدرك الصلاة مع الامام قال يصلى معه (قال الشافعى) رحمه الله
تعالى أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن رجل من بني الدليل يقال له بسر بن مجاشع عن أبيه أنه كان فى مجلس
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذن بالصلاة فقام رسول الله فمسلى ويحجن فى مجلسه فقال له رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما منعك أن تصلى مع الناس ألسنت برجل مسلم قال بلى يا رسول الله ولكنى قد صليت
فى أهلى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا جئت فعل مع الناس وإن كنت قد صليت (قال الشافعى)
وأخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول من صلى المغرب أو الصبح ثم أدركهما مع الامام فلا يعدلها
« فقلت للشافعى فاذن تقول يعيد كل صلاة الا المغرب فإنه إذا أعادها صارت شفعاً (قال الشافعى) وقد
روى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخص فيه صلاة دون صلاة فلم يحتمل الحديث الا وجهين
أحدهما وهو أن يظهرهما أن يعيد كل صلاة بطاعة النبي صلى الله عليه وسلم وسعة الله أن يوفيه أجر الجماعة
والانفراد وقد روى مالك عن ابن عمر وابن المسيب أنهما أمران صلى فى بيته أن يعودك سالته مع الامام
وقال السائل أيتها أجمع صلاة فقال أو ذلك اليك انما ذلك الى الله وروى عن أبي أيوب الانصارى أنه أمر
بذلك وقال من فعل ذلك فله سهم جمع أو مثل سهم جمع وانما قلنا بهذا ما وصفنا من أن حديث النبي صلى
الله عليه وسلم جلة وأنه بلغنا أن الصلاة التى أمر النبي صلى الله عليه وسلم الرجلين أن يعودا لها صلاة الصبح
أو يقول رجل إن أدرك العصر أو الصبح لم يعدلها لأنه لا نافذة بعد واحدة منهما فكذا قال بعض المشركين
وأما ما قلتم فخلافاً لحديث النبي صلى الله عليه وسلم من الوجهين وخلاف ابن عمر وابن المسيب وأين العمل
وقولكم انا أعاد المغرب صارت شفعاً فكيف تصير شفعاً وقد فصل بينهما بسلام أترى العصر حين صليت
بعدها المغرب شفعاً أو العصر وترأ أو ترى كذلك العشاء انما صليت بعد المغرب أو ترى ركعتين بعد أو قبل
المغرب تصيران وترأ بان المغرب قبلهما أو بعدهما أم كل صلاة فصلت بسلام مغفارة للصلاة قبلها وبعدها ولو
كنتم قلتم يعود للمغرب ويشفعها ركعة فيكون تطوع بأربع كان مذهباً فاما ما قلتم فليس له وجه

(باب القراءة فى المغرب)

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بالطور فى المغرب

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن أم الفضل بنت الحارث سمعت يقرأ أو المرسلات عروفاً قلت يا بني لتسجد سترني بقرآنك هذه السورة أنتم لا تأخروا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها في المغرب : فقلت لشافعي فأنكره أن يقرأ في المغرب بالمطور والمرسلات وتقول يقرأ بأقصر منها فقال وكيف تذكره ما رويتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله ألا مروراً به عن النبي صلى الله عليه وسلم يخافه فاختتم إحدى الروايتين على الأخرى أو رأيت لم أستدل على ضعف مذهبي في كل شيء إلا أنكم تروون عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً ثم تقولون نكرهه ولم ترووا غيره فأقول أنكم اخترتم غيره عن النبي صلى الله عليه وسلم لا أعلم إلا أن أحسن حالكم أنكم قليلو العلم ضعفاء المذهب

(باب القراءة في الركعتين الأخيرتين)

سألت الشافعي أتقرأ خلف الإمام أم القرآن في الركعة الأخيرة تسير فقال الشافعي أحب ذلك وليس بواجب عليه فقلت وما الحجة فيه فقال أخبرنا مالك عن أبي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك أن عباد بن نسي أخبره أنه سمع قيس بن الحارث يقول أخبرني عبد الله الصنابحي أنه قدم المدينة في خلافة أبي بكر الصديق فقصي وراء أبي بكر المغرب فقرأ في الركعتين الأولىين بأمر القرآن وسورة من قصار المفصل ثم قام في الركعة الثالثة فدنوت منه حتى أن يابى لتكاد أن عسى ثيابه فسمعتة قرأ بأمر القرآن وبهذه الآية ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وبنا عجب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب فقلت لشافعي فأنكره هذه ونقول ليس عليه العمل لا يقرأ على أمر أم القرآن في الركعة الثالثة بشيء فقال الشافعي وقال سفيان بن عيينة لما سمع عمر بن عبد العزيز بهذا عن أبي بكر الصديق قال إن كنت لعلني غير هذا حتى سمعت بهذا فأخذت به قال فهل تركتم العمل على أبي بكر وابن عمر وعمر بن عبد العزيز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله أنه كان إذا صلى وحده يقرأ في الأربع جميعاً في كل ركعة بأمر القرآن وبسورة من القرآن قال وكان يقرأ أحياناً بالسورتين والثلاث في الركعة الواحدة في صلاة الفريضة فقلت لشافعي فأنكخالف هذا كله ونقول لا يزداد في الركعتين الأخيرتين على أم القرآن (قال الشافعي) هذا خلاف أبي بكر وابن عمر من روايتكم وخلاف عمر بن عبد العزيز من رواية سفيان وقولكم لا يجمع السورتين في الركعتين الأولىين هو خلاف ابن عمر من روايتكم وخلاف عمر من روايتكم لأنكم أخبرتم أن عمر قرأ بالتجويد فسجد فيها ثم قام فقرأ بسورة أخرى وخلاف غيره من رواية غيركم فأن العمل ما نراكم رويتم في القراءة في الصلاة في هذا الباب شيئاً إلا أن خالفتموه فمن اتبعتم ما أراكم فقامت بمعنى نعرفه إذا كنتم تروون عن أحد الشيء مرة فقبضوا عليه أيسعكم أن تخالفوهم مجتمعين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن أبابكر صلى الصبح فقرأ فيها سورة البقرة في الركعتين كآخراً فقلت لشافعي أنكخالف هذا نقول يقرأ في الصبح بأقل من هذا لأن هذا تثقيل على الناس (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة أنه سمع عبد الله بن عامر بن ربيعة يقول صليت وراء عمر بن الخطاب الصبح فقرأ فيها بسورة يوسف وسورة الحج قراءة بليغة فقلت والله لقد كان إذا يقوم حين يطلع الفجر قال أجل فقلت لشافعي فأننا نقول لا يقرأ في الصبح بهذا ولا يقدر نصف هذا لأنه تثقيل (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن أن القرافصة بن عمير الخنفي قال ما أخذت سورة يوسف إلا من قراءة عثمان بن عفان ياها في الصبح من كثرة ما كان يرددها فقلت لشافعي فأننا نقول لا يقرأ بها هذا تثقيل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقرأ في الصبح في السفر بالعشر الأول من المفصل

لهما حسب الساعة بعد أن يقدم السوق الخبز لأن تلتهم الحارين يشتري من البهوى قبل أن يصير إلى موضع المساومين من الغرلة بوجه النص من التين فأننا قدم صاحب السلعة السوق فيسوق بالخياريين انفاذاً للبيع ورده ولا خياراً لمتلى لأنه هو الغاز لا الغرور

(باب عطية الرجل لولده)

حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن جيب بن عبد الرحمن وعن محمد بن النعمان بن بشير بن عبد الله عن النعمان بن بشير أن أباه أتى به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني نخلت ابني هذا غلاماً كان لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل ولدك نخلت مثل هذا قال لا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجعه (قال الشافعي) وقد سمعت في هذا الحديث أن رسول الله قال أليس يسرك أن يكونوا في البر

اليثواء قال بلي قال
فارجعه حدثنا الربيع
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مسلم بن خالد
عن ابن جريج عن
الحسن بن مسلم عن
طاوس أن النبي قال
لا يحل لواهب أن يرجع
فيما وهب إلا والوالدين
ولده (قال الشافعي)
وحديث النعمان ثابت
وبه أخذ وفيه الدلالة
على أمور منها أحسن
الأدب في أن لا يفضل
رجل أحدا من ولده
على بعض في نحس
فيعرض في قلب المفضل
عليه شيء يمنعه من بره
لأن كثيرا من قلوب
الآدميين جبل على
الاقتصار عن بعض البر
إذا أوثر عليه والدلالة
على أن نحل الوالد بعض
ولده دون بعض جائز من
قبل أنه لو كان لا يجوز
كان يقال اعطوا أوليائه
وتركه سواء لأنه غير
جائز فهو على أصل ملكك
الاول أشبه من أن يقال
ارجعه وقوله صلى الله
عليه وسلم فارجعه
دليل على أن للوالد
ما أعطى الولد وأنه
لا يخرج بارتجاعه منه
فقدرى عن النبي أنه

في كل ركعة سورة ١١ قالت الشافعي فانا نقول لا يقرأ بهذا في السفر هذا ثقيل (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى فقد خالفتم في القراءة كل ما رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم أبي بكر ثم عمر ثم عثمان
ثم ابن عمر ولم تروا شيئا يخالف ما خالفتم عن أحد علمته من الناس فأين العمل خالفتموه من جهتين من
جهة التثنية ووجه التخفيف وقد خالفتم بعد النبي صلى الله عليه وسلم جميع ما رويتم عن الأئمة بالمدينة
بلا رواية ورواها عن أحد منهم هذا مما يبين ضعف مذهبيكم اذ رويتم هذا خالفتموه ولم يكن عندكم
فيه حجة فقد خالفتم الأئمة والعمل وفي هذا دليل على أنكم لم تجدوا من خلق الله خلفا يروى عن النبي
صلى الله عليه وسلم ثم أبي بكر وعمر وعثمان وابن عمر في القراءة في الصلاة ولا في أمر واحد شيئا يخالفه غيركم
وأنه لا خلق أشد خلافا لاهل المدينة منكم ثم خلافكم ما رويتم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي
فرض الله طاعته وما رويتم عن الأئمة الذين لا تجدون مثلهم فلو قال لكم قائل أتمم أشد الناس معاندة لاهل
المدينة وجد السبيل الى أن يقول ذلك لكم على لسانكم لا تقدر ون على دفعه عنكم ثم الحجة عليكم في خلافكم
أعظم منها على غيركم لأنكم ادعيت القيام بعلمهم واتباعهم دون غيركم ثم خالفتموهم بأكثر مما خالفهم به من
لم يدع من اتباعهم ما دعيت فلأن كان هذا خفي عليكم من أنفسكم ان فيكم لغفلة ما يجوز لكم معها أن تفقدوا
خلقا والله المستعان وأراكم قد تكلفتم الغتيا وطاولتم على غيركم ممن هو أقصد وأحسن مذهبا منكم

(باب المستحاضة)

سألت الشافعي عن المستحاضة يطبق عليها الدم دهرها فقال ان الاستحاضة وجهان أحدهما أن تستحاض
المرأة فيكون دمها مشتبها لا ينفصل اما نحن كله واما رقيق كله وإذا كان هكذا نظرت عدد الليالي والأيام
التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها فتركت الصلاة فيهن ان كانت تحيض نجسا
من أول الشهر تركت الصلاة نجسا من أوله ثم اغتسلت عند مضي أيام حيضها كما تغتسل الحائض عند
طهرها ثم توضأ لكل صلاة وتصلى وليس عليها أن تعيد الغسل مرة أخرى ولو اغتسلت من طهر الى طهر
كان أحب الي وليس ذلك بواجب عليها عندى والمستحاضة الثانية المرأة لا ترى الطهر فيكون لها أيام من
الشهر ودمها أجر الى السواد محتدم ثم يصير بعد تلك الايام رقيقا الى الصفرة غير محتدم فأيام حيض هذه
أيام احتدام دمها وسواده وكثرته فاذا مضت اغتسلت كغسلها لو طهرت من الحيضة وتوضأت لكل صلاة
وصلت ١١ فقلت للشافعي وما الحجة فيما ذكرته من هذا فقال الشافعي أخبرنا مالك عن هشام بن عروة
عن أبيه عن عائشة أنها قالت قالت فاطمة بنت أبي حيش يارسول الله اني لأطهر فأدع الصلاة فقال
النبي صلى الله عليه وسلم انما ذلك عرق وليس بالحيضة فاذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة فاذا ذهب قدرها
فاغسلي الدم عندك وصلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن أم
سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأته كانت تهراق الدم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاستفتت لها أم سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لمتنظر عدة الليالي والايام التي كانت تحيضهن من
الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر فاذا خلفت ذلا فلتغتسل ثم تستنفر
بنوب ثم تصلى قال فدل جواب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما وصفت من انفراق حال المستحاضتين
وفي قوله دليل على أنه ليس للحائض أن تستظهر بطريقة عين وذلك أنه أمر احدهما اذا ذهب مدة الحيض أن
تغسل عنها الدم وتصلى وأمر الأخرى أن تربص عدد الليالي والايام التي كانت تحيضهن ثم تغتسل وتصلى
والحديثان جميعا ينفيان الاستظهار ١١ فقلت للشافعي فانا نقول تستظهر الحائض بثلاثة أيام ثم تغتسل وتصلى
ونقول توضأ لكل صلاة (قال الشافعي) حديثنا كمال الذين يعتمدون عليهم عن رسول الله يخالفان الاستظهار

يسوى بينهم ثلثا بقصر واحد منهم في بره فان القرابة تنفس بعضها بعضا لم تنفس البعاده « قال الربيع » يريد البعده وقد فضل أبو بكر عائشة بنخل وفضل عمر عاصم بن عمر بنشئ أعطاه اياه وفضل عبد الرحمن بن عوف ولد أم كلثوم (قال الشافعي) ولو اتصل حديث طاوس انه لا يحل لواهب أن يرجع فيما وهب الا الوالد فيما وهب لولده لزمت أن من وهب هبة لمن يستثيه مثله أولا يستثيه وقبضت الهبة لم يكن للواهب أن يرجع في هبته وان لم ينه الموهوب له والله أعلم

(باب بيع المكاتب)

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت جاءتني بريرة فقالت اني كاتبته أهلي على تسع أواق في كل عام أوقيصة فأعنيني

فقال الشافعي هذا الكلام المحال أيعدو الكلب أن يكون ينجس ما يشرب منه ولا يحل شرب النجس ولا أكله ولا ينجسه فلا يغسل الاناء منه ولا يكون بالبادية فرض من النجاسة الا بالقرية مثله وهذا خلاف السنة والقياس والمعقول والعلة الضعيفة وأرى قولكم لم تزل الكلاب بالبادية حجة عليكم فاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يغسل الاناء من شرب الكلب سبعوا الكلاب في البادية في زمانه وقبله وبعده الى اليوم فهل زعمتم عن النبي صلى الله عليه وسلم أن ذلك على أهل القرية دون أهل البادية أو أهل البادية دون أهل القرية أو زعم لكم ذلك أحد من أئمة المسلمين أو فرق الله بين ما ينجس بالبادية والقرية أو رأيت أهل البادية هل زعموا لكم أنهم يلقون ألبانهم للكلاب ما تكون الكلاب مع أهل البادية الا لئلا نها تسرح مع مواشيهم ولهم أشخ على ألبانهم وأشد لها بقاء من أن يتخلوا بينها وبين الكلاب وهل قال لكم أحد من أهل البادية ليس يتنجس بالكلاب وهم أشد تحفظا من غيرهم أو مثلهم أو لو قاله لكم منهم قائل أيؤخذ الفقه من أهل البادية وان اعتلتم بأن الكلاب مع أهل البادية أفرأيت ان اعتل عليكم مثلكم من أهل الغبابة بأن يقول الفأر والوزغان والحسك والدواب لأهل القرية ألزم من الكلاب لأهل البادية وأهل القرية أقل امتناعا من الفأر ودواب البيوت من أهل البادية من الكلاب فاذما ماتت فأرة أو دابة في ماء رجل قليل أو زيتة أو لبنه أو مرقه لم تنجسه هل الحجة عليه الا أن يقال الذي نجس في الحال التي نجس فيها ينجس ما وقع فيه كان كثيرا بقرية أو بادية أو قلة لا فكذلك الكلاب بالبادية والفأر والدواب بالقرية أولى أن لا تنجس ان كان فيما ذكرتم حجة وما علمت أحد روى عنه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا التابعين أنه قال فيه لا يعمل قولنا الا أن من أهل زماننا من قال يغسل الاناء من الكلب مرة واحدة وكلهم قال ينجس جميع ما يشرب منه الكلب من ماء ولبن وورق وغيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان من تكلم في العلم من يخال فيه في شبهه والذي رأيتمكم تحتالونه لاشبهة فيه ولا مؤنة على من سمعه في أنه خطأ انما يكتفي سامع قولكم أن يسمعه فيعلم أنه خطأ لا ينكشف بتكلف ولا قياس يأتي به فان ذهبتم الى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر اذا ماتت الفأرة في السمن الحامد أن تطرح وما حوالها فدل ذلك على نجاستها فقد أخبر أن النجاسة تكون من الفأرة وهي في البيوت وانما قال في الفأرة قولنا عاما وفي الكلب قولنا عاما فان ذهبتم الى أن الفأرة تنجس على أهل القرية ولا تنجس على أهل البادية فقد سويتم بين قولكم وزدتم في الخطأ وان قلتم ان ما لم يسم من الدواب غير الفأرة والكلب لا ينجس فاجعل الوزغ لا ينجس لانه لم يذكر فاما أن تقولوا الوزغ ينجس ولا خبر فيه قياسا وزعمون أن الكلب ينجس مرة ولا ينجس أخرى فلا يجوز هذا القول

(باب ما جاء في الجنائز)

سألت الشافعي عن الصلاة على الميت الغائب وعلى القبر فقال أستحبها فقلت له وما الحجة فيها قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال نعى رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس النجاشي اليوم الذي مات فيه ونخرج بهم الى المصلى فصف وكبر أربع تكبيرات (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على قبر مسكينة توفيت من الليل قال وقدر وى عطاء أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قوم ببلد آخر « قلت للشافعي نحن نكره الصلاة على ميت غائب وعلى القبر فقال فقد رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة على النجاشي وهو غائب ورويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى على ميت وهو في القبر غائب فكيف كرهتم ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولقد حفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ساند موصول من وجوه أنه صلى على قبور وصلت عائشة على قبر أخيها وغير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من حديث الثقات غير مالك وانما

الصلاة دعا: لليت وهو اذا كان ملغفا يتنأى صلى عليه فاعلم انه يدعو بالصلاة بوجه علمنا فكيف لا ندعوه غائبا وهو في القبر بذلك الوجه

﴿باب الصلاة على الميت في المسجد﴾

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن بيضاء الا في المسجد قلت للشافعي فانا نكره الصلاة على الميت في المسجد فقال أرويت هذا أنه صلى على عمر في المسجد فكيف كرهتم الامر فيه وقد ذكر صاحبكم أذكر حده يثا خلفه عن النبي صلى الله عليه وسلم فاخرتم أحد الحديثين على الآخر فقلت ماذا كره فيه شاعنا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكيف يجوز أن تدعوا ما رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أصحاب النبي أنهم فعلوه بعمر وهذا عندكم عمل مجتمع عليه لا نالنا نرى من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد حضر موت عمر فخلف عن جنازته فتركتهم هذا بغير شيء رويتموه وكيف أخرتم أن ينام في المسجد ويصلي فيه الجنب طريفا ولا يجوز أن يصلي فيه على ميت « قال الربيع » مات سعيد نخرج أبو يعقوب البويطي ونخرجنا معه فصف بنا وكبر أربعا وصلينا عليه وكان أبو يعقوب الامام فأنكر الناس ذلك علينا وما بالينا

﴿باب في قوت الحج﴾

سألت الشافعي هل يحج أحد عن أحد قال نعم يحج عن لا يقدر أن يثبت على المركب والميت قلت وما الحجة قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن ابن عباس أن الفضل بن العباس كان رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم بخاته امرأته من ختم فقالت يا رسول الله ان فرضة الله في الحج أدركت أبي شيئا كبيرا لا يستطيع أن يثبت على الرحلة أفأج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أيوب عن ابن سيرين أن رجلا جعل على نفسه أن لا يبلغ أحد من واده الحلب فيحلب فيشرب ويسقيه الا حجه معه فبلغ رجلا من ولده الذي قال الشيخ وقد كبر الشيخ بخاء ابنه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره الخبر فقال ان أبي قد كبر ولا يستطيع أن يحج أفأج عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وذكر مالك وأ غيره عن أيوب عن ابن سيرين عن ابن عباس أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني أعجز كبره لا أستطيع أن نركبها على البعير وان ربطتها خفت أن تعوت أفأج عنها قال نعم قلت للشافعي فانا نقول ليس على هذا العمل فقال خالفتم ما رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم من روايتكم ومن رواية غيركم على بن أبي طالب روى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن المسيب والحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معنى هذه الأحاديث وعلى وابن عباس وابن المسيب وابن شهاب وربيعة بالمدينة يفتنون بأن يحج الرجل عن الرجل وهذا أشبه شيء يكون مثله عندكم عملا فتخالفونه كله لغير قول أحد من خلق الله علمته من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجميع من عدا أهل المدينة من أهل مكة والمشرق واليمن من أهل الفقه يفتنون بأن يحج الرجل عن الرجل قلت للشافعي فان من حجة بعض من قال هذا القول أنه قال انه روى عن ابن عمر لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد ففعل الحج في معنى الصيام والصلاة فقال الشافعي وهذا قول الضعف فيه بين من كل وجه قال أرويت لو قال ابن عمر لا يحج أحد عن أحد وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم أحد أن يحج عن أحد كان في قول أحد حجة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنتم تتركون قول ابن عمر لرأى أنفسكم ولرأى مثلكم ولرأى بعض التابعين فتجعلونه لا حجة في قوله اذا شئتم لأنكم لو كنتم

فقال عائشة ان أحب أهلك أن أعدها لهم عدتها ويكون ولأول لي فعلت فذهبت بريرة الى أهلها فقالت لهم ذلك فأبوا عليها بخاءت من عند أهلها ورسول الله جالس فقالت اني عرضت ذلك عليهم فأبوا الا أن يكون الولاء لهم فسمع ذلك رسول الله فسالها النبي فأخبرته عائشة فقال لها رسول الله خذها واشترطي لهم الولاء فانما الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة ثم قام رسول الله في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد فإني أبلغ رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرط الله أوثق وانما الولاء لمن أعتق أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة (قال الشافعي) وحديث يحيى عن عمرة عن عائشة أثبت من حديث هشام وأحسبه غلط

في قوله واشترط ليهم
الولاء وأحسب حديث
عمرة أن عائشة كانت
شرطت لهم بغير أمر
النبي وهي ترى ذلك يجوز
فأعلمها رسول الله أنها
ان أعتقتها فالولاء لها
وقال لا نعتك منها
ما تقدم فيها من شرطك
ولا أرى أمرها أن
تشرط لهم ما لا يجوز
(قال الشافعي) وبهذا
نأخذ وقد ذهب فيه
قوم مذاهب سأذكرها
حضرني حفظه منها ان
شاء الله (قال الشافعي)
فقال لي بعض أهل العلم
بالحديث والرأي يجوز
بيع المكاتب قلت
نعم في حالي قال وماهما
قلت أن يحل نجم من
نجوم السماء فيعجز
عن أدائه لأنه انما عادت
له الكتابة على الأداء
فاذا لم يؤد ففي نفس
الكتابة أن للمولى بيعه
لأنه اذا عاقدها على شيء
فلم يأت به كان العبد
بحاله قبل أن يكتبه
ان شاء سيده قال قد
علمت بهذا فالحال
الثانية قلت أن يرضى
المكاتب بالبيع والعجز
من نفسه وان لم يحل له

تر في قوله حجة لم تخالفوه لرأي أنفسكم ثم تقيمون قوله مقام تردون به السنة والآثار ثم تدعون في قوله
ما ليس فيه من النهي عن الحج قياسا والحج والصلاة والصيام هذا شريعة وهذا شريعة فان قلتم قد
يشبهان لأنه عمل على البدن أفرأيت ان قال لكم قائل أنتم تزعمون أن الحج في معنى الصلاة والصوم وقد أمر
النبي صلى الله عليه وسلم امرأة أن تحج عن أبيها فأنا أمر الرجل أن يصلي عن الرجل ويصوم عنه هل الحجة
عليه إلا أنه لا تقاس شريعة على شريعة فكذلك الحجة عليكم أفرأيت ما فرقت بينه السنة مما هو أشد تقاربا
منها فكيف فرقت بينه فان قلتم ما هو قلت نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الرطب بالتمر ونهى
عن المزابنة وأجاز بيع العرايا وهي داخلة في المزابنة وداخلة في بيع الرطب بالتمر ولم يحزها فلما أجازها فرقتنا
بينهما بالسنة وقلنا تجوز العرايا وهي رطب بتمر وكسل بحزاف ولا يجوز ذلك اذا وضع بالارض فكان التمر
والرطب في الارض معا فهذا أولى أن لا يفرق بينه بأنه شيء واحد (١) بعضه حلال بما أحله به رسول الله
وبعضه منهي عنه بما نهى عنه رسول الله وقد خالف هذا بعض المشركين فرأينا لنا عليهم بهذا حجة فالحجة
عليكم بنصه أن يحج أحد عن أحد وأتم تزوونه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا تزوون عن أحد من
أصحابه خلافة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكيف تقيسونه بالصوم والصلاة أفرأيت اذا كنتم تحجزون
أن يحج أحد عن أحد اذا وصى بذلك خالفتم ما قلتم من أن لا يحج أحد عن أحد وأجرت مثل ما رددتم
فيه السنة أفيجوز لو وصى أن يصلي عنه أو يصام عنه فان أجرتوه فقد دخلتم فيما كرهتم من أن يكون
عمل آخر لغيره وان لم تحجزوه فقد فرقت بين الصلاة والصوم والحج والله أعلم

(باب الحجامة للحرم)

سألت الشافعي عن الحجامة للحرم فقال يحتجم ولا يخلق شعرا ويحتجم من غير ضرورة فقلت وما الحجة
فقال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم وهو
يومئذ بلحي جمل (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء وطاوس أحدهما أو كلاهما
عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم فقلت الشافعي فانا نقول لا يحتجم المحرم الا
من ضرورة (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لا يحتجم المحرم
الا أن يضطر اليه مما لا بد له منه وقال مالك مثل ذلك قال الشافعي ما روى مالك عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه لم يذكر في حجامته النبي صلى الله عليه وسلم هو ولا غيره ضرورة أولى بنا من الذي رواه عن ابن عمر ولعل
ابن عمر كرهه ذلك ولم يحرمه ولعل ابن عمر أراد لا يكون سمع هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولو سمعه ما خالفه ان
شاء الله فقال برأيه فكيف اذا سمعت هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت بخلاف ما سمعت عنه اقول ابن
عمر وأنتم لم تثبتوا أن ابن عمر كرهه للناس قديتوفي المرفق نفسه ما لا يكره لغيره وأنتم تتركون قول ابن
عمر لرأي أنفسكم أفرأيت ان كرهتم الحجامة الا من ضرورة أتعدوا الحجامة من أن تكون مباحة له كما يباح له
الاغتسال والاكل والشرب فلا يبالى كيف احتجم اذا لم يقطع الشعرا وتكون محظورة عليه كحلاق الشعر
وغيره فالذي لا يجوز له الا الضرورة فهو اذا فعله بخلق الشعر أو فعل ذلك من ضرورة افتدى فينبغي أن
تقولوا اذا احتجم من ضرورة أن يقتدى والا فأنتم تخالفون ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وتقولون
في الحجامة قولاً متناقضاً

(باب ما يقتل المحرم من الدواب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

(١) أي وقد فرقت بينه فبعضه الحج تأمل كتبه صحيحه

نحس من الدواب ليس على المحرم في قتلهم جناح الغراب والحداة والعقرب والفأرة والكلاب العقور
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا نأخذ وهو عندنا جواب على المسئلة فكل ما جمع من الوحش أن
يكون غير مباح الختم في الاحلال وأن يكون مضر فقتله المحرم لأن النبي صلى الله عليه وسلم إذا أمر المحرم أن
يقتل الفأرة والغراب والحداة مع ضعف ضررها إذ كانت مما لا يؤكل لحمه كان ما جمع أن لا يؤكل لحمه وضره
أكثر من ضررها أولى أن يكون قتله مباحاً في الاحرام . قلت قد قال مالك لا يقتل المحرم من الطير ما ضره الا
ما سوى وقال بعض أصحابه كان قول النبي صلى الله عليه وسلم نحس من الدواب ليس على المحرم في قتلهم جناح
يدل على أن ما سواه من على المحرم في قتله جناح (قال الشافعي) رحمه الله أفرايت الحية أسيبت فقد زعم
مالك عن ابن شهاب أن عمر أمر بقتل الحيات في الحرم قلت فإراها كبا عاقورا قال وأتعرّف العرب أن الحية
كلب عقور وإنما الكلب عندها السبع والكلاب التي خلقها الله متقاربة فكلت الكلب فان قلت إنما قد
تضر فتقتل قيل غير مكابرة كما زعم صاحبكم أن الكلب العقور ما عدا على الناس فأخافهم وهي لا تعدو
مكابرة وإن ذهبتم إلى أنها تضر كذلك فقد أمر عمر بن الخطاب أن يقتل الزنبر في الاحرام والزنبر أنما هو
كالنحلة فكيف لم تأمر بقتل الزنبر وقد أمر به عمر وأمرتم بقتل الحية إذا أمرهم بما سمعكم تأخذون
من الأحاديث الأماخو يتم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلتم يقتل المحرم الفأرة الصغيرة ولا يقتل الغراب
الصغير وإذا قلتم هذا فقد أباحه النبي صلى الله عليه وسلم ومنعتموه فان قلت إنما أباح قتله على معنى أنه
يضر والصغير لا يضر في حاله تلك والفأرة الصغيرة لا تضر في حالها تلك فلا بد أن تحالفوا النبي صلى الله عليه
وسلم في الغراب الصغير والفأرة الصغيرة وهذا حجة عليكم إذ زعمتم أن الغراب يقتل لمعنى ضرره فينبغي أن
تقتل العقاب لأنها أضر منه فان قال لابل الحديث جله لا لمعنى قيل فلم لا يقتل الغراب الصغير لأنه غراب
سألت الشافعي عن خلق قبل أن ينحر أو ينحر قبل أن يرمى قال يفعل ولا فدية ولا حرج وكذلك كل ما كان
يعمل في ذلك اليوم فقد من شئاً قبل شئاً سيأبوا جهلاً على ما يبق عليه ولا حرج فقلت وما الحجة في ذلك
فقال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال
وقد رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع للناس عني يسألونه فداء رجل فقال يا رسول الله لم أشعر
خلقت قبل أن أذبح قال أذبح ولا حرج فداء رجل فقال يا رسول الله لم أشعر فحرت قبل أن أرمي فقال ارم
ولا حرج فاستل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شئ قد من ولا أخر إلا قال افعل ولا حرج (قال الشافعي)
رحمه الله وبهذا كاد نأخذ

(باب الشركة في البدنة)

سألت الشافعي هل يشتري السبعة جزوراً فينحر ونها عن هدى احصاراً وتمتع قال نعم قلت وما الحجة في
ذلك فقال أخبرنا مالك عن أبي الزبير المكي عن جابر قال نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبة
البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم عام الحديبية بدنة عن سبعة وبقرة عن سبعة والعلم يحيط أنهم من أهل بيوتات شتى لا من أهل بيت
واحد فجزئ البدنة والبقرة عن سبعة متممين ومخصوصين وعن كل سبعة وجبت على كل واحد منهم شاة إذا
لم يجدوا شاة وسواها واشتروها وأخرج كل واحد منهم حصته من ثمنها أو ملكوها بأى وجه ما كان ملك ومن
زعم أنها تجزئ عن سبعة لو وهبت لهم أو ملكوها بوجه غير الشراء كانت المشتراة أولى أن تجزئ عنهم . قلت
لشافعي فإنا نقول لا تدفع البدنة إلا عن واحد ولا البقرة وإنما تدفعها الرجل عن نفسه وأهل بيته فأما أن
يخرج كل إنسان منهم حصته من ثمنها أو يكون له حصه من لحمها فلا وإنما سمعنا لا يشترى في البدنة في النسك

شبه قال فأين هذا
قلت أفليس في المكاتب
شرطان إلى السيد بعه
في أحدهما وهو إذا لم يوف
قال بلى قلت والشرط
الثاني للعبد ما أدى
لأنه لم يخرج بالكتابة
من ملك سيده قال أما
الخروج من ملك سيده
فلم يك بالكتابة (قال
الشافعي) قلت وإذا لم
يخرج من ملك سيده
بالكتابة هل الكتابة
الاشترط للعبد على
سيده وللسيد على عبده
(١) قال لا قلت أرايت
من كان له شرط فتركه
أليس ينفسخ شرطه
قال أما من الاحرار
قبلى قلت فلم لا يكون
هذا في العبد قال العبد
لو كان له مال فعفا لم يجز
له قلت فإن عفا بآذن
سيده قال يجوز قلت
أفليس قد اجتمع العبد
والسيد على الرضا بترك
شرطه في الكتابة قال
بلى قلت ولو اجتمعا
على أن يعتق المكاتب
عبيده أو يهب ماله
جاز قال بلى قلت فلم
لا يجوز إذا اجتمعا على
ابطال الكتابة أن
(١) لعله قال نعم تأمل

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد يجوز أن يقال لا يشترط في النسك أن يوجب الرجل النسكة ثم بشره فيها غيره وليس في هذا أحد حجة لانه كلام عربي ولا حجة مع النبي صلى الله عليه وسلم وهذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه أهل الحديبية فكان ينبغي أن يكون هذا العمل عندكم لا تخالفونه لانه فعل النبي صلى الله عليه وسلم وألف وأربعمائة من أصحابه (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمرو عن جابر بن عبد الله قال كنا يوم الحديبية ألفا وأربعمائة وقال لنا النبي صلى الله عليه وسلم أنتم اليوم خير أهل الأرض قال جابر لو كنت أبصر لأريتكم موضع الشجرة وأنتم تجعلون قول الواحد وفعله حجة في بعض الأشياء فإذا وجدتم السنة وفعل ألف وأربعمائة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فهو واجب عليكم أن تجعلوه حجة

((باب التمتع في الحج))

سألت الشافعي عن التمتع بالعمرة إلى الحج فقال حسن غير مكروه وقد فعل ذلك بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وإنما اخبرنا الأفراد لانه ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أفرد غير كراهية للتمتع ولا يجوز إذا كان فعل التمتع بأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون مكروها * فقلت للشافعي وما الحجة فيما ذكرت قال الأحاديث الثابتة من غير وجه وقد حدثنا مالك بعضها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الله بن الحرث بن نوفل أنه سمع سعد بن أبي وقاص والخالد بن قيس عام حج معاوية بن أبي سفيان وهما يتذاكران التمتع بالعمرة إلى الحج فقال الخالد لا يصنع ذلك إلا من جهل أمر الله فقال سعد بثما قلت يا ابن أخي فقال الخالد فان عمر قد نهى عن ذلك فقال سعد قد صنعها رسول الله وصنعناها معه * فقلت للشافعي فند قال مالك قول الخالد أحب إلى من قول سعد وعمر أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم من سعد (قال الشافعي) عمر وسعد عالمان برسول الله وما قال عمر عن رسول الله شيئا يخالف ما قال سعد انما روى مالك عن عمر أنه قال افسلوا بين حجكم و عمرتكم فإنه أتم حج أحدكم وعمرته أن يعتمر في غير أشهر الحج ولم يرو عنه أنه نهى عن العمرة في أشهر الحج (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أنها قالت خرجنا مع رسول الله عام حجة الوداع فنامن أهل بحج ومنا من أهل بعمر ومنا من جمع الحج والعمرة وكنت من أهل بعمر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن حفصة أنها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم ما شأن الناس حلوا ولم تحل أنت من عمرتك قال اني لبدت رأسي وقلدت هدي فلا أحل حتى أنحر هدي (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن صدقة بن يسار عن ابن عمر أنه قال لأن أعتمر قبل الحج وأهدي أحب إلى من أن أعتمر بعد الحج في ذي الحجة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فهذا الحديثان من حديث مالك موافقان ما قال سعد من أنه عمل بالعمرة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في أشهر الحج فكيف جاز لكم وأنتم ترون هذا أن تكرهوا العمرة فيه وأنتم تثبتون عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما وصفت وادعيت من خلاف عمر وسعد وعمر لم يخالف سعدا عن النبي صلى الله عليه وسلم انما اختار شيئا غير مخالف لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد تتركون أنتم على عمر اختياره وحكمه الذي هو أكثر من الاختيار لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم تتركونه لما جاء عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تتركونه لقولكم فإذا جاز لكم هذا فكيف يجوز لكم أن تحتجوا بقوله على السنة وأنكم تدعون أنه خالفها وهو لا يخالفها وما رويتم عنه يدل على أنه لا يخالفها فادعيت خلاف ما رويتم وتخالفون اختياره

((باب الطيب المحرم))

سألت الشافعي عن الطيب قبل الإحرام بما يقي ريحه بعد الإحرام وبعد رمي الجرة والخلاق قبل الإفاضة

بطلانها قال وقلت لذهاب بريرة إلى أهلها مساومة بنفسها لعائشة ورجوعها إلى عائشة بجواب أهلها بأن اشتروا واولاها ورجب وعها بقبول عائشة ذلك يدل على رضاها بأن تباع ورضا الذي يكاتبها بذلك لأنها لا تشتري إلا من كاتبتها قال أجل فقلت فقد كان في هذا ما يكفيل مما سألت عنه قال فان قلت فلعلها عجزت قلت أفقرى من استعان في كتابته معجرا قال لا قلت فحدثها يدل على أنها لم تعجز وان كانت قد عجزت فلم يعجزها سيدها قال فلعل لأهلها بيعها قلت بغير رضاها قال اعل ذلك قلت أفقرها راضية اذا كانت مساومة بنفسها ورسولا لأهلها واليهم قال نعم قلت فينبغي أن يذهب توهم أنهم يسم باعوها بغير رضا وتعلم أن من لقيناه من المفتين اذالم يختلفوا في أن لا يبيع المكاتب قبل أن يعجز أو يرضى بالبيع

لا يجبهون سنة رسول الله وأنه لو كان محتسباً معين كان أولاهما مذهب إليه عوام الفقهاء مع أنه بين في الحديث كما وصفت أن لم تبع إلا برضاها قال أجب (قال الشافعي) فقال لبعض الناس فما معنى إبطال النبي شرط عائشة لأهل بيته قلت إن بنا والله أعلم في الحديث نفسه أن رسول الله قد أعلمهم أن الله قد قضى أن الولاء لمن أعتق وقال ادعوههم لا بآئهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فاحذروا نكاحكم في الدين وموااليكم الآية وأنه نسبهم إلى مواليتهم كما نسبهم إلى آباءهم وكما لم يجز أن يحولوا عن آباءهم فكذلك لا يجوز أن يحولوا عن مواليتهم ومواليهم الذين ولو امتهم وقال الله واذتقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك وقال رسول الله الولاء أعلن أعتق ونهى رسول الله عن بيع الولاء وعن هبته وزوى عنه أنه قال الولاء لجة كلحمة

فقال جائز وأحببه ولا أكرهه لثبوت السنة فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والأخبار عن غير واحد من أصحابه فقلت وما الحجة فيه فقال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرم وحله قبل أن يطوف بالبيت فقلت للشافعي فأنكره الطيب للحرم ونكره الطيب قبل الإحرام وبعد الإحلال قبل أن يطوف بالبيت ونزوى ذلك عن عمر بن الخطاب فقال الشافعي أني أراكم لاتدرون ما تقولون فقلت ومن أين فقال أرايتم نحن وأنتم بأي شيء عرفنا أن عمر قاله أليس انما عرفنا بأن ابن عمر واه عن عمر فقلت بلى فقال وعرفنا أن النبي صلى الله عليه وسلم تطيب بخير عائشة فقلت بلى قال وكلاهما صادق فقلت نعم فإذا علمنا بأن النبي صلى الله عليه وسلم تطيب وأن عمر نهى عن التطيب علماً واحداً هو خير الصادقين عنهما معاً فلا أحسب أحداً من أهل العلم يقدر أن يترك ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم لغيره فإن جاز أن ينهم الغلط على بعض من يتناوبين النبي صلى الله عليه وسلم من حدثنا جاز مثل ذلك على من يتناوبين عمر من حدثنا بل من روى عن عائشة تطيب النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من روى عن ابن عمر نهى عن التطيب روى عن عائشة سالم والقاسم وعروة والأسود بن يزيد وغيرهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأراكم إذا أصبتم لم تعقلوا من أين أصبتم وإذا أخطأتم لم تعرفوا سنة تذهبون إليها تعذر وإبان تكونوا ذهبت إلى مذهب بل أراكم انما ترسلون ما جاء على ألسنتكم عن غير معرفة انما كان ينبغي أن تقولوا من كره الطيب للحرم انما نهى عن الطيب أنه حضر النبي صلى الله عليه وسلم بالجعرانة حين سأله أعرابي أحرم وعليه حبة وحلوق فأمره بنزع الحبة وغسل الصفرة * فقلت للشافعي أقترى لنا بهذا حجة وأنعما هذا شبهة وما الحجة على من قال هذا قال إن كان قاله بهذا فقد ذهب عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم تطيب فقال بما حضر وتطيب النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الاسلام سنة عشر وأمر الأعرابي قبل ذلك بسنتين في سنة عثمان فلو كانا مختلفين كان أباحته التطيب ناسخاً لمنعه وليس بمختلفين انما نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يتزفر الرجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابن علية عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يتزفر الرجل (قال الشافعي) وأمر الرجل أن يغسل الزعفران عنه وقد تطيب سعد بن أبي وقاص وابن عباس للإحرام وكانت الغالية ترى في مفارقة ابن عباس مثل الرب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابن عينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله قال قال عمر بن ربي الجرد فقد حل له ما حرم عليه إلا النساء والطيب وقال سالم قالت عائشة طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا ينبغي أن يكون الصالحون من أهل العلم فأما ما تذهبون إليه من ترك السنة لغيرها وترك ذلك الغير لراي أنفسكم فالعلم إذا اليك تأتون منه ماشتم وتدعون منه ماشتم تأخذون بلا تبصر لما تقولون ولا حسن روية فيه أرايتم إذا خالفتم السنة هل عرفتم ما قلتم كرهتم الطيب قبل الإحرام لأنه يبقى بعد الإحرام وقد كان الطيب حلالاً فإذا كرهتموه إذا كان يبقى بعد الإحرام فلا وجه لقولكم إلا أن تقولوا وجدناه إذا كان محرماً منوعاً أن يبتدى طيباً فإذا تطيب قبل يحرم فما يبق كان كابتداء الطيب في الإحرام قلت فأنتم تحيرون بأن يدهن المحرم بما سبق لينة وذهابه الشعث ويرجل الشعر قال وما هو قلت ما لا طيب فيه مثل الزيت والشرق وغيره قال هذا لا يصلح للحرم أن يبتدى الأدهان به ولو فعل وجبت عليه كفارة المنطيب عندنا وعندكم وانما كان ينبغي أن تقولوا لا يدهن شيء يبق في رأسه لينة ساعة أو تجيزوا الطيب إذا كان قبل الإحرام ولولم يكن في هذا سنة تبع انبغي أن لا يقال إلا واحداً من هذين القولين

(باب في العمري)

قال سألت الشافعي عن أعمري له ولعقبه فقال هي الذي يعطاها لا ترجع إلى الذي أعطاه فقالت وما
الجنة فقال السنة الثابتة من حديث الناس وحديث مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أخبرنا مالك
عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيعارجل أعمري
عمرى له ولعقبه فأنما هي الذي يعطاها لا ترجع إلى الذي أعطى لأنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث قال
وبها تأخذ ويأخذ عامة أهل العلم في جميع الأمصار بغير المدينة وأكابر أهل العلم وقدرى هذا مع جابر
ابن عبد الله زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم فقالت للشافعي فانا نخالف هذا فقال أتحالفونه
وأنتم تروونه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان جنتنا فيه أن مالكا قال أخبرنا يحيى بن سعيد
عن عبد الرحمن بن القاسم أنه سمع مكحولاً الدمشقي يسأل القاسم بن محمد عن العمري وما يقول الناس فيها
فقال له القاسم ما أدركت الناس الا وهم على شروطهم في أموالهم وفيما أعطوا (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى ما أجابه القاسم عن العمري بشئ وما أخبره الا أن الناس على شروطهم فان ذهب إلى أن يقول العمري
من المال والشرط فيها جاز فقد شرط الناس في أموالهم شروطاً لا تجوز لهم فان قال قائل وما هي قيل
الرجل يشتري العبد على أن يعتقه والولاء للبائع فيعتقه فهو حر والولاء لامتق والشرط باطل فان قال
السنة تدل على ابطال هذا الشرط قلنا والسنة تدل على ابطال الشرط في العمري فلم أخذت بالسنة مرة
وتركتها مرة قول القاسم لو كان قصده قصد العمري فقال انهم على شروطهم فيها لم يكن في هذا ما يرد به
الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فان قال قائل ولم قيل نحن لانعلم أن القاسم قال هذا الا بخبر يحيى
عن عبد الرحمن عنه وكذلك علمنا قول النبي صلى الله عليه وسلم في العمري بخبر ابن شهاب عن أبي سلمة عن
جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم وغيره فاذا قبلنا خبر الصادقين فمن روى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم
أرجح ممن روى هذا عن القاسم لا يشك عالم أن ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يقال به مما
قاله أناس بعده قد عيكن أن لا يكونوا سمعوا من رسول الله ولا بلغهم عنه شئ وانهم لناس لا نعرفهم فان
قال قائل لا يقول القاسم قال الناس الجماعة من أصحاب رسول الله أو من أهل العلم لا يجادلون النبي صلى
الله عليه وسلم سنة ولا يجمعون أبداً من جهة الرأي ولا يجمعون الا من جهة السنة قيل له أخبرنا مالك
عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أن رجلاً كانت عنده وليدة لقوم فقال لأهلها شأنكم بها فرأى الناس
أنها ناطقة وأنتم تزعمون أنها ثلاث فاذا قيل لكم ترون قول القاسم والناس إنها ناطقة قلتم لا ندري
من الناس الذين يروى هذا عنهم القاسم فان لم يكن قول القاسم والناس حجة عليكم في رأي أنفسكم لهو
عن أن يكون على رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة أبعد ولئن كان حجة لعله أخطأتم بخلافكم اياه برأيكم
وانا لنحفظ عن ابن عمر في العمري مثل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا
سفيان عن عمرو بن دينار وجيد الأعرج عن حبيب بن أبي ثابت قال كنت عند ابن عمر بقاء رجل من
أهل البادية فقال اني وهبت لابني ناقة فحياته وانها تاتج إبلا فقال ابن عمر هي له حياته وموته فقال اني
تصدقت عليه بها قال ذلك أبعدك منها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي
نجيح عن حبيب بن أبي ثابت مثله الا أنه قال أضنت واضطربت يعني كبرت واضطربت (قال الشافعي)
أخبرنا سفيان عن عمرو بن سليمان بن يسار أن طارقاً قاضي بالمدينة بالعمري عن قول جابر بن عبد الله عن النبي
صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمرو بن طائوس عن حجر المديني عن زيد بن ثابت أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال العمري للوارث (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء بن أبي
رباع عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تعروا ولا ترقبوا فم أعمرياً أو أرقبه فسيبيله سبيل

النسب لا يباع ولا يوهب
فلما بلغهم هذا كان
من اشترط خلاف
ما قضى الله ورسوله
عاصياً وكانت في المعاصي
حدود وآداب وكان من
آداب العاصين أن
تعطل عليهم شروطهم
لنكوا عن مثلها وينك
بها غيرهم وكان هذا
من أحسن الأدب

(باب الخبايا)

حدثنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا اسمعيل
ابن ابراهيم بن عليقة عن
عبد العزيز بن صهيب
عن أنس بن مالك أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم
ألمحين قال وروى
مالك عن يحيى بن
سعيد عن عباد بن عيم
أن عويم بن أشقر
ذبح أضحية قبل أن يغدو
يوم الأضحية وأنه ذكر
ذلك لرسول الله فأمره
أن يعود بضحية أخرى
قال وروى مالك عن
يحيى بن سعيد عن بشير
ابن يسار أن أبا بردة بن
نبار ذبح قبل أن
يذبح النبي صلى الله عليه وسلم
يوم الأضحية فزعم
أن رسول الله أمره

الموت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين قال حضرت شريكاً فقلت
 لا شيء - ثم قال لا شيء يا أيوبية بما نسبتي لي فقال له شريك استأنا فضيت لك ولكن شئت صلي الله
 عليه وسلم قضيت مثلاً بعين مستقاة من أعمر شيئاً حياته فهو لورثته إذا مات (قال الشافعي) فتكررت
 ما وصفت من العمري مع ثبوته - عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول زيد بن ثابت وجابر بن عبد الله وابن عمر
 وسليمان بن يسار وعروة بن الزبير وهذا عندكم عمل عبد الله صلى الله عليه وسلم لتوهم في قول القاسم وأنت
 تعبدون في قول القاسم أفني في رجل قال لأمة قوم شأنكم بها فرأى الناس أنها تطلقه ثم تخالفونه برأبكم
 وما روى القاسم عن الناس والله أعلم

(باب ما جاء في العقيقة) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم
 ابن الخثر التيمي قال تسحب العقيقة ولر بعصفور - قلت للشافعي فأنقول ليس عليه العمل ولا نلتفت إلى
 قوله تسحب قال قد يمكن أن لا يكون استحبابها للأهل العلم بالمدينة (قال الشافعي) أخبرنا الشافعي عن يحيى
 ابن سعيد عن سليمان بن يسار أن الناس كانوا يقضون في الجوس بمائة مائة درهم وأن اليهود والنصارى إذا
 أصيبوا بقضى لهم بقدر ما يعتلهم قومهم فيما بينهم - قلت فأنقول في اليهودي والنصراني نصف دية المسلم
 ولأنه ثبت في الرواية سليمان بن يسار أن الناس (قال الشافعي) سليمان مثل القاسم في السن أو أسن منه فإن
 كانت لكم حجة بقول القاسم الناس فهي عليكم بقول سليمان بن يسار لأنه لا يثبت عن النبي صلى الله عليه
 وسلم في اليهودي والنصراني قول

(باب في الحرب يسل)

سألت الشافعي عن المشركين الوثنيين الحربيين يسلم الزوج قبل المرأة والمرأة قبل الزوج أقام المسلم منهما
 في دار الاسلام أو خرج فقال ذلك كله سواء ولا يحل للزوج اصابها (٣) ولله أن يصيبها إذا كان واحداً منهما
 مسلماً ونظرتهما إلى انقضاء العدة فإن انقضت عدة المرأة قبل أن يسلم الزوج انقطعت العصمة بينهما
 وكذلك لو كان الزوج المسلم فانقضت عدة المرأة قبل أن تسلم هي انقطعت العصمة بينهما لا اختلاف بين
 الزوج والمرأة في ذلك - فقلت له علام اعتمدت في هذا فقال علي ما أعلم من أهل العلم بالمغازي في هذا
 اختلافاً من أن أباسفيان أسلم قبل امرأته وأن امرأه صفوان وعكرمة أسلمتا قبلهما ثم استقروا على النكاح
 وذلك أن آخرهم اسلاماً أسلم قبل انقضاء عدة المرأة وفيه أحاديث لا يحضر في ذكرها وقد حضر في منها
 حديث مرسل وذلك أن مالكا أخبرنا عن ابن شهاب أن صفوان بن أمية هرب من الاسلام ثم أتى النبي
 صلى الله عليه وسلم وشهد حينئذ والطائف مشركاً وامرأته مسلمة واستقروا على النكاح قال ابن شهاب فكان
 بين اسلام صفوان وامرأته نحو من شهر - فقلت له رأيت أن قلت مثل ما قلت إذا أسلمت قبل زوجها خرجت
 من الدار ولم تخرج ثم أسلم الزوج فيه ما على النكاح عالم تنقض العدة وإذا أسلم الزوج قبل المرأة وقعت
 الفارقة بينهما إذا عرض عليها الاسلام فلم تسلم لأن الله تبارك وتعالى يقول ولا تمسكوا بعصم الكوافر
 (قال الشافعي) إذا دخل عليكم والله أعلم خلاف التأويل والأحاديث والقياس وما القول في رجل يسل
 قبل امرأته والمرأة قبل زوجها الا واحد من قولين أنتم قوم لم تعرفوا فيه الأحاديث أو عرفتموها فرددتوها
 بتأويل القرآن فإذا تأولتم قول الله ولا تمسكوا بعصم الكوافر لم تعدوا أن تكونوا أردتم بقوله تبارك وتعالى
 أنه إذا أسلم الزوج انقطعت العصمة بينهما مكانه وأنتم لم تقولوا به هذا وزعم أن العصمة انما تنقطع بينهما
 إذا عرض على الزوجة الاسلام فأبت وقد عرض عليها الاسلام من ساعتها ويعرض عليها بعد سنة وأكثر
 فليس هذا بفنائه الآية ولم تقولوا في هذا خبر ولا يجوز أن يقال بغير ظاهر الآية إلا بخبر لازم فقلت

أن يعود بنحوه أخرى
 قال أبو بردة لا يجد
 إلا بعد ذلك أو قال النبي
 وإن لم يجد إلا بعد ذلك
 فأنشأه (قال الشافعي)
 وأنت لا أن يكون انما
 أمره أن يعود بنحوه
 أخرى لأن النخبة واجبة
 واحتمل أن يكون انما
 أمره أن يعود أن أراد
 أن ينحى لأن النخبة
 قبل الوقت ليست
 بنخبة تجزئه فيكون
 في عداد من ضحى قال
 ووجدنا الدلالة عن
 رسول الله أن النخبة
 ليست بواجبة لا يحل
 تركها وشي سنن يجب
 لروها ويكره تركها لا
 على إيجابها فإن قيل
 فأبى السنة التي دلت
 على أنها ليست بواجبة
 قيل أخبرنا سفيان
 ابن عيينة عن عبد
 الرحمن بن حنبل عن
 سعيد بن المسيب عن
 أم سلمة قالت قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 إذا دخل العشر ذان
 أراد أحدكم أن يضيئ
 فلا يمس من شعره ولا
 بشرة شيئاً (قال الشافعي)
 وفي هذا الحديث دلالة
 على أن النخبة ليست

براجة لقول رسول
الله فان أراد أن ينحى
ولو كانت الضحية واجبة
أنسبه أن يقول فلا
يس من شعره حتى
ينحى ونأمر من أراد
أن ينحى أن لا يس من
شعره شيئاً حتى ينحى
اتباعاً واختياراً فان
قال قائل ما دل على
انه اختيار لا واجب
قيل له روى مالك بن
أنس عن عبد الله بن أبي
بكر عن عمرة عن عائشة
قالت أنا قتلت فلان
هدى رسول الله يدي
ثم قلدها رسول الله بيده
ثم بعث بهما مع أبي فلم
يحرم على رسول الله شيئاً
أحلله الله له حتى نحر
الهدى (قال الشافعي)
في هذا دلالة على
ما وصفت من أن المرء
لا يحرم بالبعثة بهديه
يقول البعثة بالهدى
أكبر من ارادة الضحية

فان قلت بعرض عليها الاسلام من ساعتها قال الشافعي أفليس يقيم بعد اسلامه قبل يفرق بينهما أو رأيتم
أن كانت غائبة عن موضع اسلامه أو بعيداً لا تكلم أو غمى عليها فان قلت تطلق فقد تركتم العرض وان
قلت ينتظر بها فقد أقامت في حاله وهي كافرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والآية في المتحنة مثلها
قال الله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار لاحق حل ليم ولا هم يحلون لهن فسوى
بينهما وكيف فرقتم بينهما (قال الشافعي) هذه الآية في معنى تلك لا تعدوها ثانياً لآيتان أن تكونا تادلان
على أنه اذا اختلف دين الزوجين فكان لا يحل الزوج جماع زوجته لاختلاف الدين فقد انقطعت العصمة
بينهما أو يكون لا يحل له في تلك الحال ويتم انقطاع العصمة ان جاءت عليها مدة ولم يسلم المختلف عن الاسلام
منهما فان كان هذا المعنى لم يصلح أن تكون المدة الانجبر يلزم لان رجلاً لو قال مدته مائة أشهر أو يوم لم
يجز هذا من قبل الرأي انما يجوز من جهة الأخبار اللازمة فلما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة
أبي سفيان وكان أبو سفيان قد أسلم هو وامرأته هند مقيمة بمكة وهي دار حرب لم تسلم وأمرت بقتله ثم أسلمت
بعد أيام فاستقر على النكاح وهرب عكرمة بن أبي جهل وصفوان بن أمية من الاسلام وأسلمت زوجتها
ثم أسلمت فاستقر على النكاح وكان ابن شهاب جل أحد الحديثين أو هما معافذ كرفيه توقيت العدة ذلك
على انقطاع العصمة بين الزوجين ان انقضت العدة قبل يسلم المختلف عن الاسلام منهما لا أن انقطاع
العصمة هو أن يكون أحدهما مسلماً ويكون الفرق ممنوعاً حين يسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
فقيل لبعض من يذهب الى التفریق بين الزوج يسلم قبل المرأة والمرأة تسلم قبل الزوج أنجهلون امرأة أبي
سفيان قالوا ولكن كان الذي بين اسلامهما يسيراً قيل أما علمتم أن أباسفيان قد أسلم وقد أقامت هند
على الكفر ثم أسلمت فاستقر على النكاح قال بلى قيل أو ليس بقيت عقدة عليها وقد أسلم قبلها قال بلى
قيل فلو كان معنى الآية ولا تمسكوا بعصم الكوافر على أنه متى أسلم حرمت كنتم قد خالفتم الآية وقولكم
وعلمتم أن السنة في هند على غير ما قلتم وإذا كان لا تمسكوا بعصم الكوافر جاءت عليهم مدة لم تسلم فيها المدة
لا تجوز الانجبر يلزم مثله (قال الشافعي) وأنتم اذا قلتم لا يفسخ بينهما حتى يعرض عليها الاسلام فتأباه فاذا
عرض عليها الاسلام فأنه انفسخ النكاح قيل فاذا كانت بلاد نائية فاذا انقضت عدتها انفسخ النكاح
وان لم يعرض عليها الاسلام وهذا خارج من الوجهين والمعقول ان كان يقطع العصمة أن يسلم الزوج قبلها
انبغي أن نخرجهما من يد قبل عرض الاسلام وان كان ذلك مدة المدة التي نذهب اليها نحن وأنتم العدة

(باب في أهل دار الحرب)

سألت الشافعي عن أهل الدار من أهل الحرب يقتسمون الدار ويملك بعضهم على بعض على ذلك القسم
ويسلمون ثم يريد بعضهم أن ينقض ذلك القسم ويقسمه على قسم الاسلام فقال ليس ذلك له قلت ما الخجة
في ذلك قال الاستدلال بمعنى الاجماع والسنة قلت وأين ذلك قال رأيتم أهل دار الحرب اذا سبي بعضهم
بعضاً وغصب بعضهم بعضاً وقتل بعضهم بعضاً ثم أسلموا أهدرت الدماء وأقررت الأرقاء في يدي من أسلموا
وهم رقيق لهم والأموال لانهم ملكوها عليهم قبل الاسلام فاذا ملكوا بقسم الجاهلية فاذلك الملك باحق
وأولى أن يثبت لمن ملكه من ملك الغصب والاسترقاق لمن كان حراً مع أنه أخير فمالك عن ثور بن زيد انه بلى
أنه قال انغنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيعاد داراً وأرض قيمت في الجاهلية فهي على قسم
الجاهلية وأيعاد داراً وأرض أدر كها الاسلام لم تقسم فهي على قسم الاسلام (قال الشافعي) نحن نروى
فيه حديثاً أثبت من هذا مثل معناه

(باب المختلقات التي
يوجد على ما يوجد منها
دليل على غسل القدمين
ومسحهما)

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي نحن نقرأ
آية الوضوء فأنغسلوا
وجوهكم وأيديكم

﴿باب البيوع﴾

سألت الشافعي عن الرجل يأتي بذهب إلى دار الضرب فيعطيها الضراب بدنانير مضر وبه ويريد على وزنها قال هذا الربا بعينه المجمل قلت وما الحجة قال أخبرنا مالك عن موسى بن أبي عيم عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن عمر قال لا تبعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضهما على بعض ولا تبعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضهما على بعض * فقلت للشافعي فإنا نزع أنه لا بأس بهذا قال فهذا الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم بعينه فكيف أخرجه قال هذا من ضرب قولكم في اللحم أنه لا بأس أن يباع بعضه ببعض بغير وزن بالبادية وحيث ليس موازين فإن كان اللحم من الطعام الذي نهى عنه إلا مثلاً بمثل فقد أخرجه وان لم يكن منه فلم تخرمونه في القرية وتجيزونه في البادية وأنتم لا تجيزون بالبادية ثم ابرأتم إلا مثلاً بمثل وان لم يكن في البادية ميكال وأخرجه هذا في الخبر أن يباع بعضه ببعض بغير وزن إذا تحرى في القرية والبادية وفي البيض وما أشبهه

﴿باب متى يجب البيع﴾

سألت الشافعي متى يجب البيع حتى لا يكون للبائع نقضه ولا للمشتري نقضه إلا من عيب قال إذا تفرق المتبايعان بعد عقد البيع من المقام الذي تبايعاه فقلت وما الحجة في ذلك قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا البيع الخيار * فقلت له فإنا نقول ليس لذلك عندنا حذم معروف ولا أمر معمول به فيه (قال الشافعي) الحديث بين لا يحتاج إلى تأويل ولكني أحسبكم التمس العذر من الخروج منه بتجاهل كيف وجه الحديث وأي شيء يخفى عليه قد زعمتم أن عمر قال لمالك بن أنس حين اصطف من طلحة بن عبيد الله بمائة دينار فقال له طلحة انظرنني حتى يأتي خازني من الغابة فقال لا والله لا تفارقه حتى تقبض منه فزعمتم أن الفراق فراق الأبدان فكيف لم تعلموا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا أن الفراق فراق الأبدان فإن قلتم ليس هذا أردنا إنما أردنا أن يكون عمله بعده فابن عمر الذي سمع من النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ابتاع الشيء يعجبه أن يجبله فارق صاحبه فشيئاً قليلاً ثم يرجع أخبرنا بذلك سفيان عن ابن جريح عن نافع عن ابن عمر وقد خالفتم النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمر جميعاً

﴿باب بيع البرناج﴾ سألت الشافعي عن بيع الساج المدرج والقبطية وبيع الأعدال على البرناج على أنه واجب بصفة أو غير صفة قال لا يجوز من هذا شيء إلا المشتريه الخيار إذا رآه قلت وما الحجة في ذلك قال أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان وعن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملامسة والمناذرة * فقلت للشافعي فإنا نقول في الساج المدرج والقبطية المدرج لا يجوز بيعهما إلا في معنى الملامسة وزعم أن بيع الأعدال على البرناج يجوز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلا أعدل التي لا ترى أدخل في معنى الغر المحرم من القبطية والساج يرى بعضه دون بعض ولا بد لا يرى من الأعدال شيء وإن الصفقة تقع منها على ثياب مختلفة * فقلت للشافعي إنما تفرق بين ذلك لأن الناس أجازوه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ما علمت أحداً يقتدي به في العلم أجازوه فإن قلتم إنما أجازوه على الصفة فيمنوع الصفات لا يجوز إلا المضمونة على صاحبها بصفة يكون عليه أن يأتي بها بكل حال وليس هكذا بيع البرناج أرايت لو هلك المبيع أي يكون على بائعه أن يأتي بصفة مثله فإن قلتم لا فهذا لا بيع عين ولا بيع صفة

إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين بنصب أرجلكم على معني فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم وامسحوا برؤوسكم وعلى ذلك عندنا دلالة السنة والله أعلم قال والكعبان اللذان أمر بغسلهما ما أشراف من مجمع مفصل الساق والقدم والعرب تسمى كل ما أشراف واجتمع كعبا حتى تقول كعب سمن (قال الشافعي) فذهب عوام أهل العلم أن قول الله وأرجلكم إلى الكعبين كقوله وأيديكم إلى المرافق وأن المرافق والكعبين مما يغسل * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عمران بن بشير عن سالم سبلان مولى الضريرين قال خرجنا مع عائشة زوج النبي إلى مكة فكانت تخرج بأبي حتى يصلي بها قال فأني عبد الرحمن ابن أبي بكر بوضوء فقالت عائشة أسبغ الوضوء فإني سمعت

﴿باب بيع الثمر﴾

سألت الشافعي عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه نهى البائع والمشتري (قال الشافعي) وبهذا أنا أخذ وفيه دلالة بينة منها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذهب عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه قال وصلاحه أن ترى فيه الحمرة والصفرة لأن الآفة قد تأتي عليه أو على بعضه قبل بلوغه أو يجذب سرا وهو في الحال التي نهى عنها ظاهر يراه البائع والمشتري كما كان يراه إذا رثت فيه الحمرة بما وصفنا من معنى أن الآفة ربما كانت فقطعة أو نقصته كانت كل ثمرة مثله لا يحل أن تباع أبد حتى ترثي وينضج منها ذلك وبهذا قلنا وقد قلتم بالجسلة وقلنا لا يحل بيع القثاء ولا الخربز وإن ظهر وعظم حتى يرى فيه النضج (قال الشافعي) وقلنا فإذا لم يحل بيع القثاء والخربز حتى يرى فيه النضج كان بيع ما لم يخرج من القثاء والخربز أحرم لأنه لم يبدو صلاحه ولم يخلق ولا يدري لعله لا يكون * فقلت للشافعي فإنا نقول إذا ظهر شيء من القثاء حل أن تباع ثمرة تلك وما خلق من القثاء ما نبت أصله (قال الشافعي) وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه فلم أجزتم بيع شيء لم يخلق بعد ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع السنين وبيع السنين بيع الثمرين فإن زعمتم أنه يجوز في الخل إذا طابت العام أن تباع ثمرة قابلا فقد خالفتم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من الوجهين وإن زعمتم أن بيع ثمرة لم تأت لا يحل فكذلك كان ينبغي أن تقولوا في القثاء والخربز * سألت الشافعي عن القثاء والخربز والفجل يشتري أي يكون لشريده أن يبيعه قبل أن يقبضه فقال لا ولا يباع شيء منه بشئ منه متفاضلا يدا بيد قلت للشافعي وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر فقلت للشافعي فإنا نقول كما قلنا لا يباع حتى يقبض ولا بأس بالفضل في بعضها على بعض يدا بيد ولا خير فيه نسيئة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا خلاف السنة في بعض القول قلت ومن أين قال زعمتم أنه لا يباع حتى يقبض وزعمتم أنه لا يباع بعضها بعض نسيئة وهذا في حكم الطعام من التمر والحنطة ثم زعمتم أنه لا بأس بالفضل في بعضها على بعض يدا بيد وهذا خلاف حكم الطعام وهذا قول لا يقبل من أحد من الناس إما أن تكون خارجة من الطعام فلا بأس عندكم أن تباع قبل أن تقبض ويباع منها واحد بعشرة من صفته نسيئة أو تكون طعاما فلا يجوز الفضل في الصنف منها على الآخر من صفته يدا بيد

﴿باب ما جاء في ثمن الكلب﴾

سألت الشافعي عن الرجل يقتل الكلب الرجل فقال ليس عليه غرم فقلت وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي مسعود الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن قال مالك وإنما كره بيع الكلاب الضواري وغير الضواري لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب (قال الشافعي) نحن نجيز الرجل أن يتخذ الكلاب الضواري ولا نجيزه أن يبيعها النهى النبي صلى الله عليه وسلم وإذا حرمتنا ثم في الحال التي يحل اتخاذها فيه أتباعا لأمر النبي صلى الله عليه وسلم لم يحل أن يكون لها ثمن بحال * قلت للشافعي فإنا نقول لو قتل رجل لرجل كلبا غرم له ثمنه فقال الشافعي هذا خلاف حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس عليه وخلاف أصل قولكم كيف يجوز أن تغرموه ثمنه في الحال التي تغتفونها أنفسه وأنتم لا تجعلون له ثمن في الحال التي يحل أن يتنفع به فيها فإن قال قائل فإن من المشركين من زعم أنه إذا قتل فقيهه غنمه ويرى فيه أثرا فأولئك يجيزون بيعه حيوا يرثون الحديث الذي في النهي عن ثمنه ويرغمون أن الكلب سلعة من

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ويل للعقاب من النار يوم القيامة (قال الشافعي) وأخبرنا سفيان عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي سلمة عن عائشة أنها قالت لعبد الرحمن أسبغ الوضوء يا عبد الرحمن فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ويل للعقاب من النار (قال الشافعي) فلا يجزئ متوضئا إلا أن يغسل ظهور قدميه ويظونهما وأعقابهما وكعبيه معا (قال) وقد روى أن رسول الله مسح على ظهور قدميه وروى أن رسول الله رش على ظهورهما وأحد الحديثين من وجبه صالح الاسناد قال فإن قال قائل فلم لا يجزئ مسح ظهور القدمين أو رشهما ولا يكون مضادا لحديث أن النبي غسل قدميه كما أجزأ المسح على الخفين ولم يكن مضادا لغسل القدمين قيل له الخفان حائلان دون القدمين فلا يجوز أن يقال

الطلع يحل ثمنه كما يحل ثمن الخمار والبغل وإن لم يوثق كل لهما بالمنفعة فيهما ويقولون لزعمنا أن ثمنه لا يحل
زعمنا أنه لا شيء على من قتله ويقولون أشباها هذا كثيرة فيزعمون أن ما شية لرجل لو ماتت كان له أن
يطلع جلوده خافيد بغيرها فإذا دبت حل بغيرها ولو استلكتها رجل قبل الدباغ لم يضمن لصاحبها شيئاً لأنه لا يحل
ثمنها حتى تدبغ ويقولون في المسلم برث الخمر أو توجب له لا يحل له إلا بأن يفسدها فيجعلها خلاً فإذا صار
خلاً حل ثمنها ولو استلكتها مسلمة لك وحى نجر أو بعد ما أفسدت وقبل تصير خلاً لم يضمن ثمنها في تلك الحال لأن
أصلها محرم ولم تصر خلاً لأنهم يعقلون ما يقولون وأنما صار والمحجوجين بخلاف الحديث الذي ثبتناه نحن
وأنتم من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب وهم لا يثبتونه وأنتم محجوجون بأنكم
لم تنبؤوا وأنتم تثبتونه ولا تجعلون للكلب غنا إذا كان حياً وتجعلون فيه غنا إذا كان ميتاً أو رأيتم لرجل لكم
قائل لا أجعل له غنا إذا قتل لأنه قد ذهب منفعة وأجيز أن يباع حياً ما كانت المنفعة فيه وكان حلاً لأن
يتخذ حل الحجة عليه الآن يقال ما كان له مال ك وكان له ثمن في حياته ك كان له ثمن ومالم يكن له ثمن في إحدى
الحالين لم يكن له ثمن في الأخرى

(باب في الزكاة) (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك بن أنس عن عمر بن يحيى عن أبيه
عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة قال وبهذا نقول
ونقولون في الجملة ثم خالفتموه في معان وقد زعمتم وزعمنا أن لا يضمن صنف طعام إلى غيره لا إذا ضمهنا شافقه
أخذنا فيما دون خمسة أوسق فإن في حديث النبي صلى الله عليه وسلم ما يبين أنه لا يكون في خمسة أوسق صدقة
حتى تكون من صنف واحد ثم زعمتم أنكم تضمنون الخنطة والسلت والشعير معاً لأن سعد بن حمزة الخنطة بالشعير
الأمثلة (قال الشافعي) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم بيعوا الخنطة بالشعير كيف شئتم يدايد
ولم يقل في السلت شيئاً علمته والسلت غير الخنطة والتمر من الزبيب أقرب من السلت من الخنطة وأنتم لا تضمنون
أحدهما إلى الآخر وزعمتم أنكم تضمنون القطنية كلها بعضها إلى بعض وتزعمون أن حجتكم فيها أن عمر أخذ
من القطنية العشر ونحن وأنتم نأخذ من القطنية والخنطة والتمر العشر أفيضم بعض ذلك إلى بعض وأخذ
عمر من الخنطة والزبيب نصف العشر أفيضم الزبيب إلى الخنطة إن هذا إلا حالة عما جاء عن عمر وخلافه هذا
قول متناقض أنتم تحلون التفاضل إذا اختلف الصنفان فكيف حل لكم أن تضمنوها وهي عندكم مختلفة
وكيف جاز لكم أن يحل فيها التفاضل وهي عندكم طعام من صنف واحد ما أعلم قولكم في القطنية والسلت
والشعير إلا خلافاً للسنة والآثار والقياس

(باب النكاح بولي)

سألت الشافعي عن النكاح فقال كل نكاح بغير ولي فهو باطل فقلت وما الحجة في ذلك قال أديت ثابتة
فأما من حديث مالك فإن ما لكا أخبرنا عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وأذنها صماتها (قال الشافعي)
أخبرنا مالك أنه بلغه أن ابن المسيب كان يقول قال عمر بن الخطاب لا تنكح المرأة إلا بأذن وليها وأدى الرأي
من أهلها والسلطان (قال الشافعي) وثبت هذا وقتل لا يجوز نكاح الابن ونحن نقول فيه بأحاديث من
أحاديث الناس أثبت من أحاديثه وأبين (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد وعبد الحميد عن ابن جريج
عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أيا امرأة نكحت
بغير إذن وليها فنكاحها باطل ثلاثاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج
عن عكرمة قال جمع الطريقون ركبا فيهم امرأ ذئب فجعلت أمرها بيد رجل فزوجها رجلاً بخلد عمر النكاح

المسح عليه بما يضاف
غسل القدمين وهو
غير مسح وما والذي قال
مسح أو رش ظهر
القدمين ففسد زعم أن
ليس بواجب على
المترضى غسل بطن
القدمين ولا تحليل بين
أصابعهما ولا غسل
أصابعهما ولا غسل
عقبه ولا كعبه وقد
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ويل للاعتاب
من النار وقال ويل
للعراقب من النار
ولا يقال ويل لهما من
النار الا وغسلهما
واجب لان العذاب
انما يكون على ترك
الواجب وقال رسول
الله لا يغني يتوضأ بطن
القدم بطن القدم
بفعل الاغنى يغسل
بطن القدم ولا يسمع
النبي فسمي البصير
فان قال قائل فما جعل
هذه الاحاديث أولى
من حديث مسح ظهور
القدمين ورشهما قيل
أما أحدا الحديثين
فليس مما يثبت أهل
العلم بالحديث لو انفرد
وأما الحديث الآخر
فحسن الاسناد ولو كان

منفرداً ثبت والذي يخالفه
أكثر وأثبت منه وإذا
كان هكذا كان أولى
ومع الذي خالفه ظاهر
القرآن كما وصفت
وهو قول الأكثر من
العامّة

باب الاستيفار
والتغليس بالفجر

حدثنا الربيع قال

أخبرنا الشافعي قال

أخبرنا سفيان عن محمد

ابن عجلان عن عاصم

ابن عمر بن قتادة عن

شمعون بن لبيد عن رافع

ابن خديج أن رسول

الله قال أسفروا بالصبح

فإن ذلك أعظم لأجوركم

أوقال للاجر * أخبرنا

الربيع قال أخبرنا

الشافعي قال أخبرنا

سفيان عن الزهري عن

عروة عن عائشة قالت

كن نساء من المؤمنات

يصلين مع النبي وهن

متلفعات بمروطهن

ثم يرجعن إلى أهلن

ما يعرفهن أحد من

الغلس قال وروى زيد

ابن ثابت عن النبي

ما يوافق هذا وروى

مشله أنس بن مالك

وسهل بن سعد الساعدي

عن النبي عليه السلام

والمسك وفرق بينهما (قال الشافعي) أخبرنا مسلم عن ابن خثيم عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال لا
نكاح إلا بولي ثم شد وشاهد عدل (قال الشافعي) وهذا قول العامة بالمدينة ومكة : قلت للشافعي نحن
نقول في الدنية لا بأس بأن تنكح بغير ولي ونفسخه في الشريعة فقال الشافعي عدتم لما سددتم من أمر
الأولياء فنهضتموه فقلتم لا بأس أن تنكح الدنية بغير ولي فأما الشريعة فلا (قال الشافعي) السنة والآثار
على كل أمر آفة فمن أمركم أن تنكحوا الشريعة بالخطاطة لها واتباع الحديث فيها وتخالفون الحديث عن النبي
صلى الله عليه وسلم وعن بعده في الدنية أرايتم لو قال لكم قائل بل لا أجيز نكاح الدنية إلا بولي لأنها أقرب
من أن تدلس بالنكاح وتصير إلى المكر وه من الشريعة التي تستحي على شرفها وتتحاف من يمنعتها أما كان
أقرب إلى أن يكون أصاب منكم فإن الخطأ في هذا القول لأبين من أن يحتاج إلى تبينه بأكثر من حكاية
(قال الشافعي) النساء محرمات الفروج إلا بما أباحت به الفروج من النكاح بالأولياء والشهود والرضا
ولا فرق بين ما يحرم منهن وعليهن في شريعة ولا وضعية وحق الله عليهن وفيهن كلهن واحد لا يحل لواحدة
منهن ولا يحرم منها إلا ما حل للآخرى وحرم منها

(باب ما جاء في الصداق)

سألت الشافعي عن أقل ما يجوز من الصداق فقال الصداق عن من الأثمان فما تراضى به الأهلون في
الصداق بماله قيمة فهو جائز كما تراضى به المتبايعان بماله قيمة جاز قلت وما الحجة في ذلك قال السنة الثابتة
والقياس والمعقول والآثار فأما من حديث مالك فأخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن رجلاً
سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يزوجه امرأة فقال النبي صلى الله عليه وسلم التمس ولو خاتماً من حديد فقال
لا أجد فزوجه أياها بما معهما من القرآن قلت للشافعي فأننا نقول لا يكون صداق أقل من ربع دينار
ونحتاج فيه أن الله تبارك وتعالى يقول وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف
ما فرضتم وقالوا النساء صدقاتهن نحلة فأى شيء يعطيهن الواضعان صدقتهما قلنا نصف درهم وكذلك
لو أصدقها أقل من درهم كان لها نصفه قلت فهذا قليل (قال الشافعي) هذا شيء خالفتم فيه السنة والعمل
والآثار بالمدينة ولم يقله أحد قبلكم بالمدينة علمناه وعمر بن الخطاب يقول ثلاث قبضات زيب مهر وسعيد بن
المسيب يقول لو أصدقها سوطاً فما فوقه جاز وربيعة بن أبي عبد الرحمن يجيز النكاح على نصف درهم وأقل
وإنما تعلم هذا فيما رى من أبي حنيفة ثم أخطأتم قوله لأن أبا حنيفة قال لا يكون الصداق أقل مما تقطع
فيه اليد وذلك عشرة دراهم فليل بعض من يذهب مذهب أبي حنيفة أو خالفتم ما روينا عن النبي صلى الله
عليه وسلم ومن بعده فإلى قول من ذهبتم فروى عن علي فيه شيئاً لا يثبت مثله ولم يخالفه غيره لا يكون مهر
أقل من عشرة دراهم فأنتم خالفتموه فقلتم يكون الصداق ربع دينار قال وقال بعض أصحاب أبي حنيفة
إننا نتقبحنا أن يباح الفرج بشيء يسير قلنا أرايت أن اشتري رجلاً جارية بدرهم يحل له فزوجه قالوا
نعم قلنا فقد أبحتم فزوجه بزيادة رقبته بشيء يسير ففعلتموهما تلك رقبته وياح فرجها بدرهم وأقل وزعمتم
أنه لا يباح فزوجه من كوحه إلا بعشرة دراهم أو أرايت عشرة دراهم لسوداء فقيرة تنكحها شريف أليست
بأكثر لقد ردها من عشرة دراهم لشريفة غنية تنكحها دني فقير أو أرايت وحين ذهبتم إلى ما تقطع فيه
اليد فعلمتم الصداق قياساً عليه أليس الصداق بالصداق أشبه منه بالقطع فقالوا الصداق خبر والقطع
خبر لأن أحدهما قياس على الآخر ولكنهما اتفقا على العدد هذا تقطع فيه اليد وهذا يجوز مهرها فلو
قال رجل لا يجوز صداق أقل من خمسمائة درهم لأن ذلك صداق النبي صلى الله عليه وسلم وصداق بناته
ألا يكون أقرب منكم أو قال رجل لا يحل أن يكون الصداق أقل من مائتي درهم لأن الزكاة لا تجب في

أقل من مائتي درهم ألا يكون أقرب إلى الصواب منكم وإن كان كل واحد منكم غير مصيب وإذا كان لا ينبغي هذا وما قلتم فلا ينبغي فيه إلا اتباع السنة والقياس أرايتم إن كان الرجل يصدق المرأة صدقاً مثلاً عشرة دراهم ألف درهم فيجزى ولا يكون له رده ويصدق المرأة عشرة وصدق مثلاً ألفاً فيجزى ولا يكون لها رد ذلك كما تكون اليسوع يجوز فيها التغاير برضا المتبايعين فلم يكون حركذا فيما فوق عشرة دراهم ولا يكون حركذا فيما دون عشرة دراهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في المرأة يترجىها الرجل أنه إذا أرخت الستور فقد وجب الصداق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن زبينا ثابت قال إذا دخل الرجل بامرأته فأرخت عليهما الستور فقد وجب الصداق (قال الشافعي) ليس إرخاء الستور يوجب الصداق عندى لقول الله جل ثناؤه إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ولا يوجب الصداق إلا بالميسر قال وكذا روى عن ابن عباس وشريح وهو معنى القرآن

(باب في الرضاع)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر سودة بنت سهيل أن ترضع سالتما حنظل فحرمهن (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة أنها قالت كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسحن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ من القرآن (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن سالم بن عبد الله أخبره أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أرسلت به وهو يرضع إلى أختها أم كلثوم فأرضعته ثلاث رضعات ثم مرضت فلم ترضعه غير ثلاث رضعات فلم يكن يخل على عائشة من أجل أن أم كلثوم لم تكمل به عشر رضعات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد أنها أخبرته أن حفصة أم المؤمنين أرسلت بعاصم بن عبد الله بن سعد إلى أختها طلحة بنت عمر ترضعه عشر رضعات ليندخل عليها وهو صغير يرضع ففعلت فكان يخل عليها (قال الشافعي) فرويتم عن عائشة أن الله أنزل كتاباً يحرم من الرضاع بعشر رضعات ثم نسحن بخمس رضعات وأن النبي صلى الله عليه وسلم توفي وهي مما يقرأ من القرآن وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بأن يرضع سالتما حنظل فحرمهن ورويت عن عائشة وحفصة أم المؤمنين مثل ما روت عائشة وخالفتموه ورويت عن ابن المسيب أن المصاة الواحدة تحرم قدر كتم رواية عائشة ورأيها ورأي حفصة بقول ابن المسيب وأتمت تركون على سعيد بن المسيب رأيي برأي أنفسكم مع أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما روت عائشة وابن الزبير ووافق ذلك رأي أبي هريرة وهكذا ينبغي لكم أن يكون عندكم العمل (قال الشافعي) أخبرنا ناس بن عياض عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم المصاة ولا المصتان فقالت الشافعي أسمع ابن الزبير من النبي صلى الله عليه وسلم فقال نعم وحفظه عنه وكان يوم توفي النبي ابن تسع سنين

(باب ما جاء في الولاء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنما الولاء لمن أعتق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا أقول

(قال الشافعي) فقالتا أنا انقطع أشد في الفجر إلا خروبان معترفا ذلك فليس بالصحيح أحب اليه وقال بعض الناس الأسفار بالفجر أحب اليها قال وروى حديثان مختلفان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذنا بأحدهما وذكر حديث رافع بن خديج وقال أخذناه لأنه كان أرفق بالناس قال وقال لي أرايت إن كانا مختلفين فلم صرت إلى التغليس قلت لأن التغليس أولاهما بمعنى كتاب الله وأثبتهما عند أهل الحديث وأثبتهما بجمل سنن النبي صلى الله عليه وسلم وأعرنهما عند أهل العلم قال فاذكر ذلك قلت قال الله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى فذهبنا إلى أنها الصبح وكان أقل ما في الصبح أن تكون هي أن تكون مما أمرنا بالمحافظة عليه فلما دلت السنة ولم يختلف أحد أن الفجر إذا بان معترفا فقد جاز أن

فقلت للشافعي أنا نقول في السائبة ولاؤه للمسلمين وفي النصراني يعتق المسلم ولاؤه للمسلمين (قال الشافعي) وتقولون في الرجل يسلم على يدي الرجل أو يلتقطه أو يواليه لا يكون لواحد من هؤلاء ولا لأن واحدا من هؤلاء لم يعتق والعق يقوم مقام النسب ثم تعودون فتخرجون من الحديثين وأصل قولكم فتقولون إذا أعتق الرجل عبده سائبة لم يكن له ولاؤه وإذا أعتق الذي عبده المسلم لم يكن له ولاؤه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يعدو المعتق عبده سائبة والنصراني يعتق عبده مسلما أن يكونا ملكين يجوز عتقهما فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق فمن قال لا ولاؤه لهذين فقد خالف ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرج الولاء من المعتق الذي جعله له رسول الله أو يكون كل واحد منهما في حكم من لا يجوز له العتق إذا كانا لا يثبت لهما الولاء فإذا أعتق الرجل عبده سائبة أو النصراني عبده مسلما لم يكن واحد منهما حرا لأنه لا يثبت لهما الولاء وأنتم والله يعافينا وإياكم لا تعرفون ما تتركون ولا ما تأخذون فقد تركتم على أمر أنه قال الذي النقط المنبذ ولاؤه لتركتم على ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وابن عباس أنهما وهبته ولأهل سليمان بن يسار وتركتم حديث عبد العزيز بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل يسلم على يدي الرجل له ولاؤه وقلتم الولاء لا يكون إلا لمعتق ولا يزال بهية ولا شرط عن معتق ثم زعمتم في السائبة وله معتق وفي النصراني يعتق المسلم وهو معتق أن لا ولاؤه لهما فلو أخذتم ما أصبتم فيه تبصر كان السائبة والنصراني أولى أن تقولوا ولاؤه السائبة لمن أعتقه والمسلم للنصراني إذا أعتقه وقد فرقتم بينهما كان ما خالفتموهما خالف حديث النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق أولى أن تتبعوه لأن فيه آثارا مما لا أثر فيه

(باب الإفطار في شهر رمضان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رجلا أفطر في رمضان فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكفر بعق رقبة أو صيام شهرين أو إطعام ستين مسكينا فقال اني لا أجده فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فقال له خذ هذا فصدق به فقال يا رسول الله ما أجده أحوج مني فتخلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابها ثم قال كله (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب أن أعرابيا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أصبت أهلي في رمضان وأنا صائم فقال رسول الله هل تستطيع أن تعتق رقبة قال لا قال فهل تستطيع أن تهدي بدنة قال لا قال فاجلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فأعطاه إياه (قال الشافعي) بهذا نقول يعتق رقبة لا يجزيه غيرها إذا وجدها وكفارتها كفارة الظهار وزعم أن أحب اليكم أن لا تكفروا إلا بإطعام ياسبجان الله العظيم كيف ترون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا تخالفونه ولا تخالفون إلى قول أحد من خلق الله ما رأينا أحدنا في شرق ولا غرب قبلكم ولا بلغنا عنه أنه قال مثل هذا وما لأحد خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب في اللقطة) سألت الشافعي عن وجد لقطه فقال يعرفها سنة ثم يأكلها إن شاء موسرا كان أو معمرا فإذا جاء صاحبها منهم إليه فقلت له وما اللقطة في ذلك قال السنة الثابتة وروى هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي بن كعب وأمره النبي صلى الله عليه وسلم بأكلها وأتى من مياسير الناس يومئذ وقبل وبعد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد بن مولى المنبعث عن زيد بن خالد الجهني أنه قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن اللقطة فقال اعرف عفاصها وكأها ثم عرفها سنة فإن جاء صاحبها أو الأفسانك بها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أيوب بن موسى عن معاوية بن عبد الله بن بدر الجهني أن أباه أخبره أنه نزل منزل قوم بطريق الشام

يصلى الصبح علما أن مؤدى الصلاة في أول وقتها أولى بالمحافظة عليها من مؤخرها وقال رسول الله أول الوقت رضوان الله وسئل رسول الله أي الأعمال أفضل فقال الصلاة في أول وقتها ورسول الله لا يؤثر على رضوان الله ولا على أفضل الأعمال شيئا (قال الشافعي) ولم يختلف أهل العلم في امرئ أراد التقرب إلى الله بشئ يتجمله مبادرة ما لا يخلو منه الآدميون من النسيان والشغل ومقدم الصلاة أشد فيها عكنا من مؤخرها وكانت الصلاة المقدمة من أعلى أعمال بني آدم وأمرنا بالتغليس بها لما وصفنا قال فأبى أن حديثك الذي ذهب إليه أثبتهما قلت حديث عائشة وزيد بن ثابت وثالث معهم عن النبي صلى الله عليه وسلم بالتغليس أثبت من حديث رافع ابن خديج وحده في أمره بالأسف فاران رسول الله لا يأمر بأن تصلي صلاة في وقت

فوجد صرقيها ثم اتون ديناراً فذكر ذلك لعمر بن الخطاب فقال له سرعته على أبواب المساجد وأذكرها لمن
يقدم من الشام سنة وإذا مضت السنة فأتها بها (قال الشافعي) فرويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم
ثم عن عمر أنه أباح بعد سنة كل اللقطة ثم خالفتم ذلك وقلتم نكروا كل اللقطة (١) للغني والمساكين (قال
الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن رجلاً وجد نقطة فخاف أن عبد الله بن عمر فقال أتى وجدت لقطة فإذا
ترى فقال له ابن عمر عرفها قال قد فعلت قال زد قال قد فعلت قال لا أمر لك أن تأكلها ولو سئلت لم تأخذها
(قال الشافعي) وابن عمر لم يرد في التعريف وقتاً وأتمت توقون في التعريف سنة وابن عمر كره الذي وجد
اللقطة كالمغنياً كان أو فقيراً وأتم ليس هكذا يقولون وابن عمر كره له أن يتصدق
بها وأتم لا تتركهون له أخذها بل تستحبونه وتقولون لو تركها ضاعت

(باب المسح على الخفين)

سألت الشافعي عن المسح على الخفين فقال يمسح المسافر والمقيم إذا البس على كمال الطهارة فقلت وما الحجة
قال السنة الثابتة وقد أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عباد بن زياد وهو من وإد المعيرة بن شعبة عن المعيرة بن
شعبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب حاجته في غزوة تبوك ثم توضأ ومسح على الخفين وصلى (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار أنهما أخبرا أن عبد الله بن عمر قدم الكوفة
على سعد بن أبي وقاص وهو أميرها فآه يمسح على الخفين فأنكر ذلك عليه عبد الله بن عمر فقال له سعد
أباك فسأله فقال له عمر إذا أدخلت رجلاً في الخفين وعما طاهران فامسح عليهما قال ابن عمر وإن جاء
أحدنا من الغائط قال وإن جاء أحدكم من الغائط أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر بال في السوق ثم توضأ
ومسح على خفيه ثم صلى (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن سعد بن عبد الرحمن بن رقيش قال رأيت أنس
ابن مالك أتى فبأه وقال وتوضأ ومسح على الخفين ثم صلى (قال الشافعي) خالفتم ما روى صاحبكم عن عمر بن
الخطاب وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر وأنس بن مالك وعروة بن الزبير وابن شهاب فقلتم لا يمسح
المقيم وقد أخبرنا مالك عن هشام أنه رأى أباه يمسح على الخفين (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن
شهاب قال يضع الذي يمسح على الخفين يدا من فوق الخفين ويدان تحت الخفين ثم يمسح .. فقلت للشافعي
فإن أنكره المسح في الحضر والسفر قال هذا خلاف ما رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلاف العمل من
أصحابه والتابعين بعدهم فكيف تزعمون أنكم تنسحبون إلى العمل والسنة جميعاً (قال الشافعي) أخبرنا مالك
عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم وحين افتتح خيبر أقر كرم الله
على أن الثمر بيننا وبينكم فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعث ابن رواحة فيخرب بينه وبينهم ثم يقول
إن شئتم فلكم وإن شئتم فلي

(باب ما جاء في الجهاد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير بن أفلح عن أبي محمد مولى
أبي قتادة الأنصاري عن أبي قتادة الأنصاري قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين فلما
التدنا كانت للسلميين جولة فرأيت رجلاً من المشركين قد دار رجلاً من المسلمين قال فاستدرت له حتى أتته
من ورائه فضر بته على جبل عاتقه ضربة فأقبل على فضمي ضمة وجدت منهار يح الموت ثم أدركه الموت
فأرسلني فلحقت عمر بن الخطاب فقلت له ما بال الناس فقال أمر الله ثم إن الناس رجعوا فقال رسول الله

(١) قوله للغني والمساكين كذا في الأصل وانظره مع بقية العبارة وحرر كتبه وصححه

ويصلها في غيره (قال
الشافعي) وأثبت الخبيج
وأولاً ما ذكرنا من
أمر الله بالمحافظة على
الصلوات ثم قول رسول
الله أول الوقت رضوان
الله وقوله انسل أي
الاعمال أفضل قال
الصلوة في أول وقتها قال
فقال فيخالف حديث
رافع بن خديج حديثكم
في التعليل قلت إن
خالفه فالجدة في أخذنا
بحدثننا ووصفت وقد
يحتمل أن لا يخالفه
بأن يكون الله أمرنا
بالمحافظة على الصلاة
فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم إن ذلك
أفضل الأعمال وأنه
رضوان الله فاعمل من
الناس من سمعه فقدم
الصلاة قبل أن يتبين
الفجر فأمرهم أن
يسفروا حتى يتبين
الفجر الآخر فلا يكون
معنى حديث رافع
ما أردت من الأسفار
ولا يكون حديثه مخالفاً
حديثنا قال فما طاهر
حديث رافع قلت
الامر بالأسفار لا
بالتعليل وإذا احتمل
أن يكون موافقا

للاحاديث كان أولى
بنا أن لا نسببه الى
الاختلاف وان كان
مخالفاً للحجة في تركنا
اياه بحديثنا عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وبما وصفت من
الدلائل معه

باب رفع الايدي
في الصلاة

حدثنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سفيان بن
عيينة عن الزهري عن
سالم بن عبد الله بن عمر
عن أبيه قال رأيت
النبي صلى الله عليه وسلم
إذا افتتح الصلاة رفع
يديه حتى يحاذي
منكبيه وإذا أراد
أن يركع وبعد ما يرفع
رأسه من الركوع ولا
يرفع بين السجدين
* أخبرنا سفيان عن
عاصم بن كليب قال
سمعت أبي يقول حدثني
وائل بن حجر قال رأيت
رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا افتتح
الصلاة يرفع يديه حدو
منكبيه وإذا ركع
وبعد ما يرفع رأسه قال
وائل ثم أنيتهم في الشتاء

صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاً له عليه بينة فله سلبه فقمتم فقلت من يشهد لي ثم جلست ثم قال النبي
صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاً له عليه بينة في الثالثة فقمتم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك يا أبا قتادة
فاقتصصت عليه القصة فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله وسلب ذلك القتل عندي فأرضه منه فقال
أبو بكر لا والله إذا لا يعدي أسد من أسد الله يقاتل عن الله فيعطيك سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم صدق فأعطه إياه قال أبو قتادة فأعطانيه فبعث الدرع فابتعت به مخرفاً في بني سلمة فانه لأول مال تأتلته
في الاسلام قال مالك المخرف النخيل (قال الشافعي) وهذا نقول السلب للقاتل في الاقبال وليس للامام
أن ينعه بحال لان اعطاء النبي صلى الله عليه وسلم السلب حكم منه وقد أعطى رسول الله السلب يوم حنين
وأعطاه بيدرو وأعطاء في غير موطن فقلت للشافعي فانا نقول انما ذلك على الاجتهاد من الامام فقال
تدعون ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو يدل على أن هذا حكم من النبي صلى الله عليه وسلم للقاتل
فكيف ذهبتم الى أنه ليس بحكم أو رأيتم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه أعطى من حضر أربعة
أنجاس الغنيمة فلو قال قائل هذا من الامام على الاجتهاد هل كانت الحجة عليه الا أن يقال اعطاء النبي
صلى الله عليه وسلم على العام والحكم حتى تأتي دلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم بأن قوله خاص فيتبع قول
النبي صلى الله عليه وسلم فأما أن يتحكم متحكم فيسدى أن قول النبي صلى الله عليه وسلم أحدهما حكم
والآخر اجتهاد بلا دلالة فان جاز هذا خرجت السنن من أيدي الناس فان قلتم لم يبلغنا أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال هذا الا يوم حنين قال الشافعي ولولم يقوله الا يوم حنين أو آخر غزوة غزاهما أو أولى لكان أولى
ما أخذ به والقول الواحد منه يلزم وم الاقويل مع أنه قد قال وأعطاء بيدرو حنين وغيرهما وقولكم ذلك
من الامام على الاجتهاد فان لم يكن للقاتل وكان لمن حضر فكيف كان له أن يجتهد مرة فيعطيه ويجتهد
أخرى فيعطيه غيره وأي شيء يجتهد اذ ترك السنة انما الاجتهاد قياس على السنة فاذا لم يجتهد له صار تبعاً
للسنة وكانت السنة الزم له أو كان يجوز له في هذا شيء الا من رسول الله أو أجمع المسلمون عليه أو كان قياساً
عليه فقلت فهل خالف في هذا غيرنا فقال نعم بعض الناس قلت فما احتج به (قال الشافعي) قال
إذا قال الامام قبل لقاء العدو من قتل قتيلاً له سلبه فهو له وإن لم يقوله فالسلب من الغنيمة بين من حضر الواقعة
إذا أخذ منه فقلت للشافعي فما كانت حجتك قال الحديث الذي روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله
بعد تقضى حرب حنين لا قبل الواقعة فقلت قد خالف الحديث (قال الشافعي) وأنتم قد خالفتموه فان كان
له عذر بخلافه فهو أقرب للعذر منكم فان قلتم تأوله فكيف جازله أن يتأول فيقول فلعل النبي انما أعطاه
إياه من قبل أنه قال ذلك قبل الواقعة فارقت هذا تأويل قيل والذي قلت تأويل أبعد منه فقلت للشافعي
ما رأيت ما وصفت لك أنا أخذنا به من الحديث المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهو أصح رجالاً
وأثبت عند أهل الحديث أو ما سألتك عنه مما كثر كه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل
نلقاك (قال الشافعي) عقل فيما زعمتم أنكم كنتم تتركون من حديث النبي صلى الله عليه وسلم ما هو
أثبت من الاكثر مما كنتم تأخذون به وأولى فني ما تركتم مثل ما أخذتم به والذي أخذتم به ما لا يثبت أهل
الحديث فقلت مثل ما إذا فقال مثل أحاديث أرسلها عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث عمرو بن
شعيب وغيره ومثل أحاديث منقطعة فقلت فكيف أخذت بها قال ما أخذت بها الا لبوتها من غير وجه
من روايتكم ورواية أهل الصدوق فقلت للشافعي أرجو أن أكون قد فهمت ما ذكرت من الحديث
وصرت الى ما أمرت به ورأيت الرشد في ما دعيت اليه وعلمت أن بالعباد كما قلت الحاجة الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم ورأيت في مذاهبنا ما وصفت من تناقضها والله أسأله التوفيق وأنا أسألك عمار وبناتي كتابنا
الذي قدمنا على الكتب عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فسل منه عما حضر

رفعت الله وإياك لما يرضى وعصمتنا وإياك بالتقوى وجعلنا نريد بما نقول ونصحت عنه أنه على ذلك قادر (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن أبا بكر صلى الصبح فقرأ فيها بسورة البقرة في الركعتين كلتاها فقلت للشافعي ذاكركم للإمام أن يقرأ بقرئ من هذا لأن هذا ينقل قال أفرأيت أن قال لكم قائل أبو بكر يقرأ بسورة البقرة في الصبح في الركعتين معا وقل أمره أنه قسمها في الركعتين وانك تذكره هذا فكيف رغبت عن قراءة أبي بكر وأصحابه متوافرون صلى الله عليه وسلم وأبو بكر من الإسلام وأهل بالموضع الذي هو به وقد أخبرنا ابن عينة عن ابن شهاب عن أنس أن أبا بكر صلى بالناس الصبح فقرأ بسورة البقرة فقال له عمر كرت الشمس أن تطلع فقال لم تجدنا غافلين ورويت عن عمر وعثمان تطويل القراءة وكرهتها كلها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي عبيدة مولى سليمان بن عبد الملك أن عبادة بن نسي أخبره أنه سمع قيسا يقول أخبرني أبو عبد الله الصنابحي أنه قدم المدينة في خلافة أبي بكر فصلى وراء أبي بكر المغرب فقرأ في الركعتين الأولىين بأم القرآن وسورة من قصار المفصل ثم قام في الركعة الثالثة فدوت منه حتى ان ثيابي لتكاد أن تمس ثيابه فسمعتة قرأ بأم القرآن وهذا الآية بنا لا ترغ قلوبنا بعد أهدتنا الآية قلت للشافعي فأنكره القراءة في الركعتين الآخريتين والركعة الأخرى بشئ غير أم القرآن فهل تستحبها أنت فقال نعم وقال لي الشافعي فكيف تكرر هونه وقدر ويتوه عن أبي بكر وروى ابن عينة عن عمر بن عبد العزيز أنه حين بلغه عن أبي بكر أخذه (قال الشافعي) رحمه الله وقد أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقرأ في الركعتين الآخريتين بأم القرآن وسورة ويجمع الأحيان السور في الركعة الواحدة فقلت للشافعي فهذا أيضا ما نكرهه فقال أرويتهم مع ابن عمر عن عمر أنه قرأ بالجم فوجد فيها ثم قام فقرأ سورة أخرى فكيف كرهتم هذا وألفتموهما معا فقلت للشافعي أنتستحب أنت هذا قال نعم وأفعله

(باب ما جاء في الرقية) سألت الشافعي عن الرقية فقال لا بأس أن يرقى الرجل بكتاب الله وما يعرف من ذكر الله قلت أيرقى أهل الكتاب المسلمين فقال نعم إذا رقبوا بما يعرف من كتاب الله أو ذكر الله فقلت وما الحجة في ذلك قال غير حجة فأما رواية صاحبنا وصاحبك فان مالكا أخبرنا عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن أن أبا بكر دخل على عائشة وهي تشكي ويهودية ترقىها فقال أبو بكر أرقها بكتاب الله فقلت للشافعي فأنكره رقية أهل الكتاب فقال ولم وأنت تروون هذا عن أبي بكر ولا أعلمكم تروون عن غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خلافه وقد أحل الله جل ذكره طعام أهل الكتاب ونساءهم وأحسب الرقية إذا رقبوا بكتاب الله مثل هذا أو أخف

(باب في الجهاد)

سألت الشافعي عن القوم يدخلون بلاد الحرب أيخربون العامر ويقطعون الشجر المثمر ويحرقونه والنخل والبهايم أو يكره ذلك كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أما كل ما لا روح فيه من شجر مثمر وبناء عامر وغيره فيخربونه ويهدمونه ويقطعونه وأما ذوات الأرواح فلا يقتل منها شيء إلا ما كان يحمل بالذبح ليؤكل فقلت له وما الحجة في ذلك وقد كره أبو بكر الصديق أن يخرب عامرا أو يقطع مثرا أو يحرق نخلا أو يعقر شاة أو يعير إلا لما كلة وأنت أخبرتنا بذلك عن مالك عن يحيى بن سعيد أن أبا بكر الصديق أوصى يزيد بن أبي سفيان حين بعثه إلى الشام فقال الشافعي هذا من حديث مالك المنقطع وقد يعرف أهل الشام بأسناد أحسن من هذا فقلت للشافعي وقد روى أصحابنا سوى هذا عن أبي بكر فبأي شيء تخالفه أنت فقال بالثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حرق أموال بني النضير وقطع وهدم لهم وحرق وقطع بخير ثم قطع بالطائف

في السبائس (قال الشافعي) وروى هذا الحديث أبو حميد الساعدي في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فصدقوه معا (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا نقول فنقول إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه وإذا أراد أن يركع رفع بهما وكذلك أيضا إذا رفع رأسه من الركوع ولا يرفع يديه في شيء من الصلاة غير هذه المواضع (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا الأحاديث تركنا ما خالفها من الأحاديث (قال الشافعي) لأنها أثبت أسنادا منه وانها عدد والعدد أولى بالحفظ من الواحد فان قيل فأنأزاه رأى المصلي يرخي يديه فلعله أراد رفعهما فلو كان رفعهما مباحا احتمل حتى المنكبين واحتمل ما يجاوز ويجاوز الرأس ورفعهما ولا يجاوز المنكبين وهذا حذو حتى يحاذي منكبيه وحديننا عن الزهري أثبت أسنادا ومعه عدد يوافقونه

ويحذرونه فحسبوا
لأنه الغلط وأنه أعلم
أن قيسل أميروزان
يجاوز المنكبين قبل
لا ينقص احدا ولا
يوجب سهوا واختيار
أن لا يجاوز المنكبين

(باب الخلاف فيه)

حدثنا الربيع

قال قال الشافعي

نخلفنا بعض الناس

في رفع اليدين في الصلاة

فقال اذا افتتح الصلاة

المصلي رفع يديه حتى

يحاذي أذنيه ثم لا يعود

يرفعهما في شيء من

الصلاة واحتج بحديث

رواه يزيد بن أبي زياد

عن عبد الرحمن بن أبي

ليلى عن البراء بن عازب

قال رأيت النبي صلى

الله عليه وسلم اذا افتتح

الصلاة رفع يديه قال

سفيان ثم قدمت

النكفة فلقبت يزيد

بها فسمعت يحدث

بهذا زاد فيه ثم لا يعود

فقلت أنهم هم لقنوه

قال سفيان هكذا

سمعت يزيد يحدثه

هكذا ويزيد في نفسه ثم

لا يعود قال وذهب

سفيان الى أن يغلط

يزيد في هذا الحديث

و يقول كأنه لقن هذا

وروى آخره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت لها . فقلت شافعي فكيف كرهت عموداوات
الأرواح وتغيرت في الأثر كمن . فقال بسنة ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل عنفورا بغير رحمة
حرم سبها . في ما حتمها فان يبتغيها كذا ولا يقطع رأيا فيقتله . قرأيت اربعة قتل بها ثم المأثرة غير
العنف . ثم في النكاح والسنة تخافوا أن يداوموا كمن أوتيت فتوكتهم عن تعذيب ذوات الأرواح
(قال الشافعي) رحمه الله (١) فقال فان تقول شيئا قلت فنت قدما فنتهم مازوهم عن أبي بكر فنتهم فنتهم
بما وصفت فما أعرف ما ذهب اليه الذي اتبعته . فقلت ان كان خائفه لما وصفت مما روى عن أبي بكر لانه
رأى أنه ليس لاحد أن يخالف ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في كذا ينبغي أن يقول أبا يترك مرة
حديث رسول الله يقول الواحد من أصحاب رسول الله ثم يتركه . قول ثلثه الواحد أي نفسه فاعمل اذا لمسه
يفعل فيه ما شاء . وليس قدما لاحد من أهل دهرنا . سألت الشافعي عن الرجل يربطه أمه فتنفي بول
فيسكره فيقول قد كنت أعزل عنها ولم أكن أحيا في يتي . فقال يلحقه الولد اذا أقر بالوطء ولم يدع استبراء
بعد الوطء . ولا التفت الى قوله كنت أعزل عنها لانها قد تنجب وهو يعزل ولا الى تضييعه يا خبا بتركه التحسين
ليها وان من أصحابنا من يريه اتفاق مع قوله . فقلت فما الحجة فيما ذكرت . قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب
عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال ما بال رجال يطؤون ولا ندعهم ثم يعزلون لا تبنى وليدة
يعترف سيدها أن قد ألم بها إلا ألحقته وليدها . فقلت لشافعي صاحبنا يقول
لا يلحق وليدة وان أقر بالوطء بحال حتى . عني الولد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن . فنع
عن صفية عن عمر في إرسال الولد يوطأ أن مثل معنى حديث ابن شهاب عن سالم (قال الشافعي) في هذه
رواية صاحبنا وصاحبكم عن عمر من وجهين وروا غيره عنه ولم تروا أن أحدا خالفه من أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولا التابعين فكيف جاز أن يتركه ما روى عن عمر لا القول أحسن أصحابه . فقلت
لشافعي فهل خالفك في هذا غيرنا . قال نعم بعض المشركين قلت فما كانت جنتهم . قال كانت جنتهم أن
قالوا انتني عمر من ولد جارية له وانتني زيد بن ثابت من ولد جارية له وانتني ابن عباس من ولد جارية له . فقلت فما
جنتك عليهم . فقال أما عرفو عن أبيه أنه أنكر رجل جارية له فأقرت بالمكروه . وأما زيد وابن عباس فانتما أنكرنا
إن كاتفا فلا أن ولد جارية من عرف أن ليس منها فحلال لهما فكذلك ينبغي لهما في الأمة وكذلك ينبغي
لزوج الحرية اذا علم أنها حبلى من زنا أن يدفع ولدها ولا يلحق بنفسه من ليس منه . وانما قلت هذا فيما بينه
وبين الله كما تعلم المرأة أن زوجها قد طلقها ثلاثا فلا ينبغي لهما إلا الامتناع منه بجهدها وعلى الامام أن
يخلعها ثم يردها بالحكم غير ما بين العبد وبين الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت جنتنا عليهم من
قوله لهم أنهم زعموا أن ولد الأمة لا يلحق إلا بدعوة حادثة وأن للرجل بعد ما يحسن الأمة وتلد منه أولادا يقر
بهم أن يتي بعدهم ولدا أو يسري آخر بعده وانما جعلوا له التي أنهم زعموا أنه لا يلحق ولد الأمة بحال إلا بدعوة
حادثة ثم قالوا ان أقر بولد جارية ثم حدث بعد أولادهم مات ولم يدعهم ولم يتفهم حقوقه . وكان الذي اعتدوا
في هذا ان قالوا القياس أن لا يلحق ولكننا استحسننا (قال الشافعي) اذا تركوا القياس خالفهم فقد كان
لغيرهم ترك القياس حيث قاسوا والقياس حيث تركوا القياس عندنا لا يجوز وما يجوز في ولد الأمة
الأواحد من قولين إما قولنا وما لا يلحق به إلا بدعوة فيكون لو حصن سريته وأقر بولد حاتم ولدت بعده عشرة
عنده ثم مات ولم تقم بنته باعتراف بهم نفوا ما عنته

(باب فيمن أحيا أرضا مواتا)

سألت الشافعي عن أحيا أرضا مواتا فقال ان لم يكن للموات مالك فمن أحيا من أهل الاسلام فهو له دون غيره

(١) قوله فقال فانا نقول الى قوله سألت كذا في الأصل ولا يخلو من سقط أو تحريف فتأمله

ولا يأتي أسناده بالسكان أول بعثه لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه وأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم
 أحق أن يتراب أعطاء من أعطاه السلطان فقلت فما جئت فيه قلت قال ما رواه مالك عن النبي صلى الله عليه
 وسلم وعن بعض أصحابه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 من أحيا أرضاً مسلمة فهي له وليس لعرق ظالم حق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم
 عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال من أحيا أرضاً مسلمة فهي له (قال الشافعي) وأخبرنا سفيان وغيره بأسناد
 غير خداع عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه (قال الشافعي) وهذا نأخذ وعطية رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من أحيا أرضاً مسلمة أكرم له من عطية الرأى فقلت للشافعي فإنا نكره أن يبيح الرجل
 أرضاً مسلمة إلا بإذن الرأى (قال الشافعي) رجع الله فكيف خالفتم ما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وعمر وهذا عندكم سنة وعمل بعدهما وأنتم للرأى أن يعطى وليس للرأى أن يعطى أحداً ما ليس له ولا ينعنه
 ماله ولا على أحد خرج أن يأخذ ماله وإذا أحيا أرضاً مسلمة فقد أخذ ماله ولا دفع عنها فيقال للرجل فيما
 لا يدفع عنه وله أخذه لا تأخذنا إلا بذن سلطان فان قال قائل (١) للرجل فيما لا بد للسلطان أن يكتف أمره
 فهو لا يكتف الا وهو معه خصم والظاهر عنده أنه لا مال لها وإذا أعطاه رجلاً ثم جاءه من يستحقها دونه
 رد ماله إلى مستحقها وكذلك لو أخذها وأحياها بغير إذن فلا أثبت للسلطان فيها معنى إنما كان له معنى لو كان اذا
 أعطاه لم يكن لا حداثتها أخذها من يديه فأما ما كان لا حداثتها بعد أعطاه السلطان أياها
 أخذها من يديه فلا معنى له إلا بمعنى أخذ الرجل أياها لنفسه (قال الشافعي) وهذا التحكم في العلم تدعون
 ما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر لا يخالفهما أحد علمنا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رأىكم
 ونضيقون على غيركم أو سمع من هذا فقلت للشافعي فهل خالف في هذا غيرنا فقال ما علمت أحداً من
 الناس خالف في هذا غيركم وغير من رتب هذا عنه إلا بأحنيقة فإني أراكم سمعتم قوله فقلت به ولقد خالفه أبو
 يوسف فقال فيه مثل قولنا وعاب قول أبي حنيفة بخلاف السنة (قال الشافعي) رجع الله تعالى وبما في معنى
 ما خالفتم فيه ما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن بعده لا يخالفه أن مالكا أخبرنا عن عمرو
 ابن يحيى المازني عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار قال ثم أتبعه في كتابه حديثنا
 كأذ يرى أنه تفسيره (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبه في جداره قال ثم يقول أبو هريرة ما لي أراكم عنها
 معرضين والله لا رمين بها بيناً ككافكم (قال الشافعي) ثم أتبعهما حديثين لعمر كانه يراهما من صفته
 (قال الشافعي) رجع الله تعالى أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أن الخالك بن خليفة ساق
 خيلجالة من العريض فأراد أن يعربه في أرض لمحمد بن مسلمة فأبى محمد فكلهم فيه الخالك عمر بن الخطاب
 فدعا بمحمد بن مسلمة وأمره أن يخلى سبيله فقال ابن مسلمة لا فقال عمر لم تمنع أخاك ما ينفعه وهو لك نافع
 تشرب به أولاً وأخراً ولا يضرك فقد شمد لا فقال عمر والله ليرتب به ولو على بطنك (قال الشافعي) أخبرنا
 مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه كان في حائط جذر بيع لعبد الرحمن بن عوف فأراد عبد الرحمن
 أن يحوله إلى ناحية من الحائط هي أقرب إلى أرضه فنعته صاحب الحائط فكلهم عبد الرحمن عمر فنعته عمر أن
 يعربه فتربه (قال الشافعي) رجع الله تعالى فرويتم في هذا الكتاب عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثنا
 صحيحاً ثابتاً وحديثين عن عمر بن الخطاب ثم خالفتموها كلها فقلت في كل واحد منها لا يقضى بها على الناس
 وليس عليها العمل ولم تروا عن أحد من الناس علمته خلافها ولا خلاف واحد منها فعمل من تعنى بخالف به سنة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فينبغي أن يكون ذلك العمل مردوداً عندنا وتختلف عمر مع السنة لأنه يضيئ

(١) كذا في الأصل وحرر كسبه متصح

لقن ثم لا يعود قال
 فان ابراهيم النخعي
 أنكر حديث وائل بن
 حجر وقال أترى وائل
 ابن حجر أعلم من علي
 وعبد الله قلت وروى
 ابراهيم عن علي وعبد الله
 أنهم ماروا بعن النبي
 خلاف ما روى وائل
 ابن حجر قال لا ولكن
 ذهب الى أن ذلك لو كان
 روياه أو فعلاه قلت
 أفروى هذا ابراهيم
 عن علي وعبد الله نصا
 قال لا قلت خفي عن
 ابراهيم شيء رواه علي
 وعبد الله أو فعلاه قال
 ما أشك في ذلك قلت
 فتدري لعلها ما قد فعلاه
 خفي عنه أو روياه فلم
 يسمعه قال ان ذلك ليكن

قلت أفرأيت جميع
 مارواه ابراهيم فأخذه
 فأحل به وحرّم أرواه عن
 علي وعبد الله قال لا
 قلت فلم احتججت بأنه
 ذكر عليا وعبد الله
 وقد أخذ ههنا وغيره
 عن غيرهما ما لم يأت عن
 واحد منهما ومن قولنا
 وقولك أن وائل بن حجر
 إذ كان ثقة لوروى عن
 النبي شيئا فقال عدد
 من أصحاب النبي
 لم يكن ماروى كان
 الذي قال كان أولى أن
 يؤخذ بقوله من الذي
 قال لم يكن وأصل قوله

خلاف عمر وحده فإذا كانت معه السنة كان خلافه أضيّق مع أنك أحت على العمل وما عرفنا ما تريد
 بالعمل الى يومنا هذا وما أرانا نعرفه ما بقينا والله أعلم

(باب في الأقضية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب
 أن رقيقا لحاطب سرقوا ناقة لرجل من مريضة فأتته فأتته وقالوا له ذلك إلى عمر بن الخطاب فأمر كثير بن الصلت
 أن يقطع أيديهم ثم قال عمراني أراك تجيعهم والله لأغرمك غراما شق عليك ثم قال للزني كم غنناقتك
 قال أربع مائة درهم قال عمر أعطه مائة قال مالك في كتابه ليس عليه العمل ولا تضعف عليهم الغرامة
 ولا يقضي بها على مولا لهم وهي في رقابهم ولا يقبل قول صاحب الناقة فقالت الشافعي بما قال مالك
 نقول ولا نأخذ بهذا الحديث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فهذا حديث ثابت عن عمر يقضي به
 بالمدينة بين المهاجرين والأنصار (١) فان خالفه غيره لازم لنا فتدعون لقول عمر السنة والآثار لان حكمه
 عندكم حكم مشهور ظاهر لا يكون الا عن مشورة من أصحاب رسول الله فاذا حكم كان حكمه عندكم
 قولهم أو قول الأكرمين فان كان كما تقولون فقد حكم بين أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بقوله في ناقة
 المزني وأنتم تقولون حكمه بالمدينة كالاجماع من عامتهم فان كان قضاء عمر رحمه الله عندكم كما تقولون
 فقد خالفتموه في هذا وغيره وان لم يكن كما تقولون فلا ينبغي أن يظهر منكم خلاف ما تقولون أنتم وأنتم
 لا تروون عن أحد أنه خالفه فتخالفون بغير شيء رويتموه عن غيره ولا أسمعكم الا وضعتم أنفسكم موضعا
 تردون وتقبلون ما شئتم على غير معنى ولا حجة فان كان يجوز أن يعمل بخلاف قضاء عمر فكيف لم تجيزوا غيره
 ما أجزتم لأنفسكم وكيف أنكرنا وأنت كترتم على من خالف قول عمر والواحد من أصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في غير هذا

(باب في الأمة تغرب بنفسها)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن عمر أو عثمان قضى أحدهما في أمة غرت بنفسها رجلا فذكرت
 أنها حرة فولدت أولاد فاقضى أن يفدى ولده بمثلهم قال مالك وذلك يرجع الى القيمة قلت للشافعي فحين
 نقول بقول مالك (قال الشافعي) فرويتم هذا عن عمر أو عثمان ثم خالفتم أيهما قاله ولم تعلمكم رويتم عن
 أحد من الناس خلافه ولا تركه يعمل ولا اجماع ادعاه فلم تركتم هذا ولم تروا عن أحد من أصحاب النبي صلى
 الله عليه وسلم خلافه أرايتم اذ تبعتم عمر في أن في الضبع كبشا وفي الغزال عسرا وقيمتها تخالف قيمة الضبع
 والغزال فقلتم البدن قريب من البدن فكيف لم تتبعوا قول عمر أو عثمان في مثلهم في البدن كما جعلتم المثل
 في هذين الموضعين بالبدن

(باب القضاء في المنبوذ) (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سنيين أبي
 جميلة رجل من بني سليم أنه وجد منبذ في زمان عمر بن الخطاب فآخه الى عمر فقال ما جعلك على أخذ هذه
 النسمة قال وجدتها ضائعة فأخذتها فقال له عريفة يا أمير المؤمنين انه رجل صالح فقال أ كذلك قال نعم
 فقال عمر اذهب فهو حر وولك ولاؤه وعلينا نفقته قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا في المنبذ أنه حر وإن ولّاه
 للمسلمين فقالت الشافعي فبقول مالك نأخذ (قال الشافعي) تركتم ما روى عن عمر في المنبوذ فان كنتم

(١) قوله فان خالفه غيره لعله وان خالفه بالواو أي هو حديث ثابت لازم لنا وان الخ وحرر

أن إبراهيم لو روى عن
على وعبد الله لم يقبل
منه لأنه لم يلق واحدا
منهما إلا أن يسبح من
بينه وبينهما فيكون
نقته بغير ما ثم أردت
إبطال ما روى وأثل بن
حجر عن النبي بأن لم يعلم
إبراهيم فيه قبل على
وعبد الله قال فلعله
عنه قلت ولعله لم يكن
عنده فيه حجة بأن
رواه فإن كنت تريد
أن ترهم من سمعته أنه
رواه بلا أن يقول هو
رويته جاز لنا أن نتوهم

في كل ما لم يرو أنه علم
فيه ما لم يقبل لنا علمنا
ولو روى عنهم خلافة لم
يكر عندنا فيه حجة
فقال وأثل أء-راي
فقلت أفرأيت قرئنا
الضبي وقرعة وسهم بن
منجاب حين روى
إبراهيم عنهم وروى
عن عبيد بن فضالة
أهم أولي أن يروى
عنهم أم وأثل بن حجر
وهو معروف عندكم
بالحجاية وليس واحد
من هؤلاء فيما زعمتم
معروفا عندكم بحديث
ولا شيء قال بل وأثل
ابن حجر قلت فكيف
ترد حديث رجل من
الحدابة وتروى عن
نونه ونحن إنما قلنا

تركتهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تعلمن أعنتن فرزعتهم أن في ذلك دليلا على أن لا يكون الولاء إلا لمن
أعنت ولا يروى عن معتق فقد عرفت ما لا يثبت من خلافة السنة فرزعتهم أن السائبة لا يكون ولا يروى
بندى أعنته وخرمعتن فافقتوهما جميعا وخالفتم السنة في التصريح بعنتي العبد المسلم فرزعتهم أن لا يروى
وهو معتق وخالفتم السنة في المتبوءة أن كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول إنما الولاء لمن أعنت وهذا نفي أن
يكون الولاء إلا لمعتق والمتبوءة غير معتق فإلا يروى أنه من أجمع على ترك السنة والخلاف لعمر فيا لست أعري
من هؤلاء المتحسبون الذين لا يسمعون قال لا تعرفهم والله المستعان ولم يكن في الله أحدا أن يأخذ منه عن
لا يعرفه ولو كان فغيره أن يقبل عن لا يعرف أن هذه نفقة طويلة ولا أعرف أحدا يؤخذ عنه العلم يؤخذ
عليه مثل هذا في قوله وأجده يترك ما يروى في القبط عن عمر السنة وبيع السنة فيه وفي موضع آخر في
السائبة والنصراني يعتق المسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد عرفت أن بعض الناس في هذا كان قوله
أشد توجيها من قولكم قال أتبيع عاجا عن عمر في القبط لأنه قد يحتمل أن لا يكون خلافا للسنة وأن تكون
السنة في المعتق من لا ولأه ويجعل ولا الرجل المسلم على يدي الرجل المسلم بحديث عبد العزيز بن عمر بن
عبد العزيز عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال في السائبة والنصراني يعتق المسلم قولنا فرزعتهم أن عليهم حجة بأن
قول النبي صلى الله عليه وسلم إنما الولاء لمن أعنت أن لا يكون الولاء إلا لمعتق ولا يروى عن معتق فإن كنت
لنا عليهم سنة حجة فيهم عليكم آيين لأنكم خالفتموه حيث ينبغي لكم أن توافقوه ووافقتوه حيث كانت
لكم شبهة فوالقسطوه

(باب القضاء في الهبات)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن داود بن الحصين عن أبي غطفان بن طريف المري عن مروان
ابن الحكم أن عمر بن الخطاب قال من وهب هبة لصية رحمه أو على وجه صدقة فإنه لا يرجع فيها ومن وهب
هبة يرى أنه إنما أراد الثواب فهو على هبته يرجع فيها إن لم يررض منها وقال مالك أن الهبة إذا تغيرت عند
الموهوب له بثواب بزيادة أو نقصان فإن على الموهوب له أن يعرض الوهاب قيمته بمرضاها فقلت لشافعي
فإن تقول بقول صاحبنا (قال الشافعي) فقد ذهب عمر في الهبة براد ثوبها إن الوهاب على هبته إن لم يررض
منها أن توافي الخيار حتى يرضى من هبته ولو أعطى أضعافا في مذهبه والله أعلم كأنه أن يرجع فيها
ولو تغيرت عند الموهوب له بزيادة كأنه أخذها وكان كرجل يبيع الشيء وله فيه اختيار عبدا أو أمة
فيزيد عند المشتري فيختار البائع تقض البيع فيكون له نقضه وإن زاد العبد للمبيع أو الأمانة للمبيعة وكثير
زيادته ومذهبكم خلاف ما رويتم عن عمر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن زعفران أن عبدا كان يقوم على
رفيق النخس وأنه استكره جارية من ذلك الرفيق فوقع بها فخلده عمر ونفاه ولم يجلد الوليدة لأنه استكرهها
قال مالك لا تنفي العبد فقلت لشافعي نحن لا ننفي العبد قال ولم يروا عن أحد من أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم ولا التابعين علمه خلاف ما رويتم عن عمر أفيوز لا أحد يعقل شيئا من الفقه أن يترك قول
عمر ولا يعلم له مخالف من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لراي نفسه أو مثله ويجعله مرة أخرى حجة على
السنة وحجة فيما ليست فيه سنة وهو إذا كان مرة حجة كان كذلك أخرى فإن جاز أن يكون اختيار اليمين
سمع قوله يقبل منه مرة ويترك أخرى جاز لتغيركم تركه حيث أخذتم به وأخذ حيث تركتموه فلم يبق للناس
من العلم على شيء تعرفونه وهذا لا يسع أحدنا اعتدنا والله أعلم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب
عن السائب بن يزيد أن عبد الله بن عمر والحضرى جاء بغلام له إلى عمر بن الخطاب فقال له أقطع ير هذا فإنه
سرق فقال له عمر وماذا سرق قال سرق مراء لا مراء أتى شهابتون درهمين فقال عمر أرسله فليس عليه قطع

برفع اليدين عن عدد

لعله لم يرو عن النبي
صلى الله عليه وسلم
شيأ قط عدداً أكثر منهم
غير وائل بن حجر ووائل
أهل أن يقبل عنه

(قال الشافعي) وقيل

عن بعض أهل ناحيتنا

إنه لم يروى عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم

رفع اليدين في الافتتاح

وعند رفعه من الركوع

وما هو بالمعمول به ثم

قال إن الناس كانوا إذا

ناموا من الليل في شهر

رمضان لم يأكلوا ولم

يجامعوا حتى زلت

الرخصة فأكلوا وشربوا

وجامعوا إلى الفجر فأما

قوله ليس بالمعمول به

فقد أعيانا أن نجد

عند أحد علم هؤلاء

الذين إذا عملوا بالحدوث

ثبت عنده فإذا تركوا

العمل به سقط عنده وهو

يروي أن النبي فعله

وأن ابن عمر فعله ولا

يروي عن أحد يسميه

أنه تركه فليت شعري

من هؤلاء الذين لم

أعلمهم خلقوا ثم يحتج

بتركهم العمل وغفلتهم

فأما قوله في الناس كانوا

لا يأكلون بعد النوم

في شهر رمضان حتى

أرخص لهم أن أشياء

قد كانت ثم نسخها الله

خادمكم سرق متاعكم * قال الشافعي بهذا تأخذ لأن العبد ملك لسيدته أخذ من ملكه فلا يقطع مالك من سرق من ملك من كان معه في يته بأمنه أو كان خارجاً فكذلك لا يقطع من سرق من ملك امرأته بحال بخلطة امرأته زوجها وهذا معنى قول عمر لأنه لم يسأله أن تأمنونه ولا تأمنونه قال وهذا مما خالفتم فيه عمر لا يخالف له علماء فقلتم بقطع العبد فيما سرق لامرأته سيدته أن كان لا يكون معهم في منزل يأمنونه

(باب في إرخاء الستور)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في المرأة يتر وجهها الرجل أنها إذا أرخت الستور فقد وجب الصداق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن زيد بن ثابت قال إذا دخل بالمرأة فأرخت الستور فقد وجب الصداق (قال الشافعي) وروى عن ابن عباس وشريح أن لاصداق إلا بالميسر واحتجاباً وأحداهما بقول الله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن قال بهذا الناس من أهل الفقه فقالوا لا يلتفت إلى الإغلاق وإنما يجب المهر كاملاً بالميسر والقول في الميسر قول الزوج وقال غيرهم يجب المهر بإغلاق الباب وإرخاء الستور وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وأن عمر قال ما ذنبهن إن جاء العجز من قبلكم فخالفتم ما قال ابن عباس وشريح وما ذهبنا إليه من تأويل الآيتين وهما قول الله تبارك وتعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقوله ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عذبة تعتدونها وخالفتم ما رويتم عن عمر وزيد وذلك أن نصف المهر يجب بالعقد ونصفه الثاني بالدخول ووجه قولهما الذي لا وجه له غيره أنها إذا خلت بينه وبين نفسها واختلى بها فهو كالقبض في البيوع فقد وجب نصف المهر الآخر ولم يذهب إلى ميسر وعمر يدين ثم يقضي بالمهر وإن لم يدع الميسر لقوله ما ذنبهن إن كان العجز من قبلكم ثم زعمتم أنه لا يجب المهر بالغلق والإرخاء إذا لم تدع المرأة جماعاً وإنما يجب بالجماع ثم عديم فأبطلتم الجماع ودعوى الجماع فقلتم إذا كان استمتع بها سنة حتى تبلى ثيابها وجب المهر ومن حد لكم سنة ومن حد لكم إبل أو ثياب أو بليت الثياب قبل السنة فكيف لم يجب المهر أرايت إن قال إنسان إذا استمتع بها يوماً وقال آخر يومين وقال آخر شهراً وقال آخر عشرين سنة أو ثلاثين سنة ما الحجة فيه إلا أن يقال هذا توقيت لم يوقته عمر ولا زيد وهما اللذان اتبنا إلى قولهما ولا يوقت إلا بخبر يلزم فهكذا أنتم فما أعرف لما تقولون من هذا إلا أنه خروج من جميع أقاويل أهل العلم في القديم والحديث وما علمت أحد سبقكم به فأنه المستعان فان قلتم أنما يؤجل العنين سنة فهذا ليس بعنين والعنين عندكم أنما يؤجل سنة من يوم ترفعه امرأته إلى السلطان ولو أقام معها قبل ذلك دهرًا

(باب في القسامة والعقل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار وعمر بن مالك أن رجلاً من بني سعد بن ليث أجرى فرساً فوطئ على أصبع رجل من جهينة فزأمتها فأتى عمر بن الخطاب للذين ادعى عليهم أن يخلقوا بالله نجسين عينا مامات منها فأبوا وتخرجوا من الأيمان فقال للآخرين احلفوا أنتم فأبوا فقضى عمر بن الخطاب بشطر الدية على السعديين (قال الشافعي) فخالفتم في هذا الحكم كله عمر بن الخطاب فقلتم يبدأ المدعون بل زعمتم أنه إذا لم يحلف واحد من الفريقين فليس فيه شطرية ولا أقل ولا أكثر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان كنتم ذهبت إلى ما ذهبنا إليه من أن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ المدعين فلما لم يحلفوا رد الأيمان على المدعى عليهم فلما لم يقبل المدعون أيمانهم لم يجعل لهم عليهم شيئاً فإلى هذا ذهبنا وهكذا يجب عليكم في كل أمر وجدتم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه سنة أن تصيروا إلى

أَنَّهُ مَا نَسَخَهُ أَوْ بَيَّنَّه
رَسُولُ اللَّهِ أَفَبِإِذَا كَانَ
يَقُولُ لِمَا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ
شَوْ مَنَسُوحٌ بِلَا
خَبَرٍ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ أَنَّهُ
مَنَسُوحٌ ذُنُوبٌ لَا قِيلَ
فَأَمَّا الْخَبَرُ أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ رَفَعَ الْيَدَ فِي الصَّلَاةِ
ذَانِ قَالَ فَلَعَلَّهُ كَانَ وَلَمْ
يُحْفَظْ قِيلَ أَفَبِإِذَا كَانَ
كُلُّ خَبَرٍ رَوِيَهُ عَنِ النَّبِيِّ
أَن يَقُولَ قَدْ كَانَ خُذَا
وَلَعَلَّهُ مَنَسُوحٌ فَيَرُدُّ عَلَيْهِمَا
أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ السَّنَنَ بِلَعَلِهِ
(قَالَ الشَّافِعِيُّ) وَإِنْ كَانَ
تَرَكْنَا أَحَادِيثَ رَسُولِ
اللَّهِ جُتِلَ مَا وَصَفَتْ مِنْ
هَذَا الْمَذْهَبِ الضَّعِيفِ
فَكَيْفَ لَنَا وَلَا مَوَاسِنَ
تَرَكْنَا مِنْ الْأَحَادِيثِ
شَيْئًا مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ
الَّذِينَ يَعْتَلُونَ فِي تَرْكِهَا
بِأَحْسَنِ وَأَقْوَى مِنْ هَذَا
الْمَذْهَبِ الضَّعِيفِ

(بَابُ صَلَاةِ الْمُنْفَرِدِ)

حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ
أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ
أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ
عَنْ حَصْبَيْنِ أَطْنَعَيْنِ
هَلَالِ بْنِ يَسَافٍ سَمِعَ
ابْنَ أَبِي بَرْدَةَ قَالَ أَخَذَ
بِيَدِي زِيَادُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ
فَوَقَفَ بِي عَلَى شَيْخٍ
بَارِقَةٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ

سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ دُونَ مِائَةِ لَمْ يَأْمُرْ بِالشَّيْءِ كَمَا يَأْمُرُ وَمَا كُنْتُ شَيْءًا مِنَ الْأَشْيَاءِ أَوْ لِي أَنْ تَأْخُذَ وَأَمَّا بَعْضُكُمْ عَمْرٍ
هَذَا لِأَنَّ الْحُكْمَ فِي هَذَا أَمْرٌ مِنْ غَيْرِهِ وَأَنَّهُ قَدْ كَانَ يَكْتَلِبُكُمْ أَنْ تَقُولُوا إِذَا دَخَلْتُمْ خُضَاوَتِي حُكْمَ نَبِيِّكُمْ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَاكُمْ فَمَتَّبِعُوا مَا حُكِمَ بِهِ لِي عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا حُكِمَ فِي الْعَمَلِ مَا حُكِمَ بِهِ عَمْرٍ
حُكْمٌ فِي تَخْطِئَاتِهِمْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ خَالَفَ الْأَمْرَ دَانَ حَرَمًا أَوْ لَمْ تَقُولُوا أَنَّهُمْ يَحْتَمِلُونَ أَنَّهَا قِسَامَةٌ فَتَصِيرُ إِلَى
قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَجْعَلُ تَخْطِئَاتِهِمْ عَلَى الْمَدْفَعِ كَانَ لَا يَتَوَجَّهُ مِنْ حَدِيثٍ يَخْتَلَفُ مَا جَاءَ عَنِ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأَعْلَى خِلَافَهُ أَوْ أَنْ تَصِيرَ فِيهِ إِلَى حُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا يَنْبَغِي
أَنْ يَخْتَلَفَ أَقْوَى بِلَكُمْ

(بَابُ الْقَضَاءِ فِي الْضُرْسِ وَالتَّرْقُوتِ وَالضَّلَعِ)

(قَالَ الشَّافِعِيُّ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَخْبَرَنَا مَالُثٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ مَسْلَمٍ بْنِ جَنْدَبٍ عَنْ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ
الْخَطَّابِ أَنَّ عُمَرَ قَضَى فِي الْضُرْسِ بِجَمَلٍ وَفِي التَّرْقُوتِ بِجَمَلٍ وَفِي الضَّلَعِ بِجَمَلٍ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) أَخْبَرَنَا مَالُثٌ عَنْ
يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيْبِ يَقُولُ قَضَى عُمَرُ فِي الْأَضْرَاسِ بِعَمْرِ بْنِ وَعْفَى وَمَعَاوِيَةَ فِي الْأَضْرَاسِ
بِحُمْسَةِ أَبْعَرَةٍ نَحْصَةً أَبْعَرَةٍ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ فَالِدِيَّةُ تَقْصُصُ فِي قَضَاءِ عُمَرَ وَتَزِيدُ فِي قَضَاءِ مَعَاوِيَةَ فَلَوْ كُنْتُ
أَبْلَجَ لَعَلْتُ فِي الْأَضْرَاسِ بِعَمْرِ بْنِ وَعْفَى وَبِعَمْرِ بْنِ قَتْلٍ الْبَدِيَّةِ سَوَاءً فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ فَإِنَّا نَقُولُ فِي الْأَضْرَاسِ نَحْسَ نَحْسٍ
وَزَعَمَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي التَّرْقُوتِ وَفِي الضَّلَعِ حُكْمٌ مَعْرُوفٌ وَاتِّفَاقُهُمْ بِحُكْمِهِمْ بِاجْتِهَادٍ قَالَ فَقَدْ خَالَفْتُمْ حَدِيثَ زَيْدِ بْنِ
أَسْلَمَ عَنْ عُمَرَ كَلَهُ فَقُلْتُمْ فِي الْأَضْرَاسِ نَحْسَ نَحْسٍ وَهَكَذَا نَقُولُ لِمَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي السِّنَنِ
نَحْسَ كَانَتْ الْضُرْسُ سِنًا قَالَ فَيُذَا كَمَا قُلْنَا فِي الْمَسْأَلَةِ قَبْلَهَا وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ فِي السِّنَنِ نَحْسَ مِمَّا أَقْبَلَ مِنَ الْقَوْمِ مَا أَحْسَنَ فَإِذَا كَانَتْ لَنَا وَلَكُمْ كَحِجَّةٍ بَأَنَّ نَقُولُ الْضُرْسُ سِنٌ وَنَزَعْنَا إِلَى
حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا وَخَالَفَ غَيْرَهُ لِقَاءِ حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنْ تَوَجَّهَ غَيْرُهُ
أَنْ لَا يَكُونَ خِلَافٌ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيكَذَا يَنْبَغِي لَنَا أَنْ لَا تَرُكُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَسَلَّمَ شَيْئًا أَبَا لِقَوْلِ غَيْرِهِ فَأَمَّا أَنْ تَرُكُوا قَوْلَ عُمَرَ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّةً وَتَرُكُوا قَوْلَ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَوْلِ عُمَرَ مَرَّةً فَيُنَادِي بِمَا لَا يَجْعَلُ سَلَامٌ أَنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَخَالَفَ اللَّهَ قَالَ وَخَالَفْتُمْ عُمَرَ فِي التَّرْقُوتِ
وَالضَّلَعِ فَقُلْتُمْ لَيْسَ فِيهِمَا شَيْءٌ مَوْفَقٌ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) وَأَنَا أَقُولُ بِقَوْلِ عُمَرَ فِيهِمَا مَا عَلَانِيَةً لَمْ يَخَالَفَهُ وَاحِدٌ مِنْ
أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَمَّا عَلِمْتُمْ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى الرَّأْيِ وَأَخَالَفَهُ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) وَرَوَى مَالُثٌ عَنْ
سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عُمَرَ فِي الْأَضْرَاسِ بِعَمْرِ بْنِ وَعْفَى وَمَعَاوِيَةَ نَحْصَةً أَبْعَرَةٍ وَقَالَ فِيهِمَا بِعَمْرِ بْنِ وَعْفَى فَإِذَا كَانَ
سَعِيدٌ يَعْرِفُ عَنْ عُمَرَ شَيْئًا ثُمَّ يَخَالَفُهُ وَلَمْ يَذْهَبْ أَيْضًا إِلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مِنَ الْحَدِيثِ وَلَنْتُمْ تَخَالِفُونَ عُمَرَ ثُمَّ
تَخَالِفُونَ سَعِيدًا فَأَمَّا مَا ذَعَبُوا أَنَّ سَعِيدًا إِذَا قَالَ قَوْلًا لَمْ يَقُلْ بِهِ إِلَّا عَمْرٌ وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِيهِ وَحَكَاتِهِمْ إِذَا حَكَوْا وَحَكَاتِهِمْ
عَنْهُمْ اخْتِلَافًا فَكَيْفَ كَذَلِكَ حِكَايَةُ غَيْرِ كَفَى أَكْثَرًا لَأَشْيَاءَ أَمَّا إِذَا جَاعَ عِنْدَهُمْ فَيَمَّا يَوْجَدُ الْأَجَاعَ فِيهِ عِنْدَ غَيْرِهِمْ
وَأَنْ أَوَّلَى عِلْمِ النَّاسِ بَعْدَ انْفِصَالِهِ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ إِجْمَاعُ بِالْمَدِينَةِ الْبَيَّاتِ لِأَنَّ ابْنَ طَاوُسٍ قَالَ عَنْ أَبِيهِ مَا قَضَى بِهِ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عَقْلِ وَصَدَقَاتٍ فَاتَّخَذَ لَهَا بِالزُّوْحَى وَعَمْرٌ مِنَ الْإِسْلَامِ عَمُوزُهُ النَّبِيُّ شَوْبَهُ مِنْ
النَّاسِ فَقَدْ خَالَفْتُمُوهُ فِي الْبَيَّاتِ وَخَالَفْتُمْ ابْنَ الْمُسَيْبِ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَا أَرَى دَعْوَا كَمَا الْمُرُوثُ كَمَا ادَّعَيْتُمْ وَمَا أَرَأَاكُمْ
قَبْلَكُمْ عَنْ عُمَرَ هَذَا وَمَا أَجِدُكُمْ تَقْبَلُونَ الْعِلْمَ الْأَعْنَ أَنْفُسَكُمْ

(بَابُ فِي النِّكَاحِ) (قَالَ الشَّافِعِيُّ) أَخْبَرَنَا مَالُثٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَخْبَرَ أَنَّكَ
لَمْ يَنْعِدْ عَلَيْهِ الْأَرْجُلَ وَامْرَأَةً قَالَ هَذَا نِكَاحُ السَّرِّ وَلَا أُجِيزُهُ وَلَوْ كُنْتُ تَقَدَّمْتُ فِيهِ لَرَجَعْتُ (قَالَ الشَّافِعِيُّ)

له وابصة بن معبد فقال
أخبرني عن هذا الشيخ أن
رسول الله رأى رجلا
يصلي خلف الصف
وحده فأمره أن يعيد
الصلاة (قال الشافعي)

(باب ما جاء في المتعة)

وقد خالفتم هذا وقلتم النكاح مقسوخ ولا حد عليه فخالفتم عمر وعمرؤا تقدم فيه لرجم يعني لو أعلم الناس
أنه لا يجوز النكاح بشاهد وامرأة حتى يعرفوا ذلك رجحت فيه من فعله بعد تقدري

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة أن خولة بنت حكيم دخلت على عمر بن الخطاب
فقالان ربيعة بن أمية استمتع بامرأة موادة فمלט منه فخرج عمر يجر رداءه فزاعوا وقال هذه المتعة ولو كنت
تقدم فيها لرجحت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يشبه قوله في الأول ومذهب عمر في هذا أن المتعة إذا
كانت محرمة عنده وكان الناس يفعلونها مستحلين أو جاهلين وهو اسم نكاح فقدر أعنيهم بالاستحلال أنه
لو كان تقدم فيها حتى يعلم أن حكمه أنهم محرمة ففعلوها رجهم وحلهم على حكمه وإن كانوا يستحلونها منها
ما حرم كما قال يستحل قوم الدينار بالدينار من يدابيد فيفسخه عليهم من براه حراما فخالفتم عمر في المسئلتين
معا وقلتم لا حد على من نكح بشاهد وامرأة ولا من نكح نكاح متعة كما زعمت فيهما (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب أيام رجل تزوج
امرأة وبهاجنون أو جذام أو برص فسها فلها صداقها كاملا وذلك لزوجها غرم على وليها قال مالك وإنما
يكون ذلك لزوجها غرم على وليها إذا كان الذي أنكحها هو أبوها أو أخوها أو من يرى أنه يعلم ذلك منها والا
فليس عليه غرم وترد المرأة ما أخذت من صداق نفسها وتترك لها قدر ما استحلها به إذا مسها * فقلت للشافعي
فأنا نقول بقول مالك وسألت عن قوله في ذلك فقال إنما حكم عمر أن لها المهر بالميسر وأن المهر على وليها لأنه
غار والغار علم أولم يعلم يغرم أرايت رجلا باع عبدا ولم يعلم أنه حر أليس يرجع عليه بقيمته أو باع متاعا
لنفسه أو لغيره فاستحق أو فسد البيع أو كان لمشتريه الخيار فاختار رده أليس يرجع بقيمته ما غرم على من غره
علم أولم يعلم قال ورويت الحديث عن عمر وخالفتموه فيه بما وصفته فلوزجبت فيه إلى أمر يعقل فقلتم إذا
كان الصداق غنا لميسر لم يرجع به الزوج عليها ولا على ولي لأنه قد أخذ الميسر كما ذهب بعض المشرفين
إلى هذا كان مذهبنا فأمّا ما ذهب إليه فليس بمذهب وهو خلاف عمر (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه كتب
إلى عمر بن الخطاب من العراق في رجل قال لامرأته حبلك على غاربك فكتب عمر إلى عامله أن امرأته يوافيني
في الموسم فينأ عمر يطوف بالبيت إذ لقيه الرجل فسلم عليه فقال من أنت فقال أنا الذي أمرت أن أجلب عليك
فقال عمر أنشدك رب هذه البنية هل أردت بقولك حبلك على غاربك الطلاق فقال الرجل لو استخلفتني
في غير هذا المكان ما صدقتك أردت الفراق فقال عمر هو ما أردت (قال الشافعي) فهذا نقول وفيه دلالة
على أن كل كلام أشبه الطلاق لم يحكم به طلاقا حتى يسئل قائله فإن كان أراد طلاقا فهو طلاق وإن لم يرد
طلاقا لم يكن طلاقا ولم نستعمل الأغلب من الكلام على رجل احتمل غير الأغلب فخالفتم عمر في هذا فزعمتم
أنه طلاق وأنه لا يسئل عما أراد

(باب في المفقود)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال أيام امرأة
فقدت زوجها فلم تدراين هو فأنها تنتظر أربع سنين ثم تنتظر أربعة أشهر وعشرا قال والحديث الثابت
عن عمر وعثمان في امرأة المفقود مثل ما روى مالك عن ابن المسيب عن عمر وزيادة فاذا تزوجت فقد زوجها
قبل أن يدخل بها زوجها الآخر كان أحق بها فإن دخل بها زوجها الآخر فالأول المفقود بالخيار بين امرأته
والمهر ومن قال بقوله في المفقود قال بهذا كله اتباع القول عمر وعثمان وأتمت تخالفون ما روى عن عمر

وقد سمعت من أهل
العلم بالحديث من يذكر
أن بعض الحديثين
يدخل بين هلال بن
يساف ووابصة فيه رجلا
ومنها من يرويه عن هلال
عن وابصة سمعته منه
وسمعت بعض أهل
العلم منهم كأنه يوهنه بما
وصفت وسمعت من
يروي بإسناد حسن أن
أبا بكره ذكر للنبي أنه
ركع دون الصف فقال
له النبي زادك الله حرصا
ولا تعد فكانه أحببه
الدخول في الصف ولم ير
عليه العجالة بالركوع
حتى يلحق بالصف ولم
يأمره بالعادة بل فيه
دلالة على أنه رأى ركوعه
منفردا محجرا عنه ومن
حديثنا حديث ثابت
أن صلاة المفرد خلف
الامام تجزئه فلو ثبت
الحديث الذي يروى عن
وابصة كان حديثنا
أولى أن يؤخذ به لأن
معه القياس وقول
العامّة فإن قال قائل
وما القياس وقول العامّة
قيل أرايت صلاة الرجل

فإن قال نعم قلت وصلاة
الامام أمام الصف وهو
في صلاة جماعة فإن
قال نعم قيل فيل يعدو
المنفرد خلف المنصلي
أن يكون كالامام المنفرد
أمامه أو يكون كرجل
منفرد يصلي لنفسه
منفردا فإن قيل فهكذا
سنة موقف الامام
والمنفرد قيل فسنة
موقفه ما تدل على أن
ليس في الانفراد شيء
يفسد الصلاة فإن قال
بالحديث فيه قيل في
الحديث ما ذكرنا فإن
قيل فاذا كر حديثك
قيل أخبرنا مالك عن
اسحق بن عبيد الله بن
أبي طلحة عن أنس بن
مالك أن جدته مليكة
دعت النبي إلى طعام
صنعه فأكل منه ثم
قال قوموا فلاصلي لكم
قال أنس فقمتم إلى
حصير لنا قد اسودت من
طول ما لبس فنضحته
بالماء فقام عليه رسول
الله وصفقت أنا واليقيم
وراءه والعجوز من
ورائنا فصلي لنا ركعتين
ثم انصرف . حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
سفيان عن اسحق بن
عبيد الله أنه سمع عمه
أنس بن مالك يقول

وعثمان معا فترعون أنهم اذا نكحت لم يكن لزوجها الأول فيها خيار هي من الآخر . قلت للشافعي فإن
صاحبنا قال أدركت من ينكر ما قال بعض الناس عن عمر . فقال الشافعي قد رأينا من ينكر قضية عمر كلها
في المنفرد ويقول هذا لا يشبه أن يكون من قضاء عمر فهل كانت الحجة عليه إلا أن الثقات اذا جازوا ذلك عن
عمر لم يتيهوا فكذلك الحجة عليك وكيف جاز أن يروى الثقات عن عمر حديثا واحدا فتأخذ ببعضه وتدع
بعضا . أرايت أن قال لك قائل أخذ بالذي تركت منه وأترك الذي أخذت به حل الحجة عليه إلا أن يقال من
جعل قوله غاية ينتهي إليها أخذ بقوله كما قال فأما قولك فأنما جعلت الغاية في نفسك لا فيمن روى عنه الثقات
فهكذا الحجة عليك لأنك تركت بعض قضية عمر وأخذت ببعضها « قال الربيع » لا تزوج امرأة
المنفرد حتى يأتي بيمين موته لأن الله قال والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا فجعل على المتوفى عدة
وكذلك جعل على المطلقة عدة لم يجها الا بعوت أو طلاق وهي معنى حديث النبي صلى الله عليه وسلم إذا قال
ان الشيطان يفر عند عجز أحدكم حتى يخيل اليه أنه قد أحدث فلا ينصرف أحدكم حتى يسمع صوتا أو يجد
ريحاً فأخبر أنه اذا كان على يمين من الطهارة فلا تزول الطهارة الا بيمين الحدث وكذلك هذه المرأة لها زوج
بيمين فلا يزول قيد نكاحها بالشك ولا يزول الا بيمين وهذا قول علي بن أبي طالب

((باب في الزكاة))

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار أن أهل الشام قالوا لأبي
عبيد بن الجراح خذنا من خيلنا ومن رقيقنا صدقة فأبى ثم كتب إلى عمر فأبى ثم كلموه أيضا فكتب إلى عمر
فكتب إليه أن أجوا فخذها منهم واردها عليهم قال مالك يعني ردها إلى فقراءهم (قال الشافعي) وقد
أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن السائب بن يزيد أن عمر أمر أن يؤخذ في الفرس شاتين أو عشرة أو عشرين
درهما . قلت للشافعي فانا نقول لا يؤخذ في الخيل صدقة لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على
المسلم في عبده ولا فرسه صدقة (قال الشافعي) فقد رويتم وروى غيركم عن عمر هذا فإن كنتم تركوه لشيء
روى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم جلة فهكذا فاصنعوا في كل من روى عن أحد شيئا يخالف ما جاء عن
النبي صلى الله عليه وسلم فيه وانكم لتخالقون ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما هو أبين من هذا وتعملون
فيه بأن الرجل من أصحابه لا يقول قولاً يخالفه وتقولون لا يخفى على الرجل من أصحابه قوله ثم يأتي موضع
آخر فيختلف كلامكم ولو شاء رجل قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس على مسلم في عبده ولا فرسه صدقة
اذا كان فرسه من بوطاله مطية فأما خيل تنائج فتأخذ منها كما أخذ عمر بن الخطاب فقد ذهب هذا المذهب
بعض المقيمين ولودعهم هذا المذهب لكان له وجه يحتمل فإن لم تقولوا وصرتم إلى اتباع ما جاء عن النبي صلى الله
عليه وسلم جلة وجلة كل شيء عليه فهكذا فاصنعوا في كل شيء ولا تختلفوا فويلكم إن شاء الله

((باب في الصلاة))

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عمر
ابن الخطاب صلى بالناس المغرب فلم يقرأ فيها فلما انصرف قيل له ما قرأت قال فكيف كان الركوع والسجود
قالوا حسنا قال فلا بأس . قلت للشافعي فانا نقول من نسي القراءة في الصلاة أعاد الصلاة ولا تجزئ صلاة إلا
بقراءة قال فقد رويتم هذا عن عمر وصلاة بالمهاجرين والأَنْصار فزعمتم أنه لم يقرأ إذا كان الركوع والسجود
حسنا بأسا ولا تجدون عنه شيئا آخرى أن يكون اجاعا منه ومن المهاجرين والأَنْصار عليه عادة من هذا اذا كان
علم الصلاة طاهرا فكيف خالفتموه فإن كنتم اتعدهم إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة الا بقراءة

صليت أنا وتسلم لنا

خلف النبي في بيتنا وأم

سلة خلفنا (قال الشافعي)

فأنت يحكي أن امرأة

صليت منفردة مع رسول

الله صلى الله عليه وسلم

ولا فرق في هذا بين امرأة

ورجل فإذا أجزأت

المرأة صلاتها مع الإمام

منفردة أجزأ الرجل

صلاته مع الإمام منفردا

كما تجزئها هي صلاتها

(باب المختلقات التي

يوجد على ما يؤخذ

منها دليل على صلاة

الخوف)

حدثنا الربيع قال

قال الشافعي قال الله

جل ثناؤه في صلاة

الخوف وإذا كنت فهم

فأفت لهم الصلاة الآية

* حدثنا الربيع قال

أخبرنا الشافعي قال

أخبرنا مالك عن يزيد

ابن رومان عن صالح

ابن خوات عن صلى مع

النبي يوم ذات الرقاع

صلاة الخوف أن طائفة

صفت معه وصفت

طائفة وجاء العدو فصلى

بأذن معه ركعة ثم ثبت

قائما وأتموا لأنفسهم

ركعة ثم انصرفوا

وصفوا وجاء العدو

وجاءت الطائفة الأخرى

فصلى بهم الركعة التي

بقيت عليه ثم ثبت جالسا

فينبغي أن تذهبوا في كل شيء هذا المذهب فإذا جاء شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم لم تدعوه لشيء إن خالفه غيره كما قلتم ههنا وهذا موضع لكم فيه شهود لا نه شبهة لودعهم إليه بأن تقولوا الصلاة لا بقراءة لمن كان ذا كرا والنسيان موضوع كما أن نسيان الكلام عندكم موضوع في الصلاة فإذا أمكنكم أن تقولوا هذا في الصلاة فلم تقولوه وصرت إلى جملة ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وتر كتم ما روى عن عمر ومن خلفه من المهاجرين والأنصار لجملة حديث النبي صلى الله عليه وسلم فكيف لم تصنعوا هذا فيما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منصوصا بينا لا يحتمل ما خالفه مثل ما احتل هذا من التأويل بالنسيان

(باب في قتل الدواب التي لا جزاء فيها في الحج)

سألت الشافعي عن قتل القراد والحلمة في الأحرام فقال لا بأس بقتله ولا فدية فيه وإنما يفدى المحرم ما قتل مما يؤكل لحمه فقلت له ما الخجعة فيه فقال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحرث التيمي عن ربيعة بن عبد الله أنه رأى عمر يقول لعبد الله بن طين بالسقياء فقلت للشافعي فإن صاحبنا يقول لا ينزع الحرام قرادا ولا حلمة ويحتج بأن ابن عمر كره أن ينزع المحرم قرادا أو حلمة من بعير قال وكيف تركتم قول عمر وهو يوافق السنة بقول ابن عمر ومع عمر ابن عباس وغيره فإن كنتم ذهبت إلى التقليد فليمر بكانه من الإسلام وفضل علمه ومع ابن عباس وموافقة السنة أولى أن تقلدوه قال وقد تتركون قول ابن عمر لرأي أنفسكم ولرأي غير ابن عمر فإذا تركتم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طيب المحرم لقول عمر وتركتم على عمر تقرير البعير لقول ابن عمر وعلى ابن عمر فيما لا يحصى لرأي أنفسكم والعلم إليكم عند أنفسكم صار فلا تتبعون منه إلا ما شئتم ولا تقبلون إلا ما هو يتم وهذا لا يجوز عند أحد من أهل العلم فإذا زعم أن ابن عمر يخالف عمر في هذا وغيره فكيف زعم أن الفقهاء بالمدينة لا يختلفون وأنتم ترون عنهم الاختلاف وغيركم يرونه عنهم في أكثر خاص الفقهاء (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال لا يصدرن أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت فإن آخر النسك الطواف بالبيت قال مالك وذلك فيما ترى والله أعلم لقول الله جل ثناؤه ثم محلها إلى البيت العتيق فحل الشعائر وانقضاءها إلى البيت العتيق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لم يكن يذبح البيت قال وقال مالك من جهل أن يكون آخر عهد الطواف بالبيت لم يكن عليه شيء إلا أن يكون قريبا فيرجع فلا أنتم عذرتكم بالجهالة فلا تردونه من قريب ولا بعيد ولا أنتم اتبعتم قول عمر وما تأول صاحبكم من القرآن أن الوداع من نسكه فيجعل عليه دما وهو قول ابن عباس من نسي من نسكه شيئا فليهرق دما وهو يقول في مواضع كثيرة بقول ابن عباس وحده من نسي من نسكه شيئا فليهرق دما ثم تتركونه حيث شئتم وتدعونه ومعه عمر وما تأولتم من القرآن

(باب ما جاء في الصيد)

سألت الشافعي عن قتل من الصيد شيئا وهو محرم فقال من قتل من دواب الصيد شيئا جزاءه عتله من النعم لأن الله تبارك وتعالى يقول فجزاء مثل ما قتل من النعم والمثل لا يكون إلا الدواب الصيد فأما الطير فلا مثل له ومثله قيمته إلا أن في حمام مكة أتباع اللات نار شاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك أن أبا الزبير حدثه عن جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعنز وفي الأرنب بعناق وفي البربوع بجفيرة * فقلت للشافعي فأنما يخالف ما روى عن عمر في الأرنب والبربوع فقول لا ينديان بجفيرة ولا بعناق (قال الشافعي) هذا الجهل البين وخلاف كتاب الله عندنا وأمر عمر وأمر عثمان بن عفان وابن

وَأَتَوْا لِأَنفُسِهِمْ ثُمَّ سَلِمَ
 حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ
 قَالَ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ
 وَأَخْبَرَنَا مَنْ سَمِعَ عَبْدَ
 اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو عَنْ حَنْصَلٍ
 يَذْكُرُ عَنْ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ
 بْنِ عَمْرٍو عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ
 مُحَمَّدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ خُوَاتٍ
 عَنْ خُوَاتِ بْنِ جَبْرِ عَنْ
 النَّبِيِّ مِثْلَ مَعْنَاهُ لَا يَخَالَفُهُ
 (قَالَ الشَّافِعِيُّ) وَأَخَذْنَا
 هَذَا فِي صَلَاةِ الْخُوفِ
 إِذَا كَانَ الْعَدُوُّ فِي غَيْرِ
 جِهَةِ الْقِبْلَةِ أَوْ جِهَتِهَا
 غَيْرَ مُؤْمِنِينَ لثَبُوتِهِ عَنْ
 النَّبِيِّ وَمُوافَقَتِهِ لِلْقُرْآنِ
 قَالَ وَرَوَى ابْنُ عَمْرٍو عَنْ
 النَّبِيِّ فِي صَلَاةِ الْخُوفِ
 شَيْئًا يَخَالَفُ فِيهِ هَذِهِ
 الصَّلَاةُ رَوَى أَنَّ طَائِفَةَ
 صَفَّتْ مَعَ النَّبِيِّ وَطَائِفَةٌ
 وَجَّهَ الْعَدُوُّ فَصَلَّى
 بِالطَّائِفَةِ الَّتِي مَعَهُ رُكْعَةً
 ثُمَّ اسْتَأْخَرُوا وَلَمْ يَتِمُّوا
 الصَّلَاةَ فَوَقَفُوا بِأَزَاءِ
 الْعَدُوِّ وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ
 الَّتِي كَانَتْ بِأَزَاءِ الْعَدُوِّ
 فَصَلَّوْا مَعَهُ الرَّكْعَةَ الَّتِي
 بَقِيََتْ عَلَيْهِ ثُمَّ انْصَرَفَتْ
 وَقَامَتِ الطَّائِفَتَانِ مَعًا
 فَأَتَوْا لِأَنفُسِهِمْ (قَالَ
 الشَّافِعِيُّ) فَإِنْ قَالَ
 قَائِلٌ كَيْفَ أَخَذْتُ
 بِحَدِيثِ خُوَاتِ بْنِ
 جَبْرِ دُونَ حَدِيثِ ابْنِ
 عَمْرِو بْنِ الْقَاسِمِ
 أَحَدَهُمَا مُوَافَقَةً
 الْقُرْآنِ وَأَنْ مَعْقُولًا فِيهِ

مُسْعُودٌ وَهُمْ أَعْلَمُ بِعَنَانِي كَذَبَ اللَّهُ مِنْكُمْ مَعَهُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي تَنْزِيلِ الْكِتَابِ شَيْءٌ يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ
 ثَنًا وَدَحْكَمُ فِي الصِّيدِ بِمِثْلِهِ مِنَ النِّعَمِ فَلَيْسَ يَعْذَمُ الْمَثَلُ أَبَدًا فَالْهَ مِثْلُ مِنَ النِّعَمِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الصِّيدِ إِذَا قُتِلَ بِأَيِّ
 النِّعَمِ كَانَ أَقْرَبَ بِهَا شَبَهِهَا فِي الْبَدَنِ فَدَى بِهِ وَهَذَا إِذَا كَانَ كَذَا فِدَى الْكَبِيرَ بِالْكَبِيرِ وَالصَّغِيرَ بِالصَّغِيرِ أَوْ يَكُونُ
 الْمَثَلُ الْقِيَمَةُ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمُشْرِقِينَ وَقَوْلُكُمْ لَا الْقِيَمَةُ وَلَا الْمَثَلُ مِنَ الْبَدَنِ بَلْ هُوَ خَارِجٌ مِنْهُمْ مَعَ خُرُوجِهِ
 مِمَّا وَصَفْنَا مِنَ الْأَثَارِ وَتَزَعُمُونَ فِي كُلِّ مَا كَانَ فِيهِ نَبْذَةٌ فَصَاعِدًا أَنَّهُ مِثْلُ النِّعَمِ قُتِرْفَعُونَ وَتُخَفِّضُونَ فَإِذَا جَاءَ
 مَا دُونَ نَبْذَةٍ قَلْتُمْ مِثْلُ مِنَ الْقِيَمَةِ وَهَذَا قَوْلُ لَا يَقْبَلُ مِنْ أَحَدٍ لَوْلَا يَخَالَفُ الْأَثَارَ فَكَيْفَ وَقَدْ خَالَفَهَا وَكُلُّ
 مَا فِدَى فَأَعَا الْقَدْرَ قِيَمَتِهِ وَالْقِيَمَةُ تَكُونُ قَلِيلَةً وَكَثِيرَةً وَأَقَاوِيلُكُمْ فِيهَا مُتَنَاقِضَةٌ فَكَيْفَ تَجَاوَزُ الثَّنِيَّةَ الَّتِي تَجُوزُ
 ضَخِيمَةً فِي الْبَقَرَةِ قَتْلُهَا أَوْ يَكُونُ يَصِيدُ صَيْدًا صَغِيرًا دُونَ الثَّنِيَّةِ فَلَا تَقْدِيهِ بِصَغِيرٍ دُونَ الثَّنِيَّةِ (قَالَ الشَّافِعِيُّ)
 فَتَصِيرُونَ إِلَى قَوْلِ عَمْرٍو فِي النَّهْيِ عَنِ الطَّبِيبِ قَبْلَ الْأَحْرَامِ وَتَرَوْنَ فِيهِ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَتَصِيرُونَ إِلَى تَرْكِ قَوْلِهِ فِي كَثِيرٍ وَتَدْعُونَ لِقَوْلِهِ مَا وَصَفْتَ مِنْ سَنَنِ تَرَوْنَ فِيهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ
 تَخَالَفُونَ عَمْرٍو وَتَخَالَفُ لَهُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا تَتَابِعِينَ بَلْ مَعَهُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ عُمَانُ وَابْنُ مُسْعُودٍ وَمِنَ التَّابِعِينَ عَطَاءُ وَأَصْحَابُهُ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) وَقَدْ جَهَدْتُ أَنْ أَجِدَ أَحَدًا يُخْبِرُنِي
 إِلَى أَيْ شَيْءٍ ذَهَبْتُمْ تَرَكْتُمْ مَا رَوَيْتُمْ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْبُرُوعِ وَالْأَرْبَعِ فَأَوْجَدْتُ أَحَدًا يَزِيدُنِي عَلَى أَنَّ ابْنَ عَمْرٍو
 قَالَ الْخُفَايَا وَالْبَدَنُ الثَّنِيَّةُ فَافُوقَهُ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) وَأَنْتُمْ أَيْضًا تَخَالَفُونَ فِي هَذَا لِأَنَّ قَوْلَ ابْنِ عَمْرٍو لَا يَعْذُونَ أَنْ
 يَكُونَ لَا يَجُوزُ مِنَ الْخُفَايَا وَالْبَدَنِ إِلَّا الثَّنِيَّةُ فَافُوقَهُ فَإِنْ كَانَ هَذَا فَأَنْتُمْ تَجُوزُونَ الْحَذَّةَ مِنَ الضَّانِّ ضَخِيمَةً وَإِنْ
 كَانَ قَوْلُ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّ الثَّنِيَّةَ فَافُوقَهُ وَفَاءً وَلَا يَسَعُ ذَلِكَ مَا دُونَهُ أَنْ يَكُونَ ضَخِيمَةً فَقَدْ تَأَوَّلْتُمْ قَوْلَ ابْنِ عَمْرٍو عَلَى غَيْرِ
 وَجْهِهِ وَضَيِّقْتُمْ عَلَى غَيْرِكُمْ مَا دَخَلْتُمْ فِي مِثْلِهِ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) وَقَدْ أَخْطَأْتُ مِنْ جَعَلِ الصِّيدَ مِنْ مَعْنَى الْخُفَايَا
 وَالْبَدَنِ بِسَبِيلِ مَا نَجِدُ أَحَدًا مِنْكُمْ يَعْرِفُ عَنْهُ فِي هَذَا شَيْءٌ يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْكِيَهُ لضعف مذهبه كَيْفَ وَخُرُوجِهِ
 مِنْ مَعْنَى الْقُرْآنِ وَالْأَثَرِ عَنْ عَمْرٍو وَعُمَانُ وَابْنُ مُسْعُودٍ وَالْقِيَاسُ وَالْمَعْقُولُ ثُمَّ تَنَاقَضَ فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ بِخُرُوجِ
 الصِّيدِ خُفَايَا قَلْنَا مَعَ مَا دُونَ أَنْ يَكُونَ خُفَايَا بِخُرُوجِ الصِّيدِ بَدَلَ مِنَ الصِّيدِ (١) وَابْدَلُ يَكُونُ مِنْهُ مَا يَكُونُ
 بِقَرَّةٍ مِثْلَهُ فَأَرْفَعُ وَأَخْفِضُ مِنْهَا تَمَرَةً وَالتَّمَرَتَيْنِ وَذَلِكَ أَنَّ مِنْ خُرُوجِ الصِّيدِ مَا يَكُونُ بِتَمَرَةٍ وَمِنْهُ مَا يَكُونُ بِبَدَنَةٍ
 وَمِنْهُ مَا يَكُونُ بَيْنَ ذَلِكَ فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ فَافْرِقْ بَيْنَ خُرُوجِ الصِّيدِ وَالْخُفَايَا وَالْبَدَنِ قِيلَ أَرَأَيْتَ الْخُفَايَا أَوْ يَكُونُ
 عَلَى أَحَدٍ فِيهَا كَثْرَةٌ مِنْ شَأْنٍ فَإِنْ قَالَ لَا قِيلَ أَرَأَيْتَ الْبَدَنُ أَلَيْسَتْ تَطَوُّعًا أَوْ نَذْرًا أَوْ شَيْئًا وَجِبَافُ فَاسْدَاجٍ فَإِنْ
 قَالَ بَلَى قِيلَ أَرَأَيْتَ خُرُوجَ الصِّيدِ أَلَيْسَ أَنْعَامًا غَرَمَ وَغَرَمَهُ مِنْ قَتْلِهِ بِأَنَّهُ مُحَرَّمُ الْقَتْلِ فِي تِلْكَ الْحَالِ وَحَكَّمَ اللَّهُ بِهِ
 عَلَيْهِ هَدْيًا بِالْكَعْبَةِ لِلْسَاكِنِ الْحَاضِرِ الْكَعْبَةِ فَإِنْ قَالَ بَلَى قِيلَ فَكَيْفَ تَحْكُمُ لِمَا لَكَ الصِّيدُ عَلَى رَجُلٍ
 لَوْ قَتَلَهُ بِالْبَدَلِ مِنْهُ فَإِنْ قَالَ نَعَمْ قِيلَ فَإِذَا قُتِلَ نَعَامَةٌ كَانَتْ فِيهَا بَدَنَةٌ أَوْ بِقَرَّةٍ وَحُشٌّ كَانَتْ فِيهَا شَاةٌ فَإِنْ قَالَ نَعَمْ
 قِيلَ أَفَتَرَى هَذَا كَالْأَضَاحِيِّ أَوْ كَالْهَدْيِ التَّطَوُّعِ أَوْ الْبَدَنِ أَوْ فَاسْدَاجٍ فَإِنْ قَالَ قَدْ يَفْتَرِقَانِ قِيلَ أَلَيْسَ إِذَا
 أَصِيبَتْ نَعَامَةٌ كَانَتْ فِيهَا بَدَنَةٌ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ الْأَشْيَاءِ مِنَ الْمَثَلِ وَكَذَلِكَ الْبَقَرُ وَالْغَزَالُ فَإِنْ قَالَ نَعَمْ قِيلَ فَإِذَا
 كَانَ هَذَا بِدَلَالِ شَيْءٍ أَتَلَفَ فَكَانَ عَلَى أَنْ أَغْرَمَ أَكْثَرُ مِنَ الضَّخِيمَةِ فِيهِ لَمْ لَا يَكُونُ لِي أَنْ أُعْطِيَ دُونَ الضَّخِيمَةِ فِيهِ
 وَأَبْتُ قَدْ تَجَعَّلَ ذَلِكَ لِي فَتَجَعَّلَ فِي الْجَرَادَةِ تَمَرَةً (قَالَ الشَّافِعِيُّ) فَإِنْ قَالَ فَأَعْمَأُ جَعَلَ عَلَيْهِ الْقِيَمَةُ إِذَا كَانَتْ
 الْقِيَمَةُ دُونَ مَا يَكُونُ ضَخِيمَةً قِيلَ فَنَقَالَ لَكَ أَنَّ شَيْئًا يَكُونُ بِدَلَالِ شَيْءٍ فَتَجَعَّلَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ الْمَثَلُ مَا كَانَ
 ضَخِيمَةً فَأَعْلَى وَلَا تَجَعَّلَ الضَّخِيمَةَ تَجْزِي فِيمَا قُتِلَ مِنْهَا هُوَ أَعْلَى مِنْهَا وَإِذَا كَانَ شَيْءٌ دُونَ الضَّخِيمَةِ لَمْ تَطْرَحْهُ عَنْ بَلْ
 تَجَعَّلْهُ عَلَى مِثْلِ مِنَ الثَّمَنِ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ ضَخِيمَةً فَهُوَ فِي قَوْلِكَ لَيْسَ مِنْ مَعَانِي الْخُفَايَا فَإِنْ قَالَ أَفَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ

(١) قَوْلُهُ وَابْدَلُ يَكُونُ الْخُ كَذَا فِي النُّسخَةِ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ وَلَعَلَّ أَصْلَ الْعِبَارَةِ وَابْدَلُ مِنْهُ مَا يَكُونُ
 بِقَرَّةٍ مِثْلَهُ وَأَرْفَعُ وَأَخْفِضُ مِنْهَا إِلَى التَّمَرَةِ وَالتَّمَرَتَيْنِ وَذَلِكَ الْخُ تَأْمَلُ كِتَابَهُ بِمُصَحِّحِهِ

انه عدل بين الطائفتين

وأخرى أن لا يصيب
المشركون غسرة من
المسلمين فان قال فأتين
موافقة القرآن قلت
قال الله واذا كنت فيهم
فأقت لهمم الصلاة
فلتقم طائفة منهم معك
الى وأسلحتهم الآية
(قال الشافعي) فذكر
الله صلاة الطائفة الاولى
معه قال فاذا سجدوا
فاحتمل أن يكون اذا
سجدوا وما عليهم من
السجود كله كانوا من
ورائهم ودلت السنة
على ما احتمل القرآن
من هذا فكان أولى
معانيه والله أعلم وذكر
الله خروج الامام
بالتائفتين من الصلاة
ولم يذكر على واحدة
من الطائفتين ولا على
الامام قضاء وهكذا
حديث خوات بن جبير
قال ولما كانت الطائفة
الاولى مأمورة بالوقوف
بازاء العدو في غير صلاة
كان معلوما أن الواقف
في غير صلاة يتكلم بما
يرى من حركة العدو
وارادته ومددا اذا جاءه
فيفهمه عنه الامام
والمصلون فيخفف أو
يقطع أو يعلمونه أن
حركتهم حركة لا خوف
فيها عليهم فيقيم على

هذا ناقصا وضحية قيل نعم فكما يجوز أن يكون تمر وقبضة من طعام ودرهم ودرهمان هديا ولولم يجز كنت
قد أخطأت انزعمت أندا اذا أصبت صيدا مريضا وأعورا ومنقوصا قوم على في مثل تلك الحال ناقصا ولم نقل
يقوم على واقفا فثلث الصيد الصغير مرة بالانسان الحر يقتل منقوصا فيكون فيه دية تامة وزعمت أخرى أنه
اذا قوم الصيد المقتول قومه منقوصا وهذا قول يختلف ان كان قياسا على الانسان الحر فلا يفرق بين قيمته
منقوصا وصغيرا وكبيرا لان الانسان يقتل مريضا ومنقوصا كهيئته صحيحا وافرا وان كان قياسا على المال
يتلف فنقومه بالحال التي أتلف فيها لا بغيرها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال ما معنى قول الله
هديا قلت الهدى شئ فصلته من مال إلى من أمرت بفصله اليه كالهدي تخرجها من مال إلى غيرك فيقع
اسم الهدى على تمره وبغير وما بينهما من كل تمر وما كول يقع عليه اسم الهدية على ما قل وكثر فان قال
أف يجوز أن تذبح صغيرة من الغنم فتصدق بها قلت نعم كما يجوز أن تتصدق بتمره والهدى غير النخية والنخية
غير الهدى الهدى بدل والبديل يقوم مقام ما أتلف والنخية ليست بدلا من شئ (قال الشافعي) وقد قال هذا
مع عمر بن الخطاب عثمان بن عفان وابن مسعود وغيرهما فالتقم الى غير قول آخر مثلهم ولا من سلف من
الأئمة علمته (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عبد الكريم الخزري عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود
أن محمرا أتني جوالقا فأصاب يربوعا فقتله فقصي فيه ابن مسعود بجفرة مجفرة (قال الشافعي) أخبرنا ابن
عبيدة عن ابن أبي نجيج عن مجاهد أن ابن مسعود حكم في اليربوع بجفرة أو جعفر (قال الشافعي) أخبرنا
سفيان عن مطرف عن أبي السفر أن عثمان قضى في أم حنين بخلان من الغنم (قال الشافعي) أخبرنا
سفيان عن مخارق عن طارق قال خرجنا حجاجا وطأ رجل منا يقال له أربد ضبا ففرز ظهره ففقدنا على
غير فسأله أربد فقال عمر احكم فيه فقال أنت خير مني يا أمير المؤمنين وأعلم فقال له عمر انما أمرتك أن تحكم
فيه ولم أمرك أن تركني فقال أربد أرى فيه جديا قد جع الماء والشجر فقال عمر فذاك فيه (قال الشافعي)
لا أعلم مذهبا أضعف من مذهبكم ويتم عن عمر تؤجل امرأة المفقود ثم تعد عدة الوفاة وتنكح وروى
المشرفيون عن علي التصبر حتى يأتيها يقين موته وجعل الله عدة الوفاة على المرأة يتوفى عنها زوجها فقال
المشرفيون لا يجوز أن تعد عدة الوفاة الا من جعل الله ذلك عليها ولم يجعل الله ذلك الا على التي توفى عنها زوجها
يقينا فقلتم عمر أعلم بعني كتاب الله فاذا قيل لكم وعلى عالم بكتاب الله وأنتم لانقسمون مال المفقود على
ورثته ولا تحكمون عليه بحكم الوفاة حتى تعلموا أنه مات بينة تقوم على موته فكيف حكمتم عليه بحكم الوفاة
في امره أنه فقط قلتم لا يقال لما روى عن عمر ولا كيف ولا يتأول معه القرآن ثم وجدتم عمر يقول في الصيد
بعني كتاب الله ومع عمر عثمان وابن مسعود وعطاء وغيرهم فالتقموهم لا تخالف لهم من الناس الا أنفسكم
لقول متناقض ضعيف والله المستعان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح
عن عطاء أنه قال من أصاب ولد طي صغيرا ففاده بولد شاة مثله وان أصاب صيدا أعورا ففاده بأعور مثله أو منقوصا
ففاده بمنقوص مثله أو مريضا ففاده بمرض وأحب الى لو فاده بوف (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن
عبد الملك بن قريش عن محمد بن سيرين أن رجلا جاء الى عمر بن الخطاب فقال اني أخبرت أنا وصاحبي فرسين
نسبتن الى ثعرة نيسة فأصابتنا طيبيا ونحن محرمان فذا ترى فقال عمر لرجل الى جنبه تعال نحكم أو أأوت
حكما عليه بعزوز كرفي الحديث أن عمر قال هذا عبد الرحمن بن عوف (قال الشافعي) أخبرنا الثقفى
عن أيوب عن ابن سيرين عن شريح أنه قال لو كان معي حاكم لحكمت في الثعلب بجدي قلت للشافعي فان
صاحبنا يقول ان الرجلين اذا أصابا طيبيا حكم عليهما بعززين وبهذا نقول (قال الشافعي) وهذا خلاف
قول عمر وعبد الرحمن بن عوف في روايتكم وابن عمر في رواية غيركم الى قول غير أحد من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم فاذا جاز لكم أن تتخالفوهم فكيف تتجعلن قول الواحد منهم حجة على السنة ولا تتجعلن حجة على

وتخالفهم الطائفة التي بازائمهم أو بعضها وهي في غير صلاة والحارس في غير صلاة أقوى من الحارس مصليا فكان أن تكون الطائفة الأخرى إذا حرس الأولى أذصارت مصلية والحارسة غير مصلية أشبهه من أن تكون الأولى قد أخذت من الآخرة ما لم تعطها والحديث الذي يخالف حديث خوات ابن جبير تكون فيه الطائفتان معاني بعض الصلاة ليس لهما حارس إلا الإمام وحده وإنما أمر الله إحدى الطائفتين بحراسة الأخرى والطائفة الجماعة لا الإمام الواحد قال وإنما أراد الله أن لا يصيب المشركون غرة من أهل دينه وحديث خوات ابن جبير كما وصفنا أقوى في المكيدة وأحصن لكل المسلمين من الحديث الذي يخالفه (قال الشافعي) فهذه الدلائل قلنا بحديث خوات بن جبير (قال الشافعي) وقد روى حديث لا يثبت أهل العلم بالحديث مثله أن النبي صلى بنى قرد بطائفة ركعة ثم سلوا

أنفسكم قال ثم أردتم أن تقيسوا فأخطأتم القياس فلو لم تكونوا خالفتم أحدا كنتم قد أخطأتم القياس قسم بالرجلين يقتلان النفس فيكون على كل واحد منهما كفارة عتق رقبة وفي النفس شيان أحدهما بدل والبذل كالثلث وهو الدية في الحر والثلث في العبد والأبدال لا يزدافها عندنا وعندكم لو أن مائة رجل قتلوا رجلا حرا أو عبدا لم يغمروا الدية أو قيمة فان قال قائل فالظبي يقتل بالقيمة والدية أشبه أم الكفارة قيل بالقيمة والدية فان قال ومن أين قيل تفدى المعامة ببدنة والجرادة بتمرة وهذا مثل قيمة العبد المرتفع والمنخفض والكفارة شيء لا يزدافها ولا ينقص منها ان كان طعاما أو كسوة أو عتقا وقول عمر وعبد الرحمن معنى القرآن لان الله جل ثناؤه يقول بفراء مثل ما قتل من النعم فجعل فيه المثل فن جعل فيه مثلين فقد خالف قول الله والله أعلم ثم لا تمتنعون من رد قول عمر لرأى أنفسكم ومعه عبد الرحمن بن عوف (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء بن نقر أصابوا صيدا قال عليهم كلهم خزاء واحد (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن حماد بن سلمة عن عمار مولى بني هاشم قال سئل ابن عباس عن نقر أصابوا صيدا قال عليهم خزاء قيل على كل واحد منهم خزاء قال انه لمعربك بكم بل عليكم كلكم خزاء واحد والله أعلم

(باب الأمان لأهل دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب كتب إلى عامل جيش كان بعثه انه بلغني أن الرجل منكم يطلب العليج حتى اذا أسند في الجبل وامتنع قال له الرجل مترس يقول لا تخف فاذا أدركه قتله وإني والذي نفسي بيده لا يبلغني أن أحدا فعل ذلك الا ضربت عنقه قال مالك وليس هذا بالأمر المجتمع عليه ولا يقتل به . فقلت للشافعي فانا نقول بقول مالك (قال الشافعي) قد خالفتم ما رويتم عن عمر ولم تروا عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خلافة علمناه وأما قوله ليس هذا بالأمر المجتمع عليه فليس في مثل هذا اجتماع وهو لا يرى شيئا يخالفه ولا يوافقهم فأين الاجماع فيما لا روية فيه فان كان ذهب الى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل مسلم بكافر وهذا كافر لزمه اذا جاء شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يترك كل ما خالفه أما أن يترك ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم مرة ويلزمه أخرى فهذا لا يجوز لا أحد

(باب ما روى مالك عن عثمان بن عفان وخالفه في تخمير المحرم وجهه)

سألت الشافعي أيخمير المحرم وجهه فقال نعم ولا يخمير رأسه وسألت عن المحرم يصطاد من أجله الصيد قال لا يأكله فان أكله فقد أساء ولا فدية عليه فقلت وما الحجة فقال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال رأيت عثمان بن عفان بالعرج في يوم صائف وهو محرم وقد غطي وجهه بقطيفة أرجوان ثم أتى بلحم صيد فقال لأصحابه كلوا فقالوا لا تأكل كل أنت قال اني لست كهيتكم إنما صيد من أجلي . فقلت اننا نكره تخمير الوجه للمحرم ويكرهه صاحبنا وروى فيه عن ابن عمر أنه قال ما فوق الذقن من الرأس فلا يخميره المحرم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن عثمان بن عفان وزيد بن ثابت ومروان كانوا يخمرون وجوههم وهم محرمون فان كنت ذهبت الى أن عثمان وابن عمر اختلفا في تخمير الوجه فكيف أخذت بقول ابن عمر دون قول عثمان ومع عثمان زيد ابن ثابت ومروان وما هو أقوى من هذا كله قلت وما هو قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم بمات محروما أن يكشف عن رأسه دون وجهه ولا يقرب طيبا ولا يكفن في ثوبه الذين مات فيهما فدللت السنة على أن للمحرم تخمير وجهه وعثمان وزيد رجلا وابن عمر واحد ومعهما مروان فكان ينبغي عندك أن يكون هذا أشبه بالعمل وبدلالة السنة وعثمان الخليفة وزيد ثم مروان بعدهما وقد اختلف عثمان وابن عمر في العبد يباع ويتبرأ صاحبه من العيب ففضى عثمان على ابن عمر أن يحلف ما كان به داء علمه وقد رأى ابن عمر أن التبرؤ

وبطائفة ركعة ثم سلموا

فكانت للإمام ركعتان
وعلى كل واحدة ركعة
وانما تركناه لان جميع
الاحاديث في صلاة
الخوف مجمعة على أن
على المأمومين من عدد
الصلاة مثل ما على الامام
وكذلك أصل الفرض
في الصلاة على الناس
واحد في العدد ولأنه
لا يثبت عندنا مثله
لشيء في بعض اسناده
قال وروى في صلاة
الخوف أحاديث لاتضاد
حديث خوات بن جبير
وذلك أن جابرا روى أن
الذي صلى بطن نخل
صلاة الخوف بطائفة
ركعتين ثم سلم ثم جاءت
الطائفة الاخرى فصلى
بهم ركعتين ثم سلم
وهاتان الطائفتان
محروستان فان صلى
الامام هكذا أخرأ عنه
(قال الشافعي) وقد
روى أبو عياش الزرقى
أن العدو كان في القبلة
فصلى النبي بالطائفتين
معاً بعسفان فركع
وركعوا ثم سجد فسجدت
معهم طائفة وقامت
طائفة تحرسه فلما قام
سجد الذين يحرسونه
وهكذا نقول لان أصحاب
النبي كانوا كثير والعدو
قليل لاحتال بينهم وبينه

يبرئه ما علم ولم يعلم فاخترت قول ابن عمر وسعت من أصحابك من يقول عثمان الخليفة (١) عن عصاه بين
المهاجرين والانصار كنه قول عامتهم وقوله بهذا كله أولى أن يتبع من ابن عمر فعثمان اذا كان معه ما وصفت
في تخيير المحرم وجهه من دلالة السنة ومن قول زيد ومروان أولى أن يصار الى قوله مع أنه قول عامة المفتين
بالبلدان * فقلت للشافعي فانما نقول ما فوق الذقن من الرأس قال الشافعي ينبغي أن يكون من شأنك الصمت
حين تسمع كلام الناس حتى تعرف منه فاني أراك تذكر أن تكلم بغير روية فقلت وما ذلك فقال وما تعني
بقولك وما فوق الذقن من الرأس أن تعني أن حكمه حكم الرأس في الاحرام فقلت نعم فقال أقضيم المرأة المحرمة
ما فوق ذقنها فان للمحرمة أن تخمر رأسها فقلت لا قال أفجيب على الرجل اذا لد رأسه حلقة أو تقصيره
فقلت نعم قال أفجيب عليه أن يأخذ من شعر ما فوق الذقن من وجهه فقلت لا فقال لي الشافعي وفرق
الله بين حكم الوجه والرأس فقال اغسلوا وجوهكم فعملنا أن الوجه ما دون الرأس وأن الذقن من الوجه وقال
امسحوا برؤسكم فكان الرأس غير الوجه فقلت نعم قال وقولك لا كراهة لتخير الوجه بكلمة ولا باباحة تخميره
بكلمة انه يجب على من وضع نفسه معلما أن يبدأ فيعرف ما يقول قبل أن يقوله ولا ينطق بما لا يعلم وهذه
سبيل لأراك تعرفها فاتى الله وأمسك عن أن تقول بغير علم ولم أر من أدب من ذهب مذهبا الا أن يقول
القول ثم يصمت وذلك أنه «قال فيما روى» يعلم أنه لا يصنع شيئا بمنظرة غيره الا بما ان صمت أمثله به . قلت
للشافعي فن أين قلت أي صيد صيد من أجل محرم فأكل منه لم يغر فيه فقال لان الله جل ثناؤه إنما أوجب
غرمه على من قتله فقال عز وجل ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم فلما كان القتل غير
محرم لم يكن على المحرم فيما جنى غيره فدية كما لو قتل من أجله مسلما لم يكن على المقتول من أجله عقل
ولا كفارة ولا قود فان الله قضى أن لا يزور وزير وأخرى قال ولما كان الصيد مقتولا فأمسك المحرم عن
أكله ومن أجله صيد لم يكن عليه فيه فدية بأن صيد من أجله لم يجز أن يكون صيدا مقتولا لافدية فيه
حين قتل ويأكله بشر لافدية عليه ثم فاذا أكله واحد فداء وانما يقطع الفدية فيه بالقتل فاذا كان القتل
ولا فدية لم يجز أن تكون فدية لانه لم يحدث بعد هاقبتا لوجب فدية قلت ان الأكل غير جائز للمحرمان
أمرته بالفدية لذلك قال وكذلك لا يجوز للمحرمان كل ميتة ولا شرب نحر ولا محرم ولا فدية عليه في شيء من هذا
وهو أنهم بالأكل والفدية في الصيد انما تكون بالقتل . فقلت للشافعي فهل خالف في هذا غيرنا فقال
ما علمت أحدا غيركم زعم أن من أكل لحم صيد صيد من أجله فداء بل علمت أن من المشرقيين من قال له أن
يأكله لانه مال لغيره أطعمه اياه ولولا اتباع الحديث فيه لكان القول عندنا قوله ولكنه خالف الحديث
نخالفناه فان كانت لنا عليه حجة بخلاف بعض الحديث فهي لنا عليك بخلافك بعضه وهو يعرف ما يقول
وان زل عندنا ولستم والله يعافينا واياكم تعرفون كثيرا ما تقولون أرايت لو أن رجلا أعطى رجلا سلاحا
ليقويه على قتل حراً أو عبدا فقتله المعطى كان على المعطى عقل أو قود قال لا ولكنه مسمى أنهم بقوة التماثل
قلت وكذلك لو قتله ولا علم له بجناية على قتله ورضيه قال نعم (قال الشافعي) رحمه الله أفلا ترى هذا أولى أن
يكون عليه عقل أو قود أو كفارة ممن قتل من أجله صيد لا يعلمه فأكله فاذا قلت انما جعل العقل والقود
بالقتل فهذا غير قاتل (قال الشافعي) أخبرنا مالك أن أبا أيوب الانصاري قال كان الرجل ينحى بالشاة
الواحدة عنه وعن أهله ثم تباهى الناس فصارت مباحة

((باب ما جاء في خلاف عائشة في لغو البين))

فقلت للشافعي ما لغو البين قال الله أعلم أما الذي نذهب اليه فهو ما قالت عائشة (قال الشافعي) أخبرنا

(١) كذا في النسخة بدون نقط ولعله محرف وأصله قد قضاه بين الخ وحرر كتبه بمحجحه

يخاف جلتهم ولنا
كانوا هكذا أصليت صلاة
انخوف هكذا وليس هذا
مضافاً للحديث الذي
أخذناه ولكن الحالين
مختلفان

باب صلاة كسوف الشمس والقمر

«قال الربيع» أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال خسفت الشمس فصلى رسول الله فحكي ابن عباس أن صلاته ركعتان في كل ركعة ركوعان ثم خطبهم فقال إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى ذكر الله ۞ أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن عاتشة ۞ وحدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وأخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت خسفت الشمس فصلى النبي فحكت أنه صلى ركعتين في كل ركعة ركوعان. أخبرنا الثقة عن معمر بن الزهرى عن كثير بن عباس بن عبد المطلب أن رسول الله صلى في كسوف

ما أتت عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت لعوا الجين قرأ الإنسان لا والله وبلى والله ٢٠ فقلت
لشافعي وما الحجة فيما قلت قال الله أعلم الغي في لسان العرب الكلام غير المعقود عليه وجاع الغوي يكون
الخطأ (قال الشافعي) نفا القصور وزعم أن الغوي حلف الأذنان على الشيء يستيقن أنه كما حلف عليه ثم
يوجد على خلافه (قال الشافعي) وهذا ضد الغوي هذا هو الأثبات في اليمين بقصد ما يحلف لا بقوله يمنع
السبب لقول الله تبارك وتعالى ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان ما عقدتم ما عقدتم به عقد الإيمان عليه
ولو احتمل الإنسان ما ذهبتم إليه ما منع احتماله ما ذهب إليه عائشة وكانت أولى أن تتبع منكم لأنها أعلم
باللسان منكم مع علمها بالفتنة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن
عائشة التمشيد قال نفا القصور موافقه إلى قول عمر

(باب في بيع المدبر) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن أمه عمر أن عائشة دبرت جارية لها فسحرها واعترفت بالسحر فأمرت بهاء أنسه أن تباع من الأعراب من بى ملكها فبيعت قال نكحها فمساها فقام لبيع مدبر ولا مدبرة ونحن نقول بقول عائشة وغيرها

(باب ما جاء في لبس الخنزير) فقلت للشافعي فما تقول في لبس الخنزير قال لا بأس به الآن يرضعه رجل لياخذ بأقصدمته فأما لبس الخنزير حرام فلا (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة أنها كست عبد الله بن الزبير مطرف خنزير كانت تلبسه (قال الشافعي) وروى أن القاسم دخل عليها في غداة باردة وعليه مطرف خنزير فقالا عليها فلم تذكره = فقلت للشافعي فأنكره لبس الخنزير فقال أو ما رويتم هذا عن عائشة فقلت بلى فقال لا شيء خالفتموها ومعها بشر لا يرون به بأسا فلم يزل القاسم يلبسه حتى بيع في ميراثه فيما بلغنا وإذا أنتم جعلتم قول القاسم حجة وإذا أنتم تركتم ذلك على عائشة والقاسم ومن سئتم والله المستعان

(باب خ لاف ابن عباس في السيوع)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال سمعت ابن عباس ورجل
يسأله عن رجل سلف في سبائب فأراد أن يبيعها فقال ابن عباس تلك الورق بالورق وكره ذلك قال مالك
وذلك فيما يرى لانه أراد بيعها من صاحبه الذي اشتراها منه بأكثر من الثمن الذي ابتاعها به ولو باعها من غير
الذي اشتراها منه لم يكن يبيعه بأس وقتلته وليس هذا قول ابن عباس ولا تأويل حديث (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال أما الذي نهى عنه رسول الله
صلى الله عليه وسلم فهو الطعام أن يباع حتى يقبض قال ابن عباس برأيه ولا أحسب كل شيء إلا مثله (قال
الشافعي) ويقول ابن عباس تأخذ لانه اذا باع شيئاً اشتراده قبل أن يقبضه فقد باع مضمونه على غيره وأصل البيع
لم يبرأ اليه منه وأكل ربح ما لم يضمن وخالفتموه فأجزتم بيع ما لم يقبض سوى الطعام من غير صاحبه الذي
اتبع به (قال الشافعي) رحمه الله ولا أعلم بين صاحبه الذي ابتاع منه وغيره فرقاً أن لم يكن ذلك فهل الحجة
عليه إلا أن يقال مخرج قول النبي صلى الله عليه وسلم عام فلا يصلح أن يكون خاصاً فكيف نهى عنه ابن
عباس وأتم لا تروون خلاف هذا عن أحد علمته وعن ابن عباس أن امرأه جعلت على نفسها أمثالاً
سجدة فبانت قبل أن تقضى فأمر ابنها أن تمشي عنها فقالت للشافعي فإنا نقول لا تمشي أحد عن
أحد (قال الشافعي) أحب ابن عباس أنما ذهب إلى أن المشي إلى قبالة نسل فأمرها أن تنسل عنها
كيف خالفتموه ولا أعلمكم رويتم عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خلافه

الشمس ركعتين في كل

ركعة ركوعان * أخبرنا

سفيان عن اسمعيل بن

أبي خالد عن قيس بن

أبي حازم عن أبي مسعود

الأنصاري قال انكسفت

الشمس يوم مات إبراهيم

ابن رسول الله فقال

الناس انكسفت الشمس

لموت إبراهيم فقال النبي

ان الشمس والقمر آياتان

من آيات الله لا ينكسفان

لموت أحد ولا لحياته

فأذا رأيت ذلك فافزعوا

الى ذكر الله والى الصلاة

(قال الشافعي) فهذا

نقول اذا كسفت

الشمس والقمر صلى

الامام بالناس ركعتين

في كسوف كل واحد

منهما في كل ركعة

ركوعان فان لم يصل

الامام صلى المراء لنفسه

كذلك (قال الشافعي)

وبلغنا أن عثمان بن

عفان صلى في كسوف

الشمس ركعتين في كل

ركعة ركوعان

(باب الخلاف في ذلك)

حدثنا الربيع

قال قال الشافعي

لخالفنا في ذلك بعض

الناس في صلاة لكسوف

فقال يصلي في كسوف

الشمس والقمر ركعتين

كما يصلي الناس في كل

(باب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس أنه سئل عن رجل وقع على أهله وهو محرم وهو عني قبل أن يقبض فأمره أن ينحر بدنة (قال الشافعي) وهذا نأخذ قال مالك عليه عمرة وبدنة وحجة تامة ورواه عن ربيعة فترك قول ابن عباس بخبر ربيعة ورواه عن ثور بن يزيد عن عكرمة يظن عن ابن عباس (قال الشافعي) وهو سئ القول في عكرمة لا يرى لأحد أن يقبل حديثه وهو يروي عن سفيان عن عطاء عن ابن عباس خلافة وعطاء ثقة عنده وعند الناس قال والعجب له أن يقول في عكرمة ما يقول ثم يحتاج إلى شيء من علمه يوافق قوله ويسمي مرة ويروي عنه ظنا ويسكت عنه مرة فيروي عن ثور بن يزيد عن ابن عباس في الرضاع وذا نأخذ نصارى العرب وغيره وسكت عن عكرمة وانما حدث به ثور عن عكرمة وهذا من الأوه التي ينبغي لأهل العلم أن يتحفظوا منها فيأخذ بقول ابن عباس من نسي من نسكه شيئاً أو تركه فليهرق دمافيقس عليه ما شاء الله من الكثرة وتركه قوله في غير هذا منصوصا لغير معنى هل رأى أحد قط تم حجه بعمل في الحج بشيء ما لا ينبغي له فقضاء بعرة فكيف يعتمر عنده وهو في بقية من حجه فان قلتم نعم بعد الحج فكيف يكون حج قد خرج منه كله وقضى عنه حجة الاسلام وقد خرج من احرامه في الحج ثم نقول أحرم بعرة عن حج ما علمت أحد من مفتي الامصار قال هذا قبل ربيعة الاماروى عن عكرمة وهذا من قول ربيعة عما لله عنا وعن من ضرب من أفطر يوما من رمضان قضى باثني عشر يوما ومن قبل امرأته وهو صائم اعتكف ثلاثة أيام وما أشبه هذا من أقاويل كان يقولها قال والعجب لكم وأنتم لا تستوحشون من الترك على ربيعة ما هو أحسن من هذا فكيف تتبعونه فيه

(باب خلاف زيد بن ثابت في الطلاق)

سألت الشافعي عن الرجل يملك امرأته أمرها فطلق نفسها ثلاثا فقال القول قول الزوج فان قال انما ملكتها أمرها في واحدة لاقى ثلاث كان القول قوله وهي واحدة وهو أحق بها فقلت له ما الحج في ذلك قال أخبرنا مالك عن سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت عن خارجة بن زيد بن ثابت أنه أخبره أنه كان جالسا عند زيد بن ثابت فأتاه محمد بن أبي عتيق وعينه تدمعان فقال له زيد ما شأنك فقال ملكت امرأتي أمرها ففارقتني فقال له زيد ارتجعتها ثلاث فأتاها هي واحدة وأنت أحق بها * فقلت للشافعي فانا نقول هي ثلاث الآن بناكرها وروى شبيب بذلك عن ابن عمر ومروان بن الحكم (قال الشافعي) ما أراكم تبالون من خلفتم فان ذهبتم الى قول ابن عمر ومروان دون قول زيد فبأى وجه ذهبتم اليه فهل يعدو الملك امرأته أمرها اذا طلقت نفسها ثلاثا أن يكون أصل التملك اخراج جميع ما في يده من طلاقها اليها فاذا طلقت نفسها لزمه ولم تنفعه منها كرتها أولا يكون اخراج جميعه فيكون تحتللا اخراج الجميع والبعض فيكون القول قوله فسه واذا كان القول قول الزوج فلو ملكها واحدة فطلعت نفسها ثلاثا لم يكن لها أن تطلق الا واحدة وأنتم اذا اخترتم والله يغفر لنا ولكم لا تعرفون كيف وضع الاختيار وما موضع المناكحة فيه الا ما وصفت والله أعلم

(باب في عين الأعور)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير بن الأشج عن سليمان بن يسار أن زيد بن ثابت قضى في العين القائمة اذا أطقت أو قال بحت بمائة دينار قال مالك ليس بهذا العمل انما فيها الاجتهاد لا شيء موقت (قال الشافعي) أخبرنا مالك أن أنس بن مالك كبر حتى لا يقدر على الصيام فكان يفتدى وخالفه مالك فقال ليس عليه بواجب (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ربيعة عن أبي بكر بن حزم

يوم وليس في كل ركعة ركوعان (قال الشافعي) فذكرت به بعض حديثنا فقال هذا ثابت وأما أخذنا بحديث لنا غيره فذكر حديثا عن أبي بكر أن النبي صلى في الكسوف ركعتين نحواً من صلاتكم هذه وذكر حديثا عن حمزة ابن جنبب في معناه فقلت له ألسنتك تعلم أن الحديث إذا جاء من وجهين فاختلفا وكان في الحديث زيادة كان إختاى بالزيادة أولى أن يقبل قوله لأنه أثبت ما لم يثبت الذي نقص الحديث قال بلى فقلت ففي حديثنا الزيادة التي سمع فقال أصحابه عليك أن ترجع إليه وقال فالنعمان بن بشير يقول صلى النبي صلى الله عليه وسلم ولا يذكر في كل ركعة ركوعان فقلت فالنعمان يزعم أن النبي صلى ركعتين ثم نظر فلم يجبل الشمس فقام فصلى ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين أثنا أخذه قال لا قلت فانت إذا اختلفا حديث النعمان وحديثنا وليس لك في حديث النعمان إلا ما لك في

أنه كان يصلي في قص فقلت اتانا كرهذا فقال كيف كرهتم ما استحب أبو بكر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ربيعة أن القاسم يعني ابن محمد كان يبيع ثمر حائطه ويستني منه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها كانت تبيع ثمر حائط وتشتي منها (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أن رجلا كانت عنده ونبذة قوم فقال لا تلبسها أنتنكم بها قرأى الناس أنتم بالظليقة قال مالك الأمر انجتمع عليه عندنا أن الرجل إذا راع ثمر حائط فلا بأس أن يستني منه ما يشاء وبين ذلك الثمر لا يجاوز (قال الشافعي) أيضا يروى عن القاسم وعمرة الاستثناء ولم يرو عنهم ما حدوا الاستثناء ويؤيد أن يستني منه ما من ألفهم ليجوز ثمة أعشاره وأكثروا لأدري من اجتمع لكم على هذا الذي يروى خلاف ما يقول (قال الشافعي) ولا يجوز الاستثناء إلا أن يكون البيع واقعا على شيء والمستني خارج من البيع وذلك أن يقول أبيعك ثمر حائطي إلا كذا وكذا فلو كان فيكون النصف خارجا من البيع أو أبيعك ثمره إلا النصف أو الثلث فيكون ما استني خارجا من البيع (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ربيعة أن رجلا أتى القاسم فقال اتى أفضت وأفضت معي بأعلى فعدلت إلى شعب فذهبت لا دونها فقالت امرأتى لم أقصر من شعر رأسي بعد فأخذت من شعر رأسي بأشأى ثم وقعت بها قال فتخل القاسم ثم قال فرحاً فأتى أخذ من رأسها يخلين (قال الشافعي) وهذا كما قال القاسم إذا قصر من رأسها بأشأى أخر أعينها من الخليلين قال مالك يهرق دما وخلف القاسم لقلوب نفسه (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه سأل عبد الرحمن بن القاسم من أين القاسم يرحى جرد العقبة قال من حيث تيسر قال مالك لأحب أن يرميها إلا من بطن المسيل ولم يرو فيها خلافا عن أحد

(باب خلاف عمر بن عبد العزيز في عشر أهل الذمة)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن زريق بن حيان وكان زريق على جواز مصر في زمان الوليد وسليمان وعمر بن عبد العزيز فذكر أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه أن انظر من مهربك من المسلمين تخذ مما ظنهم من أموالهم مما يدير ون التجارة من كل أربعين ديناراً ديناراً فما نقص فحساب ذلك حتى يبلغ عشرين ديناراً فإن نقص من عشرين ديناراً ثلث ديناراً فندعيها ولا تأخذ منها شيئاً ومن مهربك من أهل الذمة تخذ مما يدير ون التجارة من أموالهم من كل عشرين ديناراً ديناراً فما نقص فحساب ذلك حتى يبلغ عشرة دنانير فإن نقصت ثلث ديناراً فندعيها ولا تأخذ منها شيئاً أو كتب لهم ما تأخذ منهم كذا إلى مثله من الخول (قال الشافعي) ويقول عمر تأخذ لا تؤخذ منهم الأمر في الخول وقد اختلفوا في السنة مراراً وما ألقم عمر بن عبد العزيز في عشرين ديناراً أن نقص ثلث ديناراً فأخبر عنه أنه قال إن جازت جواز الزاوية أخذت منه الزكاة ولو نقصت أكثر وان لم تجز جواز الزاوية وهي تنقص ثلث ديناراً أو أكثر أو أقل لم يؤخذ منها زكاة وزعم أن الدراهم ان نقصت عن مائتي درهم وهي تجوز جواز الزاوية أخذت منها الزكاة (قال الشافعي) لسنا نقول بهذا إذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيمادون نجس أو أوق صدقة فهو كما قال رسول الله ولو نقصت حبة لم يكن فيها صدقة لأن ذلك دون نجس أو أوق وأنت لم تقربوا بحديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي يروى ليس فيمادون نجس أو أوق صدقة وخمسة ولا يقول عمر بن عبد العزيز (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه سأل ابن شهاب عن الزيتون فقال فيه العشر ونحوه ما لك فقال لا يؤخذ العشر إلا من زيتة وجواب ابن شهاب على حبه (قال الشافعي) أخبرنا مالك أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى الصدقة في السنين والحرف والمأشبة قال مالك لا صدقة إلا في عين أو حرق أو مأشبة وقال مالك في العرض الذي يدار صدقة (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن سعيداً يعني ابن المسيب وسليمان بن يسار سلاسل في الشقة

حديث أبي بكر وسقمة
وأنت تعلم أن اسنادنا
في حديثنا من أثبت
اسناد الناس فقال روى
بعضهم أن النبي صلى
الله عليه وسلم صلى
ثلاث ركوعات في كل
ركعة قال فقلت له
فتقول به أنت قال لا
ولكن لم تقل به أنت
وهو زيادة على حديثكم
قلت لم تثبت به قال ولم
لا تثبته قلت هو من

وجهه منقطع ونحن
لا نثبت المنقطع على
وجه الانفراد ووجه
نراه والله أعلم غلطاً قال
وهل تروى عن ابن
عباس صلاة ثلاث
ركوعات قلت نعم
أخبرنا سفيان عن
سلم بن الأحول يقول
سمعت طاوساً يقول
خسفت الشمس فصلى
بنا ابن عباس في صلاة
زمن ست ركعات في
أربع سجعات قال
الشافعي هذا ومع
المحفوظ عندنا عن ابن
عباس حديث عائشة
وأبي موسى وكثير بن
عباس عن النبي موافقة
كلها أن النبي صلى
ركعتين في كل ركعة
ركوعان قال فما جعل
زيد بن أسلم عن عطاء
ابن يسار عن ابن عباس

سنة فقال لاجتماع الشفعة في الدور والأرضين ولا تكون الشفعة إلا بين القوم الشركاء (قال الشافعي)
وهذا نأخذ وتأخذون في الجملة وفي هذا يعني إن تكون الشفعة إلا فيما كانت له أرض فانه يقسم وقدر روى
مالك عن عثمان أنه قال لا شفعة في بئر ولا خيل نخل وقال مالك لا شفعة في طريق ولا عرضة دار وإن صلح فيها
القسم وقال فممن اشترى شقصاً من دار أو حيوان أو عرض الشفعة في الشقص بقدر ما يصيبه من الثمن ثم
خالقتم معنى هذا في المكاتب فجعلتم نجومه تباع وجعلتموه أحق بما يباع منه بالشفعة

((باب خلاف سعيد وأبي بكر في الإيلاء)) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن
سعيد يعني ابن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن أنهم ما كانوا يقولون في الرجل يولي من أمره أنه إذا مضت أربعة
أشهر فهي تطليقة ولو زوجها عليها الرجعة ما كانت في العدة وقال مالك إن مر وإن كان يقضي في الرجل إذا
آلى من أمره أنه إذا مضت الأربعة الأشهر فهي تطليقة وله عليها الرجعة ما كانت في العدة قال مالك
وعلى ذلك رأى ابن شهاب (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه سئل
عن المرأة يطلقها زوجها في بيت بكراء على من الكراء فقال سعيد على زوجها قال فإن لم يكن عند زوجها
قال فعلى الأُمير

((باب في سجود القرآن)) سألت الشافعي عن السجود في سورة الحج فقال فيها سجدتان فقلت
وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن نافع أن رجلاً من أهل مصر أخبره أن عمر بن الخطاب سجد في سورة
الحج سجدتين ثم قال إن هذه السورة فضلت بسجدتين (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن سعد عن الزهري
عن عبد الله بن ثعلبة بن صعيّر أن عمر بن الخطاب صلى بهم بالحامية بسورة الحج فسجد فيها سجدتين .. فقلت
للشافعي فأنالنا نسجد فيها السجدة واحدة (قال الشافعي) فقد خالفتم ما رويتم عن عمر بن الخطاب وعبد الله
ابن عمر معالي غير قول أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فكيف تتخذون قول عمر وحده حجة وابن عمر
وحده حجة حتى تردوا بكل واحد منهما السنة ويتبنون عليه ما عدا من الفقه ثم يخرجون من قولهما رأي أنفسكم
هل تعلمون يستمدرك على أحد قول العورة فيه أبين منها فيما وصفت من أقوالكم .. وسألت الشافعي
عمار روى صاحبنا وحده في المحصب فقال أخبرنا مالك عن ابن عمر قال كان يصلي الظهر والعصر والمغرب
والعشاء بالمحصب ثم يدخل مكة من الليل فيطوف بالبيت * قلت الشافعي نحن نقول لا ينبغي لعالم أن يفعل
(قال الشافعي) ما على العالم من النسك ما ليس على غيره قلت هو على العالم والجاهل (قال الشافعي) فإن
تركاه قات لا فدية على واحد منهما قال ولكنكم من أصل مذهبيكم أن من ترك من نسكه شيئاً أهرق دماً فإن
كان نسكاً فقد تركه أصل قولكم وإن كان منزلاً سفرلاً منزل نسك فلا تأمر عالماً ولا جاهلاً أن ينزله

((باب غسل الجنابة)) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا اغتسل
من الجنابة نضح في عينيه الماء قال مالك ليس عليه العمل (قال الشافعي) هذا ما تركتم على ابن عمر ولم
تروا عن أحد خلافة فاذا وسعكم الترك على ابن عمر لغير قول مثله لم يجز لكم أن تقولوا قوله حجة على مثله وأنتم
تدعون عليه لا أنفسكم وإن جاز لكم أن تحتجوا به على مثله لم يجز تركه لأن أنفسكم

((باب في الرعاف)) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا رعف انصرف
فتوضأ ثم رجع ولم يتكلم (قال الشافعي) قال روى عن ابن المسيب وابن عباس مثله (قال الشافعي)
أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج عن الزهري عن سالم عن أبيه أنه كان يقول من أصابه
رعاف أو من وجد رعافاً أو مذى أو قيء انصرف فتوضأ ثم رجع فبني وقال السور بن محرز يستأنف ثم
زعم أنه إنما يغسل الدم ويعيد الله بن عمر يروى عن نافع أنه كان ينصرف فيغسل الدم ويتوضأ للصلاة

والوضوء في الظاهر في روايتكم اتماه وضوء الصلاة وهذا يشبه الترتل لما رويتم عن ابن عمر وابن عباس وابن المسيب في رواية غيركم أنه يني في المذي وزعمتم أنكم لا تبنيون في المذي

(باب الغسل بفضل الجنب والخائض) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لا بأس بفضل المرأة ما لم تكن حائضاً أو جنباً قال مالك لا بأس أن يغتسل بفضل الجنب والخائض * قلت للشافعي أنت تقول بقول مالك قال نعم ولست أرى قول أحد مع قول النبي صلى الله عليه وسلم حجة انما تركته لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل وعائشة فإذا اغتسل معاً كان كل واحد منهما يغتسل بفضل صاحبه وأنتم تجعلون قول ابن عمر حجة على السنة وتجعلون سنة أخرى حجة عليه ان كنتم تركتموه على ابن عمر فلعلمكم لا تكونون تركتموه عليه الا بشئ عرفتموه

(باب التيمم) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أنه أقبل هو وابن عمر من الحرف حتى اذا كانوا بالمريديز نزل فقيمهم صعيداً فمسح بوجهه ويديه الى المرفقين ثم صلى (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر أنه تيمم بغير الغنم وصلى العصر ثم دخل المدينة والشمس حر تفعه فلم يعد العصر قلت للشافعي فانا نقول اذا كان المسافر يطعم بالماء فلا تيمم الا في آخر الوقت فان تيمم قبل آخر الوقت وصلى ثم وجد الماء قبل ذهاب الوقت توضأ وأعاد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا خلاف قول ابن عمر المر ببطرف المدينة وقد تيمم به ابن عمر ودخل وعليه من الوقت شئ صالح فلم يعد الصلاة فكيف حاله في الأثرين معاً ولا أعلم أحداً مثله قال بخلافه فلو قلتم بقوله ثم خالفه غيركم كنتم شبهنا ان تقولوا بخلاف ابن عمر لغير قول مثله ثم خالفه أيضاً في الصلاة وابن عمر الى أن يصلي ما ليس عليه أقرب منه الى أن يدع صلاة عليه

(باب الوتر) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع قال كنت مع ابن عمر بمكة والسماء متغيمة فخشى ابن عمر الصبح فأوتر بواحدة ثم انكشف الغيم فرأى عليه ليلاً فشفع بواحدة (قال الشافعي) وأنتم تخالفون ابن عمر من هذا في موضعين فتقولون لا يوتر بواحدة ومن أوتر لا يشفع وتره ولا أعلمكم تحفظون عن أحد أنه قال لا يشفع وتره * قلت للشافعي ما تقول أنت في هذا قال يقول ابن عمر انه يوتر بركعة قلت أفقول يشفع وتره فقال لا فقلت وما جئت فيه قال روي عن ابن عباس أنه كره لابن عمر أن يشفع وتره وقال اذا أوترت فاشفع من آخره ولا تعد وتر ولا تشفعه وأنتم زعمتم أنكم لا تقبلون الا حديث صاحبكم وليس من حديث صاحبكم خلاف ابن عمر

(باب الصلاة عني والنافلة في السفر) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي وراء الامام عني أربعاً فاذا صلى لنفسه صلى ركعتين (قال الشافعي) هذا يدل على أن الامام اذا كان من أهل مكة صلى عني أربعاً لانه لا يحتمل الا هذا أو يكون الامام من غير أهل مكة يتم عني لان الامام في زمان ابن عمر من بني أمية وقد أعزوا بآتمام عثمان قال وهذا يدل على أن المسافر لو أتى يقوم لم يفسد صلاتهم عند ابن عمر لان صلاته لو كانت تفسد لم يصل معه (قال الشافعي) وبهذا نقول وأنتم تخالفون ما رويتم عن ابن عمر لغير رأي أحد رويتموه بخلاف ابن عمر بل مع ابن عمر فيه غير من أحباب النبي صلى الله عليه وسلم موافقه وتخالفونه ابن مسعود عاب آتمام الصلاة عني ثم قام فأعياها فقبل له في ذلك فقال الخلاف شر ولو كان ذلك يفسد صلاته لم يتم وخالف فيه ولكنه رآه واسعا فأتى وان كان الفضل عنده في القصر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه لم يكن يصلي مع القرية في السفر شيئاً قبلها ولا بعدها الا من جوف الليل (قال الشافعي) ومعر وف عن ابن عمر عيب النافلة في النهار في السفر قال مالك لا بأس بالنافلة في السفر منها * قال قلت للشافعي فانا نقول بقول صاحبنا فقال الشافعي كيف خالفتم ابن عمر

أثبت من سليمان الأحول
عن طاووس عن ابن عباس فقلت الدلالة عن ابن عباس موافقة حديث زيد بن أسلم عنه قال فأين الدلالة قيل روي ابراهيم بن محمد عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرو وصفوان بن عبد الله بن صفوان قال رأيت ابن عباس صلى على ظهر زمزم في كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركوعان قال وابن عباس لا يصلي في الكسوف خلاف صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ان شاء الله قال واذا كان عطاء بن يسار وعمرو وصفوان بن عبد الله يروون عن ابن عباس خلاف ما روي سليمان الأحول كانت رواية ثلاثة أولى أن تقبل وعبد الله بن أبي بكر وزيد بن أسلم أكثر حديثاً وأشبه بالعلم بالحديث من سليمان وقد روي عن ابن عباس أنه صلى في زلزلة ثلاث ركوعات في كل ركعة قلت لو ثبت عن ابن عباس أشبه أن يكون ابن عباس فسرقيين خسوف الشمس والقمر والزلزلة وان سوى بينهما فأحاديثاً كبروا وأثبت

مما رويت فاخذنا
بالأكثر الا ثبت
وكذلك نقول نحن وأنت
قال ومن أصحابكم من
قال لا يصلي في خسوف
القمر صلاة جماعة كما
يصلي في خسوف
الشمس قلت فقد خالفنا
نحن وأنت فلا عليك
أن لا تذكر قوله قال فما
الحجة عليه قلت حديثه
حجة عليه وهو يروي
عن ابن عباس أن النبي
قال ان الشمس والقمر
آيتان من آيات الله
لا يخسفان لموت أحد
ولا لحياة أحد اذ اريتم ذلك
فافزعوا الى ذكر الله ثم
كان ذكر الله الذي فزع
اليه رسول الله الصلاة
لكسوف الشمس وأمره
مثل فعله وقد أمر في
خسوف القمر بالفزع
الى ذكر الله كما أمر به
في خسوف الشمس
وقد قال الله عز وجل
قد أفزع من تركي وذكر
اسم به صلى ولولم يكن
عليه حجة الا هذا كانت
عليه وفي حديث ابن
عينة أن النبي أمرهم
في الشمس والقمر أن
يفزعوا الى ذكر الله
والى الصلاة وفي الحديث
الثابت أن ابن عباس
صلى في خسوف القمر
كما صلى في خسوف

واستحبتم ما كرهه ولم أعلمكم تحفظون فيه شيئا يخالف هذا يدل على أن احتجاجكم بقول ابن عمر استنار من الناس لأنه لا ينبغي لاحد أن يخالف الحجة عنده

(باب القنوت)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان لا يقنت في شيء من الصلوات (قال الشافعي) وأتم تروى القنوت في الصبح (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة أنه عن أبيه « الشئ من الربيع » أنه كان لا يقنت في شيء من الصلاة ولا في الوتر الا أنه كان يقنت في صلاة الفجر قبل أن يركع الركعة الآخرة اذا قضى قراءته (قال الشافعي) وأنتم تخالفون عروة فتقولون يقنت بعد الركوع . فقلت للشافعي فأنت تقنت في الصبح بعد الركوع فقال نعم لأن النبي صلى الله عليه وسلم قنت ثم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان قلت فقد وافقنا قال أجل من حيث لا تعلمون وموافقكم في هذا حجة عليكم في غيره فقلت ومن أين قال أنتم ترون الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحج عن الرجل بقياس على قول ابن عمر وتقولون لا يجهل ابن عمر قول النبي صلى الله عليه وسلم . فقلت للشافعي فذهب على ابن عمر بعض السنن وذهب عليه حفظ ما شاهد منها فقال الشافعي أو يخفى عليه القنوت والنبي صلى الله عليه وسلم يقنت عمره وأبو بكر وعمر وأبو بكر وعمر أذهب عليه حفظه فقلت نعم (قال الشافعي) أقاويلكم مختلفة كيف نجدكم تروون عنه انكار القنوت ويروى غيركم من المدنيين القنوت عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاءه فهذا يبطل أن العمل كما تقول في كل أمر ويبطل قولكم لا يخفى على ابن عمر سنة واذ اجاز عليه أن ينسى أو يذهب عليه ما شاهد كان أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر امرأة أن تحج عن أبيها من العلم من هذا أولى أن يذهب عليه ولا يجعل قوله حجة على السنة وأنها عليك في رد الحديث زعمت أن يكون لا يذهب على ابن عمر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر في التشهد (قال الشافعي) وخالفته الى قول عمر فاذا كان التشهد وهو من الصلاة وعلم العامة مختلف فيه بالمدينة يخالف فيه ابن عمر وعمر وعائشة فأين الاجتماع والعمل ما كان ينبغي لشيء أن يكون أولى أن يكون مجتمعاً عليه من التشهد وماروى فيه مالك صاحب الانثاءة أحاديث مختلفة كلها حديثان منها يخالفان ٣ فيها عمر وعمر يعلم التشهد على المنبر ثم يخالف فيها ابنه وعائشة فكيف اذا ادعى أن يكون الحاكما اذا حكمتم قال أو عمل أجمع عليه بالمدينة وما يجوز ادعاء الاجماع لا يخبر ولو ذهب ذاهب يحيزه كانت الأحاديث رد الاجازته

(باب الصلاة قبل الفطر وبعده)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر لم يكن يصلي يوم الفطر قبل الصلاة ولا بعدها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يصلي يوم الفطر قبل الصلاة وبعدها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم أن أباه كان يصلي قبل يغدو الى المصلى أربع ركعات (قال الشافعي) والذي يروى الاختلاف فأين الاجماع اذا كانوا يختلفون في مثل هذا من الصلاة وما تقولون أنتم قالوا لا يرى بأساً أن يصلي قبل الصلاة وبعدها (قال الشافعي) فاذا خالفتم ابن عمر واذ اجاز خلاف ابن عمر في هذا لقول الرجل من التابعين أيجوز لغيركم خلافه لقول رجل من التابعين أو تضيقون على غيركم ما توسعون على أنفسكم فتكونون غير متصفين ويكون هذا غير مقبول من أحد ويجوز أن تدع على ابن عمر لرجل من التابعين ولرأي صاحبك وتجعل قول ابن عمر حجة على السنة في موضع آخر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر في صلاة الخوف بشئ خالفتموه فيه ومالك يقول لا أراه حكى الا عن النبي

صلى الله عليه وسلم وابن أبي ذئب يرويه عن أنس عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يثب
فيه (قال الشافعي) فإذا تركتم على ابن عمر رأيهم وروايتهم في صلاة الخوف بحديث يزيد بن رومان عن
النبي صلى الله عليه وسلم فكيف تترك حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم أثبت من حديث يزيد بن رومان
لرأي ابن عمر ثم تدعون حديث يزيد بن رومان لقول سهل بن أبي حنيفة قد دعون السنة لقول سهل فما أعرف
لكم في العلم مذهبا يصح والله المستعان

(باب نوم الخالس والمضطجع)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان ينام وهو قاعد ثم يصلي ولا يتوضأ (قال الشافعي)
وهكذا نقول وإن طال ذلك لافرق بين طويله وقصيره إذا كان جالسا مستويا على الأرض ونقول إذا كان
مضطجعا أعاد الوضوء (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال من
نام مضطجعا وجب عليه الوضوء ومن نام جالسا فلا وضوء عليه * فقلت للشافعي فإنا نقول إن نام قليلا قاعدا
لم ينتقض وضوءه وإن تطاول ذلك توضأ (قال الشافعي) ولا يجوز في النوم قاعدا إلا أن يكون حكمه حكم
المضطجع قليلا وكثيره سواء أخرجنا من ذلك الحكم فلا ينتقض الوضوء قليلا ولا كثيره * فقلت للشافعي فإنا
نقول إن نام قليلا قاعدا لم ينتقض وضوءه وإن تطاول ذلك توضأ (قال الشافعي) فهذا خلاف ابن عمر
وخلاف غيره والخروج من أقاويل الناس قول ابن عمر كما حكى مالك وهو لا يرى في النوم قاعدا وضوءا وقول
الحسن من خالط النوم قلبه جالسا وغير جالس فعليه الوضوء وقولكم خارج منهما (قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن عمر أنه بال في السوق فتوضأ فغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ثم دخل المسجد فدعى
للمناز ففسح على خفيه ثم صلى * قلت للشافعي فإنا نقول لا يجوز هذا إنما مسح بحضرة ذلك ومن صنع
مثل هذا استأنف فقال الشافعي اني لا أرى خلاف ابن عمر عليكم خيفة قال رأي أنفسكم لا بل لا نعلمكم تروون
في هذا عن أحد شيئا يخالف قول ابن عمر وإن جاز زلل ابن عمر عندكم وانما زعمتم أن الحجة في قول أنفسكم فلم
تكلتم الرواية عن غيركم وقد جعلتم أنفسكم بالخيار تقبلون ما شئتم بلا حجة

(باب اسراع المشي إلى الصلاة) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه
سمع الإقامة وهو بالبيع فأسرع المشي إلى المسجد (قال الشافعي) وكرهتم زعمتم اسراع المشي إلى المسجد
* فقلت للشافعي نحن نكره الاسراع إلى المسجد إذا قمت الصلاة (قال الشافعي) فإن كنتم كرهتموه
لقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتممت الصلاة فلا تأتوها وأنت تسعون وأتوها تسعون وعليكم السكينة فقد
أصبتم وهكذا ينبغي لكم في كل أمر لرسول الله فيه سنة فأما أن يجعل قياس قول ابن عمر ويخطئ
القياس عليه حجة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر امرأة بحج عن أبيها ورجلا بحج عن أبيه
فقال لا يحج أحد عن أحد لأن ابن عمر قال لا يصلي أحد عن أحد فكيف يجوز لمسلم أن يدع ما يروى عن
رسول الله إلى ما يروى عن غيره ثم يدع لقياس يخطئ فيه وهو هنا يصيب في ترك ما يروى عن ابن عمر إذ يروى
عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه ثم يزيد فيخرج إلى خلاف ابن عمر معه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
في غير هذا الموضع

(باب رفع الأيدي في التكبير)

سألت الشافعي عن رفع الأيدي في الصلاة فقال يرفع المصلي يديه إذا افتتح الصلاة حذو منكبيه وإذا أراد
أن يركع وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ولا يفعل ذلك في السجود * فقلت للشافعي فما الحجة

النس ثم أعلمهم أن
النبي صلى الله عليه
وسلم فعل مثل ذلك
فأرفس أين تراه أنت
قلت ما يعلم كل الناس
كل شيء وما يؤمن في العلم
أن يتجهله بعض من
يناسب إليه

(باب من أصبح جنبا
في شهر رمضان)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن
عبد الله بن عبد الرحمن
ابن معمر الانصاري عن
أبي يونس مولى عائشة
عن عائشة أن رجلا
قال لرسول الله وهو
واقف على الباب وأنا
أسمع يا رسول الله اني
أصبح جنباً وأنا أريد
الصوم فقال رسول الله
وأنا أصبح جنباً وأنا
أريد الصوم فأغتسل
وأصوم ذلك اليوم
* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن
سمي مولى أبي بكر أنه
سمع أبا بكر بن عبد
الرحمن يقول كنت
أنا وأبي عند مروان
ابن الحكم وهو أمير
المدينة فذكر له أن أبا
هريرة يقول من أصبح
جنباً أفطر ذلك اليوم

فقال مروان أقسمت

عليك يا عبد الرحمن
لتذهبن إلى أي المؤمنين
عائشة وأم سلمة فتسألهما
عن ذلك قال أبو بكر
فذهب عبد الرحمن
وذهب معه حتى دخلنا
على عائشة فسلم عليها
عبد الرحمن وقال يا أم
المؤمنين أنا كنا عند
مروان فذكر له أن أبا
هريرة يقول من أصبح
جنباً أظفر ذلك اليوم
فقاتل عائشة ليس
كما قال أبو هريرة يا عبد
الرحمن أترغب عما كان
رسول الله يفعل قال
عبد الرحمن لا والله
قالت عائشة فأشهد على
رسول الله صلى الله عليه
وسلم إن كان ليصبح جنباً
من جماع غير احتلام
ثم يصوم ذلك اليوم قال
ثم خرجنا حتى دخلنا
على أم سلمة فسألها
عن ذلك فقالت مثل
ما قالت عائشة فخرجنا
حتى جئنا مروان فقال
له عبد الرحمن ما قلنا
فأخبره قال مروان
أقسمت عليك يا أبا محمد
لتركن دابتي بالباب
فلتأتين أبا هريرة فتخبره
بذلك قال فركب عبد
الرحمن وركب معه
حتى أتينا أبا هريرة
فتحدث معه عبد الرحمن

في ذلك فقال أخبرنا هذا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل قولنا
فقلت فأنانقول يرفع في الابتداء ثم لا يعود (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان إذا ابتدأ
الصلاة يرفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع من الركوع رفعهما كذلك وهو يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ثم خالفتم رسول
الله صلى الله عليه وسلم وابن عمر فقلتم لا يرفع يديه إلا في ابتداء الصلاة وقد روي عنهما أنهم ما رفعوا في الابتداء
وعند الرفع من الركوع (قال الشافعي) أفيجوز لعالم أن يترك على النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمر لراي
نفسه أو على النبي صلى الله عليه وسلم لراي ابن عمر ثم القياس على قول ابن عمر ثم يأتي موضع آخر ويصيب
فيه يترك على ابن عمر لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم فكيف لم ينه بعض هذا عن بعض أرايت
أن جازله أن يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رفع يديه في الصلاة مرتين أو ثلاثاً وعن ابن عمر فيه
اثنتين ويأخذوا واحدة ويترك واحدة أيجوز لغيره ترك الذي أخذ به وأخذ الذي ترك أو يجوز لغيره تركه
عليه (قال الشافعي) لا يجوز له ولا لغيره ترك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلت للشافعي فإن
صاحبنا قال ما معنى رفع الأيدي (قال الشافعي) هذه الحجة غاية من الجهل معناه تعظيم الله واتباع السنة
معنى الرفع في الأيدي معنى الرفع الذي خالف فيه النبي صلى الله عليه وسلم عند الركوع وبعد رفع الرأس
من الركوع ثم خالفتم فيه وابتكروا عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمر مع الغير قول واحد روي عنه
رفع الأيدي في الصلاة تثبت روايته يروي ذلك عن رسول الله ثلاثه عشر وأربعة عشر رجلاً ويروي
عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه فقد ترك السنة

(باب وضع الأيدي في السجود) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان
إذا سجد يضع كفيه على الذي يضع عليه وجهه قال ولقد رأيته في يوم شديد البرد يخرج يديه من تحت
برنسله (قال الشافعي) وهذا أناخذ وهذا يشبه سنة النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا
سفيان عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد على سبع فذكر منها
كفيه وركبته (قال الشافعي) ففعل في هذا بما أمر به ففعل النبي صلى الله عليه وسلم فأفضى بيده إلى
الأرض وإن كان البرد شديداً كما يفضى بجمته إلى الأرض فإن كان فهذا كله نقول وخالفتم هذا عن ابن عمر
حيث وافق سنة النبي صلى الله عليه وسلم فقلتم لا يفضى بيده إلى الأرض في حر ولا برد إن شاء الله

(باب من الصيام)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر سئل عن المرأة الحامل إذا خافت على ولدها
فقال تفطر وتطم مكان كل يوم مسكيناً من حنطة قال مالك وأهل العلم يرون عليها من ذلك القضاء قال
مالك عليها القضاء لأن الله عز وجل يقول فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر (قال الشافعي)
وإذا كان له أن يخالف ابن عمر لقول القاسم ويتأول في خلاف ابن عمر القرآن ولا يقلده فيقول هذا أعلم
بالقرآن منا ومذهب ابن عمر يتوجه لأن الحامل ليست بعريضة المريض يخاف على نفسه والحامل خافت
على غيرها الأعلى نفسها فكيف ينبغي أن يجعل قول ابن عمر في موضع حجة ثم القياس على قوله حجة على النبي
صلى الله عليه وسلم ويخطئ القياس فيقول حين قال ابن عمر لا يصلي أحد عن أحد لا يحج أحد عن أحد
قياساً على قول ابن عمر وترك قول النبي صلى الله عليه وسلم له (١) وكيف جاز أن يترك من استقاء في رمضان

(١) قوله وكيف جاز أن يترك من استقاء الخ كذا في النسخة وفيه سقط ولعل أصل العبارة وكيف جاز
أن يتركه وسألت الشافعي عن استقاء الخ وبعد ذلك ففي بقية الباب ما لا يخفى على متأمل فخر ركبته متحججه

ساعة ثم ذكر له ذلك

فقال أبو هريرة لا علم لي بذلك إنما أخبرني به مخبر حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان قال حدثني سفيان بن موسى قال أخبرني عن أبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكره الصبح وهو جنب فيغتسل ويصوم يومه (قال الشافعي) رحمه الله فأخذنا بحديث عائشة وأم سلمة زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم دون ما روى أبو هريرة عن رجل عن رسول الله تعالى منها أنهم ما زوجناه وزوجناه أعلم بهذا من رجل إنما يعرفه سمعا أو خبرا ومنها أن عائشة مقدمة في الحفظ وأن أم سلمة حافظة ورواية اثنين أكثر من رواية واحد ومنها أن الذي روي عن النبي المعروف في المعقول والاشبه بالسنة فإن قال قائل وما يعرف منه في المعقول قيل إذا كان الجماع والطعام والشراب مباحا في الليل قبل الفجر ومنه ما بعد

فقال عليه القضاء ولا كفارة عليه ومن ذرعه التي فلا قضاء عليه ولا كفارة فقلت وما الخلف في ذلك فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال من استقاء وهو صائم فعليه القضاء ومن ذرعه التي فليس عليه القضاء * فقلت للشافعي فإنا نقول ذلك من استقاء فعليه القضاء ولا كفارة عليه (قال الشافعي) فما رويتم من هذا عن عمر أنه أفطر وهو يرى الشمس غربت ثم طلعت الشمس فقال أنخطب بسير وقد اجتهدنا يعني قضاء يوم مكان يوم الحجة لنا عليكم وأنتم إن وافقتموهما في هذا الموضع تخالفونهم ما فيما هو مثل معناه قال فقلت للشافعي وما هذا الموضع الذي تخالفون في مثل معناه فقال روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر رجلا جامع امرأته نهارا في رمضان أن يعتق أو يصوم أو يتصدق لا يجزئ به إلا بعد أن لا يجد عتقا ولا يستطيع الصوم فقلتم لا يعتق ولا يصوم ويتصدق خالفتموه في اثنين ووافقتموه في واحد ثم زعمتم أن من أفطر بغير جوع فعليه كفارة ومن استقاء أو أفطر وهو يرى أن الليل قد جاء فلم كانا عندكم مفطرين ثم زعمتم أن ليس عليهما كفارة بالإجماع فلم تحسنوا الاتباع ولا القياس والله يعقل لنا ولكم * فقلت للشافعي فكيف كان يكون القياس على ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجماع نهارا فقال ما قلنا من أن لا يقياس عليه شيء غيره وذلك أننا لا نعلم أحدا خالف في أن لا كفارة على من تقيا ولا من أكل بعد الفجر وهو يرى الفجر لم يطلع ولا قبل تغيب الشمس وهو يرى أن الشمس غربت ولم يجز أن يجمع الناس على خلاف قول النبي صلى الله عليه وسلم وليس يجوز فيه إلا ما قلنا من أن لا كفارة إلا في الجماع استدلالا بما وصفت من الأمر الذي لا أعلم فيه مخالفا وإن أنظر فأرى حال جعلت فيها الصائم مفطرا يجب عليه القضاء جعلت عليه الكفارة فأقول ذلك في المحتقن والمستط والمزدراد الخصي والمفطر قبل تغيب الشمس والمتحجر بعد الفجر وهو يرى أن الفجر لم يطلع والمستقي وغيره ويلزم في الآخر كل الناس أن يكون عليه كفارة لأنك تجعل ذلك فطره وأنت تترك الحديث نفسه ثم تدعي فيه القياس ثم لا تقوم من القياس على شيء تعرفه

(باب في الحج)

قال سألت الشافعي هل يغسل المحرم رأسه من غير جنابة فقال نعم والماء يرد شعنا وقال الحجة فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم غسل رأسه ثم غسله عمر قلت كيف ذكر مالك عن ابن عمر قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يغسل رأسه وهو محرم إلا من الاجتلام قال ونحن ومالك لا نرى بأسا أن يغسل المحرم رأسه في غير اجتلام ويروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه اغتسل وهو محرم قلت فلهذا نقول (قال الشافعي) وإذا ترك قول ابن عمر لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعرفه كذا ينبغي أن تتركوا عليه كل ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه وإذا وجد في الرواية عن ابن عمر ما يخالف ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعرفه فيبغى في مرة أخرى أن لا تسكروا أن يذهب على ابن عمر للنبي صلى الله عليه وسلم سنة وقد يذهب عليه وعلى غيره السنن ولو علمنا ما أضافه ولا رغب عنه أن شاء الله فلا تغفل في العلم وتختلف أقاويلك فيه بلا حجة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يكره لبس المنطقة للحرم * فقلت للشافعي فإنه يخالف ابن عمر ويقول يقول ابن المسيب فقال الشافعي إن من استجاز خلاف ابن عمر ولم يرو خلافا له إلا عن ابن المسيب حقيق أن لا يخالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم لقول ابن عمر (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول ما استيسر من الهدى بعيرا وبقرة (قال الشافعي) ونحن وأنت نقول ما استيسر من الهدى شاة وزبد عن ابن عباس وإذا جاز لنا أن نترك على ابن عمر لابن عباس كان الترك عليه النبي صلى الله عليه وسلم واجبا (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر كان إذا أفطر من رمضان وهو يدا الحلم يأخذ من رأسه ولا من خيشه شاة

الفجر الى مغيب
الشمس فكان الجماع
قبل الفجر أما كان في
الحال التي كان فيها
مباحا فلذا قيل بلى
قيل أفرأيت الغسل
أهـ والجماع أم هو شيء
وجوب بالجماع فان
قال هو شيء وجوب
بالجماع قيل وليس في
فعلة شيء محرم على صائم
في ليل ولا نهار فان
قال لا قيل فذلك زعمنا
أن الرجل يتم صومه
لانه يحتلم بالتهار فيجب
عليه الغسل ويتم صومه
لانه لم يجماع في نهار
وان وجوب الغسل
لا يوجب افطارا فان
قال فهل لرَسُول الله
صلى الله عليه وسلم سنة
تشبه هذا قيل نعم الدلالة
عن رسول الله والنهي
عن الطيب للحرم وقد
كان تطيب حلالا قبل
يحرم بما بقي عليه لونه
ورأى تحت بعد الاحرام
لان نفس التطيب كان
وهو مباح وهذا في
أكثر معني ما يجب به
الغسل من جماع متقدم
قبل يحرم الجماع (قال
الشافعي) فان قال قائل
فأني ترى الذي روى
خلاف عائشة وأم سلمة
قيل والله أعلم قد يسمع
الرجل سائلا يسأل عن

حتى يحج قال مالك ليس يضيق أن يأخذ الرجل من رأسه قبل أن يحج (قال الشافعي) وأخبرنا مالك
عن نافع أن ابن عمر كان إذا حلق في حج أو عمرة أخذ من لحية وشاربه . قلت فأنانقول ليس على أحد الأخذ
من لحية وشاربه إنما النسك في الرأس (قال الشافعي) وهذا مما تروى عنه غيره عن غيره عن غيره
علمها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان إذا خرج حاجا أو معتمرا قصر الصلاة بذي الحليفة
قلت فأنانقول يقصر الصلاة إذا جاوز السبوت قال الشافعي فهذا مما تروى عنه غيره عن غيره عن غيره
أخبرنا مالك عن محمد بن أبي بكر الثقفي أنه سأل أنس بن مالك وهما غاديان من منى إلى عرفة كيف كنتم
تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله قال كان يهل المهل منا فلا ينكر عليه ويكبر المكبر منا فلا ينكر عليه
(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن ابن عمر قال كل ذلك قد رأيت الناس يفعلونه وأما نحن فنكبر
قلت للشافعي فأنانقول بلى حتى تزل الشمس ويلي وهو غاديان من منى إلى عرفة ولا يكبر إذا زالت الشمس
من يوم عرفة قال الشافعي فهذا خلاف ما روى صاحبكم عن ابن عمر من اختيار التكبير وكراهة التكبير
مع خلاف ابن عمر خلاف ما زعمتم أنه كان يصنع مع النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينكر عليه فقد كانوا
يختلفون في النسك وبعده فكيف ادعت الاجماع في كل أمر وأنت تروى الاختلاف في النسك زمان
النبي وبعده النبي صلى الله عليه وسلم وتروى الاختلاف في الصوم مع النبي صلى الله عليه وسلم وبعده فقول
عن أنس سافر نافع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يعب الصيام على المفطرين ولا المفطرون على الصائمين
وقد اختلف بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعده في غير شيء . قلت للشافعي فأنانقول أنت فيه فقال
أقول ان هذا خير وأمر يتقرب به إلى الله جل وعز الأمر فيه والاختلاف واسع وليس الاجماع كما ادعيت إذا
كان بالمدينة اجماع فهو بالبلدان وإذا كان بها الاختلاف اختلف البلدان فأما حيث تدعون الاجماع
فليس بموجود . قال وسألت الشافعي عن العرة في أشهر الحج فقال حسنة أستحسنها وهي أحب منها بعد الحج
لقول الله عز وجل فمن تمتع بالعمرة إلى الحج ولقوله رسول الله دخلت العمرة في الحج ولان النبي صلى الله عليه وسلم
أمر أصحابه من لم يكن معه هدى أن يجعل أحرمة عمرة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن صدقة بن يسار
عن ابن عمر أنه قال والله لأن أعتمر قبل أن أجد وأهدي أحب إلى من أن أعتمر بعد الحج في ذي الحجة . فقلت
للشافعي فأنانكره العمرة قبل الحج (قال الشافعي) فقد كرهتم ما رويتم عن ابن عمر أنه أحبه منها وما رويتم
عن عائشة أنها قالت خرجنا مع رسول الله فنامن أهل بعمرة ومنامن جمع الحج والعمرة ومنامن أهل بجمع
فلم كرهتم ما روى أنه فعل مع النبي صلى الله عليه وسلم وما ابن عمر استحسنه وما أذن الله فيه من التمتع
ان هذا سوء الاختيار والله المستعان

(باب الاهلال من دون الميقات)

قال سألت الشافعي عن الاهلال من دون الميقات فقال حسن قلت له وما الحجة فيه قال أخبرنا مالك عن
نافع عن ابن عمر أنه أهل من إيلياء وإذا كان ابن عمر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه وقت المواقيت
وأهل من إيلياء وأما روى عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما وقت المواقيت قال يستمتع الرجل من
أهله وثيابه حتى يأتي ميقاته فدل هذا على أنه لم يحظر أن يحرم من ورائه ولكنه أمر أن لا يجاوزها حاج ولا
معتمرا إلا بأحرام (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال قلت للشافعي فأنانكره أن يهل أحد من وراء الميقات (قال الشافعي) وكيف كرهتم ما اختار ابن عمر
لنفسه وقاله معه علي بن أبي طالب وعمر بن الخطاب في رجل من أهل العراق اتمام العمرة أن تحرم من ديرة
أهلك ما أعله يؤخذ على أحد أكثر مما يؤخذ عليكم من خلاف ما رويتم عن غيرك عن السلف

(باب في الغدوم من متى الى عرفة) قال سألت الشافعي عن الغدوم من متى الى عرفة يوم عرفة فقال ليس فيه ضيق والذي أختار أن يغدو اذا طلعت الشمس (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يغدو من متى الى عرفة اذا طلعت الشمس قال فقلت للشافعي فانا نكره هذا ونقول يغدو من متى اذا صلى الصبح قبل تطلع الشمس (قال الشافعي) فكيف لم يتبعوا ابن عمر وقد ج مع النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه وكان الحج خاصة مما ينسب ابن عمر عندهم الى العلم به وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه آخر أنه غدا من متى حين طلعت الشمس وقال محمد بن علي السنة أن يغدو والا امام من متى اذا طلعت الشمس فمن رويتم كراهية هذا

(باب قطع التلبية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقطع التلبية في الحج اذا انتهى الى الحرم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر ج في الفتنة فأهل ثم نظر فقال ما أمرهما الا واحد أشهدكم أني قد أوجب الحج مع العمرة ونحن لا نرى بهذا بأساً * فقلت للشافعي فانا نكره أن يقرن الحج مع العمرة فقال الشافعي فكيف كرهتم غير مكرهه وخالفتم من لا ينبغي لكم خلافه وما زناكم بتأولن من خالفتم اذا شتم

(باب النكاح) (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن ابن عباس وابن عمر سئلا عن رجل كانت تحته امرأه حرة فأراد أن ينكح عليها أمة فكرها أن يجمع بينهما (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أنه كان يقول لا تنكح الأمة على الحرة فان أطاعت فلها الثلثان (قال الشافعي) وهذا مما تروى عن غيره من روايته عن غيره عندكم علمها * فقلت للشافعي فانا نكره أن ينكح أحد أمة وهو يجحد طولاً والحرة (قال الشافعي) فقد خالفتم ما رويتم عن ابن عباس وابن عمر لانهم مالم يكرها في روايتكم الا لجمع بين الحرة والأمة لا أنهم مكرهاها كرهتم وهكذا خالفتم ما رويتم عن ابن المسيب وهل رويتم في قولكم نسباً عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلافه فقلت ما علمت فقال فكيف استجزم خلاف من شتم لقول أنفسكم

(باب التليد) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يقول اذا ملك الرجل امرأته فالقضاء ما قضت الا أن ينكحها الرجل فيقول لها ألم أردا لا تطيعة واحدة فيحلف على ذلك ويكون أملك بهما كانت في عتقها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت عن خارجة بن زيد أنه أخبره أنه كان جالساً عند زيد بن ثابت فأتاه محمد بن أبي عتيق وعينه تدمعان فقال له زيد ما شئت قال ملكك امرأتى أمرها فقارقتي فقال له زيد ما جئتك على ذلك فقال له القدر فقال له زيد ما تجعها ان شئت وانما هي واحدة وأنت أملك بها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه القاسم بن محمد أن رجلاً من ثقيف ملك امرأته أمرها فقالت أنت الطلاق فسكت ثم قالت أنت الطلاق فقال بفيك الحجر فقالت أنت الطلاق فقال بفيك الحجر فاختصما الى مروان بن الحكم فاستخلفه ما ملكها الا واحدة وردها اليه قال عبد الرحمن فكان القاسم يعجبه هذا القضاء ويراه أحسن ما سمع في ذلك * قلت للشافعي انا نقول في الخيرة اذا اختارت نفسها هي ثلاث وفي التي يجعل أمرها بيدها أو تملك أمرها أعتك القضاء ما قضت الا أن ينكحها (قال الشافعي) هذا خلاف ما رويتم عن زيد بن ثابت وخلاف ما روي غيركم عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وغيرهما فأجعلك اخترت قول ابن عمر على قول من خالفه في الملكة فالى قول من ذهب في الخيرة وعن تقول ان اختارى وأمرك بيدك سواء وأنت لا تعلل رويت في الخيرة عن واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاً يوافق قولك فان رويت في هذا الاختلاف عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف ادعيت الاجماع واذا حكيت فأكرما تحكي الاختلاف

وأقام بجامع بعد الفجر شيئاً فامر بأن يقضى لان بعض الجماع قد كان في الوقت الذي يحرم فيه فان قال قائل فكيف اذا أمكن هذا على محدث ثقة ثبت حديثه ولزمته بحجة قيل كما يلزم بشهادة الشاهدين الحكم في المال والدم مالم يخالفهما غيرهما وقد يمكن عليهما الغلط والكذب فلا يجوز أن يترك الحكم بشهادتهما ان كانا عدلين في الظاهر ولو شهد غيرهما بضد شهادتهما لم يستعمل شهادتهما كما يستعملها اذا انفردا في حكم المحدث لا يخالفه غيره كحكم الشاهدين لا يخالفهما غيرهما ويحول حكمه اذا خالفه غيره بما وصفت ويؤخذ من الدلائل على الاحتفاظ من المحدثين بما وصفت بما لا يؤخذ في شهادة الشهود بحال ان كان الاقليلا

(باب الحجابة للصائم)

حدثنا الربيع قال حدثنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب ابن عبد المجيد عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث الصنعاني عن شدا بن

(باب المتعة)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لكل مطلقة متعة إلا التي تطلق وقد فرض لها الصداق ولم تحس فحسبها ما فرض لها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن القاسم بن محمد مثله (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أنه كان يقول لكل مطلقة متعة * فقلت للشافعي فإنا نقول خلاف قول ابن شهاب لقول ابن عمر (قال الشافعي) فيقول ابن عمر قلتم وأنتم تخالفونه * قال فقلت للشافعي وأين قال زعمتم أن ابن عمر قال لكل مطلقة متعة إلا التي فرض لها ولم تحس فحسبها نصف الصداق وهذا يوافق القرآن فيه وقوله فيمن سواها من المطلقات إن لها متعة يوافق القرآن لقول الله جل ثناؤه لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعهن وقال الله جل ذكره وللمطلقات متاع بالمعروف قلت فإنا نذهب إلى أن هذا إنما هو لمن ابتداء الزوج طلاقه فيها أرايت المختلعة والمملكة فإن هاتين طلقنا أنفسهما قال أليس الزوج ملكه كذلك وملكه التي حلف أن لا يخرج فخرجت وملكه رجلا يطلق امرأته ثم فرقت بينهما وبين المطلقات في المتعة ثم فرقت بين أنفسهن وكلهن طلقها غير الزوج إلا أن ابتداء الطلاق الذي به كان من الزوج فإن قلت لأن الله أعاد ذكر المطلقات والمطلقات المرأة يطلقها زوجها فإن اختلعت عندك فليس الزوج هو المطلق لأنه أدخل قبل الطلاق شيئاً لم يل أن تخالف معنى القرآن لأن الله عز وجل يقول والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء فإن زعمت أن المملكة والمختلعة ومن سميان النساء يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ومطلقات لان الطلاق جاء من الزوج إذا قبل الخلع وجعل اليهن الطلاق وإلى غيرهن فطلقهن فهو المطلق وعليه يحرم من فكذلك المختلعات ومن سميان من مطلقات لهن المتعة في كتاب الله ثم قول ابن عمر والله أعلم

(باب الخلية والبرية)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال في الخلية والبرية ثلاثاً ثلاثاً (قال الشافعي) مذهب ابن عمر فيه ومن ذهب مذهبه أن الخلية والبرية تقوم مقام قوله لامرأته أنت طالق ثلاثاً ولا ينويه شيئاً من ذلك ومن قال المدخول بها وغيره مدخول بها أنت طالق ثلاثاً وقعت عليه عندنا وعند عامة المفتين وعندكم قال الشافعي لنا قد خالفتم ابن عمر في بعض هذا القول ووافقتموه في بعض فقلتم الخلية والبرية ثلاث في المدخول بها فلا يدين ويدين في التي لم يدخل بها ثلاثاً أرادوا واحدة فلا أتتم قلتم كما قال ابن عمر ومن قال قوله فيقول لا ألتفت أن يدين المطلق وأستعمل عليها الأغلب ولا أتتم ذهبتم إذ كان الكلام منه يحتمل معنيين إلى أن يجعل القول قوله مع يمينه ولكنكم خالفتم هذا معاني معنى ووافقتموه معاني ومال الناس فيها قول الا قد خرجتم منه إنما قال الناس قولين أحدهما أن قال بعضهم قول ابن عمر وأنت طالق استعملوا الأغلب فجعلوا الخلية والبرية والبتة ثلاثاً كقوله أنت طالق ثلاثاً وآخر قولاً يقول عمر في البتة يدين فإن أراد ثلاثاً ثلاثاً وان أرادوا واحدة فواحدة وآخر قولاً ذهبوا إلى أن الكلمة احتملت معنيين فجعلوا عليه الا قل فجعلوا الخلية والبرية واحدة إذا أراد بها الطلاق وقولكم خارج من هذا مخالف لما روينا جميع الآثاري بعضه وزدتم قولاً ثالثاً هو داخل في أحد القولين وهو أن يملك الرجل امرأته أمرها فرويتم عن ابن عمر القضاء ما قضت إلا أن ينكرها ثم زعمتم أنه إن ملك امرأته أمرها وهي مدخول بها فكذلك وان كانت غير مدخول بها فرويتموه والبتة ليست مذهبكم إنما البتة مذهب من لا يقع عليها الطلاق إذا احتمل الكلام الطلاق وغيره إلا إرادة الطلاق كما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم عمر وغيرهما

أوس قال كنت مع النبي زمان الفتح فرأى رجلاً يجتنب لثمان عشرة خلت من رمضان فقال وهو أخذ بيدي أفطر الحاجم والمحجوم * أخبرنا سفيان عن يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس أن رسول الله احتجم محرماً صائماً (قال الشافعي) وسماع ابن أوس عن رسول الله عام الفتح ولم يكن يومئذ محرماً ولم يحجمه محرم قبل حجة الاسلام فذكر ابن عباس حجة النبي عام حجة الاسلام سنة عشر وحديث أفطر الحاجم والمحجوم في الفتح سنة ثمان قبل حجة الاسلام بستين (قال الشافعي) فإن كانا ثابتين فحديث ابن عباس ناسخ وحديث أفطر الحاجم والمحجوم منسوخ (قال) وإسناد الحديثين معاً مثبته وحديث ابن عباس أمثلهما إسناداً فإن توفى رجلاً الحجامة كان أحب إلى احتياطاً ولشأن يعرض صومه أن يضعف فيفطره وإن احتجم فلا تضره الحجامة إلا أن يحدث بعدهما يفطره بمال

(باب في بيع الحيوان)

قال سالت الشافعي عن بيع الحيوان فقال لا ربا في الحيوان يدايد ونسيئة ولا يعدو الربا في زيادة الذهب والورق والمداكول والمشروب فقلت وما الخبة فيه فقال فيه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ثابت وعن ابن عباس وغيره من رواية أهل البصرة ومن حديث مالك أحاديث (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه اشترى راحلة بأربعة أبعرة مضمونة عليه بالربذة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان عن الحسن بن محمد بن علي أن عليا باع جلاله عصفير بعشرين بعيرا إلى أجل (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب كان يقول لا ربا في الحيوان وانما هي من الحيوان عن ثلاث المضامين والملاقح وبجل الحبله (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه سأل ابن شهاب عن بيع الحيوان اثنين واحد إلى أجل قال لا بأس به (قال الشافعي) وبهذا كذا نقول ونخالق هذا كله ومثل هذا يكون عندكم العمل لا تكفرون بتم عن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ورجلين من التابعين أحدهما أسن من الآخر وقلتم لا يجوز البعير بالبعيرين إلا أن تختلف رحلتها ونحوها فافجوز فان أردتم بها قيسا على التمر بالتمر فذلك لا يصلح إلا كيلا بكيل ولو كان أحد التمرين خيرا من الآخر ولا يصلح شيء من الطعام شيء من الطعام نسيئة وأنتم تحيرون بعض الحيوان ببعض نسيئة فلم تتعوا فيه من رويتم عنه إجازته ممن سميت ولم تجعلوه قيسا على غيره وقلتم فيه قولنا من ناقضا خارجا من السنة والآثار والقياس والمعقول لعمرى أن حرم البعير بالبعيرين مثله في الرحلة والنجاسة ما يعدو أن يحرم خيرا والخير يدل على إحلاله وقد خالفتموه ولو حرمتموه قيسا على ما لا زيادة في بعضه على بعض الر بالقد خالفتم القياس وأجزم البعير بالبعيرين مثله وزيادة دراهم وليس يجوز التمر بالتمر وزيادة دراهم ولا شيء من الأشياء وما علت أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قولكم وان عامة المفتين عكة والأما صار على خلاف قولكم وان قولكم لخارج من الآثار يخالفها كلها ما رويتم منها وروى غيركم خارج من القياس والمعقول فكيف حاز لأحد قول يستدرك فيه ما وصفتم لا يستدرك في قليل من قوله بل في كثير والله المستعان (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن أذينة قال خرجت مع جدته إلى عليها مشى إلى بيت الله حتى اذا كانت ببعض الطريق عجزت فسألت عبد الله بن عمر فقال عبد الله مرها فلتر كتبتم لشمس من حيث عجزت قال مالك وعليها الهدى (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال كان علي مشى فأصابته خاصرة فركبت حتى أتيت مكة فسألت عطاء بن أبي رباح وغيره فقالوا عليك هدى فلما قدمت المدينة سألت فأمروني أن أمشي من حيث عجزت فشببت مرة أخرى (قال الشافعي) فرويتم عن ابن عمر أنه أمرها أن تمشي ورويتم ذلك عن سأل بالمدينة ولم تروا عنهم أنهم أمرها بهدي فخالقتم في أمرها بهدي وهذا عندكم إجماع بالمدينة ورويتم أن عطاء وغيره أمرها بهدي ولم يأمرهم بهدي فخالقتم في رواية نفسه عطاء وابن عمر والمدينة ولا أدري أين العمل الذي تدعون من قولكم ولا أين الإجماع منه هذا خلافا فها فيما رويتم وخلاف رواية غيركم عن ابن عمر وغيره وما يجوز من هذا الا واحد من قولين إما قول ابن عمر مشى فركب حتى يكون بالمشي كله وأما أن لا يكون عليه عودة لانه قد جاء بحج أو عروة وعليه هدى مكان ركوبه وأما أن يمشي ويهدي فقد كلفه الأمرين معا وانما ينبغي أن يكون عليه أحدهما والله أعلم

(باب الكفارات)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال من حلف على عين فوكدها فعليه عتق رقبة (قال الشافعي) فخالقتم ابن عمر فقلتم التوكيد وغيره سواء يجزى به فيه أطعام عشرة مساكين نراكم نستوحشون

لم يجزهم فتعمله فطره (قال الشافعي) ومع حديث ابن عباس القياس أن ليس الفطر من شيء يخرج من جسد إلا أن يخرج جسه الصائم من جوفه متقبأ وأن الرجل قد ينزل غير متلذذ فلا يبطل صومه ويعرق ويتوضأ ويخرج منه الخلاء والريح والبول ويغتسل ويتنور فلا يبطل صومه وانما الفطر من ادخال البدن أو التلذذ بالجماع أو التقبي فيكون على هذا اخراج شيء من جوفه كما عمد ادخاله فيه قال والذي أحفظ عن بعض أصحاب رسول الله والتابعين وعامة المدنيين أنه لا يفطر أحد بالحجامة

(باب نكاح المحرم)

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن شهاب قال أخبرني يزيد بن الأصم أن رسول الله نكح ميمونة وهو حلال قال عمرو قلت لابن شهاب أتجعل يزيد بن الأصم إلى ابن عباس أخبرنا سفيان عن أيوب بن موسى عن نبيه بن وهب عن أبان بن عثمان عن

قال المحرم لا ينكح ولا
يخطب * أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك عن نافع عن نبيه
ابن وهب أحد بني
عبد الدار عن أبان بن
عثمان عن عثمان أن
رسول الله قال لا ينكح
المحرم ولا ينكح ولا
يخطب * أخبرنا
مالك عن ربيعة بن أبي
عبد الرحمن عن سليمان
ابن يسار أن رسول الله
بعث أبارفع مولاه
ورجلا من الانصار
فزوجاه ميمونة والنبي
بالمدينة * أخبرنا
الشافعي أخبرنا سعيد
ابن مسعدة عن اسمعيل
ابن أمية عن سعيد بن
المسيب قال وهل فلان
ما نكح رسول الله
ميمونة الا وهو حلال
(قال) وقدر روى بعض
قراة ميمونة أن النبي
صلى الله عليه وسلم نكح
ميمونة محرما (قال
الشافعي) فكان أشبه
الأحاديث أن يكون
نابتا عن رسول الله
أن رسول الله نكح
ميمونة حلالا فان قيل
ما يدل على أنه أثبتا
قيل روى عن عثمان
عن النبي النهي عن أن
ينكح المحرم ولا ينكح

من خلاف ابن عمر بحال وما نعرف لكم مذهبا غير أنارأينا كم اذا وافقتم قول ابن عمر أو غيره من الصحابة
أو من بعدهم من التابعين قلتم هم أشد تقدما في العلم وأحدث برسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه عهدا
فأحرى أن لا نقول إلا بما يعملون وأئمتنا المقتدي بهم فكيف تخالفونهم وعظمت خلافتهم غاية التعظيم ولعل
من خالفهم من عبت عليه خلاف من وافقكم منه أن يكون خلافة لان من رواه عن مثلهم لم تعرفوه لضيق
علمكم ثم تخالفونهم لغير قول أحد من الناس مثلهم ولا يسمع روايتكم وتتركون ما شئتم لغير حجة فيما أخذتم
ولا ما تركتم وما صنعت من هذا غير جائز لغيركم عنكم وكذلك هو غير جائز لكم عند أحد من المسلمين لانه اذا
لم يجز لمن يخالف بعض الأثر فيحسن الاحتجاج والقياس كان أن يكون لكم اذا كنتم لا تحسنون عند الناس
حجة ولا قياسا بعد * قلتم إن زكاة الفطر وصدقة الطعام وجميع الكفارات عبد النبي صلى الله عليه وسلم الا
كفارة الطهارة فانها بعد هشام (قال الشافعي) وما علمته قال هذا القول قبلكم أحد من الناس وما أدري
الى أي شيء ذهبتم الى عظم ذنب المتظاهر فالقاتل أعظم من المتظاهر ذنبا فكيف رأيتم أن كفارة القاتل عند
النبي صلى الله عليه وسلم وكفارة المتظاهر بعد هشام ومن شرع لكم مذهبا وقد أنزل الله الكفارات على
رسوله قبل يولد أبو هشام فكيف ترى المسلمين كفر وافي زمان النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يكون مذهب
هشام فان زعمت أنهم كفر وأبدر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذوا به الصدقات وأخرجوا به الزكاة لان
الله عز وجل أنزل الكفارات فقد أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم كم قدر كيلها كما أبان ذلك في زكاة
الفطر وفي الصدقات فكيف أخذتم مذهب هشام وهو غير ما أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس وكفر به
السلف الى أن كان لهشام مذهب وان زعمت أن ذلك غير معروف فن عرفهم أن الكفارة بعد هشام ومن زعم أن
الكفارات مختلفة أرايت لو قال قائل كل كفارة بعد هشام الا كفارة الطهارة فانها عبد النبي صلى الله عليه
وسلم هل الحجة عليه الآن نقول لا يفرق بينهما الا كتاب أو سنة أو إجماع أو خبر لازم * فقلت للشافعي فهل
خالفت في أن الكفارات عبد النبي صلى الله عليه وسلم أحد فقال معاذ الله أن يكون زعمنا أن مسلما قط غيركم
قال ان شئ من الكفارات بعد غير النبي صلى الله عليه وسلم قال فاشئ يقوله بعض المشركين قلت قول
متوجه وان خالفناه قال وما هو قلت قالوا الكفارات عبد النبي صلى الله عليه وسلم يطعم المسكين مدين مدين
قياسا على أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر كعب بن عجرة أن يطعم في فدية الأذى كل مسكين مدين مدين ولم
تبلغ جهالتهم ولا جهالة أحد أن يقول ان كفارة بغير مدين النبي صلى الله عليه وسلم * فقلت للشافعي ففعل
مذهبهم مدان عبد النبي صلى الله عليه وسلم فقال الشافعي لا هو مدون وثلاث أو مدون نصف * فقلت للشافعي
أفتعرف لقولنا وجهها فقال لا وجه لكم بعد أن أحد من العالمين بأن يقول مثله ولا يفرق مسلم غيركم بين مكيلة
الكفارات الا أنا نقول هي مذهب عبد النبي صلى الله عليه وسلم لكل مسكين وقال بعض المشركين مدان
مدان فأما أن يفرق أحد بين مكيلة شيء من الكفارات فلا

(باب زكاة الفطر)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يبعث بزكاة الفطر الى الذي تجمع عنده
قبل الفطر يومين أو ثلاثة (قال الشافعي) هذا حسن وأستحسنه لمن فعله والحجة بأن النبي صلى الله
عليه وسلم تسلف صدقة العباس قبل أن تحل وبقول ابن عمر وغيره * فقلت للشافعي فانا نكره لأحد
أن يؤدى زكاة الفطر الا مع الغد يوم الفطر وذلك حين يحل بعد الفجر (قال الشافعي) قد خالفتم ابن
عمر في روايتكم وما روى غيركم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه تسلف صدقة عباس بن عبد المطلب قبل محلها
لغير قول واحد علمتكم رويتموه عنه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا التابعين فلست أدري لأي معنى

ومن روى أن النبي
نكحها محرما لم يعجبه
الا بعد السفر الذي
نكح فيه ميمونة وانما
نكحها قبل عمرة القضية
وقيل له واذا اختلف
الحديثان فالمتصل
الذي لاشك فيه أولى
عندنا ان ثبت لو لم تكن
الجهة الا فيه نفسه ومع
حديث عثمان ما يوافقه
وان لم يكن متصلا اتصاله
فان قيل فان من روى
أن رسول الله نكحها
محرما قرابة يعرف
نكاحها قيل ولا بن
أخيها يزيد بن الاصم
ذلك المكان منها وسليمان
ابن يسار منها مكان
الولاية يشابه أن يعرف
نكاحها فاذا كان يزيد
ابن الاصم وسليمان بن
يسار مع مكانهما منها
يقولان نكحها حلالا
وكان ابن المسيب يقول
نكحها حلالا ذهبت
العلة في أن يثبت من
قال نكحها وهو محرم
بسبب القرابة وبأن
حديث عثمان بالاستناد
المتصل لاشك في اتصاله
أولى أن يثبت مع موافقة
ما وصفت فأى محرم
نكح أو أنكح فنكاحه
مفسوخ بما وصفت
من النبي صلى الله

تحمّلون ما جئتم من الحديث ان كنتم جئتموه لتعلموا الناس أنكم قد عرفتموه خالفتموه بعد المعرفة فقد وقعتم
بالذي أردتم وأظهرتم للناس خلاف السلف وان كنتم جئتموه لتأخذوا به فقد أخطأتم ما تركتم منه وما
تركتم منه كثير في قليل ما رويتم وان كانت الجهة عندكم ليست في الحديث فلم تكلفتم روايته واحتججتم بما
وافقتكم منه على من خالفه ما تخرجون من قلة النصفة والخطا فيما صح ادركتم مثله وأخذتم مثله ولا يجوز
أن يكون شيء مرة حجة ومرة غير حجة

(باب في قطع العبد)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن عبد الله سرق وهو أبق فأبى سعيد بن العاص أن يقطعه
فأمر به ابن عمر فقطعت يده * فقلت الشافعي فانا نقول لا يقطع السيد يد عبده اذا أبى السلطان يقطعه
فقال الشافعي قد كان سعيد بن العاص من صالحى ولاية أهل المدينة فلما لم ير أن يقطع الآبق أمر ابن عمر بقطعه
وفي هذا دليل على أن ولاية أهل المدينة كانوا يقضون بأرائهم ويخالقون فقهاءهم وأن فقهاء أهل المدينة
كانوا يختلفون فيما أخذوا من رأي بعضهم دون بعض وهذا أيضا العمل لانكم كنتم توهمون أن قضاء
من هو أسوأ حالا من سعيد ومثله لا يقضى الا بقول الفقهاء وأن فقهاءهم زعمتم لا يختلفون وليس هو كما توهمتم
في قول فقهاءهم ولا قضاء أمرائهم وقد خالفتم رأي سعيد وهو الوالى وابن عمر وهو المفتى فأين العمل ان كان
العمل فيما عمل به الوالى فسعيد لم يكن يرى قطع الآبق وأنت ترون قطعه وان كان العمل في قول ابن عمر فقد
قطعه وأنت ترون أن ليس لنا أن نقطعه وما درينا ما معنى قولكم العمل ولا تدرين فيما خبرنا وما وجدنا لكم
منه مخرجا الا أن تكونوا سميت أباو يسلمكم العمل والاجماع فتقولون على هذا العمل وعلى هذا الاجماع
نعنون أباو يسلم وأما غير هذا فلا مخرج لقولكم فيه عمل والاجماع لان ما نجد عندكم من روايتكم ورواية
غيركم اختلاف لا اجماع للناس معكم فيه لا يخالفونكم * قلت الشافعي قد فهمت ماذا كرت أن ألتزم نصرا الى
الأخذ به من الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم والآثار عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وما تركنا
من الآثار عن التابعين بالمدينة من رواية صاحبنا نفسه وتركت ما روى وخالفنا فيه فهل تجد فيما روى
غيرنا شيئا تركناه قال نعم أكثر من هذا في رواية صاحبكم لغير قليل فقلت له فلنا علم ندخله مع علم المدنيين
قال أى علم هو قلت علم المصريين وعلم غير صاحبنا من المدنيين (قال الشافعي) ولم أدخلتم علم المصريين
دون علم غيرهم مع علم أهل المدينة فقلت أدخلت منه ما أخذوا عن أهل المدينة قال ومن ذلك علم خالد
ابن أبي عمران قلت نعم (قال الشافعي) فقد وجدته تروى عن خالد بن أبي عمران أنه سأل سالم بن عبد الله
والقاسم بن محمد وسليمان بن يسار فنظرت فيما ثبت أنت عن هؤلاء نفر فرأيت فيه أباو يسلم فخالقها ووجدته
تروى عن ابن شهاب وربيعة ويحيى بن سعيد فوجدته تخالقهم ولست أدري من تبعتم اذا كنت تروى
أنت وغيرك عن النبي صلى الله عليه وسلم أشياء تخالقها ثم عن رويت عنه هذا من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم ثم عن التابعين ثم عن بعدهم فقد أوسعت القرون الخالية والباقية خلافا ووضع نفسك موضع
أن لا تقبل الا اذا ثبتت وأنت تعيب على غيرك ما هو أقل من هذا وعند من عبت عليه عقل صحيح ومعرفة صحيح
بما عاين يقول ولم نزل ذلك عندك والله يغفر لنا ولك قال ويدخل عليك من هذا خصلتان فان كان علم أهل
المدينة اجماعا كله أو الا كثر منه فقد خالفته لابل قد خالف أعلام أهل المدينة من كل قرن في بعض
أقاويلهم وان كان في علمهم افتراق فلم ادعيت لهم الاجماع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما حفظت لك
مذهبا واحدا في شيء من العلم استقام لك فيه قول ولا حفظت أنك ادعيت الجهة في شيء الا تركتها في مثل الذي
ادعيتها فيه وزعمت أنك تثبت السنة من وجهين أحدهما أن تجد الأئمة من أصحاب النبي صلى الله عليه

(باب ما يكره في الربا
من الزيادة في السيوع)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان أنه سمع
عبد الله بن أبي زيد
يقول سمعت ابن عباس
يقول أخبرني أسامة
ابن زيد أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال إنما
الربا في النسئة (قال
الشافعي) وروى من
وجه غير هذا ما وافقه
فكان ابن عباس لا يرى
في دينار دينارين ولا
في درهم بدرهمين يدا
يبدأ ساويراه في النسئة
وكذلك عامة أصحابه
وكان يروى مثل قول
ابن عباس عن سعيد
وعروة بن الزبير رأيا
منهما أنه يحفظ عنهما
عن رسول الله (قال
الشافعي) وهذا قول
المكيين أخبرنا
عبد الوهاب عن أيوب
ابن أبي تيممة عن محمد
ابن سيرين عن مسلم بن
يسار ورجل آخر عن
عبادة بن الصامت أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا تتبعوا
الذهب بالذهب ولا الورق
بالورق ولا السبر بالسبر ولا
الشعير بالشعير ولا التمر

وسلم قال ربا ما وافقها والآخر أن لا تجدد الناس اختلافوا فيها وتردها أن لا تجدد إلا ثمة فيها قولاً وتجدد الناس
اختلافوا فيها ثم ثبت تحريم كل ذي ناب من السباع واليمن مع الشاهد والقاسمة وغير ذلك مما ذكرنا هذا
كله لا تروى فيه عن أحد من الأئمة شيئاً وافقه بل أنت تروى في القاسمة عن عمر خلافاً حديثك عن النبي
صلى الله عليه وسلم وتروى فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافاً حديثك الذي أخذت به ويخالفك فيها
سعيد بن المسيب برأيه وروايته ويخالفك فيها كثير من أهل المدينة ويردها عليك أهل البلدان ردّاً عنيفاً
وكذلك أكثر أهل البلدان ردوا عليك اليمن مع الشاهد ويدعون فيها أنها تخالف القرآن ويردها عليك
بالمدينة عروة والزهرى وغيرهما وبمكة عطاء وغيره ويرد كل ذي ناب من السباع عائشة وابن عباس وغيرهما
ثم رددت أن النبي صلى الله عليه وسلم تطيب للأحرام ويعني قبل الطواف ابن أبي وقاص وابن عباس كما تطيب
النبي صلى الله عليه وسلم وعلى هذا أكثر المفتين بالبلدان فترك هذا لأن رويت أن عمر كره ذلك ولا يجوز
للعالم أن يدع قول النبي صلى الله عليه وسلم لقول أحد سواء فإن قلت قد يمكن الغلط فيمن روى هذا عن النبي
صلى الله عليه وسلم فهكذا يمكن الغلط فيمن روى ما رويت عن عمر فإن جعلت الروايتين ثابتين معافاً روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم أولى أن يقال به وإن أدخلت التهمة على الراويين معافاً لا تدع الرواية عن أحد
أخذت عنه وأنت تتمه قلت للشافعي أفيجوز أن تهم الرواية قال لا إلا أن يروى حديثان عن رجل واحد
مختلفان فنذهب إلى أحدهما فأما رواية عن واحد لا معارض لها فلا يجوز أن تهم ولو جاز أن تهم لم يجز أن
نتحج بحديث المتهمين بغير معارض روايته فأما أن يروى رجل عن رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً
ويروى آخر عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً يخالفه فليس هذه معارضة هذه رواية عن
رجل وهذه عن آخر وكل واحد منهما غير صاحبه ثم ثبت على ما وصفت من مذهبي حتى تركت قول عمر
في المنبذ وهو حر ولكل واحد منهما نفقته فقلت لا يكون للذي التقطه ولاؤه ولا أحسب حجة لك في هذا إلا
أن تقول قال النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق وهذا غير معتنق ورويت عن عمر أنه بدأ في القاسمة
المدعى عليهم فأبوا فردوا على المدعين فأبوا الأيمان فأغرم المدعى عليهم نصف الدية خالفته أنت فقلت يبدأ
المدعون ولا تغرم المدعى عليهم إذا لم يخلف من أنه بدأ المدعين ولم يجعل على المدعى عليهم غرامة حين لم يقبل
المدعون أيمانهم ورويت عن عمر أنه قال في المؤمن يؤمن العليج ثم يقتله لا يبلغني أن أحد فعل ذلك الاقلته
خالفته وقلت لا يقتل مؤمن بكافر مع ما وصفت مما تركت على عمر والرجل من العجاجة ثم تخلص إلى أن
ترك عليك رأي نفسك ولا يجوز إذا كانت السنة حجة على قول من تركها أن لا يوافقها إلا أن تكون كذلك
أبداً ولا يجوز هذا القول المختلط المتناقض ورويت عن عمر في الضرس جل وعن ابن المسيب في الضرس
جلان ثم تركت عليهم ما عاقولهم ولا أعلم لك حجة في هذا أقوى من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في السن
نجس وإن الفرس قد يسمى سناً ثم صرت إلى أن رويت أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر امرأة أن تحج
عن أبيها وهذا قول علي بن أبي طالب وابن عباس وابن المسيب وربيعة وكل من عرف قوله من كل أهل بلد
غير أصحابك إلا أعلمهم يختلفون فيه فتركته لقياس زعمت على قول ابن عمر لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم
أحد عن أحد فقلت والجواب بهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورويت عن ابن عمر أنه سمع الأقامة
فأسرع المشي إلى المسجد فتركته عليه لا أعلم لك حجة في تركه عليه إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تأتوها
تسعون وأتوها تمشون وعليكم السكينة ورويت عن ابن عمر أنه كان ينضح في عينيه الماء إذا اغتسل من
الجنابة وخالفته ولم ترو عن أحد من الناس خلافاً ورويت عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه إذا رفع رأسه من
الركوع ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ثم خالفته وهو يوافق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
لغير قول أحد من الناس روايته عنه ورويت عن ابن عمر أنه كان إذا سجد يضع كفيه على الذي يضع عليه

بالتبر ولا الملح بالمح لا
سواء بسواء عينا بعين
يدابيد ولكن بيعوا
الذهب بالورق والورق
بالذهب والبر بالشعر
والشعر بالبر والتبر بالمح
والمح بالتبر يابيد كيف
شئتم ونقص أحدهما
المح أو التبر زاد أحدهما
من زاد أو زاد فقد أربى
* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن موسى
ابن أبي تميم عن سعيد
ابن يسار عن أبي هريرة
أن رسول الله قال الدينار
بالدينار والدرهم بالدرهم
لا فضل بينهما * أخبرنا
مالك عن نافع عن أبي
سعيد الخدري أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا تتبعوا
الذهب بالذهب إلا مثلاً
بمثل ولا تشفوا بعضها
على بعض ولا تتبعوا
الورق بالورق إلا مثلاً
بمثل ولا تشفوا بعضها
على بعض ولا تتبعوا
غائباً منها بآخر * حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك أنه بلغه عن جده
مالك بن أبي عامر عن
عثمان بن عفان قال
قال رسول الله لا تتبعوا
الدينار بالدينارين ولا
الدرهم بالدرهمين (قال

وجهه حتى يخرجهما في شدة البرد وتروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر أن يسجد على سبع فيها
الكفان فالتفت ابن عمر فيما وافق فيه النبي صلى الله عليه وسلم فإذا كنت تخالف ما رويت عن النبي
صلى الله عليه وسلم في الطيب المحرم لقول عمر وما رويت عن عمر في تقرير البعير وهو محرم لقول ابن عمر وما
رويت عن ابن عمر فيما وصفتا وغيره لقول نفسك فلا أسمع العلم إذا أعلمك ولا أعلمك تدري لأي شيء
تحمل الحديث إذا كنت تأخذ منه ما شئت وتترك منه ما شئت ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم
تعتمدوا على أمر تعرفونه * فقلت للشافعي اعنا ذهبنا إلى أن ثبت ما جتمع عليه أهل المدينة دون البلدان كلها
فقال الشافعي هذه طريق الذين أبطلوا الأحاديث كلها وقالوا تأخذ بالاجماع إلا أنهم أدعوا إجماع الناس
واعتيم أنتم إجماع بلد هم يختلفون على لسانكم والذي يدخل عليهم يدخل عليهم الصمت كان أولى بكم
من هذا القول قلت ولم قال لأنه كلام ترسلونه لا بعرفة فإذا سلتم عنه لم تقفوا منه على شيء ينبغي لأحد
أن يقبله * رأيتم أناساً من الذين اجتمعوا بالمدينة أنهم الذين ثبت لهم الحديث وثبت لهم ما اجتمعوا عليه
وان لم يكن فيه حديث من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن قلتم نعم قلت يدخل عليكم في هذا
أمران أحدهما أنه لو كان لهم إجماع لم تكونوا إلى الخبر عنهم إلا من جهة خبر الانفراد الذي رددتم
مثله في الخبر عن رسول الله فإن ثبت خبر الانفراد فثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أحق أن يؤخذ به
والآخر أنكم لا تحفظون في قول واحد غيركم شيئاً متفقاً فكيف تسمون إجماع الانفراد فيه عن غيركم قولاً
واحداً وكيف تقولون أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يختلفون على لسانكم وعند أهل
العلم فإن قلتم نأخذ ذهبنا إلى أن إجماعهم أن يحكم أحد الأئمة أبو بكر أو عمر أو عثمان رضي الله عنهم بالمدينة
بحكم أو يقول القول فقال الشافعي أنه قد احتج لكم بعض المشركين بأن قال ما قلتم وكان حكم الحاكم وقول
القائل من الأئمة لا يكون بالمدينة إلا علماً ظاهراً غير مستتر وهم يجمعون أنهم أعلم الناس بسنن رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأطلب الناس لما ذهب علمه عنهم منها يسألون عنه على المنبر وعلى المواسم وفي المساجد
وفي عوام الناس ويتذوّن فيخبرون بما يسمعون فيقبلون من أخبرهم ما أخبرهم إذا ثبت لهم فإذا حكم
أحدهم الحكم لم يجوز أن يكون حكمه إلا وهو موافق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وغير مخالف لها
فإن جاء حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم خالفه من وجهة الانفراداتهم لما وصفت * فقلت للشافعي
هذا المعنى الذي ذهبنا إليه بأي شيء احتجبت عليه (قال الشافعي) أول ما نحتاج به عليكم من هذا أنكم
لا تعرفون حكم الحاكم منهم ولا قول القائل إلا خبر الانفراد الذي رددتم مثله إذا روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم الفرض من الله وما روى عن دونه لا يحل محل قول النبي صلى الله عليه وسلم أبداً فكيف أخرجتم
خبر الانفراد عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ورددتموه عن النبي صلى الله عليه وسلم * فقلت
للشافعي فإرد عليك فقال ما كان عنده في هذا شيء أكثر من الخروج منه وأنا أعلم أن شاء الله أنه يعلم أنه
يلزمه فهل عندكم في هذا حاجة فقلت ما يحضرني قال * فقلت للشافعي وما حجتك عليه سوى هذا فقال
الشافعي قد وجدتكم أن عمر مع فضل علمه وصحبته وطول عمره وكثرة مسئلته وتقواه قد حكم أحكاماً بلغه
في بعضها عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء فرجع عن حكمه إلى ما بلغه عن رسول الله ورجع الناس عن بعض
حكمه بعده إلى ما بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم فإنه قد يعزب عن الكثير الصحة الشيء من العلم يحفظه
الأقل علماً وصحبة منه فلا يمنعه ذلك من قبوله واكتفيت من ترديد هذا بما وصفت في كتابي هذا وكتاب إجماع
العلم (قال الشافعي) ولو لم يكن هذا هكذا ما كان على الأرض أحد أعلم أهلها بما زعم أن الصواب فيه
منكم قلت فكيف قال قد زعمتم على عمر بن الخطاب من روايتكم منها ما زعمتموه وزعمتم لأن الحديث
عن النبي صلى الله عليه وسلم جاء يخالفه ومنها ما زعمتموه لأن ابن عمر خالفه ومنها ما زعمتموه رأى أن نفسه

الاحاديث التي توافق
حديث عبادة وكانت
جنتنا في أخذنا بها
وتركنا حديث أسامة
ابن زيد اذا كان ظاهره
يخالفها قول من قال
ان النفس على حديث
الأكثر أطيب لانهم
أشبهه أن يحفظوا من
الأقل وكان عثمان
وعبادة أسن وأشد تقدم
حجة من أسامة وكان
أبو هريرة وأبو سعيد
أكثر حفظا عن النبي
فيما علمنا من أسامة
فإن قال قائل فهل
يخالف حديث أسامة
أحاديثهم قيل إن كان
يخالفها فالحجة فيها دونه
لما وصفتنا فان قال قائل
تري هذا قيل والله أعلم
فقد يحتمل أن يكون سمع
رسول الله يسئل عن
الرباني صنفين مختلفين
ذهب بفضة وتعمر بخنطة
فقال انما الرباني النسبة
لحفظه فأدى قول النبي
ولم يؤد مسئلة السائل
فكان ما أدى منه عند
من سمعه أن لا ربا الا في
النسبة

(باب من أقيم عليه حد
في شيء أربع مرات
ثم عاد له)

حدثنا الربيع قال

لا يخالف عرفيه أحد يحفظ عنه فلو كان حكم الحاكم وقوله يقوم المقام الذي قلت كنت خارجا منه فيما
وصفتنا وفيما روى الثقات عن عمرانكم لخالقون عنه أكثر من مائة قول منها ما هو رأي أنفسكم ومثلكم
وحفظت أن تروى عن أبي بكر سنة أفأويل تركتم عليه منها خمسة اثنين في القراءة في الصلاة وأخرى
في نهيه عن عقرب الشجر وتخريب العامر وعقر ذوات الأرواح الا لما كلة وحفظت أن تروى عن علي عثمان
أنه كان يخمر وجهه وهو محرم من روايتكم وغير ذلك وماتركت عليهم من رواية الثقات من أهل المدينة
أضعاف ماتركت عليهم من روايتكم لغفلة ولقلة روايتكم وكثرة وابتهم فان ذهبتم الى غيرهم من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم فلم تروا عن أحد قط شيئا علمته الا تركتم بعض ما رويتهم وان ذهبتم الى التابعين فقد
خالقتم كثيرا من أفأويلهم وان ذهبتم الى تابعي التابعين فقد خالفتم أفأويلهم مما رويتهم وروى غيركم
ما كتبنا منه في هذا الكتاب شيئا يدل على ما رويتهم وما تركنا من رواية غيركم أضعاف ما كتبنا فان أنصفتهم
بأفأويلكم فلا تشكوا في أنكم لم تذهبوا مذهبنا الا فارقتموه فان كانت جنتكم لازمة فالحكم بفراقها
غير محمود وان كانت غير لازمة دخل عليكم فراقها والضعف في الحجة بما لا يلزم قال فقلت للشافعي
فقد سمعتك تحكي أن بعض المشركين قام بجنتنا فمأذكرنا من الاجماع فأحب أن تحكي لي ما قلت وقال
لث فقال لي الشافعي فيما حكيت الكفاية مما أحل وما تصنع بما لم يقله أنت في جنتك قال فقلت للشافعي
فقد ذكرت الذي قام بالعذر في بعض ترك الحديث ووصفت أنه منسوب الى البصرة فقال لي الشافعي هو كما
ذكرت وقد جاءه منه على ما لم تأت عليه لنفسك ولم أرفى مذهب شيئا تقوم به حجة فقلت فاذا كرمته ما حضره
(قال الشافعي) قلت له رأيت الغرض علينا وعلى من قبلنا في اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
أليس واحدا قال بلى فقلت اذا كان أبو بكر خليفة النبي صلى الله عليه وسلم والعامل بعده فورد عليه خبر
واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر لمدة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم يمكنه فيها أن يعمل
بالخبر فلا يترك ما تقول فيه قال أقول انه يقبله ويعمل به فقلت قد ثبت اذا الخبر ولم يتقدمه عمل من أحد
بعد عن النبي صلى الله عليه وسلم يثبت لانه لم يكن بينهما ما مام فيعمل بالخبر ولا يدعه وهو مخالف في هذا
حال من بعده (قال الشافعي) فقلت رأيت اذا جاء الخبر في آخر عمره ولا يعمل به ولا بما يخالفه في أول عمره
وقد عاش أكثر من سنة يعمل فما تقول فيه قال يقبله فقلت فقد قبل خبر لم يتقدمه عمل (قال الشافعي)
لو أوجب الى النصفة على أصل قولك يلزم أن لا يكون على الناس العمل بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم
الابأن يعمل به من بعده أو يترك العمل لانه اذا كان الامام الأول أن يدعه لم يعمل به كان جميع من بعده
من الائمة في مثل حاله لانه لا بد أن يتسدى العمل به الامام الأول أو الثاني أو من بعده قال فلا أقول هذا
(قال الشافعي) فأتقول في عمر وأبو بكر ما مام قبله اذا ورد عليه خبر الواحد لم يعمل به أبو بكر ولم يخالفه
قال يقبله قلت أيقبله لم يعمل به أبو بكر قال نعم ولم يخالفه قلت أفثبت ولم يتقدمه عمل قال نعم قلت
وهكذا عرفي آخر خلافته وأولها قال نعم قلت وهكذا عثمان قال نعم قلت زعمت أن الخبر عن النبي صلى
الله عليه وسلم يلزم ولم يتقدمه عمل قبله وقد ولى الائمة ولم يعملوا به ولم يدعوه قال فلا يمكن أن تكون النبي
صلى الله عليه وسلم سنة الاعمال بها الائمة بعده (قال الشافعي) فقلت له وقد حفظ عن النبي صلى الله
عليه وسلم أشياء لا يحفظ عن أحد من خلفائه فيها شيء فقال نعم سنن كثيرة ولكن من أين ترى ذلك (قال
الشافعي) فقلت استغنى فيها بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بعده وذلك أن الخلق الحاجة
الى الخبر عنه وأن عليهم اتباعه ولعل منها ما لم يرد على من بعده قال فقلت لي ما علمت أنه ورد على من بعده
من خلفائه فلم يحل عنه فيه شيء قلت قول النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة
لا أشك أن قد ورد على جميع خلفائه لانهم كانوا القائلين بأخذ العشر من الناس ولم يحفظ عن واحد منهم فيها

شيء قال صدقت هذا بين قلت وله أمثال كثيرة قد كتبنا في غير هذا الموضع فقلت إذا كان يرد علينا الخبر عن بعض خلفائه ويرد علينا الخبر عنه بخالفه فتصير إلى الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم لأن لكل غاية وغاية العلم كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم أن تعلم أن السنة ما كانت موجودة مستغنى بها عن غيرها قال نعم وقد سمعتك ذكرت ما لا أجهل من أنه قد يرد عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم القول بقوله توجد السنة بخلافه فإن وجدنا رجع إليها وإن وجدنا من بعده صار إليها فهذا يدل على ما ذكرت من استغناء السنة عما سواها وبالمدينة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم نحو من ثلاثين ألف رجل إن لم يزيدوا لعل لا تروى عنهم قول واحد عن ستة نعم أنما تروى القول عن الواحد والاثني والثلاثة والأربعة متفرقين فيه أو مجتمعين والأكثر الفرق فأين الإجماع (قال الشافعي) رحمه الله قلت له ضع لقولك إذا كان الأثر مثلاً قال نعم كأن نجسة نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا قولاً متفقين عليه وقال ثلاثة قولاً مخالفاً لقولهم فالأثر كثر وأولى أن يتبع فقلت هذا أقبل ما يوجد وإن وجد أحد يجوز أن تعدد أجماعاً وقد تفرقوا موافقة قال نعم على معنى أن الأثر كثر مجتمعون قلت فإذا كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من العدد على ما وصفت فهل فيمن لم تروا عنه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم دلالة موافقة الأثر كثر فيكونون أ كثر بعددهم ومن وافقهم أو موافقة الثلاثة الأقلين فيكون الأقلون الأثر كثرين ومن وافقهم لا تدرى لعلمهم متفرقون ولا تدرى أين الأقل وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم ممن له أن يقول في العلم قال ما أدرى كيف قولهم لو قالوا وإنهم أن يقولوا قلت والصدق فيه أبدأ أن لا يقول أحداً شيئاً لم يقله أحد أنه قاله ولو قلت وافقوا بعضهم قال غيرك بل خالفوه قال ولا ليس الصدق أن تقول وافقوا ولا خالفوا بالصمت قلت هذا الصدق قلت فترى ادعاء الإجماع يصح لمن ادعاه في شيء من خاص العلم (قال الشافعي) وقلت له فهكذا التابعون بعدهم وتابعوا التابعين قال وكيف تقول أنت قلت ما علمت بالمدينة ولا بأق من آفاق الدنيا أحداً من أهل العلم ادعى طريق الإجماع (١) إلا بالفرض وخاص من العلم الأحاديث ذلك الذي فيه إجماع يوجد فيه الإجماع بكل بلد ولقد ادعاه بعض أصحاب المشرقين فأنكر عليه جميع من سمع قوله من أهل العلم دعواه الإجماع حيث ادعاه وقالوا أو من قال ذلك منهم لو أن شأراً روى عن نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن نفر من التابعين فلم يرو عن مثلهم خلافتهم ولا موافقتهم ما دل على إجماع من لم يرو عنه منهم لأنه لا يدرى مجتمعون أم متفرقون لو قالوا وسجعت بعضهم يقول لو كان بيننا من السلف مائة رجل وأجمع منهم عشرة على قول لا يجوز أن ندعى أن التسعين مجتمعون معهم وقد نجد منهم يختلفون في بعض الأمور ولو جاز لنا إذا قال لنا قائل شيئاً أخذنا به لم نحفظ عن غيره قولاً يخالفه ولا يوافقه أن ندعى موافقته جاز غيرنا ممن خالفنا أن يدعى موافقته له ومخالفتنا ولكن لا يجوز أن يدعى على أحد فيما لم يقل فيه شيء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي فكيف يصح أن تقول إجماعاً قلت يصح في الفرض الذي لا يسع جهله من الصلوات والزكاة وتحريم الحرام وأما علم الخاصة في الأحكام الذي لا يصير جهله على العوام والذي انما علمه عند الخواص من سبيل خبر الخواص وقيل ما يوجد من هذا فنقول فيه واحداً من قولين نقول لا نعلمهم يختلفوا فيما لا يعلمهم يختلفوا فيه ونقول فيما يختلفوا فيه يختلفوا واجتهدوا فأخذنا أشبه آقاويلهم بالكتاب والسنة وإن لم يوجد عليه دلالة من واحد منهما ولما يكون إلا أن يوجد أو أحسنه عند أهل العلم في ابتداء التصرف والمعقب ويصح إذا اختلفوا كما وصفت أن نقول روى هذا القول عن نفر اختلفوا فيه قد هبتنا إلى قول ثلاثة دون اثنين وأربعة دون ثلاثة ولا نقول هذا إجماع فإن الإجماع قضاء على من لم يقل ممن لا تدرى ما يقول لو قال وادعاه رواية الإجماع وقد يوجد مخالف فيما ادعى فيه الإجماع

(١) كذا في النسخة ولعل أصله كان بالفرض أو خاص الخ تأمل

أخبرنا شاذ بن اسمعيل عن ابن أبي ذئب عن الحرث بن عبد الرحمن عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وذكر كراجله وذكرا الحديث (قال الشافعي) وقد بلغني عن الحرث بن عبد الرحمن فضل وعنده أحاديث حسان ولم أحفظ عن أحد من أهل العلم بالرواية عنه إلا ابن أبي ذئب ولا أدرى هل كان يحفظ الحديث أولاً وقد روى من وجه عمرو بن شعيب أن النبي قال من أقيم عليه حد في شيء أربع مرات أو ثلاث مرات « قال الربيع أنا شبكتك » ثم أتى به الرابعة أو الخامسة قتل أو خلع وروى من حديث أبي الزبير من أقيم عليه حد أربع مرات ثم أتى به الخامسة قتل ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل قد أقيم عليه الحد أربع مرات ثم أتى به الخامسة فحده ولم يقتله (قال الشافعي) رحمه الله فإن كان شيء من هذه الأحاديث ثبت عن النبي فقد روى عن

النبي نسخة بحديث أبي

الزبير وقد روى عن

النسبي مثلها ونسخه

مرسلاً بحديث الربيع

قال أخبرنا الشافعي

قال أخبرنا سفيان عن

الزهري عن قبيصة بن

ذؤيب أن النبي صلى

الله عليه وسلم قال إن

شرب فاجلدوه فإن قال

قائل فهل في هذا حجة

غير ما وصفت قيل نعم

• أخبرنا الثقة عن

جناد عن يحيى بن

سعيد عن أبي أمامة بن

سهل بن حنيف عن

عثمان أن رسول الله

قال لا يحل دم مسلم إلا

من إحدى ثلاث كفر

بعد إيمان أو زنا بعد

إحصان أو قتل نفس

بغير نفس (قال

الشافعي) رحمه الله

وهذا حديث لا يشك

أهل العلم بالحديث

في ثبوته عن النبي صلى

الله عليه وسلم قال إن

قال قائل قد يحتمل أن

يكون هذا على خاص

ويكون من أمر بقتله

فنقتله بنص أمره

فلا يكونان متضادين

ولا أحدهما ناسخا

للاخر إلا بدليل على

أن أحدهما ناسخ

للاخر قيل له فلا

نعلم أحدا من أهل

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال قد علمت أنهم اختلفوا في الرأي الذي لا متقدم فيه من كتاب ولا سنة
أفوجد فيما اختلفوا فيه كتاب وسنة قلت نعم قال وأين قلت قال الله عز وجل والمطلقات يتربصن
بأنفسهن ثلاثة قروء وقال عمر بن الخطاب وعلى وابن مسعود وأبو موسى الأشعري لا تحل المرأة حتى
تغتسل من الحيضة الثالثة وذهبوا إلى أن الأقراء الحيض وقال هذا ابن المسيب وعطاء وجماعة من التابعين
والمفتين بعدهم إلى اليوم وقالت عائشة وزيد بن ثابت وابن عمر الأقراء الاطهار فإذا طغت في الدم من
الحيضة الثالثة فقد حلت وقال هذا القول بعض التابعين وبعض المفتين إلى اليوم وقال الله تعالى وأولات
الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن فقال علي بن أبي طالب تعتداً آخر الأجلين وروى عن ابن عباس مثل قوله
وقال عمر بن الخطاب إذا وضعت ذابطنها فقد حلت وفي هذا كتاب وسنة وفي الأقراء قبله كتاب ودلالة من
سنة وقال الله جل ثناؤه للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر (١) فهي تطليقة وروى عن عثمان
وزيد بن ثابت خلافه وقال علي بن أبي طالب وابن عمر ونفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الانصار
لا يقع عليها طلاق ويوقف فاما أن ينفي واما أن يطلق ومسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين فأنكر
المسح على بن أبي طالب وعائشة وابن عباس وأبو هريرة وهؤلاء أهل علم النبي صلى الله عليه وسلم ومسح عمر
وسعد وابن عمر وأنس بن مالك وهؤلاء أهل علمه والناس مختلفون في هذه الأشياء وفي كل واحد منها كتاب
أو كتاب وسنة قال ومن أين ترى ذلك فقلت تحتل الآية المعنيين فيقول أهل اللسان بأحدهما ويقول
غيرهم منهم بالمعنى الآخر الذي يخالفه والآية محتملة لقولهما معاً لتوسع لسان العرب وأما السنة فتذهب
على بعضهم وكل من ثبتت عنده السنة قال بها أن شاء الله ولم يخالفها لأن كثيراً منها يأتي واحداً ليس فيه
تأويل (قال الشافعي) وذكرته مس الذكر فإن علياً وابن عباس وعمار بن ياسر وحذيفة وابن مسعود
لا يرون فيه الوضوء وابن المسيب وغيره بالمدينة لا يرون منه الوضوء وسعدا وابن عريان فيه الوضوء وبعض
التابعين بالمدينة وفيه للنبي صلى الله عليه وسلم سنة بأن يتوضأ منه أخذنا بها وقد روى عن سعيد أنه لا يرى
منه الوضوء (قال الشافعي) رحمه الله وقلت الإجماع من أقوام مما يقدر عليه فكيف تكلف من ادعى
الإجماع من المشركين حكاية خبر الواحد الذي لا يقوم به حجة فنظمه فقال حدثني فلان عن فلان وترك أن
يتكلف هذا في الإجماع فيقول حدثني فلان عن فلان لنص الإجماع الذي يلزم أولي به من نص الحديث
الذي لا يلزم عنده قال إنه يقول يكثر هذا عن أن ينص فقلت له فينص منه أربعة وجوه أو خمسة فقد طلبنا
أن نجد ما يقول فما وجدنا أكثر من دعواه بل وجدنا بعض ما يقول الإجماع متفرقاً فيه (قال الشافعي)
فقال فإن قلت إذا وجدت قرناً من أهل العلم ببلد علم يقولون القول يكون أكثرهم متفقين عليه سميت ذلك
إجماعاً وافقه من قبله أو خالفه فأما من قبلهم فلا يكون إلا أكثرهم يتفقون على شيء بحجالة ما كان
قبلهم ولا يتركون ما قبلهم أبداً إلا بأنه منسوخ أو عندهم ما هو أثبت منه وإن لم يذكره قلت أفرايت إذا
أجرت لهم خلاف من فوقهم وهم لم يحكوا لك أنهم تركوا على من قبلهم قولهم شيء علوه أخرج ذلك بتوهمك
عليهم أنهم لا يدعونه إلا بحجة ثابتة وإن لم يذكروها وقد يمكن أن لا يكونوا علواً قول من قبلهم فقالوا بآرائهم
أخرجين بعدهم أن يدعوا عليهم أقاويلهم التي قبلها منهم ثم يقولون لمن بعدهم ما قلت لهم هم لا يدعونها إلا
بحجة وإن لم يذكروها قال فإن قلت نعم قلت إذا جعل العلم أبداً لاخرين كما قلت أولاً قال فإن قلت لا
قلت فلا تجعل لهم أن يخالفوا من قبلهم قال فإن قلت أجز بعض ذلك دون بعض قلت فاعلمت أنك

(١) كذا في النسخة وفيه سقط ظاهر ولعل أصله روى عن سعيد وأبي بكر إذا مضت أربعة أشهر فهي
تطليقة وروى عن عثمان الخ كما يؤخذ ذلك مما سبق قريباً فخر ركنه مصنفه

الفتيا يخالف في أن
من أقيم عليه حد في شيء
أربع مرات ثم أتى به
خامسة أو سادسة أقيم
ذلك الحد عليه ولم يقتل
وفي هذا دليل على أن
ما روى عن النبي أن
كان ثابتاً فهو منسوخ
مع أن دلالة القرآن
بما وصفت بينة فإن
قال وأن دلالة القرآن
قيل إذا كان الله وضع
القتل موضعاً والحد
موضعاً فلا يجوز والله
أعلم أن يوضع القتل
موضع الحد إلا شيء
ثابت عن النبي لا يخالف
له ولا ناسخ

باب لحوم النجاسات

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن أبي
الزبير عن جابر بن عبد
الله أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم نهى عن
أكل لحوم النجاسات بعد
ثلاث ثم قال بعد ذلك
كلوا وترودوا واتحروا
حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن عبد
الله بن أبي بكر عن عبد
الله بن واقد بن عبد الله
أنه قال نهى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
عن أكل لحوم النجاسات

أنت العلم فما أجزت جاز وما رددت رداً فتجعل هذا الغير في البلدان فامن بلاد المسلمين بلد الاوفية علم قد
صار أهله إلى اتباع قول رجل من أهل في أكثر أقاليمه لا يرى لأهل مكة حجة إن قلوا إعطاء قبا وافقه من
الحديث وافقه وما خالفه خالفوه في الأثر من قوله أوترى لأهل البصرة حجة عمل هذا في الحسن أو ابن
سيرين أو لأهل الكوفة في الشعبي وإبراهيم ولأهل الشام وكل من وضعنا أهل علم وإمامة في دهره وفوق من
بعدهم وإنما العلم اللازم الكتاب والسنة وعلى كل مسلم اتباعهما قال فتقول أنت ماذا قلت أقول
ما كان الكتاب والسنة موجودين فالعذر عن سماعهم مقطوع إلا باتباعهما فإذا لم يكن ذلك صرنا إلى أقاويل
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو واحد منهم ثم كان قول الأئمة أبي بكر أو عمر أو عثمان إذا صرنا
فيه إلى التقليد أحب إلينا وذلك إذا لم نجد دلالة في الاختلاف تدل على أقرب الاختلاف من الكتاب والسنة
فتتبع القول الذي معه الدلالة لأن قول الإمام مشهور بأنه يلزمه الناس ومن لزم قوله الناس كان أشهر من
بقى الرجل أو نفر وقد يأخذ بفتواه أو يدعها أو أكثر المقتنين يقتنون للخاصة في بيوتهم ومجالسهم ولا نعى
العام بما قالوا عنائهم بما قال الإمام وقد وجدنا الأئمة يتدوّن فيسألون عن العلم من الكتاب والسنة
فيما أرادوا أن يقولوا فيه ويقولون فيخبرون بخلاف قولهم فيقبلون من الخبر ولا يستكفون على أن
يرجعوا للتقواهم الله وفضلهم في حالاتهم فإذا لم يوجد عن الأئمة فأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من
الدين في موضع أخذنا بقولهم وكان اتباعهم أولى بنامن اتباع من بعدهم والعلم طبقات شتى الأولى الكتاب
والسنة إذا ثبتت السنة ثم الثانية الإجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة والثالثة أن يقول بعض أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم ولا نعلم له مخالفاتهم والرابعة اختلاف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك
الخامسة القياس على بعض الطبقات ولا يصار إلى شيء غير الكتاب والسنة وهما موجودان وإنما يؤخذ
العلم من أعلى وبهض ما ذهب إليه خلاف هذا ذهب إلى أخذ العلم من أسفل قال فتوجدني بالمدينة قول
نفر من التابعين متابعي الأئمة أكثر من قول من قال فيه متابعتهم وإن خالفهم أخذ منهم كان أقل عدداً
منهم فترك قول الأئمة لا أكثر لم تقدم قبله أو لأحد في دهرهم أو بعدهم قلت نعم قال فاذكر منة وأخذنا
قلت إن ابن الفحل لا يحرم قال فمن قاله من التابعين أو السابقين (قال الشافعي) أخبرنا عبد الوهاب
الثقفي عن يحيى بن سعيد قال أخبرني مروان بن عثمان بن أبي سعيد بن المعلى الأنصاري أن رجلاً أرضعته
أم ولد رجل من مزينة ولزني امرأة أخرى سوى المرأة التي أرضعت الرجل وأنها ولدت من المزني خارية فلما
بلغ ابن الرجل ولغيت بنت الرجل خطبها فقال له الناس وبك أنها أختك فرفع ذلك إلى هشام بن أسيد
فكتب فيه إلى عبد الملك فكتب إليه عبد الملك أنه ليس ذلك برضاع * أخبرنا الشافعي أخبرنا الدراوردي
عن محمد بن عمرو عن عبد الرحمن بن القاسم أنه كان يقول كان يدخل على عائشة من أرضعته بنت أبي بكر
ولا يدخل عليها من أرضعته نساء بني أبي بكر (قال) أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن عبيد عن محمد بن
عمرو بن علقمة عن أبي عبيدة بن عبد الله بن زمعة أن أمه زينة بنت أبي سلمة أرضعته أسماء بنت أبي بكر
أمه الزبير فقالت زينة بنت أبي سلمة فكان الزبير يدخل علي وأنا أمشط فأخذ بقرن من قرون رأسي
فيقول أقبل علي فخذ ثني أرامه أنه أبي وما ولد فهم اخوتي ثم إن عبد الله بن الزبير قبل الحرة أرسل إلى فخطب
أم كلثوم بنتي على جرة بن الزبير وكان جرة للكلبية فقلت لرسوله وهل تحل له أنما هي بنت أخته فأرسل إلى
عبد الله أنما أردت بهذا المنع لما قبل ليس لك بأخ أنا وما ولدت أسماء فهم اخوتك وما كان من ولد الزبير من
غير أسماء فليسوا لك بأخوة فأرسلني فسلني عن هذا فأرسلت فسألت وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
متوافرون وأمّهات المؤمنين فقالوا له إن الرضاغة من قبل الرجال لا تحرم شيئاً فأنكحها إياه فلم تزل عنده حتى
هلك (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن بعض آل رافع بن خديج أن

بعد ثلاث قال عبد الله

ابن أبي بكر قد كرت

ذلك لعمرة فقالت صدق

سعت عائشة تقول دفع

ناس من أهل البادية

حضره الاضحية في زمان

رسول الله فقال رسول

الله ادنحوا لثلاث

وتصدقوا بما بقي قالت

فلما كان بعد ذلك قلنا

لرسول الله لقد كان

الناس يتفجعون من

ضخاياهم يحملون منها

الودك ويتخذون منها

الأسقية فقال رسول

الله صلى الله عليه وسلم

وما ذاك أو كما قال قالوا

يا رسول الله نهيت عن

أكل لحوم النخايا بعد

ثلاث فقال رسول الله

انما نهيتكم من أجل

الدافة التي دفت حضرة

الاضحية فكلوا وتصدقوا

وادنحوا (قال) فيشبهه أن

يكون انما نهى رسول

الله عن امساك لحوم

النخايا بعد ثلاث اذ

كانت الدافة على معنى

الاختيار لا على معنى

الفرض وانما قلت

يشبه الاختيار لقول الله

عز وجل في البدن فاذا

وجبت جنوبها فكلوا

منها وأطعموا واهذه

الآية في البدن التي

يتطوع بها أصحابها لا

التي وجبت عليهم قبل

رافع بن خديج كان يقول الرضاة من قبل الرجال لا تحرم شيئا (قال الشافعي) وأخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن ابن المسيب وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن وعن سليمان بن يسار وعن عطاء بن يسار أن الرضاة من قبل الرجال لا تحرم شيئا (قال الشافعي) وأخبرنا عبد العزيز بن محمد عن مروان بن عثمان بن أبي المعلى أن عبد الملك كان يرى الرضاة من قبل الرجال لا تحرم شيئا قلت لعبد العزيز بن عبد الملك قال ابن مروان (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن سليمان بن بلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن ابن عباس كان لا يرى الرضاة من قبل الرجال تحرم شيئا قال عبد العزيز وذلك كان رأي ربيعة ورأي فقهاءنا وأبو بكر حدث عمرو بن الشريد عن ابن عباس في اللقاح واحد وقال حديث رجل من أهل الطائف وما رأيت من فقهاء أهل المدينة أحدا أشك في هذا إلا أنه روى عن الزهري خلافهم في التفتيم اليه وهو لأكثر وأعلم (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت جاء عبي من الرضاة أفح بن أبي القعيس يستأذن علي بعد ما ضرب الحجاب فلم آذن له فلما جاء النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته فقال أنه عمل فأذنوا له فقال وما في هذا حديثها أم أبي بكر أرضعته فليس هذا برضاع من قبل الرجل ولو كان من قبل الرجل لكانت عائشة أعلم بعني ما تركت وكان أصحاب رسول الله وآلنا يعون ومن أدر كنا متفقين أو أكثرهم على ما قلنا ولا يتفق هؤلاء على خلاف سنة ولا يدعون شيئا إلا لما هو أقوى منه قال قد كان القاسم بن محمد ينكر حديث أبي القعيس ويدفعه دفعا شديدا ويحتج فيه أن رأي عائشة خلافه (قال الشافعي) فقلت له أتجد بالمدينة من علم الخاصة أولى أن يكون علما ظاهرا عند أكثرهم من ترك تحريم لبن الفحل فقد تركناه وتركتوه ومن يحتج بقوله إذا كنا نجد في الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم كالدلالة على ما نقول أفيجوز لأحد ترك هذا العام المتصل بمن سمينامن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين من بعدهم بالمدينة أن يقبل أبدا عمل أكثر من روى عنه بالمدينة إذا خالف حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم نصوصا من هذا الحديث لعلمهم بحديث النبي صلى الله عليه وسلم قال لا قلت فقد ترك من تحتج بقوله هذا ولا أعلم له حجة في تركه إلا ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه يحرم من الرضاة ما يحرم من الولاد فقال لي فلذلك تركته فقلت نعم فإننا لم يختلف بنعمة الله قولي في أنه لا أذهب إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء إلى أن أدعاه أكثر أو أقل مما خالفنا في ابن الفحل وقد يمكن أن يتأول حديث النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان من النساء دون الرجال فأخذت بأظهر معانيه وإن أمكن فيه باطن وتركتم قول الأكثر ممن روى عنه بالمدينة ولو ذهبت إلى الأكثر وتركتم خبر الواحد عن النبي صلى الله عليه وسلم ما عدت ما قال الأكثر من المدنيين أن لا يحرم لبن الفحل (قال الشافعي) وقد وصفت حديث الليث بن سعد عن الزهري عن ابن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه كجراح الحرق في دية وقال الزهري وإن ناسا يقولون يقوم سلعة فالزهري قد جمع قول أهل المدينة ابن المسيب ومن خالفه نخرج صاحبكم من جميع ذلك وهذا عندكم كالأجاعة ما هو دونه عندكم إجماع بالمدينة وقلتم قولنا خارجا من قول أهل العلم بالمدينة وأقوي بل بنى آدم وذلك أنكم قلتم مرة كما قال ابن المسيب جراحه في ثمنه كجراح الحرق في دية في الموضحة والمأمومة والمنقلة ثم خالفتم ما قال ابن المسيب أخرى فقلتم يقوم سلعة فيكون فيها ناقصه فلم تحضوا قول واحد منهم (قال الشافعي) وقد أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي أن رجلا خطب إلى النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم في صداقتها التس ولو خاتمنا من حديد وحفظنا عن عسر قال في ثلاث قبضات من زبيب فهو مهر (قال الشافعي) وأخبرنا سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن ابن المسيب أنه قال لم تحل الموهوبة لأجد بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولو أصدقها سوطا حلت له * أخبرنا ابن أبي يحيى قال

أن تظفر غرابها وانما
أكل النبي صلى الله
عليه وسلم من هديه أنه
كان تطوعاً عاماً واجب
من الهدى كله فليس
لصاحبه أن يأكل منه
شيئاً كما يكون له أن
يأكل من زكاته ولا
من كفارته شيئاً وكذلك
أن وجب عليه أن
يخرج من ماله شيئاً
فأكل بعضه فلم يخرج
ما وجب عليه بكاله
وأحب لمن أهدى نافلة
أن يطعم البائس الفقير
لقول الله فكلوا منها
وأطعموا البائس الفقير
وقوله وأطعموا القانع
والمعسر القانع
هو السائل والمعسر
الزائر والمبار بلا وقت
فاذا أطمع من هؤلاء
واحداً أو أكثر فهو
من المطعمين فأحب
إلى ما أكثر أن يطعم ثلثاً
ويهدى ثلثاً ويدخر ثلثاً
ويهبط به حيث شاء
والنخايا من هذه السبيل
والله أعلم وأحب أن
كانت في الناس منجزة
أن لا يدخر أحد من
أصحابه ولا من هديه
أكثر من ثلاث لأمر
النبي صلى الله عليه
وسلم في الدافة فإن
ترك رجل أن يطعم من
هدى تطوع أو أضيعة
فقد أساء وليس عليه

سألت ربيعة كم أقل الصداق قال ما تراضي به الأخوان فقلت وإن كان درهما قال وإن كان نصف درهم
قلت وإن كان أقل قال لو كان قبضة حنطة أو حبة حنطة قال في هذا حديث ثابت عن النبي صلى الله عليه
وسلم وخبر عن عمر وعن ابن المسيب وعن ربيعة وهذا عندكم كالأججاع وقد سألت الدراوردي عن قول
أحد المدينة لا يكون الصداق أقل من ربع دينار فقال لا والله ما علمت أحداً قاله قبل مالك وقال الدراوردي
أراه أخذته عن أبي حنيفة قلت للشافعي فقد فهمت ما ذكرت وما كنت أذهب في العلم إلا إلى قول أهل
المدينة فقال الشافعي ما علمت أحداً اتحل قول أهل العلم من أهل المدينة أشد خلافاً لأهل المدينة منكم
ولو شئت أن أعدل عليكم ما أمأله ورفا كثيراً ما خالفتم فيه كثيراً من أهل المدينة عدتكم عليكم وفيما ذكرت
لك ما دل على ما وراءه أن شاء الله قلت للشافعي إن لنا كتاباً قد صرنا إلى أتباعه وفيه ذكر أن الناس اجتمعوا
وفيه الأمر المجتمع عليه عندنا وفيه الأمر عندنا (قال الشافعي) فقد أوفيناكم ما دل لكم على أن ادعاء
الأججاع بالمدينة وفي غيرها لا يجوز أن يكون وفي القول الذي ادعيت فيه الأججاع اختلاف وأكثرت ما قلتم
الأمر المجتمع عليه مختلف فيه وإن شئتم مثلت لكم شيئاً أجمع وأقصر وأحرى أن تحفظه مما فرغت منه قلت
فاذ كر ذلك قال تعرفون أنكم قلتم اجتمع الناس أن يسجدوا للقرآن أحد عشر ليس في المفصل منها شيء قلت
نعم (قال الشافعي) وقد رويتم عن أبي هريرة أنه سجد في إذا السماء انشقت وأخبرهم أن النبي سجد
فيها وأن عمر بن عبد العزيز أمر محمد بن مسلمة من القراء أن يسجدوا في إذا السماء انشقت وأن عمر سجد في النجم
قلت نعم وأن عمر وابن عمر سجدوا في سورة الحج سجدتين قلت نعم قال فقد رويتم السجود في المفصل عن النبي
صلى الله عليه وسلم وأبي هريرة وعمر بن عبد العزيز عن الناس الذين أجمعوا على السجود دون المفصل
وهؤلاء الأئمة الذين ينتهي إلى أقوالهم ما حفظنا نحن وأنتم في كتابكم عن أحد الأسجدوا في المفصل ولو
رواه عن رجل أو اثنين أو ثلاثة ما جاز أن يقول أجمع الناس وهم مختلفون قلت فتقول أنت أجمع الناس
أن المفصل فيه سجود قال لا أقول اجتمعوا ولكن أعزى ذلك إلى من قاله وذلك الصديق ولا ادعي الأججاع
الاحي لا يدفع أحد أنه أججاع أفترى قولكم أجمع الناس أن يسجدوا للقرآن إحدى عشرة ليس في المفصل
منها شيء يصح لكم أبداً قلت فعلى أي شيء أكثر الفقهاء قال على أن في المفصل سجوداً وأكثر أصحابنا على أن
في سورة الحج سجدتين وهم يروون ذلك عن عمر وابن عمر وهذا مما أدخل في قوله اجتمع الناس لا تكمل
لأنه تدون في الحج الأسجد وترعون أن الناس اجتمعوا على ذلك فأى الناس يجتمعون وهو يروى عن عمر
وابن عمر أنهم سجدوا في الحج سجدتين أو تعرفون أنكم اختلفتم في اليمين مع الشاهد على من خالفه وقد اختلفوا
عليكم بالقرآن فقلتم أرايتم الرجل يدعى على الرجل الحق أليس يحلف له فإن لم يحلف رد اليمين على المدعي
حلف وأخذ حقه وقلتم هذا ما لا شئ فيه عند أحد من الناس ولا في بلد من البلدان فاذا أقر به هذا فليقر
باليمين مع الشاهد وأنه ليكتفي من هذا بثبوت السنة ولكن الإنسان يحب أن يعرف وجه الصواب فهذا
تيان ما أشكل من ذلك أن شاء الله قال بلى وهكذا نقول (قال الشافعي) أفترى قول الذين خالفوك في اليمين
مع الشاهد يقولون بما قلتم قلت مما ذا قال أترى قولهم يحلفون المدعي عليه فإن نكل رد اليمين على المدعي
فإن حلف أخذ حقه قلت لا (قال الشافعي) وأنتم تعلمون أنهم لا يردون اليمين أبداً وأنهم يزعمون أن رد
اليمين خطأ وأن المدعي عليه إذا نكل عن اليمين أخذ منه الحق قلت بلى قال فقد رويتم عليهم ما لا يقولون
قلت نعم ولكن لعله زلل (قال الشافعي) أو يجوز الزلل في الرواية عن الناس ثم عن الناس كافة وإن جاز الزلل
في الأثر كما جاز في الأقل وفيما قلتم المجتمع عليه وقولكم المجتمع عليه أكثر من هذا الزلل لا تكمل إذا قلتم
في أن تروا عن الناس عامة فعلى أهل المدينة لا تكملهم أقل من الناس كلهم (قال الشافعي) وقولكم في اليمين
مع الشاهد نكتفي منها بثبوت السنة حجة عليكم أتم لا تروون فيها الحديث جعفر عن أبيه منقطعاً

أن يعود للضحية وعليه
أن يطعم إذا جاءه قانع
أو معتراً وبأس فقير
شيأ ليكون عوضاً ما
منع وإن كان في غير أيام
الاخشي (قال) ومن ضحى
قبل الوقت الذي يمكن
الامام أن يصلي فيه بعد
طلوع الشمس ويتكلم
فيفرغ فأراد أن يفحى
أعاد ولا أنظر الى انصراف
الامام اليوم لان منهم
من يؤخر ويقدم وكذلك
لوقدم الامام فصلى
قبل طلوع الشمس
فضحى رجل أعاد اغما
الوقت في قدر صلاة
النبي التي كان يضعها
موضعها

(باب العقوبات في المعاصي)

(قال الشافعي) كانت
العقوبات في المعاصي
قبل أن ينزل الحد ثم
نزلت الحدود ونسخت
العقوبات فيما فيه
الحدود : حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك عن يحيى بن
سعيد عن النعمان بن
مرّة أن رسول الله قال
ما تقولون في الشارب
والسارق والزاني وذلك
قبل أن تنزل الحدود
فقالوا الله ورسوله أعلم
فقال رسول الله هن

ولا تروون فيها حديثاً يصح عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والزهرى وعروة يشكرانها
بالمدينة وعطاء ينكرها بحكمة فإن كانت تثبت السنة فلن يعمل بهذا أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأنتم
لا تحفظون أن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عمل باليمن مع الشاهد فإن كنتم بتموها باجماع
التابعين بالمدينة فقد اختلفوا فيها وإن كنتم بتموها بخبر منقطع كان الخبر المتصل أولى أن تثبت به قلت
فأنت تثبتها قال من غير الطريق الذي بتموها بخبر منقطع كان الخبر المتصل أولى أن تثبت به قلت
ولا اجماع ولولم تثبت الابعل واجماع كان بعيداً من أن تثبت وهم يحتجون عليهم باقرآن وسنة (قال الشافعي)
وزعمت أن ما أشكل فيما احتججتم به مما رويتم على الناس أنهم في البلدان لا يخالقون فيه والذين يخالقونكم
في اليمن مع الشاهد يقولون نحن أعطينا بالنكول عن اليمن في السنة أعطينا ليس في القرآن ذكر كرمين
ولانكول عنها وهذا سنة غير القرآن وغير الشهادات زعمنا أن القرآن يدل على أن لا يعطى أحد من جهة
الشهادات الا بشاهدين أو شاهد واحد أمين والنكول ليس في معنى الشهادات والذي احتججتم به عليهم ليست
عليهم فيه حجة والله المستعان انما الحجة عليهم في غير ما احتججتم به واذا احتججتم بغير حجة فهو أشكل ما بان من
الحجة لا بيان ما أشكل منها (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن عبد الله بن الحرث ان لم أكن سمعته من عبد الله
عن مالك بن أنس عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان
قضا في المظلة بنصف دية الموضحة (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن الثوري عن يزيد
ابن قسيط عن ابن المسيب عن عمر وعثمان مثله أو مثل معناه (قال الشافعي) وأخبرني من سمع ابن نافع
يذكر عن مالك بهذا الاسناد مثله (قال الشافعي) وقرأنا على مالك انما نعلم أحد من الأئمة في القديم ولا
في الحديث أفتى فيما دون الموضحة بشئ (قال الشافعي) فنفتيم أن يكون أحد من الأئمة في قديم أو حديث
قضى دون الموضحة بشئ وأنتم والله يغفر لنا ولكم تروون عن امامين عظيمين من المسلمين عمر وعثمان أنهما
قضا فيما دون الموضحة بشئ وموقت ولست أعرف لمن قال هذا مع روايته وجهاً ذهب اليه والله المستعان
وما عليه أن يسكت عن رواية مروي من هذا وأذا رواداه لم يكن عنده كبر رواه أن يتركه وذلك كثير
في كتابه ولا ينبغي أن يكون علم ما قد أخبر أنه علمه أرايت لو وجد كل وال من الدنيا (٢) شيئاً ترك يقضى فيما
دون الموضحة بشئ كان جائزاً له أن يقول لم نعلم أحد من الأئمة قضى فيها بشئ وقد روى عن امامين
عظيمين من أئمة المسلمين أنهم ما قضيا مع أنه لم يرو عن أحد من الناس امام ولا أمير ترك أن قضى فيما دون
الموضحة بشئ ولا نجد وقد روي أن يزيد بن ثابت قد قضى فيما دون الموضحة حتى في الدامية فان قال رويت
فيه حديثاً واحداً أفرأيت جميع ما ثبت مما أخذ به انما روى فيه حديثاً واحداً هل يستقيم أن يكون يثبت
بحديث واحد فلم يكن له أن يقول ما علمنا ولا يثبت بحديث واحد فينبغي أن تدع عامة ما رويت وثبت من
حديث واحد : قال سألت الشافعي من أي شيء يجب الوضوء قال من أن ينام الرجل مضطجعاً أو يحدث
من ذكر أو دبر أو يقبل امرأته أو يمسها أو يمس ذكره قلت فهل قال قائل ذلك (قال الشافعي) نعم قد
قرأت ذلك على صاحبنا والله يغفر لنا وله قلت ونحن نقوله قال الشافعي انكم تجمعون أنكم توضعون من مس
الذكر والمس والجس للرأفة فقلت نعم قال فتعلم من أهل الدنيا خلقاً يفتي عن نفسه أن يوجب الوضوء الا من
ثلاث فأنت توجب الوضوء من اثنين أو ثلاث سواء من اضطرركم الى أن تقولوا هذا الذي لا يوجد في قول أحد من
بنى آدم غيركم والله المستعان ثم ترو كدونه بأن تقولوا الا امرعندنا قال فان كان الا امرعندكم اجماع أهل
المدينة فقد خالفتموهم وإن كانت كلمة لا معنى لها فلم تكلفتموها فما علمت قبلك أحداً تكلم بها وما كملت
منكم أحد اقاط فرأيت يعرف معناها وما ينبغي لكم أن تجهلوا اذا كان يوجد فيه ما ترون والله أعلم

(كتاب جماع العلم)

فراحت وفيه عقوبات
وأسوأ السرقة التي
يسرق صلاته ثم ساق
الحديث قال ومثل معنى
هذا في كتاب الله قال
والذي يأتي الفاحشة
من نسائكم فاستشهدوا
عليهن أربعة منكم
فان شهدوا فأمسكوهن
في البيوت حتى يتوفاهن
الموت الى آخر الآية
فكان هذا أول العقوبة
للزاني في الدنيا ثم نسخ
هذا عن الزناة كلهم
الحرة والعبد والبكر
والثيب فحذف الله البكرين
الحرين المسلمين فقال
الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة
جلدة * حدثنا الربيع
أخبرنا الشافعي أخبرنا
مالك عن ابن شهاب
عن عبيد الله بن عبد
الله بن عتبة عن ابن
عباس أنه قال سمعت
عمر بن الخطاب يقول
الرجم في كتاب الله
على من زنى إذا أحصن
من الرجال والنساء
إذا قامت عليه البينة أو
كان الجبل أو الاعتراف
* أخبرنا مالك عن
يحيى بن سعيد أنه سمع
سعيد بن المسيب يقول
قال عمر يا كم أن تهلكوا
عن آية الرجم أن يقول
قائل لا أحد حدين في

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال لم أسمع أحدا نسب الناس أو نسب نفسه الى علم يخالف في أن فرض الله عز وجل اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم والتسليم لحكمه بأن الله عز وجل لم يجعل لمن بعده الاتباع وأنه لا يلزم قول بكل حال الا بكتاب الله أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم وأن ما سواهما تابع لهما وأن فرض الله تعالى علينا وعلى من بعدنا وقبلنا في قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدا لا يختلف في أن الفرض والواجب قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والفرقة ما صنف قولها ان شاء الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم تفرق أهل الكلام في تثبيت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرقا متباينا وتفرق غيرهم عن نسبه العامة الى الفقه فيه تفرقا أما بعضهم فقد أكثر من التقليد والتخفيف من النظر والغفلة والاستجبال بالرياسة وسأملت لك من قول كل فرقة عرفتهم امثالا يدل على ما وراءه ان شاء الله تعالى

(باب حكاية قول الطائفة التي ردت الأخبار كلها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال لي قائل ينسب الى العلم مذهب أصحابه أنت عربي والقرآن نزل بلسان من أنت منهم وأنت أدري بحفظه وفيه لله فرائض أثرها الوشد سأل قد تبس عليه القرآن بحرف منها استقبلته فان تاب والاقبلته وقد قال الله عز وجل في القرآن بيانا للكل شيء فكيف جاز عند نفسك أو لأحد في شيء فرضه الله أن يقول مرة الفرض فيه عام ومرة الفرض فيه خاص ومرة الأمر فيه فرض ومرة الأمر فيه دلالة وإن شاء ذوا باحة وكبر ما فرقت بينه من هذا عندك حديث ترويه عن رجل عن آخر عن آخر أو حديثان أو ثلاثة حتى تبلغ به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وجدته من ذهب مذهب لا تبرؤن أحد القيسموه وقد متهوه في الصدق والحفظ ولا أحدا لقيت من لقيتم من أن يغلط وينسى ويخطئ في حديثه بل وجدتهكم تقولون لغير واحد منهم أخطأ فلان في حديث كذا وفلان في حديث كذا ووجدتهكم تقولون لو قال رجل الحديث أحادثكم به وحرمتهم من علم الخاصة لم يقل هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أخطأتم أو من حدثكم وكذبتم أو من حدثكم لم تستنيوه ولم تزيدوه على أن تقولوا له بسم ما قلت أفيجوز أن يفرق بين شيء من أحكام القرآن وظاهر واحد عندهم سمعه بخبر من هو كما وصفتهم فيه وتقيمون أخبارهم مقام كتاب الله وأنتم تعطون بها وتمنعون بها قال فقلت إنما تعطى من وجه الاحاطة ومن جهة الخبر الصادق وجهة القياس وأسبابها عندنا مختلفة وإن أعطيناها كلها فبعضها أثبت من بعض قال ومثل ماذا قلت اعطائي من الرجل بأقراره وبالبينة وإيائه البين وحلف صاحبه والافرار أقوى من البينة والبينة أقوى من إباء البين وعين صاحبه ونحن وإن أعطيناها إعطاء واحدا فأسبابها مختلفة قال وإذا قمتم على أن تقبلوا أخبارهم وفيهم ما ذكرت من أمرهم بقبول أخبارهم وما جئتم فيه على من ردّها قال ولا قبل منها شيئا إذا كان يمكن فيهم الزهيم ولا قبل الا ما شهد به على الله كما أشهد بكتابه الذي لا يسع أحد الشك في حرف منه أو يجوز أن يقوم شيء مقام الاحاطة وليس بها فقلت له من علم اللسان الذي به كتاب الله وأحكام الله دله علمهم ما على قبول أخبار الصادقين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) والفرق بين ما دل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الفرق بينه من أحكام الله وعلم بذلك مكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ كنت لم تشاهده خبر الخاصة وخبر العامة قال نعم قلت فقد رددتها ان كنت تدبر بما تقول قال أفتر جدي مثل هذا مما تقوم به لك الحجة في قبول الخبر فان أوجده كان أزيد في إيضاح حجتك وأثبت للحجة على من خالفك وأطيب لنفس من رجع عن قوله لقولك فقلت ان (١) كذا في النسخة وفيه سقط وتحريف لم تهتد اليها فحرر وقد انفردت خنا نسخة سقيمة جدا لم نعثر على غيرها بعد البحث والتنقيب وتنتهي الى كتاب القرعة كتبه رحمه الله

كتاب الله فقد رجم
رسول الله ورجنا والذي
نفسى بسده لولا أن
يقول الناس زاد عمر في
كأن الله لكيتها الشيخ
والشيخة اذا زنيا
فارجوهما البتة فانافد
قرأناها حيدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك وابن عيينة عن
ابن شهاب عن عبيد الله
ابن عبد الله عن أبي
هريرة وزيد بن خالد
وزاد سفيان وسئل أن
رجلا ذكر أن ابنه زنى
بامرأة رجل فقال
رسول الله لأقضي
بينكما بكتاب الله فجلس
ابنه مائة وغر به عاما
وأمر أن يسأ أن يغدو
على امرأة الآخر فان
اعترفت فارجوها
فاعترفت فرجها (قال
الشافعي) رجه الله
كان ابنه بكرا وامرأة
الآخر ثيبا قال فذكر
رسول الله عن الله حد
البكر والثيب في الزنا
فدل ذلك على مثل
ما قال عمر من حد
الثيب في الزنا (قال
الشافعي) قال الله
جل ثناؤه في الاماء فاذا
أحصن فان أتيت
بفاحشة فعليه نصف
ما على المحصنات من
العذاب فعقلنا عن الله

سلكت سبيل النصفة كان في بعض ما قلت دليل على أنك مة-يم من قولك على ما يجب عليك الانتقال عنه
وأنت تعلم أن قد طالت غفلتك فيه عما لا ينبغي أن تغفل من أمر دينك قال فاذ كر شيئا أن حضرك قلت
قال الله عز وجل هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة
قال فقد علمنا أن الكتاب كتاب الله فالحكمة قلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أفيمكن
أن يكون يعلمهم الكتاب بحله والحكمة خاصة وهي أحكامه قلت تعني بأن يبين لهم عن الله عز وجل مثل
ما بين لهم في حله الفرائض من الصلاة والزكاة والحج وغيره فافيهكون الله قد أحكم فرائض من فرائضه بكتابه
وبين كيف هي على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم قال أنه ليحتمل ذلك قلت فان ذهبت هذا المذهب
فهو في معنى الاول قبله الذي لا تصل اليه الا بنجر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان ذهبت مذهب
تكرير الكلام قلت وأيهما أولى به اذا ذكر الكتاب والحكمة أن يكونا شيئين أو شيئا واحدا قال يحتمل
أن يكونا كما وصفت كتابا وسنة فيكونا شيئين ويحتمل أن يكونا شيئا واحدا قلت فأظهرهما أولاها وفي
القرآن دلالة على ما قلنا وخلاف ما ذهبت اليه قال وأين قلت قول الله عز وجل واذ كرن ما ينل في
بيوتكن من آيات الله والحكمة ان الله كان لطيفا خبيرا فأخبر أنه ينل في بيوتهن شيئا قال فهذا القرآن
ينل فكيف تنل الحكمة قلت انما معنى التلاوة أن ينطق بالقرآن والسنة كما ينطق بها قال فهذه آيتين في
أن الحكمة غير القرآن من الأولى وقلت افترض الله علينا اتباع نبيه صلى الله عليه وسلم قال وأين قلت
قال الله عز وجل فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت
ويسلموا تسليما وقال الله عز وجل من يطع الرسول فقد أطاع الله وقال فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن
تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم قال ما من شيء أولى بنا أن نقوله في الحكمة من أنها سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولو كان كما قال بعض أصحابنا ان الله أمر بالتسليم لحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم
وحكمته انما هو لما أنزله لكان من لم يسلم له أن ينسب الى التسليم لحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت لقد
فرض الله جل وعز علينا اتباع أمره فقال وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا قال انه ليعين
في التنزيل أن علينا فرضا أن نأخذ الذي أمرنا به وننتهي عما نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قلت
والفرض علينا وعلى من هو قبلنا ومن بعدنا واحد قال نعم فقلت فان كان ذلك علينا فرضا في اتباع أمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحيط أنه اذا فرض علينا شيئا فقد دلنا على الأمر الذي يؤخذ به فرضه قال نعم
قلت فهبل تجد السبيل الى تأدية فرض الله عز وجل في اتباع أوامر رسول الله صلى الله عليه وسلم أو واحد
قبلك أو بعدك ممن لم يشاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وان
في أن لا آخذ ذلك الا بالخبر لما دلتني على أن الله أوجب على أن أقبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
وقلت له أيضا يلزمك هذا في نسخ القرآن ونسوخه قال فاذ كر منه شيئا قلت قال الله تعالى كتب عليكم
اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين وقال في الفرائض ولا يويه لسل واحد
منهم ما السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فألمه الثلث فان كان له إخوة فألمه
السدس فرغمنا بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن آية الفرائض نسخت الوصية للوالدين والأقربين
فلو كنا ممن لا يقبل الخبر فقال قائل الوصية نسخت الفرائض هل نجد الحجته عليه الا بالخبر عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال هذا شبهه بالكتاب والحكمة والحجة ثابتة بأن علينا قبول الخبر عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقد صرت الى أن قبول الخبر لازم للمسلمين لما ذكرنا وما في مثل معانيه من كتاب الله وليس
تدخلني أنفة من اظهار الانتقال عما كنت أرى الى غيره اذا بان الحجته فيه بل أتدين بأن على الرجوع عما

كنت أرى إلى ما رأيته الحق ولكن أرايت العام في القرآن كيف جعلته عامامرة وخاصة أخرى قلت له
لسان العرب واسع وقد تنطق بالشئ عامات يده الخاص فيمين في لفظها ولست أصير في ذلك بخبر إلا بخبر لازم
وكذلك أنزل في القرآن فيمين في القرآن مرة وفي السنة أخرى قال فاذا كرمها شياً قلت قال الله عز وجل
الله خالق كل شئ فكان يخرج بالقول عاماً يراد به العام وقال إنما خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً
وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم فكل نفس مخلوقة من ذكر وأنثى فهذا عام يراد به العام وفيه
الخصوص وقال إن أكرمكم عند الله أتقاكم والتقوى وخلافه لا تكون إلا بالغبين غير المغلوبين على
عقولهم وقال يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له إن الذين يدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له
وقد أحاط العلم أن كل الناس في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكونوا يدعون من دونه شيئاً لأن فيهم
المؤمن ومخرج الكلام عام وإنما يريد من كان هكذا وقال واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر إذ
يعدون في السبت دل على أن العادين فيه أهلها دونها وذكر له شيئاً مما كتبت في كتابي فقال هو كما قلت
كله ولكن بين لي العام الذي لا يوجد في كتاب الله أنه أريد به خاص قلت فرض الله الصلاة أليست بتجدها
على الناس عامة قال بلى قلت وتجدها الخبز مخبرات منه قال نعم قلت وتجدها الزكاة على الأموال عامة
وتجدها بعض الأموال مخبرات منها قال بلى قلت وتجدها الوصية للأولاد من منسوخة بالفرائض قال نعم وفرض
الموارث للآباء والأمهات والولد عاماً ولم يورث المسلمون كافر من مسلم ولا عبداً من حر ولا قاتلاً من قتل
بالسنة قال نعم ونحن نقول ببعض هذا فقلت فما ذلك على هذا قال السنة لأنه ليس فيه نص قرآن
قلت فقد بان لك في أحكام الله تعالى في كتابه فرض طاعة رسوله والموضع الذي وضعه الله عز وجل به من
الإبادة عنه ما أنزل خاصاً وعاماً وناسخاً ومنسوخاً قال نعم وما زلت أقول بخلاف هذا حتى بان لي خطأ من
ذهب هذا المذهب ولقد ذهب فيه أناس مذهبيين أحد الفريقين لا يقبل خبراً وفي كتاب الله البيان قلت
فما رزقه قال أفضى به ذلك إلى عظيم من الأمر فقال من جاء بما يقع عليه اسم صلاة وأقل ما يقع عليه اسم
زكاة فقد أدى ما عليه لا وقت في ذلك ولو صلى ركعتين في كل يوم أوفى كل أيام وقال ما لم يكن فيه كتاب الله
فليس على أحد فيه فرض وقال غيره ما كان فيه قرآن يقبل فيه الخبر فقال بقريب من قوله فيما ليس
فيه قرآن فدخل عليه ما دخل على أوقريب منه ودخل عليه أن صار إلى قبول الخبر بعد رده وصار إلى أن
لا يعرف ناسخاً ولا منسوخاً ولا خاصاً ولا عاماً وأخطأ قال ومذهب الضالال في هذين المذهبين واضح لست
أقول بواحد منهما ولكن هل من حجة في أن تبيح المحرم بإحاطة بغير إحاطة قلت نعم قال ما هو قلت
ما نقول في هذا الرجل إلى جنبه المحرم الدم والمال قال نعم قلت فإن شهد عليه شاهدان بأنه قتل رجلاً
وأخذ ماله وهو هذا الذي في يديه قال أقتله قوداً وأدفع ماله الذي في يديه إلى ورثة المشهود له قال قلت أو
يمكن في الشاهدين أن يشهدا بالكذب والغلط قال نعم قلت فكيف أبحت الدم والمال المحرمين بإحاطة
بشاهدين وليس بإحاطة قال أمرت بقبول الشهادة قلت أفجبد في كتاب الله تعالى نصاً أن تقبل الشهادة
على القتل قال لا ولكن استدلالاً أنه لا يأمربها إلا بمعنى قلت أفيحتمل ذلك المعنى أن يكون الحكم غير
القتل ما كان القتل يحتمل القود والدية قال فإن الحجة في هذا أن المسلمين إذا اجتمعوا أن القتل بشاهدين
قلنا الكتاب محتمل لمعنى ما اجعوا عليه وإن لا تخطئ عامتهم معنى كتاب الله وإن أخطأ بعضهم فقلت له
أراك قد رجعت إلى قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والاجماع دونه قال ذلك الواجب على
وقلت له نجدك إذا أبحت الدم والمال المحرمين بإحاطة بشهادة وهي غير إحاطة قال كذلك أمرت قلت
فإن كنت أمرت بذلك على صدق الشاهدين في الظاهر فقبلتم ما على الظاهر ولا يعلم الغيب إلا الله وأنا
لنطلب في الحديث أكثر مما نطلب في الشاهد ففحيز شهادة البشر لا تقبل حديث واحد منهم ونجد الدلالة على

إن على الأمة ضرب
نجسين لانه لا يكون
النصف إلا لما يتجزأ
فأما الرجم فلا نصف له
لأن المرجوم قد يموت
بأول حجر وقد لا يموت
إلا بعد كثير من الحجارة
أخبرنا عبد الوهاب
عن يونس بن عبيد عن
الحسن عن عباد بن
الصامت أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال خذوا
عني قد جعل الله لهن
سبيلاً البكر بالبكر
جلده مائة وتغريب عام
والثيب بالثيب جلده مائة
والرجم (قال الشافعي)
رجه الله وقد حدثني
الثقة أن الحسن كان
يدخل بينه وبين
عبادة حطان الرقاشي
ولا أدري أدخله عبد
الوهاب بينهم فزال من
كتابي حين حولته من
الأصل أم لا والأصل
يوم كتبت هذا الكتاب
غائب عني (قال
الشافعي) فكان هذا
أول ما نسخ من حبس
الرائين وأذاهما وأول
حد نزل فيهما وكان فيه
ما وصفت في الحديث
قبله من أن الله أنزل
حد الزنا للبكرين والثيبين
وإن من حد البكرين
النفي على كل واحد
منهما مائة

ونسخ الخلد عن الثمين

وأقرأ أحدهما الرجم
فرجم النبي صلى الله
عليه وسلم امرأة الرجل
ورجم ما عزين ماله
ولم يجلد واحدا منهما
فان قال قائل ما دل
عسلى أن أمر امرأة
الرجل وما عز بعد قول
النبي صلى الله عليه وسلم
التيب بالتيب جلد مائة
والرجم قيل اذ كان
النبي يقول خذوا
عنى قد جعل الله
لهن سبيلا التيب
بالتيب جلد مائة والرجم
كان هذا الا يكون الا
أول حد حده الزانيان
فاذا كان أول فكل شيء
جد بعد مخالفته والعلم
يحيط بأنه بعده والذي
بعد ينسخ ما قبله اذا
كان مخالفه وقد أثبتنا
هذا والذي نسخ في
حديث المرأة التي رجمها
أليس مع حديث ما عز
وغيره فكانت الحدود
تأبته على المحمودين
ما أتوا الحدود وان كثر
اتيانهم لها لانهم في كل
واحد من الاحوال
جانون ما جدوا فيه وهم
زناة أول مرة وبعد
أربع عشرة وكذلك
القذف الذين أنزل الله
أن يجلدوا ثمانين
وجميع أهل الحدود

صدق المحدث وغلطه من شركه من الحفاظ وبالكتاب والسنة ففي هذا دلالات ولا يمكن هذا في الشهادات
قال فأقام على ما وصفت من التفریق في رد الخبر وقبول بعضه مرة ورتبته أخرى مع ما وصفت من بيان
الخطا فيه وما يلزمهم من اختلاف أقاويلهم وفيما وصفتها هنا وفي الكتاب قبل هذا دليل على الحق عليهم
وعلى غيرهم فقال لي قد قبلت منك أن أقبل الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمت أن الدلالة على
معنى ما أراد بما وصفت من فرض الله طاعته فانا اذا قبلت خبره فعن الله قبلت ما أجمع عليه المسلمون فلم
يختلفوا فيه وعلمت ما ذكرت من أنهم لا يجتمعون ولا يختلفون الا على حق ان شاء الله تعالى أفرأيت ما لم
تجد نصافي كتاب الله عز وجل ولا خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما سمعت تسأل عنه فتجيب
باجاب شيء وباطاله من أين وسعت القول بما قلت فيه وأنى لك بعرفة الصواب والخطا فيه وهل تقول فيه
اجتهادا على عين مطلوبة غائبة عنك أو تقول فيه متعسفان أباح لك أن تحل وتحرم وتفرق بلامثال موجود
تحتذى عليه فان أجزت ذلك لنفسك جازا غيرك أن يقول بما خطر على قلبه بلامثال يصير اليه ولا عبرة
توجد عليه تعرف بها خطأ من صوابه فأب من هذا ان قدرت ما تقوم لك به الحجة والا كان قولك بما لا حجة لك
فيه مردودا عليك فقلت له ليس لي ولا لعالم أن يقول في اباحة شيء ولا حظره ولا أخذ شيء من أحد ولا إعطائه
الا أن يجحد ذلك نصافي كتاب الله أو سنة أو إجماع أو خبر يلزم فإلم يكن داخلا في واحد من هذه الأخبار
فلا يجوز لنا أن نقوله بما استحسنا ولا بما خطر على قلوبنا ولا نقوله الا قياسا على اجتهاده (١) على طلب
الاخبار اللازمة ولو جاز لنا أن نقوله على غير مثال من قياس يعرف به الصواب من الخطا جاز لكل أحد أن
يقول معنى بما خطر على باله ولكن علينا وعلى أهل زماننا أن لا نقول الا من حيث وصفت فقال الذي أعرف
أن القول عليك ضيق الابان يتسع قياسا كما وصفت ولي عليك مسئلتان احدهما أن تذكر الحجة في أن
لك أن تقيس والقياس باحاطة بالخبر انما هو اجتهاد فكيف ضاق أن تقول على غير قياس واجعل جوابك
فيه أخصر ما يحضر لك قلت ان الله أنزل الكتاب نبيا نال كل شيء والتبيين من وجوه منها ما بين فرضه فيه
ومنها ما أنزله جملة وأمر بالاجتهاد في طلبه ودل على ما يطلب به بعلامات خلقه في عبادته دلهم بها على وجه
طلب ما افترض عليهم فاذا أمرهم بطلب ما افترض ذلك ذلك والله أعلم دلتين احدهما أن الطلب لا يكون
المقصودا بشيء أن يتوجه له لأن يطلبه الطالب متعسفا والأخرى أنه كلفه بالاجتهاد في التأني لما أمره
بطلبه قال فاذكر الدلالة على ما وصفت قلت قال الله عز وجل قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك
قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام وشره قصده وذلك تلقاؤه قال أجل قلت وقال هو الذي
جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر وقال (٢) وسخر لكم النجوم والليل والنهار والشمس
والقمر وخلق الجبال والارض وجعل المسجد الحرام حيث وضعه من أرضه فكلف خلقه التوجه اليه
فهم من يرى البيت فلا يسعد الا الصواب بالقصد اليه ومنهم من يغيب عنه وتأتى داره عن موضعه فيتوجه
اليه بالاستدلال بالنجوم والشمس والقمر والرياح والجبال والمهاب كل هذا قد يستعمل في بعض الحالات ويدل
فيها ويستغنى بعضها عن بعض قال هذا كما وصفت ولكن على احاطة أنت من أن تكون اذا توجهت
أصبت قلت أما على احاطة من أنى اذا توجهت أصبت ما كلف وأن لم أكلف أكثر من هذا فنتم قال
أفعلى احاطة أنت من صواب البيت يتوجهك قلت فهذا شيء ما كلفت الاحاطة في أصله وانما كلفت
الاجتهاد قال فما كلفت قلت التوجه شطر المسجد الحرام فقد جئت بالتكليف وليس يعلم الاحاطة
بصواب موضع البيت آدمي الا بعين فأما ما غاب عنه من عينه فلا يحيط به آدمي قال فتقول أصبت قلت
نعم على معنى ما قلت أصبت على ما أمرت به فقال ما يصح في هذا جواب أبدا غير ما أجبت به وان قال

(١) لعله بعد طلب الأخبار تأمل (٢) مراده أن القرآن دل على ذلك لأن لفظ القرآن هكذا فتنبه

(قال الشافعي) وروى
عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال إذا زنت
أمة أحدكم فتبين زناها
فليجلدها ثم قال فليبعها
بعد الثالثة أو الرابعة
(قال الشافعي) وروى
عن النبي في الشارب
يجلده ثلاثاً وأربعاً
يقتل ثم حفظ عن النبي
أنه جلده الشارب العدد
الذي قال يقتل بعده ثم
أتى به فجلده ووضع
القتل وصارت رخصة
والقتل عن أقيم عليه
حد في شيء أربعاً فأتى به
الخامسة منسوخ بما
وصفت وكذلك بيع
الامة بعد زناها ثلاثاً أو
أربعاً

(باب نكاح المتعة)

حدثنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سفيان عن
الزهري عن الحسن
وعبد الله بن محمد بن
علي قال وكان الحسن
أرضاهما عن أبيهما
أن علياً قال لابن عباس
إن رسول الله نهى عن
نكاح المتعة وعن
لحوم الحمر الأهلية
* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي عن
اسماعيل عن قيس قال
سمعت ابن مسعود قال

كلفت الاحاطة بأن أصيب بزعم أنه لا يصلي إلا أن يحيط بأن يصب أبداً وإن القرآن ليدل كما وصفت على
أنه إنما أمر بالتوجه إلى المسجد الحرام والتوجه هو السأحي والاجتهاد لا الاحاطة فقال أذ كر غير هذا إن
كان عندك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له قال الله عز وجل ومن قتله منكم متعمداً فمما مثل
ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل على المثل يجتهدان فيه لأن الصفة تختلف فتصغر وتكبر فمما أمر العدلين أن
يحكم بالمثل الأعلى الاجتهاد ولم يجعل الحكم عليهم ما حتى أمرهم بما بالمثل وهذا يدل على مثل ما دلت عليه الآية
قبلة من أنه محظور عليه إذا كان في المثل اجتهاد أن يحكم بالاجتهاد الأعلى المثل ولم يؤمر فيه ولا في القبلة إذا
كانت مغيبة عنه فكان على غير احاطة من أن يصيبها بالتوجه أن يكون يصلي حيث شاء من غير اجتهاد بطلب
الدلائل فيها وفي الصيد معا ويدل على أنه لا يجوز لأحد أن يقول في شيء من العلم إلا بالاجتهاد والاجتهاد فيه
كالاجتهاد في طلب البيت في القبلة والمثل في الصيد ولا يكون الاجتهاد إلا لمن عرف الدلائل عليه من خبر
لازم أو كتاب أو سنة أو إجماع ثم يطلب ذلك بالقياس عليه بالاستدلال ببعض ما وصفت كما يطلب ما غاب
عنه من البيت واشتبه عليه من مثل الصيد أما من لا آله فيه فلا يحل له أن يقول في العلم شيئاً ومثل هذا
إن الله شرط العدل بالشهود والعدل بالعمل بالطاعة والعقل للشهادة فإذا ظهر لنا هذه قبل ما شاهدنا
على الظاهر وقد يمكن أن يكون يستبطن خلافه ولكن لم تكلف المغيب فلم يرخص لما إذا كره على غير احاطة
من أن باطنه كظاهرة أن يحير شهادته من جاءنا إذا لم تبين فيه علامات العدل هذا يدل على ما دل عليه ما قبله
وبين أن لا يجوز لأحد أن يقول في العلم به ما يروى من السمع من يريه الحالك لم يلقه قوله قال لا يريه
قال وما هي قلت أرايت الثوب يختلف في عيبه والريق وغيره من السلع من يريه الحالك لم يلقه قوله قال لا يريه
الأهل العلم به قلت لأن حالهم مخالفة حال أهل الجهالة بأن يعرفوا أسواقهم يوم يرونه وما يكون فيه عيباً
ينقصه وما لا ينقصه قال نعم قلت ولا يعرف ذلك غيرهم قال نعم قلت ومعرفة فيه بالاجتهاد بأن يقيسوا
الشيء بعضه ببعض على سوق يومها قال نعم قلت وقياسهم اجتهاد لا احاطة قال نعم قلت فإن قال غيرهم
من أهل العقول نحن نجتهد إذ كنت على غير احاطة من أن هؤلاء أصابوا أليس تقول لهم إن هؤلاء يجتهدون
عالمين وأنت تجتهد جاهلاً فانت متعسف فقال ما لهم جواب غيره وكفى بهذا جواباً تقوم به الحجة قلت ولو قال
أهل العلم به أذ كمال على غير احاطة فحقن نقول فيه على غير قياس ونكتفي في الظن بسعير اليوم والتأمل لم يكن
ذلك لهم قال نعم قلت فكم كذا من ليس بعالم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وبما قال العلماء
وغافل ليس له أن يقول إلا من جهة القياس والوقوف في النظر ولو جاز لعالم أن يدع الاستدلال بالقياس
والاجتهاد فيه جارٍ للجاهل أن يقولوا ثم لعلمهم أعذر بالقول فيه لأنه يأتي الخطأ عامداً بغیر اجتهاد أو يأتونه
جاهلين قال أفتتوجه في حجة غير ما وصفت أن للعالمين أن يقولوا قلت نعم قال فاذكرها قلت لم أعلم مخالفاً
في أن من مضى من سلفنا والقررون بعدهم إلى يوم كذا قد حكموا بهم وأقضى مقتضىهم في أمور ليس فيها نص
كتاب ولا سنة وفي هذا دليل على أنهم إنما حكموا اجتهاداً إن شاء الله تعالى قال أفتتوجدني هذا من سنة
قلت نعم أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن أبي عبيد الدراوردي عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم
التميمي عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر وقال يزيد بن الهاد
فحدثت بهذا الحديث أبابكر بن محمد بن عمرو بن خرم فقال هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة (قال الشافعي)
قال فأسمعه تروى فإذا اجتهد فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر

(باب حكاية قول من ردت خبر الخاصة)

« أخبرنا الربيع » قال قال محمد بن إدريس الشافعي فوافقنا طائفة في أن تثبت الاخبار عن النبي

كأن نغزو مع رسول الله
وليس معنا نساء فأردنا
أن نخضع قهنا ناعن
ذلك رسول الله ثم رخص
لنا أن ننكح المرأة إلى
أجل بالنبي (قال
الشافعي) ثم ذكر ابن
مسعود الأخص في
نكاح المتعة ولم يوقت
شيأ يدل أهو قبل خير
أم بعدها فأشبه حديث
علي بن أبي طالب في
نهي النبي عن المتعة أن
يكون والله أعلم ناسخا
فلا يجوز نكاح المتعة
بحال وإن كان حديث
الربيع بن سبرة يثبت
فهو يسين أن رسول
الله أحل نكاح المتعة
ثم قال هي حرام إلى يوم
القائمة قال فإن لم يثبت
ولم يكن في حديث علي
بيان أنه ناسخ لحديث
ابن مسعود وغيره مما
روى إحلال المتعة سقط
تحليله بدلائل القرآن
والسنة والقياس وقد
ذكرنا ذلك حيث سئلنا
عنه

(باب الخلاف في نكاح المتعة)

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي نخالفنا
مخالفون في نكاح المتعة
فقال بعضهم النبي عن
نكاح المتعة عام خير
على أنهم استمعوا من

صلى الله عليه وسلم لازم الأمة ورأوا ما حكيت مما احتجبت به على من رد الخبر حجة يثبتونها ويضيقون
على كل أحد أن يخالفها ثم كلني جماعة منهم مجتمعين ومتفرقين بما لا أحفظ أن أحكي كلام المنفرد عنهم
منهم وكلام الجماعة ولا ما أوجب به كلاً ولا أنه قيل لي وقد جهدت على تقصي كل ما احتجوا به فأثبت أشياء
قد قلتمها ولمن قلتمهم وذكر بعض ما أراه منه يلزمهم وأسأل الله تعالى العصمة والتوفيق قال فكانت
جولة قولهم أن قالوا لا يسع أحد من الحكام ولا من المفتين أن يفتي ولا يحكم إلا من جهة الاحاطة والاحاطة
كل علم أنه حق في الظاهر والباطن يشهد به على الله وذلك الكتاب والسنة المجتمع عليها وكل ما اجتمع الناس
ولم يفرقوا فيه فالحكم كله واحد يلزمنا أن لا نقبل منهم إلا ما قلنا مثل أن الظاهر أربع لان ذلك الذي لا نازع
فيه ولا دافع له من المسلمين ولا يسع أحد الشك فيه قلت له لست أحسبه يخفى عليك ولا على أحد حضرك
أنه لا يوجد في علم الخاصة ما يوجد في علم العامة قال وكيف قلت علم العامة على ما وصفت لا تلقى أحد من
المسلمين الا وجدت علمه عنده ولا يرد منها أحد شيئاً على أحد فيه كما وصفت في جل الفرائض وعدد الصلوات وما
أشبهها وعلم الخاصة علم تجد السابقين والتابعين ومن بعدهم إلى من لقيت تختلف أفعالهم وتباين تبايننا
بيننا فيما ليس فيه نص كتابي أو لون فيه وإن ذهبوا إلى القياس فيحتمل القياس الاختلاف إذا اختلفوا فاقول
ما عند المخالفين أقام عليه خلافه أنه مخطئ عنده وكذلك هو عند من خالفه وليست هكذا المنزلة الأولى
وما قيل قياساً فمكن في القياس ان يخطئ القياس لم يجز عندك أن يكون القياس احاطة ولا تشهد به كله
على الله كما عمت فذكرت أشياء تلزمه عندي سوى هذا فقال بعض من حضر ردع المسئلة في هذا وعندنا
أنه قد يدخل عليه كثير مما أدخلت عليه ولا يدخل عليه كله قال فأنا أحدث لك غير ما قال قلت فذكره
قال العلم من وجوه منها ما نقلته عامة عن عامة أشهده على الله وعلى رسوله مثل جل الفرائض قلت هذا
العلم المقدم الذي لا ينافر في أحد ومنها كتاب يحتمل التأويل فيختلف فيه فإذا اختلف فيه فهو على
ظاهره وعامة لا يصرف إلى باطن أبداً وإن احتمله إلا باجماع من الناس عليه فإذا تفرقوا فهو على الظاهر قال
ومنها ما اجتمع المسلمون عليه وحكوا عن قبلهم الاجتماع عليه وإن لم يقولوا هذا بكتاب ولا سنة فقد يقوم عندي
مقام السنة المجتمع عليها وذلك أن اجتماعهم لا يكون عن رأي لأن الرأي إذا كان تفرق فيه قلت فصف لي
ما بعده قال ومنها علم الخاصة ولا تقوم الحجة بعلم الخاصة حتى يكون نقله من الوجه الذي يؤمن فيه الغلط
ثم آخر هذا القياس ولا يقاس منه الشيء بالنبي حتى يكون مبتدؤه ومصدره ومصرفه فيما بين أن يبتدى إلى
أن ينقضي سواء فيكون في معنى الأصل ولا يسع التفرق في شيء مما وصفت من سبيل العلم والأشياء على
أصولها حتى تجتمع العامة على إزالته عن أصولها والاجماع حجة على كل شيء لأنه لا يمكن فيه الخطأ قال
فقلت أما ما ذكرت من العلم الأول من نقل العوام عن العوام فكما قلت أفرايت الثاني الذي قلت لا يختلف فيه
العوام بل تجتمع عليه وتحكي عن قبلها الاجتماع عليه أتعرفه فتصفه أو تعرف العوام الذين ينقلون عن العوام
أهم كمن قلت في جل الفرائض فأولئك العلماء ومن لا ينسب إلى العلم ولا نجد أحداً بالغافي الإسلام غير مغلوب
على عقله يشك أن فرض الله أن الظاهر أربع أم هو وجه غير هذا قال بل هو وجه غير هذا قلت فصفه
قال هذا إجماع العلماء دون من لا علم له يجب اتباعهم فيه لأنهم منفردون بالعلم دونهم مجتمعين عليه فإذا
اجتمعوا قامت بهم الحجة على من لا علم له وإذا تفرقوا لم تقم بهم على أحد حجة وكان الحق فيما تفرقوا فيه أن يرد
إلى القياس على ما اجتمعوا عليه فأى حال وجدتهم به أدلتني على حال من قبلهم أن كانوا مجتمعين من جهة
علت أن من كان قبلهم من أهل العلم مجتمعون من كل قرن لاهم (١) لا يجتمعون من جهة وإن كانوا متفرقين
علت أن من كان قبلهم كانوا متفرقين من كل قرن وسواء كان اجتماعهم من خبر يحكونه أو غير خبر
للاستدلال أنهم لا يجتمعون إلا بخبر لازم وسواء إذا تفرقوا حكوا خبراً أو وافق بعضهم أو لم يحكوه لأنني
(١) في العبارة سقط ولعل الأصل لاهم لا يجتمعون من جهة إلا وهم مجتمعون من كل جهة تأمل كتبه ومصححه

يهوديات في دار الشرع
فكره ذلك لهم لاعلى
تحريره لان الناس
استمعوا عام الفتح في
حديث عبد العزيز بن
عمر فقبل له الحديث
عام الفتح في النهي
عن نكاح المتعة على
الأبد أبين من حديث
على بن أبي طالب وإذالم
يثبت فلا حجة فيه
بالأخص في المتعة
وهي منهي عنها كإروى
على بن أبي طالب
والنهي عندنا تحريم
الآن تأتي دلالة على
أنه اختيار لا تحريم
قال رأيت أن لم يكن في
النهي عن نكاح المتعة
دلالة على ناسخ ولا
منسوخ إلا لأخص فيها
أولى أم النهي عنها قلنا
بل النهي عنها والله أعلم
أولى قال فما الدلالة على
ما وصفت قلت قال الله
جل ثناؤه والذين هم
لفروجهم حافظون إلا
على أزواجهم أو
ما ملكت أيماهم فحرم
النساء إلا بشكاح أو ملك
يمين وقال في المنكوحات
إذا نكحت المؤمنات
ثم طلقتموهن من قبل
أن تمسوهن فأحلهن
بعد التحريم بالنكاح
ولم يحرمهن إلا بالطلاق
وقال في الطلاق الطلاق

لا أقبل من أخبارهم إلا ما أجمعوا على قبوله فأما ما تفرقوا في قبوله فإن الغلط يمكن فيه فلم تقم حجة بامر يمكن
فيه الغلط قال فقلت له هذا يجوز بإبطال الأخبار وإثبات الإجماع لاند زعمت أن إجماعهم حجة كان
فيه خبر أو لم يكن فيه وأن إقرارهم غير حجة كان فيه خبر أو لم يكن فيه وقلت له ومن أهل العلم الذين إذا
أجمعوا قامت بإجماعهم حجة قال هم من نبيه أهل بلد من البلدان فقهارضوا قوله وقبلوا حكمه قلت فقل
الفقهاء الذين إذا أجمعوا كانوا حجة أ رأيت أن كانوا عشرة فغاب واحد أو حضر ولم يتكلم أتجعل التسعة
إذا اجتمعوا أن يكون قولهم حجة قال فإن قلت لا قلت أ رأيت أن مات أحدهم أو غلب على عقله أي يكون
للتسعة أن يقولوا قال فإن قلت نعم وكذا الرماة نجسة أو تسعة للواحد أن يقول قال فإن قلت لا قلت
فأى شيء قلت فيه كان متناقضا قال فدع هذا قلت فقد وجدت أهل الكلام منتشرين في أكثر البلدان
فوجدت كل فرقة منهم تنصب منها ما تنتهي إلى قوله وتضعه الموضع الذي وصفت أي دخلون في الفقهاء الذين
لا يقبل من الفقهاء حتى يجمعوا معهم أم خارجون منهم قال فإن قلت فهم داخلون فيهم قلت فإن شئت
فقله قال فقد قلته قلت فأتقول في المسح على الخفين قال فإن قلت لا يسح أحد لأنى إذا اختلفوا
في شيء رددته إلى الأصل والأصل الوضوء قلت وكذلك تقول في كل شيء قال نعم قلت فما تقول في الزاني
التيب أترجه قال نعم قلت كيف ترجمه وقد نص بعض الناس العلماء قال لا رجم على زان لقول الله تعالى
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فكيف ترجمه ولم ترده إلى الأصل من أن دمه محرم حتى
يجمعوا على تحليله ومن قال هذا القول يحتج بأنه زان داخل في معنى الآية وأن يجلد مائة قال إن أعطيتك
هذا دخل على فيه شيء يجاوز القدر كثرة قلت أجل قال فلا أعطيك هذا وأجيبك فيه غير الجواب الأول
قلت فقل قال لا أنظر إلى قليل من المفتين وأنظر إلى الأكثر قلت أقتصف القليل الذين لا تنظر إليهم أهم
إن كانوا أقل من نصف الناس أو ثلثهم أو ربعهم قال ما أستطيع أن أحدهم ولكن الأكثر قلت أفعشرة
أكثر من تسعة قال هؤلاء متقاربون قلت فمفدهم بما شئت قال ما أقدر أن أحدهم قلت فكأنك
أردت أن تجعل هذا القول مطلقا غير محدود فإذا أخذت بقول اختلف فيه قلت عليه الأكر وإذا أردت
رد قول قلت هؤلاء الأقل أترضى من غيرك بمثل هذا الجواب رأيتك حينئذ صرت إلى أن دخلت فيما عبت
من التفرق أ رأيت لو كان الفقهاء كلهم عشرة فرغمت أنك لا تقبل إلا من الأكثر فقال ستة فاتفقوا
وخالفهم أربعة أليس قد شهدت الستة بالصواب وعلى الأربعة بالخطأ قال فإن قلت بلى قلت فقال الأربعة
في قول غيره فاتفق اثنان من الستة معهم وخالفهم أربعة قال فأخذ بقول الستة قلت فتدع قول المصبيين
بالاتنين وتأخذ بقول المخطين بالاتنين وقد أمكن عليهم مرة وأنت تنكر قول ما أمكن فيه الخطأ فهذا قول
متناقض وقلت له رأيت قولك لا تقوم الحجة إلا بما أجمع عليه الفقهاء في جميع البلدان أتجد السبيل إلى
إجماعهم كلهم ولا تقوم الحجة على أحد حتى تلقاهم كلهم أو تنقل عامة عن عامة عن كل واحد منهم قال
ما يوجد هذا قلت فإن قبلت عنهم بنقل الخاصة فقد قبلت فيما عبت وإن لم تقبل عن كل واحد إلا بنقل
العامة لم نجد في أصل قولك ما اجتمع عليه البلدان إذا لم تقبل نقل الخاصة لانه لا سبيل إليه ابتداء لانهم
لا يجتمعون لك في موضع ولا يجحد الخبر عنهم بنقل عامة عن عامة قلت فأسمعك قلدت أهل الحديث وهم
عندك يخطئون فيما يدينون به من قبول الحديث فكيف تأمنهم على الخطأ فيما قلدهم الفقه ونسبوه إليه
فأسمعك قلدت من لا ترضاه وأفقه الناس عندنا وعند أكثرهم أتبعهم للحديث وذلك أجهلهم لان الجهل
عندك قبول خبر الانفراد وكذلك أكثر ما يحتاجون فيه إلى الفقهاء ويقضونهم به مع أن الذي ينصف غير
موجود في الدنيا قال فكيف لا يوجد قال هو وبعض من حضر معه فألى أقول انما أنظر في هذا إلى من
يشهد له أهل الحديث بالفقه قلت ليس من بلاد الاوفيه من أهل الذين هم بمثل صفته يدفعونه عن الفقه

أو تسريح باحسان وقال
وان أردتم استبدال
زوج مكان زوج وأنتيم
أحداهن قطارا فجعل
الى الأزواج فرقة
ما انعقد عليه النكاح
فكان بينا أنه والله أعلم
أن يكون نكاح المتعة
منسوخا بالقرآن
والسنة في النهي عنه
لما وصفت لان نكاح
المتعة أن ينكح امرأة
مدة ثم يفسخ نكاحها
بلا أحداث طلاق منه
وفي نكاح المتعة ابطال
ما وصفت مما جعل الله
الى الأزواج من الامساك
والطلاق وابطال
الموارث بين الزوجين
وأحكام النكاح التي
حكم الله بها في الظهار
والايبلاء واللعان اذا
انقضت المدة قبل
أحداث الطلاق

(باب في الجنائز)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان عن
الزهري عن سالم عن
أبي عن عامر بن ربيعة
قال قال رسول الله اذا
رأيت الجنائز فقوموا
لها حستى تخلفكم أو
توضع (قال الشافعي)
ورواشيمها بما يوافقه

وينسبونه الى الجهل أو الى أنه لا يحل له أن يفتر ولا يحل لاحد أن يقبل قوله وعلمت تفرق أهل كل بلد بينهم ثم
علمت تفرق كل بلد في غيرهم فعلمنا أن من أهل مكة من كان لا يكاد يخالف قول عطاء ومنهم من كان يختار
عليه ثم أفتى بها الزنجي بن خالد فكان منهم من يقدمه في الفقه ومنهم من يعيل الى قول سعيد بن سالم وأصحاب
كل واحد من هذين يضعفون الآخر ويتجاوزون القصد وعلمت أن أهل المدينة كانوا يقدمون سعيد بن
المسيب ثم يتركون بعض قوله ثم حدث في زماننا منهم مالك كان كثير منهم من يقدمه وغيره يسرف عليه
ويضعف مذهبهم وقد رأيت ابن أبي الزناد يجاوز القصد في ذم مذهبهم ورأيت المغيرة وابن حازم
والداروردي يذهبون من مذهبهم ورأيت من يذهبهم ورأيت بالكوفة قومًا يعيلون الى قول ابن أبي ليلى
يذمون مذهب أبي يوسف وآخرين يعيلون الى قول أبي يوسف يذمون مذهب ابن أبي ليلى ومناخاف أبي يوسف
 وآخرين يعيلون الى قول الثوري وآخرين الى قول الحسن بن صالح وبلغني غير ما وصفت من البلدان شبيه
بما رأيت مما وصفت من تفرق أهل البلدان ورأيت المكين يذهبون الى تقديم عطاء في العلم على التابعين
وبعض المبانيين يذهبون الى تقديم إبراهيم النخعي ثم لعل كل صنف من هؤلاء قدم صاحبه أن يسرف
في المبانسة بينه وبين من قدموا عليه من أهل البلدان وهكذا رأيتهم فيمن نصبوا من العلماء الذين أدر كنا
فاذا كان أهل الامصار يختلفون هذا الاختلاف فسمعت بعض من يفتر منهم يحلف بالله ما كان لفلان أن
يفتر لنقص عقله وجهاته وما كان يحل لفلان أن يسكت يعني آخر من أهل العلم ورأيت من أهل
البلدان من يقول ما كان يحل له أن يفتر بجهاته يعني الذي زعم غيره أنه لا يحل له أن يسكت لفضل علمه
وعقله ثم وجدت أهل كل بلد كما وصفت فيما بينهم من أهل زمانهم فأين اجتمع هؤلاء على تفقه واحد
وتفقه عام وكما وصفت رأيهم أو رأي أكثرهم وبلغني عن غاب عنى منهم شبيه بهذا فان أجروا الك على
نفر منهم فجعل أولئك نفر علماء اذا اجتمعوا على شيء قبلته قال وانهم ان تفرقوا كما زعمت باختلاف مذاهبهم
أو تأويل أو غفلة أو نفاسة من بعضهم على بعض فاعلموا قبل منهم ما اجتمعوا عليه معا فليل له فان يجمعوا الك
على واحد منهم أنه في غاية (٣) فكيف جعلته عالما قال لا ولكن يجتمعون على أنه يعلم من العلم قلت نعم
ويجتمعون لك على أن من لم تدخله في جملة العلماء من أهل الكلام يعلمون من العلم فلم قدمت هؤلاء وتركتهم
في أكثر هؤلاء أهل الكلام وما أحمل وطريقتي الأبطال في التفريق الا أنك تجمع الى ذلك أن تدعي الاجماع
وان في دعواك الاجماع لخصا لا يجب عليك في أصل مذاهبكم أن يتقبل عن دعوى الاجماع في علم الخاصة
قال فهل من اجماع قلت نعم نحمد الله كثير في جملة الفرائض التي لا يسع جهلها فذلك الاجماع هو الذي
لو قلت أجمع الناس لم تجد حولك أحدا يعرف شيئا يقول لك ليس هذا باجماع فهذه الطريق التي يصدق بها من
ادعى الاجماع فيها وفي أشياء من أصول العلم دون فروعه ودون الأصول غيرها فأما ما ادعيت من الاجماع
حيث قد أدركت التفرق في دهرك وتحكى عن أهل كل قرن فانظره أي يجوز أن يكون هذا اجماعا قال
فقال قد ادعى بعض أصحابك الاجماع فيما ادعى من ذلك فاسمعت منهم أحدا ذكر قوله الاعابا لذلك
وان ذلك عندي لمعيب قلت من أين عتبه وعابوه وانما ادعاء اجماع فرقة أخرى أن يدرك من ادعائك
الاجماع على الأمة في الدنيا قال انما عبادنا أنا نجد في المدينة اختلافا في كل قرن فيما يدعى فيه الاجماع
ولا يجوز الاجماع إلا على ما وصفت من أن لا يكون مخالف لعل الاجماع عنده الاكثر وان خالفهم الأقل
فليس ينبغي أن يقول اجماعا ويقول الاكثر اذا كان لا يروى عنهم شيئا ومن لم يرو عنه شيء في شيء لم يجوز أن
ينسب الى أن يكون مجمعا على قسمه كما لا يجوز أن يكون منسوبا الى خلافه فقلت له ان كان ما قلت من
هذا كما قلت فالذي يلزمك فيه أكثر لأن الاجماع في علم الخاصة اذا لم يوجد في فرقة كان أن يوجد في الدنيا
أبعد قال وقلت قولك وقول من قال الاجماع خلاف الاجماع قال فأوجدني ما قلت قلت ان كان

وهذا لأنه لو أن يكون
منسوبة وأن يكون
النبي تام في المعزة وقد
رواها بعض المحدثين
من أن جنازةهم سودى
مر بها على النبي فقام
لها كراهية أن تطلو له
وأبها كان فقد جاء
عن النبي تركه بعد فعله
والجبة في الآخر من أمره
أن كان الأول واجباً
في الآخر من أمره نافع
وان كان استحباباً
فلا يخرجه الاستحباب
وان كان مباحاً فلا بأس
بالقيام والقعود أحب
إلى لأنه الآخر من فعل
رسول الله . أخبرنا
مالك عن يحيى بن
سعيد عن واقد بن عمرو
ابن سعد بن معاذ عن
نافع بن جبير عن مسعود
ابن الحكم عن علي بن
أبي طالب أن رسول الله
كان يقوم في الجنازة ثم
جلس

(باب في الشفعة)

.. حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن
ابن شهاب عن سعيد بن
المسيب وأبي سلمة بن
عبد الرحمن أن رسول
الله قال الشفعة في عالم
يقيم فإذا وقعت الحدود
فلا شفعة . أخبرنا

الاجماع قبل اجماع الحجة أو التبعين أو القرنين يلزمهم وأهل زمانك فانت تثبت عليهم أمراً تسميه
اجماعاً قال ما هو اجعل له مثلاً لا تعرفه قلت كذلك ذهبت إلى أن جعلت ابن المسيب عام أهل المدينة
وعطاء عام أهل مكة وأحسن عام أهل البصرة والشعبي عام أهل الكوفة من التابعين فجعلت الاجماع
ما أجمع عليه هؤلاء قال نعم قلت زعمت أنهم لم يجتمعوا قط في شئ علمته وإنما استدلت على اجماعهم
بنقل الخبر عنهم وانك لما وجدتهم يقولون في الأشياء ولا تجد فيها كتاباً ولا سنة استدلت على أنهم قالوا بها
من جهة القياس فقلت القياس العلم الثابت الذي أجمع عليه أهل العلم أنه حق قال هكذا قلت وقلت له قد
يمكن أن يكونوا قالوا ما لم تجده أنت في كتاب ولا سنة ولم يذكره وما روى لم يذكره وقالوا بالرأى دون
القياس قال إن شذوا وان أمكن عليهم فلا أطن بهم أنهم علموا شيئاً فتركوا ذلك ولا أنهم قالوا الامن جهة
القياس فقلت له لأنك وجدت أقاويلهم تدل على أنهم ذهبوا إلى أن القياس لازم لهم أو انما شئت فقلنته
لأنه الذي يجب عليهم وقلت له فدل القياس يحل عندهم محله عندك قال ما أرى إلا ما وصفت لك فقلت له
هذا الذي رويته عنهم من أنهم قالوا من جهة القياس توهم ثم جعلت التوهم حجة قال في أين أخذت القياس
أنت ومنعت أن لا يقال إلا به قلت من غير الطريق التي أخذته منها وكتبته في غير هذا الموضع وقلت
أرايت الذين يقولون أنهم قالوا ما لم تجد أنت فيه خبراً فتوهمت أنهم قالوا قياساً وقلت اذا وجدت
أفعالهم مجمعة على شئ فهو دليل على اجماعهم أنقلوا اليك عنهم أنهم قالوا من جهة الخبر المنفرد فروي
ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً وأخذ به وله فيه مخالفون من الأمة وعن أبي سعيد
الخدري في الصرف شيئاً فأخذ به وله فيه مخالفون من الأمة وروى عطاء عن جابر بن عبد الله عن النبي
صلى الله عليه وسلم في الخمار شيئاً وأخذ به وله فيه مخالفون وروى الشعبي عن علقمة عن عبد الله عن
النبي صلى الله عليه وسلم أشياء أخذ بها وله فيها مخالفون من الناس اليوم وقبل اليوم وروى الحسن عن رجل
عن النبي صلى الله عليه وسلم أشياء أخذ بها وله فيها مخالفون من الناس اليوم وقبل اليوم وروى مالك عنهم
أنهم عاشوا يقولون بأقوال يتخالف كل واحد منهم فيها صاحبه وكانوا على ذلك حتى ماتوا قال نعم قدر روا
هذا عنهم فقلت له فهو لأجل جعلتهم أئمة في الدين وزعمت أن ما وجد عنهم مجمعا عليهم العام الأخذ به
وروي عنهم سنن شتى وذلك قبول كل واحد منهم الخبر على الانفراد وتوسعهم في الاختلاف ثم عبت
ما أجمعوا عليه لاشك فيه وخالفهم فيه فقلت لا ينبغي قبول الخبر على الانفراد ولا ينبغي الاختلاف وتوهمت
عليهم أنهم قاسوا فزعمت أنه لا يحل لأحد أن يدع القياس ولا يقول إلا بما يعرف أن قولك الاجماع خلاف
الاجماع هذا وإن زعمت أنهم لا يسكتون على شئ علموه وقد ماتوا لم يقل أحد منهم قط الاجماع علمناه
والاجماع أكثر العلم لو كان حيث ادعيت أنه أو ما كنا عيب الاجماع أنه لم يرو عن أحد بعد رسول الله
صلى الله عليه وسلم دعوى الاجماع الا فيما لا يختلف فيه أحد إلا عن أهل زمانك هذا فقال فقد ادعاه
بعضهم قلت أحمدت ما ادعى منه قال لا قلت فكيف صرت إلى أن تدخل مما ذهبت في أكثر مما عبت
ألا تستدل من طريقك أن الاجماع هو ترك ادعاء الاجماع ولا تحسن النظر لنفسك اذا قلت هذا اجماع
فيوجد سؤالا من أهل العلم من يقول لك معاذ الله أن يكون هذا اجماعاً بل فيما ادعيت أنه اجماع
اختلاف من كل وجه في بلد أو أكثر من يحكي لنا عنه من أهل البلدان قال وقلت لبعض من حضر هذا
الكلام منهم نصير بك إلى المسئلة عما لزم لنا ولك من هذا قال وما هو قلت أفرايت سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم بأي شئ تثبت قال أقول القول الأول الذي قاله لك صاحبنا فقلت ما هو قال زعمت أنها تثبت
من أحد ثلاثة وجوه قلت فاذكر الأول منها قال خبر العامة عن العامة قلت أقول لكم الأول مثل أن
الظهور أربع قال نعم فقلت هذا مما لا يخالف فيه أحد علمته في الوجه الثاني قال تواتر الأخبار فقلت له

الثقة عن ممر عن
 الزهري عن أبي سلمة
 عن جابر عن رسول
 الله مثله أو مثل معناه
 لا يخالفه وبدا أخبرنا
 الشافعي أخبرنا سعيد
 ابن سالم عن ابن
 جريح عن أبي الزبير
 عن جابر عن النبي صلى
 الله عليه وسلم أنه قال
 الشفعة فيما يقسم
 فإذا وقعت الحدود فلا
 شفعة (قال الشافعي)
 وهذا نأخذ فنقول
 لا شفعة فيما قسم
 اتباع السنة رسول الله
 وعلمنا أن الدار إذا كانت
 مشاعة بين رجلين فباع
 أحدهما نصيبه منها
 فليس يملك أحدهما
 شيئا وإن قل إلا لصاحبه
 نصفه فإذا دخل المشتري
 على الشريك للبائع
 هذا المدخل كان
 الشريك أحق به منه
 بالثمن الذي ابتاع به
 المشتري فإذا قسم
 الشريكان فباع أحدهما
 نصيبه باع نصيبا لا حظ
 في شيء منه بخاره وإن
 كانت طريقهما واحدة
 لأن الطريق غير المبيع
 كما لم يكونا شركتهما
 في الطريق شركيين في
 الدار المقسومة فكذلك
 لا يؤخذ بالشركة

حددت في تواتر الأخبار بأقل مما ثبت الخبر واجعل له مثالا لتعلم ما يقول وتقول قال نعم إذا وجدت هؤلاء
 النفر الثلاثة الذين جعلتهم مثالا يروون فتفقروا ويتهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم شيئا أو أحل
 شيئا استدلت على أنهم يتباين بلدانهم أن كل واحد منهم قبل العلم عن غير الذي قبله عنده صاحبه أذروا يتهم
 إذا كانت بلدان تتفق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والغلط لا يمكن فيها قال فقلت له لا يكون تواتر
 الأخبار عندك عن أربعة في بلد ولا عن أهل بلد حتى يكون المدني يروي عن المدني والمكي يروي
 عن المكي والبصري عن البصري والكوفي عن الكوفي حتى ينتهي كل واحد منهم بحديثه إلى رجل من
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم غير الذي يروي عنه صاحبه ويجمعوا جميعا على الرواية عن النبي صلى الله عليه
 وسلم للعللة التي وصفت قال نعم لأنهم إذا كانوا في بلد واحد أمكن فيهم التواطؤ على الخبر ولا يمكن فيهم إذا
 كانوا في بلدان مختلفة فقلت له ليس ما نبئت به على من جعلته إماما في دينك إذا ابتدأت وتعقب قال
 فإذا كر ما يدخل على فيه فقلت له أرايت لو لقيت رجلا من أهل بدر وهم المتقدمون ومن أنى الله تعالى عليهم
 في كتابه فأخبرك خبرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تلقه حجة ولا يكون عليك خبره حجة لما وصفت
 أليس من بعدهم أولى أن لا يكون خبر الواحد منهم مقبولا لنقصهم عنهم في كل فضل وأنه يمكن فيهم ما أمكن
 فمن هو خير منهم وأكثرم منه قال بلى فقلت أنت حكيم فيما ثبت من حجة الرواية واجعل أباسلة بالمدينة
 يروي لك أنه سمع جابر بن عبد الله يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضل أبي سلمة وفضل جابر واجعل
 الزهري يروي لك أنه سمع ابن المسيب يقول سمعت عمر أو أباسعيد الخدري يقول سمعت النبي صلى الله عليه
 وسلم واجعل أباسحق الشيباني يقول سمعت الشعبي أو سمعت إبراهيم التيمي يقول أحدهما سمعت البراء بن
 عازب أو سمعت رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يسميه واجعل أيوب يروي عن الحسن البصري
 يقول سمعت أبا هريرة أو رجلا غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقول سمعت النبي صلى الله عليه
 وسلم يحلل الشيء أو يحرمه أو يقوم بهذا حجة قال نعم فقلت له أيمن في الزهري عندك أن يغلط على ابن
 المسيب وابن المسيب على من فوقه وفي أيوب أن يغلط على الحسن والحسين على من فوقه فقال فان قلت نعم
 قلت يلزمك أن تثبت خبر الواحد على ما يمكن فيه الغلط عن لقيت وعن هودون من فوقه ومن فوقه دون
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وترد خبر الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحاب النبي صلى
 الله عليه وسلم خير من بعدهم فترد الخبر بأن يمكن فيه الغلط عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم خير
 الناس وتقبله عن لا يعدلهم في الفضل لأن كل واحد من هؤلاء ثبت عن فوقه ومن فوقه ثبت عن فوقه حتى
 ينتهي الخبر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذه الطريق التي عبت قال هذا هكذا إن قلته واسكن أرايت
 أن لم أعطك هذا هكذا قلت لا تدفع هذا إلا بالرجوع عنه أو ترك الجواب بالروغان والانتقطاع والرغان أقبح
 فان قلت لا أقبل من واحد ثبت عليه خبر الأمن أربعة وجوده متفرقة كالم أقبل عن النبي صلى الله عليه
 وسلم إلا عن أربعة وجوده متفرقة قال فقلت له فهذا يلزمك أفمتقول به قال إذا نقول به لا يوجد هذا أبدا
 قال فقلت أجل وتعلم أنت أنه لا يوجد أربعة عن الزهري ولا ثلاثة الزهري رابعهم عن الرجل من أصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أجل ولكن دع هذا قال وقلت له من قال أقل من أربعة دون ثلاثة
 أرايت أن قال لا رجل لا أقبل إلا من خمسة أو قال آخر من سبعين ما جئت عليه ومن وقت لك الأربعة قال
 انما مثلتهم قلت أفقتب من تقبل منه قال لا قلت أو تعرفه فلا تظهره لما يدخل عليك فتبين انكاره
 وقلت له أول بعض من حضر معه فما الوجه الثالث الذي ثبت به عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا روى عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الواحد من أصحاب الحكم حكم به فلم يخالفه غيره استدلتنا على أمرين أحدهما
 أنه إنما حدث به في جماعتهم والثاني أن تركهم الرد عليه بخبر يخالفه انما كان عن معرفة منهم بأن ما كان

في الطريق شقة في دار
ليسا بشريكيين فيها
وقد روى جديشان
ذهب اليهما صنفان
من ينسب الى العلم وكل
واحد منهما على خلاف
مذهبنا أما أحدهما
فان سفيان بن عيينة
أخبرنا عن ابراهيم بن
ميسرة عن عمرو بن
الشريد عن أبي رافع
أن رسول الله قال الحار
أحق بسقبة (قال
الشافعي) وزاد في حديث
بعض من خالفنا أنه
كان لأبي رافع بيت في
دار رجل فعرض البيت
عليه بأربعمائة وقال
قد أعطيت به ثمانمائة
ولكن سمعت رسول الله
يقول الحار أحق بسقبة
(قال الشافعي) فقال
الذي خالفنا أن أول هذا
الحديث فأقول للشريد
الذي لم يقاسم شفعة
وللجار المقاسم شفعة
كان لاصقا وغير لاصق
إذا لم يكن بينهما وبين
الدار التي يبيع طريق
نافذة وان بعدما بينهما
واحتج بان قال أبو رافع
بري الشفعة للذي يئته
في داره والبيت مقسوم
لأنه ملاصق (قال
الشافعي) فقلت له
أبو رافع فيما رويت
عنه متطوع بما صنع

كما يخبرهم فكان خبرا عن عامتهم قلت له فلما رأيتم تنقلون الى شيء الا احتجتم بأضعف مما تروكم فقال
أبن لنا ما قلت قلت له أيمكن لرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يحدث بالدينه رجلا أو نفرا قليلا
ما تثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويمكن أن يكون أتى بلدا من البلدان فحدث به واحدا أو نفرا أو حدث
به في سفرا وعند موته واحدا أو أكثر قال فان قلت لا يمكن أن يحدث واحد منهم بالحديث الا وهو مشهور
عندهم قلت فقد تجد الهمد من التابعين يروون الحديث فلا يسمون الا واحدا ولو كان مشهورا عندهم
بأنهم سمعوا من غيره سموا من سمعوه منه وقد تجدهم يخافون في الشيء قد روى فيه الحديث عن النبي
صلى الله عليه وسلم فيقول بعضهم قولنا لا يوافق الحديث وغيره قولنا يخالفه قال فن أن ترى ذلك قلت لو سمع
الذي قال بخلاف الحديث الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ما قال ان شاء الله تعالى بخلافه وقلت له قد
روى اليمين مع الشاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم ابن عباس وغيره ولم يحفظ عن أحد من أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم علمته خلافا فيها فيلزم أن تقول بها على أصل مذهبك وتجعلها اجماعا فقال بعضهم
ليس ما قال من هذا مذهبنا قلت ما زلت أرى ذلك فيه وفي غيره مما كلمته ونابه والله المستعان قال فاليمين
مع الشاهد اجماع بالمدينة فقلت لاهي مختلف فيها غير أن العمل بها يختلف فيه اذا ثبت عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم من الطريق الذي ثبت منها قال وقلت له من الذين اذا اتفقت أقاويلهم في الخبر صرح
واذا اختلفوا طرحت لاختلاف فهم الحديث قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) خبر الخاصة قال لا
قلت فهل يستدلون عنهم العلم باجماع أو اختلاف بخبر عامة قال ما لم أستدركه بخلاف العامة نظرت الى
اجماع أهل العلم اليوم فاذا وجدتهم ما أجعوا عليه استدلت على أن اختلافهم عن اختلاف من مضى
قبلهم قلت له أفرايت استدلالا بأن اجماعهم خبر جماعتهم قال فنقول ماذا قلت أقول لا يكون لأحد
أن يقول حتى يعلم اجماعهم في البلدان ولا يقبل على أقاويل من تأت داره منهم ولا قرب إلا بخبر الجماعة عن
الجماعة قال فان قلته قلت فقله ان شئت قال قد يضيق هذا جدا فقلت له وهو مع ضيقه غير موجود
ويدخل عليه خلافا في القياس اذا زعمت الواحد أن يقبس فقد أجرت القياس والقياس قد يمكن فيه
الخطأ وامتنعت من قبول السنة اذا كان يمكن في رواها الخطأ فاجرت الأضعف ورددت الأقوى وقلت
لبعضهم أرايت قولك اجماعهم يدل لوقالوا لك ما قلنا به مجتمعين ومتفرقين ما قلنا الخبر فيه الذي ثبت مثله
عندنا عن قبلنا ونحن مجمعون على أن جائر النافيا ليس فيه نص ولا سنة أن نقول فيه بالقياس وان اختلفنا
أفتبطل أخبار الذين زعمت أن أخبارهم وما اجتمعت عليه أفعالهم حجة في شيء وتقبله في غيره أرايت لو قال
لك قائل أنا أتبعهم في تثبيت أخبار الصادقين وان كانت منفردة وأقبل عنهم القول بالقياس فيما لا خبر فيه
فأوسع أن يختلفوا فأكون قد تبعتهم في كل حال أكان أقوى حجة وأولى باتباعهم وأحسن بناء عليهم أم أنت
قال هذا نقول قلت نعم وقلت أرايت قولك اجماع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما معناه أن تعني
أن يقولوا أو أكثرهم قولاً واحداً أو يفعلوا فعلاً واحداً قال لا أعني هذا وهذا غير موجود ولكن اذا
حدث واحد منهم الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعارضه منهم معارض بخلافه فذلك دلالة على
رضاهم به وأنهم علوا أن ما قال منه كما قال قلت أليس قد يحدث ولا يسمونه ويحدث ولا علم لمن سمع
حديثه منهم أن ما قال كما قال وأنه خلاف ما قال وانما على الحديث أن يسمع فادام بعلم خلافا فليس له رده
قال قد يمكن هذا على ما قلت ولكن الأئمة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يمكن أبداً أن يحدث
محدثهم بأمر فيدعوا معارضته الا عن علم بأنه كما قال وقال فاذا حكم حكمهم فلم ينكر وهو علم منهم بأن
ما قال الحق وكان عليهم أن يقيموا على ما حكم فيه قلت أفيمكن أن يكونوا صدقوه بصدق في الظاهر كما قبلوا
(٣) كذا في النسخة واصل أصله قلت أفى خبر الخاصة الخ تأمل

قال وكيف قلت هل كان

على أبي رافع أن يعطيه البيت بشئ قبل بيعه أو لم تكن له الشفعة حتى يبيعه قال بل ليست له الشفعة حتى يبيعه أبو رافع قلت فإن باعه أبو رافع فاعما يأخذ بالشفعة من المشتري قال نعم قلت وبمثل الثمن الذي اشتراه به لا ينقصه البائع ولا أن على أبي رافع أن يضع من ثمنه عنه شيئاً قال نعم فقلت أتعلم أن ما وصفت عن أبي رافع كله تطوع قال فقد رأي له الشفعة في بيت له فقلت وإن رأي الشفعة في بيت له ما كان علياً في ذلك شئ عارض حديثنا بل حديث النبي إنما يعارض بحديث عن النبي فأما رأي رجل فلا يعارض به حديث النبي قال فلعله سمعه من رسول الله قلت أليس تسمعه حين حكى عن رسول الله قال الجار أحق بسقبة لا ما أعطى من نفسه قال بل هكذا حكايته عن النبي قلت ولعله لا يرى له الشفعة فتطوع له بما لا يرى كما يتطوع له بما ليس عليه فإن حلت عليه أنه إنما أعطاه

شهادة الشاهد بصدقهما في الظاهر قال فإن قل لا فقلت إذا قلت لا فيما يمكن الدلالة فيه بأنهم قبلوا خبر الواحد وانتهوا إليه علمت أنك جاهل بما قلنا وإذا قلت فيما يمكن مثله لا يمكن كنت جاهلاً بما يجب عليك قال فتقول ماذا قلت أقول إن صحتهم عن المعارضة قد يكون عن علم بما قال وقد يكون عن غير علم به ويكون قبوله ويكون عن وقوف عنه ويكون أكثرهم لم يسمعه لا كما قلت واستدلوا عنهم فيما سمعوا قوله ممن كان عندهم صادقاً ثابتاً قال فدع هذا قلت لبعضهم هل علمت أن أبابكر في أمارته قسم مالا فسوى فيه بين الحر والعبد وجعل الجداً بأما قال نعم قلت فقبولاً منه القسم ولم يعارضوه في الجحد في حياته قال نعم ولو قلت عارضوه في حياته قلت فقد أراد أن يحكم وله مخالف قال نعم ولا أقوله قال بخاء عمر ففضل الناس في القسم على النسب والسابقة وطرح العبيد من القسم وشرك بين الجحد والاخوة قال نعم قلت وولي على فسوى بين الناس في القسم قال نعم قلت فهذا على أخبار العامة عن ثلاثتهم عندك قال نعم قلت فقل فيها ما أحبيت قال فتقول فيها أنت ماذا قلت أقول إن ما ليس فيه نص كتاب ولا سنة إذا طلب بالاجتهاد فيه المجتهدون وسع كلا إن شاء الله تعالى أن يفعل ويقول بما رآه حقاً لا على ما قلت فقل أنت ما شئت قال لئن قلت العمل الأول يلزمهم كان ينبغي للعمل الثاني والثالث أن يكون مثله لا يخالفه ولئن قلت بل لم يكونوا وافقوا أبابكر على فعله في حياته ليدخل على أن له أن يعصى له اجتهاده وإن خالفهم قلت أجل قال فإن قلت لا أعرف هذا عنهم ولا أقبله حتى أجد العامة تنقله عن العامة فتقول عنهم حديثاً جماعة من مضى قبلهم بكذا فقلت له ما نعلم أحدنا شك في هذا ولا روى عن أحد خلافه فلئن لم يجوز أن يكون مثل هذا ثابتاً فما جئت على أحد إن عارضك في جميع ما زعمت أنه إجماع بأن يقول مثل ما قلت فقال جماعة من حضر منهم وإن الله عز وجل ذم على الاختلاف فذمناه فقلت له في الاختلاف حكماً أم حكماً قال حكم قلت فأسألك قال فسل قلت أتوسع من الاختلاف شيئاً قال لا قلت أفتعلم من أدركت من أعلام المسلمين الذين أفتوا عايشوا وماتوا وقد يختلفون في بعض أمور يحكون عن قبلهم قال نعم قلت فقل فيهم ما شئت فإن قلت قالوا بما لا يسعهم قلت فقد خالف اجتماعهم قال أجل قال فدع هذا قلت أفيسعهم القياس قال نعم قلت فإن قاسوا فاختلفوا ويسعهم أن يمضوا على القياس قال فإن قلت لا قلت فيقولون إلى أي شئ نصير قال إلى القياس قلت قالوا قد فعلنا أفرأيت القياس بما قلت وراء هذا القياس بما قال قال فلا يقولون حتى يجتمعوا قلت من أقطار الأرض قال فإن قلت نعم قلت فلا يمكن أن يجتمعوا ولو أمكن اختلفوا قال فلما اجتمعوا لم يختلفوا قلت قد اجتمع اثنان فاختلفا فكيف إذا اجتمع أكثر قال ينبه بعضهم بعضاً قلت ففعلوا فزعم كل واحد من المختلفين أن الذي قاله القياس قال فإن قلت يسع الاختلاف في هذا الموضع قلت قد زعمت أن في اختلاف كل واحد من المختلفين حكماً وتركت قولك ليس الاختلاف الأحكام واحداً قال ما تقول أنت قلت الاختلاف وجهان فما كان الله فيه نص حكماً أو لرسوله سنة أو للمسلمين فيه إجماع لم يسع أحد أعلم من هذا واحداً أن يخالفه وما لم يكن فيه من هذا واحد كان لاهل العلم الاجتهاد فيه يطلب الشبهة بأحد هذه الوجوه الثلاثة فإذا اجتهد من له أن يجتهد وسعه أن يقول بما وجد الدلالة عليه بأن يكون في معنى كتاب أو سنة أو إجماع فإن ورد أمر مشتبك يحتمل حكماً مختلفين فاجتهدت خالف اجتهاده اجتهاد غيره وسعه أن يقول بشئ وغيره بخلافه وهذا قليل إذا نظرت فيه قال فما جئت في ما قلت قلت له الاستدلال بالكتاب والسنة والإجماع قال فاذا ذكر الفرق بين حكماً الاختلاف قلت له قال الله عز وجل ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وقال وما تفرق الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءتهم البينة فأنما رأيت الله ذم الاختلاف في الموضع الذي أقام عليهم الحجة ولم ياذن لهم فيه قال قد عرفت هذا فما الوجه الذي ذلك على أن ما ليس فيه نص حكماً وسع فيه الاختلاف فقلت له فرض الله

ما رآه عليه قيل فقد رأى على نفسه أن يعطيه بيتا لم يبعه بخف ما أعطى به قال لأراه يرى هذا قلت ولا أرى عليه أن له شفعة فيما نرى والله أعلم ولكن أحسن أن يفعل وقلت له نحن نعلم وأنت تعلم أن قبول النبي الجار أحق بسبقه لا يحتمل الامتعين لاثالث لهما قال فما هما قلت أن يكون أجاب عن مسئلة لم يحل أكثرها أن يكون أراد أن الشفعة لكل جار أو أراد بعض الخيران دون بعض فإن كان هذا المعنى فلا يجوز أن يدل على أن قول النبي خرج عاما أراد به خاصا لا بدلاله عن رسول الله أو أجماع من أهل العلم وقد ثبت عن رسول الله أن لشفعة فيما قسم فدل على أن الشفعة للجار الذي لم يقاسم دون الجار المقاسم وقلت له حديث أبي رافع عن رسول الله بجملة وقولنا عن النبي منصوص لا يحتمل تأويلا قال فما المعنى الثاني الذي يحتمله قول النبي قلت أن تكون الشفعة لكل من رزقه اسم جوار وأنت تزعم

على الناس الترجيح في القبلة إلى المسجد الحرام فقال ومن حيث خرجت قول وجهل شطر المسجد الحرام وأنه للحق من ربك وما الله بغافل عما تعملون ومن حيث خرجت قول وجهل شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره أفرأيت إذا سافروا واختلفنا في القبلة فكان الأغلب على أنهم في جهة والأغلب على غير جهة ما الفرض علينا قال الكعبة وإن كانت ظاهرة في موضعها فهي مغيبة عن تأواضها فليعلم أن يطلبوا التوجه لها غاية جهدهم على ما أمكنهم وغلب بالدلالات في قلوبهم فإذا فعلوا وسعهم الاختلاف وكان كل مؤد بالفرض عليه بالاجتهاد في طلب الحق المغيب عنه وقلت وقال الله بمن ترضون من الشهداء وقال ذوى عدل منكم أفرأيت ما يكن شهد عندهما شاهدان باعيا منهما فكانا عند أحد الحاكمين عدلين وعند الآخر غير عدلين قال فعلى الذي هما عنده عدلان أن يميزهما وعلى الآخر الذي هما عنده غير عدلين أن يردهما قلت له فهذا الاختلاف قال نعم فقلت له أراك أذن جعلت الاختلاف حكيم فقال ويوجد في المغيب الا هذا وكل وإن اختلف فعله وحكمه فقد أدى ما عليه قلت فميكذا قلنا وقلت له قال الله عز وجل ذوا عدل منكم هدى إلى الكعبة فإن حكم عدلان في موضع بشئ وآخران في موضع بأكثر وأقل منه فكل قد اجتهد وأدى ما عليه وإن اختلفا وقال واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واحجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم الآية وقال عز وجل فإن خفتم أن لا يقيموا حدود الله فلا جناح عليكم فيها فاذنبت به أرايت إذا فعلت امرأتان فعلا واحدا وكان زوج احدهما يخاف نشوزها وزوج الأخرى لا يخاف به نشوزها قال يسع الذي يخاف به النشوز العظة والهجر والضرب ولا يسع الآخر الضرب وقلت وهكذا يسع الذي يخاف أن لا تقيم زوجته حدود الله الأخدمها ولا يسع الآخر أن استوى فعلاهما قال نعم قال واني وإن قلت هذا فلعل غيري يخالفني وإياك ولا يقبل هذا منا فأين السنة التي دلت على صفة الاختلاف قلت أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن عبد الله بن الهادي عن محمد بن إبراهيم عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر قال يزيد بن الهادي فحدثت بهذا الحديث أبابكر بن محمد بن عمرو بن خزم فقال هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة قال وماذا قلت ما وصفتنا من أن الحكام والمفتين إلى اليوم قد اختلفوا في بعض ما حكموا فيه وأفتوا وهم لا يحكون ويقتون إلا بما يسعهم عندهم وهذا عندك إجماع فكيف يكون إجماعا إذا كان موجودا في أفعالهم الاختلاف والله أعلم

(بيان فرائض الله تعالى)

« أخبرنا الربيع بن سليمان » قال قال الشافعي فرض الله عز وجل في كتابه من وجهين أحدهما أن فيه كيف فرض بعضها حتى استغنى فيه بالتزويل والتأويل وعن الخبر والآخر أنه أحكم فرضه بكتابه وبين كيف هو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ثم أثبت فرض ما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابه بقوله عز وجل وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وبقوله تبارك اسم فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم إلى تسليما وبقوله عز وجل وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم مع غير آية في القرآن بهذا المعنى فن قيل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بفرض الله عز وجل قبل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالفرائض تجتمع في أنها ثابتة على ما فرضت عليه ثم تفرقت شرائعها بفرق الله عز وجل ثم رسوله صلى الله عليه وسلم فنفرق بين ما فرق منها ونجمع بين ما جمع منها فلا يقاس فرع شريعة على غيرها وأول ما بسد أبه من الشرائع الصلاة فنحن نجد

أن الحوار أربعون داراً

من كل جانب وأنت

لا تقول بجديتنا ولا بما

تأولت من حديثك ولا

بهذه المعاني قال

ولا يقول بهذا أحد قلت

أجل لا يقول بهذا

أحد وذلك يدل على أن

رسول الله أراد أن

الشفعة لبعض الحيران

دون بعض وأنهم لا

تكون الأجرام يقاسم

قال أفقع اسم الحوار

على الشريك قلت نعم

وعلى الملائق وعلى

غير الملائق قال

فالشريك يفرد باسم

الشريك قلت أجل

والملائق يفرد باسم

الملائق دون غيره من

الحيران ولا يمنع ذلك

واحد منهما أن يقع

عليه اسم حوار قال

أفتوجدني ما يدل على

أن اسم الحوار يقع على

الشريك قلت زوجتك

التي هي قرينةك يقع

عليها اسم الحوار قال

جل بن مالك بن النابغة

كنت بين جارتين لي

يعني ضربتين وقال

الأعشى

أجارتنا بنينا فانك طالقه

ومومقة ما كنت

فينا ومامقة

أجارتنا بنينا فانك طالقه

كذلك أمور الناس

تغدي وطارقه

نابغة على البالغين غير المغلوبين على عقولهم ساقطة عن الحيض أيام حيضهن ثم نجد الفريضة منها أو النافلة
مجتمعتين في أن لا يجوز الدخول في واحدة منهما إلا بطهارة الماء في الحضر والسفر ما كان موجوداً أو التيمم في
السفر إذا كان الماء معدياً وفي الحضر أو كان المرء مريضاً لا يطيق الوضوء خوفاً تلف في العضو أو زيادة
في العلة ونجدهما مجتمعين في أن لا يصليهما معاً لا متوجهين إلى الكعبة ما كان في الحضر ونازلين بالأرض
ونجدهما إذا كانا مسافرين فتفرق حالهما فيكون المصلي تطوعاً كان راكباً أن يتوجه حيث توجهت به دابته
يومي إيماء ولا نجدهما في الصلاة بحال أبداً إلا في حال واحدة من الخوف ونجد المصلي صلاة يجب
عليه إذا كان يطيق ويمكنه القيام لم تجز عنه الصلاة إلا قاعاً ونجد المتفعل يجوز له أن يصلي جالساً ونجد
المصلي فريضة يؤديه في الوقت قائماً فإن لم يقدر إذا هاجس جالساً فإن لم يقدر إذا هاجس جالساً جالساً إن قدر
وموياً إن لم يقدر زني ونجد الزكاة فرضاً لجميع الحالات مستويها ليست تختلف بعذر كما اختلفت تأدية
الصلاة قائماً أو قاعداً ونجد المرء إذا كان له مال حاصر تجب فيه الزكاة وكان عليه دين مثله زالت عنه الزكاة
حتى لا يكون عليه منها شيء في ثلاث الحال والصلاة لا تزول في حال يؤديه كما أطاهاها « قال الربيع »
وللشافعي قول آخر إذا كان عليه دين عشرين ديناراً أو مثله فعليها الزكاة يؤديه من قبل أن الله عز وجل
قال خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم فلما كانت هذه العسرون لو وهبها جازت هبته ولو تصدق بها
جازت صدقته ولو تلفت كانت منه فلما كانت أحكامها كلها تدل على أنها مال من ماله وجبت عليه فيها
الزكاة لقول الله تبارك وتعالى خذ من أموالهم الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونجد المرأة ذات المال
تزول عنها الصلاة في أيام حيضها ولا تزول عنها الزكاة وكذلك الصبي والمغلوب على عقله

(باب الصوم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونجد الصوم فرضاً بوقت كما أن الصلاة فرض
بوقت ثم نجد الصوم من خصافيه للمسافر أن يدعه وهو مطيق له في رفته ثم يقضيه بعد وقته وليس هكذا الصلاة
لا يرخص في تأخير الصلاة عن وقتها إلى يوم غيره ولا يرخص له في أن يقصر من الصوم شيئاً كما يرخص في أن
يقصر من الصلاة ولا يكون صومه مختلفاً باختلاف حالته في المرض والخفة ونجده إذا جامع في صيام شهر
رمضان وهو واحد أعتق وإذا جامع في الحج نحر بدنه وإن جامع في الصلاة استغفر ولم يكن عليه كفارة والجماع
في هذه الحالات كلها محرم ثم يكون جماع كثير محرم لا يكون في شيء منه كفارة ثم نجده يجمع في صوم واجب
عليه في قضاء شهر رمضان أو كفارة قتل أو ظهار فلا يكون عليه كفارة ويكون عليه البدل في هذا كله
ونجد المعنى عليه والخائض لا صوم عليه ما ولا صلاة فإذا أفاق المعنى عليه وطهرت الخائض فعليه ما قضاء
ما مضى من الصوم في أيام إغماء هذا وحده وليس على الخائض قضاء الصلاة في قول أحد وعلى المعنى
عليه قضاء الصلاة في قولنا ٢٠ ووجدت الحج فرضاً على خاص وهو من وجد إليه سبيلاً ثم وجدت الحج يجمع
الصلاة في شيء ويخالفها في غيره فأما ما يخالفها فيه فإن الصلاة يحل له فيها أن يكون لا بسا للثياب ويحرم
على الحاج ويحل للحاج أن يكون متكلاً ما عدا ولا يحل ذلك للمصلي ويفسد المرء الصلاة فلا يكون له أن
يعضي فيها أو يكون عليه أن يستأنف صلاة غير هاب لا منها ولا يكفر ويفسد حجه فيضي فيه فاسد إلا يكون
له غير ذلك ثم يبدله ويفتدي والحج في وقت والصلاة في وقت فإن أخطأ رجل في وقت لم يجز عنه الحج ثم وجدت
ما موزين بان يدخل المصلي في وقت فإن دخل المصلي قبل الوقت لم تجز عنه صلاته وإن دخل الحاج قبل الوقت
أخر عنه حجه ووجدت للصلاة أولاً وأخراً فوجدت أولها التكبير وآخرها التسليم ووجدته إذا عمل
ما يفسدها فبأبواب أولها وآخرها أفسدها كلها ووجدت للحج أولاً وآخرها أجزاء بعده فأوله الإحرام ثم
أول أجزاء الرمي والحلاق والنحر فإذا فعل هذا خرج من جميع أحرامه في قولنا ودلالة السنة إلا من النساء

خاصة وفي قول غيرنا الامن النساء والطيب والصيد ثم وجدته في هذه الحال اذا اصاب النساء قبل بحال له
 نحر بدنه ولم يكن مفسدا لحيه وان لم يصب النساء حتى يطوف حل له النساء وكل شيء حرمه عليه الحج معكوفاً
 على نسكه من حجه من البيوتة حتى وري الحجار والدواع يعمل هذا احلالاً خارجاً من احرام الحج وهو لا يعمل شيئاً
 في الصلاة الا واحرام الصلاة قائم عليه وجدته مأموراً في الحج بأشياء اذا تركها كان عليه فيها البدل بالكفرارة
 من الدماء والصوم والصدقة وحجة ومأموراً في الصلاة بأشياء لا تعدو واحداً من وجهين إما ان يكون تاركاً
 لشيء منها فاقصد صلاته ولا تجز به كفارة ولا غير هذا الاستثناف الصلاة أو يكون اذا ترك شيئاً مأموراً به من
 غير صل الصلاة كان تاركاً لفضل الصلاة تجز به عنه ولا كفارة عليه ثم للحج وقت آخر وهو الطواف
 بالبيت بعد البحر الذي يحل له به النساء ثم له هذا آخر وهو النحر من منى ثم الدواع وهو محير في النحر ان أحب
 فحجل في يومين وان أحب أنحر أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي أخبرنا ابن عيينة بإسناده
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يمكن الناس على بشيء فاني لا أحل لهم الا ما أحل الله ولا أحرم
 عليهم الا ما حرم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا منقطع ونحن نعرف فقه طائوس ولو ثبت عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فبين فيه أنه على ما وصفت ان شاء الله تعالى قال لا يمكن الناس على بشيء ولم يقل
 لا يمكنوا عني بل قد أمر أن يعدل عنه وأمر الله عز وجل بذلك (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن أبي
 النضر عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا أفلين أحدكم منكراً على
 أن يكتمه يأتيه الأمر مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدنا في كتاب الله عز وجل اتباعاً وقد
 أمرنا باتباع ما أمرنا واجتناب ما نهى عنه وفرض الله ذلك في كتابه على خلقته وما في أيدي الناس من هذا
 تمسكوا به عن الله تبارك وتعالى ثم عن رسوله صلى الله عليه وسلم ثم عن دلالته ولكن قوله ان كان قاله
 لا يمكن الناس على بشيء يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان بموضع القدوة فقد كانت له
 خواص أبيع له فيها ما لم يبيع للناس وحرم عليه من ما لم يحرم على الناس فقال لا يمكن الناس على بشيء من
 الذي لم أوعى دونهم فان كان على ولي دونهم لا يمكن به وذلك مثل أن الله عز وجل أحل له من عدد النساء
 ما شاء وأن يستنكح المرأة اذا وهبت نفسها له قال الله تعالى خالصاً من دون المؤمنين فلم يكن لأحد أن
 يقول قد جع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أكثر من أربع وتكح رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة
 بغير مهر وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم صفياناً من الغنم وكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم لان الله
 عز وجل قديين في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم أن ذلك له دونهم وفرض الله تعالى عليه
 أن يخبر أزواجه في المقام معه والفراق فلم يكن لأحد أن يقول على أن أخيراً أمرأتى على ما فرض الله عز
 وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم وهذا معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم ان كان قاله لا يمكن الناس
 على بشيء فاني لا أحل لهم الا ما أحل الله ولا أحرم عليهم الا ما حرم الله وكذلك صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وبذلك أمره واقترض عليه أن يتبع ما أوحى اليه وتشهد أن قد اتبعه فنام يكن فيه وحى فقد فرض الله عز
 وجل في الوحي اتباع سنته فيه فمن قبل عنه فاعلم قبل بفرض الله عز وجل قال الله تعالى وما آتاكم الرسول
 فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وقال عز وجل لا يؤمنون حتى يحكموا فيما يحير بينهم ثم لا يجحدوا
 في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلووا تسليماً وأخبرنا عن صدقة بن يسار عن عمر بن عبد العزيز بن سالم بالمدنية
 فاجتمع على أنه لا بين حل في أقل من ثلاثة أشهر (قال الشافعي) ان الله عز وجل وضع بينه صلى الله
 عليه وسلم من كتابه ودينه بالموضع الذي أبان في كتابه والفرض على خلقه أن يكونوا عالمين بأنه لا يقول فيما
 أنزل الله عليه الا بما أنزل عليه وأنه لا يخالف كتاب الله وأنه بين عن الله عز وجل وعلم معنى ما أراد الله وبيان ذلك
 في كتاب الله عز وجل قال الله تبارك وتعالى واذا اتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن

ضمت مع النسك قلت
ولا تجعل فيها شفعة
إذا جمعتهما الصفة وفي
أحدهما شفعة قال لا
قلت فكذلك يلزمك
أن تقول إن بيعت
الطريق وهي مما يجوز
بيعه وقسمه ففيها
شفعة ولا شفعة فيما
قسم من الدار قال فإن
قال فأنما ذهبت فيه إلى
الحديث ففيه قيل نعمنا
بعض أهل العلم بالحديث
يقولون يخاف أن لا يكون
هذا الحديث محفوظا
قال ومن أين قالت إنما
رواه عن جابر بن عبد الله
وقدرى أبو سلمة عن
جابر مفسرا أن رسول
الله قال الشفعة فيما
يقسم فإذا وقعت الحدود
فلا شفعة وأبو سلمة
من الحفاظ وروى أبو
الزبير وهو من الحفاظ
عن جابر ما يوافق قول
أبي سلمة ويخالف ما روى

عبد الملك (قال الشافعي)

وفيه من الفرق بين
الشريك وبين المقاسم
ما وصفت جملة في أول
الكتاب فكان أولى
الاحاديث أن يؤخذ به
عندنا والله أعلم لأنه
أثبتها أسنادا وأبينها
لفظا عن النبي وأعرفها
في الفرق بين المقاسم

غير هذا أو بدله قل ما يكون لي أن أبتله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى إلي وقال الله عز وجل لنبيه
صلى عليه وسلم أتبع ما أوحى إليك من ربك وقال مثل هذا في غير آية وقال عز وجل من يطع الرسول
فقد أطاع الله وقال فلا وربك لا يؤمنون الآية (قال الشافعي) أخبرنا الدارودي عن عمرو بن عمرو
عن المطلب بن حنطب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما تركت شيئا مما أمركم الله تعالى به إلا وقد
أمرتكم به ولا تركت شيئا مما نهاكم عنه إلا وقد نهيتكم عنه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان بن عيينة عن سالم أبي النضر عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا ألفين أحداكم متسكنا على رأيكمه يأتيه الأمر بما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدنا
في كتاب الله اتبعناه ومثل هذا أن الله عز وجل فرض الصلاة والزكاة والجمعة في كتابه وبين رسول الله
صلى الله عليه وسلم معنى ما أراد الله تعالى من عدد الصلاة ومواقبتها وعدد ركوعها وسجودها وبين الجموع ما
يعمل المرفعة ويحجب وأي المال تؤخذ منه الزكاة وكيفية ما تؤخذ منه وقال الله عز وجل والسارق
والسارقة فاقطعوا أيديهما وقال عزذ كره الزانية والراني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فلو صرنا إلى
ظاهر القرآن قطعنا من لزمه اسم سرقة وضربنا كل من لزمه اسم زنا مائة جلدة ولما قطع النبي في ربع دينار
ولم يقطع في أقل منه ورجم الحرين النيين ولم يجلدهما استدلالا على أن الله عز وجل إنما أراد القطع والجلد
على بعض السراق دون بعض وبعض الزناة دون بعض ومثل هذا لا يخالفه المسح على الخفين قال الله عز
وجل إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين
فلما مسح النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين استدلالا على أن فرض الله عز وجل غسل القدمين إنما هو
على بعض المتوضئين دون بعض وأن المسح لمن أدخل رجليه في الخفين بكال الطهارة استدلالا بسنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه لا مسح والفرض عليه غسل القدم كالأيدى والقطع عن بعض السراق
وجلد المائة عن بعض الزناة والفرض أن يجلدوا بقطع فان ذهب ذاهب إلى أنه قد روى عن بعض أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال سبق الكتاب المسح على الخفين فالمائدة نزلت قبل المسح المثبت بالحجاز
في غزاة تبوك والمائدة قبله فان زعم أنه كان فرض وضوء قبل الوضوء الذي مسح فيه رسول الله صلى الله
عليه وسلم وفرض وضوء بعده فتنسخ المسح فلما تناقض فرض وضوء في القرآن فابا لانعلم فرض الوضوء إلا
واحدا وإن زعم أنه مسح قبل يفرض عليه الوضوء فقد زعم أن الصلاة بلا وضوء ولا نعلمها كانت قط الوضوء
فأى كتاب سبق المسح على الخفين المسح على الخفين كما وصفنا من الاستدلال بسنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم كما كان جميع ما بين رسول الله صلى الله عليه وسلم من فرائض الله تبارك وتعالى مثل ما وصفنا من
السارق والزاني وغيرهما (قال الشافعي) ولا تكون سنة أبدا تخالف القرآن والله تعالى الموفق

(كتاب صفة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل النهي من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كل ما نهى عنه فهو محرم
حتى تأتي عنه دلالة تدل على أنه إنما نهى عنه لمعنى غير التحريم إما أراد به نهيا عن بعض الأمور دون بعض
وأما أراد به النهي للتنزيه عن المنهى والادب والاختيار ولا يفرق بين نهى النبي صلى الله عليه وسلم الاستدلال
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أمر لم يختلف فيه المسلمون فتعلم أن المسلمين كلهم لا يجهلون سنة وقد يمكن
أن يجهلها بعضهم فمما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان على التحريم لم يختلف أكرال العامة فيه
أنه نهى عن الذهب بالورق إلا هاء وهاء وعن الذهب بالذهب إلا مثلا عثلا يدا بيد ونهى عن بيعتين في بيعة فقلنا
والعامة معناه إذا تابع المتبايعان ذهبا بورق أو ذهبا بذهب فلم يتقابضا قبل أن يتفرقا فالبيع مفسوخ وكانت

(باب في بركة النبي صلى

الملك)

حسد الربيع
ابن سليمان قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك بن أنس عن
عبد الله بن أبي بكر
عن أبيه عن عمه أنها
سمعت عائشة وذكرها
أن عبد الله بن عمر يقول
إن الميت لي عذب بكماء
الحى فقال عائشة أما
إنه لم يكذب ولكنه أخطأ
أونسى إنما مر رسول
الله صلى الله عليه وسلم
على يهودية وهي بكى
عليها أهلها فقال أنهم
ليكون عليها وإنها
لعذب في قبرها. حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
عبد المجيد عن ابن جريج
قال أخبرني ابن أبي
ملكعة قال توفيت ابنة
لعثمان بمكة فحشا
نشهداها وحضرها ابن
عباس وابن عمر فقال
أني لجالس بينهما جلست
إلى أحدهما ثم جاء الآخر
فجلس إلى فقال ابن
عمر له روي عن عثمان ألا
تنهى عن البكاء فإن
رسول الله قال إن الميت
ليعذب بكماء أهلها عليه
فقال ابن عباس قد كان
عمر يقول بعض ذلك

تبتنا أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نهى عن سائر غير ما إذا تباع الرجلان بيعتين في بيعته فالبيعتان
جميعا منسوختان ما تعقدت وحرر أن يقول أبيه على أن تبيعني لأنه إنما انعقدت العتقة على أن ملك كل
واحد منهما عن صاحبه نيل في ملكه ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر ومنه أن أقول
سمعتي هذه بك بعشرة نقدا أو بخمسة عشر إلى أجل فقد وجب عليه بأحد الثمين لأن البيع لم ينعقد بشئ
معلوم وبيع الغرر فيه أشياء كثيرة تنكثي بهذا منها ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الشغار والمعة
ونهى النبي صلى الله عليه وسلم أن أعقد على شئ غير محرم على ليس في ملكي لاني قد ملكت المحرم بالبيع
المحرم فخرينا لا هي مجرى واحد إذا لم يكن عند دلالة تفرق بينهما ففسخا هذه الأشياء والمعة والشغار كما
فسخنا البيعتين ومما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض الحالات دون بعض واستدلنا على
أنه إنما أراد بالنهي عنه أن يكون منها عنة في حال دون حال بسنته صلى الله عليه وسلم وذلك أن أبا هريرة
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه فلو لا الدلالة عنه كان النهي في
هذا مثل النهي في الأول فيحرم إذا خطب الرجل امرأة أن يخطبها غيره فلما قالت فاطمة بنت قيس قال لي
رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حالت فأ ذنبي فلما حلت من عتتها أخبرته أن معاوية وأبا جهم خطباها
فقال النبي صلى الله عليه وسلم أمامعارية فقصعوا لك لآماله وأما أبو جهم فلا يرضع عصاه عن عائشة ولكن
انكحى أسامة بن زيد قالت فكرهته فقال انكحى أسامة فنكحته فجعل الله فيه خيرا واعتبطت به أسامة فلما
على أنه لا ينهى عن الخطبة ويخطب على خطبة الأونيه عن الخطبة حين ترضى المرأة فلا يكون بقي إلا العقد
فيكون إذا خطب أفسد ذلك على الخاطب المرضى أو عليها أو عليها معا وقد يمكن أن يفسد ذلك عليهما ثم لا يتم
ما بينهما وبين الخاطب ولأن فاطمة أخبرته أنها رضيت واحدا منهما لم يخطبها إن شاء الله تعالى على أسامة
ولكنها أخبرته بالخطبة واستشارته فكان في حديثها دلالة على أنها لم ترض ولم ترد فإذا كانت المرأة بهذه
الحال جاز أن يخطب وإذا رضيت المرأة الرجل وبدها وأمرت بأن تنكحه لم يجز أن يخطب في الحال التي
لوزوجها فيها الولي جاز نكاحه فان قال قائل فإن حالها إذا كانت قبل أن ترضي بنعم مخالفة حالها بعد
الخطبة وقبل أن ترضي فكذلك حالها حين خطبت قبل الركون مخالفة حالها قبل أن يخطب وكذلك إذا
أعيدت عليها الخطبة وقد كانت امتنعت فسكت والسكات قد لا يكون رضا فليس ههنا قول يجوز عندي
أن يقال الاماد كرت بالاستدلال ولولا الدلالة بالأسنة كانت إذا خطبت حرم على غير مخاطبها الأول أن
يخطبها حتى يتركها الخاطب الأول ثم يفرق نهى النبي صلى الله عليه وسلم على وجهين فكل ما نهى
عنه مما كان ممنوعا بالاجاد يحد في فيه يحله فأحدث الرجل فيه حادئا منها عنه لم يحله وكان على أصل
تحريمه إذا لم يأت من الوجه الذي يحله وذلك مثل أن أموال الناس ممنوعة من غيرهم وإن النساء ممنوعات
من الرجال إلا بأن يملك الرجل مال الرجل بما يحل من بيع أو هبة وغير ذلك وأن النساء محرمات الانكاح
صحيح أو ملك عين صحيح فإذا اشترى الرجل شراء منها عنه فالنكاح فيما اشترى قائم بعينه لأنه لم يأت
من الوجه الذي يحل منه ولا يحل المحرم وكذلك إذا نكح نكاحا منها عنه لم يحل المرأة المحرمة (١) عنه من
فعل شئ في ملكي أو شئ مباح لي ليس يملك لاحد فذلك نهى اختيار ولا ينبغي أن نركبه فإذا عمد فعل
ذلك أحد كان عاصيا بالفعل ويكون قد ترك الاختيار ولا يحرم ماله ولا ما كان مباحا له وذلك مثل ما روى
عنه أنه أمر ألا تكل أن يأكل مما يليه ولا يأكل من رأس الثريد ولا يعترس على قارعة الطريق فإن أكل
مما لا يليه أو من رأس الطعام أو عترس على قارعة الطريق أو شئ بالفعل الذي فعله إذا كان عالما بنهي النبي
صلى الله عليه وسلم ولم يحرم ذلك الطعام عليه وذلك أن الطعام غير الفعل ولم يكن يحتاج إلى شئ يحل له به

(١) كذا في النسخة وفيه سقط ظاهر وأصل الأصل وما نهى عنه من فعل شئ الخ تأمل

ثم حدث ابن عباس

فقال صدرت مع عمر
ابن الخطاب من مكة حتى
إذا كنا بالبيداء إذا
بركب تحت ظل شجرة
قال اذهب فانظر من
هؤلاء الركب فذهبت
فاذا صيب قال ادعه

فرجعت الى صهيب
فقلت ارتحل فالحق
بأمير المؤمنين فلما
أصيب عمر سمعت صهيبا
يسكي ويقول وأخياه
وأصحابه فقال عمر
يا صهيب تبكي على
وقد قال رسول الله

ان الميت لم يعذب ببكاء
أهله عليه قال فلما مات
عمر ذكرت ذلك لعائشة
فقالت يرحم الله عمر
لا والله ما حدث رسول
الله أن الله يعذب المؤمن

ببكاء أهله عليه ولكن
رسول الله قال ان الله
يزيد الكافر عذابا
ببكاء أهله عليه وقالت
عائشة حسبكم القرآن

ولا تزر وازرة وزر
أخرى قال ابن عباس
عند ذلك والله أخفك
وأبكي وقال ابن أبي
مليكة فوالله ما قال
ابن عمر من شيء (قال
الشافعي) وماروت
عائشة عن رسول الله
أشبه أن يكون محفوظا
عنه صلى الله عليه وسلم
بدلالة الكتاب ثم السنة

الطعام كان حلالا فلا يحرم الحلال عليه بأن عدى في الموضع الذي جاء منه الا كل ومثل ذلك انتهى
عن التعريش على قارعة الطريق الطريق له مباح ودعوا عاص بالتعريش على الطريق ومعصيته لا يحرم عليه
الطريق وانما قلت يكون فيها عاصيا اذا قامت الحجّة على ارجل بأنه كان علم أن النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عنه والله أعلم

(كتاب ابطال الاستحسان)

الحمد لله على جميع نعمه بما شاء وأهله وكما ينبغي له وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدًا
عبد الله ورسوله بعثه بكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد فهدى
بكتابه ثم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم بما أنعم عليه وأقام الحجّة على خلقه لئلا يكون للناس على الله
حجة بعد الرسل وقال وأنزلنا إليك الكتاب تبيان لكل شيء وهدى رحمة وقال وأنزلنا إليك الذكرتين
للناس ما نزل إليهم وفرض عليهم اتباع ما أنزل عليه وسن رسوله لهم فقال وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا
قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يدع الله ورسوله فأعلم أن معصيته في ترك
أمره وأمر رسوله ولم يجعل لهم الا اتباعه وكذلك قال رسوله صلى الله عليه وسلم فقال ولكن جعلناه نورا
نمهدى به من نساء من عبادنا وانك تهدي الى صراط مستقيم صراط الله مع ما أعلم نبيه بما فرض من اتباع
كتابه فقال واستمسك بالذي أوحى إليك وقال وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم وأعلمهم أنه
أكمل لهم دينهم فقال عز وجل اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام دينًا
وأن الله عز وجل خلقه أنه تولى الحكم فيما أنابهم وعاقبهم عليه على ما علم من سرائرهم وافقت سرائرهم
علائيتهم وأخالفها وانما خراهم بالسراير فأحبط عمل كل من كفر به ثم قال تبارك وتعالى فيمن فتن عن
دينه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان فطرح عنهم جبوط أعمالهم والمأثم بالكفر اذا كانوا مكرهين
وقلوبهم على الطمأنينة بالايمان وخلاف الكفر وأمر بقتال الكافرين حتى يؤمنوا وأبان ذلك جل وعز
حتى يظهروا الايمان ثم أوجب للمنافقين اذا أسروا نار جهنم فقال ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار
وقال اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون
اتخذوا ايمانهم جنة يعني والله تعالى أعلم من القتل فنعهم من القتل ولم يزل عنهم في الدنيا أحكام الايمان
بما أظهر وامنه وأوجب لهم الدرك الأسفل من النار بعلمه بسرائرهم وخلافه العلانيتهم بالايمان فأعلم
عباده مع ما أقام عليهم من الحجّة بأن ليس كمثل ما أحدث في شيء أن علمه بالسراير والعلانية واحد فقال تعالى ذكره
ولقد خلقنا الانسان ونعلم ما توسوس به نفسه ونحن أقرب اليه من جبل الوريد وقال عز وجل يعلم خائنة
الأعين وما تخفي الصدور مع آيات أخر من الكتاب (قال الشافعي) فعرف جميع خلقه في كتابه أن لا علم
الا ما علمهم فقال عز وجل والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا وقال ولا يحيطون بشيء من علمه
الا بما شاء (قال الشافعي) ثم من عليهم بما آتاهم من العلم وأمرهم بالاقتصار عليه وأن لا يتولوا غيره الا
بما علمهم وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب
ولا الايمان وقال عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله وقال
لنبيه قل ما كنت بدعاً من الرسل وما أدري ما يفعل بي ولا بكم ثم أنزل على نبيه أن قد غفر له ما تقدم من
ذنبه وما تأخر يعني والله أعلم ما تقدم من ذنبه قبل الوحي وما تأخر أن يعصمه فلا يذنب فعلم ما يفعل به من رضاه
عنه وأنه أول شافع ومشفع يوم القيامة وسيد الخلائق وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم ولا تقف ما ليس لك به
علم وجاء النبي صلى الله عليه وسلم رجل في أمر أمة رجل رماها بالزنا فقال له يرجع فأوحى الله اليه آية اللعان

وان قيل فأي دلالة
الكتاب فيس في قوله
عز وجل ولا تزدوا ردة
وذر ثمرى وأن ليس
للإنسان إلا ما سعى
وقوله فمن يعمل مثقال
ذرة خيرا يره ومن يعمل
مثقال ذرة شرا يره
وقوله تتجسس كل نفس
بما سعى (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وعرة
أسقط عن عائشة من
ابن أبي مليكة وحديثها
أنسبه الحديثين
أن يكون محفوظا فإن
كان الحديث على غير
ما روى ابن أبي مليكة
من قول النبي أنهم
ليسكون عليها وانها
لتعذب في قبرها فهو
واضح لا يحتاج الى
تفسير لانها تعذب
بالكفر وهزل لا يكرن
ولا يدرون ما هي فيه
وان كان الحديث
كأرواد ابن أبي مليكة
فهو صحيح لان على
الكافر عذابا أعلى فان
عذب برؤفه فزيد في
عذابه فما استوجب وما
نيل من كفر من عذاب
أدنى من أعلى منه وما
زيد عليه من العذاب
فما استجاب لا يذب
غيره في بكائه عليه فان
قليل يزد عذابا بأكبر
أشله عليه قيل يزيد بما
استوجب عمله ويكرن

من عن يثما وقال الله تعالى قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله وقال إن الله عنده علم
الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام الآية وقال لنبيه يسألونك عن الساعة أيان مرساها فيم أنس من
ذكرها في ربه متمها فحجب عن نبيه علم الساعة وكن من جاوره إلا شكك الله المقربين وأنبياء المصطفين
من عباد الله أقصر علما من ملائكته وأنبيائه لان الله عز وجل فرض على خلقه طاعة نبيه ولم يجعل لهم
بعد من الأمر شيئا وأولى أن لا يتعاضدوا على غيب أحد لا بدلالة ولا ظن لتقصير عليهم عن علم أنبيائه الذين
فرض الله تعالى عليهم الرق عمار ودعاهم حتى يأتيهم أمرهم فانه جل وعز ظاهر عليهم الخبيخ فيما جعل لهم
من الحكم في الدنيا بأن لا يحكموا إلا بما ظهروا من الحكم عليهم وأن لا يجاوزوا أحسن ظاهره ففرض على
نبيه أن يقاتل أهل الأوثان حتى يسلموا وأن يحقن دماهم إذا أظهروا الاسلام ثم بين الله ثم رسوله أن
لا يعلم سر أئمتهم في صدقيهم بالاسلام الآية فقال عز وجل لنبيه إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فاستنوهن
« قرا الأربع » الى قوله فلا ترجعوهن الى الكفار يعني والله تعالى أعلم بصدقين بإيمانهم قال فان
علمه وحسن مؤمنات يعني ما أمرتكم أن تحكموا به فيهن إذا أظهرن الايمان لانكم لا تعلمن من صدقهن بالإيمان
سأعلم الله فأحكموا نهن بحكم الايمان في أن لا ترجعوهن الى الكفار لاسن حل لهم ولا هم يحلون لهن (قال
الشافعي) ثم أطلع الله رسوله على قوم ينظرون الاسلام ويسرون غيره ولم يجعل له أن يحكم عليهم بخلاف
حكم الاسلام ولم يجعل له أن يقتضى عليهم في الدنيا بخلاف ما أظهروا فقال لنبيه صلى الله عليه وسلم قالت
الأعراب آمنوا فلو لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا الآية قال الشافعي أسلمنا يعني أسلمنا بالقول بالإيمان مخافة
القتل والسب ثم أخبر أنه يجزئهم أن أطاعوا لله ورسوله يعني أن أحدنوا طاعة رسوله وقال له في المنافقين
وحسن صنفان إذا جاءكم المنافقون الى اتخذوا إيمانهم جنة يعني والله تعالى أعلم إيمانهم بما يسمع منهم
من الشرك بعد أظهر الايمان جنة من القتل وقال في المنافقين سيحلفون بالله لكم إذا انقلبتم اليهم
الآية فأمروا بقبول ما أظهروا ولم يجعل لنبيه أن يحكم عليهم بخلاف حكم الايمان وكذلك حكم نبيه صلى الله
عليه وسلم على من بعدهم بحكم الايمان وهم يعرفون أو بعضهم بأعيانهم منهم من تقوم عليه البيعة بقول
الكفر ومنهم من عليه الدلالة في أفعاله فإذا أظهروا التوبة منه والقول بالإيمان حققت عليهم دماؤهم
وجعدهم ذكرا لاسلام وقد أعلم الله رسوله صلى الله عليه وسلم أنهم في الدرك الأسفل من النار فقال ان
المنافقين في الدرك الأسفل من النار فجعل حكمه عليهم جل وعز على سر أئمتهم وحكم نبيه عليهم في الدنيا على
إعلانيتهم بأظهار التوبة وما قامت عليه بيعة من المسلمين بقوله وما أقر وأقر له وما جحدوا من قول الكفر
مما لم يقر به ولم تقم به بيعة عليهم وقد كذبهم على قرائهم في كل وكذلك أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن عبيد الله
ابن عمدي بن الخياط أن رجلا سارا نبي صلى الله عليه وسلم فلم يدر ما سار حتى جهر رسول الله صلى الله عليه
وسلم فإذا هو يساور في قتل رجل من المنافقين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أليس يشهد أن لا اله
إلا الله قال بلى ولا يشهد أنه فقال أليس يصلى قال بلى ولا صلاته فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أولئك
الذين نهى الله تعالى عنهم أخبرنا سيفان عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد عن أسامة بن زيد قال شهدت
من نفاق عبيد الله بن أبي ثلاثة مجلس أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي
خريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا زال أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله إلا الله وإذا قالوا لا اله إلا الله
فقد عصموا مني دماهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله (قال الشافعي) فأعلم رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن فرض الله أن يقاتلهم حتى يظهر أو أن لا اله إلا الله فإذا فعلوا منه وعاد ما هم وأموالهم إلا بحقها
يعني الايمان يحكم الله تعالى عليهم فيها وحسابهم على الله بصدقهم وكذبهم وسر أئمتهم الله العالم بسر أئمتهم المتولى

بكاؤهم سببا لأنه يعذب

بكاؤهم فان قيل
أين دلالة السنة قيل
قال رسول الله لرجل
ابنك هذا قال نعم قال
أما انه لا يجني عليك
ولا تجني عليه فأعلم
رسول الله مثل ما أعلم
الله من أن جنابة كل
امرئ عليه كما عمله له
لغيره ولا عليه

(باب استقبال القبلة
للعائط والبول)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان عن
الزهري عن عطاء بن
يزيد الليثي عن أبي أيوب
النصاري أن النبي نهى
أن تستقبل القبلة
بغائط أو بول ولكن
شرفوا أو غربوا قال
أبو أيوب فقد منا الشام
فوجدنا مراحيض
قد بنيت من قبل القبلة
فنحرف ونستغفر الله
* أخبرنا الشافعي
أخبرنا مالك عن يحيى
ابن سعيد عن محمد بن
يحيى بن حبان عن عمه
واسع بن حبان عن
عبد الله بن عمر أنه كان
يقول ان ناسا يقولون
إذا قعدت على حاجتك
فلا تستقبل القبلة ولا
بيت المقدس قال ابن عمر
لقد ارتقيت على ظهر

الحكم عليهم دون أنبيائه وحكام خلقه وبذلك مضت أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بين العباد
من الحدود وجميع الحقوق وأعلمهم أن جميع أحكامه على ما يظهر من وأن الله يدين بالسرائر أخبرنا
مالك عن هشام بن عروة وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم العجاني وهو أحمير سبط نضوا خلق فقال
يا رسول الله رأيت شريك بن الحجاج يعني ابن عمه وهو رجل عظيم الألتين أدعج العينين ما ذا خلقني يصيب
فلانة يعني امرأته وهي حيلي وما قربتها منذ كذا فندع رسول الله صلى الله عليه وسلم شريك فحدودها
المسراة فحدثت فلان عن بنتها وبين زوجها وهي حيلي ثم قال أبصروها فان جاءت به أدعج عظيم الألتين فلا
أراد إلا قد صدق عليها وان جاءت به أحمير كانه حرقة فلا أراد الا قد كذب فجاءت به أدعج عظيم الألتين
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا أن امره لين لولا ما قضى الله يعني أنه لمن زنا لولا ما قضى الله
من أن لا يحكم على أحد الا باقرار أو اعتراف على نفسه لا يحل بدلالة غير واحد منها وان كانت بينة وقال
لولا ما قضى الله لكان لي فيها قضاء غيره ولم يعرض لشريك ولا لمرأته والله أعلم وأنفذ الحكم وهو يعلم أن
أحدهما كاذب ثم علم بعد أن الزوج هو الصادق (قال الشافعي) أخبرني عبيد بن علي بن شافع عن
عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجير بن عبد رزك أنه بن عبد رزك أن امرأته سهيمة المزنية البتة
ثم أتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني طلق امرأتى سهيمة البتة والله ما أردت الا واحدة
فقال النبي صلى الله عليه وسلم لك كانه والله ما أردت الا واحدة فقال ركانة والله ما أردت الا واحدة فردها إليه
النبي صلى الله عليه وسلم فطلقها الثانية في زمان عمر والثالثة في زمان عثمان رضي الله عنهما (قال الشافعي)
وفي جميع ما وصفت ومع غيره مما استغنيت عما كتبت عندهما فرض الله تعالى على الحكام في الدنيا دليل
على أن حراما على حاكم أن يقضي أبدا على أحد من عباد الله الا باحسن ما يظهر وأخفه على المحكوم عليه
وان احتمل ما يظهر منه غير أحسنه كانت عليه دلالة بما يحتمل ما يخالف أحسنه وأخفه عليه أو لم تمكن
لما حكم الله في الأعراب الذين قالوا آمنا وعلم الله أن الإيمان لم يدخل في قلوبهم وما حكم الله تعالى به في
المنافقين الذين أعلم الله أنهم آمنوا ثم كفروا وأنهم كذبوا بما أظهروا من الإيمان وبما قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم في المتلاعنين حين وصف قبل أن تلدا ان جاءت به أسحهم أدعج العينين عظيم الألتين
فلا أراد الا قد صدق فجاءت به على الوصف الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم زوجها فلا أراد الا قد صدق وقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان امرأه لين أي لقد زنت وزني بها شريك الذي رماد زوجها بالزنا ثم لم يجعل
الله اليه ما سبيلا اذ لم يقرأ ولم تقم عليهما بينة وأبطل في حكم الدنيا عليهما استعمال الدلالة التي لا يوجد في الدنيا
دلالة بعد دلالة الله على المنافقين والأعراب أقوى مما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في مولود امرأه
العجاني قبل يكون ثم كان كما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم والأغلب على من سمع القرارى يقول
لنبي صلى الله عليه وسلم ان امرأتى ولدت غلاما أسود وعرض بالقذف أنه يريد بالقذف ثم لم يحده النبي صلى الله
عليه وسلم اذ لم يكن التعريض ظاهرا قذف فلم يحكم النبي صلى الله عليه وسلم عليه حكم القاذف والأغلب
على من سمع قول ركانة لا امرأته أنت طالق البتة أنه يعقل أنه قد وقع الطلاق بقوله طالق وأن البتة ارادة
شي غير الأول أنه أراد الابتناء بثلاث ولكنه لما كان ظاهرا في قوله واحتمل غير لم يحكم رسول الله صلى الله
عليه وسلم الا بظاهر الطلاق وذلك واحدة (قال الشافعي) فن حكم على الناس بخلاف ما ظهر عليهم استدلالا
على أن ما أظهر واحتمل غير ما أظهر وبالدلالة منهم أو غير دلالة لم يسلم عندي من خلاف التنزيل والسنة
وذلك أن يقول قائل من رجع عن الاسلام ممن ولد على الاسلام قتلته ولم أستبته ومن رجع عنه ممن لم يولد
على الاسلام استبته ولم يحكم الله تعالى على عباده الاحكام واحدا مثل أن يقول من رجع عن الاسلام ممن
أظهر نصرا نبي أو يهودية أو دينيا يظهر كالجوسية استبته فان أظهر التوبة قبلت منه ومن رجع إلى دين

بيت لنا فرأيت رسول الله على لبنتين مستقبلاً بيت المقدس حاجته (قال الشافعي) وليس يعد هذا اختلافاً ولكنه من الجمل التي تدل على معنى المعد (قال الشافعي) كان القوم عرباً بالجماعة مذاهبهم في الحجاز وكثير من مذاهبهم لاحق فيها يستريحون فكان الذاهب لحاجته إذا استقبل القبلة أو استدبرها استقبل المصلى بفرجه أو استدبره ولم يكن عليهم ضرورة في أن يشرفوا أو يغربوا فأمروا بذلك وكانت البيوت مخالفة للصحاء فإذا كان بين أظهرها كان من فيه مستترا لا يراه إلا من دخل أو أشرف عليه وكانت المذاهب بين المنازل متضاربة لا يمكن التحرف فيها ما يمكن في الصحراء فلماذا كرابن عمر ما رأى من رسول الله من استقباله بيت المقدس وهو حيث تدل مستدبر الكعبة تدل على أنه انما هي عن استقبال الكعبة واستدبرها في الصحراء دون المنازل (قال الشافعي) وسمع أبو أيوب الأنصاري النهي

بخفيه لم أستبه (قال الشافعي) وكل قد بدل دينه دين الحق ورجع إلى الكفر فكيف يستتاب بعضهم ولا يستتاب بعض وكل باطل فإن قال لا أعرف توبه الذي يسردينه قيل ولا يعرفها إلا الله وهذا مع خلافه حكم الله ثم رسوله كلام محال يسئل من قال هذا هل تدري لعل الذي كان أخفى الشرك يصدق بالتوبة والذي كان أظهر الشرك يكذب بالتوبة فإن قال نعم قيل قد تدري لعل قتل المؤمن الصادق بالإيمان واستحييت الكاذب بإظهار الإيمان فإن قال ليس على الظاهر قيل فالظاهر فيه ما واحد وقد جعلته اثنين بعله محالة والمذاقون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يظهر وإيهودية ولا نصرانية ولا مجوسية بل كانوا يستسرون بدينهم فيقبل منهم ما يظهر ومن الإيمان فلو كان قائل هذا القول حين خالف السنة أحسن أن يعقل بشيء له وجه ولكنه يخالفها ويعقل بما لا رجحان له كأنه يرى النصرانية والإيهودية لا تكون إلا بآيات الكنائس أرايت إذا كانوا يبلدلاً كنائس فيها أم يصلون في بيوتهم فتخفى صلاتهم على غيرهم قال وما وصفت من حكم الله ثم حكم رسوله صلى الله عليه وسلم في المتلاعنين أن جاءت به المتلاعنة على النعت المكروه يبطل حكم الدلالة التي هي أقوى من الذرائع فإذا بطل الأقوى من الدلائل أبطل له الأضعف من الذرائع كلها أو أبطل الحد في التعريض بالدلالة فإن من الناس من يقول إذا تشاتم الرجلان فقال أحدهما ما أبي بران ولا أبي زانية حد لأنه إذا قاله على المشاعة فالأغلب انما يريد به كذب أم الذي يشاتم وأبيه وإن قاله على غير المشاعة لم أحده إذا قال لم أرد القذف مع إبطال رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم التعريض في حديث الفزاري الذي ولدت امرأته غلاماً أسود فإن قال قائل فإن عمر حدث في التعريض في مثل هذا قيل واستشار أصحابه فقال بعضهم ومع من خالفه ما وصفنا من الدلالة ويبطل مثله من قول الرجل لامرأته أنت طالق البتة لأن طالق يقع طلاق طاهر والبتة تحتل زيادة في عدد الطلاق وغير زيادة فعلية الظاهر والقول قوله في الذي يحتمل غير الطاهر حتى لا يحكم عليه أبداً لا يظهر ويجعل القول قوله في غير الظاهر قال وهذا يدل على أنه لا يفسد عقد أبداً إلا بالعقد نفسه لا يفسد بشيء تقدمه ولا تأخره ولا بتوهم ولا بأغلب وكذلك كل شيء لا يفسد إلا بعقد ولا يفسد البيوع بان يقول خذ ذرية وهذه نية سوء ولو جاز أن يبطل من البيوع بان يقال متى خاف أن تكون ذرية إلى الذي لا يحل كان أن يكون اليقين من البيوع بعقد ما لا يحل أولى أن يرد به من الظن ألا ترى أن رجلاً لو اشترى سيفاً ونوى بشرائه أن يقتل به كان الشراء حللاً وكانت النية بالقتل غير جارية ولم يبطل بها البيع قال وكذلك لو باع البائع سيفاً من رجل يراه أنه يقتل به رجلاً كان هكذا وكذلك لو اشترى فرساً وهو يراه عاقوا فقال هو والله ما اشترىتهما عاقوا وما تسوى لولا العقاق نحسين وقال البائع ما أردت منها العقاق لم يفسد البيع بهذه النية إذا انعقدت صفقة البيع على الفرس ولم يشترط فيها العقاق ولو اشترط فيها العقاق ففسد البيع لأنه بيع ما لا يدري أي يكون أولاً يكون ألا ترى لو أن رجلاً اشترى سيفاً نكح ذنية أعجمية أو شريفة نكح ذنية أعجمية اقتصاداً في الوجهين على أن لم ينو واحد منهما أن يشتا على النكاح أكثر من ليلة لم يحرم النكاح بهذه النية لأن ظاهر عقده كانت صحيحة إن شاء الزوج حبسها وإن شاء طلقها فإذا دل الكذب ثم السنة ثم عامة حكم الإسلام على أن العقود انما يثبت بالظاهر عقدها لا يفسدها نية العاقدين كانت العقود إذا عقدت في الظاهر صحيحة أولى أن لا تفسد بتوهم غير عاقد أو عاقد شامساً إذا كان توهماً ضعيفاً والله تعالى أعلم

(باب إبطال الاستحسان)

(قال الشافعي) وكل ما وصفت مع ما أنا ذاكر وساكت عننا كتماناً ما ذكرت منه عما أذكر من حكم الله ثم حكم رسوله صلى الله عليه وسلم ثم حكم المسلمين دليل على أن لا يجوز لمن استأهل أن يكون حاكماً أو مقبلاً

من رسول الله ولم يعلم

ما علم ابن عمر من استقباله
بيت المقدس لحاجته
خفاف المأثم في أن
يجلس على مرحاض
مستقبل الكعبة
وتحرف لئلا يستقبل
الكعبة وهكذا يجب
عليه اذا لم يعرف غيره
ورأى ابن عمر النبي في
منزله مستقبلاً بيت
المقدس لحاجته فأذكر
على من نهى عن استقبال
القبة لحاجته وهكذا
يجب عليه اذا لم يعرف
غيره أو لم ير وله عن النبي
خلافه وأعله سمعته
منهم فراءه بألهم لانهم
لم يعزوه الى النبي ومن
علم الامر من معا وراهما
محمدين أن يستعلا
استعملهما معا وفرق
بينهما لان الحال تفرق
فيهما بما قلنا وهذا
يدل على أن خاص العلم
لا يوجد الا عند القليل
وقلنا يعلم الخاص
وهذا مثل حديث النبي
في الصلاة جالساً والقوم
خلفه قياماً وجالساً
فان قيل فقد روى سلمة
ابن وهرام عن طاوس
حق على كل مسلم أن
يكرم قبلة الله أن
يستقبلها لغائط أو بول
قيل له هذا امر سهل وأهل
الحديث لا يثبتونه ولو
ثبت كان كحديث أبي
أيوب وحديث ابن عمر

أن يحكم ولا أن يبقى الامن جهة خبر لازم وذلك الكتاب ثم السنة أو ما قاله أهل العلم لا يختلفون فيه أو قياس
على بعض هذا ولا يجوز له أن يحكم ولا يفتي بالاستحسان اذ لم يكن الاستحسان واجبا ولا في واحد من هذه
المعاني فان قال قائل فما يدل على أن لا يجوز أن يستحسن اذ لم يدخل الاستحسان في هذه المعاني مع ما ذكر
في كتابك هذا قيل قال الله عز وجل لا يحسب الانسان أن يترك سدى فلم يختلف أهل العلم بالقرآن فيما
علمت أن السدى الذي لا يؤمر ولا ينهى ومن أفتى أو حكم بما لم يؤمر به فقد أجاز لنفسه أن يكون في معاني
السدى وقد أعلمه الله أنه لم يتركه سدى ورأى أن قال أقول بما شئت وأدعي ما نزل القرآن بخلافه في هذا
وفي السنن نكاح النبيين وعموم حكم جماعة من روى عنه من العالمين فان قال قائل فماذا كرت من
القرآن ومنهاج النبيين صلى الله عليهم وسلم أجمعين قيل قال الله عز وجل لنبيه عليه الصلاة والسلام اتبع
ما أوحى اليك من ربك وقال وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم الآية ثم جاءه قوم فسألوه عن
أصحاب الكهف وغيرهم فقال أعلمكم غدا يعني أسأل جبريل ثم أعلمكم فأمر الله عز وجل ولا تقولن لشيء
إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله الآية وجاءته امرأه أو أوس بن الصامت تشكو اليه أوسا فلم يجبه حتى أنزل الله
عز وجل قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وجاءه العجلائي يقذف امرأته قال لم ينزل فيكما وانتظر
الوحي فلما نزل دعاهما فإلعن بينهما كما أمره الله عز وجل وقال لنبيه وأن احكم بينهم بما أنزل الله
وقال عز وجل يادادينا جعلنا لك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق الآية وليس يؤمر أحد أن
يحكم بحق إلا لو قد علم الحق ولا يكون الحق معلوما إلا عن الله نصا أو دلالة من الله فقد جعل الله الحق
في كتابه ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم فليس تنزل بأحد نازلة الا بالكتاب يدل عليها ناصا أو جملة فان قال
وما النص والجملة قيل النص ما حرم الله وأحل نصا حرم الامهات والجدات والعجمات والخالات ومن ذكر
معهن وأباح من سواهن وحرم الميتة والدم ولحم الخنزير والفواحش ما ظهر منها وما بطن وأمر بالوضوء فقال
اغسلوا وجوهكم وأيديكم الآية فكان مكتفي بالتنزيل في هذا عن الاستدلال فيما نزل فيه مع أشباهه فان
قيل فما الجملة قيل ما فرض الله من صلاة وزكاة وحج فدل رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف الصلاة
وعدها وقتها والعمل فيها وكيف الزكاة وفي أي المال هي وفي أي وقت هي وكقدرها وبين كيف الحج والعمل
فيه وما يدخل به فيه وما يخرج به منه (قال الشافعي) فان قيل فهل يقال لهذا كما قيل للاول قبل عن الله
قيل نعم فان قيل فمن أين قيل قبل عن الله لكلامه جملة وقبل نفسه من الله بأن الله فرض طاعة نبيه فقال
عز وجل وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وقال من يطع الرسول فقد أطاع الله مع ما فرض
من طاعة رسوله فان قيل فهذا مقبول عن الله كما وصفت فهل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بوحى قيل
الله أعلم أخبرنا مسلم بن خالد عن طاوس « قال الربيع » هو عن ابن جريح عن ابن طاوس عن أبيه أن
عنده كتابا من العقول نزل به الوحي (قال الشافعي) وما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا قط الا بوحى
فمن الوحي ما يتلى ومنه ما يكون وحيا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيسئله أخبرنا عبد العزيز بن محمد
عن عمرو بن أبي عمرو عن المطلب بن حنطب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما تركت شيئا مما أمركم
الله به الا وقد أمرتكم به ولا شيئا مما نهاكم عنه الا وقد نهيتكم عنه وان الروح الأمين قد ألقى في روعي أنه لن
تموت نفس حتى تستوفى رزقها فأجولوا في الطلب (قال الشافعي) وقد قيل ما لم يتل قرآننا على القاه جبريل
في روعه بأمر الله فكان وحيا اليه وقيل جعل الله اليه لما شهد به من أنه يهدي الى صراط مستقيم أن يسن
وأمرها كان فقد ألزمهما الله تعالى خلقه ولم يجعل لهم الخيرة من أمرهم فيما سن لهم وفرض عليهم اتباع سنته
(قال الشافعي) فان قال قائل فما الجملة في قبول ما اجتمع الناس عليه قيل لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
بازوم جماعة المسلمين لم يكن للزوم جماعتهم معنى الا لزوم قول جماعتهم وكان معقولا أن جماعتهم لا تتجهل

عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيت
 الاستاذ يروي أن يبيت
 منه لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال طاروس حتى على
 من مسلم أن يكرم قبلة
 الله أن يستقبله بالاعمال
 سبع والله أعلم سديد
 أبي أيوب عن النبي فأنزل
 ذلك على أكرام القبلة
 وهي أهل أن تكرم
 والحال في الحارثي
 كما حدث أبو أيوب وفي
 البيوت كما حدث ابن
 عمر لا أنهم يختلفان
 (قال الشافعي) وقد
 قيل إن الناس كانوا
 يبيتون مساجد بخط
 سجادة في الطريق فنهى
 أن تستقبل الغائط أو
 البول فيكون متغوطا
 في المساجد أو مستديرا
 فيكون الغائط والبول
 بعين المعلى البهاوي يتأذى
 برائحته وهذا في الحارثي
 منهى عنه بهذا الحديث
 وبغيره بأن يقال اتقوا
 الملاعن وذلك أن يتغوط
 في عمر الناس في طريق
 من ظلال المسجد أو
 البيوت والشجر والخارجة
 وعلى ظهر الطريق
 ومواقع حاجة الناس
 في الحر والمثلز

باب الصلاة في
 الثوب ليس على عاتق
 المرء من شئ

حدثنا الربيع
 قال قال الشافعي

كان أحكمهم ولا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن الجليل لا يكون إلا في خاص وأما ما اجتمعوا عليه فلا يكون فيه
 الجليل فمن قبل قول جماعةهم فبدلوا لا تسترسول الله صلى الله عليه وسلم قبل قولهم (قال الشافعي) رحمه الله
 وإن قال تائل أرايت ما لم يرض فيه كتاب ولا سنة ولا يوجب الناس اجتماعه عليه فأمرت أن يؤخذ قيسا ما على
 كتاب أو سنة يقال لهذا قبل عن الله قيل نعم قبلت جلته عن الله فإن قيل ما جلته قبل الاجتهاد فيه على
 السكيب والسنة فإن قيل أفى وجد في الكتاب دليل على ما وصفت قيل نعم نسخ الله قبلة بيت المقدس
 وفرض على الناس الترجسه إلى البيت فكان على من رأى البيت أن يتوجه إليه بالعيان وفرض الله على من
 غاب عنه البيت أن يولى وجهه شطر المسجد الحرام لأن البيت في المسجد الحرام فكان المحيط بأنه أصاب البيت
 بالمعاشرة والمتوجه قصد البيت من غاب عنه فأبلى عن الله مع التوجه إليه وأحد هما على الاحاطة والآخر
 متوجه بدلالة فهو على احاطة من صواب جلته ما كاف وعلى غير احاطة كما حاطة الذي يرى البيت من صواب
 البيت ولم يكف الاحاطة (قال الشافعي) فإن قيل فبهم يتوجه إلى البيت قيل قال الله تعالى هو الذي جعل لكم
 النجوم لتبينوا جهات البر والبحر وقال وعلامات وبالنجم هم يهتدون وكانت العلامات جبالا يعرفون
 مرضعاتهم الأرض وشمسا وقمرًا ونجما ما يعرفون من الفلك ويريا يعرفون مهابة على الهواء تدل على قصد
 البيت الحرام بفعل عليهم طلب الدلائل على شطر المسجد الحرام فقال ومن حيث خرجت فول وجهك شطر
 المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره وكان معقولا عن الله عز وجل أنه انما يأمرهم بتولية
 وجوههم شطره بطلب الدلائل عليه لا بما استحسنا ولا بما نسخ في قلوبهم ولا خطر على أوهامهم بالدلالة
 جعلها الله لهم لانه قضى أن لا يتركهم سدى وكان معقولا عنه أنه إذا أمرهم أن يتوجهوا شطره وغيب عنهم
 عينه أن لم يجعل لهم أن يتوجهوا حيث شاؤوا الا قاصدين له بطلب الدلائل عليه (قال الشافعي) وقال الله
 عز وجل وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال من ترضون من الشهداء فكان على الحكام أن لا يقبلوا الاعدا
 في الظاهر وكانت صفات العدل عندهم معروفة وقد وصفته في غير هذا الموضع وقد يكون في الظاهر عدلا
 وسريته غير عدل ولكن الله لم يكلفهم ما لم يجعل لهم السبيل إلى علمه ولم يجعل لهم إذ كان يمكن الآن يردوا من
 ظهر منه خلاف العدل عندهم وقد يمكن أن يكون الذي ظهر منه خلاف العدل خيرا عند الله عز وجل من
 الذي ظهر منه العدل ولكن كفوا أن يجتهدوا على ما يعلمون من الظاهر الذي لم يؤتوا أكثر منه (قال الشافعي)
 وقال الله جل ثناؤه لا تقموا الصلوة إذا كنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا
 عدل منكم فكان معقولا عن الله في الصيد التعامة وبقر الوحش وحماره واليتل والظبي الصغير والكبير
 والأرنب واليربوع وغيره ومعقولا أن النعم الأبل والبقر والغنم وفي هذا ما يصغر عن الغنم وعن الأبل وعن
 البقر فلم يكن المثل فيه في المعقول وفيما أحكم به من حكم من صدر هذه الامة الآن يحكموا في الصيد بأولى
 الأشياء شها من النعم ولم يجعل لهم إذ كان المثل يقرب قرب الغزال من الغنم والضبع من الكبش أن
 يبطوا اليربوع مع بعده من صغير الغنم وكان عليهم أن يجتهدوا كما أمكنهم الاجتهاد وكل أمر الله جل ذكره
 وأشباه لهذا تدل على اباحة القياس وخطر أن يعمل بخلافه من الاستحسان لأن من طلب أمر الله بالدلالة
 عليه فأنما طلبه بالسبيل التي فرضت عليه ومن قال استحسنا لا عن أمر الله ولا عن أمر رسوله صلى الله عليه
 وسلم فلم يقبل عن الله ولا عن رسوله ما قال ولم يطلب ما قال بحكم الله ولا بحكم رسوله وكان الخطأ في قول من
 قال هذا بينا بأنه قد قال أقول وأعمل بما لم أمر به ولم أنه عنه وبلا مثال على ما أمرت به ونهيت عنه وقد
 قضى الله بخلاف ما قال فلم يترك أحدا الامتداد (قال الشافعي) في قول الله عز وجل أن يحسب الإنسان
 أن يترك سدى إن من حكم أو أفتى بخبر لازم أو قياس عليه فقد أدى ما كلف وحكم وأفتى من حيث أمر
 فكان في النص مؤديا ما أمر به نصا وفي القياس مؤديا ما أمر به اجتهادا وكان مطيعا لله في الأمرين ثم لرسوله

أخبرنا سفيان عن أبي

الزناد عن الاغر ج عن
أبي هريرة أن رسول
الله قال لا يصلين أحداكم
في الثوب الواحد ليس
على عاتقه منه شيء قال
الشافعي) وروى بعض
أهل المدينة عن جابر أن
النبي أمر الرجل يصلي
في الثوب الواحد أن
يشتمل بالثوب في الصلاة
فان ضاق انترزبه (قال
الشافعي) وهذا اجازة
أن يصلي وليس على
عاتقه منه شيء وهو
يقدر بالمدينة على ثوب
امرأته وعلى العمامة
والنبي يطر حسه على
عاتقه ، أخبرنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سفيان بن
عيينة عن أبي اسحق
عن عبد الله بن شداد
عن ميمونة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم
قالت كان رسول الله
يصلي في مروط بعضه على
وبعضه عليه وأنا حائض
(قال الشافعي) وليس
واحد من هذين الحديثين
مخالفا للآخر ونهى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن يصلي الرجل
في الثوب الواحد ليس
على عاتقه منه شيء والله
أعلم اختيار لا فرض
بالدلالة عنه صلى الله
عليه وسلم بحديث جابر

فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم بطاعة الله ثم رسوله ثم الاجتهاد فيروى أنه قال للمعاذ بن تقضي
قال بكتاب الله قال فان لم يكن في كتاب الله قال بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان لم يكن قال
أجتهد قال الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب
فله أجران وان أخطأ فله أجر فأعلم أن الحاكم الاجتهاد والمقيس في موضع الحكم (قال الشافعي) ومن
استجاز أن يحكم أو يفتي بلا خبر لازم ولا قياس عليه كان محجوبا بأن معنى قوله أفعل ما هو يتوان لم أمر
به مخالف معنى الكتاب والسنة فكان محجوبا على لسانه ومعنى ما لم أعلم فيه مخالفا فان قيل ما هو قيل لا أعلم
أحد من أهل العلم رخص لأحد من أهل العقول والآداب في أن يفتي ولا يحكم برأى نفسه اذا لم يكن عالما
بالذي تدور عليه أمور القياس من الكتاب والسنة والاجماع والعقل لتفصيل المستنبه فاذا زعموا هذا قيل
لهم ولم يجوز لأهل العقول التي تفوق كثيرا من عقول أهل العلم بالقرآن والسنة والعتيان يقولوا فيما قد زل
مما يعلمونه مع أن ليس فيه كتاب ولا سنة ولا اجماع وهم أوفر عقولا وأحسن إبانة لما قالوا من عانتكم فان
قلتم لانهم لا يعلم لهم بالأصول قيل لكم فاجتهدكم في علمكم بالأصول اذا قلتم بلا أصل ولا قياس على أصل
هل خفتهم على أهل العقول الجهلة بالأصول أكثر من أنهم لا يعرفون الأصول فلا يحسنون أن يقيسوا
بما لا يعرفون وهل أكتبكم علمكم بالأصول القياس عليها أو أجاز لكم تركها فاذا جاز لكم تركها جاز لهم
القول معكم لان أكثر ما يخاف عليهم ترك القياس عليها وأخطأ ثم لا أعلمهم إلا أجد على الصواب ان قالوا على
غير مثال منكم لو كان أحد يحمد على أن يقول على غير مثال لانهم يعرفون أمثالا فتركوه وأعذر بالخطأ منكم
وهم أخطؤا فيما لا يعلمون ولا أعلمكم إلا أعظم وزر امنهم اذ تركتم ما تعرفون من القياس على الأصول التي
لا تجهلون فان قلتم فنحن تركنا القياس على غير جهالة بالأصل قيل فان كان القياس حقا وانتم خالفتم
الحق عاين به وفي ذلك من المأثم ما ان جهلتموه لم تستأهلوا أن تقولوا في العلم وان زعمتم أن واسعكم ترك
القياس والقول بما نسخ في أوهاكم وحضر أذهانكم واستجسته مما سمعكم حججكم بما وصفتنا من القرآن
ثم السنة وما يدل عليه الاجماع من أن ليس لأحد أن يقول لا بعلم ولا ما تختلفون فيه من أن الجاكم لو تدعى
عنده رجلا في ثوب أو عبد تباعد عيالم يكن للحاكم اذا كان مشكلا أن يحكم فيه وكان عليه أن يدعو
أهل العلم به فيسألهم عما تدعى فيه هل هو عيب فان تطالب بقيمة عيب فيه وقد فات سألهم عن قيمته فلو
قال أفضلهم ديناً وعلماً إلى جاهل بسوق اليوم وان كنت عالماً بها قبل اليوم ولكي أقول فيه لم يسعه أن
يقبل قوله بجهالته بسوق يومه وقبل قول من يعرف سوق يومه ولو جاء من يعرف سوق يومه فقال اذا قست
هذا بغيره مما يباع وقومته على ما مضى وكان عيبه دلتى القياس على كذا ولكني أستحسن غيره لم يحل له أن
يقبل استحسانه وحرم عليه إلا أن يحكم بما يقال انه قيمة مثله في يومه وكذلك هذا في امرأة أصيبت بصداد
فاسد يقال كم صداد مثله في الجمال والمال والصراحة والشباب واللب والأدب فلو قيل مائة دينار ولكننا
نستحسن أن نزيدها درهماً ونقصها لم يحل له وقال الذي يقول أستحسن أن أزيدها وأنقصها ليس ذلك
لي ولألك وعلى الزوج صدق مثله اذا حكم بمثل هذا في المال الذي تقل رزيتة على من أخذ منه ولم يوسع
فيه الاستحسان وألزم فيه القياس أهل العلم به ولم يجعل لأهل الجهالة قياسا فيه لانهم لا يعلمون ما يقيسون
عليه فإل الله وحرامه من الدماء والفروج وعظيم الأمور أولى أن يلزم الحكماء والمفتين (قال الشافعي)
أفرأيت اذا قال الحاكم والمفتي في النازلة ليس فيها نص خبر ولا قياس وقال أستحسن فلا بد أن يزعم أن جازرا
لغيره أن يستحسن خلافه فيقول كل حاكم في بلد ومفت بما يستحسن فيقال في الشيء الواحد يضرب من
الحكم والفتيا فان كان هذا جازرا عندهم فقد أهملوا أنفسهم فحكموا حيث شاءوا وان كان ضيقا فلا يجوز
أن يدخلوا فيه وان قال الذي يرى منهم ترك القياس بل على الناس اتباع ما قلت قيل له من أمر بظاعتك حتى

وأنه صلى في مرط ميمونة
بعضه عليه وبعضه
على ميمونة لأن بعض
مرطها إذا كان عليها
فأقل ما علم منه
ما يستخرجها مضطجعة
ووصلى النبي عليه السلام
في بعضه قائما ويتعطل
بعضه بينه وبينها أو
يسترها قاعدة فيكون
يحيط بها جالسة ويتعطل
بعضه بينه وبينها فلا
يمكن أن يستره أبدا
الآن يأتزربه اثترارا
وليس على عاتق المؤثرين
في هذا الحال من الأزار
شيء ولا يمكن في ثوب في
دهرنا أن يأتزربه ثم
يرده على عاتقه أو
أحدهما يسترها وقلا
يمكن هذا في ثوب في
الدنيا اليوم وكذلك روى
عن النبي عليه السلام
أنه قال إذا صلى أحدكم
في الثوب الواحد
فليتشعبه فإن لم يكفه
فليأتزبه (قال الشافعي)
وإذا صلى الرجل فيما
يواري عورته أجزأته
صلاته وعورته ما بين
سرتة وركبته وليس
السرة والركبة من
العورة

(باب الكلام في
الصلاة)

حدثنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي

يكون على الناس اتباعك أو رأيت أن ادعى عليك هذا أنطيعه أم تقول لا أطيع إلا من أمرت بطاعته
فكذلك لا طاعة لك على أحد وإنما الطاعة لله أو رسول الله بطاعته والحق فيما أمر الله ورسوله باتباعه
ودل الله ورسوله عليه نصا واستنباطا بدلائل أو رأيت إذا أمر الله بالتوجه قبل البيت وهو مغيب عن التوجه
هل جعل له أن يتوجه إلا بالاجتهاد بطلب الدلائل عليه أو رأيت إذا أمر بشهادة العدل فدل على أن
لا يقبل غيرها هل يعرف العدل من غيره لا بطلب الدلائل على عدله أو رأيت إذا أمر بالحكم بالمثل في الصيد
هل أمر أن يحكم الأباة يحكم بنظره فكل هذا اجتهاد وقياس أو رأيت إذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم
بالاجتهاد في الحكم هل يكون مجتهدا على غير طلب عين وطلب العين لا يكون إلا بتابع الدلائل عليها وذلك
القياس لأن محال أن يقال اجتهاد في طلب شيء من لم يطلبه باحتياله والاستدلال عليه لا يكون طائفاً من
سخ على وجهه أو خطر يناله منه (قال الشافعي) وأنه يلزم من ترك القياس أكثر مما ذكرت وفي بعضه
ما قام عليه الخطة وأسأل الله تعالى لي ولجميع خلفاء التوفيق وليس للحاكم أن يقبل ولا يوالي أن يدع أحدا
ولا ينبغي للفتى أن يفتي أحدا إلا متى يجمع أن يكون عالما بالكتاب وعلم ناسخه ومنسوخه وخاصة وعامة
وأدبه وعالم بالنسب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقارب أهل العلم قديما وحديثا وعالما بالسان العرب عاقلا
عزيم بين المشتبه ويعقل القياس وأن عدم واحد من هذه الخصال لم يجعل له أن يقول قناسا وكذلك لو كان
عالما بالأصول غير عاقل للقياس الذي هو الفرع لم يجوز أن يقال لرجل قس وهو لا يعقل القياس وإن كان
عاقلا للقياس وهو مضيع لعلم الأصول أو شيء من المبحر أن يقال له قس على ما لا تعلم كما لا يجوز أن يقال قس
لأعني وصفته له اجعل كذا عن يمينك وكذا عن يسارك ولذا بلغت كذا فانتقل متيامنا وهو لا يبصر ما قيل له
يجعله يميننا ويسارنا أو يقال سر بلاد أول سر شافط ولم يأتها قط وليس له فهم علم يعرفه ولا يثبت له فيها قصد سميت
يضبطه لأنه يسير فيها على غير مثال قوم وكما لا يجوز لعالم بسوق سلعة منذ زمان ثم خفيت عنه سنة أن يقال له
قوم عبد من صفته كذا لأن السوق تختلف ولا لرجل أبصر بعض صف من التجارات وجهل غير صفته
والغير الذي جهل لادلالة عليه بعض علم الذي علم قوم كذا كما لا يقال لبناء انظر قيمة الخياطة ولا الخياط انظر
قيمة البناء فإن قال قائل فقد حكم وأفتى من لم يجمع ما رصف قيل فقد رأيت أحكامهم وقيامهم فرأيت
كثيرا منها متضادا متباينا ورأيت كل واحد من الفريقين يخطئ صاحبه في حكمه وقياسه والله تعالى
المستعان فإن قال قائل رأيت ما اجتهد به المحتهدون كيف الحق فيه عند الله قيل لا يجوز فيه عندنا
والله تعالى أعلم أن يكون الحق فيه عند الله كله الا واحدا لأن علم الله عز وجل وأحكامه واحد لا يستواء
السرائر والعلانية عنده وأن علمه بكل واحد جعل ثاؤسواء فإن قيل من له أن يجتهد فيقيس على كتاب
أو سنة هل يختلفون ويسعهم الاختلاف أو يقال لهم انختلفوا مضيقون كلهم أو يخطئون أو لبعضهم
مخطئ وبعضهم مصيب قيل لا يجوز على واحد منهم ان يختلفوا إن كان من له الاجتهاد وذهب مذهبا
محملا أن يقال له أخطأ مطلقا ولكن يقال لكل واحد منهم قد أخطأ فيما كلف وأصاب فيه ولم يكلف علم
الغيب الذي لم يطلع عليه أحد فإن قال قائل فدل لي من خدائشاً قيل لا مثال أدل عليه من الغيب عن
المسجد الحرام واستقباله فإذا اجتهد رجلان (٢) بالطريقين عالمان بالجوم والرياح والشمس والقمر فرأى
أحدهما القبلة متيامنا منه ورأى أحدهما القبلة متخرفة عن حيث رأى صاحبه كان على كل واحد منهما
أن يصلي حيث يرى ولا يتبع صاحبه إذا أداد اجتهاده إلى غير ما أدى صاحبه اجتهاده إليه ولم يكلف واحد
منهما صواب عين البيت لأنه لا يرام وقد أدى ما كلف من التوجه إليه بالدلائل عليه وإن قيل فيلزم أحدهما
اسم الخطأ قيل أما فيما كلف فلا وأما خطأ عين البيت فممن لان البيت لا يكون في جهتين وإن قيل
فيكون مطيعا بالخطأ قيل هذا مثل جاحد يكون مطيعا بالصواب لما كلف من الاجتهاد وغيره ثم بالخطأ

قال أخبرنا سفيان عن
عاصم بن أبي النجود
عن أبي وائل عن عبد الله
قال كنا سلم على رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وهو في الصلاة قبل أن
تأتي أرض الحبشة
فوجدنا وهو في الصلاة
فلما رجعنا من أرض
الحبشة أتته لأسلم
عليه فوجدته يصلي
فسلمت عليه فلم ير دعلي
فأخذني مأقرب وما بعد
جلس حتى إذا قضى
صلاته أتته فقال ان
الله يحدث من أمره ما
يشاء وإن مما أحدث الله
أن لا تتكلموا في الصلاة
حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن أيوب
عن محمد بن سيرين عن
أبي هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
انصرف من اثنتين فقال
له ذو البدين أفصرت
الصلاة أم نسيت يا رسول
الله فقال رسول الله
أصدق ذو البدين
فقال الناس نعم فقام
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فصلى اثنتين
آخرين ثم سلم ثم كبر
فسجد مثل سجوده أو
أطول ثم رفع ثم كبر
فسجد مثل سجوده أو
أطول ثم رفع * أخبرنا
مالك عن داود بن الحصين

اذ لم يكلف صواب المغيب العين عنه فاذ لم يكلف صوابه لم يكن عليه خطأ ما لم يجعل عليه صواب عينه فان
قيل أفقد سنة تدل على ما وصفت قيل نعم ، أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن عبد الله بن الهاد
عن محمد بن إبراهيم عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر قال
يزيد بن الهاد فحدثت بهذا الحديث أبا بكر بن محمد بن عمرو بن خزم فقال هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة
فان قال قائل فإمعن هذا قيل ما وصفت من أنه إذا اجتهد فجمع الصواب بالاجتهاد وصواب العين التي
اجتهد كان له حسنتان وإذا أصاب الاجتهاد وأخطأ العين التي أمر أن يجتهد في طلبها كانت له حسنة
ولا ثواب من يؤدي في أن يخطئ العين ويحسن من يؤدي أن يكف عنه وهذا يدل على ما وصفت من أنه
لم يكلف صواب العين في حال فان قيل ذم الله على الاختلاف قيل الاختلاف وجهان فأقام الله تعالى
به الحجته على خلقه حتى يكونوا على بيته منه ليس عليهم الاتباعه ولألهم مفارقة فلهذا اختل فوافيه فذلك الذي
ذم الله عليه والذي لا يحل الاختلاف فيه فان قال قائل ذلك قيل قال الله تعالى وما تفرق الذين أوتوا الكتاب
الامن بعد ما جاءتهم البينة فمن خالف نصوص كتاب لا يجتمع التأويل أو سنة قاعة فلا يحل له الخلاف ولا
أحسبه يحل له خلاف جماعة الناس وإن لم يكن في قولهم كتاب أو سنة ومن خالف في أمره فيه الاجتهاد
فذهب الى معنى يحتمل ما ذهب اليه ويكون عليه دلائل لم يكن في (١) من خلاف لغيره وذلك أنه
لا يخالف حينئذ كتابنا واصلنا سنة قاعة ولا جماعة ولا قياسا بأنه انما نظري القياس فأداه الى غير ما أدى
صاحبه اليه القياس كما أداه في التوجه للبيت بدلالة النجوم الى غير ما أدى اليه صاحبه فان قال ويكون هذا
في الحكم قيل نعم فان قيل فقل هذا اذا كان في الحكم دلالة على موضع الصواب قيل قد عرفنا هاهنا بعضه
وذلك أن تنزل نازلة تحتل أن تقاس فيوجد لها في الأصلين شبه فيذهب ذاهب الى أصل والآخر الى أصل غيره
فيختلفان فان قيل فهل يوجد السبيل الى أن يقيم أحدهما على صاحبه حجة في بعض ما اختلفا فيه قيل نعم
إن شاء الله تعالى بأن تنظر النازلة فان كانت تشبه أحدا الأصلين في معنى والآخر في اثنين صرفت الى الذي
أشبهته في الاثنين دون الذي أشبهته في واحد وهكذا اذا كان شبيها بأحد الأصلين أكثر فان قال قائل فقل
من هذا شيئا قيل لم يختلف الناس في أن لادية العبد يقتل خطأ مؤقته الاقيته فان كانت قيمته مائة درهم
أو أقل أو أكثر الى أن تكون أقل من عشرة آلاف درهم فعلى من قتله وذهب بعض المشرقيين الى أنه ان
زادت ديتة على عشرة آلاف درهم نقصها من عشرة آلاف درهم وقال لا يبلغ مهادية حر وقال بعض أصحابنا
ببلغ مهادية أحرار فاذا كان غنمه مائة درهم لم يرذ عليها صاحبه لان الحكم فيها أنها غنمه وكذلك اذا زادت على
دية أحرار أخذها سيده كما تقتل له دابة تسوى ديات أحرار فمؤخذ منته وكان هذا عندنا من قول من قال من
المشرقيين أمر الاجور أن يخطأ فيدل ما وصفت ثم عاد بعض المشرقيين فقال يقتل العبد بالعبد وأخذ الأحرار
بالعبد ولا يقص العبد من حر ولا من العبد فيما دون النفس فقلت لبعض من تقدم منهم ولم تقتل العبد
والأعبد بالعبد قودا ولم تقصدوا العبد من العبد فيما دون النفس قال من أصل ما ذهبنا اليه في العبيد اذا قتلوا
خطأ أن فيهم أثمانهم وأثمانهم كالذباب والمتاع فقلنا لا نقص لبعضهم من بعض في الجراح لانهم أموال
فقات لهم أفيقاس القصاص على الديار والأثمان أم القصاص يخالف للديات والأثمان فان كان يقاس على
الديات فلم تصنع شيئا قتلت عبدا يسوى ألف دينار بعبد يسوى خمسة دنانير وقتلت به عبدا كلهم غنمه أكثر
من غنمه ولم تصنع شيئا حين قتلت بعض العبيد ببعض وأنت تمثلهم بالهائم والمتاع وأن لا تقتل بهيمة بهيمة
لوقتلها فان زعمت أن الديار أصل والديات عبرة لآنك تقتل الرجل بالمرأة وديتها نصف دية الرجل فلم تذهب
مذهباً بتر كل القصاص بين العبيد فيما دون النفس اذا قتلت العبد بالعبد كان أن يتلف بعضه ببعضه أقل

عن أبي سفيان مولى ابن
 أبي أجدد قال سمعت
 أنس بن مالك يقول صلى لنا
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صلاة العصر
 فسلم من ركعتين فقام
 ذو اليمين فقال أقصرت
 الصلاة أم نسيت يا رسول
 الله فأقبل رسول الله صلى
 الله عليه وسلم على الناس
 فقال أصدق ذو اليمين
 فقالوا نعم فأمم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 ما بقى من الصلاة ثم
 سجد سجدتين وخر
 جالس بعد التسليم
 أخبرنا عبد الوهاب
 الثقفي عن خالد الحذاء
 عن أبي قلابة عن أبي
 المهلب عن عمران بن
 حصين قال سلم النبي في
 ثلاث ركعات من العصر
 ثم قام فدخل الحجر فقام
 آخر باقي رجل بسيط
 اليمين فتأدى يا رسول
 الله أقصرت الصلاة
 أم نسيت فخرج رسول
 الله مغضبا بجر رداءه
 فسأل فأخبر ففعل تلك
 الركعة التي كان تركها
 ثم سلم ثم سجد سجدتين
 ثم سلم (قال الشافعي)
 فيها سجدتين فأنزل
 ففعل ان حتما أن
 لا يعبد أحد الكلام
 في الصلاة وهوذا كر
 لأنه فيها فان فعل
 انتقضت صلاته وكان

وان اختلفت آرائهم مع ما يلزم من هذا القول قال وما يلزم مني بقولي هذا قلت أنت تزعم أن من قتل
 عدو الله الكفار وعلمه ما على من قتل الحرم الاثم لانه مسلم عليه فرض الله له حرمة الاسلام ولا تزعم
 هذا فمن قتل بعيرا أو حرقت متاعا وترغم أن على العبد حلالا وحراما وحدها ووافرائض وليس هذا على البهائم
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان الله عز وجل حكم على عباده حكمين حكم فيما بينهم وبينه أن أثابهم وعاقبهم
 على ما أسروا وكافلهم بما أعلنوا وأعلمهم أقامة الحج على ما بينهم وبينها لهم أنه علم سرائرهم وعلم علانيتهم
 فقال يعلم السر وأخفى وقال يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور وخلق له لا يعاين الا ما شاء عز وجل
 وجب علم السرائر عن عبادده وبعث فيهم رسلا فقاموا بأحكامه على خلقه وأبان لرسوله وخلقه أحكام
 خلقه في الدنيا على ما أظهر وأباح دما أهل الكفر من خلقه فقال اقتلوا المشركين حيث وجدوهم
 وحرم دماءهم ان أظهر والاسلام فقال وقتلواهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله وقال وما كان
 لمؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ وقال ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم فجعل حيث دماء المشركين
 مباحة وقتلهم حتما وفرضا عليهم ان لم يظهر والايان ثم أظهره قوم من المنافقين فأخبر الله نبيه عنهم أن
 ما يخفون خلاف ما يعلنون فقال يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد اسلامهم وقال
 سيحلفون بالله لكم اذا انقلبتم اليهم لتعرضوا عنهم فأعرضوا عنهم مع ما ذكره المنافقين فلم يجعل لنبيه قتلهم اذا
 أظهر والايان ولم يمنعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من كلمة المسلمين ولا مرائتهم (قال الشافعي)
 رحمه الله ورأيت مثل هذا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت
 أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها عصموا مني دماهم وأموالهم الا بحقوقهم وحسابهم على الله
 وقال المقداد رأيت يا رسول الله لو أن مشركا قاتلني فقطع يدي ثم لاذ مني بشجرة فأسلم أفاقته قال لا تقتله
 وقال الله تبارك وتعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادت الا أنفسهم وقال عز وجل ويدبر
 عن الالهاب الآية فحكم بالايان بينهما اذا كان الزوج يعلم من المرأة ما لا يعلمه الأجنبية ودرأ عنه وعنهما
 بها على أن أحدهما كاذب وحكم في الرجل يقذف زوجته أن يحسد إن لم يأت بأربعة شهداء على
 ما قال ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين العجاف وأمر أنه بنى زوجها وقذفها بشرب لبن السمماء
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروها فإن جاءت به يعني الولد أسهم أدعج عظيم الألتين فلا أراه الا
 صدق وتلك صفة شرب لبن السمماء الذي قذفها به زوجها وزعم أن حبلها منه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وان
 جاءت به أحيمر كانه وحره فلا أراه الا كذب عليها وكانت تلك الصفة صفه زوجها فخاف به يشبهه شرب لبن
 السمماء فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان أمره بيني وبينك لا ما حكم الله أي لكان لي فيه قضاء غيره يعني والله
 أعلم لبيان الدلالة بصدق زوجها فلما كانت الدلالة لا تكون عند العباد إحاطة دل ذلك على ابطال كل
 ما لم يكن إحاطة عند العباد من الدلائل ان لم (٢) يرواه من الحكم عليه لم يمنع مما وجب عليه أو تقوم
 عليه بينة فيؤخذ من حيث أمر الله أن يؤخذ لا يؤخذ بدلالة وطلق ركانة بن عبد رزاق أنه البتة ثم
 أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأحلفه ما أراد الا واحدة وردت عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لما
 كان كلامه محتملا لأن لم يرد الا واحدة جعل القول قوله كما حكم الله فيمن أظهر الايمان بأن القول قوله
 في الدنيا فيسكن المؤمنين ويوارث المؤمنين وأعلم بأن سرائرهم على غير ما أظهر واياه يغلب على من سمع
 طلاق البتة أنه يريد الابتناء الذي لا غاية له من الطلاق وجاء رجل من بني نزار فقال ان أمر أتى ولدت غلاما
 أسود فجعل يعرض بالقذف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من ابل قال نعم قال ما ألوانها قال حمر
 قال فهل فيها من أورك قال نعم قال فأني أتاه قال لعله نزع عرق قال ولعل هذا نزع عرق ولم يحكم عليه
 بحذو لسان اذ لم يصرح بالقذف لانه قد يحتمل أن لا يكون أراد قذفا وان كان الأغلب على سامعه أنه أراد

(٢) كذا في النسخة بهذا التحريف وحرر كتبه محمده

عليه أن يستأنف صلاة

غيرها لحديث ابن مسعود
عن النبي ثم ما لا أعلم
فيه مخالفاً لمن لقيت من
أهل العلم قال ومن
تكلم في الصلاة وهو يرى
أنه قد أكملها أو نسي
أنه في صلاة فتكلم فيها
بنى على صلاته وسجد
للسهو ولحديث ذي
اليدنين وأن من تكلم
في هذه الحال فاعما
تكلم وهو يرى أنه في
غير صلاة والكلام في
غير الصلاة مباح وليس
يخالف حديث ابن
مسعود حديث ذي
اليدنين وحديث ابن
مسعود في الكلام
جمله ودل حديث ذي
اليدنين على أن رسول
الله فرق بين كلام العامد
والناسي لأنه في صلاة
أو المتكلم وهو يرى أنه
قد أكمل الصلاة

باب الخلاف في الكلام
في الصلاة ساهياً

حدثنا الزبيدي قال
قال الشافعي نخالفنا
بعض الناس في الكلام
في الصلاة وجمع علينا فيها
سجداً ما جمعنا عليها في
شيء غيره إلا في الميم مع
الشاهد ومستثنى
أخرين (قال الشافعي)
فسميته يقول حديث

القصيف مع أن أحكام الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم تدل على ما وصفت من أنه لا يجوز للحاكم أن يحكم بالظن وإن كانت له عليه دلائل قريبة فلا يحكم إلا من حيث أمره الله بالبينّة تقوم على المدعى عليه أو إقرار منه بالإقرارين وكما حكم الله أن ما أظهر فله حكمه كذلك حكم أن ما أظهر فعليه حكمه لأنه أباح الدم بالكفر وإن كان قولاً فلا يجوز في شيء من الأحكام بين العباد أن يحكم فيه إلا بالظاهر لا بالدلائل

(كتاب الرد على محمد بن الحسن في باب الدييات)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال أخبرنا أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في الديّة على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم وزن سبعة وقال أهل المدينة على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثنا عشر ألف درهم وقال محمد بن الحسن بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه فرض على أهل الذهب ألف دينار في الديّة وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم حدثنا بذلك أبو حنيفة رضي الله عنه عن الهيثم عن الشعبي عن عمر بن الخطاب وزاد وعلى أهل البقر ما تبقره وعلى أهل الغنم ألف شاة أخبرنا سفيان الثوري قال أخبرني محمد بن عبد الرحمن عن الشعبي قال على أهل الورق عشرة آلاف درهم وعلى أهل الذهب ألف دينار وقال أهل المدينة إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرض على أهل الورق اثني عشر ألف درهم وقال محمد بن الحسن كلا الفريقين روى عن عمر وانظر رأي الروايتين أقرب إلى ما قال المسلمون في غير هذا فهو الحق أجمع المسلمون جميع الاختلاف بينهم في القولين كافة أهل الحجاز وأهل العراق أن ليس في أقل من عشرين ديناراً من الذهب صدقة وليس في أقل من مائتي درهم من الورق صدقة فجعلوا لكل دينار عشرة دراهم ففرضوا الزكاة على هذا الاختلاف فيه بينهم فإذا فرضوا هذا في الصدقة فكيف ينبغي لهم أن يفرضوا الديّة أكل دينار بعشرة دراهم أو يفرضوا كل دينار باثني عشر درهماً إنما ينبغي أن يفرضوا الديّة بما يفرضون عليه الزكاة وقد جاء عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعبد الله بن مسعود أنهم ما قالوا لا تقطع اليد إلا في ديناراً وعشرة دراهم فجعلوا الدينار بمنزلة العشرة الدراهم فعلى هذا الأخرى ما فرضوا في مثل هذا فإن زاد سعراً ونقص لم ينظر في ذلك ألا ترى لو كان له مائة درهم وعشرة دنانير وجب في ذلك الزكاة وجعل في كل صنف منها زكاة وجعل ديناراً على عشرة دراهم فهذا أمر واضح ليس ينبغي لهم أن يفرضوا الديّة فيه الأعلى ما فرضت عليه الزكاة ونحوها ونحن فيما نظن أعلم بفريضة عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين فرض الديّة دراهم من أهل المدينة لأن الدراهم على أهل العراق وإنما كان يؤدى الديّة أهل العراق وقد صدق أهل المدينة أن عمر رضي الله عنه فرض الديّة اثني عشر ألف درهم ولكنه فرضها اثني عشر ألف درهم وزن ستة أخبرنا الثوري عن المغيرة عن إبراهيم النخعي قال كانت الديّة الإبل الصغير والكبير كل بعير بمائة وعشرين درهماً وزن ستة فذلك عشرة آلاف درهم (٣) وقيل لشريك بن عبد الله أن رجلاً من المسلمين قال شريك قال أبو اسحق فأتى رجل منا رجل من العدو وضربه فأصاب رجلاً منا فكبّه على وجهه حتى وقع على حاجبيه وأنفه وحلته وصدره فقتل في عثماني بن عفان رضي الله عنه اثني عشر ألف درهم وكانت الدراهم يومئذ وزن ستة (قال الشافعي) روى مكحول وعمر بن شعيب وعدد من الحجازيين أن عمر فرض الديّة اثني عشر ألف درهم ولم أعلم بالحجاز أحد خالف فيه عن الحجازيين ولا عن عثمان بن عفان ومن قال الديّة اثنا عشر ألف درهم ابن عباس وأبو هريرة وعائشة ولا أعلم بالحجاز أحد خالف في ذلك قد عايناه ولا حديثاً ولقد روى عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى بالديّة اثني عشر ألف درهم وزعم عكرمة أنه نزل فيه وما نقيموا إلا أن أغناهم الله ورسوله من فضله فرغم محمد بن الحسن عن عمر حديثين مختلفين قال في أحدهما فرض الديّة عشرة آلاف درهم

النبي لم يصل في مسجده
 إلا بعد هجرته من مكة
 قال بلى قلت حديث
 عمران بذلك على أن
 حديث ابن مسعود
 ليس بنسخ لحديث
 ذي الدين وأبو هريرة
 يقول صلى بنار رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 قال فلا أدري ما صحبه
 أبو هريرة قلت قد بدأنا
 بما فيه الكفاية من
 حديث عمران الذي
 لا يشك كل عليك وأبو
 هريرة إنما صحب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 بخير وقال أبو هريرة
 صحبت النبي صلى الله
 عليه وسلم بالمدينة ثلاث
 سنين وأربعاً « قال
 الربيع » أنا شكت
 وقد أقام النبي بالمدينة
 سنين سوى ما أقام
 بمكة بعد مقدم ابن
 مسعود وقبل يحبه
 أبو هريرة فيجوز أن
 يكون حديث ابن
 مسعود نكاحاً لما بعده
 قال لا قلت له لو كان
 حديث ابن مسعود
 مخالفاً لحديث عمران
 وأبي هريرة كما قلت
 وكان عدم الكلام وأنت
 تعلم أنك في صلاة كهو
 إذا تكلمت وأنت ترى
 أنك أكمات الصلاة
 أو نسيت الصلاة كان
 حديث ابن مسعود

ونصف زبيب ووسقين ونصف تمرزكاة قال ليس ذلك له حتى يكون من كل واحد منهما ما يجب فيه الزكاة
 قال وكذلك في عشرين شاة وخمسة عشرة بقرة قال نعم قيل ولم قال لان كل واحد منهما نصف غير نصف
 صاحبه قيل وكذلك الخنطة والشعير لا ينضم واحد منهما الى صاحبه قال نعم قيل فالخنطة من الشعير والتمر
 من الزبيب أقرب والذهب من الورق في القيمة واللون قال ومما القرب ولهذا وكل واحد منهما ما نصف
 قيل فكيف جعت بين الأبعد المختلف من الفضة والذهب وأبيت أن تجمع ما بين الأقرب المختلف قال
 فأنا نقول هذا قلنا فن قال لا قلنا فقياس قال لا قلنا لا قياس ولا أثر
 قال فإن بعض أصحابكم يقول معنا قلنا فإن كانت الخنطة انما هي لك بأن ذلك صاحب بقوله معك فهو
 يجمع بين الخنطة والشعير والسمت فيضم بعضها الى بعض ويجمع بين القطنية قال هذا خطأ قلنا وما ذلك
 على خطئه أليس إذا قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة فأنما عني من نصف واحد
 لا من نصفين قال نعم قلنا فأرأيت أن قال لك هي نصف واحد قال إذا يقول لي ما يعرف العقل غيره فلا أقبله
 منه ما قيمتها ولا خلقها واحدة قلنا فالذهب أبعد من الورق في القيمة والخنطة من الخنطة من الشعير والسمت
 فأراك تتخذ قوله إذا وافقت حجة وترغم في موضع غيره من قوله أنه يخطئ ويحيل وقلنا لا يثبت عن ابن
 مسعود ما ذكر من القطع في عشرة دراهم وأنت تروى عن الثوري عن عيسى بن أبي عزة عن الشعبي عن
 ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع سارقاً في خمسة دراهم قال هذا مقطوع قلنا والذي رويت عنه
 القطع في عشرة دراهم عن ابن مسعود مقطوع برأيه عن رجل أدنى في الثقة عنده من رواية هذا وأما
 روايتنا عن علي بن جعفر بن محمد روى عن أبيه أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال القطع في ربع دينار
 فصاعداً أخبرنا بذلك حاتم بن اسمعيل قال هذا منقطع قلنا وحديثكم مقطوع عن رجل لا يعرفه فان
 قال قائل فأنما جعنا بين الذهب والفضة في الزكاة من قبل أنهم ما عن لكل شيء قيل له ان شاء الله تعالى
 أفيسكونان على الكل شيء مجموعين فان قال ماتعني مجموعين قيل يقال لك أرايت من استمال للرجل متاعاً
 بغرم قيمته ذهباً وورقاً وأحدهما فان قال بل أحدهما وأنما يقوم الورق على أهل الورق الذين هي أموالهم
 والذهب على أهل الذهب الذين هي أموالهم قيل فما سمعك جعت بين ما في قيمة ما استهلك ولا في دية وما أنت
 إلا تفرد كل واحد منهما على حدته فكيف لم تفردهما هكذا في الزكاة أورايت إذا كانا والابل والبقر والغنم
 تجتمع في أنها أثمان لا أحرار المقسولين أن يجمع بينهما في الزكاة فان قلت لا وليس اجتماعها في شيء يدل على
 اجتماعها في غيره قيل فهكذا ما أخرجت الأرض مما فيه الزكاة وفيه العشرة كما فهو مجتمع في أن فيه العشر
 كما في الذهب والورق ربع العشر ويفترق في أنه ليس بشئ كما الذهب والورق عندك ثمن لكل شيء
 ويفترق في أنه ما كولا كما الذهب والورق عندك غير ما كولا أفجمع بينه اجتماعهما فيما وصفنا فان قال لا
 ولا يدلني اجتماعه في معنى ولا في معان أن أجمع بينه في كل شيء قيل فهكذا فافعل في الجمع بين الذهب
 والفضة أخبرنا سفيان قال أخبرنا المعيرة عن إبراهيم أنه قال لا يكون شبه العمد إلا في النفس والعبد
 ما أصبت بسلاح والخطأ إذا تعمدت الشيء فأصبت غيره وشبه العمد كل شيء تعمدت ضربه بلا سلاح

((القصص بين العبيد والاحرار))

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا قود بين العبيد والاحرار إلا في النفس فإن العبد إذا قتل حرامت عبداً أو
 قتله الحر تعمداً قتل به وقال أهل المدينة ليس بين العبيد والاحرار قود إلا أن يقتل العبد الحر فيقتل العبد
 بالحر وقال محمد بن الحسن كيف يكون نفسان تقتل بصاحبتهما أن قتلها الأخرى ولا تقتل بها الأخرى أن
 قتلها قالوا لنقصان العبد عن نفس الحر فهذا الرجل يقتل المرأة عمداً ودية نصف دية الرجل فيقتل بها

وكذا في الوجه الأول وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال إذا قتل الحر العبد منه قتل به
 أخبرنا محمد بن أبي نعيم عن صالح القرظي عن حماد بن إبراهيم أنه قال ليس بين الرجال والنساء ولا بين الأحرار
 والمملوكين فيما بينهم قصاص فيما دون النفس (قال الشافعي) إذا كان الحر القاتل للعبد فلا قود بينهما في
 نفس ولا غيرها وإذا قتل العبد الحر أو حرجه فلا وليا الحر أن يستقيد وامته في النفس وللحر أن يستقيد
 منه في الجراح إن شاء أو يأخذ الأرض في عنقه إن شاء وينزع القود قال محمد بن الحسن إن المدينين زعموا أنهم
 إنما كروا إذا قتل العبد من الحر لقص نفس العبد عن نفس الحر وقد يقيدون المرأة من الرجل وهي أنقص
 نفساً منه (قال الشافعي) رحمه الله ولا أعرف من قال هذا ولا احتج به عليه من المدينين إلا أن يقوله له
 من ينسبونه إلى علم فيمعلق به وأما منعتنا من قود العبد من الحر ما لا اختلاف بيننا فيه والسبب الذي قلناه له مع
 الاتباع أن الحر كامل الأمر في أحكام الإسلام والعبد ناقص الأمر في عام أحكام الإسلام وفي الحدود وفيما
 ينصف منها بان حذو نصف حد الحر ويقذف فلا يحذله قاذفه ولا يرث ولا يورث ولا تجوز شهادته ولا يأخذ
 سهمان حضرة القتال وأما المرأة فكاملة الأمر في الحرية والإسلام وحذوها وحد الرجل في كل شيء سواء
 وميراثها ثابت بما جعل الله لها وشهادتها جائزة حيث أجيزت وليست بمن عليه فرض الجهاد فلذلك لا تأخذ
 سهماً ولو كان المعنى الذي روى محمد بن عيسى عن روى عنه من المدينين أنه لنقص الذية كان المدينون قد يجعلون
 في نفس العبد قيمته وإن كانت عدد ديات أحرار فكان ينبغي لهم أن لا يقتلوا العبد الذي قيمته ألف دينار بجزء
 انما قيمته ألف دينار ولكن الذية ليست عندهم من معنى القصاص بسبيل وقول محمد بن الحسن ينقص
 بعضه بعضاً أرايت إذا قتله به وأقاد النفس التي هي جماع البدن كله من الحر بنفس العبد فكيف لا يقصه
 منه في موصضة إذا كان الكل بالكل فالعض بالعض أولى وإن جاز لأخذ أن يفرق بينهم جاز لغيره أن يقصه
 منه في الجراح ولا يقصه منه في النفس ثم جاز لغيره أن يعرض الجراح فيقصه في بعضها ولا يقصه في بعض
 في الموضع الذي ذكر الله عز وجل فيه القصاص فقال النفس بالنفس الآية إلى قوله والحر فوج قصاص
 وأصل ما يذهب إليه محمد بن الحسن في الفقه أنه لا يجوز أن يقال بشيء من الفقه إلا بخبر لازم أو قياس وهذا
 من قوله ليس بخبر لازم فيما علمت وضد القياس فاما قول محمد بن الحسن رحمه الله تعالى كيف يكون نفسان
 تقتل أحدهما بالآخرى ولا تقتل الأخرى بها قلنا نقص القاتل فإذا كان القاتل ناقص الحرمة لم يكن النقص
 عنده من أن يقتل إذا قتل من هو أعظم حرمة منه والنقص لا يمنع القود وانما منع الزيادة فان قال قائل
 فأوجده يقوله مثل هذا قيل نعم وأعظم منه يزعم أن رجلاً لو قتل أباه قتل به ولو قتله أبوه لم يقتل به لفضل
 الأبوة على الولد وحرمة ما واحدة يزعم أن رجلاً لو قتل عبده لم يقتله به ولو قتله عبده قتل به ولو قتل مستأماً
 لم يقتل به ولو قتله المستأمن يقتل به

﴿الرجلان يقتلان الرجل أحدهما من يجب عليه القصاص﴾

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الصغير والكبير يقتلان الرجل جميعاً إذا ان على الكبير نصف الذية في ماله
 وعلى الصغير نصف الذية على عاقلته وقال أهل المدينة يقتل الكبير ويكون على الصغير نصف الذية قال
 محمد بن الحسن وكيف يقتل الكبير وقد شركه في الدم من لا قود عليه أرايت لو أن رجلاً قتل نفسه هو ورجل
 آخر معه أكن على ذلك الرجل القود وقد شركه في دم المقتول نفسه ينبغي لمن قال القول الأول أن يقول
 هذا أيضاً أرايت لو أن رجلاً وجب عليه القود في قطع يده فقطعت يده وجاء رجل آخر فقطع رجليه فمات
 من القطعين جميعاً يقتل الذي قطع الرجل وقد شركه في الدم حذو من حذو الله أرايت لو أن رجلاً عقره
 سبع وشججه رجل موصضة عمداً فمات من ذلك كله أقتل صاحب الموصضة الضارب وقد شركه في الدم من ليس

في الصلاة مباحاً ولكنه
 ليس بمانع ولا منسوخ
 ولكن وجهه ما ذكر
 من أنه لا يميز الكلام
 في الصلاة على الذكر
 وأن التكلم في الصلاة
 إذا كان هكذا يقصد
 الصلاة وإذا كان التسيان
 والسهو وتكلم وهو
 يرى أن الكلام مباح بان
 يرى أن قد قضي الصلاة
 أو نسي أنه فيها لم يفسد
 الصلاة قال فأنتم تروون
 أن ذا اليمين قتل بيد
 قلت فاجعل هذا كيف
 شئت أليست صلاة النبي
 بالمدينة في حديث
 عمران بن حصين
 والمدينة إنما كانت
 بعد حديث ابن مسعود
 بحكمة قال بلى قلت
 وليست لك إذا كان كما
 أردت فيه حجة لما
 وصفت وقد كانت
 بدر بعد مقدم النبي صلى
 الله عليه وسلم المدينة
 بستة عشر شهراً قال
 أئذ واليد الذي رويتم
 عنه المقتول ببدر
 قلت لا عمران يسميه
 الخبر باقي ويقول قصير
 اليمين أو مبدئ اليمين
 والمقتول ببدر ذو
 الثمانين ولو كان كلاهما
 ذا اليمين كان اسماً
 يشبه أن يكون وافق

في فعله قودولا أرض ينبغي لمن قال هذا أن يقول لو أن رجلا وصيبا سرقة واحدة أنه يقطع الرجل ويترك
الصبي وينبغي له أيضا أن يقول لو أن رجلين سرقا من رجل ألف درهم لأحدهما فيها شرك قطع الذي لا شرك
له ولا يقطع الذي لا شرك أرايتم رجلا وصيبا فعماسيا بأيديهم ما فضر به رجلا ضربة واحدة فمات من
تلك الضربة أتكون ضربة واحدة بعضها عمدا فيه القود وبعضها خطأ فان كان ذلك عنكم فأياها العمد
وأياها الخطأ أرايتم أن رفع رجلا نسيفا فضر به أحد هما متعمدين لذلك فمات من تلك الضربة وهي
ضربه وضربة صاحبه ولم ينفرد أحدهما بضربة دون صاحبه أيكون في هذا قود ليس في هذا قود إذا
أشرك في الدم شيء لا قود فيه ولا تبعض في شيء من النفس أرايتم رجلا ضرب رجلا فشجه موضحة خطأ ثم
ثني فشجه موضحة عدافات في مكانه من ذلك جميعا ينبغي في قولكم أن تجعلوا على عالمته نصف الدية بالشجة
الخطأ وتقتلوه بالشجة العمد فيكون رجل واحد عليه في نفس واحدة نصف الدية والقتل وينبغي لكم أن
تقولوا لو أن رجلا وجب له على رجل قصاص في شجة موضحة فاقص منه ثم زاد على حقه متعمدا فمات المقتص
منه من ذلك إنه يقتل الذي اقص بالزنا قال تعبد أخبرنا عباد بن العوام قال حدثنا هشام بن حسان عن
الحسن بن البصري أنه سئل عن قوم قتلوا رجلا عمدا فيهم مصاب قال تكون فيه الدية أخبرنا عباد بن العوام
قال أخبرنا عمر بن عامر عن إبراهيم النخعي أنه قال إذا دخل خطأ في عدو فهي دية (قال الشافعي) إذا قتل
الرجل البالغ والصبي معه أو المجنون مع رجلا وكان القتل منهم جميعا عمدا فلا يجوز عندي والله أعلم لم يمتل
اثنين بالغين قتلوا رجلا عمدا برجل إلا أن يقتل الرجل ويجعل نصف الدية على الصبي والمجنون وأصل هذا أن
ينظر إلى القتل فإذا كان عمدا كله لا يخالطه خطأ واشترك فيه اثنان أو ثلاثة فن كان عليه القود منهم أقيد
منه ومن زال عنه القود أزاله وجعل عليه حصته من الدية « قال الربيع » ترك الشافعي العاقلة لأنه
عمد عنده ولكنه مطروح عنه الصغير والمجنون فان قال قائل ما يشبه هذا قيل له الرجلان يقتلان الرجل
عمدا فيعفو الولي عن أحدهما أو يصالحه فلا يكون له سبيل على المعفو عنه ولا المصالح ويكون له السبيل
على الذي لم يعفو عنه فيقتله فيأخذ من أحد القاتلين بعض الدية أو يعفو عنه ويقتل الآخر فان قال قائل
فهذان كان عليهما القود فزال عن أحدهما بآزاله الولي قيل له أفرأيت أن أزاله الولي عنه أزال عن غيره
فان قال لا قيل وفعلهما واحد فان قال نعم قيل ويحكم على كل واحد منهما حكم نفسه لاحكم غيره فان
قال نعم قيل فانما كان هذا عندك هكذا في حدين فكيف إذا قتل الرجلان الرجل عمدا وأحد القاتلين
من عليه القود والآخر من لا قود عليه كيف لم تقدم من الذي عليه القود وتأخذ الدية من الذي لا قود عليه
مثل الصبي والمجنون والأب (قال الشافعي) ويقال له ان كنت انما رفعت القود في الصبي والمجنون يقتلان
الرجل ومعهما عاقل من قبل أن القلم مرفوع عنهما فكيف بأن أحدهما خطأ فقد تركت هذا الأصل
في الرجل المستامن بقتله مسلم ومستامن اذا كنت تحكم على المستامن لم تقتل المستامن وتجعل على المسلم
حصته من الدية أو رأيت أبأرجل ورجلا أجنبيا قتلوا رجلا لم تقتل الأجنبي وتجعل على الأب نصف الدية
إذا كان هؤلاء ممن يعقل ويكون عليه القود ولا يكون القلم عنه مرفوعا وتجعل عليه الدية في ماله لا على
عاقلته وتجعل عمده عمدا لا خطأ وتفرق بينه وبين الصغير والمعنوة فتزعم أن عمدا ولتلك خطأ وأن عمدهما
على عاقلته ما في الجنة في أن تجمع بين ما فرت بينه فان زعم أن حجة أن عد الصبي والمعنوة خطأ تعقله عاقلته
وعمد الأب يقتل ابنه معه غيره أو ليس معه غيره عمدا وزول عنه القود لمعني فيه ويجعل عليه الدية في ماله دون
عاقلته وكذلك عمدا المستامن يقتل المستامن مع المسلم اذا حكم عليه فاذا زعم أن الأجنبي اذا شرك الأب
والمستامن من اذا شرك المسلم في القتل قتل الذي عليه القود فقد ترك الأصل الذي اليه ذهب فأماما أدخل
على أصحابنا فأكثره لا يدخل عليهم وذلك قوله في الرجل تقطع يده في الحد والقصاص ثم يقطع آخر رجله

ان كان كما قلنا قال فما
تقول قلت أقول انه
مثل حديث ابن مسعود
غير مخالف حديث ذي
الدين فقال فانكم
خالفتهم حين فرعتم
حديث ذي الدين
قلت خالفناه في الأصل
قال لا ولكن في الفرع
قلت فانت خالفته في
نصه ومن خالف النص
عندك أسوأ حالا من
ضعف نظره فأخطأ
التفريع قال نعم وكل
غير معذور (قال
الشافعي) فقلت له
فانت خالفت أصله
وفرعه ولم تخالف نحن
من أصله ولا من فرعه
حرفا واحدا فعليك
ما عليك في خلافه وفيما
قلت من أنا خالفنا منه ما لم
نخالفه قال فأسألك حتى
أعلم أخالفه أم لا قلت
فسل قال ما تقول في امام
انصرف من اثنين فقال
له بعض من صلى معه
قد انصرف من اثنين
فسأل آخرين فقالوا
صدق قلت أما المأموم
الذي أخبره والذين
شهدوا أنه صدق وهم
على ذكر من أنه لم يقض
صلاته فصلاتهم فاسدة
قال فانت تروي أن النبي
صلى الله عليه وسلم قضى
وتقول قد قضى معه
من حضر وان لم تذكره

فيوت هذا الاقصاص فيه لانه مات من جناية حق وجناية باطل ولانه لومات من قطع اليد لم يكن له دية لان
يده قطعت في غير معصية الله عز وجل فلما كان لا باحة فيه موضع لم يجز أن يقتل به من قتله وقتله غير
منفرد به ولا شركة فيه بتعدو عليه عقل ولا قود قال وكذلك لو ضرب السبع جرحه وضربه آخر لم يكن عليه
قود من قبل أن جناية السبع لا عقل فيها ولا قود فأما جناية المجنون والصبي فتأبته عليهم ان لم تكن بقود
فبعقل واذا كانت جناتهم ما غير لغو والنفس مقتولة قتل عمد ومن قوله أن تقتل العشرة بواحد اذا قتلوه عمدا
ويجعل كل واحد منهم كانه قاتل على الانفراد حتى لو أزال القود عن بعضهم أخذ القود من الباقي لان أصل
القتل كان عمدا فاذا كان القتل خطأ لم يقتل فان قال فقتل الصبي والمعتوه خطأ قيل له هذا محال أن
ترغم أنه خطأ وهو عمد ولكن قد كانت فيها علة تمنع بها القصاص فان قال قائل أجعله على العاقلة كما
أجعل خطاه قيل وهذا ان رد عليك وجعل في أمه والهالم تجد فيه حجة ولو كانت فيه حجة كانت عليك في
الرجل يقتل ابنه مع الاجنبي وانت لا تجعل الدية الا في مال الأب لا على العاقلة وفي المستامن يقتل المستامن
معه مسلم والله أعلم

((في عقل المرأة)) (قال الشافعي) قال أبو حنيفة رضي الله عنه في عقل المرأة إن عقل جميع
جراحها ونفسها على النصف من عقل الرجل في جميع الأشياء وكذلك أخبرنا أبو حنيفة عن جاد عن ابراهيم
عن علي بن أبي طالب أنه قال عقل المرأة على النصف من عقل الرجل في النفس وفيما دونها وقال أهل
المدينة عقلها كعقله الى ثلث الدية فاصبعها كاصبعه وسننها كسنه وموضعتها كموضعتها ومنقلتها كمنقلته
فاذا كان الثلث أو أكثر من الثلث كان على النصف قال محمد بن الحسن وقدرى الذي قال أهل المدينة عن
زيد بن ثابت قال يستوى الرجل والمرأة في العقل الى الثلث ثم النصف فيما بقي أخبرنا أبو حنيفة رحمه الله تعالى
عن جاد عن ابراهيم عن زيد بن ثابت أنه قال يستوى الرجل والمرأة في العقل الى الثلث ثم النصف فيما بقي
وأخبرنا أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن جاد عن ابراهيم أنه قال قول علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه في
هذا أحب الى من قول زيد وأخبرنا محمد بن أبان عن جاد عن ابراهيم عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب
رضي الله تعالى عنهما أنهم ما قالوا عقل المرأة على النصف من دية الرجل في النفس وفيما دونها فقد اجمع عمر
وعلى على هذا فليس ينبغي أن يؤخذ بغيره وما يستدل به على صواب قول عمر وعلى أن المرأة اذا قطعت
اصبعها خطأ وجب على قاطعها في قول أهل المدينة عشرة دية الرجل فان قطع اصبعين وجب عليه عشرة
الدية فان قطع ثلاث أصابع وجب عليه ثلاثة أعشار الدية فان قطع أربع أصابع وجب عليه عشرة الدية
فاذا عظمت الجراحة قل العقل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القياس الذي لا يدفعه أحد يعقل ولا يخطئ به
أحد فيما نرى أن نفس المرأة اذا كان فيها من البية نصف دية الرجل وفي يدها نصف ما في يده ينبغي أن يكون
ما صغر من جراحها هكذا فلما كان هذا من الأمه والى لا يجوز لأحد أن يخطئ بها من جهة الرأي وكان ابن
المسيب يقول في ثلاث أصابع المرأة ثلاثون وفي أربع عشرون ويقال له حين عظم جرحها تنقص عقلها
فيقول هي السنة وكان يروى عن زيد بن ثابت أن المرأة تعاقل الرجل الى ثلث دية الرجل ثم تكون على
النصف من عقله لم يجز أن يخطئ أحد هذا الخطأ من جهة الرأي لان الخطأ انما يكون من جهة الرأي فيما
يمكن مثله فيكون رأي أصح من رأي فأما هذا فلا أحسب أحدا يخطئ بمثله الا اتباعا لما لا يجوز خلافه
عنده فلما قال ابن المسيب هي السنة أشبه أن يكون عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن عامة من أصحابه
ولم يشبه زيد أن يقول هذا من جهة الرأي لانه لا يحتمله الرأي فان قال قائل فقد روى عن علي بن أبي طالب
رضي الله عنه خلافه قيل فلا يثبت عن علي ولا عن عمر ولو ثبت كان يشبه أن يكونا قالا من جهة الرأي
الذي لا ينبغي لأحد أن يقول غيره فلا يكون قلة علم من قبل أن كل أحد يعقل ما قالا اذا كانت النفس على

نصف عقل نفسه واليد كان كذلك مادونهما ولا يكون فيما قال سعيد السنة اذا كانت تخالف القياس والعقل الا عن علم اتباع فيما نرى والله تعالى أعلم وقد كما نقول به على هذا المعنى ثم وثقت عنه وأسأل الله تعالى الخير من قبل أن نقد نجد منهم من يقول السنة ثم لا نجد لقوله السنة نفاذا بانها عن النبي صلى الله عليه وسلم فالقياس أولى بانها على النصف من عقل الرجل ولا يثبت عن زيد كشيئته عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه والله تعالى أعلم

فرضاً بعد فرض في فرض
عليه ما لم يكن فرضه
عليه ويخفف عنه بعض
فرضه قال أجل قلت
ولاشك نحن ولا أنت
ولا مسلم أن رسول الله لم
ينصرف الا وهو يرى
أن قدأ كمل الصلاة
قال أجل قلت فلما فعل
لم يدردو اليدين أقصرت
الصلاة بحادث من الله
أم نسي النبي وكان ذلك
بينافي مسئلته اذ قال
أقصرت الص - لاء أم
نسيت قال أجل قلت
ولم يقبل النبي من ذي
الدين اذ سأل غيره قال
أجل قلت ولما سأل
غيره احتمل أن يكون
سأل من لم يسمع كلامه
فككون مثله واحتمل
أن يكون سأل من سمع
كلامه ولم يسمع النبي رد
عليه فلما لم يسمع النبي
رد عليه كان في معنى ذي
الدين من أنه لم يستدل
النبي بقوله ولم يدرد
أقصرت الصلاة أم
نسي النبي فأجاباه ومعناه
معنى ذي الدين من أن

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في الرجل يضرب بطن الأمة فتلق جنينا ميتا إن كان غلاما ففيه نصف
عشر قيمته لو كان حيا وإن كان جارية ففيه باعشر قيمته لو كانت حية وقال أهل المدينة فيه عشر قيمة أمه
وقال محمد بن الحسن كيف فرض أهل المدينة في حنين الأمة الذكركر والآن شيئا واحدا وانما فرض رسول الله
صلى الله عليه وسلم في جنين الحرّة غرة عبدا أو أمة فقد رد ذلك بخمسين دينار أو الخمسون من دية الرجل نصف
عشر دية ومن دية المرأة عشر ديتها وينبغي أن يكون ذلك أيضا من قيمة الجنين لو كان حيا ليس من قيمه أمه
أرايتم لو ألفت الجنين حيا فمات كم كان يكون فيه أليس انما يكون فيه قيمته لا اختلاف بيننا وبينكم في ذلك
قالوا بلى قيل لهم فاتقوا ربكم ان كانت قيمته عشرين دينار فاعرم قاله عشرين دينار ثم ألفت آخر ميتا
أليس يغرم في قولكم عشرين أمه وأمه جارية تساوي خمسمائة دينار قالوا بلى يغرم عشر قيمته وهو خمسسون
دينارا قيل لهم فيكون القاتل غرم في الذي ألقته حيا أقل من الذي غرم فيه ميتا وانما ينبغي أن يغرم أكثر
في الذي ألقته حيا لأنه يغرم في الجنين الحر إذا ألقته حيا فمات الدية كاملة وإذا ألقته ميتا غرم غرة وانما
ينبغي أن يقاس جنين الأمة على ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنين الحرّة فيغرم في الميت أقل مما
يغرم في الحي وقد غرمتوه أنتم في جنين الأمة إذا ألقته ميتا أكثر مما غرمتوه في جنين الأمة إذا كان حيا فمات
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا ضرب الرجل بطن الأمة فألقت جنينا حيا ثم مات في الجنين قيمة نفسه وإذا
ألقته ميتا ففيه عشر قيمة أمه لأنه ما لم تعرف فيه حيائه فانما حكمه حكم أمه إذا لم يكن حيا في بطنها وهكذا
قال ابن المسيب والحسن وأبراهيم النخعي وأكثروا من سمعنا منه من مفتي الحجازيين وأهل الآثار نفعنا محمد
ابن الحسن وأبو حنيفة رحمهما الله تعالى في جنين الأمة فقالا فيه إذا خرج حيا كما قلنا وقالوا فيه إذا خرج ميتا
فإن كان غلاما ففيه نصف عشر قيمته لو كان حيا وإن كان جارية ففيه باعشر قيمته لو كانت حية (قال
الشافعي) وكلني محمد بن الحسن وغيره ممن يذهب مذهبه بما سأحكى إن شاء الله تعالى وإن كنت لعلني
لا أفرق بين كلامه وكلام غيره وأكثره كلامه فقال من أين قلت هذا قلت أما نافع بن سعيدي بن المسيب
والحسن وأبراهيم قال ليس يلزمني قول واحد من هؤلاء ولا يلزمك قلت ولكن ربما غلطت بقول الواحد
منهم وقلت قلته قياسا على السنة قال أنا لنزعم أن قولنا هو القياس على السنة والمعتول قلت فإن شئت
فاسأل وإن شئت سألتك قال سل فقلت أليس الأصل جنين الحرّة قال بلى قلت فلما قضى رسول الله صلى
الله عليه وسلم في جنين الحرّة بغرة ولم يذكر عنه أنه سأل عنه أذكر أو أنى فكان الجنين هو الحمل قلنا فلما
كان الجنين واجدا فسواء كان ذكر أو أنى قال بلى قلت هكذا قلنا بضمعين جنينها فجعلنا في كل واحد
منهما جسما من الإبل وخمسين دينار إذا لم تكن غرة قلت أفرأيت لو خر جاحين فماتا قال ففي الغلام مائة
من الإبل وفي الجارية خمسون قلنا وسواء كانا ابني أم ولد من سيدها قيمة أمهما عشرين دينار أو كانا ابني
حرّة لا يلتفت إلى أهمهما قال نعم انما حكمهما حكم أنفسهما مختلفين في الذكركر منهما مائة من الإبل وفي الانثى
خمسون قلت ثم سويت بينهما إذا لم يكن فيهما حياة أليس هذا يدل على أن حكمهما حكم غيرهما لا حكم

الفرض عليهم جوابه
 ألا ترى أن النبي لما
 أخبروه فقبل قولهم لم
 يتكلم ولم يتكلموا حتى
 بنوا على صلاتهم
 قال فلما قبض الله
 رسوله تناهت فرائضه
 فلا يراد فيها ولا ينقص
 منها أبدا قال نعم فقلت
 هذا فرق بيننا وبينه
 فقال من حضره هذا
 فرق بين لا يرد عالم لبيانه
 ووضوحه فقال فإن
 من أحبكم من قال
 ماتكم به الرجل في أمر
 الصلاة لم يقصد صلاته
 قال فقلت له انما الحجة
 علينا ما قلنا لا ما قال
 غيرنا (قال الشافعي)
 وقال قد قلت غير واحد
 من أصحابك فما احتج
 بهذا ولقد قال العمل
 على هذا فقلت له قد
 أعلمك أن العمل ليس له
 معنى ولا حجة لك علينا
 بقول غيرنا قال أجل
 قلت فدمع ما لا حجة لك
 فيه وقلت له قد أخطأت
 في خلافك حديث ذي
 الندين مع ثبوته وظلمت
 نفسك بانك زعمت أنا
 ومن قال به نحل الكلام
 والجماع والغناء في
 الصلاة وما أحلنا ولا هم
 من هذا شيئا وقد
 زعمت أن المصلئ إذا سلم
 قبل أن يكمل الصلاة وهو
 ذاكر أنه لم يكملها فسدت

أنفسهما قال فلا أعطي ذلك ولكن أجعل حكمهما حكم أنفسهما بكل حال قلت فإذالم تعط هذا فكيف
 فرقت بين حكمهما إذا عرفت حياتهما ولم تعرف قال أتباعا قلت في الخيتين من الحررة دلالة من خير بأن
 حكمهما حكم أنفسهما أم انما قلت يحتمل أن يكون حكمهما حكم أنفسهما قال ما فيه خير ولكنه يحتمل
 قلنا أفيحتمل أن يكون حكمهما حكم غيرهما إذا لم تعرف حياتهما وحكم أنفسهما إذا عرفت حياتهما قال نعم
 قلنا فإذا كانا يحتملان معا فكيف لم تصر إلى ما قلنا حيث فرقت بين حكمهما ولا تزعم أن أصلهما واحد وأن
 حكمهما يتفرق وإذا كان يحتمل فزعمت أن كل قولين أبدا احتملا فأولاهما بأهل العلم أن يصيروا إليه
 أولاهما بالقياس والمعقول فقولنا فيه القياس والمعقول وقولك خلافهما قال وكيف قلنا بما وصفنا من أنا
 إذا لم نفرق بين أصل حكمهما وهو جنين الحررة لأن الذكر والأنثى فيه سواء لم يجز أن نفرق بين فرعي حكمهما وهو
 جنين الأنثى في الذكر والأنثى ومن قبل أني وإياك زعم أن دية الرجل ضعف دية المرأة وأنت في الختين تزعم
 أن دية المرأة ضعف دية الرجل وقلت فكيف زعمت أنهما لو سقطا حين فكانت قيمتهما سواء وأختلقت كان
 فيهما قيمتهما ما كانت وان ميتين كان في الذكركر منهما نصف عشر قيمته لو كان حيا وفي الأنثى عشر قيمتها
 لو كانت حية أليس قد زعمت أن عقل الأنثى من أصل عقلها في الحياة ما أعلمك إلا أنك تسكت القياس فقلتبه
 قال فأنت سويت بينهما قلت من أجل أني زعمت أن أصل حكمهما حكم غيرهما لا حكم أنفسهما كما سويت
 بين الذكر والأنثى في جنين الحررة فلم أفرق بين قياسهما وجعلت كلاهما حكم فيه حكم أمه إذا كان مثل أمه
 عتيقا بعتيقها ورفيقا برفيقها وأنت قلت فيه القياس قال فقولنا يحتمل قلنا ما يحتمل إلا النكس والقياس كما
 وصفنا في الظاهر فعنا القياس والمعقول ونزعم أن الحجة تثبت بأقل من هذا وقال محمد بن الحسن يدخل
 عليكم في قولكم أن تكون دية جنين الأمة ميتا أكثر من دية حيها في بعض الحالات قيل ليس يدخل علينا
 من هذا شيء من قبل أننا زعم أن الدية انما هي بغيره كانت أكثر أو أقل وأنت يدخل عليك في غير هذا أكثر
 منه مع ما دخل عليك من خلاف القياس مع السنة قال وأين ذلك قلت أرايت رجلا لو جنى على أطراف
 رجل فيها عشر ديات في مقام فسج قال يكون فيه عشر ديات قلنا فإن جنى هذه الجنابة التي فيها عشر ديات
 ثم قتله مكانه قال فدية واحدة قلنا فقد دخل عليك إذا زعمت أنه إذا زاد في الجنابة الموت نقصت جنايته منه
 تسع ديات قال انما يدخل هذا على من قبل أني أجعل البدن كله تبع للنفس قلنا فكيف تجعله تبع للنفس
 وهو متقدم قبلها وقد أصابه وله حكم فان جازاك هذا فالذي ردنت أصح منه انهم زعموا لك أن جنين الأمة
 لم يكن له حكم قط انما كان حكمه بأمه (قال الشافعي) وكيف يكون الحكم لمن لم يخرج حيا فط

(باب الخروج في الجسد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الشفتين الدية وهما سواء السفلى والعليا
 وأيهما قطعت كان فيها نصف الدية وقال أهل المدينة فهما الدية جميعا فإن قطعت السفلى ففيها ثلث الدية
 قال محمد بن الحسن ولم قال أهل المدينة هذا لأن السفلى أنفع من العليا فقد فرض رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في الأصبع الخنصر والابهام فريضة واحدة فجعل في كل واحدة عشر الدية وروى ذلك عن ابن
 عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الخنصر والابهام سواء مع آثار كثيرة معروفة قد جاءت فيها قال
 محمد بن الحسن أخبرنا مالك قال حدثنا داود بن الحصين أن أبا غطفان بن طريف المري أخبره أن مروان
 ابن الحكم أرسله إلى ابن عباس يسأله ما في النمرس فقال ابن عباس فيه خمس من الابل فبرئ مروان
 إلى ابن عباس فقال أفتجعل مقدم الفم كالأضراس فقال ابن عباس لو لا أن لا تعتبر ذلك إلا بالأصابع عقلها

زعمت في غير موضعه
كلام وان سلم وهو
يرى أنه قد اكمل بني
فلولم يكن عليك حجة الا
هذا كفى بها عليك حجة
ونحمد الله على عيبكم
خلاف الحديث وكثرة
خلافكم له

(باب القنوت في
الصلوات كلها)

* حدثنا الربيع قال
قال الشافعي أخبرني
بعض أهل العلم عن
جعفر بن محمد عن أبيه
قال لما انتهى الى النبي
قتل أهل بئر معونة أقام

نحو عشرة ليلة كلها
رفع رأسه من الركعة
الاخيرة من الصبح قال
سمع الله لمن حده ربنا
للحمد اللهم افعل
فسد كردعاء طويلا ثم
كبر فسجد قال وحفظ
عن جعفر عن النبي
القنوت في الصلوات
كاهما عند قتل أهل بئر
معونة وحفظ عن النبي
أنه قنت في المغرب كما
روى عنه في القنوت في
غير الصبح عند قتل أهل
بئر معونة والله أعلم
وروى أنس عن النبي
أنه قنت وراء القنوت
جولة ومن روى مثل
حديثه روى أنه قنت
عند قتل أهل بئر معونة

سواء فهذا مما يدل على أن الشفتين عقلهما سواء وقد جاء في الشفتين سوى هذا آثار (قال الشافعي)
الشففتان سواء والأصابع سواء والدية على الأسماء ليست على قدر المنافع وهكذا بلغني أن مالك يقول وهو
الذي قصد محمد بن الحسن قصد الرواية عنه رواية عن أهل المدينة فلم يكن ينبغي له إذا كان الذي قصد قصده
بالرواية أن يروى عنه ما لا يقول ويرى عن غيره من أهل المدينة ما قد تكرر كماله عليه إلا أن ينصه فيسمى من
قال ذلك فأما أن يقال به فليس ذلك له أسمع إذا سمى واحدا من أهل المدينة في كل دهر أهل المدينة وهو يعيب
على غيره أدنى من هذا فان قال قائل ما الحجة في أن الشفتين والأصابع سواء قلنا له دلالة السنة ثم ما لم أعلم
الفقهاء اختلفوا فيه فان قال وما ذلك قيل قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأصابع بعشر عشر
والأصابع مختلفة الجمال والمنفعة فلما رأينا أنما قصد قصد الأسماء كان ينبغي في كل ما وقعت عليه
الأسماء أن يكون هكذا وقال النبي صلى الله عليه وسلم في العين نجسون وفي اليد نجسون فلم أعلم الفقهاء
اختلفوا في أن في اليسرى من اليمين مافي اليمنى واليمنى أنفع من اليسرى فلو كان إذا قال في اليد نجسون عنى
بها اليمنى وكان للناس أن يفصلوا بين اليمين واليمنى أن يكون في اليسرى أقل من نجسين ولو كان قصد في اليد
التي جعل فيها نجسون قصد اليسرى انبغي أن يكون في اليمنى أكثر من نجسين فلما رأينا مذهب الفقهاء
على التسوية بينهما وأنها ذهبوا الى الأسماء والسلامة فاذا جاع العضوان أكثر الأسماء والسلامة كانا
سواء وهكذا هذا في العينين والاسنان سواء والنية أنفع من الرابعة وهما سواء في العقل

(باب في الأعور يفتأ عين الصحيح)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الأعور يفتأ عين الصحيح وفقى: الصحيحة من عينيه ان كان عمدا فلا لصحيح
القود لا شيء له غير ذلك وان كان خطأ فان على عاقبته نصف الدية وليس له غير ذلك وقال أهل المدينة في الأعور
يفتأ عين الصحيح ان أحب أن يستقيد فله القود وان أحب فله الدية ألف دينار أو اثنا عشر ألف درهم وقال
أبو حنيفة في عين الأعور الصحيحة اذا فقئت ان كان عمدا فنفها القود وان كان خطأ فعلى عاقلة التي فقأها
نصف الدية وهي عين الصحيح سواء وقال أهل المدينة في عين الأعور اذا فقئت الدية كاملة وقال محمد بن
الحسن فكيف صارت عين الأعور أفضل من عين الصحيح هذا عقل أوجب به رسول الله صلى الله عليه وسلم
في العينين جميعا فجعل في كل عين نصف الدية فان فقئت عين رجل فغرم الفاقى نصف الدية ثم ان رجلا
آخر عدا على العين الأخرى فقأها خطأ لم يجب على الفاقى الثاني الدية كاملة فيكون الرجل قد أخذ في عينيه
دية ونصفا وانما أوجب فيه مادية ففي الأولى نصف الدية وكذا في الثانية نصف الدية وليس يتحول ذلك بفقء
الأولى ولا يزال أحداهما في عقلها على الذي أوجبه الله عز وجل شيئا بفقء الأخرى ينبغي لمن قال هذا
في العينين أن يقول ذلك في اليمين وأن يقوله في الرجلين ليس هذا بشيء والأمر فيه على الأمر الأول ليس يزداد
شيئا لعين فقئت ولا غير ذلك (قال الشافعي) في الأعور يفتأ عين الصحيح والصحيح يفتأ عين الأعور كلاهما
سواء ان كان الفقء عمدا فالفقء أعينه بالخيار ان شاء فله القود وان كان خطأ فله العقل نجسون من الابل
على العاقلة في سنتين ثم اشأ في مضي سنة وثلاثها في مضي السنة الثانية فان قال قائل ما الحجة في هذا قيل
السنة فان قال وأبى السنة قلنا اذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي العين نجسون فان أصاب الصحيح
عين الأعور أصاب عيننا أو عينين فان قال عينا قلنا فأنما جعل رسول الله في العين نجسين فمن جعل فيها
أكثر من الخمسين فقد خالف رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قال فهل من حجة أكثر من هذا قلنا لا
أكثر من السنة هي الغاية وما دونها تبع لها فان قال ففيها زيادة قيل نعم موجود في السنة اذا كان في
العين نجسون وفي العينين مائة فاذا كانتا اذا فقئت معا كانت فيهما مائة فبالهما اذا فقئت معا يكون في كل

وبعد ثم ترك القنوت

فأما المنتسب في الصبح

فحفظه عن رسول الله

صلى الله عليه وسلم في

قتل أهل برمعوة

تبعه ولم يحفظ عنه

أحد تركه » حدثنا

الربيع قال أخبرنا

الشافعي قال أخبرنا

سفيان عن الزهري

عن ابن المسيب عن أبي

هريرة أن النبي لما رفع

رأسه من الركعة الثانية

من الصبح قال اللهم أنج

الوليد بن الوليد وسلمه بن

هشام وعياش بن أبي

ربيعة والمستضعفين

بمكة اللهم اشدد وطأتك

على مضر واجعلها

عليهم سنين كني

يوسف (قال الشافعي)

فأما ما روى أنس بن

مالك من ترك القنوت

فإنه أعلم ما أراد فأما

الذي أرى بالدلالة فإنه

ترك القنوت في أربع

صلوات دون الصبح كما

قالت عائشة فرضت

الضلاة ركعتين فأقرت

صلاة السفر وزيد في

صلاة الحضر تعني ثلاث

صلوات دون المغرب وترك

القنوت في الصلوات

سوى الصبح لا يقال له

ناسخ إنما يقال الناسخ

والمنسوخ ما اختلف

فأما القنوت في غير الصبح

فبما أن يقنت وأن

واحدة منهما مجنون وإذا فقت أحدهما بعد ذهاب الآخرى كانت فيها مائة أراد تفرق الحناية في عقلها أو
خالف تفرق الحناية بينهما أو رأيت لرجل أن قطع اليد والرجلين قطعت يده الباقية أليس إن جعلنا فيه
نجسين فقد جعلنا حاق في جميع ما في بطشه وواقفنا السنة ولم نزل على الحاق غير جنائيه وإن جعلنا فيها مائة من
الابل كذا قد جعلنا عليه ما لم يحسن ونالنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في اليد والله سبحانه أعلم

(باب ما لا يجب فيه أرش معلوم)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في العين القائمة إذا فقت وفي اليد السلاء إذا قطعت وفي كل نافذة في عضو من
الأعضاء أنه ليس في شيء من ذلك أرش معلوم وفي ذلك كله حكومة عدل أخبرني أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم
أنه قال في العين القائمة واليد السلاء والرجل العرجاء واللسان الأخرس وذكرنا خصي حكومة عدل
وقال بعض أهل المدينة بمثل قول أبي حنيفة منهم مالك بن أنس قال نرى في ذلك الاجتهاد وقال بعضهم في
العين القائمة إذا فقت مائة دينار وكل نافذة من عضو من الأعضاء ثلث دية ذلك العضو (قال الشافعي)
وفي ذكرنا خصي الدية وكذلك ذكر الرجل تقطع أنباه ويبقى ذكره تاما كما هو فإن قال قائل ما الحجة قيل
أرأيت أن ذكر إذا كانت فيه دية أنجب لا زرم هي فإن قال نعم قيل ففي الخبر لا لزرم أنه ذكر غير خصي فإن
قال لا قيل فلم خلتهم الخبر فإن قال لأنه لا يجب قيل أرأيت الصبي يقطع ذكره أو الشيخ الذي قد انقطع
عنه أمر النساء أو المخلوق خلقا ضعيفا لا يتركه فإن زعم أن في هذه الدية فقد جعلوها فيما لا يجب ولا يجمع
به وذكرنا خصي يجمع به أشد ما كان الجماع قط ولا أعلم في الذكرك نفسه منفعة لا تجري البول والجماع
وهما قائمان وجماعه أشد من جماع غير الخصي فاما الولد فشي ليس من الذكرك إنما هو عني يخرج من
الصلب قال الله عز وجل يخرج من بين الصلب والترائب ويخرج فيكون ولا يكون ومن أعجب قول
أبي حنيفة أنه زعم أنه ان قطع أولا ثم قطعت الاثنين بعد في الذكرك الدية وفي الاثنين الدية وإن قطعت
الاثنين قبل ثم قطع الذكرك في الاثنين الدية وفي الذكرك حكومة عدل فإن قالوا فاعلمنا بطلان الدية في الذكرك
إذا ذهب الاثنين لأن أدائه التي يجب بها الاثنين فهل في الاثنين منفعة أو جبال غير أنهم ما أداء الذكرك
فإن قالوا لا قيل لهم أرأيتم أن ذكر إذا استوصل فعلمنا أنه لا يبقى منه شيء يصل إلى فرج امرأة فتجب به لم زعمتم
أن في الاثنين الدية إذا الاثنين إذا كانت أداء الذكرك أولى أن لا يكون فيه مادية لأنه لا منفعة فيها ولا جبال
الأن تكون أداء الذكرك وقد ذهب الذكرك والذكرك فيه منفعة بالجماع فأبطلتم فيه الدية وفيه منفعة وهو الذي له
الأداة وأبطلتموه في الاثنين الذين لا منفعة فيهما وإنما هما أداء غيرهما وقد بطلنا بأن ذهب الشيء الذي هما
أداة له والذكرك لا يبطل بذهاب أدائه لأنه يجمع به وتال منه فإن قالوا فاجعلنا على الأسماء والاثنين
فأتمتان قيل فهكذا الذكرك قائم وهكذا احتجنا نحن وأنتم في النسوة بين الأصابع والسفيتين والعينين
وكل ما لزمه الاسم ولم تلتفت إلى منافعهما كذا كان ينبغي لكم أن تفقوا في الذكرك وهكذا قلنا وأنتم اليد
اليمنى الباطشة الكاتب الرفيقة كاليد اليسرى الضعيفة التي لا تبش ولا تكتب فاما العين القائمة فإن مالكا
أخبرنا عن زيد بن ثابت أنه قضى في العين القائمة بمائة دينار وأصل ما نذهبون إليه زعمهم أن لا تحالفوا
الواحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو قلتم في العين القائمة إذا فقت مائة دينار كنتم وافقتم
زيد بن ثابت إذ لم تعلم أحدا خالفه فإذا قلتم قد يحتمل قول زيد بن ثابت أن يكون اجتهاد فيها فرأى الاجتهاد
فيها قدر نجسها قيل فقد يحتمل ذلك ويحتمل أن يكون حكمه فاما كل نافذة في عضو فلا أعلم أحدا قال هذا
أكثر من سعيد بن المسيب وجراح البدن مخالفة جراح الرأس فيها حكومة فإن قال قائل فما الحجة في أن
جراح البدن مخالفة جراح الرأس قيل قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الموصحة بخمس من الابل وكان

يدع لأن رسول الله لم
يقنت في غير الصبح
قبل قتل أهل بئر معونة
ولم يقنت بعد قتل أهل
بئر معونة في غير الصبح
فدل على أن ذلك دعاء
مباح كاللحاح في
الصلوة لا ناسخ ولا
منسوخ

((باب الطيب للأحرام))

« حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن عبد
الرحمن بن القاسم عن
أبيه عن عائشة قالت
طابت رسول الله
لأحرامه قبل أن يحرم
ولحله قبل أن يطوف
بالبيت » أخبرنا
سفيان عن عبد الرحمن
ابن القاسم عن أبيه
قال سمعت عائشة
وبسطت يديها تقول
أنا طابت رسول الله
بيدي هاتين لأحرامه
حين أحرموا له قبل أن
يطوف بالبيت » أخبرنا
سفيان عن عثمان بن
عروة قال سمعت أبي
يقول سمعت عائشة
تقول طابت رسول الله
لحرمه ولحله فقلت لها
بأي طيب فقالت
بأي طيب » أخبرنا
سفيان عن الزهري
عن عروة عن عائشة
قالت طابت رسول الله

الذي أحفظ عن بعض من أحفظ عنه ممن لقيت أن الموضحة أنما تكون في الوجه والرأس والوجه رأس كله
لأنه إذا قطع قطع معا وان كان يتفرق في الوضوء وكان الرأس إذا ذهب ذهب الوجه فلو قست الموضحة في
الضلع على الموضحة في الرأس قضيت بنصف عشر بعير لأن أفضى في الضلع إذا كسر بعير وذلك أني أفضى
في الرأس إذا كسر ولم يكن مأموماً بعشر من الإبل فيدخل على أحد إن قال هذا القول أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قضى في الموضحة بنحو خمس من الإبل فان زعم أن الموضحة في البدن داخلة في الموضحة التي قضى فيها
رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن الاسم يجمعهم ما دخل عليه أن يخالف ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا قاس الموضحة في الجسد أو يخالف القياس فيقول قولاً لا يوجب العمل في الموضحة في الضلع نجس من
الإبل والضلع نفسه لو كسر لم يكن فيه إلا بعير وفي اليد الشلاء ولسان الأخرس حكومة « قال الربيع »
حفظي عن الشافعي أن في كل ما دون الموضحة من الجراح وفي الضلع والترقوة حكومة

((باب دية الأضراس))

قال أبو حنيفة رضي الله عنه في كل ضرر نجس من الإبل مقدم الفهم ومؤخره سواء وقال بعض أهل المدينة
مثل قول أبي حنيفة منهم مالك بن أنس وقال بعضهم في كل ضرر بعير وروى بعضهم أن سعيداً قال
لو كنت أنا لجلعت في الأضراس بعيرين بعيرين فذلك الدية سواء » أخبرنا محمد بن أبان بن صالح القرشي عن
جاء عن النخعي في الأسنان في كل سن نصف العشر مقدم الفهم ومؤخره سواء » أخبرنا مالك بن أنس عن
داود بن الحصين أن أبان غطفان بن طريف المري أخبره أن مروان بن الحكم أرسله إلى ابن عباس يسأله ما في
الضرس فقال ابن عباس إن فيه نجس من الإبل قال فزدني مروان إلى ابن عباس فقال أفتجعل مقدم الفهم
مثل الأضراس فقال ابن عباس لا لأنك لا تعتبر ذلك إلا بالأصابع عقلها سواء » أخبرنا أبو حنيفة عن
جاء عن إبراهيم عن شريح قال الأسنان كلها سواء في كل سن نصف عشر الدية » وأخبرنا بكير بن عامر
عن الشعبي أنه قال الأسنان كلها سواء في كل سن نصف عشر الدية (قال الشافعي) وفي الأضراس نجس
نجس والأضراس أسنان فإن قال قائل ما ألجته فيما قلت قيل له قال النبي صلى الله عليه وسلم وفي السن
نجس من الإبل فكانت الضرس سنان في لم يخرج من اسم السن فأن قيل فقد تسمى باسم دون السن قيل
وكذلك الثنيتان عيران من الرباعيتين والرباعيتان عيران من الثنيتين فإن كنت إنما تفرق بينهما بالتمييز
فاجعل أي هذا شئت سناً واحكم في غيره أقل أو أكثر منه فأن قال لا هي عظام بادية الجمال والمنفعة مجتمعة
مخلوقة في الفم قيل وهكذا الأضراس وهكذا الأصابع مجتمعة في كف متباينة الأسماء من إبهام ومسيحة
ووسطى وبصر وخنصر ثم استوى بينهما من قبل جماع الأصابع مع تباين منفعتهم والضرس أنفع في الماء كقول
من الثنيتين والثنيتان أنفع في الماء الإنسان من الضرس فأما ما ذهب إليه محمد بن الحسن فلو لم تكن فيه
حجة غير قول شريح وإبراهيم والشعبي لم يكونوا عنده حجة فأما ما روى عن ابن عباس فلو ذهب غيره إلى أن
عمر بخالفه هل كانت عليه حجة بتقليد ابن عباس أو عليه له بتقليد عمر حجة

((باب جراح العبد))

قال أبو حنيفة رضي الله عنه كل شيء يصاب به العبد من يد أو رجل أو عين أو موضحة أو منقولة أو مأمومة
أو غير ذلك فهو من قيمته على مقدار ذلك من الخرف في كل قليل أو كثير له أرش معلوم من الخراسن والموضحة
وما سوى ذلك ففي موضحته أرشها نصف عشر قيمته وفي يده نصف قيمته وكذلك عينه وفي المأمومة والجائفة
ثلث قيمته وفي منقلته عشر ونصف عشر قيمته وقال أهل المدينة في موضحة العبد نصف عشر عنه وفي منقلته

لعله ولحرمه أخبرنا
سفيان عن عطاء بن
السائب عن إبراهيم
عن الأسود عن عائشة
قالت رأيت وبص
الطيب في مفارق
رسول الله بعد ثلاث
أخبرنا سفيان عن
عمرو بن دينار قال
أخبرنا عطاء عن صفوان
ابن يحيى عن أبيه قال
كنا عند رسول الله
بالخمرانة فأناد رجل
وعليه مقطعة يعني
جبة وهو مضمخ بالخلوق
فقال يا رسول الله
اني أحرمت بالعمرة وهذه
علي فقال له رسول الله
ما كنت صانعاً في حرم
فأصنع في عمرك
أخبرنا اسمعيل بن
إبراهيم بن علي عن
عبد العزيز بن صهيب
عن أنس قال نهى
رسول الله أن يتزفر
الرجل (قال الشافعي)
وبهذا كله تأخذ قري
جائر الرجل والمرأة أن
يتطيبا بالغالية وغيرها
فما بين ريحه بعد الاحرام
إذا كان تطيب به قبل
الاحرام ونرى إذا روي
الخروج وحلق وقبل أن
يفيض أن الطيب حلال
له ونهى الرجل حلالاً
بكل حال أن يتزفر
ونأمره إذا تزفر غير
محرّم أن يغسل الزعفران

عشر ونصف العشر من ثمنه ومأمومته وحائفته في كل واحد منهن مائت ثمنه فوافقوا بأحقيقه في هذه
الخصال الأربع وقالوا فإسوى ذلك ما نقص من ثمنه قال محمد بن الحسن كيف جاز لأهل المدينة أن
يتحكموا في هذه اختياراً وهذه الخصال الأربع من بين الخصال أرايت لو أن أهل البصرة قالوا فكن زبد
خصلتين آخرين وقال أهل الشام فأنزله ثلاث خصال أخرى الذي يرد عليهم فينبغي أن ينصف الناس
ولا يتحكم فيقول قولاً يقول ما قلت من شيء إلا أن يأتي أدل المدينة فيما قالوا من هذا أثر فتنه فأنه وليس عندهم
في هذا أثر يفرقون به بين هذه الأشياء فلو كان عندهم مؤنة فيما سمعنا من آثارهم فاذ لم يكن هذا فينبغي
الانصاف فاما أن يكون هذا على ما قال أبو حنيفة في الأشياء كلها واما أن تكون الأشياء كلها شيئاً واحداً
فيكون في ذلك كله من هذه الخصال أو غيرها ما نقص من العبد من قيمته (قال الشافعي) أخبرنا سفيان
ابن عيينة عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه أخبرنا الثقة عن الليث بن سعد عن
ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه (قال الشافعي) ويقول ابن المسيب نقول فقال لي
بعض من يخالفني فيه نقول يقوم العبد لخدمة فأنقص جراحته من ثمنه كان في جراحته كما نقول ذلك في
المتاع أرايت أذ كنت تزعم أن عقل العبد في ثمنه بالغام بلع فلم يقل هكذا في البعير يقتل والمتاع به لا
قلت قلته من قبل ما يلزم مثله زعمت أن دية المرأة نصف دية رجل وأما جراحها بقدر ديتها كجراح
الرجل في قدر ديته وقلت لغيره من يخالفنا من أصحابنا أنت تزعم أن دية اليهودي والنصراني نصف دية المسلم
ودية المجوسي ثمانمائة ثم تزعم أن جراحهم في دياتهم كجراح الحر في دية فلما كنحن وأتم نقول دية العبد
ثمنه خبر إلي يكن يجوز أن يقال في جراحه الاخذنا فأنه ينط الجراح باختلاف الديات قال فيل يجامع
البعير والمتاع في رقبته بثمنه قلنا نعم دية ثمنه وهي قيمته وهكذا الخري جامع البرذون فيكون ثمنه مثل دية
الحر ولكنه في البرذون قيمته فان قال ما فرق بينهم ما ولم قسمه على الخردون الدابة قلنا بما لا تخالفنا فيه مما يدل
عليه كذب الله قضى الله في النفس تقتل خطأ بية مسلمة إلى أهل المقتول وتحرير رقبته وقضى مثل ذلك في
العاسد فجعلنا نحن وأنت في المسلم والذمي رقبتهما والدينان مختلفتان وكل دية وكذلك جعلنا نحن وأنت
في المرأة والرجل رقبتهما ودينهما مختلفتان فان زعمت أن العبد إذا قتل كان على قاتله رقبته مؤنثة يعتقها
فأنما جعل الله تعالى الرقبة في القتل حيث ذكر الله الدية وأما الرقبة في النفس مع القيمة والمتاع قيمة لا رقبته
معها أرايت لو لم يكن عليه من الدلالة ما وصفت وجعلنا هذا أو عينا عنه فكان يجامع البعير في أن فيه قيمة
وفي المتاع قيمة ويجامع الأحرار في أن فيه كفارة وفي أن العبد إذا قتل للعبد كان بينهما قصاص وإذا جرحه
كان بينهما قصاص عندنا وفي أن عليه ما على الحر في بعض الحدود وأن عليه الفرائض من الصوم والصلاة
والكف عن المحرم ألا يكن الواجب على العالين إذا كان آدمياً أن يقبضوه على الآدميين ولا يقبضوه على البهائم
ولا على المتاع وأصل ما يذهب إليه أهل العلم بالقياس أن يقولوا لو كان شيء له أصلان وآخر لا أصل فيه فأنه
الذي لا أصل فيه أحد الأصلين في معنيين والآخر في معنى كان الذي أشبهه في معنيين أولى أن يقاس عليه من
الذي أشبهه في معنى واحد فيؤدي مجامع للآدميين فيما وصفت وليس من البهائم ولا المتاع الذي لا فرض
عليه بسبيل (قال الشافعي) وهذه الحجج على أصحابنا وعلى من يخالفنا من أصحاب أبي حنيفة رحمه الله في
بعض هذا وليس من شيء يدخل عليهم في أصل قولهم الإخراج ويلزمهم أكثر من أنهم يقصون العبد من
الحر في النفس أمان قال من أصحابنا موضحته ومأمومته ومنقلته وحائفته في ثمنه كجراح الحر في دية فهذا
لامعنى لقوله ولقد خرج فيه من جميع آثاره بل بنى آدم من القياس والمعقول وأنه ليلزمه ما قال محمد وأكثر
منه وأنه خالف ما روي عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب فإنه روى عنه ما وصفنا من أن عقل العبد في ثمنه
وروي عن غيره ولا نزاع أن الله تعالى أنهم قالوا يقوم سلعة فلا هو قومه سلعة ولا هو جعل عقله في ثمنه
خرج من قول المتفقين والمختلفين

(باب القصاص بين المماليك)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا قصاص بين المماليك فيما بينهم الا في النفس وقال أهل المدينة القصاص بين المماليك كميته بين الاحرار نفس الامية بنفس العبد وجرحها بجرحه وقال أبو حنيفة اذا قتل عبد عبداً متعمداً فلولي العبد المقتول القصاص وليس له غير ذلك الا أن يعفو فان عفا رجع العبد القاتل الى مولاه ولا سبيل لمولى العبد المقتول عليه وقال أهل المدينة مولى العبد المقتول بالخيار فان شاء قتل وان شاء أخذ العقل فان أخذ العقل أخذ قيمة عبده وان شاء رب العبد القاتل أعطى عن المقتول وان شاء أسلم عبده فاداً أسلمه فليس عليه غير ذلك وليس لرب العبد المقتول اذا أخذ العبد القاتل أن يقتله وذلك كله في القصاص بين العبيد في قطع اليد والرجل وأشباه ذلك بمنزلة في القتل قال محمد بن الحسن اذا قتل العبد العبد عمداً وجب عليه القصاص ينبغي لمن قال (١) هذا الوجه أن يقول في الحر يقتل الحر عمداً وان ولي المقتول ان شاء قتل وان شاء أخذ الدية أرايتم اذا أراد أن يأخذ الدية فقال القاتل اقتل أو دع ليس لك غير ذلك فأبي ولي المقتول أن يقتل أله أن يأخذ الدية أو أرايت لو أن رجلاً حرق قطع يده رجل حر عمداً فقال المقتوعة يده أخذ دية اليد فقال القاطع اقطع أو دع كان يجبر القاطع على أن يعطيه دية اليد ليس هذا بشئ وليس له الا القصاص اما أن يأخذ واما أن يعفو قال الله عز وجل في كتابه أن النفس بالنفس والعين بالعين « قرأ الربيع » الى والخر فوج قصاص فما استطاع فيه القصاص فليس فيه الا القصاص كما قال الله عز وجل وليس فيه دية ولا مال وما كان من خطا فعليه ما سمي الله في الخطا من الدية المسئلة الى أهله فن حكم بغير هذا فهو مدع فعليه العينة في نفس العبد وغير ذلك فن وجب له القصاص في عبد أو حر لم يكن له أن يصرفه الى عقل ومن وجب له عقل فليس له أن يصرفه الى قود في حر ولا مملوك فن فرق بين المملوك في هذا وبين الحر فليأت عليه بالبرهان من كتاب الله عز وجل الناطق ومن السنة المعروفة (قال الشافعي) قال الله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والاثنى بالاثني الى اعلمكم تتقون وقال الشافعي فسمعت من أرضي من أهل العلم بالقرآن يقول كان في أهل الانجيل اذا قتلوا العقل ولم يكن فيهم قصاص وكان في أهل التوراة القصاص ولم يكن فيهم دية فحكم الله عز وجل في هذه الامة بأن في العبد الدية ان شاء الولي أو القصاص ان شاء فأزل الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والاثنى بالاثني الى قوله لعلكم تتقون (قال الشافعي) وذلك والله أعلم بين في التزويل مستغني به عن التأويل وقد ذكر عن ابن عباس بعضه ولم أحفظ عنه بعضه فقال والله أعلم في كتاب الله عز وجل انه أنزل فيما فيه القصاص وكان بينا أن ذلك الى ولي الدم لان العفو انما هو لولي القود وكان بينا أن قول الله عز وجل فن عني له من أخيه شئ فاتباع بالمعروف أن يعفو ولي الدم القصاص ويأخذ المال لانه لو كان ولي الدم اذا عفا القصاص لم يبق له غيره لم يكن له اذا ذهب حقه ولم تكن دية يأخذها شئ يتبعه بمعروف ولا يؤدي اليه باحسان وقال الله عز وجل ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فكان بينا أنه تخفيف القتل بأخذ المال وقالوا لكم في القصاص حياة أن يمنعهم من القتل فلم تكن المال (٢) اذا كان الولي في حال يسقط عنه القود اذا أراد قال وروى سفيان ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس في تفسير هذه الآية شبهما بما وصفت في أحد المعنيين ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على مثل معناه أخبرنا محمد بن اسمعيل عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح الكعبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل له قتيلاً فأهله بين خيرتين ان أحبوا فلهم العقل وان أحبوا فلهم القود أخبرنا الثقة عن معمر بن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الكتاب والسنة معاً

(١) أي قول أهل المدينة قوله أن يقول الخ أي وهم لا يقولون ذلك وأورد عليه ما أورد تأمل

ترعفر قبل أن يحرم
ثم أحرم وبه أثر الزعفران
أن يغسل الزعفران
نفسه لا حرام
وانما قلناه هذا لان
الدلالة عن رسول الله
تشبه أن يكون لم يأمره
بغسل الصفرة الا أنه
نهى أن يتزعفر الرجل
وأن رسول الله أمر غير
محرم أن يغسل الصفرة
عنه ولم يأمره لكرامة
الطيب للحرم اذا كان
التطيب وهو حلال لانه
تطيب حلالاً بما بقي
عليه ريحه محرماً (قال
الشافعي) وتأمر المحرم
اذا هو حلق أن يتطيب
كما تأمره أن يلبس على
معنى ان شاء اباحه له
لا يحبا عليه وينسخ
له الصيدان تخرج من
الحرم

(باب الخلاف في تطيب المحرم للآحرام)

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي نخالفنا
بعض أهل ناحيتنا في
الطيب قبل الآحرام
وبعد الرمي والحلاق
وقبل طواف الزيارة
فقال لا يتطيب بما بقي
ريحه عليه ولا بأس أن
يدهن قبل الآحرام بما
لا يبقى ريحه عليه وان بقي
لنه في رأسه ولحنته
وأذاهب الشعث قال

وكان الذي ذكر واحتج به
أن عمر بن الخطاب أمر
معاوية وأحرم معه
فرجه منه ويحاطبها
فأمره أن يغسل الطبيب
وأنه قال من رعى الجرة
وحلق فقد حل له ما حرم
الله عليه إلا النساء
والطبيب (قال الشافعي)
وسالم بن عبد الله أفقه
وأحد مذهبا من قائل
هذا القول . أخبرنا
سفيان عن عمرو بن
دينار عن سالم بن عبد الله
وربما قال عن أبيه وربما
لم يقله قال قال عمر إذا
رسمت الجرة وذبحتم
وحلقتم فقد حل لكم
كل شيء حرم عليكم إلا
النساء والطبيب قال سالم
وقالت عائشة أنا طيب
رسول الله لأحرامه قبل
أن يحرم وحله بعد أن
رعى الجرة وقبل أن يزور
قال سالم وسنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أحق أن تتبع (قال
الشافعي) ما دريت
إلى أي شيء ذهب من
خالقنا في تطيب المحرم
اتهم الرواية عن النبي
فهى عن النبي أثبت من
الرواية عن غيره رويها
عطاء وعسرة والقاسم
وغيرهم عن عائشة وإنما
تلك الرواية من حديث
رجلين عن ابن عمر عن
عمر وإن جاز أن تنهم

بدلان دلالة لا إشكال فيها أن لولي الدم أن يقتص أو يعفو القتل ويأخذ المال أي ذلك شاء أن يفعل فعل
ليس إلى القاتل من ذلك شيء وإذا كان هذا في النفس كان فيمادون النفس من الجراح هكذا وكان ذلك للرجل
في عبده فإذا قتل عبد عبد رجل فسيده بالخيار بين أن يقتل أو يكون له قيمة عبده المقتول في عني العبد
القاتل فإن أذاها سيد العبد القاتل مطرعا فليس لسيد العبد إلا ذلك إذا عفا القصاص وإن أبي سيد العبد
القاتل أن يؤديه إلى مجبر عليها ويبيع العبد القاتل فإن كان غنما أقل من قيمة العبد المقتول أو غنمه فليس لسيد
العبد المقتول إلا ذلك وإن كان فيه فضل رد على سيد العبد القاتل قال وإذا بان الفضل في العبد القاتل خير
سيد العبد بين أن يباع بعضه حتى يوفى هذا غنمه ويبقى هذا على ما بقي من ملكه أو يباع كله فيرد عليه فضله
وأحب سبعة تاريخه كله لأن ذلك أكثر غنمه وكل نفس أبدقت أحداهما بالأحرى جعلت القصاص
بينهما فيمادون النفس لأنني إذا جعلت القصاص في النفس بالنفس والعين بالعين إلى والجروح
أقيد في الأقل من البدن إلا أن يكون فيه خبر يلزم يخالف هذا ولا خبر فيه يلزم يخالف هذا والكتاب يدل
على هذا وذلك أن الله عز وجل حين ذكر القصاص حله قال النفس بالنفس والعين بالعين إلى والجروح
قصاص وقد احتج بهذا محمد بن الحسن على أصحابنا وهو حجة عليه وذلك أنه يقال له إن كان العبد من
دخل في هذه الآية فلم يفرق الله بين القصاص في الجروح والنفس وإن كان غير داخل في هذه الآية
فاجعل العبد بين منزلة البعيرين لا يقص أحدهما من الآخر فأما ما أدخل محمد بن الحسن على من أدخل عليه
من أصحابنا من أنهم جعلوا لسيد العبد الخيار في أن يقتل أو يأخذ من عبده ولم يجعلوا ذلك في الأحرار ولا
فرق بين العبد والأحرار فكيف قال يدخل عليه منه أدخل غير أنهم قد أصابوا في العبد الكتاب والسنة
وإن كانوا قد غفلوا عنهما في الأحرار وهو غفل عنه فيهما جميعا واحتج محمد بن الحسن بأن الله تبارك وتعالى
ذكر في العمد القصاص وفي الخطأ الدية ثم زعم أن من جعل في العمد الدية فقد خالف حكم الله فإن كان هذا
كما ذكر كان ممن قد دخل في خلاف حكم الله من قبل أنه إذا كان زعم من حكم الله أن لا يكون في عمد مال
وأنما أثره بمنزلة الحدود التي يقذف فيها المرأة فلا يكون عليه مال بقذفه إنما يكون عليه عقوبة في بدنه
فيلزمه فيما لا يقيد منه من العمد أن يبطه ولا يجعل فيه مالا فإن قال إنما جعل فيه المال إذا لم أستطع فيه
القود قلنا فن استثنى لهذا أن كان أصل حكم الله كما وصفت في العمد والخطأ وقد يكون الدم بين مائة فيعفو
أحدهم أو يصلح فيجعل محمد الدية الباقي بقدر حقوقهم منها فقد جعل أيضا في العمد الذي يستطاع فيه
القصاص مالا رضى أو وليا الدم أو لم يرضوه وإن قال وإنما جعلنا فيه مالا حين دخله العفو فكان يلزمه
على أصل قوله واحد من قولين أن يجعله كالرجلين قذف أو حيا فإيهما قام بالحد فله الحد ولو عفا الآخر
لم يكن له عفو وزعم أنه إذا كان الأحرار يعفون بشركتهم في الدم فحقن الدم بعفو أحدهم لم يكن للآخرين
مال لأنه لم يكن لهم مال إنما وجب لهم ضربة سيف فلا تتحول مالا فإن قال فأنث تقول مثل هذا معي
قلت أجل على ما وصفت من حكم الله عز وجل وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم على خلاف ما قلت أنت كله
وذلك لا تار

(باب دية أهل الذمة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال قال أبو حنيفة رضى الله عنه ودية اليهودي والنصراني
والمجوسي مثل دية الحر المسلم وعلى من قتله من المسلمين القود وقال أهل المدينة دية اليهودي والنصراني
إذا قتل أحدهم نصف دية الحر المسلم ودية المجوسي ثمانمائة درهم وقال أهل المدينة لا يقتل مؤمن بكافر
قال محمد بن الحسن قد روي أهل المدينة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بكافر وقال أنا
أحق من أوفى بدمته قال محمد أخبرنا إبراهيم بن محمد عن محمد بن المتكدر عن عبد الرحمن بن السلمي

كثرتهم عن عائشة
عن النبي جاز ذلك
في الرواية عن ابن عمر
عن عمرو وليس يشك
عالم الاخطى أن ما روى
عن النبي أولى أن يؤخذ
به وقائل هذا يخالف
بعض ما روى عن عمر
ابن الخطاب في هذا عمر
يبسح ما حرمه الاحرام
اذا روى وحلق الا النساء
والطيب وهو يحرم
الصيد خارجا من الحرم
وهو ما أباح عمر
فيخالف عمر لرأى نفسه
ويتبعه ويخالف به ما
جاء عن النبي صلى الله
عليه وسلم مع كثرة خلافه
عمر لرأى نفسه ورأى
بعض أصحاب النبي قال
ولم أعلم له مذهبا الا أن
يكون شبه عليه بحديث
يعلى بن أمية في أن
يغسل المحرم أثر الصفرة
عنه فان قال قائل فهل
يخالف حديث يعلى
حديث عائشة قيل لا انما
أمره النبي بالغسل فيما
نرى والله أعلم للصفرة
عليه وانما هي أن
يتعذر الرجل ولا يجوز
أن يكون أمر الأعرابي
أن يغسل الصفرة الا
لما وصفت لانه لا ينهى
عن الطب في حال
يتطلب فيها صلى الله
عليه وسلم ولو كان أمره

أن رجلا من المسلمين قتل رجلا من أهل الذمة فرفع ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنا أحق من
أوفي بدمته ثم أمر به فقتل فكان يقول بهذا القول فقيمهم ربيعة بن أبي عبد الرحمن وقد قتله أهل المدينة
إذا قتله قتل غيلة فافرق بين قتل الغيلة وقتل غير الغيلة وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه أمر أن يقتل رجل
من المسلمين يقتل رجل نصراني غيلة من أهل الحيرة فقتله به وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب أنه كان يقول
إذا قتل المسلم النصراني قتل به فأما ما قاله في الذمة فقول الله عز وجل أصدق القول ذكر الله الذية في
كتابه فقال وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة وتدية مسلمة
إلى أهله ثم ذكر أهل الميثاق فقال وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحريم رقبة
مؤمنة فجعل في كل واحد من مآذية مسلمة ولم يقل في أهل الميثاق نصف الذية كما قال أهل المدينة وأهل الميثاق
ليسوا مسلمين فجعل في كل واحد من مآذية مسلمة إلى أهله والأحاديث في ذلك كثيرة عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم مشهورة معروفة أنه جعل ذية الكافر مثل ذية المسلم وروى ذلك أفقههم وأعلمهم في زمانه
وأعلمهم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن شهاب الزهري فذكر أن ذية المعاهد في عهد أبي بكر وعمر
وعثمان رضي الله عنهم مثل ذية الحر المسلم فلما كان معاوية جعلها مثل نصف ذية الحر المسلم فان الزهري
كان أعلمهم في زمانه بالأحاديث فكيف رغبوا عما رواه أفقههم إلى قول معاوية - أخبرنا قيس بن الربيع
معه بن راشد قال حدثني من شهد قتل رجل بذى بكتاب عمر بن عبد العزيز - أخبرنا قيس بن الربيع
عن أبيان بن تغلب عن الحسن بن ميمون عن عبد الله بن عبد الله بن مولى بني شاشم عن أبي الجنوب الأسدي قال
أتى علي بن أبي طالب رضي الله عنه برجل من المسلمين قتل رجلا من أهل الذمة قال فقامت عليه البيعة فأمر
بقتله فجاء أخوه فقال قد عفوت عنه قال فلعلهم حددوا أو فروك قال لا ولكن قتله لا يرد على أخي
وعوضوني فرضيت قال أنت أعلم من كانت له ذمة متقدمة كدمننا ودينه كديننا - أخبرنا أبو حنيفة عن حماد
عن إبراهيم قال ذية المعاهد ذية الحر المسلم - حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن رجلا من بني بكر
ابن وائل قتل رجلا من أهل الحيرة فكتب فيه عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يدفع إلى أولياء المقتول فان
شأوا فقتلوا وإن شأوا عفوا فدفع الرجل إلى ولي المقتول إلى رجل يقال له حنين من أهل الحيرة فقتله فكتب عمر
بعد ذلك أن كان الرجل لم يقتل فلا تقتلوه فرأوا أن عمر أراد أن يرضيهم من الذية - أخبرنا محمد بن يزيد قال
أخبرنا سفيان بن حسين عن الزهري أن ابن شاس الجذاعي قتل رجلا من أنباط الشام فرفع إلى عثمان
ابن عفان فأمر بقتله فكلما الزبير وناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهوا عن قتله قال فجعل
دينه ألف دينار - أخبرنا محمد بن يزيد قال أخبرنا سفيان بن حسين عن الزهري عن ابن المسيب قال ذية
كل معاهد في عهد ألف دينار - وأخبرنا ابن عبد الله عن المغيرة عن إبراهيم أنه قال ذية اليهودي والنصراني
والمجوسي سواء - أخبرنا خالد عن مطرف عن الشعبي مثله إلا أنه لم يذكر المجوسي (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى لا يقتل مؤمن بكافر ودية اليهودي والنصراني ثلث ذية المسلم ودية المجوسي ثمانمائة درهم وقد خالفنا
في هذا غير واحد من بعض الناس وغيرهم وسألني بعضهم وسألته وسأحكى ما حضرني منه أن شاء الله تعالى
فقال ما جئت في أن لا يقتل مؤمن بكافر فقلت ما لا ينبغي لأحد دفعه مما فرق الله به بين المؤمنين والكافرين
ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا ثم الأخبار عن بعده فقالوا أوين ما فرق الله به بين المؤمنين
والكافرين من الأحكام فأما الثواب والعقاب فلا أسأل عنه ولكن أسأل عن أحكام الدنيا فقل له يحضر
المؤمن والكافر قتال الكفار فنعطي نحن وأنت المؤمن السهم ونمنعه الكافر وإن كان أعظم غناء منه
ونأخذ ما أخذنا من مسلم بأمر الله صدقة يظهره الله بها ويركبه ويؤخذ ذلك من الكفار صغارا قال الله
تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فوجدت الكفار في حكم الله ثم حكم رسوله في موضع العمودية

بغسل اليد مسفرة لانها طيب كان امره ياد بغسل المسفرة عام باجرانته وهي ستة ثمان وكان تطيبه في حجة الاسلام وهي سنة عشر فكان تطيبه لاحرامه وحله ناجزا لمره الأعرابي بغسل الهقرة والذي خالفنا روى أن أم حبيبة طيبت معاوية ونحن نرى عن ابن عباس وسعد بن أبي وقاص التطيب بالأحرام والحل وزرويه عن غيره ما وهو يقول معنا في الرجل يجامع أهله من الليل ثم يصبح جنباً ان صومه تام لان الجماع كان وهو مباح له والتطيب كان وهو مباح للرجل قبل أن يحرم لاشك وقبل أن يطوف بالبيت بالخبر عن رسول الله ولو كان ينظر الى حله بعد الاحرام اذا كان الطيب قبله كان ترك قوله لأمره بالدهن الذي لا يبق طيبه وان بقي الدهن عليه لانه لا ينجس له أن يتسدى دهن رأسه وحيثه بدهن غير طيب وهو محرم ولا أعلمه استقام على أصل ذهب اليه في هذا القول

(باب ما يأكل المحرم

للمسلمين صنفنا متى قدر عليهم تعبوا وترخلتهم أموالهم لا يقبل منهم غير ذلك وصنفنا يصنع ذلك بهم الآن يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وقاعطاء الجزية اذا لم يرضهم فيوصف من العبودية فلا يجوز أن يكون من كان خولا للمسلمين في حال أو كان خولا لهم بكل حال الا أن يؤدى جزية فيكون كالعبد الخارج في بعض حالاته كفوا للمسلمين وقد فرق الله عز وجل بينهم بهذا وبأن أنعم على المسلمين فأحل لهم حرائر نساء أهل الكذب وحرم المؤمنين على جميع الكافرين مع ما يفترون فيه سوى هذا قال ان فيمادون هذا الفرق ولكن ما السنة قلت أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن أبي حنيفة قال سألت علياً رضى الله تعالى عنه فقلت حل عندكم من المغازي من حديث عمران بن الحصين وحديث غيره ولكن فيه حديث من أحسن اسنادكم - أخبرنا ابن عيينة عن مطرف عن الشعبي عن ابن أبي حنيفة قال سألت علياً رضى الله تعالى عنه فقلت حل عندكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء سوى القرآن فقال لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة الا أن يؤتى الله عبداً فهمافي القرآن ومافي الصحيفة قلت ومافي الصحيفة قال العقل وفكالك الاسير وأن لا يقتل مؤمن بكافر قال هذا حديث ثابت عندنا معروف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل مؤمن بكافر غيراً فأتانا ولنا وروى سعيد بن جبيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل مسلم بكافر ولا ذوعهد في عهد فذهبنا الى أنه عن الكفار من أهل الحرب الذين لا عهد لهم لان دماءهم حلال فأما من منع دمه العهد فيقتل من قتله به فقلنا حديث سعيد مرسل ونحن نجعله لا ثابتاً وعليه مع هذه الأحاديث قال فإمعناه قلنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بكافر ثم ان كان قال ولا ذوعهد في عهد فإمعناه قال لا يقتل ذوعهد في عهد تعلمنا الناس اذ سقط القودين المؤمن والكافر أنه لا يحل لهم قتل من له عهد من الكافرين قال فيحتمل معنى غير هذا قلنا واحتمله كان هذا أولى به لانه الظاهر قال وما يدلك على أنه الظاهر قلنا لان ذوى العهد من الكافرين كفار قال فهل من سنة تبين هذا قلنا نعم وفيه كفاية قال وأين هي قلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرب المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فهل زعمت أن هذا على الكافرين غير أهل العهد فتكون قد تأولت فيه مثل ما تأولت في الحديث الآخر قال ولا يكن على الكافرين من كانوا من أهل العهد وغيرهم لان اسم الكفر يلزمهم قلنا ولا تجذبنا اذا كان هذا صواباً عندك من أن تقول مثل ذلك في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مؤمن بكافر أو يكون ذلك صواباً فترد هذا فتقول يرب الكافر المسلم اذا كان من أهل العهد ولا يرب اذا كان من أهل الحرب فتبعضه كجائز حديث لا يقتل مؤمن بكافر قال ما أقوله قلنا لم لأن الحديث لا يحتمله قال بلى هو يحتمله ولكن ظاهره غيره قلنا فكذلك ظاهر ذلك الحديث على غير ما تأولت وقد زعمت أن معاذاً ومعاوية وزناً مسلماً من كافر ثم تركت الذي رويت نصاعته ما وقلت لاجبة في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم أردت أن تجعل سعيد بن جبيرة متأولاً لاجبة على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يأتيك بنفسه فلا تقبله منه وتقول رجل من التابعين لا يلزمني قوله قال فليس بهذا وحده قلته قلنا وقد يلزمك في هذا ترك ما ذهب اليه لانك اذا (١) لم تقدر المسلم من الحرب للعلة التي ذكرت فقد لا تقيد بوله عهد قال وأين قلت المستأن من يقتله المسلم لا تقتله به بوله عهد هو به حرام الدم والمال فالويل يلزمك حجة الأخذ بالمتك قال ويقال لهذا معاهد قلنا نعم لعهد الامان وهذا مؤمن قال فبدل على هذا الكتاب أو سنة قلنا نعم قال الله عز وجل براءة من الله ورسوله أنك غير معجزى الله فجعل لهم عهداً الى مدة ولم يكونوا أمناً بجزية كانوا أمناً بعهد ووصفهم باسم العهد وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم علياً رضى الله عنه بأن من كان عنده من النبي صلى الله عليه وسلم عهد فعهدك الى مدته قال ما كنا نذهب الا أن العهد عهد الأبد قلنا فقد أوجدنا لك العهد الى مدة في كتاب الله عز وجل وسنة

(١) لعلمه لم تقدر الحربى من المسلم تأمل

حدثنا الربيع قال

أخبرنا الشافعي قال

أخبرنا مالك عن ابن

شهاب عن عبيد الله

ابن عبد الله بن عتبة بن

مسعود عن عبد الله

ابن عباس عن الصعب

ابن جثامة أنه أهدى

لرسول الله صلى الله

عليه وسلم جارا

وحشيا وهو بالأبواء أو

بودان فردده عليه رسول

الله قال فلما رأى رسول

الله مافي وجهي قال

انالم يردّه عليك إلا أنا

حرم . أخبرنا مسلم

وسعيد عن ابن حريج

قال وأخبرنا مالك عن

أبي النضر مولى عمر بن

عبد الله التيمي عن نافع

مولى أبي قتادة عن أبي

قتادة الانصاري أنه كان

مع النبي صلى الله عليه

وسلم حتى اذا كان ببعض

طريق مكة تخلف مع

أصحابه محرمين وهو

غير محرم فرأى جارا

وحشيا فاستوى على

فرسه فسأل أصحابه

أن يناولوه سوطه فأبوا

فسألهم رحمه فأبوا فأخذ

رحمته فشده على الحمار

فقتله فأكل منه بعض

أصحاب النبي وأبي

بعضهم فلما أدركوا النبي

سأله عن ذلك فقال انما

هي طعمة أطعمكموها

الله . أخبرنا مالك عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الله وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه ما منه فجعل له العهد الى سماع كلام الله وبلوغ ما منه والعهد الذي وصفت على الأبد انما هو الى مدة الى المعاهد نفسه ما استقام بها كانت له فإذا نزع عنها كان محارباً لحلال الدم والمال فأقعدت المعاهد الذي العهد فيه الى المشرك ولم تقعد المعاهد الذي عقده العهد الى مدة بعلم ثم هما جميعا في الحالين ممنوعا الدم والمال عند ذلك معاشرين أفرأيت لو قال لك قاتل أقيد المعاهد الى مدة من قبل أنه ممنوع الدم والمال وجاهل بأن حكم الاسلام لا يقتل المؤمن به ولا أقيد المعاهد المقيم ببلاد الاسلام لأنه عالم أن لا يقتل مسلم به فقد رضى العهد على ما لم يرضه عليه ذلك ألا يكون أحسن حجة منك قال فان قدر وينا من حديث ابن السيلمان أن النبي صلى الله عليه وسلم قتل مؤمناً بكافر قلت أفرأيت لو كنا نحن وأنت ثبتت المنقطع بحسن الظن من رواه فروى حديثان أحدهما منقطع والآخر متصل بخلافهما كان أولى بنا أن نثبت الذي ثبتناه وقد عرفنا من رواه بالصدق أو الذي ثبتناه بالظن قال بل الذي ثبتناه متصلاً فقلت فحديثنا متصل وحديث ابن السيلمان منقطع وحديث ابن السيلمان خطأ وان مارواه ابن السيلمان في ما بلغنا أن عمرو بن أمية قتل كافراً كان له عهد الى مدة وكان المقتول رسولاً فقتله النبي صلى الله عليه وسلم به ولو كان ثابتاً كنت أنت قد خالفت الحديثين معا حديث ابن السيلمان (٣) والذي قتله عمرو بن أمية قبل بني النضير وقبل الفتح بزمان وخطبة النبي صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بكافر عام الفتح قلت فلو كان كما تقول كان منسوخاً قال فلم تقبل به وتقول هو منسوخ قلت هو خطا قلت عاش عمرو بن أمية بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم دهر طويلاً وأنت انما تأخذ العلم من بعد ليس لك به مثل معرفة أصحابنا وعمرو قتل اثنين وداهما النبي صلى الله عليه وسلم ولم يزد النبي صلى الله عليه وسلم عمر اعلی أن قال قتل رجلين لهما مني عهد لا دينهما قال فانما قلت هذا مع ما ذكرنا بأن عمر كتب في رجل من بني شيان قتل رجلاً من أهل الحيرة وكتب أن اقتلوه ثم كتب بعد ذلك لا تقتلوه قلنا أفرأيت لو كتب أن اقتلوه وقتل ولم يرجع عنه أكان يكون في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة قال لا قلنا فأحسن حالاً أن تكون احتجاجت بغير حجة أأرأيت لرم يكن فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء نقيم الحجة عليك به ولم يكن فيه الا ما قال عمر أكان عمر يحكم بحكم ثم يرجع عنه الا عن علم بلغه هو أولى من قوله فهذا عليك أو أن يرى أن الذي يرجع اليه أولى به من الذي قال فيكون قوله راجعاً أولى أن تصير اليه قال فله أنه أراد أن يرضيه بالدية قلنا فله أنه أراد أن يخيفه بالقتل ولا يقتله قال ليس هذا في الحديث قلنا وليس ما قلت في الحديث قال فقد رويتم عن عمرو بن دينار أن عمر كتب في مسلم قتل نصرانياً ان كان القاتل قتلاً لا وقتلوه وان كان غير قتال فذروه ولا تقتلوه قلنا فقد رويناه فان شئت فقل هو ثابت ولا تنازع فيه قال فان قتله قلت فأتبع عمر كما قال فأنت لا تتبعه فيما قال ولا فيما قلنا فسمعتك تحتاج يا عليك قال فيثبت عندكم عن عمر في هذا شيء قلت لا ولا حرف وهذا أحاديث منقطعات أو ضعاف أو تجمع الانقطاع والضعف جميعاً قال فقد رويناه فيه أن عثمان بن عفان رضى الله عنه أمر بمسلم قتل كافراً أن يقتل فقام اليه ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فنعوه فوداه بألف دينار ولم يقتله فقلت هذا من حديث من يجهل فان كان غير ثابت فدفع الاحتجاج به وان كان ثابتاً فعليك فيه حكم ولك فيه آخر فقل به حتى نعلم أنك قد اتبعته على ضعفه قال وما على فيه قلنا زعمت أنه أراد قتله فنعاه ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع اليهم فهذا عثمان في ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مجتمعين أن لا يقتل مسلم بكافر فكيف خالفهم قال فقد أراد قتله قلنا فقد رجع فالرجوع أولى به قال فقد رويناه عن الزهري أن دية المعاهد كانت في عهد أبي بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم دية مسلم تامة حتى جعل معاوية نصف الدية في بيت المال قلنا أقتبل عن الزهري مرسله عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن أبي بكر

زيد بن أسلم عن عطاء
ابن يسار عن أبي قتادة
في الجار الوحشي مثل
حديث أبي النضر إلا
أن في حديث زيد أن
رسول الله قال هل معكم
من لمحشي (قال
الشافعي) وليس مخالف
والله أعلم حديث
الصعب بن جثامة
حديث طلحة بن عبيد
الله وأبي قتادة عن النبي
وكذلك لا يخالفهما
حديث جابر بن عبد
الله وبيان أنها ليست
مختلفة في حديث
جابر أخبرنا إبراهيم بن
محمد عن عمرو بن أبي
عمرو مولى المطلب عن
المطلب عن جابر أن
رسول الله قال لحم
الصيد لكم في الأحرام
حلال ما لم تصدوه أو
يصاد لكم * أخبرنا
من سمع سليمان بن
بلال يحدث عن عمرو بن
أبي عمرو بهذا الإسناد
عن النبي هكذا * حدثنا
الربيع أخبرنا الشافعي
أخبرنا عبد العزيز بن
محمد عن عمرو بن أبي
عمرو عن رجل من بني
سليمة عن جابر عن النبي
صلى الله عليه وسلم
هكذا (قال الشافعي)
وابن أبي يحيى أحفظ
من عبد العزيز وسليمان
مع ابن أبي يحيى (قال

أوعن عمرو بن عثمان ففتح عليه برسالة قال ما يقبل المرسل من أحد وان الزهري لم يسمع المرسل قلنا
وإذا أتت أن تقبل المرسل فكان هذا مرسلا وكان الزهري يسمع المرسل عندك أليس قد رددته من وجهين
قال فهل من شيء يدل على خلاف حديث الزهري فيه قلنا نعم أن كنت صحته عن الزهري ولا نعرفه
عن الزهري كما تقول قال وما هو قلت أخبرنا فضيل بن عياض عن منصور بن المعتمر عن ثابت الحداد عن
ابن المسيب أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قضى في ذية اليهودي والنصراني باربعة آلاف وفي ذية المجوسي
بثمانمائة درهم (قال الشافعي) أخبرنا ابن عينة عن صدقة بن يسار قال أرسلنا إلى سعيد بن المسيب نسأله
عن ذية المعاهد فقال قضى فيه عثمان بن عفان رضى الله عنه باربعة آلاف قال قلنا فمن قبله قال فصبنا
(قال الشافعي) هم الذين سألوهم آخرنا قال سعيد بن المسيب عن عمر منقطع قلنا انه لم يعم أنه قد حفظ عنه
ثم تزعمونه أنتم أنه خاصة وهو عن عثمان غير منقطع قال فبهذا قلت قلت نعم وبغيره قال فلم قال أصحابك
نصف ذية المسلم قلت روي نافع عن عمرو بن شعيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل مسلم بكافر ودية
نصف ذية المسلم قال فلم لا تأخذ به أنت قلت لو كان من يثبت حديثه لأخذنا به وما كان في أحد مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم حجة قلنا فيكون لنا مثل ما لهم قال نعم قال فعندهم فيه رواية غير ذلك قلت له نعم
شيء يروونه عن عمرو بن عبد العزيز قال هذا أمر ضعيف قلنا فقد تركناه قال فإن من يختلف فيه أن الله عز
وجل قال وما كان للمؤمن أن يقتل مؤمنا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته مؤمنة وذية مسلمة إلى
أهله وقال فإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فذية مسلمة إلى أهلهم وتحرير رقبته مؤمنة فلما سويت وسويت
بين قتل المعاهد والمسلم في الرقبة بحكم الله كان ينبغي لنا أن نسوي بينهم في الذية قلنا الرقبة معروفة فيهما
والذية جمل لا دلالة على عدد هاني تزيل الوحي فاعلمت الدلالة على عدد هاني الذي صلى الله عليه وسلم
بأمر الله عز وجل بطاعته وأمره بعده أذالم يكن موجودا عنه قال ما في كتاب الله عدد الذية قلنا في سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم عدد ذية المسلم مائة من الأبل وعن عمرو بن الذهب والورق فقبلنا نحن وأنت عن
النبي صلى الله عليه وسلم الأبل وعن عمرو الذهب والورق أذالم يكن فيه النبي صلى الله عليه وسلم شيء قال نعم
قلنا فهو كذا قبلنا عن النبي صلى الله عليه وسلم عدد ذية المسلم وعن عمرو عدد ذية غيره من خالف الإسلام إذا
لم يكن فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء نعرفه أرايت إذا عشت إلى أن كلتهما اسم ذية أفي فرض الله
من قتل المؤمن الذية والرقبة ومن قتل المؤمنة مثل ذلك لا يهاذله في ذلك قال نعم فرض الله عز وجل على
من قتلها تحرير رقبته مؤمنة وذية مسلمة قلنا لماذا كره أن المؤمن يكون فيه تحرير رقبته وذية هل سوى
بينهم ما في الذية المسلمة قال لا قلنا هو أولى بمساواته مع الإسلام والحرية فإن مؤمنا يحتمل مؤمنا ومؤمنة
كما يحتمل المؤمن الرجل والنساء (٣) والكافرين الذين ذكروهم فدفعه أو رأيت الرجل يقتل الجنين أليس
عليه فيه كفارة بعقوبة ذية مسلمة قال بلى قلت لانه داخل في معنى مؤمن قال نعم قلت فلم زعمت أن
ذية خمسة دينار أو مؤمنا وفي الرقبة أو رأيت الرجل يقتل العبد أليس عليه تحرير رقبته لانه قتل مؤمنا
قال بلى قلت فذية أو هي قيمته قال بل هي قيمته وإن كانت عشرة دراهم أو أكبر قلت فترى الديار إذا
لزمت وكان عليه أن يؤدي دياتهم إلى أهلهم وأن يعقوبة رقبته في كل واحد منهم سواء فيه أعلاههم وأدناهم
ساوي بين دياتهم قال لا قلت فلم أردت أن تسوي بين الكافر والمسلم إذا استويا في الرقبة وأن تلزم
قائلهما أن يؤدي ذية ولم تسوي بين المسلمين الذين هم أولى أن تسوي بينهم من الكفار (قال الشافعي) فقال
بعض من يذهب مذهب بعض الناس أن مما يقتلنا به المؤمن بالكافر والحزب بالعبد آيتين قلنا فإذا كرا أحدهما
فقال أحدهما قول الله عز وجل في كتابه وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس قلت وما أخبرنا الله عز وجل
أنه حكم به على أهل التواراة حكم بيننا قال نعم حتى بين أن قد نسخنا قلنا قال النفس بالنفس لم يحجز إلا أن

(الشافعي) فان كان

الصعب أهدي الجار
لنبي صلى الله عليه وسلم
حيافليس للحرم ذبح
جار وحشي حيوان
كان أهدي له لما فقد
يحتمل أن يكون علم أنه
صيد له فردده عليه ومن
سنته صلى الله عليه وسلم
أن لا يحل للحرم ما صيد
له وهو لا يحتل الأحاد
الوجهين والله أعلم
ولو لم يعلمه صيده
كان له رده عليه ولكن
لا يقول حينئذله إلا أنا
حرم وبهذا قلنا لا يحتل
الوجهين قبله قال
وأمر أصحاب أبي قتادة
أن يأكلوا ما صاده
رفيقهم بعلمه أنه لم يصبه
لهم ولا بأمرهم فحل لهم
أكله (قال الشافعي)
وايضاحه في حديث جابر
وفي حديث مالك أن
الصعب أهدي للنبي
جاراً أثبت من حديث
من حدث أنه أهدي
له من لحم جاره والله أعلم
فان عرض في نفس
امرئ من قول الله وحرم
عليكم صيد البر ما دمتم
حرماً قيل له ان الله جل
ثناؤه منع المحرم قتل
الصيد فقال لا تقتلوا
الصيد وأنتم حرم الآية
وقال في الآية الأخرى
أحل لكم صيد البحر
وطعامه متاع لكم

تكون كل نفس بكل نفس اذا كانت النفس المقتولة محترمة أن تقتل قلنا فلسنا نريد أن نحتج عليك بأكثر
من قولك ان هذه الآية عامة فزعمت أن فيها خمسة أحكام مفردة وحكاساً جامعاً خالف جميع الأربعة
الأحكام التي بعد الحكم الأول والحكم (٣) الخامس والسادس جمعتها في موضعين في المحرم يقتل العبد والرجل
يقتل المرأة فزعمت أن عيونه ليس بعينه ولا عين العبد ولا أنفه بأنفها ولا أنف العبد ولا أذنه بأذنها ولا أذن
العبد ولا سنه بسنها ولا سن العبد ولا جرحه كلها بجرح وجهاً ولا جرح العبد ولا جرح العبد ولا جرح العبد ولا جرح العبد
أنك أخذت به في الفتنة في بعض ووافقت في بعض فزعمت ان الرجل يقتل عبده فلا تقتله به ويقتل ابنه
فلا تقتله به ويقتل المستأمن فلا تقتله به وكل هذه نفوس محترمة قال اتبعنا في هذا أثراً قلنا فتخالف
الأثر الكتاب قال لا قلنا فالكتاب اذا على غير ما تأولت فلم فرقت بين أحكام الله عز وجل على ما تأولت
قال بعض من حضره دع هذا فهو يلزمه كله قال والآية الأخرى قال الله عز وجل ومن قتل مظلوماً فقد
جعلنا لولييه سلطاناً فلا يسرف في القتل فقولاه فلا يسرف في القتل دلالة على أن من قتل مظلوماً فولييه أن يقتل
قائله قيل له في بعد اعلم ذلك الكلام بعينه في الابن يقتله أبوه والعبد يقتله سيده والمستأمن يقتله المسلم
قال فلي من كل هذا يخرج قلت فاذا كره خرجك قال ان الله تبارك وتعالى لما جعل الدم الى الولي كان
الأب ولياً فلم يكن له أن يقتل نفسه قلنا أفرايت ان كان له ابن بالغ أخرج الأب من الولاية وتجعل للابن
أن يقتله قال لا أفعل قلت فلا تخرج به بالقتل من الولاية قال لا قلت فإنا نقول في ابن عم لرجل قتله وهو
وليته ووارثه لم يقتله وكان له ابن عم هو أبعد منه أقتل جعل للأب بعد أن يقتل الأقرب قال نعم قلنا ومن أين
وهذا وليه وهو قاتل قال القاتل يخرج بالقتل من الولاية قلنا والقاتل يخرج بالقتل من الولاية قال نعم
قلنا فلم يخرج الأب من الولاية وأنت تخرجه من الميراث قال اتبعنا في الاب الأثر قلنا فالأثر يدل على
خلاف ما قلت قال فاتبعت فيه الإجماع قلنا فالإجماع يدل على خلاف ما تأولت فيه القرآن قلنا والعبد
يكون له ابن حر فيقتله مولاه أخرج القاتل من الولاية ويكون لابنه أن يقتل مولاه قال لا بالإجماع
قلت فالمستأمن يكون معه ابنه أيعلم له أن يقتل المسلم الذي قتله قال لا بالإجماع قلت أفيمكن الإجماع
على خلاف الكتاب قال لا قلنا فالإجماع اذا يدل على أنك قد أخطأت في تأويل كتاب الله عز وجل
وقلنا لم يجمع معك أحد على أن لا يقتل الرجل بعبد الامن مذهب أن لا يقتل الحر بالعبد ولا يقتل المؤمن
بالكافر فكيف جعلت إجماعهم حجة وقد زعمت أنهم أخطؤا في أصل ما ذهبوا اليه والله أعلم

(باب العقل على الرجل خاصة)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه تعقل العاقلة من الجنائيات الموضحة والسن فما فوق ذلك وما كان دون ذلك فهو
في مال الخاني لا تعقله العاقلة وقال أهل المدينة لا تعقل العاقلة شيئاً من ذلك حتى يبلغ الثلث فاذا بلغ الثلث
عقلته العاقلة وكذلك ما زاد على الثلث فهو على العاقلة وقال محمد بن الحسن قد جعل رسول الله صلى الله
عليه وسلم في الأصبع عشر من الأبل وفي السن خمس من الأبل وفي الموضحة خمس من الأبل في مال الرجل
أو على عاقلته وذلك في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن خزم يجتمع في العينين والأنف
والماء أمومة والجائفة واليد والرجل فلم يفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين بعض ذلك من بعض فكيف
افترق ذلك عند أهل المدينة لو كان في هذا افتراق لأوجب على العاقلة ما وجب عليها وأوجب في مال الرجل
ما وجب عليه ليس الأمر هكذا ولكن أدنى شيء فرض فيه النبي صلى الله عليه وسلم الموضحة والسن فجعل ذلك
على العاقلة وما كان دون ذلك فهو على الخاني في ماله وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأتين
التي ضربت أحدهما بطن الأخرى فألقت جنيناً ميتاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في ذلك بغرة

فاحتمل أن يصيدوا
صيد البحر وأن يأكلوه
ان لم يصيدوه وأن يكون
ذلك طعامه ثم يختلف
الناس في أن لا يحرم
أن يصيد صيد البحر
ويأكل طعامه وقال
في سيقها وحرم عليكم
صيد البر ما دمتم حرما
فاحتمل أن لا تقتلوا صيد
البر ما دمتم حرما وأشبه
ذلك ظاهر القرآن والله
أعلم ثم دلت السنة على
أن يحريم الله صيد البر
في حالين أن يقتله رجل
وأمر في ذلك الموضع
بأن يفديه وأن لا يأكله
إذا أمر بصيده فكان
أولى المعافى بكتاب الله
مادلت عليه سنة رسول
الله وأولى المعافى بآثار
لا تكون الأحاديث
مختلفة لأن علينا في ذلك
تصديق خبر أهل
الصدق ما أمكن
تصديقه وخاص السنة
انما هو خبر خاصة لا عامة

((باب خطبة الرجل على خطبة أخيه))

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن
نافع عن عبد الله بن
عمر أن رسول الله قال
لا يخطب أحدكم على
خطبة أخيه أخبرنا
مالك عن أبي الزناد عن
الأعرج عن أنس بن مالك

على العاقلة فقال أولياء المرأ القائلة من العاقلة كيف ندى من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك
يطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما عهدنا من اخوان الكهان فالحنين قضى به رسول الله صلى الله
عليه وسلم على أولياء المرأة ولم يقض به في مالها وانما حكم في الحنين بغرة فعدل ذلك بخمسين دينار ليس فيه
اختلاف بين أهل العراق وبين أهل الحجاز فهذا أقل من ثلث الدية وقد جعل ذلك رسول الله صلى الله عليه
وسلم على العاقلة في ذاب من ك ما قبله مما اختلف القوم فيه أخبرنا أبو حنيفة رضى الله عنه عن حماد عن
ابراهيم النخعي قال تعقل العاقلة خطأ كنه الا ما كان دون الموصفة والسن مما ليس فيه أرش معلوم أخبرنا
محمد بن أبان بن صالح القرشي عن حماد عن ابراهيم قال لا تعقل العاقلة شيئا دون الموصفة وكل شيء كان دون
الموصفة ففيه حكومة عدل * أخبرنا محمد بن أبان عن حماد عن ابراهيم أن امرأة ضربت بطن ضرته
بعمود فسقطت فالتفت جثتنا ميتا وماتت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ربتها على العاقلة وقضى في
الحنين بغرة عبدا وأمة على العاقلة فقالت العاقلة أتكون الدية فيمن لا شرب ولا أكل ولا استهل فدم مثله يطل
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع كسجع الجاحلية أو شعر كسعرهم كما قلت لكم فيه غرة عبدا وأمة
فهذا قد قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة بغرة عبدا وأمة وهو أقل من ثلث الدية وهذا
حديث مشهور معروف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) العقل عقلان ففعل المجد
في مال الجاني دون عاقلة قل أو كثر وعقل الخطأ على عاقلة الجاني قل ذلك العقل أو كثر لأن من غرم الأ كثر
غرم الأقل فإن قال قائل فهل من شيء يدل على ما وصفت قيل له نعم ما وصفت أولا كاف منه اذا كان
أصل حكم العمد في مال الجاني فلم يختلف أحد في أنه فيه قل أو كثر ثم كان أصل حكم الخطأ في الأ كثر في مال
العاقلة فهكذا ينبغي أن يكون في الأقل فإن قال فهل من خبر نص عن النبي صلى الله عليه وسلم قيل نعم
قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة بالدية ولا يجوز لولم يكن عنه خبر غير هذا اذ سن أن دية الخطأ
على العاقلة الآن يكون كل خطأ عليها أو يتوهم متوهم فيقول كان أصل الجانيات على جانبها فلما قضى رسول
الله صلى الله عليه وسلم بالدية على العاقلة في الخطأ قلنا ما بلغ أن يكون دية فعلى العاقلة وما نقص من الدية فعلى
جانبه وأما أن يقول قائل تعقل العاقلة الثلث ولا تعقل دونه أفرأيت ان قال له انسان تعقل التسبعة
الاعشار أو الثلثين أو النصف ولا تعقل دونه فاجتبه عليه فإن قال قائل فهل من خبر يدل على ما وصفت
قيل نعم قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحنين بغرة وقضى به على العاقلة وذلك نصف عشر الدية
وحديثه في أنه قضى بالحنين على العاقلة أثبت اسنادا من أنه قضى بالدية على العاقلة واذا قضى بالدية على
العاقلة حين كانت دية ونصف عشر الدية لانهم ما معامن الخطأ فكذلك يقضى بكل خطأ والله تعالى أعلم
وان كان درهما واحدا : وقال أبو حنيفة رضى الله عنه يقضى عليهم بنصف عشر الدية ولا يقضى عليهم
بمادونه ويلزمه في هذا مثل ما لم من قال يقضى عليهم بثلث الدية ولا يقضى عليهم بمادونه فإن قال قائل
فانه قد احتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بنصف عشر الدية على العاقلة وأنه لا يحفظ عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قضى فيما دون نصف العشر شيء قيل له فان كنت انما التبع الخبر فقلت أجعل الجانيات
على جانبها الا ما كان فيه خبر لمك لأحد إن عارضك أن تقول واذا جني جان ما فيه دية أو ما فيه نصف عشر
الدية ففيه على عاقلة واذا جني ما هو أقل من دية أو كثر من نصف عشر دية ففي ماله حتى تكون امتنعت
من القياس عليه ورددت ما ليس فيه خبر نص الى الأصل من أن تكون الجانية على جانبها وان رددت القياس
عليه فلا بد من واحد من وجهين أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم اذ لم يقض فيما دون الموصفة بشيء أن يكون
ذلك هدر العقل فيه ولا قود كما تكون اللطمة واللكرة أو يكون اذا جني جنابة اجتمعت فيه الرأى فقضيت
فيها بالعقل قياسا على الذي قضى فيه النبي صلى الله عليه وسلم من الجانيات واذا كان حق أن يقضى في الجانيات

عن النبي مثله قال وقد زاد بعض محدثين حتى يأذن أو يترك . أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن رسول الله قال لها في عدتها من طلاق زوجها إذا حلت فآذني قالت فلما حلت فأخبرته أن معاوية وأبا جهنم خطباني فقال رسول الله أما معاوية فصعلوك لا مال له وأما أبو جهنم فلا يضع عصاه عن عاتقه انكح أسامة ابن زيد قالت فكرهته فقال انكح أسامة فنكحته ففعل الله فيه خيرا واعتظمت به (قال الشافعي) وحديث فاطمة غير مخالف حديث ابن عمر وأبي هريرة في نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يخطب المرأة على خطبة أخيه وحديث ابن عمر وأبي هريرة مما حفظت بحلة عامة يراد بها الخاص والله أعلم لأن رسول الله لا ينهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه في حال يخطب هو فيها على غيره ولكن نهى عنها في حال دون حال فإن قال قائل فأى حال نهى عن الخطبة فيها

فيما دون الموصفة بعقل قياسا فالخفى أن يقضى على العاقلة بالجناية الخطأ ما كانت قلت أو كثرت لا يجوز إلا ذلك والله تعالى أعلم ولقلما رأيت بعض الناس عاب شيا لا شره في طرف منه إلا أنه قد يحسن أن يتخلص بأكثر مما يتخلص به غيره مما لعل فيه مؤنة على من جهل موضع الجناية فاما من علمها فلا يست عليه مؤنة فيها إن شاء الله تعالى . وقال بعض من ذهب إلى أن تعقل العاقلة الثلث كأنه إنما جعل عليهم الثلث فصاعدا لأن الثلث يفتح ومادونه لا يفسد . قلنا فلم تجعل هذا في دم العدو وأنت تزعم أنه لو زعمه مائة دية عمدا لم يكن عليهم أن يعينوه فيها بفلس أو رأيت لو كانت العلة فيه ما وصفت بخفي جانبان أحدهما معسر بدهم والآخر موسر بألف ألف أما يكون الدرهم للعسر به أفدح من ألف ألف دينار لاوسر بها الذي لا يكون خرا من ألف جزء من ماله فلو كان الأمر كما وصفت كان ينبغي أن ينظر في حال الخائف فإن كانت جنايته درهما ففدحه جعلته على العاقلة وإن كانت جنايته ألفين ولا تفدحه لم تجعل على العاقلة منها شيا . فإن قال لقلت هذا خرجت من السنة قيل قد خرجت من السنة ولم تقل ذاك لشيء له وجه . قال بعضهم فإن يحيى ابن سعيد قال من الأمر القديم أن تعقل العاقلة الثلث فصاعدا قلنا القديم قد يكون من يقتدى به ويلزم قوله ويكون من الولادة الذين لا يقتدى بهم ولا يلزم قولهم فن أي هذا هو قال أظن أنه أعلاها وأرفعها قلت أفترك البقن أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بنصف عشر الدية على العاقلة لظن ليس مما أمرنا به ولم يكن في هذا إلا القياس ما ترك القياس للظن ولئن أدخلت التهمة على الرواية على الرجال المأمونين عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس ذلك لكم لأنهم يقوم مقام الشهادة للتهمة على الذي أتت كلمة ظن أولى أن تكون مدخلة ولقلما رأيت بعض من ذهب هذا المذهب يذهب إلى أن ظن يمكن عليه مثل ما مكن فيستوى هو وعسر في جنته ويكون اليقين أبدا من روايته ورواية أصحابه عليه وكذلك يكون عليه القياس فما حجة من كان عليه الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قطع الله به العذر والقياس والمعقول وقول عوام أهل البلدان من الفقهاء إلا ما وصفت من ظن هو وغيره فيه يستويان ولو كان الظن له دون غيره ما كان الظن وحده يقوم مقامها فكيف إذا كان يمكن غيره فيه مثل ما يمكنه وكان يخالف اليقين من الخبر والقياس فإن قال قائل ما الخبر بأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالجنايتين على العاقلة قيل أخبرنا الثقة « وهو يحيى بن حسان » عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة

(باب الحر إذا جنى على العبد)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال قال أبو حنيفة رضي الله عنه في العبد يقتل خطأ إن على عاقلة القاتل القيمة بالغمة ما بلغت إلا أنه لا يجوز بذلك دية الحر المسلم فينقص من ذلك ما تقطع فيه الكف لأنه لا يكون أحد من العبيد إلا وفي الأحرار من هو خير منه ولا يجوز زبديته الحر وإن كان خيرا فاضلا ما فرض من الديات وقال أهل المدينة لا تحمل عاقلة قاتل العبد من قيمة العبد شيا وإنما ذلك على القاتل في ماله بالغما بلغ إن كانت قيمة العبد الدية أو أكثر من ذلك لأن العبد سلعة من السلع وقال محمد بن الحسن إذا كان العبد سلعة من السلع بمنزلة المتاع والشياب فلا ينبغي أن يكون على عبد قتل عبدا قود لأنه بمنزلة سلعة استهلكها فلا قود فيها وذكر أهل المدينة أن في العبد قيمة بالغمة ما بلغت وإن كانت القيمة أكثر من ذلك فينبغي أن قتل رجل مولى العبد أن تكون فيه الدية وأن قتل العبد كانت فيه ديتان إذا بلغت عشرين ألفا فيكون في العبد من الدية أكثر مما يكون في سيده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في العبد يقتل فيه قيمة بالغمة ما بلغت وهذا روى عن عمرو بن علقمة عن واحد منهما كانت لنافيه حجة على من خالفنا فيه بأن يزعم أن فيه قيمة بما بينه وبين أن يبلغ دية الحر فينقصه منها عشرة دراهم فإذا كان العبد يقتل وقيمته

قبل والله أعلم أما الذي
 تدل عليه الأحاديث
 فإن نهيه عن أن يخطب
 على خطبة أخيه إذا
 أذنت المرأة لزوجها
 يزوجها لأن رسول الله
 ردد نكاح خنساء بنت
 خديجة وكانت نبيها
 فزوجها أبوها بلا
 رضاها فدللت السنة
 على أن الولي إذا زوج
 قبل إذن المرأة للزوجة
 كان النكاح باطلا
 وفي هذا دلالة على أنه
 إذا زوج بعد رضاها
 كان النكاح ثابتا وتلك
 الحال التي إذا زوجها
 فيها الولي ثبت عليها فيها
 النكاح ولا يجوز فيه
 والله أعلم غير هذا لأنه
 لا حالين لها يختلف
 حكمها في النكاح فهما
 غيرهما وفاطمة لم تعلم
 رسول الله أذنهما في أن
 تزوج معاوية ولا أباجهم
 ولم يرو أن النبي نهى
 معاوية ولا أباجهم أن
 يخطب أحدهما بعد
 الآخر ولا أحسبهما
 خطباها إلا مستترين
 أحدهما قبل الآخر
 قال فإن كانت المرأة
 بكرًا يزوجها أبوها أو
 أمة يزوجها سيدها
 فخطبت فلان نهى أحدا
 أن يخطبها على خطبة
 غيره حتى يعده الولي
 أن يزوجها لان رضا

تسعة آلاف وتسعمائة وتسعون فلا ينقص عن قاتله منها شيء أنهم اجتمعوا على أنهم انما يؤدون قيمة في بيع
 قتل أو متاع استهلك ومتى رأوا رجلا يقرم إلا كثر ويجني جناية فيبطل عنه بعضها فأما ما ذهب إليه محمد بن
 الحسن من أن في الإحرام من هو خير من العبد أفرأيت خيرا لحرار المسلمين عنده وشرا لمجوس عنده كيف
 سوى بين دياتهم فإن زعم أن الديات ليست على الخير ولا على الشر وأنهم مؤقتات فيؤدى في مجوسى سارق
 فاسق منقطع الأطراف في السرقة ما يؤدى في خير مسلم على ظهرا الأرض فإن كانت حجة وفي الإحرام من
 هو خير من العبد حجة فهي عليه في المجوسى قد يكون في العبد من هو خير من الإحرام لانهم مسلمون
 معا والتقوى والخير حيث جعله الله تبارك وتعالى لا يكون كافرا أبدا خير من مسلم فأما قوله لوقتل رجلا
 مولى العبد فيدخل عليه لوقتل رجلا رجلا وبعبه أن عليه أن يؤدى في الحر المسلم المالك للعبد أقل مما يؤدى
 في البعير فإن كان بهذا يصير البعير خيرا من المسلم فلا ينبغي لاحد أن يزعم أن بهيمة خير من مسلم وإن
 كان هذا ليس من الخير ولان ما شئ في شئ وكانت دية المسلم مؤقتة لا ينقص منها شر الناس ولا يزيد فيها
 خيرا هم وكان ما استهلك من شئ من المال ففيه قيمة بالغة ما بلغت فكيف لم يقل هذا في العبد وكيف إذا
 نقص العبد لم ينقص الأبل وكيف إذا نقص من دية العبد لم ينقص أقل ما يقع عليه اسم النقصان أفرأيت
 لو قال لرجل آخر أنقصه ثلاثة أرباعه فأجعله نصف امرأة لان حذو نصف حذو أو قال له رجل آخر لا بل
 أجعل دية مؤقتة كما تكون دية لا حرار مؤقتة ألا يكون هؤلاء أقرب أن يكون لقولهم علة تشبه إذا
 كان لا شبهة لقوله أنقصه ما ينقطع فيه اليد أو أفرأيت لو قال آخر بل أنقصه ما يجب فيه الزكاة أو قال آخر
 بل أنقصه نصف عمر الدية لان ذلك أقل مما انتهى إليه النبي في الجراح ما ألحقه عليه إلا أن هذا كله ليس من
 طريق القيمة ولا طريق الدية أو أفرأيت لو أن رجلا قتل مكاتبًا وعبدًا للمكاتب وقيمة المكاتب مائة
 وقيمة عبده تسعة آلاف أليس يجعل في عبد المكاتب أكثر مما يجعل في سيده ولا أعلم أنه أحج بئى له
 وجهه ولا شئ الا وهو يخطئ في أكثر منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان كانت حجة بأن ابراهيم النخعي
 قاله فهو يزعم أن ابراهيم وغيره من التابعين ليسوا بحجة على أحد

(باب ميراث القاتل)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه من قتل رجلا خطأ أو عمد فإنه لا يرث من الدية ولا من القود ولا من غيره شيئا
 وورث ذلك أقرب الناس من المقتول بعد القاتل إلا أن يكون القاتل مجنونا أو صبيًا فإنه لا يحرم الميراث
 بقتله إذا قلم مرفوع عنهما وقال أهل المدينة بقول أبي حنيفة في القتل عمد أو قاتل في القتل خطأ لا يرث
 من الدية ويرث من ماله وقال محمد بن الحسن كيف فرقوا بين ديتيه وماله ينبغي أن ورث من ماله أن يرث من
 ديتيه هل رأيتم وارثا ورث من ميراث رجل ميراثا من بعض دون بعض أما أن يرث غوم من ذلك كله وأما أن
 لا يرث من ذلك شيئا أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن النخعي قال لا يرث قاتل ممن قتل خطأ أو عمد ولكن
 يرثه أولى الناس به بعده * أخبرنا عبد بن العوام قال أخبرنا الحجاج بن أرطاة عن حبيب بن أبي ثابت عن
 سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه سئل عن رجل قتل أخاه خطأ فلم يرثه وقال لا يرث قاتل شيئا (قال الشافعي)
 يدخل على محمد بن الحسن من قوله انه يرث الصبي والمغلوب على عقله إذا قتل شيئا مما أدخل على أصحابنا
 لانه هو لا يفرق بينهما في الموضع الذي فرق بينهما فيه هو يزعم أن على عاقلة ما الدية وعلى عاقلة البالغ الدية
 وهو يزعم أنه لا مأم على قاتل خطأ إذا تعمد غير الذي قتل مثل أن يرعى صيدا ولا يرعى إنسانا فيعرض للإنسان
 فيصيبه سهم وهذا عنده مما رفع عنه القلم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وضع الله عن أمتي الخطأ
 والنسيان وما استكرهوا عليه (قال الشافعي) وهو يدخل على أصحابنا ما أدخل عليهم من أنهم يرثون

الاب والسيد فيهما
كرضا عسافي أنفسهما
قال فقال لي قائل ان
بعض أصحابك ذهب الى
أن قال انما هي عن
الخطبة اذ اركنت المرأة

فقلت هذا كلام لامعني

له أفرأيت ان كان ذهب

الى أنها اذ اركنت أشبه

بالنكاح منها قبل أن

تركن فقيل له أفرأيت

ان خطبها رجل فشمته

وآذنه ثم عاد فتركت

شمته وسكنت ثم عاد

فقال أنظر أليست في

كل حال من هذه الاحوال

أقرب الى أن تكون

رضيت بنكاحه منها

في الحال التي قبلها

لانها اذا تركت الشتم

فكانت اقرب من الرضا

واذا قالت أنظر فهي

أقرب من الرضا منها

اذا تركت الشتم ولم تقل

أنظر أأرأيت ان قال له

قائل اذا كان بعض هذا

لم يسع غيره الخطبة هل

الحجة عليه الا أن يقال

هي راكن وقريبة من

الرضا ومستدل على

هواها لا يجوز انكاحها

واذا لم يجز انكاحها

فلا حكم يخالف هذا

منها الا أن تأذن لولها

أن يزوجه واذا لم تأذن

لولها أن يزوجه فليس

له أن يزوجه وان

زوجها رد النكاح وهي

قاتل الخطا من المال دون الدية وهي لو كانت في مال القاتل لم تعد أن تكون دينا عليه (قال الشافعي) فلو أن رجلا كان لأبيه عليه دين فأتى أبو دهرته من ماله وورثته من الدين الذي عليه لانه مال له وليس في الفرق بين أن يرث قاتل الخطا ولا يرث قاتل العمد خبر يتبع إلا خبر رجل فأنه يرفعه ولو كان ثابتا كانت الحجة فيه ولكن لا يجوز أن يثبت له شيء ويرد آخر لا معارض له

((باب قتل الغيلة وغيرها وعفوا وأولياء))

قال أبو حنيفة رضي الله عنه من قتل رجلا عمدًا قتل غيلة أو غير غيلة فذلك الى أولياء القاتل فان شأوا قتلوا وان شأوا عفوا وقال أهل المدينة اذا قتل غيلة من غير نأثرة ولا عداوة فانه يقتل وليس لولا المقتول أن يعفوا عنه وذلك الى السلطان يقتل فيه القاتل وقال محمد بن الحسن قول الله عز وجل أصدق من غيره قال الله عز وجل ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل انه كان منصورا وقال عز وجل يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد الى قوله فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف فلم يسلم في ذلك قتل الغيلة ولا غيرها فمن قتل وليه فهو وليه في دمه دون السلطان ان شاء قتل وان شاء عفا وليس الى السلطان من ذلك شيء أخبرنا أبو حنيفة رحمه الله عن جاد عن ابراهيم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتى رجل قد قتل عمدا فأمر بقتله فعفا بعض الأولياء فأمر بقتله فقال ابن مسعود رضي الله عنه كانت لهم النفس فلما عفا هذا أحيوا النفس فلا يستطيع أن يأخذ حقه حتى يأخذ غيره قال فأتري قال أرى أن تجعل الدية عليه في ماله وترفع حصته الذي عفا فقال عمرو أن أرى ذلك أخبرنا أبو حنيفة عن جاد عن النخعي قال من عفا من ذى سهم فعفوه عفو فقد أجاز عمر وابن مسعود العفو من أحد الأولياء ولم يسألوا أقتل غيلة كان ذلك أو غيره (قال الشافعي) كل من قتل في حراية أو صحراء أو مصر أو مكاره أو قتل غيلة على مال أو غيره أو قتل نأثرة القصاص والعفو الى الأولياء وليس الى السلطان من ذلك شيء إلا الأئمة اذا عفا الولي

((باب القصاص في القتل))

قال أبو حنيفة لا قصاص على قاتل إلا قاتل قتل بسلاح وقال أهل المدينة القود بالسلاح واذا قتل القاتل بشيء لا يعاش من مثله يقع موقع السلاح أو أشد فهو بمنزلة السلاح واذا ضرب به فلم يزل يضر به ولم يقطع عنه حتى يجي عمن ذلك شيء لا يعاش هو من مثله أو يقع موقع السلاح أو أشد فهذا أيضا فيه القصاص قال محمد بن الحسن من قال القصاص في السوط والعصا فقد ترك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم المشهور المعروف وخطبته يوم فتح مكة حين خطب ألا أن قتل الخطا العمد مثل السوط والعصا فيه مائة من الابل منها أربعون في بطونها وأولادها فاذا كان ما تعمد به من عصا أو حجر فقتله به ففيه القصاص بطل هذا الحديث فلم يكن له معنى الا أن قتل الخطا العمد هو ما تعمد به بالسوط أو بالعصا أو نحو ذلك فأى على نفسه فان كان الامر كما قال أهل المدينة فقد بطلت الدية في شبه العمد اذا كان كل شيء تعمد به النفس من صغير أو كبير فقتلت به كان فيه القصاص فالدية في شبه العمد في أي شيء فرضت انما هو خطأ في قول أهل المدينة أو عمد فشبه العمد الذي غلظت فيه الدية أي شيء هو في النفس ما ينبغي أن يكون لشبه العمد في النفس معنى في قولهم أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل في عمية في رهيا تكون بينهم بحجارة أو جلد بالسوط أو ضرب بعصا فهو خطأ عقله عقل الخطا ومن قتل عمدا فهو قوديه فمن حال دونة فعليه لعنة الله وغضبه لا يقبل منه صرف ولا عدل (قال الشافعي) القتل ثلاثة وجوه قتل عمد

إذا أذنت بالنكاح فعلى
وليها تزويجها فإن لم
يفعل زوجه الحاكم
وإذا زوجت بعد الأذن
جاز النكاح ولا اتراق
لخالها أبدا إلا الأذن
وما خالف من ترك الأذن
ومن قال إذا ركنت
خالف الأحاديث كلها
فلم يجز الخطبة بكل حال
لحديث فاطمة ولم يردها
بكل حال للجنة حديث
ابن عمر وأبي هريرة ولم
يستدل ببعضها على
بعض فأتى بمعنى يعرف
(قال الشافعي) وقول
من زاد في الحديث حتى
يأذن أو يترك لا يحل
من الأحاديث شيئا وإذا
خطبها رجل فأذنت في
انكاحه ثم ترك نكاحها
وأذن لخطبها جاز لغيره
أن يخطبها ومأمور يفعل
لم يجز (قال الشافعي)
فإن قال قائل فمن أين
ترى هذا كان في الرواية
هكذا قبل والله أعلم
أما أن يكون محدث
حضر سائلا سأل رسول
الله عن رجل خطب
امراة فأذنت فيه فقال
رسول الله لا يخطب
أحدكم على خطبة أخيه
يعني في الحال التي سأل
فيها على جواب المسئلة
فسمع هذا من النبي
ولم يحك ما قال السائل
أو سبقته المسئلة وسمع

وهو ما عمد المرء بالحديد الذي هو أوحى في الاتلاف وبما الأغلب أنه لا يعاش من مثله بكثرة الضرب وتباعه
أو عظم ما يضرب به مثل فضخ الرأس وما أشبهه فهذا كله عمد والخطأ كلما ضرب الرجل أو رجمي يرد شيئا
وأصاب غيره فسواء كان ذلك بجديدا أو غيره وشبه العمد وهو ما عمد بالضرب الخفيف بغير الحديد مثل الضرب
بالسوط والعصا واليد فأتى على يد الضارب فهذا العمد في الفعل الخطأ في القتل وهو الذي يعرفه العامة بشبه
العمد وفي هذا الدية مغلظة فيه ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة مائة من ثياب البازل عامها (قال
الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان عن القاسم بن ربيعة عن عبد الله بن عمر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال ألا أن في قتل العمد الخطأ بالسوط والعصا مائة من الإبل مغلظة منهم أربعون خلفة
في بطونهم وأولادها (قال الشافعي) فأحج محمد بن الحسن على من أحج عليه من أصحابنا حديث النبي صلى
الله عليه وسلم هذا وتركه فإن كانت فيه عليهم حجة فهي عليه لأنه يزعم أن دية شبه العمد أربعون وخمسون
إنه مخاض وخمسون إنسانه لبون وخمسون وخمسون حقة وخمسون وخمسون جذعة فأول ما يلزم
محمد في هذا أن يزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في دية شبه العمد أربعون خلفة في بطونهم وأولادها وهو
لا يجعل خلفة واحدة فإن كان هذا ثابتا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد خدخلاه وإن كان
ليس بثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس بنصف من أحج بشئ إذا أحج عليه مثله قال هو غير
ثابت عنده وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مثل ما قلنا في شبه العمد ثلاثون حقة وثلاثون جذعة
وأربعون خلفة من حديث سلام بن سليم ومن حديث آخر ثلاث وثلاثون حقة وثلاثون جذعة
وأربع وثلاثون خلفة وروى عن عمر بن الخطاب في شبه العمد مثل ما قلنا وخالف ما روينا عن النبي
صلى الله عليه وسلم وما روى عن علي وعن عمر وأحج عليهم بخلافهم ما قد خالف هو بعضه فإن كانت له عليهم
به حجة فهي عليه معهم

(باب الرجل يمسك الرجل للرجل حتى يقتله)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه في الرجل يمسك الرجل للرجل فيضربه بسلاح فيموت مكانه أنه لا قود على
المسك والقود على القاتل ولكن المسك يوجع عقوبة ويستودع في السجن وقال أهل المدينة إن أمسكه
وهو يرى أنه يريد قتله قتل به جميعا وقال محمد بن الحسن كيف يقتل المسك ولم يقتل وإذا أمسكه وهو يرى
أنه لا يريد قتله فقتلوا المسك قالوا إلا أنما نقله إذا ظن أنه يريد قتله قيل لهم فلا ترضى القود في قولكم يجب
على المسك الأبطنة والظن يخطئ ويصيب أرايتم رجلا دبل على رجل فقتله والذي دل يرى أنه سيقته أن قدر
عليه أيقته الدال والقاتل جميعا وقد دل عليه في موضع لا يقدر على أن يتخلص منه ينبغي في قولكم أن تقتله أو
الدال كما تقتل المسك أرايتم رجلا دبل على رجل فقتله أيقته القاتل والآمر ينبغي في قولكم أن
يقتل جميعا أرايتم رجلا حبس امرأته رجل حتى رثى بها أيقته جميعا أو يحد الذي فعل الفعل فإن كانا
محضين أيرجمان جميعا ينبغي لمن قال يقتل المسك أن يقول يقيم الحد عليهما جميعا أرايتم رجلا سقى رجلا
نحرا أيقته جميعا أرايتم رجلا سقى رجلا نحره أيقته الشارب خاصة أرايتم رجلا دبل على رجل فقتله أيقته
أيقته جميعا أم يحد القاذف خاصة ينبغي في قولكم أن يحد جميعا هذا ليس بشئ لا يحد إلا الفاعل
ولا يقتل إلا القاتل ولكن على الآخر التعزير والحبس أخبرنا اسمعيل بن عياش الحمصي قال أخبرنا
عبد الملك بن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال في رجل قتل رجلا متعمدا
وأمسكه آخر فقال يقتل القاتل ويحبس الآخر في السجن حتى يموت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
حد الله الناس على الفعل بنفسه وجعل فيه القود فقال يترك وتعالى كتب عليكم القصاص في القتلى وقال

جواب النبي فاكتفى به
وأداه ويقول رسول
الله لا يخطب أحدكم على
خطبة أخيه إذا أذنت
أو كان حال كذا فأدى
بعض الحديث ولم يؤد
بعضاً أو حفظ بعضاً
وأدى ما يحفظه ولم
يحفظ بعضاً فأدى
ما أحاط بحفظه
ولم يحفظ بعضاً فسكت
عالم يحفظ أو شك في
بعض ما سمع فأدى ما لم
يشك فيه وسكت عما
شك فيه منه أو يكون
فعل ذلك من دونه ممن
حمل الحديث عنه وقد
اعتبرنا عليهم وعلى من
أدر كنافراً بنا الرجل
يسئل عن المسئلة عنده
حديث فيها فأتى من
الحديث بحرف أو
حرفين يكون فيهما عنده
جواب لما يسئل عنه
ويترك أول الحديث
وآخره فإن كان الجواب
في أوله ترك ما بقي منه
وإن كان جواب السائل
له في آخره ترك أوله
وربما نشط المحدث فأتى
بالحديث على وجهه
ولم يبق منه شيئاً ولا يخلو
من روى هذا الحديث
عن النبي عندي والله
أعلم من بعض هذه
المعاني

ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فكأن معروفاً عند من خوطب بهذه الآية أن السلطان لولي المقتول
على القاتل نفسه وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من اعتبط مسلماً بقتل فهو قوديده وقال
الله تبارك وتعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال والذين يرمون المحصنات ثم
لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولم أجداً أحداً من خلق الله تعالى يقتدى به خذاً أحداً قط على
غير فعل نفسه أو قوله فلو أن رجلاً حبس رجلاً حبس رجلاً حبس رجلاً حبس رجلاً حبس رجلاً حبس رجلاً حبس رجلاً حبس
تعالى إذا قتلت القاتل بالقتل أن أقتل الحبس بالحبس والحبس بالحبس والحبس بالحبس ومن قتل هذا فقد أحال حكم الله عز
وجل لأن الله إذا قال كتب عليكم القصاص في القتلى والقصاص أن يفعل بالمرء مثل ما فعل وقلنا أرايت
الحبس إذا اقتصصنا منه والقصاص هو أن يفعل به مثل ما فعل هل ثم قتل فيقتل به وانما تم حبس الحبس
معصية وليس فيها قصاص فيعزر عليها وسواء حبسه ليقتله أو لا يقتله ولو كان الحبس يقوم مقام القتل
إذا نوى الحبس أن يقتل المحبوس انبغى لو لم يقتل أن يقتله لأنه قد فعل الفعل الذي يقيم مقام القتل
مع النية ولكنه على خلاف ما قال صاحبنا وعلى ما قال محمد بن الحسن في الجملة وعامة ما أدخل محمد بن
صاحبنا يدخل وأكثر منه ولكن محمد لا يسلم من أن يغفل في موضع آخر فيدخل في أكثر مما عاب على
صاحبنا فيكون جميع ما احتج به على صاحبنا في هذا الموضع حجة عليه فان قال قائل وما ذلك قيل يزعم
أن قوماً لو قطعوا الطريق فقتلوا ولهم قوم ردد حيث يسمعون الصوت وإن كانوا لا يرون ما فعل هؤلاء من القتل
قتل القاتلون بقتلهم والراذون بأن هؤلاء قتلوا بقتلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت لمحمد بن
الحسن رحمه الله أو رويت في هذا شيئاً لم يذكر رواية فقلت له أرايت رجلاً شديداً أراد رجل ضعيف
أن يقتله فقال لرجل شديداً لا ضعيفاً قتل فلانا فقال أنا أكتفك فبكته وجلس على صدره ورفع لحية
حتى أبرز مذبحه وأعطى الضعيف سكيناً فذبحه فزعمت أنك تقتل الذابح لأنه هو القاتل ولا تلتفت إلى معونة
هذا الذي كان سببه لأن السبب غير الفعل وانما يؤاخذ الله الناس على الفعل أكان هذا أعون على قتل هذا
أو الرد على قتل من مر في الطريق ثم تقول في الرد لو كانوا حيث لا يسمعون الصوت وإن كانوا يرون القوم
ويعزرز ونهم ويقوونهم لم يكن عليهم شيء إلا التعزير فمن حدثك حيث يسمعون الصوت قال فصاحبكم يقول
معى مثل هذا في الرد يقتلون قلت فتقوم لك بهذا حجة على غيرك إن كان قولك لا يكون حجة أف يكون قول
صاحبنا الذي تستدرك عليه مثل هذا حجة قال فلا نقوله قلت لا ولم أجداً أحداً يعقل بقوله ومن قاله خرج
من حكم الكتاب والقياس والمعقول ولزمه كثير مما احتججت به فلو كنت إذا احتججت في شيء أو عبت سلبت
منه كان (قال الشافعي) وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال يقتل القاتل ويحبس الحبس
حتى يموت وهو لا يحبسه حتى يموت فخالف ما احتج به

باب القوديين الرجال والنساء

قال أبو حنيفة لا قوديين الرجال والنساء إلا في النفس وكذلك أخبرنا أبو حنيفة عن جاد عن إبراهيم
وقال أهل المدينة نفس المرأة بنفس الرجل وجرحها بجرحه قال محمد بن الحسن أرايت المرأة في العقل
أليست على النصف من دية الرجل قالوا بلى قيل لهم فكيف قطعت يده بيدها ويده ضعيف يدها في العقل
قالوا أنت تقول مثل هذا أنت تقتله بالمرأة ودية المرأة على النصف من دية الرجل قيل لهم ليست النفس
كغيرها ألا ترى أن عشرة لو قتلوا رجلاً ضربه بأسيا فمهم حتى قتلوه قتلوا به جميعاً ولو أن عشرة قطعوا يد
رجل واحد لم تقطع أيديهم فلذلك اختلفت النفس والجراح فان قلت أنا قطع يدي رجلين بيد رجل
فاخبر ونا عن رجلين قطع يد رجل جميعاً جزهاً أحدهما من أعلاها والآخر من أسفلها حتى التقت الحديتان

في النصف منها أن تقطع يد كل واحد منهم ما واما قطع نصف يده ليس هذا مما ينبغي أن يخفى على أحد (قال الشافعي) رحمه الله إذا قتل الرجل المرأة قتل بها وإذا قطع يدها قطعت يده بيدها فإذا كانت النفس التي هي الأثر بالنفس فلاذى هو أقل أولى أن يكون بما هو أقل وليس القصاص من العقل بسبيل ألا ترى أن من قتل الرجل بالمرأة فقد يقتله بها وعقلها نصف عقله قال محمد بن الحسن يقتل الحر بالعبد وذية الحر عنده ألف دينار ولعل ذية العبد خمسة دنانير فلو كان تفاوت الذية عنع القتل لم يقتل رجل بامرأة ولا حر بعبد لأنه لا يكون في العبد عنده الأقل من ذية حر ولا عبد بعبد إذا كان القاتل أكثر قيمة من المقتول وإن زعم أن القصاص في النفس ليس من معنى العقل بسبيل فكذلك ينبغي له أن يقول في الجراح لأن الله تبارك وتعالى ذكرها ذكر واحد فلم يفرق بينهما في هذا الموضع الذي حكم بها فيه فقال جل ثناؤه النفس بالنفس إلى والجروح قصاص فلم يوجب في النفس شيئا من القود إلا أوجب فيما سمي مثله فإذا زعم محمد بن من حجة أن عشرة يقتلون رجلا واحدا فيقتلون به ولو قطعوا يده لم تقطع أيديهم فلو قالوا معه قوله لم تكن عليهم حجة بل كانت عليه بقوله وذلك أنهم يقدرون على أن يقتلوه فإذا جعلت العشرة كل واحد منهم يقتل كأنه قاتل نفس على الكمال فكذلك فاجعل عليهم عشرة ديات إذا قتلوا انسانا فان قلت معنى القصاص غير معنى الذية قلنا وكذلك في النفس أيضا فان قلت نعم قالوا لا لا نسبع ما احتجبت به إلا علينا مع أنهم يقطعون أو من قطع منهم يدين بيده وإذا قطعوا يدين بيده فاعلموا أنه لا يكونوا قاتلوا نفس فقالوا إذا أفاضنا شيئا لا يرجع كافاة النفس التي لا ترجع قضينا عليهم ما بشرناهم ما في الأفاتة قضاء كل من فعل فعلا على الانفراد

(باب القصاص في كسر اليد والرجل)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا قصاص على أحد كسر يدا أو رجلا لأنه عظم ولا قود في عظم إلا السن وقال أهل المدينة من كسر يدا أو رجلا أقيد منه ولا يعقل ولكنه لا يقاد حتى يبرأ جرح صاحبه وقال محمد بن الحسن الآثار في أنه لا قود في عظم أكثر من ذلك أخبرنا محمد بن أبي القريش عن جاد عن إبراهيم قال ليس في عظم قصاص إلا السن وقال أبو حنيفة لا قصاص في شيء من ذلك وفي اليد نصف الذية في ماله وفي الكسر حكومة عدل في ماله ولم أكن لأضع الحد في غير الموضع الذي وضعها فيه القاطع ولا أقص من عظم فلذلك جعلت في ذلك الذية قال وقد اجتمعنا نحن وأهل المدينة أنه لا قود في أمومة فينبغي لمن رأى الفرد في العظام أن يرى ذلك في الأمومة لأنها عظم كسر فوصل إلى الدماغ ولم يصب الدماغ وينبغي له أيضا أن يجعل في المنقلة القود وإن اقتص من عظم اليد والرجل ولم يقتص من كسر عظم الرأس فقد ترك قوله وليس بينهما افتراق وينبغي له أيضا أن يقتص من الهاتمة وهي الشجة التي هشت عظم الرأس فإن لم يقتص من هذا فقد ترك قوله في كسر اليد والرجل وقد قال مالك بن أنس رضي الله تعالى عنه ذات يوم كالا نقص من الأصابع حتى قص منها عبد العزيز بن المطلب فاض عليهم فقصصنا منها فليس يعدل أهل المدينة في الأشياء بما عمل به عامل في بلادهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى معقول في كتاب الله عز وجل في القصاص إذا قال جل وعلا النفس بالنفس الآية إنما هو أفاتة شيء بشيء فهذا سوء وفي قوله والجروح قصاص إنما هو أن يفعل بالجراح مثل ما فعل بالجروح فلا نقص من واحد إلا في شيء يقات من الذي أفات مثل عين وسن وأذن ولسان وغير هذا مما يقات فهذا يقات أفاتة النفس أو جرح فيؤخذ من الخارج كما أخذ من الجروح فإذا كان على الابتداء يعلم أنه يقدر على أنه يقص منه فلا يراد فيه ولا يقص اقتص منه وإذا كان لا يقدر على ذلك فلا قصاص فيه قال وأولى الأشياء أن لا يقص منه كسر اليد والرجل لمعنيين أحدهما أن دون عظمهما خائلا من جلد وعروق ولحم وعصب ممنوع الإجماع عليه فلو استيقنا أننا كسر عظمه كما كسر عظمه

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله قال إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا فإن غم عليكم فأقدروا وكان عبد الله بن عمر يصوم قبل الهلال بيوم قبل إبراهيم يتقدمه قال نعم أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن محمد بن جبير عن ابن عباس قال عجت من يتقدم الشهر وقد قال رسول الله لا تصوموا حتى تروه ولا تفطروا حتى تروه أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقبلوهما الشهر بيوم ولا يومين إلا أن يوافق ذلك صوما كان يصومه أحدكم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين أخبرنا عمرو بن أبي علقمة عن سلمة عن الأوزاعي حدثني يحيى بن أبي كثير حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة قال قال

يبدى رمضان يسوم أو
يومين إلا رجلا كان
يصوم صياما فليصمه
(قال الشافعي) وبهذا
كله نأخذ والظاهر من
أمر رسول الله والله

أعلم أن لا يصام حتى يرى
الهلال ولا يفطر حتى

يرى الهلال لأن الله

جعل الأهلة مواقيت

للناس والجمع وقدرها

يتم وينقص فأمرهم

الله أن لا يصوموا حتى

يروا الهلال على معنى

أن ليس بواجب عليكم

أن تصوموا حتى تروا الهلال

وإن خفتم أن يكون

قدر آه غيركم فلا تصوموا

حتى تروه على أن عليكم

صومه ولا تفطروا حتى

تروه لأن عليكم إتمامه

فإن غم عليكم نأكلوا

العدة ثلاثين يعني فيما

قبل الصوم من شعبان

ثم تكونوا على يقين من

أن عليكم الصوم وكذلك

فأصنعوا في عدد رمضان

فتكونون على يقين

من أن يكون لكم الفطر

لأنكم قد صتمت كمال

الشهر قال وابن عمر

سبح الحديث كما وصفت

وكان ابن عمر يتقدم

رمضان يسوم قال

وحديث الأوزاعي

لا تصوموا إلا أن يوافق

لا تزد فيه ولا تنقص فعلنا ولكن لا نصل إلى العظم حتى نزال مما دونه مما وصفت مما لا يعرف قدره مما هو
أكثر وأقل مما نال من غيره والشأن أن لا نقدر على أن يكون كسر كسر أبدا فهو ممنوع من الوجهين
والمأومة والمنقلة والهائشة أولى أن يكون فيها قصاص من حيث أن من جناها فقد شق بها اللحم والجلد
فنشق اللحم والجلد كما شقه ونهشم العظم أو ننقله أو نؤمّه فنخرقه فإن قال لا يقدر على العظم وهو بارز فهو لم
يتعذر دونه فكذلك لا يقدر على العظم دونه غيره

(كتاب سير الأوزاعي)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي محمد بن إدريس قال قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا غم
جند من المسلمين غنيمة في أرض العدو من المشركين فلا يقتسمونها حتى يخرجوها إلى دار الإسلام ويحوزوها
وقال الأوزاعي لم يقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوة أصاب فيها غنما إلا حقه وقسمه قبل أن يقبل
من ذلك غزوة بنى المصطلق وهو ابن وبنو جرسول الله صلى الله عليه وسلم بخير حين افتتحها
صفية وقتل كنانة بن الربيع وأعطى أخته دحية ثم لم يرل المسلمون على ذلك بعده وعليه جيوشهم في أرض
الروم في خلافة عمر بن الخطاب وخلافة عثمان رضي الله عنهما في البر والبحر ثم لم يجرأ وفي أرض الشرك
حين هاجت الفتنة وقتل الوليد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أما غزوة بنى المصطلق فإن رسول الله صلى الله
عليه وسلم افتتح بلادهم وظهر عليهم فصارت بلادهم دار الإسلام وبعث الوليد بن عقبة فأخذ صدقاتهم وعلى
هذه الحال كانت خيبر حين افتتحها وصارت دار الإسلام وعاملهم على النخل وعلى هذا كانت خيبر وهو ابن
ولم يقسم في خيبر إلا بعد منصرفه عن الطائف حين سأله الناس وهم بالجعرانة أن يقسمه بينهم فإذا ظهر
الامام على دار وأئمن أهلها فيجري حكمه عليهم فلا بأس أن يقسم الغنيمة فيها قبل أن يخرج وهذا قول أبي
حنيفة أيضا وإن كان مغيرا فيها لم يظهر عليهم ولم يجز حكمه فإنا نكره أن يقسم فيها غنيمة أو فيا من قبل أنه
لم يجز له ومن قبل أنه لو دخل جيش من جيوش المسلمين مدد لهم شركتهم في تلك الغنيمة ومن قبل أن
المشركين لو استنقذوا ما في أيديهم ثم غنمه جيش آخر من جيوش المسلمين بعد ذلك لم يرد على الأولين منه شيء
وأما ما ذكر عن المسلمين أنهم لم يرأوا يقسمون مغناهم في خلافة عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما في أرض
الحرب فإن هذا ليس يقبل إلا عن الرجال الثقات فعن هذا الحديث وعن ذكره وشهده وعن روى ونقول
أيضا إذا قسم الامام في دار الحرب فقسمه جائز فإن لم يكن معه جولة يحمل عليها الغنم أو احتاج المسلمون إليها
أو كانت علة فقسم لها الغنم ورأى أن ذلك أفضل فهو مستقيم جائز غير أن أحب ذلك لنا وأفضله أن لا يقسم
شيئا من ذلك إذا لم يكن به إليه حاجة حتى يخرج به إلى دار الإسلام قال أبو يوسف عن مجالد بن سعيد عن
الشعبي عن عمر أنه كتب إلى سعد بن أبي وقاص أني قد أمددتك بقوم فنألك منهم قبل تنفق القتلى فأشركه
في الغنمة قال أبو يوسف وهذا يعلم أنهم لم يجزوا ذلك في أرض الحرب قال محمد بن إسحق سئل عباد بن
الصامت عن الأنفال فقال فإنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أنزلت يستألفون عن الأنفال الآية أنترعه الله
منا حين اختلفنا وساءت أخلاقنا فجعله الله عز وجل إلى رسوله صلى الله عليه وسلم يجعله حيث شاء قال
أبو يوسف رحمه الله تعالى وذلك عندنا لأنهم لم يجزوه ويخرجوه إلى دار الإسلام الحسن بن عماره عن الحكم
عن مقسم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقسم غنائم بدر إلا من بعد مقدمه المدينة والدليل
على ذلك أنه ضرب لعثمان وطلحة في ذلك بسهمهم فقالا وأجرنا فقال وأجر كما ولم يشهد الواقعة بدر
أشياخنا عن الزهري ومكحول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يقسم غنيمة في دار الحرب قال
أبو يوسف رحمه الله تعالى وأهل الحجاز يقضون بالقضاء فيقال لهم عن فيقولون بهذا جرت السنة وعسى أن

ذلك صوما كان يصومه
أحدكم يحتمل معنى
مذهب ابن عمر في
صومه قبل رمضان إلا
أن يصوموا على ما كنتم
تصومون متطوعين
لأن عليكم واجبا أن
تصوموا إذا لم تروا الهلال
قال ويحتمل خلافه
من أن يرى أن لا يوصل
رمضان بشئ من الصوم
إلا أن يكون رجل اعتاد
صوما من أيام معلومة
فوافق بعض ذلك الصوم
يوما يصل شهر رمضان
(قال الشافعي) فأختار
أن يفطر الرجل يوم
الثلث في هلال رمضان
إلا أن يكون يوما كان
يصومه فأختار صيامه
وأسأل الله التوفيق
ولهذا نظير في الصلاة
سند كره في موضعه إن
شاء الله وهو النهي عن
الصلاة في ساعات من
النهار

(باب نفي الواد)

* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان عن
ابن شهاب عن ابن
السيب أو أبي سلمة عن
أبي هريرة «الثلث من
سفيان» أن رسول الله
قال الولد للفراش وللعاهر
الجحر * أخبرنا سفيان

يكون قضى به عامل السوق أو عامل مامن الجهات وقول الأوزاعي على هذا كانت المقاسم في زمان عمر
وعثمان رضي الله تعالى عنهم ما وهم حرا غير مقبول عندنا الكلي من حديث رفعه إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه بعث عبد الله بن جحش إلى بطن نخلة فأصاب هنالك عربيا وأصاب أسيرا وأثنى
وأصاب ما كان معهم من آدم وزي وتجاره من تجارة أهل الطائف فقدم بذلك على رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولم يقسم ذلك عبد الله بن جحش حتى قدم المدينة وأنزل الله عز وجل في ذلك يستأونك عن الشهر
الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير حتى فرغ من الآيات فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم المغنم ونجسه
محمد بن اسحق عن مكحول عن الحرث بن معاوية قال قيل لمعاذ بن جبل إن شرحبيل بن حسنة باع غنما وبقرا
أصابها بقنسر بن نخلة الناس وقد كان الناس يأكلون ما أصابوا من المغنم على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولا يبيعونه فقال معاذ (١) شرحبيل إذا لم يكن المسلمون محتاجين إلى الخومها فلقم عليهم فبا كوتها
فليبيعوها فليكن غنما في الغنمية والخمس وإن كان المسلمون محتاجين إلى الخومها فلقم عليهم فبا كوتها
فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أصاب أموال أهل خيبر وفيها الغنم والبقر فقسمها وأخذ الخمس وقد
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطعم الناس ما أصابوا من الغنم والبقر إذا كانوا محتاجين (قال الشافعي)
رحم الله تعالى القول ما قال الأوزاعي وما احتج به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مغرور عند أهل المغازي
لا يحتفلون في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم غير مغنم في بلاد الحرب فأما ما احتج به أبو يوسف من
أن النبي صلى الله عليه وسلم طهر على بني المصطلق وصارت دارهم دار إسلام فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أغار عليهم وهم غارون في نعمهم فقتلهم وسأهم وقسم أموالهم وسبهم في دارهم ستة جس وأما أسلموا بعد هذا
برمان وأما بعث إليهم الوليد بن عقبة مصداق ستة عشر وقد رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهم ودارهم
دار حرب وأما خبر فاعلمته كان فيها مسلم واحد وما صالح إلا اليهود وهم على دينهم وإن ما حول خيبر كله
دار حرب وما علمت لرسول الله صلى الله عليه وسلم سرية قفلت من موضعها حتى تقسم ما طهرت عليه ولو
كان الأمر كما قال لكان قد أجاز أن يقسم الوالي بلاد الحرب فيدخل فيما غاب وأما حديث مجاهد عن الشعبي
عن عمر أنه قال من جاءك منهم قبل تنفي القتلى فأسهم له فهو إن لم يكن ثابتا داخل فيما غاب على الأوزاعي
فانه غاب عليه غير الثقات المعروفين ما علمت الأوزاعي قال عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا إلا ما هو
مغرور ولقد احتج على الأوزاعي بحديث رجال وهو يرغب عن الرواية عنهم فإن كان حديث مجاهد ثابتا فهو
يخالفه هو يزعم أن المدد إذا جاءه ولم يخرج المسلمون من بلاد الحرب والقتلى نظرا أو هم لم يبقوا ولا يبقون
بعد ذلك بأيام لم يكن لهم سهم مع أهل الغنمية فلو كانت الغنمية عنده غنما تكون للاولين دون المدد إذا تفقت
القتلى انبغى أن يعطى المدد ما بينهم وبين أن تنفي القتلى قال وبلغني عنه أنه قال وإن قسم بلاد الحرب
كان جائزا وهذا ترك لقوله ودخول فيما غاب على الأوزاعي وبلغني عنه أنه قال وإن قسم بلاد الحرب ثم جاء
المدد قبل تنفي القتلى لم يكن للبدن شي وهذا ناقض لقوله وبجته عليه حديث عن عمر لا يأخذ به ويدعه من
كل وجه وقد بلغني عنه أنه قال وإن تفقت القتلى وهم في بلاد الحرب لم يخرجوا منها ولم يقسموا شريكهم المدد
وكل هذا القول خروج مما احتج به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأما الغنمية لمن شهد الواقعة لا المدد
وكذلك روى عن أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهم وأما ما احتج به من أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقسم
غنما بدر حتى ورد المدينة وما ثبت من الحديث بأن قال والدليل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم
لعثمان وطلحة رضي الله تعالى عنهم ولم يشهدا بدر فإن كان كما قاله فهو يخالف سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيه لانه يزعم أن ليس للإمام أن يعطى أحد الم يشهد الواقعة وليس كما قال غنم رسول الله صلى الله عليه

(١) يناض بالاصل

عن الزهري عن عروة
ابن الزبير عن عائشة
زوج النبي صلى الله
عليه وسلم أن عبد بن
زمرة وسعدا اختصما
الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم في ابن أمة
زمرة فقال سعد يا رسول
الله أوصاني أخي اذا
قدمت مكة أن انظر الى
ابن أمة زمرة فاقضه
فانه ابني فقال عبد بن
زمرة أخي وابن أمة أبي
ولدي على فراش أبي فرأى
شبهها بينا بعتة فقال
هولك يا عبد بن زمرة
الولد للفراش واحتجبي
منه يا سودة أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن
عمر أن رسول الله فرق
بين المتلاعنين وألحق
الولد بالمرأة أخبرنا
سفيان عن عبيد الله بن
أبي يزيد عن أبيه قال
أرسل عمر بن الخطاب الى
شيخ من بني زهرة كان
يسكن دارنا فذهبت
معه الى عمر بن الخطاب
فسأله عن ولاد من ولاد
الجاهلية فقال أما
الفراش فلفلان وأما
النفقة فلفلان فقال
عمر صدق ولكن رسول
الله قضى بالفراش
أخبرنا ابراهيم
ابن سعد عن ابن
شهاب عن سهل بن
سعد الساعدي وذكر

وسلم غنائم بدر بسير شعب من شعاب الصفر - قريب من بدر وكانت غنائم بدر كجروى عبادة بن الصامت
غنمها المسلمون قبل أن تنزل الآية في سورة الانفال فلما تشاحوا علموا انزعها الله من أيديهم بقوله عز وجل
يستولون عن الانفال قل الانفال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم فكانت لرسول الله صلى الله عليه
وسلم كلها خالصة وقسمها بينهم وأدخل معهم ثمانية نفر لم يشهدوا الواقعة من المهاجرين والانصار وهم
بالمدينة وانما أعطاهم من ماله وانما نزلت واعلموا انما غنمتم من شيء فإن لله حصة بعد غنمة بدر ولم يعلم رسول
الله صلى الله عليه وسلم أنهم خلقوا لم يشهدوا الواقعة بعد نزول الآية ومن أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم من
المؤلفسة وغيرهم فاعلموا ماله أعطاهم لا من شيء من أربعة الأجناس وأما ما احتج به من وقعة عبد الله بن
جحش وابن الحضرمي فذلك قبل بدر وقبل نزول الآية وكانت وقعت في آخر يوم من الشهر الحرام فرفقوا
فيما صنعوا حتى نزلت يستولون عن الشهر الحرام قتال فيه وليس مما خالفه فيه الا وراعي بسبيل

﴿ أخذ السلاح ﴾

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس أن يأخذ الرجل السلاح من الغنمة اذا احتاج اليه بغير إذن الامام
فيقاتل به حتى يفرغ من الحرب ثم يرده في المغنم وقال الاوزاعي يقاتل ما كان الناس في معصية القتال ولا
ينتظر برده الفراغ من الحرب فيعرضه للهلاك وانكسار سنه من طول مكثه في دار الحرب وروى أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا ايها العلول أن تترك الدابة حتى يحسر قبل أن يؤدي الى المغنم
أو تلبس الثوب حتى يخلق قبل أن تده الى المغنم قال أبو يوسف قد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما قال الاوزاعي ولحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم معان ووجوه تفسير لا يفهمه ولا يبصره الا من أعانه
الله تعالى عليه فهذا الحديث عندنا على من يفعل ذلك وهو عنه غني ببق بذلك على دابته وعلى ثوبه أو يأخذ
ذلك يديه الحاجة فاما رجل مسلم في دار الحرب ليس معه دابة وليس مع المسلمين فضل يحملونه الادواب
الغنيمية ولا يستطيع أن يعشى فاذا كان هذا فلا يحل للمسلمين تركه ولا بأس بتركه ان شاءوا وان كرهوا
وكذلك هذه الحال في السلاح والحال في السلاح أبين وأوضح ألا ترى أن قوم من المسلمين لو تكسرت
سيوفهم أو ذهبت ولهم غنائم المسلمين أنه لا بأس أن يأخذوا سيوفهم من الغنمة فيقاتلوا بها ماداموا في الحرب
أرأيت أن لم يحتاجوا اليها في معصية القتال واحتاجوا اليها بعد ذلك بيومين وأغار عليهم العدو يقومون هكذا
في وجه العدو بغير سلاح أرأيت لو كان المسلمون كلهم على حالهم كيف يصنعون يستأثرون هذا الرأي
توهين لمكيمة المسلمين وجنودهم وكيف يحل هذا مادام في المعصية ويحرم بعد ذلك وقد بلغنا عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن الثقات حديث مسند عن الرجال المعروفين بالفقه المأمونين عليه أنه كان يغنم
الغنمة في الطعام فمأكل أصحابه منها اذا احتاج الرجل شيئا يأخذه وحاجة الناس الى السلاح في دار الحرب
والى الدواب والى الثياب أشد من حاجتهم الى الطعام أبو اسحق الشيباني عن محمد بن أبي الجحادة عن ابن
أبي أوفى قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر يأتي أحدنا الى الطعام من الغنمة فيأخذ حاجته
(قال الشافعي) كان أبو حنيفة انما جعل السلاح والثياب والدواب قياسا على الطعام من غني يجدها يشتري به
طعاما أو فقير لا يجدها يشتري به أحل لهم أكله وأكله استهلاك له فهو انما يجدها يشتري به طعاما
أن يأكل الطعام في بلاد العدو فقياس السلاح والدواب عليه جعل له أن يستهلك الطعام ويتمك به ركوب الدواب
كما يتمك به الطعام فمأكل كل فالودا وياكل السمن والعسل وان اجتربا بالخبر اليابس بالملح والجبن واللبن وأن يبلغ
بالدواب استهلاكها أو يأخذ السلاح من بلاد العدو فيتلذذ بالضرب بها غير العدو كما يتلذذ بالطعام لغير الجوع
وكان يلزمه اذا خرج بالدواب والسلاح من بلاد العدو أن يجعله ملكا له في قول من قال يكون مابق من

قال النبي انظروها فان جاءت به أسحم أديع العيسين عظيم الألتين فلا أراد الا قد صدق عليها وان جاءت به أحير كذبه وحره فلا أراد الا كاذبا قال فغابت به على النعت المكروه : أخبرنا ابراهيم بن سعد عن أبيه عن سعيد بن المسيب وعبد الله بن عبد الله ابن عتبة أن رسول الله قال ان جاءت به أميغر سبطا فهو لزوجها وان جاءت به أديع جعدا فهو الذي يتهمه قال فغابت به أديع (قال الشافعي) وفي حديث ابراهيم بن سعد من الوجهين عن النبي دلالة على أن رسول الله نفي الولد عن الزوج لأنه لو لم ينقه عنه لم يأمر والله أعلم بالنظر اليه ودلالة على أن أحكام الله ورسوله في الدنيا على الظاهر من أمرهم وأحكام الله على الناس في الآخرة على سرائرهم لان الله لا يطلع على السرائر غير وفي ذلك ابطال أن يحكم الناس في شيء أبدا بغير الظاهر وابطال أحكام التوهم كلها من الذرائع وما يغلب على سامعه وما سواها ولا في لا أعلم شيأ بعد

الطعام ملكا له ولا أحب من الناس أحد ايجير هذا وكان له بيع سلاحه ودوابه وأخذ سلاح ودواب كما تكون له الصدقة بطعامه وحبته وأكل الطعام من بلاد العدو فقد كان كثير من الناس على هذا يصنعون مثله في دوابهم وسلاحهم وثيابهم وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لو زعت سهمان من جبل من بلاد العدو ما كنت بأحق به من أخيل وما أعلم ما قال الأوزاعي إلا موافقا لسنة معقولا لأنه يحل في حال الضرورة والشئ فإذا انتقضت الضرورة لم يحل وما علمت قول أبي حنيفة قياسا ولا خبرا

(سهم الفارس والراجل وتفضيل الخيل)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يضرب الفارس بسهمين سهم له وسهم لفارسه ويضرب الراجل بسهم وقال الأوزاعي سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم للفارس بسهمين ولصاحبه بسهم واحد والمسلمون بعد لا يختلفون فيه : وقال أبو حنيفة الفرس والبرذون سواء وقال الأوزاعي كأن أئمة المسلمين فيما سلف حتى حاجت الفتنة لا يسهمون للبراذين قال أبو يوسف رضي الله تعالى عنه كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يكره أن تفضل بهيمة على رجل مسلم ويجعل سهمها في القسم أكثر من سهمه فأما البراذين فما كنت أحسب أحدا يجهل هذا ولا يميز بين الفرس والبرذون ومن كلام العرب المعروف الذي لا يختلف فيه العرب أن تقول هذا الخيل ولعلها براذين كلها وأجلها ويكون في المقاريف أيضا ومما نعرف نحن في الحرب أن البراذين أوفى أكثر من الفرس من الخيل في لين عطفها وقودها وجودتها ما لم يطل الغاية وأما قول الأوزاعي على هذا كانت أئمة المسلمين فيما سلف فهذا كما وصف من أهل الجاز أو رأى بعض مشايخ الشام ممن لا يحسن الرضوء ولا التشهد ولا أصول الفقه صنع هذا فقال الأوزاعي بهذا مضت السنة وقال أبو يوسف بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن غيره من أصحابه أنه أسهم الفارس بثلاثة أسهم وللراجل بسهم وهذا أخذ أبو يوسف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال الأوزاعي في الفارس أن له ثلاثة أسهم (قال الشافعي) وأخبرنا عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب لفارس بثلاثة أسهم وللراجل بسهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأما ما حكى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه قال لا أفضل بهيمة على رجل مسلم فلو لم يكن في هذا خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم لكان محجوبا بخلافه لأن قوله لا أفضل بهيمة على مسلم خطأ من وجهين أحدهما أنه كان إذا كان أعطى بسبب الفرس سهمين كان مفضلا على المسلم إذ كان أعطى المسلم سهمها أتبعي له أن لا يسوى البهيمة بالمسلم ولا يقربها منه وان هذا كلام عربي وانما معناه أن يعطى الفارس سهمه وسهمين بسبب فرسه لان الله عز وجل ندب الى اتخاذ الخيل فقال جل وعز وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل فإذا أعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما وصفنا فالتصاهم الفرس لراكبه لا للفارس والفرس لا على شيء أنما على كفه فارسه بعنائه والمؤنة عليه فيه وما ملكه به رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما تفضيل الأوزاعي الفرس على الهجين واسم الخيل يجمعهما فان سفيان بن عيينة أخبرنا عن الأسود بن قيس عن علي بن الأقر قال أغارت الخيل بالشام فأدركت الخيل من يومها وأدركت الكوادر فحصى وعلى الخيل المنذر بن أبي حصمة الهمداني ففضل الخيل على الكوادر وقال لا أجعل ما أدركه كالم يدركه فبلغ ذلك عمر فقال (١) هبات الوادعي أمه لقد أدركت به أمضوها على ما قال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهم يروون في هذا الحديث كلها أو بعضها أثبت مما احتج به أبو يوسف فان كان فيما احتج به حجة فهي عليه ولكن هذه منقطعة والذي ذهب اليه من هذا التسوية بين الخيل العرب والبراذين والمقاريف ولو كانت ثبت مثل هذا ما خلفناه : وقال أبو حنيفة إذا كان الرجل في الديوان راجلا ودخل أرض العدو وعازيا راجلا ثم ابتاع فرسا يقاتل عليه وأجرزت الغنمة

(١) حجة دعائية والغرض منها الإعجاب بعلمه وقوله لقد أدركت به أي ولدت شهما اه كتبه محمده

أمر المنافقين آيين من

أن يقول رسول الله
للملاعنة وهي حبلى ان
جاءت به كذا فهو الذي
يتهمه وان جاءت
به كذا فلا أحسبه
الا قد كذب عليها
فأتى به على ما وصف
انه للذي يتهمه ثم لا يجد
الذي يتهم به ولا هي
(قال الشافعي) وفي
حديث مالك عن نافع
ما في هذه الاحاديث من
إلحاق النبي الولد بالمرأة
وذلك نفية عن أبيه وهو
آيين من هذه نفي الولد
عن أبيه عند من ليس
له نظر (قال الشافعي)
وليس يخالف حديث
نفي الولد عن من ولده على
فراشه قول النبي الولد
للفراش ولا عاهر الخمر
ومعنى قوله الولد للفراش
معنيان أحدهما وهو
أعهمها وأولاهما أن الولد
للفراش ما لم ينفسه رب
الفراش بالعان الذي
نفاه به عنه رسول الله فإذا
نفاه بالعان فهو منفي
عنه وغير لاحق بمن
ادعاه برناوان أشبهه كالم
يلحق النبي المولود الذي
نفاه زوج المرأة بالعان
ولم ينسبه الى رجل
بعينه وعرف النبي صلى
الله عليه وسلم شبهة
لانه وأدعى غير فراش
وترك النبي أن يلحقه به

وهو فارس انه لا يضرب له الاسهم راجل وقال الأوزاعي لم يكن للمسلمين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ديوان وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسهم للخيال وتتابع على ذلك أئمة المسلمين وقال أبو يوسف ليس فيما ذكر الأوزاعي حجة ونحن أيضا نسهم للفارس كما قال فهل عنده أثر مستند عن الثقات أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهمهم فارسا لرجل غزاه معه راجلا ثم استعار واشترى فرسا فقاتل عليه عند القتال ويفسر هاهنا وعليه في هذا أشياء أرايت لو قاتل عليه بعض يوم ثم باعه من آخر فقاتل عليه ساعة أكل هؤلاء يضرب لهم يسهمهم فرس وانما هو فرس واحد هذا لا يستقيم وانما توضع الأموال على ما يدخل عليه الجنود فمن دخل فارسا أرض الحرب فهو فارس ومن دخل راجلا فهو راجل على ما عليه الدواوين منذ زمن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه الى يومك هذا (قال الشافعي) رحمه الله القول ما قال الأوزاعي وقد زعم أبو يوسف أن السند جرت على ما قال وعاب على الأوزاعي أن يقول قد جرت السنة بغير رواية ثابتة مفسرة ثم ادعاه بغير رواية ثابتة ولا خبر ثابت ثم قال الأمر كما جرى عليه الديوان منذ زمان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وهو لا يخالف في أن الديوان محدث في زمان عمر وأنه لم يكن ديوان في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أبي بكر ولا صدر من خلافة عمر وأن عمر اتخذ ديوانا حين كثرت المال والسنة انما تكون لرسول الله صلى الله عليه وسلم انه أسهمهم للفارس ثلاثة أسهم وللراجل يسهم فهذا الدليل على ما قال الأوزاعي لانه لا يسهم عنده ولا عنده الامن حضر القتال فاذا لم يكن حاضرا للقتال فإسهمه كيف يعطى بفرسه ما لا يعطى بيده وأما قوله ان قاتل هذا عليه يوما وهذا يوما يعطى كل واحد منهم فارس فلا يعطى بفرس في موضعين كما لا يعطى لو قاتل في موضعين الا أن تكون غنيمة فلا يعطى بشئ واحد في موضعين والسهم للفارس المالك لامن استعار الفرس يوما ولومين اذا حضر المالك فارسا للقتال ولو بعضنا بينهم سهم الفرس ما زده على سهم فرس واحد كلوا سهمنا للراجل ومات لم نرد ورثته على سهم واحد وكذلك لو خرج سهمه الى غير اقتسموه فقال بعض من يذهب مذهبه اني انما أسهمت للفارس اذا دخل بلاد الحرب فارسا للمؤنة التي كانت عليه في بلاد الاسلام قلنا فما تقول ان اشترى فرسا قبل أن يفرض عليه الديوان في أدنى بلاد الحرب بساعة قال يكون فارسا اذا ثبت في الديوان قلنا فما تقول في خراساني أو عراقي قادم فرسا من بلاده حتى أتى بلاد العدو فقات فرسه قبل أن تنتهي الدعوة اليه قال فلا يسهم له سهم فرس قلنا فقد أبطلت مؤنة هذين في الفرس وهذا أن كثر مؤنة من الذي اشتراه قبل الديوان بساعة وقال أبو حنيفة في الرجل يموت في دار الحرب أو يقتل انه لا يضرب له يسهمهم في الغنيمة وقال الأوزاعي أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل من المسلمين قتل بخيبر فاجتمعت أئمة الهدى على الأسهم لمن مات أو قتل وقال أبو يوسف حدثنا بعض أشياخنا عن الزهري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يضرب لاحد ممن استشهد معه يسهمهم في شئ من المعانم قط وأنه لم يضرب لعميد بن الحرث في غنيمته بدر ومات بالصفراء قبل أن يدخل المدينة وقال أبو يوسف ما قاله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كما قال ولرسول الله صلى الله عليه وسلم في التي وغيره حال ليست لغيره وقد أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لعثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه في بدر ولم يشهدا فقال وأجرى يارسول الله قال وأجرى قال وأسهم أيضا طلحة بن عبيد الله في بدر ولم يشهدا فقال وأجرى فقال وأجرى ولأن اماما من أئمة المسلمين أشرك قومالم يغزوا مع الجنود لم تسع ذلك له وكان مسيا فيه وليس الاثمة في هذا ما لرسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم لأحد من الغنيمة ممن قتل يوم بدر ولا يوم حنين ولا يوم خيبر وقد قتل بهار هط معروفون فما تعلم أنه أسهم لأحد منهم وهذا لا يختلف فيه فعليك من الحديث بما تعرف العامة وياك والساذم فانه حدثنا ابن أبي كريمة عن أبي جعفر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه دعا اليهود فسألهم فحدثوه حتى كذبوا على عيسى فصعد النبي صلى الله عليه وسلم

منسبل قوله العاشر الخبر
 يجعل ولده العاشر لا يلقى
 كان العاشر له مدعى أو
 غير مدعى (قال الشافعي)
 والمعنى الثاني إذا تنازع
 الولد رب الفراش والعاشر
 فالولد رب الفراش وإن
 نفى الرجل الولد بلعان
 فهو منفي وإن أحدث
 إقرار بعد اللعان فالولد
 لاحق به لأن المعنى الذي
 نفى به عنه بالتعانه وكذلك
 إذا أقر بكذبه باللعان
 كان الولد للفراش كما قال
 رسول الله ولو أقر به مرة
 لم يكن له نفقه بعد إقراره
 باللعان لأن إقراره بكل
 حق لا دعى مرة يلزمه
 ولا يخرج منه شيء
 غيره وقد قال قائل من
 غير أهل العلم لا أنفى الولد
 باللعان وأجعل الولد
 لزوج المرأة بكل حال لأن
 النبي قال الولد للفراش
 وقوله الولد للفراش
 حديث يجمع عليه ونفى
 الولد عن رب الفراش
 حديث يخالف الولد
 للفراش قال وحديث
 الولد للفراش ثابت
 وكذلك حديث نفى
 الولد باللعان والحديث
 أن النبي نفى الولد عن
 المتلاعنين وألحقه بأمه
 أوضح معنى وأحرى
 أن لا يكون فيه شبهة
 من حديث الولد للفراش
 لأنه إذا نفي الحديث

النبي فطلب الناس فقال إن الحديث سيفشو عني فما أنا كم عني يوافق القرآن فهو عني وما أنا كم عني يخالف
 القرآن فليس عني . مسعر بن كدام والحسن بن عمار عن عمرو بن مرة عن البخري عن علي بن أبي
 طالب رضي الله تعالى عنه أنه قال إذا أنا كم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فظنوا أنه الذي هو أهدى
 والذي هو أنفى والذي هو أحيا . أشعث بن سوار واسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن قرظة بن كعب
 الأنصاري أنه قال أقبلت في رهط من الأنصار إلى الكوفة فشيعة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه عشي
 حتى انتهينا إلى مكان قد سماء ثم قال هل تدرون لم مشيت معكم يا معشر الأنصار قالوا نعم لحقنا قال إن لكم
 الحق ولكنكم تأتون قومًا لهم دوى بالقرآن كدوى النحل فأتوا الرابطة عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وأنتم يكفكم فقال قرظة لا أحدث حديثًا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبداً كان عمر فيما بلغنا
 لا يقبل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بشاهدين ولو لا طول الكتاب لاسندت الحديث لك
 وكان علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه لا يقبل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإياه تزداد
 كثرة ويخرج منه ما لا يعرف ولا يعرفه أهل الفقه ولا يوافق الكتاب ولا السنة فأبأك وشاذ الحديث وعليك
 بما عليه الجماعة من الحديث وما يعرفه الفقهاء وما يوافق الكتاب والسنة فقس الأشياء على ذلك فما خالف
 القرآن فليس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن جاءت به الرواية . حدثنا الثقة عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أنه قال في مرضه الذي مات فيه إني لأحرم ما حرم القرآن والله لا يمسون علي بشيء فاجعل
 القرآن والسنة المعروف لك إمامًا فائدوا تبع ذلك وقس عليه ما يرد عليك مما لم يوضح لك في القرآن والسنة
 . حدثنا الثقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قصة هوازن أن وفد هوازن سأله فقال إماما كان
 لي ولبي عبد المطلب فهو لكم وأسأل لكم الناس إذا صليت الظهر فقوموا وقولوا إنا نشفع برسول الله صلى الله
 عليه وسلم على المسلمين وبالمسلمين على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقاموا ففعلوا ذلك فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم إماما كان لي ولبي عبد المطلب فهو لكم فقال المهاجرون وما كان لنا فهو لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم وقالت الأنصار مثل ذلك وقال عباس بن مرداس إماما كان ولي ولبي سليم فلا وقالت بنو سليم
 إماما كان لنا فهو لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الأقرع بن جابس إماما كان لي ولبي عيم فلا وقال
 عيينة إماما كان لي ولبي فزارة فلا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تمسك بحصته من هذا السبي فله
 بكل رأس ست فرائض من أول في نصيبه فردوا إلى الناس أبناءهم ونساءهم فردوا الناس ما كان في أيديهم
 ولرسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا حال لا تشبه حال الناس ولأن إماما أمر جندًا أن يدفعوا ما في أيديهم
 من السبي إلى أصحاب السبي ست فرائض كل رأس لم يجز ذلك له ولم ينفذ ولم يستقم ولا تشبه الأئمة في هذا
 والناس النبي صلى الله عليه وسلم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا قد نهى عن بيع الحيوان بالحيوان
 نسيئة وهذا حيوان بعينه بغير عينة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إماما ذكر من أمر بدر وأن
 النبي صلى الله عليه وسلم لم يسهم لعميلة بن الحرث فهو عليه إن كان كإزعم أن الغنيمة أحرزت وعاش بعد
 الغنيمة وهو يزعم في مثل هذا أن له سهمًا فإن كان كما قال فقد خالفه وليس كما قال قسم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الغنيمة وأعطى عبيدة سهمه وهو حي ولم يمت عبيدة إلا بعد قسم الغنيمة فأما ما ذكر من أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم لعمان ولطلحة بن عبيد الله فقد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسهم
 لسبعة أو ثمانية من أصحابه لم يشهدوا بدرًا وإنما نزل تخميس الغنيمة وقسم الأربعة أسهم بعد الغنيمة (قال
 الشافعي) وقد قيل أعطاهم من سهمه كسهم من شهد فأما الرواية المتظاهرة عندنا فكما وصفت قال الله
 عز وجل يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم فكانت غنائم بدر
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم يضعها حيث شاء وإنما نزلت وأعلموا أن غنائمهم من شيء فإن لله خمسة وللرسول

شأن رجلين تنازعا ولدا
أحدهما يدعي لرب أمه
الواطي لها بالملك ولا نخر
بغيره بل وطئ تلك
الامة بغير ملك ولا نكاح
فقضى رسول الله صلى
الله عليه وسلم بنسبه
لملك الامة أفرأيت
لو قال لنا قائل اذا كان
مثل هذا فالولد للفراش
لان رسول الله انما ألحقه
بالفراش بالدعوى
لصاحب الفراش واذا لم
يكس هذا فلولد مولود
على فراش رجل لم ألحقه
به الا بدعوى يحذنها
له هل ألحقه عليه الا أن
معه ولا في الحديث أن
يثبت النسب بالحلل
ولا يثبت بالحرام وان لم
يكس نصا بان الولد
للفراش بدعوى
الفراش وأن يكس
يدعيه له من يجوز
دعوى عليه فحديث
الحاق الولد بالمرأة بين
بنفسه لا يحتاج فيه الى
تفسير من غيره فلا
يحتمل تأويل ولا لم أعلم
فيه مخالفا من أهل العلم
(قال الشافعي) أفرأيت
لو أن رجلا عمد الى سنة
لرسول الله خالفها
أوالى أمر عرف عوام
من العلماء مجتمة عين
عليه لم يعلم لهم فيه منهم
مخالفا فعارضه أ يكون

ولذي القربى بعد بر على ما وصفت لك يرفع نفسه او يقسم أربعة أنجاسها وافرأ على من حشر الحرب
من المسلمين الا السلب ذاته سن أنه لقاتل في الاقبال فكان السلب خارجا منه والا حتى قاته فداختلف فيه
فقتل كان يأخذ من سهمه من الخمس والا البالغين من السبي فان رسول الله صلى الله عليه وسلم من فيهم سنا
فقتل بعضهم وفادى ببعضهم أسرى المسلمين فالامام في البالغين من السبي مخير فيما حكيت أن النبي صلى الله
عليه وسلم سته فيهم فان أخذ من أحد منهم فدية فسيبها سبيل الغنمة وان استرق منهم أحد فسيب المرقوق
سبيل الغنمة وان أفاذهم بقتل أو فادى بهم أسير مسلما فقد خرجوا من الغنمة وذلك كله كما وصفت وأما
قوله في سبي هوازن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استوهبهم من المسلمين فكما قال وذلك يدل على أنه يسلم
للمسلمين حقوقهم من ذلك الا ما طبر اعنه أنفسا وأما قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم ضمن ست فرائض
بكل سبي شرح به صاحب فكما قال ولم يكرههم على أن يحتالوا عليه بست فرائض انما أعطاهم اياها عن رضا
من قبله ولم يرض عينه فأخذ عجزا وقال أعير بها هوازن فما أخرجها من يده حتى قال له بعض من خدعه
عنها أرغم الله أنفك فوالله لقد أخذت ما نديها بناهد ولا بطن ابوالد ولا جدها بما جد فقال حقما تقول قال
إي والله قال فأبعدها الله وأباها ولم يأخذ بها عوضا وأما قوله نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع
الحيوان بالحيوان نسيئة فهذا غير ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد كان عليه أن يبدأ بنفسه فيما
أمر به أن لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم الا من الثقات وقد أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم بيع
الحيوان نسيئة واستسلف بعيرا وقضى مثله واذا زعم أن الحيوان لا يجوز نسيئة لانه لا يكال ولا يوزن
ولا يزرع ولا يعلم الا بصفة وقد تقع الصفة على البعيرين وهما متفاوتان فهو محجوج بقوله لانه لا يحير الحيوان
نسيئة في الكتابة ومهر النساء والديات وزعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بها في الديات بصفة الى
ثلاث سنين فقد أجازها رسول الله صلى الله عليه وسلم نسيئة فكيف زعم أنه لا يحيرها نسيئة وان زعم أن
المسلمين أجازوها في الكتابة ومهور النساء نسيئة فقد رغب عما أجاز المسلمون ودخل بعضهم فيه وأما ما ذكر
من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمكن الناس على بشي فاني لا أحل لهم الا ما أحل الله ولا أحرم عليهم
الا ما حرم الله فما أحل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا قط فيه حكم الائمة أحله الله به وكذلك ما حرم شيئا
قط فيه حكم الائمة ما حرم بذلك أمر وكذلك افترض عليه قال الله عز وجل فاستمسك بالذي أوحى اليك انك على
صراط مستقيم ففرض عليه الاستمسك بما أوحى اليه وشهد له أنه على صراط مستقيم وكذلك قال ولكن
جعلناه نورا نهدى به من نشاء من عبادنا وانك لتهدى الى صراط مستقيم فأخبر أنه فرض عليه اتباع
ما أنزل الله وشهد له بأنه هاد مهتد وكذلك يشهد له قوله لا يمكن الناس على بشي فان الله أحل له أشياء
حظرها على غيره مثل عدد النساء وان ياتيه المرأة بغير مهر وفرض عليه أشياء خففها عن غيره مثل فرضه عليه
أن يحير نساءه ولم يفرض هذا على غيره فقال لا يمكن الناس على بشي يعني مما خص به دونهم فان نكاحه
أكثر من أربع ولا يحل لهم أن يبلغوه لانه انتهى بهم الى الأربع ولا يجب عليهم ما وجب عليه من تحجير
نساءه لانه ليس بفرض عليهم فأما ما ذهب اليه من ابطال الحديث وعرضه على القرآن فلو كان كما ذهب اليه
كان محجوبا به وليس يخالف القرآن الحديث ولكن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مبين معنى ما أراد
الله خاصا وعاما وناسخا ومنسوخا ثم يلزم الناس ما سن بفرض الله فن قبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فعن الله عز وجل قبل لان الله تعالى أبان ذلك في غير موضع من كتابه قال الله عز وجل فلا وربك لا يؤمنون
حتى يحكول فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت الآية وقال عز وجل فليحذر الذين
يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم وبين ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرنا
سفيان بن عيينة عن سالم أبي النضر قال أخبرني عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه

له نتيجة مختلفة أم يكون
بها بلا خلاف عليه
أن تعلم لأنه جازنا
لأحد كان لكل أحد
أن ينقض كل حكم
بغير سنة وبغير
اختلاف من أهل العلم
فمن صار إلى مثل
ما وصفت من أن لا ينقضي
الواد بلعان خالف سنة
رسول الله ثم ما أعلم
المسلمين اختلفوا فيه
ثم من أعجب أمر قائل
هذا القول أنه يدعي
القول بالاجماع وباطال
غيره فما بعدو أن
يكون رجلا لا يعرف
اجماعا ولا افتراقا في
هذا أو يكون رجلا
لا يبالي ما قال

باب في طلاق الثلاث
المجموعة

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مسلم بن خالد
وعبد المجيد عن ابن
جريح عن ابن طاوس
عن أبيه أن أبا الصهباء
قال لابن عباس
انما كانت الثلاث
على عهد رسول الله
تجعل واحدة وأبي بكر
وثلاث من أماره عمر
فقال ابن عباس نعم
حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مسلم وعبد المجيد

وسلم أنه قال ما عرفنا ما جاء أحدكم الأمر من أمرى مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا نرى ما هذا ما
وجدنا في كذب الله عز وجل أخذناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان كما قال أبو يوسف رحمه الله
تعالى دخل من رذائل الحديث عليه ما احتج به على الأوزاعي ولم يجز له المسح على الخفين ولا تحريم جمع ما بين المرأة
وعتوها ولا تحريم كل ذي ناب من السباع وغير ذلك قال أبو حنيفة رحمه الله إذا دخل الجيش أو ضرب الحرب
فغنوا وغنيمته ثم لحقهم جيش آخر قبل أن يخرجوا به إلى دار الإسلام مدد الله لهم ولم يلقوا عدوا حتى خرجوا
بها إلى دار الإسلام فهم شركاء فيها وقال الأوزاعي قد كانت تجتمع الطائفتان من المسلمين بأرض الروم
ولا تشارك واحدة منهما صاحبها في شيء أصابته من الغنيمه لا يسكر ذلك منهم وإلى جماعة ولا عالم وقال أبو
يوسف حدثنا الكوفي وغيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه بعث أبا عامر الأسعري يوم حنين إلى أوطاس
فقاتل من بهما من حرب من حنين وأصاب المسلمون يومئذ سبا وغنائم فلم يبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيما قسم من غنائم أهل حنين أنه فرق بين أهل أوطاس وأهل حنين ولا تعلم إلا أنه جعل ذلك غنيمه
واحدة وفيما واحد واحدنا بمجادل عن أمير الشعبي وزيا بن علاقة الثعلبي أن عمر كتب إلى سعد بن أبي وقاص
قد أمددتك بقوم فن أذاك منهم قبل أن تنفق القتلى فأشركه في الغنيمه محمد بن اسحق عن يزيد بن
عبد الله بن قيس أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه بعث عكرمة بن أبي جهل في نجسائه من المسلمين مددا
لزياد بن لبيد ولهاجر بن أبي أمية فوافقوا الخند قد افتتح البحر في اليمن فأشركهم زياد بن لبيد وخوهم شهد
بدر في الغنيمه وقال أبو يوسف فما كنت أحسب أحدا يعرف السنة والسيره يجهل هذا ألا ترى أنه لو غزا
أرض الروم جند فدخل فأقام في بعض بلادهم ثم فرق السرايا وترك الخند ردأ لهم لولا هؤلاء ما اقرب السرايا
أن يبلغوا حيث بلغوا وما أظنه كان للمسلمين جند عظيم في طائفة أخطأهم أن يكون مثل هذا فيهم وما سمعنا
بأحد منهم قسط الغنائم مفترقة على كل سرية أصاب شيئا ما أصاب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى احتج
أبو يوسف أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا عامر إلى أوطاس فغنم غنائم فلم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم
بين من كان مع أبي عامر وهذا كما قال وليس مما قال الأوزاعي وخالفه هو فيه بسبيل أبو عامر كان في جيش
النبي صلى الله عليه وسلم ومعه حنين فبعثه النبي صلى الله عليه وسلم في اتباعهم وهذا جيش واحد كل فرقة
منهم رد لا أخرى وإذا كان الجيش هكذا فلو أصاب الجيش شيئا دون السرية أو السرية شيئا دون الجيش
كانوا فيه شركاء لأنهم جيش واحد وبعضهم رد لبعض وان تفرقوا فاساروا أيضا في بلاد العدو فكذلك
شركت كل واحدة من الطائفتين الأخرى فيما أصابوا فاما جيشان مفترقان فلا يرد واحد منهما على صاحبه
شيئا وليس بجيش واحد ولا أحد همارد لصاحبه مقيم له عليه ولو جاز جاز أن يشرك أهل طرسوس وغذقذونه
من دخل بلاد العدو لأنهم قد يعينونهم أو ينقروا اليهم حين يبالون نصرتهم في أدنى بلاد الروم وانما يشرك
الجيش الواحد الداخل واحد وان تفرق في معاد اجتماع في موضع وأما ما احتج به من حديث مجاهد أن عمر
كتب فن أذاك منهم قبل تنفق القتلى فأشركهم في الغنيمه فهذا غير ثابت عن عمر ولو ثبت عنه كنا أسرع إلى
قبوله منه وهو أن كان يشبهه عنه فهو محجوج به لأنه يخالفه هو يزعم أن الجيش لو قتلوا قتلى وأحرزوا غنائمهم
بكرة وأخرجوا الغنائم إلى بلاد الإسلام عشية وجأهم المدد والقتلى يتشطون في دمائهم لم يشركوهم ولو
قتلوهم فنفقوا وجأوا الجيش في بلاد العدو قد أحرزوا الغنائم بعد القتل يوم وقيل مقدم الجيش المدد بأشهر
شركوهم بخلاف عمر في الأول والآخر واحتج به فاما ما روى عن زياد بن لبيد أنه أشرك عكرمة فأن زيادا
كتب فيه إلى أبي بكر فكتب أبو بكر رضي الله تعالى عنه انما الغنيمه لمن شهد الواقعة فكلهم زياد أصحابه
فطابوا نفسا أن أشركوا عكرمة وأصحابه متطوعين عليهم وهذا قولنا وهو يخالفه ويرى عنه خلاف ما رواه
عنه أهل العلم بالغزو قال أبو حنيفة رحمه الله في المرأة تدأوى الجرحى وتتفع الناس لا يسهم لها ويرضخ لها

عن ابن جريح قال

أخبرني عكرمة بن خالد
أن سعيد بن جبيرة أخبره
أن رجلاً جاء إلى ابن
عباس فقال طلق
امرأتي ألقا فقال تأخذ
ثلاثاً وتدع تسعة
وسبعاً وتسعين . أخبرنا
مسلم وعبد المجيد عن
ابن جريح عن مجاهد قال
رجل لابن عباس طلق
امرأتي مائة فقال تأخذ
ثلاثاً وتدع سبعاً وتسعين
(قال الشافعي) فإن
كان معنى قول ابن عباس
أن الثلاث كانت تحسب
على عهد رسول الله
واحدة يعني أنه بأمر
النبي فالذي يشبه والله
أعلم أن يكون ابن عباس
قد علم أن كان شيئاً فنسخ
فإن قيل فإدله على
ما وصفت قيل لا يشبه
أن يكون يروي عن
رسول الله شيئاً يخالفه
بشيء لم يعلمه كان من
النبي فيه خلافه فإن قيل
فعل هذا شيء يروي عن
عمر فقال فيه ابن عباس
بقول عمر قيل قد علمنا
أن ابن عباس يخالف
عمر في نكاح المتعة وبيع
الدينار بالدينارين وفي
بيع أمهات الأولاد
وغيره فكيف يوافقه في
شيء يروي عن النبي فيه
خلافه فإن قيل فلم
يذكره قيل وقد يستل

وقال الأوزاعي أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم للنساء بخير وأخذ المسلمون بذلك بعده . قال أبو
يوسف رحمه الله تعالى ما كنت أحسب أحداً يعقل الفقه يجهل هذا ما يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم
أسهم للنساء في شيء من غزوه وما جاء في هذا من الأحاديث كثيرة لا طول ذلك لكنت لك من ذلك شيئاً كثيراً
ومحمد بن اسحق واسماعيل بن أمية عن ابن هريرة قال كتب نجدة إلى ابن عباس كان النساء يحضرن الحرب
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب إليه ابن عباس كان النساء يغزون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكان يرضخ لهن من الغنمة ولم يكن يضرب لهن بسهم والحديث في هذا كثير والسنة في هذا معروفة (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا كما قال أبو حنيفة يرضخ لهن ولا يسهم والحديث في هذا كثير وهذا قول
من حفظت عنه من حجازينا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا حماد بن اسماعيل عن جعفر عن أبيه
عن يزيد بن هريرة أنه أخبره أن ابن عباس كتب إلى نجدة كتب تسألني هل كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يغزو بالنساء فقد كان يغزو بهن فيداوين المرضى وذكر كلفة أخرى وكتب تسألني هل كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يضرب لهن بسهم فلم يكن يضرب لهن بسهم ولكن يحذين من الغنمة وانما ذهب
الأوزاعي إلى حديث رجل ثقة وهو منقطع روى أن النبي صلى الله عليه وسلم غزا يهوداً ونساء من نساء
المسلمين وضرب لليهود وللنساء عثل سهمان الرجال والحديث المنقطع لا يكون حجة عندنا وانما اعتمدنا على
حديث ابن عباس أنه متصل وقد رأيت أهل العلم بالمغازي قبلنا يوافقون ابن عباس . قال أبو حنيفة رحمه الله
تعالى فيمن يستعين به المسلمون من أهل الذمة فيقاتل معهم العدو لا يسهم لهم ولكن يرضخ لهم . وقال
الأوزاعي أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن غزاه من يهود وأسهم ولا للمسلمين بعدهم لمن استعانوا به على
عدوهم من أهل الكتاب والمجوس . وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ما كنت أحسب أحداً من أهل الفقه
يجهل هذا ولا يشك الحسن بن عمار عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال
استعان رسول الله صلى الله عليه وسلم يهود قينقاع فرضخ لهم ولم يسهم لهم والحديث في هذا معروف مشهور
والسنة فيه معروفة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والقول ما قال أبو حنيفة وعذر الأوزاعي فيه ما وصفت
قبل هذا وقد رأيت أهل العلم بالمغازي يروون أن النبي صلى الله عليه وسلم انما رخص لمن استعان به من
المشركين وقد روى فيه حديثاً موصولاً لا يخصني ذكره

(سهمان الخيل)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه في الرجل يكون معه فرسان لا يسهم له الا الواحد وقال الأوزاعي يسهم للفرسين
ولا يسهم لأكثر من ذلك وعلى ذلك أهل العلم وبه عمل الأئمة . قال أبو يوسف لم يبلغنا عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه أنه أسهم للفرسين الا حديث واحد وكان الواحد عندنا شاذلاً لا نأخذ به
وأما قوله بذلك عملت الأئمة وعليه أهل العلم فهذا مثل قول أهل الحجاز وبذلك مضت السنة وليس يقبل هذا
ولا يحتمل هذا الجهال فن الإمام الذي عمل بهذا العالم الذي أخذ به حتى نظر أهواً هل لان يحمل عنه مأمون
هو على العلم أولاً وكيف يقسم للفرسين ولا يقسم لثلاثة من قبل ماذا وكيف يقسم للفرس المربوط في منزله
لم يقاتل عليه وانما قاتل على غيره ففهم في الذي ذكرنا وفيما قال الأوزاعي وتدبره (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى أحفظ عن لقيت من سمعت منه من أصحابنا أنهم لا يسهمون الا للفرس واحد وهذا أخذ . أخبرنا
سفيان عن هشام بن عروة عن يحيى بن عباد أن عبد الله بن الزبير بن العوام رضي الله تعالى عنهم كان يضرب
في المغنم بأربعة أسهم سهم له وسهمين للفرس وسهم في ذوى القربى سهم أمه صفية يعني يوم خيبر وكان
سفيان بن عيينة يهاب أن يذكر يحيى بن عباد والحفاظ يروونه عن يحيى بن عباد وروى مكحول أن الزبير

حضر خبير فأسهم له رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة أسهم سهم له وأربعة أسهم لفرسيه فذهب الأوزاعي إلى قبول هذا عن مكحول منقطعاً وهشام بن عروة أحرص لو أسهم لابن الزبير لفرسين أن يقول به فأشبهه إذا خالفه مكحول أن يكون أثبت في حديث أبيه منه بحرصه على زيادته وإن كان حديثه مقطوعاً لا تقوم به حجة فهو كحديث مكحول ولكننا ذهبنا إلى أهل المغازي فقلنا أنهم لم يرووا أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم لفرسين ولم يختلفوا أن النبي صلى الله عليه وسلم حضر خبير بثلاثة أفراس لنفسه السكب والظرب والمر تجز ولم يأخذ منها إلا لفرس واحد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يسهم لصبي في الغنيمة وقال الأوزاعي يسهم لهم وذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم بخبير لصبي في الغنيمة وأسهم أئمة المسلمين لكل مولود ولد في أرض الحرب وقال أبو يوسف ما سمعنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه أسهم لصبي وإن هذا الغير معروف عن أهل العلم ولو كان هذا في شيء من المغازي ما خفي علينا محمد بن اسحق واسماعيل بن أمية عن رجل أن ابن عباس كتب إلى نجدة في جواب كتابه كتبت تسألني عن الصبي متى يخرج من اليتيم ومتى يضرب له بسهم فإنه يخرج من اليتيم إذا احتلم ويضرب له بسهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حدثنا عن عبد الله بن عمر وأبي سعيد الله « شك أبو محمد الربيع » عن نافع عن ابن عمر قال عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأبنا أربع عشرة فلم يجزني وعرضت عليه يوم الخندق وأبنا بن خمس عشرة فأجازني قال نافع فحدثت بذلك عمر بن عبد العزيز فكتب إلى عماله في المقاتلة فلو كان هذا كما قال الأوزاعي لأجازه النبي صلى الله عليه وسلم عام أحد وما أحد من المهاجرين والأنصار ولده ولد في سفر من أسفار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا محمد بن أبي بكر فإن أسماء ولدت به في الخيعة في حجة الإسلام فثبت من هذه الأحاديث والفتيا والله أعلم أن غزوهم ومقامهم فيه كان أقل مدّة من أن يفرغوا للنساء والأولاد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الحجّة في هذا مثل الحجّة في المسئلة قبل في النساء وأهل الذمة يرضخ للعلماء ولا يسهم لهم ولا يسهم للنساء ويرضخ * قال أبو حنيفة في رجل من المشركين يسلم ثم يلحق بعسكر المسلمين في دار الحرب أنه لا يضرب له بسهم إلا أن يلقى المسلمون قتالاً فيقاتل معهم وقال الأوزاعي من أسلم في دار الشرك ثم رجع إلى الله وإلى أهل الإسلام قبل أن يقتسموا غنائمهم حقق على المسلمين أسهامه وقال أبو يوسف فكر في قول الأوزاعي ألا ترى أنه أقي في جيش من المسلمين دخل في دار الحرب مدداً للجيش الذي فيها أسهم لا يشركون في المغانم. وقال في هذا أشركه وانما أسلم بعدما غنموا والجيش المسلمون المدد الذين شددوا ظهورهم وقتروا من ضعفهم وكانوا ردّ ألهم وعونا لا يشركونهم ويشرك الذي قاتلهم ودفعهم عن الغنيمة بجهد وقوته حتى أعان الله عليه فلما رأى ذلك أسلم فأخذ نصيبه سبحانه الله ما أشد هذا الحكم والقول وما نعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من السلف أنه أسهم لثل هذا وبلغنا أن رهطاً أسلموا من بني قريظة فغنموا دماءهم وأموالهم ولم يبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أسهم لأحد منهم في الغنيمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى معلوم عند غير واحد من لقيت من أهل العلم بالغزوات أن أبا بكر رضي الله تعالى عنه قال انما الغنيمة لمن شهد الواقعة * أخبرنا الثقة من أصحابنا عن يحيى بن سعيد القطان عن شعبة بن الحجاج عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال انما الغنيمة لمن شهد الواقعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا نقول وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء يثبت ما روى عن أبي بكر وعمر لا يحضر في حفظه فنشهد قتالهم أسلم فخرج من دار الحرب أو كان مع المسلمين مشركاً فأسلم أو عبداً فاعتق وجاء من حيث جاء شرك في الغنيمة ومن لم يأت حتى تنقضي الحرب وإن لم تحزر الغنائم لم يشرك في شيء من الغنيمة لأن الغنيمة انما كانت لمن حضر القتال ولو جاز أن يشرك في الغنيمة من لم يحضر القتال ويكون ردّاً لأهل القتال غاز يأمهم جاز أن يسهم لمن قارب بلاد العدو من المسلمين الذين

فيه ولا ينقص في الجواب وبأن في الشيء ويكون جائزاً له كما يجوز له لو قيل أصلى الناس على عهد رسول الله إلى بيت المقدس أن يقول نعم وإن لم يقل ثم حوت القبلة قال فان قيل فقد ذكر على عهد أبي بكر وصدر من خلافة عمر قيل والله أعلم وجوابه حين استفتي يخالف ذلك كما وصفت فان قيل فهل من دليل تقوم به الحجّة في ترك أن تحسب الثلاث واحدة في كتاب أو سنة أو أمر أبيين مما ذكرت قيل نعم * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه قال كان الرجل إذا طلق امرأته ثم ارتجعها قبل أن تنقضي عدتها كان ذلك له وإن طلقها ألف مرة فعد رجلاً إلى امرأته فطلقها ثم أمهلها حتى إذا شارفت انقضاء عدتها ارتجعها ثم طلقها وقال والله لا أويك إلى ولا تحلين أبداً فأنزل الله الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بأحسان فاستقبل الناس الطلاق جديداً من يومئذ من

كان منهم طلق أو لم يطلق
 وذكر بعض أهل التفسير
 هذا فلعن ابن عباس
 أجاب على أن الثلاث
 والواحدة سواء وإذا
 جعل الله عدد الطلاق
 على الزوج وأن يطلق
 متى شاء فسواء الثلاث
 والواحدة وأكثرن
 الثلاث في أن يقضى
 بطلاقه (قال الشافعي)
 وحكم الله في الطلاق أنه
 مرتان فامسك بمعروف
 أو تسريح بإحسان وقوله
 فإن طلقها يعنى والله
 أعلم الثلاث فلا تحل له
 من بعد حتى تنكح
 زوجا غيره فدل حكمه
 أن المرأة تحرم بعد
 الطلاق ثلاثا حتى تنكح
 زوجا غيره وجعل حكمه
 بأن الطلاق إلى الأزواج
 يدل على أنه إذا حدث
 تحريم المرأة بطلاق
 ثلاث وجعل الطلاق
 إلى زوجها فطلقها ثلاثا
 مجموعة أو بفرقة حرمت
 عليه بعد ذلك حتى تنكح
 زوجا غيره كما كانوا
 يملكون عتق رقيقهم
 فإن أعتق واحدا أو مائة
 في كلمة لزمه ذلك كما
 يلزمه كلها جمع الكلام
 فيه أو بفرقة مثل قوله
 لنسوة أنه نكح ثلاثا
 والله لا أقر بكن وأنتن
 على كظهر أمي وقوله

هم مجوعون على الغوث لمن دخل بلاد الحرب من المسلمين . قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في التاجر يكون
 في أرض الحرب وهو مسلم ويكون فيها الرجل من أهل الحرب قد أسلم فليحقن جميعا بالمسلمين بعد ما يصيبون
 الغنيمة أنه لا يسبهم لهم ما ذلهم باقي المسلمون قتالا بعد لحاقهما وقال الأوزاعي يسبهم لهما وقال أبو يوسف
 رحمه الله تعالى وكيف يسبهم لهذين ولا يسبهم للجند الذين هم رد عليهم ومعونة ما أشد اختلاف هذا القول وعلم
 الله أنه لم يبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من السلف أنه أسبهم لهؤلاء وليسوا عندنا بمن
 يسبهم لهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في التاجر المسلم والحربي يسلم في بلاد الحرب يلتقيان بالمسلمين
 لا يسبهم لو أحدهما إلا أن يلتقيهم المسلمون قتالا فيشتريه كان فيما غنم المسلمون وهذا مثل قولنا الأول وكان
 ينبغي لأبي حنيفة إذا قال هذا أن يقول في المدد فقد قال في المدد خلافه فزعم أن المدد يشركون الجيش مالم
 يخرج بالغنيمة من بلاد الحرب فإن قال على أولئك عناء لم يكن على هذين فقد ينبعثون من أقصى بلاد
 الإسلام بعد الواقعة بساعة ولا يجبل لهم شيئا فلو جمل لهم ذلك بالعناء جعله مالم تقسم الغنيمة ولو جعله بشهود
 الواقعة كما جعله في الأولين لم يجعله إلا بشهود الواقعة فهذا قول متناقض . قال أبو حنيفة في الرجل يقتل
 الرجل ويأخذ سلبه لا ينبغي للاماء أن ينقله إياه لأنه صار من الغنيمة قال الأوزاعي مضت السنة عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل عدوا فله سلبه وعلمت به أئمة المسلمين بعده إلى اليوم وقال أبو يوسف
 حدثنا أبو حنيفة عن حماد بن عمار عن إبراهيم أنه قال إذا نفل الإمام أصحابه فقال من قتل قتيل فله سلبه فهو مستقيم
 جائز وهذا النفل وأما أن ينقل الإمام شيئا من هذا فلا ينقل أحد دون أحد والغنيمة كلها بين جميع الجند
 على ما وقعت عليه المقاسم وهذا أوضح وأبين من أن يشك فيه أحد من أهل العلم (قال الشافعي) القول
 فيها ما قال الأوزاعي وأقول قوله * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن كثير بن أفطح عن أبي
 محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين من قتل قتيل فله سلبه
 فله سلبه (قال الشافعي) رحمه الله وهذا حديث ثابت صحيح لا يخالفه علمته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم وفيه دلالة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما قاله بعد تقضى الحرب لأنه وجد سببا قتيل أبي قتادة
 في يدي رجل فأخرجهم من يديه وهذا يدل على خلاف قول أبي حنيفة لأن الحديث يدل على أن النبي صلى
 الله عليه وسلم لم يقل هذا قبل الحرب إنما قاله بعد تقضى الحرب (قال الشافعي) رحمه الله فالسلب لمن قتل
 مقبلا في الحرب مبارزا أو غير مبارز قاله الإمام أولم يقله وهذا حكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكم
 من سببه بعده قد قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بئر معونة وقد قاله من بعده من الأئمة أخبرنا
 سفيان بن عيينة عن الأسود بن قيس عن رجل من قومه يسمى بشر بن علقمة قال بادرت رجلا يوم القادسية
 فبلغ سلبه اثني عشر ألفا فنقله سعد . وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الرجل يأخذ العلف فيفضل معه
 شيء بعد ما يخرج إلى بلاد الإسلام فإن كانت الغنيمة لم تقسم أعاده فيها وإن كانت قد قسمت باعه فتصدق
 بثمنه وقال الأوزاعي كان المسلمون يخرجون من أرض الحرب بفضل العلف والطعام إلى دار الإسلام
 ويقدمون به على أهلهم وبالقيدي ويهدى بعض إلى بعض لا ينكره إمام ولا يعينه عالم وإن كان أحد منهم
 باع شيئا منه قبل أن تقسم الغنائم ألقى ثمنه في الغنيمة وإن باعه بعد القسمة يتصدق به عن ذلك الجيش . وقال
 أبو يوسف أبا عمرو ما أشد اختلاف قولك تشدد فيما احتاج المسلمون إليه في دار الحرب من السلاح والدواب
 والنياب إذا كان من الغنيمة وتنتهى عن السلاح إلا في معمة القتال وترخص في أن يخرج بالطعام والعلف
 من الغنيمة إلى دار الإسلام ثم يهديه إلى صاحبه هذا يختلف فكيف ضاق الأول مع حاجة المسلمين إليه
 واتسع هذا لهم وهم في بيوتهم والقليل من هذا والكثير مكره ينهى عنه أشد النهي بلغنا عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل لي من فيشكم ولا هذه وأخذوا بركة من سنام بغير إلا النجس والخمس مردود فيكم

لقفلان على كذا ولقفلان
على كذا ولقفلان على
كذا فلا يسقط عنه
بجمع الكلام معنى من
المعاني جميعه كلام
فإنه بجمع الكلام
ما يلزمه بتفريقه فان
قال قائل فهل من سنة
تدل على هذا قيل نعم
* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان عن
الزهري عن عروة بن
الزبير عن عائشة أنه
سمعتها تقول جاءت امرأة
رفاعة القرظي الى رسول
الله فقالت اني كنت
عند رفاعة فطلقني فبت
طلاقي فزوجت عبد
الرحمن بن الزبير وانما
معه مثل هدبة الثوب
فتبسم رسول الله وقال
أتريدين أن ترجعي الى
رفاعة لاحتى يدوق
عسيلتك وتذوق
عسيلته قال وأبو بكر
عند النبي وخالد بن سعيد
ابن العاص بالباب ينتظر
أن يؤذن له فتأدى يا أبا
بكر ألا تسبع ما تحبهر به
هذه عند رسول الله صلى
الله عليه وسلم (قال
الشافعي) فان قيل
فقد يحتمل أن يكون
رفاعة بت طلاقها في
في مرات قلت ظاهره
في مرة واحدة وبت

فأدوا الخيط والخيط فان الغلول عار وشار على أخيه يوم القيامة فقام اليه رجل بكية من شعر فقال هب هذا
الى أخيط برذعة بعير لي أدبر فقال أمان صبي منه فهو لك فقال اذا بلغت هذا فلا حاجة لي فيها وقد بلغنا نحو
من عهد من الآثار والسنة المحفوظة المعروفة وكيف يرخص أبو عمرو في الطعام والغلف يتنفع به (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى أما قول أبي يوسف يضيق أبو عمرو في السلاح ويوسع في الطعام فان أبا عمرو لم يأخذ
الفرق بين السلاح والطعام من رأيه فيما نرى والله تعالى أعلم انما أخذ من السنة وما لا اختلاف فيه من
جوار الطعام في بلاد العدو أن يأكله غنيا كان أو فقيرا وليس لأحد قدر على سلاح وكراع غني عنه أن يركب
ولا يتسلح السلاح وبكل هذين مضت السنة وعليه الاجماع فان الذي قال الأوزاعي أن يتصرف بفضل
الطعام للقياس اذا كان يأخذ الطعام في بلاد العدو فيكون له دون غيره من الجيش بفضل منه شيء انما فضل
من شيء قد كان له دون غيره والله أعلم ولولم يجره له أن يجبس ذلك بعد خروجه من بلاد العدو لم يجره منه
الا: أو له الى المغنم لانه للجيش كلهم ولا لاهل الخس لا يخرج منه الصدقة لانه تصدق بماله غيره فان قال
لا أجد اهل الجيش ووجد أمير الجيش أو الخليفة أداها الى أيهما شاء * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الرجل
يقع على الحارية من الغنمة انه يدرأ عنه الحد ويؤخذ منه العقر والحارية وولدها من الغنمة ولا يثبت نسب
الولد وقال الأوزاعي وكان من سلف من علمائنا يقولون عليه أدنى الحد من مائة جلدة ومهر قيمته عدل
ويحققونها وولدها له مكانه الذي له فيها من الشرك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان له فيها نصيب على
ما قال الأوزاعي فلا حد عليه وفيه العقر بلغنا عن عبد الله بن عمر في حارية بين اثنين وطئها أحدهما أنه قال
لا حد عليه وعليه العقر * أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن حماد عن ابراهيم عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى
عنه أنه قال ادرأ الحد وعن المسلمين ما استطعتم فان الامام أن يخطي في العفو خير من أن يخطي في العقوبة
فاذا وجدتم لمسلم مخرجا فادرأ عنه الحد * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وبلغنا نحو من ذلك عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فان كان هذا الرجل زانيا فعليه الرجم ان كان محصنا والحد ان كان غير محصن ولا يلحق
الولد به لما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الولد للفراس والعاهر الحجر والعاهر الزاني ولا يثبت نسب
الزاني أبدا ولا يكون عليه المهر وهو زان أرايت رجلا زني بامرأة وشهدت عليه الشهود بذلك وأمضى عليه
الامام الحد أي يكون عليه مهر وهل يثبت نسب الولد منه وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رجم
غير واحد وعن أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما والسلف من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم
أقاموا الحد ودعوا الزناة ولم بلغنا عن أحد منهم أنه قضى مع ذلك بمهر ولا أثبت منه نسب الولد * حدثنا
أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن حماد عن ابراهيم أنه قال لا يجتمع الحد والصدقة الصدوق درأ الحد وبلغنا عن
عمر وعلى رضي الله تعالى عنهما في غير حديث في المرأة توثق بها وقد فرت فتقول جعت فأعطاني وتقول
الأخرى عطشت فسقاني كل واحدة منهما تقول هذا وان كان هذا الذي وطئ الحارية له نصيب فيها فذلك
أخرى أن يدرأ عنه الحد أرايت هذا الذي وطئ الحارية فيها نصيب لو أعتق جميع السبي أكان يجوز عقبه
فيهم ولا يكون للمسلمين عليهم سبيل فان كان عقبه يجوز في جماعتهم فقد أخطأ السنة حيث جعل غنمة
المسلمين مولى لرجل واحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما علمت أن أبا يوسف أجتج بحرف من هذا إلا
عليه زعم أن الرجل اذا وقع بالحارية من السبي لا يثبت للولد نسب ولا يؤخذ منه مهر لانه زنا ويدرأ عنه الحد
ويحتج بأن ابن عمر قال في رجل وقع على حارية له فيها نصيب يدرأ عنه الحد وعليه العقر فان زعم أن الواقع
على الحارية له فيها شرك فان ابن عمر قال في الرجل يقع على الحارية بينه وبين آخر عليه العقر ويدرأ عنه
الحد ونحن وهو لحق الولد به فلو قاس أبو حنيفة رحمه الله تعالى الواقع على الحارية من الجيش على الواقع على
الحارية بينه وبين آخر لحق النسب وجعل عليه المهر ودرأ عنه الحد وان جعله زانيا كما قال لزمه أن يحده

انما هي ثلاث اذا
احتملت ثلاثا وقال
رسول الله أتريدن أن
ترجعي إلى رفاة لا حتى
يدوق عسلتك ولو كانت
عائشة حسبت طلاقها
بواحدة كان لها أن
ترجع إلى رفاة بلا
زوج فان قيل أطلق
أحد ثلاثا على عهد
النبي قيل نعم عويعر
العجلاني طلق امرأته
ثلاثا قبل أن يخبره النبي
أنها تحرم عليه باللعان
فلم أعلم النبي نهيا وفاطمة
بنت قيس تحكي للنبي
أن زوجها بت طلاقها
نعي والله أعلم أنه طلقها
ثلاثا وقال النبي ليس
لک عليه نفقة لانه والله
أعلم لا رجعة له عليها ولم
أعلمه أب طلاق ثلاث
معا (قال الشافعي)
فلما كان حديث عائشة
في رفاة موافقا ظاهر
القرآن وكان ثابتا كان
أولى الحديثين أن يؤخذ
به والله أعلم وان كان
ليس بالبين فيه جدا
(قال الشافعي) ولو كان
الحديث الآخر له مخالفا
كان الحديث الآخر
يكون ناسخا والله
أعلم وان كان ذلك ليس
بالبين فيه جدا

ان كان نيا حذا الزنا بالرجم وحده هذا البكر ان كان بكر افعاله زانيا غير زان وقيا على شئ وخالف بينها وبين ما فاسها عليه والأوزاعي ذهب في أدنى الحديث إلى شئ روى عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في مولاة لحاطب بنت فاسهلت بالزنا فرأى أنها تجهله وهي ثيب ففسر بهاماته وهي ثيب وما احتج به من أن الرجل من الجيش لو أعتق لم يجز عتقه حجة عليه وهو أيضا لا يقول في عتق الرجل من الجيش قولنا مستقيما فرغم أن الجيش إذا أحرزوا الغنيمة فأعتق رجل من الجيش لم يجز عتقه وان كان له فيهم شرك لانه استهلاك ويقولون فان قسموا بين أهل كل راية فأعتق رجل من أهل الراية جاز العتق لانه شرك لا بفعله مرة شريكا يجوز عتقه وأخرى شريكا لا يجوز عتقه

(في المرأة تسي ثم يسي زوجها)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في المرأة إذا سبت ثم سب زوجها بعد ما يوم وهما في دار الحرب انهما على النكاح وقال الأوزاعي ما كانافي المقاسم فهما على النكاح وان اشتراهما رجل فشاء أن يجمع بينهما جاع وان شاء فرق بينهما وأخذها لنفسه أو زوجها لغيره بعدما يستبرئها بحضة على ذلك مضى المسلمون ونزل به القرآن وقال أبو يوسف انما بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه أنهم أصابوا سبايا وأزواجهن في دار الحرب وأحرز وهن دون أزواجهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا توطأ الحبايل من التي عتق يضعن وغير الحبايل حتى يستبرأ بحضة واحدة وأما المرأة سبت هي زوجها وصار يملكو كين قبل أن يخرج الغنيمة إلى دار الاسلام فهما على النكاح وكيف يجمع المولى بينهما ان شاء في قول الأوزاعي على ذلك النكاح فهو اذا كان صحيحا فلا يستطيع أن يزوجهما أحد غيره ولا يوطأها هو وان كان النكاح قد انتقض فليس يستطيع أن يجمع بينهما الا بنكاح مستقبل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى سب رسول الله صلى الله عليه وسلم سب أو طاس وبني المصطلق وأسر من رجال هؤلاء وهؤلاء وقسم السبي وأمر أن لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض ولم يسأل عن ذات زوج ولا غيرها ولا أهل سبي زوج مع امرأته ولا غيره وقال واذا استؤمن بعد الحرية فاستبرئت أرحامهن بحضة ففي هذا دلالة على أن في تصيرهن إماء بعد الحرية قطع للعصمة بينهما وبين أزواجهن وليست العصمة بينهما وبين أزواجهن بأكثر من استيئان بعد حريتهن (قال الشافعي) وأبو يوسف قد خالف الخبر والعقول أرايت لو قال قائل بل أنتظر بالتي سبت أن يخلو زوجها فان جاز وجهها مسلما وأسب لم يسب معها كانا على النكاح وإلا حلت ولا أنتظر بالتي سب معها زوجها الا الاستبراء ثم أصبحا لان زوجها قد أرق بعد الحرية فحال حكمه كحال حكمها أما كان أولى أن يقبل قوله لو جاز أن يفرق بينهما من أبي يوسف قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وان سب أحدهما فأخرج إلى دار الاسلام ثم أخرج الآخر بعده فلا نكاح بينهما وقال الأوزاعي ان أدركها زوجها في العدة وقد استرد لها زوجها وهي في عدتها جاع بينهما فانه قد كان قدم على النبي صلى الله عليه وسلم من المهاجرين نسوة ثم اتبعهن أزواجهن قبل أن تمضي العدة فردهن رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهم قال أبو يوسف قول الأوزاعي هذا ينقض قوله الأول زعم في القول الأول ان شاء ردها إلى زوجها وان شاء زوجها غيره وان شاء وطئها وهي في دار الحرب بعد وزعم أنهم اذا خرجوا إلى دار الاسلام فهي مردودة على زوجها وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه فعل ذلك فكيف استحل أن يخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وقع السباء وأخرجهن إلى دار الاسلام فقد انقطعت العصمة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس في السبايا أن لا توطأ الحبايل حتى يضعن والحبايل حتى يستبرأ بحضة ولو كان عليهن عدة كان أزواجهن أحق بهن فيها ان جاؤا ولم يأمر بوطئهن في عدة والعدة أكثر من ذلك ولكن ليس عليهن عدة ولا حق لازواجهن فيهن

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الله بن أبي عمير يسأل ابن عمر وأبوزبير يسمعون فقال كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضا فقال طلق عبد الله بن عمر امرأته وهي حائض على عهد النبي فقال النبي ليرتجعها فردها علي ولم يرها شيئا فقال إذا طهرت فليطلق أو ليسك * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد رسول الله فسأل عمر رسول الله عن ذلك فقال رسول الله مره فليراجعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق قبل أن يمسه فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج أنهم أرسلوا إلى نافع يسألونه هل حسبت تطليقة ابن عمر على عهد رسول الله قال نعم (قال الشافعي) حديث مالك عن نافع عن ابن عمر أن

الآن المسلمين يستبرئونهم كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا بين واضح ليس فيه اختلاف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذه داخلة في جواب المسئلة قبلها * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في العبد المسلم يأتي إلى دار الحرب فأصابه المسلمون فأدركه سيده في الغنمة بعد القسمة أو قبلها أنه يأخذ بغير قيمة وإن كان المشركون أسروه فأصابه سيده قبل القسمة يأخذ بغير شيء وإن أصابه بعد القسمة أخذ بالقيمة وقال الأوزاعي إن كان أبى منهم وهو مسلم استتيب فإن رجع إلى الإسلام رده إلى سيده وإن أبى قتل وإن أبى وهو كافر خرج من سيده ما كان عليه وأمره إلى الامام إن شاء قتله وإن شاء قبله ولو كان أخذ أسيرا لم يحل قتله ورد على صاحبه بالقيمة إن شاء وقال أبو يوسف لم يرجع هذا العبد عن الإسلام في شيء من الرجوع ولم تكن المسئلة على ذلك وإنما كان وجه المسئلة أن يحوز المشركون العبد لهم كما يحوزون العبد الذي اشتروه وأما قوله في الصلب فلم تعض به ذنبة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه فيما نعلم ولم يبلغنا ذلك في مثل هذا وإنما الصلب في قطع الطريق إذا قتل وأخذ المال * قال حدثنا الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد وبغير أجر زهما العدو ثم ظفروهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لصاحبهما إن أصبتم ما قبل القسمة فهما لك * قال عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر في عبد أحرز العدو وظفروه المسلمون فردوه على صاحبه * قال وحدثنا الجراح بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون يدعون من سواهم تكافأ دماؤهم ويستعي بذمتهم أدناهم ويعقد عليهم أولهم ويرد عليهم لقطاءهم قال أبو يوسف فهذا عندنا على العبد الأبق وشبهه وقوله ويرد متبرئهم على قاعدتهم فهذا عندنا في الجيش إذا غنمت السرية رد الجيش على الفقراء القديريين هذا الحديث وقال أبو يوسف الذي بأسره العدو وقد أحرزوه وملكوه فإذا أصابه المسلمون فالقول فيه ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا أبى اليهم فهذا مما لا يجوز ألا ترى أن عبيد المسلمين لو حاربوا المسلمين وهم على الإسلام لم يلحقوا بالعدو وقتلوا وهم مقررون بالإسلام فظهر المسلمون عليهم فأخذوهم أنهم يردون إلى مواليتهم فأما الصلب فليس يدخل فيما هما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرق أبو حنيفة بين العبدان أبى إلى العدو والعبد يحرزه العدو ولا فرق بينهما وهما السيد هما إذا ظفروهما أو حالتهما قبل يقسمان وحالتهما بعد القسمة سواء وإن كان للسيد أن يأخذهما قبل القسم أخذهما بعده وقد قال هذا بعض أهل العلم وإن لم يكن له أخذ أحدهما إلا بئس لم يكن له أن يأخذ الآخر إلا بئس * قال أبو حنيفة إذا كان السبي رجالا ونساء وأخرجوا إلى دار الإسلام فأنى أكره أن يباعوا من أهل الحرب فيتقوا قال الأوزاعي كان المسلمون لا يرون يبيع السبايا بأسا وكانوا يكرهون بيع الرجال الآن يفادى بهم أسارى المسلمين وقال أبو يوسف لا ينبغي أن يباع منهم رجل ولا صبي ولا امرأة لأنهم قد خرجوا إلى دار الإسلام فأكره أن يردوا إلى دار الحرب ألا ترى أنه لو مات من الصبيان صبي ليس معه أبواه ولا أحد مما صلبت عليه لانه في أيدي المسلمين وفي دارهم وأما الرجال والنساء فقد صاروا قاصدا للمسلمين فأكره أن يردوا إلى دار الحرب أرايت تاجر مسلما أراد أن يدخل دار الحرب برقيق للمسلمين كفارا أو رقيق من رقيق أهل الذمة رجالا ونساء كنت تدعه وذلك ألا ترى أن هذا مما يتكفرون به وتعر بلادهم ألا ترى أني لا أترك تاجر يدخل اليهم شيء من السلاح والحديد شيء من الكراع مما يتقون به في القتال ألا ترى أن هؤلاء قد صاروا مع المسلمين ولهم في ملكهم ولا ينبغي أن يفتنوا ولا يصنع بهم ما يقرب إلى الفتنة وأما مفادة المسلم بهم فلا بأس بذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا سبي المسلمون رجالا ونساء وصبيانهم معهم فلا بأس أن يباعوا من أهل الحرب ولا بأس في الرجال البالغين بأن يبيعهم أو يفادى بهم ويؤخذ منهم على أن يخلوا والذي قال أبو يوسف من هذا خلاف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن ساري يوم بدر فقتل

التي أمر عمر أن يأمر
ابن عمر أن يراجع امرأته
دليل بين علي أنه لا يقال
له راجع الا ما قد وقع
عليه طلاقه لقول الله في
الطلقات وبعولتهن
أحق بردهن في ذلك ولم
يقبل هذا في ذوات
الأزواج وان معروفا
في اللسان بأنه انما يقال
لارجل راجع امرأته
إذا افترق هو وامرأته
وفي حديث أبي الزبير
شبهه به ونافع أثبت عن
ابن عمر من أبي الزبير
والأثبت من الحديثين
أولى أن يقال به إذا
خالفه وقد وافق نافع
غيره من أهل التبت
في الحديث فقبل له
أحسبت تطلقه ابن
عمر على عهد رسول الله
تطلقه فقال فيه أو ان
عجز يعني أنها حسبت
قال والقرآن يدل على
أنها تحسب قال الله
عز وجل الطلاق مرتان
فأمسك بمعروف أو
تسر بحسن لم
يخص طلاقا دون
طلاق (قال الشافعي)
وما وافق ظاهر كتاب
الله من الحديث أولى
أن يثبت مع أن الله إذا
ملك الأزواج الطلاق
وجعله أحداث تحرير

بعضهم وأخذ الفدية من بعضهم ومن على بعض ثم أسر بعدهم بدهر ثمانية بن اثال فن علي رسول الله صلى
الله عليه وسلم وهو مشرك ثم أسلم بعد ومن على غير واحد من رجال المشركين وهب الزبير (١) بن باطا
لثابت بن قيس بن شماس ليمن عليه فقال الزبير أن يقتله وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم سبي بن
قريظة فيهم النساء والولدان فبعث بثلاث إلى نجد وثلاث إلى تهامة وثلاث قبل الشام فيبعون في كل موضع من
المشركين وفدى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا برجلين * أخبرنا سفيان بن عيينة وعبد الوهاب الثقفي
عن أيوب عن أبي فلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى رجلا
برجلين (قال الشافعي) فاما الصبيان اذا صاروا اليانيس مع واحد منهم أحد والديه فلا يبيعهم منهم
ولا يفاديهم لان حكمهم حكم آبائهم ما كانوا معهم فاذا تحولوا اليان لا والدمع أحد منهم فان حكمه حكم
مالكه وأما قول أبي يوسف يقوى بهم أهل الحرب فقد عين الله عليهم بالاسلام ويدعون اليه فيمن على
غيرهم بهم وهذا مما يحل لنا أرأيت صلة أهل الحرب بالمال والطعام لهم الطعام أليس بأقوى لهم في كثير من
الحالات من بيع عبد أو عبيد منهم وقد أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لأسماء بنت أبي بكر فقالت ان
أحيا أنتي وهي راغبة في عهد قريش فأصلها قال نعم وأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنه فكسا إذا قرابه له بمكة وقال الله عز وجل ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيمماً
وأسيراً مع ما وصفت من بيع النبي صلى الله عليه وسلم من المشركين سبي بن قريظة فاما الكراع والسلاح
فلا أعلم أحد احرص في بيعها وهو لا يجير أن يتبعها * وقال أبو حنيفة رجه الله تعالى إذا أصاب المسلمون
أسرى فأخرجوهم إلى دار الاسلام رجلاً ونساءً وصبياناً ووارثي الغنمة فقال رجل من المسلمين أو اثنان
قد كفا منا هم قبل أن يؤخذوا انهم لا يصدقون على ذلك لانهم أخبروا عن فعل أنفسهم وقال الا وراعي
هم مصدقون على ذلك وأما منهم جازر على جميع المسلمين لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يعقد على
المسلمين أديانهم ولم يقل ان جاء على ذلك بيعة ولا فلا أمان لهم قال أبو يوسف لحديث رسول الله صلى الله
عليه وسلم معان ووجوه لا يبصرها الا من أعان الله تعالى عليها وهذا من ذلك انما معنى الحديث عندنا يعقد
على المسلمين أولهم ويسعى بدمتهم أديانهم القوم يغزون قوما فيلحقون فيؤمن من رجل من المسلمين المشركين
أو يصالحهم على أن يكونوا ذمة فهذا جائز على المسلمين كما أمنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
زوجها أبا العاص وأجاز ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأما غنمية أحرزها المسلمون فقال رجل منهم قد
كنت أمنتهم قبل الغنمة فإنه لا يصدق ولا يقبل قوله أرأيت ان كان اذا غزا فاسقا غير مأمون على قوله
أرأيت ان كانت امرأة فقالت ذلك تصدق أرأيت ان قال ذلك عبد أو صبي أرأيت ان قال ذلك رجل من
أهل الذمة استعان به المسلمون في حزمهم فيه أم أقرء أصدق أو كان مسلماً له فيهم قريبات أصدق فليس
يصدق واحد من هؤلاء وهل جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال يعقد لهم أديانهم في مثل
هذا مفسراً هكذا قد جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مخالفاً لهذا عن الثقة ادعى رجل وهو
في أسارى بذر أنه كان مسلماً فلم يقبل ذلك منه رسول الله صلى الله عليه وسلم وجرى عليه الفداء وأخذ ما كان
معه في الغنمة ولم يحسب له من الفداء وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله أعلم بذلك أما ما ظهر من أمرنا
فكان عياناً (قال الشافعي) رجه الله تعالى حالهم قبل أن يملكهم المسلمون مخالفاً حالهم بعدما يملكونهم
فاذا قال رجل مسلم أو امرأته أمنتهم قبل أن يصيروا في أيدي المسلمين فانما هي شهادة تخرجهم من أيدي
مالكهم ولا تقبل شهادة الرجل على فعل نفسه ولكن ان قام شاهدان فشهدا أن رجلاً أو امرأة من المسلمين
(١) أي وهب النبي الزبير بن باطا لثابت ليمن عليه جزاء يدعده فسأل الزبير ثابتاً أن يقتله اه كته متصححه

أنهم قتل أن يصيروا أسرى فيهم آمنون أحرار وإذا أبطلنا شهادة الذي آمنهم فحقت منهم باطل لا يكون له أن يملكه وقد زعم أن لملك له عليه والله تعالى أعلم

(حال المسلمين يقاتلون العدو وفيهم أطفالهم)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا حصر المسلمون عدوهم فقام العدو على سرهم معهم أطفال المسلمين يتربسون بهم قال يرمونهم بالنبل والمنجنيق يمدون بذلك أهل الحرب ولا يتمدون بذلك أطفال المسلمين قال الأوزاعي يكف المسلمون عن رميهم فإن برز أحد منهم رموه فإن الله عز وجل يقول ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات حتى فرغ من الآية فكيف يرمي المسلمون من لا يرونه من المشركين قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تأول الأوزاعي هذه الآية في غير موضعها ولو كان يحرم رمي المشركين وقتالهم إذا كان معهم أطفال المسلمين لحرم ذلك أيضا منهم إذا كان معهم أطفالهم ونسأؤهم فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والأطفال والصبيان وقد حاصر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الطائف وأهل خيبر وقرظة والنضير وأجلب المسلمون عليهم فيما بلغنا أشد ما قدروا عليه وبلغنا أنه نصب على أهل الطائف المنجنيق فلو كان يجب على المسلمين الكف عن المشركين إذا كان في ميدانهم الأطفال انهمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتلهم لم يقاتلوا لأن مدائنهم وحصونهم لا تخلو من الأطفال والنساء والشيوخ الكبار القان والصغير والأسير والتاجر وهذا من أمر الطائف وغيره محفوظ مشهور من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيرته ثم لم يرزل المسلمون والسلف الصالح من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم في حصون الاعاجم قبلنا على ذلك لم يبلغنا عن أحد منهم أنه كف عن حصن برمي ولا غير من القوة لمكان النساء والصبيان ولمكان من لا يحل قتله لمن ظهر منهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أما ما احتج به من قتل المشركين وفيهم الأطفال والنساء والربان ومن نهى عن قتله فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أغار على بني المصطلق غازين في نعمهم وسئل عن أهل الدار يبيتون فيصاب من نسائهم وذرايرهم فقال هم منهم يعني صلى الله عليه وسلم أن الدار مباحة لأنها دار شرك وقاتل المشركين مباح وانما يحرم الدم بالايمان كان المؤمن في دار حرب أو دار اسلام وقد جعل الله تعالى فيه إذا قتل الكفارة وتمنع الدار من الغارة إذا كانت دار اسلام أو دار أمان بعقد بعقد عقده المسلمون لا يكون لأحد أن يغير عليها وله أن يقصد قصد من حل دمه بغير غارة على الدار فلما كان الأطفال والنساء وان نهى عن قتلهم لا ممنوعى الدماء باسلامهم ولا اسلام آبائهم ولا ممنوعى الدماء بأن الدار ممنوعة استدل لنا على أن النبي صلى الله عليه وسلم اغتصبهم عن قصد قتلهم بايمانهم إذا عرف مكانهم فإن قال قائل ما دل على ذلك قيل فإغارته وأمره بالغارة ومن أغار لم يمتنع من أن يصيب وقوله هم منهم يعني أن لا كفارة فيهم أي أنهم لم يحرزوا بالاسلام ولا الدار ولا يختلف المسلمون فيما علمته أن من أصابهم في الغارة فلا كفارة عليه فأما المسلم فخرام الدم حيث كان ومن أصابه أثم بإصابته إن عمده وعليه القود إن عرفه فبعد إلى أصابته والكفارة إن لم يعرفه فأصابه وسبب تحريم دم المسلم غير تحريم دم الكافر الصغير والمرأة لأنهما ممنوعان القتل بماء الله والذي زاه والله تعالى أعلم منعاه أن يتخول فيصير أرقيقين ومصيرهما رقيقين أنفع من قتلها لأنه لا نكابة لهذا فيقتلان للنكابة فأرققاهما أمثل من قتلها والذي تأول الأوزاعي يحتفل ما تأوله عليه ويحتمل أن يكون كفه عنهم بما سبق في علمه من أنه أسلم منهم طائفة طائعين والذي قال الأوزاعي أحب النسا إذا لم يكن باخضر وردة أو قتال أهل الحصن وإذا كفى سعة من أن لا تقاتل أهل حصن غيره وان لم يكن فيهم مسلمون كان تركهم إذا كان فيهم المسلمون أوسع وأقرب من السلامة من المأثم في إصابة المسلمين فيهم ولكن لو اضطرونا إلى أن نخافهم على أنفسنا أن كفنا عن حربهم قاتلناهم ولم نعد قتل مسلم فإن أصبناه كفرنا وما لم تكن هذه الضرورة فترك قتلهم أقرب من السلامة وأحب إلى

الأوزاعي بعد أن كن حلالا وأمرنا أن ينلنرحسن في الظاهر فنطلق رجل في خلاف الظاهر لم تكن المعصية إن كان الماء نطرح عنه التحريم ثم إذا حرمت بالطلاق وهو مطيع في وقته كانت حراما بالطلاق إذا كان عاصيا في تركه الطلاق في الظاهر لأن المعصية لا تزيد الزوج خيرا إن لم زده شرا فإن قيل فهل لقوله فلم تحسب شيئا وجه قيل له الظاهر فلم تحسب تطليقه وقد يحتمل أن تكون لم تحسب شيئا صوابا غير خطأ يؤمر صاحبه أن لا يقيم عليه ألا ترى أنه يؤمر بالمراجعة ولا يؤمر بها الذي طلق طاهرا امرأته كما يقال للرجل أخطأ في قوله أو أخطأ في جواب أجاب به لم يصنع شيئا صوابا

(باب بيع الرطب باليابس من الطعام)

«حدثنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان

(ما جاء في أمان العبد مع مولاه)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان العبد يقاتل مع مولاه جازاً أمانه وإقامته باطل وقال الأوزاعي أمانه جائز أجازة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ولم ينظر كان يقاتل أم لا وقال أبو يوسف في العبد القول ما قال أبو حنيفة ليس لعبد أمان ولا شهادة في قليل ولا كثير ألا ترى أنه لا يملك نفسه ولا يملك أن يشتري شيئاً ولا يملك أن يتزوج فكيف يكون له أمان يجوز على جميع المسلمين وفعله لا يجوز على نفسه أرايت لو كان عبداً كافراً ومولاه مسلماً هل يجوز أمانه أرايت ان كان عبداً لأهل الحرب فخرج إلى دار الإسلام بأمان وأسلم ثم آمن أهل الحرب جميعاً هل يجوز ذلك أرايت ان كان عبداً مسلماً ومولاه ذمياً فأمّن أهل الحرب هل يجوز أمانه ذلك * حدثنا عاصم بن سليمان عن الفضل بن يزيد قال كنا محاصري حصن قوم فمعد عبد له بعضهم ففرح بهم فيه أمان فأجاز ذلك عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فهذا عندنا مقاتل على ذلك يقع الحديث وفي النفس من إجازة أمانه ان كان يقاتل ما فيها لولا هذا الأثر ما كان له عندنا أمان قاتل أو لم يقاتل ألا ترى الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون يدعون من سواهم تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهو عندنا في الديّة انما هم سواء ودية العبد ليست بدية الحر وربما كانت دية لا تبلغ مائة درهم فهذا الحديث عندنا انما هو على الأحرار ولا تتكافأ دماؤهم مع دماء الأحرار ولو أن المسلمين سبوا سبياً فأمّن صبي منهم بعد ما تكلم بالإسلام وهو في دار الحرب أهل النهر جاز ذلك على المسلمين فهذا لا يجوز ولا يستقيم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال الأوزاعي وهو معنى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والأثر عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وما قال أبو يوسف لا يثبت ابطال أمان العبد ولا إجازته أرايت حجته بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المسلمون يدو واحدة على من سواهم تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم أليس العبد من المؤمنين ومن أدنى المؤمنين أو رأيت عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه حين أجاز أمان العبد ولم يسأل يقاتل أو لا يقاتل أليس ذلك دليلاً على أنه انما أجازته على أنه من المؤمنين أو رأيت حجته بأن دمه لا يكافئ دمه فان كان انما عني أن معنى الحديث أن مكافأة الدم بالدية والعبد الذي يقاتل هو عنده قد يبلغ هو بديته دية حر إلا عشرة دراهم ويجعله أكثر من دية المرأة فان كان الأمان يجوز على الحرية والإسلام فالعبد يقاتل خارج من الحرية وان كان يحجزه على الإسلام فالعبد لا يقاتل داخل في الإسلام وان كان يحجزه على القتال فهو يحجز أمان المرأة وهي لا تقاتل وأمان الرجل المريض والجبان وهو لا يقاتل وما علمته بذلك يحتاج إلا للأوزاعي على نفسه وصاحبه حتى سكت وان كان يحجز الأمان على الديات انبغي أن لا يحجز أمان المرأة لأن ديتها نصف دية الرجل والعبد لا يقاتل يكون أكثر دية عنده وعندنا من الحرية أضعافاً فان قال هذا المرأة دية فكذلك عن العبد العبدية فان أراد مساواتهما بمن الحرة فالعبد يقاتل يسوى تحسین درهما عنده جائز الأمان والعبد لا يقاتل ثمن عشرة آلاف الا عشرة غير جائز وهو أقرب من دية الحر عن المرأة

(وطء السبايا بالملك)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان الامام قد قال من أصاب شيئاً فهو له فأصاب رجل جارية لا يطؤها ما كان في دار الحرب وقال الأوزاعي أن يطأها وهذا حلال من الله عز وجل بأن المسلمين وطئوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أصابوا من السبايا في غزاة بني المصطلق قبل أن يقفوا ولا يصلح للامام أن ينقل سرية ما أصاب ولا ينقل سوى ذلك الا بعد الخمس فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة كان ينقل في البداة الربع وفي الرجعة الثلث قال أبو يوسف ما أعظم قول الأوزاعي في قوله هذا حلال من

أن زيدا بأبائنا أخبره
أنه سأل سعد بن أبي
وقاص عن البيضاء
بالسنة قال له سعد أيهما
أفضل فقال البيضاء
فنهى عن ذلك وقال
سمعت رسول الله يسئل
عن شراء الثمر بالرطب
فقال رسول الله أنه نقص
الرطب اذا بيس قالوا
نعم فنهى عن ذلك
* أخبرنا مالك عن
نافع عن ابن عمر أن
رسول الله نهى عن
المرابنة والمرابنة
بيع الثمر بالتمر كيلا
وبيع الكرم بالزبيب
كيلا * أخبرنا سفيان
عن يحيى بن سعيد
عن بشير بن يسار عن
سهل بن أبي حمزة أن
رسول الله أرخص
لصاحب العرية أن
يبعها بكيلها تمر
ياكلها أهلها رطباً
* أخبرنا سفيان عن
الزهري عن سالم بن
عبد الله عن أبيه أن
رسول الله نهى عن بيع
التمر حتى يبدو صلاحه
وعن بيع الثمر بالتمر قال
عبد الله بن عمر وحدثنا
زيد بن ثابت أن رسول
الله أرخص في بيع
العرايا (قال الشافعي)
وهذا كله نأخذ وليس

الله أدركت مشايخنا من أهل العلم بكرهون في القتال أن يقولوا هذا حلال وهذا حرام إلا ما كان في كتاب الله عز وجل يتأبى لتفسير : حدثنا ابن السائب عن ربيع بن خيثم وكان من أفضل التابعين أنه قال يا أيكم أن يقول الرجل إن الله أحل هذا أو رضى فيقول الله له لم أحل هذا ولم أَرْضه ويقول إن الله حرم هذا فيقول الله كذبت لم أحرم هذا ولم أنه عنه وحدثنا بعض أصحابنا عن إبراهيم النخعي أنه حدث عن أصحابه أنهم كانوا إذا أفتوا بشيء أو نهوا عنه قالوا هذا مكروه وهذا بأس به فأما نقول هذا حلال وهذا حرام فما أعظم هذا : قال أبو يوسف وأما ما ذكره الأوزاعي من الوطء فهو مكروه وبغير خصلة يكره أن يطأ في دار الحرب ويكره أن يطأ من السبي شيئا قيل أن يخرجوه إلى دار الإسلام : أخبرنا بعض أشياخنا عن مكحول عن عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه نهى أن يوطأ السبي من النخعي في دار الحرب : أخبرنا بعض أصحابنا عن الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل سعد بن معاذ يوم بني قريظة سيف ابن أبي الحقيق قبل القسمة والخمس وقال أبو يوسف رأيت رجلا أغار وحده فأرق جارية أيرخص له في وطئها قبل أن يخرجها إلى دار الإسلام ولم يحرزها فكذلك الباب الأول وأما النفل الذي ذكر أنه بعد الخمس فقد نقضه عماري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان ينفل في البدء الرابع وفي الرجعة الثلث ولم يذكر أن هذا بعد الخمس وصدق وقد بلغنا هذا وليس فيه الخمس فأما النفل قبل الخمس فقد نفل رسول الله صلى الله عليه وسلم غنيمة بدر فيما بلغنا قبل أن تخمس (قال الشافعي) : وإذا قسم الإمام النخعي في دار الحرب ودفع إلى رجل في سهمه جارية فاستبرأها فلا بأس أن يطأها وبلا دار الحرب لا تحرم الحلال من الفروج المنكوحة والملاوكة وقد غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة المريسيع بامرأة أو امرأتين من نسائه والغزو بالنساء أولو كان فيه مكروه بأن يخاف على المسلم أن يؤتى بهن بلاد الحرب فيسيبن أولى أن يمنع من رجل أصاب جارية في ملكه في بلاد الحرب يغلبون علمه فيسترق ولد إن كان في بطنه وليس هذا كما قال أبو يوسف وهو كما قال الأوزاعي قد أصاب المسلمون نساءهم المسلمات ومن كان من سباهم ومائسأهم إلا كههم فإذا غزوا أهل قوة بجيش فلا بأس أن يغزوا بالنساء وإن كانت الغارة التي انما يغير فيها القليل على الكثير فيغنمون من بلادهم انما يملكون غرة وينجون ركضا كرهت الغزو بالنساء في هذه الحال وأما ما ذكره أبو يوسف من النفل فإن الخمس في كل ما أوجب عليه المسلمون من صغيره وكبيره بحكم الله إلا السلب للقاتل في الاقبال الذي جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل وأما ما ذكر من أمر بدر فاعلموا كانت الانفال لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله عز وجل يسئلونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول فردها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ثم نزل عليه منصرفه من بدر واعلموا انما غنمتم من شيء فإن لله نحسه والرسول بفعل الله له ولمن سمي معه الخمس وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن أوجب الأربعة الانجاس بالحضور للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم

(بيع السبي في دار الحرب)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أكره أن يبيعهما حتى يخرجهما إلى دار الإسلام قال الأوزاعي لم يزل المسلمون يتبايعون السبايا في أرض الحرب ولم يختلف في ذلك اثنين حتى قتل الوليد قال أبو يوسف ليس يؤخذ في الحكم في الحلال والحرام مثل هذا أن يقول لم يزل الناس على هذا فأكثر ما يزل الناس عليه مما لا يحل ولا ينبغي مما لو فسرتة لا تعرفته وأبصرته عليه العامة مما قد نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يؤخذ في هذا بالسنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن السلف من أصحابه ومن قوم فقهاء وإذا كان وطؤها مكروها فكذلك بيعها لانه لم يحرزها بعد (قال الشافعي) قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم أموال خيبر بخيبر وجميع ما حولها دار شرك وهم غطفان ودفعها إلى يهودهم له صلح معاملة بالنصف لانهم يمنعونها

فيه حديث يخالف صاحبه انما النهي عن المزابنة وهي كل بيع كان من صنف واحد من الطعام يبيع منه كيل معلوم بجزاف وكذلك جزاف بجزاف لأن بيننا سنة رسول الله أن يكون الطعام بالطعام من صنفه معلوما عند البائع والمشتري مثلاً بمثل ويبدأ بيد والجزاف بالكيل والجزاف بالجزاف مجهول وأصل نهى النبي عن بيع الرطب بالتمر لأن الرطب ينقص إذا يبس إذا كان ينقص إذا يبس فهو قمر بتمر أقل منه وهو لا يصلح بأقل منه وتمر بتمر لا يدري كم مكيلة أحدهما من الآخر الرطب إذا يبس فصار تمر لم يعلم كم قدره من قدر التمر وهكذا قلنا لا يصلح كل رطب بياس في حال من الطعام إذا كان من صنف واحد ولا رطب برطب لأن رسول الله انما نهى عن بيع الرطب بالتمر لأن الرطب ينقص ونظر في المتعقب من الرطب وكذلك لا يجوز وطب برطب لان نقصهما

بعد صلى الله عليه وسلم وأنفسهم به وقسم سبي بني المصطلق وما حوله دار كفر ووطئ الملوك ولست أظن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل من غزاه حتى يقسم السبي فإذا قسم السبي فلا بأس باتباعه وأصابته والاتباع أخف من القسم ولا يحرم في بلاد الحرب بيع رقيق ولا طعام ولا شيء غيره

(الرجل يغتم وحده)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا خرج الرجل والرجلان من المدينة أو من المصر فأغاروا في أرض الحرب فما أصابا منها فهو له ولا يغتم قال الأوزاعي إذا خرجا بغير إذن الامام فإن شأنا عاقبهما وحرهما وإن شأنا خمس ما أصابا ثم قسمه بينهما وقد كان حرب نفر من أهل المدينة كانوا أسارى في أرض الحرب بطائفة من أموالهم فنقلهم عمر بن عبد العزيز من آخر جوابه بعد الخمس وقال أبو يوسف قول الأوزاعي يناقض بعضه بعضا ذكر في أول هذا الكتاب أن من قتل قتيلًا فله سلبه وأن السنيمات بذلك وهو مع الجند والجيش أعماقوى على قتله بهم وهذا الواحد الذي ليس معه جند ولا جيش أعماه ولص ما أصاب قال الأول أخرى أن يغتم وكيف يغتم فإمع هذا ولم يوجب عليه المسلمون بخيل ولا ركاب وقد قال الله عز وجل في كتابه وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب وقال ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول بغير إذن في هذه الآية لهؤلاء دون المسلمين وكذلك هذا الذي ذهب وحده حتى أصاب فهو له ليس معه فيه شريك ولا خمس وقد خالف قوله عمر بن عبد العزيز هؤلاء أسرى أرايت قوما من المسلمين خرجوا بغير أمر الامام فأغاروا في دار الحرب ثم انفلتوا من أيديهم وخرجوا بغير إذنهم فهل يسلم ذلك لهم أرايت أن يخرج قوم من المسلمين يخطبون أو تصيدون أو لعائن أو لحاجة فأسرهم أهل الحرب ثم انفلتوا من أيديهم بغير إذنهم هل تسلم لهم وإن طفر وابتلك الغنيمة قبل أن يأسرهم أهل الحرب هل تسلم لهم فإن قال به فقد نقض قوله وإن قال لا فقد خالف عمر بن عبد العزيز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرو بن أمية الضمري ورجلا من الانصار سريه وحدهما وبعث عبد الله بن أنيس سريه وحده فذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الواحد يسري وحده وأكثرت منه من العدو ليصيب من العدو غرة بالحيلة أو يعطى فيعطى في سبيل الله وحكم الله بأن ما أوجف عليه المسلمون فيه الخمس ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أربعة أنجاسه للموجفين فسواء قليل الموجفين وكثيرهم لهم أربعة أنجاس ما أوجفوا عليه والسلب لمن قتل منهم والخمس بعده حيث وضعه الله ولكننا نكره أن يخرج القليل إلى الكثير بغير إذن الامام وسبيل ما أوجفوا عليه بغير إذن الامام كسبيل ما أوجفوا عليه باذن الامام ولو زعمنا أن من خرج بغير إذن الامام كان في معنى السارق زعمنا أن جيوشا لو خرجت بغير إذن الامام كانت سراقا وأن أهل حصن من المسلمين لو جاءهم العدو فخار بهم بغير إذن الامام كانوا سراقا وليس هؤلاء بسراقة بل هؤلاء المطيعون لله المجاهدون في سبيل الله المؤدون ما افترض عليهم من التغير والجهاد والمتناولون نافلة الخير والفضل فاما ما احتج به من قول الله عز وجل فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب وحكم الله في أن ما لا يوجبون عليه بخيل ولا ركاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومن سبي معه فأتوا أولئك قوم قاتلوا بالمدينة بنى الضير فقاتلوهم بين يديهم لا يوجبون بخيل ولا ركاب ولم يكفوا مائة ولم يفتحوا عنوة وانما صالحوا وكان الخمس لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ذكر معهم والأربعة أنجاس التي تكون لجماعة المسلمين لو أوجفوا الخيل والركاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم خالصا يرضعها حيث يضع ماله ثم أجمع أئمة المسلمين على أن ما كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك فهو لجماعة المسلمين لأن أحدا لا يقوم بعده مقامه صلى الله عليه وسلم ولو كانت حجة أبي يوسف في الذين دخلوا سارقين أنهم لم يوجبوا بخيل ولا ركاب كان ينبغي أن يقول يغتم ما أصابا

يختلف لا يسرى كم نقض هذا ونقض هذا فيصير مجعولا بجهول وسراء كان الرطب بالرطب من الطعام من نفس شأنته أو رطبا بل بغير ملول (قال الشافعي) وإذا رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيع العرايا وهى رطب بتمر كان نهيها عن الرطب بالتمر والمزابنة عندنا والله أعلم من الجمل التي يخرجها عام وهى يراد بها الخاص والنهي عام على ما عد العرايا والعرايا مما لم تدخل في نهيه لانه لا ينهى عن امر يأمر به الا أن يكون منسوخا ولا نعلم ذلك منسوخا والله أعلم (قال الشافعي) والعرايا أن يشتري الرجل ثمر النخلة أو كثر بخرصه من التمر يخرج الرطب رطبا ثم يقدركم ينقص اذا ليس ثم يشتري بخرصه تمر يقبض التمر قبل أن يتفرق البائع والمشتري فان تفرقا قبل أن يتقابض فسد البيع كما يفسد في الصرف ولا يشتري رجل من العرايا الا ما كان خرصه تمرا أقل من خمسة أو سقى فاذا كان أقل

وتكون الاربعة الانجاس لهما لانهما مو جفان فان زعم انهما غير موجبين أنبغى أن يقول هذا الجماعة المسلمين أو الذين زعم أنهم ذكروا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سورة الحشر فما قال بما تأول ولا بكتاب في الخمس فان الله عز وجل أثبت في كل غنيمة تصير من شرك أو جف عليها ولم يوجب

(في الرجلين يخرجان من العسكر فيصيان جارية فيقبيا عنها)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا خرج رجلان متطوعان من عسكر فأصابا جارية والعسكر في دار الحرب فاشتري أحدهما حصاة الآخر منه انه لا يجوز ولا يطؤها المشتري وقال الاوزاعي ليس لأحد أن يحرم ما أحل الله فان وطأ ما يباح مما أحل الله له كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده وإن المسلمين غدوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفيه الى جانبه فقالوا يا رسول الله هل في بنت حيي من بيع فقال انها قد أصبحت كنتكم فاستدار المسلمون حتى ولو اظهروهم وقال أبو يوسف ان خير كانت دار اسلام فظهر عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وجرى عليها حكمه وعاملهم على الاموال فليس بشيء خير مما يذكر الاوزاعي وما يعني به وقد نقض قوله في هذين الرجلين قوله الاول حيث زعم في الاول أنهم يعاقبون ويتخذ بهم معهم ثم زعم ههنا أنه جائز في الرجلين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد وصفنا أمر خير وغيره في الوطء في المسائل قبل هذا وليس هذا كما قالوا وهو أن أصابا الجارية ليست لهما الخمس فيها لمن جعله الله في سورة الانفال وسورة الحشر ولهما أربعه أنجاسها فيقاسمهما الامام بالقيمة والبيع كما يفعل الشركاء ثم يكون وطؤها لمن اشتراها بعد استبراءها في بلاد الحرب كان أو غيرها

(اقامة الحدود في دار الحرب) قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا غزا الجند أرض الحرب وعلمهم أمير فانه لا يقيم الحدود في عسكره الا أن يكون امام مصر والشام والعراق أو ما أشبهه فيقيم الحدود في عسكره وقال الاوزاعي من أمر على جيش وان لم يكن أمير مصر من الامصار أقام الحدود في عسكره غير القطع حتى يقفل من الدرب فاذا قفل قطع وقال أبو يوسف ولم يقيم الحدود غير القطع وما لم يقطع من بين الحدود اذا خرج من الدرب فقد انقطعت ولا يثبته عنهم لانه ليس بأمر مصر ولا مدينة انما كان أمير الجند في غزوه فلم يخرجوا الى دار الاسلام انقطعت العصمة عنهم أخبرنا بعض أشياخنا عن مكحول عن زيد بن ثابت أنه قال لا تقام الحدود في دار الحرب مخافة أن يلحق أهلها بالعدو والحدود في هذا كله سواء حدثنا بعض أشياخنا عن ثور بن يزيد عن حكيم بن عمار عن عمر بن الخطاب عن سعد الانصاري والي عماله أن لا يقيموا حدا على أحد من المسلمين في أرض الحرب حتى يخرجوا الى أرض المصالحه وكيف يقيم أمير سرية حدا وليس هو بقاض ولا أمير يجوز حكمه أو رأيت القواد الذين على الخيول أو أمراء الاجناد يقيمون الحدود في دار الاسلام فكذلك هم اذا دخلوا دار الحرب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يقيم أمير الجيش الحدود حيث كان من الارض اذا ولي ذلك فان لم يول فعلى الشهود الذين يشهدون على الحد أن يأتوا بالشهود عليه الى الامام والي ذلك بلاد الحرب أو بلاد الاسلام ولا فرق بين دار الحرب ودار الاسلام فيما أوجب الله على خلقه من الحدود لان الله عز وجل يقول والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم على الزاني الثيب الرجم وحد الله القاذف ثمانين جلدة لم يستثن من كان في بلاد الاسلام ولا في بلاد الكفر ولم يضع عن أهله شيئا من فرائضه ولم يجر لهم شيئا مما حرم عليهم ببلاد الكفر ما هو الا ما قلنا فهو موافق للتزليل والسنة وهو مما يعقله المسلمون ويحتمون عليه أن الحلال في دار الاسلام حلال في بلاد الكفر والحرام في بلاد الاسلام حرام في بلاد الكفر فمن أصاب جرما فقد حده الله على ما شاء منه ولا تضع عنه بلاد الكفر شيئا أو أن يقول قائل ان الحدود بلا مصار والى عمال

من خمسة أو سق بشئ وان قل جاز فيه البيع فان قال قائل كيف يجوز البيع فيما دون خمسة أو سق ولا يجوز فيما هو أكثر منها قيل يجوز بما أجاز به رسول الله الذي فرض الله طاعته ولم يجعل لأحد أن يقول معه الا باتباعه ويرد بما رده به عليه السلام حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أجدع عن أبي هريرة أن رسول الله أُرخص في بيع العرايا ما دون خمسة أو سق أو في خمسة أو سق «الشك من داود» (قال الشافعي) وفي توقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اجازته بمكة من العرايا دليل على منع ما هو أكثر منها فهو ممنوع ببعده في الحديث نفسه ولو قال قائل وأدخله في بيع الرطب بالتمر والمزانية لكان مذهبا يصح عندنا والله أعلم ولا تكون العرايا الا من نخل أو غلب لانه لا ينخرص غيرهما * حدثنا الربيع قال

قال الشافعي ولا يجوز
بيع تمر بتمر الا بمثل
كيلا بكيل ولا يجوز
وزنا بوزن لان أصله
الكيل

(باب الخلاف في
العرايا)

* حدثنا الربيع قال
(قال الشافعي) ولم يجد
الذين يظهرون القول
بالحديث في شيء من
الا حاديث من الشبه
ما وجدوا في المجل
مع المفسر وذلك أنهم
يلقونهم بما قوموا من
أهل الحديث ليس لهم
بصر بما ذهبه فيشبهون
عليهم وقد ذكرنا بعض
ما يدل على ما وراءه من
المجل مع المفسر وقال
بعض الناس في بيع
الرطب بالتمر حلال
بخالفه بعض أصحابه
ورافقنا وقال لا يجوز
لنهي النبي صلى الله عليه
وسلم ثم عاد صاحبه
الذي خالفه فقال لا بأس
بخطئة بخطئة مبالغة
واحداهما أكثر ابتلا
من الأخرى ولا رطب
برطب ولم يرد على أن
أظهر الاخذ بالحديث
جملة ثم خالف معناه فيما
وصفت وقال ولا بأس
بتمر بتمرين وثلاث

الامصار فن أصاب حدا بادية من بلاد الاسلام والحدساقت عنه وهذا مما لم أعلم مسلما يقوله ومن أصاب حدا
في المصر ولا والى المصر يوم يصيب الحد كان للوالي الذي يلي بعد ما أصاب أن يقيم الحد فكذلك عامل الجيش
ان ولي الحد أقامه وان لم يول الحد فأول من يليه يقيمه عليه وكذلك هو في الحكم والقطع ببلاد الحرب وغير
القطع سواء فأما قوله يلحق بالمشركون فان لحق بهم فهو أشقى له ومن ترك الحد خوف أن يلحق بالحدود ببلاد
المشركون تركه في سواحل المسلمين ومسالهم التي اتصلت ببلاد الحرب مثل طرسوس والحرب وما أشبههما
وماروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه منكر غير ثابت وهو يعيب أن يحتج بحديث غير ثابت ويقول
حدثنا شيخ ومن هذا الشيخ يقول مكحول عن زيد بن ثابت

(ما عجز الجيش عن حمله من الغنائم)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وإذا أصاب المسلمون غنائم من متاع أو غنم فعجزوا عن حمله ذبحوا الغنم
وحرقوا المتاع وحرقوا لحوم الغنم كراهية أن ينتفع بذلك أهل الشرك وقال الاوزاعي نهى أبو بكر أن تعقر
بهيمة الا لكاه وأخذ بذلك أئمة المسلمين وجماعتهم حتى ان كان علما أو هم ليكرهون الرجل ذبح الشاة والبقرة
ليأكل طائفة منها ويدع سائرهما وبلغنا أنه من قتل نخلا ذهب ربع أجره ومن عقر جواد ذهب ربع أجره
وقال أبو يوسف قول الله في كتابه أحق أن يبع قال الله ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها
فبأذن الله وليخزي الفاسقين واللينه فيما بلغنا النخلة وكل ما قطع من شجرهم وحرق من نخلهم ومتاعهم
فهو من العون عليهم والقوة وقال الله عز وجل وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة وانما كره المسلمون أن يحرقوا
النخل والشجر لان الصائفة كانت تغزو كل عام فينقبون بذلك على عدوهم ولو حرقوا ذلك خافوا أن لا تحملهم
البلاد والذي في بخري بذلك من خزي العدو ونكايتهم أنفع للمسلمين وأبلغ ما يتقوى به الجند في القتال
« حدثنا بعض مشايخنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حين حاصر الطائف أمر بكرم لبني الاسود
ابن مسعود أن يقطع حتى طلب بنو الاسود الى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطلبوا الى النبي صلى الله
عليه وسلم أن يأخذها لنفسه ولا يقلعها فكف عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى أما كل ما لا روح فيه للعدو فلا بأس أن يحرقه المسلمون ويخربونه بكل وجه لانه لا يكون معذبا انما
المعذب ما يالم بالعذاب من ذوات الارواح قد قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم أموال بني البضير وحرقها
وقطع من أغصان الطائف وهي آخر غزاة غزاها النبي صلى الله عليه وسلم لقي فيها حربا وأما ذوات الارواح
فان زعم أنهم اقياس على ما لا روح فيه فليقل للمسلمين أن يحرقوها كإلهم أن يحرقوا النخل والبيوت فان
زعم أن المسلمين ذبحوا ما يذبح منها فانه انما أحل ذبحها للنفعة أن تكون مأكولة (قال الشافعي) وقد
أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن صهيب مولى عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال من قتل عصفورا بغير حقها حوسب بها قيسل وماحقها قال أن يذبحها فأكلها ولا يقطع
رأسها فيرحى به (قال الشافعي) نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصورة عن أكلها فقد أحل أمانة
ذوات الارواح لعينين أحدهما أن يقتل ما كان فيه ضرر لضرره وما كان فيه المنفعة لئلا كل منه وحرر
أن تعذب التي لا تضر لغير منفعة الا كل فاذا ذبحنا غنم المشركون في غير الموضع الذي نصل الى أكل لحومها
فيه فهو قتل لغير منفعة وهم يتقون بلحومها وجلودها فلم نسل في أن يتقوى بها المشركون حين ذبحناها
وانما أراد أن يذبحها قطع القوتهم فان قال في ذبحها قطع للنفعة لهم فيها في الحياة قيل قد تنقطع المنفعة
عنهم بأنهم لو ذبحناهم وشيوخهم والرهبان لو ذبحناهم فليس كل ما قطع المنفعة وبلغ غنظهم حل لنا فاحل
لنا منه فعلنا وما حرم علينا تركه وما شككنا فيه أنه يحل أو يحرم تركه وإذا كان يحل لنا لو أطلعناهم

من طعامنا فليس يحرم علينا الوتر كسائر أشياءنا لهم اذ لم تقدر على حملها كما ليس يحرم علينا أن نترك مساكينهم أو نغسلهم لا تحرقها وانما كان مباحا أن نترك هذا لهم وكما يجوز أن نقتل ذا الروح المأكل الا للنفعة بالكل كان الاولى بنا أن نتركه اذا كان ذبيحة لغیر منفعة

(قطع أشجار العدو)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس بقطع شجر المشركين ونخلهم وتحريق ذلك لان الله عز وجل يقول ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وقال الا وراعي أبو بكر يتأول هذه الآية وقد نهى عن ذلك وعمل به أئمة المسلمين وقال أبو يوسف أخبرنا الثقة من أصحابنا عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا وهم محاصرون بني قريظة اذا غلبوا على دار من دورهم أحرقوها فكان بنو قريظة يخرجون فينقضونها أو يأخذون تجارتهم اليهم أو يقطع المسلمون نخلهم فأنزل الله عز وجل لا تحرقون بيوستهم بأيديهم وأيدي المؤمنين وأنزل الله عز وجل ما قطعتم من لينة أو تركتموها قال وأخبرنا محمد بن اسحق عن يزيد بن عبد الله بن قسيط قال لما بعث أبو بكر خالد بن الوليد إلى طليحة وبنو عيم قال أي واد أو دار غشيتنا فأمسك عنها ان سمعت أذاننا حتى تسألهم ما يريدون وما ينعمون وأي دار غشيتنا فلم نسمع منها أذانا فشق عليهم الغارة واقتل وحرق ولا نرى أن أبابكر نهى عن ذلك بالشام الا لعله بأن المسلمين سيظهرون عليها ويبقى ذلك لهم فنهى عنه لذلك فيما نرى لأن تحريق ذلك وتحريقه لا يحل ولكل من مثل هذا توجيه حديثا بعض أشياخنا عن عباد بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم أنه قيل لمعاذ بن جبل ان الروم يأخذون ما حصر من خيلنا فيسلفون عليها ويقاثلون عليها أفنعقر ما حصر من خيلنا قال ليسوا بأهل أن ينقصوا منكم انما هم غدا ارقكم وأهل ذمتكم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى انما الكراهية عندنا لا لهم كانوا لا يشكون في الظفر عليهم وان الأمر في أيديهم لما رأوا من الفتح فلما اذا اشتدت شوكتهم واستنصروا فأنانا أمر بحسبنا الخيل أن يذبح ثم يحرق لجه بالنار حتى لا ينفعون به ولا يتقون منه شيء وأكره أن نعدبه أو نعقره لان ذلك مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يقطع النخل ويحرق وكل ما لا روح فيه كالمسئلة قبلها ولعل أمر أبي بكر بأن يكفوا عن أن يقطعوا شجرا مثمرا انما هو لانه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يخبر أن بلاد الشام تفتح على المسلمين فلما كان مباحا له أن يقطع ويترك اختار الترك نظر المسلمين وقد قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بني النضير فلما أسرع في النخل قبل له قد وعدكها الله فلو استبقيتها لنفسك فكيف القطع استبقاء لأن القطع محرم فان قال قائل قد ترك في بني النضير قيل ثم قطع بالطائف وهي بعد هذا كله وأخر غزاة لقي فيها قتالا

(ما جاء في صلاة الحرس)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان الحرس يحرسون دار الاسلام أن يدخلها العدو فكان في الحرس من يكتبني به فالصلاة أحجب الى قال الا وراعي بلغنا أن سارس الحرس يصبح وقد أوجب (١) في ما لم يعضي في هذا المصلى مثل هذا الفضل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا احتاج المسلمون الى حرس والحرس أفضل من الصلاة فانما كان في الحرس من يكفيه ويستغني به فالصلاة لانه قد يحرس أيضا وهو في الصلاة حتى لا يغفل عن كثير مما يجب عليه من ذلك فيجمع أجرهما جميعا أفضل أخبرنا محمد بن اسحق والكلبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل واديا فقال من يحرسنا في هذا الوادي الليلة فقال رجالنا نحن

(١) كذا في النسخة بهذا التحريف وغرض الأوزاعي تفضيل الحراسة مطلقا على الصلاة وحرر

باربع لان هذا لا يمكن
فقتل له اذا كان التمر
منزما الا كيلا بكيل
فكيف أبرزت منه
قليلا بأكثر فان قال
لا يكال فهكذا كل التمر
اذا فرق قليلا وانما
تجمع تمر ذالى أخرى
فتكال وفي نهى النبي
الا كيلا بكيل دليل على
تحريمه عددا بعد مثله
أو أقل أو أكثر منه فقد
أجزته متفاضلا لان
رسول الله نهى عنه الا
مستويا بالكيل قال
الربيع قال يعنى
الشافعي وخالفوا ما
في العرايا فقالوا لا يجز
بيعهما وقالوا زرد اجازة
بيعهما نهى النبي عن
المزابنة ونهيه عن
الرطب بالتمر وهي داخلة
في المعنيين فقيل لبعض
من قال هذا انه فان
أجاز انسان بيع المزابنة
بالعرايا لان النبي قد أجاز
بيع العرايا قال ليس
ذلك له قلنا هل الخجة عليه
الا كهى عليكم في أن
يطاع رسول الله فحل
ما أحل ونحرم ما حرم
أرأيت لو أدخل عليكم
أحد مثل هذا فقال أتم
تقولون ان النبي قال
الدينسة على من ادعى

واليسين على من أنكر
وتقولون في الحديث
دلالة على أن لا يعطى
الابينة ومن حلف
برئ لم تقولون في قيل
يوجد في محلة يحلف
أهل المحلة ويغرمون
الدية فتغرمون من
حلف وتعطون من
لم تقم له البينة أن خالفتم
حديث النبي صلى الله
عليه وسلم البينة على
من ادعى واليسين على
من أنكر قالوا لا ولكنه
جمله يحتمل أن يراد به
الخاص ولما وجدنا عمر
يقضى في القسامة
فيه على بغير بيعة ويحلف
ويغرم قلنا جمل البينة
على المدعى عام أريد
به الخاص لأن عمر
لا يجهل قول النبي ولا
يخالفه (قال الشافعي)
فقيل له أقول رسول
الله أدل على قوله أم قول
غيره قال لا بل قول
رسول الله أدل على قوله
قلت وهو الذي زعمنا
نحسن وأنت لانه
لا يستدل على قول
رسول الله ولا
غيره الا بقول نفس
القاتل وأما غيره فقد
يخفى علينا قوله قال
وكيف تقول قلت أحل
ما أحل من بيع العرايا

فأثار أس الراوى وهما بهجرى وأنصارى فقال أحدهما لصاحبه أى اللبل أحب إليك فاختار أحدهما
أوله والآخرة فنام أحدهما وقام الحارس يصلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أن كان المصلى وجاه
الناحية التي لا يأتي العدو الا منها وكانت الصلاة لا تشغل طرفه ولا سمعه عن رؤية الشخص وسماع الحرس
فالصلاة أولى لانه متصل حارس وزائد أن يمنع بالصلاة من النعاس وإن كانت الصلاة تشغل سمعه وبصره
حتى يخاف تضيقه فالحراسة أحب الى إلا أن يكون الحرس جماعة فيصلى بعضهم دون بعض والصلاة
أعجب الى اذا بقي من الحرس من يكفي وإذا كان العدو في غير جهة القبلة فكذلك اذا كانوا جماعة أن يصلى
بعضهم أحب الى لأن ثم من يكفيه وإن كان وحده والعدو في غير جهة القبلة فالحراسة أحب الى من
الصلاة تمنعه من الحراسة

(خراج الأرض)

وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى أيكره أن يؤدي الرجل الجزية على خراج الأرض فقال لا إنما الصغار
خراج الاعناق وقال الأوزاعي بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من بذل طائعا فليس منا وقال
عبد الله بن عمر وهو المرتد على عقبيه وأجمع العامة من أهل العلم على الكراهية لها وقال أبو يوسف رحمه
الله تعالى القول ما قال أبو حنيفة لانه كان لعبد الله بن مسعود وخطاب بن الأرت وللخمين بن علي ولشريح
أرض خراج * حدثنا المجالد عن عامر الشعبي عن عتبة بن فرقد السلي أنه قال لعمر بن الخطاب رضي الله
تعالى عنه اني اشتريت أرضا من أرض السواد فقال عمر أكل أصحابها أرضيت قال لا قال فأنت فيها
مثل صاحبها * حدثنا ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة أن دهاقين السواد من عظمائهم أسلموا في زمان عمر بن
الخطاب رضي الله تعالى عنه وعلى بن أبي طالب ففرض عمر على الذين أسلموا في زمانه ألفين ألفين وقال أبو
يوسف رحمه الله تعالى ولم يبلغنا عن أحد منهم أنه أخرج هؤلاء من أرضهم وكيف الحكم في أرض هؤلاء
أيكون الحكم لهم أم لغيرهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أما الصغار الذي لا شئ فيه بجزية الرقبة التي
يحقق بها الدم وهذه لا تكون على مسلم وأما خراج الأرض فلا يبين أنه صغار من قبل أن لا يحقق به الدم الدم
محقق بالاسلام وهو يشبه أن يكون ككراء الأرض بالذهب والورق وقد اتخذ أرض الخراج قوم من
أهل الورع والدين وكرهه قوم احتياطا

(شراء أرض الجزية) وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الرجل المسلم يشتري أرضا من
أرض الجزية فقال هو جائز وقال الأوزاعي رحمه الله تعالى لم تزل أئمة المسلمين يهونون عن ذلك ويكتبون فيه
ويكرهه علماءهم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وقد أجبتك في هذا

(المستأمن في دار الاسلام)

وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن قوم من أهل الحرب خرجوا مستأمنين للتجارة فزنى بعضهم في دار الاسلام
أو سرق هل يحسد قال لا حدة عليه ويضمن السرقة لانه لم يصالح ولم تكن له ذمة قال الأوزاعي رحمه الله تعالى
تقام عليه الحدود وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول ما قال أبو حنيفة ليس تقام عليهم الحدود لانهم
ليسوا بأهل ذمة لان الحكم لا يجري عليهم أرايت ان كان رسولا للملكهم فزنى أترجه أرايت ان زنى رجل
بامر أمة منهم مستأمنة أترجها أرايت ان لم أترجها حتى عاد الى دار الحرب ثم خرجا بأمان ثانية أمضى
عليهما ذلك الحد أرايت ان سبيا أيعضى عليهما حد الحر أم حد العبد وهما رقيق لرجل من المسلمين أرايت ان

لم يخرج جاتانية فأسلم أهل تلك الدار وأسلمها وأصار أذمة أي وثخان وإن أخذوا بذلك في دار الحرب ثم خرجوا
 البينا أنقيم عليهم الحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا خرج أهل دار الحرب إلى بلاد الإسلام بأمان فأصابوا
 حدودنا فالحمد وعلينهم وجهان فما كان منهم الله لاحق فيه إلا دميون فيكون لهم عقوبة وكتاب شهود
 شهدوا لهم به فيوم معطل لأنه لاحق فيه لمسلم أعماه الله ولكن يقال لهم لم تؤمنوا على هذا فان كفتهم والا
 ردونا عليكم الأمان وألحقناكم بآمنكم فان فعلوا ألحقوهم بآمنهم ونقضوا الأمان بينهم وبينهم وكان ينبغي
 للإمام إذا آمنهم أن لا يؤمنهم حتى يعلمهم أنهم ان أصابوا حدا أقامه عليهم وما كان من خدلا دميون أقيم
 عليهم ألا ترى أنهم لو قتلوا وقتلناهم فإذا كالجته عين على أن نقيدهم حد القتل لأنه لا دميون كان علينا أن
 نأخذ منهم كل ما كان دونه من حقوق الأدميين مثل القصاص في الشجة وأرشها ومثل الحد في القذف
 والقول في السرقة قولان أحدهما أن يقطعوا ويغرموا من قبل أن الله عز وجل منع مال المسلم بالقطع وإن
 المسلمين غرموا من استهلك ما لا غير السرقة وهذا مال مستهلك فغرمناه قياسا عليه والقول الثاني أن يغرم
 المال ولا يقطع لان المال لا دميون والقطع لله فان قال قائل فافرق بين حد ودالله وحقوق الأدميين
 قل أرايت الله عز وجل ذكر المحارب وذكر حده ثم قال الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ولم يختلف
 أكثر المسلمين في أن رجلا لو أصاب رجلا دما أو مالا ثم تاب أقيم عليه ذلك فقد فرقنا بين حد ودالله عز وجل
 وحقوق الأدميين بهذا وبغيره

(بيع الدرهم بالدرهمين في أرض الحرب)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لو أن مسلما دخل أرض الحرب بأمان فباعهم الدرهم بالدرهمين لم يكن
 بذلك بأس لأن أحكام المسلمين لا تجري عليهم فبأي وجه أخذ أموالهم برضائهم فهو حائز قال الأوزاعي الرأى
 عليه حرام في أرض الحرب وغيره إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وضع من رأى أهل الحاخلية بما أدر كه
 الاسلام من ذلك وكان أول ربا وضعه بالعباس بن عبد المطلب فكيف يستحل المسلم أكل الربا في قوم قد حرم
 الله تعالى عليه دماءهم وأموالهم وقد كان المسلم يبيع الكافر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا
 يستحل ذلك وقال أبو يوسف القول ما قال الأوزاعي لا يحل هذا ولا يجوز وقد بلغتنا الأنا التي ذكر
 الأوزاعي في الربا وإنما أحل أبو حنيفة هذا لأن بعض المشيخة حدثنا عن مكحول عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أنه قال لا يباين أهل الحرب وقال أبو يوسف وأهل الاسلام (٢) في قولهم أنهم لم يتقاضوا ذلك حتى
 يخرجوا إلى دار الاسلام أبطله ولكنه كان يقول إذا تقاضوا في دار الحرب قبل أن يخرجوا إلى دار الاسلام فهو
 مستقيم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول كما قال الأوزاعي وأبو يوسف والحجة كما أحج الأوزاعي
 وما أحج به أبو يوسف لا بي حنيفة ليس بثابت فلاحجة فيه

(في أم وإد الحرب تسلم وتخرج إلى دار الاسلام) قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في أم وإد أسلمت
 في دار الحرب ثم خرجت إلى دار الاسلام وليس بها حل أمها تزوج إن شاءت ولا عدة عليها وقال الأوزاعي أي
 امرأه داجرت إلى الله بدنها فالحال المهاجرات لا تزوج حتى تنقضي عدتها (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى مثلها تستبرأ بحضة لا ثلاث حيض

(المرأة تسلم في أرض الحرب) قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في امرأة أسلمت من أهل
 الحرب وخرجت إلى دار الاسلام وليست بحليلة أنه لا عدة عليها ولو أن زوجها طلقها يقع عليه طلاقه قال
 الأوزاعي بلغنا أن المهاجرات قد من على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجهن عكة مشركون فن أسلم
 منهم فأدر لك امرأته في عدتها ردها عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى على أم
 الوادعدة وعلى المرأة الحرة العدة كل واحدة منهن ثلاث حيض لا يتر وحن حتى تنقضي عددهن ولا تسيل

وأحرم ما حرم من بيع
 المزابنة وبيع الرطب
 بالتمرسوى العرايا
 وأرغم أن لم يرد عنا حرم
 ما أدخل ولا بما أدخل ما
 حرم فأطبع في الأمرين
 وما علتك الاعطت
 نص قوله في العرايا
 وعامة من روى عنه
 النهي في المزابنة روى
 أن النبي أرخص في
 العرايا فلم يكن للتوهم
 ههنا موضع فنقول
 الحديثان مختلفان
 ولقد خالفه في فروع
 بيع الرطب بالتمر قال
 ووافقنا بعض أصحابنا
 في جملة قولنا في بيع
 العرايا ثم عاذ فقال لا تباع
 الا من صاحبها الذي
 أعراها إذا تاذى بدخول
 الرجل عليه بترالى
 الحديث قال فما علمته
 أحلها فيحلها الكل مشتر
 ولا حرمها فيقول قول
 من حرمها وزاد فقال
 تباع بمرئسيته والنسيئة
 عنده في الطعام حرام
 ولم يذكر عن النبي ولا غيره
 أنه أجاز أن تباع بدين
 فكيف جاز لأحد أن
 يجعل الدين في الطعام
 بلا خبر عن رسول الله
 وأن يحل بيعا من انسان
 يحرمه من غيره فسرهم
 صاحبنا في رد بيع
 العرايا في حال وزاد عليهم

لازواجهن وللأموال عليهن آخر الأبد أخبرنا الحاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رزق نبالا زوجهما بشكاح جديد وإنما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ولا عدة عليهن لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في السبايا يوطأن إذا استبرئن بحبضة فقال السبايا والاسلام سواء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى حدثنا الحاج عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس رضي الله عنهما أن عبد بن خرجا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الطائف فأعتقهما وحدثنا بعض أشياخنا أن أهل الطائف خاصموافي عبيد خرجوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعتقهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أولئك عتقاء الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا خرجت امرأة الرجل من دار الحرب مسلمة وزوجها كافرا مقيم بدار الحرب لم تزوج حتى تنقضي عدتها كعدة الطلاق فإن قدم زوجها مهاجرا مسلما قبل انقضاء عدتها فهم على النكاح الأول وكذلك لو خرج زوجها قبلها ثم خرجت قبل أن تنقضي عدتها مسلمة كانا على النكاح الأول ولو أسلم أحد الزوجين وهما في دار الحرب فكذلك لافرق بين دار الحرب ودار الاسلام في هذا ألا ترى أنهم لو كانوا في دار الحرب وقد أسلم أحدهما لم يحل واحد منهما الصاحبة حتى يسلم الآخر إلا أن تكون المرأة كتابية والزواج المسلم فيكونا على النكاح لأنه يصلح للمسلم أن يتدنى بالنكاح كتابية فإن قال قائل ما دل على أن الدار في هذا وغير الدار سواء قيل أسلم أبو سفيان بن حرب وعمر وهما دار خراعة وهي دار اسلام وامرأته خند بنت عتبة كافرة قيمة بمكة وهي دار كفر ثم أسلمت خند في العدة فأقرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم على النكاح وأسلم أهل مكة وصارت مكة دار اسلام وأسلمت امرأة صفوان ابن أمية وامرأة عكرمة بن أبي جهل وهما قيمان في دار الاسلام وهرب زواجهما إلى ناحية البحرين باليمن وهي دار كفر ثم رجعا فأسلموا وزواجهما في العدة فأقرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على النكاح الأول ولا يجوز أن يكون يروي حديثا يخالف بعضه وإذا خرجت أم ولد الحرب مسلمة لم تنكح حتى ينقضي استبرأؤها وهي حبضة لثلاث حيض وأم الولد مخالفة للزوجة أم الولد مملوكة فإذا خرجت إلى دار الاسلام من دار الكفر فقد عتقت أعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة عشر عبدا من عبيد الطائف خرجوا مسلمين وسأل ساداتهم بعد ما أسلموا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أولئك عتقاء الله ولم يردهم ولم يعوضهم منهم غير أن من أصحابنا من زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من خرج اليان من عبده فهو حر فقال إذا قال ذلك الامام أعتقهم وإذا لم يقل أعتقهم على الرق ومنهم من قال يعتقدون قاله الامام ولم يقله وبهذا القول نقول إذا خرجت أم الولد فهي حرة (١) ولو سبقت سيدها الحرية لأنها تخرج من رق حال المسبية استؤميت واسترقاها بعد الحرية أكثر من انفساخ ما بينها وبين زوجها وتستبرأ بحبضة ولا سبيل لزوجها الأول عليها وكذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبي هوازن ولم يسأل عن ذات زوج ولا غيرها ألا ترى أن الأمة تخرج مملوكة فتصير حرة فكيف يجوز أن يجمع بين اثنين مختلفين هذه تسترق بعد الحرية وتلك تعتق بعد الرق

(الحرية تسلم فتزوج وهي حامل)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كانت المرأة المسلمة التي جاءت من دار الحرب حاملا فتزوجت فنكاحها فاسد وقال الاوزاعي ذلك في السبايا فأما المسلمات فقد مضت السنة أن أزواجهن أحق بهن إذا أسلموا في العدة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن تزوجهن فاسد وإنما قال أبو حنيفة هذا على السبايا على قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا توطأ الحبالى من التي عتق يضمن قال فكذلك المسلمات (قال الشافعي)

(١) قوله ولو سبقت سيدها الحرية إلى قوله من انفساخ ما بينها فيه سقط واضح وتحريف فليست أم

(باب بيع الطعام)
حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه أخبرنا ياقبضه أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال أما الذي نهى

عند رسول الله فهو
الطعام أن يباع حتى
يستوفي وقال ابن عباس
برأيه ولا أحسب كل
شيء الأمثلة * أخبرنا
سفيان عن ابن أبي نجيح
عن عبد الله بن كثير
عن أبي المنهال عن ابن
عباس قال قدم النبي
المدينة وهم يسلفون
في الترسنة والسنتين
والثلاث فقال رسول الله
من سلف فليسلف في
كيل معلوم ووزن معلوم
وأجل معلوم أو إلى أجل
معلوم * أخبرنا الثقة
عن أيوب عن يوسف
ابن ماهل عن حكيم بن
خزام قال نهاني النبي
صلى الله عليه وسلم عن
بيع ما ليس عندي
(قال الشافعي) وليس
شيء من هذه الأحاديث
مختلفا ولكن بعضها
من الجمل التي تدل على
معنى المفسر وبعضها
أدى فيه أكثر مما أدى
في بعضه قال فسألني
مقدم من أهل العلم عن
يكتر خلافا ويدخل
المجمل على المفسر
والمفسر على المجمل
فقال رأيت هذه
الاحاديث المختلفة هي
قلت ما يخالف منها واحد
واحدا قال فأبني من

رحمه الله تعالى إذا سببت المرأة حامل لم توطأ بالملك حتى تضع وإن خرجت مسلمة فنكحت قبل أن تضع
فالنكاح مفسوخ وإذا خرج زوجها قبل أن تضع فهو أحق بهما كانت العدة وهذه معتدة وهذه مثل
المسئلة الاولى

(في الحربي يسلم وعنده خمس نسوة)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في رجل من أهل دار الحرب تزوج خمس نسوة في عقدة ثم أسلم هو وهن جميعا
وخرجوا إلى دار الإسلام أنه يفرق بينه وبينهن وقال الأوزاعي بلغنا أنه قال آيتهن شاء وقال أبو يوسف رحمه
الله ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كما قال وقد بلغنا من هذا ما قال الأوزاعي وهو عندنا شاذ والشاذ
من الحديث لا يؤخذ به لأن الله تبارك وتعالى لم يحل النكاح الأربع فما كان من فوق ذلك كله حرام من
الله في كتابه فالخامسة ونكاح الأم والأخت سواء في ذلك كله حرام فلو أن حربا تزوج أما وابنتها كنت
أدعها على النكاح أو تزوج أختين في عقدة ثم أسلوا أ كنت أدعها على النكاح وقد دخل بالأم والبنت
أو بالأختين فكذلك الخمس في عقدة ولو كن في عقد متفرقات جاز نكاح الأربع وفارق الآخرة * أخبرنا
الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم أنه قال في ذلك ثبت الأربع الأول ونفرق بينه وبين الخامسة
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقة أحسبه ابن عليه فان لا يكن ابن عليه فالثقة عن معمر عن
الزهرى عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلمة أسلم وتحتة عشر نسوة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أسلمك
أربعاء وفارق سائرهن أخبرنا الثقة عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن عبد المجيد بن عوف عن نوفل بن معاوية
الديلمي قال أسلمت وعندى خمس نسوة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اختر منهن أربعاء وفارق واحدة
فعمدت إلى عجوز أقدمهن عاقر عندي منذ خمس سنين أو ستين سنة فطلقتها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
فقال لي قائل كلنا على حديث الزهرى وأعفنا من حديث نوفل بن معاوية الديلمي قلت ماذا فافعل قال
فقد يحتمل أن يكون قال له أسلمك الأوائل وفارق الاواخر قلت وتجدد في الحديث أو تجد عليه دلالة منه
قال لا ولكن يحتمله قلت ويحتمل أن يكون قال له أسلمك أربعاء كن شابا وفارق العجائز أو أسلمك العجائز
وفارق الشباب قال قل كل كلام الا وهو يحتمل ولكن الحديث على ظاهره قلنا ظاهر الحديث بخلاف
ما قلتم ولولم يكن فيه حديث كنت قد أخطأت أصل قولك قال وأين قلت في النكاح شيان عقدة وتمام
فان زعمت أنك تنظر في العقدة وتنظر في التمام فتقول أنظر كل نكاح مضى في الشرك فان كان في الإسلام
أجزته فأجزته وان كان لو كان في الإسلام لم أجزه فأردته ركت أصل قولك قال فانا أقوله ولا أدع أصل قولي
قلت أفرأيت غيلان ليس بوثنى ونسأوه وثنيات وشهوده وثميون قال أجل قلت فلو كان في الإسلام
فتزوج بشهود وثنيين أو وثني أيجوز نكاحه قال لا قلت فأحسن حاله في النكاح حال لو ابتدأ فيها
النكاح في الإسلام رددته مع اننا نرى أنهم قد ينكحون بغير شهود وفي العدة وما جاز في أهل الشرك الواحد
من قولين اما ما قلت ان خالف السنة فنفسخه كله ونكف به بأن يتبدى النكاح في الإسلام واما أن لا تنظر إلى
العقدة وتجعله معفو الهم كما عني لهم ما هو أعظم منه من الشرك والدماء والتباعات وتنظر إلى ما أدركه الإسلام
من الأزواج فان كن عددا أكثر من أربع أمرته بفراق الاكثر لانه لا يحل الجمع بين أكثر من أربع وان
كن أختين أمرته بفراق احدهما لانه لا يحل الجمع بينهما وان كن ذوات محارم فرقت بينهما وبينهن فتكون
قد عفت العقدة ونظرت إلى ما أدركه الإسلام منهن فان كان يصلح أن يتبدى نكاحه في الإسلام أقررت به معه
وان كان لا يصلح رددته كما حكم الله ورسوله فيما أدرك من المحرم قال الله عز وجل اتقوا الله وذروا ما بقى من

الربا إن كنتم مؤمنين الآية الى قوله وهم لا يظلمون ووضع رسول الله صلى الله عليه وسلم بحكم الله كل ربا أدركه الاسلام ولم يقبض ولم يأمر أحد قبض ربا في الجاهلية أن يردده وهكذا حكم في الأرواح عفا العقدة ونظر فيما أدركه مملوكا بالعقدة فاحل فيه من العدد أقره وما حرم من العدد نهى عنه

(في المسلم يدخل دار الحرب بأمان فيشتري دارا أو غيرها)

سئل أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه عن رجل مسلم دخل دار الحرب بأمان فاشتري دارا أو أرضا أو رقيقا أو ثيابا فظهر عليه المسلمون قال أما الدور والارضون فهي في السلمين وأما الرقيق والمتاع فهو للرجل الذي اشتراه وقال الأوزاعي فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة عنوة فحلى بين المهاجرين وأرضهم ودورهم بمكة ولم يجعلها فيا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن رسول الله صلى الله عليه وسلم عفا عن مكة وأهلها وقال من أغلق عليه بابه فهو آمن ومن دخل المسجد فهو آمن ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن ونهى عن القتل إلا نفراد سباهم إلا أن يقتل أحد فيقتل وقال لهم حين اجتمعوا في المسجد ما ترون أني صانع بكم قالوا أخيرا أخ كريم وابن أخ كريم قال اذهبوا فأنتم الطلقاء ولم يجعل شيئا قليلا ولا كثيرا من متاعهم فيا وقد أخبرتك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس في هذا كغيره فهذه من ذلك وتفهم فيما أتاك عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن لذلك وجوها ومعاني فأما الرجل الذي دخل دار الحرب فالقول فيه كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى المتاع والثياب والرقيق للذي اشتري والدور والارثون في لأن الدور والارضين لا تحول ولا يجوزها المسلم والمتاع والثياب تحوز وتحول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال الأوزاعي ولكنه لم يصنع في الحجة بمكة ولا أبو يوسف شيئا لم يدخلها رسول الله صلى الله عليه وسلم عنوة وانما دخلها سلميا وقد سبق لهم أمان والذين قاتلوا وأذن في قتلهم هم أبعاض قتلة خراعة وليس لهم بمكة دور ولا مال اغناهم قوم هربوا اليها فأى شيء يغنم من لا مال له وأما غيرهم ممن خالدين الوليد بداهم بالقتال فلم يعقلهم أمان وادعى خالد أنهم بدؤوه ثم أسلموا قبل أن يظهر والهم حتى شيء ومن لم يسلم صار إلى قبول الأمان بالقاء السلاح ودخول داره وقد تقدم من رسول الله صلى الله عليه وسلم من أغلق داره فهو آمن ومن ألقى السلاح فهو آمن فقال من يغنم مال من له أمان ولا غنيمته على مال هذا وما يقتدى فيما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم الاجماع أرايت حين قلنا نحن وهو في رجال أهل الحرب المأمور به ان الامام مخير بين أن يقتلهم أو يفادي بهم أو يعن عليهم أو يسترقهم أليس انما قلنا ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سار فيهم بهذه السيرة كلها أفرأيت ان عارضنا أحد بعث ما عارض به أبو يوسف فقال ليس لاما بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا شيء ولرسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا ما ليس للناس أو قال في كل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعطاء السلب وقسم الأربعة الأنجاس ليس هذا الامام هل الحجة عليه إلا أن يقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم المعلن بين الحق والباطل فما فعل فهو الحق وعلينا أن نفعله فكذلك هي على أبي يوسف ولو دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة عنوة فترك لهم أموالهم قلنا فيما ظهر عليه عنوة قلنا أن ترك له ماله كالنا في الأسارى أن نحكم فيهم أحكاما مختلفة كما حكم فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قال قائل قد خص الله رسوله بأشياء قيل كلها مبنية في كتاب الله عز وجل أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو فيها معا ولو جاز أن كان مخصوصا بشيء فيبيته الله ثم رسوله صلى الله عليه وسلم أن يقال في شيء لم يبيته الله عز وجل ثم رسوله صلى الله عليه وسلم فإنه خاص برسول الله صلى الله عليه وسلم دون الناس لعل هذا من الخاص برسول الله صلى الله عليه وسلم حاز ذلك في كل حكمه فخرجت أحكامه من أيدينا ولكن لم يجعل الله هذا لأحد حتى

أن انفتحت ولم تختلف قلت أما ابن عمر فيقول ان رسول الله قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه فدل هذا على أن لا يجوز لمبتاع طعاما يبعه قبل أن يستوفيه لانه والله أعلم مضعون بالبيع على البائع فلا يكون من ضمان غيره بالبيع ويأخذ هو ثمنه وربحه وهو لو هلك في يد البائع قبل أن يقبضه المبتاع أخذ منه رأس ماله وكان كمن لا يبيع بينه وبينه وأما حديث طاوس عن ابن عباس فمثل حديث ابن عمر والله أعلم إلا أنه لم يذكر فيه من ابتاع طعاما وفيه دلالة اذ قال أما الذي نهى عنه رسول الله فالطعام أن يباع حتى يعلم يعني حتى يكال وإذا اكثاله المشتري فقد استوفاه وان كان حديث ابن عمر أوضح معنى منه فأما حديث حكيم بن حزام فان رسول الله نهاه والله أعلم عن أن يبيع شيئا بعينه لا يملكه والدليل على أن هذا معنى حديث حكيم بن حزام والله أعلم حديث أبي المنهال عن ابن عباس أن

رسول الله أمر من سلف في عمر سنتين أو ثلاث أن يسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وهذا بيع مالم يس عند المرء ولكنه بيع صفة مضمونة على بائعها وإذا أتى بها البائع لزمت المشتري وليست بيع عين بيع العين إذا هلك قبل قبض المتاع انتقض فيها البيع ولا يكون بيع العين مضموناً على البائع فيأتي بمثله إذا هلك فقال كل ما قلت كما قلت وبه أقول فقلت له ولا تجعل عن رسول الله حديثين مختلفين أبداً إذا وجد السبيل إلى أن يكونا مستعملين فلا تعطل منهما واحداً لأن عليناً في كل ما عليناً في صاحبه ولا تجعل المختلف الاقبيلاً يجوز أن يستعمل أبداً إلا بطرح صاحبه قال فقلت له ولو ذهب ذاهب في هذه الأحاديث إلى أن يجعلها مختلفة فيقول حكى ابن عباس قدوم النبي المدينة وهم يسلفون فأمرهم أن يسلفوا في كيل معلوم ووزن معلوم وهذا أول مقدمه ثم حكى حكيم بن حزام وأما

بين الله ثم رسوله صلى الله عليه وسلم أنه خاص وقد أسلم ابنه السبعة القرطبان من بني قريظة ورسول الله صلى الله عليه وسلم حاتم عليهم قد حصرهم فترك رسول الله صلى الله عليه وسلم إيماناً ورهماً وأموالهما من النخل والأرض وغيرها والذي قال أبو حنيفة من هذا خلاف السنة والقياس وكيف يجوز أن يغتم مال المسلم وقد منعه الله بدينه وكيف ولو جاز أن يغتم ماله بكيهونه في بلاد الحرب جاز أن يغتم كل ما عليه من ثيابه وفي يديه من ماله ورقيقه أرايت لو قال رجل لا تغتم دور ولا أرضاً من قبل أنه لا يقدر على تحصيلها بحال فتركه أياها ليس برضا بأن يقرها بين المشركين إلا بالضرورة ويغتم كل مال استطاع أن يحوله من ذهب أو ورق أو عرض من العروض لأن تركه ذلك في بلاد العدو الذين هو بين أظهرهم رضائهم بأن يكون مباحاً ما ألحقه عليه هل هي إلا أن الله عز وجل منع بالاسلام دماءهم وأموالهم إلا بحقه حيث كانوا خرمه الاسلام لهم ثابتة في تحريم دماءهم وأموالهم ولو جاز هذا عندنا جاز أن يسرق المسلم بين يدي المشركين فيكون حكمه حكم من حوله ولكن الله عز وجل فرق بالاسلام بين أهله وغيرهم

(اكتساب المرتد المال في ردة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن المرتد عن الاسلام إذا اكتسب مالا في ردة ثم قتل على الردة فقال ما اكتسب في بيت المال لأن دمه حلال فحل ماله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى مال المرتد الذي كان في دار الاسلام والذي اكتسب في الردة ميراث بين ورثته المسلمين وبلغنا عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم أنهم قالوا ميراث المرتد لو ورثته المسلمين وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إنما هذا فيما كان له قبل الردة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ما اكتسب المرتد في الردة وقبل ذلك لا يكون فياً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل ما اكتسب المرتد في ردة أو كان له قبل الردة سواء وهو في ذلك والله تبارك وتعالى منع الدماء بالاسلام ومنع الاثموال بالذي منع به الدماء فإذا خرج الرجل من الاسلام إلى أن يباح دمه بالكفر كما كان يكون مباحاً قبل أن يسلم يباح معه ماله وكان أخون من دمه لأنه كان ممنوعاً به فلما هلك حرمه الدم كانت حرمته المال أهلاً وأيسر من الدم وليس قتلنا إياه على الردة كقتلنا إياه على الزنا والقتل ولا المحاربة تلك حدودنا يخرج بهما من أحكام الاسلام وهو فيها وارث موروث كما كان قبل أن يحدثها وليس هكذا المرتد المرتد يعود دمه مباحاً بالقول بالشرك وقال أبو حنيفة يكون ميراث المرتد لو ورثته من المسلمين فقبيل بعض من يذهب مذهبه ما جعل ذلك في هذا فقالوا وروينا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه قتل رجلاً وورث ميراثه ورثته من المسلمين قتلنا ما الحفظ منك فلا يروون الا قتله ولا يروون في ميراثه شيئاً ولو كان نابتاً عن علي رضي الله تعالى عنه لم يكن فيه حجة عندنا وعندكم لا نأويكم ثم روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلافه (قال الشافعي) أخبرنا شفيان بن عيينة عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أفعدو المرتد أن يكون كافراً أو مسلماً قال بل كافراً قتلنا فيكم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يرث مسلم كافراً ولا يرث كافراً مسلماً قال فان قلت لا يذهب مثل هذا عن علي بن أبي طالب وأقول بهذا الحديث وأقول إنما عني به بعض الكافرين دون بعض قتلنا فيعارضك بما هو أقوى عليك في الحجة من هذا فيقول إن علياً قد أخبر بحديث الأشجعيين عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث روع بنت واشق فأممهم وردهم وقال بخلافه وقال معه ابن عباس وابن عمر وزيد بن ثابت فرغمت أن لا حجة في أحد مع النبي صلى الله

عليه وسلم وهو كما نلت لو ثبت وزعمت أن عمار أحدث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الجنب أن يتيمم فردة عليه عمر وأقام على أن لا يتيمم الجنب خوفاً من مسعود وتأول ابن مسعود فيه القرآن فزعمت أن قول من قال كان أولى من قول من رده وهو كما قلت فكيف لم تقل مثل هذا في حديث النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر وأنت لا ترى عن علي أنه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ولا أخبر به عنه وقد روى عن معاذ بن جبل أنه ورث مسلماً من ذمي فقال ترثهم ولا يرثونا كما يرث لنا صلى الله عليه وسلم وأنت لا ترى أن قال قائل بهذا وقال لا يذهب على معاذ بن جبل أسامة ولعل النبي صلى الله عليه وسلم إنما أراد بهذا مشركي أهل الأوثان دون أهل الكتاب ألا يكون هذا أولى أن يكون له شبهة منك أو رأيت أذ زعمت أن حكم المرتد مخالف في الميراث حكم المشرك غيره لم تورثه هومن ورثته من المسلمين كما تورثهم منه فتكون قد قلت قولاً واحداً أخرجه فيه من جملة المشركين بما ثبت له من حرمة الإسلام فما قلت فيه عمار وبت عن علي رضي الله تعالى عنه لأنه لم يقل لا يرث المسلم وإذا ورث عقلاً أنه يورثه ولا يمارى عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا بالقياس لأن المسلمين الذين أدر كائن نحن وأنت لا تختلفون في أن الكافر لا يرث المسلم والمسلم لا يرث الكافر غير ما ادعيت في المرتد وكذلك قالوا في المملوكين وإنما ورثوا في هذين الوجهين من يورثون منه ولم يتحكموا في ورثون من رجل ولا يورثونه

(ذبيحة المرتد)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا تؤكل ذبيحة المرتد وإن كان يهودياً أو نصرانياً لأنه ليس بمنزلة لا يترك المرتد حتى يقتل أو يسلم وقال الأوزاعي معنى قول الفقهاء أن من تولى قوماً فهو منهم وكان المسلمون إذا دخلوا أرض الحرب أكلوا ما وجدوا في بيوتهم من اللحم وغيره ودماءهم حلال وقال أبو يوسف طعام أهل الكتاب وأهل الذمة سواء لا بأس بذبائحهم وطعامهم كله فأما المرتد فليس يشبه أهل الكتاب في هذا وإن والأهم ألا ترى أني أقبل من أهل الكتاب جميعاً ومن أهل الشرك الحزبية ولا أقبل من المرتد الحزبية والسنة في المرتد مخالفة للسنة في المشركين والحكم فيه مخالف للحكم فيهم ألا ترى أن امرأه لو ارتدت عن الإسلام إلى النصرانية فزوجه مسلم لم يجر ذلك وكذلك لو تزوجها نصراني لم يجر ذلك أيضاً ولو تزوج مسلم نصرانية جاز ذلك أخبرنا الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن ابن عباس عن علي رضي الله تعالى عنه أنه سئل عن ذبائح أهل الكتاب ومناحتهم فكرهه كاح نسائهم وقال لا بأس بأكل ذبائحهم وقال أبو يوسف فالمرتد أشد من ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تؤكل ذبيحة المرتد

(العبد يسرق من الغنمة)

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن العبد يسرق من الغنمة وسيدته في ذلك الجيش أيقطع قال لا وقال الأوزاعي يقطع لأن العبد ليس له من الغنمة شيء ولأن سيده لو أعتق شيئاً من ذلك السبي وله فيه نصيب كان عتقه باطلاً وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه قطع رقيقاً سرقوا من دار الأمانة وقال أبو يوسف لا يقطع في ذلك حدثنا بعض أشياخنا عن ميمون بن مهران عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن عبداً من الجيش سرق من الخمس فلم يقطعه وقال مال الله بعضه في بعض حدثنا بعض أشياخنا عن سماعة بن حرب عن النابغة عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أن رجلاً سرق مغيراً من المغنم فلم يقطعه

خلاف الحديث عند
من لعله لا يبصر (٣) في
ان قال ذلك ممن يعيب
عليك خلاف الحديث

(باب المضرة بالخراج
بالمضمان)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي أخبرنا
سعيد بن سالم عن ابن أبي
ذئب عن مخلد بن خفاف
عن عروة بن الزبير
عن عائشة أن رسول
الله قال الخراج بالمضمان

أخبرنا مسلم عن
هشام عن أبيه عن
عائشة أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال
الخراج بالمضمان (قال
الشافعي) وأحسب
بل لا أشك ان شاء الله

أن مسلمان الحديث
فذكر أن رجلا ابتاع
عبدا فاستعمله ثم طهر

منه على عيب ففضى له
رسول الله برده بالعيب
فقال المقضى عليه قد

استعمله فقال رسول الله
الخراج بالمضمان
أخبرنا مالك عن أبي

الزناد عن الأعرج عن
أبي هريرة أن رسول الله
قال لا تصروا الإبل

والغنم فمن ابتاعها بعد
ذلك فهو بخير النظرين
بعد أن يحلبها ان رضيها

وقال أبو يوسف وعلى هذا جماعة فقهائنا لا يختلفون فيه أما قوله لا يحق له في الغنم فقد حددنا بعض أشياءنا
عن الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رضع العبيد في الغنم ولم يضرب لهم سهم أحدنا بعض أشياءنا
عن غير مولى أبي اللحم عن العبد الذي أتى النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر يسأله قال فقال لي تقلد هذا السيف
فقلدته فأعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم من خرفي المتاع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما
قال أبو حنيفة ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم للأحرار بالسهمان ورضع للعبيد فإذا سرق أحد حضر
الغنم شيئا لم أر عليه قطعا لان الشركة بالقليل والكثير سواء

(الرجل يسرق من الغنمة لأبيه فيها سهم)

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الرجل يسرق من الغنمة وقد كان أبوه في ذلك الجند أو أخوه أو ذو رحم
محرم أو امرأته سرق من ذلك وزوجها في الجند فقال لا يقطع واحد من هؤلاء وقال الا وزاعي يقطعون
ولا يبطل الحد عنهم وقال أبو يوسف لا يقطعون هؤلاء والعبيد في ذلك سواء أ رأيت رجلا سرق من أبيه
أو أخيه أو امرأته والمرأة من زوجها هل يقطع واحد من هؤلاء ليس يقطع واحد من هؤلاء وقد جاء الحديث
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت ومالك لأبيك فكيف يقطع هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان
كان السارق من هؤلاء شهد الغنم لم يقطع لانه شريك ولا يقطع الرجل ولا أبوه فيما سرق من مال ابنه أو ابنه
لانه شريك فيه فاما المرأة محض رز وجهها الغنمة أو الأخت وغيره فكل هؤلاء سارق لان كل واحد من هؤلاء
لو سرق من صاحبه شيئا لم يأثم عنه عليه قطعه

(الصبي يسبي ثم يموت) سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الصبي يسبي وأبوه كافر وقع في سهم
رجل ثم مات أبوه وهو كافر ثم مات الغلام قبل أن يتكلم بالاسلام فقال لا يصلي عليه وهو على دين أبيه لانه لم يقر
بالاسلام وقال الا وزاعي مولاة أولى من أبيه يصلي عليه وقال لو لم يكن معه أبوه وخرج أبوه مستأثما للسكان
لمولاه أن يبيعه من أبيه وقال أبو يوسف اذا لم يسب معه أبوه كان مسلما ليس لمولاه أن يبيعه من أبيه اذا دخل
بأمان وهو يفتق قول الا وزاعي انه لا بأس أن يباع الصبي ويرد إلى دار الحرب في مسئلة قبل هذا قال قول في
هذا ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان معه أبواه أو أحدهما فهو على دينه حتى يقر بالاسلام واذا لم يكن
معه أبواه أو أحدهما فهو مسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء بني
قريظة وذرايرهم فباعهم من المشركين فاشترى أبو الشحيم اليهودي أهل بنت عجوز وولدها من النبي صلى الله
عليه وسلم وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بما بقي من النبايا اثلاثا ثلثا إلى تهامة وثلثا إلى نجد وثلثا إلى
طريق الشام فبيعوا بالخيول والسلاح والابل والمال وفيهم الصغير والكبير وقد يحتمل هذا أن يكون من
أجل أن أمهات الاطفال معهم ويحتمل أن يكون في الاطفال من لا أم له فاذا سبوا مع أمهاتهم فلا بأس
أن يباعوا من المشركين وكذلك لو سبوا مع آبائهم ولو مات أمهاتهم وآباؤهم قبل أن يبلغوا فبعضوا بالاسلام
لم يكن لنا أن نصلي عليهم وهم على دين الأمهات والآباء اذا كان النساء معا ولنا بيعهم بعد موت أمهاتهم من
المشركين لا نأخذ حكمنا عليهم بأن حكم الشرك ثابت عليهم اذا ترك الصلاة عليهم كالحكماء بهم مع آبائهم لا فرق
بين ذلك اذا زهمهم حكم الشرك كان لنا بيعهم من المشركين وكذلك النساء اليوالغ قد استوهب رسول الله
صلى الله عليه وسلم جارية بالغة من أجحابه فقضى بها رجلين

(المذبذبة وأم الولاد تسبنيان هل يطوهما سيدهما اذا دخل بأمان)

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن المذبذبة أسرها الغزو وأم الولاد فدخل سيدهما بأمان فقال انه لا بأس

أن يطاها أن لقيم ما لانهم له ولا نهم لم يحوزوها وقال الاوزاعي لا يجبل له أن يطاها فربا يطؤها المولى سرا والزوج الكافر علانية ولولقيها وليس لها زوج ما كان له أن يطاها حتى يخلوا بينهما ويخرج بها ولو كان له ولدمها كانوا أملاك به منه وقال أبو يوسف قول الاوزاعي هذا ينقض بعضه بعضا قال الاوزاعي في غير هذه المسئلة لا بأس أن يطاها السي في دار الحرب وكره أن يطاها أم الولد التي لا شأن له في ملكها كيف هذا قال أبو يوسف كان أبو حنيفة يكره أن يطاها الرجل امرأته أو مدبرته أو أمتة في دار الحرب لانهم ليست بدار مقام وكره له المقام فيها وكره له أن يكون له فيها نسل على قياس ما قال في مناكتهم ولكنه كان يقول أم الولد والمدبرة ليس يملكهما العدو وكان يقول ان وطئها في دار الحرب فقد وطئ ما عاك ولم يكن يقول ان كان لها زوج هنالك يطؤها ان لمولها أن يطاها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى زعم أبو يوسف أن قول الاوزاعي ينقض بعضه بعضا روى عنه أنه قال لا بأس بوطء السبي ببلاد العدو وهو كآمال الاوزاعي وقد وطئ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الاستبراء في بلاد العدو وعرض رسول الله صلى الله عليه وسلم بصغية بالصهباء وهي غير بلاد المسلمين يومئذ والسبي قد جرى عليهم الرق وانقطعت العصم بينهم وبين من يملكهم بشكاح أو شراء وكره الاوزاعي أن يطاها الرجل أم ولده وهي زوجة لغيره وأبو حنيفة كان أولى أن يكره هذا في أصل قوله من الاوزاعي من قبل معين أحدهما ما يزعم أن شاهدين أو شهادتي رجل برور أنه طلق امرأته ثلاثا ففرق القاضي بينهما كان لأحدهما أن ينكحها حالا وهو يعلم أنها زوجة لغيره والثاني أنه يكره أن يطاها الرجل ما ملكت عينته في بلاد العدو فهو أولى أن ينسب في تناقض القول في هذا من الاوزاعي وليس هو كما قال الاوزاعي للرجل أن يطاها أم ولده وأمتة في بلاد العدو وليس يملك العدو من المسلمين شيئا ألا ترى أن المسلمين لو ظفروا بشيء أحرزوا العدو وحضر صاحبه قبل القسم كان أحق به من المسلمين الذين أوجفوا عليه ولو كان العدو يملكه مملكتا ما كان الامن أوجب عليه كما يكون سائر مملكتهم غير أن يحب للرجل إذا اشتركه في بضع جاريته غيره أن يتوقى وطأها للولد

(الرجل يشتري أمتة بعد ما يحزرها العدو)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا اشترى الرجل أمتة فليس له أن يطاها وقال الاوزاعي يطؤها وقال أبو يوسف قال أبو حنيفة لا يطؤها وكان ينهى عن هذا أشد النهي ويقول قد أحرزها أهل الشرك ولو أعتقوها جازعتهم فكيف يطؤها مولاها وليست هذه كالمدبرة وأم الولد لان أهل الشرك يملكون الأمة ولا يملكون أم الولد والمدبرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل أمتة من المشركين بعد ما يحزرونها فأحب إلى أن لا يطاها حتى يستبرئها كما لا يطؤها لو نكحت نكاحا فاسدا أو أصيبت حتى يستبرئها بحبضة وقد صارت إلى من كان يستحلها وكذلك أم الولد والمدبرة وليس يملك العدو على أحد من المسلمين شيئا يملكها لصاحبها لما وصفت من أنه يوجب غلي ما أحرزوا المسلمون فيما يكونه ملكا يصح عن المشركين فيأتي صاحبه قبل أن يقسم فيكون أحق به من الموحقين عليه وكيف يملك العدو على المسلمين وقد منع الله أموال المسلمين يدينه وحولتهم عدوهم من المشركين فجعلهم يملكون رقابهم وأموالهم متى قدر واعلمها أفيجوز أن يكون من يملكه متى قدر واعلمه أن يملك عليهم هذا محال أن يملك على من أملكه متى قدرت عليه ولو أعتقوا جميع ما أحرزوا من رقيق المسلمين لم يجز لهم عتق وإذا كان الغاصب من المسلمين لا يجوز له العتق فيما غصب فالمشرك أولى أن لا يجوز له ذلك فان قال قائل قدر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من أسلم على شيء فهو له فهذا مما لا يثبت ولو ثبت كان من أسلم على شيء يجوز له ملكه فهو له فان قال قائل ما دل على هذا قيل

أمسكها وان سخطها ردها وصاعا من تمر أخبرنا سفيان عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي مثله إلا أنه قال ردها وصاعا من تمر لا سمراء (قال الشافعي) وحديث الخراج بالضمان وحديث المصرة واحد وهما متفقان فيما اجتمع فيه معناهما وفي حديث المصرة شيء ليس في حديث الخراج بالضمان قال وذلك أن مبتاع الشاة أو الناقة المصرة مبتاع لشاة أو ناقة فيها لبن ظاهر وهو غيرهما كالتمر في النخلة الذي إذا شاء قطعه وكذلك اللبن إذا شاء حلبه واللبن ميسع مع الشاة وهو سواها وكان في ملك البائع فإذا حلبه ثم أراد ردها بعيب التصرية ردها وصاعا من تمر كز اللبن أو قل كان قيمته أو أقل من قيمته لان ذلك شيء وقته رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن جمع فيه بين الأبل والغنم والعلم يحيط أن ألبان الأبل والغنم مختلفة الكثرة والأثمان وأن ألبان كل الأبل والغنم مختلفة

وكذلك البقر لا ياتي
معناها (قال) فان رضى
الذى ابتاع المصراة أن
يسكنها بعيب التصرية
ثم حلهما زمانا ثم ظهر
منها على عيب غير
التصرية فان ردها
بالعيب ردها ولا يرد
الابن الذى حله بعد
لبن التصرية لانه لم يكن
في ملك البائع وانما
كان حادثا في ملك المبتاع
كما حدث الخراج في
ملكه ويرد صاعا من عمر
لبن التصرية فقط (قال
الشافعي) واذا ابتاع
العبد فاتما ابتاعه
بعينه وما حدث له في
يده من خدمة أو خراج
أموال أفادته فهو للشري
لانه حادث في ملكه
لم تقع عليه صفقة البيع
فهو كبن الشاة الحادث
بعد لبن التصرية في
ملك مشترىها لا يختلف
وكذلك نتاج الماشية
يشترىها فتنتج ثم يظهر
منها على عيب في ردها
دون التناج وكذلك لو
أخذ لها أصوا فأو
شعورا أو أوبارا وكذلك
لو أخذ للحائط ثم اذا
كانت يوم يرد بها حالها
يوم أخذها أو أفضل
وهكذا وطء الأمة الثيب
قد دلس له فيها بعيب

أرأيت لو استرقوا أحرار من المسلمين فأسلوا عليهم أيكونون لهم فان قال لا قيل فيدل هذا على خلافك
الحديث وأن معناه كما قلنا فان قال ما هذا الذى يجوز لهم ملكه قيل مثل ما كان يجوز للمسلمين ملكه
فان قال فاین ذلك قيل مثل سبي المسلمين لهم وأخذهم لاموالهم فذلك لهم جائز حلال فان سبي بعضهم بعضا
وأخذ بعضهم مال بعض ثم أسلم السبي الآخذ فهو له لانه أخذ رقية ومالا غير ممنوع وأما مال المسلمين فمأمنه
الله تعالى بالاسلام حتى لو أن مسلما أخذ منه شيئا كان عليه رده ولم يكن له ملكة فالمشرك أولى أن لا يملك
على المسلم من المسلم على المسلم

(الحربي يسلم في دار الحرب وله به مال)

قال أبو حنيفة في الرجل من أهل الحرب يسلم في دار الحرب وله به مال ثم يظهر المسلمون على تلك الدار
انه يترك له ما كان في يديه من ماله ورقيقه ومتاعه وولده الصغار وما كان من أرض أو دار فهو فيء وامر الله
اذا كانت كافرة فاذا كانت جبلي فاني بطنها فيء وقال الاوزاعي كانت مكة دار حرب ظهر عليها رسول الله
صلى الله عليه وسلم والمسلمون وفيها رجال مسلمون فلم يقبض لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم دارا ولا أرضا
ولا امرأة وأمن الناس وعفاه عنهم قال أبو يوسف قد نقض الاوزاعي حجة هذه ألا ترى أنه قد عفا عن الناس
كلهم وأمنهم الكافر منهم والمؤمن ولم يكن في مكة غنيمة ولا في هذه لا تشبه الدار التي تكون فيأ يقسمها
المسلمون بما فيها (قال الشافعي) الذي قال الاوزاعي كما قال إلا أنه لم يصنع شيئا في احتجاجة بمكة وقد بناها
في مسئلة قبل هذه فتركا تكريرها ولكن الحجة في هذا أن ابن سعية القرطبي خرج إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهو محاصر بني قريظة فأسلما فأحرز لهما السلامهما دما عهما وجميع أموالهما من النخل والدور
وغيرها وذلك معروف في بني قريظة وكيف يجوز أن يحرز لهم الاسلام الدماء ولم يؤسر وأولم يحرز لهم
الاموال وكيف يجوز أن يحرز لهم بعض الاموال دون بعض أرأيت لو لم يكن في هذا خبرا ما كان
القياس اذا صار الرجل مسلما قبل أن يقدر عليه أن يقال ان حكمه حكم المسلم فيما يحرز له الاسلام من دمه وماله
أو يقال يكون غير محرز له من ماله الا ما لم يكن يستطيع تحويله أما ما يستطيع تحويله من ثيابه وماله
وما شئته فلا لان تركه إياه في بلاد الحرب الباحرة ضامن بان يكون مباحا اذا أمكنه تحويله فلم يحوله
ألا يكون قوله أسد من قول من قال يحرز له جميع ماله الا ما لا يستطيع تحويله وهذا القول خارج من
القياس والعقل والسنة

(الحربي المستأمن يسلم في دار الاسلام)

قال أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه في الرجل من أهل الحرب يخرج مستأمنا الى دار الاسلام فيسلم فيها
ثم يظهر المسلمون على الدار التي فيها أهله وعياله هم فيء أجعون وقال الاوزاعي يترك له أهله وعياله كما
ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم لبن معه من المسلمين أهله وعياله حين ظهر على مكة قال أبو يوسف ليس
في هذا حجة على أبي حنيفة وقد ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل الشرك من أهله بمكة أموالهم
وعيالهم وعفاه عنهم جميعا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذه مثل المسئلة الأولى بل خروج المسلم الذي
كان مشركا الى دار الاسلام أولى أن يحرز له دمه وماله وعياله الذين لم يبلغوا من ولده من المسلم في بلاد الشرك
فكيف يترك للأول بعض ماله ولا يترك لهذا الذي هو خير حاله منه بعض ماله بل جميع ماله كله وكل

مردها ولا شيء عليه في
 الوطء والخراج والخدمة
 ليسا بأكثر مما وصفت
 من وطء ثيب لا ينقصها
 الوطء وأخذ ثيرة وابن
 وتاج اذا لم ينقص الشجر
 والامهات وكذلك كراء
 الدار بيتا عاها فيستغلها
 ثم يظهر منها على عيب
 يكون له الكراء بالضمين
 والضمين الذي يكون
 له به الكراء ضمان
 يحل له بالبيع بكل حال
 ألا ترى أنه يحل له في كل
 شيء دلل له فيه بعيب
 مما وصفت أن يحسبه
 بعيبه ويموت ويهلك
 فيهلك من ماله ويعتق
 المالك فيقع عليهم
 عتقه لانه مالك تام الملك
 جعل له رسول الله صلى
 الله عليه وسلم خيارا
 فيما دلل له به ان شاء رده
 واذا جعل له ان شاء رده
 فقد جعل له ان شاء أن
 يحسبه فقد أبان رسول
 الله أن له أن يحسب في
 الشاة المصراة فقال
 ان رضيا أمسكها وان
 سخطها ردها وصاعا
 من تمر مع ابنته الاول
 بقوله ان شاء رده (قال
 الشافعي) فأما ما ضمن
 يبيع فاسد أو غصب
 أو غير ملك صحيح فلا
 يكون له خراج به ولا

مولود له لم يبلغ متر وله وكل بالغ من ولده وزوجته يسبي لأن حكمهم حكم أنفسهم لاحكامه ومن أحرز له
 الاسلام دمه قبل أن يقدر عليه أحرز له الاسلام ماله وماله أصغر قدرا من دمه والحق في هذا مثل الحق
 في الاولى وقد أصاب الاوزاعي فيها وجهته بمكة وأهلها ليست بشئ ليست مكة من هذا بسبيل لافي هذه ولا في
 المسئلة الاولى * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو كان هذا الرجل أسلم في دار الحرب كان له ولده الصغار لانهم
 مسلمون على دينه وما سوى ذلك من أهله وماله فهو في * وقال الاوزاعي حال هذا كحال المهاجرين من مكة
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرد اليه أهله وماله كما رده لأولئك قال أبو يوسف قد فرغنا من القول في هذا
 والقول فيه كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول فيه ما قال الاوزاعي
 والحق فيه مثل الحق في الاولين

(المستأمن يسلم ويخرج الى دار الاسلام وقد استودع ماله)

* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو كان أخذ من ماله شيئا فاستودع رجلا من أهل الحرب كان فيا أيضا وقال
 الاوزاعي لا وأحج في ذلك بصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة وقال أحق من اقتدي به وتسلط
 بسنته رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال شريح ان السنة سبقت قياسكم هذا فاتبعوا ولا تبدعوا فانكم
 لن تضلوا ما أخذتم بالاثار وقال أبو يوسف ليس يشبه الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يشبه الحكم
 في الأعاجم وأهل الكتاب الحكم في العرب ألا ترى أن مشركي العرب من غير أهل الكتاب لا ينبغي أن تؤخذ
 منهم خزية ولا يقبل منهم الا الاسلام والقتل وأن الجزية تقبل من مشركي الأعاجم وأن اماما لو ظهر على
 مدينة من مدائن الروم وغيرهما من أهل الشرك حتى تصير فيا أو غنمية في يده لم يكن له أن يقتل منها شيئا
 ولا يصرفها عن الذين اقتحوها بخمسها ويقسمها بينهم وان السنة هكذا كان الاسلام على (١)
 وليس هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال في مكة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله حرمها فلم
 تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدى وقد سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم سبي هو ازن وسبي يوم بنى المصطلق
 ويوم خيبر في غزوات من غزواته ظهر على أهلها وسبي ولم يصنع في شيء من ذلك ما صنع في مكة لو كان الامر
 على ما صنع في مكة ما جاز لاحد من الناس أن يسبي أحدا أبدا ولا كانت غنمية ولا فيء ولكن الامر من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في مكة على غير ما عليه المقاسم والمغانم فتفهم حديث رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لم يغنم من مكة غنمية من كافر ولا مسلم ولا سبي منها الا من عيال مسلم ولا من عيال كافر وعقاعنهم جميعا
 وقباجاته هو ازن فكانت سنته ما أخبر به وقد ارسل الله صلى الله عليه وسلم من تمسك بحقه من السبي كل
 رأس بستان فرائض فكان القول في هذا غير القول في أهل مكة وما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو
 حق كما صنع ليس لأحد بعده في مثل هذا ماله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قد كثرت الرد في مكة والامر
 فيها على خلاف ما قال معا وقد بينا هذا ولم يختلف سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم قط ولم يستن الاجماع
 من بعده أن يستن الاماين الله أنه جعله له خالصادون المؤمنين وبينه هو عليه السلام ولم يختلف فيه من بعده
 وأما قوله الحكم في العرب غير الحكم في العجم فقد ادعى أن مكة دار حرب وهي دار محرم فزعم أن النبي صلى الله
 عليه وسلم حكم فيها خلاف حكمه في العرب من هو ازن وبني المصطلق ولم يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في شيء من ذلك ولا غيره بشئ اختلف ولكنه سبي من ظفر به غنوة وغنمه من عربي وعجمي ولم يسب عربيا

(١) بياض بالأصل ولعله على عهد السلف أو نحو ذلك تأمل كتبه مصححه

ولا يجيئنا تقدم إسلامه انظر به ولا قيل أمانه وترك قتاله وأهل مكة أسلموا ومنهم من قبل الأمان ولا نرى لهم بها
فيؤخذ انما هم قوم من غير أهلها خزا إليها وأما قوله لا تؤخذ الجزية من العرب فنحن كنا على هذا أحرص لولا
أن الحق في غير ما قال فلم يكن لنا أن نقول إلا الحق وقد أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية من أكيدر
الغساني وبيروون أنه صالح رجالا من العرب على الجزية فأما عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ومن
بعده من الخلفاء إلى اليوم فقد أخذوا الجزية من بني تغلب وتوخ وهراة وخليط من خليط العرب وهم إلى
الساعة مقيمون على التسرانية فضعف عليهم الصدقة وذلك بخزية وانما الجزية على الأديان لا على الأنساب
ولولا أن نأتم بتمني الباطل وددنا أن الذي قال أبو يوسف كما قال وأن لا يجري صغار على عربي ولكن الله عز
وجل أجل في أعيننا من أن نحب غير ما قضى به والله أعلم

(كتاب القرعة)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تعالى وما كنت إليهم اذيلون أقلامهم
أيهم يكفل مريم إلى قوله يختصمون وقال عز وجل وان يونس لمن المرسلين اذ أتى إلى الظلمات المسجون
فسأهم فكان من المدحضين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأصل القرعة في كتاب الله عز وجل في قصة
المقترعين على مريم والمقارعى يونس مجتمعة فلا تكون القرعة والله أعلم إلا بين قوم مستوين في الحجة
ولا يبعدو والله تعالى أعلم المقترعون على مريم أن يكونوا كانوا سواء في كفالها فافتنافسوها فلما كان أن
تكون عند واحد منهم أرفق بها لانهم الوصيرت عند كل واحد منهم يوما أو أكثر وعند غيره مثل ذلك كان أشبه
أن يكون أضربها من قبل أن الكافل إذا كان واحدا كان أعطف له عليها وأعلم بما فيه مصلحتها العلم بأخلافها
وما تقبل وما ترد وما يحسن به اغتدا أو عاقل من اعتنف كفالها كفلها غير خابرها بمصلحة لها وإليه لا يقع على
صلاحها حتى تصير إلى غيره فيعتنف من كفالها ما اعتنف غيره وله وجه آخر يصح وذلك أن ولاية واحدا إذا
كانت صبية غير متمتع مما يمنع منه من عقل يستمر ما ينبغي ستره كان أكرم لها وأستر عليها أن يكفلها واحد
دون الجماعة قال ويجوز أن تكون عند كافل ويغرم من بقي مؤنتها بالخصص كما تكون الصبية عند
خالها وعند أمها ومؤنتها على من عليه مؤنتها قال ولا يبعدو الذين اقترعوا على كفالة مريم أن يكونوا
تشاحوا على كفالها وهو أشبه والله تعالى أعلم أو يكونوا قد افترعوا كفالها فافترعوا أيهم تلازمه فإذا رضى
من شح على كفالها أن يؤنها لم يكلف غيره أن يعطيه من مؤنتها شيأ برضاه بالتطوع بانخراج ذلك من ماله
قال وأي المعنيين كان فالقرعة تلزم أحدهم ما يدفع عن نفسه وتخلص له ما يرغب فيه لنفسه وتقطع ذلك
عن غيره ممن هو في مثل حاله قال وهكذا معنى قرعة يونس صلى الله عليه وسلم لما وقفت بهم السفينة
فقالوا ما منعها من أن تجري إلا علة بها وما علمها إلا ذو ذنب فيها فتعالوا انقزعوا فافترعوا فوقع القرعة على
يونس عليه السلام فأخرجوه منها وأقاموا فيها وهذا مثل معنى القرعة في الذين اقترعوا على كفالة مريم
لأن حال الكبان كانت مستوية وإن لم يكن في هذا حكم يلزم أحدهم في ماله شيأ لم يلزمه قبل القرعة ويزيل
عن آخر شيأ كان يلزمه فهو ثبت على بعض حقا وبين في بعض أنه يرى عنده كما كان في الذين اقترعوا على
كفالة مريم غرم وسقوط غرم (قال الشافعي) وقرعة النبي صلى الله عليه وسلم في كل موضع أقرع فيه
في مثل معنى الذين اقترعوا على كفالة مريم سواء لا يخالفه وذلك أنه أقرع بين مماليك أعتقوا معا فعمل العتق
تاما لثلثهم وأسقط عن ثلثهم بالقرعة وذلك أن المعتق في مرضه أعتق ماله وماله غيره فإزعتقه في ماله ولم يجز
في مال غيره فجمع النبي صلى الله عليه وسلم العتق في ثلثه ولم يعضه كما يجمع في القسم بين أهل الموارث

يكون له منفعة ما لا يتحل
له حبسه وكيف يجبر
إذا جعل رسول الله
المنفعة من المثل الذي
يحصل له ملكه المالك
المدلس أن يحل معناه
أن يجعل لغير مالك
ولم لا يتحل له حبس
الذي فيه المنفعة فيكون
قد أحيل إلى ضده
وخولف فيه معنى قول
رسول الله صلى الله
عليه وسلم

(باب الخلاف في المصرة)

* حدثنا الربيع قال
قال الشافعي نخالفنا
بعض الناس في المصرة
فقال الحديث فيها
ثابت ولكن الناس كلهم
تركوه فقلت له أفحكى
لي عن أحد من أصحاب
رسول الله أنه تركه قال
لا قلت فأنت تحكى
عن ابن مسعود أنه قال
فيها مثل معنى ما روى
عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقلت له
أوتحكى عن أحد من
التابعين أنه تركه فإ
علمته ذكر في مجلسه ذلك
أحد منهم يخالفه قال
انما عنت بالناس
المفتين في زماننا وقبلنا
لالتابعين قلت له أتغنى
بأى البلدان قال بالجاز

والعراق فقلت له
فأحسب إلى من تركه
بالعراق قال أبو حنيفة
لا يقول به وأصحابه قلت
أفتعد أصحابه الأرجل
واحد لا منهم قبلوه عن
واحد قال فلم أعلم غيره
قال به قلت أنت أخبرنا
عن ابن أبي ليلى أنه قال
يردها وقيمة اللبن يومئذ
قال وهكذا كان يقول
ولكن لا نقول به فقلت
أجل ولكن ابن أبي
ليلى قد زاد الحديث
فتأول فيه شيئا يحتمله
ظاهرة عندنا على غيره
فقلنا بظاهره وابن أبي
ليلى أراد اتباعه
لأخلافه قال فما كان
مالك يقول فيه قلت
أخبرني من سمعه يقول
فيه بالحديث قال فما
كان الزنجي يقول فيه
قلت سمعته يفتي فيه
بمعنى الحديث (قال
الشافعي) وقلت له
ما كان من يفتي بالبصرة
يقول فيه قال ما أدري
قلت أفرايت من غاب
عنت قوله من أهل
البلدان أيجوز لي أن
أقول على حسن الظن
بهم وافقوا حديث
رسول الله قال لا الآن
تعلم قولهم (قال
الشافعي) فقلت فقد

ولا يبعض عليهم وكذلك كان إقراره لنسائه أن يقسم لكل واحد منهن في الخضر فلما كان السفر كان
منزله يضيق فيها الخروج بكلهن فأقرع بينهم فأتين خرج سهمها خرج بها معه وسقط حق غيرها في غيبته
بها فإذا حضر عاد للقسم لغيرها ولم يحسب عليها أيام سفرها وكذلك قسم خير فكان أربعة أنجاسها لمن
حضر ثم أقرع فأخرج سهمه على جزء مجتمع كان له بكمالها وانقطع منه حق غيره وانقطع حقه عن غيره
(أخبرنا) ابن عيينة عن اسماعيل بن أمية عن يزيد بن يزيد بن جابر عن مكحول عن ابن المسيب أن امرأة
أعتقت ستة مملوكين لها عند الموت ليس لها مال غيرهم فأقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم فأعتق اثنين
وأرق أربعة أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن رجل عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رجلا من
الأنصار ما قال أوصى عنده مائة فأعتق ستة مملوكين ليس له شيء غيرهم وما قال أعتق عنده مائة ستة
مملوكين ليس له مال غيرهم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال فيه قولاً شديداً ثم دعاهم فخرأهم
ثلاثة أجزاء فأقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة (أخبرنا) مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال من أعتق شركاً له في عبد فذكر الحديث (أخبرنا) ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب
عن أبي الزناد أن عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه قضى في رجل أوصى بعق رقيقه وفيهم الكبير
والصغير فاستشار عمر رجلاً منهم خارجة بن زيد بن ثابت فأقرع بينهم قال أبو الزناد وحدثني رجل عن
الحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم أقرع بينهم (أخبرنا) مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال من أعتق شركاً له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العبد فأعطى شركاؤه
حصصهم وعتق عليه العبد والافقد عتق منه ما عتق (قال الربيع) أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن
عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا كان العبد بين
اثنين فأعتق أحدهما نصيبه فإن كان موسراً فإنه يقوم عليه بأعلى القيمة ويعتق وربما قال قيمة لا وكس فيها
ولا شطط (أخبرنا) ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن أبي الزناد أن رجلاً أعتق ثلث رقيقه فأقرع بينهم
أبان بن عثمان (أخبرنا) مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن رجلاً في زمان أبان بن عثمان أعتق رقيقاً
له جميعاً لم يكن له مال غيرهم فأمر أبان بن عثمان بذلك الرقيق فقسموه أثلاثاً ثم أسهم بينهم على أيهم
خرج سهم الميت فاعتق فخرج سهمهم على أحد الأثلاث فعتق قال مالك ذلك أحسن ما سمعت (قال
الشافعي) وبهذا كله أخذنا حديث القرعة عن عمران بن حصين وابن المسيب موافق قول ابن عمر في العتق
لا يخلو لفرق في شيء حكى فيه ما ولا في واحد منهما وذلك أن المعتق أعتق رقيقه عند الموت ولا مال له غيرهم
إن كان أعتقهم عتق بنات في حياته فهكذا فيما أرى الحديث فقد دلت السنة على معاني منها أن عتق
البنات عند الموت إذا لم يصح المرء قبل موت فهو وصية كعتقه بعد الموت فلما أقرع النبي صلى الله عليه
وسلم بينهم فأعتق الثلث وأرق الثلثين استمد للناس على أن المعتق ماله وماله غيره فأجاز النبي صلى الله عليه
وسلم ماله ورد مال غيره كالأول كان الرقيق لرجل فباع ثلثهم أو وهبه فقسمناهم ثم أقرعنا فأعطينا المشتري إذا
رضي الثلث بحصصهم أو الموهوب له الثلث والشريك الثلثين بالقرعة إذا خرج سهم المشتري أو الموهوب كان
له ما خرج عليه سهمه وما بقي لشريكه فكان العتق إذا كان فيما تخرى خروجاً من ماله كما كانت الهبة والبيع
نحروجاً من ماله فكان سبيلهم إذا اشتروا ففهم القسم (قال) ولو صح المعتق من مرضه عتقوا كلهم حين صار
مالاً كالميت غير ممنوع منهم وذلك مرض لا يدري أي موت منه أو يعيش وكذلك لو مات وهم يخرجون من ثمنه
عتقوا كلهم فإسماوات وأعتق ثلثهم وأرق الثلثين كان مثل معنى حديث ابن عمر لا يخلو لفرق وذلك أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شقصاً له في عبد وكان له مال يبلغ قيمة العبد قوم عليه قيمة العبد فأعطى شركاؤه
حصصهم وعتق عليه العبد والافقد عتق منه ما عتق فإذا كان المعتق الشقص له في العبد إذا كان موسراً

زعت أن الناس كلهم
تركوا القول بحديث
رسول الله في المصراة
وزعت على لسانك أنه
لا يجوز لك ما قلت ولم
يحصل في يدك من
الناس أحد تسميه غير
صاحبك وأصحابه (قال
الشافعي) وقلت له
وهل وجدت لرسول
الله حديثا يشبه أهل
الحديث يخالفه عامة
الفقهاء إلا حديث
لرسول الله مثله قال
كنت أرى هذا قلت فقد
علمت الآن أن هذا ليس
هكذا قال وكنت أرى
حديث جابر أن معاذا
كان يصلي مع النبي العتمة
ثم يأتي بنى سلمة فيصلي
بعومه العتمة هي له نافذة
ولهم فريضة فوجدنا
أصحابكم المسكين عطاء
وأصحابه يقولون به
وجدنا وهب بن منبه
والحسن وأبا رجاء
الطاردي وبعض مفتي
أهل زماننا يقولون به
قلت وغير من سميت قال
أجل وفي هؤلاء ما دل
على أن الناس لم يجمعوا
على تركه قلت له ولقد
جهدت منذ لقيتك
وجهدنا أن نجد حديثا
وأحدا يشبه أهل
الحديث خالفه العامة

قد دفع العوض من ماله إلى شريكه عتق عليه وإذا لم يدفع العوض عتق منه ما عتق وكان المالك الشريك معه
على ملكه وكل واحد من الحدين موافق لصاحبه إذا أعسر المعتق لم يخرج من يد شريكه ماله بلا عوض
بأخذه وإذا أسير المعتق تم العتق وكان لشريكه العوض فأعطى مثل ما خرج منه وتم العتق وكل واحد من
الحدين يبطل الاستسعاء بكل حال ويتفقان في ثلاثة معان إبطال الاستسعاء وثبوت الرق بعد العتق في
حال عسرة المعتق ونفاذ العتق إن كان المعتق موسرا ثم ينفر حديث عمران بن حصين وابن المسيب بمعينين
أحدهما أن عتق التات عند الموت إذا أصبح صاحبه وصية وأن الوصية تجوز لغير القرابة وذلك أن المالك
ليس بأب ذى قرابة للمعتق والمعتق عربي والمالك عجم وهذا يدل على خلاف ما قال بعض أهل العلم أن قول الله
تبارك وتعالى الوصية للوالدين والأقربين منسوخة بالمرارث والآخرون الوصايا إذا جاوزها الثلث ردت
إلى الثلث وهذا الحق في أن لا يجاوز بالوصايا الثلث وذلك أنه لا شيء رجل أن يقول إنما أسار رسول الله صلى الله
عليه وسلم على سعد ولم يعلم أنه لا يجوز له أن يوصي بأكثر من الثلث وفي هذا حجة لنا على من زعم أن من لم يدع
وارثا يعرف أو وصى بحاله كاه حديث عمران بن حصين يدل على نجسة معان وحديث نافع يدل على ثلاثة
كأهنا حديث عمران

(باب القرعة في المالك وغيرهم)

(قال الشافعي رضي الله عنه) كانت قرعة العرب قد احيوا بها من انحوتة مستوية ثم يضعون على كل قدح منها
علامة رجل ثم يحركونها ثم يقضون بها على جزء معلوم فأهم خرج سهمه عليه كان له (قال) وأحب القرعة
إلى وأبعد هامن أن يقدر المقرع فيها على الحيف فيما أرى أن يقطع رقعا أصغارا مستوية فيكتب في كل رقعة
اسم ذى السهم حتى يستوفى أسماءهم ثم يجعل في بندق طين مستوية لا تفاوت بينها فإن لم يقدر على ذلك إلا
بوزن وزنت ثم تستجف قليلا ثم تاتي في ثوب رجل لم يحضر الكذب ولا ادخالها في البنادق ويغطي عليها ثوب ثم
يقال أدخل يدك فأخرج بندقه فإذا أخرجها فضت وقرأ اسم صاحبها ثم دفع إليه الجزء الذي أقرع عليه ثم
يقال أقرع على السهم الذي يليه ثم هكذا ما بقي من السهمان حتى ينفذ وهكذا في الرقيق وغيره سواء وإذا
مات ميت وترك رقيقا قد أعنتهم كلهم أو اقتسر بعته على الثلث أو أعتق ثلثهم ولا مال له غيرهم وقيمتهم سواء
جزوا ثلاثة أجزاء فكتب سهم العتق في واحد وسهم الرق في اثنين ثم أمر الذي يخرج السهم فقبيل أخرج
على هذا الجزء ويعرف الذي يخرج عليه فان خرج سهم العتق عتق الجزء الذي أمر أن يخرج عليه وبقي
الجزء الآخران فإن أراد الورثة أن يقرع بينهم فكانا اثنين كتبنا اسميهما ثم قلنا أخرج على هؤلاء فأهم
خرج سهمه فهو له والباقي للثاني فإن كان ورثته اثنين كتبنا اسميهما فأهم ما خرج سهمه على الرقيق أخذ
جزأه الذي خرج عليه وإن كانوا أكثر وكانت سقوفهم مختلفة أخذنا الثلثين الذين بقيار رقيقين واستأنفنا
قسمهم ثم أقرعنا بينهم قرعة جديدة مستأنفة وإن خرج سهم الرق أو لأعلى جزء رقوا ثم قيل أخرج وإن خرج
سهم العتق على الجزء الثاني عتقوا ورق الثالث وإن خرج سهم الرق على الجزء الثاني عتق الجزء الثالث وإن
اختلفت قيمتهم جهد قاسمهم على تعديلهم فضم القليل الثمن إلى الكثير الثمن حتى يعتدوا فإن لم يعتدوا لتفاوت
قيمهم فكانوا ستة ممالك قيمة واحد منهم مائة وقيمة اثنين مائة وقيمة ثلاثة مائة جعل الواحد جزأ والاثني جزأ
والثلاثة جزأ ثم أقرع بينهم فان خرج سهم الواحد منهم في العتق عتق وكذلك ان خرج سهم الاثنين أو الثلاثة
وانما التعديل بينهم بالقيم استوت قيمتهم وأختلفت وإن كان الواحد قيمته مائتين والاثنتان قيمتهما مائتين
والثلاثة قيمتهما مائتين فخرج سهم الواحد عتق منه الثلث من جميع المال وذلك نصف العبد
وبقي نصفه والجزءان رقيقا فان خرج العتق على الاثنين عتقا ثم أعيدت القرعة فأقرع بين الواحد والثلاثة

فما وجدنا الا أن

يخالفوه الى حديث رسول الله فذكر حديثا قلت أنابت هو قال لا فقلت ما لا يثبت مثله فليس بحجة لا حدولا عليه قال فكيف نرد صاعا من تمر ولا نرد عن اللبن قلت أنبت هذا عن النبي قال نعم قلت وما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس فيه الا التسليم فقولك وقول غيره فيه لم وكيف خطأ قال بعض من حضره نعم قلت فذع كيف اذا قررت أنها خطأ في موضع فلا تضعها الموضع الذي هي فيه خطأ قال بعض من حضره وكيف كانت خطأ قلت ان الله تعبد خلقه في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم بما شاء لا يعقب لحكمه فعلى الناس اتباع ما أمر به وليس لهم فيه الا التسليم وكيف انما تكون في قول الآدميين الذين يكون قولهم تبعا لا متبوعا ولو جاز في القول الا لازم كيف حتى يحصل على قياس أو فطنة عقل لم يكن للقول غاية ينتهي اليها واذا لم يكن له غاية ينتهي اليها

بدأ تجزئتهم أثلاثا فأخرج سهمهم بالعق عتق منه ما بقي من الثلث وورق ما بقي منه ومن غيره وان بقي من الثلث شيء يسير فخرج سهم العق على الواحد عتق منه ما بقي من حصه العق وان خرج على اثنين أو ثلاثة وكانوا لا يخرجون معاجزا أو ثلاثة أجزاء ثم أفرع بينهم فأخرج عليهم سهم العق عتق كله فان خرج سهم العق على الواحد عتق كله أو ما حل ما بقي من العق منه فان عتق كله وفضل فضل أفرع بين الذين بقوا معه في جزئه لان العق قد صار فيهم دون غيرهم حتى يستكمل الثلث ولا يخرج القرعة أبدا من سهم الذين خرج لهم سهم العق أولا حتى تكمل فيهم الحرية فان عتق واحد منهم ثم أفرع بين من بقي فخرجت القرعة على اثنين أفرع بينهما أيضا فإما مخرج سهمهم في العق عتق أو عتق منه ما حل الثلث فان عتق كله وبقي من الثلث شيء عتق ما حل الثلث من الباقي منهما واذا كانوا ثلاثة أجزاء مختلفي القيم فأفرع بينهم فخرج سهم القرعة على جزء منهم ولهم عدد لا يحتملهم الثلث أفرع بين الجزء الذي خرج عليهم سهم العق فاعتق من خرج سهمهم منهم فان بقي من العق شيء أفرع بين من بقي من الجزء خاصة لان الجزء من الاثنين عادر قيقا ولا يخرج القرعة من الجزء الذي خرج له أولا سهم العق حتى يستوظف الثلث أو يفضل فضل من العق فيكون الجزء ان الباقيان فيه سواء تبندأ القرعة بينهم فيجزون أثلاثا فان لم يكن الباقيون رقيقا الا اثنين أفرع بينهم فأخرج لهم سهم العق عتق منه بقدر ما بقي من العق وأرق ما بقي ولا تبندأ القرعة بينهم أبدا الا على تجزئة ثلاثة أجزاء ما أمكن ذلك وان كان المعتقان اثنين لا مال له غيرهما فهذا لا يمكن فيه ما التجزئة فيخرج بينهم فأخرج سهم العق عتق منه ما حل ثلث المال فان خرج على فليس القيمة فاعتق كله وبقي من الثلث شيء عتق من الباقي ما بقي من الثلث ورق ما بقي منه وان كانوا ثمانية قيمتهم سواء فقيمهم قولان أحدهما أن يجعلوا أربعة أسهم ثم يقرع بينهم فان خرج سهم الواحد والاثنين عتق ثم جرى الباقيون كذلك فأعيد فيهم القرعة فأخرج سهمهم عتق منه ما حل الثلث فان خرج سهم اثنين ولا يحتملهم الثلث أفرع بينهم فأخرج لهم سهم العق عتق ورقي الباقي فان عتق وبقي من الثلث شيء عتق من الباقي بقدر ما حل الثلث منه وكان ما بقي رقيقا ومن قال هذا القول أشبه أن يقول كانت قيم الذين جزأهم النبي صلى الله عليه وسلم سواء لانه لا يعق اثنين وورق أربعة والا لكان الثلث كاملا لا زيادة فيه ولا نقص وان كانوا سبعة جعلهم سبعة أسهم ثم أفرع بينهم حتى يستكمل الثلث والقول الثاني أن يجزئهم ثلاثة أجزاء فان كانوا سبعة قيمهم سواء ضم الواحد الى اثنين منهم فان خرج له سهم العق أفرع بينهم فاعتق من خرجت قرعته بكماله وكان ما بقي من العق فبين لم يخرج سهمهم وهذا القول أصح وأشبه بمعنى السنة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم جزأهم ثلاثة أجزاء وهذا القول موافق للحديث اختلفت قيمهم أو لم تختلف وذلك أني جعلت لكل واحد منهم حصه من القرعة فاذا صارت على الثلاثة أعدت عليهم القرعة فان وقعت على الاثنين عتقا واستأنفت القرعة على الخمسة الباقيين من السبعة اختلفت قيمهم أو اتفقت وكذلك ان كانوا ثمانية أو أكثر ولا يجوز عندى أبدا أن يقرع بين الرقيق قولوا أو أكثر أو حتى اذا اعتدت قيمهم فهو كما أفرع بينهم على ثلاثة أسهم وقد كان يمكن فهم كانت قيمهم سواء أو مختلفة أن يقرع بينهم على ستة أسهم كما يقرع بين الورثة فاذا خرج سهم واحد أعقبه ثم أعاد القرعة على من بقي حتى يستوظف الثلث وكان ذلك أحب الى الرقيق لانه ان يقرع على الخمسة الباقيين مرتين أحب اليهم من أن يقرع بينهم مرة وقرعة مرتين وثلاث لا ضرر فيها على الورثة لانه لا يخرج في مرة ولا مرتين ولا ثلاث الا الثلث فلما أفرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم على ثلاثة أسهم لم يجز أن يقرع بينهم الا على ثلاثة أسهم وان اختلفت قيمهم وعدددهم والله تعالى أعلم ولو جاز اذا اختلفت قيمهم جاز اذا اتفقت قيمهم أن يقرع بينهم على قدر عدد الرقيق كما يقرع على قدر عدد الورثة ولكن القرعة بين الرقيق للعق والورثة للقسمة قد تختلف في موضع وان اتفقت

في غيره فان قال قائل كيف يقسم الرقيق بالقيمة ثم يضم القليل الثمن الى كثيره أفرأيت اذا فعلت هذا في العتق كيف تصنع فيما يقسم بين الورثة قلنا بالقيمة قيل فان اختلفت قيمهم فكان ما بقي منهم متباين القيمة ففي عتق ثمان ألف وعبدين ثمن جسمائهما والورثة رجلان قيل يقرع بينهم فان خرج سهم الاول على الواحد رد على أخيه مائتين وخمسين وان خرج على اثنين أخذ من صاحبه مائتين وخمسين وان قال صاحب ليس عندي أخذ العبدين وكان شر يكفي العبد الذي صار في يده بقدر ما بقي له حتى يستوفي نصف ميراث الميت وذلك أن يكون له ربع العبد ولا يخرج ثلاثة أرباعه وهكذا قيمة كل ما اختلفت أثمانه من أرض وثياب ودار وغير ذلك بين الورثة وفيها قول آخر يصح أن تنظر قيمهم واذا كانت كما وصفت قيل للورثة ان أحببتم أن يقرع على ما وصفنا فأيكم خرج سهمه على كثير الثمن رد ما فيه من فضل القيمة وأيكم خرج على قليل الثمن أخذ ما بقي من القيمة فان رضوا معا بهذا أقرعنا وان لم يرضوا قلنا أتم قوم لكم ما لا يعتدل في القسم فكانكم وورثتم ما لا ينقسم فأنتم على موار يشكم فيه حتى تصطلحوا على ما أحببتم أو تبيعوا فاقسموا الثمن ولا تكررهم على البيع وبهذا أقول فان قيل وكيف لم تقل بالقيمة على الرقيق فاذا خرج سهم الكثير الثمن عتق كله وصار عليه ما بقي ديناً للورثة ان رضى ذلك العبد قيل لا يشبه الرقيق الورثة لان الرقيق لا مال لهم ولو كان لهم مال كان مالكم فلا يجوز أن أخرج عبد ابق فيه نصفه رقيقاً الى الحرية وأحيل عليه وارثاً مال كاله بدين لعله لا يأخذ بأبدان غير رضاه وأما لو خالفت حديث عمران بن حصين وابن عمرو بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم ودخلت في الاستسعاء أخطأت القياس على ما أقسم بين الورثة فان قيل فكيف يخطئه من قال هذا القول قيل انما يقسم على الورثة بالقيمة ويراد عليهم ويرادون برضاهم فاذا أسخطوا أشرك بينهم فيما لا يحتمل القسم وقسم بينهم ما احتله بالقيمة والعبد لأموال لهم يرضون بأن يعطوها ونحن لا نجبر من له حق في ميراث من رقيق ولا غيره أن يأخذ شيئاً أو يعطى معه أو يعطى الارضاء وانما يقسم الرقيق بالقيمة ما اعتدلت القيمة بالقيمة فاذا اختلفت أقرع بينهم ثم أعتق بالقيمة حتى يستوفى الثلث فان كانوا ستة فقيمهم سواء وكان خمسة أسداسهم يخرجون أحزاباً ثلثة أو ثلثة أجزاء وأقرع بينهم فاذا خرج سهم الحر على حر أقرع بينهم حتى يخرج سهم الرق على واحد ويعتق الباقيون والجزآن اللذان لم يخرج عليهما سهم الرق حران وسواء في القرعة الرقيق الذين أعتقهم عتق بتات في مرضه ثم مات والذين أعتقهم بعدموته اذا كان الرقيق معتق عتق بتات معاً أو كانوا معتقين بعد الموت معاً ولو كان له رقيق قد أعتقهم عتق بتات في مرضه وآخرين أعتقهم بعدموته بدئ بالذين أعتقهم عتق التبات حتى لا يبقى منهم أحد فان لم يفضل من الثلث شيء لم يعتق من الذين أعتقهم بعد الموت أحد وسواء كانوا مدبرين أو موصى بعققتهم وان فضل عن المعتقين عتق بتات من الثلث شيء أقرع بين المدبرين والموصى بعققتهم فأعتق من خرج عليه سهم العتق كما وصفت في القرعة قبل هذا وانما سقينا بين المدبرين والموصى بعققتهم أنه كان له في المدبرين الرجوع وأنه لا تجرى فيهم حرية الا بعد موته وخروجهم من الثلث وكانت حال الموصى بعققتهم بأعيانهم والمدبرين حالهم سواء لا يختلفون عندنا لان كل ما يعتق بالموت ويرق ان أحب صاحبه في حياته ولورجع في المدبرين والموصى بعققتهم قبل يموت كان ذلك له

(باب عتق المساليل مع الدين)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه فاذا كان على الميت دين يحيط بماله بيع الرقيق ولا يعتق منهم أحد ولو كان عليه دين يحيط ببعض ماله جزئ الرقيق أجزاء ثم كتب سهم العتق وسهم الرق على قدر الدين عليه فان كان الدين ثلثا كتب الدين سهماً والعتق سهمين ثم أقرع بينهم فأيسم خرج عليه سهم الدين فهو سهم الرق

بمثل القياس ولكن القول قولان قول فرض لا يقال فيه كيف وقول تبع يقال فيه كيف يشبه القول الغاية «قال الربيع» والقول الغاية الكتاب والسنة (قال الشافعي) قلت له هل تعلم في قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم الخراج بالضمان معنى الا اثنين قال ما هما قلت ان الخراج حادث بعمل العبد ولم يكن في ملك البائع ولم يكن له فيه حصه من الثمن فلا يجوز لما كان هكذا في ملك المشتري أن يكون الا للمشتري وانه صلى الله عليه وسلم قضى به للمالك ملكاً صحيحاً (١) قال لا قلت فانك لما فرغت خالفت بعض معناهما معاً قال وأين خالفت قلت زعمت أن خراج العبد والامة وخدمتهما وما ملكا بهبة أو وصية أو كنز وجداه أو غيره من وجوه الملك يكون لسيدته الذي اشتراه ودلس له فيه بالعيب وله رده وخدمته وما ملك العبد بلا خراج

(١) لعله قال نعم الآن يكون في الكلام سقط تأمل

غير الخراج فاذا قيل لك
لم تجعل ذلك له وهو غير
الخراج والخراج يكون
بعمله وما وهب له يكون
بغير عمله ولا يشغله عن
خدمته فقلت لانه حادث
في ملكه ليس بما انعدت
عليه صفقة البيع
وزعت أن ألبان الماشية
وأنتاجها وصوفها وعر
الفصل لا يكون مثل
الخراج لان هذا شيء
منها والخراج ليس من
العبد وتعب العبد
بالخراج أكثر من تعب
الماشية باللين والصوف
والشعر يؤخذ منها
وكلاهما حادث في ملك
المشتري وزعت أن
المشتري اذا كان جارية
فأصاحبها لم يكن له ردها
فقل أو تنقصها الاصابة
قال لا فقل الاصابة
أكثر وأبجد ألف دينار
ركازا فأخذها السيد
وكلاهما حادث في ملكه
فقلت فلم فرقت بينهما
قال لانه وطئ أمته فقلت
أولست أمته حين ردها
قال بلى قلت ولولا انها
أمته لم يأخذ كذا
وجدته قال نعم قلت فما
معنى وطئ أمته وهي
عندنا وعند أمته
حتى ردها قال فروينا
هذا عن علي قلت أثبت

فبإعوان فيوفى ما عليه من دينه وان وقع على جزء وكانوا أكثر من دينه أقرع بينهم بالعتق والرق فأبهم خرج
عليه سهم الرق بيع فيه فان بقي منه شيء جزئ الباقي منهم مع الباقي ثم استوفى بينهم القرعة كأنه لم يترك
غيرهم وان خرج سهم الرق على جزء أقل من دينه بيعوا ثم أعيدت القرعة على من بقي حتى يباع له بقدر دينه
وهكذا ان كان دينه أكثر من الثلث زيد له في سهام الرق والقرعة حتى يستوفي حقه ويبدأ بأبداسهم الرق فان
قال قائل كيف أقرعت بالعتق والرق ثم بعث من خرجت عليه قرعة الرق ولم تعتق من خرجت له قرعة العتق
قيل له ان الدين أولى من العتق فلما كانوا مستوين في العتق والرق لم أميز بينهم الا بالقرعة فاذا خرجت قرعة
الرق برئ من خرجت قرعته بنبوت الرق من العتق فبعته وكان من بقي مستوين في العتق والرق للورثة فأعدت
القرعة بينهم فن خرجت له قرعة العتق وعتق ومن خرجت عليه قرعة الرق فان ترك عبد واحد أعتقه
وعليه دين يبيع منه بقدر الدين ثم عتق ثلث ما بقي منه ورق ثلثه ولو أعتقهم بعد قضاء دينه ولم أعلم عليه
دينا غير الذي قضيت به فأعتقت ثلثهم ثم ظهر عليه دين يحيط بهم رددت عتقهم وبعثهم في الدين عليه وكذلك
أبيع من في يد الورثة منهم وأخذت كل مال في أيديهم اذا أغترقه الدين فان قال قائل كيف ترد الحكم وقد
كان صوابا قلت كان صوابا على الظاهر عندنا فلما صار الظاهر عندنا أن ما حكمنا وألأ به على غير ما حكمنا
به رددناه ولم نرد الظاهر الباطن مغيب وانما ردنا الحكم بالظاهر لظاهر حكم أحق منه ولو كان الذي ظهر عليه
من الدين لا يحيط برقيقه كلهم عدت فأقرعت بينهم قرعة الرق وقرعة العتق وبدأت بقرعة العتق فأبهم خرج
عليه رددت عتقه وبعته أو بعث منه ما يقضي به دين الميت فاذا فعلت حال الحكم في بعض أمرهم كاني كنت
أعتقت اثنين قيمتهما مائة ودفعتهما الى الورثة أو بعة قيمتهما مائتان ثم ثبت على الميت مائة دينار فان كان الوارث
واحدا فاختار اخراج المائة فأخرجها نقص ثلث مال الميت ونقصت من عتق الذين عتقنا ما زاد على الثلث
ثم أقرعت بينهم الرق وسهم العتق فأبهم خرج عليه سهم الرق أرققت منه ما جاوز الثلث وذلك أنهما
عتقا وثلث الميت في الظاهر مائة دينار ثم صار ثلث الميت ستة وثلاثين وثلثي دينار والذين لهم الدين خرج لهم
سهم العتق بأكمله حرا وصار بعض الذي خرج عليه سهم الرق حرا وبعضه مملوكا فاعتقنا منه ما بقي من ثلث مال
الميت وذلك ستة عشر سهما وثلثا سهم من خمسين سهما وان كان الورثة اثنين فصاعدا نقصنا قسم الاربعة
الاسهم وبعناهم منهم حتى يوفى الغريم حقه ثم عدنا بالقرعة في الرق والحريه على الاثنين كما وصفت ثم استأنفنا
القسم بين الورثة على من بقي ممن كان في أيديهم من الرقيق وعلى من بقي من العبيد المعتق بعضهم المرق بعضهم
فقسمناهم قسما مستأنفا بالقيمة وكلما ظهر عليه دين صنعناه له كما وصفت من نقص القسم وغيره في المسئلة
قبل هذا ولولم يظهر عليه دين ولكن استحق أحد العبيد الذين في أيدي الورثة نقصنا القسم وعدنا على
العتق فنقصنا بعضه بالقرعة لان ثلث مال الميت نقص ولو استحق أحد العبيد الذين عتقنا في الآخر حرا
وأقرعنا بين اللذين في أيدي الورثة فأعتقنا من خرجت له قرعة العتق ما بقي من الثلث ونقصنا القسم بينهم
فاستأنفنا جديدا

(باب العتق ثم يظهر للميت مال)

(قال الشافعي) رضى الله عنه ولو أرققتنا لثلثهم وأعتقنا الثلث ثم ظهر له مال يخرجون معافيه من الثلث
أعتقنا من أرققتنا منهم ودفعنا الى الورثة ما لهم كان قبل العتق ودفعنا الى المالك ما اكتسبوا بعد عتق المالك
ايهم وما كان للرقيق المعتق من مال في أيديهم وأيدي غيرهم قبل عتق الميت عتق بيات أو قبل موت المعتق
عتق بتدبير أو وصية فهو للورثة كله كأن الميت تركه ويحسب الرقيق وما أخذ من أيديهم من المال ثم يعتق منهم
ثلث جميع ما ترك الميت فان اكتسب الرقيق المعتقون عتق بيات بعد العتق وقبل القرعة مالا أو وهب

عن علي فقال بعض
من حضره من أهل
الحديث لا قال فروينا
عن عمر بن الخطاب
عشرًا أو نحو من ذلك
قلت أثبت عن عمر قال
بعض من حضره لا
قلت فكيف يحتج بها
لم يثبت وأنت تخالف
عمر لو كان قاله قال
أفليس يقبح أن يرد
بجارية قد وطئها بالملك
قلت أي يقبح لو باعها
قال لا قلت فإذا جعل
له رسول الله صلى الله
عليه وسلم رد العبد
بالعيب والامنة عندنا
وعندك مثل العبد
وأنت ترد الامنة مالم
يطأها فكيف قلت في
الوطء خاصة وهو
لا ينقصها لا يردّها إذا
وطئها من شراء مرة
أو مرتين قال ما انتفع
بها وهو ينفع منها
بما وصفت ويردها معه
قال فمن أصحابنا من
وافقك على أن يرد
الجارية إذا وطئ
إذا كانت ثيبًا والفضل
في نتائج المسألة فقلت
الحجة عليه الحجة عليك

(باب كسب الختام)

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي أخبرنا

لهم أو أرادوه وجه أو الرقيق الموصى بعتقهم بعد الموت بتدبير أو غيره أحصى جميع ما اكتسب كل واحد منهم
ثم نظر إلى ما ترك الميت فإن ترك من المال ما يخرج جميع الرقيق من ثلثه عتقوا كلهم وكان لكل واحد منهم
ما أفادوا كتب لا يحجب من ميراث الميت وإن لم يحجب فكان الرقيق لا يخرجون مع ما من ثلث مال الميت
فأحصى مال كل واحد منهم ووقف ثم حسب قيمة الرقيق والمعتقين وجميع ما ترك الميت فكان الميت ترك
ألفا ورقيقا يسرون ألفا وكان من يعتق من الرقيق ثلثهم وذلك ثلث مال الميت كاملا فأقر غنايتهم فأعتقنا
ثلثهم وخليت بينهم وبين أموالهم لأنها أموال الأحرار وأرقيقنا ثلث الرقيق واستخرجنا ما في
أيديهم مما أفادوا أو كتبوا فكان ما أتوا كتبوا على كل واحد منهم الرقيق ثلثه وأعتق منه ما جلت ما بقي من الثلث
فإذا عتق كله انبغى أن أربيع إليه ماله الذي دفعته إلى الورثة وإذا دفعت ذلك إليه فكان ذلك ينقص مال
الميت حتى لا يخرج من الثلث حصة ماله وقيمة ثم أعتق منه بقدر ما عتق ودفعت إليه من ماله بقدر ما عتق
منه فإن عتق نصفه أعطته نصف ماله أو ثلثه أعطته ثلث ماله فإن موقوف في يديه كله في يومه الذي يفرغ
في نفسه من خدمة ماله وعلى هذا الأصل حساب ما زاد من مال الميت ونقص

(باب كيف قيم الرقيق)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا كان الرقيق أعتقوا عتق بقات في مرض المعتق أو رقيقا أعتقوا
بتدبير أو وصية فبات المديروا والموصى ولم يرفع إلى الحاكم حتى تغيرت قيم الرقيق بزيادة ونقصان فالقول في قيم
الرقيق أنهم يقومون في يوم وقع لهم العتق ولا ينظر إلى زيادتهم ولا نقصانهم بعد ذلك وذلك أن الرقيق الذين
عتقوا عتق بقات كان العتق لهم تاما لو عاش وتاما لو مات فخرجوا من الثلث وواقع على حاجتهم عما يردون بأن
لا يدع الميت ما لا يخرجون به فيردون أو يرد منهم من ردوا ذاتهم عتق بعضهم ورقي بعض فأنما أعتقوا بالعق
المتقدم في حياة المعتق لأن أيهم يعتق بالحكم بالقرعة لأن الحكم بالقرعة حكم مستأنف كانهم عتقوا يومئذ ولا
أن القرعة أوقعت لمعتق عتقا لم يكن له ولا زادته مالم يستوجب انما فرقت بين العتق والرق فأما ما زاد في شيء
بأمر لم يكن فلا ولكنه تمييز بين من يرق ويعتق من وقع له العتق بالقول المتقدم فإذا كان هذا هكذا انبغى أن
تكون القيمة يوم يقع العتق لا يوم يقع الحكم وأما المدبرون والمعتقون بوصية فقيمهم يوم يموت الميت لأنه
وقع لهم يومئذ ومن قال هذا القول انبغى أن يقول إن كان المعتقون أماء أو كان فيهم أماء خيالي قومهم جبال
فإن استأخرت قيمتهن إلى أن يلدن فقيمتهن جبال وأيتهن عتقت فوَلدَها حرمها لانهن لما رُفعت لهن القرعة
وهي حامل فكان حكم حملها حكمها يعتق بعتقها ويرق برقيها ولو كان زانها قبل العتق كان حكمه غير حكمها
وهكذا كل من رقي منهن رقي معها ولدها لا حكم للولد إلا حكم أمهاتهم ولو ولدت بعد العتق وقبل القرعة ثم
عتقت كان ولدها أحرارا مثلها ولو ولدت قبل عتق عتق بقات كان ولدها كغيره من رقيق سيدها وما كان
في أيدي هؤلاء الرقيق المعتقين عتق بقات عند الموت والمعتقين بعد الموت من مال قبل أن يقع العتق على
المعتقين فهو كله مال تركه الميت فيؤخذ فيكون ميراثا كما ترك من مال سواه وكذلك أورش كل جناية بجنيت
على أحد منهم قبل وقوع العتق (٣) وإن لم يوجد إلا بعد العتق وكل ما وُهب لهم أو صار لهم من أجرة وهو جارياً
وغير ذلك فكله مال من مال الميت لأنه وجب قبل وقوع العتق لهم وهم رقيق ومال الرقيق مال له ولو زوج
أمة منهم عتقها لم يدخل بها الزوج حتى أعتقها والمائة السنية إذا دخل بها أو مات عنها والمائة وحيث
بالعقد كاملة وهي مائة إلا أن يطلق فيكون له أن يرجع بنصف المائة ويكون الخيرون السنية (قال)
وما أفاد الغيب من المعتقون والأماء بعد وقوع العتق من كسب وهبة وأرش جناية وغير ذلك وقف ومنعوه

(٣) قوله وإن لم يوجد الخ لعله دون مالم يوجد الخ نظر ركنه معصية

سفيان بن عيينة عن
 الزهري عن حرام بن
 سعد بن محبصة أن
 محبصة سأل النبي صلى
 الله عليه وسلم عن كسب
 الجاهل فنهاه عنه فلم يزل
 يكلمه حتى قال له
 أطعمه رقيقاً وأعلمه
 ناضجاً ، أخبرنا
 مالك عن الزهري
 عن ابن شهاب عن حرام
 ابن سعد عن أبيه أنه
 استأذن النبي صلى الله
 عليه وسلم في إجارة الجاهل
 فنهاه عنها فلم يزل يسأله
 ويستأذنه حتى قال له
 أعلفها ناضجاً ورقيقاً
 ، حدثنا الربيع
 قال أخبرنا الشافعي
 أخبرنا مالك عن جيد
 عن أنس قال حججهم أبو
 طيبة رسول الله فأمره
 بصاع من تمر وأمر أهله
 أن يحففوا عنه من
 خراجه ، وأخبرنا
 عبد الوهاب بن عبد
 المجيد عن جيد عن
 أنس أنه قيل له احتججهم
 رسول الله قال نعم حججه
 أبو طيبة فأعطاه صاعين
 وأمر مواليه أن يحففوا
 عنه من ضريته وقال
 إن أمثل ما دأبتم
 به الجاهل والقسط
 البصري لبصيانكم من
 العذرة ولا تعذبوهم

فإن خرجوا من الثلث فهم أحرار وأموالهم التي كسبوا أو أفادوا أو صارت لهم بأي وجه ما كان أموال
 أحرار لم يملكها الميت قط فيدفع إلى كل واحد منهم ماله وإن لم يخرجوا كله من الثلث أقرع بينهم فأيهم
 وقعت له الحرية عتق وصير إليه ماله الذي صار له بعد وقوع الحرية بالكلام به في عتق البتات أو موت المعتق
 بموته وصار من معد رقيقاً فأخذ ما في أيديهم من الأموال وما وجب لهم من أرض الجنابة ومهر المنكوحة
 وغيرهما ملكوه فإذا أخذ فقد زاد مال الميت وإذا زاد مال الميت وجب علينا أن نعتق ما حل ثلث الزيادة
 من الرقيق فعلياً نقض قسم الرقيق الذين قسمناهم بين الورثة والأقارب بينهم فأيهم خرج عليه سهم العتق
 أعتقناه وما حل ما بقي من ثلث مال الميت وصار ما بقي من الرقيق وما بقي من أحدهم إن عتق بعضه ماله
 فإن أراد الورثة أن يقتسموها أعدنا قسمتهم مستقبلاً كانوا وجدنا مال الميت زاد ما في أيدي العبيد والأماء
 الذين خرج عليهم الرق ألفاً وما تيسر فكان ثلث مال الميت منها أربع مائة دينار وقية الرقيق الذين أعتقهم
 الميت ألفاً فصار لهم من العتق الجمان على معنى ذلك أن أقرع بينهم فإن خرج سهم العتق من الرقيق
 على واحد قيمته أربع مائة ولم يكن كسب شيئاً أخذ من يده عتق ورق من بقي وضح المعنى فإن خرج سهم
 العتق على واحد قيمته أربع مائة أو وقعنا له العتق وإذا نظرنا فخذنا من ماله شيئاً كان علاناً أن زده
 عليه فكاننا أخذنا من كسبه أربع مائة وإذا أردنا ردها عليه وجدنا مال الميت ينقص فينقص عتقهم فنقف
 الأربعة مائة ونعتق منه ثلث ثمانية فيكون ثلثه أربع مائة ثم يزيد في العتق
 بقدر ثلثي أربع مائة فإذا تم زدناه في العتق شيئاً ثم ردناه عليه من ذلك بقدره حتى يصير إليه من كسبه
 وماله بقدر ما يعتق منه إن عتق ثلاثة أرباعه صيرنا إليه ثلاثة أرباع ماله ثم ردنا ما بقي من كسبه ميراثاً
 للوارث وهذا من الدور وأصل هذا أن ننظر أبداً إلى الرقيق إذا عجز ثلث مال الميت فأعتقت نصفهم بالقرعة
 ثم زاد مال الميت بأي وجه ما كان فأحب ثلث الزيادة ثم أعتق من بقي من الرقيق المعتقين بقدر ما زاد
 مال الميت

(باب تبدئة بعض الرقيق على بعض في العتق في الحياة)

(قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه ولو أن رجلاً قال في مرضه غلامي هذا حر لوجه الله ثم قال بعد وغلامي
 هذا حر ثم قال بعد لا آخر ذلك وليس له مال غيرهم وقفنا أمرهم فإن مات أعتقنا الأول فإن كان الثلث كاملاً
 عتق كله وإن كان أكثر من الثلث عتق منه ما حل الثلث دون ما بقي والعبدان معه وإن كان أقل من الثلث
 عتق كله وعتق من الثاني ما حل الثلث فإن خرج الثاني من الثلث فهو حر كله وإن خرج من الثلث وبقي
 فضل في الثلث عتق الفضل من الثالث ولو كانوا أربعة فأكثر والمسئلة بحالها كان القول كما وصفت فإن
 قال معهم وأعتقوا الرابع وصية أو أدامت أو كان الرابع مديراً كان القول فيها كما وصفت وبدئ عتق البتات
 لأنه وقع في الحياة على كل عتق بعد الموت بتدبير أو وصية والتدبير وصية لأن له أن يرجع فيه ما كان حيوانه
 لا يقع إلا بعد الموت وإن فضل عن ثلثه فضل عن الذين أعتقهم عتق ببتات عتق من المدبر أو من أوصى بعتقه
 ما حل الثلث ورق ما بقي وكذلك لو قال سالم حر وغانم حر وزيد حر وقفنا عتقهم فإذا مات بدأنا بسلام لأن
 الحرية قد كانت وقعت له قبل غانم إن عاش فإن فضل فضل عتق غانم فإن فضل فضل عتق زيداً وما حل الثلث
 منه وإذا بدئ عتق بعضهم على بعض عتق البتات كان كما وصفت لك لا قرعة إذا كان تبدئة لأن عتق كل واحد
 منهم يقع بالكال على معنى أن عاش المعتق أو يخرج المعتق من الثلث إن مات المعتق وما جنى على الرقيق بعد
 وقوع العتق وقبل القرعة من جنابة قهبي موقوفة حتى يقرع بينهم فأيهم خرج سهمه كان حراً وكانت الجنابة
 عليه كالجنابة على الحر وموقوفة وما أصاب في تلك الحال من خد فإذا خرج سهمه حذفيه حذال أحرار فإذا

بالغز أخبرنا عبد الوهاب النخعي عن أنس بن سيرين عن ابن عباس، أخبرنا سفيان عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس قال احتجج رسول الله وقال للحجاء أشبكموه (قال الشافعي) ليس في شيء من هذه الأحاديث مختلف ولا ناسخ ولا منسوخ فهم قد أخبرونا أنه قد أُرخص لمحيصة أن يعلفه ناضجه ويطعمه رقيقه ولو كان حراما لم يجز رسول الله والله أعلم لمحيصة أن يملك حراما ولا يعلفه ناضجه ولا يطعمه رقيقه ورقيقه ممن عليه فرض الحلال والحرام ولم يعط رسول حجما على الحماة أجرا إلا لأنه لا يعطى إلا ما يحل له أن يعطيه وما يحل للمالكه ملكه حل له ولأن أطعمه إياه أكله قال فإن قال قائل فما معنى نهى رسول الله وأخاصه في أن يطعمه الناضح والرقيق قيل لا معنى له إلا واحد وهو أن من المكاسب دنيا وحسنا فكان كسب الحجام دنيا فأحب له تنزيه نفسه عن الدناءة لكثرة المكاسب التي

شهد في تلك الحال وقت شهادته فإذا عتق جازت وما ورث في تلك الحال وقف فإذا خرج سهمه فكل الحر لا يختلف أحكامه ويجرى الولاء ويرث ويورث لما وصفت من أن الحرية وقعت بالقول المتقدم في عتق البنات والقول المتقدم في موت المعتق في التدبير وعتق الوصية وهكذا إن جنوا وقت جنائهم فأبهم عتق عقلت عنه عاقلته من قرابته فإن لم يحتملوا أو ألباه وأبهم رق جنائته جنائية عبد بخير سيده من أن يفديه أو يباع منه في الجنائية ما تؤدي به أو تأتي على جميع ثمنه (قال) ولو كان الجاني بعض هؤلاء المعتقين فعتق بالقرعة نصفه قيل لما لك أن شئت فأفقد النصف الذي تملك بنصف أرش الجنائية تاما ولا يبيع عليك ما تملك منه حتى تؤدي نصف جميع الجنائية فإن كان في نصفه فضل عن نصف الجنائية يبيع بقدر نصف الجنائية إلا أن تشاء أن يباع كله ويرد عليك الفضل من ثمنه وكان ما بقي من نصف الجنائية في مال إن اكتسبه في يومه الذي يكون فيه لنفسه يؤخذ منه الفضل عن مصلحته في نفقته وكسوته وما بقي دين عليه متى عتق أتبع به فإن أعتق ثلاثة مماليل ليس له مال غيرهم ومات فلم يقرع بينهم حتى مات منهم واحد أو اثنان أقرع على الموت والاحياء فإن خرج سهم الحى خراعتق وأعطى كل مال أفاده من يوم تكلم سيده بالعتق وكان المبتان رقيقين إن كانت قيمتهما سواء فإن كان للمبتين مال أحصى فكان مازكا ألفا كسباها بعد كلام السيد بالعتق كل واحد منهما خمسمائة فإذا مال الميت فأقرعنا بينهما فخرج سهم الحرية على أحدهما فحسبنا كم يعتق منه بملك الخمسمائة التي كانت للمستفيد كأنه قيمة خمسمائة فوجدناه ثلثه ثم نظرنا إلى الخمسمائة الدرهم التي كسبها بعد عتق سيده فأعطيناه ثلثها وهو مائة وستة وستون وثلثا درهم وبقي ثلثاها وهو ثلثا ثمانية وثلاثون وثلث فرزناه في مال الميت فكان إذا زدناه في العتق رجع علينا بفضل ما أخذنا من ماله فانتقصناه من العتق (قال) أبو يعقوب يقدّر ذلك على أن يعتق منه ما يكون له من ماله بقدر ما عتق منه غير محسوب ذلك من مال الميت لأن ذلك إنما يحسبه نصيب حر فهو له دون السيد (قال الشافعي) وقال بعض من ينسب إلى العلم في الرقيق يعتقون فلا يحل لهم الثلث يقولون يوم يقرع بينهم ولا أنظر إلى قيمهم يوم يكون العتق لأن العتق إنما يقع بالقرعة كأنه ذهب إلى أنه إذا لم يدر أيهم عتق ولا أيهم رق وليست في واحد منهم حرية تامة إنما تتم بالقرعة (قال الشافعي) ومن مات منهم لم يعتق ومات رقيقا وأخذ ماله ورثة سيده فأقرع بين الاحياء كأنه لم يدع رقيقا غيرهم (قال الشافعي) وإذا كان العبد بين ثلاثة فأعتق أحدهم نصيبه منه وهو موسر ففرضا قولان أحدهما أنه يوقف عتقه وإن وجد له مال يبلغ قيمته دفع إلى شريكه من ماله أحب أو كره قيمته وبأن عتقه بالدفع (قال) وسواء في العتق العبد والامة والمرتفع والمتضع من الرقيق والكافر والمسلم لا افتراق في ذلك ومن قال هذا القول انبغى أن يقول لما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فممن أعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ قيمة العبد قوم عليه قيمة عدل فأعطى شركاء حصصهم وعتق عليه العبد ولا فقد عتق منه ما عتق فممن في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يعتق بالقول إذا كان له مال والقيمة في ماله وإن لم يرش شركاؤه بالعتق استدللنا على أن عتقه إذا كان ذاملا ودفعت قيمته إخراجا له من أيدي مالكيه معه أحبوا أو كرهوا فإذا كان هذا هكذا وقع العتق والولاء ثابت للعتق والغرم لازم له في قيمة ملك شركائه من العبد فإذا كان هذا هكذا فلو أعتق واحد من شركائه أو كلهم بعد ما يقع عليه عتقه بالقول لم يقع عليه لأنه خارج عن ملكه تام العتق على المعنى الذي وصفت من دفع الثمن ويقال لك الثمن فإن شئت فخذ وإن شئت فدعه والولاء للذين سبقا بالعتق ولو أعتق جميعا معا لزمتهم بالعتق وكان الولاء لهم ما والغرم لشريك إن كان معهما عليه ما سواء فأما إذا تقدم أحد المعتقين من موسر فالعتق تام والولاء له وما كان من عتق بعده فليس بجائر وهو عتق ما لا يملك وإن كان أحد شركائه غائبا تم العتق ووقف حقه له حتى يقدم أو يוכל من يقبضه فإن أقام الغائب البينة أنه أعتقه في وقت قبل الوقت الذي أعتقه الحاضر وكان هو موسر فهو حر وله ولأولاده وبطل عتق الحاضر لأنه أعتق حرا وإن كان معسرا

هي أجل فلما زاد فيه
أمره أن يعلفه ناضحه
ويطعمه رقيقه تنزيها
له لا تحريم عليه (قال
الشافعي) رضى الله
عنه وقدرى أن رجلا
ذا قرابة لعمان قدم
عليه فسأله عن معاشه
فذكر له غسلة حمام
وكسب حمام أو حمامين
فقال ان كسبتك لو سخر
أو قال لذيء أو قال لدنس
أو كلمة تشبه ذلك

(باب الدعوى والبيئات)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مسلم بن خالد
عن ابن جريح عن ابن أبي
مليكة عن ابن عباس
أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال البينة
على المدعى (قال
الشافعي) وأحسبه
ولا بئنه قال واليمين على
المدعى عليه * أخبرنا
عبد الله بن الحرث عن
سيف بن سليمان عن قيس
ابن سعد عن عمرو بن
ديار عن ابن عباس أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قضى باليمين مع
الشاهد قال عمرو في
الاموال * حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا

عتق نصيبه منه وله ولاؤد وعتق الباقي على الحاضر وضمن لنسبه قيمته ولو أعتقه واحد ثم آخر وقف
العتق منهما فان كان الأول موسرا دفع ثمنه وعتق عليه وكان عتق الآخر باطلا وان كان معسرا عتق على
الثاني نصيبه فان كان موسرا عتق عليه نصيب صاحبه وأعطاه قيمته وكان الولاء بينهما على قدر ما أعتق
لأول الثلث ولآخر الثلث لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذبح على الذي يعتق نصيبه في عبدان
يعتق عليه كله إذا كان موسرا مدفوعا من ماله إلى شركائه قضى على المعتق الآخر بذلك والقضاء بقليل الغرم إذا
أعتق أولى من القضاء بكثيره أو في مثل معناه وفي قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله فكان له مال يبلغ
قيمة العبد قوم عليه دلالتان أحدهما أن على المرء إذا فعل فعلا يوجب غيره إخراج شيء من ماله أن يخرج منه
لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل إلا أن يكون لا مال له غير قيمة العبد فأما في مال الناس فهذا صحيح وقد
يحتمل أن يقاس عليه ما جحد الله من ماله ويحتمل أن يفرق بينه والقول الثاني أني أنظر إلى المعتق شركاله
في عبد فإذا كان حينئذ موسرا ثم قوم عليه بعد ما أعسر كان حرا وأتبع بما ضمن منه ولم ألحق إلى تغيير
حاله انما أنظر إلى الحال التي وقع عليه فيها الحكم فان كان ممن ضمن ضمن وهذا القول الذي يصح فيه القياس
ولو أعتق عبدا قيمته ألف ولم نجده حين أعتق إلا مائة أعتقنا منه خمس النصف فعتق نصفه وعشره وكان ما بقي
منه رقيقا وهكذا كلما قصر عن مبلغ قيمة شريكه عتق منه بقدر ما وجد للمعتق ورق ما بقي منه مما لم يحتمله
ماله ولو أعتق رجل شقصا من عبد في صحته ثم مات قبل يقوم عليه قوم عليه في جميع ماله إذا كان العتق
وهو موسرا لا يخرج من ماله لأنه واجب عليه بأن يكون موسرا أو جحد المال يدفع يوم أعتق ولا يمنع الموت
من حق لزمه في الصحة كما لا يخفى جناية ثم مات لم ينعه الموت من أن يحكم بها في ماله أو على عاقلة وسواء آخر ذلك
أو قدم وكذلك لو كان العبد له خالصا فاعتق بعضه ثم مات كان حرا كله بالقول المتقدم منه ولو لم يدع ما لغيره
لأن العتق وقع في الصحة وهو غير مجبور عن ماله ومتى أعتق شركاله في عبد وكان له مال يعتق منه قوم عليه
يومئذ ودفع إليه قيمته وعتق كله فان أعتقه ولا مال له فالعبد رقيق ويعتق منه ما ملك المعتق وان أيسر
بعد ذلك لم يقوم عليه وسواء أيسر بعد الحكم أو قبله انما أنظر إلى الحال التي يعتق بها فان كان موسرا دفعا
عتق في قول من يرى العتق انما يقع باليسر والدفع ويعتق في قول من يرى العتق انما يقع باليسر وان لم يكن
دافعا إذا كان موسرا يوم أعتق وان كان غير موسر دافع لم يعتق لأنه يومئذ وقع الحكم وان أيسر بعده وذلك
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال في المعتق شركاله في عبدان كان موسرا فقوم عليه قيمة عدل فأعطى
شركاه حصصهم وعتق عليه والافتد عتق منه ما عتق وانما جعله يخرج من ملك الذي لم يعتق يعتق شريكه
بأن يكون شريكه موسرا دفعا لقيمتيه وهذا في قول من قال لا يعتق إلا بالدفع والقول الآخر أنه يعتق باليسر
وان لم يكن دافعا بأن يكون موسرا غير دافع وإذا أخرجه من ملك المعتق عليه بأمرين اليسر والدفع لم يجز أن
يخرج من ملكه بأمر واحد وهو قول يجحد من قاله مذهبا وأصح في القياس أن ينظر إلى المعتق حين يقع العتق
فان كان موسرا بقيمتيه فقد وقع العتق وضمن القيمة وان أعدم بعد أتبع بالقيمة ولو كانت المعنفة جارية حبلى
يوم أعتق بعضها فلم تقوم حتى ولدت قوم حبلى وعتق ولدها معها لانها كانت حبلى يوم أعتقت فيعتق ولدها
بعتهما ويرقون برقها ليس بمنفصل عنها ولو زعمت أن العتق انما يقع يوم يكون الحكم انبغي أن لا يعتق الولد
معها لأنه لم يعتق الولد ألا ترى أنه لو أعتق جارية ساعة ولدت لم يعتق ولدها معها انما يعتق ولدها بعتهما إذا
كانت حبلى فاما إذا ولدت فحكم ولدها حكم ولدها غيرها

(عتق الشريك في المرض)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا أعتق شركاله في عبد في مرضه الذي مات فيه عتق بتات ثم مات

ابراهم بن محمد عن
 ربيعة بن عثمان عن
 معاوية بن عبد الرحمن
 التيمي عن ابن عباس
 ورجل آخر ساء لا
 أحفظ اسمه من أصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قضى باليمين
 مع الشاهد * حدثنا
 الربيع قال أخبرنا
 الشافعي قال أخبرنا
 عبد الوهاب عن يحيى
 ابن سعيد عن بشير
 ابن يسار عن سهل بن
 أبي حمزة أن عبد الله
 ابن سهل ومحيصة بن
 مسعود خرجا إلى
 خيبر ففرقا لحاجتهما
 فقتل عبد الله بن سهل
 ذات ليل هو وعبد الرحمن
 أخو المقتول وحوصة
 ابن مسعود إلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 فذكروا له قتل عبد الله
 ابن سهل فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 تحلفون نجسين عينا
 وتستحقون دم قتيلكم
 أو صاحبكم قالوا يا رسول
 الله لم نشهد ولم نحضر
 فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قتلتمكم يهود
 بنجرسين عينا قالوا
 يا رسول الله كيف نقبل
 أيمان قوم كفار فرغم

كان في ثمنه ما أعتق منه نفسه ولغيره إذا جاز له الثلث فأمره في ثلثه لأمر الصحيح في كل ماله لا يختلف أنا
 أعتقه عتق يقات وكذلك أنا أعتق من عبده له سهمان مائة سهم في مرضه ثم مات وثلثه يحمله عتق
 عليه كنه ثمنه أوقع العتق عليه وهو حي ماله أو كنه وكان كمن أعتق عبده كله ولأوصي بعتق ثلث
 ماله له بعد ماله لم يعتق منه إلا ما عتق وذلك أن العتق إنما وقع بالمرت وهو لا يملك شيئا يوم يترجم عليه فيه
 كله وماله كله لوارثه إلا ما أخذ من ثمنه فلما لم يأخذ من عبده لثمنه كان لأماله يقوم عليه فيه العبد فيعتق
 بالقيمة والدفع

(اختلاف المعتق وشريكه)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه إذا أعتق رجل شركاه في عبده ولم يترافعا فالسلطان لا بعد أشهر حكم عليه
 السلطان بالقيمة يوم أعتق واختلاف في القيمة يوم وقع العتق فقال المعتق كانت قيمته ثلاثين وقال المعتق عليه
 كانت قيمته أربعين فقيما قولان أحدهما أن القول قول المعتق لأنه موسر واجددافع فإذا أعتق العبد
 بهذا لم يؤخذ من ماله إلا ما زعم وهو أنه لزمه والقول الثاني أن يكون القول قول رب العبد ولا يخرج ما ملكه
 من يده إلا ما زعم فيكون إذا اختلفا في الثمن والعبد قائم كان القول قول رب المال والمبتاع بالخيار وفي
 هذا سنة وهو لا يصح قياسا على البيع من قبل أن البيع إذا كان قائما فالمتبع رد العبد وأخذ بما قال
 البائع وليس للمعتق حينئذ العتق ولكن لو قال قائل في هذا إذا اختلفا حالفا وكان على المعتق قيمة العبد كما
 يكون على المشتري قيمة الفائت إذا اختلفا في ثمنه كان مذهبا ولو اختلفا فقال الذي له الغرم العبد خباز أو
 كاتب أو يصنع صناعة تزدني في عمله وقال المعتق ليس كذلك نظر فإن وجد كان يصنع تلك الصناعة أقيم
 بصناعته وإن لم يوجد ذلك لم يؤخذ بقول الذي له الغرم وكان القول قول المعتق لأنه مدعى عليه زيادة القيمة وإن
 كانت صناعته مما يحدث في مثل تلك المدة التي ترافعا فيها من يوم وقع العتق والقول قول المعتق ولو قال المعتق
 أعتقت هذا العبد وهو آبق أو سارق أو معيب عيبا لا يرى في بدنه وقال الذي له الغرم ليس بآبق ولا سارق
 والقول قوله وهو على البراءة من العيب حتى يعلم العيب لأن العبد قائم بعينه لا يرى فيه عيب وهو يدعى فيه
 عيبا يطرح عنه بعض ما لزمه ومن قلنا القول قوله في هذا وغيره فقال الذي يخالفه هو يعلم أن ما قلت كما
 قلت فأحلفوه أو حلفناه على دعواه فإن حلف برئ وإن نكل عن اليمين رددنا اليمين على صاحبه فإن حلف
 استحق وإن لم يحلف أبطلنا حقه في اليمين ولم نعطه إذا نكلها على ما دعى وذلك مثل قوله أعتقت العبد وهو
 آبق فقلنا القول قول الذي له الغرم فإن قال المعتق هو يعلم أنه آبق أحلف كما وصفت وذلك أنه قد يكون يعلم
 ما لا يوجد عليه بينة وما أشبه هذا ولو كان العبد المعتق بعضه ميتا أو غائبا فاختلفا فيه فقال المعتق هو عبد
 أسود زنجي يسوى عشرة دنانير وقال المعتق عليه هو عبد بربري أو فارسي يسوى ألف دينار فالحقول
 قول المعتق الذي يغرم إلا أن يأتي الذي له الغرم ببينة على ما قال أو يحلف له المعتق أن أرادته ولو تصادقا على
 أنه بربري واختلفا في ثمنه فالقول قول المعتق مع عينه ولو تصادقا على أنه بربري وقيمه ألف لو كان ظاهرا
 ونجسائه لو كان غير ظاهر وادعى المعتق أنه غير ظاهر فالقول قول الذي له الغرم إلا أن يأتي المعتق ببينة
 على ما دعى وإن شاء أحلفناه على ما ذكرنا قال هو يعلم ما قلت انما يصدق المعتق على القيمة إذا لم يذكر عيبا
 وقال قيمة السلعة كذا لما يكون مثله قيمة مثل العبد بلا عيب فأما إذا ذكر عيبا فالغرم لازم وهو مدعى
 طرحه أو طرح بعضه لأن القيمة انما هي على البراءة من العيب حتى يعلم عيبا

(باب من يعتق على الرجل والمرأ إذا عاها)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه ومن ملك أباه أو جده أو ابنه أو ابن ابنه وان تباعد أو وجد من قبل أب أو أم أو ولد من ابن أو بنت وان تباعد عن بصير اليه نسب المالك من أب أو أم أو بصير إلى المالك نسبه من أب أو أم حتى يكون المالك ولدا أو والدا بوجه عتق عليه حين يصح ملكه ولا يعتق عليه غير من حيث لا أخ ولا أخت ولا زوجة ولا غيرهم من ذوى القرابة ومن ملك من يعتق عليه شقصا به أو شرا أو أى وجه ما ملكه من وجود الملك سوى الميراث عتق عليه الشقص الذى ملكه وقوم عليه ما بقى منه ان كان موسرا وعتق عليه والاعتق منه ما ملك ورق ما بقى لغيره وإذا كان الرجل إذا ملك أحد يعتق عليه بالملك فكان حكمه أبدا إذا ملكه كمن أعتق وهو إذا ملك من يعتق عليه وقد كان قادرا على أن لا يملكه في حكم المعتق شركاه في عبد لا يختلفان وهو إذا وهب له أو وصى له به فله أن يرده إليه والوصية وكل ما ملك غير الميراث فقبوله في الحال التي له رده فيها كانت براه شقصا منه وشراؤه وقبوله كعتقه ولكنه لو ورث بعض من يعتق عليه لم يكن له رد الميراث من قبل أن الله عز وجل حكم أن ألزم الأحياء ملك الموتى على ما فرض لهم فليس لأحد أن يرده ملك الميراث ولو ورث عبد ازمناء أو أعمى كان عليه نفقته وليس هكذا ملك غير الميراث ما سوى الميراث يدفع فيه المرء الملك عن نفسه وإذا ملك من يعتق عليه شقصا عتق عليه ما ملك منه ولم يقوم عليه ما بقى منه لأنه لم يجز ملكه بنفسه انما ملكه من حيث ليس له دفعه وسواء كان الذى عتق عليه مسلما أو كافرا أو صغيرا أو كبيرا الاختلاف في ذلك ولو ورث صبي لم يبلغ أو معتوه لا يعقل أو مولى عليه أب أو من يعتق عليه عتق على كل واحد من هؤلاء من ملك بالميراث وان ملك أحد هؤلاء شقصا بالميراث عتق عليهم الشقص ولم يعتق غيره بقيمته لما وصفت من أنهم لم يكونوا يقدرون على رد ذلك الملك (قال الشافعي) ولو أن صبا أو معتوها وهب له أبوه أو ابنه أو وصى له به أو تصدق به عليه ولا مال للصبي وله ولى كان على وليه قبول هذا كله ولا يعتق عليه حين يقبله ولو تصدق عليه بنصفه أو ثلثه أو وصى له به أو وهب له والصبي أو المعتوه معسر ان كان لوليه قبول ذلك عليه وعتق منه ما صار إليه من أبيه أو ولده وان كان موسرا فوهدب له نصف ابنه أو نصف أبيه لم يكن للولى أن يقبل ذلك وذلك انه يعتق عليه النصف ويكون موسرا فيكون الحكم على الموسر عتق ما بقى وليس للولى أن يقبل هذا كله من قبل أن قبوله ضرر على مال الصبي والمعتوه ولا منفعة لهم فيه عاجلة وما كان هكذا لم يكن للولى أن يقبله له فان قبله فقبوله مردود عنه لأن في قبوله ضرر على الصبي أو ضرر على شريك الصبي وذلك أنه انما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعتق على المالك الشريك بقيمة يأخذها فاذا لم يأخذ القيمة عتق عليه بغير حق حتى يصح ملكه عليه

(أحكام التدبير في بسم الله الرحمن الرحيم)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رضى الله تعالى عنه قال أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول ان أبا مذكور رجلا من بني عذرة كان له غلام قبطي فأعتقه عن دبر منه وان رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع بذلك العبد فباع العبد وقال اذا كان أحدكم فقيرا فليبدأ بنفسه فان كان له فضل فليبدأ مع نفسه من يعول ثم ان وجد بعد ذلك فضلا فليصدق على غيرهم وقد زاد مسلم في الحديث شيئا هو نحوه من سياق حديث الليث بن سعد (قال الشافعي) أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث بن سعد وحماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال أعتق رجلا

أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم عتقه من عنده

قال بشير قال سهل

لقد ركنتني فريضة

من تلك الفرائض في

مر بئنا (قال الشافعي)

وبهذه الأحاديث كلها

نأخذ وهي من الجمل

التي يدل بعضها على

بعض ومن سعة لسان

العرب أو اقتصار المحدث

على بعض ما يسمع دون

بعض أو هو ما معا فن

ادعى على أحد شيئا سوى

الذي في النفس خاصة

يريد أخذه لم يكن له

أخذه بدعواه بحال فقط

الا أن يقسم بينة على

ما ادعى فاذا أقام شاهدين

على ما دون الزنا أو

شاهدا أو امرأتين على

الأموال قضى له بدعواه

ولم يكن عليه أن يحلف

مع بينته واذا لم يقيم على

ما يدعى الا شاهدا واحدا

فان كان مالا أحلف

مع شاهده وأعطى

المال وان كان الذي

يدعى غير مال لم يعط به

شيئا وكان حكمه حكم

من لم يأت بينة (قال

الشافعي) رضى الله

عنه البينة في دلالة

سنة رسول الله صلى الله

عليه وسلم بينتان بينة

كاملة بعدد الشهود

من بني عذرة عبد الله عن دبر نباغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال ألك مال غيره فقال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله العدوي بشاة ثمانية درهم فشاء بها النبي صلى الله عليه وسلم فدفعتها اليه ثم قال أبدأ بنفسك فتصدق عليها فان فضل عن نفسك شيء فلا هلاك فان فضل شيء فلدوي قرابتك فان فضل عن ذوي قرابتك شيء فهكذا وهكذا يريد عن عيئل وشمالك (قال الشافعي) قول جابر والله أعلم رجلا من بني عذرة يعني حلفاء أو جيرانا في عدادهم في الانصار وقال مرة رجلا منيعني بالحلف وهو أيضا منهم بالنسب ونسبه أخرى الى قبيلة كما سماه مرة ولم يسمه أخرى (قال الشافعي) أخبرنا يحيى بن حسان عن جاد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله أن رجلا أعق غلاما له عن دبر ولم يكن له مال غيره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله بشاة ثمانية درهم وأعطاه الثمن (قال الشافعي) أخبرنا يحيى بن حسان عن جاد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحو حديث جاد بن زيد (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار وعن أبي الزبير سمع جابر بن عبد الله يقول دبر رجل منا غلاما له ليس له مال غيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم من يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله النحام قال عمرو وسعت جابر يقول عبد اقبطيا مات عام أول في اماره ابن الزبير وزاد أبو الزبير يقال له يعقوب (قال الشافعي) هكذا سمعته منه عامة دهرى ثم وجدت في كتابي دبر رجل منا غلاما له مات فاما أن يكون خطأ من كتابي أو خطأ من سفيان فان كان من سفيان فابن جريج أحفظ لحديث أبي الزبير من سفيان ومع ابن جريج حديث الليث وغيره وأبو الزبير يحد الحديث بخبرين أخبرني به حياة الذي دبره جاد بن زيد مع جاد بن سلمة وغيره أحفظ لحديث عمرو بن سفيان وحده وقد يستدل على حفظ الحديث من خطئه بأقل مما وجدت في حديث ابن جريج والليث عن أبي الزبير وفي حديث جاد بن زيد عن عمرو بن دينار وغير جاد بن زيد وعمره كبر وأه جاد بن زيد وقد أخبرني غير واحد ممن اتى سفيان قديما أنه لم يكن يدخل في حديثه مات وعجب بعضهم حين أخبرته أني وجدت في كتابي مات فقال لعل هذا خطأ منه أو زلة منه حفظها عنه (قال الشافعي) وإذا باع رسول الله صلى الله عليه وسلم مدبرا ولم يذكر فيه دين ولا حاجة لان صاحبه قد لا يكون له مال غيره ولا يحتاج الى ثمنه فالمدبر ومن لم يدبر من العبيد سواء يجوز بيعهم متى شاء مالكمهم وفي كل حق لازم مالكمهم يجوز بيعهم متى شاء مالكمهم وفي كل ما يباع فيه مال سيدهم اذا لم يوجد له وفاة البيعة وذلك أن التدبير لا يعدوما وصفنا من أن لا يكون حائلا دون البيع فقد جازت بذلك دلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو يكون حائلا فنحن لا نبيع المكاتب في دين سيده للحائل من الكتابة فقد يؤول الى أن يكون عبدا اذا عجز فاذا منعناه وقد يؤول الى أن يكون عبدا يباع اذا عجز من البيع وبعده المدبر فذلك دلالة على أن التدبير وصية كما وصفنا (قال الشافعي) ومن لم يبيع أم الولد لم يبعها بحال وأعتقها بعد موت السيد فارغة من المال وكل هذا يدل على أن التدبير وصية (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن معمر بن ابن طاوس عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه باع مدبرا احتاج صاحبه الى ثمنه (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن معمر بن عمرو بن مسلم عن طاوس قال يعود الرجل في مدبره أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال المدبر وصية يرجع صاحبه فيه متى شاء (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن معمر بن ابن طاوس قال سألت ابن المنكدر كيف كان أوله يقول في المدبر أبيعته صاحبه قال قلت كان يقول يبيعه اذا احتاج صاحبه الى ثمنه فقال ابن المنكدر ويبيعه وان لم يحتاج اليه (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن معمر بن أيوب بن أبي نجيح أن عمر بن عبد العزيز باع مدبرا في دين صاحبه (قال الشافعي) ولا أعلم بين الناس اختلافا في أن تدبر العبد أن يقول له سيده صححاً أو مريضاً أنت مدبر وكذلك ان قال له أنت مدبر وقال أردت عتقه بكل حال بعد موتي أو أنت عتقي أو أنت محرراً أو أنت حر اذا

لا يخلف مقيمها معها وبينه ناقصة العمد يخلف مقيمها معها (قال) ومن ادعى شيأ لم يغم عليه بينة يؤخذ بها أحلف المدعى عليه فان حلف برئ وان نكل لم يأخذ الذي ادعى منه شيأ حتى يحلف على دعواه فيأخذ بيمينه مع نكول المدعى عليه (قال) والحكم بالدعوى بلا بينة والايان (٣) مخالف له بالبينه لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقاس به لانهم ما شيء واحد تضادا قال ومن ادعى مالا لدلالة للحاكم على دعواه لا بدعواه أحلفنا المدعى عليه كما يخلف فيما سوى الدماء واذا كانت على دعوى المدعى دلالة تصدق دعواه كالدلالة التي كانت في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ففضى فيها بالقسامة أحلف المدعون نجسين عينا واستحقوا دية المقتول ولا يستحقون دما (قال) وكل ما وصفت بين في سنة رسول الله صلى الله

(٣) قوله بلا بينة والايان الخ كذا بالنسخة التي بيدنا كما روى وحرره من أصل صحيح كتبه معجده

عليه وسلم نصافان
أحكامه لا تختلف
وانها اذا احتلت أن
تفنى كل شيء منها على
وجهه أمضى ولم يجعل
مختلفة وهكذا هذه
الاحاديث فان قال قائل
فتجد في كتاب الله تعالى
ما يشبه هذا قيل نعم
قال الله عز وجل واللاتي
ياتين الفاحشة من
نسائكم فاستشهدوا
عليهن أربعة منكم وقال
في الذين يرمون بالزنا
لولا جاءوا عليه بأربعة
شهداء فكان حكم الله
أن لا يثبت الحد على
الزاني إلا بأربعة شهداء
وقال الله تعالى في الوصية
اثنان ذوا عدل منكم
فكان حكمه أن تقبل
الوصية بثنين وكذلك
يقبل في الحدود وجميع
الحقوق اثنان في غير
الزنا وقال في الدين
واستشهدوا شهيدين
من رجالكم فان لم يكونا
رجلين فرجل وامرأتان
فكان حكمه في الدين
يقبل بشاهدين أو شاهد
وامرأتين ولا يقال لشيء
من هذا يختلف على
أن بعضه ناسخ لبعض
ولكن يقال يختلف
على أن كل واحد منه
غير صاحبه قال وانما

مت أومتى مت أو بعد موتى أو أسبه هذا من الكلام فهذا كله تدبير ومواءمة عندى قال أنت حر بعد موتى
أومتى مت أن لم أحدث فيك حدثاً أو تركت استثناء أن يحدث فيه حدثاً لأن له أن يحدث فيه تنقض التدبير
(قال الشافعي) وإذا نال الرجل لعبده أنت حر اذامت سنة أو سنتان أو شهر كذا أو سنة كذا أو يوم كذا بخاء
ذلك الوقت وشوق ملكه فيه حروله أن يرجع في هذا كله بأن يخرج من ملكه ببيع أو هبة أو غيرهما كرجوع
في بيعه وان لم يرجع فيه ان كان قال هذا لامة فالقول فيها قولان أحدهما أن كل شيء كائن لا يختلف بمحال
فهو كالتدبير وولدها فيه كولد المدبرة وحالها حال المدبرة في كل شيء إلا أنها تعتق من رأس المال وهذا قول
يحتمل القياس وبه نقول ويحتمل أن يقال ويعتق ولد المدبرة وولدها هذه بعتقها والقول الثاني أنهم يختلف
المدبرة لا يكون ولدها يعتق لها تعتق هي دون ولدها الذين ولدوا بعد هذا القول (قال الشافعي) ولو قال في صحته
لعبده أولاً منه متى ما قدم فلان فأنت حر أومتى ما برئ فلان فأنت حر وله الرجوع بأن يبعه قبل مقدم فلان أو
برء فلان وان قدم فلان أو برئ فلان قبل أن يرجع عتق عليه من رأس ماله اذا كان قدم فلان أو كان الذي أوقع
العتق عليه والقائل مالك حتى مريضاً كان أو صحيحاً لانه لم يحدث في المرض شيئاً وهذا موضع يوافقنا فيه
جميع من خالفنا من الناس في أن يجعل له الرجوع قبل يقدم فلان أو يبرأ فلان واذا سئلوا عن الحجة قالوا ان
هذا قد يكون ولا يكون فليس كما هو كائن فقول لهم أو ليس انما يعتق المدبر والمعتق الى سنة اذا كان العبد المعتق
حيوا السيد ميتاً وقدمت السنة أو ليس قد يموت هو قبل يموت السيد وتكون السنة وليس له يقين حكم يعتق
به وقد يفقد سيد المدبر فلا يعرف موته ولا يعتق وقد يمكن أن يكون قد مات ولكن لم يستيقن معرفته انما
يعتق باليقين (قال الشافعي) ولا أعلم بين ولدا لامة يقال لها اذا قدم فلان فأنت حر وبين ولد المدبرة والمعتقة
الى سنة فرقا بين بل القياس أن يكونوا في حال واحدة ولو قال اذا قدم فلان فأنت حر متى مت أو اذا جاءت
السنة فأنت حر متى مت فأت كان مدبراً في ذلك الوقت ولو قال أنت حر ان مت من مرضي هذا أو في سفرى هذا
أو في عامى هذا فليس هذا بتدبير (قال الشافعي) واذا صح ثم مات من غير مرضه ذلك لم يكن حراً والتدبير ما أثبت
السيد التدبير فيه للمدبر (قال الشافعي) واذا قال لعبده أنت حر بعد موتى بعشر سنين فهو حر في ذلك
الوقت من الثلث وان كانت أمة فولدها يعتق لها يعتقون بعتقها اذا عتقت وهذه أقوى عتقاً من المدبرة لان
هذه لا يرجع فيها اذامات سيدها وما كان سيدها حياً فهي بمنزلة المدبرة

المشبهة في العتق والتدبير

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا قال الرجل لعبده ان شئت فأنت حر متى مت فشاء فهو مدبر وان لم
يشأ لم يكن مدبراً (قال الشافعي) واذا قال اذامت فشئت فأنت حر فان شاء اذامات فهو حر وان لم يشأ
لم يكن حراً وكذلك اذا قال أنت حر اذامت ان شئت وكذلك ان قدم الحرية قبل المشيئة أو أخرها وكذلك ان قال
له أنت حر ان شئت لم يكن إلا أن يشاء (قال الشافعي) فان قال قائل فما بالك تقول اذا قال لعبده أنت حر
فقال لا حاجة لي بالعتق أو دبر عبده فقال لا حاجة لي بالتدبير أنفذت العتق والتدبير ولم تجعل المشيئة الى
العبد وجعلت ذلك له في قوله أنت حر ان شئت (قال الشافعي) فان العتق البتات والتدبير البتات شيء ثم
بقوله دون رضا المعتق والمدبر ويلزمه اخراج المعتق من ماله والمدبر في هذه الحال اذامات سيده فوقع له عتق
بتات أو عتق بتدبير لزمهما معا حقوق وفرأى لم تكن تلتزمهما قبل العتق ولم يكن في العتق مشيئة فينظر كمال
المشوية بل ابتداء هذا العتق كاملاً ولا نقص ولا مشوية فيه فأما ما مضاهه كاملاً ولم أجعل المشيئة فيه
الى العبد كان عتقه وتدبيره بمشوية فلا ينفذ إلا بكالها وكذلك الطلاق اذا طلق الرجل امرأته لم يكن لها رد الطلاق
لانك كامل ويخرج من يديه ما كان له ويلزمها شيء لم يكن يلزمها قبله ولو قال أنت طالق ان شئت أو ان شئت فأنت

فيه فاسمة يختلف
المدين عليهم ويعبرون

باب الخلاف في هذه
الاحاديث

محمد بن الربيع قال
قال الشافعي رضي الله
عنه خلافنا بعض الناس
في هذه الاحاديث بخلاف

خلاف حديث اليمين مع
الشاهد وخالف بعض

معنى البيئة على المدعى
واليمين على المدعى عليه

وقد كتبت عليه فيها
حجبا اختصرت في هذا

الكتاب بعضها فكان
مساربه اليمين مع

الشاهد أن قال قال
الله تبارك وتعالى

شهادين من رجالكم فان
لم يكونا رجلين فرجل

وامرأتان فقلت له
لست أعلم في هذه الآية

تحريم أن يجوز أقل
من شاهدين بحال قال

فان قلت في هذا لالة على
أن لا يجوز أقل من

شاهدين قلت فقله
قال فقد قلته قلت فن

الشاهدان اللذان أمر
الله جل ثناؤه بهما قال

عدلان حران مسلمان
فقلت فلم أجرت شهادة

أحسل الذمة وقلت
لم أجرت شهادة القابلة

وحدها قال لأن عليا

دبره ثم قام معه على شيء وتعجل العتق فليس هذا انقضا للتدبير والمقاطعة على ما نشأنا مع عليه فان أداء عتق وان
مات السيد قبل أن يؤديه المدبر عتق بالتدبير (قال الشافعي) واذا دبر الرجل عبده ثم لم يحدث رجوعا
في تدبيره ولا نكضه ولم يحن في عتق المدبر شيء يباع به فهو على تدبيره ولو دبر السيد ثم خرس فلم ينطق حتى
مات كان على تدبيره ولا ينقض التدبير الا باطلا له اياه في حياته باخراجه من يديه أو ما وصفت من حتى يلزمه
في عتق العبد أو ذمة السيد ولو دبره ثم خرس وكان يكتب أو يشير إشارة تفهم فرجع في تدبيره بإشارة أو كتاب
كان رجوعه كرجوع بالذكلام اذا أخرجه من ملكه ولو دبره حتى مات على عتقه ثم رجوع في التدبير وهو
مغلوب على عقله لم يكن رجوعا وكذلك لو دبره مغلوب على عقله ثم تاب اليه عقله فلم يحدث له تدبرا كان التدبير
وهو مغلوب على عقله باطلا وكذلك لو اعتقه وهو مغلوب على عقله لم يجز عتقه

(جناية المدبر وما يخرج بعضه من التدبير وما لا يخرج)

(قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه واذا جنى المدبر جناية فهو كالعبد الذي لم يدبر ان شاء سيده تطوع عنه
باخراج أرض الجناية فان فعل فليس ذلك ينقض التدبير وهو على تدبيره وان لم يفعل فكانت الجناية تستغرق
عتقه بيع فيها دفع الى الجاني عليه أرض جنايته وان نقص ثمنه عن الجناية فلا غرم على سيده وان كانت
الجناية قليلة وعن المدبر كثيرا قيل لسيده ان أحببت أن يباع كله ويدفع الى الجاني عليه أرض الجناية ويدفع
البقي بقية ثمنه بعناه لانه قد كان لك يبعه بلا جناية وان أحببت أن لا يباع كله يبيع منه بقدر أرض الجناية
وكان ما بقي لك رقيقا مدبرا كان الذي بقي من العبد الثلث أو أقل أو أكثر ثم لم فيما بقي من العبد ما كان لك
في كله من ابطال تدبيره وبيعه وغير ذلك وانما ذلك بمنزلة تدبير ذلك الثلث ابتداء (قال الشافعي) ولو كانت
على سيد العبد أيمان لا يرجع في شيء من تدبيره حتى يبيع منه بقدر الجناية وكان ما بقي منه على التدبير
ولا حنث عليه لانه ليس هو الذي باعه (قال الشافعي) واذا جنى على المدبر فهو كعبد غير مدبر حتى عليه وهو
عبد في كل جناية لانه كمن لم يدبر ما لم يمت سيده فعتقه فتمت شهادته وحده وجنايته والجناية عليه
وسهمه اذا حضر الحرب وميراثه كل هذا هو فيه عبد وكذلك طلاقه ونكاحه وما سوى ذلك من أحكامه
(قال الشافعي) ولو جنى عليه حر جناية تتلفه أو تتلف بعضه فأخذ سيده قيمته أو أرض ما أصيب منه
كان مالا من ماله ان شاء جعله في مثله وان شاء لافهولة يصنع به ما شاء وان كان الجاني عليه عبدا فأسلم اليه
والمدبر الجاني عليه حتى فهو على تدبيره والقول في العبد المسلم في خروج المدبر الى سيده المدبر كالقول فيما
أخذ من أرض جنايته من ذنائب أو دراهم فان شاء جعله مدبرا معه وان شاء كان مالا من ماله يقول ان شاء
(قال الشافعي) فان أخذ العبد عا لزم الجاني له من أرض الجناية على مدبره ثم سكت فلم يقل هو مدبر مع
العبد ولا هو رقيق فليس مدبرا الا بان يحدث له تدبرا وكذلك لو قتل مدبرا فأسلم اليه عبدا وعبدا قتل له لم
يكونا مدبرين الا بان يحدث لهما تدبرا فان قال قائل فلم زعمت أن العبد المراهون اذا جنى عليه فكان أرض
جنايته عبدا أو مالا كانا كما كان العبد مراهونا لانه بدل منه ولا ترغم أن المال المأخوذ في أرض الجناية على
المدبر والعبد المأخوذ في ذلك يقوم مقام المدبر فيكون مدبرا والمال موضوعا في مدبر أو معتق قيل له فرقت
بينهما لا فراقهما فان قال قائل فافرق بينهما قيل أرأيت العبد المراهون لسيده يبعه أو هبته أو الصدقة به أو
ابطال الرهن فيه فان قال لا قيل لأن لصاحب الرهن في عتقه حقا لا يبطل حتى يستوفيه فان قال نعم قيل
ومالك الرهن مالك لشيء في عتقه فان قال نعم قيل وانما لم يكن لما لك ابطاله لان غيره من الأكميين فيه مالك
شيء دونك فان قال نعم قيل أفترجم مع مالك المدبر فيه مالك شيء من الاشياء من الأكميين غيره فان قال لا قيل

أفجد مالك المدبر بقدر على بيعه وإبطال تدبيره فان قال أما في قولك فنع قبل فقد فرقت بينهما وإذا أعطيت
 أن لا أن أبيع المدبر فقد زعمت أنه ليس فيه عتق لازم بكل حال انما فيه عتق ان كان كوصيتك لعبدك ان مت
 من مرضك أو سفره فهو حر فان مت كان حرا وان شئت رجعت ولو كانت فيه حرية ثابتة في الحين الذي
 يقال له هذا فيه لم يرق بحال أبدا (قال الشافعي) ويقال لأحدان قال هذا أرايت أم الولد أليس تعتق بموت
 سيدها من رأس المال فلا يكون لسيدها بيعها ولا انراجها الى مالك أحد فان قال نعم قيل فهي أو كعتقها من
 المدبر عندنا وعندك فان قتلها عبد وأسلم الى سيدها وأمة فأسلمت أو حر فذبح عنها يقوم الثمن مقام أم الولد أو
 الأمة المسلمة بها فان قال لا قيل لان أم الولد لم تعتق وماتت وهي مملوكة والولد الذي كان منها انما عتقت به اذا
 كانت ولدتها من سيدها اذا مات سيدها والذي دفع أو دفعت في جنايتها لم تلد من سيدها فتعتق عليه بالولد فان
 قال نعم قيل له وكذلك المدبر هو المشروط له العتق بوصيته فلم يبلغ شرطه وقتل مملوك أو ليس أحد بدله في ذلك
 الشرط بتلك الوصية فيعتق بها (قال) وان كانت الأمة الجانية حبلى فحكم ولدها حكم عضو منها ما لم
 يرأى لها اذا بيعت فهو كعضو منها لا يخرج من البيع فان ولدت قبل أن تباع بعد الجناية وقبل الحكم أو بعده
 فسواء لا يدخل ولدها في الجناية لانه اذا أفاقرها فارق حكمها في الجناية لانه غير جان وكان حكمه حكم أمة جنت
 ولها ولد فن رأى بيعها والتفريق بينهما وبين ولدها باعها ومن لم ير بيعها الا مع ولدها فلم يتطوع السيد بفدائها
 باعها وردها على السيد حصاة الولد من الثمن وأعطى الجنى عليه ثمنها ان كان قدر جنايته أو أقل لم يرد عليه وهذا
 أشد القولين استقامة على القياس على السنة ومعناها والله تعالى أعلم وبه أقول وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم
 رد بيع ولدا امرأة فرق بينهما وبينه للصغر وليس يبيع المالك لليع به هذه العلة بأكثر من بيع الصغير بما لم
 الام البيع فيه (قال الشافعي) واذا جنى المدبر أو المدبرة جناية يبلغ أرشها مائة من الابل ولم تكن قيمة
 الجاني خمسين من الابل والمدبر مال وولدها مال سيده للاحق للجاني عليه وهو كسائر ماله ولا يدخل ولد المدبرة
 ولا ولد المملوك غير المدبرة في جنايتهم ما لانهم لم يجنوا فيدخلوا في جنايتهم وهم كمال سيده سواهم (قال
 الشافعي) واذا جنى على المدبر أو المدبرة جناية فعلى الجاني عليها أرش الجناية عليها بقدر قيمته ما مملوكين
 لا تدبر فيهما ان جنى عليهما باقطع أيديهما فاعليه نصف قيمة كل واحد منهما يدفع الى سيدهما ويقال له هو
 كمال من ماله لك أن تملكه كمالك مالك المدبر والمدبرة وبيعهما ولك أن تصنع فيه ما شئت وعلى الجاني على المدر
 أو المدبرة ان كانت جنايته نفسا قيمته مملوكين يوم تقع الجناية صححين أو مرضيين كانا وان كانت
 المدبرة حبلى فقتلها فاعليه قيمتها حبلى ولا شيء في ولدها وان جنى عليها فألقت جنينا ميتا وماتت في الجنين
 عشر قيمة أمة يوم يجنى عليها وفي الأمة قيمتها وقيمة جنينها سيدها يصنع به ما شاء كما وصفت قبل هذا وان
 ألقت جنينا حيا ثم مات وماتت ففيها قيمتها وفي الجنين قيمته اذا كان حيا حكمه حكم نفسه وان كان ميتا
 فحكمه حكم أمة

(كتاب المدبر وتدبير المكاتب)

(قال الشافعي) واذا دبر الرجل عبده ثم كاتبه فليس الكتابة بإبطال للتدبير انما بإطاله أن يخرج من ملكه
 قبل الكتابة ويسأل فان قال أردت اثباته على التدبير غير أني أردت أن أتعلم العتق فهو مدبر مكاتب وهكذا
 ان كاتب أمة فان ولدت ولدها فهو مكاتب معها وان كانت مدبرة مكاتبه فولدها مكاتب مدبر (قال) واذا
 كاتب عبده ثم دبره قبل العجز ثم عجز كان مدبرا وان شاء الثبات على الكتابة ثبتناه عليها فان أدى عتق وان مات
 سيده قبل الاداء عتق بالتدبير ان حله الثلث فان لم يحمله الثلث عتق منه ما حل الثلث وبطل عنه من الكتابة

بقدر ما عتق منه وان قال أردت الرجوع في التدبير فلا يكون رجوعا إلا بأن يخرج منه من ملكه فهو مدبر وهو مكاتب والقول الثاني أنه يسأل فان قال أردت الرجوع في التدبير فهو رجوع وهو مكاتب لا تدبير له وان كاتب عبده ثم دبر قبل العجز ثم عجز كان مدبرا فان شاء الثبات على الكتابة ثبت عليه اوله الكتابة والتدبير وان دبر عبده ثم كاتبه فلم يؤد حتى مات عتق من الثلث وبطلت الكتابة لان الكتابة لا تكون ابطالا للتدبير انما يكون ابطاله بأن يقول مالكة أردت ابطاله ويخرجه من ملكه قبل الكتابة

(جامع التدبير قال الشافعي) واذا قال الرجل لعبده يوم تدخل الدار فأنت حر بعد موتى فذهب عقل السيد ودخل العبد الدار كان مدبرا ولو أعتقه بدخول الدار صحیح العقل ثم ذهب عقله فدخل العبد الدار والسيد ذاعب العقل كان حرا وان كان السيد قال هذا وهو ذاهب العقل ثم دخل العبد الدار والسيد صحیح العقل لم يعتق لانه قال المقالة وهو ذاهب العقل لو أعتق لم يجز عتقه ولو أوصى لم تجز وصيته لانه لم يعقل عتقا ولا وصية ولا غيرهما (قال الشافعي) ولو قال يوم تدخل الدار فأنت حر بعد موتى فلم يدخل العبد الدار حتى مات السيد ثم دخلها لم يعتق لان العبد قد خرج من ملك السيد وصار لغيره مملوكا ولو قال متى دخلت الدار فأنت حر فمات السيد ثم دخل العبد الدار لم يعتق لان العتق وقع وهو في ملك غيره ولو قال رجل لعبده متى مت فأنت حر أو غير حر ثم مات لم يكن العبد حرا ولو قال متى مت أنا فأنت حر وله عبيد لم يدبر أيهم عنى بهذا ثم مات ولم يبين أقرعنا بينهم فأيهم خرج سهمه أعتقناه ولو قال رجل لعبده متى مت وأنت بكعة فأنت حر ومتى مت وقد قرأت القرآن كله فأنت حر فمات السيد والعبد بكعة وقد قرأ القرآن كله كان حرا وان مات وليس العبد بكعة أو مات ولم يقرأ القرآن كله لم يعتق ولو قال له متى ماتمت وقد قرأت قرآنا فأنت حر فاذا قرأت من القرآن شيئا فقد قرأت قرآنا فهو حر ولو قال له متى مت فأنت حر ان شاء ابني فلان فان شاء ابنه فلان فهو حر وان لم يشأ فليس بحر وان مات ابنه فلان قبل يشاء أو خرس أو ذهب عقله قبل أن يشاء لم يكن حرا الا أن يبرأ من خرسه أو يرجع عقله فيشأ فيكون حرا ان خرج من الثلث (قال الشافعي) وجماع هذا أنه اذا أعتقه على شرط أو اثنين أو أكثر لم يعتق إلا بأن تكمل الشروط التي أعتقه عليها أو الصفات أو الأعتقه بأقل مما شرط أنه يعتق به أبدا ومثل هذا الرجل يقول لجاريته أو عبده في وصيته ان مت من مرضي هذا فأنت حر أو أنت حرة ويوصي لناس بوصايا ثم يفيق من مرضه ثم يموت ولم ينقض وصيته فلا يعتق العبد ولا الامة ولا ينفذ لراحد من أهل الوصايا وصية لانه أعطاهما في حال فلا يكون له في غيرها فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه

(العبد يكون بين اثنين فيدبره أحدهما)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا كان العبد بين اثنين فيدبره أحدهما فنصيبه مدبر ولا قيمة عليه لشر يكة لانه قد أوصى لعبده في نفسه بوصية له الرجوع فيها فلما لم يقع العتق بكل حال لم يكن ضامنا لشر يكة ولو مات فعتق نصفه لم يكن عليه قيمة لانه وصية ولو أوصى بعتق نصفه لم يقوم عليه النصف الآخر لانه لا مال له الا ما أخذ من ثلثه وهو لم يأخذ من ثلثه شيئا غير ما وصى به وشر يكة على شركته من عبده لا يعتق ان مات شر يكة الذي دبره أو عاش ولو قال لعبده متى مت ومات فلان فأنت حر لم يعتق إلا بعوت الآخر منهما ولو كان بين اثنين فقالا معا ومات فلان متى متنا فأنت حر لم يعتق إلا بعوت الآخر منهما أو قال أنت حبس على الآخر مناحي يموت ثم أنت حر كان كل واحد منهما قد أوصى لصاحبه بنصفه بعد موته ثم هو حر فيكون وصية في الثلث جائزة ويعتق بعوت الآخر منهما والله أعلم

قال شاهد دين وشاهدا وامرأتين ففيسه دليل على ماتت به الشهادة حتى لا يكون على من أقام الشاهدين عين لا أنه حرم أن يحكم بأقل منه ومن جاء بشاهد لم يحكم له بشئ حتى يحلف معه فهو حكم غير الحكم بالشاهدين كما يكون أن يدعى الرجل على الرجل الحق فيشكل المدعى عليه عن اليمين فيلزمه عندك ما نكل عنه وعندنا إذا حلف المدعى فهو حكم غير شاهد ويمين وشاهدين قال فان تدخل عليكم فيها وفي القسامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البينة على المدعى قلت فهذا القول خاص أو عام قال بسل عام قلت فأنت اذا أشد الناس له خلافا قال وأين قلت أنت ترعهم لو أن قتيلا وجد في محلة أكلفت أهلها نجسين عينا وغرمهم الدية وأعطيت ولي الدم بغير بينة وقد زعمت أن قول النبي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعى عام فلا

يعطى أحد الابينة
وأحلفت أهل المحلة ولم
تبرئهم وقد زعمت أن
في قول رسول الله صلى
الله عليه وسلم واليمين
على المدعى عليه أن
المدعى عليه إذا حلف
برئ مما ادعى عليه فإن
قلت هذا بان عمر قضى به
قلت فمن احتج بقضاء
رسول الله صلى الله عليه
وسلم الثابت عنه أولى
بالجحة ممن احتج بقضاء
غيره فإن قال بسل من
احتج بقضاء رسول الله
صلى الله عليه وسلم قلت
فقد احتججت بقضاء
رسول الله صلى الله
عليه وسلم فزعمت أن
قوله البينة على المدعى
واليمين على المدعى عليه
عام قال ما هو بعام قلنا
فلم امتنع من أن تقول
بما إذا كشفت عنه
أعطيت ما يدل على
أن عليك أن تقول به
وقلت بما إذا كشفت
عنه ووجد عليك خلافه
(قال) فقد جعلتم اليمين
مع الشاهد تامة في شيء
ناقص في غيره وكذلك
جعلتم الشاهدين تامين
في كل شيء إلا الزنا وجعلتم
رجالاً وامرأتين تامين في
المال ناقصين في الحدود

(في مال السيد المديبر) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا دبر الرجل عبده وترك ما لا غائباً وحاضراً
لم يعتق من المديبر شي إلا بما حضر في أيدي الورثة وعتق في ثلث ما وصل إلى الورثة ولم يعتق في الغائب حتى
يحضر فيأخذ الورثة سهمين ويعتق منه سهم وان حضر فيها قبل أخذ الورثة كان كالمترك ويعتق فيما علم
للسيد من ماله دون ما لم يعلم وكان للورثة أخذ جميع ما في يد المديبر من مال أفاده قبل موت سيده فإذا مات وأفاد
ما لا بعد موت السيد فإن خرج من الثلث سلم إليه ماله كله وإن لم يخرج من الثلث سلم إليه من ماله الذي اكتسب
بعد موت سيده بقدر ما يخرج منه من الثلث وسلم البقية إلى ورثة سيده ولا مال للمديبر ولا أم ولد ولا عبد أموال
هؤلاء لساداتهم إذا اعتقوا أخذت أموالهم من أيديهم لا تكون الأموال للحرار والمكاتب إذا اعتق وكان
أفاد ما لا في كتابته

(تدبير النصراني) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه إذا دبر النصراني عبداً نصرانياً فأسلم العبد
النصراني قيل لا نصراني أن أردت الرجوع في التدبير بعناه عليك وإن لم ترده قيل للنصراني تحول بينك وبينه
ونحارجه ون دفع اليك خراج حتى تموت فيعتق عليك ويكون لك ولاؤه أو ترجع فنبيعه وهكذا يصنع
في المكاتب وأم الولد تمنعه عن أم الولد حتى يموت فتعتق وعن المكاتب حتى يعجز فنبيعه أو يؤدي فيعتق
وفي النصراني المديبر قول آخر أنه يباع عليه بكل حال وللنصراني من مال مديره وعبده وأم ولده مسلمين ما للمسلم
من أخذه

(تدبير أهل دار الحرب)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا قدم الحربى دار الإسلام بأمان فدبر عبداً له والتدبير جائز فإن
أراد الرجوع إلى دار الحرب لم تمنعهما وإن أسلم العبد المديبر قلنا للحربى إن رجعت في التدبير لم تمنعك الرجوع
في وصيتك وبعناه عليك العبد أيت أم أطعت لا نالنا نعتك ملك مسلم النابيعه عليك وإن لم ترجع فأردت
المقام خارجناه لك ومنعناك خدمته لك وإن أردت الرجوع إلى بلادك فإن رجعت في تدبيره بعناه وإن لم ترجع
خارجناه ووكلت بخراجها أن شئت من يقضه لك فإذا مات فهو حر ولودبره في دار الحرب ثم خرج النيامقيا
على التدبير كان مديراً لم يرجع في التدبير بأن يخرج منه من ملكه وفيه قول آخر أنه يباع بكل حال وكذلك
لو أعتق في دار الحرب ثم خرج إلى دار الإسلام ولم يحدث ملكاً له يغصبه أباه يسترقه به في دار الحرب بعد
العتق كان حراً فإن قال قائل كيف يكون العتق في دار الحرب جائزاً قيل العتق إخراج ملك إلى صاحبه فهو
إذا أخرج ماله إلى ملك صاحبه يبيع أو ملك يصح ثم أسلم إلى ربه ماله ما أخرج من ملكه إلى مثله الحكم فيه أن
لا يرد عليه ما أخرج منه ما لم يحدث أخذه في دار الحرب وإن أحدث أخذه في دار الحرب فلا يخرج من يديه
ما غلب عليه في دار الحرب والعتق إخراج شيء من يديه لم يرجع فيأخذه بعد إخراجها فلا يكون له أخذه بعد
أن يصير إلى دار الإسلام قال والجحة في هذا مكتوب في كتاب غير هذا

(في تدبير المرتد) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا دبر المرتد نفسه أقاويل أحدها أنه
موقوف فإن رجع إلى الإسلام كان على تدبيره حتى يرجع فيه وهو على أصل ملكه وإن قتل بالتدبير باطل
وماله فيء ومن قال هذا القول قال إنما وقفنا ماله عند ارتداده ليكون فيئاً مات على الردة وراجعاً إليه
إن رجع فلما مات على الردة علمت أن ردة نفسه أصبحت ماله فيئاً والثاني أن التدبير باطل لأن ماله موقوف
يكون فيئاً وماله خارج الأبا ن يعود إليه بالتدبير والعتق باطل كله ومن قال هذا القول قال إن ماله خرج
من يديه إلا أن يعود وإنما يملكه بالعودة كما حقن دمه بالعودة فتدبيره كان وهو غير مالك وهذا أشبه الأقاويل

وجعلتم شهادة أهل
الذمة تامة بينهم ناقصة
بين غيرهم وشهادة المرأة
تامة في عيوب النساء
ناقصة في غيرها قال
واحتج في القسامة بان
قال أعطيتهم بغير بينة
قلت فكذلك أعطيت
في قسامة مثل واحتج بان
قال أحلفتهم على مالا
يعلمون قلت فقد يعلمون
بظاهر الاخبار ومن
يصدقون ولا تقبل
شهادتهم وقرار القائل
عندهم بلا بينة ولا يحكم
بأدعائهم عليه الاقرار
وغير ذلك قال العلم ما
رأوا باعينهم أو سمعوا
بآذانهم قلت ولا علم ثالث
قال لا قلت فاذا اشترى
ابن خمس عشرة سنة
عبد او ولد بالمشرق منذ
خمسين ومائة سنة
ثم باعه فادعى الذي
ابتاعه أنه كان ابنا
فكيف تخلفه قال على
البينة قال يقول لك
تظلمني فان هذا ولد
قبلي وبلدي غير بلدي
وتخلفني على البينة
وانت تعلم اني لا أحيط
بان لم يأت قط علما قال
يسئل قلت يقول لك
فانت تخلفني على ما تعلم
اني لا أبرئ منه قال واذا

بأن يكون صحيحا وبه أقول والثالث أن يكون التدبير ماضيا عاش أو مات لانه لا علك ماله الا عوته وعوته
يقع العتق ومن قال هذا أجاز عتقه وجمع ما صنع في ماله (قال الربيع) الشافعي فيها ثلاثة أقاويل
أصحها أن التدبير باطل

(تدبير الصبي الذي لم يبلغ) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا بر العلام الذي لم يعقل ولم يبلغ ثم
مات والتدبير جاز في قول من أجاز الوصية لانه وصية ولوليه في حياته بيع مدبره في النظر له كما يكون له أن يوصي
لعبده فيبيعه وان مات جاز في الوصية وكذلك البالغ المولى عليه ومن لم يحجز وصيته (قال) ومن لم يبلغ فتدبيره باطل
ولو بلغ ثم مات كان باطلا حتى يحدث له تدبير بعد البلوغ في حياته واذا بر المعنوء والمغلوب على عقله لم يحجز
تدبيره وان كان يحجز ويقيق فدبر في حالة الافاقه جاز وان دبر في غير حال الافاقه لم يحجز

(تدبير المكاتب) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا بر الرجل مكاتبه فان أدى قبل موت السيد
عتق بأداء الكتابة وان مات السيد ولم يؤد عتق بالتدبير وبطل ما كان عليه من العتق من حله الثالث وان لم
يحمله الثلث عتق منه بقدر ما حل الثلث وان شاء اذا بر قبل موت السيد أن يعجز كان له أن يعجز وكان لسيد
أخذ ما كان له من مال ولا تبطل الكتابة بالتدبير من قبل انه اغار اذ مدحرا ولم ينقصه الا ترى أنه لو أعتق جاز
عتقه وسقطت الكتابة عنه ولا يكون التدبير منقضا لشي من الكتابة عنه من قبل أنه لم يقع له بالتدبير عتق
بعد ومتى وقع سقط ما سبق من الكتابة (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا مات السيد
وله مكاتب لم يبع المكاتب ولا كتابته في دينه ويؤخذ بنجومه في دينه فاذا عجز بيع في الدين وكان رقيقا
والمكاتب يخالف المدبر المدبر يباع فيه لانه وصية ويبعه سيده في حياته والمكاتب لا يبيعه سيده في دين ولا
غيره ولا بعد موته حتى يعجز ولو كان عبدين اثنين فدبر أحدهما انصبيه ثم أعتق الآخر نصيبه وهو موثر ففقه
قولان أحدهما أنه حر كله وعليه نصف قيمته وله ولاؤه لان التدبير ليس بعتق يات ولا يحول بين السيد وبين
بيعه وبه أقول وان كان معسرا فنصفه حر ونصفه الآخر مدبر والقول الثاني أنه لا يعق منه الا ما عتق
والنصف الآخر مدبر بحاله يرجع فيه صاحبه متى شاء

(مال المدبر) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وما اكتسب المدبر في تدبيره من شيء ثم عتق بعد
موت سيده فهو مال لورثة سيده لان المدبر لا يملك شيئا الا شيئا كسبه بعد العتق وما يملك المولود من شيء فاعلم انك
لسيده وكذلك لسيدته قض جميع ماله قبل الرجوع في تدبيره بأى وجه كان الملك بكسب أو هبة أو وصية
أو جناية جنبت عليه أو غير ذلك ولو ثبت المدبر على تدبيره حتى مات سيده فعتق ويده مال يقر أنه اغنا فأفاده
قبل موت سيده كان ميراثا لسيدته ولو قال أفدته بعد موت سيدي كان القول قوله مع عيمته وعلى الورثة البينة
أنه كان ملكه قبل موت سيده فان جاؤا به على المال أو بعضه أخذوا ما قاموا عليه البينة وان لم يأتوا بها كان
ما في يديه له ولو كان ذلك بعد موت سيده بساعة لان كثير المال قد يفاد في ساعة ويتعذر قليله في الزمان
الطويل فاذا أمكن بوجه أن يملك مثل ذلك المال والقول فيه قوله مع عيمته (قال الشافعي) ولو اختلف
المدبر وورثته من دبره في مال في يده فأقام المدبر البينة أنه أفاده بعد موت سيده والورثة البينة أنه أفاد ذلك المال
قبل موت سيده كانت البينة بينة المدبر والقول قوله لانهم مستوون في الدعوى والبينة ولو فضل في كيموته
في يده فهو أرجح منهم سببا ولو كان في يده مال فأقام الورثة البينة أنه كان في يده وسيدته حتى وقال المدبر كان
في يدي لغيري وانما ملكه بعد موت سيدي كان القول قوله مع عيمته ولا أخرجه من يديه حتى يقول الشهود
كان في يديه ملكه أو هو ملكه فاذا أنبتوا عليه هذا أخرجه من يديه وسواء جميع حكم المدبر كان المدبر
صغيرا أو كبيرا مسلما أو كافرا أو امرأة أو رجلا

سئلت وسعل أن يحلف
قلت أفرجل قتل أبوه
فغبي من ساعته فسأل
أولى أن يعلم قال نعم
قال بعض من حضره
بل من قتل أبوه قلت
فقد عبت يمينه على
القسامة ونحن لانا مره
أن يحلف إلا بعد العلم
والعلم عنك واليمين على
القسامة سنة عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وقلت برأيل يحلف على
العبد الذي وصفه قال
فقد خالف حديثكم
ابن المسيب وابن بجيد
قلت أفأخذت بحديث
سعيد وابن بجيد فتقول
اختلفت أحاديث عن
النبي صلى الله عليه وسلم
فأخذت بأحدها قال لا
قلت فقد خالفت كل
ماروى عن النبي صلى
الله عليه وسلم في القسامة
قال لا قلت فلم تأخذ
بحديث ابن المسيب
قال هو منقطع والمتصل
أولى أن يؤخذ به
والانصار يرون أعلم
بحديث صاحبهم من
غيرهم قال فكيف لم
تأخذ بحديث ابن بجيد
قلت لا يثبت ثبوت
حديث سهل فبهذا
صرنا الى حديث سهل

(ولد المدبر) (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا أذن الرجل لمدبره ففكح قبل التدبير أو بعده فسواء وما ولده فحكم المولود في الحرية والرق حكم الام التي ولادته ان كانت حرة كان حرا وان كانت أمة كان عبدا كما يكون هذا في الحر والعبد غير المدبر (قال الشافعي) وليس للعبد ولا للمدبر ولا من لم تكل فيه الحرية أن ينكح الا باذن سيده وليس له أن يتسرى بحال وإذا أذنه سيده بالتسرى فتسرى درأ عنه الحد بالشبهة وألحقناه الولد وفرقنا بينهما متى علمنا ان لم نعلم حتى مات السيد ومالك المدبر الامه لم تكن الامه أم ولده بذلك الولد بحال لانه ووطء فاسد لا ووطء ملك صحيح ولا تكون الامه أم ولد حتى يكون الولد والوطء من مالها لها حركامل الحرية

((ولد المدبرة ووطؤها)) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وسيد المدبرة أن يطأها لانه على الرق (قال)
 أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه دبر جاريته له فكان يطؤها وهما مدبرتان (قال الشافعي) واذا دبر
 الرجل أمة فولدت بعد تدبيرها في بقية عمرها وهي مدبرة فسواء والقول فيهم واحد من قولين كلاهما له مذهب
 والله تعالى أعلم فأما أحدهما فإن سيد المدبرة لمادبرها ولم يرجع في التدبير فكانت مملوكة موقوفة العتق
 ما لم يرجع فيها مدبرها بأن يخرجها من ملكه وكان الحكم في أن ولد كل ذات رحم بمنزلة لها كانت حرة كان
 حرا وإن كانت مملوكة كان عبدا لا وقف فيها غير الملك كان مملوكا كان ولد المدبرة بمنزلة ما يعتقون بعتهما
 ويرقون برقها وقد قال هذا بعض أهل العلم ومن قال هذا القول انبغى أن يقول فإن رجع السيد في ولدها كان
 له ولم يكن ذلك رجوعا في تدبير أمهم وكذلك إن رجع في تدبيرها لم يكن رجوعا في تدبير من ولدت وهي مدبرة
 والرجوع أن يخرجها من ملكه فإن قال قائل فكيف يكون له الرجوع في تدبيرها ولا يكون رجوعه في تدبيرها
 رجوعا في تدبير ولدها وإنما ثبت لهم التدبير بأن أمهم مدبرة فكيف يمكن أن ابتدئ تدبيره ولم يحكم لهم أنهم
 كعضومنها فالأدليل على ذلك قبل الآن ترى أن قيمتهم لو كانت مثل قيمتها أو أقل أو أكثر ثم مات السيد قوموا
 كما تقوم أمهم ولم يعتقوا بغير قيمة كما لا تعتق أمهم بغير قيمة فإذا حكمنا بهما جعلنا حكمهم حكم أنفسهم وإن
 ثبت ذلك بها ولو جعلت حكمهم حكم أمهم وجعلت القيمة لهادونهم ولم أجعل له الرجوع فيهم دونها وجعلناه إذا
 رجع فيها رجعا فيهم وجعلناهم رقيقا لما مات قبل موت سيدها وأبطلنا تدبيرهم إذا لم تعتق أمهم فهذا لا يجوز
 لمن يقول هذا القول والله تعالى أعلم (قال الشافعي) وسواء كان ولدها ذكورا أو أنثى فإن ولدت ذكورا أو أنثى
 فأولادها لا يمتزلة أمهاتهم سواء والقول في الرجوع فيها وفيهم ترك الرجوع والرجوع في أمهاتهم دونهم وفيهم
 دون أمهاتهم كالقول في بنات المدبرة نفسها ولولا ذلك لم يمتزلة أمهاتهم إن كن حرائر كانوا أحرارا وإن كن
 أماء كانوا أماء ملأ أمهاتهم (قال) واذا دبر أمة فولدت أولاد بعد التدبير فالقول فيها وفيهم كما وصفت
 فإن رجع في تدبيرها لم ولدت أولاد لا قبل من ستة أشهر من يوم رجع فالولد في معنى هذا القول مدبر لأن العلم
 قد أحاط أن التدبير قد وقع عليها وإن ولدت لستة أشهر فصاعدا بعد الرجوع فالولد ولد مملوك لا تدبير له إلا أن
 يحدث له السيد تدبيرا (قال الشافعي) واذا دبر جارية له ثم قال تدبيرها ثابت وقد رجعت في تدبير كل ولد تلده
 ولا ولد لها فليس هذا بشئ لأنه لا يرجع إلا فيما وقع له تدبير فأما ما لم يلقه له تدبير في أي شئ يرجع
 لا شئ له يرجع فيه وإذا ولدت المدبرة ولدا فاختلف السيد فيه والمدبرة أو المدبرة وورثة السيد بعد موت
 السيد فقال السيد أو الورثة ولدت له قبل التدبير وقالت المدبرة قبل ولدت بعد التدبير فالقول قول السيد أو الورثة
 لأنهم مالكون وهي مدعية أخرج ملكهم من أيديهم وعلى من قلت القول قوله البين بما قال فإن أقامت
 بينة بما قالت كانت البينة العادلة أولى من البين الفاحرة وإن أقامت بينة وأقام السيد أو ورثته بينة بدعواهم
 كانت بينتهم أولى وكان ولدها رقيقا من قبل أنهم مملوكون في أيديهم فضل كينوتهم في أيديهم بالملك فهي
 وهم مدعون ومقيمون بينة ولو كانت أمة بين اثنين فدبرها ثم حانت بولدها فدعاها أحدهما كان ابنه وضمن

دونه قال فان صاحبكم قال لا تحب القسامة الا بلوث من بينة او دعوى من ميت ثم وصف اللوث بغير ما وصفت قلت قد رأيتنا تركناه على أصحابنا وصرنا الى أن نقضي فيه بمثل المعنى الذى قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم لاشئى في غير معناه قال وأعطيتم بالقسامة فى النفس ولم تعطوا بها فى الجراح قلت أعطيناها حيث أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجراح مخالفة للنفس قلت لان الجروح قد يتبين من جرحه ويدل على من عمل ذلك ولا يتبين الميت ذلك قال نعم قلنا فهذا لم نعط بها فى الجراح كما أعطينا بها فى النفس والقضية التى خالفوا بها البيضة على المدعى واليمين على المدعى عليه أنهم أحلفوا أهل المحلة ولم يبرؤهم وانما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم اليمين موضع براءة وقد كتبنا الحق فى هذا مع غير ذلك كما كتبناه فى غير هذا الكتاب وما

نصف قيمته ونصف قيمتها ونصف عمرها بشرى بكنه ان شاء شرى بكنه لان مشيئته أخذ قيمتها الرجوع فى تدبيرها وكانت أم ولد له ولوا لقت الولد الذى ادعى ميتا لم يكن له قيمة ولو جنى انسان جناية فأخذ لها أرشاً كان الارش بينهما والقول الثانى أن الرجل اذا دبر أمته فولدت بعد التدبير أو ولادافهم لم يولدوا بذلك أنها انما هي أمته موصى لها بعقبتها صاحبها الرجوع فى عقبتها ويعقها فليست حرة خرية ثابتة وهذه أمته موصى لها والوصية ليست بشئ لازم هو شئ يرجع فيه صاحبه وأولادها لم يولدوا وقد قال هذا غير واحد من أهل العلم (قال الشافعى) أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء قال أولاد المدبرة لم يولدوا وقال هذا غير أبى الشعثاء من أهل العلم والله سبحانه وتعالى أعلم (قال الشافعى) والعق مخالف للتدبير عند كل أحد ولو أعتق رجل أمته لها ولد لم يعتق ولداها بعقبتها بحال إلا أن يعتقهم

(فى تدبير ما فى البطن) (قال الشافعى) رضى الله تعالى عنه واذا دبر الرجل ما فى بطن أمته فليس له بيعها إلا أن يريد بيعها الرجوع عن التدبير ولو أعتقه لم يكن له بيعها وانما قلنا لا يكون له بيعها إلا لا أعلم مخالفاً فى أن الامه اذا بيعت أو وهبت أو أعتقت حاملاً كان ما فى بطنها تبعاً لها ما لم يزلها كبعض يذهبها عليه من يملكها ويعتق بعقبتها حكمه حكم عضو منها ما لم يزلها لم يجز أن تباع أمته حامل لأن حكم حملها حكمها ولو باع الذى دبر ولداها أمه وهى حامل به فقال أردت الرجوع فى تدبير الولد كان البيع جائزاً وقال لم أرده كان البيع مردوداً ولو باع أمته واستثنى ما فى بطنها فان ولدت لأقل من ستة أشهر فالولد مدبر وان كان دبره وحران كان أعتقه وان لم تلد إلا ستة أشهر فصاعداً من يوم كان التدبير أو العتق لم يكن مدبراً ولا خيراً وان ولدت ولدين أحدهما لأقل من ستة أشهر والاخر لأكثر من ستة أشهر فهو من حمل واحد وحكمه حكم واحد فاذا كان بعضه لأقل من ستة أشهر كان معتقاً ومدبراً وكل من معه فى ذلك الحمل ولو دبر ما فى بطنها أو أعتقه ثم باعها فولدت قبل ستة أشهر كان الولد معتقاً ومدبراً والبيع باطل وان ولدت بعد ستة أشهر ففها قولان أحدهما انه لما كان ممنوعاً من البيع ليعرف حال الحمل فيباع فى تلك الحال كان البيع مردوداً بكل حال لانه فى وقت كان فيه ممنوعاً والاخر أن البيع جائز ولو قال لامته ولدت ولد مدبر لم يكن هذا تدبيراً إلا أن يريد به تدبيراً

(فى تدبير الرقيق بعضهم قبل بعض) (قال الشافعى) رضى الله تعالى عنه واذا دبر الرجل فى صحته رقيقاً أو بعضهم قبل بعض وفى مرضه آخرى كذلك وأوصى يعق آخرين بأعيانهم فلا يبدى واحد منهم على واحد كما لو أوصى رجل بوصية فمخيراً ولا آخر من بضم ياء أقديم الوصية على حديثها لانه شئ أو قعه لهم فى وقت واحد وكانوا انما يديون فى ذلك الوقت معاً بحجة واحدة وهى أن الوصية واقعة لهم يوم كان ذلك الوقت فان خرجوا من الثلث عتقوا معاً وان لم يخرجوا أفرع بينهم فأعتق من خرج له سهم العتق حتى يستوعب ثلث الميت قياساً على الذى أفرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم حين أعتقهم المربض فأعتق ثلث الميت وأرق ثلثي الورثة

(الخلاف فى التدبير) (قال الشافعى) رضى الله تعالى عنه خالفنا بعض الناس وأجروا فى المدبر خلافاً سأحكى بعضه ان شاء الله تعالى فقال لى بعض من خالفنا فيه على أى شئ اعتمدت فى قولك المدبر وصية يرجع فيه صاحبه متى شاء قلت على ستة رسول الله صلى الله عليه وسلم التى قطع الله بها عذر من علمها قال فعندنا فيه حجة قلنا فاذا كرها قال ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم فى حديثكم باعه ولم يسأله صاحبه بيعه قلت العلم يحيط أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يبيع على أحد ماله الا قيمارمه أو بأمره قال فبايعها باعه قلت أما الذى يدل عليه آخر الحديث فى دفعه إياه الى صاحبه الذى دبره فإنه دبر وهو يرى أنه لا يجوز له بيعه حين دبره وكان يريد بيعه اما محتاجاً او ما غير محتاج فأراد الرجوع فدكر النبي صلى الله عليه وسلم

فباعه وكان في بيعه دلالة على أن بيعه جائز له إذا شاء وأمره أن كان محتاجاً أن يبدأ بنفسه فيسلك عليهم أرى ذلك
 للثلاثة يحتاج إلى الناس قال فان قال قائل فإنارو يناعن أبي جعفر محمد بن علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انما باع خدمة المدبر (قال الشافعي) فقلت له ما روى هذا أحد عن أبي جعفر فيما علمت يثبت
 حديثه ولو رواد من يثبت حديثه ما كان لك فيه حجة من وجوه قال وما هي قلت أنت لا تثبت المنقطع
 لو لم يخالفه غيره فكيف تثبت المنقطع يخالفه المتصل الثابت قال فهل يخالفه قلت ليس بحديث وأحتاج إلى
 ذكره فأذكره على ما فيه قال لو ثبت كان يجوز أن أقول باع النبي صلى الله عليه وسلم رقية مدبر كما حدث جابر
 وخدمة مدبر كما حدث محمد بن علي (قال الشافعي) فان قلت أنه يخالفه قلت هو أدل لك على أن حديثك حجة
 عليك قال وكيف قلت أن كان محمد بن علي قال للمدبر الذي روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم باع رقبته
 انما باع النبي صلى الله عليه وسلم خدمته كما قلت فغلط من قال باع رقبته بما بين الخدمة والرقبة كنت خالفت
 حديثنا وحديث محمد بن علي قال وأين قلت أتقول ان بيعه خدمة المدبر جائز قال لا لا نأمره فقلت فقد
 خالفت ما رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فله باعه من نفسه قلت جابر سمي باعه بثمانمائة درهم من
 نعيم النخام ويقول عبد قبطي يقال له يعقوب مات عام أول في اماره ابن الزبير فكيف يوهم أنه باعه من نفسه
 وقلت له روى أبو جعفر ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالبين مع الشاهد فقلت مرسل وقد رواه معه عدد
 فطر حشده وروايته يوافقه عليها عدد فيم أحاديثان متصلان أو ثلاثة صحيحة ثابتة وهو لا يخالفه فيه أحد برواية
 غيره وأردت تثبت حديثه عن أبي جعفر يخالفه فيه جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ما أبعد ما بين
 أقاويلك وقلت له وأصل قولك أنه لو لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال بعض أصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم شيئاً لا يخالفه فيه غيره لم يثبت وقد باعت عائشة مدبراً لها فكيف خالفتم مع حديث النبي صلى الله عليه
 وسلم وأنت تروون عن أبي اسحق عن امرأته عن عائشة شيئاً في البيوع تزعم وأصحابك أن القياس غيره وتقول
 لا أخالف عائشة ثم تخالفها ومعها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس والمعقول (قال الشافعي) وقلت
 له وأنت محجوج بما وصفنا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي لا عذر لاحد في تركها ولو لم تكن فيما
 نثبتة محجوجاً كنت محجوجاً بقول عائشة فيما نزعهم أنك تذهب اليه ولو لم يكن لعائشة فيه قول كنت محجوجاً
 بالقياس ومحجوجاً بحجة أخرى قال وما هي قلت هل يكون لك أن تقول الأعلى أصل أو قياس على أصل
 قال لا قلت والأصل كتاب أو سنة أو قول بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إجماع الناس قال لا يكون
 أصل أبداً الا واحداً من هذه الاربعة قلت وقولك في المدبر داخل في واحد من هذه الاربعة قال لا قلت
 أفقياس على واحد منها قال أما قياساً في كل شيء فلا قلت فمع أي شيء هو قياس قال اذا حله الثلث ومات
 سيده عتق قلت نعم بوصيته كعتق غير المدبر قال فهو قول أكثر الفقهاء قلت بل قول أكثر الفقهاء أن يساع
 قال لسنان قوله ولا أهل المدينة قلت جابر بن عبد الله وعائشة وعمر بن عبد العزيز وابن المنكدر وغيرهم يبيعه
 بالمدينة وعطاء وطاوس ومجاهد وغيرهم من المكيين وعندك بالعراق من يبيعه وقول أكثر التابعين يبيعه
 فكيف ادعيت فيه الا أكثر ولا أكثر من مضى عليك مع أنه لا حجة لاحد مع السنة وان كنت محجوجاً بكل
 ما ادعيت وبقول نفسك قال وأين ذلك من قول نفسي فقلت أرايت المدبر لم أعته من الثلث وأستعيه
 اذا لم يخرج من الثلث أرايت لو كان العتق له ثابتاً كهلوم الولد لم يعته فارغاً من المال ولا تستعيه أبداً
 قال انما فعلت هذا لانه وصية قلت أرايت وصية لا يكون لصاحبها أن يرجع فيها قال لا غير المدبر قلت أفيجوز
 أن تفرق بين الوصايا فتجعل لصاحبها الرجوع ولا تجعل له في بعض بلاخير يلزم فيجوز عليك أن
 يرجع الموصى في المدبر ولا يرجع في عبد لو أوصى بعتقه غير مدبر قال الناس مجتمعون على أنه يرجع في
 الوصايا ومفروقون في الوصية في المدبر قلت فان اجتمعوا على أن يكون التدبير وصية على أنه أن يرجع

وأينما هم ادعوا الحجة في
 شيء الا تركوه ولا عابوا
 شيئاً الا دخلوا في مثله أو
 أكثر من (قال الشافعي)
 رضى الله عنه ومن
 كتاب عمر بن حبيب
 عن محمد بن اسحق
 قال حدثني محمد بن
 ابراهيم بن الحرث التيمي
 عن عبد الرحمن بن بجيد
 ابن قبطي أحد بني حارثة
 قال سمعت يعنى ابن ابراهيم
 وآيم الله ما كان سهول
 باكثر علمادنه ولكنه
 كان أسن منه قال والله
 ما هكذا كان الشأن
 ولكن سهلاً وأهم ما قال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم احلفوا على ما لا علم
 لهم به ولكنه كتب الى
 يهود خيبر حين كلمته
 الانصار انه وجد قتيل
 بين أيديكم فسدوه
 فكتبوا اليه يحلفون
 بالله ما قتلوه ولا يعلمون
 له قاتلاً فوداه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من
 عنده (قال الشافعي)
 فقال لي قائل ما صنعتك
 أن تأخذ بحديث ابن
 بجيد قلت لا أعلم ابن
 بجيد سمع من النبي صلى
 الله عليه وسلم واذا لم يكن
 سمع من النبي صلى الله
 عليه وسلم فهو مرسل

ولسنا ولا يالك ثبت
المرسل وقد علمت سهلا
صحب النبي صلى الله
عليه وسلم وسع منه
وساق الحديث ساقا
لا يشبهه الا الانبات
فأخذت به لما وصفت
قال فسامعك أن تأخذ
بحديث ابن شهاب
قلت مرسل والقتيل
أنصاري والانصاريون
أرني بالعناية بالعلم به من
غيرهم اذا كان كل ثقة
وكل عندنا بركة الله
تعالى ثقة

(باب المختلقات التي
لا يثبت بعضها
من مات ولم يحج أو كان
عليه نذر)

حدثنا الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أنا مالك عن
ابن شهاب عن عبيد الله
ابن عبد الله بن عتبة عن
ابن عباس أن سعد بن
عبادة استفتى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال
ان أمي ماتت وعليها نذر
فقال النبي صلى الله عليه
وسلم اقضه عنها قال
الشافعي رضي الله عنه
سن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن تقضى
فريضة الحج عن بلغ
أن لا يستمسك على
الراحلة وسن أن يقضى

في جميع الوصايا غير واقترافه فكيف لم يجعل القول قول الذين قالوا يرجع فيه فتستدل على أن من قال
لا يرجع فيه قد ترك أصل قوله في أنه وصية اذا كان يرده فيما سواه من الوصايا (قال الشافعي) ثم ذكرت أن
قائل هذا القول يقول لو قال لعبد اذمت أنا وفلان فانت حر كان له أن يبيعه ولو قال اذا جاءك السنة فانت حر
كان له أن يرجع فيه فقلت فكيف زعمت أن له أن يرجع في هذا ولا يرجع في قوله اذا ذمت فانت حر فقال
ما حامي القياس الاسواء والقياس أن يرجع فيه كله لأن أصل الأمر فيه أن هؤلاء عمال له أو ضي لهم بالعق
في وقت لم يقع فتثبت لهم به حرية قلنا هذه الحجة عليك في المدير قال وأخرج المدير اتباعا والقياس
فيه أن له أن يرجع فيه قلنا فمن اتبع فيه ان كان قال قولك أحدا كثر من سعد بن المسيب فاذا كره فقد
خالف القياس كما زعمت وخالف السنة والآخر وأنت تترك على سعد بن المسيب أقاويل له لا يخالفه فيها أحد
وترجم أن ليست عليك فيه حجة والذين احتججت بموافقتهم من أهل ناحيتنا يخالفونك في المدير نفسه فيبيعه
بعد موت سيده اذا كان على سيده دين ولم يدع مالا قال هؤلاء باعوه في الحين الذي صار فيه حرا ومنعوه من البيع
قبل أن يصير حرا قلت ويقولون أيضا اذا كان العبدان اثنين فدبر أحدهما تقاوماه فان صار للذي لم
يدبر بطل التدبير فقال وهذا أعجب من القول الاول لانهم أبطلوا التدبير والسيد لا يريد إبطاله وجبروا
المالكين على التقاوم وهما لا يريدانه ولا واحد منهما فهذا ان بعد قولين قالهما أحدهما الصواب قلت فاذا
كانت تحتك بأن وافق هؤلاء في معنى من قولك وأنت تستدرك في قولهم ما تقول فيه هذا القول أقترى فيك
وفهم حجة على أحدو خالفكم قال ما فينا حجة على أحد قلت ولولم يكن مع من خالفكم سنة ولا أثر قال ولولم
فان الحجة في السنة قال الحجة مع من معه السنة قلت ولولم يكن مع من خالفكم سنة كانت الحجة مع من معه الآخر
قال نعم قلت فهم ما معنا قلت ولولم يكن أثر كانت الحجة مع من معه القياس قال نعم قلت وأنت وغيرك
تشهد لنا أن السنة والآخر والقياس معنا فكيف ذهبت عن هذا كله فرجع بعض أهل العلم منهم عندهم
الى قولنا في المدير (قال الشافعي) وأخبرني عن أبي يوسف أنه قال السنة والآخر والقياس والمعقول قول من قال
يباع المدير وما رأيت أشد تناقضا من قولنا فيه ولكن أصحابنا غلبونا وكان الاغلب من قوله الا كثر لم يرجع
عنه مع هذه المقالة وقد حكى لي عنه انه اشترى مديرا وباعه وقال هذه السنة والله تعالى أعلم (قال الشافعي) قال
لي قائل منهم لا يشك أهل العلم بالحديث أن ادخال سفيان في حديث عمرو وأبي الزبير فباع النبي صلى الله
عليه وسلم مديرا غلظ الأنا لحظا كما قلت حفظوه عن عمرو بن دينار وعن أبي الزبير بساق يدل على أن سيده
كان حيا ولولم يعلم أن مثل هذا غلظ لم يعرف غلظا ولا أمر أحيا أبدا ولكن لو كان صحيحا لا يخالفه غيره أن
النبي صلى الله عليه وسلم باع المدير بعد موت سيده الذي درهما كان القول فيه الا واحد من قولين أحدهما أن
التدبير لا يجوز اذا لم يكن أنه باعه في دين على سيده لأن أقل أمره عندنا وعندك اذا كان التدبير جائزا يعتق ثلثه
ان لم يكن على سيده دين وهذا أشبه بظاهر الحديث الثاني ان الناس اذا اجتمعوا على اجازة التدبير فلا يكون أن
يحجل عامتهم سنة النبي صلى الله عليه وسلم فلم يبعه النبي صلى الله عليه وسلم وشئ منه يخرج من الثلث وان لم يكن
ذلك مؤدى في الحديث قال ولولم يكن لك حجة في المدير الا هذا وكان صحيحا كانت لك الحجة فقلت نعم فقال
وما شئ قلت لو باعه النبي صلى الله عليه وسلم بعد الموت استدلت على أن الحرية لم تتم فيه وانه وصية وأن الوصايا
تكون من الثلث وذلك أني رأيت أم الولد تعتق فارغته من المال والمكاتب لا تبطل كتابته بموت سيده فلما
بطلت وصية هذا وازار بيعه استدلت على أن بيعه في الحياة جائز لأنه وصية من الوصايا بالرجوع فيها كما يرجع
في الوصايا وانه خارج من معنى من ثبت له العتق لان المكاتب يرق اذا عجز فلا تبطل كتابته حتى يكون
يطلقها هو فتبطل بالحر وكان بسبب من حر به فلم تبطل حتى يطلها هو ويبطل تدبير المدير واستدلت على أن
المدير وصية وان صار اليه عتق فبالوصية لا يعني حرية ثابتة (قال الشافعي) وزعم آخر قال حجة قوله لا يباع

المدير لان سيد المدير اذا اذن ديناً يحيط بماله لم يبيع مديره في دينه ولا في جناية لوجهاها المدير لانه محبوبوس على
 ان يموت سيده يعتق بموته فان مات سيده وعليه دين يبيع في دينه وكذلك ان كانت على المدير جناية لم يبيع في
 جنايته فنعته من ان يباع وسيده حتى قبل يقع له العتق وقد عوت المدير قبل سيده فيموت عبد الاله لا يقع
 عليه العتق عنده الاجموت سيده فلما مات سيده وانقضى عنه الرق عنده ووقع عتقه بآءه في جناية نفسه
 ودين سيده فباعه في أولى حاله أن يمنعه فيها من البيع ومنعه البيع في أولى حاله أن يبيعه فيها والله المستعان واياه
 أسأل التوفيق (قال الشافعي) فان قال فاني انما باعته بعد موت سيده لانه مات ولا مال له وانما هو وصية
 ولا تكون الوصايا الا من الثلث قيل فذلك الجحمة عليك أن تجعله كالوصايا في أن ترقه اذ لم يخرج من
 الثلث وتمنع من أن تجعله من الوصايا فتجعل لصاحبه الرجوع فيه كما يرجع في الوصايا فان قلت ان فيه حرية
 والحرية لا ترد قلت فقد رددتها حين وقعت وان اعتلت بافلاس سيده فقد يفلس وله أم ولد فلا يردها ولا ينفذ
 عتقه او قد يفلس وله مكاتب قد كاتبه على نجوم متباعدة فلا تنقض كتابته ولا يرقه بعد موته الا بما يرقه به في
 حياته وقد قلت في أم ولد النصراني تسلم وهي حرة ولم يعت سيدها فاني الوقت الذي يقع فيه عتقها حين صار
 فرجها من سيدها موعودا وانت لا ترضى الاستسعاء بالدين قالوا مطلقا لا يباع المدير قالوا هو حرو يبيع في قيمته
 وكذلك قالوا في أم ولد النصراني فقولهم على أصل مذهبهم أشد استقامة من قولك على أصل مذهبك
 أفرأيت الرجل ان كان اذا أفلس عبده بمنزلة الميت يباع ماله ويحل ما لم يكن حل من دينه فكيف لم يبيع مديره
 كما باعه بعد الموت وأحل دينه بعد الموت فان قال قائل فقد يفيد مالا قيل فلم أرك انتظرت بدين عليه
 الى مائة سنة وجعلته لاجموت فان قلت انما أحكم عليه حكم ساعته وذلك حكم الموت فكذلك يبيع مديره
 بافلاسه وقد يمكن في الموت أن يظهر له مال بعد موته لم يكن عرف فلست أراه ترك ارقاقه بعد الموت بما
 يمكن ولا يبيعه في الحياة في افلاس صاحبه بحكم ساعته ولا سوى بين حكمه في موت ولا حياة وقد أرقه في
 الحياة بغير افلاس ولا رجوع من صاحبه فيه حيث لم يرقه من أرق المدير ولا أحد غيره لان من أرقه في الحياة
 انما أرقه اذا رجع فيه صاحبه وقال اذا كان العبد بين اثنين فدبره أحد هما تقاوماه فان صار للذي دبره
 كان مديرا كله وان لم يشتره الذي دبره انتقض التدبير الا أن يشاء الذي له فيه الرق أن يعطيه الذي دبره بقيمته
 فيلزمه ويكون مديرا (قال الشافعي) ولا يجوز في قوله والله تعالى أعلم لا يباع المدير ما عاش سيده الا أن
 يكون مديرا كله ويضمن الذي دبره لشريكه نصف قيمته لان التدبير عنده عتق وكذلك هو عنده لو أعتقه ولا
 يجوز في قوله أن ينتقض التدبير (٢) لانه اذا جعل لسيده المدير نقض التدبير فكيف جعل له نقض التدبير اذا لم
 يشتر المدير ان كان اذا انتقض التدبير فقد جعل له فأثبت عليه في موضع غيره وقد ذكرناه وان كان لم يرد نقضه
 فقد جعل له نقضه وهو لا يريد وما معني يتقاومانه وهما لا يريدان التقاوم ولا واحد منهما ما أعرف
 ليتقاومانه وجهان في شيء من العلم والله المستعان والقول في فيه قول من لا يبيعه ما وصفت من أنه مدير كله
 وعلى المدير السيد نصف قيمته وهكذا قال من قال لا يباع المدير فاما نحن فانا اذا جعلنا لسيده نقض تدبيره
 وبيعه فتدبيره وصية وهو بحاله مدير النصف موقوف النصف للشريك لانه لم يعتقه فيضمن لشريكه نصف
 قيمة العبد ويعتق عليه

(المكاتب بسم الله الرحمن الرحيم)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رضي الله تعالى عنه قال قال الله عز وجل والذين يبتغون
 الكتاب مما ملكت أيمانكم فكتبوهم ان علمتم فيهم خيرا وآتوهم من مال الله الذي آتاكم أخبرنا عبد الله بن

نذرا الحج عن نذره وكان
 فرض الله تعالى في
 الحج على من وجد إليه
 السبيل وسن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في
 السبيل المركب والزاد
 وفي هذا نفقة على المال
 وسن النبي صلى الله
 عليه وسلم أن يتصدق
 عن الميت ولم يجعل الله
 من الحج بدلا غير الحج ولم
 يسم ابن عباس ما كان
 نذرا م سعدة فاحتمل
 أن يكون نذرا الحج فأمره
 بقضائه عنها لان من
 سنته قضاءه عن الميت
 ولو كان نذرا صدقة كان
 كذلك والعبرة بالحج
 (قال) فأما من نذر
 صياما أو صلاة ثم مات
 كتبه مصححه

الحارث بن عبد الملك بن جريح أنه قال لعطاء بن الخريز ألبال أو الصلاح أو كذا ذلك قال ما نرا إلا المال قلت
فإن لم يكن عنده مال وكان رجل صدق قال ما أحسب خيرا إلا ذلك المال قال مجاهد ان علمت فيهم
خيرا المال كائنه أخلاقهم وأديانهم ما كنت (قال الشافعي) وأخير كلمة يعرف ما أريد منها بالمخاطبة بها قال
الله عز وجل ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية فعقلنا أنهم خير البرية بالآيمان وعمل
الصالحات لا بالمال وقال الله عز وجل والبدن جعلنا حالكم من شعائر الله لكم فيها خير فعقلنا أن الخير
المنفعة بالاجر لا أن لهم في البدن مالا وقال عز وجل اذا حضر أحدكم الموت ان ترل خير فعقلنا أنه ان ترل
مالا لان المال المتروك وبقوله الوصية للوالدين والاقرين قال فلما قال الله عز وجل ان علمت فيهم خيرا
كان أطور معانيها بدلالة ما استدلتنا به من الكتاب قوة على اكتساب المال وأمانه لانه قد يكون قوي يفتكسب
فلا يؤذى اذا لم يكن ذا أمانة وأمين فلا يكون قوي على الكسب فلا يؤذى قال ولا يجوز عندي والله تعالى
أعلم في قوله ان علمت فيهم خيرا الا هذا وليس الظاهر أن القول ان علمت في عبدك مالا بعينين أحدهما أن
المال لا يكون فيه انما يكون عنده لافيه ولكن يكون فيه الا ككتاب الذي يفيد المال والثاني أن المال
الذي في يده ليس به فكيف يكون أن يكتبه بعه انما يكتبه بما يفيد العبد بعد بالكتابة لانه حينئذ يمنع
ما أفاد العبد لاداء الكتابة قال ولعل من ذهب الى أن الخير المال انه أفاد بكسبه مالا للسيد فيستدل على
أنه كم يقدر مالا يعتق به كآفاد أول والعبد والأمة البالغان في حد سواء كانا ذوي صنعة أو غير ذوي صنعة اذا
كان فيهما قوة على الاكتساب والامانة

(ما يجب على الرجل يكتب عبده قويا أمينا)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي رضي الله عنه قال أخبرنا عبد الله بن الحارث عن ابن جريح قال
قلت لعطاء أو أجب علي اذا علمت أن فيه خيرا أن يكتبه قال ما أراه الا واجبا وقالها عمرو بن دينار
وقلت لعطاء أن أثر داغن أحد قال لا (قال الشافعي) أما اذا كان المملوك قويا على الاكتساب غير أمين
أو أمين غير قوي فلا شئ عندي والله تعالى أعلم في أن لا تجب مكاتبته على سيده واذ جاع القوة على الاكتساب
والامانة فأحب الى سيده أن يكتبه ولم أكن أمتنع ان شاء الله من كتابة مملوك لي جاع القوة والامانة ولا
لأحد أن يتنع منه (قال الشافعي) ولا بين لي أن يجبر أخاكم أحد على كتابة مملوك لانه لا آية محكمة
أن تكون ارشادا وإباحة لكتابة يتحول بها حكم العبد عما كان عليه لاحتمال ما أبيع الصيد المخطور في
الأحرام بعد الأحرام والبيع بعد الصلاة لأنه حتم عليهم أن يبيعوا ويبيعوا وقد ذهب هذا المذهب عدد من
لقبت من أهل العلم فإن قيل فهل فيه دلالة غير ما وصفت قيل أرايت اذا قيل فكاتبوهم هل يجوز أن يقال
أوجب كما وجبت المتعة الا وهو محدود بأقل ما يقع عليه اسم الكتابة أو لغاية معلومة فإن قيل لا فلا يختلف
أحد علمته في أن عبدا لرجل ثمنه ألف لوقاله كاتبني على ثلاثمائة درهم في ثلاث سنين لم يجب عليه أن يكتبه
على هذا فاذا قيل فعلى كم فان قال السيد كاتبك على ألف فأبى العبد أخرج السيد من أن يكون خالف
أن يكتبه فإن قيل نعم قيل فهل يجبر على أن يكتبه على قيمته (٣) قيل فالكتابة انما تكون دينيا والقيمة لا تكون
بالدين ولو كانت بدين لم تكن الاعلى من له ذمة تلزمه بكل حال والعبد ليس له ذمة تلزمه بكل حال (قال

فانه يكفر عنه في الصوم
ولا يصام عنه ولا يصلى
عنه ولا يكفر عنه
في الصلاة (قال
الشافعي) فان قال قائل
ما فرق بين الحج والصوم
والصلاة قلت قد فرق
الله تعالى بينهما فان قال
وأين قلت فرض
الله تعالى الحج على من
وجد اليه سبيلا وسن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن يقضى عن لم
يجب ولم يجعل الله تعالى
ولا رسوله صلى الله عليه
وسلم من الحج بدلا غير الحج
وفرض الله تعالى الصوم
فقال فمن كان منكم
مريضا أو على سفر
الى قوله مساكين قيل

(٣) قوله قيل فالكتابة الخ كذا بالنسخ ولعل فيه سقطا والاصل فان قيل نعم قيل فالكتابة الخ وحرر

كتبه مصححه

(الشافعي) ومالك الله عز وجل العباد رقيقهم ولم أعلم مخالفا في أن لا يخرج العبد من يدي سيده إلا بإذنه
فهل (١) هذا المبدأ أن أوجب على السيد أن يكتب عبده وكذلك المديبر والمديرة وأم الولد لأن كلاً لم يخرج من
ملك اليمين قال والعبد والأمة في هذا سواء لأن كلاهما ملك لليمين ولو أخرج رجل عبده ثم سأله العبد أن يكتبه
لم يكن ذلك له من قبل حق المستأجر في إجارته فإن العبد ممنوع من الكسب بخدمة مستأجره ولو كاتبه وهو
أجير كانت الكتابة منفسخة ولو فسخ المستأجر الإجارة لم تحز الكتابة حتى يجدد السيد كتابته برضا العبد
وفي قول الله عز وجل والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكتبوهم دلالة على أنه إنما أذن أن يكتب
من يعقل لا من لا يعقل فأبطلت أن تبغى الكتابة من صبي ولا معتوه ولا غير بالغ بحال وإنما أبطلنا
كتابة غير البالغين والمغلوبين على عقولهم كانوا عبيد أنفسهم أو كاتب عنهم غيرهم بهذه الآية وإنما أبطلنا أن
يكتب المحجور عليه الذي لا أمر له في ماله وأن يكتب عنه وليه لأنه لا نظر في الكتابة له وأنه عتق وليس له
أن يعتق

(هل في الكتابة شيء تكرهه) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا أراد الرجل كتابة عبده غير
قوى ولا أمين أو أمانة كذلك أو غير ذات صنعة لم أكره ذلك من قبل تطوعه بالكتابة وهي مباحة إذا أبيحت
في القوى الأمين أبيحت في غيره والثاني من قبل أن المكاتب قد يكون قويا بما فرض الله عز وجل له في
الصدقات فإن الله تبارك وتعالى فرض فيها الرقاب وهم عندنا المكاتبون ولهذا لم أكره كتابة الأمة غير
ذات الصنعة لرغبة الناس في الصدقة متطوعين على المكاتبين قال ولم يشبه الكتابة أن تكلف الأمة الكسب
لأنها لا حق لها إذا كلفت كسبا إلا كتابة في الصدقات ولا رغبة الناس في الصدقة عليها متطوعين كرغبتهم في
الصدقة عليها مكتابة (قال) وعلى الحاكم أن يمنع الرجل أن يخرج عبده إذا كان ذات صنعة مكتسبا إذا كره
ذلك العبد ولكن إذا جرد ونفق عليه ان شاء ولا أكره لأحد أن يأخذ من مكاتبته صدقات الناس فريضة
ونافلة فأما الفريضة فهي كمال المكاتب وأما النافلة فشيء صار له بالعتاق والقبض وقد كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يأكل الصدقة فأكل كل الصدقة فأكل من صدقة تصدق بها على بريرة وقال هي لنا هدية وعليها صدقة
وكذلك الصدقة على المكاتب وهي السيد تحق كحق الغريم على رجل تصدق عليه (قال) ومن أين أدى
المكاتب إلى سيده حلالا لعله عليه أن يقبله ويحبر على قبوله إلا أن يعلم أنه أدى إليه من حرام فلا يحل قبول
الحرام (قال) فإن قال المكاتب كسبته من حلال جبر الحاكم سيده على أخذه أو إبرائه منه ولا يحل لسيده
أخذه إذا علمه من حرام فإن سأل سيد العبد الحاكم أخلاف مكاتبه ما أصابه من حرام فعلى الحاكم أن يحلفه فإن
نكل وحلف السيد لقد أصابه من حرام لم يحبره على أخذه وقال للمكاتب أدأ إليه من جلال أو من شيء لا نعرفه
حراما فإن فعل جبره على أخذه والاعجزة ان شاء سيده (قال) ولا يحبره الأعلى أخذ الذي كاتبه عليه أن كاتبه
على دنائير لم يحبره على أخذ دراهم وإن كاتبه على عرض لم يحبره على أخذ دراهم وإن كاتبه على عوض لم يحبره على
أخذ قيمته ولكنه لو كاتبه على دنائير جواد فأدى إليه من رأسه مثاقيل جواد أجبره على أخذه لأن اسم الجودة
يقع عليها وعلى ما دونها وهي تصلح لما لا تصلح له الجواد غيرهما من دنائير ودراهم مما يقع عليه اسم الجودة ولو
كاتبه على دنائير جدد جواد من ضرب سنة كذا فأدى إليه خيرا منها من ضرب غير تلك السنة فإن كانت الدناير
التي شرطت نفق ببلده ولا ينفق بها الذي أعطاه لم يحبر عليها وإن كانت خيرا وهكذا هذا في التمر والعروض ولو
كاتبه بتمر عجوة فأدى إليه صبحانيا وهو خير من العجوة لم يحبر على أخذه ويحبر على عجوة أجود من شرطه
بجميع صفته ويريد الفضل على ما بيع عليه صفته إلا أن يكون يصلح شرطه لغير ما يصلح له ما أعطاه أو
ينفق ببلده ولا ينفق به ما أعطاه

بما يقونه كانوا يطبقونه
ثم عجزوا عنه فعلمهم في
كل يوم طعام مسكين
وأمر بالصلاة وسن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن لا تنقض
الحائض ولا يقضى عنها
ما تركت من الصلاة وقال
عوام المفتين ولا
المغلوب على عقله ولم
يجعلوا في ترك الصلاة
كفارة ولم يذكروا في
كتاب ولا سنة عن صلاة
كفارة من صدقة ولا أن
يقوم به أحد عن أحد
وكان عمل كل امرئ
لنفسه وكانت الصلاة
والصوم عمل المرء
لنفسه لا يعمل غيره
وكان يعمل الخ عن

(١) قوله فهل هذا المبدأ
أن أوجب الخ كذا
بالاصل والمقام يعطى
أن يكون الصواب فهذا
لم يبين لي أن أوجب الخ
أو فهل هذا المبدأ أن لا
أوجب الخ وحرر كتبه
متبحره

(تفسير قوله عز وجل وآتوهم من مال الله الذي آتاكم)

الرجل اتباع السنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم
بخلاف الصلاة والصوم
لان فيه نفقة من المال
وليس ذلك في صوم ولا
صلاة (قال الشافعي) فان
قيل أفروى عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنه أمر
أحدا أن يصوم عن
أحد قيل نعم روى
ابن عباس عن النبي صلى
الله عليه وسلم فان قيل
فلم لا تأخذه قبل حدث
الزهرى عن عبيد الله
ابن عبد الله عن ابن
عباس عن النبي صلى
الله عليه وسلم نذر نذرا ولم
يسمه مع حفظ الزهرى
وطول مجالسة عبيد
الله لابن عباس فلما جاء

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رضي الله تعالى عنه قال أخبرنا الثقة عن أنس بن مالك عن ابن عمر أنه
كاتب عبد الله بن مسعود وثلاثين ألفا ووضع عنه خمسة آلاف أحسبه قال من آخر نحومه (قال الشافعي)
وهذا والله تعالى أعلم عندي مثل قول الله عز وجل وللطلقاء متاع بالمعروف فيجبر سيد المكاتب على أن يضع
عنه مما عقد عليه الكتابة شيئا وإذا وضع عنه شيئا ما كان لم يجبر على أكثر منه فان مات قبل أن يضع عنه جبر
ورثته على ذلك فان كانوا صغارا وضع عنه الحاكم أقل ما يقع عليه اسم الشيء من كتابته وما زاد سيد المكاتب
أو ورثته إذا كانت أمورهم جائزة فهم متطوعون به فان قيل فلم يجبر سيد المكاتب على أن يضع عنه ولم
يجبر على أن يكتبه قيل لبيان اختلافهما فانه إذا كاتبه ممنوع من ماله وما أعطاه له دون ما كان مكاتباً وهو
إذا كان رقيقاً لا يمنع من ماله ولم يخرج من رقه وما ملك العبد فاعلم أنه لسيده وما ملك العبد بعد الكتابة
ملكه العبد دونه (قال) وإذا أدى المكاتب الكتابة كلها فعلى السيد أن يرده عليه من اسمها وأن مات فعلى
ورثته وإن كان وارثه مولياً أو محجوراً عليه في ماله أو كان على الميت دين أو وصية جعل للمكاتب أدنى الأشياء
مخاصصهم به وإذا أدى المكاتب كتابته ثم مات سيده وأوصى إلى أحد دفعه إلى المكاتب فان لم يكن له
ولي فعلى الحاكم أن يوليّه من رضى به ويجبر على أن يعطيه أقل الأشياء وإن مات المكاتب وسيده وقد أدى
فعلى الورثة من هذا ما كان على سيد المكاتب حتى يؤدوا من مال سيد المكاتب فان كان على سيد المكاتب
دين لم يكن لهم أن يحاصوا أهل الدين إلا بالقل ما يقع عليه اسم شيء وإن كانوا متطوعين بما هو أكثر منه من
أموالهم لم يحاص به المكاتب ولم يخرجوه من مال أبيهم لأنه لم يكن يلزمه إلا أقل الأشياء فإذا أخرجوا الأقل لم
يضمنوا لأنه لا شيء له غيره وإن مات سيد المكاتب فأعطى وارثه المكاتب أكثر من أقل ما يقع عليه اسم الشيء
كان لمن بقي من الورثة رده وكذلك يكون لأهل الدين والوصية لأنه متطوع به بأكثر من أقل ما يقع عليه اسم الشيء
من مال ليس له دون غيره وهكذا سيد لوفيلس فأما لو أعطاه سيده شيئاً ولم يفسد أو وضعه عنه فهو جائز له
والشيء كل ماله ثمن وإن قل غشه فكان أقل من درهم وإن كاتبه على دنائير فأعطاها جده ذهب أو أقل بماله
ثمن جاز وإن كاتبه على دراهم فكذلك ولو أراد أن يعطيه ورقاً من ذهب أو ورقاً من شيء كاتبه عليه لم
يجبر العبد على قبوله إلا أن يشاء ويعطيه مما أخذ منه لأن قوله من مال الله الذي آتاكم يشبه والله تعالى
أعلم آتاكم منه فإذا أعطاه شيئاً غير ذلك فعليه من الذي أمر أن يعطيه ألا ترى إلى لا أجبر أخذه الحق في شيء
أن يعطاه من غيره

(من تجوز كتابته من المالكين) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإنما خاطب الله عز
وجل والله تعالى أعلم بالفعل في المالكين من كان ملكه نابتاً في المالك وكان غير محجور فليس يكون
هكذا إلا الحر غير محجور وإذا كاتب الحر المحجور عبده ثم أطلق عنه الحر فإن كتابته باطل إلا أن يكون جديداً
بعد إطلاق الحر والحررة البالغة في الرشد والحر لا يختلفان ولو كاتبه قبل أن ينطلق عنه الحر ثم أطلق عنه
الحر ثم تأداه الكتابة كلها لم يعتق إلا أن يكون حداثاً الكتابة كلها كما لو قال هذا العبد ان دخلت الدار فأنت حر
فدخلها بعد إطلاق الحر عن السيد لم يعتق حتى يجدد عبداً واعتق بعد إطلاق الحر ولو ادعى عبد على سيده أنه
كاتبه فقال كاتبك وأنا محجور وقال العبد كاتبني وأنت غير محجور فالقول قول العبد وعلى السيد البينة
وإذا كاتب السيد عبده وهو غير محجور ثم حجر على السيد أو عبده كانت الكتابة على السيد ثابتة وبسأدى
وليه الكتابة وإذا أدى العبد فهو حر (قال) ولو كاتب رجل عبده وهو مبرم أو به لم أو عارض غالب على عقله

أومزبل له وإن لم يغلب عليه حين كتابته والكتابة باطل لانه في هذه الحال لو أعتقه لم يجز عتقه فان أوافق فأنبت عليه والكتابة باطل حتى يجدها له في الوقت الذي لو أعتقه فيه جاز عتقه أو باع جاز بيعه وإذا كاتب الرجل عبده وهو غير محجور ثم غلب على عقله والكتابة ثابتة انما أنظر الى عقد ها فإذا كان صحيحاً أثبتته وإذا كان غير صحيح لم أثبت به حال يأتي بعده

(كتاب الصبي) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا كاتب الصبي عبده لم تجز كتابته باذن أبيه كانت الكتابة أو قاض أو وليه وكذلك لو أعتقه على مال يأخذه منه لان الصبي ممن لا يجوز عتقه وإذا كاتب الصبي عبده قبل البلوغ ثم بلغ فأنبتته على الكتابة لم تجز الكتابة إلا أن يجدها بعد البلوغ والرشد

(موت السيد) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رضى الله تعالى عنه وإذا كاتب الرجل عبده ثم مات السيد فالكتابة بحالها وإذا كاتبه ثم أفلس فالكتابة بحالها ولو كاتب أم ولداً ومدر مملوكاً لهما لم تجز الكتابة ولو أخذنا جميعهم لم يعقق لانهم ممن لا يجوز بيعه ولا عتقه وإذا كاتب المكاتب عبده لم تجز كتابته ولو أخذنا الكتابة لم يعقق لانه ممن لا يجوز عتقه ولا يثبت له ولاء كان ذلك نظراً منه لنفسه أو لم يكن وكذلك لو أخذ من العبد عاجلاً في أول كتابته مثل قيمته مراً إلا ان كسب عبده له وليس له أن يخرج عبده منه بعتق ولا يمنع نفسه ماله

(كتاب الوصي والاب والولي) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وليس لأب الصبي ولا لولي التيم وصيا كان أو مولى أن يكاتب عبده بحال لان الكتابة لا تنظر فيها للصغير ولا للكبير ألا ترى أن العبد المكاتب إذا كان ذاملاً أو أمانة واكتساب كانت رقبته وماله واكتسابه للصبي والمولى وإن كان غير ذى أمانة لم يكن النظر أن يمنع بيعه وأجارته وأرض الجناية عليه ويكاتب على نجوم (١) تمنع في مدته لهما من منفعة ثم لعله أن لا يؤدى ما عليه وإن قيل فقد ينصح ويكتسب إذا كوتب نصيحة لا ينصحه عبداً قيل فإن كانت نصيحته بحال يؤديه عنده فأطلبه فهو للصبي والمولى عليه ولا يمنع رقبته العبد ولا منفعته وإن كانت نصيحته اكتساباً فاجره فإن خبث أذبه فإن قيل فقد يخاف أن يأتى أن لم يكاتب قيل ولا يؤمن عليه إذا كوتب أن يقيم حتى إذا تقارب حلول نجمه أتى فليست الكتابة نظراً بحال وإنما أجزأها على من يلى ماله لانه لو أعتق جاز فإن كاتب أبو الصبي أو لولي التيم أو المولى فالكتابة باطل وإن أدى العبد وأعتقه فالعبد رقيق بحاله وما يؤدى منه حلال لسيدته وإن أعطى من سهم الرقاب رجوع الوالى عليه فأخذه من صار إليه لانه ليس من الرقاب وإذا باعه من أجنبي فاستوفى قيمته أو ازداد أو باعه بما يتعاضد الناس عتله في نظر المولى لعق أو غيره جاز البيع من قبل أنه يملك على المشتري من ماله بالعبد للمولى ما لم يكن للمولى عتق وهو لا يملك على المكاتب شيئاً لم يكن المولى يملكه لان ملكه على رقبته وماله وكسبه فيما يستأنف واحد وهكذا ليس لولى الصبي أباً كان أو غيره أن يعق عبده على مال يعطيه إياه العبد إن أعطاه وقبض المال من العبد وأعتقه عليه فالمال للمولى والعق باطل وليس لولى المولى أباً كان أو غيره أن يبيعه من أحد بدين فإن باعه بدين فالبيع مفسوخ ولو أعتقه الذى اشتراه كان العتق مردوداً وفي عتق الأب والولى عبس المولى عليه على مال أو مكاتبته معنى بأن لا يجوز أن يكون الولاء لا للعق والمولى غير معتق والمعتق غير مالك ولا يجوز العتق لغير مالك وإن كان المولى بالغاً فأن ذلك لولى له لم يجز لانه في حكم الصغير في أن لا يجوز أمره في ماله حتى يجمع البلوغ والرشد وإذا كان العبد بدين محجور عليه بالغ أو صبي وبين رجل يلى نفسه لم تجز كتابته أذن فيها المحجور وولى له لم يأذنا وإذا أدى عتق نصيب غير المحجور ويراجع هو والعبد بنصف قيمة العبد وعتق كله عليه إن كان موسراً وضمن للمحجور بنصف قيمة العبد مملوكاً ولا يرجع على المحجور بشئ أخذه منه لانه أخذه من عبده

غيره عن ابن عباس بغير ما في حديث عبيد الله أشبه أن لا يكون محفوظاً فإن قيل أتعرف الذى جاء بهذا الحديث يغلط عن ابن عباس قيل نعم روى أصحاب ابن عباس عن ابن عباس أنه قال لابن الزبير أن الزبير حبل من متعته الخ فروى هذا عن ابن عباس أنها متعة النساء وهذا غلط فاحش قال الشافعي وليس علينا كبير مؤنة في الحديث الثابت إذا اختلف أو ظن مختلفاً لما وصفت ولا مؤنة على أهل العلم بالحديث والنصفة

(١) قوله تمنع في مدته لها الخ كذا بالاصول ولعله تمنع في سعيه لها الخ وحرر كتبه

(من يجوز كتابته من المال)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا يجوز أن يكتب الرجل عبد الله مغلوبا على عقله ولا عبد الله غير بالغ لأنه إذا كان معقولا عن الله عز وجل أنه إنما خاطب بالقرآن البالغين غير المغلوبين على عقولهم فالكتابة إذا كانت فريضة للعبد لازمة على سيده وللسيد على عبده فيها أداء الأمانة والوفاء وليس الصغير ولا المغلوب على عقله ممن يلزمه فرض بقوله كما لا يحد بقوله ولا يؤخذ بأقراره على نفسه في شيء لله ولا للناس (قال الشافعي) وكذلك لا يجوز أن يكتب أبو المعتود والصبي عنهما ولا أمهما إن كانا مملوكين وكانا على أنفسهما أو عليهما دون أنفسهما لأنه لا يجوز أن يحمل العبد أسبغه بنى خلا الكتابة التي آذن الله عز وجل بها التي هي سبب فسادها وقده فأما أن يحمل عن غيره فلا وكذلك لو كان أبواهما حريين فكاتبتهما على نجور وضمنهما الأبوان فشرط السيد أنهما مملوكان حتى يؤدي إليهما هذا المال لم تجز الكتابة وإن أدى إليهما عنهما مائة كما يعتق المكاتب بأداء الكتابة الفاسدة ويأخذ السيد قيمة المعتق منهم ما ويرجعون كما وصفت في الكتابة الفاسدة والعبد كالحري في الدين وليس لأبيهم ما إذا أعتقا أن يرجعا على السيد عما أعطياه على عتقهما كما ليس لهما لو قال أعتق عبدك على مائة فاعتقه أن يرجعا كما لو أعطياه مائة أو ضمنها له على أن يعتقه فاعتقه لم يكن لهما أن يرجعا ولهما أن يرجعا في الضمان له ما لم يعتقه وكذلك في الباب الأول يرجعان ما لم يعتقا (قال) وإذا أراد أبواهما أن يجوز هذا اشتريا ما بشئ أو دين إلى أجل أو حال فإذا فعلوا لزمهما المال وكان الابنان حريين بملك الأبوين لهما وكذلك الأجنيون في هذه المسائل كلها إلا أن الأجنيين إذا اشتروهما لم يعتقا حتى يحدوا لهما مائة ولو كاتب رجل على نفسه وابن له صغير كانت الكتابة باطلا وكذلك على نفسه وابن له معتود أو بالغ غير معتود غائب وكذلك لو كاتب رجل على نفسه وما ورثه من غير أمته لم يجز هذا وإذا كاتب العبد بالغ غائبا ثم غلب العبد على عقله لم يكن للسيد أن يعجزه حتى يحل نجومه من نجومه فإذا حل لم يكن له تعجيزه لأنه لا يعرب عن نفسه بحال حتى يأتي الحاكم ولا ينبغي للحاكم أن يعجزه حتى يسأل عن ماله فإن وجد له مالا لا يؤدي إلى سيده منه الكتابة أداها أو تنق عليه من فضله وإن لم يجد له مالا يؤدي عنه الكتابة أو النجم الذي حل عليه منها يعجزه فإن عجزه ثم أفاق فدل على ماله أو دل عليه الحاكم قبل إفاقته أبطل التعجيز عنه وجعله مكاتبا بحاله إذا كان المالك له قبل التعجيز وأدى ذلك المكاتب فان كان مالا فأداه بعد التعجيز جعله للسيد ولم يرد التعجيز ولو وجد الحاكم له في ذهاب عقله ما يؤدي عنه كتابته فأداه عتق وإن لم يجد له مالا ولم يجد له نفقة ولا أحدا يتطوع بأن ينفق عليه عجزه وألزم السيد نفقته ولا يلزم السيد نفقته بحال حتى يقضى عليه بالعجز فإذا وجد له مالا كان قبل التعجيز فالتعجيز عنه ويرد السيد عليه بنفقته في ذلك المال مع كتابته (قال) وبين ما وصفت في كتاب تعجيزه ما به ولو غلب المكاتب على عقله وأدى عنه السلطان كان على الكتابة لأنه يؤدي عنه من حقه فإذا أدى عنه رجل متطوعا فعلى الحاكم قبول ذلك للمكاتب حتى يصير مالا ثم يعطيه سيده وليس على السيد قبوله إلا أن يقول المتطوع عنه قد ملكته أياه فيأزم السيد قبوله عن المكاتب لأن المكاتب لا يعرب عن نفسه فإن أبي السيد أن يقبله عنه وخفي ذلك على القاضي فججزه ثم علم رد تعجيزه وأخذ بما نظره عليه إن أعطاه المتطوع فإن لم يعطه لم يجزه الحاكم عليه

في العلم بالحديث الذي يشبه أن يكون غلطاً والحديث الذي لا يثبت مثله وقد عارضه صنفان من الناس في الحديث الذي لا يثبت مثله بحال بعض محدثيه والحديث الذي غلط صاحبه بدلالة فلا يثبت فإني مني منهم طائفة تبطل الحديث عن هذا الموضع بضربين أحدهما الجهالة بمن لا يثبت حديثه والآخر بأن يوجد من الحديث ما يرد فيه فيقولون إذا جازي واحد منه جازي كله وصرت في معناها فقلت أرأيت الحاكم إذا شهد عنده ثلاثة

(كتاب النصارى)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رضي الله عنه إذا كاتب الرجل النصارى عبده على ما يجوز للمسلم

أن يكتب عبده عليه فالكاتب جازية وإن ترافعا البنا أنفذنا فان كاتب عبده ثم أسلم العبد فهو على الكتابة
 الآن يشاء أن يعجزه فان شاء العجز بعناه عليه وكذلك أمته يكاتبها ثم تسلم ان شاء العجز بعنا فان لم تشاء
 أثبتنا الكتابة وإن أسلم السيد والعبد نصراني بحاله فالكاتب بحالها وكذلك لو أسلم الجميع ولو كاتب نصراني
 عبده نصراني على جحر أو خنزير أو شئ له ممن عندهم محرم عندنا فإفاء السيد يرد بطلان الكتابة والعبد يرد
 اثباتها والعبد يرد بطلانها والسيد يرد اثباتها بطلانها لانها ما جاءنا (قال) ونبطلها ما لم يؤدي المكاتب الجحر
 أو الخنزير وهما نصرانيان فإذا أدى الجحر أو الخنزير وهما نصرانيان ثم ترافعا البنا وجاءنا أحدهما فقد عتق
 ولا يرد واحد منهما على صاحبه بشئ لأن ذلك مضى في النصرانية عتقه ممن خربع عندهم ولو كاتبه في
 النصرانية مخمرا فاداه الاقليلا ثم أسلم السيد والعبد بحاله فإنا بطلنا المكاتبه لانه ليس له أن يأخذ
 جحر أو هو مسلم وكذلك لو أسلم العبد ثم جاءنا السيد والعبد بطلنا المكاتبه لانه ليس لمسلم أن يؤدي جحر وكذلك
 لو أسلم الجميع وكذلك لو لم يسلم واحد منهما وجاءنا أحدهما بطلنا المكاتبه لانه ليس لمسلم أن يقتضى جحر (قال)
 ولو أسلم السيد والعبد أو أحدهما وقد بقي على العبد رطل خمر فقبض السيد ما بقي عليه عتق العبد بقبضه
 آخر كتابه ورجع السيد على العبد بجميع قيمته ديناه عليه لانه قبضها وليس له ملكها ان كان هو المسلم
 وكذلك ان كان العبد المسلم فليس له قبضها منه ولا لمسلم تأديتها اليه ولو ان نصرانيا ابتاع عبدا مسلما وكان له
 عبد نصراني فأسلم ثم كاتبه بعد اسلام العبد على دنائره أو دراهم أو شئ تحمل كتابته المسلمين عليه ولا تحمل فقها
 قولان أحدهما أن الكتابة باطل لانها ليست باخراج له من ملكه تام ومتى ترافعوا يناردنا وما أخذ
 النصراني منه فهو له لانه أخذه من عبده فان لم يترافعوا حتى يؤديها العبد المكاتب عتق وتراجعا بفضل
 قيمة العبد ان كان ما قبض منه النصراني أقل من قيمته رجع على العبد بالفضل وان كان ما أدى اليه العبد
 أكثر من القيمة رجع على النصراني بالفضل عن قيمته ولو كاتبه بخمر أو خنزير أو شئ لا ثمن له في الاسلام
 بعدما أسلم العبد كانت الكتابة فاسدة فان أداها العبد عتق بها ورجع عليه النصراني بقيمة تامة لانه لا ثمن
 للخمر الذي دفع اليه ولو كانت المكاتبه للنصراني جارية كانت هكذا في جميع المسائل ما لم يطاها فان وطئها
 ولم تحمل فلها مهر مثلها وان وطئها حملت فأصل كتابتها صحيح وهي بالخيار بين العجز وبين أن تمضي على
 الكتابة فان اختارت المضى على الكتابة فلها مهر مثلها وهي مكاتبه ما لم تعجز وان اختارت العجز أو عجزت
 جبر على بيعها ما لم تلد فان ولدت له فالولد مسلم حر باسلامها لا يسبل عليه لانه من ماله كما وان مضت على
 الكتابة فمات النصراني فهي حرة عتقه ويبطل عنها ما بقي عليها من الكتابة ولها ما لها ليس لورثته منه شئ لانه
 كان ممنوعا من مالها بالكتابة ثم صارت حرة فصاروا ممنوعين منه بحريتها وان ولدت وعجزت أخذت بعتقتها
 وحيل بينه وبين اصابها فإذا مات فهي حرة وتعمل له ما تطيق وله ما اكتسبت وجنى عليها والقول الثاني أن
 النصراني اذا كاتب عبده المسلم بشئ يحمل فالكاتب جازية فان عجز بيع عليه وكذلك اذا اختار العجز
 بيع عليه واذا أدى عتق وكان النصراني ولاؤه لانه مالك معتق واذا كاتبه كتابة فاسدة بيع ما لم يؤدي فاعتق
 فان أدى فعتق بالاداء فهو حر ولاؤه للنصراني ويتراجعا بقيمة العبد مملوكا وتكون النصراني عليه ديننا
 (قال) وجناية عبد النصراني والجناية عليه وولده وولده مكاتبته في الحكم اذا ترافعوا البنا مثل جناية مكاتب
 المسلم والجناية عليه وولده لا يختلفون في الحكم

(كتاب الحرب)

(قال الشافعي) رضي الله عنه واذا كاتب الحربى عبده في بلاد الحرب ثم خرجا مستأمنين أثبت الكتابة بينهما

عدل يعرفه ويحجروا
 يعرفه ورجل يحجروا
 جرحه وعنده أليس
 يحجز شهادة العدل ويترك
 شهادة الجرح ودية
 شهادة المجروح حتى
 يعرفه بعدل فيجبره أو
 يحجروا فانه قال بلى
 قيل فلما رد الجرح في
 الشهادة بالظنة جازله أن
 برد العدل الذي لا يوجد
 ذلك في شهادته فان قال
 لا قبل فكذلك الحديث
 لا يختلف وليس بجبر
 لكم خلاف الحديث
 وطائفة تكلمت
 بالجهالة ولم يرض أن
 تترك الجهالة ولم تقبل
 العلم فتمت مؤنتها وقالوا
 قد تردون حديثا

الا ان يكون السيد أحدث لعبد قهرا على استعباده وابطال الكتابة فاذا فعل فالكتابة باطل ولو كاتب مسلم في بلاد الحرب والعبد مسلم أو كافر كانت الكتابة ثابتة كهي في بلاد الاسلام ولو أحدث له المسلم قهرا بطلت الكتابة أو أدى الى المسلم فأعتق والعبد مسلم أو كافر ثم قهره المسلم فبها لم يكن ذلك له وكان حر الان الكتابة أمان له منه ان كان كافرا وعتق تام ان كان مسلما وكافرا ولو كان العبد كافرا فاعتق بكتابة المسلم ثم سباه المسلمون لم يكن رقيقا لان له أمانا من مسلم بعثقه اياه ولو كان أعتقه كافر بكتابة أو غير كتابة فبها المسلمون كان رقيقا لانه لا أمان له من مسلم والذي أعتقه نفسه يسترقي اذا قدر عليه ولو أن حر بيادخل النيا بأمان فكتب عبده عندنا والعبد كافر فأراد أن يخرج به الى بلاد الحرب وتحا كمالا المنعته من اخراجه وكن من يقبض نجومه فاذا أدى عتق وكان ولاؤه للحري وقيل له ان أردت المقام في بلاد الاسلام فأسلم أو أدا الجزية ان كنت ممن تؤخذ منه الجزية وانما تركناك نقيم في بلاد الاسلام للامان لك وانك مال لا جزية عليك ولو كاتب الحربي عبده في بلاد الاسلام والحرب ثم خرجا مستأمنين ثم لحق السيد بدار الحرب فقتل أو مات فالمكاتب بحاله يؤدى نجومه فاذا قبضت دفعت الى ورثة الحربي لانه مال له كان له أمان ولو لم يمت السيد ولم يقتل ولكنه سبي والمكاتب ببلاد الاسلام لم يعتق المكاتب ولم تبطل كتابته بسبي السيد ولو سبي سيد المكاتب لم تبطل الكتابة وكان المكاتب مكاتب بحاله فان أدى فعق نظرت الى سيده الذي كاتبه فان كان قتل حين سبي أو من عليه أو فودى به فولاؤه لسيده الذي كاتبه وان كان استرق فبات رقيقا لم يكن له ولاؤه وعق المكاتب وكان لولاؤه ولا يجوز أن أجعل الولاء لغيره واذا لم يجز أن يكون الولاء له لم يجز أن يكون الولاء لاحد سبه ووالد لسيده ولو أعتق سيد المكاتب بعد ما استرق كان ولاؤه لانه قد أعتقه وصار ممن يصلح أن يكون له ولاؤه بالحري فان قيل فكيف تجعل الولاء اذا أعتق سيده لسيده وقد رقب قبل بابتداء كتابته كما جعل ولاء المكاتب بكتابته الرجل ثم عوت السيد فاعتق المكاتب بعد موت سيده بسنين لسيده لانه عقد كتابته والكتابة جائزة ولو لم يدع الميت شيئا غيره والميت لا يملك شيئا فان قيل فكيف لم تبطل كتابته حين استرق سيده قيل لانه كاتبه والكتابة جائزة ولا يبطلها حادث كان من سيده كما لا تبطل الكتابة بموت السيد ولا افلاسه ولا الحجر عليه فاذا كاتب الحربي عبده في بلاد الاسلام ورجع السيد الى دار الحرب فسبي وأدى المكاتب الكتابة والحري رقيق أو قد مات رقيقا فالكتابة لجماعة أهل التي من المسلمين لانه (٣) لا يملك لها اذا بطل أن يملك سيد المكاتب واذا لم يجز أن صار رقيقا بعد الحرية أن يملك ما لا لم يجز أن يملكه عبده لانه ولا قرابة له ولو قتل السيد أو سبي فن عليه قبل يجري عليه رق أو فودى به لم يكن رقيقا في واحد من هذه الاحوال وردماله الى سيده في بلاد الحرب كان أو في بلاد الاسلام فان مات رد على ورثته وان استرق سيد المكاتب ثم عتق ففها قولان أحدهما أن يدفع اليه اذا مكاتبته وان مات قبل يدفع اليه دفع الى ورثته لانه كان مالا موقوفا له لم يملكه مال له لانه مال كان له أمان فلم يجز أن يبطل أمانه ولا ملكه ما كان رقيقا ولا سيدونه اذا لم يملكه هو فلما عتق كانت الامانة مؤداة اليه اذا كان مالا كافكا كان ممنوعا منها اذا كان اذا ضرب اليه ملكها غيره عليه كما ورث الله عز وجل الايون فلما كان الايون مملوكين لم يجز أن يورثا لانه يملك ماله ما ملكها ولو عتق الايون قبل موت الولد ورثا فان قيل فقله بعض هذا المال قيل عتق السيد قيل كان موقوفا ليس لاحد بعينه ملكه كما وقف مال المرئد لملكه هو وغيره اذا الم يرجع الى الاسلام والقول الثاني أنه اذا جرى عليه الرق فأدى المكاتب لاهل التي لانهم ملكوا ماله بأن صار غيره مالا كاله اذا صار رقيقا ولو كان العبد لحق بدار الحرب فلم يحدث له السيد قهرا يسترقه حتى خرجا النيا بأمان فهو على الكتابة ولو لحق بدار الحرب وأدى المكاتب بها ولم يحدث له السيد قهرا وخرج النيا كان حرا ولو دخل النيا حربي وعبد بامان فكتبه ثم خرج الحربي الى بلاد الحرب ثم خرج عبده ورأه أو معه فأحدث له قهرا بطلت الكتابة وكذلك لو أدى اليه ثم استعبده ثم أسلم معا

وتأخذون بآخر قلنا نرده بما يجيبه رده ونقبله بما يجيبه قبوله كما قلنا في اليهود وكانت فيه مؤنة وان غضب فنوم لبعض من ردمن حديثه فقالوا هؤلاء يعيرون الفقهاء وليس يجوز على الحكام أن يقال هؤلاء يردون شهادة المسلمين وان ردوا شهادة بعضهم بظنة أو دلالة على غلط أو وجهه يجوز به رد الشهادة

(باب المختلقات التي لا يثبت بعضها من أعتق شركا له في عبد)

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع

قوله اذا كان اذا ضرب اليه الخ كذا بالاصل ا هـ صححه

في دار الحرب كان عبده كما يتحد منه قهر الحر ببلاد فيكون له عبداً ولو دخل الحربى اليها بأمان ثم كاتب عبده
ثم خرج الحربى الى بلاد الحرب ثم أغار المشركون على بلاد الاسلام فسيروا عبداً الحربى ثم استنقذه المسلمون كان
على مالك الحربى لانه كان له أمان كلو أغاروا على نصراني فاستعبده ثم استنقذه المسلمون كان حر لانه كان له
أمان وكذلك لو أغاروا على الحربى ببلاد الاسلام وقد دخل بأمان فسيروا فاستنقذه المسلمون كان له أمانه ولو
آفام مكاتب الحربى في أيديهم حتى يمر به نجم لا يؤديه كان للحربى ان كان في بلاد الاسلام أو بلاد الحرب أن
يعجزه فان عجزه بطلت الكتابة وان لم يعجزه فهو على الكتابة وهذا كله اذا كانت كتابته صحيحة فأما
اذا كانت كتابته فاسدة بشرط فيها أو كاتبه على حرام مثل الكتابة على الخمر والخنزير وما أشبه هذا فاذا صار الى
المسلمين فرده مولاه أفسدوا الكتابة

(كتاب المرتد من المالكين والملوكين)

(قال الشافعي) رضى الله عنه اذا ارتد الرجل عن الاسلام فمكاتب عبده قبل أن يقف الحاكيم ماله فمكاتبته
جائزة وكذلك كل ما صنع في ماله فأمره فيه جائز كما كان قبل الردة فاذا وقف الحاكيم ماله حتى يموت أو يقتل
على الردة فيصير ماله يومئذياً أو يتوب فيكون على ملكه لم تجز كتابته واذا كاتب المرتد عبده أو كاتبه قبل يرتد ثم
ارتد فالكتابة ثابتة قال ولا أجيز كتابة السيد المرتد ولا العبد المرتد عن الاسلام الا على ما أجيز كتابة المسلم وليس
ولاء واحد منهما كالنصرانيين ومن لم يسلم قط فترك على ما استحل في دينه ما لم يتحاكم اليها ولو تأدى السيد
المرتد من مكاتبته المسلم أو المرتد كتابة حراما عتق بها ورجع عليه بقيمته وكذلك كل كتابة فاسدة تأداهما منه عتق
بها وارتجاعا بالقيمة كما وصفت في الكتابة الفاسدة ولو لحق السيد بدار الحرب وقف الحاكيم ماله وتأدى مكاتبته
حتى عجز فلا حاكم رده في الرق ومتى أدى عتق وولاه الذي كاتبه وان كان مرتدا لانه المالك العاقل للكتابة واذا
عجز الحاكيم المكاتب فشاء سيده تأثبا بالعجز تام على المكاتب الا أن يشاء السيد والعبد أن يحددا الكتابة
واذا وقف الحاكيم ماله نهى مكاتبته عن أن يدفع الى سيده شيئا من نجومه فاذا دفعها اليه لم يبرئه منها وأخذها بها
ولو أن رجلا كاتب عبده الله فارتد العبد المكاتب وهو في دار الاسلام أو لحق بدار الحرب فهو على الكتابة بحالها لا
تبطل الردة وكذلك لو كان العبد ارتداً ولا ثم كاتبه السيد وهو مرتد كانت الكتابة جائزة آفام العبد في بلاد
الاسلام أو لحق بدار الحرب حتى أدى الكتابة فهو حر وولاه سيده ومتى حل نجم منها وهو حاضر أو غائب ولم
يؤده فليس له تعجزه كما يكون له في المكاتب غير المرتد واذا قتل على الردة أو مات قبل أداء الكتابة فله سيده
ولا يكون مال المكاتب فيا لم يوقه بدار الحرب لان ملكه لم يتم عليه وما ملك المكاتب موقوف على أن يعتق
فيكون له أو يموت فيكون ملكا لسيده وسواء ما كتب ببلاد الحرب أو بلاد الاسلام فان مات أو قتل
وهو مكاتب فهو ملك لسيده المسلم الذي كاتبه لا يكون في ولا غنيمته ولو أوجف عليه بخيل أو ركاب لانه ملك
للسيد المسلم ولو ارتد المكاتب ولحق بدار الحرب بشئ فوقع في المقاسم أو لم يقع فهو لسيده وماله كله وكذلك
لو أسر ثم سبي كان لسيده (قال الشافعي) فان أدى فعتق وهو مرتد ببلاد الحرب فسي فهو وماله غنيمته لانه
قد تم ملكه على ماله غير انه ان ظفر به وهو مكاتب أو حراستيب فان تاب والاقتل مكاتب وماله للسيد وان
عرض قبل أن يقتل أن يدفع الى سيده ماله مكانه أجبر سيده على قبضه وعتق وقتل وكان ماله فيا وان لم يدفع
حتى يقتل فله كله لسيده اذا كان سيده مسلما ولو كان السيد المرتد والمكاتب المسلم فان عجز المكاتب
وقتل السيد أو مات على الردة فالمكاتب وماله في لانه مال المرتد واذا أدى فعتق فمأدى من الكتابة قال
المرتد يكون فيا ومات في يده قال العبد الذي عتق بالكتابة لا يعرض له واذا كاتب الرجل عبده ثم ارتد

عن ابن عمر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
من أعتق شركا له في عبد
فكان له مال يبلغ ثمن
العبد قوم عليه قيمة
العدل فأعطى شركاءه
حصصهم وعتق عليه
العبد والا فقد عتق
منه ما عتق (أخبرنا)
سفيان بن عيينة عن عمرو
ابن دينار عن سالم بن
عبد الله بن عمر عن أبيه
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال أيما عبد
كان بين اثنين فأعتق
أحدهما نصيبه فان كان
موسرا فانه يقوم عليه
بأعلى القيمة أو قيمة
عدل ليست بركس ولا
شط ثم يغرم لهذا حصته

عن الاسلام فقبض في رده من كذبه قيل يحجر عليه والمكاتب منه برى وما قبض بعد الحجر منه قالوا الى
 اخذوه بنجره ولا يبرئه منه وان اسلم المرق وقد اقر بقبضه منه ابرأ الى ما قبض المرق منه ان كان قبض منه
 في الردة نجس اسماء الرق في ذنبت النجس فليبعه ياد فجزءه واسلم المرتد القى النجس عن المكاتب لانه لم يكن عاجزا
 حيث دفع الى سيده وهو محتلف ان يجور في هذا الموضع لان وقف الخاكم ماله انما كان توقيفا على
 المسلمين ان ملكه عنه بان يمت قبل يقرب ولم يكن عليه ضرر ورتاب في وقفه عنه الا ترى انه ينطق عليه منه
 ويقضى منه دينه وتعطى منه جثاينه وهذا دليل على انه في ملكه وادارت العبد عن الاسلام وكذبه سيده
 حازت كذبه فان خفي به ارا الحرب ومعه عبد آخر في الكتابة اخذت من الاخر حصته وعق من الكتابة
 بقدره ولم يؤخذ من حصه المرتد شيئا وكذا الامه المرتدة فكاتب فان ولدت في الكتابة فحقى بجزء فواله حارقي
 ومتى عتقت عتقها وان اسبى مكاتب مسلم سيده احق به وقوع في المقاسم او لم يقع وان اشترا رجل في بلاد
 الحرب باذنه رجع عليه بما اشتراه الا ان يكون اكثر من قيمته وان اشتراه بغير اذنه لم يرجع عليه بشيئا واذا
 كاتب العبد وحر في بلاد الحرب فخرج العبد مسلما وترك مولاهما مشركا فهو حر ولا كتابة عليه وكذلك
 لو خرج مسلما وحر مكاتب فان كان سيده مسلما في بلاد الحرب فلا يعتق بخروجه وحر على ما كان عليه
 في بلاد الحرب ولو خرج سيد المكاتب بعينه بساعة ثم ردى الرق ولم يكن له ولا ولادة لم يعتق ولو كاتب
 مسلم عبداه مسلما فازد قبل السيد ثم ارتد السيد او ارتد السيد ثم ارتد العبد وارتد معا فواء
 ذلك كله والكتابة بحالها فان ادى المكاتب الى السيد قبل ان يرقف ماله عتق وسواء رجع المكاتب الى
 الاسلام او لم يرجع اذا ادى الى السيد في ان يعتق العبد بالأداء وكل حال وكذلك سواء رجع السيد
 الى الاسلام او لم يرجع في ان يعتق العبد بالأداء ولو جاء العبد الى الخاكم فقال هذه كتابتي فاقبضها فان
 سيدي قد ارتد لم يكن له ان يعجل بل يقبضها حتى ينظر فان كان مرتدا قبضها واعتمده ووقفها فان
 رجع سيده الى الاسلام دفع اليه الكتابة وان لم يرجع حتى مات او قتل على الردة كانت الكتابة با
 كسائر ماله

(حدثنا) لربيع قال
 أخبرنا الشافعي قال
 أخبرنا عبد المجيد عن
 ابن جريح قال أخبرني
 قيس بن سعد أنه سمع
 مكره لا يقول سمعت
 سعيد بن المسيب يقول
 أعتقت امرأة أو رجل
 ستة أعبد لها ولم يكن لها
 مال غيرهم فأتى النبي
 صلى الله عليه وسلم في
 ذلك فأقرع بينهم فأعتق
 ثلثهم (قال الشافعي)
 كان ذلك في مرض
 المعتق الذي مات فيه
 أخبرنا عبد الوهاب عن
 أيوب عن أبي قلابة عن
 أبي المهبلي عن عمران
 ابن حصين أن رجلا من
 الانصار أوصى عند موته

(العبد يكون للرجل نصفه فيكاتبه ويكون له كله فيكاتب نصفه)

(قال الشافعي) رضى الله عنه واذا كان العبد نصفه حرا ونصفه لرجل فكانت الرجل نصفه والكتابة جائرة لان
 ذلك جميع ما ملكه منه وما بقي غير مملوك لغيره ولو كان له نصف عبد ونصفه حر فكانت الكتابة باطل
 كانت الكتابة باطلا وكن شبهة بمعنى لو باعه كله من رجل لانه باعه مائلك وما لا يملك فان ادى المكاتب
 الكتابة على هذه الكتابة الفاسدة عتق وترجع اعني نصفه كما وصفت في الكتابة الفاسدة ولو كان له نصفه
 فكاتبه على ثلثه كانت الكتابة فاسدة لانه كاتبه على ما لا يملك منه فاذا كاتبه على ما يملك منه وما بقي منه
 حرا بان عتق جاز نصفه كان أو ثلثا أو أكثر فاذا كاتبه على ما هو أقل مما يملك منه والكتابة باطل كالرجل يكون
 له العبد فيكاتب نصفه (قال) ولو كان لرجل نصف العبد ورجل نصفه قد دروا وأعتقه الى أجل أو أخذ منه
 أو كان في ملكه لم يحدث فيه شيئا فكاتبه شر يكره لم تجز الكتابة وانما معنى اذا كان العبد كله للرجل فكانت
 نصفه أو جزاء منه أن الكتابة ليست بعقوبة بسات فاعتقه كله عليه بالسنة ولا يجوز أن يجعله مكاتباً كله وانما
 أ كاتبه نصفه فليس العبد في ملكه بحال فأنفذ ذلك الكتاب لان العبد اذا كاتبه منع سيده من ماله وخدمته
 واذا كاتبه نصفه لم يستطع منع من ماله وخدمته نصفه غير مكاتب واذا قام له الخدمه لم يتم تعبد كسب
 ولم يبين ما نسب في يوم سيده الذي يخدمه فيه وفي يومه الذي يتركه فيملكه سيده واذا أراد السرق لم يكن له أن
 يسافر لانه يمنع سيده يومه فلا يكون كسبه تاما فلذلك أبطلت الكتابة فيه (قال الشافعي) واذا أرافعا المينا

قبل أدا الكتابة أبطلنا الكتابة وإذا أبطلنا ما أدى منها إلى سيده فهو مال له وإذا لم يترافعا لينا حتى يؤدي المكاتب عتق كله ورجع عليه السيد بنصف قيمته لأنه انما أخرج منه النصف على الكتابة الفاسدة فلا يرجع بأكثر من النصف لأن النصف الثاني عتق عليه بإيقاعه العتق على النصف بالكتابة فكان كرجل قال لعبد له نصفك حر إذا أعطيتني مائة دينار فأعطاها يا عتق العبد كله لأنه مال له وإذا أعتق منه شيأ عتق كله ولو كانت المسئلة بحالها فمات السيد قبل يتأدى منه بطلت الكتابة ولو تأدى منه الورثة لم يعتق لأنهم ليسوا بعماله الذي قال له إذا أدت إلى كذا فأنت حر وكذلك كل كتابة فاسدة مات السيد قبل قبضها فقبضها الورثة بعد موته لم يعتق المكاتب بها ما وصفت وما أخذوا منه فهو مال لهم وهذا كعبد قال له سيده ان دخلت الدار فأنت حر ولم يدخلها حتى مات السيد ثم دخلها فلا يعتق لأنه دخل بعد ما خرج من ملكه وإذا كاتب الرجل عبده كتابة غير جائزة ثم باعه قبل الاداء فالبيع جائز لأن الكتابة باطل وكذلك اذا وهبه أو تصدقه أو أخرج من ملكه بأي وجهه ما كان وكذلك اذا أجره فالأجرة جائزة وكذلك اذا جنى فهو كعبد لم يكاتب بخير في أن يفديه متطوعا أو يباع في الجناية

(العبدان اثنين يكاتبه أحدهما)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا كان العبدان رجلين فليس لأحدهما أن يكاتبه دون صاحبه أذن أو لم يأذن لأنه إذا لم يأذن له فشرط السيد لعبد في النصف الذي كاتبه على نجسين ابلا يعتق بأدائهم الميجز له أن يأخذ الخمسين حتى يأخذ شريكه مثلها فتكون كتابته على نجسين ولا يعتق إلا بمائة وإذا أخذ الخمسين فلشريكه نصفها ولا يعتق العبد بخمسة وعشرين وانما أعتق بخمسين ولا يجوز أن يعتق بأداء نجسين لم تسلم لسيده الذي كاتبه قال وإذا أذن له أن يكاتبه فهو مثل أن لم يأذن له من قبل أن ارادته أن يكاتب نصفه لا تزيل ملكه عن نصفه هو وإذا لم يرز ملكه عن نصفه فهو فليس للذي كاتبه أن يتأدى منه شيأ إلا وله نصفه ولو قال له تأداه ما شئت ولا شيء لي منه كان له الرجوع فيه من قبل أنه أعطاه ما لا علك من كسب العبد فإذا كسبه العبد فان أعطاه إياه حيث شئت بعلم شريكه وكلم هو وأذنه جاز له وله الرجوع ما لم يقبضه شريكه فأما قبل كسبه أو قبل علم الشريك وتسليمه فلا يجوز ولا يجوز أن يكاتبه بأذنه إلا أن يأذن له في كتابة العبد كله فيكون الشريك وكيل لشريكه في كتابته في كتابته واحدة فتكون بينهما نصفين فان كاتب رجل عبده بغير إذن شريكه على نجسين فأداهما إليه فلشريكه نصفها ولا يعتق وان أداهما إلى سيده الذي كاتبه وأدى إلى سيده الذي لم يكاتبه مثلها عتق لأنه قد أدى إليه نجسين سلمت ويتراجع السيد الذي كاتبه والمكاتب بقيمة نصفه لأنه عتق بكتابة فاسدة فان كان ثمن نصفه أقل من نجسين رجع عليه العبد بالفضل على النجسين وان كان أكثر من نجسين رجع عليه السيد بالرائد على النجسين ولو أراد شريكه في العبد الذي لم يكاتب أن يمنع عتقه بأن يقول لأقبض النجسين لم يكن له وقبضت عليه لأنه قد أدى إليه مثل ما أدى إلى صاحبه وان كان السيد موسرا ضمن لشريكه نصف قيمته وكان العبد حرا كله لأنه أعتق ما ملك من عبد ولا خرفه شرك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان كان معسر اعتق نصيبه منه وكان المالك على نصيبه منه كما كان قبل الكتابة ولو أن شريكه حين أعتق أعتق نصيبه منه كان العتق موقوفا إيان كان المعتق الأول موسرا فأدى قيمته إليه عتق عليه كله وكان له ولاؤه وان كان معسر اعتق على الشريك ما أعتق منه وكان ولاؤه بينهما وهكذا لو كان العبدان ثلاثة أو أربعة أو أكثر وإذا كان العبدان اثنين فكاتبه أحدهما بأذن صاحبه أو بغير إذنه ثم كاتبه الآخر فالكتابة كلها فاسدة لأن العقد الأول فاسد فكذلك العقد الثاني ولا يجوز كتابة

فأعتق ستة ممالك ليس له شيء
ليس له مال غيرهم أو
أوقال أعتق عند موته
ستة ممالك ليس له شيء
غيرهم فبلغ ذلك النبي
صلى الله عليه وسلم فقال
فيه قول لا شديد ثم دعاهم
فقرأهم ثلاثة أجزاء
فأقرع بينهم فأعتق اثنين
وأرق أربعة (قال
الشافعي) وبهذا كله
نأخذ وكل واحد من
هذه الأحاديث ثابت
عندنا عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فمن
أعتق شركا له في عبد
فكان له مال يبلغ ثمن
العبد قوم عليه قيمة
العبد فأعطى شركاءه
حصصهم وكان حرا يوم

العبد بين الاثنين حتى يجتمعا جميعا على كتابته يجعلانها عقدا واحدا أو يكونان شريكين فيما مستوي الشركة ولا خير في أن (١) لا يكون لأحد منهما في الكتابة أكثر مما للآخر

(العبد بين اثنين يكتاتبه معا)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قلت لعطاء مكاتب بين قوم فأراد أن يقطع بعضهم قال لا الآن يكون له من المال مثل ما قطع عليه هؤلاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا أنا أخذ فلا يكون لأحد من المكاتب أن يأخذ من المكاتب شيئا دون صاحبه فإن أخذ فهو ضامن لنصيب صاحبه منه وشريكه بالخيار في أن يتبع المكاتب ويتبع المكاتب الذي دفع إليه أو يتبع المدفوع إليه ولا يبرأ المكاتب حتى يقبض كل من له فيه حق جميع حصته في كتابته وإذا كان العبد بين اثنين فكتابتهما معا كتابة واحدة فالكتابة جائزة ليس لواحد منهما أن يأخذ منه شيئا دون صاحبه وما أخذ أحدهما دون صاحبه فهو ضامن له حتى يؤديه إلى صاحبه وإن أدى إلى أحدهما جميع نصيبه دون صاحبه لم يعتق لأنه لم يسلم له ما أدى إليه حتى يقبض صاحبه مثله أو يرى المكاتب من مثله فإن فعل عتق المكاتب ولو أذن أحدهما لصاحبه أن يقبض من المكاتب دونه فقبض جميع حصته ففيها قولان أحدهما أن لا يعتق المكاتب لأن شريكه الرجوع عليه بما أخذ منه وإذنه له أن يقبض ما لم يكن في يدي السيد فيعطيه إياها إذنه بما ليس بملك فله الرجوع فيه والآخر يعتق ويقوم عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان المكاتب بين اثنين فججز عن نجم من نجومه فأراد أحدهما نظاره وأن لا يعجزه وأراد الآخر تجيزه فججزه فهو عاجز والكتابة كلها مفسوخة ولا يكون لأحدهما إثبات الكتابة والآخر أن يفسخها بالجزم كما لا يكون له أن يكتب نصيبه منه دون صاحبه ولو أن عبدًا بين رجلين فكتابتهما معا على نجم مختلف فخل بعضها قبل بعض أو على نجوم واحدة بعضها أكثر من بعض كانت الكتابة فاسدة ولو أجزت هذا أجزت أن يكتبه أحد همدون الآخر وذلك أنهم ما في كسبه سواء فإذا لم يأخذ كل واحد منهما ما يأخذ صاحبه لم تجز الكتابة وإذا أدى إليها على هذا فعتق رجوع كل واحد منهما عليه بنصف قيمته ورد إليه فضلا إن كان أخذه وتراجعا في فضل ما أخذ كل واحد منهما من العبد دون صاحبه وإذا كان العبد بين اثنين فقال أحدهما كتابته معا على ألف وقال الآخر على ألفين وادعى المكاتب ألفا تخالف المكاتب ومدعى الكتابة على ألفين وفسخت الكتابة ولو صدق المكاتب صاحب الألفين والألف فقال كاتبني أحدهما على ألف والآخر على ألفين ففسخت الكتابة بلايين ولو قال المكاتب بل كاتبني جميعا على ألفين فإن صدقه صاحب الألف فالكتابة ثابتة وإن قال بل على ألف وحلف الذي ادعى ألفين فالكتابة مفسوخة ولو كتابته معا على ألف فقال قد أديتها إلى أحد كذا وقد أعلم عتق حتى يقبض الذي لم يؤد إليه جسمائة من شريكه أو يبرئه منها فإذا قبضها أو أبرأه منها برئ وعتق العبد وذلك أن القابض الألف مستوف لنفسه جسمائة لا تسلم له إلا بأن يستوفي صاحبه مثلها وهو في الخمس المائة الباقية كالرسول للمكاتب لا يبرأ المكاتب إلا بوصولها إلى سيده ولو كتابته على ألف وادعى أنه دفعها إليه ما معا وأقر له أحدهما بجميع المال وأنكر الآخر أحلف المنكر فإذا حلف عتق نصيب الذي أقر من العبد ورجع على شريكه بنصف الجسمائة ولم يرجع بها عتق العبد لأنه يقر فيه أن العبد قد أدى إلى صاحبه ما عليه وأن صاحبه يأخذها منه بظلم ولا يعتق عليه النصف الباقي لأن العبد يقر أنه برئ من أن يعتق عليه بدعواه أنه عتق على صاحبه وإن أدى إلى صاحبه النصف الباقي عتق وإن عجز رد نصفه رقيقا وكان كعبد لصاحبه نصفه فكتابته فججز (قال الشافعي)

تكلم بالعتق وله ولاؤه وإن لم يكن له مال يبلغ قيمته عتق عليه ما ملك منه ورق ما بقي لأصحابه فيه ومن كان له مما يملك لأعمال غيرهم فأعتقهم في مرضه الذي مات فيه عتق بنات ثم مات من مرضه أقرعنا بينهم على ثلاثة أجزاء فأيهم خرج له سهم العتق عتق ورق الباقي ولا يستسعي الرقيق ولا العبد يعتق بعضه في حال

(١) لعل لا زائدة من قلم الناسخ تأمل

رحمه الله تعالى ولما أن مكاتبين رجلين أقر أحدهما أن المكاتب دفع اليهما نصيبهما فعتق وأنكر شريكه
 حلف شريكه ورجع على الذي أقر فأخذ نصف ما في يديه وتأداه الآخر ما بقي من الكتابة كما وصفت في المسئلة
 قبلها فان أنكر المكاتب أن يكون دفع إلى المنكر شيئا لم يحلف ورجع المنكر على المقر فأخذ نصف ما أقر
 بقضه منه ولو ادعى المكاتب مع هذا أنه دفع الكل إلى أحدهما فقال المدعى عليه بل دفعته اليهما مع حلف
 المدعى عليه وشركه صاحبه فيما أخذوا وحلفت الذي يبرئه المكاتب لشريكه لا للمكاتب فان حلف برئ
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان المكاتب بين اثنين فأذن أحدهما لصاحبه بأن يقبض نصيبه منه
 فقبض منه ثم عجز المكاتب أو مات فسواء ولهما ما في يديه من المال نصفين ان لم يكن استوفى المأذون له جميع
 حقه من الكتابة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان كان المأذون له استوفى جميع حقه من الكتابة ففيها
 قولان فمن قال يجوز ما قبض ولا يكون لشريكه أن يرجع فيشركه فيه فنصيب شريكه منه حر ويقيم
 عليه ان كان موسرا وان كان معسرا فنصيبه منه حر وان عجز فجميع ما في يديه للذي بقي له فيه الرق وانما
 جعلت ذلك له لانه يأخذ عباقي من الكتابة ان كان فيه وفاء عتق به وان لم يكن فيه وفاء أخذ عباقي من
 الكتابة وعجزه بالباقي منه وان مات فالمال بينهما نصفان يرثه ربه بقدر الحرية التي فيه ويأخذ هذا ما له بقدر
 العبودية فيه والقول الثاني لا يعتق ويكون لشريكه أن يرجع فيشركه فيها أذن له به وهو لا يملكه فأخذ
 الذي له على الحر وأذنه له بالقبض وغيره سواء فان قبضه ثم تركه فأنما هي هبة وهبها له تجوز إذا قبضها

(ما تجوز عليه الكتابة)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى أذن الله عز وجل بالكتابة وأذنه كله على
 ما يحل فلما كانت الكتابة مخالفة حال الرق في أن السيد يمنع مال مكاتبه وأن مكاتبه يعتق بما شرط له سيده
 إذا آذاه كان بينا أن المكاتب لا تجوز إلا على ما تجوز عليه البيوع والإجارة بأن تكون بثمن معلوم إلى أجل
 معلوم وبعمل معلوم وأجل معلوم فاجاز بين الحرين المسلمين في الإجارة والبيع جاز بين المكاتب وسيده وما
 رتب بين الحرين المسلمين في البيع والإجارة رتب بين المكاتب وسيده فيما يملك بالكتابة لا يختلف ذلك فيجوز أن
 يكتبه على مائة دينار موصوفة الوزن والأعيان إلى عشرين سنة وأول السنين سنة كذا وأخرها سنة كذا
 تؤدي في انقضاء كل سنة من هذه العشر السنين كذا وكذا ديناراً ولا بأس أن تجعل الدنانير في السنين مختلفة
 فيؤدي في سنة دينار وفي سنة خمسين وفي سنة ما بين ذلك إذا سمي كم يؤدي في كل سنة ولا خير في أن يقول
 أكتب على مائة دينار تؤديها في عشرين سنة لانها حينئذ تحل بانقضاء العشر السنين فتكون نجما واحدا
 والكتابة لا تصلح على نجم واحد أو تكون تحل في العشر السنين فلا بدري في أولها تحل أو في آخرها وكذلك
 لا خير في أن يقول أكتب على أن لا تعضي عشرين سنة حتى تؤدي إلى مائة دينار وكذلك لو قال تؤدي إلى
 في عشرين سنة مائة دينار كيف يخف عليك غير أن العشر السنين لا تقضي حتى تؤديها وذلك أنهم لا يدريان
 حينئذ كم تؤدي في كل وقت وكذلك لا خير في أن يقول أكتب على مائة دينار أو على ألف درهم وان سمي
 لها آجال معلومة لانه لا بدري حينئذ على أي شيء الكتابة وكذلك لو قال أكتب على مائة دينار تؤديها إلى
 كل سنة عشرة دنانير على أنك تدفع إلى عند رأس كل سنة بالعشرة الدنانير مائة درهم أو عرض كذا لم يجز من
 قبل أن الكتابة وقعت بعشرة دنانير في كل سنة وأنه ابتاع بالعشرة دراهم والعشرة دين فابتاع دراهم ديناً
 بدنانير دين وهذا حرام من جهاته كلها وكذلك ان قال ابتعت منك إذا حلت عرضا لان هذا دين بدني والدين
 بالدين لا يصلح وزيادة فساد من وجه آخر ويجوز أن يكتبه بعرض وحده ونقد وإذا كتبه بعرض لم يجز
 الآن يكون العرض موصوفاً والأجل معلوماً كما لا يجوز أن يشتري إلى أجل إلا إلى أجل معلوم وصفة

(باب الخلاف في هذا
 الباب)

حدثنا الربيع قال قال
 الشافعي وخالف مذهبا
 في هذا بعض الناس
 فرغم أن الرجل إذا اعتق
 شركاه في عبد فشريكه
 بالخيار بين أن يعتق أو
 يضمه أو يستسعي
 العبد فخالفه أصحابه
 وعابوا هذا القول عليه
 فقالوا إذا كان المعتق
 للشخص له في العبد
 موسرا عتق عليه كله
 وان كان معسرا فالعبد
 حرو يسعي في حصته
 شريكه وقالوا في ثلاثة
 ممالك أعنتهم رجل
 لا مال له غيرهم عند

معروفة بتمام عليها وإذا كان العرض في الكتابة لم يجز إلا أن يكون كما يكون في أن يسلف في العرض
سواء لا يختلفان فإن كان العرض ثيابا قال ثوب مروى طوله كذا وكذا وعرضه كذا وسفقت أو رفقت
جيد يوفيه إياه في موضع كذا فإن ترك من هذا شيئا لم تجز الكتابة عليه كما لا يجوز أن يسلف فيه إلا هكذا
وهكذا إن كان العرض طعما أو حيرا أو ورقيا أو ما كان العرض فإن كان من الرقيق قال عبد أسود فرفقتني
من جنس كذا أسود حالك السرداء مرد مربوع أو طول أو قصير برى من العيوب وإذا كان من الأبل قال
جمل ثني أو رباع من نعم بنى فلان أحر أو جوف غير مردن برى من العيوب ويوفيه إياه في موضع كذا وقت
كذا فإن ترك من هذا شيئا لم تجز الكتابة إلا أن يترك قوله برى من العيوب فأعماله برى من العيوب وإن
لم يشترط ذلك وسواء كاتبه على عرض منفردة أو عرض ونقد يجوز ذلك كله كما يجوز أن يبيعه دارا
بعرض ونقد إذا كان كل ما باعه معلوما وإلى أجل معلوم والله تعالى الموفق

(الكتابة على الإجارة)

(قال الشافعي) رحمه الله والإجارة تملك ما تملك به السويع إذا شرع فيها مع الإجارة فإذا كاتب الرجل عبده
على أن يعمل له عملا بيده معلوما فأخذ فيه حين يكتبه ويجعل عليه أن يؤدي معه أو بعده في نجم آخر ما لا تما
كان كانت الكتابة جائزة وإن كاتبه على أن يعمل له عملا ما كان العمل ولم يجعل عليه بعد العمل ما لا يأخذه
لم تجز الكتابة عليه وذلك أن العمل إن كان واحدا فهو ونجم واحد والكتابة لا تجوز على نجم واحد في مال
ولا غيره وإن كاتبه على أن يعمل له من يومه عملا بعد شهر عملا آخر لم تجز الإجارة بعد وقت من الأوقات
ونحن لا نجيز أن يستأجر الرجل الرجل على أن يعمل له بعد شهر عملا لأنه قد يحدث عليه بعد الشهر ما يبيعه
العمل من مرض وموت وجبس وغيره والعمل باليد ليس بمال مضمون يكاف أن يأتي به وقد يقدر على المال
مريض ولا يقدر على العمل به ولو كاتبه على أن يبنى له دارا وعلى المكاتب جميع عمارتها وسعى له ذرعا
معلوم الارتفاع والعرض والموضع من الدار وسعى ما يدخل فيها من اللبن وقدر اللبن والنجارة كان عمله بيده
لا يجوز إلا أن يكون يأخذ في ذلك حين يكتبه ويكون بعده شيء من المال يؤديه إليه لما وصفت من أن
استأجر العمل لا يجوز ولو كاتبه على أن يخدمه شهر فأخذ فيه حين يكتبه يؤدي إليه شيئا بعد الشهر جاز
ولو كاتبه على أن يخدمه شهرين كاتبه وشهر بعد ذلك لم يجز لأنه ضرب للخدمة أجلا لا يكون على المكاتب
فيه خدمة وهذا كما لا يجوز أن يستأجر حرا على أن يؤخر الخدمة شهرين ثم يخدمه ولو كاتبه على أن يخدمه
شهرين كاتبه ثم يوفيه لبناء أو نجارة أو طينا معلوما بعد شهر كان هذا جائزا وكان هذا كالمال ولو كاتبه
على أن يخدمه شهرا ثم يعطيه ما لا بعد فرض ذلك الشهر انتقضت الكتابة ولم يكن له أن يعطيه أحدا
يخدمه مكانه ولا عليه لو أراد ذلك السيد كالأستاذ حرا على أن يخدمه شهرا فرض في الشهر لم يكن عليه
ولا له أن يخدمه غيره وانتقضت الإجارة ولو كاتبه على نجوم مسماة على أن يخدمه بعد النجوم شهرا أو يعمل له
عملا بعد ذلك كانت الكتابة فاسدة فإن أدى ما عليه وخدم أو عمل عتق وترجع باقي قيمة المكاتب وحسب
للكاتب ما أعطاه وأجر مثله فيما عمل له وترجع باقي القيمة ولو كاتبه على مائة دينار على أن يؤدي إليه في كل
شهر عشرة ويعمل له عند أداء كل نجم يوما أو ساعة شيئا معلوما كانت الكتابة فاسدة لأن خير العمل ولو كاتبه
على مائة يؤدي إليه في كل سنة عشرة ويعطيه خمية فان وصف الخمية فقال ما عرة ثنية من شياء بلد كذا
أو شياء بني فلان يدفعها إليه يوم كذا من سنة كذا فهو جائز والشاة من الكتابة وإن قال أخمسة فلم يعطها
ذلك الكتابة فاسدة لأن الخمية تكون جذعة من الضأن وثنية من المعز وما فرقهما فلا يجوز هذا كما لا يجوز

الموت يعتق ثلث كل
واحد منهم ويسعى في
ثلثي قيمته (قال
الشافعي) وسمعت
من يحتج بأنه قال
بعض هذا إن روى
عن رجل عن سعيد بن
أبي عروبة عن قتادة
عن النضر بن أنس عن
بشير بن نهيك عن أبي
هريرة عن النبي صلى
الله عليه وسلم في العبد بين
اثنين يعتقه أحدهما
وهو معسر يسعى وروى
عن رجل عن خالد
الحذاء عن أبي قلابة
عن رجل من بني عذرة

في البيوع وان كاتبه على مائة دينار في عشرين وعشرين خمية بعدها كل خمية في سنة ووصف الخيايا لم يعتق الا بآداء آخر الكتابة الخيايا والخيايا نجوم من نجوم كتابته لا يعتق الا بان يؤتيها قال وان كاتبه على شيء معلوم وخيايا أهله ما بلغ أهله عن كل انسان خمية موصوفة وان زادوا ازدادت عليه الخيايا وان نقصوا نقصت الخيايا قال كتابة فاسدة لانها حينئذ على غير شيء معلوم وان قال له ابن لي هذه الدار بناء موصوفا أو علم لي هذا الغلام أو اخدمني شهرا أو اخدم فلا نشهر أو ابلغ بلد كذا أو انسج ثوب كذا وأنت حرف فعمل ذلك فهو حر وليس بمكاتب وله أن يبيعه قبل أن يفعله وان مات سيد العبد قبل أن يفعله فالعبد مملوك وهذا مثل قوله ان دخلت الدار فأنت حر أو كتبت فلا فأنت حر وهكذا ان قال له أعطني مائة دينار وأنت حر فان أعطاه اياها فهو حر وان أراد بيعه قبل أن يعطيه اياها فذلك له ولا يكون شيء من هذا كتابة انما الكتابة النجوم بعضها بعد بعض ولو كاتبه على أن ضمن له بناء دار ويحاط بصفة بنائها عليه عمارتها حتى يوفيه اياها فاقعة على صفته وسمى معهادا نير يعطيه اياها قبله أو بعدها كان هذا جائزا الآن هذا ضمان عمل عمله بعده أو لم يعمل يكاف كما يكاف المال ومعه نجم غيره وكذلك ان كاتبه على ضمان بناء دارين بني احدهما في وقت كذا والاخرى في وقت كذا كانت هذه كتابة جائزة وليس هذا كالعمل بيده الى أجل معلوم وهو اذا كاتبه أو استأجر حرا على أن يعمل بيده لم يكاف أن يأتي بغيره يعمل له واذا ضمن عملا كلف أن يوفيه اياه بنفسه أو غيره والله تعالى أعلم

(الكتابة على البيع)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا عقد الرجل كتابة عبده على مائة دينار منجدة في عشرين وعشرين على أن يباعه السيد عبده له معروفا فالكتابة فاسدة من قبل أن يبيع معها وهكذا لو كاتبه على مائة على أن يهب له الرجل عبدا كانت الكتابة فاسدة وكان هذا كالبيع ولا يشبه هذا أن يكتبه على أن يعمل له المكاتب عملا فان ذلك كله شيء يعطيه اياه المكاتب من الكتابة ككتابته على دنائير وعبد وما شية وهذا بيع وكتابة والبيع لازم لا يشبه الكتابة لان الكتابة لا تلزم العبد لزوم الدين الكتابة متى شاء العبد تركها وفيه أن كان لثمن العبد حصه من الكتابة غير معلومة وغير لازمة بكل حال والكتابة حصه (١) معلومة لان لها من ثمن العبد نصيبا فلم يجز من جميع هذه الجهات ولو كان في يدي عبد عبدا فكتبه سيده بمائة دينار منجدة على أن يشتري منه ذلك العبد بعشرة دنائير لم تجز الكتابة من قبل أنه لما باعه العبد على أن يكتبه كان العبد مالا من مال السيد لا يجوز له شراؤه ولو أبطلت على السيد عنه كما كنت مبطله لو اشتراه بلا شرط كتابة كنت زدت على المكاتب في كتابته لانه لم يرض أن يكتب على مائة الاوله على السيد عشرة ولو أثبت ثمنه على السيد كنت قد أثبت عليه أن يشتري ماله عماله وهذا مما لا يثبت عليه بحال ولو كان كاتبه كتابة صحيحة ثم اشتري السيد من مكاتبه والمكاتب من سيده كان الشراء جائزا لان السيد حينئذ ممنوع من مال مكاتبه وليس ممنوع من مال عبده قبل الكتابة ألا ترى أن العبد يكتب سيده فيأخذ سيده ما كان بيده من المال قبل الكتابة والله سبحانه وتعالى أعلم

(الكتابة للعبيد كتابة واحدة صحيحة) « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قال عطاء ان كاتب عبد الله بن نون يومئذ فكتب على نفسه وعليهم فأت أبوههم أو مات منهم ميت فقيمه يوم يموت توضع من الكتابة وان أعتقه أو بعض بنيه فكذلك وقالها عمر وبن دينار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا ان شاء الله تعالى كما قال

(١) لعله غير معلومة كما يرشد اليه التعليل تأمل

(قال الشافعي) قيل له
أو ثابت حديث أبي
قلاية لولم يخالف فيه
الذي رواه عن خالد
فقال من حضر هو
مرسل ولو كان موصولا
كان عن رجل لم يسم
ولم يعرف ولم يثبت
حديثه فقلت أثبت
حديثك عن سعيد
ابن أبي عروبة لو كان
منفردا بهذا الاسناد
فيه الاستسعاء وقد
خالفه شعبة وهشام
فقال بعض من حضره
حديثه شعبة وهشام
هكذا ليس فيه استسعاء

عمر وبن دينار وعطاء اذا كان البنون كبارا فكتب عليهم ابرهم بأمرهم فعلى كل واحد منهم حصته من
 الكتابة بقدر قيمته فمات أو عنت وضع عن الباقيين بقدر حصته من الكتابة بقيته يوم تقع عليه الكتابة
 لا يوم تمت ولا قبل الموت وبعد الكتابة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان كان لرجل ثلاثة أئمة
 فكتبهم على مائة منجبة في سنين على أنهم اذا أدوا عتروا فالكتابة جائزة والمائة مقسومة على قيمة الثلاثة وان
 كان أحدهم قيمة مائة دينار والآخرون قيمته خمسين خمسين فنصف المائة من الكتابة على العبد الذي قيمته
 مائة ونصفها الباقي على العبد الذي قيمته تسعون وتسعون على كل واحد منهم مائة وعشرون فأقسم
 أدى حصته من الكتابة عتق وأقسم عجز رد قيمته ولم تنقص كتابة الباقيين وان قال الباقيون نحن نستعمله ونؤدى
 عنه فليس لهم ذلك وأقسم مائة قبل أن يؤدى حصته من الكتابة مائة رقيقة ما له أسدده دون الذين كاتبوا
 معدودون ورثته لو كانوا أحرار ودون والده لو كانوا مع في الكتابة لانه مات رقيقا واذا أدوا إلى السيد خمسين
 فيم ماستون دينار فقالوا أدينا البيل عن كل رجل عشرين فهو كقالتوا وبقي على الذين عليهم مائة وعشرون
 دينار على كل واحد منهم مائة وعشرون على الذي عليه مائة دينار وان قال الذي عليه مائة وعشرون أدينا
 على قدر ما يصيبنا وقال الآخرون بل على العدد دون ما يصيبنا فالقول قول الذين عليهم مائة وعشرون لان الاداء
 من الثلاثة فلكل واحد منهم ثلثه حتى تقوم ينسأ أو تصادقوا على غير ذلك وهكذا لو مات أحدهم
 أو اتان منهم كان الاداء على العدد لا على ما يصيبهما اذا اختلفت قيمتهن واذا كاتبهم على ما وصفنا أدى كل
 واحد منهم بقدر ما يصيبه فان أدوا على العدد فأراد الذين أديا أكثر مما يصيبهما الرجوع فيما أديا فالا تطوعنا
 بالفضل لم يكن لهما الرجوع اذا قبضه السيد وان لم يقبضه فلهما أن يجساعنه ما لم يحل عليهما وان تصادق
 العبد والسيد على أنهم مائة دنانير ما يصيبها كان لهما أن يرجعاه على السيد لانه ليس للسيد أن يأخذ منها
 شيئا على غير أنفسهم وقد أخذ منها شيئا عنهما عن غيرهما ولو كان السيد شرط عليهم أن يؤدوا اليه في كل
 نجم ثلاثين دينار على كل واحد منهم عشرة كان جائزا وكان عليهم أن يؤدوها كذلك فيؤدى كل واحد منهم
 عشرة ونجمين ثم بقي (١) على الذين قيمته مائة وعشرون دينار إلى الوقت الذي شرطها اليه وعلى الذي قيمته مائة
 ثلاثون إلى الوقت الذي شرطها اليه فان جعل محل النجوم واحدا كان محل الخمسة الباقية على كل واحد
 من العبد من محل الثلاثين التامة على الآخر كانه جعل النجوم إلى ثلاث سنين يؤدونها اليه كل واحد عشرة
 في السنتين الأوليين وما بقي على كل واحد أدا في السنة الثالثة اذا بين هذا في أصل الكتابة ولو أدوا اليه على
 العدد فقال الذين أديا أكثر مما يلزمهما نحن نرجع بالفضل عن نجمنا لم يكن لهما وكان لهما أن يجسب
 ذلك لهما من النجم الذي يلي النجم الذي أديا فيه ان شاء وكان على الذي أقل مما يلزمه أن يؤدى ما يلزمه
 فان لم يفعل فهو عاجز وان عجز فللسيد ان يبال كتابة عند الحاكم وغيرها ثم اذا حضره فاشهد عليه أن نجمها
 حل وماله أن يؤدى اليه فقال لأجله فاشهد أنه أبطل كتابته فكتابه مفسوخة وترفع عن الذين معه حصته
 من الكتابة ويكون عليهم ما حصتها فان سأل أن يحسب لهما أداؤهم لم يكن ذلك لهما لانه أداه عن نفسه لاعنها
 وما أخذ السيد منه حلال له لانه أخذ عن الكتابة فلما عجز كان مالا من مال عبده وماله عبده ماله ولو لم
 يعجز ولكنه أعقته ردت عن ما حصته من الكتابة ولم يعتق بعتقه وكذلك لو أعقته ببحث أو على شيء أخذه
 منه يسبح له لم يفسد ذلك كتابتهما ولم يضع عنهما من حصتهما من شيئا وسواء كاتب العبد كتابة واحدة فسموا
 ما على كل واحد منهم أو لم يسموا كما سواء أن يباعوا صفقة فيسمى كم حصته كل واحد منهم من الثمن أو لا يسمى
 فالكتابة عليهم على قدر قيمته يوم يكاتبون ولا ينظر إلى قيمته قبل الكتابة ولا بعدها وسواء في هذا كان
 العبد ذوى رحم أو غير ذوى رحم أو رجلا أو ولده أو رجلا أو أجنبي في جميع مسائل الكتابة فان كاتب
 رجل وابنان له بالغان فمات أحد الابنين وترك مالا والآب وبني الابن وترك مالا قبل أن يؤدى فماله للسيد

وهما أحفظ من ابن أبي
 عروبة قلت فلو كان
 منفردا كان في هذا
 ما شكك في ثبوت
 الاستسعاء بالحديث
 وقيل لبعض من حضر
 من أهل الحديث
 لو اختلف نافع عن ابن
 عمر عن النبي صلى الله
 عليه وسلم وحده وهذا
 الاسناد أيهما كان
 أثبت قال نافع عن ابن
 عمر عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قلت وعلينا
 أن نصير إلى الأئمة من
 الحديث قال نعم قلت
 فنع نافع حديث عمران

(١) أي على كل واحد منها فتنه كتبه معجزة

ويرفع عن المكاتبين معه حصته من الكتابة وأيهم يحجز فليسيدته تجيزه وأيهم شاء أن يحجز فذلك له وأيهم
أعتق السيد فالتحق جائز وأيهم أبرأه مما عليه من الكتابة فهو حر وترفع حصته من الكتابة عن شركائه
وأيهم أدى عن أصحابه متطوعا فاعتقوا مع ما لم يكن له أن يرجع عليهم بما أدى عنهم فإن أدى عنهم بأذنهم
رجع عليهم بما أدى عنهم فإن أدى عن اثنين بأمر أحدهما أو غيرهما إلا أن يرجع على الذي أدى عنه بأمره
ولم يرجع على صاحبه

(ما يعتق به المكاتب)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وجماع الكتابة أن يكاتب الرجل عبده أو عبده
على نجسين فأكثر بما لم يحجز بيعه ومملكه كما تكون البيوع الصحيحة بالحلل إلى الأجل المعلومة فإذا
كان هكذا وكان ممن تجوز كتابته من المالكين ومن تجوز كتابته من المملوكين كانت الكتابة صحيحة
ولا يعتق المكاتب حتى يقول في الكتابة فإذا أدبت إلى هذا ويصفه فأنت حر فإن أدى المكاتب ما شرط عليه
فهو حر بالأداء وكذلك إذا أبرأه السيد مما شرط عليه بغير عجز من المكاتب فهو حر لأن مانعه من العتق أن
يبقى لسيده عليه دين من الكتابة فإن قال قد كاتبك على كذا ولم يقل له إذا أدبته فأنت حر لم يعتق إن أداه
فإن قال قائل فإن الله عز وجل يقول فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا قيل هذا مما أحكم الله عز وجل جلته
إباحة الكتابة بالنزول فيه وأبان في كتابه أن يعتق العبدانما يكون باعناق سيده إياه فقال فكفارتها طعام
عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحجز برقبته فكان بينا في كتاب الله عز وجل
أن تحريرها عتاقها وأن عتقها انما هو بأن يقول للمملوك أنت حر كما كان بينا في كتاب الله عز وجل إذا
نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن أن الطلاق انما هو بإيقاعه بكلام الطلاق المصرح لا التعريض ولا ما يشبهه
الطلاق هكذا إمامة من جعل الفرائض أحكمت جلها في آية وأبينت أحكامها في كتاب أوسنة وأجماع فإذا
كاتب الرجل عبده ولم يقل إن أدبت إلى فأنت حر وأدى فلا يعتق وذلك خراج أداه إليه وكل هذا إمامة
السيد وأخرس ولم يحدث بعد الكتابة ولا معها قولان أقول قد كاتبك انما كان معقودا على انك إذا أدبت
فأنت حر فإذا قال هذا فأدى فهو حر لانه كلام يشبه العتق كما لو قال له اذهب أو أعتق نفسك يعني به الحرية
عتق كما لو قال لامرأته اذهبي أو تقنعي يعني به الطلاق وقع الطلاق ولا يقع في التعريض طلاق ولا عتاق
الأبأن يقول قد عقدت القول على نية الطلاق والعتاق

(جملة العبيد)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح قال
قلت لعطاء كُتبت على رجلين في بيع إن حيكما عن ميتكما ومليككما عن معدمكما قال يجوز وقالها عمرو بن دينار
وسلم بن موسى وقال زعامته يعني جملة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال
أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح قال فقلت لعطاء كُتبت عبدني لي وكُتبت ذلك عليهما قال لا يجوز في
عبيدك وقالها سليمان بن موسى قال ابن جريح فقلت لعطاء لم لا يجوز قال من أجل أن أحدهما لو أفلس
رجع عبدالمعالي مثل شيئا فهو معمر لك هذا من أجل أنه لم يكن سلعة يخرج منك فيها مال قال قلت له فقال لي
رجل كاتب غلامك هذا وعلى كتابته ففعلت ثم مات أو عجز قال لا يغرم لك عنه وهذا مثل قوله في العبد
قال الشافعي وهذا إن شاء الله كما قال عطاء في كل ما قال من هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز

ابن حصين باطلال
الاستسعاء (قال
الشافعي) ولقد سمعت
بعض أهل النظر والدين
منهم وأهل العلم بالحديث
يقول لو كان حديث
سعيد بن أبي عروبة في
الاستسعاء منفردا
لا يخالفه غيره ما كان
ثابتا (قال الشافعي)
فعارضنا منهم معارض
آخر بحديث آخر في
الاستسعاء فقطعه عليه
بعض أصحابه وقال
لا يذكر مثل هذا
الحديث أحد يعرف
الحديث لضعفه قال

أن يكاتب الرجل عبده على أن بعضهم جلاء عن بعض لأنه لا يجوز للمكاتب أن يثبت على نفسه وما على غيره
 لسيده ولا لغيره وليس في الجملة شيء يملكه العبد ولا شيء يخرج من أيديهم ما بذنهم ما يقبض فان كاتبا على
 أن بعضهم جلاء عن بعض فأدوا عتقوا بكتابة فاسدة ورجع السيد بفضل أن كان في قبضتهم فأيهم أدى
 منظر عاين أصحابه لم يرجع عليهم وأيهم أدى بذنهم يرجع عليهم ولا يجوز لأحد أن يكاتب عبده على أن
 يحمل له رجل بما عليه من كتابته حرا كان الرجل أو عبدا ما ذونه أو غير ما ذونه لأنه لا يكون للسيد على
 عبده بالكتابة دين يثبت كسوت ديون الناس وإن الكتابة شيء إذا عجز المكاتب عن أدائه بطل عنه ولم يكن له
 ذمة يرجع بها الخليل عليه قال وإن عقد السيد على المكاتب كتابة على أن فلا نحصل بها وفلان حاضر
 راض أو غائب أو على أن يعطيه به جلا يرضاه فالكتابة فاسدة فان أدى المكاتب الكتابة والمكاتب حرا
 يعتق بالثبوت واليمين إلا أنهم ما يراجعان بالقصة وإن لم يؤدها بطلت الكتابة وإن أراد المكاتب أداءها للسيد
 أن يمتنع من قبولها منه لأنها فاسدة وكذلك إن أراد الخليل أداءها للسيد الامتناع من قبولها وإذا قبلها
 فالعبد حر وإذا أذاعها الخليل على الجملة له إلى السيد فأراد الرجوع بها على السيد فله الرجوع بها وإذا رجع
 بها أو لم يرجع فعلى المكاتب قيمته السيد لأنه عتق بكتابة فاسدة ويجعل ما أخذ منه قصاصا من قيمة العبد
 وهكذا كلما عتقت العبد بكتابة فاسدة جعلت على العبد قيمته بالقصة ما بلغت وحسبت العبد من يوم كاتبا
 الكتابة الفاسدة ما أخذ منه سيده ولا يجوز للرجل أن يكاتب عبده على أن يحمل له عبده عنه ولا يجوز أن
 يحمل له عبده عن عبده ولا عن عبده لغيره ولا عن عبده أجنبي لأنه لا يكون له على عبده دين ثابت
 بكتابة ولا غيرها قال ولا يجوز أن يكاتب العبد كتابة واحدة على أن بعضهم جلاء عن بعض ولأن
 يكاتب ثلاثة أعبد على مائة على أنه لا يعتق واحد منهم حتى يؤدوا المائة كلها لأن هذه كالحالة من بعضهم
 عن بعض فإذا كاتبا الرجل عبده أو عبده على أن بعضهم جلاء عن بعض أو كاتبا اثنين على مائة على أنه
 لا يعتق واحد منهم ما حتى يستوفي السيد المائة كلها فالكتابة فاسدة فان ترفعها نقضت وإن لم ترفعها
 فهي منتقضة وإن جاء العبدان بالمال فالسيد رد إليهما والاشهاد على نقض الكتابة وترك الرضا بها فإذا
 أشهد على ذلك فله أخذ المال من أيهما شاء على غير الكتابة لأنه مال عبده أو عبده وأصح له أن يبطل الحاكم
 تلك الكتابة وإن أخذ من عبده ما كاتبه عليه على الكتابة الفاسدة عتقوا وكانت عليهم قيمتهم له بحاصهم
 بما أخذ منهم في قيمتهم ولو كاتبا عبدا أو عبده على أرطال خمر أو مئة أو شيء محرم فأدوه إليه عتقوا إذا كان
 قال لهم فان أدبتم إلى كذا وكذا فأنتم أحرار أو رجوع عليهم بقيمتهم حالة وانما الخلفاين هذا بين قوله
 ان دخلتم الدار أو فعلتم كذا فأنتم أحرار ان هذه عين لا بيع فيها بحال بينهم وبينه وإن كاتبهم على الخمر وما
 يحرم وكل شرط فاسد في بيع يقع العتق بشرطه أن العتق واقع به وإذا وقع به العتق لم يستطع رده وكان
 كالبيع الفاسد يقبضه مشريه ويقوت في يديه فيرجع على مشريه بقيمته بالغة ما بلغت ويكون شيء أن
 أخذه من مشريه حرام بكل حال لا بقاص به وإن أخذ منه شيئا يحمل ملكه قاص به من ثمن البيع الفاسد

بعضهم نناظر في قولنا
 وقولك فقلت أو لا ناظر
 موضع مع ثبوت سنة
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بطرح الاستسعاء
 في حديثي نافع وعمران
 قال أنا نقول ان أيوب
 ربحا قال فقال نافع فقد
 عتق منه ما عتق و ربحا
 لم يقبله وأ كثر ظني أنه
 شيء كان يقوله نافع
 برأيه فقلت له لا أحسب
 عالما بالحديث وروايته
 بشك في أن مالكا
 أحفظ لحديث نافع
 من أيوب لأنه كان ألزم
 له من أيوب ولما لك

(الحكم في الكتابة الفاسدة)

«أخبرنا الزبيعي» قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وكل كتابة قلت أنها فاسدة فأشهد سيد المكاتب
 على إبطالها فهي باطلة وكذلك إن رفعها إلى الحاكم أبطلها وإن أشهد سيد المكاتب على إبطالها أو أبطلها
 الحاكم ثم أدى المكاتب ما كان عليه في الكتابة الفاسدة لم يعتق كما يعتق لو لم تبطل فان قال له ان دخلت
 الدار فأنتم حرثم قال قد أبطلت هذا لم يبطل والكتابة بيع يبطل فإذا بطل فأدى ما جعل عليه فقد أداه على غير
 الكتابة ألا أي أنه ان قال ان دخلت الدار وأنت لابس كذا فأنتم حر أو دخلت الدار قبل طلوع الشمس

فأنت حر لم يعتق إلا بأن يدخلها لابساً ما قال وقبل طلوع الشمس فكذلك لا يعتق المكاتب لأنه لم يتأد إذا
أبطلها منه على ما شرط له من العتق إذا أبطله ومن أعتق على شرط لم يعتق إلا بكامل الشرط وإن كان كاتب
السيد عبده ككاتب فاسدة فلم يبطلها حتى أدّى ما كاتبه عليه فهو حر لأنه أعتقه على شرط عليه أداءه فإن كان
مادفع اليه المكاتب حراً ما لأن له رجوع السيد على المكاتب بجميع قيمته عبد يوم عتق لا يوم كاتبه لأنه إنما
خرج من يديه يوم عتق وإن كان ما أدّى اليه مما يحل وكان معه شرط يفسد الكتابة أقيم جميع ما أدّى
اليه والمكاتب يوم يقع العتق عليه بأي حال كان المكاتب لا يوم الحكم ولا يوم الكتابة ثم تراجع بالفضل
كان تأدى منه عشرين ديناراً أو قيمته ما هو كتأدى عشرين ديناراً أو قيمة المكاتب مائة دينار فيرجع عليه السيد
بثمانين ديناراً يكون بها غريم من الغرماء محاص غرماءه بها لا يقدم عليهم ولا هم عليه لأنه دين على حر لا ككاتب
ولو كانت قيمة المكاتب عشرين ديناراً فآدى إلى السيد مائة رجوع المكاتب على السيد بثمانين وكان بها غريم
وإذا كاتب الرجل عبده ككاتب فاسدة فبات السيد قنأدى ورثته السكابة عالمين بفساد الكتابة أو جاهلين
لم يعتق المكاتب لأنهم ليسوا الذين قالوا أنت حر بأداء كذا فيعتق بقولهم وبأن الكتابة فاسدة فما أدّى اليهم
عبدهم وهو غير مكاتب فهو من أموهم بلا شرط يعتق به عليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو تأداهما
السيد بعد ما حرج عليه لم يعتق عليه من قبل أنه إنما يعتق بقول السيد إذاها فيكون كقوله أنت حر على كذا
فاذا كان محجوراً لم يعتق بهذا القول لأن الشرط الأول في الكتابة فاسد ولو كان صحيحاً لم يبعد الجرح وذهب
العقل وكذلك لو كاتبه ككاتب فاسدة وهو صحيح ثم خيل السيد فتأداه منه مغلوباً على عقله لم يعتق ولو كان
المكاتب مخبواً فلا تأداه السيد والسيد صحيح عتق بالكتابة وكل له القاضي ولما يتراجعان بالقيمة كما كان
المكاتب تراجعها لأن ككاتب العبد المحبوس فاسدة فما تأدى منه السيد فأنما يتأدى من عبده وإيقاعه
العتق له واقع

(الشرط الذي يفسد الكتابة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شرط الرجل على مكاتبته أو مكاتبته أنه إذا أدى اليه ما طابت به نفسه
عتق أو أنه لا يعتق إلا بما طابت به نفس سيده فالكتابة في هذا كله فاسدة ولو كاتبه على نجوم أو أعينها
على أنه إذا أدّى فهو حر بعد موت سيده فإذا كان مديراً وكان لسيدته بيعه وليست هذه ككاتب إنما هذا
كقوله إذا دخلت الدار فأنت حر بعد موتى فله بيعه قبل أدائها وبعده وإذا كاتبه على مائة دينار يؤديها في
عشرين سنة (١) فإن أدّى منها خسين معجلاً في سنة فالكتابة فاسدة لأنها إلى غير أجل ولو أدّى الخمسين الأخرى
لم يعتق لأنه لم يقل فإن أدّى فأنت حر فإن شاء السيد أعتقه وإن شاء لم يعتقه ولم يكن شيء من هذا ككاتب فإن
أدّى العبد بعد موت سيده لم يعتق العبد على بني سيده وكان هذا كإخراج وليسيده بيعه في هذا وفي كل ككاتب
قلت إنما فاسدة وكذلك لو كاتبه على مائة دينار يؤديها في عشرين سنة في كل سنة كذا ولم يقل فإذا أدّى
فأنت حر كان هذا خراجاً فإن أدّاها فليس بحر وكذلك لو قال له إن أدّى إلى مائة دينار فأنت مكاتب وسواء في
هذا كله قال إذا أدّى عتقت أو لم يقله فإن أدّى المائة الدينار فليس بمكاتب لأنه جعله مكاتباً بعد أداء المائة
ولم يسم ككاتب فكان هذا ليس بكتابة من وجهين ولو قال إن أدّى إلى مائة دينار فأنت مكاتب على مائة دينار
تؤديها في ثلاث سنين في كل سنة ثلثها فآدى اليه مائة دينار لم يكن مكاتباً وليس هذا كقوله إن دخلت الدار
فأنت حر وإن أدّى إلى مائة دينار فأنت حر لأن الكتابة يبيع السيد العبد نفسه أشبهه ألا ترى أن رجلاً
لو قال لرجل إن أعطيتني عشرة دنانير فقد بعثت داري بمائة فأعطاه عشرة دنانير لم تكن داره بيعاً له بمائة
ولا غيرها ولا يكون بينهما بيع حتى يحدنا ببيعاً مستقبلاً يراضيان به فكذلك الكتابة لا يكون العبد مكاتباً
حتى يحدنا ككاتب يراضيان بها

(١) قوله فإن أدّى الخ كذا في النسخ وانظره

فضل حفظ الحديث
أحبابه خاصة ولو
استوى في الحفاظ فشك
أحدهما في شيء لم يشك
فيه صاحبه لم يكن في
هذا موضع لأن يغلبه
الذي لم يشك إنما يغلب
الرجل بخلاف من هو
أحفظ منه أو يأتي بشيء
في الحديث يشركه فيه
من لم يحفظ منه ما حفظ
وهو عدد وهو منفرد
وقد وافق مالكا في
زيادته والافقه عتق
منه ما عتق غيره وزاد
فيه بعضهم ورق منه
مارق قال فقلت له هل

(الانحياز في الكتابة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كاتب الرجل عبده على أن السيد أن يفسخ الكتابة متى شاء لم يؤد العبد كات الكتابة فاسدة ولو شرط السيد للعبد فسخ الكتابة متى شاء كانت الكتابة جائزة لأن ذلك بيد العبد وان لم يشترطه العبد ألا ترى أن العبد لا يعق بالكتابة دون الاداء ولم يخرج من ملك السيد خروجا تاما فنتي شاء ترك الكتابة ألا ترى أن الكتابة شرط أثبت السيد على نفسه لعبده دونة فلا يكون السيد فسخه

(اختلاف السيد والمكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا تصادق السيد وعبده على أنه كاتبه كتابة صحيحة فاختلغا في الكتابة فقال السيد كاتبك على ألهين وقال العبد على ألف تحالفا كما يتحالفا المتبايعان الحران ويترادان وكذلك ان تصادقا على الكتابة واختلغا في الاجل فقال السيد تؤذيها في شهر وقال العبد في ثلاثة أشهر أو أكثر وسواء كان المكاتب أدى من الكتابة شيئا كثيرا أو قليلا أو لم يؤده وان أقاما جميعا البيعة على ما يتدايمان وكانت البيعة تشهد في يوم واحد وتصادق المكاتب والسيد أن لم تكن إلا كتابة واحدة أبطلت البيعة وأحلفتها كما ذكرت وكذلك لو شهدت بيعة المكاتب على أنه كاتبه على ألف فأذاها وشهدت بيعة سيده أنه كاتبه على ألفين فأدى ألفا لم يعق المكاتب وتحالفا وراذا الكتابة من قبل ان كل واحد من البيتين تكذب الأخرى وليست احدهما بأولى أن تقبل من الأخرى ولو شهدا معا بهذه الشهادة واجتمعا على أن السيد يعقل له العتق وقالت بيعة السيد آخر عنه ألفا فخلعها ديناعليه أنفذت له العتق لاجتماعهما عليه وأحلفت كل واحد منهما صاحبه ثم جعلت على المكاتب قيمته لسيدته كانت أكثر من ألفين أو أقل من الألف لاني طرحتهما حيث تصادقا وأنفذتهما حيث اجتمعا قال ولو تصادقا على أن الكتابة ألف في كل سنة منها مائة فمرت سنون فقال السيد لم تؤذني شيئا وقال العبد قد أدبت اليك جميع النجوم كان القول قول السيد مع عيینه وعلى المكاتب البيعة فان لم تقم بيعة وحلف السيد قبل للمكاتب ان أدبت جميع ما مضى من نجومك الآن والافلسيدك تعجزك ولو قال السيد قد عجزته وفسخت كتابته وأنكر المكاتب أن يكون فسخ كتابته وأقر بما لم يقربه كان القول قول المكاتب مع عيینه ولا يصدق السيد على تعجزه إلا بيعة تقوم على حلول نجم أو نجوم على المكاتب فيقول ليس عندي أداء ويشهد السيد أنه قد فسخ كتابته فتكون مفسوخة وسواء كان هذا عندكما أم لا غير كما وإذا كاتب الرجل عبده وله ولد من امرأة حرة فقي قال السيد قد كنت قبضت من عبدي الكتابة كلها والسيد صحيح أو مريض فالعبد حر ويجر المكاتب ولأهله من المرأة الحرة ولو كانت المسئلة بحالها ومات العبد المكاتب فقال السيد قد كنت قبضت نجومه كلها لثبتت عتقه قبل موته وكذبه موالى المرأة الحرة وصدقه ولد المكاتب الا حار كان القول قول الموالى في أن لم يعتقه حتى مات ونبت لهم الولاء على ولدهم ولا تمهم وأخذ مال ان كان للمكاتب يدفع الى ورثته الا حار باقرار سيده أنه قد مات حرا وهكذا لو قذف المكاتب رجلا لم يصدق مولاه على عتقه ولا يحد الابينة تقوم على أنه عتق قبل موت ويصدق سيد المكاتب على ما عليه ولا يصدق على ماله واذا أقر السيد في مرضه أنه قبض ما على مكاتبه حالا كان على المكاتب أو دين يصدق وليس هذا بوصية ولا عتق هذا اقرار له ببراءة من دين عليه كما يصدق على اقراره ببراءة من دين له عليه ولو كان لرجل مكاتبان فأقر أنه قد استوفى ما على أحدهما ثم مات ولم يبين أيهما الذي قبض ما عليه أقرع بينهما فأيهما خرج سهمه عتق وكانت على الآخر نجومه الا ما أثبت أنه أداه منها ولو كاتب رجل عبده على نجوم يؤدي كل سنة نجما فمرت به سنون فقال قد أدبت نجوم السنين الماضية وأنكر السيد فالقول قوله مع عيینه وعلى المكاتب أن يؤدي النجوم الماضية مكانه والافلسيد تعجزه

علمت خلقا يخالف
حديث عمران بن حصين
في حديث القرعة عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا قلت فكيف
كان خلاقله وهو كما
وصفت وهو مما ثبت
نحن وأنت أكثر من
خلافك حديث نافع
ومن أين استجرت أن
تخالقه وقد علمت أن
معارضو عارضك فقال
عطية المريض كعطية
الجميع فلم يكن لك
عليه حجة أقوى من
حديث عمران بن حصين
أن النبي صلى الله عليه

وهكذا الوما تسيده فادعى ورثته أن نجومه بحالها كان القول قولهم كما كان القول قول أبيهم مع أيمانهم
 كما تكون أيمانهم على حق لأبيهم لأن الكتابة حق من حقوق أبيهم لا يبطله حلول أجل المكاتب حتى تقوم
 بينة باستيفائه إياه ولو قامت بينة باستيفاء سيده نجما في سنة لم يبطل ذلك نجومه في السنين قبلها لأنه قد
 يستوفي نجم سنة ولا يستوفي ما قبلها ويحلف له وتبطل دعواه فان لم يحلف له أحلف العبد على ما دعى ولزم
 ذلك السيد ولو ادعى أن سيده كاتبه وقدمات وأنكر ذلك الورثة فعليه البينة فان لم يقدم بينة حلف الورثة
 ما علموا أباهم كاتبه وبطلت دعواه ولو كان الوارثان ابني فأقر أحدهما أن أباه كاتبه أو نكل عن اليمين حلف
 المكاتب وأنكر الآخر وحلف ما علم أباه كاتبه كان نصفه مكاتباً ونصفه مملوكاً وإن كان في يده مال أفاده
 بعد الكتابة أخذ الوارث الذي لم يقر بالكتابة نصفه وكان نصفه للمكاتب وكان للذي لم يقر بالكتابة أن
 يستخدمه ويؤجره وما للذي أقر بالكتابة أن يتأدى منه نصف النجم الذي أقر أنه عليه ولا يرجع به أخوه
 عليه وإذا عتق لم يقوم عليه لأنه انما أقر أنه عتق بشئ فعله الأب كالأورثاء فادعى عتقا فأقر أحد الابنين
 أن أباه أعتقه وأنكر الآخر عتق نصيبه منه ولم يقوم عليه لأنه انما أقر بعتقه من غيره وولاء نصفه إذا عتق
 لأبيه ولا يقوم في مال أبيه ولا مال ابنه وهذا مخالف للعبد بين اثنين يتدعى أحدهما كاتبته دون صاحبه
 لأن هذا يقر أنه لم يرثه قط الا مكاتباً وذاك مال العبد يتدعى أحدهما كاتبته فلا يجوز لأنه ليس له أخذ شئ
 منه دون شريكه ولو عجز المكاتب الذي أقر له أحدهما رجوع رقيقاً بينهما كما كـ أولاً فان وجد له مال
 كان له في الكتابة قبل موت سيده اقتسماه فان وجد له مال كان بعد اثبات نصف الكتابة وإبطال نصفها كان
 للذي أقر بالكتابة دون أخيه إذا كان أخوه يستخدمه يومه قال والقول قول الذي أقر بالكتابة لا نأخذنا
 أن ماله في يديه ولو أناحكنا بأن نصفه مكاتب وأعطينا الذي جده نصف الكتابة وقلنا له استخدمه يوماً ودعه
 للكسب في كتابته يوم ما فترك سيده استيفاء يومه واكتسب ما لا يطلبه السيد وقال كسبه في يومه وقال الذي
 أقر له بالكتابة بل في يومه كان القول قول الذي له فيه الكتابة والذي لم يقر له بالكتابة عليه أجر مثله فيما مضى
 من الأيام التي لم يستوفها منه يرفع منها بقدر نفقة العبد فيها وإن عجز عن أدائها أزمناه العجز مكاه وتبطل
 كتابته كما إذا عجز عن أداء الكتابة عجزناه وأبطلنا كتابته ولو أن عبداً ادعى على سيده أنه كاتبه أو علي
 ابن رجل أن أباه كاتبه وأنما ورثته عنه فقال السيد كاتبك وأنا محجور أو كاتبك أبي وهو محجور أو مغلوب
 على عقله وقال المكاتب ما كان ولا كنت محجوراً ولا مغلوباً على عقلك حين كاتبتي فان كان يعلم أنه قد
 كان في حال محجوراً أو مغلوباً على عقله والقول قوله مع عيئه وما ادعى من الكتابة باطل وإن لم يكن يعلم كان
 مكاتباً وكانت دعواه أنه محجور ومغلوب على عقله ولا يعلم ذلك باطلاً ويحلف المكاتب لقد كاتبه وهو حارز
 الأمر ولو ادعى مكاتب على سيده أنه كاتبه على ألف فأداهما عتق وقال مولاه كاتبك على ألفين وأدبت
 ألفاً ولا تعتق إلا بأداء الألف الثانية فان أقام البينة وقالت بينة العبد كاتبه في شهر رمضان من سنة كذا
 وقالت بينة السيد كاتبه في شوال من سنة كذا كان هذا كذا بائن كل واحدة من البينتين للأخرى وتحالفا
 وهو مملوك بحال إن زعم معا أن لم تكن كتابة الواحدة ولو قالت بينة السيد كاتبه في رمضان من سنة كذا
 وقالت بينة العبد كاتبه في شوال من تلك السنة جعلت البينة بينة العبد لأنهما قد يكونان صادقين فيكون
 كاتبه في شهر رمضان ثم انتقضت الكتابة وأحدثت له كتابة أخرى قال ولو قالت بينة العبد كاتبه في
 شهر رمضان من سنة كذا على ألف ولم تقل عتق ولا أدى وقالت بينة السيد كاتبه في شوال من تلك السنة على
 ألفين كانت البينة بينة السيد وجعلت الكتابة الأولى منتقضة لأنه يمكن فيهما أن يكونا صادقين وإذا قالت
 البينة الأولى عتق لم يكن مكاتباً بعد العتق وكانت البينتان باطلتين ولم يكن مكاتباً بحال ولو أقام العبد البينة
 أنه كاتبه على ألف والسيد أنه كاتبه على ألفين ولم توفت إحدى البينتين أحلفهما معا ونقضت الكتابة

وسلم حكم في عتق المريض
 عتق بسات أنه وصية
 وعلمت أن طواسا قال
 لا تجوز الوصية للقربة
 وتأول الوصية للوالدين
 والأقربين فقال نسخ
 الوالدان بالفرائض ولم
 ينسخ الأقربون فلم يكن
 لنا عليه حجة إلا أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أنزل عتق المماليك
 وصية وأجازها وهم غير
 قرابة للعتق لأنه كان
 عرباً والرقيق عجم وعلمت
 أن حجتنا وحجتك في
 الاقتصار بالصايا على
 الثلث من حديث عمران

وحيث قلت أخلفها فإن نكل السيد وحلف العبد فهو مكاتب على ما ادعى وإن لم يحلف كان عبداً وإن نكل السيد والعبد كان عبداً لا يكون مكاتباً حتى ينكل السيد ويحلف العبد مع نكل السيد ولو ادعى عند علي سيده أنه كاتبه وأقام بينة بكاتبته ولم تقبل البينة على كذا وإلى وقت كذا لم تجز الشهادة وكذلك لو قالت كاتبة على مائة دينار ولم تثبت في كبريائها وكذلك لو قالت كاتبة على مائة دينار مجمة في ثلاث سنين ولم تقبل في كل سنة ثلثها أو أقل أو أكثر لا تجوز الشهادة حتى توفت المال والسنين وما يؤدى في كل سنة فإذا نقصت البينة من خدائها سقطت وحلف السيد وكان العبد مولى أو كان نكل حلف العبد وكان مكاتباً على ما حلف عليه ولو أقام بينة أنه كاتبه فأدى إليه فعتق فقامت له بينة أن سيده أقر أنه كاتبه على أنه أن أدى فهو حر وأنه أدى إليه وجد السيد وأدعى أن الكتابة فاسدة أعنتقه عليه وأخلفت العبد على فساد الكتابة فإن حلف برئ ولا حلف السيد وتراد القيمة

(جاء أحكام المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يروى أن من كاتب عبده على مائة أوقية فأداه إلا عشر أوقية فهو ورقى * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن زيد بن ثابت قال في المكاتب هو عبد ماني عليه درهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا أخذ وهو قول عامة من لقبت وهو كلام جلة ومعنى قولهم والله تعالى أعلم عند في شهادته وميزانه وخذوده والحناية عليه وجلة جنانيته بأن لاتعقلها عاقلة مولاه ولا قرابة العبد ولا يضمن أكثر من قيمته في جنانيته ما بلغت قيمة العبد وهو عبد في الأكثر من أحكامه وليس كالعبد في أن لسيده بعبه ولا أخذ ماله ما كان قائماً بالكتابة ولا يعتق المكاتب إلا بإداء آخر نجومه فلو كاتب رجل عبده على مائة دينار مجمة في كل سنة على أنك متى أدبت بحما عتق منك بقدره فأدى نجما عتق كله ورجع عليه سيده بما بقي من قيمته وكانت هذه الكتابة فاسدة ومن قذف مكاتباً كان بمن قذف عبداً وإذا قذف المكاتب خدحده عتق وكذلك كل ما أتى المكاتب مما عليه فيه خدحده خدعده ولا يرث المكاتب ولا يرث بالنسب (١) وإن مات المكاتب ورث هو بالرق ومثل أن يرث المكاتب بالرق أن يكون له عبد فموت فبأخذ المكاتب مال عبده كما كان يبيع رقبته لانه ماله له وإذا مات المكاتب وقد بقي عليه من كاتبة شيء قل أو كثر فقد بطلت الكتابة وإذا كان المكاتب إذا قال في حياته قد عجزت بطلت الكتابة لانه اختار تركها وعجز فعجزه السيد بطلت الكتابة كان إذا مات أولى أن تطل الكتابة لأن المكاتب ليس بحمي فيؤدى إلى السيد دينه عليه وموته أكثر من عجز (٢) ولا ضربة للمكاتب تفضل بين المقام على كاتبة والعتق وإذا مات فخرج من الكتابة أخطأ أنه عبد وصار ماله لسيده كله وسواء كان معه في الكتابة بنون ولد وامن جارية له أو أم ولد أو بنون بلغوا يوم كاتب وكاتبوا معه وقرابة له كاتبوا معه جميع ماله لسيده ولو قال سيده بعد موت المكاتب قد وضعت الكتابة عنه أو وهبته له أو أعتقته لم يكن حراً وكان المال ماله بحاله لانه أعماه وبليت مال نفسه ولو قذف رجل وقد مات ولم يؤد له ماله مات ولم يعتق فإذا مات المكاتب فعلى سيده كعبه وقبره لانه عبده وكذلك لو كان أحضر المال ليدفعه ثم مات قبل يقضه سيده أو دفع المال إلى رسول ليدفعه إلى سيده فلم يقضه سيده حتى مات مات عبداً وكذلك لو أحضر المال ليدفعه فمريه أجنبي أو ابن لسيده فقتله كاتب عليه قيمته عبداً وكذلك لو كان سيده قتله كان طالم لنفسه ومات عبداً فلسيده ماله ويعزر سيده في قتله ولو وكل المكاتب من دفع إلى السيد آخر نجومه ومات المكاتب فقال ولد المكاتب الأحرار قد دفعها السيد الوكيل أو وناحي وقال السيد ما دفعها إلى الأبعد موت أبيكم والقول قول السيد المكاتب لانه ماله ولو أقاموا بينة على أنه دفعها إليه يوم الاثنين ومات أبوه يوم (١) أي بل بالرق فيرث ولو يرث به فإن مات ورثه سيده بالرق ومثل أن يرث هو بالرق أن يكون له عبد الخ قتيبه

ابن الحصين دون حديث سعد لانه ليس بين في حديث سعد بن أبي وقاص فكيف ثبتناه حتى أصلنا منه هذه الأصول وغيرها واختصنا به على من خالفنا ثم صرت إلى خلاف شيء منه بلا خبر مخالف له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد علمت أن الذي احتج (١) عليه بعضكم بحديث عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل عطية المريض من الثلث

(١) كذا في النسخ

الاثنين كان القول قول السيد حتى تقطع البيعة على أنه دفعها اليه قبل موت المكاتب أو ترقى فتقول دفعها اليه قبل طلوع الشمس يوم الاثنين ويقر السيد أن العبد مات بعد طلوع الشمس من ذلك اليوم أو تقوم بيعة بذلك فيكرن قد عتق ولو شهد وكيل المكاتب أنه دفع ذلك إلى السيد قبل موت المكاتب لم تقبل شهادته ولكن لو وكل السيد رجلاً بأن يقبض من المكاتب آخر نجومه فشهد وكيل السيد المكاتب أنه قبضها منه قبل موت وقال السيد قبضها بعد ما مات جازت شهادة وكيل سيد المكاتب عليه وحلف وورثة المكاتب مع شهادته وكان أبوهم حراً وورثته وورثته الأحرار ومن يعتق بعقده

(ولد المكاتب وماله)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح قال قلت لعطاء رجل كاتب عبد الله وقاطعه فكتمه ما لاله وعبيداً وما لا غير ذلك قال هو السيد وقالها عمرو بن دينار وسليمان بن موسى « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح قال قلت لعطاء فإن كان السيد قد سأل ما له فكتمه أيا فقال هو السيد فقلت لعطاء فكتمه وإذا من أمة ولم يعلمه قال هو السيد وقالها عمرو بن دينار وسليمان بن موسى قال ابن جريح قلت له أ رأيت أن كان سيده قد علم بولد العبد فلم يذكره السيد ولا العبد عند الكتابة قال فليس في كتابته هو مال السيد وما قالها عمرو بن دينار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال عطاء وعمرو بن دينار في ولد العبد المكاتب سواء علمه السيد أو لم يعلمه هو مال السيد وكذلك مال العبد السيد ولا مال العبد وإذا كاتب الرجل عبده وله مال فللسيد أخذ كل مال كان للعبد قبل مكاتبته

(مال العبد المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العبد تاجراً أو غير تاجر في يديه مال فكتابه سيده فالمال للسيد وليس للمكاتب شيء منه وما اكتسب المكاتب في كتابته فلا يسبيل للسيد عليه حتى يعجز فإذا اختلف العبد والسيد وقد تداعيا الكتابة ولم يكاتباً أو لم يتداعياها في مال في يدي العبد فالمال للسيد ولا موضع للسئلة في هذا ولكن إذا اختلفا في المال الذي في يد العبد بعد الكتابة فقال العبد أفدته بعد الكتابة وقال السيد أفدته قبلها أو قال هو مال لي أو دعته فالقول قول العبد المكاتب مع عيظه وعلى السيد البيعة فما أقام عليه شاهدين أو شاهداً أو امرأتين أو شاهداً وحلف أنه كان في يدي العبد قبل الكتابة فهو للسيد وكذلك لو أقر العبد أنه كان في يده قبل الكتابة فهو للسيد ولو شهد الشهود على شيء كان في يدي العبد ولم يجدوا أحداً يدل على أن ذلك كان في يدي العبد قبل الكتابة كان القول قول العبد حتى يحدوا وقتاً يعلم فيه أن المال كان بيدي العبد قبل الكتابة وكذلك لو قالوا كان في يديه يوم الاثنين لغرة شهر كذا وكانت الكتابة ذلك اليوم كان القول قول العبد حتى يحدوا البيعة حداً يعلم أن المال كان في يديه قبل تصح الكتابة ولو شهدوا أنه كان في يديه في رجب وشهدوا له على الكتابة في شعبان من سنة واحدة فقال العبد قد كاتبني بلا بيعة قبل رجب أو في رجب أو في وقت قبل الوقت الذي شهدت عليه البيعة كان القول قول العبد وانما قلت هذا أن سيد المكاتب انما كاتبه على نفسه وماله مال سيده لا مال له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبده على نفسه وماله فالكتابة فاسدة علم المال وأحضره أو لم يعلم لأنه كتابة وبيع لأنه لا يعلم حصه الكتابة من حصه البيع لأن لكل واحد منهما حصه من الكتابة غير متميزة وأنه يعجز فيكون رقيقاً ويفوت المال فإن أدى فعتق تراجعا بقيمة العبد فتكون يوم كوتب ورجع سيده بماله الذي كاتبه عليه

فإن كان حديث عمران ثابتاً فقد خالفته وإن كان غير ثابت فلاحجة لك فيه ولكنك وإياه محجوجان به قال فكيف يعتق ستة يعتق اثنان وريق أربعة قلت كما يعطى الرجل الرجل داراً أو رقيقاً لثلثهم فيقتسمون فينفذ للمعطي بالوصية لثلثهم ويعطى الورثة لثلثهم فلما أعتق المريض ماله وغيره جميعاً أعتقنا ماله في بعضهم ولم نعتق مال غيره عليه (قال الشافعي) قلت له

أومثله أو قيمته إن فات في يديه ويجوز أن يكاتبه ثم يبيعه بعد الكتابة ما في يديه أو يهبه أو يتصدق به عليه فأما أن يعقد الكتابة عليه فلا يجوز بحال « قال الربيع » وفيه حجة أخرى أنه إذا كاتبه على نفسه وماله فالكتابة فاسدة لأنه كاتبه على نفسه وماله الذي في يديه والمال الذي في يديه ليس له العبد

(ما اكتسب المكاتب)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى ما أفاد المكاتب بعد الكتابة بوجه من الوجوه فهو له مال على معنى وليس للسيد أخذه ولا أخذ شي منه فان قيل فكيف لا يأخذه ماله وهو لم يخرج من ملكه قيل إن شاء الله تعالى لما أمر الله بالكتابة وكانت الكتابة ما لا يؤديه العبد ويعتق به فلو سلب السيد على أخذه لم يكن للكتابة معنى إذا كان السيد يأخذ ما يكون العبد به مؤديا كان العبد للاداء مطيعا ومنه ممنوعا بالسيد أو كان له غير مطيق فبطل معنى الكتابة بالعنين معا ويجوز للمكاتب في ماله ما كان على النظر وغير الاستملاك لماله ولا يجوز ما كان استملا كالماله فلو وهب درهمين ماله كان مردودا ولو اشترى شيئا بما لا يتغابن الناس بمثله كان مردودا أو باع شيئا من ماله بما لا يتغابن الناس بمثله كان مردودا وكذلك لو جئته عليه جنابة ففعل الجنابة على غير مال كان عفوه باطلا لأن ذلك أهلا له منه ماله ويجوز بيعه بالنظر وأقراره في البيع ولا يجوز له أن ينكح بغير إذن سيده فان نكح فأصاب المرأة فسخ النكاح ولها عليه مهر مثلها إذا عتق ولا يكون لها أن تأخذه به قبل يعتق لأنها كحرة وهي طائفة ولو اشترى جارية شراء فاسدا فاشانت في يديه كان لقيمتها ضامنا لأن شراءه وبيعه جائز فالزمنه بسبب الشراء لم يفسد في ماله ولو اشترى جارية فأصابها فاستحقها رجل عليه أخذها وأخذ منه مهر مثلها لأن هذا بسبب بيع وأصل البيع والشراء له جائز وأصل النكاح له غير جائز فلذلك لم ألزمه في ماله ما كان مكاتباً صديق المرأة وألزمه به بعد عتقه فإذا تحمل عن الرجل بحماله وضمن عن آخر كان ذلك باطلا لأن هذا انطوع بشيء يلزمه نفسه في ماله فهو مثل الهبة بينهما ولا يلزمه بعد العتق وإذا كان له ولد صغير أو كبير زمن محتاج أو أب زمن محتاج لم تلزمه نفقته وتلزمه نفقة زوجته إن أذن له سيده في نكاحها قبل الكتابة وبعدها ولو نكح في الكتابة بغير إذن سيده فلم يعلم سيده حتى عتق فأصابها أو أصابها قبل العتق ثم عتق كان عليه في الحالين مهر مثلها لأنه حر ويفرق بينه وبينها ولو كان له عبد ففاته كان عليه كفنه ميتا ونفقته مريضا ولو بيع من قرابته من لا يعتق عليه لو كان حرا كان له شراؤه على النظر كما أن له شراء غيره على النظر وإذا باع منهم عبدا على غير النظر فالبيع مردود وإن أعنته الذي اشتراه فالعتق باطل وإن أعنت المكاتب بعد بيعهم الذي وصفته مردودا وعتق من ملكهم لهم فعتقهم باطل حتى يحدد فيهم بيعا فإذا حدد فيهم بمال لا أن يشاء الذي اشتراه أن يحدد لهم عتقا ولو باع هذا البيع الفاسد فاعتق العبد ثم جنى فقضى الإمام على مواليه بالعقل ثم علم فساد البيع ردّ رد العاقلة بالعقل على من أخذه منهم وكذلك لو جنى عليه فقضى بالجنابة عليه حرة فقبضها أو قبضت له ردت على من أخذت منه وليس للمكاتب أن يشتري أحدا يعتق عليه لو كان حرا ولدا ولدا ومتى اشتراه فالشراء فيهم مفسوخ فان ما توفي يديه قبل يردهم ضمن قيمتهم لأنه بسبب الشراء فان لم يردهم حتى يعتق فالشراء باطل ولا يعتقون عليه لأنه لا يملكهم بالشراء الفاسد حتى يحدد لهم شراء بعد العتق فإذا حدد عتقوا عليه قال وإنما أبطلت شراءهم لأنه ليس له بيعهم وإذا اشترى ما ليس له يبيعه فليس له بشراء نظرا عما هو اتلاف لأثمانهم وليس للمكاتب أن يسري وإن أذن له سيده فان تسرى فولد له فله بيع سريته وليس له وطؤها لأن وطأها باها بالمال لا يجوز وليس وطؤها باها فتلد بأكثر من قوله لها أنت حرة وهو إذا قال لها أنت حرة لم يعتق وللمكاتب أن يشتري جارية قد كانت ولدت له بنكاح ويبيعها وله أن يشتري من

كيف قولك في حديث
نثبته نحن وأنت عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم عندنا وعندك غير
واسع تركه لفرض الله
علينا قبول ما جاء عن
النبي صلى الله عليه
وسلم وإذا أثبتنا
عنه شيئا فالفرض
علينا اتباعه كما عدلنا
وعدلت فقلنا في الجنين
غرة ولو كان حيا كانت
فيه مائة من الإبل أو ميتا
لم يكن فيه شيء وهو لا
يعدو أن يكون حيا أو
ميتا وكما قلنا نحن وأنت
في جميع الجنابات

لا يعتق عليه من ذوى رحمه وغيرهم اذا كان شراؤا باياهم نظرا قال وله ان أوصى له بأبيه وأمه وولده أو وهبوا له أو تصدق بهم عليه أن لا يقبلهم وإذا قبلهم أمرهم بالاكتساب على أنفسهم وأخذ فضل كسبهم وما أفادوا من المال لانهم ملأه واستعان به في كتابته حتى أدى عتق وكانوا أحرارا بعتقه وما كان لهم من مال أو جنى عليهم من جنسية أو ملكوه وهم في ملكه بوجه من الوجوه فهو للكتاب وما ملكوه بعد العتق فهو لهم دونهم وإذا جنى عليهم قبل يعتق فهو جنابة على ممالك وليس له أن ينفق عليهم وهم يقدر ورون على الكسب ويدعهم من أن يكتبوا كما لا يكون ذلك له في عبيد غيرهم لان هذا اتلاف ماله وعليه أن ينفق عليهم أن مرضوا أو عجزوا عن الكسب ولو خاف العجز لم يكن له بيع واحد من يعتق وذلك الوالدون والولد قال وان عجز رقيقا وكانوا عماما ليل السيد لان عبده كان ملكهم على ما وصفت وان جنى واحد منهم جنابة لم يكن له أن يفديه بشئ وكان عليه أن يبيع منه بقدر الجنابة ولم يكن له أن يبيع منه أكثر من قدر الجنابة لان ما قد بقي في يديه منه يعتق بعتقه اذا عتق وإذا اشتري أحد من ليس له شراؤه أو باع أحد من ليس له بيعه كان الشراء والبيع منتقضا فيه لا يجوز لان صفقته كانت فاسدة

(ولاد المكاتب من غير سريته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب المكاتب وله ولد لم يدخل ولده معه في الكتابة وان كاتب عليهم صغارا كانت الكتابة فاسدة لانه لا يجوز أن يحمل عن غيره لسيدته ولا غير سيدته ولا تجوز كتابة الصغار وإذا ولدوا بعد كتابته فكسبهم حكم أمهم لان حكم الولد في الرق حكم أمه فان كانت أمهم حرة فهم أحرار وان كانت مملوكة فهم ممالك لأمهم كان سيد المكاتب أو غيره وان كانت مكاتبه لغير سيدته فليس للاب فيهم سبيل اما أن يكونوا موقوفين على ما نصير اليه أمهم فان عتقت عتقوا وان رقت رفقوا واما أن يكونوا رقيقا وان كانت مكاتبه لسيدته معه في الكتابة أو غير الكتابة فسواء وحكمهم بأمهم دونهم وكتابة أمهم غير كتابته ان أدت عتقت وان أدت دونها عتق لانه لا يكون حبيلا عنها ولا هي عنه

(تسرى المكاتب وولده من سريته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس للمكاتب أن يتسرى بأذن سيده ولا بغير إذنه فان فعل فولد له ولد في كتابته ثم عتق لم تكن أم ولده التي ولدت بوطء المكاتب في حكم أم الولد ولا تكون في حكم أم الولد حتى تلد منه بوطء بعد عتقه لانه لا يتم ملكه لما له حتى يعتق فإذا عتق فولدت بعد عتقه لسته أشهر فصاعدا كانت به في حكم أم الولد وان ولدت لأقل من ستة أشهر لم تكن في حكم أم الولد وإذا ولدت للمكاتب جارية في الكتابة أو امرأته ثم اشتراها فله أن يبيعها لان امرأته التي ولدت بالنكاح لا تكون في حكم أم الولد التي ولدت بوطء فاسد بكل حال لا تكون أم ولدا بوطء الفاسد كله ولا تكون في حكم أم الولد أمة الأم وطئت تلك صحيج لكل أو البعض ولو ولدت بوطء المكاتبه ثم ولدت بوطء الحرية كان بعد عتق سيدها كانت أم ولدا بوطء بمد الحرية لا بالوطء الأول وإذا كان المكاتب لو أعتق جاريته لم يجز عتقها ولم يعتق عليه بعتقه باياهم وهو مكاتب لم يجز أن تكون أم ولده ينع بيعها وحكم أم الولد أضعف من العتق وليس كالحريط الأمة يملك بعضها ملكا صحيجا لانه لو أعتق هذه عتق عليه نصيبه ونصيب صاحبه ان كان موسرا وإذا جنت أم ولدا المكاتب فهي كأمة من أمائه يبيعها ان شاء وان شاء فداها كما يفدى رقيقه

(ولاد المكاتب من أمته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ولد للمكاتب من جاريته لم يكن له أن يبيع ولده وكان له أن يبيع أمته متى شاء فإذا عتق عتق ولده معه وإذا عتق لم تكن أم ولده في حكم أم ولده كذلك كما وصفت فكان له أن يبيعها

ما جنى رجل في ماله
الا لخطأ في بني آدم فعلى
عاقلته وكافلنا نحن
وأنت في الديات وغيرها
بالامر الذي ليس فيه الا
الاتباع ولا ينبغي أن
يختلف قولك (قال
الشافعي) رضى الله عنه
فقال فأكل في حديث
نافع قلت أو لا كلام
فيه موضع قال انك
خلطت فيه بين حكم
الرق والحرية قلت
ما فعلنا لقد تركناه
لنفسه وكسبه كما تركناه
لخدمة سيده ما قدرنا
فيه على غير هذا كما نفعل
لو كان بين اثنين قال
أفتجعلون ما اكتسب
في يومه له قلنا نعم قال
وان مات ورثه ورثته
الاحرار قلنا نعم قال
فتورثونهم منه ولا تورثونه
قلنا نعم لم يخالفنا مسلم

وما جنى على المولود أو كسب أنفق عليه منه واستعان به الأب في كتابته إن شاء وإذا اشترى ولده أو والده أو والدته الذين يعتقون على من يملكهم من الأحرار لم يجز شراؤهم لأن شراؤهم أنلاف لماله أنما يجوز له شراء ما يجوز له بيعه ولو وهبوا له أو وصى له بهم أو تصدق بهم عليه لم يجز له بيع أحد منهم ووقفوا معه فإن عتق عتقوا يوم يعتق لأن يومئذ يسخ له ملكهم وإن رقيق فهم رقيق لسيده ولا يباعون وإن بقي عليه درهم عجز عنه مات ردوا رقيقا وإن قالوا نحن نؤدى ما عليه لومات لم يكن ذلك لهم وللكاتب أن يأخذ ما لا أن كان في أيديهم فيؤديه عن نفسه وإن جنبت عليهم جناية لها أورش فله أن يأخذها وله أن يستعملهم ويأخذ أجور أعمالهم لأنهم في مثل معنى ماله حتى يعتق فإذا عتق عتقوا حين يتم عتقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس للكاتب أن يعتق من هؤلاء أحد لأنهم موقوفون على أن يعجز فيكونوا رقيقا للسيد ولا للسيد أن يعتق واحدا منهم لأنهم لو جنى عليهم أو كسبوا كان للكاتب الاستعانة به فإن أجمع ما على عتقهم جازعتهم وإذا ولد للكاتب من أمته فقال السيد ولده قبل الكتابة وقال المكاتب ولد بعد هذا القول قول المكاتب ما أمكن أن يصدق وذلك أن تكون الكتابة منذ سنة وأكثر والمولود يشبه أن يكون ولد بعد الكتابة فأما إذا كانت الكتابة لسنة والمولود لا يشبه أن يكون ابن سنة ويحيط العلم أنه ابن أكثر منها الحاطة بينة فلا يصدق المكاتب على ما يعلم أنه فيه كاذب وإن أشكل فأمكن أن يكون صدق والقول قوله الآن يقيم السيد البينة على أنه ولد قبل الكتابة فيكون رقيقا للسيد ولو أقام السيد والمكاتب البينة على دعواهما أبطلت البينة وجعلتهما كالتداعيين لا بينة لواحد منهما ولو أقام السيد البينة على ولدين ولدا للمكاتب في بطن أحدهما ولد قبل الكتابة والآخر بعدها كانا مولودين للسيد لأنه إذا رقب له أحدهما رقب الآخر لأن حكم الوالدين في البطن حكم واحد وكل ما قبلت فيه بينة السيد فبطلت ولدا للمكاتب له رقيقا فأقر به المكاتب للسيد قبلت أقراره فيه لأنه لا يقر على أحد عتق ولو أقام السيد البينة على ولد له ولدا في ملكه لم أقبلها حتى يقولوا ولدوا قبل كتابة العبد أو بعد عجزه عن الكتابة وإن أحدث كتابة بعدها

(كتابة المكاتب على ولده)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب المكاتب على نفسه وولده كبار حاضرين برضاهم فالمكاتب جازة كما يجوز إذا كاتب على نفسه وعبدين معه وأكثر فإن كاتب على نفسه وابن له بألف فالألف مقسومة على قيمة الأب والابن فإن كانت قيمة الأب مائة وقيمة الابن مائة فعلى الأب نصف الألف وعلى الابن نصفها على كل واحد منهما مائتان ونحسون إذا كانت قيمتهما سواء فإن مات الأب رفعت حصته من المكاتب وإن مات أحد الابنين رفعت حصته من الكتابة وهي مائتان ونحسون وبقيت على الآخر مائتان ونحسون وإذا مات الأب وله مال فماله لسيده ولا شيء لابنه فيه وهما من ماله كأجنبيين كأنابعا وكذلك إن مات الابن أو أحدهما وله مال فماله للسيد لأن من مات منهم قبل أداء الكتابة مات عبداً فإن أدى أحدهم عنهم فعتقوا غير أمرهم لم يرجع عليهم وإن كان أدى عنهم باذنهم رجعت عليهم وأيمهم عجز سقطت حصته من الكتابة وكان رقيقا والقول فيهم كالقول في العبيد الثلاثة الأجنيين يكاتبون لا يختلف ولو أدى الأب حصته من الكتابة عتق وكان من معه من ولده مكاتبين إذا أديا عتقا وإن عجزا رقا وليس للأب من استعمال بيته في المكاتب شي ولا من أموالهم وكذلك ليس للأب من جناية جنبت على واحد منهم ولا عليه من جناية جناها واحد على واحد منهم في المكاتب شي وجنائته وجنايته عليه ولعله دون أبيه وولده ولو كانوا مع في الكتابة وجماع هذا أن الرجل إذا كاتب هو وولده وأخوته أو كاتب هو وأجنبيون فسواء على كل واحد منهم حصته من الكتابة دون أصحابه وله أن يعجز ولسيده أن يعجزه إذا عجز وهو كالمكاتب وحده

علمناه في أنه إذا بقي في العبد شيء من الرق فلا يرث ولا يجوز شهادته فقلنا لا يرث بحال بالجماع وبأن لا يجوز شهادته وغير ذلك من أحكامه قال أفجبد غيره يورث ولا يرث ويحكم له ببعض حكم الحرية ولا يحكم ببعض قلت نعم الجنين يسقط ميتا يورث ولا يرث والمكاتب يحكم له في منع سيده بيعه وماله بغير حكم العبد ونحكم له فيما سوى ذلك منه

بحكم العبد (قال الشافعي) وقلت له أ رأيت إذا كان العبد بين اثنين فأعتقه أحدهما ففضى رسول الله صلى الله عليه وسلم إن كان المعتق موسرا أن يعطى شريكه قيمة حصته ويكون حرا أتجده أعتقه في هذا

في هذا كله وله أن يجعل الاداء فيعتق اذا كان مما يجوز تعجيله واذا كاتب والده او ولده أو اخوة فبات الاب أو الوالد قبل يؤدي مات مملوكا وأخذ سيده ماله ورفعت حصته من الكتابة عن شركائه فيها وكذلك للسيد أن يعتق أيهم شاء واذا أعتقه رفعت عنهم حصته من الكتابة وكان على كل واحد منهم حصة نفسه كما كانت قبل يعتق وليس للمكاتب أن يكاتب على نفسه وابن له مغلوب على عقله ولا صبي لان خذه جملة مكاتب وجه الله لا تجوز عن غيره فان كاتب على هذا فالكتابة فاسدة

(ولاد المكاتب)

الموضع الابن أعطى
شريكه الذي لم يعتق
قيمة نصيبه منه اذا خرج
نصيبه من يده قال لا
قلت فاذا لم يثبت لك أن
النبي صلى الله عليه وسلم
أعتقه على المعسر
واستسعاها ما خالف
رسول الله والقياس
على قوله اذا أعتقه
فأخرجته من مال مالكة
الذي لم يعتقه بغير قيمة
دفعها اليه قال أجعل
العبد يسعى فيها قلت
فقال لك العبد لا يسعى
فيها ان كان الذي أعتقني
يعتقني والا لا حاجة لي
في السعاية أما ظلمت
السيد وخالفت السنة
وظلمت العبد اذ جعلت
عليه قيمة لم يجن فيها
جناية ولم يرض بالقيمة
منه فدخل عليك ما سمع
مع خلافك فيه السنة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتجوز كتابة المرأة اذا كاتبها سيدها وهي ذات زوج أو تزوجت باذن سيدها فولدت أو ولدت من غير زوج في المكاتب فولد لها موقوف فاب أدت فعتقت عتق وان مات قبل تؤدي ولها مال تؤدي منه مكاتبها أو يفضل أو لا مال لها فقد ماتت رقيقة أو ما لها مال كان لها السيدها وولدها رقيق لأنهم لم يكن لهم عند مكاتبه فيكون عليهم حصة يؤديونها فيعتقون لو لم تؤديهم وليسوا كولد أم الولد التي لا ترق بحال المكاتبه فقد ترق بحال وليس كذلك أم الولد في قول من قال لا ترق أم الولد وقد قيل ما ولدت المكاتبه فهم رقيق لان أمهم لم تكن حرز والقول الاول أحب الي واذا جنى على الولد الذي ولده في المكاتبه جناية تأتي على نفسه قبل تؤدي أمه ففهم اقوالان أحدهما أن قيمته لسيده ومن قال هذا قال ليست تملك المرأة ولدها فلا يكون سبب ملكها كما عاك المكاتب ولداً أمته وان كان ولده (١) كان سبب ملكه وكذلك ما اكتسب أو صار له ثم مات قبل يعتق فهو لسيده لانه مات رقيقا وليس لأمه من ماله في حياته شيء لانه ليس برقيق لها ومن قال هذا أخذ سيده بنفقة صغيرا ولا يأخذ به أمه لانها لا تملكه وان عتقت عتق واذا اكتسب مالا أو صار له بوجه من الوجوه أنفق عليه منه ووقف ولم يكن للسيد أخذ منه فان مات المولود قبل تعتق فهو مال لسيده وان عتق المولود بعتق أمه فهو مال للمولود وانما فرقت بينه وبين ابن المكاتب من أمته لان أمه لا تملكه ولكن يكون حكمه بها وليس ملكا لها وملك المكاتب اذا ولدت جاريته فما ولدت جاريته مملوكا له لو كان يجري على ولده رقيق غير ولده ولو أن مكاتبته ولدت ولداً فأعتقهم السيد جاز العتق لما وصفت ولو ولد للمكاتب من جاريته ولد فاعتقه السيد لم يجز عتقه وكذلك لو ملك مكاتب أباه وأمه وولده فأعتقهم السيد لم يجز عتقه كما لا يجوز له ان يبيع شيء من مال مكاتبه وما ولدت المكاتبه بعد كتابتها ساعة أو أقل منها فهو كما وصفت وما ولدت قبل الكتابة فهو مملوك لسيده خارج مما وصفت والقول الثاني أن أمهم أحق بما ملكوا واستعين به لانه يعتق بعتقها والاول أشبههما واذا كان مع المكاتبه ولد فاختلفت هي والسيد فيه فقال ولده قبل الكتابة وقالت هي بعد الكتابة فالقول قول السيد مع عبته وعليها البيضة فان جاءت بها قبلت وان جاءت هي وسيدها بيضة طرحت البيتين وكان القول قول السيد ما لم تكن الكتابة متقدمة والمولود صغير لا يولد مثله قبل الكتابة وانما يصدق السيد على ما يمكن مثله وأما ما لا يمكن مثله فلا يصدق عليه وما ولدت المكاتبه بعد الكتابة من ذكر أو أنثى فسواء فان ولدها في الكتابة فولد بناتها بمنزلة بناتها وولد بناتها بمنزلة أمهم فان كانت أمه ففهم لسيد الام وان كانت حرز ففهم أحرار وان كانت مكاتبه فهم بمنزلة أمهم وهكذا ولدها ما تناسلوا وبقيت المكاتبه وليس للمكاتبه أن تزوج الابن سيدها فان فعلت بغير إذن سيدها فولدت أو ولدت من غير زوج فولد لها بمنزلة ولدها وسواء ما كانوا أحلا لا بشكاح باذن السيد أحراراً بغير جور بغير اذن السيد لان حكمه في حكم أم الولد

(مال المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والسيد ممنوع من مال المكاتبه كما يمنع من مال المكاتب كما وصفت ومنع (١) لعله فكان سبب ملكه وقوله وملك المكاتب اذا الخ لعله وأما المكاتب اذا تأمل

من وطئها كما يمنع من الجناية عليها لانهما تملك بوطئها على غير حرام عوضا كما تملك بالجناية عليها وما استهلك
من مالها قال فان وطئها الذي كاتبها طائفة أو كارهة فلا حد عليه ولا عليها ويعزروا حتى ان طاعت الوطاء
الا أن يكون أحدهما جاهلا فيسدر أعنه التعزير بالجهاالة أو تكون مستكرهة فلا يكون عليها تعزير
وعليه في أصابته اياها مهر مثلها يؤخذ به يدفعه اليها فان حل عليها معا عليها بنجم جعل النجم قصاصا منه وان
لم يحل عليها بنجم وكان مفسدا جعل قصاصا معا عليها الا أن يوسر قبل محل النجم فيكون لها أخذه وسواء
في أن لها مهر مثلها طائفة وطئها أو كارهة لانه لا حد في الوطاء كما توطأ طائفة بنكاح فاسد فيكون لها مهر
مثلها وتغصب فيكون لها مهر لانه لا حد عليها فان جلت المكاتبه فوالت من سيدها فالمكاتبه باختيار بين
أخذ المهر وتكون على الكتابة والعجز فان اختارت ذلك فلها المهر وكانت على الكتابة فان أدت عتقت وان
مات السيد قبل الأداء عتقت لانها أم واد في قول من يعتق أم الراد وبطلت عنها الكتابة ومالها لاله لان مالها
كان ممنوعا من سيدها بالكتابة وليس مالها كمال أم الولد غير المكاتبه لان تلك مملوكة وأن سيدها غير ممنوع من
مالها وان اختارت العجز كانت أم واد وكان مالها السيدها وان مات سيدها كان لورثته بعد موته وبطل عن
سيدها مهرها لانهم ملكوا من مالها ما تملك السيد بنجبرها نفسها وان أصاب السيد مكاتبته مرة أو مرارا
لم يكن لها الا صداق واحد حتى تخير فتختار الصداق (١) أو العجز وان خيرت فعاد فأصابها السيد فلها صداق آخر
فإذا خيرت فاخترت الصداق ثم أصابها فلها صداق آخر وكلما خيرت فاخترت الصداق ثم أصابها فلها
صداق آخر كما كح المرأة نكاحا فاسدا فأصابه مرة أو مرار توجب صداقا واحدا فإذا فرق بينهما وقضى
بالصداق ثم نكحها نكاحا آخر فلها صداق آخر وان ولدت مكاتبه رجل جارية فأصاب الجارية بنت
المكاتبه فلها مهرها عليه وان جلت فليست كأمها لانها لا تحصلها في الكتابة انما يعتق أمها
فتمتق بعتة لها أو يموت السيد فتعتق بأنها أم ولدا وتعجز الام فتكون رقيقا وتكون هي أم واد ولا تخير في ذلك
واذا وطئ أمه للمكاتبه فللمكاتبه مهر الامه كما يكون لها عليه جناية لو جناها على الامه وان جلت
الامه فهي أم ولده وعليه مهرها وقيمتها المكاتبه حال في ماله تأخذه به الا أن تشاء أن تجعله قصاصا من
كتابتها ولو وطئ أمه لولد المكاتبه في الكتابة لزمه ما وصفت من المهر ان لم تحمل والمهر والقيمة ان جلت
لان كل ذلك مال ممنوع منه

(المكاتبه بين اثنين يوطئها أحدهما)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت المكاتبه بين اثنين فوطئها أحدهما ولم تجز الواطئ لها مهر
مثلها وليس للذي لم يوطئها أخذ شيء منه ما كانت على المكاتبه فان عجزت أو اختارت العجز قبل تأخذ المهر كان
للذي لم يوطئها أخذ نصف المهر من شريكه الواطئ وان دفعه شريكه الواطئ الى المكاتبه ثم عجزت أو اختارت
العجز بعد دفعه اياه اليها لم يرجع الشريك على الواطئ بشيء لانه قد أعطاه المهر وهي تملكه وسواء كان ذلك
بأمر سلطان أو غير أمره وإذا عجزت وقد دفع اليها المهر فوجدت في يدها ما لا المهر وغيره فأراد الذي لم يوطئ أن
يأخذ المهر دون شريكه الواطئ لم يكن ذلك لانه كان ملكا لها في كتابتها وكل ما كان ملكا لها فهو بينهما
نصفان ولو جلت فاخترت العجز كان لسيدها الذي لم يوطئ نصف المهر ونصف قيمته على الواطئ ولو
جملت فاخترت المضي على الكتابة مضت عليها وأخذت المهر من واطئها وكان لها فإذا أخذته ثم عجزت
لم يرجع شريكه عليه بشيء من المهر ورجع عليه بنصف قيمتها وكانت أم ولده للواطئ وهكذا لو جملت فاخترت
المضي على الكتابة وأخذت المهر من واطئها ثم مات السيد قبل أن تؤدى عتقت بموته في قول من يعتق أم
الولد ورجع الشريك على الميت بنصف قيمة الامه في ماله لان الكتابة بطلت بوطئه ولو أن مكاتبه بين

(١) قوله أو العجز لعله زائد من قلم الناسخ كما لا يخفى وقوله وان خيرت أي واختارت الصداق فتأمل

(باب قتل المؤمن بالكافر)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مسلم بن خالد عن
ابن أبي حسين عن عطاء
وطاوس أحسبه قال
ومجاهد والحسن أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال يوم الفتح ولا
يقتل مؤمن بكافر
(قال الشافعي) وهذا
عام عند أهل المغازي
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم تكلم في
خطبته يوم الفتح (قال
الشافعي) وهو يروى
مسندا عن النبي صلى
الله عليه وسلم من حديث
عمر بن شعيب وحديث
عمران بن حصين أخبرنا
سفيان بن عيينة عن
مطرف عن الشعبي عن

والصاحبه ألقى بهما الرلدان وأوقف أمر أم الرلدا وأخذاً بنفقتها فإذا مات الأول منهما عتق نصيبه وأخذ الآخر بالنفقة على نصيب نفسه فإذا مات عتقت ولأولهما موقوف إذا كانا موسرين في قول من يعتق أم الرلدان كانا موسرين أو أحدهما معسر والآخر موسر فولاؤهما موقوف بكل حال والله أعلم

(تعجيل الكتابة)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبده كتابة معلومة إلى سنين معلومة فأراد المكاتب أن يعجل السيد الكتابة قبل محل السنين وامتنع السيد من قبولها فإن كانت الكتابة دنائير أو دراهم جبر السيد على أخذها منه وعتق المكاتب وهكذا إن كاتبه ببلد وبقية ببلد غيره فقال لا أقبض منك في هذا البلد جبر على القبض منه حيث كان إلا أن يكون في طريقه حراية أو في بلده مهيب فلا يجبر على أخذها منه في هذين الموضعين إذا لم يكونا بالبلد الذي كاتبه فيه فإذا كانا بالبلد الذي كاتبه فيه جبر على أخذها منه في هذين الموضعين ولا يكلف المكاتب أن يعطيه ذلك بغير البلد الذي كاتبه فيه (قال الشافعي) وهكذا ورثة الرجل يكاتب عبده فيموت يقومون مقامه فيما لزم المكاتب له ولزمه للمكاتب من الأداء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كاتبه على عرض من العروض فإن كان لا يتغير على طول الحبس كالخدي والنحاس والرصاص والحجارة وغيرهما لا يتغير على طول الحبس كالدينار والدرهم يلزم السيد أن يقبله منه بالبلد الذي كاتبه فيه أو شرط دفعه به ولا يلزمه أن يقبله ببلد غيره لأن لمولته مؤنة وليس كالدينار والدرهم التي لا مؤنة لجلها في هذا الوجه وما كنت جابرا عليه الرجل له على الرجل الدين أن يأخذه جبر عليه سيد المكاتب وما لم أجبر عليه الرجل لم أجبر عليه سيد المكاتب على قبضه وكل ما شككت فيه أبتغيه أم لا يسئل أهل العلم به فإن كان لا يتغير من طول الحبس فهو كالخدي والرصاص وما وصفت وإن كان يتغير لم يلزم السيد أن يقبضه منه إلا بعد ما يحل على المكاتب وذلك الخنطة والشعر والارز والحيوان كله مما يتغير في نفسه بالنقص فتى حل من هذا شيء فتأخر سنة أو أكثر ولم يعجز سيد المكاتب ثم قال سيد لا أقبضه لأنه في غير وقته جبر على قبضه إلا أن يبرئه منه لأنه حال وانما يأخذه قضاء قال وهذا مكتوب في كتاب البيوع إلى آجال فإن قال قائل فهل بلغ في أن يلزم سيد المكاتب أن يتعجل منه الكتابة إذا طوع بها المكاتب قبل محلها قيل نعم روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن مكاتبا أنيس جاءه فقال أنيس أبتى مكاتبتي إلى أنيس فأبى يقبلها فقال أنيس أريد الميراث ثم أمر أنيس أن يقبلها أحسبه قال فأبى فقال آخذها فأضعها في بيت المال فقبلها أنيس وروى عن عطاء بن أبي رباح أنه روى شيها بهذا عن بعض الولاءه وكأنه أعجبه والمكاتب الصحيح والعتق في هذا سواء إذا كاتب الرجل عبده ثم عتقه جبر وليه على أخذ ما يجبر عليه سيد المكاتب الصحيح وكذلك نجبر ورثة السيد البالغين على ما يجبر عليه السيد وأوليا المحجورين على ذلك وإذا تداول على المكاتب نجان أو أكثر ولم يعجزه السيد ثم قال أنا أعجزه لم يكن ذلك له حتى يقال للمكاتب أتجميع ما حصل عليك قديما وحديثا فان فعل فهو على الكتابة وإن عجز عن شيء من ذلك قديما أو حديثا فهو عاجز

(بيع المكاتب وشراؤه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا باع السيد شقبا في دار للمكاتب فيها شيء فالملكاتب فيه الشفعة لأن السيد ممنوع من مال المكاتب ما كان حيا مكاتبا كما يمنع من مال الاجنبي ولو أن المكاتب كان البائع كان لسيد فيه الشفعة وسواء كان المكاتب باع بآذن سيده أو بغير آذن سيده إذا باع بما يتغابن الناس بمثله

المؤمن الكافر الحر أو العبد قتلته أو إذا قتل المستامن الكافر لم أقتله به (قال الشافعي) فقلت لغير واحد منهم أقاويل جعلتها كلها جاعها أن قلت لمن قات منهم ما جئت في أن يقتل المؤمن بالكافر المعاهد دون المستامن قال روى ربيعة عن ابن السيلماني أن النبي صلى الله عليه وسلم قتل مؤمنا بكافرا وقال أنا أحق من وفي بذمته فقلت له أرايت لو لم يكن لنا حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يخالف هذا أ يكون هذا مما يثبت عندك قال أنه لم يزل وما ثبت المرسل قلت لو كان ثابتا كيف استجرت أن أذعيت فيه ما ليس

قال وإذا باع المكاتب باذن سيده الشقص فقال الذي اشترى باذنه ان السيد قد سلم له الشفعة لم يكن ذلك تسليم الشفعة ألا ترى لو ان أجنبيا كان له في الدار شقص وأذن له شريكه في الدار أن يبيع شقصه لم يكن ذلك تسليم الشفعة لان اذنه وصمته سواء وله أن يشفع ولو أذن سيد المكاتب للمكاتب أن يبيع شقصه بما لا يتغابن الناس بمثله فباع به المكاتب جازا البيع وكان للسيد الشفعة في البيع ولا يكون هذا تسليم الشفعة فان قال المشتري أحلفه لي ما كان اذنه تسليم الشفعة لم تحلفه لانه لو سلم الشفعة قبل البيع كان له أن يستشفع وانما تحلفه اذا قال سلم الشفعة بعد البيع ولو باع المكاتب مالا لشفعة فيه من عرض أو عبد أو متاع أو غيره فقال سيده أنا آخذ بالشفعة لم يكن ذلك له ولم تكن له الشفعة في شيء باعه مكاتبه الا كما تكون له الشفعة فيما باع الاجنبي ولا يجوز للمكاتب أن يبيع شيئا من ماله الا بما يتغابن الناس بمثله لان بيعه بما لا يتغابن الناس بمثله اتلاف وهو يومئذ ممنوع من اتلاف قليل ماله وكثيره اذا باع بما لا يتغابن الناس بمثله بغير اذن سيده فالبيع فيه فاسد فان وجد بعينه رد فان فات فعلى مشتريه مثله ان كان له مثل وان لم يكن له مثل فقيمة وان كان الذي باع عبدا فاعتقه المشتري فاعتق فيه باطل وهو مردود وكذلك ان كانت أمة فولدت للمشتري فالأمة مردودة وعلى المشتري عقربا وقيمة ولدها يوم سقط ولدها وولدها حر وان مات فعلى المشتري قيمتها وعقربا وقيمة ولدها وان لم تكن ولدت فوطئها المشتري فعليه عقربا وردها وان نقصت فعليه ردها وردها ناقص من ثمنها ولو أراد السيد في هذه المسائل انفاذ البيع لم يجوز ولا يجوز اذا عقد بغير اذنه والبيع مفسوخ بحاله حتى يجدد المكاتب بيعا باذن السيد مستأنفا فيجوز اذا كان لا يتغابن الناس بمثله أو يجدد بغير اذن سيده بيعا يتغابن الناس بمثله ولو قال السيد قد عفوت للمكاتب البيع وأنا أرضى أن لا أرد له لم يجوز وكذلك لو قال السيد قد عفوت رد البيع وعفوت مالزم المشتري من عقربا وقيمة ولد وقيمة شيء ان فات من البيع فقال المكاتب لا أعفوه كان ذلك للمكاتب اذا قال لا أفعل لان فعله الاول كان فيه غير جائز وكذلك لو قال المكاتب قد عفوت وقال السيد لا أعفوه لم يجز اجماعا على عفوشئ منه فاذا اجتمعا على احداث بيع فيه جاز بيعهما مستأنفا ولم يكن العبد المعق عتيقا ولا أم الولد في حكم أمهات الاولاد حتى يجتمعا على بيع جديد أو يبيعه المكاتب وحده بيعا جائزا فاذا كان ذلك فأحدث المشتري للعبد عتقا عتق ولا أم الولد وطأ تلذمته كانت في حكم أم الولد وان لم يحدث ذلك بعد البيع الجائز والعبد والامة مملوكان لسيدهما يبيعهما ولو ورثته مات قبل أن يحدث ذلك لهما مالا لكهما وهكذا كل ما باع المكاتب بما لا يتغابن الناس بمثله في هذا لا يختلف فاذا ابتاع المكاتب البيع باذن سيده بما لا يتغابن الناس بمثله والبيع جائز وان أراد السيد رد البيع بعد اذنه له أو اراداه مع علمه يمكن له ما ذلك لان البيع كان جائزا فلا يرد وان أقر السيد بالاذن للمكاتب أن يبيع شيئا من ماله بما لا يتغابن الناس بمثله ثم قال قد رجعت في اذني بعد وصدقه المكاتب أو كذبه فسواء اذا كان ذلك بعد البيع ويلزمهما البيع الا أن تقوم بينة برجوعه عن الاذن به قبل البيع فيرد البيع وان باع المكاتب بما لا يتغابن الناس بمثله فقال المشتري كان ذلك باذن السيد وانكر السيد فعلى المشتري البينة وعلى السيد اليقين وان وهب المكاتب من ماله شيئا قل أو كثر لم يجز له فان أجاز له السيد فهو مردود ولا تجوز هبة المكاتب حتى يتدبها باذن السيد فاذا ابتدأها باذن السيد جازت كما تجوز هبة الحر وانما قلت هذا أن مال المكاتب لا يكون الا له أو لسيده فاذا اجتمعا على هبته جاز ذلك وكذلك يجوز ما باع المكاتب باذن سيده بما لا يتغابن الناس بمثله وذلك أقل من الهبة قال وشراء المكاتب كبيعها لا يختلفان لا يجوز أن يشتري شيئا بما لا يتغابن الناس بمثله فان هلك في يدي المكاتب فعليه قيمته كما قلنا في بيعه فان كان شراؤه بما لا يتغابن الناس بمثله باذن سيده جاز عليه كما يجوز بيعه قال ولو اشترى المكاتب شيئا أو باعه بما لا يتغابن الناس بمثله فعلم به السيد فلم يرد السيد وسلمه أو لم يسلمه أو لم يعلم به حتى عتق المكاتب في الحالين معا

فيه وجعلته على بعض
الكفار دون بعض
وقلت لمن قلت منهم
أثبت حديثنا قال نعم
حديث على ثابت عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولكن له معنى غير
الذي ذهبتم اليه قلت
وما معناه قال لا يقتل
مؤمن بكافر من أهل
الحرب حتى يسلموا أو
يعطوا الجزية عن يد
قلت أيتوهم أحد أنه
يقال لا يقتل مؤمن
بكافر أمر المؤمن بقتله
قال أعني من أهل
الحرب مستأمن قلت
أفتجد هذا في الحديث
أو في شيء يدل عليه
الحديث بمعنى من
المعاني فقال أجده في
غيره قلت وأين ذلك قال
قال سعيد بن جبير في
الحديث لا يقتل مؤمن

بكافر ولا ذو عهد
في عهده قلت أي ثبت
حديث سعيد بن
جبير وإن كان حديثه
أي لم نأمنه تأويلك لو
تأولته بما لا يدل عليه
الحديث قال فما معنى
قول سعيد قلت لا نأمنه
منه شيء فحتاج إلى
معناه ولو لم يكن ما كان
لك فيه مما ذهب إليه
شيء قال كيف قلت لو
قل لا يقتل مؤمن
بكافر علمنا أنه عني غير
حربي وليس بكافر غير
حربي الا ذو عهدا ما
عهد بجزية واما عهد
بأمان قال أجل قلت
ولا يجوز أن يخص
واحد من هذين
وكلاهما حرام الدم وعلى
من قتله دية وكفارة
الابدالة عن رسول الله

كان للمكاتب أخذ من باعه فان فات كان للمكاتب اتباعه بغيره ان كان مما لا مثله أو مثله ان كان مما
مثل ولو اشترى المكاتب جارية بما لا يتغابن الناس بمثله فأحب لها أن تعتق فولدت فالبيع فيها مردود وعليه
وعليه عقرها وقيمة ولدها حين ولد وولدها حين لا علق كما كان ذلك يكون له في بيع الجارية بما لا يتغابن الناس
بمثله بغير إذن السيد وهكذا لو اشترى عبدا بما لا يتغابن الناس بمثله فلم ير البيع حتى عتق المكاتب ثم
أعتقه كان العتق غير مجزئ للبيع لأن أصل البيع كان مردودا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو باع
المكاتب أو اشترى بغير أجر أو عاثر على أن المكاتب بالخيار أو المكاتب ومبايعه بالخيار نأنا أو أقل فلم يخص
أيام الخيار حتى مات المكاتب قام السيد في الخيار بمقام المكاتب فإذا كان للمكاتب الخيار له الرد وامضاء
البيع قال ولو باع المكاتب أو اشترى شراء جازرا بلا شرط خيار فلم يفرق المكاتب وبيعه عن مقامهما الذي
بايعا فيه حتى مات المكاتب وجب البيع لأنه لم يختص الرد حتى مات البيع جازرا بالعقد الأول ولا يجوز
للمكاتب أن يهب للثواب لأن من أجاز الهبة للثواب فأنجب الواهب أقل من قيمة هبته وقبل ذلك لم يجعل
للوهاب الرجوع في هبته وجعلها كالرضائهم بلزمتهم منه ما رضوا به ولا يجوز للمكاتب أن يتصدق بقليل
ولا بكثير من ماله ولا أن يكفر كفارة عين ولا كفارة ظهار ولا قتل ولا شيء من الكفارات في الحج ولو أذن له فيه
سبده أو غير ذلك من ماله ولا يكفر ذلك كله إلا بالصوم ما كان مكاتباً فإن أخرج ذلك حتى يعتق جازله أن يكفر
من ماله لأنه حينئذ مال له والمكاتب خلاف جنائبه لأن الكفارات تكون صياها فلا يكون له أن
يخرج من ماله شيئا وغيره ويجزئه الجنائيات وما استهلك إلا كدمين لا يكون فيه إلا مال بكل حال وكل ما قلت
لا يجوز للمكاتب أن يفعل في ماله ففعله بغير إذن السيد فلم يرده السيد حتى عتق المكاتب وأجاز السيد أنه لم
يجزه لم يجز لأني إنما أجز كل شيء وأفسده بالعقد لا بحال تأتي بعد العقد وإذا استأنف فيما فعل من ذلك هبة
أو شيئا يجوز أو أمر المن هو في يديه من كتابته باذن سيده أو بعد عتقه جاز ذلك ولو أعتق المكاتب عبدا له
بغير إذن سيده أو كاتبه فأدى إليه فلم ير ذلك السيد حتى عتق المكاتب فلم يحد للمكاتب العبد عتقا حتى مات
العبد المعتق فأراد تجديد العتق لليت لم يكن عتقا لأن العتق لا يقع على ميت وما ابتدأ المكاتب باذن سيده
من هبة أو بيع بما لا يتغابن الناس بمثله فهو له جازر لأنه إنما يمنع من اتلاف ماله لئلا يجز فيرجع إلى سيده
ذهب المال فإذا سلم ذلك سيده قبل فعله ثم فعله فاصنع فيه مما يجوز للرجل جازله قال وإذا أذن الرجل
لمكاتبه أن يعتق عبده فأعتقه وأذن له أن يكاتب عبده على شيء فكاتبه وأدى المكاتب الآخر قبل الأول
الذي كاتبه أو لم يؤد فلا يجوز في هذا إلا واحد من قولين أحدهما أن العتق والكتابة باطل فإن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال الولاء لمن أعتق فلما كان المكاتب لا يجوز له ولا علم يجز أن يعتق ولا يكاتب من يعتق
بكتابته وهو لا ولا له ومن قال هذا قال ليس هذا كالبيع ولا الهبة ذلك شيء يخرج من ماله لا يعود عليه
منه بحال والعتق بالكتابة شيء يخرج من ماله فيه على المعتق حتى ولاء فلما لم نعلم مخالفا أن الولاء لا يكون
إلا لم يجز عتقه بحال والقول الثاني أن ذلك يجوز وفي الولاء قولان أحدهما أنه إذا عتق عبد المكاتب
أو مكاتبه قبله فالولاء موقوف أبدا على المكاتب فإن عتق المكاتب فالولاء له لأنه المالك المعتق وإن لم يعتق حتى
يموت فالولاء لسيد المكاتب من قبل أنه عبد عبده عتق والثاني أنه لسيد المكاتب بكل حال لأنه عتق بآذنه في
حين لا يكون له بغيره ولاؤه فإن مات عبد المكاتب المعتق أو مكاتبه بعدما يعتق وقف ميراثه في قول من وقف
الميراث كما وصفت يوقف ولاؤه فإن عتق المكاتب الذي أعتقه فهو له فإن مات قبل يعتق أو يجز فالمال
لسيد المكاتب المعتق إذا كان حيا يوم يموت معتق مكاتبه فإن كان ميتا فلورثته من الرجال كما يكون ذلك
لهم من أعتقه بنفسه وميراثه في القول الثاني لسيد المكاتب لأن له ولاؤه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
فأما ما أعطى المكاتب سيده الذي كاتبه ببيع لا يتغابن الناس بمثله أو هبة أو صدقة فذلك جازر لسيده

كما يجوز له من حر لوصنعه به لانه مال لعيده فياخذ كيف شاء واذا باع السيد مكاتبه لم يحل البيع بينهما الا كما يحل بين سبيده وبين حر اجنبي لا يختلف في مال كل واحد منهما ان باعه من صاحبه وكذلك ما أخذ منه في مكاتبته وكذلك ما باع السيد مكاتبه لم يحل البيع بينهما الا بما يحل بين الخرين الأجنيين ويجوز بينهما التغابن فيما باع السيد من المكاتب والمكاتب من السيد وان كثر لانه لا يعد وأن يكون مالا لأحدهما وكما يجوز البيع بين الخرين يتبايعان برضاهما وليس للمكاتب أن يبيع شيئا من ماله بدين وان كثر فضله فيه بحال ورهن فيسه رهنه وأخذ به حيلة لأن الرهن يملك والغريم والحيل يفسد ولا يجوز للمكاتب في الدين الا ما يجوز للضارب الا باذن سبيده وليس للمكاتب أن يضارب أحدا وله أن يبيع بخيار ثلاث اذا قبض الثمن لان البيع مضمون على قابضه اما بالثمن واما بالقيمة والمكاتب أن يشتري بالدين وان لم يأذن له سبيده لأن ذلك نظره وغير نظر للذي أدانه وله أن يستسلف وليس له أن يرهن في سلف ولا غيره لانه ليس له أن يتلف شيئا من ماله ولان الرهن غير مضمون وليس للمكاتب أن يسلف في طعام لان ذلك دين قد يتلف وله أن يتسلف في طعام لان التلف على الذي يسلف وما كرهت من شراء المكاتب وغيره من البيوع على غير النظر فهو مكروه بينهما وبين ولد سبيده ووالده ولا كرهه لسيده

(قطاع المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كاتب الرجل عبده على شيء معلوم يجوز له فان أتاه قبل تحل نجومه فعرض عليه أن يأخذ منه شيئا غيره أو يضع عنه منه شيئا ويجعل له العتق لم يحل له فان كانت نجومه غير حالة فسأله أن يعطيه بعضها حالا على أن يبرئه من الباقي فيعتق لم يحز ذلك له كما لا يجوز في دين إلى أجل على حر أن يتعجل بعضه منه على أن يضع له بعضا فان فعل هذا في المكاتب رد على المكاتب ما أخذ منه ولم يعتق المكاتب به لانه أبرأه مما لا يجوز له أن يبرئه منه وان فعل هذا على أن يحدث للمكاتب عتقا فأحدثه له فالمكاتب حر ويرجع عليه سيده بالقيمة لانه أعتقه ببيع فاسد كما قلت في أصل الكتابة الفاسدة ولا يجوز للسيد على المكاتب من الكتابة شيء لانها باطلة بالعتق ويكون له عليه القيمة كما وصفت فان أراد أن يصح هذا لهما فليرض المكاتب بالعجز وريض السيد منه بشيء يأخذه منه على أن يعتقه فان فعل والكتابة باطلة والعتق على ما أخذ منه جائز لا يتراجعان فيه بشيء قال ولو كاتبه بعرض فأراد أن يجعله دنانير أقل من قيمة العرض على أن يعتقه لم يحز لأمرين أحدهما أنه وضع عنه ليعجله العتق فكان ما يجعل منه مقسوما على عتق من لا يملكه بكاله وعلى شيء موصوف بعينه فلم تعلم حصة كل واحد منهما والثاني أنه ابتاع منه شيئا له عليه قبل أن يقبضه السيد منه وهكذا ان كاتبه بشيء فأراد أن يأخذ منه به شيئا غيره لا يختلف ولو حلت نجومه كلها وهي دنانير فأراد أن يأخذ بها منه دراهم أو عرضا يتراضيان به ويقبضه السيد قبل أن يتفرقا كان جائزا وكان حرا اذا قبضه على أن المكاتب برى مما عليه كالأمر كان له على رجل حردنانير حلة فأخذ بها منه عرضا ودراهم يتراضيان بها وقبض قبل أن يتفرقا جاز وعتق المكاتب ولم يتراجعا بشيء ولو كانت للمكاتب على السيد مائة دينار حلة والسيد على المكاتب ألف درهم من نجومه حلة فأراد المكاتب والسيد أن يجعل المائة التي له على سيده قصاصا بالالف التي عليه لم يحز لانه دين بدين وكذلك لو كان دينه عليه عرضا وكاتبته نقدا ولو كانت كاتبته دنانير ودينه على سيده دنانير حلة فأراد أن يجعل كاتبته قصاصا بعتلها جاز لانه حينئذ غير بيع انما هو مثل القضاء ولو كان للمكاتب على رجل مائة دينار وحلت عليه لسيده مائة دينار فأراد أن يبيع المائة التي عليه بالمائة التي له على الرجل لم يحز ولكن ان أحاله على الرجل فضر الرجل ورضى السيد أن يحتال عليه بالمائة جاز ويرئه وليس هذا بيعا وانما هو حوالة والحوالة غير بيع وعتق العبد اذا أبرأه السيد

صلى الله عليه وسلم أو
أمر لم يختلف فيه قال
فامعناه قلت لو كان
ثابتا فكان يشبهه
أن يكون لما أعلمهم
أنه لا قود بينهم وبين
الكفار أعلمهم أن دماء
أهل العهد محرمة عليهم
فقال لا يفتل مؤمن
بكافر غير حربي ولا
يقتل ذو عهد في عهده
قال فانا ذهبنا إلى أن
لا يقتل مؤمن بكافر
حربي ولا يقتل به
ذو عهد لو قتله قلت
أفبدلالة فاعلمته جاء
بأكثر مما وصفت قال
بعضهم فاعلمنا قولنا
بالقرآن قلنا فاذا كره
قال قال الله تبارك
وتعالى ومن قتل مظلوما
فقد جعلنا لولييه سلطانا
فلا يسرف في القتل
فأعلم الله سبحانه أن لولي

ولو أعطاهمها خيلا لم تجز الحاله عن المكاتب ولو حلت على المكاتب نجومه قبل أن يسيد دأن يعتقه ويؤخره
بما عليه فأعتقه كان العتق جائزا وتبعه بما له عليه دينا وكذلك لو كانت النجوم إلى أجل فبأنه أن يعتقه
ويكون دينه في الكتابة عليه بحاله جاز العتق وكان عليه دينا بحاله وهذا كعبد قال للسيد أعتقني ولك علي
كذا حاله أو إلى أجل أو أجال

(بيع كتابة المكاتب ورقته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت لرجل على مكاتبه نجوم حاله أو لم تحل فلا يجوز له أن يبيع
نجومه ولا شيئا منها حاله أو غير حال من أحد فإن باعه من أحد فالبيع مفسوخ فيه وإن قبضه المشتري
ردّه وإن استهلكه ردّه مثله أو قيمته ورد عليه البائع الثمن الذي أخذ منه وإن كانت لرجل على مكاتبه نجوم ولم
تحل فبإعائه من أجني فقبضها الأجني من المكاتب أو ما رضى به منها لم يعتق المكاتب لأن أصل البيع
باطل وليس هذا كرجل وكله سيد المكاتب بعثت المكاتب عتق ذلك كعتقه لانه وكيله وانما فعله بأمر سيده
وعتق هذا بشئ يأخذه لنفسه دون السيد وبيع كتابة المكاتب يبطل من وجوده منها أنه (٣) دين بين غير ثابت
كدين الحر ألا ترى أن المكاتب يعجز فلا يلزمه من الكتابة بشئ ألا ترى أن من أجاز بيع كتابته فقد أجاز
غيره شئ يأخذه المشتري ولازمة لازمة للمكاتب كدمنة الحر وأنه ان قال اذا عجز كان له دخل عليه أبيع من
الاول من قبل أنه يبيع دين على مكاتب فصارت له رقبه المكاتب ملكا ولم تبع الرقبه فقط فإن قال في عقد
بيع كتابة المكاتب ان أخذها المشتري والا فاعبد له قيل هذا محال ولو كان كما قلت كان حراما من قبل
أنه يبيع ما لا يعلم البائع ولا المشتري في ذمة المكاتب هو أو في رقبته أرايت رجلا قال أبيعك دينا على خر فإن
أفلس فعبدي فلان لك يبيع فإن زعم أن هذا جائز فقد أجاز بيع ما لم يعلم وإن زعم أنه غير جائز فبيع كتابة
المكاتب أولى أن يرذلما وصفت وأولى أن لا يعلك المشتري بهار رقبه المكاتب ولو أجاز هذا كما فجعز
المكاتب بفعله رقيقا للذي اشترى كتابته فأعتقه لم يكن خرا ور دقضاؤه لانه لا يملكه بالبيع الفاسد والله
سبحانه وتعالى أعلم

المقتول ظلما أن يقتل
قائه قلنا فلا تعد وهذه
الآية أن تكون مطلقة
على جميع من قتل
مظلوما أو تكون على
من قتل مظلوما ممن
فيه القود ممن قتله ولا
يستدل على أنها خاص
الابسة أو اجاع فقال
بعض ممن حضره
ما تعدوا أحد هذين
فقلت أعن أيهما شئت
قال هي مطلقة قلت
أفرايت رجلا قتل عبده
وللعبد ابن حر يكون
ممن قتل مظلوما قال نعم
قلت أفرايت رجلا قتل
ابنه ولا ينه ابن بالغ
أيكون الابن المقتول
ممن قتل مظلوما قال نعم
قلت أفعل واحد من
هذين قود قال لا قلت
ولم وأنت تقتل الحر
بالعبد الكافر قال أما

(أهبة المكاتب وبيعه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز لرجل أن يبيع مكاتبه
ولا يهبه حتى يعجز فإن باعه أو وهبه قبل يعجز المكاتب أو يختار العجز فالبيع باطل ولو أعتقه الذي اشتراه
كان العتق باطلا لانه أعتق ما لا يعلك وكذلك لو باعه قبل يعجز أو يرضى بالعجز ثم رضى بعد البيع بالعجز
كان البيع مفسوخا حتى يحدث له بيعا بعد رضاه بالعجز وإذا باع سيد المكاتب المكاتب قبل يعجز
أو يرضى بالعجز وأخذ السيد ماله فسخ البيع ورد على المكاتب ماله الآن يكون حل نجم من نجومه
فأخذ ماله منه وكذلك لو باعه وماله من رجل نزع مال المكاتب من يدي المشتري فكان على كتابته
فإن فات المال في يدي المشتري رجع به المكاتب على سيده في ماله ان لم تكن حلت عليه الكتابة أو بعضها
فإن كانت حلت أو بعضها كان قصاصا وكان على الكتابة وإن لم يفت ضمن المكاتب أيهما شاء ان شاء الذي
امتلك ماله وإن شاء سيده ولو باعه ولا مال للمكاتب أو له مال قليل فأقام في يدي المشتري سنتين وحل
عليه نجمان من نجومه ثم رددنا البيع فسأل المكاتب أن ينظر سنتين ليسني في نجمة الذين حلا عليه ففيه
قولان أحدهما لا يبيكون ذلك له كما لو حبسه سلطان أو ظالم لم ينظره بالحبس وكذلك لو مرض أو سقى
لم ينظره بالمرض ولا السباء وكان له أن يحبس على سيده قيمة اجارة السنتين اللتين غلبه فيهما على البيع

من نجومه فان أدى ذلك عنه كتابته والارجع عليه السيد بما بقي مما حل فأداه والافهو عاجز وان كان في اجارته من السنتين فضل عن كتابته عتق ورجع بالفضل فأخذه وسواء خاص في ذلك العبد أو لم يخاصم اذا وقع ذلك وكان البيع قبل يعجز أو يرضى بالعجز وعلى هذا اذا كانت الكتابة منجمة وهكذا لو كاتبه السيد ثم عد عليه فبفسه سنة أو أكثر فعليه اجارة مثله في حبسه فان كان الخاس له غيره مرجع عليه فأخذ منه اجارته ولم ينظر المكاتب بشئ من نجومه بعد محله الا أن يشاء سيده والقول الثاني أنه ينظر بقدر حبس السيد له ان حبسه أو حبسه بالبيع وهذا اذا كانت الكتابة فاسدة فهو كعبد لم يكتب في جميع أحكامه شرائه وبيعه وغيره.

(جنابة المكاتب على سيده)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا جنى المكاتب على سيده عبد افلسيده القود فيما فيه القود وكذلك ذلك لو ارث سيده ان مات سيده من الجنابة وليسيده وارثه فيما ليس فيه القود الارش حال على المكاتب فان أداه فهو على الكتابة ولا تبطل الكتابة مات سيده من جنابته أو لم يمت فان أداه فهو على الكتابة وان لم يؤد هافله تعجزه ان شاء فاذا عجزه بطلت الجنابة الا أن تكون جنابة فيها قود فيكون له من القود أما الارش فلا يلزم عبدا لسيده أرش واذا لم يلزمه لسيده أرش لم يلزمه لو ارث سيده واذا جنى المكاتب على سيده وأجنبيين فسيده والأجنبيون سواء في أخذ أرش الجنابة من المكاتب ليس واحد منهم أولى من الآخر ما لم يعجز فاذا عجز سقط أرش جنابته على سيده ولزمته جنابته على الأجنبيين ببيع فيها اذا عجز أو يقديه سيده متطوعا فان عجز عن الجنابتين فأراد سيده تر كعه على الكتابة كان للأجنبيين تعجزه وبيعه في جنابته الا أن يقديه السيد بأرش الجنابة متطوعا ولو أن مكاتبين رجلين جنى على أحدهما جنابة ضمن الأقل من أرش الجنابة أو قيمته فان أداه فهو على الكتابة وان عجز عن أدائها مع الكتابة فلا مجنى تعجزه فاذا عجزه بطل عنه نصف الجنابة لانه مال نصفه ولا يكون له دين فيما عاك منه وكان لشريكه أن يقديه بالأقل من نصف أرش الجنابة متطوعا أو نصف قيمته فان لم يفعل بيع نصفه في أرش الجنابة ولو كان المكاتب جنى عليه ما عا جنابة كان لكل واحد منهما عليه في الجنابة مالا لا آخر فان عجز المكاتب أو عجزا أو أحدهما فهو عاجز ويسقط نصف أرش جنابة كل واحد منهما كانه جنى على كل واحد منهما موصحة وقيمتهما عشر من الابل فيخبر كل واحد منهما بين أن يقدي نصيبه منه بغير بن ونصف أو يسلم نصيبه منه فيباع منه بغير بن ونصف فيما أخذه صاحبه أو يكون أرش موصحتهما قصاصا فيكون على الرق ولو جنى على أحدهما موصحة وعلى الآخر مأمومة كان نصف أرش الموصحة للجنى عليه (٣) في نصف ما عاك شر يكه منه ونصف أرش المأمومة فيها للجنى عليه مأمومة فيما عاك شر يكه منه فعلى هذا الباب كله وقياسه

(جنابة المكاتب ورقيقه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا جنى المكاتب جنابة أو عبد للمكاتب أو المكاتب جنابة فذلك كله سواء وعلى الكتابة أو المكاتب في جنابته ما الأقل من قيمة الخافئ منهم ما يوم جنى أو الجنابة فان قدر على أدائها مع المكاتب فهو مكاتب بحاله وله أن يؤدتها قبل الكتابة اذا كانت حالة فان صالح عليها صلحا صحيحا الى أجل فليس له تأديتها قبل محله لان هذا من ماله وليس له أن يرضى منه ماله شيئا بغير إذن سيده وله أن يؤدى الكتابة قبل الجنابة وقبل محله نجوم الكتابة لانه يجوز له فيما بينه وبين سيده من الزيادة ما لا يجوز له فيما بينه وبين الأجنبي وان كان عليه دين وجنابة وكتابة والدين والجنابة حالان كان له أن يؤدتها قبل

الرجل يقتل عبده فان

السيد ولي دم عبده

فليس له أن يقتل نفسه

وكذلك هو ولي دم ابنه

أوله فيه ولاية فلا يكون

له أن يقتل نفسه مع أن

حديث النبي صلى الله

عليه وسلم يدل على أن

لا يقتل والد بولده فقيل

أفرأيت رجلا قتل ابن

عمه أخى أبيه وليس

للمقتول ولي غيره وله ابن

عم يلقاه بعد عشرة آباء

أو أكثرأ يكون لابن

العم أن يقتل القاتل

وهو أقرب الى المقتول

منه بما وصفت قال نعم

قلت وهذا الولي قال

لا ولاية لقاتل وكيف

تكون له ولاية ولا ميراث

له بحال قلت فما منعك

من هذا القول في الرجل

يقتل عبده وفي الرجل

يقتل ابنه قال أما قتله

الكتابة والكتابة قبلها حادثة كانت أو غير حادثة ما لم يقم مواعيله ويقف الحالك ما له كما يكون للقرآن يقتضى بعض غرمانه دون بعض ما لم يقف الحالك ما له إلا أنه يخالف آخر عليه الدين فلا يكون له أن يؤدى شيئا عليه من الدين قبل محله بغير إذن سيده لأن ذلك زيادة من ماله وليس له أن يزيد من ماله بغير إذن سيده وله أن يؤدى ذلك إلى سيده لأن المال ماله وماله لسيده وله أن يؤدى إلى الأجنبي ماله غير حال باذن سيده وإذا وقف الحالك ما له أدى عنه إلى سيده كتابته وإلى الناس دينهم وجعلهم فيه شرعا فإن لم يكن عنده ما يؤدى هذا كدفعه في مال الأجنبي وإن كر ذلك السيد والمكاتب معا إذا شاء ذلك الأجنبيون وإن شاء سيده أن يبيع حقه عليه ويأخذ الأجنبيون حقه وقيمته واسترقواهم فهو على الكتابة ما لم يجر سيده وإن شاء الأجنبيون وسيداهم انظاره لم يجر ومتى أنظر سيده والأجنبيون فشاء واحد منهم أن يقرم عليه حتى يستوفى حقه أو يعجزه فنقله وإذا عجزه السيد أوردى المكاتب أو عجزه الحالك (١) خير الحالك سيده بين أن يتطوع أن يفديه بالأقل من أرض جنائنه وكل ما كان في حكم الجنائية من تحرير متاع أو غصبه أو سرقة أو رقبته فإن فعل فهو على رقه وإن لم يفعل يبيع عليه فأعطى أهل الجنائية وجميع ما كان في حكمه منه حصا لا يقدم واحد منهم على الآخر وإن كان عليه دين أدانه أيا رجل من يبيع أو غيره لم يحاسبهم لأن ذلك في ذمته ومتى عتق تبعه به وسراء كان فعله فيما يلزمه أن يباع فيه متفرقا بعضه قبل بعض أو محبة معال يدا بشئ قبل شئ وكذلك لو جنى في كتابته على رجل وبعد التعجير على آخر تحاصبا جميعا في غنمه وإن أبرأه بعض أهل الجنائية أو صاح سيده له أو قضى بعضهم كان للباقيين بيعه حتى يستوفوا أو يأثمواهم ومن يتركهم على غنمه وجنات المكاتب على ابن سيده وأبيه وأمر أنه وكل ما لا يملكه سيده بجنائنه على الأجنبي لا تختلف وكذلك جنائنه على جميع أموالهم وكذلك جنائنه على أبنائهم سيده وليس لسيده أن يعفو جنائنه عن أحد منهم ولا يضع عنه منها شيئا إن كان المجنى عليه حيا وإن كانت جنات المكاتب نفسا خطأ وكان سيده وارث المجنى عليه ولا وارث له غيره فله أن يعفو عن مكاتبه جنائنه وإن كان له وارث غيره معه فله أن يعفو حصته من الميراث وليس له أن يعفو حصته غيره منه وإن جنى المكاتب على مكاتب سيده وكان المكاتب المجنى عليه حيا بجنائنه عليه بجنائنه على الأجنبيين يؤدى المكاتب الأقل من أرض جنائنه عليه أو قيمته فإن عجز عن أدائه خير سيده بين أن يؤدى سيده للجنى عليه الأقل من قيمته أو الجنائية أو يدع فيباع ويعطى المكاتب أرض جنائنه وما بقي رده على سيده وإن لم يبق شيء لم يضمن له سيده شيئا وإن جنى على المكاتب سيده جنات جاءت على نفسه والجنائية لسيده إن شاء أخذها أو بعجزه فبرد قيقا وإن شاء عفاها فإن قطع المكاتب يرد سيده ثم يبرأ السيد وأدى المكاتب إلى سيده فعتق أو أبرأه سيده من الكتابة أو عتق بأى وجه ما كان تباع المكاتب بأرض جنائنه وإن أبرأها السيد ولم يردّها المكاتب ثم مات السيد كان لورثته ما كان له من اتباعه بالجنائية أو يعجز عنه فيباع ولو كاتب عبيده كتابة واحدة خفي أخذهم كانت الجنائية عليه دون الذين كاتبوا معه وكذلك ما لزمه من دين أو حق بوجه من الوجود ولا يلزم أحد من أصحابه ويكون كالمكاتب وحده إن أدى ما يلزمه بالجنائية فهو على الكتابة وإن عجز كان رقيقا وبطلت الكتابة ثم خير سيده بين أن يفديه بمتطوع أو يباع عليه ويرفع عن أصحابه حصته من الكتابة وهكذا كل حق لزمه يباع فيه من تحرير متاع أو غيره فأما ما لزمه من دين أدانه به صاحب الدين طائعا فلا يباع فيه وهو في ذمته مكاتباً فإن أداه والالزمه إذا عتق وإن جنى المكاتب على سيده جنات تاتي على نفسه كانت جنائنه عليه بجنائنه على غيره لا تبطل كتابته فإن أدى ما لزمه فيها فهو على الكتابة وإن عجز رده رقيقا إن شاء الورثة وإن كانت عمدا كان لهم عليه فيها القصاص إلا أن يشأوا العقل وكذلك لو مات الجنائية على نفس سيده المكاتب كان المكاتب على كتابته إن اقتص منه في العمد أو أخذ منه الأرض إن كانت خطأ فإذا كاتب الرجلان عبدا لهما خفي على أحدهما جنات فهو كعبد

ابنه فبالحديث قيل
الحديث فيه أثبت
أم الحديث في أن لا
يقتل مؤمن بكافر فقد
تركت الحديث الثابت
(قال الشافعي) وقلت
له فليس في المسلم يقتل
المستأمن علة فكيف
لم تقتله بالمستأمن معه
ابن له ولا ولي له غيره
يطلب القود قال هذا
حري قلت وهل كان
الذي الآخر بيا فأعطى
الجزية فخرم دمه وكان
هذا حرياً فطلب الامان
فخرم دمه قال آخر
منهم يقتل المسلم بالكافر
لأن الله عز وجل قال
وكتبنا عليهم فيها أن
النفس بالنفس الآية
قلت له أخبرنا الله تعالى
أنه كتب عليهم في التوراة
هذا الحكم أخفكم هو
بيننا قال نعم قلت

الرجل يكاتبه ثم يجني فان جنى على أحدهما جنيته كجناية مكاتبه عليه ان أدى فهو على المكاتب وان لم يؤد فهو عاجز وخير سيده الشر يكف يدب أن يفدى نصفه بما يلزمه أو يدعه فيباع نصفه في الجناية فان كان في ثمن نصفه فضل عن نصف الجناية رد إلى سيده والالم يضمن سيده شيئاً وسقط نصف الجناية لأنه صار الجاني إلى السيد مملوكاً (٣) وصنعوا بالنصف ما شاؤا لأنه رقيق لهم اذا عجز واذا جنى عليه جناية قيمتها عشر من الابل قيمة مائة فقال أو أدى جسمه من الابل أو كون على المكاتب لم يكن ذلك له حتى يؤدى أرض الجناية كلها اذا كانت قيمته أو أكثر منها ولا يبطل عنه من الجناية شيء حتى يعجزوا فاعجز بطل عنه نصفها والله أعلم

﴿جناية عبيد المكاتب﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان للمكاتب عبيد جنى أحدهم جناية خير المكاتب في عبده بين أن يفديه بالأقل من أرض الجناية أو قيمة عبده يوم يجني عبده اذا كان العبد يوم يجني غبطة لو اشتراه المكاتب بما يفديه به أو يدع فيباع فيوفى صاحب الجناية أرض جنيته فان فضل شيء كان للمكاتب ولو جنى عبد المكاتب على رجل حر والعبد الجاني صحيح قيمته مائة ثم مرض فصارت قيمته عشرين والجناية قيمة مائة وأكثر فأراد أن يفد نفسه بمائة أو أكثر من عشرين لم يكن ذلك له من قبل أنه لو اشتراه حينئذ بأكثر من عشرين لم يجز الشراء وانما يكون له أن يفد نفسه بأقل من قيمته يوم جنى بما اذا اشتراه به يوم يفد نفسه جاز الشراء وباعه الحاكم فأدى إلى الجني عليه قيمته ولا شيء على المكاتب غير ذلك وهو في هذا الموضع مخالف للرجل يجني عبده ولو جنى عبد المكاتب وهو يسوى مائة جناية قيمتها مائة أو أكثر ثم أبقى عبد المكاتب لم يكن له أن يفديه بشيء فإذا وجد فشاء أن يفديه بأقل من قيمته يوم يفديه كان ذلك له فان لم يفعل بيع عليه وأديت الجناية فان فضل شيء رد عليه والالم يلزمه غيرها وما وهب للمكاتب أو اشتراه ممن له ملكه لو كان حرام من ذى رحم أو زوجة أو غيرها جاز شراؤه لان كل هؤلاء مملوك له يبيعه ولو وهب للمكاتب أبوه أو أمه أو ولده أو من يعق عليه اذا ملكه لو كان حراً جنى جناية لم يكن له أن يفديه بشيء وان قل من الجناية من قبل أن ملكه ليس بتام عليه ألا ترى أني لأجعل له بيعه اذا فداه وليس له أن يخرج من ماله في غير النظر لنفسه وهكذا ولد لو ولد للمكاتب من أم ولده وولد المكاتب لا يكون له أن يفديهم ويسلمهم فيباع منهم بقدر الجناية فقط وما بقي بقي بحاله يعق يعق المكاتب ولا يفدى أحداً ممن ليس له بيعه فيجوز له الا باذن السيد ولو أن بعض من ليس للمكاتب بيعه جنى على السيد أو على مال السيد لم يكن للمكاتب أن يفديه كما ليس له أن يفديه من الاجنبيين الا أن يجتمع هو والسيد على الرضا بأن يفديه فيجوز أن يفديه وان لم يرض السيد بيع من الجاني بقدر الجناية وأقر ما بقي بحاله حتى يعق يعق المكاتب أو يرق برقه واذا جنى بعض من يعق على المكاتب على بعض عدا فله القتل فان جنى من ليس للمكاتب بيعه على رقيقه فله أن يبيع منه بقدر الجناية وأن يعفو وان كانت الجناية عدا فله القود الا أن يكون الذي جنى والد المكاتب فليس له أن يقتل والده برقيقه وهو لا يقتل به لوقته واذا جنى المكاتب جناية فلم يؤدها حتى يعجز خير السيد بين أن يفديه أو يبيعه في أرض الجناية وهكذا عبد المكاتب يجني ولا يؤدى المكاتب عنه حتى يعجز المكاتب فيصير ماله لسيده يكون كانه جنى وهو في يدي سيده فاما فداه واما يبيع عليه في الجناية واذا كان في العبد فضل عن الجناية خير السيد بين أن يبيعه كله فيكون له ما فضل عن الجناية أو يبيع منه بقدر الجناية واذا جنى المكاتب جناية فلم يؤدها حتى أدى فعتق مضي العتق وكان عليه في الجناية الأقل من قيمته أو الجناية لان الجناية اذا لم يعجز عليه دون مولاه ولو كانت المسئلة بحالها جنى فأعتقه السيد ولم يؤد فعتق بالاداء ضمن سيده الأقل من قيمته أو الجناية واذا جنى المكاتب جناية أخرى ثم أدى فعتق ففيها قولان أحدهما أن عليه الأقل من قيمة واحدة أو الجناية يشتر كان فيها

أفرايت الرجل يقتل
العبد والمرأة أ يقتل بهما
قال نعم قلت ففقه أعينه
أو جرحه فيمادون
النفس جراحات فيها
القصاص قال لا يقاد
منه واحد منهما قلت
فأخبر الله عز وجل أن
حكمه حيث حكم أن
النفس بالنفس الآية
فعطلت هذه الاحكام
الأربعة بين الحر والعبد
والرجل والمرأة وحكما
جامعا أكثر منها والجروح
قصاص فزعمت أنه
لا يقتص واحد منهما
منه في جرح وزعمت أنه
يقتل النفس بالنفس
كل واحد منهما فما
تخالف في هذه الآية
أكثر مما وافقتا فيه
انما وافقتا في النفس
بالنفس ثم خالفت في
النفس بالنفس في ثلاثة

وإذا نحر أن عليه في كل واحدة منهما أقل من قيمته أو الجناية وهكذا إذا كانت الجناية كبيرة

﴿ ما جنى على المكاتب فيه ﴾ « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح وقال عطاة إذا أصيب المكاتب (١) له نذر وقاليه عرو بن دينار قال ابن جريح من أجل أنه كاتبه من ماله يخرزه كما يخرزه له قال نعم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى شو كما قال عطاة وعرو بن دينار الجناية عليه مال من ماله لا يكون له أخذها بحال وإن أزهنته فعجز المكاتب عن العمل لأنه قد يردى وهو زمن ولا يكون لمولاه من الجناية شيء إلا أن يموت قبل يردى فتكون الجناية كلها لمولاه لأنه مات رقيقا

﴿ جناية المكاتب على سيده والسيد على مكاتبه ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل جناية جناها السيد على مكاتبه لا تأتي على نفسه فهي جناية أجني عليه يأخذها المكاتب منه كلها كما يأخذها من الاجتبيين إلا أن يكون له عليه شيء حال من كتابته فيقاصه بها السيد ولكن لو جنى عليه جناية تأتي على نفسه بطلت الكتابة ومات عبدان مات قبل يردى ولم يتبع السيد بشيء لانها جناية على عبده ان لم يعق ولو جنى السيد على عبده فقطع يده فسال المكاتب الرأى أن يعطيه أرش الجناية قبل يرا نظر ما يصيبه بأداء الجناية وان كان يعق به قال ان جعلته قصاصا عما عليل وكانت كتابتك كل وجب لك أعنتك وأخذت منه فصالان كان لك وان اختار ذلك ثم مات المكاتب ضمن السيد من دينه حيا ما ضمن هو لو جنى على عبده غير دفعه يعق قبل يموت ثم مات ولا قصاص عليه ولو كانت الجناية عمدا لان الجناية كانت ولا قصاص بينهما وبينه وان لم يختر ذلك حتى مات بطلت الجناية لأنه مات رقيقا ولذا بقي على المكاتب شيء من كتابته جنى عليه السيد جناية يكون له عليه مثلها والكتابة حاله فشاء أن تكون قصاصا فهي قصاص أيهما شاء وان كانت الكتابة غير حاله لم تكن قصاصا إلا أن يشاء المكاتب ذلك دون سيده وان جنى السيد على المكاتب جناية لا يجب له بها ما يعق به فقال المكاتب بمحلولها قبل بره الجناية أعطينا جميع الجناية إلا أن تكون الجناية تجاوزت عنه لومات وإذا جاوزت عنه لومات لم يعطه أباه حتى يبرأ فيرقه أباه لا نالنا ندرى لعله يموت فتنتهض الجناية عن سيده وإذا جنى ابن سيد المكاتب أو أبوه أو من عدا سيد المكاتب على المكاتب جناية عليه كجناية الأجنبي لا تختلف بحال ولا يكون للسيد أن يعفوها إلا أن يموت المكاتب قبل يستوفى فيها فيكون له حينئذ عفوها لانها صار له والله أعلم

﴿ الجناية على المكاتب ورقيقه ﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا جنى على المكاتب عبد جناية عمدا فأراد المكاتب القصاص وأراد سيده الدية فلامكاتب القصاص لان سيده ممنوع من ماله وبسنة « قال الربيع » وفيها قول آخر انه ليس للمكاتب أن يقتص من قبل أنه قد يعجز فيصير ذلك للسيد فيكون المكاتب قد أبطل الارش الذي كان للسيد أخذ له ولم يقتص (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس لسيد المكاتب أن زنى أن يحده ولا أن أذنب أن يحلده وللمكاتب أن يؤدب عبده وليس له أن يحده لان الحد لا يكون إلى غير حر وهكذا إذا جنى على عبد المكاتب جناية (٢) قيمه قصاص فانما هما العقل وليس للمكاتب ولا عبده بأن يعفو من العقل قليلا ولا كثيرا ولا يصالح فيه الأعلى استيفاء جميع أرش ما صالح به أو الأزداد وإذا صالح فأزداد لم يكن له أن يضع الزيادة ولا شيئا منها لأنه قد ملكها وليس له أن يلاف شيء ملكه وإذا جنى على المكاتب أو عبده جناية عمدا فله الخيار في أخذ الارش أو القود فان أراد العفو عن القود في نفسه أو عبده بلا أرش فعفوه باطل لأنه عاكب الجناية العمد عليه وعلى عبده مالا أو قصاصا فليس له ابطلها

(١) قوله له نذر أي له أرشه وعقله والنذور لا تكون إلا في الجراح (٢) اعلمه ليس فيها قصاص اهـ معجحه

أنفس في الرجل يقتل ابنه وعبده والمستامن ولم يجز من عبده نفسا بنفس وقيل لبعضهم لا زال تحتج بشيء إلا تركته أو تركت منه والله المستعان قال فكيف يقتص لعبد من حر وامرأة من رجل فيما دون النفس وعقلهما أقل من عقله قلت أو يجعل العقل دليلا على القصاص فإذا استوى اقتصصت وإذا اختلف لم تقتص قال فأين قلت فقد يقتل الحر دية مائة من الأبل وهي ألف دينار عندك بعد قيمته خمسة دنانير وامرأة ديتها خمسون من الأبل قال ليس القدر من العقل بسبيل قلت فكيف احتججت به فقال منهم قائل انى قتلت

معافا كان ممنوعا من اتلاف ماله وهذا اتلاف لماله ولو عفا ثم عتق كان له أخذ المال ولم يكن له القود لانه عفا وهو لا يملك اتلاف المال كالموهب شيئا مكاتب أو وضعه ثم عتق كان له أخذه لانه فعل وهو لا يملك أن يهب ولا سبيل لسيد المكاتب على أن يضع جنابة على المكاتب ولا يأخذ من يدي المكاتب شيئا من أرض الجنابة عليه ولا على رقيقه ولو بقي المكاتب من الجنابة مقطوع اليدين والرجلين أعمى أصم لم يكن له سبيل على أخذ شيء مما صار له حتى يعجز وله السبيل ان ذهب عقل المكاتب على أن يأتي الخا كم فيضع مال المكاتب على يدي عدل وينفق على المكاتب منه ويؤدي عنه حتى يعتق أو يعجز وهكذا المكاتبه وورقيقها لا يختلف فان كانت الجنابة جاءت على نفس رقيق المكاتب والمكاتبه فهكذا لا يختلف وان كانت الجنابة جاءت على نفس المكاتب والمكاتبه قبل أدائهم ما فقد بطلت الكتابة وصار مالهما السيدهما فله في مالهما ان جنى عليه ما لم يستوف المكاتبان الجنابة وفي أنفسهم ما وجب عليهم ما لم يستوفيا ماله في الجنابة على رقيق له غير مكاتبين ولو جنى على المكاتب نفسه جنابة فيها قصاص فبرأ منه أو أخذ نصف أرضها ثم مات أخذ المولى النصف الباقي ومال المكاتب حيث كان ولو كانت الجنابة يدافض الح من المكاتب على أقل مما فيها وهو النصف قبض المولى الفضل مما وجب في يده مكاتبه لان مكاتبه ترك الفضل فالمولى أخذه كالموهب وضع عن انسان ديناه عليه أو وهب له هبة ثم مات قبل يعتق كان لمولاه أخذ ذلك من الموضوع والموهب له اذا عجز المكاتب أو مات من غير تلك الجنابة قال والجنابة على المكاتب في قيمته وقيمه عبد غير مكاتب يقوم يوم جنى عليه وجنابة سيد المكاتب عليه وعلى رقيقه وماله وجنابة الاجنبي سواء ويضمن لهم ما يضمن الاجنبي لهم فيمادون أنفسهم وأموالهم لا يختلف ذلك الا أنه ان ضمنه لهم فلم يؤدي حتى يعجز أو يموت سقط عنه لانه صار مالا له وان جنى عليهم جنابة يلزمه فيه ما يؤدي عن المكاتب ككاتبه فشاء المكاتب أن يجعلها قصاصا أخذها السيد فان مات المكاتب والمكاتبه حاله قبل يجعلها قصاصا له مات عبدا وبطلت عنه الكتابة وصار هذا مالا للسيد وان جنى السيد على المكاتب فقتله وهو يسوى ألف دينار وانما بقي عليه من كتابته دينار أو أقل أو أكثر الى أجل لم يعتق المكاتب مما وجب له ويعجز وكذلك لو جنى عليه فقطع يده فوجب له نجس ما تبصلح أو غيره ولم يبق عليه الا دينار لم يعتق حتى يقول قد جعلت ما وجب لي قصاصا فاذا قاله قبل يموت ثم مات كان حرا يوم يقوله فان لم يقوله حتى مات كان عبدا وهكذا ان جنى سيد المكاتب على مال المكاتب جنابة يلزمه ألف دينار وانما بقي على المكاتب دينار لم يحل فلم يقل المكاتب قد جعلت ما قصاصا حتى مات مات رقيقا وان قال قد جعلت ما قصاصا بجماع على من الكتابة كان حرا حين يقوله وكذلك ان قال قد جعلت ما بقي على من الكتابة قصاصا بمولاي كان قصاصا وكان حرا واتبعه بفضل وهذا كله اذا لم يحل آخر نجوم المكاتب فان لم يسبق على المكاتب الانجم أو بهض نجم أو أكثر الا ان جميع ما عليه قد حل كله ولم يعجزه سيده حتى جنى عليه سيده جنابة فيها وفاء بما بقي على مكاتبه وفيها وفاء بفضل عتق المكاتب لان سيده مستوف بما يلزمه جميع ما عليه اذا وجب للمكاتب مثل الذي عليه في الكتابة الا ترى أني لا أجبر السيد على دفع الجنابة اليه الا أن يكون فيها فضل عن كتابته فأجبره على دفع الفضل اليه وان وجدت للمكاتب مالا لم أجبره على أن يدفع الى السيد ما بقي عليه وله عند السيد مثله أو أكثر وكذلك لو حل آخر نجوم المكاتب فعند السيد على مال المكاتب فأخذ منه ما بقي له بلا علم من المكاتب عتق المكاتب اذا كانت نجومه حاله وكذلك لو اقتضى دينه بركة المكاتب وجبته على المكاتب بغير اذنه عتق المكاتب وان كانت نجومه لم تحل فرد السيد اليه لم يعتق الا أن يشاء أن يجعل ذلك قصاصا ويحجر السيد على اعطائه اياه اذا لم تكن نجومه حلت ولم يحجر المكاتب على أن يجعله قصاصا وهذا كله اذا كانت جنابة السيد على

الرجل بالمرأة بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المسلمون يدعون من سواهم تتكافأ دماؤهم قلت أفكان هذا عندك في القود قال نعم قلت فهذا عليك أو رأيت ان قال النبي صلى الله عليه وسلم في المسلمين تتكافأ دماؤهم أمافي هذا دليل على أن دماء الكفار لا تتكافأ (قال الشافعي) رضي الله عنه فقال قائل قلنا هذه آيات الله تعالى ذكر المؤمنين يقتل خطأ فجعل فيه دية مسلمة الى أهله وكفارة وذكر ذلك في المعاهدات أفرايت المستأمن فيه دية مسلمة الى أهله وكفارة قال نعم قلت فلم لم تقتل به مسلما قتله

والأحرار عليه في كل واحد منهما الأقل من قيمته أو الجناية وهكذا إذا كانت الجناية كبيرة

(ما جنى على المكاتب فقه) « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح وقال عطاء إذا أصيب المكاتب (١) له نذر وقالبه عرو بن دينار قال ابن جريح من أجل أنه كاتبه من ماله يحرره كما يحرر ماله قال نعم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هو كما قال عطاء وعمر بن دينار الجناية عليه مال من ماله لا يكون له نذر أخذها بحال وإن أزالته فمجزئ المكاتب عن العمل لأنه قد نودي وعوز من ولا يكون له نذر من الجناية شيء إلا أن يموت قبل نودي فتكون الجناية كلها للمولاه لأنه مات رقيقا

(جناية المكاتب على سيده والسيد على مكاتبه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل جناية جناها السيد على مكاتبه لا تأتي على نفسه فهي لجناية أجني عليه يأخذها المكاتب منه كلها كما يأخذها من الإجنبيين إلا أن يكون له عليه شيء حال من كتابته فيقاص بهما السيد ولكن لو جنى عليه جناية تأتي على نفسه بطلت الكتابة ومات عبدان مات قبل نودي ولم يتبع السيد بشيء لانها جناية على عبده أن لم يعق ولو جنى السيد على عبده فقطع يده فمال المكاتب الوالي أن يعطيه أرض الجناية قبل يرا أنظر ما يصيبه بأداء الجناية فإن كان يعق به قال أن جعلته قصاصا بما عاين وكاتب كتابتك كما وجب لك أعقل وأخذت منه فضلا أن كان لك فإن اختار ذلك ثم مات المكاتب ضمن السيد من دينه حيا ما ضمن هو ولو جنى على عبده يده فيعق قبل يموت ثم مات ولا قصاص عليه ولو كانت الجناية عبدا لان الجناية كانت ولا قصاص بينه وبينه وإن لم يجز ذلك حتى مات بطلت الجناية لأنه مات رقيقا فإذا بقي على المكاتب شيء من كتابته جنى عليه السيد جناية يكون له عليه مثلها والكتابة حالة فشاء أن تكون قصاصا فهي قصاص أمه ما شاء وإن كاتب الكتابة غير حاله لم تكن قصاصا إلا أن يشاء المكاتب ذلك دون سيده وإن جنى السيد على المكاتب جناية لا يجب له بها ما يعق به فقال المكاتب بمعاوئها قبل راء الجناية أعطينا جميع الجناية إلا أن تكون الجناية تجاوزت ثمنه لو مات فإذا جاوزت ثمنه لو مات لم يعطه أباهما حتى يبرأ فيوفيه أباهما لا لأن ندرى لعله يموت فتتقض الجناية عن سيده وإذا جنى ابن سيد المكاتب أو أبوه أو من عدا سيد المكاتب على المكاتب جناية عليه كجناية الأجنبي لا تختلف بحال ولا يكون السيدان يعفوها إلا أن يموت المكاتب قبل يستوفيه فيكون له حينئذ عفوها لانها صارت له والله أعلم

(الجناية على المكاتب ورقيقه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا جنى على المكاتب عبد جناية عبدا فأراد المكاتب القصاص وأراد سيده الدية فلامكاتب القصاص لأن سيده ممنوع من ماله وبذنه « قال الربيع » وفيها قول آخر أنه ليس للمكاتب أن يقتص من قبل أنه قد يحرر فيصير ذلك السيد فيكون المكاتب قد أبطل الأرض الذي كان السيد أخذ له ولم يقتص (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس لسيد المكاتب أن يزني أن يحده ولا أن أذنب أن يحلده والمكاتب أن يؤدب عبده وليس له أن يحده لأن الحد لا يكون إلى غير حر وهكذا إذا جنى على عبد المكاتب جناية (٢) فمما قصاص فاعمالهما العقل وليس للمكاتب ولا عبده بأن يعفو من العقل قليلا ولا كثيرا ولا يصالح فيه الأعلى استيفاء جميع أرض ما صالح أو الأزد ماد وأذا صالح فأزاد لم يكن له أن يضع الزيادة ولا شيئا منها لأنه قد ملكها وليس له أن يلاف شيء ملكه وإذا جنى على المكاتب أو عبده جناية عبدا فله الخيار في أخذ الأرض أو القود فإن أراد العفو عن القود في نفسه أو عبده بلا أرض فعفوه باطل لأنه عاك بالجناية العمد عليه وعلى عبده مالا أو قصاصا فليس له أن يطلها (١) قوله له نذر أي له أرض وعقله والنذر لا تكون إلا في الخراج (٢) له ليس فيها قصاص اهـ مصححه

أنفس في الرجل يقتل
أبيه وعنده المستامن
ولم يجعل من هذه نفسا
بنفس وقيل لبعضهم
لأنه لا تحتج بشيء إلا
تركته أو تركت منه والله
المستعان قال فكيف
يقتص لعبد من حر
وامرأة من رجل فيما
دون النفس وعقليهما
أقل من عقله قلت أو
تجعل العقل دليلا على
القصاص فإذا استوى
اقتصص وإذا اختلف
لم تقتص قال فأين قلت
فقد يقتل الحر دينة
مائة من الأبل وهي ألف
دينار عندك بعد قيمته
نجسة دنائير وامرأة
دينها جنسون من الأبل
قال ليس القود من
العقل بسبيل قلت
فكيف احتججت به
فقال منهم قائل اني قتلت

معا اذا كان ممنوعا من اتلاف ماله وهذا اتلاف لماله ولو عفا ثم عتق كان له اخذ المال ولم يكن له القود لانه عفا وهو لا يملك اتلاف المال كالموهب شيئا مكاتب أو وضعه ثم عتق كان له اخذه لانه فعل وهو لا يملك أن يهب ولا سبيل لسيد المكاتب على أن يضع جناية على المكاتب ولا يأخذ من يدي المكاتب شيئا من أرش الجناية عليه ولا على رقيقه ولو بقي المكاتب من الجناية مقطوع اليدين والرجلين أعمى أصم لم يكن له سبيل على أخذ شيء مما صار له حتى يعجز وله السبيل ان ذهب عقل المكاتب على أن يأتي الخاكم فيضع مال المكاتب على يدي عدل وينفق على المكاتب منه ويؤدى عنه حتى يعتق أو يعجز وهكذا المكاتبه وورقيقها لا يختلف فان كانت الجناية جاءت على نفس رقيق المكاتب والمكاتبه فهكذا لا يختلف وان كانت الجناية جاءت على نفس المكاتب والمكاتبه قبل أدائها فقد بطلت الكتابة وصار مالهما السيد هما فله في ماله ما ان جنى عليه مالم يستوف المالكان الجناية وفي أنفسهما وما جنى عليهما مالم يستوفيا ماله في الجناية على رقيق له غير مكاتبين ولو جنى على المكاتب نفسه جناية فيها قصاص فبرأ منه وأخذ نصف أرشها ثم مات أخذ المولى النصف الباقي ومال المكاتب حيث كان ولو كانت الجناية يد الفصالح منها المكاتب على أقل مما فيها وهو النصف قبض المولى الفضل مما وجب في يدي مكاتبه لان مكاتبه ترك الفضل فلمولى أخذه كالموهب وضع عن انسان ديناً عليه أو وهب له هبة ثم مات قبل يعتق كان لمولاه أخذ ذلك من الموضوع والموهب له اذا عجز المكاتب أو مات من غير تلك الجناية قال والجناية على المكاتب في قيمته وقيمة عبد غير مكاتب يقوم يوم جنى عليه وجناية سيد المكاتب عليه وعلى رقيقه وماله وجناية الاجنبي سواء ويضمن لهم ما يضمن الاجنبي لهم فيما دون أنفسهم وأموالهم لا يختلف ذلك الا أنه ان ضمنهم فلم يؤد حتى يعجز أو يموت سقط عنه لانه صار مالا له وان جنى عليهم جناية يلزمه فيها ما يؤدى عن المكاتب كجائته فشاء المكاتب أن يجعلها قصاصاً أخذها السيد فان مات المكاتب والمكاتبه حاله قبل يجعلها قصاصاً مات عبداً وبطلت عنه الكتابة وصار هذا مالا للسيد وان جنى السيد على المكاتب فقتله وهو يسوى ألف دينار وانما بقي عليه من كتابته ديناراً وأقل أو أكثر الى أجل لم يعتق المكاتب مما وجب له ويعجز وكذلك لو جنى عليه فقطع يده فوجبت له نجمة بصلح أو غيره ولم يبق عليه الا دينار لم يعتق حتى يقول قد جعلت ما وجب لي قصاصاً فاذا قاله قبل يموت ثم مات كان حراً يوم يقوله فان لم يقبله حتى مات كان عبداً وهكذا ان جنى سيد المكاتب على مال المكاتب جناية تلزمه ألف دينار وانما بقي على المكاتب دينار لم يحل فلم يقل المكاتب قد جعلتها قصاصاً حتى مات مات رقيقاً وان قال قد جعلتها قصاصاً بما على من الكتابة كان حراً حين يقوله وكذلك ان قال قد جعلت ما بقي على من الكتابة قصاصاً مما لم يزل كان قصاصاً وكان حراً واتبعه بفضله وهذا كله اذا لم يحل آخر نجوم المكاتب فان لم يبق على المكاتب الانجم أو بهض نجم أو أكثر الا أن جميع ما عليه قد حل كله ولم يعجز سيداً حتى جنى عليه سيد جناية فيها ولاء بما بقي على مكاتبه أو فيها وفاء وفضل عتق المكاتب لان سيداً مستوفى بالزمنه جميع ما عليه اذا وجب للمكاتب مثل الذي عليه في الكتابة الا ترى أنى لا أجبر السيد على دفع الجناية اليه الا أن يكون فيه افضل عن كتابته فأجبره على دفع الفضل اليه وان وجدت للمكاتب مالا لم أجبره على أن يدفع الى السيد ما بقي عليه وله عند السيد مثله أو أكثر وكذلك لو حل آخر نجوم المكاتب فعاد السيد على مال المكاتب فأخذ منه ما بقي له بلا علم من المكاتب عتق المكاتب اذا كانت نجومه حاله وكذلك لو اقتضى ديناً بوكالة المكاتب وجب له على المكاتب بغير اذنه عتق المكاتب وان كانت نجومه لم تحل فرد السيد اليه لم يعتق الا أن يشاء أن يجعل ذلك قصاصاً ويحبر السيد على اعطائه اياه اذا لم تكن نجومه حلت ولم يحبر المكاتب على أن يجعله قصاصاً وهذا كله اذا كانت جناية السيد على

الرجل بالمرأة بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المسلمون يد على من سواهم تتكافأ دماؤهم قلت أفكان هذا عندك في القود قال نعم قلت فهذا عليك أو رأيت ان قال النبي صلى الله عليه وسلم في المسلمين تتكافأ دماؤهم أمافي هذا دليل على أن دماء الكفار لا تتكافأ (قال الشافعي) رضى الله عنه فقال قائل قلنا هذه آيات الله تعالى ذكر المؤمن يقتل خطأ فحسب في دية مسلمة الى أهله وكفارة وذكر ذلك في المعاهد قالت أفرايت المستأمن فيه دية مسلمة الى أهله وكفارة قال نعم قلت فلم لم تقتل به مسلماً قتله

الابن أن يقتص منه وكان عليه أن يأخذ منه أرشها وليس للابن ترك الارش له فان لم يأخذ منه الارش حتى عتق الابن قبل يأخذها منه فله عفوها عتق الاب أولم يعتق لان حقه مال له لا سبيل لأخذ عليه فيه

(عتق سيد المكاتب)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبده فأدى إليه أولم يؤد حتى أعتهقه فالعتق واقع وقد بطلت عنه الكتابة وماله الذي أفاد في الكتابة كله ليس للسيد منه شيء ولو كاتبه ثم قال قد وضعت عنك كتابك كلها كان حرا وكان كقوله أنت حر من قبل أنه قد أعتهقه في أصل الكتابة بالبراءة اليه من الكتابة ولو قال قد وضعت عنك الكتابة الأدينارا أو العشرة دينار كان بريئا من الكتابة إلا ما استثنى ولا يعتق إلا بالبراءة من آخر الكتابة والقول في أصل استثناء السيد من الكتابة قول السيد ان قال الذي وضعت من المؤخر والذي آخرت من الوضع المقدم فالقول قوله وان مات السيد فالقول قول ورثته فان لم يكونوا يعربون عن أنفسهم ألزم الحاكم المكاتب أن يكون الوضع من آخر الكتابة لانه قائم بذلك لمن صار الماله ولا يضع عنه إلا ما يحيط أنه وضع عنه بحال وهو اذا وضع عنه آخرها على احاطة أنه وضع الذي وضع عنه أو ما قبله فكان الآخر بدلا من الاول وإذا وضع السيد عن المكاتب أو أعتهقه في المرض فالعتق موقوف فان خرج من الثلث الأقل من قيمته أو ما بقي عليه من الكتابة فهو حر والاعتق منه ما جمل الثلث فوضع عنه من الكتابة بقدر ما عتق منه وكان الباقي منه على الكتابة ومتى أقر سيد المكاتب أنه قبض نجوم المكاتب في مرضه الذي يموت فيه أو في صحته فإقراره جائز كما يجوز إقراره للاجنبي بقبض دين عليه وإذا كاتب الرجل عبده على دينار فقال قد وضعت عنك ألف درهم من كتابك لم يكن وضع عنه شيئا من قبل أنه ليس عليه دراهم وكذلك لو كاتبه على دراهم فقال قد وضعت عنك من كتابك مائة دينار وانما قيمتها مثل ما عليه من الدراهم أو أقل أو أكثر لم يكن وضع عنه شيئا لانه انما وضع عنه شيئا ليس له عليه وكذلك كل صنف كاتبه عليه فوضع عنه من صنف غيره ولو قال السيد كاتبته على ألف درهم وقلت قد وضعت عنك خمسين دينارا أعنى وضعت عنك الالف وهي قيمة خمسين دينارا كان وضعها وكان المكاتب حرا ولو لم يقل هذا السيد فأدعى المكاتب على سيده أحلفته ما أراد هذا ولو مات السيد ولم يبين أحلفت الورثة ما علموه أراد وضع الالف ان قال هي قيمة خمسين فاذا شهد الشهود للمكاتب أن سيده قال قد استوفيت منه أو قال لسيدته ألت قد وفيتك فقال بلى فقال المكاتب هذا آخر نجوحي كان القول قول السيد فان قال لم يوفني الا درهما فالقول قوله مع عينته وقول ورثته اذا مات لانه عبد اذ احتج يشهد الشهود أنه وفاه جميع كتابته أو كل كتابته أو كذا وكذا دينار فيلزمه ما أثبت عليه الشهود وان شهد الشهود أنه قال قد استوفيت آخر كتابتك ولم يزدوا على ذلك فالقول فيما بقي من كتابته قول السيد في حياته وورثته بعد موته لان الاستيفاء لم تثبت له ولو شهدوا أنه قد قال استوفيت منك آخر كتابتك ان شاء الله أو ان شاء فلان لم يكن هذا استيفاء لانه قد استثنى فيه ولو قال قد استوفيت آخر كتابتك ان شئت لم يكن استيفاء لان هذا استثناء

(المكاتب بين اثنين يعتقه أحدهما)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا كاتب الرجلان عبدا لهما فأدى بعض نجومه أولم يؤد منها شيئا حتى أعتهق أحدهما نصيبه منه فنصيبه منه حر كما يجوز عتقه أم ولده ومدبره وعبده الذي لا كتابته فان كان له مال

حدثنا الأوزاعي عن
الزهري عن حرام بن
سعد بن محبصة عن
البراء بن عازب أن ناقة
البراء دخلت حائط رجل
من الانصار فأفسدت
فيه فقضى رسول الله
صلى الله عليه وسلم على
أهل الحوائط حفظها
بالنهار وعلى أهل الماشية
ما أفسدت ماشيتهم
بالليل (قال الشافعي)
فأخذ ناقة لشوته باتصاله
ومعرفة رجاله قال
ولا يخالف هذا الحديث
حديث العجماء جرحها
جبار ولكن العجماء
جرحها جبار جملة من
الكلام العام المخرج
الذي يراد به الخاص
فلما قال صلى الله
عليه وسلم العجماء
جرحها جبار وقضى
رسول الله صلى الله عليه

قوم عليه المكاتب فعتق كله كما يكون الحكم في العبد يكون بين اثنين يعتقه أحدهما فإن لم يكن له مال
فالنصف الثاني مكاتب بحاله وإذا أعتقه أحدهما لم يعتقه الآخر فإن كان الأول موسرا باذاعة قيمة نصفه
كان المكاتب حرا وكان على المعتق الأول نصف قيمته وعتق الآخر باطل والولاء للعق الأول وإن لم يكن موسرا
فعتق الآخر جائز والولاء بينهما ولو كان بين اثنين فوضع عنه أحدهما نصيبه من الكتابة ولم يعتقه فهو
كعتقه ويقوم عليه إن كان موسرا وكذلك إذا أبرأه بماله عليه لأنه ماله وإنه إذا أعتق فالولاء له وهو مخالف
للمكاتب يورث

(ميراث المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا أنكر ابنه له ثيابا رخصاها مكانه أو عبده ثم كاتبه كان النكاح
جائزا فإن مات السيد وابنته وورثته ففسد النكاح لأنها قد ملكت من زوجها شيئا ولو ماتت وليست ابنته
ورثته كانا على النكاح فإن أعتقه واحد من الورثة فنصيب الذي أعتقه حر وولاءه الذي كاتبه وكذلك
إذا أبرأه بماله عليه فنصيبه حر وإن عجز لم يكن له في رقبته شيء وكان نصيبه حرا بكل حال ولا يقوم عليه
بحال لأن عتقه إياه وأبرأه منه عتق لولاءه به إنما الولاء للذي عقد كتابته وانما معنى من توعبه عليه أنه
لا يجوز أن يكون له الولاء ما لم يعجز فعتقه بعد العجز وأعتقه عليه بسبب رقبته فيه لأنه لو لم يكن له فيه رق
فعجز لم يكن له أن يملكه ولو ورثه وآخر فأعتقه لم يعجز عتقهما ولو كانا ورثا مالا عليه ولكم ما ورثا رقبته على
معنى أنهم ما إذا أعتقاه عتق وولاءه الذي عقد الكتابة * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها أرادت أن تشتري حارية فتعتقها فقال أهلها
نبيعكها على أن ولأها لنا فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يمنع ذلك فأعما الولاء لمن أعتق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة
ولم يقل عن عائشة وذلك مرسل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن
أبيه عن عائشة قال وأحسب حديث نافع أثبتها كلها لأنه مسند وأنه أشبه وعائشة في حديث نافع كانت
شرطت لهم الولاء فأعلمها النبي صلى الله عليه وسلم أنها إن أعتقت فالولاء لها وإن كان هكذا فليس أنها
شرطت لهم الولاء بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ولعل هشاماً وأعروه حين سمع أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا يمنع ذلك أنما رأى أنه أمرها أن تشرط لهم الولاء فلم يقف من حفظه على ما وقف عليه ابن عمر
رضي الله عنهم والله أعلم قال فالأحاديث الثلاثة متفقة فيما سوى هذا الحرف الذي قد يغلط فيه منتهى
الغلط والله تعالى أعلم فهذا أخذ وهو ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس يحتمل أن يجوز بيع
المكاتب والمكاتب إن لم يعجز أفلألم أعلم بخالف في أن لا يباع المكاتب حتى يعجز أو يرضى بترك الكتابة
لم يكن هذا معنى الحديث لأنني لم أجد حديثاً ثابتاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن عرفت من جميع الناس
على خلافه فكان معنى الحديث غير هذا وهو آخرهما أن يكون في الحديث دلالة عليه هو أن الكتابة شرط
للمكاتب على سيده فمضى شاء المكاتب أبطال الكتابة لأنها وثيقة لم يخرجها من ملك سيده ولا يخرجها بالأدائها
وهذا هو أولى المعنيين بها والله تعالى أعلم وبه أقول فإذا رخصت المكاتب والمكاتب أبطال الكتابة فلها
وله إبطالها كما يكون لكل ذي حق إبطاله وكما يقال للعبد إن دخلت الدار فأنت حر فترك دخولها ويقال له
إن تكلمت بكذا فأنت حر فترك أن يتكلم به فلا يعتق في واحد من الوجهين ألا ترى أن بريرة تسعين في
الكتابة وتعرض علمها عائشة الشراء والعق وتذهب بريرة إلى أهلها بما عرضت عائشة وترجع إلى عائشة

وسلم فيما أفادت
العجماء بشئ في حال دون
حال دل ذلك على أن
ما أصابت العجماء من
جرح وغيره في حال
جبار وفي حال غير
جبار قال وفي هذا
دليل على أنه إذا كان
على أهل العجماء حفظها
ضمنوا ما أصابت فإذا
لم يكن عليهم حفظها
لم يضمنوا شيئا مما أصابت
فيضمن أهل الماشية
السائمة بالليل ما أصابت
من زرع ولا يضمنونه
بالنهار ويضمن القائد
والراكب والسائق لأن
عليهم حفظها في تلك
الحالة ولا يضمنون لو
انفلتت (قال الشافعي)
وما يشبه هذا الحديث
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى أن

بما عرض أهلها وتشرعها عانسته فتعقها بعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فكمل هذا دليل على ما وصفت من
 رضايه بترك الكتابة أو العجز فتى قال المكاتب قد عجزت أو أبطلت الكتابة فذلك اليعلم له مال أو قرة على
 الكتابة أو لم يعلم وإن قال سيده لا أرضى بعجزه قيل ذلك له واليه دونك فهو ملك مملوك فذلك مال حيث كان
 واستخدمه وأجره فذلك فضل قوته وحرقة وماله خير لك من أداء نجومه وكذلك لو كان عبدان أو عبيد في كتابة
 واحدة فعجز أحدهم نفسه أو رضى بترك الكتابة خرج منها ورفع عن معه في الكتابة حصته كما ترفع
 لزمان أو اعتقه سيده وسواء عجز المكاتب نفسه عند حلول النجم أو قبله متى عجز نفسه فهو عاجز وإن عجز
 نفسه وأبطل الكتابة ثم قال أعود على الكتابة لم يكن ذلك إلا بتجديد كتابة وتعجزه نفسه عند سيده وفي
 غيبة سيده سواء وإن عجز نفسه وأبطل الكتابة ثم أدى إلى سيده فتعق بالشرط الأول ثم قامت عليه بئنه بأنه
 عجز نفسه أو رضى بفسخ الكتابة كان مملوكا وما أخذ سيده منه حلال له وإن أحب أن أحلف له سيده
 ما جدد كتابة كان ذلك له ولو كانت المسئلة بحالها فرفع إلى سيده آخر نجومه وقال له أنت حر بالمعنى الأول
 ولا أعلم له بتعجز نفسه ولا رضاه بفسخ الكتابة كان له فيما بينه وبين الله أن يسترقه وعليه في الحكم أن
 يعق عليه ويرجع عليه بقيمته كلها لا نحسب له مما أخذ منه شيئا لأنه أخذه منه وهو مملوك له وأعتقه بسبب
 كتابته فرجع عليه بقيمته

﴿عجز المكاتب بالرضاه﴾

(قال الشافعي) وإذا رضى السيد والمكاتب بالكتابة فليس للسيد فسخا حتى يعجز المكاتب عن نجم من
 نجومه فإذا عجز لم يقل قد فسخت الكتابة فالكتابة بحالها حتى يختار السيد فسخا لأن حق السيد دون
 حق المكاتب أن لا يثبت على الكتابة وهو غير مؤتمرا عليه فيها إلا أن يترك السيد حقه بفسخها فيكون له
 حينئذ لأنهما مجتمعان على الرضا بالكتابة فتى حل نجم من نجوم الكتابة ولم يؤده ولم يطل السيد الكتابة
 فهو على الكتابة فإن أدى بعد حلول النجم من مدة قصيرة أو طويلة لم يكن للسيد تعجزه ولا يكون له
 تعجزه إلا ونجم أو بعض نجم حال عليه فلا يؤديه وإذا كان المكاتب حاضرا بالبلد لم يكن للسيد تعجزه
 إلا بحضوره فإذا حضر فسأله ما حل عليه قل أو كثر فقال ليس عندي فأشهد أنه قد عجزه أو قد أبطل كتابته
 أو فسخا فقد بطلت ولو جاء المكاتب بما عليه مكانه لم يكن مكاتباً وكان لسيد أخذه منه كما أخذه منه
 مملوكا وسواء كان هذا عند سلطان أو غيره فإذا جاء به السلطان فسأله نظره مدة يؤدى إليه نجمة أو سأل ذلك
 سيده لم يكن على السيد ولا على السلطان نظاره إلا أن يحضر شيئا يبعه مكانه فينظره قدر يبعه فإن
 قال لي شيء غائب أحضره لم يكن للسلطان أن ينظره إلى قدوم الغائب لأنه قد ينظره فيفوت العبد بنفسه ولا
 يؤدى إليه ماله وليس هذا كالحري سأل النظر في الدين لأن الدين في ذمته لا سبيل على رقبته وهذا عبدان
 يمنع نفسه بأداء ما عليه فإذا كان غائبا فحل نجمه فأشهد عليه سيده أنه قد عجزه أو فسخ كتابته فهو عاجز
 فإن جاء من غيبته وأقام بينة على سيده أنه قبض منه النجم الذي عجز به أو أبرأه منه أو أنظره به كان على الكتابة
 وهكذا لو جاء سيد المكاتب السلطان فسأله تعجزه لم ينع أن يعجزه حتى يثبت عنده على كتابته وحلول نجم
 من نجومه ويحلفه ما أبرأه منه ولا قبضه منه ولا قابض له ولا أنظره به فإذا فعل عجزه وجعل المكاتب على
 حجة أن كانت له حجة قال وإن جاء إلى السلطان فقال قد أنظرته بنجم من نجومه إلى أجل وقد مضى صنع فيه
 ما صنع في نجم من نجومه حل قال وإن قال قد أنظرته إلى غير أجل أو إلى أجل فبدا إلى أن لا أنظره لم يعجزه
 وكتب له إلى الحاكم بلدة فأحضره وأعلمه أن صاحبه قد رجع في نظره وقال إن أدبت إلى وكيله أو إليه نفسه

يخطب الرجل على خطبة
 أخيه وذكر فاطمة
 أن معاوية وأباهم
 خطباها فخطبها على
 أسامة وزوجته فأحاط
 العلم أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لا ينهى
 أن يخطب الرجل على
 خطبة أخيه في حال

يخطب هو فيها وحديث
 جرح العجماء جبار
 مطلق وجرحها فاسداها

(١) في حال يقضى فيه
 على رب العجماء بفسادها
 ومثله نهيه عليه السلام
 عن الصلاة بعد العصر
 وبعد الصبح جملة وهو
 يأمر من نسي صلاة
 أن يصلها إذا ذكرها
 ولا يمنع من طاف وصلى
 أية ساعة شاء

(١) كذا في الأصل
 وفيه سقط والمراد أنه
 مطلق ولا يعمل بالطلاق
 لأنه لا يحكم ببقية مطلقا
 ثم يقضى فيه في حال
 تأمل

باب المختلقات التي
عليها دلالة

* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا عبد العزيز
ابن محمد الدراودي
عن جعفر بن محمد عن
أبيه عن جابر بن عبد الله
قال أقام رسول الله
صلى الله عليه وسلم
بالمدينة تسع سنين لم ينجح
ثم أذن في الناس بالحب
فتدارك الناس بالمدينة
ليخرجوا معه فخرج
فانطلق رسول الله صلى
الله عليه وسلم وانطلقنا
لأنعرف الأبلج وله
خرجنا ورسول الله
صلى الله عليه وسلم
بين أظهرنا نزل
عليه القرآن وهو
يعرف تأويله وانما
يفعل ما أمر به فقد منا

والأبطلت كتابك وبعت بك إليه فان استنظر لم يكن له أن يتظره ان كان لسيدته وكيل حتى يؤدي إليه
فان لم يكن له وكيل أنظره قدر مسيره الى سيدة فضر به أجلا فان جاء الى ذلك الأجل والاعجزه ما كمل بلده
الا أن يأتيه مكانه بشئ يبيعه له من ساعته فينظره قدر بيعه لا يجاوز به ذلك أو يأتيه بغيره يدفع اليه مكانه
أو يبيع على الغريم شيئا حاضرا أيضا فان لم يكن للغريم شئ حاضر حبسه له وعجزه وجعل ما على الغريم
لسيده لانه مال عبده ومتى قلت للسيد تعجيزه أو على السلطان تعجيزه فعجزه السلطان أو السيد ثم أحضر
المال لم يرد التعجيز فان قال قائل فهل في قولك للسيد أن يعجزه دون السلطان أثر قلت هو معقول بما
وصفت « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح عن اسمعيل
ابن أمية أن نافعا أخبره أن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما كان غلاما له على ثلاثين ألفا ثم جاءه
فقال اني قد عجزت فقال اذا انحو كتابك قال قد عجزت فأصحها أنت قال نافع فأشرت اليه المحيا وهو يطمع أن
يعتقه فحياها العبد وله ابنان أو ابن قال ابن عمر اعزل جاريتي قال فأعتق ابن عمر ابنه بعده (قال الشافعي)
رحمه الله أخبرنا ابن عيينة عن شيب بن غرقدة قال شهدت شريحا ردم كتابا عجز في الرق (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى يعجز السيد والسلطان المكاتب فاذا حل نجم المكاتب فسأله سيدة أداء فقال قد أدته
اليك أو أدته الي وكيلك أو الى فلان بأمرك فأنكر السيد لم يعجل الخاكم تعجيزه وأنظره يوما أو كثيرا يتظره
ثلاث فان جاء بشاهد أحلفه معه وأبرأه مما شهد به به شاهد وان جاء بشاهد ولم يعرفه الخاكم لم يعجل حتى
يسأل عنه فان عدل أحلفه معه وان لم يعدل دعاه بغيره فان جاء به من يومه أو غده أو بعده والاعجزه وان ذكر
بينة غائبة أشهد أنه ذكر بينة غائبة وأنى قد عجزت الا أن تكون له بينة فيما يدعى من دفع نجمة أو ابراء مولاه
منه فان جاء بها أثبت كتابته وأخذ سيدة بما أخذ من خراجها وقيمة خدمته وان لم يأت بها تم عليه التعجيز
وان عجزه على هذا الشرط ثم جاءت بينة بآرائه من ذلك النجم وهو آخر نجومه ومات المكاتب جعل ماله ميراثا
لورثته الا حار لانه مات حرا وأخذ السيد بما أخذ منه وقيمه وان لم يكن آخر نجومه فقد مات رقيقا واذا
عجز المكاتب سيدة أو السلطان فقال سيدة بعد التعجيز قد أقرت لك على الكتابة لم يكن عليها حتى يجدد له
كتابة غيرها ولو تأدى منه على الكتابة الاولى وقال قد أثبت لك العتق عتق باثبات العتق وتراجع بقيمة
المكاتب كما يتراجعان في الكتابة الفاسدة وكذلك لو قال قد أثبت لك الكتابة الاولى ولم يذ كر العتق لان
قوله أثبت لك الكتابة الاولى أثبت لك العتق بالكتابة الاولى على الاداء ولو عجزه ثم تأدى منه كما كان يتأدى
ولم يقل قد أثبت لك الكتابة لم يكن حرا بالاداء وكان تأديته كالخراج يأخذه منه واذا كاتب عبده الله
كتابة واحدة فعجزوا كلهم عن نجمهم من النجوم فليس سيدهم أن يعجز أيهم شاء ويتظر أيهم شاء فيقره على
الكتابة ويأخذه بحصته منها وكذلك ان أدى بعضهم ولم يؤد بعض فن أدى على الكتابة عتق ولم يكن له
تعجيزه ومن لم يؤد فله تعجيزه وهم كعبيد كانوا كتابة مفرقة فعجزوا فله أن يعجز أيهم شاء ويقر أيهم شاء
على الكتابة وليس له تعجيز من يؤدي واذا عجز المكاتب عن أداء نجم من نجومه فلم يعجزه سيدة وأنظره
فما قبل أن يؤديه مات عبدا ولسيده ماله واذا كاتب الرجل عبده فعجز عن نجم وأنظره السيد ثم مات
السيد فلورثته أن يأخذه بأداء ذلك النجم مكانه ولو أنظره أبوه لم تأت أخذه حالا كما كان لا يهتم
أن يرجع في النظر ويأخذه حالا فان أداءه والا فلهم تعجيزه وهم يقومون في تعجيزه مقام أبيهم واذا ورث
القوم مكاتب فعجز عن نجم فأراد بعضهم انظاره وبعضهم تعجيزه كان الذي أراد تعجيزه تعجيزه والذي أراد
انظاره انظاره فكان نصيبه منه على الكتابة وان كان في يديه يوم يعجزه أحدهم مال أخذ منه الذي عجزه
بقدر ماله منه وترك له بقدر ماله الذي لم يعجزه وقيل للذي عجزه لك أن تأخذه يوما بقدر ماله منه

فتواجره أو تختدمه وعليك أن تنفق عليه في ذلك اليوم وكذلك لو مرض كان عليك أن تنفق عليه بقدر
نصيبك منه لأن أصل كتابته كان صحيحا لكل واحد من كاتبه عليه في حصته وله على المكاتب في حصته
مالا المكاتب على سيده والسيد على مكاتبه وليس هذا كالعبد بين اثنين يريد أحدهما ابتداء كتابته دون
صاحبه أصل الكتابة في هذا باطل وهي في الأول صحيحة جائزة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كاتب
رجل عبدا كتابة واحدة فعجز وأفاراد تعجز بعضهم وأقرار بعضهم كان ذلك له وعلى كل حصته من
الكتابة ولو كاتب رجل عبده فعجز فقال أعجز بعضك وأقر بعضك لم يكن له ذلك كما لم يكن له أن يكتب
بعضه فإن فعل فأدى على هذا عتق ورجع عليه بنصف قيمته وتم عتقه كله لأنه إذا عتق نصفه وهو ملكه
عتق كله والله أعلم

((بيع كتابة المكاتب)) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تجزئ بيع كتابة المكاتب بدین
ولا ينقد ولا بحال من الأحوال لأنها ليست بمضمونة على المكاتب فانه متى شاء عجز وان بيعت فالبيع باطل
وان أدى المكاتب إلى المشتري كتابته بأمر السيد عتق كما يؤدي إلى وكيله فيعتق لأن المكاتب يبرأ منها بأمر
السيد في برئ منها فهو حر ويرد مشتري الكتابة ما أخذ ان كان قائما في يديه ومثله ان كان له مثل أو قيمته ان
فاته ولم يكن له مثل وكذلك يرد البائع ما أخذ من ثمن كتابة المكاتب

((استحقاق الكتابة))

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا كاتب الرجل عبده على عرض أو ماشية بصفة أو طعام بكيل فأدى
المكاتب جميع الكتابة وعتق ثم استحق ما أدى المكاتب بعد مامات المكاتب فأنعامات رقيقا والسيد أخذ
ما كان له وما أخذ ورثته ان كانوا قبضوه وكذلك لو جنى على المكاتب فأخذ أرش حر رجوع الذين دفعوا
الأرش في مال المكاتب بالفضل من أرش عبد وكذلك لو كاتب على دنائير فاستحققت باعياها ولو كانت
هذه المسألة بحالها فاستحق على المكاتب شيء من صنف ما أدى وعلى صفته كان العتق ماضيا وتابع المكاتب
بما استحق عليه ولم يخرج من يدي سيده ما أخذ منه ولو استحق ما كاتب عليه المكاتب بعد ما أداه وهو
حي أخذ من استحقه فان كانت نجوم المكاتب كلها قد حلت يوم استحق ما أدى إلى مولاه قيل للمكاتب
ان أديت جميع كتابتك إلى مولاه الآن فقد عتقت وان لم تؤده فله تجيزك ولو استحققت والمكاتب غائب
وللمكاتب مال أو وقف ماله وانتظر كما وصفت في المكاتب تحل نجومه وهو غائب فان أدى والافلسيد تجيزه
ومتى مات في غيبته قبل يؤدي مات رقيقا وهكذا اذا استحق ما أدى من قبل المكاتب فان جاء رجل فاستحقه
على سيده بأقرار من سيده عليه أو على المكاتب وبجدد المكاتب ما أقر به عليه السيد أو أخرج له من ملكه بحال
فالمكاتب حر وهذا اتلاف من سيده لماله ولو استحق ما أدى إلى سيده على المكاتب وقد أتلغه السيد كان
هكذا وكان الذي استحقه أن يرجع على السيد ان شاء لأنه أتلف ماله وعلى المكاتب لأنه سلط السيد على
اتلافه ولو شهد شهود على السيد حين دفع المكاتب إليه كتابته التي استحققت أنه قال للمكاتب أنت حر فقال
السيد انما قلت أنت حر بأنك قد أديت ما عليك أحلف بالله ما أراد احداث عتق له على غير الكتابة وكان
مملوكا وكذلك لو شهد وأعطاه بعد أداء الكتابة وقيل استحقاق المتاع أنه قال هذا حر أو قد قال له أنت حر
فان شهد وأعطاه بعد استحقاق ما أدى إليه من الكتابة أنه قال أنت حر كان حر أو كان هذا احداث عتق له
وكذلك لو شهد وأعطاه قبل يؤدي الكتابة أنه قال أنت حر أو قال هذا حر حين يؤدي الكتابة أو بعد فان قيل

مكة فلما طاف رسول
الله صلى الله عليه وسلم
باليث وبالصفاء والمروة
قال من لم يكن معه هدى
فليجعلها عمرة فلو
استقبلت من أمرى
ما استدرت ما سقت
الهدى ولجعلها عمرة
أخبرنا ابراهيم بن
محمد عن سعيد بن عبد
الرحمن بن رقيش عن
جابر أنه قال ما سمى
رسول الله صلى الله
عليه وسلم في أحرامه
حجا ولا عمرة . أخبرنا
مالك عن يحيى بن سعيد
عن عمرة أنها سمعت
عائشة تقول خرجنا
مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم لخمس ليال
بعين من ذى القعدة ولا
نرى إلا أنه الحج فلما دنونا
من مكة أمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم من

لم يعتق عليه اذا استحققت قيل له ألا ترى أنه حر في الظاهر وأن الحاكم يحكم بأنه حر وأن قول السيد أنت حر
وتركه سواء فإذا قال له هذا حر على أنه قد عتق بالأداء ثم بطل الأداء بطل العتق اذ لم يسلم الذي كان بالأداء لانه
ملك لغيره وليس هذا كالعبد يكتسبه سيده على نحر أو مينة فيؤديه اليه فيعتق ويرجع عليه السيد بقيمته
هذا قد سلم السيد ولم يستحقه أحد عليه ملك له دونه غير أن حراما على السيد أن يملكه فأفسدنا الكتابة وأوقعنا
العتق برضا السيد بالعتق على شيء لم يغرده العبد منه ولو استحق الجزأ أخذ ملك على السيد لم يعتق العبد في الجزأ
لانه لم يعتقه الا على أن يملك عليه فاستحق رجوع على المكاتب بقيمته ولو قال لعبده ان قتلت فلانا أو ضربت
فلانا فأنت حر فقتل فلانا أو ضرب فلانا كان حراما لم يرجع عليه السيد بشيء لانه لم يعتقه على شيء يملك عليه
فكان كمن ابتدأ عتق عبده وان كان أمره بقتل أو ضرب لمن لا يخل له قتله ولا ضربه وإذا أدى المكاتب
الى سيده ما كان به عليه فاعتقه القاضي ثم استحق رد القاضي عتقه لانه انما اعتقه على الظاهر كما يقضى للرجل
بالدار يشتريها الرجل بالعبد فإذا استحق العبد رد الدار الى مالكها بالملك الاول ولو قال له سيده عند قبضه
منه ما كاتبه عليه أنت حر ثم استحق رد العبد رقيقا وأحلف السيد ما أراد بقوله أنت حر أحداث عتق له
على غير أداء الكتابة لان قوله أنت حر كصمته هو حر في الحكم عندنا وعند من يستحق الكتابة ولو قال
سيده أنت حر عند أداء الكتابة ثم مات فاستحق ما أدى رد رقيقا وحلف ورثته ما علموه أراد بقوله أنت حر
إحداث عتق له على غير كتابة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال رجل لغيره ان أدبت الى حسين
دينارا أو عبدا يصفه فأنت حر فأدى ذلك ثم استحق رد رقيقا ولو قال له عند أدائه أنت حر كان كما وصفت
في المكاتب وإذا قال لعبده ان أعطيتني هذا العبد وهذا الثوب فأعطاه ما قال فعتق ثم استحق رد رقيقا لان
معنى قوله ان أعطيتني هذا العبد وهذا الثوب فصح لي ملكه كقوله للمكاتب ان أدبت الى كذا فأنت حر
وهكذا لو قال لغيره ان زوجتك فأنت حر فزوجه تزويجا فاسدا أو قال ان بعثك فأنت حر أو بعث فلانا فأنت
حر فباعه أو باع فلانا بيعا فاسدا لم يكن حرا لان كل هذا انما هو على الصحة ولو قال له ان ضربت فلانا فأنت
حر فضربه كان حرا لان هذا ليس بعتق على شيء يملكه ولو قال ان ضربت فلانا فأنت حر فضرب فلانا بعد
مات لم يعتق لان الضرب انما يقع على الأحياء ألا ترى أن أحدا لو وقع على رجل ثم مات لم يجز أن يضربه
لان الضرب انما يقع على الأحياء وإذا كاتب الرجل على شيئين في نجسين فأداهما فعتق ثم استحق أحداهما رد
رقيقا فان كانا قد حلا قيل ان أدبت مكانك فأنت حر وان لم تؤده فليس يدك تعجزك وهكذا لو كاتب على أشياء
فأدى بعضها فاستحق منها شيء وهكذا لو كاتب على دنانير وأزنة فأدى نقصا لم يعتق إلا بما شرط عليه وهكذا
لو كاتب على عبيد فأداهم معيين أو بعضهم معيبا وعتق ثم علم سيده بالمعيب كان له رد المعيب منهم بعتبه فان
اختار رده رد العتق وان اختار حبسه تم العتق لان الكتابة في كثير من أحكامها كالبيع فما كان يكون
لمن دلس له بعبء رد المعيب ونقص البيع كان ذلك له في الكتابة ولو كاتبه على عبيدين فأداهما معيين فأتا
في يده أو أعتقهما ثم ظهر منهما على عيب دلسته المكاتب علم به المكاتب أو لم يعلم قيل للمكاتب ان أدبت قيمة
ما بين العبد صحيجا ومعيبا فعتق وان لم تؤده فليس يدك تعجزك لانك لم تؤد ما كوتبت عليه بكاله كالأدبت
اليه دنانير نقصا لم تعتق إلا بأن تؤد ما أوزنه أو تعطيه نقصانها وهذا هكذا في الطعام والشراب والعروض
كلها يكاتب عليها لا يختلف

(الوصية بالمكاتب نفسه)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل بمكاتبه لرجل لم تجز الوصية لانه

لا يعلل أن يخرج من ملكه إلى ملك غيره بحال ما كان على الكتابة قال وإن قال إن مت من مرضى هذا أومتى مت ففلان لمكاتبه لفلان كانت الوصية باطلا ولو عجز المكاتب بعد موته أو قبله لم تكن الوصية جائزة لأنه أوصى له به وهو لا يملك إخراجا إلى ملك الموصى له به كما لو قال متى مت ففلان لعبد ليس له لفلان فلم يمت حتى ملكه لم يكن له حتى يحدث له بعد ملكه وعجز المكاتب وصية به ولو وهب مكاتبه لرجل وأقبضه إياه كانت الهبة باطلا ولو عجز المكاتب في يدى الذى قبضه كانت الهبة باطلا لأنه وهبه وهو لا يملك هبته وكذلك لو وهبه وأقبضه إياه ورضى بالعجز فجيزه ولكنه لو أوصى بكتابه لرجل جازت الوصية ما كان مكاتبه وكان له إذا جعلها الثلث أن يتأداها كلها والمكاتب حر ولا يؤلف الذى عقده كتابته وإذا أوصى الرجل الرجل بكتابة مكاتبه فجيز المكاتب فهو رقيق لورثته وقد بطلت الوصية ولو قال رجل مالى على مكاتبى لفلان فإن عجز فهو له أو هو لفلان كانت الوصية جائزة على ما أوصى به فما كان على الكتابة فكتابه للذى أوصى له بها وإذا عجز فهو للذى أوصى له بقبضه كان الموصى له بكتابه أو غيره وإذا أوصى بكتابة عبد لرجل فحلّ نجم من نجومه فجيز عنه فأراد الموصى له بكتابه أن لا يجزئه ويؤخره بنجمه ذلك وأراد الورثة تعجيله فذلك للورثة لأن رقبته أصير لهم وهكذا لو أوصى بكتابة مكاتبه لرجل ورقبته لا تخران عجز كان للذى أوصى له بقبضه أن عجز أن يعجزه لأن رقبته وإذا أوصى الرجل أن كتابة مكاتبه لرجل أن يحل نجومه قبل محالها فإن يحل نجومه قبل محالها فكتابه له وإن لم يفعل لم يحل المكاتب على تعجيلها ولم يعجز بأن لا يعجلها وبطلت وصية الموصى له لأنه أوصى له به بمعنى فإذا لم يكن ذلك المعنى بطلت الوصية ولو قال كل نجم من كتابة مكاتبى يحله قبل محله لفلان كان كما قال وأي نجم يحله فهو لفلان وأي نجم لم يحله فهو لورثته وهذا كله إذا كانت الكتابة صحيحة ولو أن رجلا كاتب عبده كتابة فاسدة ثم أوصى بكتابة عبده لرجل كانت الوصية باطلا لأنه لا كتابة على عبده ولو كانت المسئلة بحالها فأوصى بقبضه لرجل ففيها قولان أحدهما أن الوصية باطل إلا أن يقول ليس بمكاتب لأن كتابته فاسدة وأما إذا أوصى به وهو يراه مكاتباً فالوصية باطل وكذلك لو باعه بيعاً فاسداً ثم أوصى به لرجل كانت الوصية باطلا لأنه أوصى به وهو يراه لغيره والقول الثانى أن الوصية جائزة في الوجهين لأنه ليس بمكاتب ولا خارجاً من ملكه بالبيع الفاسد « قال الربيع » القول الثانى عندى هو الذى يقول به

(الوصية للمكاتب)

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى وإذا أوصى سيد المكاتب بعتقه عتق بالأقل من قيمته أو ما بقى عليه من كتابته كأن قيمته كانت ألفاً والذى بقى عليه من كتابته خمسمائة فأعتق بخمسمائة لأنه إذا أوصى بعتقه فقد وضع كتابته وإذا أوصى فوضع كتابته فقد عتق كأن قيمته ألفاً وبقى من كتابته ألفان فيعتق بالألف وإذا عتق سقطت كتابته فإن قال ضعوا عنه كتابته أو أوصى له بكتابه فهي كوصيته بعتقه لأن كتابته إذا وضعت عنه فيعتق بالأقل من قيمته أو أوصى له بكتابه دينا أو حالة تحسب من الثلث حالة ولو أوصى له بنجم من كتابته كان ذلك للورثة يعطونه أى نجم شاء أو متأخراً أو متقدماً وإن كانت نجومه مختلفة فأقلها إن شاء فإن قال ضعوا عنه أى نجم من نجومه شئتم فهكذا وإن قال ضعوا عنه أى نجم من نجومه شاء هو فذلك إلى المكاتب فأى نجم من نجومه شاء وضع عنه من الثلث متقدماً كان أو متأخراً وإن كانت له نجوم مختلفة فقال ضعوا عنه أى نجم من نجومه فأوسط نجم من نجومه يحتمل أوسطها في العدد وأوسطها في الأجل ليس واحد منهما أولى بظاهرهما من الآخر فيقال للورثة ضعوا أوسط نجم من نجومه إن شئتم فأوسطها في العدد

من أمرى ما استدبرت
لما سقت الهدى ولكنى
لبدت رأيت وسقت
هدى نليس لي محل الا
محل هذا فقام اليه
سراقة بن مالك فقال
يا رسول الله اقض لنا
قضاء قوم كائنا وادوا
اليوم أعمرتنا لعامنا
هذا أم لا بد فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا بل لا بد دخلت
العمرة في الحج الى يوم
القيامة قال فدخل على
من اليمن فسأله النبي
صلى الله عليه وسلم عما
أهلت فقال أحدهما
ليلى أهلال النبي صلى
الله عليه وسلم وقال
الآخر ليلى حجة النبي
صلى الله عليه وسلم
أخبرنا مالك عن
عبد الرحمن بن القاسم
عن أبيه عن عائشة أن

وان شئتم فأوسطها في الأجل فان ادعى المكاتب أن الذي أوصى له به غير الذي وضع عنه أحلف الورثة ما يعلمون ما قال ووضعوا عنه الأوسط من أيها شأوا ولو كانت المسئلة بمجالها أو كانت بقيت عليه ثلاثة نجوم أو ألقاها أو أقل قيل لكم أن تضعوا الأوسط من العدد والمال فان أردتم وضع الأوسط من الأجل فضعوه وهو الثاني الذي قبله واحد وبعده واحد ولو كانت عليه أربعة أنجم فأرادوا وضع الأوسط من النجوم المزعجة وضعوا عنه أي النجمين شأوا الثاني أو الثالث لانه ليس واحد أولى باسم الأوسط من الآخر ولو كانت خمسة كان لها أوسط وهو الثالث لان قبله نجمين وبعده نجمين اذا كانت نجومه وترا فلها أوسط نجم واحد واذا كانت شفعا فلها أوسطان فان كانت نجومه مختلفة عدد المال فكان منها عشرة ومنها مائة ومنها ثلاثة فقال وضعوا عنه نجما من نجومه وضعوا عنه أيها شأوا فان قال وضعوا عنه أكثر نجومه أو أقل نجومه وضعوا عنه ما أوصى به ولا يحتمل هذا الا العدد فيوضع عنه اذا قال أكثر أو كثرها عددا واذا قال أقل أقلها عددا واذا قال أوسط احتل موضع المال وموضع الوسط وان قال وضعوا عنه أوسط نجومه من عدد المال وعليه ثلاثة أنجم وضع عنه الأوسط الذي لأقلها ولا أكثرها وان كانت أربعة واحد عشر وواحد عشر وواحد ثلاثون وواحد أربعون فقال وضعوا عنه أوسط نجومه عددا وضعوا عنه ان شأوا العشرين وان شأوا الثلاثين لانه ليس واحد منهما أولى باسم الأوسط من الآخر فعلى هذا الباب كله وقياسه ولو قال وضعوا عنه ثلث كتابته كان لهم أن يضعوا عنه ثلث كتابته في العدد ان شأوا المؤخر منها وان شأوا ما قبله منها وكذلك ان قال نصفها أو ربعها أو عشرة منها ولو أوصى لمكاتبه بما وصفت من نجم أو ثلث أو أقل أو أكثر ولم يقبل المكاتب الوصية كان ذلك للمكاتب واذا أوصى له بشئ يوضع عنه فعجز فقد صار رقيقا ولو أوصى لمكاتبه بما لم يجز الوصية فان عجز المكاتب قبل يقبض الوصية بطلت الوصية عنه لانه لا يجوز أن يوصى لغيره (٣) لان ذلك ملك لورثته لان الوصية لهم على قدر ملكهم فيه ولو قال ان شاء مكاتبتي فيعوه فشاء مكاتبته قبل يؤدى الكتابة بيع وان لم يشأ لم يبع واذا قال الرجل ان عجز مكاتبتي فهو حر فقال المكاتب قبل حلول النجم قد عجزت لم يكن حرا واذا حل نجم من نجومه فقال قد عجزت وقال الورثة ليس بعاجز طلبوا ماله فان وجدوا وفاء بنجمه لم يكن عاجزا وان لم يوجد له وفاء أحلف ما يجد لهم وفاء وكان عاجزا واذا قال في وصيته ان شاء مكاتبتي فيعوه فلم يعزه حتى قال قد شئت أن تبيعوني قبل لا تبيع الا برضائك بالعجز فان قال قدر ضيت به بيع وان لم يرض به فالوصية باطلة لانه لا يجوز بيعه ما كان على الكتابة واذا قال الرجل في مرضه وضعوا عن مكاتبتي بعض كتابته أو بعض ما عليه وضعوا عنه ما شأوا من كتابته وان قل ولهم أن يضعوا ذلك عنه من آخر نجومه وأولها كما لو أوصى لرجل بشئ عليه من دين حال وأجل وضعوا عنه ان شأوا من الحال وان شأوا من الأجل لان ذلك كله من كتابة المكاتب ودين من الدين ولو قال وضعوا عنه نجما من نجومه أو بعض نجومه لم يكن لهم الا أن يضعوا عنه نجما وذلك لهم أن يضعوا أي نجم شأوا ولو قال وضعوا عنه بعض نجومه كان لهم أن يضعوا عنه ما شأوا لان ينافي قوله ان يضعوا عنه نجما أنه وضع عنه شئ منه فان قال وضعوا عنه ما يخفف عنه من كتابته أو وضعوا عنه جزأ من كتابته أو وضعوا عنه كثيرا من كتابته أو قليلا من كتابته أو ذامال من كتابته أو غير ذى مال من كتابته كان اليهم أن يضعوا ما شأوا لان القليل يخفف عنه الباقية عليه من كتابته وزيادة وضعت المائة ولم يكن قوله وزيادة شأوا لانه لا يضع عنه ما ليس عليه ولو قال وضعوا عنه أكثر ما بقي من كتابته وضعوا عنه النصف وزيادة ما شأوا لان ذلك أكثر ما بقي من كتابته ولو قال وضعوا عنه أكثر ما بقي من كتابته ومثل نصفه وضعوا عنه أكثر من النصف بما شأوا ومثل نصف الذي وضعوا

الذي صلى الله عليه وسلم
أفردنا بالجمع ، أخبرنا
سفيان عن ابن شهاب
عن عروة عن عائشة
قالت وأحل رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالجمع
حدنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن نافع
عن ابن عمر عن حفصة
زوج النبي صلى الله عليه
وسلم أنها قالت لرسول
الله صلى الله عليه وسلم
ما بال الناس حلوا
بغيره ولم تحلل أنت من
عمرتك قال اني لبدت
رأسي وقلدت هدي
فلا أحل حتى أنحر
(قال الشافعي) وليس
مما وصفت من هذه
الاحاديث المختلفة شئ
أخرى الا أن يكون متفقا
من وجه أو مختلفا من
وجه لا ينسب صاحبه الى

(٣) كذا في بعض النسخ لأن في الموضوعين وتأمل

عنه وهكذا ان قال ومثل ثلاثة ارباعه وضع عنه ما قال ولو قال ضعوا عنه أكثر ما عليه من الكتابة ومثله
معد وضعت عنه الكتابة كلها والفضل عن الكتابة باطل لانه وضع ما ليس عليه ولو قال ضعوا عنه ما شاء من
كتابة فقال قد شئت أن يضعوها كلها لم يكن ذلك لانه معقولا أن ما يوضع من الشيء لا يكون الا وقد بقي من
الشيء الموضوع منه شيء ويوضع عنه كل ما قال اذا بقي شيء من الكتابة قل أو أكثر لان ذلك شيء من الكتابة

(الوصية للعبد أن يكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أوصى الرجل أن يكاتب عبدا يخرج من الثلث حاص أهل الوصايا
بجميع قيمته نقد أو كوتب على كتابة مثله لا تجبر الورثة على غير ذلك وإن كان لا مال له غيره ولا دين عليه
ولا وصية لم تجبر الورثة على كتابته وقيل إن شئت كاتبنا في ثلث وإن شئت لم تكاتب فإن لم يشأ أن يكاتب ثلثه
فهو رقيق وإن شاء أن يكاتب ثلثه كوتب على ما يكاتب عليه مثله لا ينقص من ذلك ومضى عتق فثلث ولأنه
أسيد الذي أوصى بكتابه وثلاثه رقيق ولو كانت المسئلة بحالها فقال أنا أعجل ثلثي قيمتي لم يكن ذلك لانه
إن كان له مال فماله لورثة سيده وكذلك إن وهب رجل له مالا كان لورثة سيده فإن قال رجل إن شئت
مخلة بكم ثلثي قيمته لم يكن عليهم أن يقبلوا ذلك ولا يعتقوه عاجلا ولا يخرجوا ثلثيه من أيديهم بكتابه وثلثه
لا يحتمله ولو أوصى أن يكاتب وعليه دين يحيط بماله كانت الوصية باطلة ولو أوصى أن يكاتب وهو يخرج
من الثلث فقال كاتبه بألف دينار وهو لا يسوي عشرة ولا يكاتب مثله على خمسين قيل إن رضى بالكتابة
التي أوصى أن تكاتب بها كوتبت وإن لم ترض أو عجزت أنت رقيق وإذا خیر في الكتابة فاخترت ركهائهم
سأل أن يكاتب لم يكن ذلك لانه قد تر كها كما إذا رد الرجل الوصية يوصي له به لم يكن له أن يرجع فياخذها
ولو قال كاتبوا عبدا من عبيدي كان لهم أن يكاتبوا أي عبد من عبيده شأوا ويجبرون على ذلك وليس لهم أن
يكاتبوا أمة وكذلك لو قال كاتبوا أحد عبيدي فإن قال كاتبوا أحد رقيق كان لهم أن يكاتبوا عبدا أو أمة
إن شأوا لأن العبد ليس بأولى باسم الرقيق من الأمة ولو قال كاتبوا أحدي أمائي لم يكن لهم أن يكاتبوا عبدا
ولا خنتي في هذا الوجه ولأن أوصى أن يكاتب أحد رقيقه إذا كان مشكلا

(الكتابة في المرض) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كاتب الرجل عبده في
المرض وهو يخرج من الثلث على شيء وإن قل جاز لانه لو أعتقه جاز وعتقه عتق بتات أكثر من كتابته وإن
كان لا يخرج من الثلث فبكتابته موقوفة فإن أفاد السيد ما لا يخرج به المكاتب من الثلث جازت الكتابة
بكل حال وإن لم يبدل ما لا يخرج به من الثلث وكتبه على كتابة مثله لم تجز الكتابة في الثلث لأنها ليست ببيع
بتات وجازت في الثلث وهكذا إذا كانت على أقل من كتابة مثله بطلت في الثلث وكانت جائزة في الثلث إذا
لم يكن عليه دين ولا وصية وإن كان عليه دين يحيط بماله بطلت الكتابة فإن كانت معه وصايا حاص أهل
الوصايا ولم يبدل عليهم

(أفلاس سيد العبد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كاتب الرجل عبده ثم أفلس لم تنتقض الكتابة وكان للغرماء أخذ
ما عليه من الكتابة عند محله ولو عجل المكاتب ما عليه قبل محله لم يكن للسيد منعه وكان للغرماء أخذه منه
ولو أداها إلى سيده عتق به وكان للغرماء أخذه منه فإن ذلت فهو كفافات من ماله وتجاوز كتابته حتى يقف الحاكم

الغلط باختلاف (١) من

حديث أنس ومن قال

قرن رسول الله صلى الله

عليه وسلم أتم من قال

كان ابتداء احرامه سجدا

لا عمره معه لان رسول

الله صلى الله عليه وسلم

لم يخرج من المدينة الا حجة

واحدة قال ولم يختلف

في شيء من السنن

الاختلاف في هذا من

وجه أنه مباح وإن كان

الغلط فيه قبيحا مما جعل

من الاختلاف ومن فعل

شيئا مما قيل إن النبي

صلى الله عليه وسلم فعله

كان له واسعاً لان

الكتاب ثم السنة ثم

مالاً أعلم فيه خلافاً يدل

على أن التمتع بالعمرة إلى

الحج وإفراد الحج والقران

(١) رواية أنس أن

النبي صلى الله عليه وسلم

لبي بالحج والعمرة معاً أي

فهو قارن ولم تذكر

رواية أنس في هذا

الموضع فكتبه كتبه

متحدده

ماله واذا وقف الحاكم ماله لم يحجز كتابته فان كاتبه بعد وقف القاضي ماله فالكتابة مردودة فان أدى لم يعنى
وأخذ ما أدى والعبد قسيع وكذلك اذا أعتقه لم يعنى وبيع وان لم يوجد له وقاء به لم يعنى واذا اختلف
السيد والغرماء فقالوا كاتبه بعد وقف القاضي مالك وقال نيل كاتبه قبل وقف القاضي مالى ولا ينسب كان
القول قول السيد وليس في هذا شئ يحجزه الى نفسه انما هذا حتى أقر به العبد اذا ادعاه العبد وكذلك اذا
كاتبه فقال السيد والغرماء كانت الكتابة بعد الوقف وقال العبد قبلها فالقول قول العبد مع عبده وعليهم
الينة واذا كاتب المكاتب كتابة صحيحة فأقر السيد بعد التقيس بأنه قبض منه شيأ قبل وقف القاضي
ماله فالقول قوله وكذلك ما أقر به الغريم له عليه حق فهو برائة له وان أقر أنه قبض منه شيأ بعد وقف القاضي
ماله لم يبرأ العبد منه حتى يؤديه السيد أو يتبعوا به العبد ينال عليه في ذمته اذا أدى الى الغرماء حقوقهم

(ميراث سيد المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا كاتب الرجل عبده ثم مات السيد فالكتابة بحالها فان أدى الى الورثة
عتق وكان ولاؤه الذي كاتبه وان عجز فهو ميراث لهم وان كان المكاتب تزوج بنت سيده في حياته سيده
برضاها ثم مات السيد والبنت وارثة لابيها فسد النكاح لانها قد ملكت قدر ميراثها منه وان كانت لا ترث
أباها باختلاف الدين أولاً فانها تملك لابيها فالكتابة بحالها والنكاح بحاله ولو أسلمت بعد موته لم يفسد النكاح
لانها لا ترثه وقام الورثة في المكاتب مقام الميت فذلك وامنه ما كان يملك ولو لا مال رقبته بعجز لم يرد رقبته فان
قبيل فلم لا يبيعونه قسيل لم يكن للذي ورثه عنه أن يبيعه فلا يعدون أن يكونوا مثله أو في أقل من حاله لأنهم
انما ملكوه عنه فان قسيل فلم لا يكون لهم ولاؤه دون الذي كاتبه قيل للعقد الذي يلزم السيد والعبد ما قام
به المكاتب وهو العقد الذي حال بين سيد العبد وبين بيعه وماله ما أدى وكان في العقد أن ولاؤه اذا أدى
له فالعتق والولاء لزمه بالشروط ولزم سيده فأي ورثة الميت أعتق المكاتب كان نصيبه منه معتقاً ولم يقوم
عليه من قبل أن ولاؤه أعتق منه قبل بعجز المكاتب موقوف للذي كاتبه فلو أعتقه معه كان ولاؤه للذي
كاتبه فان عجز لم يكن للذي أعتقه أو أراه من الكتابة من رقبته شئ وكان من بقي على نصيبه من رقبته وفيه
قول آخر أن يقوم عليه فاذا عجز قوم عليه وكان له ولاؤه كله لان الكتابة أولاً بطلت وأعتق هذا عبده ولو
أراه الورثة أو بعضهم من الكتابة فانه يبرأ من نصيب من أراه ويعتق نصيبه منه كالأبرار الذي كاتبه من
الكتابة واذا ورث القوم مكاتباً دخل نجم من نجومه فلم يؤده فأراد بعضهم تعجيله وأراد بعض أن لا يعجله ففيها
قولان أحدهما أن كلهم على نصيبه في عجزه فله تعجيله ونصيبه رقيق له ومن لم يعجله فهو على الكتابة فاذا
عتق فولاؤه ما عتق منه للذي كاتبه ولا يقوم على الذي لم يعجله لان ولاؤه لغيره والقول الثاني أنهم ان اجعوا
على ترك تعجيله كان على الكتابة وان لم يجمعوا عليه وأراد بعضهم تعجيله كان عاجزاً كله ولم يكن لمن بقي منهم
ترك تعجيله وانما ذهب من قال هذا أن قال أحعل هذا كابتاء الكتابة وكان عبداً بين اثنين فلا يجوز
لأحدهما أن يكاتبه دون الآخر وهم اذا كاتبوا معا فعنى على العتق واذا ورثوا فولاؤه لغيرهم وهم يقومون
مقام الميت في أخذ الكتابة ورقه ان عجز ولا يقومون مقامه في أن لهم الولاء وليسوا بعتق كاتبه اذا عجز انما
هم نازكون حقاً لهم في تعجيله ولا يمنع أحد ترك حقه في تعجيله متى أراد تركه واذا مات أحد من ورثة سيد
المكاتب فورثته يقومون مقامه ولومات سيد المكاتب وله ابان فمهد أن أباهما قبض ماعليه وأنكر ذلك
الورثة أو كانوا صغاراً أو نساء كلهم فان كانوا عدلين جازت شهادتهم والمكاتب حراً ولاؤله الذي كاتبه وان كانا
غير عدلين برئ المكاتب من حصصهما من الكتابة ولزمته حصصهن أنكر وحصص الصغار منها ولا يعتق عليهما

واسع كله (قال الشافعي)
وأشبه الرواية أن يكون
محفوظاً في حج النبي صلى
الله عليه وسلم لم رواية
جابر بن عبد الله أن النبي
صلى الله عليه وسلم
خرج لا يسمى بجاولا
عمرة وطاوس أن النبي
صلى الله عليه وسلم خرج
محرماً ينتظر القضاء لان
رواية يحيى بن سعيد
عن قاسم وعمرة عن
عائشة توافق روايته
وهؤلاء تقصوا الحديث
ومن قال أفرد الج في شبه
والله أعلم أن يكون قاله
على ما يعرف من أهل
العلم الذين أدركوا دون
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن أحد الا يكون
مقيماً على حج الا وقد
ابتدأ احرامه بالج
(قال الشافعي) وأحسب
أن عروة حين حدث
أن النبي صلى الله عليه
وسلم أحرم بحج انما
ذهب الى أنه سمع عائشة
تقول فعل النبي صلى
الله عليه وسلم في حجه

لان الولاء ليس لهما لانهم شاهدوا قرا بفعل غيرهما لا أعلمها فاعلا شيئا يلزمهما به عتق ان كانا موسرين واذا مات سيد المكاتب واراد المكاتب الوثيقة من دفع ما عليه من الكتابة فلا يدفعها حتى يأتي الحاكم فان كان لبيت ورثة صغار وكبار أمرا الحاكم المكاتب أن يدفع من الكتابة الى الورثة الكبار بقدر نصيبهم والى الولي نصيب الصغار وأعتقه فان كان الورثة الكبار غيبا فسأل المكاتب أن يدفع الكتابة الى عدل يقبض لديهم ان لم يكن لهم وكيل كان ذلك له فاذا دفعه عتق المكاتب وليس هذا كدين لهم على رجل ثم غابوا عنه فجاء به الى الحاكم لم يدفعه هذا لا يدفع الا اليهم أو وكيل لهم فان لم يكن وكيل تركه الحاكم فلم يأمر بقبضه من صاحبه الذي هو عليه لان في الكتابة عتقا للبعد فلا يحبس بالعتق وليس في الدين شيء يحبس عنه صاحب الدين فان كان الورثة محجورين فدفعت المكاتب ما عليه الى وصيهم وعلى الميت دين أو لاديين عليه أو له وصايا أو لوصاياله فالمكاتب حر واذا هلك ذلك في يدى الوصى قبل يصل الى الورثة الصغار وأهل الدين والوصايا منه عتق المكاتب بكل حال لان الوصى يقوم مقام الميت اذا كان أوصى اليه دينه ووصاياه وتركته وليس فيهم بالغ غير محجور فان كان فيهم بالغ غير محجور أو كان لبيت وصيان فدفعت الى أحد هما لم يعتق حتى يصل الى الوصيين والبالغ وكذلك ان كان الميت مات عن ورثة كبار وليس فيهم وصى وعليه دين وله وصايا لم يبرأ المكاتب بالدفع الى الورثة حتى يصل الى أهل الدين دينهم لان الميراث لا يكون للورثة حتى يقضى الدين فان قضى الدين حتى يصل الى أهل الوصايا وصاياهم لان أهل الوصايا شركاء بالثلث حتى يستوفوا وصاياهم فاذا صار الى أهل الوصايا بعد قبض أهل الدين حقوقهم والى أهل الموارث موارثهم عتق المكاتب واذا لم يدفع بأمر الحاكم ولا وصى جماعة فلا يعتق حتى يصل الميال الى كل من كان له حق بسبب الميت فان مات المكاتب قبل يصل ذلك الى آخرهم مات عبدا كمالو كاتبه رجلان فدفعت جميع الكتابة الى أحدهما فلم يدفع المدفوع اليه الى شريكه حقه منها مات عبدا ولو مات بعد دفعه الى شريكه حقه مات حرا وكان هذا في هذا الموضع كرجل أرسله المكاتب بمكاتبته الى سيده فان دفعها والمكاتب حتى عتق وان لم يدفعها حتى عوت المكاتب مات عبدا ولو لم يدفعها ولم يمت المكاتب لم يكن المكاتب بريثا منها ولا حرا بها ولو كان السيد وكل رجلا يقبض كتابة المكاتب فدفعتها اليه المكاتب عتق وكان كدفعه الى سيده وهكذا اذا دفع المكاتب بأمر الحاكم أو الى وصى جماعة كلهم مولى عليه واذا دفع المكاتب كتابته الى قوم أثبتوا على سيده دينهم عتق ان لم يكن في كتابته فضل على دينهم فان لم يكن عليه دين وله وصايا فدفعت الى الورثة والى أهل الوصايا بقدر ما يصيبهم عتق وان بقي منهم أحد لم يدفع اليه لم يعتق حتى يقبضوا كلهم ولو تعدى فدفعت الى وارث دون الورثة أو الى صاحب دين دون أهل الدين لم يعتق حتى يصير الى كل وارث حقه والى كل ذي دين دينه

(موت المكاتب)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قلت له يعني عطاء المكاتب يموت وله ولد أحرار ويدع أكثر ما بقي عليه من كتابته قال يقضى عنه ما بقي من كتابته وما كان من فضل فلبنه قلت أبلغك هذا عن أحد قال زعموا أن علي بن أبي طالب رضى الله عنه كان يقضى به « أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال أخبرني ابن طاوس عن أبيه أنه كان يقول يقضى عنه ما عليه ثم لبنه ما بقي قال عمرو بن دينار ما أراه لبنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعني أنه لسيدته والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقول عمرو وهو قول زيد بن ثابت نأخذ وأما ما روى عطاء أنه بلغه عن علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه وهو روى عنه

وذكر أن عائشة أهدت بهمة أنما ذهب الى أن عائشة قالت ففعلت في عمرتي كذا الا أنه خالف خلافا بين الحديث جابر وأصحابه في قول عائشة ومنا من جمع الحج والعمرة (قال الشافعي) فان قال قائل قرن الصبي ابن معبد فقال له عمر ابن الخطاب هديت لسنة نبيك قيل له حكى له أن رجلين قالا له هذا أفضل من جهله فقال هديت لسنة نبيك ان من سنة نبيك أن القرآن والافراد والعمرة هدى لاضلال فان قال قائل فبادل على هذا قيل أمر عمر بنان يفصل بين الحج والعمرة وهو لا يأمر إلا بما يسع ويجوز في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ما يخالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وافراده الحج (قال الشافعي) فان قيل فما قول حفصة للنبي صلى

أنه كان يقول في المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى فلا أدري أثبت عنه أم لا وإنما نقول بقول زيد بن ثابت فإنه
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل مذهبنا ومذهب كثير من أهل العلم أن المكاتب لا يعتق إلا بأداء ما عليه
من الكتابة أو أن يرثه سيده منه وإن كان موسرا واجدا فإذا كان هذا هكذا لم يجز في قولنا إذا مات المكاتب
وله مال فيه وفاء من كتابته وفضل إلا أن تكون كتابته قد انتقضت وماله لسيده وقد مات رقيقا لأنه من مات
بحال لم يحل حاله بعد الموت وقد مات غير حر فلا يكون بعد الموت حرا ألا ترى لو أن عبد مات فقال سيده هو
حر لم يكن حر إلا للعق لا يقع على الموتى وإن قد فقه رجل لم يحمله وإن كان مع المكاتب ولد أو ابنة في كتابته
وأم ولده لم يكاتب عليها فهم رقيق وإن كان معه ولد كبير كاتب عليهم فهم كرقيق كاتبو أمعا فيرفع عن كاتب
معه حصه الميت من الكتابة ويكون عليه هو حصته من الكتابة ولا يرث المكاتب الميت قبل يؤدي ولد أو حرار
ولا ولد أو دوا له في كتابته ولا كاتبو أمعا بحال فإن كان في كتابته ولد بالغون كاتبو أمعا وأجنبون فسواء
يأخذ سيده ماله لأنه مات عبدا ويرفع عنهم حصته من الكتابة وإذا كان معه ولد أو ابنة في كتابته من أمة لم
يكاتب عليها مات قبل يؤدي فهم وأم ولده رقيق وماله لسيده لأنهم أمعا كانوا يعتقون بعنقه لو عتق وإذا بطلت
كتابته بالموت لم يعتقوا يعتق من لا يعتق وكذلك لأمه وأمه ثم مات أرقوا فأم من كاتب عليه برضا فعلى
الكتابة لأن له حصه من الكتابة ولو كانت له زوجة مملوكة للسيد فكاتب عليها برضا فوالت أولاد في
الكتابة ثم مات قبل يؤدي رفعت حصته من الكتابة وبقيت حصه امرأته ووقف ولده الذين ولدوا في الكتابة
مع أمهم فإن عتقت عتقوا وإن عجزت أو مات قبل أن تؤدي رقا ولو قالوا تؤدي عنها فعتق لم يكن لهم لأنهم
لم يشترطوا في الكتابة أمعا كانوا يعتقون بعنق أمهم فلما بطل عتقها لم يجز أن يعتقوا

(في أفلاس المكاتب)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال
قلت له يعني لعطاء أفلس مكاتبى وترك ما لا وترك ديناً للناس عليه لم بدع وفاء أبتدى بحق الناس قبل كتابتي
قال نعم وقالها عمرو بن دينار قال ابن جريج قلت لعطاء أما أحاضهم بنجومه حل عليه أنه قدم ملك
عمله لى سنة قال لا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا نأخذ فإذا مات المكاتب وعليه دين بدئ يديون
الناس لأنه مات رقيقا وبطلت الكتابة ولادين لسيده عليه وما بقي مال السيد وكذلك إذا عجز وقولهم أفلس
عجز أن شاء الله تعالى لأنه إذا عجز بطلت الكتابة فأما إذا كان على الكتابة فيؤدي الدين قبل الكتابة لأن
ماله ليس لسيده وسيده حيث نفي ماله كغيرهم غيره فإذا بطلت الكتابة بطل كل مال سيده عليه من مال
استهلكه أو جناية جناها عليه وغير ذلك لأنه لا يكون لسيده على عبده دين وإذا زعم عطاء أن المكاتب إذا عجز
لم يكن لسيده عليه دين لأنه لا يكون له عليه دين إلا مادام مكاتباً فله لا بخالفه أن يموت لأن الكتابة تبطل
بموته قبل الأداء

(ميراث المكاتب وولائه) « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال
أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قلت لابن طاوس كيف كان أبوك يقول في الرجل يكاتب
الرجل ثم يموت فترث ابنته ذلك المكاتب فيؤدي كتابته ثم يعتق ثم يموت قال كان يقول ولاؤها ويقول
ما كنت أظن أن يخالف في ذلك أحد من الناس ويعجب من قولهم ليس لها ولاؤه « أخبرنا الربيع »
قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قلت لعطاء رجل توفي
عن ابنين له وترك مكاتباً فصار المكاتب لأحد هما ثم قضى كتابته الذي صار له في الميراث ثم مات المكاتب

الله عليه وسلم ما بال
الناس حلوا ولم تحلل
من عمرتك قيل أكثر
الناس لم يكن معه هدى
وكانت حفصة معهم
فأمرها أن يجعلوا
أحرامهم عمرة ويحلوا
فقال لم يحل الناس
ولم تحل من عمرتك
تعني من أحرامك الذي
ابتدأته وهم بنية واحدة
قال عليه السلام لبدت
رأسى وقلت هدي فلا
أحل حتى أنحر بدنى
يعنى والله أعلم حتى يحل
الحاج لأن القضاء نزل
عليه أن يجعل من كان
معه هدى أحرامه حجا
وهذا من سعة لسان
العرب الذي تكاد
تعرف ما الجواب فيه
فإن قال قائل فن أن
ثبت حديث عائشة
وجابر وابن عمر وطوس
دون حديث من قال
قرن قيل لتقدم
صحبة جابر وحسن
سياقه لابتداء الحديث
وآخره وقرب عائشة

من يرثه قال يرثانه جميعا وقالها عمر وبن دينار وقال عطاء رجع ولاؤه الذي كاتبه فرددتها عليه فقال ذلك غير مرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبقول عطاء وعمر وبن دينار نقول في المكاتب يكاتبه الرجل ثم يموت السيد ثم يؤدي المكاتب فيعتق بالكتابة ان ولاءه الذي عقد كتابته لانه لما عقدها لم يكن له ارقاقه ما قام المكاتب بالكتابة فلا يكون ولاؤه لاله ولا نقول بقول عطاء في الرجل يموت ويدع مكاتبه وابن ابنه ان الابن ان يقتسم اموال الميت حتى يصير المكاتب لاحدهما من قبل ان القسم يبيع وبيع المكاتب لا يجوز وتقتسم الورثة ما أدى المكاتب فاذا عجز المكاتب صار عبد الهيم ان يقتسموه وان اقتسموا قبل عجز المكاتب فصار المكاتب الى حصة احدهم فالقسم باطل وما اخذ منه فهو بينه وبين ورثته أبيه والله أعلم

(باب الولاء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قضاء الله أحق وشرطه أوثق وانما الولاء لمن أعتق قال وقال الولاء لعمة كاحمة النسب لا يباع ولا يوهب فلم يكن يجوز لأحد ولا على أحد الا بأن يتقدمه عتق ومن لم يعتق فهو حر ولا ولاء له وعقله على جماعة المسلمين والله أعلم

يقول أحد مبشرى تصحيحه وتهذيبه وتنقيحه الفقير اليه تعالى نصر بن محمد بن أحمد العادلي غفر الله ذنوبه وستر عيوبه إن الكلام على الولاء قد تقدم في جملة أبواب بأوسع عبارة مع ذكر الخلاف فيه والمناظرات التي وقعت بين الامام ومخالفيه فارجع اليها متى شئت ﴿ هذا وقد فرغنا من تصحيحه ولم نترك شيئا مما في الامكان على ما في النسخ الأصلية من بعض التحريف والتغيير والتقديم والتأخير مما كان يذهب في بعض المواضع بمعنى الكلام ومغزاه ولكن بحمد الله رجع كل شيء الى أصله وهذا كله من محض فيض الله وفضله نسأله تعالى أن يغفر لنا أجمعين وأن ينفعنا ببركات أئمة الدين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وجميع محبيه وحربيه

آمين

من النبي صلى الله عليه وسلم وفضل حفظها عنه وقرب ابن عمر منه ولان من وصف انتظار النبي عليه السلام القضاء اذ لم يحج من المدينة بعد نزول فرض الحج قبل حجة الاسلام طلب الاختيار فيما وسع له فيه من الحج والعمرة يشبهه أن يكون حفظ عنه لانه قد أتى في المتلاعنين فانتظر القضاء فيهما وكذلك حفظ عنه في غيرهما والله أعلم

بحمد الله تم كتاب اختلاف الحديث للامام الشافعي محمد بن ادريس مصححا حسب الطاقة على ما عثرنا عليه من النسخ وقد راجعنا فيه مواضع كثيرة من كتاب الأم ومختصر المزني وغيرهما حتى جاء بحمد الله صحيح المباني رجع المعاني والله نسأل الفوز بالمأمول وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وسيد المرسلين وعلى آله وصحبه وجميع أتباعه وحربيه آمين

﴿يقول نادى الصحيح﴾ را طبعاً لا يريد محمد بن محمد البليسي الشافعي الحسيني أصح الله منه الطويري

الحمد لله الكريم الرحاب والخلافة والسلام على سيدنا محمد الحليم الأواب القائل من يرد الله به خيراً
يفقه في الدين وعلى آله وصحبه والتابعين ﴿وبعد﴾ فقد تم طبع كتاب الأم لأمم الأئمة بالاتفاق
وحبر الأمة وحمد الله في الآفاق صاحب المذهب النفيس مرلانا وولي نعمتنا الشافعي محمد بن إدريس
القائل إذا صح الحديث فهو مذهبي وتأخيل بهما من هذا الاسم القرشي المخلي

فهو الامام به الأئمة تقتدى : وله الهدى ولغيره التقليد

وماذا أقول وفرائض فكري ترعد من الرجل وقلبي يتصب عرقاً من الخجل وغاية ما أقول قدس
الله روحه ونور ضريحه بما أفادنا وقلده جيداً مما استنبطه من الكتاب والسنة وجعله
أما تروا منها فروغ ذات ثمار عظمت بها علينا المنه طالما تناول منها الأعلام وهدرت بها اشقاقي
الأقوام حتى إذا درج رادار ج الرياح وطفئ منهم المصباح وخلف من بعدهم خلف أضاعوها
وفي زوايا الأهمال وضعوها واستغفروا عنها بما تناوله السلف منها ولم يجدوها إلا ساهوا ويصونها
ولا كفراً يساهروا ويمرغونها تفرقت أجزاؤها وذبلت أوراقها وقدمضى عليها وهي كذلك أحقاب
ونفوس العلماء تود أن تراها ولهم وراء حجاب فانتدب لنشرها وكشف نقابها العالم الكبير والعلم الشهير
بحل الأشراف السيد أحمد بك الحسيني جراه الله خيراً وأجزله أجراً فلقد صرف شتة في جمع
ما تفرق من أجزائها في الأقطار وبذل في تحصيلها نفيس النضار والتم طبعها على نفقته بالمطبعة
الأميرية ذات الطبع الحسن والدقة البهية ووشى منها الخواشي والطرر بثلاثة كتب كلها
غرر أولها مختصر الامام أبي إبراهيم اسمعيل بن يحيى المزي وثانها المستند للامام الشافعي وثالثها
كتاب اختلاف الحديث له وكلاهما برواية الربيع جعل الله معهم في حرز المنيع وقد بذلنا الجهد
في تحصيلها وتمهيدنا من سقطات نسخها الخط العارية من الخط بل من النقط فباء بحمد الله
هذا المطبوع أصح منها ومن ارتاب في ذلك فليعرضه عليها ليكون عاذراً فيما عساه لمن عاناه وإلى
الله المشتكى من نسخ ممسوخة معطلة أحيانا هذا السيد ومن أحيانا رضامته فهي له ﴿ في ظل

الخصرة الفخيمة الحديدي وعهد الطلعة الميمونة الدورية من بلغت به رعيته غاية

الأمى خديوينا المعظم ﴿عباس حلمي باشا الثاني﴾ أدام الله أيامه وسعده

وأقر عينه بولي عهده وأصلح الله في الدارين حاله وألهم العدل

والاصلاح رجاله وذلك في أوائل ربيع الأول من

عام ١٣٢٦ من هجرة خاتم النبيين من عليه

في الشفاعة المعول صلى الله عليه

وعلى آله وأصحابه والتابعين

على منسواله

تم

وقد قرظده مزرخا تمام طبعه حضرة الأستاذ الفاضل والأريب الأديب الكامل
الشيخ محمود حسن زنائى المشنى أحد أفاضل المتبحرين وقال

العلم أفضل ما ترو ح له أنا العليا وتسعى
فاجهد بنفسك فيه طو ل الدهر تحبيلاً وجمعا
لا تحسبن المال يغنى عنى عنه مهما كان نفعا
ذو المال يغنى ذكره وصفاته من يوم ينسى
والعلم ذكر صفات صا حبه مدى الأيام يرعى
انظر تجدد رب العلو م له الشنا وترا وشقعا
وكفاه من شرف علا الذكر أنى حل صقعا
وبحسبه ذكر سما فى الخافقين يلذ سمعا
ان حل فى قوم رأو دهو المقدم وقت يدعى
مثل (الحسيني أحمد) من ساد أهل العلم جمعا
الهـاشمى ابن الحسين ومن زكا خلقا وطبعها
العالم البحر الذى جمع العلوم فكان أوعى
لله منه أخويرا ع صارم كالسيف قطعها
باعـترة المختار من عن ربه قد سن شرعا
من ذا يقوم بشكر نعمته التى أوليت وسعا
انى جهـدت له اليرا ع فضاى عند القول ذرعا
ناديتـه أهلى عليه من اليمان فقال سمعا
فأخذت أذكر بعض ما فى وصفكم أحكت وضعا
من منة عظمت وقد جلت لدى العلماء وقعا
أحييت سفر الأمير فل فى ثياب الحسن طبعها
فانخر بما أحييته يا (ابن الحسين) فعم نفعا
حليت طـبرته بأسـفار زهت كالزهر ينعا
من بعد ما لعبت بها حقب خلت بترا وبضعا
جمعت كل أصولها وشعبت فى الاسلام صدعا
ورجعت فقهـه الشافعيـنى الى حياة الدين رجعى
حبر الأئمة من على أقواله فى الدين نسعى

من علمه المكنون * ما جاء في التزييل قطعاً
 من مجمل ومفصل * يحلو الهدى أصلاً وقرعاً
 فيه الهدى لمن اختدى * ييسره ووعده سمعاً
 وحديث خير انطلق من * فوعا يحاشي فيه وضعاً
 يرويه مشفقاً بنقده رواه الحفاظ شفعا
 نقده الدنانير الجيا * دترد وجه الزيف دفعا
 هذا هو الرأي الصحيح * وغيره فامنع منه
 انى أدب الله أنك * قد آتيت بخير مسعى
 فاعمل على هذا السبيل * وخلّ أهل اللهوصرى
 وإذا الحسود أباد * فاصفّعه بلين القول صفعا
 واعلم بأن الشافعي * وقدره المعهود طبعاً
 قد سره ما قد فعلت * وقال قد أحسنت صنعاً
 وجالك فضلاً حلّ * يبتا شاده التارخ رفعا
 لله أجد نلت عزاً يوم * تم الأمم طبعاً

٦٥ ٥٢ ٤٨٠ ٧٨ ٥٦ ٤٤٠ ٧٢ ٨٢

سنة ١٢٢٦

